

الفتاوى العالمية

فى الفروع الحنفية

الجلد الخامس منها

قد طبع فى المطبع المسمى

بايد وكيشن . بهن

بامر الرؤساء الكهنية لمدارس الهند نه ارغرة الربيع الاول

سنة ١٢٥٠ من الهجرة النبوية

على صاحبها الصلوة والتحية

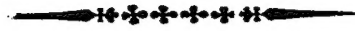
مطابق يوم الحادي عشر من شهر جولائي سنة ١٨٣٢ من السنين المسيحية

المصتح محمد سليمان الهروي و غلام مخدوم و عبد الله

غفر الله ذنوبهم وستر عيوبهم

1704 P
C
1923 MA
5 3

فهرس جزء خامس فتاوى



كتاب المكاتب

- الباب الاول في تفسير الكتابة وركنها وشرطها
وحكمها ١
- الباب الثاني في الكرامة الفاسدة ٣
- الباب الثالث في كتابة المكاتب ان يفعله
وما لا يجوز ٨
- الباب الرابع في شراء المكاتب وتربيتها
او غيرها ١٢
- الباب الخامس في ولادة المكاتب من المولى
ومكاتبته المولى ام ولده ومدبرة وتديره
ومكاتبته والمكاتب بالدين للمولى
اولا اجنبى مكاتبه المريض ١٣
- الباب السادس في من يكتب من العبد ١٨
- الباب السابع في كتابة العبد
المشترك ٢٠

- الباب الثامن في كتابة المكاتب
المولى ومكاتبته ٢٤
- المولى او غيره عليه ٢٤
- الباب التاسع في المتفرقات ٢٩
- كتاب الميراث** ٣٧
- الباب الاول في ميراث المكاتب ٣٨
- الفصل الاول في سببه وشرائطه وصفه
وحكمه ٣٨
- الفصل الثاني في من يستحق الرلاء
وما يلحق به ٣٩
- الباب الثاني في ولاء الموالاة ٤٨
- الفصل الاول في سبب ثبوته وشرائطه
وحكمه وصفه السبب وبيان صفة الحكم ٣٨
- الفصل الثاني في من يستحق الولاء
وما يلحق به ٤٩
- الباب الثالث في المتفرقات ٥٠

الباب الثالث في بيان ما يملكه المملوك ١٠٣

الباب الرابع في مسائل الديون التي تلحق

للمأذون وتصرف المولى في المأذون

بالبيع والتدبير والاعتاق واليهما ١١٧

الباب الخامس فيما يصير المأذون محجورا به وغير

محجور وما يتعلق باقرار المحجور ١٣٣

الباب السادس في اقرار العبد المأذون له

واقرار مولاه ١٣٩

الباب السابع في العبد بين رجلين يأذن له

احدهما في التجارة او كلاهما ١٥١

الباب الثامن في الاختلاف الواقع بين العبد

المأذون وبين مولاه فيما في يد العبد وغيره

في الخصومات التي تقع بد العجر ١٥٥

الباب التاسع في مدة على العبد المأذون

والمحجور وصبي والمعتوه ١٥٨

الباب العاشر في البيع الفاسد من العبد المأذون

وفي الغرور في العبد المأذون والصبي

المأذون ١٦٢

الباب الحادي عشر في جنة العبد المأذون له

وجنابة عبده والجنة عليه ١٦٦

الباب الثاني عشر في الصبي والمعتوه يأذن له ابوه

او وصيه او القاضي في التجارات او يأذن

لعبد هما وفي تصرفهما قبل الاذن ١٧١

الباب الثالث عشر في المتوفات ١٧٦

كتاب الاكراه ٥٢

الباب الاول في تفسيره شرعا وانواعه وشروطه

وحكمه وبيان بعض المسائل ... ٥٢

الباب الثاني فيما يحل لله كرهه ان يفعل

وما لا يحل ٧٥

الباب الثالث في مسائل مقول التلجئة

الباب الرابع في مسائل ٧٧

كتاب الحجر ٨٢

الباب الاول في تفسيره وبيان اسبابه وتفصيل

مسائل الحجر المتفق عليها ... ٨٢

الباب الثاني في الحجر للفساد ... ٨٣

الفصل الاول في بيان مسائله المختلف

فيها ٨٣

الحل الثاني في معرفته حد البلوغ

الباب الثالث في الحجر بسبب الدين ٩٣

كتاب المأذون ٩٨

الباب الاول في تفسيره الاذن شرعا وركنه

وشروطه وحكمه ٩٨

الباب الثاني فيما يكون اذنا في التجارة

وما لا يكون ٩٩

وما يتعلق بهذا الباب مسائل ... ١٠٢

كتاب الغصب

١٨٥

الباب الاول في تفسير الغصب وشرطه وحكمه وما يلحق بذلك من بيان المثليات

وما يتعلق به ١٨٥

الباب الثاني في احكام المغصوب اذا تغير بعمل الغاصب او غيره ١٨٨

الباب الثالث فيما لا يجب الضمان باستهلاكه ٢٠٠

الباب الرابع في كيفية الضمان ٢٠٣

الباب الخامس في خلع مال رجلين او مال غيره بماله او اختلاط احد المالكين

بالآخر من غير خلط ٢٠٥

الباب السادس في الرداد المغصوب من الغاصب وفيما يبرأ الغاصب به عن

الضمان وما لا يبرأ ٢٠٨

الباب السابع في الدعوى الواقعة في الغصب واختلاف الغاصب والمغصوب منه

والشهادة في ذلك ٢١٣

الباب الثامن في تملك الغاصب المغصوب والانتفاع به ٢١٨

الباب التاسع في الامر بالتلاف وما يتصل به الجاني ٢٢١

الباب العاشر في زراعة الارض المغصوبة ٢٢٢

الباب الحادي عشر فيما يلحق العبد بالمغصوب

فيجب على الغاصب ضمانه ٢٢٥

الباب الثاني عشر في غاصب الغاصب ومودع الغاصب ٢٢٧

الباب الثالث عشر في غصب النحر والمدبر والمكاتبة والام الولد ٢٣١

الباب الرابع عشر في المتفرقات ٢٣٢

كتاب الشفعة

٢٤٩

الباب الاول في تفسيرها وشرطها وصفتها وحكمها ٢٤٩

الباب الثاني في بيان مراتب الشفعة اذا اجتمعت ٢٥٧

الباب الثالث في ٢٦٧

الباب الرابع في استحقاق الشفع كل المشتري نحو بعضه ٢٧٢

الباب الخامس في الحكم بالشفعة والخصومة فيها ٢٧٣

الباب السادس في الدار اذا بيعت ولها شفعا ٢٧٥

الباب السابع في انكار المشتري جوار الشفع وما يتصل به ٢٧٨

الباب الثامن في تصرف المشتري في الدار المشفوعة قبل حضور الشفع ٢٧٩

الباب الخامس في الرجوع عن القسمة

واستعمال القرعة فيها ٣٣٥

الباب السادس في الخيار في القسمة ٣٣٦

الباب السابع في بيان من يلي القسمة على

الغير ومن لا يلي ٣٣٨

الباب الثامن في قسمة التركة وعلى الميت

اوله دين او موصى له وفي ظهور الدين

بعد القسمة وفي دعوى الوارث ديناً في

التركة او عينا من اعيان التركة ٣٤١

الباب التاسع في الغرور في القسمة ٣٤٢

الباب العاشر في القسمة يستحق منها

شيء ٣٤٥

الباب الحادي عشر في دعوى الغلط

في القسمة ٣٤٦

الباب الثاني عشر في المهايأة ٣٥١

الباب الثالث عشر في المتفرقات ... ٣٥٥

كتاب المزارعة ٣٥٩

الباب الاول في شرعيتها وتفسيرها وركنها

وشرائط جوازها وحكمها ... ٣٥٩

الباب الثاني في بيان انواع المزارعة ٣٦٥

الباب الثالث في الشروط في المزارعة ٣٦٧

الباب الرابع في رب الارض او النخيل اذا تولى

العمل بنفسه ٣٨٠

الباب التاسع فيما يبطل به حق الشفعة بد

ثبوته وما لا يبطل ٣٢

الباب العاشر في الاختلاف الواقع بين

الشفيع والمشتري والبائع والشهارة

في الشفعة ٢٨

الباب الحادي عشر في التوكيل بالشفعة

وتسليم الوكيل بالشفعة وما يتصل به ٢٤

الباب الثاني عشر في شفعة الصبي ١٧

الباب الثالث عشر في حكم الشفعة اذا وقع

الشراء بالعروض ٢٩

الباب الرابع عشر في الشفعة في فسخ البيع

والاقالة وما يتصل بذلك ... ٣١

الباب الخامس عشر في شفعة اهل الكفر ٣١

الباب السادس عشر في الشفعة في المرض ٢٣

الباب السابع عشر في المتفرقات ... ٣٥

كتاب القسمة ٢١٥

الباب الاول في بيان ماهية القسمة وسببها

وركنها وشرطها وحكمها ٣١٥

الباب الثاني في بيان كيفية القسمة ٣١٦

الباب الثالث في بيان ما يقسم وما لا يقسم

وما يجوز من ذلك وما لا يجوز ٣٢٠

الباب الرابع فيما يدخل تحت القسمة من

غير ذكر وما لا يدخل فيها ... ٣٣٢

الباب الخامس عشر في الرهن في المزارعة

والمعاملة ٤٠٢

الباب السادس عشر في العتق والكتابة مع

المزارعة والمعاملة ٤٠٣

الباب السابع عشر في التزويج والخلع والصلح

عن دم العمد في المزارعة والمعاملة ٤٠٣

الباب الثامن عشر في التوكيل في المزارعة

والمعاملة ٤٠٦

الباب التاسع عشر في بيان ما يجب من

الضمان على المزارع ٤٠٧

الباب العشرون في الكفالة في المزارعة

والمعاملة ٤٠٩

الباب الحادي والعشرون في مزارعة الصبي

والعبد ٤٠٩

الباب الثاني والعشرون في الاختلاف

الواقع بين رب الارض والمزارع ٤١١

الباب الثالث والعشرون في زراعة الاراضي

بغير عقد ٤١٥

الباب الرابع والعشرون في المتفرقات ٤١٦

كتاب المعاملة ٤٢١

الباب الاول في تفسيرها وشرائطها

واحكامها ٤٢١

الباب الثاني في المتفرقات ٤٢٣

الباب الخامس في دفع المزارع الى غيره

مزارعة ٣٨٢

الباب السادس في المزارعة التي تشترط

فيها المعاملة ٣٨٥

الباب السابع في الخلاف في المزارعة ٣٨٦

الباب الثامن في الزيادة والخط من رب العرض

والنخيل والمزارع والعامل ٣٨٧

الباب التاسع فيما اذا مات رب العرض

او انقضت المدة والزرع بقل او الخارج

بسرو وما يتصل به من موت المزارع

او العامل او موته في بعض المدة ٣٨٨

الباب العاشر في زراعة احد الشريكين الارض

المشتركة وزراعة الغاصب ٣٩١

الباب الحادي عشر في بيع العرض المدفوعة

مزارعة ٣٩٥

الباب الثاني عشر في العذر في المزارعة

والمعاملة ٣٩٧

الباب الثالث عشر فيما اذا مات المزارع

او العامل ولم يدر ماذا صنع بالزرع

او بالثمر ٣٩٨

الباب الرابع عشر في مزارعة المريض

ومعاملته ٣٩٩

وما ينهل بهذا فصل اقوال المريض في المزارعة

والمعاملة ٤٠١

كتاب الكراهية ٤١٧

- الباب الاول في العمل بخبر الواحد ٦٨
النص ل الاول في الاخبار عن امر ديني
نحو الاخبار عن نجاسة الماء وطهارته والاخبار
عن حرمة المحل وإباحته وما يتصل بذلك
في تعرض الخبرين في نجاسة الماء وطهارته
وفي حرمة العين وإباحته ٦٨
الفصل الثاني في العمل بخبر الواحد
في المعاملة ٧٠
الباب الثاني في العمل بغالب الرأي ١٧٥
الباب الثالث في الرجل رأى رجلاً يقل
إياه وما يتصل به ١٧٦
الباب الرابع في الصلوة والتسليم وقراءة القرآن
والذكر والدعاء ورفع الصوت عند
قراءة القرآن ١٧٧
الباب الخامس في آداب المسجد والقبلة
والمصحف وما كتب فيه من القرآن نحو
الدراهم والقرطاس أو كتب فيه
اسم الله تعالى ١٨٢
الباب السادس في المسابقة ١٩١
الباب السابع في السلام وتشميت العاطش ١٩٢
الباب الثامن في ما يحل للرجل النظر إليه
وما يحل مسه وما لا يحل ١٩٥

كتاب الذبائح ٤٣٢

- الباب الاول في ركنه وشرائطه وحكمه
وانواعه ٤٣٢
الباب الثاني في بيان ما يؤكل من الحيوان
وما لا يؤكل ٤٤٠
الباب الثالث في المتفرقات ٤٤٢

كتاب الاضحية ٤٤٣

- الباب الاول في تفسيرها وركناتها وصفاتها
وشرائطها وحكمها وفي بيان من تجب
عليه ومن لا تجب ٤٤٣
الباب الثاني في وجوب الاضحية بالانذار
وما هو في معناه ٤٤٧
الباب الثالث في وقت الاضحية ... ٤٤٩
الباب الرابع فيما يتعلق بالمكان والزمان ٤٥١
الباب الخامس في بيان محل إقامة
الواجب ٤٥٢
الباب السادس في بيان ما يستحب
في الاضحية والانقاع بها ٤٥٦
الباب السابع في التضحية عن الغير ٤٥٨
الباب الثامن فيما يتعلق بالشركة
في الضحايا ٤٦١
الباب التاسع في المتفرقات ٤٦٢

الباب التاسع في لبس ما يكره وما لا يكره ٥٠١
 الباب العاشر في استعمال الذهب والفضة ٥٠٦
 الباب الحادي عشر في الكرامة في الاكل
 وما يتصل بها ٥٠٩
 الباب الثاني عشر في الهدايا والضيافات ٥١٦
 الباب الثالث عشر في النهبة ونثر الدراهم
 والسكر وما رمى به صاحبه ٥٢١
 الباب الرابع عشر في اهل الذمة والاحكام
 التي تعود اليهم ٥٢٣
 الباب الخامس عشر في الكسب ٥٢٦
 الباب السادس عشر في زيارة القبور وقراءة
 القرآن في المقابر ونقل الميت من
 موضع الى موضع وما يتصل به ٥٢٧
 الباب السابع عشر في الغناء واللهو وسائر
 المعاصي والامر بالمعروف ٥٢٩
 الباب الثامن عشر في التداوي والمعالجات ٥٣٣
 الباب التاسع عشر في الختان والخصاء وقلم
 الاظفار وقص الشارب وحلق الرأس
 وحلق المرأة شعرها وصلها شعر غيرها ٥٣٦
 الباب العشرون في الزينة واتخاذ الخادم
 للخدمة ٥٣٩
 الباب الحادي والعشرون فيما يسع من
 جراحت بني آدم والحيوانات وقتل
 الحيوانات وما لا يسع من ذلك ٥٤١

الباب الثاني والعشرون في تسمية الاولاد
 وكناهم والعقيقة ٥٤٣
 الباب الثالث والعشرون في الغيبة والحسد
 والنميمة والمدح ٥٤٤
 الباب الرابع والعشرون في دخول
 الحمام ٥٤٥
 الباب الخامس والعشرون في البيع والاستيلاء
 على سوم الغير ٥٤٥
 الباب السادس والعشرون في الرجل يخرج
 الى السفر ويمنعه ابواه او احدهما
 او غيرهما من الاقارب او منعه الدائن
 او العبد يخرج ويمنعه المولى او المرأة
 تخرج ويمنعها الزوج ٥٤٧
 الباب السابع والعشرون في القرض
 والدين ٥٤٩
 الباب الثامن والعشرون في ملاقات الملوك
 والتواضع لهم وتقبيل ايديهم او يد
 غيرهم وتقبيل الرجل وجه غيره
 وما يتصل بذلك ٥٥١
 الباب التاسع والعشرون في الانتفاع بالاشياء
 المشتركة ٥٥٣
 الباب الثلاثون في المتفرقات ٥٥٧

الباب الرابع في الدموى في الشرب

وما يتصل به وفي سماع البيئنة ٥٩٥

الباب الخامس في المتفرقات ٥٩٩

كتاب الاشربة ٦٠٤

الباب الاول في تفسير الاشربة والاعيان النبي

يتخذ منها الاشربة واسمائها

وما هياتها واحكامها ٦٠٤

الباب الثاني في المتفرقات ٦٠٨

ومما يتصل بهذا الفصل تصرفات

السكران ٦١٠

كتاب الصيد ٦١٣

الباب الاول في تفسيره وركنه وحكمه ٦١٣

الباب الثاني في بيان ما يملك به الصيد

وما لا يملك به ٦١٣

الباب الثالث في شرائط الاصطياد ٦١٧

الباب الرابع في بيان شرائط الصيد ٦١٩

الباب الخامس فيما لا يقبل الذكوة من

الحيوان وفيما يقبل ٦٢٥

الباب السادس في صيد السمك ٦٢٦

الباب السابع في المتفرقات ٦٢٧

كتاب التحري ٥٦٩

الباب الاول في تفسير التحري وبيان ركنه

وشروطه وحكمه ٥٦٩

الباب الثاني في التحري في الزكوة ٥٧٠

الباب الثالث في التحري في الثياب

والمساليخ والاواني والموتى ٥٧١

الباب الرابع في المتفرقات ٥٧٣

كتاب احتياء الموات ٥٧٤

الباب الاول في تفسير الموات وبيان ما يملك

الامام من التصرف في الموات وفي بيان

ما ثبت الملك في الموات وما ثبت به

الحق فيه دون الملك وبيان حكمه ٥٧٤

الباب الثاني في كرى الانهار واصلاحها ٥٧٨

كتاب الشرب ٥٨٠

الباب الاول في تفسيره وركنه وشروط حله

وحكمه ٥٨٠

الباب الثاني في بيع الشرب وما يتصل

بذلك ٥٨٤

الباب الثالث فيما يحدثه الانسان وما يمنع

دنه وما لا يمنع وما يوجب الضمان

وما لا يوجب ٥٨٧

الباب الثالث في هلاك المرهون بضمان

او بغير ضمان ٦٤٨

الباب الرابع في نفقة الرهن وما شاكلها ٦٤٧

الباب الخامس فيما يجب للمرتهن من الحق

في الرهن ٦٤٩

الباب السادس في الزيادة في الرهن

من الراهن ٦٤٩

الباب السابع في تسليم الرهن عند قبض

المال ٦٦٤

الباب الثامن في تصرف الراهن او المرتهن

في المرهون ٦٦٦

الباب التاسع في اختلاف الراهن والمرتهن

في الرهن وفي الشهادة فيه ... ٦٧٣

الباب العاشر في رهن الفضة بالفضة والذهب

بالذهب ٦٧٦

الباب الحادي عشر في المتفرقات ... ٦٧٩

الباب الثاني عشر في الدعاوي في الرهن

والخصومات فيه وما يتصل بذلك ٦٩٢

كتاب الرهن

٦٣٠

الباب الاول في تفسيره وركنه وشرائطه وحكمه

وما يقع به الرهن وما لا يقع وما يجوز

الارتهان به وما لا يجوز وما يجوز رهنه

وما لا يجوز ورهن الوصي والاب ٦٣٠

الفصل الاول في تفسير الرهن وركنه

وشرائطه وحكمه ٦٣٠

الفصل الثاني فيما يقع به الرهن

وما لا يقع ٦٣٢

الفصل الثالث فيما يجوز الارتهان به

وما لا يجوز ٦٣٣

الفصل الرابع فيما يجوز رهنه

وما لا يجوز ٦٣٤

الفصل الخامس في رهن الاب

والوصي ٦٣٧

الباب الثاني في الرهن بشرط ان يوضع على

يدي عدل ٦٤٠

واما بيان من يصلح عدلا في الرهن ومن

لا يصلح ٦٤٧



رب يسر ولا تعسر فبســــــــــــــــم الله الرحمن الرحيم وتتم بالخير

كِتَابُ الْمَكَاتِبِ

وفيه تسعة ابواب الباب الاول في تفسير الكتابة وركنها وشرطها وحكمها اما تفسيرها شرعا فهو تحرير المملوك يد افي الحال ورقبة في المال كذا في التبيين * واما ركنها فهو الايجاب من المولى والقبول من المكاتب اما الايجاب فهو اللفظ الدال على المكاتبه نحو قول المولى لعبده كاتبتك على كذا سواء ذكر فيه حرف التعليق او لا بان يقول على انك ان اديت الي فانت حرة وكذا لو قال لعبده انت حرة على الف تؤديها الي نجوما في كل شهر كذا فقبل او قال اذا اديت الي الف درهم كل شهر منها كذا فانت حرة قبل او قال جعلت عليك الف درهم تؤديها الي نجوما كل نجم كذا اذا اديت فانت حرة وان عجزت فانت رفيق فقبل ونحو ذلك من الالفاظ لان العبرة في العقود للمعاني لا للالفاظ واما القبول فهو ان يقول قبلت او رضيت او ما شبه ذلك فاذا وجد الايجاب والقبول فقد تم الركن ثم الحاجة الى الركن فيمن يثبت حكم العقد فيه مقصودا لا تبعا كالولد المولود في الكتابة والولد المشتري والوالدين كذا في البدائع * واما اذا اديت الي الف كل شهر مائة فانت حرفي رواية ابي حفص ليست بمكاتبه اعتبارا بالاداء بدفعة واحدة وهو الاصح هكذا في التبيين * واما شرائطها فانواع بعضها يرجع الى المولى وبعضها يرجع الى المكاتب وبعضها يرجع الى بدل الكتابة وبعضها يرجع الى نفس الركن ثم بعضها شرط الانعقاد وبعضها شرط النفاذ وبعضها شرط الصحة

اما الذي يرجع الى المولى فمنها العقل وانه شرط الانعقاد فلا تنعقد المكاتبه من الصبي الذي لا يعقل والمجنون ومنها البلوغ وهو شرط النفاذ حتى لا تنفذ الكتابة من الصبي العاقل وان كان حراً ما ذنا في التجارة من قبل الوالي او الوصي ومنها الملك والولاية وهذا شرط النفاذ فلا تنفذ المكاتبه من الفضولي لانعدام الملك والولاية وتنفيذ من الوكيل لانه نائب الموكل وكذا من الاب والوصي استحساناً ومنها الرضا وهو من شرائط الصحة فلا تصح المكاتبه مع الاكراه والهزل والخطاء واما الحرية فليست من شرائط جواز المكاتبه فتصح مكاتبه المكاتب وكذا اسلامه فتجوز مكاتبه الذمي عبده الكافر وكذا اذا ابتاع عبداً مسلماً فكاتبه فهو جائز واما مكاتبه المرتد فموقوفة عند ابيه حنيفه رح فان قتل او مات على الردة او لحق بدار الحرب بطلت وان اسلم نفذت وعندهما هي نافذة واما الذي يرجع الى المكاتب فمنها ان يكون عاقلاً وهو من شرائط الانعقاد واما الذي يرجع الى بدل الكتابة فمنها ان يكون مالاً وهو شرط الانعقاد فلا تنعقد المكاتبه على الميتة والدم حتى لا يعتق وان ادى الا اذا كان قال على انك اذا اديت اليّ فانت حر فادى فانه يعتق بالشرط ولا يرجع المولى بقيمته ومنها ان يكون مستقوماً وانه من شرائط الصحة فلا تصح مكاتبه المسلم عبده المسلم والذمي على الخمر والخنزير ولا مكاتبه الذمي عبده المسلم على الخمر والخنزير فان ادى يعتق وعليه قيمة نفسه واما الذمي فتجوز مكاتبه عبده الكافر على خمر او خنزير فان كاتب ذمي عبداً له كافراً فاسلم احدهما فالمكاتبه ماضية وعلى العبد قيمة الخمر ومنها ان يكون معلوم النوع والقدر سواء كان معلوم الصفة او لا وهو من شرائط الانعقاد فان كان مجهول القدر او مجهول النوع لم تنعقد وان كان معلوم النوع والقدر مجهول الصفة جازت المكاتبه والا صل ان الجهالة متى فحشت منعت جواز الكتابة والا فلا ومنها ان لا يكون البديل ملك المولى وهو شرط الانعقاد حتى لو كاتبه على عين من اعيان المولى لم يجز وكذا لو كاتبه على ما في يد العبد من الكسب وقت المكاتبه واما كون البديل ديناً فهو شرط جواز الكتابة واما الذي يرجع الى نفس الركن فمن شرائط الصحة خلوه عن شرط فاسد وهو الشرط المخالف لمقتضى العقد الداخل في صلب العقد من البديل فان لم يخالف مقتضى العقد جاز الشرط والعقد وان خالف مقتضى العقد لكنه لم يدخل في صلبه يبطل الشرط ويبقى العقد صحيحاً هكذا في البدائع * واما حكمها من جانب العبد فهو فكاك الحجر وثبوت حرية اليد في الحال حتى يكون العبد اخص بنفسه وكسبه ويجب الضمان على المولى بالجناية عليه او على ماله وثبوت حقيقة الحرية عند الاداء

ومن جانب المولى ثبوت ولاية المطالبة بالبدل للحال وثبوت حقيقة الملك عند الاداء هكذا في التبيين *

الكتابة ان كانت حالة للمولى ان يطالب المكاتب بالبدل كما فرغ من العقد وان كانت مؤجلة منجدة فانما يطالب بحصة كل نجم عند محل ذلك كذا في المحيط * المولى لا يملك اكساب العبد ولا استخدامه ولا يجب على المولى صدقة فطرة كذا في خزانة المفتين * واذا وطئ المولى المكاتبه لزمه العقر كذا في الهداية * وفي الكفاية لشمس الائمة البيهقي جناية المولى على المكاتب عددا لا توجب القود ولو قتل المكاتب مولاة يجب القود كذا في العيني شرح الهداية * واحكام المكاتبه في النكاح والعدة كاحكام القننة كذا في فتاوى قاضيخان * وهي مستحبة لمن علم فيه خيرا اي علم امانته ورشده في التجارة وقدرته على الاكتساب وكان البدل حالا او مؤجلا منجما او غير منجم عندنا كذا في فتاوى قاضيخان * وقال بعضهم المراد بالخير ان لا يضر بالمسلمين بعد العتق وان كان يضرهم فالافضل ان لا يكاتبه فلو فعل جاز كذا في التبيين * ولا فرق بين العبد والامة والكبير والصغير اذا كان يعقل البيع والشراء كذا في الكافي * وكل ما يصلح مهرا في النكاح يصلح بدلا في الكتابة كذا في فتاوى قاضيخان * ولا يعتق الا باداء جميع البدل فاذا اداة عتق وان لم يقل له المولى انت اديته فانت حره كذا في خزانة المفتين * ولا يجب حط شيء من بدل الكتابة عن العبد بل هو مندوب كذا في العيني شرح الهداية * واذا اخذ بالمكاتبه رهنا فيه وفاء بها فهلك الرهن عتق العبد كذا في المبسوط *

الكتابة على وجهين احدهما ان يكاتبه على نفسه دون ماله والثاني ان يكاتبه على نفسه وماله وكلاهما جائزان اما الاول ان يقول كاتبتك على الف درهم فكل مال هو في يده قبل هذا فهو لمولاة وما يكتسبه بعد ذلك فهو له فاذا ادى منه بدل الكتابة يسلم له الفضل والثاني كاتبتك على نفسك ومالك على الف درهم فكل ما في يده وما يكتسبه في المستقبل فهو له دون مولاة سواء كان ماله اكثر من بدل الكتابة او اقل وليس للمولى من ماله غير بدل الكتابة وماله هو الذي حصل له من كسب التجارة او وهب له او تصدق عليه فان اختلفا في كسبه فالقول للمكاتب واما ارش الجنائيات والعقر فانهما للمولى كذا في المضمرات * ويجوز شرط الخيار في الكتابة كذا في خزانة المفتين *

وما يتصل بذاك مسائل ان كاتبه على الف درهم فاذا هائم استحققت من يد المولى فالمكاتب حر ويرجع عليه السيد بالنفي مكانها كذا في المبسوط * ولو كاتبت الرجل عبدا له مجنون او صغيرا لا تعتقد مكاتبته فاذا كاتبه فادى البدل عنه رجل فقبلة المولى لا يعتق وله ان يسترد ما ادى لانه اداة بدلا عن

العتق ولم يسلم العتق ولو قبل منه رجل الكتابة ورصي المولى لم يجز ايضا وهل يتوقف على اجازة العبد بعد البلوغ ذكر القدوري انه لا يتوقف هو الصحيح لان تصرف الفضولي انما يتوقف على الاجازة اذا كان له مجيز وقت التصرف والصغير ليس من اهل الاجازة بخلاف ما اذا كان العبد كبيرا غائبا فجاء رجل وقبل الكتابة عنه ورصي عنه المولى ان الاجازة يتوقف فلو ادى القابل عن الصغير الى المولى ذكر في الاصل انه يعتق استحسانا وليس للقابل استردادها من المولى هذا اذا ادى الكل فان ادى البعض فله ان يسترد قياسا واستحسانا الا اذا بلغ العبد فاجاز قبل ان يسترد القابل فليس له ان يسترد بعد ذلك هكذا في البدائع * الباب الثاني في الكتابة الفاسدة في الكتابة الفاسدة للمولى ان يرذالمكاتب الى الرق ويفسخ الكتابة بغير رضاه وفي الجائزة لا تفسخ الا برضاه وللعبد ان يفسخ في الفاسدة والجائزة جميعا بغير رضا المولى هكذا في شرح الطحاوي * وفي الولو الجبة وما كان يعتق بادائه الى المولى في الكتابة الفاسدة يعتق بادائه الى الورثة بعد موت المولى كذا في التاتارخانية * وان كاتبه على عين لغيره من مكيل او موزن او عرض فيه روايتان والاظهر الفساد كذا في فتاوى قاضيخان * ولو كاتبه على الف وخدمته سنة او وصيف جاز ولو كاتبه على الف وخدمته ابد افا لكتابة فاسدة ويعتق باداء قيمته دون خدمته فان ادى الف واعتق ان كان قدر قيمته لم يبق للمولى عليه سبيل وان كان قيمته اكثر رجوع عليه بالفضل كذا في محيط السرخسي * القيمة في الكتابة الفاسدة ان كانت من جنس المسمى فان كانت ناقصة عن المسمى لا ينقص عن المسمى وان كانت زائدة ريدت عليه كذا في شرح البوقاية * لو كاتبه على حنطة او شعير وسمى مقدارا معلوما ان وصف ذلك بصفة بان يصفه بشرط الجيد او الردي او الوسط انعقد على ذلك الوصف وان لم يصف ذلك بصفة انصرف الى الوسط كذا في المحيط * وان كاتبه على عين في يد المكاتب وهو من كسبه بان كان ما ذناله في التجارة ففيه روايتان في رواية يجوز لانه كاتب على بدل معلوم يقدر على تسليمه وفي رواية لا يجوز لانه كاتب على مال نفسه ولو كاتبه على دراهم في يد العبد يجوز باتفاق الروايات لانها لا تتعين في المعاوضات كذا في التبيين * ولو استحق العوض ولم يكن معينا في العقد فعلى العبد مثله وان كان عينا وهو عرض او حيوان يرجع على العبد بقيمته للمولى في قول ابي حنيفة وابي يوسف رجع كذا في التاتارخانية ناقلا عن التجريد * رجل كاتب

عبد على جارية فدفعها اليه فوطئها المولى فولدت منه ثم استحقها رجل قال يأخذها المستحق
وعلى المولى عقرها وقيمة ولدها ثم يرجع المولى بقيمة الولد على المكاتب ولا يرجع بالعقر كذا
في المبسوط * اذا كاتب عبده على ثوب او دابة او حيوان او دار لم ينعقد حتى لا يعنق وان ادعى
لان الثوب والدار والحيوان مجهول النوع وان كاتبه على ثوب هروي او عبدا او جارية او فرس
جازت المكاتبه ويقع على الوسط ولو جاء العبد بقيمة الوسط في هذه المواضع يجبر المولى على القبول
كذا في البدائع * والوسط عند ابي حنيفة رح الذي قيمته اربعون درهما وقال ابو يوسف ومحمد رح
هو علمه ، قدر غلاء السعر والرخص ولا ينظر في قيمة الوسط الى قيمة المكاتب كذا في الذخيرة *
والصحيح قولهما هكذا في الكافي في باب المهر * اذا كاتبه على قيمة نفسه فالكاتب فاسدة فان ادّعاها
عتق عليه ولا شيء عليه غير هاتم القيمة تثبت بتصادقهما على ان ما ادعى قيمته فان اختلفا يرجع الى
تقويم المقومين فان اتفق اثنان على شيء يجعل ذلك قيمته وان اختلفا فقوم احدهما بالف والاخر
بالف وعشرة لا يعنق ما لم يود الا قصص كذا في السراج الوهاج * لو قال كاتبك وسكت عن ذكر
البذل لا تنعقد الكتابة اصلا عند علمائنا الثلاثة كذا في المحيط * كاتب على وصيف ايض فصالح
من ذلك على وصيفين ايضين او حبشيين يدايد فهو جائز كذا في المبسوط * لو كاتبه على لؤلؤ
او ياقوتة لم تنعقد ولو كاتبه على حكمه او على حكم نفسه لم تنعقد لان الجهالة ههنا فحش من جهالة النوع
والقدر كذا في البدائع * وان كاتبه على وصيف فاعطاه وصيفا وعتق به ثم اصاب السيد به عيبا فاحشا
رده على المكاتب ويرجع بمثله كذا في المبسوط * وان كاتب جارية على الف درهم على ان كل
ولد تلده فهو للسيد او على ان تخدمه بعد العتق فالكاتب فاسدة كذا في خزانة المفتين * وان كاتب
على دار قد سماها ووصفها او على ارض لم تجز لان الدار والارض لا تثبت دينيا في الذمة في شيء
من العقود فاذا لم يعين الدار فقد كاتب على شيء لم يعرف واذا عينها فقد كاتب على ما لا يملك
دينا في الذمة كذا في المبسوط * اذا كاتب جارية على الف درهم على ان يطأها مادامت مكاتبه
او على ان يطأها مرة فالكاتب فاسدة فلو انها دت الالف عتقت في قول عامة العلماء ثم اذا دت
فعتقت ينظر الى قيمتها فان كانت قيمتها الف درهم فلا شيء للمولى عليها ولا لها على المولى وان كانت
قيمة الجارية اكثر من الف رجع المولى عليها بما زاد على الالف وان كانت قيمة المكاتبه اقل
من الالف وادت الالف وعتقت هل ترجع على المولى بما اخذ من الزيادة على قيمتها قال اصحابنا

الثلاثة ليس لها ان ترجع كذا في البدائع * فان وطئها السيد ثم ادت الكتابة فعليه عقربا رجل كاتب امة حاملها في بطنها داخل في كتابتها ذكر او لم يذكر فان استثنى ما في بطنها لم تجز الكتابة كذا في المبسوط في باب مكاتب الامة الحامل * لو كاتب عبده على درهم فهي فاسدة الا انه لو ادى ثلثة دراهم فانه يعتق وعليه قيمته كذا في السراجية * وان كاتبها على الف درهم تؤدى بها اليه نجومها واشترط انها ان عجزت من نجم فعليها مائة درهم سوى النجم فالكتابة فاسدة كذا في المبسوط * ولو كاتبه على الف منجمة فان عجز من النجم فمكاتبته الف درهم فهي فاسدة قالوا الصحيح ان الكتابة الثانية فاسدة دون الاولى عند ابي حنيفة رح وعندهما جائز ان كذا في محيط السرخسي * وفي النوازل لو كاتب عبده كتابة واحدة على الف على ان يأخذ ايها ما شاء ثم وهب السيد مال الكتابة لاحدهما فتقاضيها وان لم يقبل عادت الكتابة وصارت الالف دينارا عليهما كما كانت وهما حران وهذا عند ابي حنيفة رح كذا في المضمرات * وان كاتبها على الف درهم الى اعطاء لوالدياس او الى الحصاد او نحو ذلك مما لا يعرف من الاجل جاز ذلك استحسانا فان تأخر اعطاء فانه يحل المال اذا جاء الوقت الذي يخرج العطاء فيه وان تعجل المال وتعتق ^(١) كذا في المبسوط * ولو كاتبه على الف درهم وهي قيمته على انه ان ادى وعق فعليه الف اخرى جاز وكان الامر على ما قال اذا ادى الالف عتق وعليه الف اخرى بعد العتق كذا في البدائع * وان قال كاتبك على هذه الالف من الدراهم وهي لغبرها جازت المكاتبه واذا ادت غيرها عتقت وكذا ان قالت كاتبني على الف درهم على ان اعطيها من مال فلان فالعقد جائز وهذا الشرط لغو وان كاتبها واشترط فيها الخيار لنفسه او لها جاز ذلك فان وادت ولد اثم اسقط صاحب الخيار خياره فالولد مكاتب معها وان مات المولى قبل اسقاط الخيار والخيار له او ماتت الامة والخيار لها فالخيار يسقط بموت من له كما في البيع ويسعى الولد فيها عليها وان اعتق المولى نصفها قبل ان يسقط خياره فهذا منه فسخ الكتابة كما لو اعتق جميعها واذا انفسخت الكتابة فعليها السعاية في نصف قيمتها في قول ابي حنيفة رح وكذلك لو اعتق السيد وادها كان هذا فسخا للكتابة وان كان الخيار لها فالولد يعتق باعناق المولى ولا يسقط عنها به شيء من البدل كذا في المبسوط * ولو كاتب امته على انه بالخيار ثلثة ايام فولدت الامة ولد افعاع المولى الولد اورهه وسلمه او اعتقه جاز تصرفاته وبطلت الكتابة كذا في خزائن المفتين * حرابي كاتب عبده في دار الحرب ثم اسلما جميعا وصارا ذوي ذمة اجزى ذلك فان خرجا مستأمنين

والعبد في يديه على حاله فخاصمه في المكاتبه ابطلها كما ابطل العتق والتدبير في دار الحرب منهم اذا خرجوا بامان ولو كاتبه ثم خرج العبد مسلما متق وبطلت عنه الكتابة مسلم تاجر في دار الحرب كاتب عبده او اعتقه او دبره كان جائزا استحسانا وكذلك لو كان العبد كافرا قد اشتراه في دار الاسلام فان كان العبد كافرا قد اشتراه في دار الحرب وكاتبه فادى وعتق ثم اسلم اجزته على المسلم استحسانا كذا في المبسوط في باب مكاتبه المريض والمترد * واذا كاتب الرجل عبده وهو خياط او صباغ على عبد مثله يعمل عمله فالقياس ان لا تصح هذه الكتابة وفي الاستحسان تصح كذا في المحيط * وان كاتب امته مكاتبه فاسدة فولدت ولدان لم يولدت المكاتبه عتق ولدها معها وان ماتت قبل ان تؤدى فليس على وادها ان يسعى في شيء فان استسعاها في مكاتبه الام فاداه لم يعتق في القياس وفي الاستحسان يعتق هو وامه مستندا الى حال حيوته كذا في المبسوط * واذا كاتب عبده على الف درهم على ان يؤديها المكاتب اليه غريم له كانت الكتابة جائزة وكذلك لو كاتبه على الف درهم على ان يضمنها لرجل عن سيده فالكتابة جائزة قال والضمان جائز ايضا وهذا استحسان كذا في الذخيرة * رجل كاتب امته وعليها دين فولدت ولدا وادت المكاتبه ثم حضر الغرماء فلمهم ان يأخذوا الكتابة من السيد ويضمنونه قيمة الجارية ويرجعون بفضل الدين ان شاؤوا على الجارية وان شاؤوا على الولد ولكن لا يأخذون منه الا مقدار قيمته وان شاؤوا رجعوا على الجارية بجميع ديونهم وليس لهم ان يضمنوا المولى قيمة الولد وان ماتت الام بعد اداء الكتابة فعلى الولد الاقل من قيمته ومن الدين كذا في المبسوط * ولو كاتبه بشرط ان لا يخرج من المصر فالشرط باطل والكتابة جائزة كذا في محيط السرخسي * رجل وكل آخر ليعتق عبده فكاتبه لا تصح كذا في جواهر الفتاوى * رجل كاتب عبد بن تاجر بن مكاتبه واحدة فغاب احدهما ثم جاء الغرماء فليس لهم ان يتردوا الحاضر في الرق ولكنهم يستسعونه فيما عليه من الدين وما دى من المكاتبه فالغرماء احق به وليس لهم ان يضمنوا المولى قيمتها كذا في المبسوط * مرتد كاتب عبده ثم لحق بدار الحرب ثم رجع مسلما فان كان دفع المكاتب الى القاضي فردة في الرق فالمكاتبه باطلة والا فهو على مكاتبته كذا في المبسوط في باب كتابة المرتد * ولو كاتبها على مائة فولدت ولدان لم يعتق السيد الام لم يعتق ولدها معها بخلاف ما اذا كاتبها على الف درهم مكاتبه فاسدة فولدت ولدا لم يعتق السيد الام عتق ولدها معها كذا في المبسوط في باب ما لا يجوز من الكتابة *

الباب الثالث فيما يجوز للمكاتب ان يفعله وما لا يجوز للمكاتب يمنع من التبرعات الا ما جرت به العادة
 كذا في خزائنه المفتين * ويجوز للمكاتب البيع والشراء والسفر كذا في الكافي * وله ان يبيع بقليل الثمن
 وكثيره وبأي جنس كان وبالنقد والنسيئة في قول أبي حنيفة ربح وعند هبالة يملك البيع الا بما يتغابن
 الناس في مثله وبالدرهم والدنانير والنقد لا بالنسيئة وله ان يبيع ويشترى من مولاه الا انه لا يجوز له
 ان يبيع ما اشتراه من مولاه مرا بحة الا ان يبين وكذلك المولى فيما اشتراه منه ولا يجوز له ان يبيع
 من مولاه درهما بدرهمين لانه بعقد الكتابة صار احق بمكاسبه فصار كالاجنبي وكذا لا يجوز للمولى
 لما بينا وله ان يحط شيئا بعد البيع بعيب ادعى عليه او يزيد في ثمن قد اشتراه وليس له ان يحط بعد البيع
 بغير عيب ولو فعل لم تجزوله ان يرد ما اشترى بعيب سواء اشتراه من اجنبي او من مولاه كذا
 في البدائع * ويجوز اقراره بالدين والاستيفاء كذا في السراجية * واذا سبي المكاتب فاستدان ديناً
 فهو بمنزلة ما استدانه في ارض الاسلام وان ارتد المكاتب وعليه دين واستدان في رده ايضاً علم
 ذلك باقراره ثم قتل على رده فهو بمنزلة دين المرض حتى يبدأ بما استدانه في حال الاسلام
 من اكسابه ثم ما بقي للذي ادانه في حال رده في قول أبي حنيفة ومحمد ربح وما بقي بعد قضاء
 ديونه واداء مكاتبته بكون لورثته المسلمين واذا سعى ولد المكاتب المولود في مكاتبته وقضى
 مكاتبته وعتق ثم حضر غرماء ابيه لم يكن لهم ان يأخذوا من المولى ما اخذ ولكنهم يتبعون الولد
 بدنيهم كذا في المبسوط * ولا يجوز للمولى ان يتزوج امته المكاتب وان اشترى المكاتب
 زوجة سيده بقي نكاحها كذا في الكافي في باب الدعوة * وان رهن او ارتهن او آجر واستاجر
 فهو جائز كذا في الذخيرة * ولا يجوز للمكاتب ان يزوجه ابنته ولا ابنته ويزوج امته ومكاتبته كذا
 في البدائع * ولا يزوجه عبده ولا يوكل به فلو متق واجاز لا يجوز لان الاجازة لاقت عقد باطلاً
 ولو قال بعد العتق اجزت تلك الوكالة يكون توكيلاً ابتداء كذا في الكافي * وازوج المكاتب امته
 من عبده ففي ظاهر الرواية انه لا يجوز كذا في العيني شرح الهداية * المكاتب اذا زوجت باذن
 المولى ثم عتقت كان لها خيار العتق كذا في فتاوى قاضيخان * فان تزوجت بغير اذن مولاه
 فلم يفرق بينهما حتى عتقت جاز النكاح ولا خيار لها كذا في المبسوط * قال محمد ربح مكاتب كاتب هذا
 من اكسابه فهو جائز وهذا استحسان اخذ به علما وناجح ثم اذا جازت كتابة المكاتب لو ادى
 المكاتب

المكاتب الثاني مكاتبته عتق ~~وإذا عتق الثاني~~ باداء مكاتبته ينظر ان كان الاول مكاتباً حال عتق الثاني فان الولاء يثبت للمولى المكاتب الاعلى وان كان حراً فالولاء يثبت للمكاتب الاعلى لا لمولاه واذا ثبت الولاء للمولى اذا ادى المكاتب الاول بعد ذلك وعتق لا يتحول الولاء الى المكاتب الاول وان عجز الاول ورد في الرق ولم يؤد الثاني مكاتبته بعد بقي الثاني مكاتباً على حاله واذا بقي الثاني مكاتباً يصير مملوكاً للمولى على الحقيقة حتى لو اعنته نفذ عنته على الحقيقة ولو ان الاول لم يعجز ولكن مات قبل الاداء ولم يؤد الثاني مكاتبته ايضا بعد فهذا على وجهين ان مات الاول وترك اموالاً كثيرة سوى ما تركه على المكاتب الثاني من بدل الكتابة وبه وفاء ببدل كتابته وفي هذا الوجه لا تنفسخ كتابته فيؤدي مكاتبته ويحكم بحريته في آخر جزء من اجزاء حيوته وما بقي يكون لورثته الاحرار ان كان له ورثته الاحرار وان لم يكن له ورثة يكون لمولاه ويبقى الثاني مكاتباً على حاله حتى يؤدي مكاتبته الى وارث المكاتب الاول ويعتق واذا ادى وعتق كان ولاؤه للمكاتب الاعلى حتى يرثه الذكور من ورثته الوجه الثاني اذا مات الاول ولم يترك مالا سوى ما تركه على المكاتب الثاني من بدل الكتابة وانه لا يخلو اما ان كان مكاتبته الثاني اقل من مكاتبته الاول ففي هذا الوجه تنفسخ مكاتبته الاول ويكون عبداً ويبقى الثاني مكاتباً للمولى يؤدي اليه مكاتبته ويعتق وان كان مكاتبته الثاني مثل مكاتبته الاول او اكثر منه وهذا الوجه لا يخلو اما ان حلت المكاتبته الثانية وقت موت الاول لا تنفسخ كتابة الاول فيؤدي الثاني الى المولى قدر مكاتبته الاول ويحكم بحرية الثاني للحال وبحرية الاول في آخر جزء من اجزاء حيوته وما بقي من مكاتبته الثاني يكون لورثة المكاتب الاول ان كان له ورثة احرار ويكون ولأه الثاني لورثة المكاتب الاول لا للمولى المكاتب الاول وان لم تحل المكاتبته الثانية بعد موت المكاتب الاول ان لم يطلب المولى الفسخ من القاضي حتى حلت فالجواب فيه كالجواب فيما اذا مات الاول وقد حل ما على الثاني وقت موته وان طلب من القاضي الفسخ فالقاضي يفسخ كتابة الاول كذا في المحيط * وان ارجع جميعاً معانبت ولاؤه للمولى كذا في البدائع * وفي نوادر بن سماعة عن محمد ربح في مكاتب كاتب عبداً له ثم مات الاعلى وقد ترك وفاء الا انه دين على الناس فلم يخرج الدين حتى ادى الاسفل الى بن الاعلى فانه يعتق ولاؤه للمولى فان خرج الدين بعد ذلك وقضيت الكتابة لم يتحول ولاؤه الاسفل الى الاعلى واما ينظر في الولاء والميراث الى يوم ادى الكتابة كذا في المحيط * مكاتب

كاتب عبداً ثم مات الاول عن ابن حروم يترك الاما على الآخر ثم مات الآخر عن ابن ولد له في المكاتبه فعليه ان يسعى فيما على ابيه فيؤدي ذلك الى المولى من مكاتبه الاول وما فضل عنها فهو ميراث لابن الاول عن ابيه وولاء الابن الآخر لابن الاول مكاتب اشترى امرأته ولم تكن ولدت منه ثم كاتبها فذلك جائز وما ولدت بعد الكتابة فهو معها في المكاتبه لانه جزء منها فان مات المكاتب عن وفاء عتقت هي واولادها واخذ اولادها ما بقي من ميراثه بعد اداء كتابته فان لم يترك وفاء فالمرأة وولدها بالخيار ان شاءوا سعوا فيما بقي على الاول ليعتقوا بعثق الاول وان شاءوا سعوا فيما بقي على الام ويسعون في اقل من ذلك واذا كاتب المكاتب امرأته ولم تلد منه ثم ولدت بعد الكتابة ثم ماتت المرأة ولم تترك وفاء فالابن بالخيار ان شاء سعى فيما بقي على امه ليعتق يادائه وان شاء عجز نفسه فيكون بمنزلة ابيه كذا في المبسوط * وليس للمكاتب ان يكاتب واده ولا والديه والاصل ان كل من لا يجوز له ان يبيعه لا يجوز له ان يكاتبه الا ام ولده كذا في البدائع * مكاتب كاتب جاريته ثم وطئها فعلمت منه فان شاء مضت على الكتابة وان اختارت ذلك اخذت عقرها وان شاءت عجزت نفسها فتكون بمنزلة ام ولده لا يبيعه كما لو استولد المكاتب جاريته فان عجزت فاعتقها المولى لم يجز كما لو اعتق جارية من كسب مكاتبه بخلاف ما لو اعتق ولدها لان الولد داخل في كتابته فبعثق بعثقه فيكون مملوكا للمولى ولكنها ام ولده بطأها ويستخذمها فلم تصر مملوكة للمولى وان مات الولد لم يكن للمكاتب ان يبيعه ايضا مكاتب كاتب جاريته ثم استولدها المولى فعليه العقر لها والولد مع امه بمنزلتها فان عجزت اخذ المولى الولد بالقيمة استحسانا والجارية مملوكة للمكاتب بمنزلة المغرور وان كان المكاتب هو الذي وطئها ثم مات ولم يترك مالا فان لم تلد مضت على الكتابة وان كانت ولدت خیرت فان شاءت نصبت مكاتبها وسعت هي وولدها في مكاتبه الاول وان شاءت مضت على مكاتبها ولو كان ترك مالا فيه وفاء بالمكاتبه ادبت مكاتبته وحكم بحرية واده وتبطل المكاتبه منها وان عجزت هي والمولى هو المدمعي للولد والمكاتب الاول ميت فالولد حروم على المولى قيمته وان كان بالقيمة وفاء بالمكاتبه عتق المكاتب فكانت الام مملوكة لورثة المكاتب ان كان له وارث سوى المولى وان لم يكن صارت للمولى بالارث وكانت ام ولده كذا في المبسوط * وان اذن لبعده في التجارة جاز فان استدان العبد ينالزمه فان جاء الغرماء يطلبون العبد بالدين يباغ بالدين الا ان يؤدي

المولى قيمة العبد فان ادعى المكاتب دينه حتى لا يباع العبد بدينه ان كان ما ادعى مثل قيمته فانه لا شك انه يجوز عندهم جميعا ان كان ما ادعى عن العبد اكثر من قيمته ان كانت الزيادة على القيمة زيادة يتغابن الناس في مثلها فهو جائز بلا خلاف وان كانت الزيادة على قيمة العبد بحيث لا يتغابن الناس في مثلها اشار في الاصل الى انه يجوز فمن مشائخنا من قال ما ذكر في الكتاب قولهم جميعا ومنهم من قال ما ذكر في الكتاب قول ابي حنيفة رح فاما على قولهما لا يجوز كذا في الذخيرة * ولا يملك التصديق الا بشيء يسير حتى لا يجوز ان يعطي فقير ادرهما ولا ان يكسوه ثوبا وكذا لا يجوز له ان يهدي الا شيئا قليلا من المأكول وله ان يدعوا الى الطعام ويملك الاجارة والامارة والايداع كذا في البدائع * ولا يقرض حتى لو اقضى لا يطيب للمستقرض اكله الا ان يكون مضمونا عليه حتى لو تصرف فيه بجوز كذا في العيني شرح الهداية * ولا يجوز وصيته ولا كفالته بالمال ولا بالنفس باذن المولى ولا بغير اذنه ويجوز ان يتوكل بالشراء وان كان يوجب ضمانا عليه للبائع لان الوكالة من ضرورات التجارة فان ادعى فعق لزومه الكفالة كذا في البدائع * ولو كان المكاتب صغيرا حين كفل لم يؤخذ بها وان عتق كذا في العيني شرح الهداية * ويجوز كفالته عن سيده وهل يجوز له الحوالة فهذا على وجهين ان كان عليه دين لانسان وعلى صاحب الدين لا خرفا حاله على المكاتب فهو جائز وان كان لانسان على آخر دين فاحاله على المكاتب وقبل الحوالة ليس عليه دين للذي احال عليه لا يجوز لانه تبرع كذا في البدائع * واذا باع بيعا وقال جازوله ان يدفع المال مضاربة وياخذ من المولى مضاربة وله ان يؤجر نفسه ويبضع ويستبضع وان كان اعانة للغير كذا في الذخيرة * للمكاتب ان يكتسب استحسانا فان اعتقه بعد الكتابة لم ينفذ عتقه كما قبله وكذا لك ان وهب له نصف المكتوبة او كلها كذا في المبسوط * وان اعتق المكاتب عبده على مال او باع نفسه العبد منه بمال لم يجز كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان * وليس للمكاتب ان يشارك الحر شركة مفوضة ويجوز له ان يشارك الحر شركة هنان فان عجز المكاتب بعد ذلك انقطعت الشركة بينهما قال واه الشفعة فيما اشتراه المولى وللمولى فيما اشتراه المكاتب ولو عتق المكاتب بعد شركة العنان بقيت الشركة على حالها وان شارك الغير شركة مفوضة بغير اذن سيده او باذنه ثم عتق لم تصح تلك الشركة وان اشترى المكاتب دارا على انه بالخيار ثلثة ايام فعمز ورد في الرق انقطع خياره وان كان البائع بالخيار فهو على خياره بعد عجز المكاتب كما بعد موته وان كان الخيار للمكاتب المشتري فبيعت دارا الى جنبها فله ان يأخذ تلك

البار بالشفعة واخذ بالشفعة يكون اسقاطا منه لخياره وان لم يأخذها بالشفعة حتى رد المشتري
 على البائع فلا شفعة في الدار الاخرى لو احدى منهما كذا في المبسوط * الباب الرابع في شراء
المكاتب قريبه او زوجته او غيرها لو اشترى المكاتب اباه او ابنه دخل في كتابته فيعتق بعنته ويرق
 برقه ولا يمكنه بيعه وعلى هذا كل من يملك من قرابة الولاد كالأجداد والجدات وولد الأولاد
 في رواية الأصل ولا يرد هم بعيب ان كان قد اشتراهم ولا يرجع بالنقصان الا اذا عجز فجئته له حق
 الرد فان باعه المولى او مات فولاية الرد الى المولى كذا في المضمرات * وان لم يترك وفاء وترك
 ولد او ولد في الكتابة سعى في كتابة ابيه على نجومه فاذا ادعى حكما بعنق ابيه قبل موته وعنق
 الولد وان ترك ولد او اشترى في الكتابة قيل له اما ان تؤدى الكتابة حاله او ترد رقيقا وهذا عند
 ابي حنيفة ربح كذا في الهداية * والوالدان يردان الكتابة في الرق كمات ولا يؤديان بدل
 الكتابة حالا ولا مؤجلا كذا في التبيين * واذا ولدت مكاتبه وادفاشتت ولدا آخر ثم ماتت بسعى
 المولود في كتابتها على النجوم وما كسب الولد المشتري اخذ اخوة فادى منه كتابتها وما بقي فهو
 بينهما نصفان والمولود ان يؤجر المشتري بامر القاضي كذا في التاتارخانية نافلا عن الواو الجي *
 ولو اشترى المكاتب بنته وهي امرأة المولى فسد نكاحه وان كانت قريبه له عتقت كذا في خزانه
 المفتين * ولو ملك المكاتب اباه مولاه او ابنه لم يعتق لان المولى لو اعتق رقيق المكاتب لا ينفذ
 عتقه فعرفنا انه لا يملكهم فلا يعتقون عليه ولا يمتنع بيعهم ايضا كذا في المبسوط * ولو اعتق المولى ولدها
 المولود في الكتابة او المشتري فانه ينفذ عتقه استحسانا لانه بعض منها ورقيتها مملوك للمولى من
 كل وجه حتى ينفذ عتقه في الام فكذا في وادها بخلاف عبد آخر من كسبها كذا في الذخيرة * واذا
 اشترى اخاه او اخته او ذارحم محرم منه سوى الوالدين والمولود بن نحو العم والعمة وشباههما
 ففي الاستحسان لا يتكاتبون عليه حتى كان له بيعهم وهو قول ابي حنيفة ربح واجمعوا على انه
 اذا اشترى ابن عمه لا يتكاتب عليه هكذا في الذخيرة * ولو ادعى مال الكتابة وهم في ملكه عتقوا
 ولا سعاية عليهم كذا في التاتارخانية نقلا من الينابيع * واذا اشترى المكاتب امرأة ولم يكن له ولد
 منها كان له بيعها اما اذا ولدت منه ان ملكها مع الولد اجمعوا على انه يمنع من بيعها واما اذا ملكها
 وحدها اختلفوا فيه قال ابو حنيفة ربح لا يمنع من بيعها كذا في المحيط * وهو الصحيح هكذا في المضمرات *
 وانما

وإذا اشترى زوجته إن كان معها ولد هامنه دخل الولد في كتابته ودخلت الأم في كتابة الولد فان مات المكاتب فلا سعاية عليه ما ولكن إذا ادّيا ما على المكاتب عند الموت عتقا كذا في التاتارخانية * وفي نوادر بشر من أبي يوسف رح مكاتب اشترى امرأته فدخل بها وولدت ولدا بعد الشراء ثم مات المكاتب من غير وفاء فالولد يسعي في مهرامها لأنه دين على الأب والولد المولود في الكتابة يسعي في ديون الأب هكذا في المحيط * مكاتب قد اشترى زوجته حل وطئها فان ولدت دخل الولد في كتابة الأب تبعاً ودخلت الأم في كتابة الولد تبعاً فان مات الأب لا عن وفاء تعدد عبدة الوفاة شهرين وخمسة أيام وقام الولد مقام الأب وسعيها على نجومه ومتقوا بالاداء وتعد بثلاث حيض وان بقيت الأولى تدأخلت وتحد في الأولى خاصة وان مات عن وفاء أدى بدل الكتابة وحكم بعقبتهم في آخر جزء من أجزاء حياته وظهر فساد نكاحها وتجب عليها عدتان عدة النكاح حيضتان بسبب الفرقة في آخر حياته وهي أمة وعدة الاستيلاء بموت المولى ثلث حيض وتداخلت فلوام تلد بقيت زوجته ولا تعق تحته أمة طلقها ثنتين فملكها لا تحل حتى تنكح زوجاً غيره لان طلاق الأمة ثنتان كذا في الكافي * فان مات الولد المولود في ملكه في حياة المكاتب ثم مات المكاتب فان أدت بدل الكتابة حين موته عتقت والارادت في الرق فبيعت في بدل الكتابة ولا سعاية عليها هكذا في المضمرات * المكاتب إذا اشترى زوجها لم يطل نكاحها وله ان يطأها بالنكاح لانها لا تملك رقبته حقيقة كذا في العيني شرح الهداية * مكاتب ذمي اشترى أمة مسلمة فان ولدها كانت على حالها وان عتق المكاتب بالاداء تم ملكه فيها وصارت ام ولد للذمي فتسعي في قيمتها فان عجز فرد رقيقاً اجبر المولى على بيعها كذا في المبسوط * المكاتب إذا اشترى جارية واستبرأها بحضنة ثم عتق حل له وطئها وان عجز المكاتب ورد في الرق مع الجارية يجب الاستبراء على المولى وان اشترى المكاتب ابنته او امه ثم عجز لا يجب الاستبراء على المولى ويجزى بما حاضت عند المكاتب قبل العجز وان اشترى اخته ثم عجز المكاتب يجب الاستبراء في قول أبي حنيفة رح لانها لا تصير مكاتب بخلاف الأم والابنة المكاتب إذا عجزت لا يجب الاستبراء على المولى كذا في فتاوى قاضيخان * ولو كاتب نصف عبدة ثم اشترى السيد من المكاتب شيئاً جاز الشراء في النصف وان اشترى المكاتب من مولاة عبد أفي الاستحسان جاز شراؤه في الكل كما لو اشتراه من غيره وفي القياس لا يجوز شراؤه الا في النصف وبالقياس نأخذ كذا في المبسوط *

الباب الخامس في ولادة المكاتب من المولى ومكاتبه المولى ام ولده ومدبرة وتدبيره ومكاتبته واقرار

المكاتب بالدين للمولى أو للأجنبي ومكاتبه المريض ولدت مكاتبته من سيدها مضت على كتابتها أو عجزت وهي أم ولد ونسب ولدها ثابت بالدعوة ولا يحتاج إلى تصديقها لأنها مملوكة له رقية وإذا مضت على الكتابة أخذت مقرها من سيدها وإذا مات المولى عتقت بالاستيلاد ومقط عنها مال الكتابة وإن ماتت وتركت مالا يوجب كتابتها وما بقي ميراث لولدها الثبوت عتقها في آخر جزء من أجزاء حياتها وإن لم تترك مالا فلا سعاية على هذا الولد لأنه حر وإن ولدت ولدا آخر لم يثبت نسبه منه من غير دعوة لحرمته وطئها عليه وولد أم الولد إنما يثبت نسبه منه من غير دعوة إذا لم يحرم على المولى وطئها وإن حرم فلا يلزمه حتى إذا عجزت نفسها ولدت بعد ذلك في مدة يمكن العلوق بعد التعجيز يثبت نسبه من غير دعوة إلا إذا نفاه صريحاً كسائر أولاد أمهات الأولاد ولو لم يدع الولد الثاني ومات من غير وفاء سعى هذا الولد في بدل الكتابة لأنه مكاتب تبعالها ولو مات المولى بعد ذلك عتق وبطل عنه السعاية كذا في التبيين * وإذا ولدت المكاتب من مولاهما ثم أقر المولى أنها أمة لفلان لم يصدق وأن صدقته في ذلك كذا في المبسوط * وإذا كاتب المولى أم ولده جاز فإن مات المولى عتقت بالاستيلاد ومقط عنها بدل الكتابة غير أنه يسلم لها الأولاد والاكساب ولو أدت المكاتب قبل موت المولى عتقت بالكتابة كذا في الهداية * وأن كاتب أم ولده فجاءت بولد بعد الكتابة لا كثر من ستة أشهر ثم مات المولى قبل أن يقر به لا يلزمه النسب وإن جاءت به لا قل من ستة أشهر فهو ثابت النسب من المولى لتيقننا أنها خلقت به قبل الكتابة وهو حر وقد عتقت هي أيضاً بموت المولى وإن كان حياً فادعاه فهو ابنه وإن جاءته به لا كثر من سنتين فإن جنت في كتابتها جناية سعت فيها وإن جنى عليها كان الارش لها وإن ماتت وتركت ولداً ولدت له في المكاتب من غير المولى سعى فيما على أمة كذا في المبسوط * نصراني كاتب أم ولده فادت بعض الكتابة ثم أسلمت ثم عجزت فردها القاضي إلى الرق وقضى عليها بالقيمة لتعذر بيعها بسبب الاستيلاد فإنه لا يحسب بما أخذه السيد عنها من هذه القيمة وكذلك إن أدته بعد أسلامها كذا في خزائن المفتين * وإذا كاتب أم ولده على ألف درهم أو أمة على ألف درهم على أن رد عليها وخيف أو سطا الكتابة باطلة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما وإذا أسلمت أم ولد النصراني فكاتبها باكثر من قيمتها جازت الكتابة فإن عجزت لنفسها ردت في الرق وتسعى في قيمتها كذا في المبسوط * وإذا كاتب مدبرته جاز لأنها فاقية على ملكه كام الولد وإن مات المولى ولا فلاح له

غيرها كانت بالخيار بين ان تسعى في ثلثي قيمتها او جميع مال الكتابة وهذا اقول ابي حنيفة رح وهو الصحيح واذا مات المولى وهي تخرج من الثلث عتقت وسقطت عنه السعاية بالا جماع كذا في المضمرات * واذا كاتب مدبرته فولدت ولدان لم يسمي الولد فيما عليها فان كانا ولدين فادى احد هما المال كله من سعائه لم يرجع على صاحبه بشيء وكذلك ان كاتب مدبرين جميعاهما وكل واحد منهما كفيل من الآخر ثم ماتا وترك احدهما ولدا وادله في مكاتبته من امته فعليه ان يسعى في جميع الكتابة كذا في المبسوط * وان دبر مكاتبته صح التدبير ولها الخيار ان شاءت مضت على الكتابة وان شاءت عجزت نفسها وصارت مدبرة فان مضت على كتابتها فمات المولى ولا مال له غيرها فهي بالخيار ان شاءت سعت في ثلثي مال الكتابة او ثلثي قيمتها عند ابي حنيفة رح وقال يسعى في الاقل منهما والخلاف في هذا الفصل في الخيار اما المقدار فمتفق عليه كذا في الهداية * وفي النوازل مثل ابو بكر من رجل كاتب عبد الله على ان المولى بالخيار ثلثة ايام ثم انه دبره هل يكون تدبيره نقضا للكتابة قال لا ينبغي ان يكون تدبيره نقضا للكتابة لان الرجل يكاتب المدبر ويدبر المكاتب فلم يفعل فعلا منعه من الكتابة كذا في التاتارخانية * ولو كاتب عشرين مكاتبه واحدة على الف درهم وكل واحد منهما كفيل من صاحبه ثم دبرا احدهما مات المولى وله مال كثير متق المدبر من ثلثه فسقط حصته من المكاتبه لوقوع الاستغناء له من ادائها كما لو اعنته المولى في حيوته واخذ الورثة بحصة الآخر ايها شاؤا فان اداها المدبر برجع بها عليه كما لو اداها قبل صتقه وان لم يكن له مال غيرها متق المدبر بالتدبير من الثلث ويسعى فيما يجب عليه فان كانت قيمة كل واحد منهما ثلثمائة ومكاتبتهما الف بطلت حصة المدبر من المكاتبه واعتبر قيمته ثلثمائة لانه اقل والثنين من حق المولى هو الاقل فعرفنا ان المال ثلثمائة قيمة المدبر وخمسمائة حصة الآخر من المكاتبه وذلك ثمانمائة وثلثه وذلك مائتان وستة وستون وثلثا درهم يسلم للمدبر من قيمته ويسعى فيما بقي وهو ثلثة وثلثون ثم يؤخذ المدبر بما بقي على المكاتب لانه كفيل به ولا يؤخذ المكاتب بما على المدبر لانه قد خرج من المكاتبه ولمنته السعاية من قبل التدبير والمكاتب لم يكن كفيلا عنه بذلك فان كانت قيمة كل واحد منهما الف درهم ومكاتبتهما الف درهم فاختار المدبر ان يسعى في الكتابة فله ذلك لان ذلك ربما ينفعه مسي ان يكون بدل الكتابة منجما مؤجلا وان الاختار ذلك بسقطت تلك المكاتبه لانه متق ثلثا رقبته بالتدبير والوصية كانت له بما هو حق المولى ولهذا يسقط تلك المكاتبه ويبقى للورثة ثلثا المكاتبه عليهما

واذا مكاتب الرجل عبده في مرض موته بالف درهم وقيمة الف درهم ولا مال له غيره ثم اقر في مرضه بالف في يده انها وديعة لهذا المكاتب او ذمها اية بعد الكتابة والالف الوديعة من جنس بدل الكتابة ثم حلت جازا قراره من الثلث يريد به اذا كانت الكتابة في المرض وان كانت الكتابة في حالة الصحة وباقي المسئلة بحالها يعتبر اقراره من جميع المال ولو اقر بالف اجود من بدل الكتابة وكانت الكتابة في حالة الصحة يعتبر اقراره من جميع المال فان قال المكاتب اني استرد الجيد واعطي مثل حقك لم يكن ذلك ولو اقر بالزبوف في يده انها وديعة لمكاتبه وبديل الكتابة الف جبار لم يصح اقراره اذا كان عليه دين الصحة وتقسم هذه الالف بين ضمان الصحة ويؤخذ المكاتب بما عليه هكذا في المحيط * ولو كاتب رجل عبده في مرضه ولا مال له غيره فاجاز الورثة في حيوته فلمهم ان يمنعوا من الاجارة بعد موته كما في سائر الوصايا كما في المبسوط * قال محمد ربح في الجامع مكاتب اقر لمولاه في صحته بالف درهم وقد كان المولى كاتبه على الف درهم واقر المكاتب لاجنبي بالف درهم في صحته ايضا ثم مرض المكاتب وفي يده الف درهم فقضاها الى المولى من المكاتبه ثم مات من ذلك المرض وليس له مال غيرها فالالف يقسم بين المولى وبين الاجنبي على ثلثة اسهم سهمان للمولى وسهم للاجنبي ولو ان المكاتب ادى الالف الى المولى من الدين الذي اقر به للمولى في صحته ثم مات فالاجنبي احق بهذه الالف وبطل دين المولى ومكاتبته وكذلك لو لم يقضها للدين ومات وتركها فهي للاجنبي ولو ترك المكاتب ابنا ولد له في كتابته فالاجنبي احق بهذه الالف من المولى ويتبع المولى ابن المكاتب بالكتابة والدين لقيامه مقام الاب ولو كان المكاتب قد قضاها للمولى من الدين المقربه قبل الموت ثم مات وترك ابنا مولودا في كتابته كان الاجنبي احق بالالف ايضا ويتبع المولى ابن المكاتب بالدين والمكاتبه واذا ادى الابن المكاتبه والدين الذي على الاب لا ينقض القضاء الى الاجنبي كذا في المحيط * ولو كاتبه في مرضه على مكاتبه مثله ثم اقر باستيفائها فان كان عليه دين يحبط بماله لا يصدق في شيء الا ان العبد يعتق ويؤخذ بالكتابة كما لو اعنته وان لم يكن عليه دين وهو يخرج من ثلث ماله فهو حر ولا شيء عليه وان لم يكن له مال سواه فعليه السعاية في الثلثين في المكاتبه للورثة الا ان يكون قيمته اقل فحينئذ يسعى في ثلثي قيمته وكذلك لو اقر انه كان كاتبه في صحته ثم اقر في مرضه بالاستيفاء صدق في ذلك بخلاف ما اذا كاتبه في مرضه هكذا في المبسوط * مكاتب له على مولاه دين في حال الصحة فاقر في مرضه

وان كان في رجل من هذه الف درهم وواحدة الف درهم ولا مال له غير ذلك في
 مرضه ياتى في هذه الف درهم وواحدة الف درهم والالف المودعة من جليل
 من الكتابات ياتى في هذه الف درهم وواحدة الف درهم في المرض وان كانت الكتابة
 في مال المصنف وفاقى المستلقة ياتى في هذه الف درهم وواحدة الف درهم في مرضه
 وكانت الكتابة في حالة الصحة ياتى في هذه الف درهم وواحدة الف درهم في مرضه
 واطل مثل حكمه في ذلك ولو اقر بالزبوف في يده اليهودية لم يخطبه وبدل الكتابة الف
 جليل يجمع اقر بالزبوف في يده من الصحة وقسم هذه الف بين مرضه الصحة ويؤخذ المكاتبة
 بالمعطى في هذه الف درهم وواحدة الف درهم في مرضه ولا مال له غير ذلك في مرضه
 فله ان يمتنع من الاجارة بموته كما في مائة الوضايكا الى المبروطه قال طه درج الى السامع
 مكاتب اقر بالزبوف في مرضه ياتى في هذه الف درهم وواحدة الف درهم في مرضه
 ياتى في مرضه ياتى في مرضه ياتى في مرضه ياتى في مرضه ياتى في مرضه
 ثم مات من ذلك المرض وليس له مال غير ذلك ياتى في مرضه ياتى في مرضه
 ايهم مائة للمولى وسهم الاجنبي ولو ان المكاتب ادى الف الى المولى من الدين الذي
 اقربه للمولى في مرضه مات الاجنبي احق بهذه الف وبطل دين المولى ومكاتبته وكذلك
 لو لم يقضها الدين ومات وتركها فهي للاجنبي ولو ترك المكاتب ابنا ولد له في كتابته للاجنبي
 احق بهذه الف من المولى ويبيع المولى ابن المكاتب بالكتابة والدين لقيامه مقام الاب ولو كان
 المكاتب قد قضاه للمولى من الدين المقرب قبل الموت ثم مات وترك ابنا مولودا في كتابته كان
 الاجنبي احق بالالف اينما لم يمتح المولى ابن المكاتب بالدين والكتابة وان ادى الابن المكاتبه
 والدين الاجنبي احق بالالف اينما لم يمتح المولى ابن المكاتب بالدين والكتابة وان ادى الابن المكاتبه
 مكاتبته مثله ثم اقر بالزبوف في مرضه ياتى في مرضه ياتى في مرضه ياتى في مرضه
 بالكتابة كما لو اقر بالزبوف في مرضه ياتى في مرضه ياتى في مرضه ياتى في مرضه
 لم يكن له مال ياتى في مرضه ياتى في مرضه ياتى في مرضه ياتى في مرضه
 في مرضه ياتى في مرضه ياتى في مرضه ياتى في مرضه ياتى في مرضه
 في مرضه ياتى في مرضه ياتى في مرضه ياتى في مرضه ياتى في مرضه

انه قد استوفى ماله على مولاه وعليه دين الصحة ثم مات ولم يدع مالا لم يصدق على ذلك رجل
 كاتب عبده على الف درهم في صحته ثم ان المكاتب اقر في مرضه للاجنبي بالف درهم ثم مات
 المكاتب ولم يترك الا الف فلاجنبي احق بالالف من المولى وان كان دين المولى دين
 الصحة ودين الاجنبي دين المرض بخلاف ما اذا كان دين الصحة لغير المولى حيث كان اولي
 بالنضاء من دين المرض كذا في المحيط * ولو ان مكاتب اقر عند موته انه كاتب عبده فلا نا واستوفى
 مكاتبه لم يجز قوله وكذلك لو كاتب في مرضه باقل من قيمته لم يجز كذا في المبسوط * رجل كاتب
 عبده على الف درهم فاقرضه المولى الف درهم وذلك في صحة المكاتب ثم مات المكاتب وترك
 الف درهم وله اولاد احرار من امرأة حرة فان القاضي يقضي بالالف للمولى من المكاتبه وليس
 للمولى ان يجعلها من الدين وان كان له اولاد من امرأة هي معتقة غيره فالاب جر ولا اولاد
 السبي موابه واوترك اكثر من الف درهم اخذ المولى الفضل حتى يستوفي الالف التي اقرضه
 فان بقي شيء من دين المولى يصرف الى الورثة كذا في المحيط * الباب السادس في من يكاتب
 من العبد حر قال مولى العبد كاتب عبدك فلا نا على الف درهم على اني ان ادبت اليك الفا
 فهو حر فكاتبه المولى على هذا الشرط وقبل الرجل ثم ادعى الفاقانه يعتق لوجود الشرط من غير
 قبول العبد واجازته واذا باغ العبد قبل صار مكاتباً ولو قال العبد لا قبله فادعى عنه الرجل الذي
 كاتبه منه لا يجوز لان العقد ارتد بردة ولو ضمن الرجل لم يلزمه شيء ولو لم يقل على اني ادبت
 اليك الفا فهو حر فادعى لا يعتق قياساً وفي الاستحسان يعتق ولو ادعى الحر البذل منه لا يرجع
 على العبد لانه متبرع كذا في التبيين * وهل له ان يسترد الى المولى ان اداة بحكم الضمان
 ليستردة وصورته ان يقول كاتب عبدك على الف على اني ضامن فيرجع عليه لان ضمانه
 كان باطلا لانه ضمن غير الواجب وان اداة بغير ضمان لا يرجع لانه متبرع فلو ادعى البعض له
 ان يرجع سواء ادعى بضمان او غير ضمان ولكن لو ادعى البعض بعد اجازة العبد لا يرجع لان ثمة
 حصل مقصود آخر وهو براءة ذمة العبد من بعض البذل هذا اذا اراد ان يرجع على المولى قبل
 اجازة العبد فلو اراد الرجوع بعد اجازة العبد فلو ادعى بحكم الضمان يرجع وان ادعى بغير الضمان
 لا يرجع سواء ادعى الكل او البعض كذا في العيني شرح الهداية * وان كاتب الحر على عبد
 لرجل على ان يضمن منه المكاتبه لم يجز لانه لم يجز البذل بقبول الحر على العبد ولا يمكن

ايجاب بدل الكتابة على الحر ابتداء بقبوله وكذلك ان كان ذلك العبد ابنا لهذا الحر وهو صغير
 او كبيرا ولاية الاب على الابن في الزام المال عليه فهو كالا جنبي في ذلك وكذلك مبدوا بشئ له
 صغيرا رجل واحد كاتب الاب على ابنه لم يجزا لانه ادى الاب منه في الوجهين يعتق استحسانا
 كذا في المبسوط * ولو كاتب العبد الحاضر والعبد الغائب وقبل الحاضر صرح العقد عنهما استحسانا
 وايهما ادى عتقا ويجبر المولى على قبوله وايهما ادى لم يرجع على صاحبه بشئ وان وهب
 المولى بدل الكتابة للحاضر عتقا وان وهبها للغائب لم يعتق لانه لا شئ عليه فلم تصح الهبة فان
 قبل العبد الغائب العقد فهو لغو والكتابة لازمة للشاهد كما لم يقبل وليس للمولى ان يأخذ الغائب
 بشئ من البدل لانه لم يلتزم شيئا بل هو تنبع في العقد كولد المكاتب فان حرر المولى العبد الغائب
 عتق وسقط عنه حصته من المكاتبه فاذا بطلت حصته من المكاتبه لم يعتق الحاضر حتى يؤدي
 حصته وان حرر الحاضر عتق وبطل عنه حصته من المكاتبه ويؤدي الغائب حصته حالا والآرد
 في الرق كذا في الكافي * فان مات الغائب لم يرفع عن الحاضر شئ منه وان مات الحاضر فليس
 للمولى ان يطالب الغائب بشئ من البدل ولكن ان قال الغائب انا اؤدي جميع المكاتبه
 وجاء بها وقال المولى لا اقبلها ففي القياس للمولى ان لا يقبل وفي الاستحسان ليس للمولى ان
 لا يقبل منه ويعتقان جميعا باداء هذا الغائب ولكن لا يثبت الاجل في حقه واذا كانا حيين
 فاراد المولى بيع الغائب لم يكن له ذلك في الاستحسان هكذا في المبسوط * وان كاتب الامة
 من نفسها وعن ابنين صغيرين لها صرح واي ادى لم يرجع وهذا استحسان وايهم ادى يجبر المولى
 على القبول وقبول الاولاد الكتابة وردهم لا يعتبر ولو اعتق الام بقية عليهم من بدل الكتابة
 بحصتهم يؤدونها في الحال ويطالب المولى الام بالبدل دونهم ولو اعتقتهم سقط عنها حصتهم وعليها
 الباقي على نجومها ولو اكتسبوا شيئا ليس للمولى ان يأخذه ولا له ان يبيعهم ولو ابرأهم من الدين
 او وهبهم لا يصح ولها يصح فعتق ويعتقون معها كذا في التبيين * رجل كاتب عبده على نفسه
 وولده الصغار هو جائز فان عجز قبل ادراك الولد او بعده فرد في الرق كان ذلك رد الولد ايضا
 فان ادرك ولده فقتلوا نحن نسعى في المكاتبه لم يلتفت اليهم وكذلك لو كانوا بالغين حين عجز
 الاب وان مات الاب ولم يدع شيئا سعى في المكاتبه على النجوم فان كانوا صغارا لا يقدر على
 السهاية ردوا في الرق وان كانوا يقدرين عليها فسعى بعضهم في المكاتبه فاذا هالكم يرجع على اخوته

بشيء فان ظهر للاب مال كان ميراثا بينهم ولم يكن لهذا ان يأخذ من تركه الاب مائة و كان للمولى ان يأخذ كل واحد من الاولاد بجميع المال لا بما تبارانه دين في ذمته ولكن باعتبار انه قائم مقام ابيه وفيما هو من حقوق الاب كان قبوله صحيحا في حق الاولاد فبأخذ كل واحد منهم بجميع المال كانه ليس معه غيره ولهذا الوصية بعضهم لا يرفع من بقيتهم شيء من المكاتبه كما لو كان معدوما في الابتداء فان اعتق المولى بعضهم رفع عنهم حصه قيمة العتق وان كانت فيهم جارية فاستولدها السيد اخذت عقرها وهي مكاتبه على حالها ليس لها ان تعجز نفسها لمكان اخوتها الا يرى انهم لو ادوا عتقت هي ايضا وان كان الولد كبيرا حين كاتب على نفسه وعليهم بغير امرهم وادى بدل الكتابة عتقوا ولم يرجع شيء منها عليهم كذا في المبسوط * لو كاتب من عبد لرجل رضيع وقبل عنه اجنبي آخر ورصي المولى لم يجز فان ادى اليه المكاتبه عتق امتحانا كذا في محيط السرخسي * رجلان لكل واحد منهما عبد فكانا هما معا على الف درهم كتابة واحدة ان ادبا عتقا وان عجزا رد في الرق قال يكون كل واحد منهما مكاتبا بحصته لصاحبه حتى اذا ادى حصته من البدل الى مولاه يعتق كذا في المبسوط * الباب السابع في كتابة العبد المشترك عبد بين رجلين اذن احدهما لصاحبه ان يكاتب نصيبه بالف درهم ويقض بدل الكتابة فكانت نفذ في حظه فقط عند ابي حنيفة رح لان الكتابة تجزئ عنده وليس لشريكه الفسخ فان ادى الف عتق حظه ولا يضمن لشريكه لانه برضاة ولكن يسعى العبد في نصيب الساكت وان ادى بعض الالف او كله سلم له وليس للساكت ان يأخذ منه نصفه لان اذنه له بقض البدل اذن للمكاتب بالاداء والاذن بالاداء تبرع منه بنصيبه من الكسب على المكاتب وقد تم بقض المكاتب فسلم كله الا اذا انهاء قيل الاداء فيصح نهيه لانه تبرع لم يتم ولو اذن وهو مريض وادى من كسبه بعد الكتابة صح من كل ماله وان كان قد اكتسب قبل الكتابة واذن له في الكتابة والقض منه نفذ من الثلث وصندهما لا تجزئ فيكون الاذن بكتابة نصيبه اذنا بكتابة الكل فاذا كان به يكون مكاتبا لهما ويكون بدل الكتابة بينهما واذا قبض المكاتب شيئا يكون بينهما قبل العجز وبعده ولو كان بلا اذن صاحبه له حق الفسخ عند الكل وان لم يفسخ حتى ادى بدل الكتابة عتق حظه عند ابي حنيفة رح وللساكت ان يأخذ من الذي كاتب نصف ماله اذنه بدل الكتابة لانه كسب

كسب عبد مشترك ثم ينظر ان كاتب كله بالالف لا يرجع على المكاتب بشيء مما اخذ منه شريكه وان كاتب نصيبه بالف رجع على العبد بما اخذ منه شريكه وعندهما اذا ادعى بدل الكتابة يعتق كله ويغرم المكاتب لغريمه نصف قيمته ان كان موسرا ويسعى العبد في نصف قيمته ان كان معسرا كدالوا عتقه احدهما بغير عوض وللساكت ان يأخذ من العبد نصف ما بقي في يده من الاكساب واو كاتب احدهما كله او حظه بالف ثم كاتب الآخر كله او حظه بمائة دينار صار مكاتبهما اما عنده فلان الكتابة تجزى فنفذت كتابة كل في نصيبه واما عندهما فلان الاول اذا كاتب نصيبه صار مكاتبه وللآخر حق الفسخ فاذا كاتبه كان فسخامنه في نصفه وايهما قبض شيئا من بدل نصيبه لا يشاركه صاحبه في ذلك وتعلق عتق نصيب كل واحد منهما بجميع بدل الكتابة المسمى في كتابة نصيبه فان ادعى اليهما معا فالولاء لهما عندهم وان قدم احدهما صار كدكاتبهما حرره احدهما فعتق نصفه عند ابي حنيفة ربح ويبقى نصيب صاحبه مكاتبه ولا ضمان ولا سعاية الا ان يعجز المكاتب فيضمن القابض نصيب صاحبه ان كان موسرا ويسعى المكاتب في نصف قيمته ان كان معسرا عند ابي يوسف ربح وعند محمد ربح يضمن الاقل من قيمة نصيبه ومن بدل الكتابة في اليسار وفي الاعصار يسعى في ذلك كذا في الكافي * واذا كاتب الرجلان عبد هما مكاتبه واحدة فادى الى احدهما حصته لم يعتق نصيبه منه مالم يؤد جميع المكاتب اليهما وان اعنته احدهما جاز وكذلك ان وهب له نصيبه من المكاتبه او ابرأه منه عتق وكذلك ان سلم الشريك للقابض ما قبض او كان قبض نصيبه باذن شريكه ثم المكاتب بالخيار بعد اعتاق احدهما اياه ان شاء عجز ويكون الشريك بالخيار بين التضمين والسعاية في نصف القيمة والعتق في قول ابي حنيفة ربح وبين العتق والسعاية ان كان المعتق معسرا وعلى قول ابي يوسف ربح يضمن المعتق نصف قيمته ان كان موسرا ويسعى العبد في نصف قيمته ان كان معسرا كما هو مذهبه في العبد المشترك وعلى قول محمد ربح يضمن الاقل من نصف القيمة ونصف ما بقي من الكتابة وكذلك يسعى العبد في الاقل عند مسرة المعتق وان اختار المضي على المكاتبه ثم مات من مال كثير اخذ المولى الذي لم يعتق نصف المكاتبه من ماله كما كان يطالبه به في حياته ثم الباقي بعد ذلك لورثته واذا كاتب الرجلان عبيدين بينهما مكاتبه واحدة ان ادبا عتقا وان عجزا رافانه يكون كل واحد منهما مكاتب بينهما على حدة بحصته وذلك بان يقسم المسمى على قيمتهما ويكون كل واحد منهما مكاتب بحصته واذا ادى احدهما حصته اليهما عتق بخلاف مالو كان الرجل واحدا كذا في المبسوط * مكاتب بين رجلين كوتب

على الف فقضى أحدهما ستمائة وبراءة الآخر من أربع مائة قال محمد بن ج يعنى المكاتب وما قبض
الاول يكون بين الاول والمبرى على ستة هكذا في فتاوى قاضي خان * وإذا كان العبد بين رجلين
مرض أحدهما وكاتبه الصحيح بآذنه جاز ذلك وليس للوارث إبطاله وكذا إذا أذن له في القبض وقبض
بعض بدل الكتابة ثم مات المريض لم يكن للوارث أن يأخذ منه شيئا كذا في المحيط * وإذا كانت
جارية بين رجلين كاتبها فوطئها أحدهما فجاءت بولد فآذناه ثم وطئها الآخر فجاءت بولد فآذناه
ثم عجزت فهي أم ولد للاول ويضمن نصف قيمتها ونصف عقرها بوطئها جارية مشتركة ويضمن شريكه
كمال عقرها وقيمة الولد ويكون ابنه وأبهما دفع العقر إلى المكاتبه جاز وإذا عجزت ترد إلى المولى وهذا كله
قول أبي حنيفة رح وقال أبو يوسف ومحمد رح هي أم ولد للاول ولا يجوز وطئ الآخر لأنه لما ادعى
الاول الولد صار كلها أم ولد له لأن أمومية الولد يجب تكميلها بالاجماع ما أمكن وقد أمكن بفسخ الكتابة لأنها
قابلة للفسخ فيفسخ فيما لا يتضرر به المكاتب وتبقى الكتابة فيما وراء ما أمكن وإذا صار كلها أم ولد له
فلا يثبت نسب الولد منه ولا يكون حرا عليه بالقيمة غير أنه لا يجب عليه الحد للشبهة وبأزم جميع العقر
وإذا بقيت الكتابة وصار كلها مكاتبه له قيل يجب عليها نصف بدل الكتابة وقيل يجب كل البدل كذا
في الهداية * وعليه الجمهور هكذا في الكافي * ويضمن الاول لشريكه في قياس قول أبي يوسف رح
نصف قيمتها مكاتبه موسرا كان أو معسرا وفي قول محمد رح يضمن الاول من نصف قيمتها ومن
نصف ما بقي من بدل الكتابة وإذا كان الثاني لم يطأها ولكن دبرها ثم عجزت بطل التدبير وهي
أم ولد للاول ويضمن لشريكه نصف عقرها ونصف قيمتها والولد للاول وهذا قولهم جميعا كذا
في الهداية * مكاتبه بين رجلين وأدت ابنة ثم وطئ أحدهما الابنة فعلفت منه قال يثبت نسبه منه
والابنة على حالها ليس لها أن تخرج نفسها من الكتابة لتكون أم ولد للمستولد وعلى المستولد
عقرها ولكن عقرها للام بمنزلة كسبها وانها تابعة للام في الكتابة فان عجزت المكاتبه صارت الابنة
أم ولد للمولى لأن المانع من ظهور أمية الولد في نصيب شريكه منها قد ارتفع بعجز الام وانما نصير
أم ولد له من حين علفت منه فلذلك يضمن لشريكه نصف قيمتها يوم علفت منه وان لم تعجز فاعتق
الشريك الآخر الابنة بعد علوقها من الاول عتقت عند أبي حنيفة رح لأن نصيب الابنة باقي
على ملكه ما بقيت الكتابة فيها فينفذ عتقه ولا سعاية عليها وولدها حرا ولا سعاية عليه في قول أبي حنيفة رح
ايضا والمكاتبه باقية على حالها تعتق بالاداء أو تعجز فتكون أمة بينهما مكاتبه بين رجلين ولدت

فامتق احدهما الولد امتق نصيبه منه وهو على حاله حتى تعجز الام او تعتق فان عتقت عتق معها فان عجزت فقد زال معنى التبعية وصار الولد مقصودا وهو مشترك بينهما اعتقه احد هما فيكون حكمه حكم العبد المشترك يعتقه احد الشريكين واذا اختار التضمين يضمه نصف قيمته وقت اعتاقه لا وقت عجز الام مكاتبه بين رجلين ولدت ابنة فوطئا الابنة فعلفت فوادت منهما ثم ما تافا لابنة حرة لانها كانت ام وادلهما فتعتق بموتهما كما لو اعتقاها وبقيت الام على مكاتبتهما ولو كانت الام هي التي ولدت منهما ثم ما تاعتقت هي بجهة الاستيلاء وعتق ولدها ايضا وان عجزت ثم ولدت منهما بعد ذلك فالولد الاول رقيق كذا في المبسوط * مكاتب بين رجلين اعتقه احد هما قال ابو حنيفة رح لا ضمان عليه في ذلك لشريكه موسرا كان او معسرا لان نصيب الآخر مكاتب على حاله لكون العتق متجزيا عنده فان ادعى عتق والولاء بينهما وان عجز صار كعبد بين اثنين اعتقه احد هما وعلى قولهما عتق والولاء له فان لم يعتقه احد هما ولكن دبيرة صار نصيبه مدبرا ويكون على حاله لان التدبير لا ينافي الكتابة فان ادعى الكل عتق والولاء يثبت منهما وان عجز صار كعبد بين اثنين دبيرة احد هما صار نصيبه مدبرا ولشريكه خمس خيارات ان كان موسرا وان كان معسرا فاربع خيارات وهذا قول ابي حنيفة رح ولولم بدبيرة ولكن كانت جارية فجاءت بولد فادعاه اجد هما يثبت نسب الولد منه وصار نصيبه ام ولده ثم المكاتبه بالخيار ان شاءت مضت على الكتابة وان شاءت عجزت نفسها ولا تصير كلها ام ولده فان مضت على المكاتبه اخذت منه عقرها واستعانت به على اداء بدل الكتابة وان عجزت نفسها وردت في الرق فانها تصير ام ولد للمستولد ويضمن الشريك نصف قيمتها للشريك مكاتبه ونصف عقرها ولا يغرم من قبضة الولد شيئا وهذا قول ابي حنيفة رح كذا في البدائع * رجل كاتب جاريته ثم مات عن ابنين فاستولدها احد هما فهي بالخيار ان شاءت عجزت فكانت ام وادله ويضمن نصف قيمتها ونصف عقرها للشريك وان شاءت مضت على كتابتها واخذت عقرها واذا كاتب الرجلان جارية بينهما مكاتبه واحدة ثم ارتد احدهما عن الاسلام فادت المكاتبه اليهما ثم قتل مرتدا قال لا تعتق وليس اداؤها الى المرتد بشيء في قول ابي حنيفة رح ويرجع الورثة على الشريك بنصف ما اخذ كما لو كان هواخذ نصيبه وحده ولهذا لا يعتق نصيب الشريك منها ايضا ثم يستعونها في النصف الباقي فان عجزت اردت في الرق بمنزلة مكاتبه ادت نصف البدل الى الموليين ثم عجزت وان كاتبها في حالة الردة لم يجز قبضه لبدل الكتابة فلو لحق المرتد منهما بدار الحرب فادت جميع الكتابة الى الشريك الآخر

لم تعتق وان ادت الى الشريك الباقي والى ورثة المرتد متقت اذا كان قد قضى بلحقه كالمومات
فدفعته الكتابة الى الشريك الحي والى ورثة الميت وان عجزت بعدما ارتد احد هما فرداها
في الرق ثم قتل المرتد على رده فهي على مكاتبها واذا ارتد الشريكان معائم عجزت المكاتب
فرداها في الرق فان اسلما فهي امة قنة بينهما وان قتلا على الردة فهي على مكاتبها واذا كانت
المكاتب بين رجلين فولدت ابنة ثم احد المولىين وطى الابنة فعلفت منه ووطى الآخر الام فعلفت
منه فقالنا نحن نعجز فذلك لهما والمراد ان للام ان تعجز نفسها لانه تلقاها جهتا حرية واما الولد ايس
من هذا الخيار في شيء فاذا اختارت الام المضي على الكتابة اخذت كل واحدة منهما عقرها من
الوطى وعقر الابنة يكون للام بمنزلة الكسب وان عجزت كانت كل واحدة منهما ام ولد للذي
وطئها ويضمن نصف عقرها لشريكه وقال ابو يوسف ومحمد راح اذا كاتب الرجل نصيبه من عبدة
بغير اذن شريكه فالشريك ان يرد ذلك ولا يرد الا بقضاء القاضي الا ان يرضى العبد ومولاه
الذي كاتبه ان ينقض الكتابة وهذا قول ابي حنيفة راح ايضا كذا في المبسوط * الباب الثامن
في عجز المكاتب وموته وموت المولى وجنائه على المولى وجناية المولى او غيره عليه اذا عجز
المكاتب عن نجم نظر الحاكم في حاله فان كان له دين يقبضه او مال يقدم عليه لم يعجل بتعجيزه
وانظر عليه اليومين او الثلاثة هي المدة التي ضربت لايلاء الا عذار فلا يزداد عليه فان لم يكن له وجه
وطلب المولى تعجيزه عجز وفسخ الكتابة وهذا عند ابي حنيفة ومحمد راح كذا في الهداية * وهو الصحيح
هكذا في المضمرات * فان ادخل المكاتب بنجم فردة مولاه عند غير سلطان برضاه فهو جائز وان
لم يرض به العبد فلا بد من القضاء بالفسخ كذا في الكافي * وتنفسخ الكتابة بالاقالة وكذا تنفسخ بفسخ
العبد من غير رضى المولى بان يقول فسخت الكتابة او كسبتها سواء كانت فاسدة او صحيحة والمولى
لا يملك الفسخ من غير رضى العبد وهل تنفسخ بالموت اما بموت المولى فلا تنفسخ بالا جماع لانه
ان كان له كسب فيؤدي الى ورثة المولى فيعتق وان لم يكن في يده كسب فيكسب فيؤدي
فيعتق وان عجز عن الكسب رد الى الرق كما لو كان المولى حيا واذا مات المولى فادى المكاتب
مكاتبته او بقية منها الى ورثته وعق فالولاء للذكر من عصبة المولى وان عجز بعد موت المولى ورد
الى الرق ثم كاتبه الورثة كتابة اخرى فادى اليهم وعق فالولاء للورثة على قدر مواريتهم اما بموت

المكاتب فينظر ان مات عن وفاء لا تنفسخ عندنا وان مات لا عن وفاء تنفسخ بالا جماع ولا تنفسخ
بردة المولى بان كاتب مسلم عبده ثم ارتد المولى لانها لا تبطل بموت المولى حقيقة فبموته حكما
اولى ان لا تنفسخ كذا في البدائع * واذا مات لا عن وفاء ولا عن ولد فاختلغوا في بقاء الكتابة قال
الاسكاف تنفسخ حتى لو تطوع انسان باداء بدل الكتابة عنه لا يقبل منه وقال ابو الليث رح لا تنفسخ
ماله يقض بعجزه حتى لو تطوع به انسان عنه قبل القضاء بالفسخ جاز وبحكم بعته في آخر حياته كذا
في التبيين * وان مات المكاتب وله ولد من حرة وترك ديناً وفاء لمكاتبته فجنى الولد فقضى بها على
عاقلة الام لم يكن ذلك قضاء بعجز المكاتب وان اختصم موالى الام وموالى الاب في ولائه فقضى به
لموالى الام فهو قضاء بالعجز كذا في الهداية * واذا مات المكاتب عن وفاء وعليه دين وله وصايا
من تدبيرة وغيره وترك ولدا حرا وولده ولد في المكاتبه من امته بدى من تركته بديون الاجانب
ثم بدين المولى ان كان ثم بالمكاتبه فان ادبت حكم بحريته والباقي ميراث بين اولاده وبطلت
وصاياه لانه تبرع فان مات المكاتب وترك الفاعل عليه للمولى الف درهم دين وبطلت الكتابة بدى
ببطل الكتابة استحسانا وفي القياس بيد ابالدين وان لم يترك مالا الا ديناً على انسان فاستسعى
الولد المولود في الكتابة ولادى على المكاتب سواها فاعجز عنه وقد ايس من الدين ان يخرج فانه
يرد في الرق كذا في المبسوط * وان مات المكاتب وعليه دين وجناية وبطلت الكتابة ومهر امرأة
تزوجها بغير اذن المولى بدى بالدين ثم بالجناية ثم ببطل الكتابة ثم بالمهر الاقوى فالاقوى وكذلك
ان لم يترك مالا لكن ترك اولاداً ولداً في كتابته سعى الاولاد فيها على نحوها وصفنا لان ترك
ولدي يودي كترك مال يودي به كذا في خزائن المفتين * مكاتب اشترى ابنه ثم مات وترك وفاء
وورثه ابنه وكذا لو كان هو وابنه مكاتبين كتابة واحدة ولو مات المكاتب وترك مالا وولداً كوتب
معه او ولد في كتابته ووصيا فالوصي يودي بدل الكتابة من ماله ويعتق في آخر جزء من اجزاء
حيوته وورثه اولاده وملك الوصي بيع العروض ولا يملك بيع العقار والدرهم والدنانير ولا يرث
الولد المولود من الولد الحر ان مات الولد الحر قبل اداء بدل الكتابة كذا في الكافي *
وما دى المكاتب من الصدقات وعجز طاب لسيدة ولو عجز المكاتب قبل اداء الى المولى
يطيب للمولى عند محمد رح وعند ابى يوسف رح لا يطيب والصحيح انه يطيب بالا جماع كذا في
التبيين * عبد جنى فكاتبه مولاه وهو لا يعلم بالجناية ثم عجز فانه يدفع او يفدي وكذلك مكاتب

جنى فام يقض به حتى عجزوا ان قضى عليه في كتابته ثم عجز فهو دين يباع فيه وهذا قول ابي حنيفة
ومحمد بن حمرح وهو قول ابي يوسف رح الآخر كذا في الجامع الصغير * وان صالح المكاتب عن دم ممد
اقربه ولم يؤد بدل الصلح حتى عجز ورد في الرق فالصلح في حق المولى فاسد ولا يؤخذ به الا بعد العتق
عند ابي حنيفة رح وعندهما يؤخذ في الحال وان اقر مكاتب بانه افتض بالاصبع حرة او امة
او صبية فعند ابي حنيفة رح هذا اقرار بالجناية يؤخذ به مادام مكاتب اذا عجز لم يؤخذ به ارتد مسلم
وله عبد وكاتبه ابنه فقتل المرتد بطل عقد الكتابة مكاتب ارتد ولحق بدار الحرب يوقف امره فان مات
ادبي بدل الكتابة من ماله وقسم ما بقي بين ورثته فان عاد مسلما يسلم ماله اليه كذا في الكافي *
واذا قتل عبد المكاتب رجلا خطأ قيل للمكاتب ادفعه او افده بالدية واذا قتل عبده رجلا عمدا فله
ان يصالح عنه على مال يؤديه لتسليم له نفسه كما للحر ذلك في ملكه ثم يؤخذ به وان عجزوا ان
جنت امة جناية خطأ فباعها او وطئها فولدت منه وهو يعلم بالجناية فهذا منه اختيار وعليه الارش
وان قتله عبدا فاعبد في قتل مولاة عمدا كاجنبي آخر في وجوب القصاص عليه كالحرا اذا
قتله عبده فالمكاتب مثله ثم المكاتب اذا قتل عبدا فهو على ثلثة اوجه ان لم يترك وفاء فالقصاص
واجب للمولى وان ترك وفاء وله وارث سوى المولى فلا قصاص على القاتل لاشتباه من يستوفيه
وكذلك لو اجتمع عالم يمكن لهما استيفاء القصاص وان قتل ولا وارث له سوى المولى فعلى قول
ابي حنيفة وابي يوسف رح يجب القصاص لمولاة كذا في المبسوط * وان جنى المكاتب على مولاة
او رقيق المولى كانت جنايته معتبرة وكذا جناية المولى على المكاتب او رقيقه كذا في فتاوى قاضيخان *
واذا استهلك عبد المكاتب مالا فهو دين في عتقه يباع فيه وان جنى عبده ثم عتق المكاتب فهو على
خياره وان عجز فالخيار الى المولى وان كان العبد وامرأته مكاتبتين واحدة فولدت ولدا
فقتله المولى وقيمه اكثر من الكتابة فقيمه على مولاة في ثلث سنين وان كانت الكتابة قد حلت
قاصمهم بهائم على المولى اداء فضل القيمة الى الام ورجعت الام على الاب بما ادت عنه من
ذلك وان كانت المكاتب لم تحل ادى المولى القيمة الى الام وان كان الابن مكاتباً معها فقتله
المولى ثم حلت القيمة اقتص منها بقدر الكتابة ان كانت المكاتب حلت ولم تحل ويؤدى الى ورثة
المولى فضل القيمة والاب والام حصتهما من المكاتب جناية خطأ فانه يسعى في الاقل من قيمته
فرائض الله تعالى ويرث ابواه معهم واذا جنى المكاتب جناية خطأ فانه يسعى في الاقل من قيمته

ومن ارش الجناية فان جنى جناية اخرى بعد ما حكم عليه بالاقل في الجناية الاولى يلزمه بالجناية الثانية ايضا الاقل من قيمته ومن ارش الجناية وان كانت الجناية الثانية قبل ان يحكم عليه بموجب الجناية الاولى فليس عليه الاقيمة واحدة عند ناكذا في المبسوط * اذا حفر المكاتب بشرا على قارة الطريق فوقع فيها انسان فوجب عليه ان يسعى في قيمته يوم حفر ثم اذا وقع فيها آخر لا يلزمه اكثر من قيمة واحدة سواء حكم الحاكم بالاولى او لم يحكم هكذا في البدائع * ولو سقط حائط له مائل قد اشهد فيه على انسان فقتله فعليه ان يسعى في قيمته وان وجد في دارة قتيل اخذ بقيمته يوم وجد القتل فيها الا ان يكون قيمة المكاتب اكثر من الدية فينقص حينئذ عشرة دراهم من الدية وان جنى جناية ثم عجز فان كان قد قضى عليه بالسعاية فهو دين عليه يباع بها وان لم يقض بها عايه خير المولى بين الدفع والفداء وان جنى عليه فالواجب ارش المالك وان قتل رجلا عمدا فعليه القود وان قتل ابن المكاتب او عبدا فلاقود على القاتل ولكن على القاتل القيمة لما تعذر ايجاب القصاص وهو للمكاتب بمنزلة سائر اكسابه وان عفا فعفوهنا باطل وان قتل المولى مكاتبه خطأ او عمدا فلا قصاص فيه واقراءة جائز ما دام مكاتباً وان عجز ورد في الرق بطلت عنه قضي عليه ولم يقض وهذا قول ابي حنيفة ربح وذكر في كتاب الجنایات ان ابا يوسف ومحمد ارح قالا يؤخذ بما قضى عليه منها خاصة وما اداة قبل العجز لم يسترد منهم جميعا كذا في المبسوط * ويؤخذ المكاتب باسباب الحد والخالصة وغيرها نحو الزنا والسرقة والشرب والسكر والغذف لان القن مأخوذ بها فالمكاتب اولى ولا يقطع في سرقة من مولاة وكذا لا يقطع في سرقة من ابن مولاة ولا من امرأة مولاة ولا من كل ذي رحم محرم من مولاة وكذا الوسرق واحد من هؤلاء من المكاتب لا يقطع ولو سرق منها اجنبي يقطع بخصومته كذا في البدائع * فان سرق المكاتب من اجنبي ثم رد في الرق فاشتره ذلك الرجل لم يقطع وان سرق المكاتب من رجل ولذلك الرجل عليه دين فانه يقطع فان عجز المكاتب فطلب المسروق منه دينه فعضى القاضي ان يباع له في دينه وقد ابي المولى ان يفديه فانه يقطع في القياس وان سرق المكاتب من مكاتب آخر لمولاة لم يقطع كما لو سرق من مولاة وكذلك ان سرق من عبدا كان بين مولاة وبين آخر وقد اهتمق المولى نصيبه منه واذا سرق المكاتب من مضارب مولاة من ملل المضاربة لا يقطع وكذلك لو سرق المكاتب مال رجل لمولاة عليه مثل ذلك دين كذا في المبسوط * وان مات سيد المكاتب قبل له اد المال الى ورثة المولى على نجومه

فإن حررة متق وسقط مال الكتابة وإن اعتقه أحد الورثة لا ينفذ عتقه كذا في الكافي * وإذا مات
المكاتب من ولد حرف جاء رجل بوديعة فقال هذه للمكاتب فإنه تؤدى منها المكاتبه ثم أقرار الرجل
بالوديعة للمكاتب صحيح في حقه فتؤدى منها المكاتبه ولكن لا يصدق على جروا لواء قال رأيت لوقال
المولى بنفسه هذه وديعة عندي للمكاتب أو اقربدين مثل الكتابة أو قال قد كنت استوفيت الكتابة
قبل موته إن كان يصدق في جروا لواء الولد إليه فكذلك غيره وبهذا تبين أنه إن تبرع إنسان عنه
بقضاء الدين بعد موته لا يحكم بحريته وإذا ترك المكاتب أم ولد وليس معها ولد بيعت في المكاتبه
وإن كان معها ولد سعت فيها إلى الأجل الذي كان للمكاتبه صغيرا كان ولداها وكبيراً وإن كان ترك
مالاً لم يؤخر إلى أجله وصار حالاً في قول أبي حنيفة رح وقال أبو يوسف ومحمد رح حال أم الولد
بغير الولد كحالها مع الولد في جميع ذلك حتى تسعى فيها إلى الأجل وإذا ترك المكاتب ولدين
ولد له في المكاتبه وعليه دين ومكاتبه سعي في جميع ذلك وأيهما آداة لم يرجع على صاحبه وأيهما اعتقه
المولى عتق كما لو اعتقه في حيوة أبيه وعلى الآخر أن يسعى في جميع المكاتبه التي بقيت على
الأب وللغرماء أن يأخذوا أيهما شاؤا بجميع الدين ولا يرجع الذي يؤدى منهما على صاحبه
كذا في المبسوط * رجل كاتب عبيد له مكاتبه واحدة ثم إن أحدهما عجز ورد المولى أو قدمه
إلى القاضي فردة القاضي ولا يعلم القاضي بمكاتبه الآخر معه فإنه لا يصح رده ولومات أحدهما
عجزا فالكتابة لا تنسخ فإن غاب هذا الذي رد في الرق بسبب عجزه وجاء الآخر واستسعا المولى
في نجم أو في نجمين فعجز فأراد أن يرده أو القاضي فليس له ذلك ولو أن رجلين كاتباً عبيداً مكاتبه
واحدة فغاب أحدهما وقدم الشاهد العبد إلى القاضي وقد عجزه لا يرده في الرق حتى يجتمع المولىان
جميعاً وهذا بخلاف رجلين لكل واحد منهما عبد على حدة كاتباً مكاتبه واحدة ثم عجز أحدهما
كان لمولاه أن يفسخ الكتابة وأن كان مولى الآخر غائباً كذا في المحيط * ولو كان المولى واحد أفادت
من ورثة كان لبعضهم أن يرده في الرق بقضاء القاضي ولكن لو رده بغير قضاء لم يصح ذلك منه كذا
في المبسوط * وإن كان المكاتب هو المبت وترك ولدين ولد في المكاتبه لم يستطع المولى أن يرده
واحداً منهما في الرق والآخر غائب كذا في المحيط * وإذا اشترى المكاتب عبداً من مولاه أو من
غيره فوجد به عيباً فله أن يرده على البائع فإن عجز ثم وجد السيد به عيباً وقد اشتراه المكاتب
من غير

من غير السيد فليس له ان يرد به بالعيب مكاتب اشترى عبدا ثم باعه من سيده ثم عجز فوجد السيد
 عيبا لم يستطع رده على عبده ولا يرد على بائعه من عبده وكذلك ان مات المكاتب بعد العجز
 وجد السيد بالعبد عيبا لم يرد كذا في المبسوط * اذا مات المكاتب من وفاة فقدخه انسان لا يجد قاذفه
 المكاتب اذا تزوج بنت مولاة ثم مات المولى لا يفسد النكاح فان مات المكاتب بعد ذلك ان ترك
 وفاء لا يبطل النكاح وان لم يترك بطل فان كان ذلك قبل الدخول لا تجب العدة ولا المهر
 وان كان بعد الدخول تجب عليه الاعتداد بثلاث حيض ويجب المهر وان كان معها وارث آخر كذا في
 فتاوى قاضيخان * وان مات عبد المكاتب فالمكاتب احق بالصلوة عليه الا انه ان كان حضر مولاة
 فينبغي له ان يقدمه للصلوة عليه كذا في المبسوط * الباب التاسع في المتفرقات المكاتب لا يحبس
 في دين مولاة في الكتابة وفيما سوى دين الكتابة قولان كذا في السراجية * في البينة سئل علي
 بن احمد عن اشترى عبدا ثم قال للبائع قد كنت كاتبته بعشرين دينارا وانكر البائع ذلك هل يكون العبد
 مكاتب من المشتري فقال لا كذا في التاتارخانية * عبد كافر بين مسلم وذمي فكاتب الذمي نصيبه
 باذن شريكه على خمر يجوز المكاتبه في قول ابي حنيفة رح ولا تجوز في قول ابي يوسف ومحمد رح
 ولا يضمن للمسلم في ما اخذ النصراني من الخمر سواء كاتبا باذنه او بغير اذنه وان كاتبا جميما
 على خمر مكاتبه واحدة لم تجز في نصيب واحد منهما فان ادى اليهما متق لوجود الشرط وعليه
 نصف قيمته للمسلم وللذمي نصف الخمر ولو ان كميمن كاتبا عبدا على خمر ثم اسلم احدهما فلها
 جميعا قيمة الخمر يوم اسلم فاذا قبض احدهما حصته من القيمة كان المقبوض بينهما مشتركا كما لو قبض
 احدهما الخمر قبل الاسلام كذا في المبسوط * رجل كاتبا نصف عبده صار نصفه مكاتبالا غير فاذا اراد
 العبد ان يخرج من المصر فليس له ان يمنعه من ذلك واذا اراد ان يستخدمه يوما ويخلي عنه يوما فله
 ذلك في القياس وفي الاستحسان لا تفرض له في شيء حتى يؤدي او يعجز كذا في خزائن المفتين *
 رجل كاتبا نصف امته فاستدانت ديناسعت في جميع الدين فان عجزت كان جميع الدين في
 جميع رقبتهما باع في ذلك وكذلك ان كانت لشريكين وكاتبها احدهما باذن شريكه فاستدانت
 دينان عجزت فالدين في جميع رقبتهما مع قية كذا في المبسوط * وفي نوادر ابراهيم من محمد رح
 رجل كاتبا مملوكا بغير امر صاحبه العبد على الف درهم ثم خطبته خمسمائة فبلغ المولى
 الجار قال فالكاتبه بخصمائه ولو كان وحب له الالف ثم اجاز المولى فالهبة باطلة والكتابة بالالف كذا

في المحيط * ولو كاتب امته على انه بالخيار فلدت في مدة الخيار وماتت وبقي الولد في خياره
وعقد الكتابة ضد ابني حنيفة وابني يوسف ربح وله ان يجزئها وان اجاز سعى الولد على نجوم امه
واذا ادعى عتق الام في آخر جزء من اجزاء حيوتها ومتى ولدها وهذا استعسان كذا في الكافي *
واذا كاتب عبده على نفسه واولاده الصغار على انه بالخيار ثلثة ايام فمات بعض اولاده ثم اجاز الكتابة
لا يسقط منه شيء من البذل وكذلك لو كاتب عبيدين له كتابة واحدة على انه بالخيار فمات احدهما
ثم اجاز الكتابة جاز ولا يسقط شيء من بدل الكتابة ولو كاتب امته على انها بالخيار فولدت فاعتق
السيد الولد فهي على خيارها وان اجازت الكتابة نفذت ولكن لا يسقط شيء من البذل ولو كان
الخيار للمولى فاعتق الام لا يعتق الولد معها بخلاف ما اذا كان الخيار لها واعتقها المولى يعتق
معهما ولدها كذا في المحيط * مكاتبان كوتبا معا كتابة واحدة وله امة فولدت فادعية معانم مائتا
من وفاء معا ومربا فاديت كتابتهما ورثهما وان كانت كتابتهما متفرقة واديت به عالا يوث واحد منهما
مجهول النسب كاتب عبده فاشترى المكاتب امة وكاتبها فامر مجهول النسب بالرق على نفسه
ملكاته مكانة فصدقه صح اقراره وصار هو مع مكاتبته ملكا لملكاته وبقيت كتابتهما حتى تعلق عتق
كل واحد بالاداء الى صاحبه فان ادبا معا وحل النجمان معا ووفعت المقاصة عتقا ولا ولا لاهما
على الآخر وان تقدم احدهما فله ولاء الآخر ولا ولاء عليه وان عجزا معا عتقت وملكتهما وان سبق
عجزا احدهما عتق الآخر وملكهما كذا في الكافي * وان مات المولى عن مكاتبته وله ورثة ذكور
واناث ثم مات المكاتب عن وفاء فانه تؤدي كتابته فيكون ذلك بين جميع ورثة المولى وما فضل
منها فللذكور منهم دون الاناث ان لم يكن للمكاتب وارث يورث ورثة المولى وكذلك ان لم يمت
المكاتب حتى ادى المكاتبه اليهم او هو هاله او اعتقه ثم مات فميراثه للذكور من ورثة المولى
كذا في المحيط * ولد امة مكاتبه وقد حبلت في ملكه فادى سيده نسبة الولد وصدقه المكاتب
يثبت النسب كما اذا ادعى ولدا امة الاجنبي وصدقه الاجنبي وعليه مقرها وقيمة ولده فيكون
حرا بالقيمة ثابت النسب منه ولم تصر الامة ام ولده وان كذبه المكاتب في النسب لم يثبت ولو
ملكه يوما ثبت نسبه منه لقيام الموجب وزوال المانع وهو حق المكاتب طر بجوز للمولى ان يتزوجها
وان اشترى المكاتب زوجة سيده بقي فكاحها وان ولدت لافل من سنة الشهر مذ ملكه المكاتب
ان صدقه ثبت النسب ولا يعتق الولد ولا يوجب العتق وكذلك المكاتب اذا اشترى عبدا او امة

المولى بنسبه وصدقه المكاتب ثبت نسبه ولا يعتق ولدت مكاتبه المكاتب فادعاه سيد المكاتب وصاحبها بعد كتابتها ان صدقته ثبت نسبه ويحمل على انها ولدت منه بحكم النكاح الفاسد ولا يعتق الولد قبل عجزها وعتق بعد العجز بقيمته يوم عجزها صدقه المكاتب او كذبه وان ولدت لاقل من ستة اشهر مذكوت ثبت فادعاه مولى المكاتب وصدقه عتق بقيمته مذولدت وعقرها للمكاتب وان كذبه لا يثبت وأن صدقه المكاتب الا اذا كبر الولد وصدق او عجزت والمكاتب مصدق مكاتب كاتب امته وادى فعتق فولدت ولد الاقل من ستة اشهر مذكوت ثبت فادعاه مولاه وصدقه ثبت نسبه وعتق بقيمته يوم الولاد قو ان ولدت لاكثر من ستة اشهر لا يعتق الولد لعدم الغرور الا اذا عجزت فحينئذ يصير الولد حرا بالقيمة وان ولدت لاكثر من ستة اشهر مذكوت ثبت ولاقل منها مذعتق فالجواب فيه كالجواب فيما اذا ولدت قبل عتقه وان ولدت لسته اشهر فصاعدا مذعتق وزعم السيد انه ولد بوطي بعد العتق لم يثبت نسبه وان صدق فكان زانيا لعدم حق الملك وتاويله فكان كالاجنبي وان اقرانه نكحها بعد عتق المكاتب ان صدقه المكاتب يثبت النسب ولا يعتق الولد لوجود شبهة النكاح ويكاتب الولد تبع لأمه فان عجزت فهما رقيقان وان كذبه المكاتب لا يثبت النسب الا اذا عجزت وهو مصدق ولا يعتق الولد وان زعم انه ولد بوطي كان قبل العتق ان صدقه يثبت نسب الولد ولا يعتق الولد وان عجزت اخذ المولى الولد حرا بالقيمة وان ادبت عتقت مع ولدها وكذا ان صدقت وكذب المكاتب الحر ثبت النسب والولد رقيق وان عجزت وان صدقه المكاتب الحران وطوي المولى كان قبل العتق وكذبه المكاتب لا يثبت النسب وبعد عجزها يثبت ويعتق بقيمته يوم عجزها وصارت المكاتب امه للمكاتب مكاتبه المكاتب ملكت امه فولدت ولدا فادعاه سيدة وصدقه المكاتب يثبت النسب ولا يعتق الولد فان عجزت وولدت لسته اشهر مذ ملكت فهو حر بقيمته يوم العجز وان ولدت لاقل من ستة اشهر لا يعتق فهو عتق المكاتب قبل عجزها او مات المكاتب من وفاء فادى فعجزت المكاتب فالجواب فيه ما ذكرنا قلنا اذا لم يعتق وان ولدت لاكثر من ستة اشهر مذ ملكتها المكاتب عتق الولد والا لو عجزت المكاتب الاول قبلها او مات عجزا صارت موته كدعوه واذا امته مكاتبه وحكمه فبعض كذا في الكافي ~~في~~ جارية بين مكاتب وطوي ولدت فادعاه المكاتب فالولد له الجارية ام ولد له ~~فمن~~ نصف عقرها للمولى ونصف بقيمته للحر يوم ماتت منه ولا يفرض من قيمة الولد شيئا فان ضمن ذلك ثم عجزت كانت الجارية وولدها مملوكين للمولى وان

لم يخاصه ولم يضمنه شيئا حتى عجز كان نصف الجارية ونصف الولد لشريكه الحر ولكن عليه نصف العقر
 فان كانت مكاتبة بينهما وادبى المكاتب ولدها جازت الدموة وهي بالخيار ان شاءت مضت
 على الكتابة واخذت العقر من المكاتب وطئه اياها وان شاءت عجزت وضمن المكاتب لشريكه
 نصف قيمتها ونصف عقرها فان كانا ابدا عيا الولد فالدموة دموة الحر فان اختارت المضي على الكتابة
 ثم مات الحر سقط نصف الحر من المكاتبة عنها وسعت في اقل من حصة المكاتب من المكاتبة
 ومن نصف قيمتها وهذا قول محمد بن حنبل فاما عند ابى يوسف رجع تسعى في نصف قيمتها وان اختارت
 العجز سعت في نصف قيمتها ان كان المعتق مغسرا وان كان موسرا ضمن نصف القيمة للمكاتب
 ثم لا يرجع عليها بما ضمن فان كان المكاتب وطئها او افولدت له ثم وطئها الحر فولدت له فادعيا
 الموالد بن معا ولم يعلم الا بقولهما فولد كل واحد منهما له بغير قيمته وبغرم كل واحد منهما لها الصداق
 وهي بالخيار بين العجز والمضي على المكاتبة فان عجزت كانت ام ولد للحر خاصة وعليه نصف
 قيمتها للمكاتب وولد المكاتب ثابت النسب منه وعليه نصف قيمته للحر فان عجزت وعجز المكاتب
 معها كان ولد المكاتب رقيقا بين مولاة وبين الحر وان وطئ المكاتب بعد وطئ الحر فهي
 ام ولد للحر وولد المكاتب بمنزلة امه لا يثبت نسبه من المكاتب وقال محمد بن حنبل ان اثبت
 نسبه وهو للحر بمنزلة امه كذا في المبسوط * وان وطئ المكاتب امه ابنة والولد حرا ومكاتب بعقد
 على حدة لم يثبت النسب من المكاتب الا بتصديق الابن فان عتق المكاتب وملك هذا الولد
 يوما من الدهر مع الجارية يثبت نسب الولد منه وصارت الجارية ام ولد وان كان الابن قد واد
 للمكاتب في حال مكاتبته او كان المكاتب قد اشتراه فولدت امه هذا الابن ولدا وادماه المكاتب
 صحت دموته وصارت الامه ام ولد له ولا يضمن مهرها ولا قيمتها كذا في المحيط في باب ثبوت
 النسب * ولا تجوز مكاتبة ما في البطن وان قبلتها الام عليه وكذلك ان تولي قبول ذلك حر على
 ما في البطن وضمنه الا ان المولى ان كان قال للحر اذا ادبت الي الفاف هو حر فاداه عتق
 اذا وضعت لاقل من ستة اشهر حتى يتبين بوجوده في البطن يومئذ ثم يرجع صاحب المال
 بماله واذا وهب المكاتب هبة او تصدق بصدقة فهو باطل فان عتق بالاداء ردت الهبة والصدقة
 حيث كانت وان استهلك الموهوب له او المنعقد عليه فهو ضامن لقيمتها باسرها لا حق له فيه

في آخر جزء من اجزاء حيوته ثم عند ابي حنيفة رح يعنق نصف الولد تبعالا بيه والنصف الآخر يبقى مكاتباً تبعالاب الآ خر فان ادى الآ خر عنق وعنق الابن كله ولا يرث اياه الاول عند ابي حنيفة رح وان لم يؤد الآ خر ولكن عجز فالابن يسعى في نصف قيمته لمولى العاجز ويحكم بحريته واما الجارية فقد صارت نصفها ام ولد للذي مات عن وفاء في حال حيوته وحرية وعنت بموته حراً كما هو الحكم في ام ولد الحر ونصيب الآ خر لا يترك رقيقاً تسعى في نصف قيمتها للمكاتب الحي ويحكم بحريتها وهذا كله قياس في قول ابي حنيفة رح واما على قياس قول ابي يوسف ومحمد رح اذا حكمنا بحرية المبت في آخر جزء من اجزاء حيوته حكمنا بحرية الولد كاملاً الا ان يعجز الآ خر فحينئذ يسعى الولد في نصف قيمته لمولى العاجز ولا يرث الابن من المكاتب المبت شيئاً كذا في المحيط * امة بين رجلين اذن لها احدهما في التجارة فاستدانت ديناً ثم كاتب الآ خر نصيبه منها باذن شريكه فابى الغرماء ان يجيزوا ذلك فلهم ذلك فان رضوا به جازوا ان لم يحضروا الغرماء حتى اخذ المولى الكتابة عن نصيبه لوجود شرطه وبأخذ الغرماء نصف ما اخذ لانه اخذ من كسبها ونصفه حصته نصيب الآ ذن وهو مشغول بديونهم ثم يرجع به الذي كاتبه على المكاتب امة مأذونة لها في التجارة عليها دين فولدت ولداً وكاتب السيد الولد للغرماء ان يريدوا ذلك ان لم يكن بالام وفاء بالدين وان كان فيها وفاء جازت الكتابة فان اعتق السيد الولد كان لهم ان يضموا قيمته اذا لم يكن في الام وفاء بالدين فان كان السيد معسراً فلهم ان يستسعوا الابن في الاقل من قيمته ومما بقي من الدين وان كاتب الام وعليها دين فولدت ولداً فثبت الولد وباع واشترى ولزمه دين ثم جاء الغرماء الاولون فردوا المكاتبه فقد بطلت المكاتبه بردهم لقيام حقهم في ماليتها الام تباع الام لغرمائها وباع الولد لغرمائه خاصة دون غرماء امة وكذلك ان لم يكن كاتب الام ولكنه اذن للولد في التجارة كذا في المبسوط * واذا كاتب عبد ين صغيرين له كتابة واحدة وهما يعقلان ذلك فهما في ذلك بمنزلة الكبيرين كذا في التاتارخانية * واذا كاتب الرجل عبيدين له مكاتبه واحدة على الف درهم وكل واحد منهما كفيل من صاحبه على انهما ان ادبا عتقا وان عجزا ردا في الرق فهو جائز استحساناً فان ادى احدهما جميع الالف عتقا ثم يرجع المؤدى على صاحبه بحصته حتى اذا كانت قيمتها سواء رجع بنصفه وكذلك لو ادى احدهما شيئاً رجع على صاحبه بنصفه قل ذلك اكثر للسيد ان يأخذ ايتهما شاء بجميع المال وان مات احدهما لم يسقط عن الحي شيء وان ادى يحكم

بعثتهما جميعا وان اعتق المولى احدهما يسقط حصته ولو كاتب امثين فولدت احدهما واعتق السيد ولدها لم يسقط شيء من المال عنهما والمسئلة على ثلاثة اوجه احدها ما بينا والثاني ان يكاتبهما على الف درهم مكاتبه واحدة لم يزد على هذا وفي هذا اذا ادعى احدهما حصته من المال يعتق والثالث ان يقول المولى ان ادى اعتقا وان عجز اردا في الرق ولا يذكركفالة كل واحد منهما عن صاحبه فلا يعتق واحد منهما ما لم يصل جميع المال الى المولى كذا في المبسوط * وان اقر المولى باستيفاء بدل الكتابة عتق وعتق اولاده كذا في خزنة المفتين * رجل كاتب عبد له وامرأته مكاتبه واحدة وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه ثم ولدت ولدا فقتل الولد قيمته للام دون الاب وان قتله المولى فعليه قيمته وكان قصاصا بالكتابة ان كانت قد حلت او رضيت هي بالقصاص ان لم يكن حلت ثم ترجع على الزوج بحصته اذا حلت الكتابة وان كان في القيمة فضل على الكتابة فذلك الفضل وما ترك الولد من مال فهو للام دون الاب وكذلك ان كان الولد جارية فكبرت وولدت الابنة ثم قتلت السفلى كانت قيمتها للجدة داخلة في كتابتهما وان ماتت الجدة وبقي الولدان والزوج كان على الولدين من السعاية ما كان على الجدة وان ادعى احد الولدين لم يرجع على صاحبه بشيء ولكنه يرجع على الزوج بحصته كما لو ادت الجدة في حيوتها جميع البدل رجعت على الزوج بحصته ثم يسلم ذلك له دون الآخر كذا في المبسوط * وان اعتق المولى المكاتب نفذ عتقه وسقط عنه مال الكتابة وكذلك لو ابرأه من البدل او وهبه منه فانه يعتق قبل اولم يقبل كذا في خزنة المفتين * فان قال المكاتب لا قبل تعود المكاتبه ويكون المكاتب حرا لابن هبة الدين يرتد بالرد الا ان العتق بعد وقوعه لا يحتمل الفسخ كذا في فتاوى قاضيخان * واذا كاتبه على الف مؤجل فان اداه قبل حلول الاجل يجبر المولى على القبول واذا كاتبه على ان يخدمه ولم يذكرا لمدة لم يجز هكذا في خزنة المفتين * وان كاتبه على ان يخدمه شهر فهو جائز استحسانا وفي القياس لا يجوز وكذلك ان كاتبه على ان يحفر له بئرا قد سمى له طولها وعرضها واداه مكانها وعلى ان يبني له دارا قد اراده اجرها وجصها وما يبني بها فهو على القياس الذي قلنا وان كاتبه على ان يخدم رجلا شهر فهو جائز في القياس كذا في المبسوط * الكتابة تجزى عند ابي حنيفة رح حتى لو كاتب نصف عبدة جاز وكان نصف كسبه له ونصف كسبه لسيد كذا في السراجية * ولو كاتب نصف جاريته فولدت ولدا فولد لها بمنزلتها ويكون نصف كسب الولد للمولى ونصف كسبه للام فان ادت عتق نصفها وعتق نصف الولد معها

ويسعى كل واحد في نصف قيمته وما اكتسب الولد بعد ذلك فهو له دون امه ومولاة وان ماتت الام قبل ان تؤدى شيئا من مكاتبها يسعى الولد في المكاتبه فان اداها عتق نصف الام في آخر جزء من اجزاء حيوتها وعتق نصف الولد ايضا كما لو ادت في حيوتها ويسعى بعد ذلك في نصف قيمته ولا يسعى في نصف قيمة الام وان كاتبه على مال منجم ثم صالحه على ان يجعل بعضها ويحط عنه ما بقي فهو جائز وان فارقه قبل القبض لم يفسد الصلح لانه افتراق عن عين بدين وان صالحه على عرض او غيره مؤجل لم يجز لانه دين بدين فان كان كاتبه على الف درهم منجمة على ان يؤدى اليه مع كل نجم ثوبا قد سمي جنسه او على ان يؤدى مع كل نجم عشرة دراهم فذلك جائز كذا في المبسوط * واذا كاتب الرجل عبده ثم اختلف المولى والعبد في بدل الكتابة بان قال العبد كاتبني على الف درهم وقال المولى كاتبتك على الفين او اختلفا في جنس المال كان ابو حنيفة رح اولاي يقول يتحالفان وهو قولهما ثم رجع وقال قول العبد مع يمينه وعلى المولى البينة ثم اذا جعل القاضي القول قول المكاتب مع يمينه والنزاع الف درهم واقام المولى بعد ذلك بينة على انه كاتبه على الفين لزمته الفان ويسعى فيهما لانه لا قوام لليمين اذا جاءت البينة وان لم يقيم المولى البينة على ذلك وادى العبد الف درهم وقضى القاضي بقضيه ثم اقام السيد البينة بعد ذلك على انه كاتبه على الفين فالقياس ان لا يعتق مالم يؤد الفين وفي الاستحسان هو حر عليه الف درهم اخرى واذا كاتب الرجل عبدا واختلفا في المعقود عليه فقال للمولى كاتبني على نفسي ومالي على الف درهم وقال السيد لابل كاتبتك على نفسك دون مالك فالقول قول السيد عندهم جميعا ولا يتحالفان ههنا بالاجماع وان اقاما البينة فالبينة بينة المكاتب ولو قال المولى كاتبتك يرم كاتبتك وهذا المال في يدك وهو مالي وقال المكاتب لابل هولي اصبته بعد ما كاتبني فالقول قول المكاتب وكان على المولى البينة فان اقاما البينة فبينة المولى اولى ولو اختلفا في اصل الاجل واختلفا في مقدار الاجل فالقول قول المولى ولو اتفقا على اصل الاجل ومقداره ولكن اختلفا في نصيبه فالقول قول العبد ولو ادعى العبد انه كاتبه على الف درهم ونجم عليه كل شهر مائة وقال المولى لابل نجمت عليك كل شهر مائتين فالقول قول المولى واذا وقع الاختلاف بين المولى والمكاتبه في ولدها فقال المولى ولدتني قبل ان كاتبك وقالت المكاتبه بل ولدتني بعد ما كاتبني فان كان

فان كان الولد في يد المولى فالقول قول المولى وان كان الولد في يد المكاتبه ولا يعلم متى ولدت فالقول قولها اعتبارا لليد في الفصلين ولم يذكر محمد ر ح في الاصل ما اذا كان الولد في ايديهما روى بشر من ابي يوسف ر ح ان القول قول المولى وان اقاما البينة فالبينة بينة المكاتبه كذا في الذخيرة * وان ادعى احد هما فسادا في الكتابة وانكرا لآخر فالقول قول المنكر لان اتفقا عليها على العقد يكون اتفقا منهما على ما يصح العقد ولو اقاما البينة كانت البينة بينة من يدعى الفساد ولو كاتب الذمي عبد له مسلما ثم اختلفا في مقدار البدل واقام المولى بينة من النصارى لم تقبل حربى دخل دار الاسلام بامان فاشترى عبدا ذميا وكاتبه ثم اختلفا في المكاتبه فاقام المولى البينة من اهل الحرب ممن دخل معه بامان لم تقبل شهادتهم على العبد الذمي هكذا في المبسوط * وان ولد له ولد من امته يكاتب عليه وكان كسب الولد له وكذا لو ولدت المكاتبه ولدا دخل الولد في كتابتها فكانت هي احق به وبكسبه وان زوج امته من عبده وكاتبهما فولدت دخل في كتابتها وكسبه لها ولو قتل هذا الولد يكون قيمته للام دون الاب بخلاف ما اذا قبلت الكتابة عن انفسهما وعن ولدهما الصغير فقتل الولد حيث يكون قيمته بينهما ولا تكون الام احق بها كذا في التبيين * مكاتب تزوج باذن مولاه امرأة زعمت انها حرة فولدت منه ثم استحققت فاولادها عبيد لا يأخذهم بالقيمة وكذلك العبد المأذون وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف ر ح كذا في الجامع الصغير * ولو تزوج امرأة على انها حرة فبانت امه لم يأذن لها مولاه فالتكاح فاسد ويؤخذ بالعقر بعد الحرية الا اذا كانت بكرا فافتضاها فانه يؤخذ في الحال لانه ضمان جنائية كذا في السراج الوهاج * اذا وقع المكاتب على بكر فافتضاها كان عليه الحد لوجود الزنا المحض وهو مخاطب فان دخل في ذلك شبهة ولم تطاوعه المرأة كان عليه المهر الا انها اذا طاعته فقد رضيت بتأخير حقها فبنا خرا لى ما بعد العتق وان لم تطاوعه فلم ترض بتأخير حقها فيلزمه في الحال كما لو جنى عليها كان مؤاخذا بالارش فان قال زوجها فصدقه فانما عليه المهر اذا اعتق لوجود اضافتها بتأخير حقها كذا في المبسوط *

كتاب الولاء

وهو في الشرع عبارة من قرابة حاصله بسبب العتق او بسبب الموالاة هكذا في غاية البيان * والولاء نومان وللاء عتاقة ويسمى وللاء نعمة وولاء موالاة هكذا في الهداية * وهو مشتمل على ثلاثة ابواب *

الباب الاول في ولاء العتاقة وفيه فصلان الفصل الاول في سببه وشرائطه وصفته وحكمه اما سبب ثبوته فالعتق كذا في البدائع * وهو الصحيح هكذا في المحيط * سواء كان العتق حاصلًا بصنعه وهو الاعتاق او ما يجري مجرى الاعتاق شرعا كشرى القريب وقبول الهبة والصدقة والوصية او بغير صنعه بان ورث قريبه وسواء اعتقه لوجه الله او لوجه الشيطان وسواء اعتقه تطوعا او هن واجب عليه كالاعتاق من كفارة القتل والظهار والايلاء والنذر واليمين وسواء كان الاعتاق بغير بدل او ببدل وهو الاعتاق على مال وسواء كان منجزا او معلقا بشرط او مضافا الى وقت وسواء كان صريحا او يجري مجرى الصريح او كناية او يجري مجرى الكناية وكذا العتق الحاصل بالتدبير والاستيلاء وسواء كان المعتق ذكرا او انثى لوجود السبب فيهما وسواء كان المعتق والمعتق مسلمين او كافرين او كان احدهما مسلما والاخر كافرا وعلى هذا اذا امر المولى غيره باعتاق عبده حال حيوته او بعد وفاته فالولاء للآمر ولو قال للآخرا عتق عبدك عني على الف درهم فلو اعتق فالولاء للآمر لان العتق يقع عنه استحسانا ولو قال اعتق عبدك عني ولم يذكر البدل فاعتق فالولاء للمأمور في قول ابي حنيفة ومحمد رحم ولوقال اعتق عبدك ولم يقل عني فاعتق يتوقف على قبول العبد اذا كان من اهل القبول فان قبل في مجلس علمه يعتق ويلزمه المال والا فلا ولو اعتق المسلم ذميا او ذمي مسلما فالولاء للمعتق فيهما للمعتق غير انه لا يرثه لانعدام شرط الارث وهو اتحاد الملة حتى لو اسلم الذمي فيهما قبل موت المعتق ثم مات المعتق يرثه وكذا لو كان للذمي الذي هو معتق العبد المسلم عصبه من المسلمين بان كان له عم مسلم او ابن عم مسلم فانه يرث الولاء لان الذمي يجعل بمنزلة الميت وان لم يكن له عصبه من المسلمين يرد الى بيت المال ولو كان عبد مسلم بين مسلم وذمي فاعتقاه ثم مات العبد فنصف ولائه للمسلم والنصف الآخر لاقرب عصبه الذمي من المسلمين ان كان له عصبه مسلم وان لم يكن يرد الى بيت المال واما شرائطه فبعضها يعم ولاء العتاقة وولاء ولد العتاقة وبعضها يختص ولاء ولد العتاقة اما الذمي يعمهما جميعا فهو ان لا يكون للعبد المعتق اولادة عصبه من جهة النسب فان كان لا يرثه المعتق واما الذي يختص ولاء ولد العتاقة فمنها ان تكون الام معتقة فان كانت مملوكة فلا ولاء لاحد عليه مادامت مملوكة سواء كان الاب حرا او مملوكا ومنها ان لا تكون الام حرة اصلية فان كانت فلا ولاء لاحد على ولدها وان كان الاب

معتقان كانت الام معتقة والاب معتقا فالولد يتبع الام في الولاء ويكون ولاؤه لمولى الام ومنها ان لا يكون الاب عربيا فان كان الاب عربيا والام مولاة لقوم فالولد تابع للاب ولا ولاه لاحد عليه ومنها ان لا يكون للاب مولى عربي فان كان فلا ولاه لاحد عليه لان حكمه حكم العربي ومنها ان لا يكون الولد معتقا فان كان لا يكون ولاؤه لمولى الاب ولا لمولى الام بل يكون ولاؤه لمن اعتقه واما صفته فمنها ان الارث به عند وجود سبب ثبوته وشرطه من طريق التعصيب ويكون المعتق آخر عصبات المعتق مقدما على ذوى الارحام وعلى اصحاب الفرائض في استحقاق ما فضل من سهامهم حتى انه لو لم يكن للمعتق وارث اصلا او كان له ذورحم كان كل الولاء للمعتق وان كان له اصحاب الفرائض فانه يعطى فرائضهم او لان فضل شيء يعطى المعتق والا فلا شيء له ولا يرد الفاضل على اصحاب الفرائض وان كانوا ممن يحتمل الرد عليه وهذا قول عامة العلماء ومنها انه لا يورث من المعتق بعد موته ولا يكون سبيله على سبيل الميراث وانما يستحقه عصبه المعتق بنفسها وهم الذكور من عصبته لا الاناث ولا الذكور من اصحاب الفرائض ومنها انه لا زم حتى لا يقدر المعتق على ابطاله حتى لو اعتق عبدة سائبة بان اعتقه وشرطه ان يكون سائبة لا ولاه له عليه كان شرطه باطلا ولاؤه له عند عامة العلماء واما احكامه فمنها ان يرث المعتق مال المعتق ويرث مال اولاده عند وجود شرط الارث ومنها العقل للتقصير في النصرة والحفظ ومنها ولاية النكاح لانه آخر العصبات هكذا في البدائع * الفصل الثاني فيمن يستحق الولاء وما يلحق به اذا كاتب المسلم عبدا كافرا ثم ان المكاتب كاتب امة مسلمة ثم ادى الاول فعنق فولاه لمولاة وان كان كافرا ولكنه لا يرثه ولا يعقل عنه جناية فان ادت الامة فعنقت فولاه للمكاتب الكافر فان ماتت فميراثها للمولى المسلم وان جنت فعقل جنايتها على عاقلة المولى المسلم كذا في المبسوط * نصراني من بني تغلب اعتق عبدا مسلما له ثم مات العبد فميراث العبد لا قرب العصبات الى المعتق من المسلمين وعقله على قبيلة المعتق وان كان المعتق كافرا كذا في المحيط * رجل كاتب عبدة على الف وهي حالة فكاتب العبد امة على الفين ثم وكل العبد مولاة بقبض الالفين منها على ان الفامنھا قضاء له من مكاتبته ففعل فان ولاء الامة للمولى كما لو ادت الى المكاتب فعنقت قبل عتق المكاتب كان ولاؤه للمولى وان كاتب العبد المأذون عبد ابا ذن المولى ثم اعتقه مولاة ثم ادى المكاتب المكاتبه عتق وولاؤه للمولى دون العبد المعتق وهذا بخلاف مكاتب

المكاتب اذا ادعى بعد ما عتق الاول لان الثاني مكاتب من جهة الاول باعتبار حق الملك الذي له في كسبه وقد انقلب بالعتق حقيقة ذلك الملك وللصبي ان يكاتب عبده باذن ابيه او وصيه وليس له ان يعتقه على مال واذا ادعى المكاتب اليه البدل فولاؤه للصبي لانه عتق على ملكه كذا في المبسوط * رجل اعنتق عبدا من ابيه الميت فالثواب للميت والولاء لابن كذا في السراجية * حربي مستأمن اشترى عبدا مسلما فادخله دار الحرب فهو حر عند ابي حنيفة رح ولم يكن ولاؤه للذي ادخله في قول ابي حنيفة رح وعند ابي يوسف ومحمد رح ان اعنتق الذي ادخله فولاؤه له كذا في المبسوط * وان اعنتق حربي عبده الحربي في دار الحرب لم يصير ذلك موليا له حتى لو خرجا مسلمين الى دار الاسلام لا ولاء له وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رح لانه لا يعتق عندهما بكلام الاعتاق وانما يعتق بالتخلية والعتق الثابت بالتخلية لا يوجب الولاء ولو اعنتق مسلم عبدا له مسلما او ذميا في دار الحرب فولاؤه له لان اعتاقه جائز بالاجماع وان اعنتق عبدا له حربيا في دار الحرب لا يصير مولاه عند ابي حنيفة رح وعند ابي يوسف رح يصير مولاه حتى لو اسلم العبد في دار الحرب وخرجه مسلمين الى دار الاسلام فلا ولاء للمعتق على العتق وللمعتق ان يوالي من شاء عند ابي حنيفة رح وعند ابي يوسف رح يورث المعتق من المعتق وله ولاؤه اذا خرجا مسلمين وان سبي العبد للمعتق كان مملوكا للذي سباه في قولهم وعلى هذا يخرج ما اذا دخل رجل من اهل الحرب دار الاسلام با مان فاشترى عبدا فاعتقه ثم رجع الى دار الحرب فسبي فاشتراه عبده المعتق فاعتقه ان كل واحد منهما يكون موليا لصاحبه حتى ان ايهم مات ولم يترك عصبه من النسب ورثه صاحبه لوجود سبب الارث وشرطه وكذا الذمي اعنتق عبدا له ذميا فاسلم العبد ثم هرب الذمي المعتق ناقضا للعهد الى دار الحرب وسبي واسلم فاشتراه العبد الذي كان اعتقه فاعتقه كل واحد منهما موليا لصاحبه وكذا المرأة اذا اعتقت عبدا لها ثم ارتدت المرأة ولحققت بدار الحرب ثم سبيت فاشترها الذي كانت المرأة اعتقه فاعتقه فان الرجل مولى المرأة والمرأة مولاة الرجل كذا في البدائع * رجل ارتد ولحق بدار الحرب فمات موليا له قد كان اعتقه قبل رده فورثه الرجل من ورثته دون النساء ثم رجع ثانيا اخذ ما وجد من مال نفسه في يد ورثته ولم يأخذ ما وجد من مال مولاه في ايديهم وكذا ان كان في دار الاسلام حين مات مولاه امرأة من بني اسد اعتقت عبدا لها في ردها وقبل ردها

وردها ثم لحقت بدار الحرب فسيبت فاشترى لها رجل من همدان فاشتقها فانه يعقل عن العبد بنواسد في قول ابي يوسف رح الاول وترثه المرأة ان لم يكن له وارث ثم رجع يعقوب رح عن هذا وقال يعقل منه همدان وهو قول محمد رح ذمي اعتق عبدا فاسلم العبد ثم نقض الذمي العهد ولحق بدار الحرب فليس للعبد ان يوالي احد الا ان الولاء ثابت عليه لمعتقه وان صار حريبا باعتبار ان صيرورته حريبا كموته وان جنى جناية لم يعقل عنه بيت المال وكانت عليه في ماله لانه منسوب بالولاء للانسان وانما يعقل بيت المال ممن لا عشيرة له من المسلمين ولا ورثة كذا في المبسوط * واذا تزوج عبد رجل امة لا خرافة في المولى امة وهي حامل من العبد عتقت وعتق حملها وولاء الحمل لمولى الام لا ينتقل منه ابدا وكذا اذا اولدت ولدا الاقل من ستة اشهر او ولدت ولدين احدهما لاقل من ستة اشهر لا نهما تواما ان يتعلقان معا فان ولدت بعد عتقها لاكثر من ستة اشهر ولدا فولاؤه لمولى الام فان اعتق الاب جرا لابل ولاء ابنه وانتقل عن موالى الام بخلاف ما اذا عتقت المعتدة عن موت او طلاق فجاءت بولد لاقل من سنتين حيث يكون الولد مولى لموالى الام وان اعتق الاب لتعذر اضافة العلوق الى ما بعد الموت والطلاق البائن لحرمة الوطى وبعد الطلاق الرجعي لما انه يصير مرجعا بالشك فاستند الى حالة النكاح فكان الولد موجودا عند الاعتاق فعتق مقصودا كذا في الهداية * والاصل ان العتق متى ثبت قصدا لا ينتقل الولاء ومتى ثبت بطريق التبعية ينتقل كذا في الكافي * امرأة اشترت عبدا واعتقه ثم ان هذا العبد المعتق اشترى عبدا ثم ان العبد الثاني تزوج معتقة قوم وحدث له منها اولاد فان ولاء الاولاد لموالى الام فلوان المعتقد اعتق هذا العبد جرد هذا العبد ولاء ولده ثم جرد المعتقد الاول ذلك الى نفسه ثم جرت المرأة ذلك الى نفسها فالاب يجرد ولاء الولد الى نفسه واما الجد هل يجرد ولاء حافده ففي ظاهر الرواية لا يجرد سواء كان الاب حيا او ميتا وصورة ذلك عبد تزوج معتقة قوم فحدث منها ولدا ولها هذا العبد اب حي فاعتق هذا الاب بعد ذلك وبقي هذا العبد عبدا على حقه ثم مات العبد وهو ابو الولد ثم مات الولد ولم يترك وارثا يجرد ميراثه كان لمولى الام ولو جنى كان عقله على موالى الام عند علمائنا الثلاثة ولم يجرد الجد ولاء حافده الى مواليه كذا في الذخيرة * واذا تزوج العبد حرة فولدت له اولادا فاولادها موالى لموالى الام معتقة كانت او موالية فمتى اعتق ابوهم جرد ولاءهم الى مولاة كذا في المبسوط * معتقة اذا تزوجت بعد فولدت منه اولادا

فجنى الاولاد فعقلهم على موالى الام فان اعتق العبد جرّ ولاء الاولاد الى نفسه ثم بعد ما عقلوا هل يرجعون الى عاقلة الاب بما عقلوا قال لا يرجعون كذا في الجامع الصغير * حرّ عجمي نكح معتقة ولم يعتقه احد فولدت فولاء ولدها لمولوا اليها وكذا ان كان الاب والى رجلا وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رح كذا في الكافي * واجمعوا على انهما لو كانا معتقين او كان الاب معتقا والام مولاة او كان الاب عربيا والام معتقة كان الولد تبع للاب وكذا اذا كانا عربيين او عجميين او كان احدهما عجميا والآخر عربيا كذا في النبيين * نبطي كافر تزوج بمعتقة قوم ثم اسلم النبطي ووالى رجلا وعاقده ثم ولدت اولادا قال ابو حنيفة ومحمد رح موالى لهم موالى امهم وكذلك لو لم يوال رجلا فموالىهم قوم امهم عندهما كذا في الجامع الصغير * وان ترك المولى ابا وابنا فميراث المعتق لابن المعتق خاصة عند ابي حنيفة ومحمد رح وهو قول ابي يوسف رح الاول وكذا الولاء للجد دون الاخ عند ابي حنيفة رح لانه اقرب عصوبة عنده وكذا الولاء لابن المعتقة حتى يرثه دون اخيها وان جنى جناية فعقله على عاقلة الاخ كذا في الكافي * رجل اعتق امه ثم غرقا جميعا لا يدري ايّهما مات اولاه لم يرث المولى منها شيئا ولكن ميراثها لا قرب عصبة المولى ان لم يكن لها وارث كذا في المبسوط * لو اعتق رجل عبدا له ثم مات المعتق وترك ابنين ثم مات احد الابنين وترك ابنا ثم مات العبد المعتق فولاء لابن المعتق لصلبه لا لابن ابنه اذ هو اقرب عصباء المعتق بنفسها والا صل انه يعتبر كور المستحق عصبة يوم موت المعتق لا يوم موت المعتق كذا في البدائع * ولو مات الابنان لاحدهما ابن وللآخر ابنان ثم مات المعتق فميراث المعتق بينهم لان الولاء لم يصير ميراثا بين ابني المعتق بل هو باق للمعتق على حاله ثم يخلفه فيه اقرب عصبة وهؤلاء في القرب اليه على السواء كذا في المحيط * ليس للنساء شيء من الولاء الا ولاء معتقهن او ولاء معتق معتقهن او ولاء مكاتبهن او ولاء مكاتب مكاتبهن او ولاء مدبرهن او ولاء مدبر مدبرهن او ولاء الذي هو مجرور معتقهن او الولاء الذي هو مجرور ومعتق معتقهن بصورة ولاء معتقهن ان اعتقت عبدا ثم مات المعتق وترك معتقته هذه فولاء لها فلواعتق معتقها عبدا آخر ومات المعتق الاول ثم الثاني فولاء الثاني لها ايضا وهذه صورة معتق المعتق وصورة ولاء مكاتبهن بان قالت امرأة لعبدها كاتبتك على الف درهم مثلا فقبل العبد ذلك فاذا ادعى بدل الكتابة يكون ولاؤه للمرأة وصورة ولاء مكاتب مكاتبهن بان كاتب هذا المكاتب

عبد افولاء مكاتب المكاتب لها ايضا اذا لم يكن المكاتب الاول وصورة ولاء مدبرهن بان دبرت امرأة عبدها بان قالت له انت حر من دبر مني او بعد موتي او اذا مت ونحوه ثم ارتدت والعياذ بالله ولحقت بدار الحرب وقضى القاضي بلحاقها فعق مدبرها ثم جاءت المرأة الى دار الاسلام ثم مات المدبر فولأه لها وصورة ولاء مدبر مدبرهن بان اشترى هذا المدبر بعد الحكم بعقبة عبد اثم دبره ثم مات وجاءت المرأة الى دار الاسلام قبل موت مدبرها او بعده ثم مات المدبر الثاني فولأه لمدبرة مدبرة وصورة جر ولاء بمعقتهن بان زوجت امرأة عبدها معقبة الغير فولدت منه ولدا ثبت نسب الولد منه ويكون حرا تبعا لأمه وولاء الولد لموالي الام يعقلون عنه ويرثون فلوان المرأة اعتقت العبد جر باعتاقها آية ولاء ولدة الى نفسه ثم من نفسه الى مولاته حتى لو مات المعتق ثم مات ولدة وترك معقبة ابيه فولأه انتقل من موالي امه اليها واذا اعتقت المرأة عبدا ثم ماتت عن زوج وابن وبنت ثم مات المعتق فميراثه لابن المرأة خاصة ويستوي ان كانت اعتقته بجعل او بغير جعل كذا في المبسوط * وصورة جر ولاء معتق معقتهن بان اعتقت امرأة عبدا ثم اشترى المعتق عبدا وزوج معقبة غيره من عبدة فولد بينهما ولد فولأه هذا الولد لمولى امه فلوان المعتق اعتق عبدة جر باعتاق ولاء ولد معقبة الى نفسه ثم يرجع منه الى مولاته كذا في العيني شرح الهداية * فان اشترت اختان لاب وام اباهما ثم مات الاب ولم يترك عصبة فللا بنتين الثلثان بالنسب وما بقي لهما ايضا بلا خلاف وان اشترت احد بهما اباهما ثم مات الاب ولم يترك عصبة وترك ابنتيه هاتين فللا بنتين الثلثان بالنسب وللتى اشترت الاب الثلث الباقي خاصة بالولاء فان اشترتا اباهما ثم ان احد بهما والاب اشترى خاله من الاب ثم مات الاب فان المال بين الابنتين وبين الابن للذكر مثل حظ الانثيين لانه مات حرا عن ابن حروا بنتين حرتين فكان الميراث لهما بالقربة ولا عبرة للولاء في ذلك فان مات الاب بعد ذلك فلا ختية الثلثان بالنسب والثلث الباقي نصفه للتى اشترته مع الاب خاصة لان لها نصف ولاء الاخ لانه عتق بشرائها وشراء الاب وما بقي فيبينهما نصفان لانهما يشتركان في ولاء الاب فصار حصه الاب بينهما نصفين وهو سدس جميع المال وتخرج المسئلة من اثني عشرة للاختين الثلثان لكل واحد منهما اربعة اسهم ونصف ثلث الباقي وذلك سهمان للتى اشترته مع الاب بالولاء ونصف الثلث بينهما نصفان فصارت للتى اشترته سبعة اسهم والاخرى خمسة اسهم كذا في البدائع * ولو كان الاب بعد ما عتق على ابنتيه اعتق عبدا ثم مات الاب

ثم مات معتق الاب من الابنة المشتريه كان الميراث للمشتريه كذا في الذخيرة * ولو ان امرأة من بني همدان تزوجت برجل من بني اسد فولدت ولدا ثم انها اعتقت عبدا فالولاء يثبت لها ولدها يكون تبع للاب من بني اسد فاذا امانت ثم مات المعتق فميراثه لابن المعتقة وهو الولد الاسدي ولو جنى جناية تكون على عاقلتها من بني همدان فال ميراث لبني اسد والعقل على بني همدان كذا في شرح الطحاوي * واذا مات المعتق وترك عصبة عصبة المعتق فانه لا يرثه عصبة المعتق بخلاف مصبة المعتق في هذا الحكم امرأة اعتقت عبدا وماتت المرأة وتركت ابنا وزوجا با هذا الابن ثم مات المعتق فال ميراث لابنها لانه عصبتها ولو كان الابن قد مات وترك ابا هو زوج المعتقة ثم مات المعتق فلا ميراث لزوج المعتقة وزوج المعتقة عصبة ابنه وابنه عصبة المعتقة فهذا عصبة المعتقة مع هذا لم يرث واذا اعتق الرجل عبدا ثم ان العبد اعتق عبدا آخر ثم ان المعتق الثاني اعتق عبدا ومات المعتق الثالث وترك مصبة المعتق الاول يرثه وان كان هذا في صورة عصبة عصبة المعتق ولكن من حيث المعنى ليس كذلك لان المعتق الاول جروا لهذا الميت فيرثه عصبة المعتق الاول لقيامه مقام المعتق الاول لانه عصبة عصبة المعتق الاول كذا في الذخيرة * واذا مات الرجل وترك مالا ولا وارث له فادعى رجل انه وارثه بالولاء وشهد له شاهدان ان الميت كان مولاه وان هذا الرجل وارثه فالقاضي لا يقضي بشهادتهما حتى يفسر المولى لان المولى اسم مشترك وكذا اذا شهد ان مولاه مولى عتاقة لان اسم مولى العتاقة كما يتناول لا على يتناول الاسفل والاعلى وارث والاسفل ليس بوارث ولو شهدا ان هذا المدعي اعتق هذا الميت وهو يملكه وانه وارثه ولا نعلم له وارثا غيره تقبل شهادتهما وقضي بالميراث لهذا المدعي ولو شهدا ان الميت كان مقر هذا المدعي بالملك وهذا المدعي اعتقه فالقاضي يقبل شهادتهما ويقضي بالميراث للمدعي ولو شهدا ان ابا هذا المدعي اعتق ابا الميت هذا وهو يملكه ثم مات المعتق وترك ابنه هذا المدعي ثم مات الاب المعتق وترك ابنه هذا الميت وقد ولد من امرأة حرة قضي بالميراث للمدعي ولو كان الولد من امته وقد اعتقه مولى الامة كان ميراثه لمولى الامة ولو شهدا بهذا ولكن قالوا لم ندر ابا هذا المدعي المعتق ولكن قد علمنا ذلك فالقاضي لا يقبل هذه الشهادة لانهما شهدا على الولاء بالتسامع والشهادة على الولاء بالتسامع لا تقبل عندنا بي حنيفة ومحمد رح ولو مات رجل فادعى رجل ميراثه واقام شاهدين انه اعتق ام هذا الميت وانها

وانها ولدته بعد ذلك بمدة من عبد فلان وان اباه مات عبدا ومات فهو لانعلم له وراثا سوى معتق
امة هذا المدمي قبل القاضي شهادتهما وقضى له بالميراث فان جاء مولى الاب واقام البينة انه اعتق
الاب قبل ان يموت هذا الولد وهو يملكه وانه وارثه لانعلم له وراثا غيره قضى القاضي بالميراث لمولى الاب
جروا الى الابن اليه باعناق الاب بعد اعناق الام وتعين ان القاضي اخطأ في القضاء بالميراث لمولى
الام كذا في المحيط * ولو ادعى رجلان ولاءا بالعتق واقام كل واحد منهما بينة جعل ميراثه بينهما
ولو وقتا وقتا فالسابق اولى لانه اثبت العتق في وقت لا ينافيه فيه صاحبه ولو كان هذا في ولاء
الموالة كان صاحب الوقت الآخر اولى لان ولاء الموالة يحتمل النقص فكان عقدا الثاني نقضا
للاول الا ان يشهد شهود صاحب الوقت الآخر اولى للاول انه كان قد عقل عنه لانه حينئذ لا يحتمل
النقص فاشبه ولاء العتاقه واذا اقام رجل البينة انه اعتقه وهو يملكه ولا يعلمون له وراثا سواه فقضى
له القاضي بميراثه وولائه ثم اقام الآخر البينة على مثل ذلك لم تقبل الا ان يشهدوا انه اشترى
من الاول قبل ان يعتقه ثم اعتقه وهو يملكه فيبطل قضاء الاول كذا في البدائع * رجل مات وادعى
رجل ان اباه اعتقه وهو يملكه وانه لا وارث لابي له ولا لهذا الميت غيره وجاء بابني اخيه فشهدا على
ذلك قال لم تجز شهادتهما لانهما يشهدان لجدهما كذا في المبسوط * واذا مات الرجل وترك
اموالا في يدي رجل وجاء رجل وادعى انه اعتق الميت وهو يملكه وانه وارثه لا وارث له غيره
واقام على ذلك بينة واقام ذو اليد بينة بمثل ذلك فبطلت بينهما نصفان لان كل واحد
منهما ببينته يثبت الولاء اذ هو المقصود في هذه الدعوى واستحقاق المال يبتنى عليه والولاء ليس
شيئا يرد عليه اليد فلا يعتبر احدهما خائرا والآخر صاحب اليد بل كلاهما خارجان فيه فيقضى
بينهما كذا في الذخيرة * واذا مات الرجل من ابنين وبنات فادعى رجل ان اباه اعتق هذا
الميت وهو يملكه وشهدا بنا الميت بذلك وادعى رجل آخر ان اباه اعتقه وهو يملكه واقربت بنته
بذلك فانه يقضى بالولاء لصاحب الشهادة وان شهد الآخر ابن آخر للميت وابنتان له قضى بالولاء
بينهما نصفين وان ادعى رجل من الموالى على رجل من العرب انه مولى هذا العربي وان هذا
العربي اعتق اباه وجاء المدمي باخويه لابييه يشهدان بذلك والعرب ينكره فان شهادة الابنين
لا تجوز لانهما يشهدان لابييهما ولا لنفسهما لان لهما في هذه الشهادة منفعة فانه متى ثبت ولاء ابيهم
من العربي ثبت ولاؤهم من العربي ايضا فان شهد بذلك اجنبيان قبلت شهادتهما ولو كان

العربي يدعي الولاء في هذه الصورة والابن ينكر قبلت شهادة اخويه واذا مات رجل فاخذ رجل ماله وادعى انه وارثه لا وارث له غيره قال لا آخذ المال من يده ولا اضعه في بيت المال كذا في المحيط * وان اقام مسلم شاهدين مسلمين انه اعتقه وهو يملكه وانه مات وهو مسلم لا وارث له غيره واقام ذمي شاهدين مسلمين انه اعتقه وهو يملكه وانه مات كافرا لا وارث له غيره فللمسلم نصف الميراث ونصف الميراث لا قرب الناس عصبة الى الذمي من المسلمين فان لم يكن له منهم قرابة جعلته لبيت المال فان كان شهود الذمي نصارى لم تجز شهادة تهم على المسلم ولكن يقضى بولائه للمسلم وبجميع الميراث له كذا في المبسوط * وان كان الشهود من المجانبيين من اهل الذمة فانه يقضى بولائه وميراثه للمسلم فيحكم باسلامه واذا اختصم مسلم وذمي في ولاء رجل وهو حي وادعى كل واحد منهما انه اعتقه وهو يملكه وارخا وتاريخا اخدهما سبق فاقام على ذلك شهودا من المسلمين قضي باسبغهما تاريخا فان كان شهود الذمي من اهل الذمة والعبد المعتق كافر قضي ببينة المسلم وان كان الذمي اسبغهما تاريخا كذا في المحيط * ذمي في يديه عبدا اعتقه فاقام مسلم شاهدين مسلمين انه عبده واقام الذمي شاهدين مسلمين انه اعتقه وهو يملكه امضيت العتق والولاء للذمي كما لو كان كل واحد من المدعين مسلما واذا كان شهود الذمي كفارا قضيت به للمسلم وان كان المسلم اقام شاهدين مسلمين انه عبده دبرة او كانت جاريته واقام البينة انه استولدها واقام الذمي شاهدين مسلمين على الملك والعتق فبينة الذمي اولى واو كانت امة في يدي ذمي قد ولدت له ولدا فادعى رجل انها امة غصبها هذا منه واقام البينة على ذلك واقام ذواليد البينة انها امة ولدت هذا منه في ملكه قضيت بها وبولدها للذمي وكذلك لو ادعى المدعي انها امة آجرها من ذي اليد او اعارها منه او وهبها منه وسلمها اليه ولو كان المدعي اقام البينة انها امة ولدت في ملكه قضيت بها لذى اليد وكذلك لو ادعى ذواليد انها امة اعتقها واقام المدعي البينة انها امة ولدت في ملكه فبينة المعتق اولى لان فيه اثبات حريتها ولا يجوز ان توطأ بالملك بعد اقامة البينة على حريتها ولو شهد شهود كل واحد منهما مع ذلك بالغصب على الآخر كان شهود العتق ايضا اولى واستحقاق الولاء عليها كذا في المبسوط *

رجل اشترى عبدا من رجل ثم ان المشتري شهد ان البائع قد كان اعتقه قبل ان يبيعه فالعبد حر ولاؤه موقوف اذا كان البائع يجدفان صدق البائع المشتري بعد ذلك لزمه الولاء ورد الثمن على المشتري وكذلك ان صدق المشتري ورثة البائع بعد موت البائع وهذا استحسان وان اقر المشتري ان البائع قد كان

دبرة فهو موقوف فان مات البائع بعد ذلك صق العبد فان صدق ورثة البائع المشتري يعتبر تصديقهم في حق لزوم الولاء للبائع وفي حق رد الثمن استحسانا عديدين رجلين شهد كل واحد منهما على صاحبه بالعتق فالعبد يخرج من الرق الى الحرية بالسعاية ويسعى لهما موسرين كانا او عشرين او كان احدهما موسرا والاخر معسرا او يكون الولاء بينهما وهذا قول ابي حنيفة رح وعلى قولهما العبد حر وولاؤه موقوف بينهما امة بين رجلين شهد كل واحد منهما انها ولدت من صاحبه وصاحبه ينكر فان الجارية تكون ام ولد له موقوفة فاذا مات احدهما عتقت ويكون ولاؤه موقوفا بلا خلاف كذا في المحيط * امة لرجل معروفة انها له ولدت من آخر فقال رب الامة بعتكها بالف وقال الآخر بل زوجتنيها فالولد حر وولاؤه موقوف لان مولى الامة ينفي ولاؤه عن نفسه ويقول هو حر الاصل علق في ملك ابيه والجارية موقوفة بمنزلة ام الولد ولا يبطأها واحد منهما ولا يستخدمها ولا يستغلها وولاؤه موقوف لان كل واحد منهما ينفيه عن نفسه يأخذ البائع العقر من ابي الولد فصا صا من الثمن كذا في المبسوط * واذا اقر الرجل ان اباه اعتق عبده في مرضه او صحته ولا وارث له غيره فولاؤه موقوف في القياس ولا يصدق على الاب وفي الاستحسان يكون الولاء لابن ولا يكون موقوفا ولم يذكر محمد رح في كتاب الولاء ان عاقلة الاب هل تعقل عنه ومشا ئخافصلوا الجواب فيه تفصيلا فقالوا ان كان عصبة الابن وعصبة الاب واحدا بان اعتقهما رجل واحد وقومهما من حي واحد كان عقله على عاقلة ابيه فاما اذا كانت عصبة الابن غير عصبة الاب بان اعتق الابن رجل آخر لا يكون عقله على عاقلة الاب ويكون العقل موقوفا هذا اذا لم يكن مع الابن المقر وارث آخر فاما اذا كان وارث آخر وقد كذب به في هذا الإقرار كان للمكذب ان يستسعي العبد في حصته ثم عند ابي حنيفة رح ولاؤه هذا النصف هو حصته المستسعي وولاء النصف الذي هو حصته المقر للميت كما لو كان الكل له واقران الاب اعتقه وعندهما ولاؤه النصف الذي هو حصته الميت وولاء حصته المستسعي موقوف وفي كل موضع يتوقف الولاء اذا مات المعتق فميراثه يوضع في بيت المال وعقله على نفسه لا يعقل منه بيت المال كذا في المحيط * وان اشترت ثلث بنات اباهن ثم ماتت احداهن وترك مولى امها ثم مات الاب فانه يكون لهما ثلثا ماله بالفرع وثلثا الثلث بالولاء يبقى ثلث الثلث للبنات الميتة يعود الى الاب يكون لهما ثلث ثلث الثلث وثلث ثلث الثلث لمولى امها يحتاج الى حساب الثلث ثلثه ثلث واقله سبعة وعشرون فسته وعشرون للبنتين وواحد لمولى

ام الميئة كذا في خزانة المفتين * الباب الثاني في ولاء الموالاة وفيه فصلان الفصل الاول
 في سبب ثبوته وشرائطه وحكمه وصفة السبب وبيان صفة الحكم اما سبب ثبوته فهو الايجاب
 والقبول وهوان يقول الذي اسلم على يد انسان له او لغيره انت مولائي ترثني اذا مت وتعقل
 عني اذا جنيت فيقول قبلت او يقول له واليتك فيقول قبلت سواء كان للذي اسلم على يديه
 اولاً خرو هذا قول عامة العلماء حتى لو اسلم على يد رجل والى غيره فهو مولاي للذي والاه عند عامة
 العلماء وهو الصحيح واما شرائطه فمنها عند العقدين واما البلوغ فهو شرط الانعقاد في جانب الايجاب
 فلا ينعقد الا بإيجاب من الصبي وان كان عاقلاً حتى لو اسلم الصبي العاقل والاه لم يجز وان اذن له
 ابوه الكافر لا يثبت لانه لا ولاية للاب الكافر على ولده المسلم فكان اذنه وعدم الاذن بمنزلة واحدة
 ولهذا لا يجوز سائر عقود باذنه كالبيع ونحوه واما من جانب القبول فهو شرط النفاذ حتى لو والى
 بالغ صبياً قبل الصبي ينعقد موقوفاً على اجازة ابيه او وصيه فان اجاز جاز وكذا لو والى رجل عبداً
 قبل العبد توقف على اجازة المولى فاذا اجاز جاز الآن في العبدان ااجاز المولى فالولاء من المولى
 وفي الصبي اذا اجاز الاب او الوصي يكون الولاء من الصبي ولو والى رجل مكاتباً جاز وكان
 المولى مولى المكاتب لان قبول المكاتب صحيح الا ان الولاء يكون للمولى لان المكاتب ليس
 من اهل الولاة ومنها ان لا يكون للعقد وارث وهوان لا يكون من وارث يقربه فان كان لم يصح
 العقد واذا كان له زوج او زوجة يصح العقد ويعطى نصيبهما والباقي للمولى ومنها ان لا يكون
 من العرب حتى لو والى عربي رجلاً من غير قبيلته لم يكن موالاة ولكن ينسب الى عشيرته وهم
 يعقلون عنه كذا لو والى امرأة من العرب رجلاً من غير قبيلتها ومنها ان لا يكون من موالى العرب
 لان مولاة منهم كذا في البدائع * ومنها ان لا يكون معتقاً ومنها ان يكون لم يعقل عنه غيره
 ومنها ان يشترط الميراث والعقل كذا في السراج الوهاج * وان شرط الارث كان كذلك ويتوارثان
 من الجانبين والاسلام على يده ليس بشرط وكونه مجهول النسب شرط لصحة عقد الموالاة
 كذا في الكافي * واما الاسلام فليس بشرط لهذا العقد فيجوز موالاة الذمي والذمي المسلم والمسلم
 الذمي وكذا الذكورة ليست بشرط لهذا العقد فيجوز موالاة الرجل امرأة والمرأة رجلاً وكذا دار الاسلام
 حتى لو اسلم حربي فوالى مسلماً في دار الحرب اودار الاسلام فهو موالاة كذا في البدائع * اما حكمه
 فهو ان يثبت

فهو ان ثبت به الارث اذا مات وان يعقل منه اذا جنى ويدخل فيه اولاده الصغار من يولده بعد عقد الموالاة كذا في التبيين * واما صفة العقد فهو عقد جائز غير لازم واما صفة الحكم فهو ان الولاء الثابت بهذا العقد لا يحتمل التملك بالبيع والهبة والصدقة والوصية لانه ليس بمال حتى لو باع رجل ولاء موالاة او عتاقة بعبد وقبضه ثم اعتقه كان اعتاقه باطلا ولو باع المولى الاسفل ولاء من آخر او هبه لا يكون بيعا ولا هبة لكنه يكون نقضا للولاء الاول وموالاة لهذا الثاني كذا في البدائع * وللمولى ان ينتقل بولائه الى غيره مالم يعقل عنه لان العقد غير لازم كالوصية وانما ينتقض العقد بحضرته وكذا لا على ان يبرأ من ولاء الاسفل اذا كان بمحضره منه وان والى الاسفل رجلا آخر كان ذلك نقضا للعقد مع الاول وان لم يكن بمحضره منه واذا عقل عنه لم يكن له ان يتحول عنه بولائه الى غيره وكذا لا يتحول ولاء ولده بعد تحصيل الجناية من ابيه وكذا اذا عقل من ولده لم يكن لكل واحد منهما ان يتحول لان الاب مع الابن كشخص واحد في حكم الولاء كذا في الكافي *

الفصل الثاني فيمن يستحق الولاء وما يلحق به اذا اسلم الرجل على يد رجل وعاقده عقدا للموالاة ثم ولده ابن من امرأة اسلمت على يد الآخر ووالته فولد لمولى الاب وكذلك ان كانت اسلمت ووالته وهي حبلى ثم ولدت بعد ذلك فان ولاء الولد لمولى الاب وهذا بخلاف ولاء العتاقة فانها اذا اعتقت وولده بعد ذلك فان ولاء الولد يكون لمولى الام ولو كان لهما اولاد صغار وولدوا قبل الاسلام فاسلم الاب على يد رجل ووالاه ثم اسلمت المرأة على يدي رجل ووالته فان ولاء الاولاد لمولى الاب بالاجماع قال واذا اسلمت المرأة من اهل الذمة على يدي رجل ولها ولد صغير ووالته فان ولاءها وولدها لمولاهما عند ابي حنيفة رح وعندهما ولاؤها لمولاهما اما ولاء ولدها ليس لمولاهما كذا في الذخيرة * واذا اسلم الرجل على يدي رجل ووالاه وله ابن كبير فاسلم الابن على يدي رجل آخر ووالاه ايضا فولاء كل واحد منهما للذي والاه وان اسلم الابن ولم يوال احد افولاه موقوف ولا يكون لمولى مولى موالاة الاب ولا يكون عقد الاب على نفسه فقد اعلى الابن كذا في المحيط * ذمي اسلم ولم يوال احد ثم اسلم آخر على يديه ووالاه فهو موالاة وان اسلم ذمي على يدي حرابي فانه لا يكون موالاة وان اسلم الحرابي بعد ذلك كذا في المبسوط * حرابي دخل دار الاسلام بامان فاسلم على يدي رجل ووالاه ثم دخل ابوه بامان فاسلم على يدي رجل ووالاه فان ولاء كل واحد منهما للذي والاه ولا يجزى الاب

ولاء الولد الى نفسه واذا دخل حربي دار الاسلام بامان واسلم ووالى رجلا ثم امر ابو هذا الحربي الذي اسلم وعنى فانه يجر ولاء الولد الى نفسه حتى كان ولاء الولد لمعتق الاب واذا اسلم حربي في دار الحرب على يدي رجل مسلم ووالاه هناك او ووالاه في دار الاسلام فهو يجوز ان سبي ابنه واعتق لم يجر ولاء الاب الى نفسه وان سبي ابوه واعتق جرو ولاء الابن الى نفسه ولو ان رجلا من اهل الذمة اعتق عبدا ثم ان الذمي نقض العهد ولحق بدار الحرب فاخذ اسيرا نصرا عبدا لرجل واراد معتقه ان يوالي رجلا لم يكن له ذلك فان اعتق مولا يوما من الدهر فانه يرثه ان مات وان جنى جناية بعد ذلك عقل من نفسه ولا يعقل عن مولا هكذا ذكر في عامة الروايات وفي بعض الروايات قال يرثه ويعقل عنه وهو الصحيح هكذا في المحيط * ولو اسلم رجل من نصارى العرب على يدي رجل من غير قبيلته ووالاه لم يكن مولا ولكن ينسب الى عشيرته واصله هم يعقلون عنه ويرثون وكذلك المرأة كذا في المبسوط * ولو اسلم على يدي رجل ووالاه بعد ما ووالاه في كفره مسلما كان ولاؤه للثاني الذي اسلم على يديه ووالاه بعد الاسلام ولا يكون مولى للذي ووالاه قبل الاسلام كذا في التناقار خانية * الباب الثالث في المتفرقات اذا اقر الرجل انه مولى عتاقة لفلان بن فلان من فوق او من تحت وصدقه فلان في ذلك فانه يصير مولى له يعقل عنه ويرثه وكذا اذا اقر انه مولى مولاة لفلان وصدقه فلان في ذلك يصير مولى مولاة لفلان وان كان للمفراولاد كبار كذبوا الاب فيما اقر وقالوا ابونا مولى فلان آخر فالاب مصدق على نفسه والاولاد مصدقون على انفسهم لان الاولاد اذا كانوا كبارا فالاب لا يملك مباشرة عقد الولاء عليهم فلا يملك الاقرار به عليهم وبه فارق ما اذا كان الاولاد صغارا لان الاب يملك مباشرة عقد الولاء عليهم اذا كانوا صغارا فيملك الاقرار به عليهم واذا كانت للرجل امرأة وهي ام الاولاد فقالت المرأة انا مولاة عتاقة لفلان وصدقها فلان في ذلك فقال الرجل انا مولى عتاقة لفلان آخر وصدقه فلان آخر فان كل واحد منهما يكون مصدقا فيما اقربه ويكون ولاء الولد لمولى الاب كذا في الذخيرة * ولو ان امرأة مولاة عتاقة معروفة له ازوج مولى عتاقة ولدت المرأة ولدا فقالت المرأة ولدته بعد عتقي بخمسة اشهر ولاؤه لموالي وقال الزوج ولدته بعد عتقك بستة اشهر ولاؤه لموالي فالقول قول الزوج كذا في المحيط * ولان والى امرأة رجلا فولدت ولدا لا يعرف له ان يدخل في ولائها وكذا ان اقرت امرأة انها مولاة لفلان وفي يدها طفل لا يعرف

أبوه يصح اقرارها عليها وعلى ولدها وبصيران من موالى فلان وهذا عند أبي حنيفة رح وقلا لا يثبت
 ولاء ولدها من مولاها في صورتين كذا في الكافي * وإذا كان الرجل من العرب له زوجة لا تعرف
 وولدت منه أولاد ثم ادعت انها مولاة اعتقها فلان وصدها فلان بذلك فانها مصدقة في حق
 نفسها ولا تصدق على ولدها وان كذبها فلان في العتق وقال هي امي وما اعتقها فانها امته لانها
 افترت على نفسها بالرق له ثم ادعت الحرية عليه فتصدق فيما افترت ولا تصدق فيما ادعت ولا تصدق
 على الولد الموجود في البطن وقت الاقرار فاما الولد الذي يحدث بعد ذلك فانها تصدق عليه عند
 أبي يوسف رح حتى يحدث رقيقا ولا تصدق عند محمد رح حتى يحدث حرا كذا في الذخيرة *
 وإذا اقر الرجل فقال انا مولى فلان وفلان قد اعتقني فاقربه احدهما وانكرا الآخر فهو بمنزلة صد
 بين الشريكين يعتقه احدهما وإذا قال انا مولى فلان اعتقني ثم قال انا مولى فلان الآخر قد اعتقني
 هو وادعياه جميعا فهو مولى الاول وان قال اعتقني فلان وفلان وكل واحد منهما ادعى انه هو المعتق
 لا يلزم العبد شيء فان اقر احدهما بعبته بعد ذلك او لغيرهما فهو جائز وبصير مولى للمقر له فمن مشائخنا
 من قال ما ذكر في الكتاب انه اذا اقر بعد ذلك لغيرهما يجوز اقراره بحسب ان يكون قولهما اما على
 قول أبي حنيفة رح لا يجوز اقراره ومنهم من قال هذا قول الكل كذا في المحيط * وإذا اقر الرجل
 انه مولى امرأة اعتقته وقالت المرأة لم اعتقك ولكن اسلمت على يدي واليتني فهو مولاها فان
 اراد التحول عنها الى غيرها ففي قياس قول أبي حنيفة رح ليس له ذلك وعلى قياس قولهما له ذلك
 وان اقر انه اسلم على يديها والاها وقالت هي قد اعتقك فهو مولاها وله ان يتحول بالولاء الى
 غيرها وإذا اقر الرجل ان فلانا اعتقه وانكر فلان ذلك وقال ما اعتقك ولا اعرفك ثم ان المقر اقر ان
 فلانا لا خراعتقه فانه لا يصح اقراره عند أبي حنيفة رح ولا يصير مولى للثاني وعندهما يصح اقراره
 للثاني اذا صدقه الثاني في ذاك اذا ادعى رجل على ولد رجل بعد موته اني اعتقت اباك
 وصدقه الولد في ذلك يثبت الولاء له ولو كان للميت اولاد كبار وصدقه بعض الاولاد فالذين صدقوه
 يكونون موالى له وان كان المدعى اثنين فتصدق بعض الاولاد احدهما وصدق الباقيون الآخر
 فكل فريق منهم يكونون موالى للذي صدقه كذا في المحيط * وان ادعى رجل على رجل اني
 كنت عبده وانه امتقني وقال المدعى طبعنا انت مبدي كما كنت وما اعتقك فالقول قول المولى
 فان ادعى العبد ان يحلفه فله ذلك فان قال المدعى عليه انت حرا لاصل وما كنت عبدا لي فط

وما اعتنك واراد استخلافه لا يستحلف عند ابي حنيفة رح لان الاختلاف ههنا في الولاء لا في العتق لانهما
تصادف على العتق ولا استخلاف في الولاء عند ابي حنيفة رح وكذا اذا ادعى رجل على ورثة حر ميت
مات وترك ابنة ومالا وقال اني كنت اعتقت الميت ولي نصف الميراث معك بسبب الولاء وقالت
ان اباها حر لا تستحلف على الولاء وتستحلف على المال بالله لم تعلمني لهذا المدعي في ميراث ابيك
حقا وولاء الموالاة في هذا كولاء العتاقة لا يستحلف عليه عند ابي حنيفة رح خلافا لهما فان عاد المدعي
عليها الى تصديق المدعي بعد ما انكرت دعواه فهو مولاة ولا يكون انكارها نقضا للولاء كذا في الذخيرة *
واذا ادعى رجل من الموالي على عربي انه مولاة امتقه والعربي غائب ثم بدال المدعي فادعى
ذلك على آخر واراد استخلافه لا يستحلف على ذلك عند ابي حنيفة رح وعندهما الا امر موقوف
ان قدم الغائب وصدق المدعي فيما ادعاه لا يثبت الولاء من الثاني وان كذبه يثبت الولاء
من الثاني كذا في المحيط *

كتاب الاكراه

وفيه اربعة ابواب الباب الاول في تفسيره شرعا وانواعه وشروطه وحكمه وبيان بعض المسائل اما
تفسيره في الشرع فهو اسم لفعل يفعل المرأ بغيره فينتفي به رضاه كذا في الكافي * واما انواعه فالاكراه في اصله
على نوعين اما ان كان ملجئا او غير ملجئ فالاكراه الملجئ هو الاكراه بوعيد تلف النفس او بوعيد تلف
عضو من الاعضاء والاكراه الذي هو غير ملجئ هو الاكراه بالحبس والتقييد واما شرطه فان يكون الاكراه
من السلطان عند ابي حنيفة رح وعندهما اذا جاء من غير السلطان ما يجبي من السلطان فهو اكراه صحيح
شرعا كذا في النهاية * وعليه الفتوى فان غاب المكروه من بصر المكروه يزول الاكراه ونفس الامر من السلطان
من غير تهديد يكون اكراها وعندهما ان كان المأمور يعلم انه لو لم يفعل ما امر به يفعل به ما يفعل السلطان
كان امره اكراه كذا في فتاوى قاضيخان * وفي فتاوى آهون كرمشس الائمة الحلواني الاكراه من غير
السلطان انما يتحقق بالاجماع اذا لم يتمكن بالاستعانة من غيره اما اذا تمكن فهو على الاختلاف عند
ابي حنيفة رح لا يتحقق وعندهما يتحقق كذا في التاتارخانية * ويعتبر في الاكراه معنى في المكروه
ومعنى فيما اكراه عليه ومعنى فيما اكراه به فالمعبر في المكروه تمكنه من ايقاع ما هدد به فانه اذا لم يكن
ممكنا

منمكنا من ذلك فاكراهه هديان وفي المكروه المعتبر ان يصير خائفا على نفسه من جهة المكروه في ايقاع ما هدد به عاجلا لانه لا يصير ملجأ محمولا طبعاً الا بذلك وفيما اكراه به ان يكون متلفاً او مزمناً او متلفاً مضوا او موجبا عما ينعدم الرضى بلحجارة فيما اكراه عليه ان يكون المكروه ممتنعاً منه قبل الاكراه اما لحقه او لحق آدمي آخر او لحق الشرع وبحسب اختلاف هذه الاحوال يختلف الحكم كذا في المبسوط * واما حكمه وهو الرخصة او الاباحة او غيرهما فيثبت عند وجود شرطه والاصل ان تصرفات المكروه كلها قولاً منعقدة عندنا الآن ما يحتمل الفسخ منه كالبيع والاجارة يفسخ وما لا يحتمل الفسخ منه كالطلاق والعناق والنكاح والتدبير والاستيلاء والنذر فهو لازم كذا في الكافي * متى حصل الاكراه بوعيد تلف على فعل من الافعال نقل الفعل من المكروه فيما يصلح ان يكون المكروه آلة للمكروه فصار كان المكروه فعل ذلك بنفسه وذلك كالاكراه على قتل انسان او تلاف ماله ومتى حصل الاكراه بوعيد تلف على قول من الاقوال ان كان قولاً يستوي في الجحد والهزل ويتعلق ثبوته بالقول كالطلاق والعناق فحكمه ان يعتبر المكروه آلة للمكروه في حق الاتلاف وينتقل الاتلاف الى المكروه لان المكروه في حق الاتلاف يصلح آلة للمكروه وفي حق التلف به الذي لا يصلح آلة له فيه يعتبر مقصوراً على المكروه وان كان قولاً لا يستوي فيه الجحد والهزل كالبيع والاجارة والافرار فحكم الاكراه فساد ذلك القول وكذلك اذا كان قولاً لا يستوي فيه الجحد والهزل الا انه لا يتعلق ثبوته باللفظ فحكم الاكراه فساداً حتى لا يصح ردة المكروه فالردة يستوي فيها الجحد والهزل ولا يتعلق ثبوته باللفظ حتى ان من قصد ان يكفر قبل ان يقربه يكون كافراً كذا في المحیط * وان حصل الاكراه بالحبس والتقييد على فعل من الافعال فلا حكم له فيجعل كانه فعل ذلك الفعل بغير اكراه ومتى حصل الاكراه بالحبس والتقييد على قول ان كان قولاً لا يستوي فيه الجحد والهزل فحكمه فساد ذلك القول وان كان قولاً لا يستوي فيه الجحد والهزل فلا حكم له فيجعل كانه المكروه باشر ذلك القول باختياره كذا في النهاية * فلو اكراه على بيع او شراء او اقرار او اجارة بقتل او ضرب شديد او حبس شديد خيرين ان يمضي البيع او يفسخ بخلاف ما اذا اكراه بحبس يوم او قديم او ضرب سوط الا اذا كان الرجل صاحب منصب يعلم انه يتضرر بذلك فيكون مكرهاً وقد ما يكون من الحبس اكراه ما يجيء به الاغتمام البين ومن الضرب ما يجده منه الام الشديد وليس في ذلك حد لا يزد عليه ولا ينقص منه بل يكون مفوضاً الى رأي الام لانّه يختلف باختلاف احوال الناس فمنهم من لا يتضرر الا بضرب شديد وحبس مديد ومنهم من يتضرر

بادنى شيء كالشرفاء والرؤساء يتضررون بضربة سوط او بعرك اذنه لاسيما في ملا من الناس
 او بحضرة السلطان فيثبت في حقه الاكراه بمثله كذا في التبيين * واذا اكراه على البيع والتسليم
 فباع وسلم فهو بيع مكره وان اكراه على البيع لا غير فباع وسلم طائعا فهو ليس ببيع مكره فالاكراه
 على البيع لا يكون اكراها على التسليم فيكون طائعا في التسليم ويكون ذلك اجازة منه للبيع
 ومن هذا قلنا ان من ادعى انه كان مكرها على البيع واراد استرداد المبيع من يد المشتري لا تسمع
 دعواه ما لم يدع انه كان مكرها على التسليم وان كان مكرها على البيع والتسليم حتى كان البيع
 مكره اذ قبضه المشتري ملكه ملكا فاسدا ونفذ تصرفاته فيه وبعد ما تصرف لخاصمه المكره فان كان
 تصرفا يحتمل النقص بعد وقوعه كان للمكره ان ينتقض تصرفه ويسترد العين حيث وجده وان كان
 تصرفا لا يحتمل النقص بعد وقوعه كاعتق والتدبير وما شبهه لا يكون للمكره نقضه وكان له حق تضمين
 القيمة فيكون هو بالخيار ان شاء ضمن المكره قيمته يوم تسليمه الى المشتري وان شاء ضمن المشتري فان اختار
 تضمين المشتري كان له الخيار ان شاء ضمنه قيمة يوم قبض لا يوم اعتق وان شاء ضمنه قيمة يوم اعتق
 هكذا في الذخيرة * لو اكراه على البيع وقبض الثمن طوعا كان اجازة لان القبض طائعا ليل الرضى
 وهو الشرط بخلاف ما اذا اكراه على الهبة دون التسليم وسلم حيث لا يكون اجازة وان سلم طوعا
 وان قبضه مكرها فليس ذلك باجازة وعليه رد الثمن ان كان قائما في يده لفساد العقد بالاكراه
 وان كان هالكا لا يأخذ منه شيئا وان ملك المبيع في يد المشتري وهو غير مكره والبائع مكره ضمن
 قيمته للبائع والمكره ان يضمن المكره فان ضمن المكره رجع المكره على المشتري بالقيمة ولو ضمن
 المشتري ثبت ملك المشتري فيه ولا يرجع على المكره ولو كان المشتري باعه من آخر وباع الآخر
 من آخر حتى تداولته البياعات نفذ الكل بتضمين الاول وله ان يضمن من شاء من المشتريين فايهم
 ضمنه ملكه وجازت البياعات التي بعده وبطل ما قبله بخلاف ما اذا اجاز المكره احده هذه البياعات
 حيث يجوز الكل ما قبله وما بعده ويأخذ هو الثمن من المشتري الاول كذا في التبيين * ولو كان البائع
 مكرها والمشتري غير مكره فقال المشتري بعد القبض نفقت البيع لا يصح نقضه وان نقض قبل القبض
 صح نقضه ولو كان المشتري مكرها والبائع غير مكره فلكل واحد منهما حق الفسخ قبل القبض وبعد
 القبض يكون الفسخ الى المشتري دون البائع كذا في فتاوى قاضيخان * ولو كان المشتري مكرها
 دون البائع فهلك المشتري عندا لمشتري ان هلك من غير تعديهاك امانة كذا في خزائن المفتين *

ولو اكره السلطان رجلا على الشراء والقبض ودفع الثمن والبائع غير مكره فلما اشترى المكره وقبضه اعتقه او دبره او كانت امة قوطتها وقبلها بشهوة كان اجازة للشراء ولو ان المشتري اشترى ولم يقبض حتى اعتقه البائع نفذ عتقه وبطل البيع وان اعتقه المشتري قبل القبض نفذ اعتاقه استحسانا ولو اعتقه معا قبل القبض كان اعتاق البائع اولي كذا في المحيط * ولو اكره البائع ولم يكره المشتري فلم يقبض المشتري العبد حتى اعتقه كان عتقه باطلا فان اجازة البائع عند عتق المشتري جاز البيع لبقاء المعقود عليه محلا لحكم العقد ولم يحجز ذلك العتق الذي كان من المشتري ولو اعتقا جميعا العبد جاز عتق البائع لانه صادف ملكه وانتقض به البيع ولو كان المشتري قبضه ثم اعتقه جميعا ضيق العبد من المشتري ولو كانا جميعا مكرهين على العقد والعتق بض ثقل ذلك وقال احدهما بعد ذلك قد اجزت البيع كان البيع جائزا من قبله وبقي الآخر على حاله فان اجاز جميعا بغير اكره جاز البيع ولو لم يحجز حتى اعتق المشتري العبد جاز عتقه فان اجاز الآخر بعد ذلك لم يلتفت الى اجازته لنقر ضمان القيمة على المشتري وفوات محل العقد ابتداء وان لم يتقابضا فجاز احدهما البيع بغير اكره فالبيع فاسد على حاله لان بقاء الاكره في جانب صاحبه كان لفساد البيع فان اعتقه جميعا معا وقد اجاز احدهما البيع فان كان العبد غير مقبوض فعتق البائع فيه جائز وعتق المشتري باطل وان اعتقه احدهما ثم اعتقه الآخر فان كان البائع هو الذي اجاز البيع وقد اعتقه المشتري قبله فهذا اجازة منهما للبيع والثمن المسمى للبائع على المشتري والعتق لا ينفذ على المشتري لانه سبق ملكه وان كان البائع اعتق اولا فهو باعته قد نقض البيع ونفذ العتق من قبله فلا يعمل فيه اجازة واحد منهما ولا اعتاق المشتري بعد ذلك وان كان الذي اجازة اول مرة المشتري ولم يجزه البائع فعتق البائع جائز فيه وقد انتقض البيع به ان اعتقه قبل المشتري او بعده لانه باق على ملك البائع بعد اجازة المشتري فاعتاق البائع صادف ملكه فينفذ وينتقض به البيع كذا في المبسوط * ولو اكره على بيع جاريته ولم يسم احدا فباعها من انسان كان فاسدا كذا في فتاوى قاضيخان * ولو اخذوه بمال يؤديه فاكروهه على ادائها لم يذكروا له جاريته بشيء فباع جاريته ليؤديه المال فالبيع جائز لانه طائع في البيع لان اداء المال تحقق بطريق الاستقراض والاستيهاب من غير بيع الجارية وهذا هو عادة الظلمة اذا ارادوا ان يصادروا رجلا تحكموا عليه بالمال ولا يذكرون له بيع شيء من ملكه حتى اذا باعه ينفذ بيعه عليه فالحيلة لمن ابتلي بذلك ان يقول من اين اؤدي هذا المال ولا مال

لي فاذا قال له الظالم بع جاريتك فالآن يصير مكرها على بيعها فلا يتفدى بيعها كذا في المحيط *
 رجل اكره على شراء جارية بعشرة آلاف درهم وقيمتها الف درهم فاشتراها باكثر من عشرة آلاف
 او اكره صاحب الجارية على بيعها بالف وقيمتها عشرة آلاف فباعها باقل من الف جاز استحسانا
 وهو قول امامنا راح ولو اكره على بيع جارية بالف درهم فباعها بدنانير قيمتها الف درهم فسد البيع
 في قول علمائنا ولو اكره على البيع بالف درهم فباعها بعرض او حيوان قيمته الف درهم او اكره على
 ان ينزل بالف درهم فاقرب مائة دينار قيمتها الف درهم نفذ البيع والاقرار في قولهم ولو اكره على البيع
 بالف درهم فباعه بالف درهم جاز بيع الكل كذا في فتاوى قاضي خان * ولو اكره على البيع فوهب
 كان جائزا وكذا لو اكره على الاقرار بالف فوهبها له كذا في المحيط * ولو اكره الرجل بوعيد تلف حتى
 اشترى من رجل عبدا بعشرة آلاف درهم وقيمته الف درهم وعلى دفعه الثمن وقبض العبد وقد
 كان المشتري حلف بعق كل عبد يملكه فيما استقبل او حلف على ذلك العبد بعينه فقد عتق العبد
 ولا يرجع على المكرة بشيء كذا في خزائن المفتين * ولو اكره على شراء ذي رحم محرم منه وعلى
 قبضه باكثر من قيمته فاشتراه وقبضه عتق عليه واكرم قيمته ويرجع بما ضمن على المكرة وكذا لو اكره
 بشراء امه ولدت منه بالنكاح وبقبضها او بشراء امه قد جعلها مدبرة ان ملكها وقبضها كذا في المحيط *
 السلطان اذا اكره رجلا بوعيد تلف او حبس على ان يبيع متاعه من هذا الرجل بالف درهم يعني
 متاع السلطان والمشتري غير مكره على الشراء فباع فاليوم جائز والعهد على السلطان لا على البائع
 وان طلب البائع الثمن من المشتري بعد ذلك رجعت العهدة اليه ولو كان اكرهه على
 ان يشتري له متاع فلان بالف درهم فاشترى فالشراء جائز والمتاع كله للسلطان ولا عهدة على المشتري
 حتى لا يطالب بتسليم الثمن فان طلب المشتري من البائع تسليم المبيع رجعت العهدة اليه
 وطولب بتسليم الثمن كذا في الذخيرة * ولو اكره الرجل على ان يهب نصف داره غير مقسوم
 او لم يسم له مقسومها ولا غيره واكره على التسليم فوهب الدار كلها وسلمها فهو جائز لانه اتى بغير
 ما اكره عليه ولو اكره على بيع نصف داره مقسوما فباع الكل لا يجوز البيع عندنا استحسانا كذا
 في فتاوى قاضي خان * ولو اكره على ان يبيع منه بعباد اسدا فباعه بعباد جائز اذ البيع ولو اكره
 على ان يبيعه منه بعباد جائز او يدفعه اليه فباعه بعباد اسدا ودفعه اليه فهاك عندنا فالبائع ان يضمن
 المكرة

المكره ان شاء المشتري كذا في المبسوط * ولو اكرهه ببيع فاسد فباع جائزا جازوا بالعكس له ان يضمن
المكره قيمته ويرجع به على المشتري فاما لو اكرهه على هبة نصف دارة مقسوما او على بيت من بيوته
فوهب الكل او باع الكل لم يجز كذا في الغيانية * ولو اكرهه على هبة الدار لرجل فتصدق بها عليه
او اكرهه على التصديق فوهبها له وهو ذور رحم محرم منه او اجنبي يجوز لان الهبة غير الصدقة
ولو اكرهه على الهبة والتسليم فوهبه على عوض وتقابضا كان جائزا ولو اكرهه على هبة على عوض
فباعه وتقابضا كان باطلا وكذا لو اكرهه على البيع والتقابض فوهبه على عوض وتقابضا ولو اكرهه
على الهبة والتسليم ففعل فعوضه الموهوب له بغير اكرهه فقبله كان هذا اجازة كذا في خزانة المفتين *
ولو امره بالهبة ففعلها او امرها كان باطلا سواء كان الموهوب له ذارحم محرم او اجنبيا كذا في المبسوط *
ولو اكرهه على هبة جاريت له فوهبها لعبد الله فوهبها لعبد الله وزيد جازت الهبة في حصة زيد وبطل في حصة
عبد الله كذا في فتاوى قاضي خان * ولو كان مكانها الف فالهبة كلها باطلة في قولهم كذا في التاثيرانية *
ولو اكرهه بوعيد تلف على ان يهب له ولم يأمره بدفعه فوهبه ودفعه فقال قد وهبت لك فخذه فاخذه
الموهوب له فهلك عنده كان للمكره الخيار ان شاء ضمن المكره القيمة وان شاء ضمن القابض كذا
في المبسوط * الباب الثاني فيما يحل للمكره ان يفعل وما لا يحل ومسائل هذا الباب على اقسام
اربعة احدها ان يكون الاقدام على الفعل اولى من تركه وبالترك يصير آثما والثاني ما يكون
بالامتناع عن ذلك الفعل ما جورا وبالاقدام عليه لا يكون آثما والترك اولى له والثالث ما يكون
مأجورا بترك الفعل وبالاقدام عليه يصير آثما والرابع ان يكون الاقدام على الفعل والامتناع
عن الفعل على السواء هكذا في فتاوى قاضي خان * السلطان اذا اخذ رجلا وقال لا تقتلك او لتشربن
هذا الخمر او لتأكلن هذه الميتة او لتأكلن لحم هذا الخنزير كان في سعة من تناوله بل يفرض عليه
التناول اذا كان في غالب رآه انه لو لم يتناول يقتل فان لم يتناول حتى قتل كان آثما
في ظاهر الرواية من اصحابنا وذكر شيخ الاسلام انه آثم مأخوذ بدمه الا ان يكون جاهلا بالاباحة
حالة الضرورة فلم يتناول حتى يقتل يرجح ان يكون في سعة من ذلك فاما اذا كان عالما بالاباحة
كان مأخوذا كذا قال محمد رَح فاما اذا كان في غالب رآه انه يمازحه بذلك ويهدده ولا يقتله
لو لم يتناول لا يباح له التناول ويحكم رآه في هذا وكذا لو اوعده بثلث عضوه بان قالوا
لنقطع يدك او ما شبهه وكذلك لو اوعده بضرب مائة سوطا وما شبه ذلك مما يخاف من ذلك

تلف نفسه او عضواً من اعضائه وام يقدّر محمد روح في ذلك مقدار ابل فوض ذلك الى رأي المكروه على الضرب وهو الصحيح قال فان هددوه بضرب سوط او سوطين لا يباح له تناول الا ان يقولوا انضربك على عينيك او على المذاكير وان هددوه بالحبس المؤبد او بالقيء المؤبد لا يباح له تناول اذا كان لا يمتنع منه الطعام والشراب من مشائخنا من قال اذا كان الرجل متنعماً ذا مروءة يشق عليه ذلك بحيث يقع في قلبه انه متى لم يتناول يموت بسبب الحبس او القيد او يذهب عضو من اعضائه يباح له تناول وكذا لو هددوه بالحبس في مكان مظلم يخاف منه ذهاب البصر لطول مقامه فيه فانه يباح له تناول وقد قال بعض مشائخنا بان محمد ارح انما اجاب هكذا بناءً على ما كان من الحبس في زمانه فاما الحبس الذي احدثوه اليوم في زماننا فانه يبيح تناول وان قالوا النجيمتگ اولتفعلن بعض ما ذكرنا لم يسع له ان يفعل ذلك حتى يجيء من الجوع ما يخاف منه التلف كذا في المحيط * وان اكره على الكفر بالله او سب النبي صلى الله عليه وآله بقتل او قطع رخص له اظهارة كلمة الكفر فان اظهر ذلك وقلبه مطمئن بالايمان فلا يأثم وان صبر حتى قتل كان مثاباً وان اكره على الكفر والسب بقيد او حبس او ضرب لم يكن ذلك اكرهاً حتى يكره بامر يخاف به على نفسه او على عضو من اعضائه وان اكره على اتلاف مال مسلم بامر يخاف على نفسه او على عضو من اعضائه رخص له ذلك فان صبر حتى قتل صار مثاباً شهيداً وان اكره عليه بالحبس او القيد لا يسعه ذلك واصحاب المال ان يضمن المكروه كذا في الكافي * واواكره بوعيد تلف على ان يأخذ مال هذا الرجل او مال هذا الرجل الآخر فلا بأس بان يأخذ مال احدهما ثم ابي المالين اولى بالاخذ فهذه المسئلة على وجوه الاول ان يكون صاحب المالين في الغناء على السواء وانه على وجهين ان كان المالان في المقدار على السواء فانه ان يأخذ ويتلف مال ايتهما شاء فضاء ذلك على الذي اكرهه وان اتلف الاكثر ضمنه ولا رجوع على الذي اكرهه الوجه الثاني ان يكون احدهما حبي المالين اغنى من الآخر وانه على وجهين ايضا ان كان المالان في المقدار على السواء يتلف مال اكثرهما غناء وكذلك اذا كان احدهما مالين اكثر من الآخر فانه يتلف مال اكثرهما غناء الوجه الثالث ان يكونا فقيرين وهما في الفقر على السواء فان كان المالان في المقدار على السواء يتخير في الاخذ وان كان احدهما اقل يأخذ الاقل وان كان احدهما افقر من الآخر لا يأخذ مال الا فقر وانما يأخذ مال صاحبه على كل حال كذا في المحيط * ولو ان لصا اكره رجلاً بوعيد تلف حتى اعطى رجلاً ماله واكره الآخر بمثل ذلك حتى قبضه

منه ودفعه فهلك المال عنده فالضمان على الذي اكراههما دون القابض وكذلك لو كان
اكراه القابض على قبضه ليدفعه الى الذي اكراهه فقبضه وضاع عنده قبل ان يدفعه اليه فلا ضمان على
القابض اذا حلف بالله ما آخذة ليدفعه اليه طائعا او مأخوذا الا ليرده على صاحبه الا ان يكره
على دفعه كذا في المبسوط * ولو اكراه صاحب المال على ان يهبه لصاحبه واكره الآخر على ان
يقبلها منه ويقبضها بوعيد تلف فان قال القابض قبضتها على ان يكون في يدي مثل الوديعة
فالقول قوله مع يمينه وان قال اخذتها على الهبة ليسلم لي كان لرب المال ان يضمنه ان شاء وان شاء
ضمن المكره فان ضمن المكره رجع على الموهوب له كذا في التناظر خاتمة * وان اصابا كراه رجلا بالحبس
على ان يودع ماله عنده هذا الرجل فاودعه فهلك عند المستودع وهو غير مكره لم يضمن المستودع ولا المكره
شيئا فان اكراهه بوعيد تلف فلرب المال ان يضمن المستودع وان شاء المكره وايهما ضمن لم يرجع
على صاحبه بشيء كذا في المبسوط في باب الاكراه على الوديعة * ولو اكراهه على بيع عبده واكره
المشتري على شرائه واكرههما على التقابض فهلك الثمن والعبد ثم اختصوا بضمان العبد للبائع
وضمن الثمن للمشتري على الذي اكراههما لان كل واحد منهما ملجأ على دفع ماله الى الآخر
من جهته فان اراد احدهما ان يضمن صاحبه سئل كل واحد منهما عما قبضه على اي وجه قبضه
فان قال قبضته على البيع الذي اكراهنا عليه ليكون لي وقال اذ اكب جميعا فالبيع جائز ولا ضمان
على المكره فيه وان قال قبضته مكره الا رد على صاحبه واخذ منه ما اعطيت وحلف كل واحد منهما
لصاحبه على ذلك لم يكن لواحد منهما على صاحبه ضمان وان حلف احدهما وابى الآخر ان
يحلف لم يضمن الذي حلف ويضمن الذي لم يحلف ما قبض فان كان الذي ابى اليمين هو الذي
قبض العبد ضمن البائع قيمة العبد ايتهما شاء فان ضمنها المكره رجع بها على المشتري وان ضمنها المشتري
لم يرجع بها على المكره ولم يرجع على البائع بالثمن ايضا وان كان المشتري حلف وابى البائع اليمين
فلا ضمان في العبد على من اخذه واما الثمن فان شاء المشتري ضمنه المكره وان شاء ضمنه البائع فان ضمن
البائع لم يرجع به على المكره وان ضمنه المكره رجع به على البائع كذا في المبسوط في باب الاكراه
على دفع المال واخذة * وان اكراه على قتل غيره لم يرخص ولم يسعه ان يقدم عليه ويصبر حتى
يقتل فان قتله كان آنعا والقصاص على المكره ان كان عمدا عند ابى حنيفة ومحمد رجع كذا في الكافي *
ولو كان المأمر مختلط العقل او صبيا يجب القصاص على المكره الامر كذا في العيني شرح الهداية *

اذا اكراه الرجل بوعيد قيد او حبس على قتل مسلم ففعل لا يصح الاكراه وعلى القاتل القصاص في قولهم كذا في فتاوى قاضيخان * اذا اكراه السلطان رجلا بالقتل على ان يقطع يد نفسه وسعه ان يقطع يده ان شاء فان قطع يده ثم خاصم المكره في ذلك فعلى المكره الفود ولو اكراهه بالقتل على ان يقتل نفسه لا يسعه ان يقتل نفسه ولو قتل نفسه لا شيء على المكره كذا في المحيط * ولو قال السلطان لرجل الق نفسك في هذه النار والا قتلنك ينظر ان كانت النار قد ينجومنها وقد لا ينجو وسعه ان يلقي نفسه فيها فان القى ومات كان على الآمر القصاص في قول ابي حنيفة ومحمد رحم وان كانت النار بحيث لا ينجومنها لكن له في القاء النفس قليل راحة كان له ان يلقي فيها فليل بان هذا قول ابي يوسف رحم فان القى نفسه فيها فهلك كان على الآمر القصاص في قول ابي حنيفة ومحمد رحم وفي قول ابي يوسف رحم تجب الدية في مال الآمر ولا قصاص ولا يغسل هذا الميت وان لم يكن له في القاء النفس قليل راحة ولا ينجومنها لا يسعه ان يلقي نفسه فان القى نفسه فيها فهلك لهدردمه في قولهم كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال السلطان لرجل الق نفسك في هذا الماء والا قتلنك ان كان يعلم انه لا ينجو لا يسعه ان يفعل فان فعل لهدردمه وان كان فيه ادنى راحة يسعه ذلك عند ابي حنيفة رحم وعندهما لا يسعه فان فعل فهلك كانت الدية على عاقلة الآمر في قول ابي حنيفة رحم كما لو القاه الآمر بنفسه وقال ابو يوسف رحم ديته على الآمر في ماله ولا قصاص وقال محمد رحم عليه القصاص ومن ابي يوسف رحم في رواية مثل قول محمد رحم كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال له لتقطع من يدك او لا قطعها انا لا يسعه ان يقطع يد نفسه او يقطع هدرت يده ولو قال له لتقتل نفسك بالسيف او لا تقتلنك نفسك بالسيف او لا تقتلنك بالسياط او ذكروا له نوعا من القتل هو اشد مما امر به ان يفعل بنفسه وسعه ان يقتل نفسه بالسيف واذا قتل نفسه بالسيف وجب القصاص على المكره كذا في المحيط * واو قال السلطان لرجل لتلقن نفسك من شارق الجبل والا قتلنك فان لم يكن له في اللقاء ادنى راحة لا يسعه اللقاء فان القى فهلك فهدردمه فان كان له فيه ادنى راحة يسعه ان يلقي نفسه في قياس قول ابي حنيفة رحم فان القى نفسه فهلك فديته على عاقلة الآمر وفي قول صاحبه لا يسعه ان يلقي نفسه فان فعل فهلك كان على الآمر القصاص وهي فرع مسئلة القتل بالمثل وعند ابي حنيفة رحم ذلك لا يوجب القصاص وعندهما يوجب وفعل المأمور كفعل الآمر ولو القاه الآمر عند ابي حنيفة رحم لا يوجب

لا يوجب القصاص وعندهما يوجب وفعل المأمور كفعل الأمر ولو القاه الأمر عند أبي حنيفة ربح لا يوجب القصاص وتجب الدية وعندهما يوجب القصاص وعند أبي يوسف ربح في رواية على الأمر الدية في ماله وإن كان يخاف منه الهلاك ويرجو النجاة والقى نفسه فهلك كانت الدية على عاقلة الأمر في قولهم لأنه كقاتل الخطاء كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال السلطان لرجل اقطع يد فلان والآ لاقتلنك وسعه أن يقطع يد فلان وإذا قطع كان القصاص على الأمر في قول أبي حنيفة ومحمد ربح كذا في المحيط * ولو أكره بوعيد تلف لي كفرن بالله أو ليقتلن هذا الرجل المسلم كان في سعة أن يكفر بالله إذا كان قلبه مطمئنا بالإيمان ولا يسعه القتل وإن صبر على ذلك حتى قتل كان ذلك أعظم الأجر وإن أبي الكفر وقتل ذلك الرجل فالقياس أن يقتل به وفي الاستحسان أن لا يقتل به إذا لم يكن عالما أن الكفر يسعه في هذا الوجه ولكن تجب الدية في ماله في ثلث سنين فاما إذا علم أن الكفر يسعه ومع هذا قتل ذلك الرجل لم يذكر محمد ربح هذا الفصل في الأصل وأكثر مشائخنا على أنه يلزم القود كذا في الذخيرة * ولو قيل له لياكلن هذه الميتة أو يقتل هذا الرجل المسلم فإنه ينبغي له أن يأكل الميتة ولا يقتل الرجل وإن لم يأكلها حتى قتل فهو آثم إذا كان يعلم أن أكل الميتة يباح عند الضرورة وإن لم يأكل الميتة وقتل المسلم فعليه القود ولم يشترط محمد ربح في مسئلة الميتة لا يجاب القود أن لم يعلم أنه يسعه أكل الميتة وعامة مشائخنا قالوا في مسئلة الميتة يجب القود على المكره على كل حال علم أن أكل الميتة يسعه ولم يعلم هكذا في المحيط * ولو أكره على أن يقتل مسلما أو يزني ليس له أن يفعل أحدهما لأن قتل المسلم والزنا لا يباح عند الضرورة فإن زنى حد قياسا ولا يحد استحسانا وما به مهرها وإن قتل المسلم يقتل الأمر ولو كان الأكره في هذه المسائل بحبس أو قيد أو حلق لحيته لا يكون أكرها فان قتل المسلم يقتل القاتل قصاصا ولا يقتل الأمر لعدم الأكره بل يعزروا ولو أكره الرجل على أن يقتل فلانا المسلم أو يتلف مال الغير كان له أن لا يأخذ مال الغير ولا يتلفه سواء كان ذلك المال أقل من الدية وأكثر لأن اتلاف مال الغير مَرخص وليس بمباح فان قتل ذلك المسلم ولم يتلف مال الغير يقتل القاتل لأن اتلاف مال الغير مَرخص وقتل المسلم ليس بمَرخص وإن اتلف مال الغير يضمن الأمر كذا في فتاوى قاضيخان * وإن أبى عنهما حتى قتل فهو أفضل ولو أكره بوعيد قتل على أن يقتل عبده هذا أو يتلف ماله هذا فلم يفعل واحدا منهما حتى قتل كان في سعة من ذلك وإن استهلك ماله ولم يقتل عبده فهو أحسن وكان ضمان المال على المكره وإن قتل العبد ولم يستهلك

المال فهو أثم ولم يكن على الذي أكرهه قود ولا ضمان لان هذا قتل طائع لانه كان يتخلص باستهلاك المال وهو مباح له شرعا كذا في المحيط * ولو أكرهه بوعيد قتل على ان يقتل احد عبديه هذين واحدهما اقل قيمة من الآخر فقتل احدهما عمدا كان له ان يقتل المكره كذا في المبسوط * ولو أكرهه على ان يقتل احد هذين الرجلين عمدا كان القود على المكره الآخر كذا في الظهيرية * ولو أكرهه على ان يضرب احد عبديه مائة سوط ففعل ذلك باحدهما فمات منه غرم المكره اقل القيمتين وان كان الذي بقي اقلهما قيمة كذا في المبسوط * ولو أكرهه على ان يستهلك المال او يضرب العبد مائة سوط فلا بأس باستهلاك المال وضمانه على المكره الآخر سواء كان العبد والمال للمكره او لغيره فان ضرب عبده فمات لم يكن على المكره الآخر ضمان كذا في الظهيرية * ولو أكرهه بوعيد قتل على ان يقتل عبده هذا او يقتل العبد الذي أكرهه او يقتل ابنه او قال اقتل عبدك هذا الآخر او اقتل اباك لم يسعه ان يقتل عبده الذي أكرهه على قتله فان قتل عبده فلا شيء على المكره سوى الادب كذا في المبسوط * وكذلك لو أكرهه على ان يستهلك مال هذا الرجل او يقتل الرجل اياه فاستهلكه ضمنه ولم يرجع به على المكره الا انه لا يأتى في هذا الاستهلاك ولولم يستهلك المال حتى قتل الرجل اياه لم يكن عليه اثم ان شاء الله تعالى الا ان يكون شيئا يسيرا فلا يحب له ان يترك استهلاكه كذا في الظهيرية * ولو قيل له لتشربن هذا الخمر او لتأكلن هذه الميتة او لتقتلن ابنك هذا او اباك لم يسعه شرب الخمر ولا اكل الميتة لانعدام الضرورة ولو قيل له لتقتلن ابنك او اباك او لتبيعن عبدك هذا بالف درهم فباع فالباع جائز قياسا ولكن استحسنت فقال الباع باطل وكذا التهديد يقتل كل ذي رحم محرم ولو قال لتحسنن اباك في السجن او لتبيعن من هذا الرجل عبدك هذا بالف درهم فباع فالباع جائز قياسا وكذا في كل ذي رحم محرم وفي الاستحسان ذلك كله أكره ولا ينفذ شيء من هذه التصرفات كذا في المبسوط * ولو أكرهه بقتل على ان يقتل عبده او يقطع يده لم يسعه فان فعل يأتى ويقتل المكره في القتل ويضمن نصف قيمته في القطع كذا في محيط السرخسي * ولو أكرهه على ان يقطع يدرجل بحد يده فقطع يده ثم قطع رجله بغير أكره فمات المقطوع من ذلك يجب القصاص على القاطع والمكره لانه مات بفعلين احدهما انتقل الى المكره والاخر اقتصر على القاطع فصارا قاتلين له وعقداني يوسف رح عليهما الدية في مالهما كذا في التبيين * ولو أكرهه على ان يريق جرة السمن فالضمان على المكره كذا في جواهر الاخلاطي * التجريد ولو

اكره على قطع يد رجل فقال ذلك الرجل قد اذنتك في القطع فاقطع والآذن غير مكره لم يسعه ان يقطع وان قطع فهو آثم ولا ضمان على القاطع ولا على الذي اكره واذا وقع الاكراه على القتل فاذن له في ذلك فقتله فهو آثم ولا شيء عليه والدية في مال الأمر كذا في التاتارخانية * واذا بعث الخليفة عاملا على كورة فقال لرجل لتقتل هذا الرجل بالسيف والآلاقتلنك لا ينبغي للمكره المأموران يقتل ولكن مع هذا اذا قتل فالقود على الأمر المكره والمكره المأمور بالقتل يأثم ويفسق وترد شهادته ويباح قتله والمكره الآمر يحرم عن الميراث دون المكره المأمور كذا في خزائن المفتين * ولو قال له العامل ليقطعن يده اولاقتلنك لا ينبغي ان يفعل ذلك وكذلك لو امره بقطع اصبع او نحوها وان رأى الخليفة ان يعزر المكره المأمور ويحسه فعل كذا في التاتارخانية * وان امره العامل ان يضرب سوطا واحدا او امره ان يحلق رأسه ولحيته او ان يقبده وهدده على ذلك بالقتل رجوت ان لا يكون آثما في فعله ولا في تركه وانما علقه بالرجاء لانه لم يجد في هذا بعينه نصا والفتوى بالرخصة فيما هو من مظالم العباد بالرأي لا يجوز فلماذا علقه بالرجاء وان كان هدده على ذلك بضرب سوط او حبس او قيد او حلق رأسه ولحيته لا يسع له ان يقدم عليه بشيء من الظلم قل ذلك او كثر ولو اكرهه بوعيد تلف حتى يفترى على مسلم رجوت ان يكون في سعة منه كذا في الظهيرية * ولو اكرهه بوعيد تلف على ان يأخذ مال فلان فيدفعه اليه رجوت ان يكون في سعة من اخذته ودفعه اليه والضمان فيه على الآمر وانما يسعه هذا مادام حاضرا عند الآمر فان كان ارسله ليفعل فخاف ان يقتله ان ظفر به ان لم يفعل او يفعل ما هدده به لم يحل الاقدام على ذلك الا ان يكون رسول الأمر معه على ان يردده عليه ان لم يفعل ولوام يفعل ذلك حتى قتله كان في سعة ان شاء الله تعالى ولو كان المكره هدده بالحبس او القيد لم يسعه الاقدام على ذلك كذا في المبسوط * لو اكره على طلاق او عتاق فاعتق او طلق وقع العتق والطلاق ويرجع بقيمة العبد على المكره موسرا كان او معسرا ولا سعاية على العبد ولا يرجع المكره على العبد بما ضمن وكذا يرجع بنصف المهر ان كان قبل الدخول وكان المهر مسمى في العقد وان لم يكن مسمى فيه يرجع عليه بما لزمه من المتعة ولو قال المكره في مسئلة العتق خطري بالي الاخبار بالحرية فيما مضى كاذبا وقد اردت ذلك يعتق العبد في القضاء ولا يصدق ولا يعتق فيما بينه وبين الله ولا يضمن المكره له شيئا ولو قال خطري بالي ذلك ولم ارد ذلك وانما اردت به الانشاء في الحال اولم ارد به شيئا ولم يخطري بالي شيء عتق قضاء وديانة

ويرجع بقيمته على المكره وعلى هذه التفاصيل الطلاق كذا في التبيين * ان قال المكره لصاحب العبد قد خطرت لك الاخبار من العتق فيما مضى كاذبا وقد اردت ذلك لاعتقا مستقبلا فليس لك ان تضمنني وقال المكره لابل اردت به متقا مستقبلا ولي ان اضمنك قيمة العبد فالقول قول صاحب العبد وللمكره ان يستحلفه على ما ادعى وان اتهم المكره الزوج وقد اردت الاخبار بالكذب عن الماضي لا انشاء الطلاق وقال الزوج لابل اردت انشاء الطلاق فالقول قول الزوج مع اليمين كذا في التاثير خاتمة * ولو اكره لي جعل طلاق امرأته او عتق عبده بيده او يبيده او يذبحها فطلق المفوض اليه واعتق يقع الطلاق والعتاق ويرجع المأثور على الآمر في الطلاق قبل الدخول بنصف المهر وبقية العبد كذا في فتاوى فاضل خان * قال محمد رَحَّ لو ان لصا غالبا اكره رجلا بوعيد تلف على ان يطلق امرأته واحدة ولم يدخل بها فطلقها ثلثا وغرم لها نصف المهر لا يرجع بذلك على المكره ولو اكره على ان يطلقها ثلثا ولم يدخل بها فطلقها وغرم لها نصف المهر يرجع على المكره بذلك لان المكره على ايقاع الثلث يكون مكرها على الواحد واذا اكره على ان يعتق نصف عبده بوعيد تلف فاعتق الكل فالعبد كله حر عندهم جميعا ولا يرجع المكره على المكره بشيء عند ابي حنيفة رَحَّ وعندهما يرجع عليه بقيمة العبد موسرا كان او معسرا ولو اكره على ان يعتق العبد كله فاعتق نصفه كان هذا والاول سواء في قياس قول ابي يوسف ومحمد رَحَّ يعتق كله ويغرم المكره قيمة العبد لمولاه موسرا كان او معسرا اما عند ابي حنيفة رَحَّ يعتق نصف العبد ويبقى النصف رقيقا واذا اعتق نصف العبد رجع بنصف قيمته وهو النصف الذي اعتقه من العبد على المكره واما النصف الذي لم يعتق على قول ابي حنيفة رَحَّ هل يضمن المكره اولا ان كان المكره موسرا يضمن وان كان معسرا لم يضمن كذا في المحيط * ولو ان مريضا اكره امرأته بوعيد تلف او حبس حتى تسأل له ان يطلقها تطليقة بأئنة فسالته ذلك فطلقها كما سألت ثم ماتت وهي في العدة ورثته ولو سألته تطليقتين بآئنتين ففعل ثم ماتت وهي في العدة لم ترثه كذا في المبسوط * ولو جعل الزوج امرها بيد رجل بتطليقة ان شاء واكره الزوج ان يأمره بتطليقة اخرى ولم يدخل بها فطلقها آئنتين لم يضمن المكره كذا في المحيط * وكذلك لو طلقها التطليقة التي جعلها الزوج اليه بغير اكره كذا في المبسوط * ولو طلقها التطليقة التي اكره الزوج عليها ضمن نصف المهر كذا في محيط السرخسي * الا يرى انه لو قال

لو قال لامرأته ولم يدخل بها انت طالق تطليقة اذا شئت ثم اكره بعد ذلك او قبله على ان يقول لها انت طالق تطليقة اذا شئت فقال لها ذلك فطلقت نفسها التطليقتين جميعا غرم لها الزوج نصف المهر ولم يرجع على المكره ولو كانت هي المسلطة فاكرهته على ان يطلقها بوعيد تلف ففعل لم يكن لها عليه شيء من المهر ولو كانت اكرهته بالحبس اخذته بنصف البصداق كذا في المبسوط * ولو اكرهت المرأة لتقبل من زوجها تطليقة بالف درهم فقبلت تقع تطليقة رجعية ولا يلزمها المال فلوان المرأة اجازت الطلاق بعد ذلك بالمال الذي اكرهت عليه صح اجازتها في قول ابي حنيفة رح ويلزمها المال ويصير الطلاق بائنا وفي قول محمد رح الاجازة باطلة والطلاق رجعي وعن ابي يوسف رح فيه روايتان في رواية كما قال محمد رح وفي رواية كما قال ابو حنيفة رح كذا في فتاوى قاضيخان * والاصح ان قوله كقول ابي حنيفة رح ولو كان مكان التطليقة خلع بالف درهم كان الطلاق بائنا ولا شيء عليها كذا في المبسوط في باب الاكراه على النكاح والخلع * ولو اكره الزوج على ان يطلق امرأته بالف درهم واكرهت المرأة على ان تقبل ذلك ففعلاه وقع الطلاق بغير مال وكذلك هذا في الصالح من القود والعق على مال الا ان للمولى ان يضمن المكره قيمة عبده ان كان اكرهه بوعيد قتل وان كان اكرهه بحبس لم يضمن شيئا كذا في المبسوط * ولو اكرهت امه اعتقت على ان تختار نفسها قبل الدخول فلا مهر لها على الزوج ولا ملو لها ولا يضمن المكره كذا في محيط السرخسي * ولو اكره رجل الزوج بوعيد تلف على ان يطلقها واحدة بالف درهم فطلقها ثلثا كل واحدة بالف فقبلت جميع ذلك طلقت ثلثا ووجب له عليها ثلثة آلاف درهم ولها عليه نصف مهرها الوقوع الفرقة قبل الدخول لا بسبب مضاف اليها ولم يرجع على المكره بشيء وان كان نصف المهر اكثر من ثلثة آلاف لان ما زاد الزوج من عنده طائعا كاف في تقرير نصف الصداق عليه ولو اكرهه على ان يطلقها واحدة بالف ففعل وقبلت ذاك وجب له عليها الف درهم ثم ينظر الى نصف مهرها فان كان اكثر من الف درهم ادى الزوج اليها الفضل على الف درهم ويرجع به على المكره ان كان اكرهه بوعيد تلف وهذا قول ابي يوسف ومحمد رح فاما عند ابي حنيفة رح لاشي لها عليه وللزوج عليه الالف كذا في المبسوط * ولو اكرهه على ان يعتق عبده على مائة درهم وقبله العبد وقيمه الف والعبد غير مكره فالعتق جائز على المائة ثم ينخير مولى العبد فان شاء ضمن الذي اكرهه قيمة العبد ثم يرجع المكره على العبد بمائة وان شاء المولى اخذ العبد بمائة ورجع على المكره بتسع مائة

تمام القيمة ولو كان اكراهه على العتق بالف درهم الى سنة وقيمة العبد الف فالمولى بالخيار ان شاء ضمن المكراه قيمة عبده وان شاء اتبع العبد بالفين بعد مضي السنة لانه التزم ذلك طوعا فان اختار تضمين المكراه قام المكراه مقام المولى في الرجوع على العبد بالمسمى عند حلول الاجل فاذا اخذ ذلك منه امسك الفامقدار ما غرم وتصدق بالفضل لانه حصل له بكسب خبيث وان اختار اتباع العبد فلا شيء له على المكراه بعد ذلك فان كانت الالفان نجوما فحل نجم منها فطلب المولى العبد بذلك النجم بغير اكراه فهذا منه اختيار لا اتباع العبد ولا ضمان له على المكراه بعد ذلك كذا في المبسوط * عبد بين رجلين اكراه احدهما حتى اعتقه جاز عتقه ثم على قول ابي يوسف ومحمد ربح العتق لا يتجزى ويعتق العبد كله والولاء لمعتقه وعلى المكراه ان كان موسرا ضدا ان جميع القيمة بينهما نصفان وان كان معسرا ضمن نصيب المكراه ويسعى العبد في قيمة نصيب الشريك واما على قياس قول ابي حنيفة ربح فالمكراه ضامن نصيب المكراه موسرا كان او معسرا وفي نصيب الساكت ان كان المكراه موسرا فالساكت بالخيار ان شاء اعتق نصيبه وان شاء استسعاه وان شاء ضمن المكراه قيمة نصيبه فان ضمنه رجع المكراه بما ضمن على العبد واستسعاه فيه والولاء بين المكراه والمكراه نصفان وان كان المكراه معسرا فالساكت حق الاستسعاه او الاعاق والولاء بينه وبين المكراه نصفان كذا في الظهيرية * ولو قتل عبد رجل خطأ فاكراه مولاة حتى اعتقه وهو يعلم بالجناية ضمن المكراه قيمته وياخذها المولى فيدفعها الى ولي الجناية ولو كان الاكراه بحبس او قيد يضمن المولى قيمته لولي الجناية دون الدية ولا يضمن المكراه شيئا لمولاة كذا في محيط السرخسي * ولو ان لصا اكراه رجلا بوعيد تلف على ان يعتق عبدا يساوي الف درهم عن رجل بالف درهم ففعل ذلك وقبل المعتق عنه طائعا فالعبد حر عن المعتق عنه ثم رب العبد بالخيار ان شاء ضمن قيمة عبده المعتق وان شاء ضمن المكراه قيمته رجع بها على المعتق عنه ويثبت الولاء له وان ضمنها المعتق عنه لم يرجع بها على المكراه ولو اكراهه بحبس كانت له القيمة على المعتق عنه ولا شيء له على المكراه كذا في المبسوط * ولو اكراه المعتق والمعتق عنه بوعيد تلف حتى فعلا ذلك فالعبد حر عن المعتق عنه والولاء له وضمان العبد على المكراه خاصة لمولى العبد قال شمس الائمة السرخسي ان هذا بمنزلة ما لو اكراه رجلا على بيع عبده من هذا بالف درهم ودفعه اليه واكراه الآخر على شرائه وقبضه وعتقه بوعيد تلف ففعلا ذلك وفي هذا الضمان يكون على المكراه خاصة فكذلك فيما سبق ولو اكراههما على ذلك بالحبس

ففعلا ضمن المعتق منه قيمته لمولاه ولا ضمان على المكروه هنا ولو اكره المولى بالحبس والمعتق عنه
 بوعيد تلف فالعبد حر من المعتق عنه ثم المعتق عنه يضمن الذي اكرهه قيمة العبد كذا في الظهيرية *
 ولو اكره العبد على قبول العتاق بمال لم يلزمه شيء ويضمن المكروه كذا في محيط السرخسي *
 واذا قال اللص الغالب لرجل لاقتلنك او اتعتقن عبداك او لتطلقن امرأتك هذه ايها شئت ففعل
 المكروه احدهما ولم يدخل بالمرأة فما باشرنا فذوي غرم المكروه الاقل من نصف المهر ومن قيمة العبد
 ولو كان الزوج دخل بها لم يغرم المكروه له شيئا كذا في المبسوط * وفي التجريد ولو كانت المرأة
 غير مدخول بها وكان الاكراه بحبس او قيد ففعل احدهما لم يغرم الذي اكره شيئا كذا في التاتارخانية *
 ولو اكره الرجل على ان يقول كل مملوك املكه فيما استقبل فهو حر فقال ذلك ثم ملك عبدا عتق
 ولا يرجع على المكروه بشيء وان ورث عبدا في هذه الصورة عتق ويرجع على المكروه بقيمة العبد
 استحسانا ولو اكره الرجل على ان يقول لعبده ان شئت فانت حر او ان دخلت الدار فانت حر
 ثم شاء العبد او دخل الدار عتق ويرجع بقيمة العبد على المكروه ولو اكره على ان يعلق عتق عبده
 بفعل نفسه وذلك الفعل امر لا بد له منه كصلوة الفروض ونحوها او كان فعلا يخاف بتركه الهلاك
 على نفسه كالاكل والشرب ففعل ذلك الفعل كان له ان يرجع على المكروه واذا اكره على ان
 يعتق عبده بتقاضي دينه او ما اشبه ذلك مما له منه بد لا يرجع على المكروه ويكون ذلك بمنزلة
 الاكراه بوعيد الحبس كذا في فتاوى قاضيخان * ولو اكره بوعيد تلف على ان يأذن له في عتقه
 فاذن له فيه فاعتقه عتق والولاء للمولى ويضمن المكروه قيمته لا باعتبار انه اعتقه بل باعتبار انه
 الجأه الى الامر بالعتق حتى لو كان اكرهه على ذلك بحبس لم يضمن له شيئا كذا في المبسوط *
 قال محمد ربح في الاصل ولو ان رجلا اكره بوعيد قتل او بحبس او بقيد او بضرب حتى تزوج
 امرأة على عشرة آلاف ومهر مثلها الف درهم كان النكاح جائزا ويكون لها من عشرة آلاف درهم
 مهر مثلها الف درهم ويبطل الفضل كذا في العيني شرح الهداية * ولا يرجع الزوج على
 المكروه بشيء كذا في التاتارخانية * ولو ان المرأة هي التي اكرهت حتى يتزوجها الزوج على
 الف درهم ومهر مثلها عشرة آلاف زوجها اولياؤها مكرهين فالنكاح جائز ولا ضمان على المكروه
 ثم هل للمرأة والاولياء الاعتراض على هذا النكاح فان كان كفوا لها وقد رضيت بالمسمى كان
 للاولياء حق الاعتراض من داي حنيقة ربح وعندهما لا اصلا ولو زوجت نفسها في الابتداء كفوا

باقل من مهر المثل كانت المسئلة على الاختلاف وان كان الزوج غير كفؤ لها فلا ولياء الاعتراض
 على هذا النكاح عندهم جميعا هذا اذا رضيت بالمسمى ولم يدخل بها الزوج فان لم ترض بالمسمى
 ينظر فان كان الزوج كفؤا لها فلا حق الاعتراض على هذا النكاح بسبب نقصان المهر عندهم
 جميعا فاذا رفعت الامر الى القاضي بخير زوجها فيقول له اتم لها مهرها ولا فرقت بينكما فان اتم
 نفذ النكاح وان ابى يفرق بينهما ولا يكون لها مهر وان لم يكن الزوج كفؤا لها فلا ولياء حق
 الاعتراض على هذا النكاح عند ابي حنيفة رح لعدم الكفاءة لنقصان المهر وعندهما لها حق
 الاعتراض لذلك ولا ولياء لعدم الكفاءة لا غير هذا كله فيما اذا لم يدخل فان دخل بها وهي مكرهه
 فان كان الزوج كفؤا لها فلا اعتراض على هذا النكاح لاحد وان لم يكن كفؤا لها فلا ولياء والمرأة
 حق الاعتراض بسبب عدم الكفاءة واما اذا دخل بها وهي طائفة فقد رضيت بالمهر المسمى
 دلالة فكان كما لو رضيت بالمسمى نصا ولو رضيت نصا فعلى قول ابي حنيفة رح للاولياء حق
 الاعتراض وان كان الزوج كفؤا فلا ولياء حق الاعتراض عند ابي حنيفة رح لعدم الكفاءة ونقصان
 المهر وعندهما لعدم الكفاءة لا غير هذا خلاصة ما ذكر شيخ الاسلام خواهرزاده كذا في العيني شرح
 الهداية * ولو اكره على ان يوكل رجلا بطلاق امرأته التي لم يدخل بها او يعتق عبده ففعل الوكيل
 فالتوكيل جائز استحسانا والقياس ان لا تصح الوكالة مع الاكره ثم يرجع المكره على المكره بقيمة العبد
 وينصف المهر استحسانا والقياس ان لا يرجع عليه وجه الاستحسان ان غرض المكره زوال ملكه اذا
 باشر الوكيل وكان الزوال مقصوده فيضمن ولا ضمان على الوكيل لانه لم يوجد منه اكره كذا
 في الكافي * وان كان الاكره بوعيد حبس او قيد فلا ضمان على المكره كذا في الذخيرة * ولو اكرهه
 بوعيد قتل على ان يوكل هذا يبيع عبده بالف درهم واكرهه على دفع العبد اليه لبيعه ففعل ذلك
 ثم ان الوكيل باع العبد واخذ الثمن ودفع العبد الى المشتري فهلك العبد في يد المشتري والوكيل
 والمشتري طائعان فمولى العبد بالخيار ان شاء ضمن المكره قيمة العبد وان شاء ضمن الوكيل وان شاء
 ضمن المشتري فان ضمن المشتري لا يرجع على احد بشيء يريد به لا يرجع على احد بشيء
 من ضمان القيمة انما يرجع بالثمن على الوكيل وان اختار تضمين الوكيل رجوع الوكيل على
 المشتري بالقيمة ولم يرجع على المكره بالثمن فيتقاصان ويترادان الفضل وان اختار تضمين المكره
 رجوع

رجع المكروه بما ضمن ان شاء على المشتري وان شاء على الوكيل ولو كان الاكراه بوعيد حبس او قيد لم يضمن المكروه شيئاً واذا خرج المكروه من الوسط ذكر بعد هذا ان المولى بالخيار ان شاء ضمن الوكيل قيمة عبده ويرجع الوكيل بما ضمن على المشتري وتقع المقاصة بين القيمة والتمن وان شاء ضمن المشتري ثم لا رجوع للمشتري بما ضمن على احد كذا في المحيط * ولو كان المولى والوكيل مكرهين بالقتل كان المولى بالخيار ان شاء ضمن المشتري قيمة عبده وان شاء ضمن المكروه باكراهه اية على التسليم بوعيد تلف ثم يرجع بها المكروه على المشتري ولا ضمان على الوكيل ولو كانوا جميعاً مكرهين بالقتل فالضمان على المكروه خاصة لان الاتلاف منسوب عليه ولا يرجع المكروه على احد بشيء لانهم صاروا كالألة وان كانوا مكرهين بالحبس فلا ضمان على المكروه وللمولى ان يضمن المشتري قيمة عبده فان ضمن الوكيل بالقيمة رجع على المشتري لانه قام مقام من ضمنه وان اختار تضمين المشتري فهو الذي يلي خصومة دون الوكيل لان الوكيل كان مكرهاً على البيع والتسليم بالحبس وذلك ينفي التزامه العهدة بالعقد ولو اكره المولى بالقتل واكره الوكيل والمشتري بالحبس فللمولى ان يضمن قيمته ايهم شاء فان ضمن المشتري لم يرجع على احد بشيء وان ضمن الوكيل كان له ان يرجع على المشتري ولا شيء له على المكروه وان ضمن المكروه كان له ان يرجع على المشتري بالقيمة التي ضمن ولا يرجع على الوكيل بشيء ولو اكره المولى والوكيل بالقتل والمشتري بالحبس فلا ضمان على الوكيل وللمولى ان يضمن المكروه قيمته ان شاء ويرجع بها المكروه على المشتري وان شاء ضمن المشتري كذا في المبسوط * ولو اكره المولى والوكيل بالقيء والمشتري بالقتل ضمن الوكيل لا غير هذا اذا كان المشتري مكرهاً بالقتل ضمن على الشراء دون القبض لان قبضه لم يصرمضافاً الى المكروه وان كان مكرهاً عليهما فللمولى ان يضمن المكروه ولو اكره المالك والمشتري بالقتل والوكيل بالقيء فان شاء ضمن الوكيل ولا يرجع على احد وان شاء ضمن المكروه ولا يرجع على الوكيل كذا في محيط السرخسي * ولو اكره بالقتل على ان يوكل هذا الرجل بان يهب عبده هذا لهذا الرجل فوكله بذلك فقبضه الوكيل ودفعه الى الموهوب له ومات في يده والوكيل والموهوب له غير مكرهين فللمولى ان يضمن قيمته ايهم شاء فان ضمن الموهوب له لم يرجع على احد وان ضمن الوكيل يرجع به على الموهوب له وان ضمن المكروه رجع المكروه ان شاء على الموهوب له وان شاء على الوكيل ورجع به الوكيل

على الموهوب له ولو كان الاكراه بحبس لم يضمن المكره شيئا وكان للمولى ان يضمن ان شاء الوكيل وان شاء الموهوب له فان ضمن الوكيل رجع به على الموهوب له كذا في المبسوط * ولو اكرهه على ان يبيع مال المكره او اشترى بماله فطالبه بالتسليم صححت الوكالة ولزمته العهدة كذا في التاتارخانية * والنذر لا يعمل فيه الاكراه حتى لو اكره بوعيد تلف على ان يوجب على نفسه صدقة او صوما او حجا او شيئا يتقرب به الى الله ففعل لزمه ذلك وكذا ان اكرهه على اليمين بشي من ذلك او بغيره لان النذر مما لا يلحقه الفسخ وما لا يؤثر فيه الفسخ بعد وقوعه لا يؤثر فيه الاكراه ولا يرجع على المكره بما يلزمه من ذلك وكذا لو اكرهه على ان يظاهر من امراته كان مظاهرا ولا يقربها حتى يكفر وكذا الرجعة وكذا الفی فيه والخلع من جانب الزوج طلاق او يمين فلا يؤثر فيه الاكراه ولو كان هو مكرها على الخلع والمرأة غير مكرهة لزمها البذل كذا في الكافي * ولو اكرهه على ان يخلع امراته بعد الدخول على الف ومهرها اربعة آلاف ولم يكره المرأة جاز على الف ولا شيء للزوج على المكره كذا في المحيط * واذا وجب على الرجل كفارة ظهار فاكرهه السلطان على ان يعتق من ظهاره فاصق فهذا على وجهين ان اكرهه على اعتاق عبد بغير عينه فلا ضمان على المكره لانه اكرهه على اقامة ما هو فرض عليه اما لو اكرهه على اعتاق عبد بعينه ذكر شمس الائمة السرخسي في شرحه مطلقا من غير تفصيل ان على المكره قيمة العبد ولا يجزى المكره من الكفارة لانه في معنى عتق بعوض وذكر شيخ الاسلام في شرحه تفصيلا فقال ان كان العبد الذي اكرهه على تحريره اخس العبيد وادونهم قيمة بحيث لا يكون عبدا خرا خس وادون منه قيمة فلا ضمان على المكره وان كان غيره اخس وادون منه قيمة ضمن المكره قيمته ولا يجزى المكره من الكفارة فان قل المكره انا برى المكره من القيمة حتى يجوز العتق عن الظهار لا يجزيه من الظهار كمن اعتق عبده على مال من الكفارة ثم ابرأه فان قال المظاهر حين اعتق العبد اعتقه عن الظهار لا يدفع الاكراه اجزاء من الكفارة ولم يكن على المكره ضمان ولكن لا يسع للمرأة ان يمكن نفسها منه كذا في المحيط * وان قال اردت العتق عن الظهار كما امرني ولم يخطر ببالى غير ذلك لم يجز من الكفارة وله القيمة على المكره ولو اكرهه بحبس او قيد اجزاء منه ولا ضمان له كذا في محيط السرخسي * ولو اكرهه بوعيد تلف حتى آلى من امراته فهو مؤل فان تركها اربعة اشهر فباننت منه ولم يكن دخل بها وجب عليه نصف المهر ولم يرجع به على الذي اكرهه لانه كان متمكنا من ان يقربها في المدة فانا

لم يفعل فهو كالراضي بما لزمه من نصف الصداق وان اقربها كان عليه الكفارة ولم يرجع على
المكروه بشيء وكذلك لو اكرهه على ان يقول ان قربتها فعبدني هذا حرفان قريبها عتق عبدة لم يضمن
المكروه لانه ما جرى على سنن اكرهه وان تركها فبانت بالايلاء قبل الدخول غرم نصف
الصداق ولم يرجع على المكروه بشيء كذا في المبسوط * ولو كان مدبرا او كانت ام ولد حلف بعقتها
فقرب المرأة لم يضمن المكروه شيئا فان لم يقربها حتى مضت المدة ولم يدخل بها ضمن نصف الصداق
ورجع على المكروه باقل منه ومن قيمة من حلف بعته استحسانا كذا في محيط السرخسي *
ولو اكرهه على ان قال ان قربتها فمالي صدقة في المساكين فتركها اربعة اشهر فبانت ولم يدخل
بها او قربها في الاربعة الاشهر فلزمته الصدقة لم يرجع على المكروه بشيء وهو في المعنى نظير ماله
اكرهه على النذر بصدقة ماله في المساكين كذا في المبسوط * ولو اكرهه على كفارة يمين قد حنث
فيها ومعناه انه اكرهه على اصل التكفير من غير تعيين نوع من انواع الكفارة فكفر نوعا من انواع
الكفارة التي جعلها الله تعالى في كفارة اليمين فهو جائز ولا ضمان على المكروه وان اكرهه على
اعتاق عبد بعينه او بغير عينه فان كان قيمة ادنى العبد مثل ادنى الصدقة والكسوة فهو جائز
ولا ضمان على المكروه وان كان قيمة ادنى العبد يزيد على ادنى الصدقة والكسوة ضمن المكروه قيمة العبد
ولا يجزئيه عن كفارة اليمين فان كان الاكراه في هذه الصورة بوعيد حبس او قيد فلا ضمان على
المكروه ويجزئيه عن الكفارة وان اكرهه على الصدقة بوعيد قتل فان كان قيمة الطعام الذي اكرهه على
التصدق به ادنى من قيمة ما يجزي في الكسوة والعتق فانه يجزئيه عن الكفارة ولا ضمان على
المكروه وان كان يزيد على ادنى ما يتجاوز في الكسوة والعتق ضمن المكروه فيه ولا يجزئيه عن الكفارة
فان قدر على الذمي اخذه منه يسترد ما اخذه منه وان كان الاكراه في هذه الصورة بوعيد حبس
او قيد فلا ضمان ولكن يرجع على الذي اخذه منه لانه لم يكن راضيا بالتسليم مع الحبس والقيد
فان اجازة المتصدق بعد ذلك ان كان المال قائما وقت الاجازة عمل اجازته وان كان هالكا
لا تعمل كذا في المبسوط * قال كل شيء وجب لله عليه من بدنة او هدي او صدقة او حج فاكراه على
ان يمضيه ففعل ولم يأمره المكروه بشيء بعينه فلا ضمان على المكروه ويجزئيه عن الرجل ما مضاه فان
اوجب شيئا بعينه على نفسه صدقة في المساكين فاكراه بحبس او قتل على ان يتصدق بذلك
جاز ما صنع منه ولم يرجع على المكروه بشيء وكذلك الاضحية وصدقة الفطر لو اكرهه عليهما رجل حتى

فعلهما اجزاه ولم يرجع على المكرة بشيء ولو قال الله علي هدي اهديه الى بيت الله فأكراه بالقتل
على ان يهدي بغير اوبدنة ينحرها ويتصدق بها ففعل كان المكرة ضامنا لقيمتها ولا يجزيه مما
اوجبه على نفسه ولو اكرهه على ادنى ما يكون من الهدى في القيمة وغيرها فامضاه لم يغرم المكرة
شيئا لانه ما زاد على ما هو الواجب عليه شرعا ولو قال الله علي عتق رقبة فأكراهه على ان يعتق عبدا
بعينه بقتل فاعتقه ضمن المكرة قيمته ولم يجزه من النذور وان كان يعلم ان الذي اكرهه على عتقه
ادنى ما يكون من العبد في القيمة لم يكن على المكرة ضمان واجزى من العتق لتيقنا بوجوب هذا
المقدار عليه ولو قال الله علي ان تصدق بثوب هروي او مروى بعينه فتصدق به فانه ينظر الى الذي تصدق به
فان كان العلم محيطا به ادنى ما يكون من ذلك الجنس في القيمة وغيرها اجزاه ذلك ولا ضمان
على المكرة وان كان غيره اقل قيمة منه ينظر الى فضل ما بين القيمتين فيغرم المكرة ذلك ويقع
المؤدى في المقدار الادنى مجزيا عن الواجب واذا قال الله علي ان تصدق بعشرة اقفزة حنطة
على المساكين فأكراهه بوعيد قتل على ان يتصدق بخمسة اقفزة حنطة جيدة تساوي عشرة اقفزة
حنطة رديئة فالمكرة ضامن الطعام مثله لان المؤدى لا يجزى من جميع الواجب لانه لا معتبر
بالجودة في الاموال الربوية عند مقابلتها ولا يمكن تجويزها عن خمسة اقفزة حنطة لان في ذلك
ضررا على الناذر وعلى الناذر ان يتصدق بعشرة اقفزة رديئة ولو ان رجلاه خمس وعشرون بنت
مخاض فحال عليه الحول فوجب فيها بنت مخاض وسطا فأكراهه بوعيد قتل على ان يتصدق على
المساكين بابنة مخاض جيدة غرم المكرة فضل قيمتها على قيمة الوسط لانه ظالم له في الزام هذه
الزيادة وقد جازت الصدقة عن المتصدق في مقدار الوسط فلا يغرم المكرة وذلك لان هذا ليس بمال
الربوا فيمكن تجويز بعضه عن كله كذا في المبسوط اذا اكره الرجل على الزنا بامرأة فزنى بها
كان ابو حنيفة رح اولا يقول يجب عليه الحد ثم يرجع وقال لاحد عليه وهو قولهما ويجب المهر على
الزاني سواء كانت المرأة مكرهة على الزنا او كانت طائعة ولا يرجع بما ضمن على المكرة لان
منفعة الوطى حصل للزاني وكان كمالوا كراهة على اكل طعام نفسه فاكل ان كان جائعا لا يرجع
على المكرة بشيء وان كان شعبان يرجع عليه بقيمة الطعام والمرأة اذا اكرهت على الزنا فلا حد
عليها والرجل آثم في الاقدام على الزنا لان الزنا من المظالم واما المرأة اذا كانت مكرهة على الزنا

هل تأثم ذكر شيخ الاسلام في شرحه في باب الاكراه على الزنا انها ان اكرهت ملحق ان تمكن من نفسها
فمكنت فانها تأثم وان لم تمكن هي من الزنا وزنى بها لا اثم عليها وذكره ايضا في الاكراه اذا اكرهت
على الزنا فمكنت من نفسها فلا اثم عليها وهذا كله اذا كان الاكراه بوعيد تلف فان كان الاكراه
بوعيد سجن او قيد فعلى الرجل الحد بلا خلاف واما المرأة فلا حد عليها ولكنها تأثم ولو امتنع المكروه
من الزنا حتى قتل فهو مأجور كذا في المحيط * ولو قال الحربي لرجل مسلم ان دفعني الي هذه
الجارية لازمني بهاد فعت اليك الف نفس من المسلمين فخلصهم من اسرنا لا يحل لهذا المسلم ان يدفع
اليه الجارية كذا في خزائن المفتين * وان اكره على الردة لم تبين زوجته منه فان قالت المرأة قد بنت
منك وقال هو قد اظهرت ذلك وقلبي مطمئن بالايمان فالقول قوله استحسانا لانه منكر للفرقة
ولو قال الذي اكرهه على اجراء كلمة الكفر خطر بيالي في قول كفرت بالله ان اخبر عن امر ما من
كذب ولم اكن فعلت كذا فيدما مضى بانته امرأته حكما ولم تبين فيما بينه وبين الله تعالى ومن
اقر بالكفر فيما مضى طائعا ثم قال عنيت به كذبا لا يصدق القاضي ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى
ولو قال خطر بيالي الا خبار عما مضى وما اردت به الخبر بل اردت به الانشاء كما طلب مني فقد اقر
بالكفر حقيقة فتبين امرأته منه في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى ولو قال لم يخطر بيالي شيء
ولكني كفرت بالله كفرا مستقبلا وقلبي مطمئن بالايمان لم تبين امرأته وعلى هذا اذا اكرهه على الصلوة
للصليب وان يسجد للصليب وسب محمد صلى الله عليه وآله ففعل وقال خطر بيالي الصلوة لله
وسب رجل آخر ونويت ذلك بانته منكوحته في الحكم ولم تبين فيما بينه وبين الله تعالى ولو صلى
للصليب وسب محمد النبي صلى الله عليه وآله وقد خطر بياله الصلوة لله وسب غير النبي بانته
امرأته قضاء وديانة وان لم يخطر بياله شيء وصلى للصليب وسب محمد عليه السلام وقلبه مطمئن
بالايمان لم تبين منكوحته لا قضاء ولا ديانة لانه تعين ما اكره عليه ولم يمكنه دفعه من نفسه اذ لم يخطر
بياله غيره كذا في الكافي * اذا اسلم مكرها يحكم عليه بالاسلام ولو اكره على الاسلام حتى اسلم ثم رجع
عن الاسلام لا يقتل هكذا في التبيين * وعلى هذا اذا قيل له لان صليت لاقتلنك فخاف ذهاب الوقت
فقام وصلى وهو يعلم ان يسعه تركها فلما صلى وقتل لم يكن آثما في ذلك لانه تمسك بالعزيمة وكذلك
صوم رمضان لو قيل له وهو مقيم لان لم تفطر لتقتلنك فابى ان يفطر حتى قتل وهو يعلم ان ذلك يسعه
كان مأجورا لانه متمسك بالعزيمة وان افطروا سعه ذلك الا ان يكون مريضا يخاف على نفسه

ان لم يأكل ولم يشرب حتى مات وهو يعلم ان ذلك يسعه فحينئذ يكون آثما وكذلك لو كان مسافرا فصام في شهر رمضان فقبل له لنقتلك او لتفطرن فابى ان يفطر حتى قتل كان آثما كذا في المبسوط * وعن ابن شجاع رح انه قال لو قال اهل الحرب انبي من الانبياء اخذوه ان قلت لست بنبي تركتك وان قلت ان انبي قتلتك لا يسعه سوى ان يقول ان انبي الله ورسوله وان قالوا لغير نبي ان قلت ليس هذا بنبي تركنا نبيك وان قلت هو نبي قتلنا نبيك له ان يقول ليس بنبي حتى يدفع القتل من النبي كذا في فتاوى قاضيخان * ولو ان محرما قبل له لنقتلك او لتقتلن هذا الصيد فابى ان يفعل حتى قتل كان مأجورا ان شاء الله تعالى فان قتل الصيد فلا شيء عليه في القياس ولا على الذي امره وفي الاستحسان على القاتل الكفارة اما الاخر فلا شيء عليه وان كان محرمين جميعا فعلى كل واحد منهما كفارة ولو توعده بالحبس وهما محرمان ففي القياس تجب الكفارة على القاتل دون الاخر لان قتل الصيد فعل ولا اثر للاكراه بالحبس في الافعال وفي الاستحسان على كل واحد منهما الجزاء ولو كانا حلالين في الحرم وقد توعده بقتل كانت الكفارة على المكره وان توعده بالحبس كانت الكفارة على القاتل خاصة بمنزلة ضمان المال وبمنزلة الكفارة في قتل الآدمي خطأ كذا في المبسوط * رجل اكره على ان يجامع امرأته في رمضان نهرا او يأكلا او يشرب ففعل لا كفارة عليه وعليه القضاء كذا في فتاوى قاضيخان * ولو اكره بالقتل على ان يزني لم يسعه ان يفعل فان فعل وكان محرما ففسد احرامه وعليه الكفارة دون الذي اكرهه ولو اكرهت امرأة محرمة بالقتل على الزنا وسعها ان تمكن من نفسها ويفسد احرامها وتجب عليها الكفارة دون المكره وان لم تفعل حتى تقتل فهي في سعة من ذلك وفي كل موضع من هذه المواضع اوجبنا الكفارة على المكره لا يرجع بها على المكره ولو رجع بها عليه يقضى بها عليه ولا يجوز ان يرجع عليه باكثر مما التزمه هكذا في المبسوط * قال الفقيه ابو الليث رح اذا هدد السلطان وصي يتيم بقتل او اتلاف عضو منه ليدفع ماله اليه ففعل لم يضمن ولو هدد بحبس او قيد ضمن ولو هدد باخذ مال نفسه ان لم يسلم اليه مال اليتيم ان علم انه يأخذ بعض ماله ويترك البعض وفي ذلك ما يكفي لاي سعة التسليم فان فعل ذلك ضمن مثله وان خشي ان يأخذ جميع ماله فهو معذور فلا ضمان عليه ان دفع اليه المال وان اخذ السلطان مال اليتيم بنفسه فلا ضمان على الوصي في الوجوه كلها كذا في الينابيع * ولو قيل لرجل دلنا على مالك او لنقتلك فلم يفعل حتى قتل لم يكن آثما وان دلهم حتى اخذوه ضمنوا له كذا في المبسوط *

الباب الثالث في مسائل عقود التلجية اذا قال رجل اني اريد ان ابيعك عبدي هذا تلجية لا امر اخافه وحضر هذه المقالة شهود فقال له المشتري نعم ثم خرجا الى السوق وتبايعا وشهدوا على ذلك فاذا تصاد فابعد البيع انهما بنيا البيع على تلك المواضعة فالبيع فاسد بلا خلاف واذا تصادقا بعد البيع انهما قد كانا عرضا عن تلك المواضعة قبل هذا البيع ففي هذا الوجه البيع جائز بلا خلاف واذا تصادقا على المواضعة على التلجية قبل البيع الا ان احدهما ادعى البناء على تلك المواضعة وادعى الآخر الامراض عن تلك المواضعة قال ابو حنيفة رح البيع جائز والقول قول من يدعى الامراض عن تلك المواضعة لانه يدعى جواز العقد وقال ابو يوسف ومحمد رح البيع فاسد والقول قول من يدعى البناء على تلك المواضعة لانه يدعى ما عرف به باتفاقهما وعلى هذا الا خلافا اذا اتفقا على المواضعة ثم قالوا لم يخطر ببالنا شيء وقت البيع فعلى قول ابي حنيفة رح البيع جائز وعلى قولهما البيع فاسد ولو ادعى احدهما المواضعة على التلجية وانكر الآخر المواضعة فالقول قول المنكر للمواضعة فان اقام المدعي للمواضعة البينة على المواضعة وقال بنينا البيع على تلك المواضعة ان صدقته الاخر في البناء فالبيع فاسد وان قال الآخر عرضنا عن تلك المواضعة فالمسئلة على الخلاف على قول ابي حنيفة رح البيع جائز وعلى قولهما البيع فاسد وان اتفقا على ان البيع بينهما كان تلجية ثم اجازة احدهما لم يجز اجمعيا وان اتفقا على ان البيع كان بينهما تلجية وقبض المشتري العبد من البائع على ذلك واعتقه كان عتقه باطلا وقد ثبت للبائع الخيار في المستثنين جميعا ولو تواضعا على ان يجيزا انهما تبايعا هذا العبد امس بالف درهم ولم يكن بينهما بيع ثم اقرا بذلك فليس هذا بيع وان ادعى احدهما ان هذا الاقرار هزل وتلجية وادعى الآخر انه جد فالقول قول المدعي للجد لانه يدعى الجواز وعلى الآخر البينة وان قالوا اجزنا هذا البيع الذي اخبرنا به لا يجوز هذا اذا كان التلجية في ذات البيع وان كان التلجية في البدل بان تواضعا في السران الثمن الف الا انهما يتبايعان بالف درهم في العلانية لتكون احدى الالفين سمعة فان تصادقا على الامراض عن تلك المواضعة فالبيع جائز بالف درهم وان تصادقا على انهما بنيا على تلك المواضعة فعلى قول ابي يوسف ومحمد رح البيع جائز بالف درهم وهو احدى الروايتين عن ابي حنيفة رح وفي رواية اخرى عنه ان البيع فاسد كذا ذكر شمس الاثمة السرخسي في شرحه وان تصادقا على انه لم يحضرهما بيعة وقت المعاقدة فعلى قول ابي يوسف ومحمد رح البيع بالف درهم قال

شمس الائمة السرخسي وهو احدى الروايتين من ابي حنيفة راج وفي احدى الروايتين منه البيع
بالفي درهم وهو الرواية المذكورة في كتاب الاقرا وقال هذه الرواية اصح ولم يذكر شيخ الاسلام هذا
التفصيل في شرحه ولو تواضع في السراو يكون الثمن مائة دينار وتعاقد في العلانية بعشرة آلاف درهم
انعقد بعشرة آلاف درهم وهذا استحسان والقياس ان لا يجوز ان عقدا في السراو بثلثي ثم عقدا
في العلانية من اخرى فان عقدا في العلانية بجنس ما عقدا به في السراو اكثر مما عقدا به في السراو
تبايعا في السراو الف درهم ثم تبايعا في العلانية بالفي درهم ان اشهدا ان ما يعقدان في العلانية هزل
وسمعة فالعقد عقد السراو ان لم يشهدا ان العلانية هزل وسمعة فالعقد عقد العلانية وكذلك ان عقدا
في العلانية بجنس آخر فالجواب على التفصيل الذي قلنا ان اشهدا ان ما يعقدان في العلانية هزل وسمعة
فالعقد عقد السراو ان لم يشهدا على ذلك فالعقد عقد العلانية ولو قال في السرير يدان يظهر بيعا علانية وهو بيع
تلجئة وباطل واجتمع على ذلك ثم ان احدهما قال علانية وصاحبه حاضر اذ قد كنا فلنا كذا وكذا في السر
وقد بدا لي ان اجعله بيعا صحيحا وصاحبه يسمع ذلك فلم يقل شيئا حتى تبايعا فالبيع جائز ولو لم يسمع
صاحبه ذلك وتعاقدت فالبيع فاسد وان قبضه المشتري فامتقته فان قال ذلك القول البائع فعتقه جائز
وعليه الثمن وان قال ذلك المشتري فعتقه باطل كذا في المحيط * ولو ان رجلا قال لامرأة اتزوجك
تزوجا هزلا فقالت المرأة نعم ووافقهما على ذلك الولي ثم تزوجها كان النكاح جائزا في القضاء
وفيما بينه وبين ربه ولو ان رجلا قال لامرأة ووليها او قال لوليها دونها اني اريد ان اتزوج فلانة
على الف درهم وتسمع بالفين والمهر الف فقبل الولي نعم ففعل فتزوجها على الفهن علانية كان النكاح
جائزا والصداق الف درهم اذا تصاد فاعلى ما قال في السراو قامت به البينة ولو قال المهر مائة دينار
ولكننا نسمع بعشرة آلاف درهم واشهدوا عليه ثم تزوجها في الظاهر على عشرة آلاف درهم كان النكاح
جائزا بمهر مثلها وكذلك لو قال في السر على ان يكون النكاح على مائة دينار وتزوجها في العلانية
ولم يسم لها مهر اقلها مهر المثل وان قال عند العقد عقدنا على ما تراصيا به من المهر فالنكاح جائز على مائة
دينار كذا في المبسوط * فان عقدا في السراو النكاح بالي ثم تناكحا في العلانية بالفي درهم ان اشهدا ان
ما يظهران في العلانية سمعة وهزل لا فالنكاح السراو ان لم يشهدا ان ما يظهران في العلانية سمعة فالنكاح
مهر العلانية وكذا الجواب فيما اذا عقد في العلانية بجنس آخر وان ادعى احد في العلانية والتم
عليها

عليها البينة وادعى الآخر السرو اقام عليه البينة اخذ بينة العلانية الا ان يشهد الشهود انهم قالوا في السر انشهد بذلك في العلانية سمعة فحينئذ اخذ بينة السرو ابطال بينة العلانية واذا طلق امرأته على مال على وجه الهزل او اعتق عبدة على مال على وجه الهزل وقبلت المرأة او العبد او كانا تواضعا في السر ان ما يظهر ان هزل فالطلاق واقع والمال واجب هكذا ذكر محمد رح في الكتاب ولم يذكر في الكتاب ان الهزل كان في جانب الزوج والمولى او في جانب المرأة والعبد او في الجانبين فان كان الهزل في جانب الزوج والمولى لا شك ان المال يجب على المرأة وعلى العبد متى قبل ذلك وان كان في جانب المرأة والعبد او في الجانبين يجب ان تكون المسئلة على الاختلاف على قول ابي حنيفة رح لا يجب المال ما لم يوجد من المرأة والعبد الاجازة وعلى قول ابي يوسف ومحمد رح يجب المال ولا يصح اشتراط الهزل هكذا قال الفقيه ابو جعفر كذا في المحيط * ولو طلقها او اعتقه او صالح عن دم العبد على مال في السر ثم طلقها او اعتقه او صالح في العلانية مرة اخرى ان كان الثاني بجنس الاول الا انه اكثر ان اشهدا ان ما يسميان في العلانية سمعة مرياء فالبدل المسمى في السرو ان لم يشهدا على ذلك فعلى قول ابي حنيفة رح البدل ما سمي في السرو وما على قولهما فقد اختلف المشائخ بعضهم قالوا البدل ما سمي في العلانية وتجعل احدى الالفين زيادة في بدل العقد الاول وقال بعضهم البدل ما سمي في السرو حاصل الخلاف راجع الى ان الزيادة في بدل الطلاق والعتاق والصلح عن دم العبد هل تضح على قول بعض المشائخ لا تضح وهو الاصح وان كان الثاني بجنس آخر فكذلك الجواب ان اشهدا انهما ما يسميان في العلانية سمعة فالمهر مهر السر كذا في التاتارخانية * واذا تواضع الرجل والمرأة ان المهر دنانير وتزوجها في العلانية ان لا مهر لها كان مهرها الدنانير التي تواضعا عليها في السرو ان تزوجها في العلانية على ان تكون الدنانير مهرها وتزوجها في العلانية وسكت عن المهر انعقد النكاح بمهر المثل في الوجهين جميعا كذا في المحيط * واذا قال لامرأته اطلقك على الف درهم ولكن اسمع بمائة دينار وطلقها بمائة دينار فانه يقع الطلاق بمائة دينار وان تواضعا انهما ما يسميان الدنانير سمعة وهزل كذا في التاتارخانية *

الباب الرابع المتفرقات لو اكره بوعيد تلف او حبس او قيد على ان يقر فاقتر لا يصح اقراره فان اكره بحبس يوم او قيد يوم او ضربت سوط على الاقرار بالف فاقتر جاز فان وقع في قلبه ان هذا القدر من الحبس والقيد نعمة كان الاقرار باطلا قال مشائخنا رح هذا اذا كان الرجل من اوساط الناس فان كان

من اشرافهم حيث يستنكف من ضرب سوط في الملاء وقيد او حبس يوم او تعريك اذنه في مجلس
السلطان فانه يكون مكرها كذا في محيط السرخسي * ولو اكره على ان يقر بالف درهم فاقرب بمائة
دينار قيمتها الف درهم نفذ الاقرار ولو اكره على ان يقر لفلان بالف فاقرب بخمسمائة لا يصح استحسانا
ولا يلزمه المال ولو اقر بالف درهم او بالف وخمسمائة لزمه الزيادة على ما كان مكرها ولا يلزمه
قدر ما كان مكرها فيه هكذا في فتاوى قاضيخان * وان اقر له نصف غير ما اكرهوه عليه من المكمل
والموزون فهو طائع فيما اقر به ولو اكرهوه على ان يقر له بالف فاقر له لفلان الغائب بالف فالقرار
كله باطل في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح سواء اقر الغائب بالشركة او انكره وقال
محمد رح ان صدقه الغائب فيما اقر به بطل الاقرار كله وان قال لي عليه نصف هذا المال ولا شركة
بيني وبين هذا الذي اكرهوه على الاقرار له جاز الاقرار للغائب بنصف المال كذا في المبسوط *
قال واذا اكره الرجل بوعيد تلف او غير تلف على ان يقر بعق ماض او طلاق او نكاح وهو يقول
لم افعله فاقربه مكرها فالقرار باطل والعبد عبدة كما كان والمرأة زوجته كما كانت والاكراه
بالحبس او القتل في هذا سواء وكذلك الاقرار بالرجعة والفى بالايلاء والعفو عن دم العمد فانه
لا يصح مع الاكراه وكذلك الاقرار في عبدة انه ابنه او في جاريته انها ام ولده كذا في المبسوط
في باب الاكراه على الاقرار * وفي التجريد اذا اكره بضرب او حبس حتى يقر على نفسه بحد
او قصاص فذلك باطل فان خلّي سبيله ثم اخذ بعد ذلك فاقربه اقرارا مستقبلا اخذ به وان لم يخله
ولكن قال لا اخذ باقرارك فان شئت فاقروا ان شئت فلا وهو في يده على حاله لم يجز الاقرار
وان خلّي سبيله ولم يتوارع عن بصر المكرة بعث من اخذ وردة فاقربه لول مرة من غير اكراه فليس
هذا بشيء كذا في التاتارخانية * ولو اكره على ان يقر على نفسه بقصاص او حد فاقر له بلزمه شيء
فان اقيم عليه باقراره وهو معروف بما اقر به الا انه لا بينة عليه لم يقتص من المكرة استحسانا وضمن جميع
ذلك في ماله وان لم يكن معروفا بذلك اقتص من المكرة فيما فيه قصاص وضمن مالا قصاص فيه
هكذا في محيط السرخسي * ولو اكره ليقرب غصب او اتلاف وديعة فاقر لا يصح اقراره كذا
في فتاوى قاضيخان * ولو كان اكرهه على الاقرار باسلام ماض منه فالقرار باطل وكذلك لو اكره
بوعيد تلف او غير تلف على ان يقر بانه لا قود له قبل هذا الرجل ولا بينة له عليه به فالقرار باطل فان
ادعاه بعد ذلك واقام البينة عليه به حكم له بالقود لان ما سبق منه بالقود قد بطل فكان وجوده كعدمه

وكذلك لو اكرهه علي ان يقربانه لم يتزوج هذه المرأة وانه لا بينة له عليها بذلك او علي ان هذا ليس بعبد وانه حر الاصل فاقراره بذلك باطل لان الاكراه دليل علي انه كاذب فيما اقربه فلا يمنع ذلك قبول بينته علي ما يدعي من النكاح والرق بعد ذلك كذا في المبسوط * ولو اكرهه علي ان يخرج الكفيل بالنفس او بالمال من الكفالة لا يصح ذلك فلو اكرهه الشفيع علي ان يسكت عن طلب الشفعة فسكت لا تبطل شفعته كذا في فتاوى قاضيخان * ولو اكرهه علي تسليم الشفعة بعد ما طلبها كان تسليمه باطلا ولو كان الشفيع حين علم بها اراد ان يتكلم بطلبها فاكراهه علي ان لا ينطق بالطلب يوما واكثر كان علي شفعته اذا خُلي عنه فان طلب عنه ذلك والابطلت شفعته كذا في الظهيرية * واذا ادعت امرأة علي زوجها قذفا وجمدة الرجل وقامت عليه البينة بذلك وزكوا في السر والعلانية وامر القاضي الزوج ان يلاعنها فابى ان يفعل وقال لم اذفها وقد شهدوا علي بالزور فان القاضي يجبره علي اللعان ويحبسه حتى يلاعنها فان حبسه حتى لاعنها او هده به بالحبس حتى لاعنها وقال اشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رميتها به من الزنا والتعنيت المرأة ايضا وفرق القاضي بينهما ثم ظهران الشهود عبيدا ومحدودون في قذف او بطلت شهادتهم بوجه من الوجوه فان القاضي يبطل اللعان الذي كان بينهما ويبطل الفرقة ويردها اليه ولو كان القاضي لم يحبسه حتى يلاعنها ولم يهدده بحبس ولكنه قال قد شهدوا عليك بالقذف وقضيت عليك باللعان فالتعن ولم يزده علي هذا فالتعن الرجل كما وصفت لك والتعنيت المرأة ففرق القاضي بينهما ثم ظهران الشهود كانوا عبيدا فابطل شهادتهم فانه يمضي اللعان بين الزوج والمرأة وتمضي الفرقة ويجعلها بائنة من زوجها كذا في المبسوط * وفي الخزانة ولو اكرهه القاتل علي قبول الصلح من دم العمد علي مال فقيل لم يلزمه المال ويبطل القصاص كذا في التاتارخانية * واذا اكرهه علي العفو عن القصاص فعفا والعفو جائز ولا يضمن المكره لولي القصاص شيئا واذا اكرهه علي ابراء مديونه فابراهه فالا براء باطل كذا في المحيط * وان اكرهه الولي المرأة علي التزويج بمهر فيه غبن فاحش ثم زال الاكراه فرضيت المرأة ولم يرض الولي فللولي طلب الفراق عند ابي حنيفة رح وقال ليس له ذلك كذا في الكافي * اذا اكرهه الرجل امرأته بضرب متلف لنصالح من الصداق او تبرئه كان اكرهاها لا يصح صلحها ولا ابرأؤها في قول ابي يوسف ومحمد رح وان اكرهه الزوج امرأته وهددها بالطلاق او بالتزوج عليها او بالتسري لا يكون اكرهاها ولو اكرهت المرأة علي ارضاع صغيرا واكرهه الرجل علي ان يرضع من لبن امرأته صغيرا ففعل تثبت احكام

الرضاع ولو اكره الرجل على ان يحلف ان لا يدخل دار فلان فحلف تنقذ اليمين حتى لو دخل
كان حائثا وكذا لو اكره على مباشرة شرط الحنث بان كان حلف اولاً ان لا يدخل دار فلان او
لا يكلم فلاناً او نحو ذلك ثم اكره على الدخول والكلام ففعل كان حائثا واذ تزوج الرجل امرأة
ولم يدخل بها فاكراه على الدخول به اثبت احكام الدخول من تأكد المهر ووجوب العدة
وحرمه نكاح بنتها وغير ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * قال ابو بكر لو كان في يد رجل مال لرجل فقال
له السلطان ان لم تعطني المال حبستك شهرا او ضربتك سوطا او طوف بك في البلاد لا يجوز له ان يدفع
المال اليه وان فعل ذلك ضمن وان قال اقطع يدك او اضربك خمسين سوطا فدفعت فلا ضمان
عليه كذا في الينايع * ولو اكرهه على اكل الطعام او لبس الثوب ففعل حتى تخرق الثوب لا يضمن
المكره كذا في التهذيب * ولو اعتقت امه لها زوج حر لم يدخل بها فاكراهت بوعيد تلف او حبس
على ان اختارت نفسها في مجلسها بطل الصداق كله عن زوجها ولا ضمان على المكره في ذلك
كذا في الظهيرية * ولو ان رجلا استكره امرأة ابية فجامعها يريد به الفساد على ابية ولم يدخل بها ابوه
كان لها على الزوج نصف المهر ويرجع بذلك على ابنة وان كان الاب قد دخل بها لم يرجع
على الابن بشيء وقوله يريد به الفساد ان يكون قصده افساد النكاح فاما الزنا لا يكون الا فسادا كذا
في المبسوط * ولو اكره الرجل على ان يهب عبده من فلان فوهب وسلم وغاب الموهوب له بحيث
لا يقدر عليه كان للواهب ان يرجع على المكره بقيمة العبد وكذلك في الصدقة وكذا الرجل اذا اكره
على بيع عبده وتسليمه الى المشتري ففعل وغاب المشتري بحيث لا يقدر عليه كان للمكره ان يرجع
على المكره بقيمة عبده كذا في فتاوى قاضيخان * ولو اكره ليقول فلان بمال فاقروا اخذ منه المال فغاب
المقر له بحيث لا يقدر عليه او مات مفلسا كان للمكره ان يرجع بذلك على المكره كذا في التاتارخانية *
اذا اكره الرجل ان يدبر عبده ففعل صح التدبير ويرجع بنقصان التدبير على المكره في الحال
واما اذا مات المولى يعتق المدبر ويرجع ورثة المولى بثلاثي قيمته مدبرا على الآمر ايضا ولو اكره
على ان يودع ماله عند فلان واكره المودع على الاخذ صح الابداع ويكون امانة عند الآخذ
وان اكره القابض على القبض ليدفعها الى الآمر المكره فقبضها فضاغت في يد القابض قبل ان قال
القابض قبضتها حتى ادفعها الى الآمر المكره كما امرني به فهو داخل في الضمان وان قال
قبضتها

قبضتها حتى اردها الى مالكها كانت امانة عنده ولا ضمان عليه ويكون القول قوله وكذا القول في الهبة اذا اكره الواهب على الهبة واكره الموهوب له على القبض فتلف المال عند الموهوب له كان القول قول الموهوب له كذا في فتاوى قاضيخان * ولو اكره عبد لرجل على ان يقبل تدبير مولاه على مال بعوض ففعل فالعبد مدبر لذلك الرجل ويغرم قيمته لصاحبه كذا في التاتارخانية * ولو كان المكروه عبيا ومعنوها فحكمهما في الاكراه حكم البالغ العاقل ولو كان المكروه غلاما او معنوها له تسلط كان القاتل هو المكروه لا المباشر للقتل فتكون الدية على عاقلة المكروه في ثلث سنين ولو اكره على قبول الهبة بعوض ففعل لا يرجع وكذا اذا اكره على قبول الهبة بعوض تعدله فوهب وقبض العوض لا يرجع على المكروه كذا في فتاوى قاضيخان * ولو اكره على قتل مورثه بوعيد قتل فقتل لا يحرم القاتل من الميراث وله ان يقتل المكروه قصاصا لمورثه في قول ابي حنيفة ومحمد رخص كذا في التاتارخانية * ولو اكرهه بالحبس على ان يهب ماله بهذا ويدفعه اليه واكره الاخر بالحبس على قبوله وقبضه فهلك فالضمان على القابض ولو اكره القابض بوعيد تلف على ذلك لم يضمن القابض ولا المكروه شيئا ولو اكره الواهب بتلف واكره الموهوب له بحبس كان لصاحب المال ان يضمن ان شاء المكروه وان شاء القابض فان ضمن المكروه رجع به على القابض كذا في المبسوط * ولو تزوج المرأة ودخل بها ثم اكره على طلاقها فطلق كان المهر على الزوج ولا يرجع فان كان النكاح باكثر من مهر مثلها لا يلزمه الزيادة كذا في فتاوى قاضيخان * واما عتق عبده حران دخل هذه الدار فاكرهه بوعيد تلف حتى دخل فانه يعتق بخلاف ما اذا حمل فادخل الا ان يكون قال ان صرت في هذه الدار فعبدني هذا حر فحمله المكروه حتى ادخله الدار وهو لا يملك من نفسه شيئا فانه يعتق لوجود الشرط ولا ضمان على المكروه في الوجهين كذا في المبسوط * والمرأة اذا اكرهت على النكاح ففعلت صح النكاح ولا ترجع على المكروه وكذا الرجل اذا اكره على بيع عبده بمثل قيمته ففعل لا يرجع كذا في فتاوى قاضيخان * ولو اكره على ان قال ان قربتها فهي طالق فلما ولم يدخل بها ففعلت وولم يهره لم يرجع على المكروه بشيء وان لم يقربها حتى بانث بضعة اشهر فعليه نصف الصداق ولم يرجع به على الذي اكرهه كذا في المبسوط * ولو قال ان تزوجت امرأة فهي طالق فاكرهه على ان يزوج امرأة بمهر مثلها جاز النكاح ونطق وعليه نصف المهر ولا يرجع بذلك على المكروه كذا في فتاوى قاضيخان * وان غلب قوم من

الخوارج المتأولين على ارض وجرى فيها حكمهم ثم انكره وارجلا على شيء او اكره قوم من المشركين رجلا على شيء فهذا في حق المكره فيما يسعه الاقدام عليه ولا يسعه بمنزلة اكره اللصوص فاما ما يضمن فيه اللصوص او يلزمهم به القود في جميع ما ذكرناه لا يجب شيء من ذلك على اهل الحرب ولا على الخوارج المتأولين كما باشروا الاتلاف بايديهم كذا في المبسوط *

كتاب الحجز

وفيه ثلاثة ابواب * الباب الاول في تفسيره وبيان اسبابه وتفصيل مسائل الحجز المتفق عليها اما تفسيره شرعا فهو المنع من التصرف قولا لشخص مخصوص وهو المستحق للحجز بأي سبب كان قال القدوري الاسباب الموجبة للحجز الصغر والجنون والرق وهذا بالاجماع هكذا في العيني شرح الهداية * قال ابو حنيفة رح لا يحجج القاضي على الحر العاقل البالغ الا من يتعدى ضرورة الى العامة وهم ثلاثة المنتطيب الجاهل الذي يسقى الناس ما يضرهم ويهلكهم وعندة انه شفاء ودواء والثاني المفتي الما جن وهو الذي يعلم الناس الحيل او يفتي عن جهل والثالث المكاري المفلس وعند صاحبه يجوز الحجز بما قال ابو حنيفة رح وبثلاثة اسباب اخرى هي الدين والسفه والغفلة هكذا في فتاوى قاضيخان * والمكاري المفلس ان يتقبل الكري ويؤجر الابل وليس له ابل ولا ظهر يحمل عليه ولا مال يشتري به الدواب والناس يعتمدون عليه ويدفعون الكراء اليه ويصرف هو ما اخذ منهم في حاجته فاذا جاء آوان الخروج يخفي هو نفسه فيذهب اموال المسلمين وربما يصير ذلك سببا لتقاعدهم عن الخروج الى الحج والغزو كذا في الذخيرة * فلا يصح تصرف الصبي الاباذن وليه ولا تصرف عبد الاباذن سيدة رعاية لحق سيدة كيلا يتعطل منافع مملوكه ولا يملك رقبته بتعلق الدين به لان رقبته ملك المولى لكنه اذا اذن في التصرف جاز لانه رضي بفوات حقه كذا في الكافي * ولا يجوز تصرف المجنون المغلوب اصلا ولو اجازة الولي وان كان بجهن تارة ويفيق اخرى فهو في حال افاقته كالعاقل والمعنوة كالصبي العاقل في تصرفاته وفي رفع التكليف منه واختلفوا في تفسيره اختلافا كثيرا وحسن ما قيل فيه هو من كان قليل الفهم مختلط الكلام فاسد التدبير الا انه لا يضرب ولا يشتم كما يفعل المجنون كذا في التبيين * وذكر في ما ذون شرح الطحاوي يجوز اذن لاب والجد ووصيهما واذن القاضي ووصيه

للصغير في التجارة و عبد الصغير ولا يجوز اذن الام للصغير واخيه وعمه وخاله كذا في الفصول
 العمادية في الفصل السابع والعشرين * الصبي الذي لا يعقل البيع اذا باع او اشترى فاجازه الولي
 لا يصح وان كان يعقل البيع والشراء يعني انه يعقل ان البيع سالب للملك والشراء جاذب
 ويعرف الغبن اليسير من الفاحش فاذا تصرف فالولي ان رأى المصلحة فيه اجازة واذا اذن لمثل
 هذا الصبي بالتصرف نفذ تصرفه وسواء كان فيه غبن او لم يكن ولو اذن القاضي للصبي بالتصرف
 والاب يابى صح اذا تصرف الابن العاقل ثم اذن له الولي بالتصرف فاجاز ذلك التصرف نفذ كذا
 في السراجية * وهذه المعاني الثلاثة يعني الصغير والمجنون والرق توجب الحجر في الاقوال التي
 ترد بين النفع والضرر كالبيع والشراء واما الاقوال التي فيها نفع محض فالصبي فيها كالبالغ ولهذا
 يصح منه قبول الهبة والاسلام ولا يتوقف على اذن الولي وكذلك العبد والمعتوه واما ما يتمحض
 منها ضررا كالطلاق والعنق فانه يوجب الاعداء من الاصل في حق الصغير والمجنون دون
 العبد ولا توجب هذه المعاني الثلاثة الحجر في الافعال حتى ان ابن يوم لو انفلت على قارورة
 انسان فكسرها وجب عليه الضمان في الحال وكذلك العبد والمجنون ان تلفا شيء الزمهما الضمان
 في الحال واذا كان ذلك الفعل فعلا يتعلق به حكم يندرى بالشبهات كالحديد والقصاص فيجعل عدم
 القصد في ذلك شبهة في حق الصبي والمجنون حتى لا يجب عليهما الحد بالزنا والسرقة وشرب
 الخمر وقطع الطريق والقصاص بالقتل هكذا في العيني شرح الهداية * واقرار العبد نافذ في حق نفسه
 فان اقرب مال لزمه بعد عتقه لعجزه في الحال وصار كالمعسر وان اقرب احد او قصاص او طلاق لزمه للحال
 كذا في الاختيار * الباب الثاني في الحجر للنفساد وفيه فصلان * الفصل الاول في بيان مسائله
المختلف فيها لا يجوز الحجر على الحر البالغ العاقل بسبب السفه والدين والفسق والغفلة عند
ابي حنيفة رح وعندهما يجوز لغير الفسق وانما يجوز الحجر عندهما في تصرفات لا تصح مع الهزل
والاكراه كالبيع والاجارة والهبة والصدقة وما يحتمل الفسخ وكل تصرف لا يحتمل الفسخ كالطلاق
والعتاق والنكاح لا يجوز الحجر فيه اجماعا وكذا الاسباب الموجبة للعقوبة كالحديد والقصاص والسفه
هو العمل بخلاف موجب الشرع واتباع الهوى وترك ما يدل عليه الحجر والسفه من عادته
التبذير والاسراف في النفقة وان يتصرف تصرفات لا لغرض او لغرض لا يبعده العقل من اهل الديانة
غرض ما مثل الدفع الى المغنين واللعابين وشراء الحمامة الطائفة بثمن غال والغبن في التجارات من

خير محمدية هكذا في الكافي * وتبذير المال كما يكون في الشرب بان يجمع اهل الشرب والفسقة في دارة
ويطعمهم ويسقيهم ويسرف في النفقة ويفتح باب الجائزة والعطاء عليهم كذلك يكون في الخبر بان
يسرف جميع ماله في بناء المسجد واشباه ذلك فيحجر عليه القاضي عندهما هكذا في الذخيرة ثم لا خلاف
عندهما ان الحجر بسبب الدين لا يثبت الا بقضاء القاضي واختلاف في الحجر بسبب الفساد والسفاهة قال
ابو يوسف رح انه لا يثبت الا بقضاء القاضي ايضا وعند محمد رح يثبت بنفس السفاهة هذا الحجر ولا يتوقف
على القضاء كذا في المحيط * المحجور بسبب السفاهة اذا اعتق عبدا ووجبت عليه السعاية وادى فانه لا يرجع
بما سعى على المولى بعد زوال الحجر والمقضي عليه بالافلاس اذا اعتق عبدا في يده ووجبت عليه السعاية
فانه يرجع بما سعى على المولى بعد زوال الحجر المحجور بالدين ينفذ اقراره الذي كان منه في المال
القائم حالة الحجر بعد زواله وينفذ في المال المستحدث في حالة الحجر والمحجور بالسفاهة لا ينفذ الا اقرار
الذي كان منه في المال القائم في حالة الحجر بعد زوال الحجر وكذا لا ينفذ في حق المال المستحدث
في حالة الحجر هكذا في المحيط * ولو ان قاضيا حجر على مفسد يستحق الحجر ثم رفع ذلك الى قاض
آخر فاطلقه ورفع من الحجر واجاز ما صنع جاز اطلاق الثاني لانه لم يكن ذلك قضاء لعدم المقضي له
والمقضي عليه فينفذ قضاء الثاني وليس للقاضي الثالث بعد ذلك ان ينفذ قضاء الاول بالحجر كذا
في فتاوى قاضيخان * وبعد هذا الورع الى قاضي ثالث فانه ينفذ قضاء الثاني لانه قضي في فصل
مجتهد فيه فينفذ بالاجماع هذا اذا اجاز الثاني تصرفاته فاما اذا ابطالها الثاني ثم رفع الى ثالث
فاجازها ثم رفع الى الرابع يمضي قضاء الثاني بابطال التصرفات والحجر عليه فيبطل قضاء الثالث
بالاجازة بعد ذلك كذا في المحيط * فان رفع شي من التبرعات من المحجور الى القاضي الذي حجر عليه
قبل اطلاق القاضي الثاني فنقضها وابطلها ثم رفع الى قاض آخر فان الثاني ينفذ حجر الاول قضاء فلوان
الثاني لم ينفذ حجر الاول واجاز ما صنع المحجور ثم رفع الى قاض ثالث فان الثالث ينفذ حجر الاول
ويرد ما قضى الثاني بالاطلاق لان القاضي الاول حين رفع اليه حجره وامضاه كان ذلك قضاء منه لوجود
المقضي له والمقضي عليه فينفذ هذا القضاء فلا ينفذ ابطال الثاني حجر الاول ومن لي بكرة البخني
انه سئل عن محجور عليه وقف عليه ضيعة له قال وقفه باطل الا ان يأذن له القاضي وقال ابو القاسم لا يجوز
وقفه وان اذن له القاضي فهما افتيا بصحة الحجر على الحر البالغ كما هو مذهب ابي يوسف
ومحمد رح

ومحمد رح كذا في فتاوى قاضيخان * وإذا صار السفیه مصلحا لماله بعد ما كان مفسدا هل يزول الحجر من غير قضاء القاضي فالمسئلة على الاختلاف عند أبي يوسف رح لا يزول الا بقضاء القاضي حتى لا ينفذ تصرفاته قبل قضاء القاضي بزوال الحجر وعند محمد رح يزول الحجر اذا صار مصلحا من غير قضاء القاضي ايضا وعند أبي يوسف رح كان لا يثبت الحجر بسبب افساد المال الا بقضاء القاضي فلم يرتفع الا بقضاء القاضي ايضا اذا صار مصلحا لماله كذا في المحيط * اليتيم اذا بلغ بالسن رشيدا وماله في يد وصيه او وليه فانه يدفع اليه ماله وان بلغ غير رشيد لا يدفع اليه ماله حتى بلغ خمسا وعشرين سنة فاذا بلغ خمسا وعشرين سنة عند أبي حنيفة رح يدفع اليه ماله يتصرف فيه ما شاء وقال ابو يوسف ومحمد رح لا يدفع اليه ماله بل يمنع عنه وان بلغ سبعين سنة وتسعين مالم يونس منه الرشود وان بلغ اليتيم سفيها عند أبي حنيفة رح تنفذ تصرفاته لانه لا يرى الحجر على الحر العاقل البالغ وعند صاحبيه بعد ما حجر عليه القاضي لا تنفذ تصرفاته الا ان القاضي يمضي من تصرفاته ما كان خيرا للمحجور بان ربح فيما باع والثلث قائم في يده او حوبي فيما اشترى فان بلغ اليتيم مصلحا فاتجر بداله واقر بديون ووهب وتصدق وغير ذلك ثم فسد وصار بحال يستحق الحجر فما صنع من التصرفات قبل الفساد تكون نافذة وما صنع بعد ما فسد تكون باطلة عند محمد رح حتى لو رفع الى القاضي يمضي ما فعل قبل الفساد ويبطل ما فعل بعد الفساد وعلى قول أبي يوسف رح بنفس الفساد لا يصير محجورا مالم يحجر عليه القاضي حتى لو رفع ذلك الى القاضي يحجر عليه ويهضي ما فعل قبل الحجر وهو عدة بمنزلة الحجر بسبب الدين كذا في فتاوى قاضيخان * قال محمد رح المحجور بمنزلة الصبي الا في الاربعة احوال ان تصرف الوصي في مال الصبي جائز وفي مال المحجور باطل والثاني ان اعتاق المحجور وتدينه وتطليقه ونكاحه جائز ومن الصبي باطل وانكاح المحجور ابنته واخته الصغيرة لا يجوز والثالث ان المحجور اذا اوصى بوصية جازت وصيته من ثلث ماله ومن الصبي لا يجوز والرابع جارية المحجور اذا جاءت بولد فادعاه ثبت نسبه ولا يثبت من الصبي كذا في الظهيرية * وان بلغ اليتيم سفيها غير رشيد فقبل ان يحجر القاضي عليه لا يكون محجورا عند أبي يوسف رح وتنفذ تصرفاته وعند محمد رح يكون محجورا من غير حجر كذا في فتاوى قاضيخان * ولا يشترط لصحة الحجر حضور من يريد الحجر عليه بل يصح الحجر حاضرا كان او غائبا الا ان الغائب لا ينحجر

(٨) من (انكاح المحجور) الى (لا يجوز) قد وجد في جميع النسخ الموجودة عند التصحيح

ما لم يبلغه ان القاضي حجر عليه كذا في خزائنة المفتين * ولوبا ع قبل حجر القاضي جاز عند ابي يوسف ر ح
 وعند محمد ر ح لا يجوز كذا في الكافي * قال فان اشترى هذا المستحق للحجر شيئا او باعه قد ذكرنا
 انه لا ينفذ منه ثم اذا رفع الامر الى القاضي فلا يخلو اما ان يكون بيع رغبة يكون فيه توفير النظر والمنفعة
 على المحجور او لم يكن فان كان بيع رغبة ولم يقبض الثمن فان القاضي يحجز البيع الا انه ينبغي للقاضي
 ان ينهي المشتري من دفع الثمن اليه فان اجاز القاضي البيع ونهاه ان يدفع الثمن اليه فدفعه اليه فهلك
 في يده لم يبرأ المشتري من الثمن ويجبر على ان يدفع الثمن اليه مرة اخرى وليس له ان ينقض البيع
 ولا خيار له وان اجاز القاضي البيع مطلقا ولم ينهه من دفع الثمن اليه فدفع اليه الثمن يجوز ويبرأ عن الثمن
 ولو ان القاضي اجاز البيع مطلقا ثم قال بعد ذلك نهيت المشتري عن دفع الثمن اليه فالنهي باطل
 حتى لو دفع الثمن اليه جاز ويبرأ عنه فان بلغ المشتري نهى القاضي الآن لا يجوز له ان يدفع الثمن اليه
 وبشئ حكم النهي في حقه باخبا ر واحد سواء كان عدلا او لم يكن عندهما وعلى قياس قول ابي حنيفة ر ح
 لا يثبت حتى لا يخبره رجلان او رجل واحد عدل وان كان قد قبض الثمن وهو قائم في يده كان النظر
 في امضاء العقد فان القاضي يهضبه ويجيزه وهذا كالصبي يبيع ويعلم به الوصي ثم ينزع الثمن من هذا
 المستحق للحجر حتى يظهر رشده كما في سائر امواله وهذا اذا كان البيع بيع رغبة اما اذا لم يكن بيع
 رغبة بان كان فيه محاباة فان القاضي لا يجيز هذا العقد بل يبطله فان لم يكن قبض الثمن فقد برئ
 المشتري عن الثمن واسترد من يده وان قبض الثمن وكان الثمن قائما بعينه ردة عليه هذا كله
 اذا كان الثمن قائما فاما اذا قبض وهلك الثمن في يده فان القاضي يرد عليه هذا العقد ولا يهضبه
 ثم لا يضمن المحجور المشتري شيئا وان كان المحجور استهلك الثمن ينظر ان كان في البيع محاباة
 فان القاضي لا يجيز هذا العقد ثم ينظر ان استهلكه فيما يحتاج اليه بان انفق على نفسه او حج حجة
 الاسلام او ادى زكاة ماله فان القاضي يعطى الدافع مثله من مال المحجور ولا فرق بين ان ينفق
 من مال نفسه او ينفق من مال غيره ثم يعطيه المثل من ماله وان كان بيع رغبة فانه يجيز هذا البيع
 وان استهلك الثمن فيما لا يحتاج اليه بان صرفه الى وجوه الفساد لا شك ان القاضي لا يجيز هذا
 العقد سواء كان بيع رغبة او كان فيه محاباة ثم ان عند ابي يوسف ر ح يضمن المحجور مثله للمشتري
 ومنه محمد ر ح لا يضمن هكذا في المحيط * ولو ان رجلا كان صالحا ثم فسد بعد ذلك فحجر عليه القاضي
 وقد كان انسانا اشترى منه شيئا فاختلف المحجور والمشتري فقال المشتري اشتريته منك في حال صلاحك

وقال المحجور لابل اشترينه مني في حال الحجر فالقول قول المحجور عليه وان اقاما جميعا البينة
فالبينة بينة الذي يدمي الصحة ولو اطلق عنه القاضي فقال المشتري اشتريته بعد ما اطلق عنك وقال
المحجور لابل اشتريته مني في حال الحجر فالقول قول المشتري كذا في الظهيرية * ولو ان غلاما
ادرك مدرك الرجال وهو مصلح لماله فدفعت ماله اليه وصيه او القاضي فباع عبدا من عبده ولم يدفعه
اليه ولم يقبض الثمن وكان الثمن حالا او مؤجلا حتى صار فاسدا حتى يستحق الحجر فدفعت اليه
الغريم المال فهو باطل ولا يبرأ من الثمن في قول محمد بن رح و يبرأ في قول ابي يوسف رح كذا
في المحيط * ولو ان رجلا يبيع عبده وهو مصلح فباعه ثم صار البائع مفسدا ممن يستحق الحجر عليه
فقبض الثمن بعد ذلك لم يبرأ المشتري الا ان يوصله القابض الى الامر فان وصله برئ المشتري
وان لم يوصل الى الامر حتى هلك في يد البائع هلك من مال المشتري ولا ضمان على البائع
وكذلك الصبي اذا اذن له وليه في التجارة فباع ثم حجر عليه الولي قبل قبض الثمن فدفعت اليه
المشتري لم يبرأ كذا في خزائن المفتين * ولو ان الامر امره ببيع العبد والمأمور مفسد غير مصلح ممن
يستحق الحجر فباع وقبض الثمن والامر يعلم ولا يعلم بفساده جاز بيعه وقبضه كذا في المحيط *
ولو حجر القاضي على السفينة ثم اذن له ان يبيع شيئا من ماله ويشترى فباع واشترى جاز وكان
اذن القاضي اخراجا له من الحجر ولكن اذا هب او تصدق لم يجز ذلك ولو امره القاضي
ببيع عبد بعينه او شراء شيء بعينه لم يكن هذا اخراجا له من الحجر وان اذن له في شراء البر خاصة كان
هذا اطلاقا له من الحجر كذا في الظهيرية * واذا ادرك اليتيم مفسدا فحجر القاضي عليه
اولم يحجر عليه فسأل وصيه ان يدفع اليه ماله فدفعه اليه فضاع في يده او تلفه فالوصي ضامن
وكذلك لو كان الوصي اودعه المال ايدا ما كذا في المبسوط * ولو ان القاضي امر غلاما ما قد بلغ مفسدا
غير مصلح وقد حجر عليه القاضي اولم يحجر عليه بان يبيع ماله ويشترى به صح اذنه حتى لو باع
واشترى وقبض الثمن كان ذلك جائزا بخلاف خلاف الاب والوصي فانه اذا اذن له فانه لا يصح
اذنه فان هب او تصدق به لم يجز واما اذا اعتق جاز وسعى الغلام في قيمته كما قبل الاذن وان
باع واشترى بما يتغابن الناس في مثله جاز وان باع واشترى بما لا يتغابن الناس في مثله لا يجوز
وان اذن له في بيع عبد بعينه او شراء عبد بعينه جاز ولا يصبر ما ذونا في الاشياء كلها كذا في المحيط * ولو ادبر عبده
جاز تدبيره فان مات الموالي ولم يونس منه الرشدي يسعى في قيمته مدبرا كذا في التبيين * ولو جاء ث

جاريته بولد فاد ما ه انه ابنه صحت دعوته وثبت نسب الولد منه وكان ولده حرام من غير سعاية والام
تعتق بموته من غير سعاية هذا اذا كان علوق الولد في ملكه فاما اذا لم يكن في ملكه فادعى نسبه ثبت نسب
الولد منه لكن يكون الولد حرا بالسعاية والام تعتق بموته بالسعاية ولو كانت الجارية لا يعلم لها
ولد وقال هذه ام ولدي كانت بمنزلة ام ولده لا يقدر على بيعها فان عتقت سعت في جميع قيمتها هكذا
في المحيط * ولو كان له عبد لم يولد في ملكه فقال هذا ابني ومثله يولد لمثله فهو ابنه يعتق عليه ويسعى
في قيمته كذا في المبسوط * قال في الذي لم يونس منه الرشد لو اشترى اباة وهو معروف وقبض
كان شراؤه جائزا ويعتق الاب عليه واذا اعتق عليه ذكر ان المشتري لا يضمن للبائع النيمة ولكن
العبد يسعى في قيمته للبائع ولو اشترى هذا المحجور عليه ابنه وهو معروف وقبضه كان شراؤه
فاسدا ويعتق الغلام حين قبضه ثم يسعى في قيمته للبائع ولا يكون للبائع في مال المشتري شيء كذا
في المحيط * ولو وهب له ابنه المعروف او وهب له غلام فقبضه وادعى انه ابنه فانه يعتق وتلزمه السعاية
في قيمته بمنزلة مالواعتقه ولو تزوج امرأة صح نكاحه وينظر الى ما تزوجها عليه والى مهر مثلها
فيلزمه اقلهما ويبطل الفضل عن مهر مثلها مما سمي ولو طلقها قبل الدخول وجب له انصف المهر
في ماله لان التسمية في مقدار مهر المثل وتصيف المفروض بالطلاق قبل الدخول حكم ثابت بالنص
وكذا لو تزوج اربع نسوة او تزوج كل يوم واحدة فطلقها هكذا في المبسوط * والمرأة المحجورة
بمنزلة الرجل المحجور فان زوجت المحجورة نفسها من رجل كفؤ يجوز نكاحها كذا في فتاوى قاضيخان *
ولو ان امرأة قد بلغت محجورة عليها لافسادها مالها تزوجت رجلا بمهر مثلها او باقل من ذلك
او باكثر ولا ولي لها ثم رفع ذلك الى القاضي فان كان الرجل لم يدخل بها وهو كفؤ لها وقد تزوجها
على مهر مثلها او اكثر او اقل من مهر مثلها بحيث يتغابن الناس في مثله فالنكاح جائز قالوا وما ذكر
في الكتاب قول ابي حنيفة رح وايي يوسف رح الآخرون منهم من قال ما ذكر في الكتاب قولهم
جميعا وهو الظاهر فيكون هذا رجوعا من محمد رح الى ما قاله ابو حنيفة رح وابو يوسف رح ان
النكاح بغير ولي جائز هذا اذا زوجت نفسها بمهر مثلها او باكثر او باقل بحيث يتغابن الناس في مثله
فاما اذا زوجت نفسها باقل من مهر مثلها بما لا يتغابن الناس في مثله من كفؤ فانه لا يجوز ويخير
الزوج ان شاء اكمل لها مهر مثلها وان ابى فرق القاضي بينهما ومن اصحما بنما من قال هذا قول
ابي حنيفة رح

ابي حنيفة رخص لان من اصله ان المرأة اذا حط من مهر مثلها بما لا يتغابن الناس فيه كان الاولياء
حق الاعتراض ونخير الزوج بين ان يكمل مهر مثلها وبين ان يفرق القاضي بينهما وعلى قولهما
حطهما صحيح وليس للاولياء حق الاعتراض على قولهما ومنهم من قال لا بل هذا قولهما ومتى
اختار الفسخ لا يلزمه من المهر شيء قليل ولا كثير وان جاءت الفرقة من جهة الزوج كذا في الذخيرة *
وان تزوجت غير كفوء على مهر مثلها كان للقاضي ان يفرق بينهما كذا في المحيط * ولو اختلفت
هذه المرأة السفينة من زوجها بمال جاز الخلع ولم يجب المال عليها في الحال ولا في الثاني
ثم الطلاق ان وقع بما هو صريح في باب الطلاق كانت تطليقة رجعية يملك الزوج الرجعة ان كان
دخل بها وان وقع بلفظ الخلع يقع بائنا وهذا بخلاف الامة البالغة المصلحة اذا اختلفت من زوجها
فان الطلاق يقع بائنا سواء وقع بلفظ الصريح او بلفظ الخلع لان العوض ان لم يجب للحال يجب
في الثاني كذا في الذخيرة * فان اختلفت ذلك باذن المولى يجب المال في الحال وان كانت
بغير اذن المولى كان عليها المال بعد العتق كذا في فتاوى قاضيخان * وتخرج الزكوة من مال
السفيه وينفق على ولده وزوجته ومن تجب عليه نفقته من ذوي ارحامه الاصل فيه ان كل
ما وجب عليه بايجاب الله تعالى كالزكوة وحجة الاسلام او كان حقا للناس فهو المصلحة فيه سواء
لانه مخاطب الا ان القاضي يدفع قدر الزكوة اليه ليصرفها الى مصرفها لكن يبعث امينامعه لئلا
يصرفه الى غير وجهه كذا في العيني شرح الهداية * وان طلب من القاضي ما لا يصل به قرابته
الدين يجبر على نفقته اجابه الى ذلك ولكن القاضي لا يدفع المال اليه بل يدفعه بنفسه الى
ذوي الرحم المحرم منه ولا ينبغي للقاضي ان يأخذ بقوله في ذلك حتى تقوم البينة على القرابة
ومسرة القريب كذا في المبسوط * قال ولا يصدق السفيه في اقراره بالنسب اذا كان رجلا الا
في اربعة اشياء في الولد والوالد والزوجة ومولى العتاقة فاما فيما عد ذلك لا يصدق وان كان
السفيه امرأة فانه يصدق على ثلثة اشياء بالوالد والزوج ومولى العتاقة ولا تصدق في الولد
ثم اذا صدق في حق هؤلاء ان ثبت غير هؤلاء بالبينة فانه تجب النفقة في ماله وان لم يثبت غيرهم
بالبينة ولكن السفيه اقرب فانه لا تجب النفقة وكذلك لو اقر للمرأة بنفقة ماضية للمرأة لم يصدق الا ببينة
كذا في المحيط * ولو حلف بالله او نذر نذرا من هدي او صدقة او ظاهر من امرأته لا يلزمه المال
بكفر بهمينه وظهاره بالصوم كذا في الكافي * ولو ظاهر من امرأته واعتق فانه لا يجزيه عن الظهار

ويسعى الغلام في قيمته وكان عليه ان يصوم شهرين متتابعين ولو ان هذا المحجور قتل رجلا خطأ كانت دية على عاقلته وكذلك لو قتل رجلا بعصا كانت الدية على عاقلته مغلظة ثم لا يكفر بالعتق ولكن يصوم شهرين متتابعين وان اعتق عبدا عن كفارته وجبت السعاية على العبد ولم يجزه عن الكفارة كما في الظهار كذا في المحيط * فان صام المفسد احد الشهرين ثم صار مصلحا لم يجزه الا العتق بمنزلة معسر ايسر كذا في المبسوط * وان اراد حجة الاسلام لم يمنع منها ولا يسلم القاضي النفقة اليه بل يسلمها الى ثقة من الحاج ينفقها عليه في الطريق بالمعروف كيلا يبذر ولا يسرف ولو اراد عمرة واحدة لم يمنع منها استحسانا والقياس ان يمنع ولا يمنع من القران ولا من ان يسوق بدنة كذا في التبيين * ثم القارن يلزمه هدي وبجزية قيمة الشاة عندنا ولكن البدنة فيه افضل كذا في المبسوط * وان جنى في احرامه ينظر ان كان جنايته يجوز فيه الصوم كقتل الصيد والحلق من اذى ونحو ذلك لا يمكن من التكفير بالمال بل يكفر بالصوم وان كان جنايته لا يجزي فيه الصوم كالحلق من غير ضرورة والتطيب وترك الواجبات فانه يلزمه الدم ولكن لا يمكن من التكفير في الحال بل يؤخر الى ان يصير مصلحا بمنزلة الفقير الذي لا يجد مالا الا والعبد المأذون له في الاحرام كذا في التبيين * ولو جامع امرأته بعد ما وقف بعرفة فعليه بدنة يتأخر الى ان يصير مصلحا وان جامعها قبل ان يقف بعرفة لم يمنع نفقة المضي في احرامه ولا يمنع نفقة العود من عام قابل للقضاء ويمنع من الكفارة والعمرة في هذا كالحج ولو ان هذا المحجور عليه قضى حجة الاسلام الاطواف الزيارة ثم رجع الى اهله ولم يطف طواف الصدر فانه يطلق له نفقة الرجوع للطواف ويصنع في الرجوع مثل ما يصنع في ابتداء الحج ولكن بأمر الذي يلي النفقة عليه ان لا ينفق عليه راجعا ثم يطوف بالبيت يحضرته وان طاف جنبائهم رجع الى اهله لم يطلق له نفقة الرجوع للطواف ولكن عليه بدنة لطواف الزيارة وشاة لطواف الصدر يؤد بهما اذا صلح وان اُحصر في حجة الاسلام فانه ينبغي للذي اعطى نفقته ان يبعث بهدي فيتحلل به كذا في المبسوط * ولو اُحرم بحجة تطوعا وبعمره تطوعا فان القاضي يعطيه النفقة مقدارا ما يكفيه كذا في فتاوى قاضيخان * ولو ان هذا المحجور اُحرم بحجة تطوعا لم ينفق عليه في قضائها نفقة السفر ولكن يجعل له من النفقة ما يكفيه في منزله ولا يزداد له على ذلك ما يحتاج في السفر من زيادة النفقة والراحلة ثم يقال له ان شئت فاخرج ماشيا وان كان موسرا كثيرا مثل وقد كان الحاكم يوسع عليه في منزله بذلك وكان فيما يعطيه من النفقة فضل على

قوته فثقل انا تكاري بذلك وانفق على نفسي بالمعروف اطلق له ذلك من غير ان يدفع اليه النفقة ولكن يدفعها الى نفقة يتفقها عليه على ما اراد وان لم يقدر على الخروج ما شيا وكث حراما وطال به ذلك حتى دخله من احرامه ذلك ضرورة يخاف عليه من ذلك مرضا او غيره فلا بأس اذا جاءت الضرورة ان ينفق عليه من ماله حتى يقضي احرامه ويرجع وكذلك لو اخصرني احرام التطوع لم يبعث الهدى عنه الا ان يشاء ان يبعث بهدي من نفقته وان شاء ذلك لا يمتنع منه فان لم يكن في نفقته ما يقدر على ان يبعث ذلك منه تركه على حاله حتى تأتي الضرورة التي وصفت لك ثم يبعث بهدي من ماله يحل به وانما ينظر في هذا الى ما يصلحه ويصح ماله كذا في المبسوط * ولو اوصى بوصية ان كانت موافقة بوصايا اهل الخير والصالح نحو الوصية بالحج او للمساكين او شيء من ابواب النبي يتقرب بها الى الله تعالى يجوز استحسانا وينفذ من ثلث ماله وان كانت مخالفة لوصايا اهل الخير والصالح لا يجب تنفيذها كذا في فتاوى قاضيخان * وفي المنتقى قال اذا دفع الوصي الى الوارث ماله حين ادرك وهو فاسد ممن يحجر عليه كان دفعه جائزا وهو بريء من الضمان كذا في المحيط * واما الحجر بسبب الفسق فعندنا لا يحجر على الفاسق اذا كان مصلحا لماله والفسق الا صلي والطاري سواء واما الحجر بسبب الغفلة وهو ان لا يكون مفسدا ولكنه سليم القلب لا يهتدي الى التصرفات الرابحة ويغبن في التجارات ولا يصبر عنها فان القاضي يحجر على هذا المغفل مندما كذا في الكافي * ولو ان صبيا محجورا استقرض مالا ليعطي صداق المرأة صح استقراضه فان لم يعط المرأة وصرف المال في بعض حوائجها لا يؤاخذ به لافي الحال ولا بعد البلوغ والعبد المحجور اذا استقرض مالا واستهلكه لا يؤاخذ به في الحال ولا يؤاخذ بعد العتق ولو اودع انسان عبدا محجورا فاقر المحجور انه استهلكه لا يصدق ولو صار مصلحا بعد ذلك يسأل عما اقرب به فان قل ما اقررت به كان حقا يؤاخذ به في الحال وان كان باطلا لا يؤاخذ به كذا في فتاوى قاضيخان * ولو ان المحجور عليه بسبب السفه اودعه رجل مالا فاقر انه استهلكه لم يصدق على ذلك فان صلح بعد ذلك سئل من اقراره فان اقراره استهلكه في حال فساد لم يضمن شيئا في قياس قول ابي حنيفة رح لو كان يرى الحجر على السفه وهو قول محمد رح وعلى قول ابي يوسف رح يضمن وان اقراره استهلكه في حال صلاحه ضمن ذلك كذا في المحيط * ولو استقرض مالا فانفق على نفسه بنفقة مثله ولم يكن للقاضي انفق عليه في تلك المدة قضاة من ماله وان كان

انفق به باسراف حسب القاضي للمقرض من ذلك مثل نفقة المحجور عليه في تلك المدة وقضاء من ماله وابطل الزيادة على ذلك كذا في المبسوط * ولو ان رجلا اودع هذا السفينة مالا واستهلكه بمحض من الشهود لا يضمن لا في الحال ولا بعد ما صار مصلحا لماله في قياس قول ابي حنيفة رح لو كان يرى الحجر وهو قول محمد رح وعند ابي يوسف رح يضمن وكان الجواب فيه كالجواب في الصبي المحجور اذا استهلكه ما كان وديعة عنده بمحض من الشهود فانه لا يضمن عندهما وضمن عند ابي يوسف رح هذا اذا كانت الوديعة مالا سوى الغلام والجارية فاما اذا كان غلاما او جارية فقتلته خطأ كانت قيمته على عاقلته عندهما جميعا كذا في المحيط * فان اقرا المحجور بذلك اقرارا لم يلزمه مادام محجورا عليه فان صلح فستل ما كان اقربه في حال صلاحه اخذت منه القيمة من ماله في ثلث سنين من يوم يقضي عليه كذا في المبسوط * ولو ان المحجور عليه اقرا انه اخذ مال رجل بغير اذنه فاستهلكه وصدقه رب المال وقدمه الى القاضي فان القاضي لا يصدق المحجور عليه بذلك فاذا صلح بعد ذلك لا يؤاخذ بما اقربه الا انه يسأل عن اقراره بعد ما صار مصلحا ان المقر به وهو الاستهلاك كان حقا وباطلا فان اقران ما اقربه من الاستهلاك كان حقا يؤاخذ به وبصير ما اقربه دينا في ماله وان لم يكن المقر به ثابتا وكان مبطلا في ذلك فانه لا يؤاخذ به ويجب ان يكون الجواب في الصبي والمحجور انه اذا اقرا انه استهلك مال انسان بغير اذن في حالة الصبي ثم بلغ فقال المقر به كان حقا يؤاخذ بذلك وبمثله لو قال لم يكن حقا فانه لا يؤاخذ به فان قال رب المال كنت محقا في اقرارك وقال المحجور عليه بل كنت مبطلا في الاقرار فالقول قول المحجور عليه وعلى رب المال البينة انه استهلكه في حال السفه اذا اقرا انه كان مبطلا في اقراره وادعى صاحب المال انه كان محقا فالقول قوله وبمثله لو قال بعد الكبر اقرضتني وانا صبي محجورا وادعتني واستهلكت ذلك وقال صاحب المال لا بل اودعتك او اقرضتني وانت مأذون او بالغ كان القول قول رب المال وعلى الصبي البينة على ما ادعاه كذا في المحيط * ولو ان رجلا اقرض محجورا وادعه ثم صار مصلحا فقال لصاحب المال كنت اقرضتني في حال فسادي فانفقته او قال اودعتني في حال فسادي فانفقته او قال صاحب المال في حال صلاحك كان القول قول صاحب المال ويضمن المحجور كذا في فتاوى قاضيخان * اذا قال رب المال اودعتك او اقرضتني في حالة الحجر الا انك استهلكت بعد ما صليت ولي عليك

عليك ضمان والمحجور يقول لابل استهلك في حال الفساد ولا ضمان لك فالقول قول المحجور وعلى رب المال البينة ان كان المال قائما في يده بعد ما صلح كذا في المحيط * الفصل الثاني في معرفة حد البلوغ بلوغ الغلام بالاحتلام او الاحبال او الانزال والجارية بالاحتلام او الحيض او الحمل كذا في المختار * والسن الذي يحكم ببلوغ الغلام والجارية اذا انتهيا اليه خمس عشر سنة عند ابي يوسف ومحمد رح وهو رواية عن ابي حنيفة رح وعليه الفتوى وعند ابي حنيفة رح ثمانية عشر سنة للغلام وسبع عشر سنة للجارية كذا في الكافي * وادنى مدة البلوغ بالاحتلام ونحوه في حق الغلام اثنا عشرة سنة وفي حق الجارية تسع سنين ولا يحكم بالبلوغ ان ادعى وهو مأدون اثنا عشرة سنة في الغلام وتسع سنين في الجارية كذا في المعدن * فان اخبر به ولم يكذبهما الظاهر قبل قولهما كما قبل قول المرأة في الحيض واذا قلنا قولهما في ذلك صارت احكامهما احكام البالغين كذا في شرح القدوري للاقطع * وان حاضت الجارية او احتلم الغلام او تأخر ذلك فاستكمل الغلام تسع عشر سنة والجارية سبع عشر سنة واونس منهما الرشد واختبروا بالحفظ لاموالهما والصلاح في دينهما دفعت اليهما اموالهما فان كانا غير مستأنيين لم يدفع اليهما شيء وقال ابو يوسف ومحمد رح مثل ذلك الا اذا تأخر الاحتلام او الحيض فالبلوغ بالسن فاذا حكم بالبلوغ عند ادراك السن او بالحيض والاحتلام ان كان رشيدا مصلحا دفع اليه المال وان لم يكن بهذه الصفة بل كان مفسدا فلو صنيته وللقاضي ان يمنع المال عنه بالاجماع كذا في المحيط * واذا راق الغلام او الجارية الحلم واشكل امره في البلوغ فقال قد بلغت فالقول قوله واحكامه احكام البالغين كذا في الكافي * اذا جامع امرأته بعد ما بلغ مبلغا يتصور منه الاحبال فجاءت بولد فانه يثبت نسبه ويحكم ببلوغه ضرورة ثبوت نسب الولد كذا في الينايع * الباب الثالث في الحجر بسبب الدين فالحجر بسبب الدين ان يركب الرجل ديون تستغرق امواله او تزيد على امواله فطلب الغرماء من القاضي ان يحجر عليه حتى لا يهب ماله ولا يتصدق به ولا يقربه لغريم آخر فالقاضي يحجر عليه منهما ويعمل حجرة حتى لا تصح هبته ولا صدقته بعد ذلك وعند ابي حنيفة رح لا يحجر عليه ولا يعمل حجرة حتى تصح منه هذه التصرفات كذا في المحيط * ولو تزوج المحجور امرأة صح نكاحه فان زاد على مهر مثلها مقدارا مهر المثل يظهر في حق الغريم الذي حجر لاجله يحاسن الغريم في ذلك وما زاد على مهر المثل لا يظهر في حق الغريم الذي حجر لاجله ويظهر في المال الذي حدث له

بعده كذا في فتاوى قاضيخان * ولا يباع على المديون ماله في قول أبي حنيفة ورحمته والعقارية
سواء ولكن يحبسها ابد حتى يبيعه في دينه ايفاء لحق الغرماء وقال لا يبيع ماله ان امتنع من بيعه وقسم
منه بين غرمائه بالحصص كذا في الكافي * لا يجوز للقاضي بيع مال المديون عليه الا برضاة وعندهما
يجوز وهذا في المديون الحاضر عندهما بلا خلاف بين المشائخ وفي المديون الغائب اختلف
المشائخ على قولهما بعضهم قالوا لا يجوز بيع القاضي عليه اذا غاب الزوج وطلبت المرأة من القاضي
ان يبيع ماله في نفقتها والقاضي لا يبيع عند أبي حنيفة ر ح وكذلك عندهما على قول بعض المشائخ
وان كان مال الغائب شيئا يخاف عليه الفساد يبيع بالاجماع وكذلك اذا كان للغائب عبد وخاف
القاضي ان تستغرق قيمة نفقته فلقاضي يبيعه بالاجماع هكذا في الذخيرة * ويصح هذا الحجر عندهما
وان كان المحجور المديون غائبا ولكن يشترط علم المحجور عليه بعد الحجر حتى ان كان كل تصرف
باشرة بعد الحجر قبل العلم به يكون صحيحا عندهما وهو قياس الحجر على العبد المأذون من حيث
انه لا يعمل بدون علم العبد وكذلك يصح هذا الحجر قبل الحبس وبعده وكل تصرف يؤدي
الى ابطال حق غرمائه فالحجر يؤثر فيه وذلك كالهبة والصدقة وما شبهه واما البيع فان كان بمثل
القيمة جاز من هذا المحجور وان باع بالغبن لا يصح منه سواء كان الغبن يسيرا او فاحشا وبخير
المشتري بين ازالة الغبن وبين الفسخ فان باع ماله من الغريم وجعل الدين بالثمن قصاصا ان كان
الغريم واحدا جاز ذلك وان كان الغريم اثنين فبيع ماله من احدهما بمثل قيمته يصح كما لو باع
من اجنبي بمثل قيمته ولكن المقاصد لا تصح وكذا الوقضي دين بعض الغرماء لا يملك هكذا في المحيط *
ثم اذا الحجر عليه القاضي بسبب الدين يشهد انه قد حجر عليه في ماله والاشهاد ايسر بشرط لصحة
الحجر وانما احتجيم الية لانه يتعلق بهذا الحجر احكام وربما يقع التجاحد فيحتاج الى اثباته فيشهد
ليقع الامن من التجاحد ويبين سبب الحجر فيقول حجرت عليه بسبب الدين لفلان بن فلان عليه
لان الحجر على قول من يراه جائزا فيختلف اسبابه وهو باختلاف سببه يختلف في نفسه لان الحجر
بسبب السفه يعم الاموال كلها والحجر بسبب الدين يختص بالمال الموجود له في الحال فاما ما يحدث له
من المال بالكسب وغيره فلا يؤثر الحجر فيه ويقتصر فيه هكذا في الذخيرة * رجل طبع بين ثبوت
باقرارة او بيمينه قامت عليه عند القاضي فغاب المطلوب قبل الحكم وامتنع من الحضور قال
ابو يوسف ر ح ينقلب القاضي منه وصيلا ويحكم عليه بالمال اذا مال الخصم ذلك وان سأل

الخصم ان يحجر عليه عند ابي حنيفة ومحمد ر ح لا يحكم ولا يحجر حتى يحضر
 الغائب ثم يحكم عليه ثم يحجر عليه عند محمد ر ح لانه انما يحجر بعد الحكم لا قبله كذا
 في فتاوى قاضيه * فان كان دينه دراهم وماله دراهم قضى القاضي بغير امره اجماعا وان كان
 دينه دراهم وماله دنانير او بعكسه باعها القاضي في دينه استحسانا عند ابي حنيفة ر ح والقياس
 ان ليس للقاضي ان يباشر هذه المصارفة كذا في الكافي * ولا يبيع العروض ولا العقار ولا يبيع وعليه
 الفتوى كذا في خزنة المفتين * ويبيع في الدين النقود ثم العروض ثم العقار يبدأ باليسر ويترك
 عليه دست من ثياب بدنه ويبيع وقيل دستان كذا في الهداية * اذا كان للمديون ثياب
 يلبسها ويمكنه ان يجتري بدون ذلك فانه يبيع ثيابه فيقضى الدين ببعض ثمنها ويشتري بما بقي
 ثوبا يلبسه وعلى هذا القياس اذا كان له مسكن ويمكن ان يجتري بما دون ذلك يبيع ذلك المسكن
 ويصرف بعض الثمن الى الغرماء ويشتري بالباقي مسكنا ليبيت فيه وعن هذا قال مشائخنا انه يبيع
 ما لا يحتاج اليه في الحال حتى انه يبيع اللبد في الصيف والنطع في الشتاء واذ باع القاضي عندهما
 مال المديون لقضاء ديونه او امر امينه بالبيع فان العهدة على المطلوب لا على القاضي وامينه والعهدة
 هي ان المبيع لو استحق فانه يرجع بالثمن على المطلوب لا على القاضي وامينه كذا في النهاية *
 ولو كان له كانون من حديد يباع ويتخذ من الطين كذا في العيني شرح الهداية * قال هشام في
 نوادره سألت محمد ارح عن رجل ركب دين فاخفق ويتخوف ان يلجى ماله قال ان كان الغرماء
 قد اثبتوا ديونهم عندي حجرت عليه وان لم يكونوا اثبتوا ديونهم لم احجر عليه وان كان قد تغيب
 فباع عليه فاض اجزت ببعده عليه وقال محمد ر ح اما ان افلا يبيع عليه وسألته عن من قال لغيره بع من هذا
 المحجور متاعا وانا ضامن لثمنه فباعه متاعا قال محمد ر ح ما حال المتاع قلت قبضه المحجور واستهلكه
 قال لا يضمن الضمين شيئا وان قال ما بابه من درهم الى مائة فانا ضامن له فباعه ثوبا يساوي
 خمسين بدانة وقبضه واستهلكه قال يضمن قيمة الثوب كذا في المحيط * فان اقر في حالة الحجر
 باقرار الرثة ذلك بعد قضاء الدين وهذا اطلاق قولهما لانه تعلق بهذا المال حق الاولين فلا يتمكن من
 ابطال حكمهم بالاقرار لغوهم بخلاف ما اذا استهلك المحجور عليه قبل قضاء الدين مال انسان
 حيث يصير للمتلقي عليه اسوة للغرماء بلا خلاف كذا في العيني شرح الهداية * ولو استفاد مالا آخر
 بعد الحجر نفذ اقراره فيه كذا في الهداية * ولو كان سبب وجوب الدين ثابتا عند القاضي بعلة

او شهادة الشهود بان شهدوا على الاستقراض او الشراء بمثل القيمة شارك هؤلاء الغرماء غريمه الذي
 له الدين قبل الحجر كذا في المحيط * وفي الخانية ولو حجر القاضي على رجل لقوم لهم ديون
 مختلفة نقضى المحجور دين بعضهم شارك الباقيون فيما قبض يسلم له حصته ويدفع ما زاد على حصته
 التي غيرة من الغرماء ولو اقر على نفسه بعد اوقصاص صح اقراره وكذا لو اعتق او تبرصم اعتاقه
 وتديرة والحاصل ان كل ما يستوي فيه الجحد والهزل ينفذ من المحجور وما لا ينفذ من الهازل
 لا ينفذ من المحجور الا باذن القاضي ولو استهلك مال انسان بمعينة الشهود لزمه ضمان ذلك
 ومن له الضمان يحاص الغريم الذي حجر لاجله فيما كان في يده ولو اشترى المحجور جارية
 بمعينة الشهود باكثر من قيمتها فان باع الجارية يحاص الغريم الذي حجر لاجله بمقدار قيمتها
 وما زاد على قيمتها يأخذ من المال الذي يحدث بعد الحجر كذا في فتاوى قاضيخان * وينفق
 على المديون وعلى زوجته وولده الصغار وذوي ارحامه من ماله عندهما فان لم يعرف للمفلس
 مال وطلب غرماؤه حبسه وهو يقول لا مال لي حبسه الحاكم في كل دين التزمه بعقد كالمهر والكفالة
 وان اقام البينة انه لا مال له خلتي سبيله لوجوب النظرة الى الميسرة بالنص كذا في الكافي * وان
 وجد ذوا عسار فالواجب الانتظار الى وقت اليسار والبينة على الاعسار بعد الحبس تقبل بالاتفاق
 فيطلقه القاضي بعد ذلك واما اذا قامت قبل الحبس ففي رواية لا تقبل مالم يحبس وعليه عامة
 المشائخ واليه ذهب شمس الائمة السرخسي في شرح ادب القاضي وهو الاصح هكذا في العيني شرح
 الهداية * واذا حبسه الحاكم شهرين او ثلثة اشهر يسأل عن حاله فان لم ينكشف له مال خلتي
 سبيله كذا في شرح القدوري للاقطع * ولا يمكن فيه المحترف من الاشتغال بحرفته في الصحيح
 ليضجر قلبه فيقضي دينه بخلاف ماله لو كانت له امة وفيه موضع يمكنه وطئها حيث لا يمنع منه كذا في الكافي *
 وفي الواثقات المحبوس في السجن اذا مرض وليس له احد يعاذه اخرج من السجن بكفيل
 وفي الخلاصة هذا اذا كان الغالب عليه الهلاك وعليه الفتوى فان لم يجد الكفيل لا يطلقه فان كفل
 رجل واطلقه فحضور الخصم ليست بشرط هكذا في العيني شرح الهداية * ولو اشترى طعاما لنفسه
 لولعائه فهو جائز كذا في التاتارخانية * المحبوس بالدين اذا كان يسرق في انحاء الطعام يمنع
 القاضي من الاسراف ويقدر له الكفاف المعروف وكذلك في الثياب يقصد فيها ويا مرة بالوسط
 ولا يضيق

ولا يضيق عليه في مأكوله ومشروبه وملبسه كذا في فتاوى قاضين خان * في كفالة الاصل لا يضرب
المحبوس ولا يغفل ولا يقيد ولا يخوف ولا يجرد ولا يقام بين يدي صاحب الحق اهانة ولا يؤجر
وفي المنتقى يقيد المديون وفي اليوم يقل اذا خيف الفرار ولا يخرج المديون لجمعة ولا عيد ولا حج
ولا صلوة مكتوبة ولا صلوة الجنازة ولا عبادة المريض ويحبس في موضع وحش لا يبسط ولا وطأ له
فرش ولا يدخل عليه احد لبستانس به ذكره الامام السرخسي كذا في الخلاصة في فصل الحبس
من كتاب ادب القاضي * ولا يحول بينه وبين فرمائه بعد الاخراج من دابتي حنيقة رح ولا يمنعونه
من التصرف والسفر حالة الملازمة ولا يجلسونه في مكان لانه حبس بل يدور هو حيث يشاء
ويدورون معه كذا في التبيين * ويأخذون فضل كسبه يقسم بينهم بالحصص هذا اذا اخذوا فضل
كسبه بغير اختياره او اخذه القاضي وقسمه بينهم بدون اختياره واما المديون ففي حال صحته
لو آثر الغرماء على غيره بقضاء الدين باختياره فله ذلك نص على ذلك في فتاوى النسفي فقال
رجل عاينه الف درهم لثلاثة نفر لو احدث منهم خمسمائة ولا خرم منهم ثلثمائة ولا خرم منهم مائتان وماله
خمسائة فاجتمع الغرماء فحبسوه بديونهم في مجلس القضاء كيف تقسم امواله بينهم قال اذا كان
المديون حاضرا فانه يقضي ديونه بنفسه وله ان يقدم البعض على البعض في القضاء ويؤثر البعض
على البعض وان كان المديون غائبا والديون ثابتة عند القاضي يقسم المال بين الغرماء بالحصص
كذا في العيني شرح الهداية * فان اقام المديون البينة على الافلاس فاقام الطالب البينة على
اليسار فبينة الطالب اولى ولا حاجة الى بيان ما ثبت به اليسار وفي بينة الافلاس لا تشترط حضرة
المدعي كذا في الخلاصة في فصل الحبس من كتاب ادب القاضي * وينبغي ان يقول الشهود انه
فقير ولا نعلم له مالا ولا عرضا من العروض يخرج بذلك من حال الفقر وعن ابي القاسم الصغار
ينبغي ان يقول الشهود نشهد انه مفلس معدم لانعلم له مالا سوى كسوته التي عليه ونياب ليله
كذا في العيني شرح الهداية * ولو دخل دارة لحاجته قال في الهداية لا يتبعه بل يجلس على
باب دارة الى ان يخرج وقال في الزيادات اذا لم يأذن له في الدخول يجلسه على باب الدار
ويمنعه من الدخول كذا لا ينبغي او يهرب من جانب آخر فيغوت ما هو المقصود من الملازمة
وقال في النهاية ليس لصاحب الحق ان يمنع الملتزم ان يدخل في بيته لغائط او غداء الا اذا اعطاه
الغذاء واحده موقعا آخر لا جل القائط فيمنعه ان يمنع من ذلك حتى لا يهرب وفيه

اذا كان حمل الملزوم سقي الماء ونحوه ليس لصاحب الحق ان يمنعه من ذلك ولكن له ان يلزمه نائبه او جيره او غلامه الا اذا كفاه نفقته ونفقة عياله واعطاه فحينئذ كان له ان يمنعه من ذلك كذا في التبيين * وفي الوانعات رجل قضى عليه بحق الانسان فامر غلامه ان يلزم الغريم فقال الغريم لا اجلس مع المدعي فله ذلك كذا في العيني شرح الهداية * ولو اختار المطلوب الحبس والمطالب الملازمة فالخيار الى الطالب الا اذا علم القاضي انه يتعدى عليه في الملازمة بان يمنعه من دخوله في دارة او يتبعه في الدخول فحينئذ يحبس دفا للضرر عنه كذا في الكافي * ولو كان الدين للرجل على المرأة لا يلزمها لما فيها من التحلوة بالاجنبية ولكنه يبعث امرأة امينة تلازمها كذا في الهداية * ومن افلس وعنده متاع الرجل بعينه ابتاعه منه فصاحب المتاع اسوة للغرماء فيه صورته رجل اشترى من رجل شيئا وقبضه فلم يؤد ثمنه حتى افلس وليس له غير هذا الشيء فادعى البائع بانه احق من سائر الغرماء وادعى الغرماء التسوية في ثمنه فانه يباع ويقسم الثمن بينهم بالحصص ان كانت الديون كلها حالة وان كان بعضها مؤجلا وبعضها حال يقسم الثمن بين الغرماء الذين حلت ديونهم ثم اذا حل الاجل شاركهم اصحاب الديون المؤجلة فيما قبضوا بالحصص واما اذا لم يقبض المبيع ثم افلس فصاحب المتاع اولى بثمنه من سائر الغرماء كذا في الينايع * هشام عن محمد رح في السفينة المحجور اذا زوج ابنته الصغيرة واخته الصغيرة لم يجز قال سألت محمد ارح عن من لم يؤنس منه رشده فلم يحجر عليه وماله في يده فباعه فاخبرني ان ابا يوسف رح قال البيع باطل وكذلك قول محمد رح كذا في المحيط *

كتاب المأذون

وفيه ثلثة مشربايا الباب الاول في تفسير الاذن شرعا وركنه وشرطه وحكمه اما تفسيره شرعا فهو فك الحجر واسقاط الحق فلا يتوقت بزمان ولا مكان ولا نوع من التجارة كذا في التبيين * واما ركنه فقول القائل لعبد اذئت لك في التجارة كذا في محيط السرخسي * واما شرطه فهو ان يكون العبد ممن يعقل التصرف ويقصده والآذن ممن يملك التصرف بيعا واجارة ورهنا ونحو ذلك ولا يشترط ان يكون مالا للرقبة حتى جاز الاذن من العبد المأذون والمكاتب والشريكات معاوضة ومنايا والاب والجدة والقاضي والولي واما حكمه فهو التفسير الشرعي كذا في التبيين * ولو اذن له يوما

او شهرا كان مأذونا مطلقا مالم ينهه وكذلك اذن القاضي والوضي لعبد البتيم وكذلك للصبي الذي يعقل كذا في خزائنة المفتين * ثم الاذن بالتصرف انما لا يتخصص عندنا اذا صادف الاذن عبدا محجورا اما اذا صادف عبدا مأذونا يتخصص حتى ان المولى اذا اذن لعبده في التجارة ثم دفع اليه مالا وقال اشتر لي به الطعام فاشترى العبد به الدقيق يصير مشترى بالنفس نص عليه محمد رح في المأذون وكان الثمن على المأذون ينقذه من مال نفسه دون مال مولاه ومع هذا لو نقد من مال مولاه ليس للمولى ان يتبعه وان استهلك مال المولى ولكن يتبع البائع ويأخذ كذا في الذخيرة * الباب الثاني فيما يكون اذنا في التجارة ومالا يكون والاذن كما ثبت بالصرح ثبت بالدلالة كما اذا رأى عبده يبيع ويشترى فسكت يصير مأذونا سواء كان البيع للمولى او لغيره بامره او بغيره بامره صحيحا او فاسدا كذا في خزائنة المفتين * ولو رأى عبده يبيع ويشترى فسكت ولم ينهه صار مأذونا ولا يجوز هذا التصرف الذي شاهده المولى الا ان يجيزه بالقول سواء كان ماباعه للمولى او لغيره ويصير مأذونا فيما يتصرف بعد هذا كذا في السراج الوهاج * واذا دفع الرجل الى عبد رجل متاعا وامره ان يبيعه فرأى مولى العبد يبيعه ولم ينهه يصير العبد مأذونا في التجارة بسكوت المولى ويجوز بيع المتاع بامر صاحب المتاع ثم في هذه الصورة العهدة تكون على العبد او على صاحب المتاع اختلف المشائخ فيه بعضهم قالوا تجب على صاحب المتاع وبعضهم قالوا العهدة على العبد كذا في المحيط * ولو نهاه المولى او لم يره كانت العهدة على صاحب المتاع كذا في المبسوط * واذا غصب رجل عبدا محجورا عليه ولا بينة للمولى ليسنوده وخاف الغاصب ثم تصرف العبد ومولاه ساكت ثم قامت البينة فاسترد لا يصير العبد مأذونا كذا في المغني * واذا اغتصب العبد من رجل متاعا فباعه ومولاه ينظر اليه ولم ينهه عنه فهو اذن له في التجارة ولا ينفذ ذلك البيع سواء باعه بامر المولى او بغيره بامره كذا في المبسوط * ولو اشترى عبدا على انه بالخيار فرآه يتصرف فلم ينهه فهو رضاء بالبيع او لحقه دين او لا قبضه او لم يقبضه لم يصير محجورا من وقت البيع وفي نسخة اذا رآه المشتري بشرط الخيار له يبيع ويشترى فسكت كان ذلك اجازة للبيع فيبطل خياره ويصير العبد مأذونا ولو باع على انه بالخيار فرآه يتصرف فلم ينهه فان لحقه دين فهو نقض للبيع والا فلا فان تم البيع فهو محجور عليه ثم قبل يصير محجورا من وقت البيع والا صح انه يصير محجورا من وقت الاجازة فان كان العبد اكتسب شيئا فهو للمشتري وما اكتسب بعد ان قبض فذلك طيب له وقبل القبض يتصدق به وقبل هذا عندهما وعند ابي حنيفة رح الكسب للبائع كذا في المغني * ولو رأى المولى

عبد يشترى شيئا بدراهم المولى اود نائيره فلم ينهه يصير مأذونا فان كان نقد الثمن من مال المولى كان للمولى ان يسترد واذا استرد لا يبطل ذلك البيع ولو كان مال المولى مكيلا او موزونا فاسترد المولى بطل البيع ان كان الشراء بمكيل او موزون بعينه وان لم يكن بعينه واسترد المولى لا يبطل البيع كذا في فتاوى قاضى خان * ولو رأى عبد يتزوج او رأى امته زوجت نفسها فسكت فالصحيح انه لا يصير مأذونا فان اذن له اذنا عاما جاز تصرفه في سائر التجارات وذلك بان يقول له اذنت لك في التجارة ولا يقيد بنوع وكذا اذا قال بلفظ الجمع كذا في الكافي * فان اذن له في نوع منها دون غيره فهو مأذون في جميعها وسواء نهى عن غير ذلك النوع صريحا وسكت عنه يكون مأذونا في جميع التجارات كذا في النهاية * ولو قال لعبد ادبى غلة كل شهر خمسة دراهم فهذا اذن له في التجارات وكذلك اذا قال لعبد ادبى الف درهم فانت حرا وانت حر وكذلك اذا قال ضربت عليك كل شهر كذا او قال كل جمعة كذا حتى تؤديها الي يصير مأذونا له في التجارة كذا في المغني * ولو قال للعبد اقعده قصارا او خياطا او صباغا صار مأذونا في التجارات كلها واذا قال له اذنت لك في التجارة في الخبز يصير مأذونا في التجارات كلها ولو قال لعبد اشتر ثوبا للكسوة او امرأة ابن يشترى لحمالا لابل او خبزا وما شبه ذلك لا يصير مأذونا استحسانا ويعتبر هذا الاذن استخداما لا اذنا والفاصل انه اذا اذن له بالعقد المتكررة مرة بعد اخرى حتى يعلم ان مراده الربح يجعل ذلك اذنا واذا اذن له بعقد واحد يعلم انه ليس مراده الربح لا يجعل اذنا في التجارة بل يعتبر استخداما عرفا ومادة حتى لو قال له اشتر ثوبا وبعه يصير مأذونا في التجارة وعلى هذا اذا قال له بع ثوبي هذا واشتر يثمنه كذا يصير مأذونا في التجارة وعن هذا الاصل قلنا اذا قال اذهب الى فلان وآجر نفسك من الناس في عمل كذا لا يصير مأذونا في التجارة لانه لم يتعين من يعامل منه فيكون امرا بالمعاملة مع الناس فيكون امرا بعقود مختلفة وفي النوادر جعل مسئلة الاجارة على ثلاثة اوجه اما ان قال آجر نفسك من فلان لتخدمه وفي هذا الوجه لا يصير مأذونا في التجارة واما ان يقول آجر نفسك من فلان لتبصر له وفي هذا الوجه يصير مأذونا في التجارة واما ان يقول له آجر نفسك من فلان ولم يزد على هذا وفي هذا الوجه لا يصير مأذونا في التجارة هكذا في الذخيرة * وفي الفتاوى العنائية ولو آجره المولى لعمل التجارة مدة فهو اذن ويرجع على المستأجر بما لحقه من الديون فيما اشترى للمستأجر

كذا في التاتارخانية * واذا دفع الى عبده راوية وحمارا يسقي له ولعبياله ولجيرانه بغير ثمن فهذا ليس باذن في التجارة وكذلك الطحان اذا دفع الى غلامه حمارا لينقل طعاما اليه ليطبخه فهذا ليس باذن في التجارة ولودفع اليه راوية وحمارا وقال اسق علي هذا وبعه كان اذنا في التجارة وكذلك لودفع اليه حمارا فامرته ان ينقل الطعام من الناس باجر وينقل عليه كان اذنا في التجارة وكذلك اذا لم يقل من الناس ولم يعين شخصا فهو اذن في التجارة كذا في المحيط * ولو قال اعمل في النقالين او في الحناطين او قال اجر نفسك في النقالين او الحناطين فهذا منه اذن في التجارة ولو ارسل عبده ليشتري له ثوبا ولحماء بدرهم لم يكن هذا اذنا له في التجارة استحسانا كذا في المبسوط * ولو قال اشتر ثوبا فانقطعه فميصلا يصير ما دون ابل يعتبر استحدا ما للضرورة كذا في المغني * الا ان في الاجارة يكون اذنا في التجارة والاجارة كذا في السراجية * واذا امر الرجل عبده بقبض غلة دار او امره بقبض كل دين له على الناس او وكله بالخصومة في ذاك فليس هذا باذن له في التجارة وكذلك ان امره بالقيام على زرع له او ارض او على عمال له في بناء دار او ان يحاسب غرماءه او ان يتقاضى دينه على الناس ويؤدى منه خراج ارضه او يقضي ديناً عليه لم يكن هو ما دون اذنا في التجارة بشي من ذلك كذا في المبسوط * اذا قال لعبده لا انهاك عن التجارة كان اذنا له وكذلك اذا اذن له ان يحتطب كذا في السراجية * ولو امره بقرية له عظيمة ان يؤجر اراضيها ويشتري الطعام ويزرع فيها ويبيع من الثمار ويؤدى خراجها كان اذنا له في جميع التجارات كذا في المبسوط * واذا دفع الرجل عبده مالا او لامره ان يشتري له طعاما فقد ذكر هذه المسئلة في المأذون في موضعين ذكر في احدا الموضعين انه يصير ما دون اذنا وذكر في الموضع الآخر انه لا يصير ما دون اذنا وقال مشائخنا تاويل ما ذكر انه يصير ما دون اذنا ان يكون المال كثيرا بحيث لا يتهى له الشراء به مرة واحدة ويحتاج في ذلك الى مرات حتى يكون المفوض اليه مقبولا متفرقة وتاويل ما ذكر انه لا يصير ما دون اذنا ان يكون المال قليلا بحيث يتهى له الشراء به مرة واحدة حتى يكون المفوض اليه مقبولا واحدا واليه اشار محمد ر ح في الكتاب فانه نص على المال العظيم في الموضع الذي قال يصير ما دون اذنا في التجارة كذا في المغني * واذا دفع الى غلامه مالا وامره ان يخرج به الى بلد كذا او يدفعه الى فلان فيشتري البز ثم يدفعه اليه حتى يأتي به الى مولاه ففعله لم يكن هذا اذنا له في التجارة كذا في المبسوط * واذا دفع الى عبده ارضا يملكها وامره

أن يشتري طعاما يزرعه فيها ويسأجر له اجراء فيكربون انهارها ويسقون زرعها ويؤتي خراجها
فهذا اذن له في التجارة وقال ابو حنيفة رح اذا قال لعبدك بع ثوبي هذا لاجل الربح والنماء وقال
علي وجه الربح والنماء فهذا اذن له في التجارة بخلاف ما اذا قال بع ثوبي من فلان ولم يقل
علي وجه النماء والزيادة كذا في المغني * ولو قال قد اذنت لك في التجارة يوما واحدا فاذما مضى
رايت رأيا فيكون مأذونا له في التجارة ابد احتى يحجر عليه في اهل سوقه ولو قال اذنت لك
في التجارة في هذا الخانوت كان مأذونا له في جميع المواضع وكذلك الاذن في يوم او ساعة يكون
اذنا في جميع الايام مالم يحجر عليه في اهل سوقه وكذلك لو قال اذنت لك في التجارة في هذا
الشهر فاذما مضى هذا الشهر فاحجرت عليك فلا تبيعن ولا تشتريين بعد ذلك فحجرة هذا باطل
كذا في المبسوط * اذا اذن الآبق بالتجارة لا يصح وأن علم الآبق وان اذن له بالتجارة مع من
في يده صح وان اذن للعبد المصوب في التجارة فان كان الغاصب مقرا اوله بينة فانه يملك بيعه من
الغاصب وغيره فيملك اذنه في التجارة وان كان جاحدا ولا بينة للمالك لا يصح الاذن بالتجارة
كما لا يملك بيعه كذا في الفتاوى الصغرى * ولو ارسل غلامه الى وفق من الآفاق بمال عظيم
يشترى له البز ونهاء من بيعه فهذا اذن له في التجارة كذا في المبسوط * اذا اذن لعبدك من بعيد
ولم يسمع لم يكن اذنا كذا في السراجية * ولو كان العبد لواحد فكتب نصفه كان هذا اذنا لجميعه
في التجارة ثم صدهما بصير الكل مكاتباً وعند أبي حنيفة رح يصير نصفه مكاتباً وما اكتسب من مال
نصفه للمولى باعتبار النصف الذي لم يكتب منه ونصفه للمكاتب باعتبار النصف الذي
يكتب منه وما لحقه من دين كان عليه ان يسعى فيه كذا في المبسوط * واذا كان
العبد كله لرجل فقال المولى لاهل السوق اذ رأيتهم عبيدي هذا يتجر فسكت وام انه فلا اذن له
في التجارة ثم رأيت يتجر فسكت ولم ينهه لا يصير مأذونا في التجارة كذا في المغني *
وما يتصل بهذا الباب مسائل يجوز اضافة الاذن الى الوقت في المستقبل وكذا يجوز تعليقه
بالشرط ولا يجوز تعليق الحجر بالشرط ولا اضافته الى وقت في المستقبل كذا في الفخيرة * اذا قال
العبد اذ جاء غد فقد اذنت لك في التجارة صار مأذونا له في التجارة اذ جاء غد ولو قال لعبدك
المأذون اذ جاء غد حجرت عليك فانه لا يصح ولا يصير العبد محجوراً ثم العبد لا يصير مأذونا
لله بالعلم المطلق لو قال المولى اذنت لعبيدي في التجارة وهو لا يعلم ولا يصير مأذونا كالوكالة ولو قال

ما يجوز عبد من خلد اذنت له في التجارة فباعوه والعبد لا يعلم باذن المولى يصير مأذونا في رواية
 كتاب المأذون ومن اصحابنا من قال يكون مأذونا من غير خلاف والحجر عليه لا يصح الا اذا علم
 فاما ان لم يعلم لا يصير محجورا وان حجرا به في سوقه وهو لا يعلم فان اخبره رجلان او رجل وامرأتان
 عدلين او رجل عدل وامرأة عدلة صار محجورا بالاجماع صدقه او كذبه هكذا في الجوهرة النيرة *
 ولو ارسل المولى اليه رسولا او كتب اليه كتابا ببلغه الرسالة او ببلغه الكتاب يصير مأذونا كيف ما كان
 الرسول ولو اخبره فضولي من تلقاء نفسه فالمدكور في كتاب الكفالة ان المخبر اذا كان رجلا من عدلين
 او غير عدلين او واحدا عدلا يصير مأذونا صدق المخبر في ذلك او لم يصدق اذا ظهر صدق الخبر
 ونعني بظهور صدق الخبر ان يحضر المولى بعد ذلك ويقرب الاذن اما لو انكر الاذن لا يصير
 مأذونا وان كان الذي اخبره واحدا غير عدل ان صدق المخبر في ذلك يصير مأذونا وان كذبه
 لا يصير مأذونا وان ظهر صدق الخبر عند ابي حنيفة رح وعلى قولهما يصير مأذونا اذا ظهر صدق
 الخبر وكذا الصدر الشهيد في الفتاوى الصغرى ان العبد يصير مأذونا كيف ما كان المخبر كذا
 في المغني * فرق ابو حنيفة رح بين الحجر والاذن عنده لا يثبت الحجر بخبر الواحد الا ان يكون
 المخبر عدلا واخبره اثنان ويثبت الاذن بقول الفضولي الواحد على كل حال وذكر الشيخ الامام
 المعروف بخواهر زادة عن النقيع ابي بكر البخاري انه لا فرق بين الاذن والحجر انما لا يصير مأذونا
 الا اذا كان المخبر صادقا عند العبد وكذا الحجر لا يثبت بخبر الفضولي الا ان يكون صادقا عند
 العبد والنتوى على هذا القول كذا في فتاوى قاضيخان * الباب الثالث في بيان ما يملكه العبد
 وما لا يملكه للمأذون ان يبيع ويشترى بمثل القيمة وينقصان لا يتغابن الناس فيه عند ابي حنيفة رح
 وينقصان يسيرا جاعلا ولا يجوز عندهما بالغبن الفاحش وعلى هذا الصبي المأذون له فان حابي
 العبد المأذون في مرض موته يعتبر من جميع المال اذا لم يكن عليه دين فان كان فمن جميع
 ما بقي فان كان الدين محيطا بها في يده يقال للمشتري ان جميع المحاباة والا فارد البيع هكذا
 في الجوهرة النيرة * وله ان يسلم ويقبل السام كذا في الكافي * وللعبد ان يוכל غيره بالبيع
 والشراء بنقد ونسيئة كذا في المغني * وتوكيل العبد المأذون بالخصومة له وعليه جائز مثل الحر
 وكذلك ان كان التوكيل مولا او بعض عرمانه او ابنه او ابن المدهي او مكاتبه او عبدا مأذونا له كذا
 في المنسوط * المأذون اذا وكل المولى بالخصومة مع الاجنبي مجاز سواء كان العبد مدهيا

او مدمى عليه فرق بين هذا وبين ما اذا وكل الاجنبي مولى المأذون حتى يخاصم مع المأذون فانه لا يصح التوكيل حتى لو اقر الوكيل على موكله لا يصح اقراره سواء كان العبد مدعى او مدعى عليه فالمولى يصلح وكيله على الاجنبي من عبده ولا يصلح وكيله من الاجنبي على عبده كذا في المحيط * واقرار وكيله عليه عند القاضي جائز وان انكر مولاه او غرماؤه وان اقر عند غير القاضي فقد مده خصمه الى القاضي وادعى اقراره ضد غيره فسأله عن ذلك فان اقر له انه اقر بذلك قبل ان يتقدم عليه الزمه ذلك وان قال اقررت به قبل ان يوكلني وقال الخصم اقربه في الوكالة الزمه القاضي ذلك وان صدق خصمه في انه اقر قبل الوكالة اخرجته القاضي من الوكالة ولم يقض بذلك الاقرار على الموكل ولو وجد الوكيل الاقرار لم يستحلف عليه فان اقام الخصم البينة على اقراره قبل الوكالة او بعد ما اخرجته القاضي من الوكالة لم يجز اقراره على الموكل كذا في المبسوط * ولو وكل عبدا مأذون حرا ببيع متاعه وباعه من رجل له على المأذون دين صار قضا صاعدا واما خلافا لابي يوسف رح ولو كان الدين عليهما صار قضا صاعدا بين العبد اتفاقا كذا في المغني * المأذون اذا توكل عن غيره بشراء شيء ان توكل بالشراء بالنسيئة لا يجوز التوكيل قياسا واستحسانا واما ان توكل بالشراء بالنقد يجوز التوكيل استحسانا واذا توكل عن غيره بالبيع يصح التوكيل قياسا واستحسانا حصل التوكيل بالنقد او بالنسيئة كذا في المحيط * واذا باع المأذون جارية رجل بامره ثم قتلها الا مرقبل التسليم بطل فان قتلها المأذون قيل لمولاه دفعه بالجناية او افده بالجناية كما لو قتلها قبل البيع فايهما فعل كان المشتري بالخيار فان شاء نقض البيع وان شاء اخذ ما قام مقام الجارية وادى الثمن واو كان مولى العبد هو الذي قتلها وعلى العبد دين او لاديين عليه فعلى ما قلته قيمتها الى ثلث سنين وبتخير المشتري فان شاء نقض البيع والقيمة للموكل وان شاء ادّى الثمن واستوفي قيمتها من حاقلة القاتل في ثلث سنين ولو كان المأذون باع جارية مما في يده من رجل بجارية ثم قتلها العبد قبل ان يسلمها بطل العقد لان العبد في كسبه كالحرف في التصرف في ملكه فالمبيع في يده مضمون بما يقابله ويستوي ان يكون على العبد دين او لم يكن وكذلك ان قتلها المولى ولاديين على العبد لان كسب العبد خالص ملك المولى والعبد تابع للمولى وان كان على العبد دين فالمولى غاي من قيمتها لان كسبه في هذه الحالة لغرمائه كذا في المبسوط * رجل وكل عبدا مأذونا

بان يشترى له شيئاً سماه بثمن مسمى ولم ينقد الثمن جاز استحساناً ولو وكله بالشراء بثمن مؤجل
فاشترى فما اشترى يكون للعبد لالاً مركذاً في فتاوى قاضيخان * ولو كان المولى دفع الى عبده
جارية له ليست من تجارة العبد وامره ببيعها فباعها ولم يقبضها المشتري حتى قتلها مولى العبد
فالباع منتقض وان كان العبد هو الذي قتلها فان اختار المولى دفع العبد بالجناية فالمشتري بالخيار
واذا اختار الفداء انتقض البيع كذا في المحيط * واذا توكل العبد المأذون عن غيره ببيع عين فباع ثم
ان المولى حجر عليه ثم وجد المشتري بالمشتري عيباً فالخصم هو العبد فان رد عليه العبد بينة او
باباء اليمين او بقرارة بالعيب والعيب لا يحدث مثله ببيع العبد المردود في الثمن هكذا ذكر في الكتاب
وقال فيما اذا رد عليه وهو مأذون ان المطالب يطالب المأذون بايفاء الثمن ثم المأذون يرد العبد
المردود على الموكل ويرجع عليه بالثمن ثم اذا بيع العبد المردود ويقضى من ثمنه ثمن المشتري
فان نقص ثمنه الثاني عن الثمن الاول هل يباع بذلك رتبة المحجور ينظر ان كان الموكل موسراً
لا يباع ولكن يقال للمحجور ارجع بما بقي على الموكل وادفعه الى المشتري وان كان الموكل
معسراً يباع رتبة المحجور ويكون ثمن المحجور بين المشتري وبين غرمائه بالحصص فان بقي
شيء من حق المشتري فانه يرجع بما بقي على موكل العبد وكذلك يرجع غرماء المحجور على
الموكل بما اخذ المشتري من ثمن المحجور كذا في المغني * واذا كانت بين المأذون وبين حرجارية
فامره الحرج ببيعها فباعها العبد بالف درهم ثم اقر العبدان شريكه قد قبض جميع الثمن او نصفه
من المشتري وصدقه المشتري وكذبه الشريك فاقرار العبد صحيح في براءة المشتري من نصف
الثمن ثم يحلف العبد بدعوى الشريك فان حلف اخذ من المشتري نصف الثمن فيكون بينهما
نصفين وان نكل عن اليمين غرم نصف الثمن للشريك وياخذ من المشتري نصف الثمن فليسلم
له ولا يمين على المشتري في شيء من ذلك ولو كان الشريك هو الذي اقر ان العبد قبض جميع
الثمن وصدقه المشتري وكذبه العبد برئ المشتري نصف الثمن ايضاً ولا يمين على المشتري
في ذلك ويحلف الآمر العبدان نكل لزمه نصف الثمن للآمر وان حلف برئ من نصيب
الآمر واخذ العبد من المشتري نصف الثمن لا يشاركه فيه الآمر ولو اقر الآمر ان العبد قبض
نصف الثمن برئ المشتري من ربع الثمن فاذا برئ من ربع الثمن بقي على المشتري سبع مائة
وخمسون درهماً فاذا قبض العبد منها فللآمر ثلثه وللعبد ثلثاه على قدر ما بقي من حقهما في ذمة المشتري

ولو اقر الآمران العبد ابرأ المشتري من جميع الثمن او انه وهبه له فاقراره باطل واثنان كله على المشتري وكذلك لو اقر العبد بذلك وانكره الآمر ولو كان شريك العبد هو الذي ولي البيع بامر العبد ثم اقر على العبد بقبض الثمن او بقبض حصته كان ذلك بمنزلة اقرار العبد عليه لو كان العبد هو الذي يلى البيع ولو اقر البائع على العبد بالابراء او الهبة كان باطلا كما لو عاين الابراء او الهبة من العبد وكذلك لو اقر العبد على البائع بانه وهب الثمن او ابرأ المشتري منه بقيت دعوى المشتري على البائع الابراء من الثمن فيحلف البائع على ذلك فان حلف اخذ جميع الثمن من المشتري وان نكل برئ المشتري من جميع الثمن وللعبد ان يضمن البائع نصف الثمن في قول ابي حنيفة ومحمد رحم وفي قول ابي يوسف رحم يبرأ من حصة البائع من الثمن خاصة كذا في المبسوط * للعبد المأذون ولرجل آخر على رجل الفادرهم فوكل الشريك العبد بقبض نصيبه لم تجز الوكالة وما قبض يكون بينهما نصيبين وان هلك هلك من مالهما ولو وكل شريكه مولاة فكذلك حكمه ان لم يكن على العبد دين وان كان عليه دين جاز كذا في المغني * واذا اوجب للمأذون ولشريك له على رجل الف درهم فمحمد هافوكل العبد وشريكه بخصومة مولى العبد وعلى العبد دين اولاد دين عليه فاقر المولى عند القاضي باستيفائهما المال جاز اقراره عليهما وان جحداه فان ادهى الشريك على العبد انه قبض نصيبه فان كان العبد لاديين عاينه فان الشريك يرجع في رقة العبد بنصف حصته يباع في ذلك وان كان على العبد دين فلا سبيل له عليه ولا على مولاة حتى يقضى دينه واذا استوفى العبد دينه وفضل شيء رجع الاجنبي بحصته في ذلك ولو كان الشريك صدق المولى فيما اقر به عليهما وكذبه العبد وعليه دين اولاد دين عليه لم يرجع واحد منهما على صاحبه بشيء ولو كان الشريك هو الذي وكل العبد بالخصومة في دينه ولم يوكل المولى بذلك فاقر العبد عند القاضي انه للاحق للشريك قبل الغريم واقراره استوفى من الغريم نصيبه وجحد ذلك الشريك برئ الغريم من حصة الشريك ويتبع العبد الغريم بنصف الدين لانه لم يقز في نصيب نفسه بشيء فاذا اخذه من الغريم شاركه الشريك فيه ان كان على العبد دين اولم يكن ولو كان للعبد ولشريكه على رجل الف درهم وهو مقر بها فغاب الغريم وادهى العبد ان شريكه قد قبض حقه واراد ان يرجع عليه بنصفه فمحمد الشريك ووكل مولى العبد بخصومة العبد في ذلك وعلى العبد دين اولاد دين عليه او وكل الشريك بعض غرماء العبد فاقر الوكيل ان الشريك قد استوفى نصيبه من الغريم فاقراره باطل ولا يكون وكيلاً في ذلك ولو كان

الشريك ادعى على العبد الاستيفاء فوكل العبد بالخصومة مولاة او بعض غرمائه فافر الوكيل على العبد بالاستيفاء جازاقراره عليه لانه لا منفعة للمقر في هذا الاقرار بل عليه فيه ضرر رواذ احضر الغريم وادعى ان العبد قد قبض ما قال الوكيل لم يصدق على ذلك فلماذا كان للعبد ان يرجع على الغريم بجميع دينه الا ان يكون العبد لاديين عليه والوكيل هو المولى فيصدق على عبده في ذلك هكذا في المبسوط * على العبد دين فوكل الغريم ابن العبد او اباه او عبدا بيه او مكاتبه فافر الوكيل بقبض دينه صدق كذا في المغني * واذا كان لرجلين على المأذون دين الف فادعى العبد على احدهما انه قد استوفى نصيبه وجحد المدعى عليه فوكل المدعى على العبد بذلك فالتوكيل باطل واقرار المولى به باطل سواء كان على العبد دين او لم يكن واذا احضر الغريم الآخر فادعى ما اقرب به المولى على شريكه فاراد ان يأخذ بنصفه لم يكن له ذلك ولو كان احد الشريكين وكل صاحبه بخصومة العبد في ذلك فادعى عند القاضي ان صاحبه قد استوفى من العبد حصته جاز ذلك عليه وعلى شريكه ويبطل من الدين خمسمائة ثم ما اخذ الشريك الوكيل من الخمسمائة الباقية اخذ صاحبه منه نصفه كذا في المبسوط * يجب ان يعلم ان المولى لا يصلح وكبلا عن الاجنبي بقبض الدين له من عبده المأذون حتى لو اقر المولى انه قبض الدين من عبده لا يصح اقراره ولا يبرأ العبد وكذلك لو قبض المولى الدين من المأذون بمعاينة الشهود لا يصح قبضه حتى لا يبرأ العبد. وهذا بخلاف العبد اذا توكل من اجنبي بقبض الدين له من المولى صح التوكيل لان العبد فيما قبض من الدين للاجنبي من مولاة عامل لصاحب الدين وليس بعامل لنفسه لانه لا يبرأ نفسه من الدين ولا ملكه واذا صلح العبد وكبلا عن الاجنبي بقبض دينه من مولاة لو دفع المولى بعد ذلك دين الاجنبي اليه العبد بمعاينة الشهود يبرئ المولى من الدين وكذلك العبد لو اقر انه قبض الدين من الاجنبي وهلك في يده صح اقراره وبرئ المولى من دين الاجنبي الا ان العبد يستحلف على ما ذكر من القبض والهلاك فان حلف العبد برئ وان نكل لزمه المال في منقه يباع الا ان يغديه المولى كذا في المحيط * رجل له عبدان مأذونان في التجارة على احدهما الاجنبي الف درهم فوكل الاجنبي الآخر بقبضه جازت الوكالة ولو اقر بقبضه يصدق فيه مع يمينه فان نكل من يمينه لزمه ذلك في منقه كذا في المغني * واذا اذن لعبد في التجارة فلحق كل واحد منهما دين فوكل بعض غرماء الاول العبد الآخر بقبض دينه فافر بقبضه جازاقراره

ولوان بعض غرماء الآخرو كل الاول او مولاة بقبض دينه من الآخرام يكن وكيل في ذلك ولم يجز قبضه واورهن كل واحد منهما رهنا بدينه ووضع على يد الآخرفضاع الرهنان فرهن الاول يذهب بمافيه ورهن الثاني يذهب من مال الثاني ولوان العبد المأذون المديون ا حال احد غرمائه بدينه على رجل فان كان ا حاله بمال كان للعبد على المحتمل عليه فالحوالة باطلقة وان لم يكن للعبد مال على المحتمل عليه فالحوالة جائزة فان وكل الطالب بقبض الدين منه من العبد الذي كان عليه اصل الدين او مولاة لم يجز قبضه وان كان وكل بقبضه عبدا آخر للمولى او مكاتبه او ابنا للمولى او عبد للعبد المأذون الذي كان عليه الدين فاقرب قبضه من المحتمل عليه جاز اقراره فان كان الدين على المولى فاحال به على رجل ثم ان الغريم وكل عبد للمولى بقبضه فاقرب قبضه من المحتمل عليه جاز كذا في المبسوط * العبد المحجور اذا توكل عن غيره ببيع عين من اعيان ماله فذلك جائز واذا باع جاز بيعه وكان الثمن للآمر الا ان العهدة لا تلزم العبد وتلزم للآمر فان عتق العبد رجعت العهدة اليه ولوان العبد لم يعتق حتى وجد المشتري بالمتاع عيبا فالخصم في ذلك مولى المتاع لا العبد فان اقام المشتري البينة على العيب رده على الآمر واخذ الثمن من الآمر وان لم يكن له بينة استخلف الآمر على علمه بالله ما نعلم ان عبد فلان الفلاني فباعه وما به هذا العيب فان جلف برئ من الدعوى وان نكل رد عليه العين واخذ منه الثمن ولو طعن المشتري بعيب بالمتاع ولكن لم يقم البينة على العيب حتى عتق العبد فالخصم هو العبد يقيم المشتري البينة على العبد ويحلف العبد اذالم تكن له بينة وان كان المشتري اقام البينة على الآمر قبل عتق العبد فلم يقض القاضي بها عتق العبد فالخصم هو العبد وقضى القاضي على العبد بتلك البينة ولا يكلف المشتري باعادة البينة على العبد بعد العتق وكذلك اذا اقام المشتري شاهدا واحدا على الآمر قبل عتق العبد ثم يقيم المشتري شاهدا آخر على العبد ولا يكلف اعادة الشاهد الاول على العبد ثم اذا انقض القاضي العقد بالعيب ينظر ان كان الآمر هو الذي قبض الثمن من المشتري فالمشتري يأخذ الثمن من الآمر ولا يطالب العبد بشيء وان كان العبد هو الذي اخذ الثمن من الآمر فالمشتري يأخذ الثمن من العبد فان كان الثمن قد هلك في يد العبد ورجع المشتري عليه بالثمن رجع العبد به على الآمر كذا في المحيط * واذا فصب

غصب المأذون من رجل الف درهم فقبضها منه رجل فهلكت عنده ثم حضر صاحبها فاختار ضمان
الاجنبي برئ العبد منها فان وكل العبد او مولاة بالقبض من الاجنبي جاز اقرار الوكيل بقبضه
وكذلك ان اختار ضمان العبد ثم وكل الاجنبي بقبضه جاز ولو وكل المولى بقبضه منه لم يجز توكيل
المولى ولا اقراره بالقبض ولو تبرأ المولى عبدة المديون فاختار الغرماء تضمينه القيمة ثم وكلوا
المدبر بقبضها منه لم يجز توكيله ولا اقرار المدبر بالقبض وكذلك ان اختاروا ابتاع المدبر وكلوا
المولى بقبضها منه لم يجز فان اعتقه بعد التدبير لم يلزمه ضمانه مستأثقان قبض شيئا من المدبر عن
الوكالة الاولى لم يجز قبضه وان وكلوه بعد العتق جاز كذا في المبسوط * وله ان يرهن ويرهن كذا
في الكافي * واذا اراد العبد المأذون ان يقضي دين بعض غرمائه او يعطيه رهنا فلا خرين ان يمنعوه
فان كان الغريم واحدا فرهنه بدينه رهنا ووضعاه على يد المولى فضاع من يده ضاع من مال العبد
والدين عليه بحاله ولو وضعاه على يد عبده آخر او مكاتب او على يد ابنه فهلك في يد العدل ذهب
بالدين وكذلك لو وضعاه على يد عبد للعبد المأذون المديون وكذلك لو لم يعرف هلاكه الا بقول
العبد كذا في المبسوط * وللعبد المأذون ان يؤجر ارضه ويستأجر الارض ويدفع الارض مزارعة
ويأخذ الارض مزارعة كان البذر منه او من غيره كذا في فتاوى قاضيخان * وله ان يشتري طعاما
ويزرعه فيها كذا في التبيين * وليس له ان يدفع طعاما الى رجل لينزعه ذلك الرجل في ارضه
بالنصف كذا في النهاية * وقال ابو يوسف ومحمد رح ليس للمأذون ان يكفل بكفالة بنفس او مال
سواء كان عليه دين او لم يكن فان اذن له المولى بالكفالة فكفل ان لم يكن عليه دين جاز وان كان
عليه دين لا يجوز وكان شبه س الائمة السرخسي يقول اذا كفل بالمال بغير اذن المولى او باذن المولى
وكان عليه دين لا يؤخذ بعد العتق كذا في الذخيرة * واذا ضمن العبد باذن مولاة لرجل فقال له
ان مات فلان ولم يقض حقك فانا ضامن وعليه الف درهم حالة فباعه القاضي بالف دفع الالف
الى صاحب المال يستوثق منه وان مات ولم يقضه رجع على الغريم الاول بحصة ما كفل به
ولو كفل باذن مولاة بالنفس حالة او مؤجلة ثم باعه المولى جاز وليس للمكفول له ان ينقض البيع
ويتبع العبد في يد المشتري حيث وجدة في الكفالة وهذا صيب في رد المشتري به ان شاء
واذا امر عبده ان يكفل بالف على رجل على ان المطلوب ان مات ولم يؤد المال فالعبد ضامن
فمن باعه المولى من ريب المال جاز والتمن للمولى بفعل به ما يشاء وان مات المطلوب ولم يقض

دينه رجع الطالب على البائع بدينه في ثمنه فان كان دينه اكثر من ثمنه بطل الفضل وان وجد به عيبا فرد واخذ ثمنه ببيع العبد له بدينه وان هلك الثمن عند البائع ثم وجد المشتري به عيبا يرد عليه ان شاء ولم يكن له عليه من الثمن شيء ويباع العبد في ثمنه فان فضل من ثمنه شيء اخذه من دينه كذا في المغني * ويجوز للمأذون ان يشارك غيره شركة عنان وليس له ان يشارك غيره شركة مفاوضة ولو فعل ذلك بنقده عنانا لمفاوضة كذا في المحيط * ثم شركة العنان انما تصح منه اذا اشرك الشريكان مطلقا من ذكر الشري بال نقد والنسيئة اما لو اشترك العبدان المأذونان لهما في التجارة شركة عنان على ان يشتريا بالنقد والنسيئة بينهما لم يجز من ذلك النسيئة وجاز النقد فان اذن لهما المولى ان في الشركة على الشري بالنقد والنسيئة ولادين عليهما فهو جائز كما لو اذن لكل واحد منهما مولاة بالكفالة او التوكيل بالشراء بالنسيئة كذا في النهاية * فان اذن له المولى بشركة المفاوضة لا يجوز المفاوضة منه على سبيل العموم في التجارات كلها واذا لم يجز المفاوضة على العموم بعد اذن المولى هل تجوز على الخصوص مرة واحدة لم يذكر محمد ربح هذه المسئلة في الكتاب قال شيخ الاسلام في شرحه ولقائل ان يقول تجوز ولقائل ان يقول لا تجوز كذا في المحيط * والمأذون يملك الاذن في التجارة وكذلك المكاتب والشريك شركة عنان فيما هو من شركتهما واختلف مشائخنا في فصل وهو ان المضارب في نوع خاص اذا اذن لبعده من المضاربة في التجارة ان العبد يصير مأذونا له في التجارات كلها ام في ذلك النوع خاصة قال شمس الائمة السرخسي الاصح عندي انه يكون مأذونا له في التجارات كلها كذا في الظهيرية * وله ان يدفع المال مضاربة وان يأخذ مضاربة وله ان يضع هكذا في المحيط * وله ان يزرع في ارض نفسه وله ان يودع وان يستودع وله ان يعير وان يستعير كذا في الذخيرة * وله ان يؤجر نفسه فيما بدله من الاعمال صندنا وله ان يؤجر كسبه بخلاف كذا في المحيط * وللعبد المأذون ان يؤجر امته ظرأ والامة المأذونة لها ان تؤجر نفسها ظرأ كذا في فتاوى قاضيخان * وليس له بيع نفسه ولا رهنها كذا في السراج الوهاج * ولا يملك الزوج الابان المولى فان تزوج امرأة حرة يفرق بينهما وما لزمه من المهر بسبب الدخول يؤاخذ به بعد العتق كذا في المحيط * ولا يزوج ممالিকে فان زوج عبده لم يجز اجتماعا وان زوج امته فكذلك لا يجوز ايضا عندهما وقال ابو يوسف ربح يجوز وعلى هذا الخلاف الصيني المأذون والمضارب وشريك الفنان كذا في السراج الوهاج * وليس للمأذون ان يكتب عبده وان كاتبه واجاز مولاة جازاذا لم يكن عليه دين ثم لا سبيل للعبد

على قبض البدل بل ذلك الى المولى وان دفعها المكاتب الى العبد لم يبرأ الا ان يوكفه المولى بقبضها وكذلك ان لحقه دين بعد اجازة المولى الكتابة ولو كان عليه دين كثيرا وقليل فدكاتبته باطلة وان اجازة المولى فان لم يرد المكاتبه حتى اداها فان كان المولى لم يجزها لم يعتق ورد رقيقا للمأذون فبيع في دينه وصرف ما اخذه منه من المكاتبه في دينه وان كان المولى اجاز المكاتبه وامر العبد بقبضها وعلى العبد دين يحيط برقبته وبما في يده فادى المكاتب المكاتبه فهذا والاوّل سواء في قياس قول ابي حنيفة رح وفي قولهما هو حر والمولى ضامن بقيمته للغرماء وكذلك المكاتبه التي قبضها المولى يؤخذ منه فيصرف الى الغرماء ولو كان دين المأذون لا يحيط به وبما له عتق عندهم جميعا ثم يضمن قيمته للغرماء وبأخذ الغرماء المكاتبه التي قبضها المولى والمأذون من دينهم كذا في المبسوط * وللغرماء حق ابطال الكتابة قبل ثبوت العتق واذا لم يبطلوا الكتابة حتى عتق بالاداء ضمن المولى قيمته للغرماء هكذا في المحيط^(٥) * واذا ادى المكاتب البدل الى المولى قبل الاجازة ثم اجاز المولى لم يعتق وسلم المقبوض الى المولى لانه كسب عبده كذا في التبيين * وايسر له ان يعتق عبدا من كسبه على مال فان اعتق على مال مع انه ليس له ذلك واجاز المولى عتقه فان لم يكن على العبد دين عمل اجازته وقبض البدل الى المولى ولو لحق العبد بعد ذلك دين لا يصرف شيء من بدل العتق الى دينه وان كان على العبد دين ان كان الدين مستغرقا لا يعمل اجازته عند ابي حنيفة رح وعندهما عمل اجازته وان لم يكن الدين مستغرقا عمل اجازته عند الكل وضمن المولى قيمته للغرماء ولا سبيل للغرماء على العوض كذا في المحيط * ولا يهب ولا يتصدق بالدرهم والثوب وما شبه ذلك ولا يعوض مما وهب بغير شرط ولا يفرض فان اجاز المولى هذه التبرعات منه فان لم يكن عليه دين فلا بأس به وان كان عليه دين لم يجز شيء من ذلك كذا في المبسوط * ويملك النصدق بالفلس والرغيف وبالفضة بمادون الدرهم نص على مادون الدرهم في كتاب المكاتب وفي الاصل يقول ان تصدق وكانت الصدقة شيئا سوى الطعام وقد بلغ قيمتها درهمافصاعدا لا يجوز كذا في المغني * وله ان يتخذ الضيافة اليسيرة استحسانا وليس له ان يتخذ الضيافة العظيمة ثم لا بد من حد فاصل بين العظيمة واليسيرة روي عن محمد بن سلمة انه قال على مقدار مال تجارته مثلا عشرة آلاف فاتخذ الضيافة بمقدار عشرة كان يسيرا وان كان مال تجارته عشرة مثلا فاتخذ ضيافة بمقدار دانق فذلك يكون كثيرا صرفا

هذا هو الكلام في الضيافة واما الكلام في الهدية فيقول العبد المأذون يملك الاهداء بالمأكولات ولا يملك الاهداء بداسواها من الدراهم والدنانير قال مشائخنا وانما يملك الاهداء بالمأكول بمقدار ما يتخذ الدوة من المأكولات هكذا في المحيط * ولا بأس باجابة دعوة العبد التاجر واهارة ثوبه ودابته كذا في الخلاصة * ولا ضمان فيه على الرجل ان هلك شيء من ذلك عنده كان على العبد دين او لم يكن كذا في المبسوط * وبكرة كسوة ثوبه كذا في الخلاصة * وعن ابي يوسف ربح ان المحجور عليه اذا دفعه المولى قوت يومه فدما بعض رفقاءه على ذلك الطعام فلا بأس به بخلاف ما اذا دفعه قوت شهر ولا بأس للمرأة ان تتصدق من بيت زوجها بشيء يسير كغريف ونحوه بدون استطلاع رأي الزوج كذا في الكافي * قال رضي وفي عرفنا الامراة والامة لا تكون مأذونة بالتصدق بالنقد كذا في فتاوى قاضيان * واذا باع المأذون جارية ودفعها ثم وهب الثمن للمشتري او بعضه قبل القبض او بعده او حط عنه فذلك باطل فان كان وهب بعض الثمن او حطه قبل القبض او بعده بعيب طعن به المشتري فهو جائز ولو حط جميع الثمن او وهبه لم يجز ولو اشترى المأذون جارية وقبضها ثم وهب البائع الثمن للعبد فهو جائز وكذلك لو وهب للمولى وقبله كان بمنزلة هبته للعبد كان عليه دين او لم يكن ~~ولم يقبلها المولى في هذا الوجه~~ ولم يقبلها العبد في الوجه الاول كانت الهبة باطلة والمال على العبد بحاله فان وهب البائع الثمن للعبد او لمولاه قبل ان يقبضه ثم وجد العبد بالجارية عيبا لم يكن له ان يرد ها وهذا استحسان وكذلك هذا في كل ثمن كان بغير عينه وان كان الثمن عرضا بعينه فهو المأذون العرض للمشتري قبل ان يقبضه فقبله المشتري فالهبة جائزة فان لم يقبل المشتري الهبة فالهبة باطلة وان كان المشتري وهب الجارية قبل ان يقبضها العبد فقبلها العبد جاز سواء كان على العبد دين او لم يكن وكان ذلك فسحا للعقد وان وهبها للمولى فان لم يكن على العبد دين فهذا نقض صحيح ايضا وان كان على العبد دين فقبلها المولى وقبضها فهذا ليس بنقض للبيع ولو تقابضها ثم وهب العبد العرض من المشتري فقبله فالهبة باطلة ولو وهب المشتري الجارية اي بعد التقابض للمأذون او لمولاه جازت الهبة على سبيل البر المبتدأ فان وجد المأذون بالعرض عيبا ولا دين عليه فليس له ان يرد بالعيب وان كان عليه دين وقد وهب المشتري الجارية للعبد فكذلك وان كان قد وهب لمولاه فله ان يرد العرض بالعيب وضمنه قيمة الجارية يوم قبضها كذا في المبسوط *

كذا في المبسوط * وإذا اذن الرجل لعبده في التجارة فباع العبد المأذون جارية مما في يده بغلام وتقابضا ثم حدث بالجارية صيب عند مشترى الجارية بأفة مساوية او بفعل المشتري او بفعل الاجنبي او كانت ولدت ولدا او وطئها المشتري وهي ثيب او بكر او وطئها رجل اجنبي ثم ان مشترى الجارية وهب الجارية من المأذون او من مولاة وعلى المأذون دين اولاد بن عليه ثم ان المأذون وجد بالغلام عيبا ف اراد ان يرده كان له ذلك كذا في المغني * قال واذا اشترى العبد المأذون له جارية من رجل بغلام مما في يده قيمته الف درهم وبالف درهم وتقابضا ثم ان البائع وهب الف التي قبض والغلام من العبد المأذون في التجارة وقبضهما العبد المأذون ثم ان العبد المأذون اراد ان الجارية بعيب وجده فيها فليس له ان يردها وكذلك لو كانت الهبة للمولى ولاد بن حلى العبد وان كان عليه دين والهبة للمولى كان له ان يرد الجارية بالعيب ويأخذ من البائع الف درهم وقيمة الغلام فان اخذ ذلك ثم ابرأه الغرماء من الدين او وهبوه له او للمولى او لورثة المولى لم يرده على البائع شيئا مما اخذ منه كذا في المبسوط * واذا اذن الرجل عبده في التجارة فوجب له على حرا وعبدا ومكاتب ثمن بيع او غضب فاخر العبد فانه يصح تاخير استحقاقه ولو كان العبد صالحا على ان اخر عنه ثلثا منه وقبض ثلثا وحط ثلثا كان التاخير جائزا والخط باطلا ولو كان المال الذي وجب له قرضا اقترضه فاخره عن صاحبه كان له ان يرجع به عليه خلا كذا في المغني * وان رضي بذلك كان احسن هكذا في المحيط * قال واذا اذن الرجل لعبده في التجارة فوجب له ولرجل آخر على آخر الف درهم دين هما فيه شريكا فاخر العبد نصيبه منه وقد كان المال حالا فان التاخير باطل في قول ابي حنيفة رح والمال حال على حاله ما يقبضه احدهما ايتهما كان يكون مشتركا بينهما وبين صاحبه وعلى قولهما التاخير جائز وما اخذ الساكت يكون له خاصة لا يشاركه العبد في ذلك حتى يحل الاجل كذا في المغني * فاذا حل الاجل كان العبد بالخيار ان شاء اخذ من شريكه نصف ما اخذ ثم يتبعان الغريم بالباقي وان شاء سلم له المقبوض واختار اتباع الباقي بنصيبه في الدين ولو اقتضى العبد شيئا قبل حل الاجل كان لشريكه ان يأخذ منه نصفه وكذلك ان كان الدين كله مؤجلا فقبض احدهما شيئا منه قبل حله كان للآخر ان يشاركه فيه ولو كان الدين حالا فاجله العبد سنة ثم قبض الشريك حصته ثم ابطال الغريم الاجل الذي اجله العبد برضا منه قبل مضيه فقد بطل الاجل ولكن لا سبيل للعبد على ما قبض شريكه في قول ابي يوسف ومحمد رح حتى يحل الاجل

فإذا حل الأجل شاركه في المقبوض إن شاء وإن لم ينقض الأجل ولكن الغريم مات فحل عليه
 شارك العبد شريكه فيما قبض ولو لم يمت ولكنهما تناقضا الأجل ثم قبض الشريك حقه كان للعبد
 أن يشاركه ولو كان المال حلالا فقبض الشريك حقه ثم إن العبد أخرج الغريم حقه وهو يعلم بقبضه ولا يعلم
 فتأخيره جائز عندهما ولا سبيل له على ما قبض شريكه حتى يحل الأجل فإذا حل أخذ منه نصف
 ما قبض إن شاء ولو كان مالهما إلى سنة فقبض الشريك ما جلا ثم إن العبد أخرج حقه للغريم سنة
 أخرى وهو يعلم بقبضه ولا يعلم فتأخيره جائز عندهما ولا سبيل له على قبض شريكه حتى تمضي
 السنتان جميعا ولو كان المال حلالا فخذ الشريك حقه فسلمه له العبد كان تسليمه جائزا عندهم حتى
 ينوي علم الغريم فإن نوى ما عليه رجع على شريكه فيشاركه في المقبوض ولو كان المال إلى سنة
 فاشترى العبد من الغريم جارية بحصته فللشريك أن يأخذ العبد بنصف حقه من الدراهم فإن أخذ منه
 نصف نصيبه من الدراهم ثم وجد العبد بالجارية عيبا فردها على البائع بقضاء القاضي عاد المال إلى
 أجله واسترد العبد من شريكه ما أخذه منه ولو كان ردها بغير قضاء أو باقالة لم يرجع على الشريك
 بشيء مما أعطاه يكون للعبد ولشريكه على الغريم الخمسمائة الباقية إلى أجلها وللعبد على الغريم
 خمسمائة حالة وكذلك لو كان العبد اشترى الجارية من الغريم بجميع الألف إلا أن للشريك
 أن يأخذ بنصف الألف ههنا فإن كان حين أقال البيع أورده بغير قضاء شرط عليه البائع أن الثمن
 إلى أجله كان إلى أجله كذا في المبسوط* ولو اشترى المأذون عبدا على أنه بالخيار ثلثا فأبرأه بئعه من الثمن
 في مدة الخيار فرد به بالخيار صح عنده كذا في الكافي* المأذون في أقالة البيع كالخرفان اشترى
 المأذون جارية فزادت في بده حتى صار الثمن أقل من قيمتها بما لا يتغابن الناس في مثله ثم أقال
 البيع فيها فهو جائز في قول أبي حنيفة رح ولا يجوز في قول أبي يوسف ومحمد رح كذا في المبسوط*
 ولو اشترى المأذون أمه بآلف وقبضها ولم ينقد الثمن حتى أبرأه البائع عنه ثم تقايلا بطلت الأقالة
 عند أبي حنيفة ومحمد رح كذا في الكافي* فلو أقال البيع بمائة دينار وبجارية أخرى أو بالفي درهم
 كانت الأقالة باطلة في قياس قول أبي حنيفة رح وعند أبي يوسف ومحمد رح هذا جائز ولو كان
 المأذون لم يقبض الجارية حتى وهب البائع ثمنها ثم تقايلا فالأقالة باطلة عندهم جميعا وكذلك
 لو أقاله بثمن آخر في هذه الحالة ولو لم يتقايلا البيع ولكنه رأى بالجارية عيبا قبل أن يقبضها فلم يرخص
 بها أوله يكن رأها فلما رأها لم يرخص بها فنقض البيع وقد كان وهب له الثمن فنقضه

باطل كذا في المبسوط * وفي الابانة في المنتقى باع العبد المأذون عبدا في تجارته ثم حجر عليه المولى ثم وجد المشتري بالعبد عيبا فالخصم في الرد بالعيب هو العبد فان اقر العبد بالعيب لم يلزمه وان نكل عن اليمين فقضى عليه بالرد كما في التاتارخانية * واذا باع المأذون شيئا واشترى ثم ان المولى اقال البيع فيه فان كان المأذون لادين عليه يومئذ فما صنع المولى من ذلك على عبده جائز وان كان عليه دين عند الاقالة فقضى المولى الدين او ابرأ الغرماء العبد من دينهم قبل ان يفسخ القاضي الاقالة وان فسخ القاضي الاقالة ثم ابرأ الغرماء من الدين فالفسخ ماض واذا باع عرضا بثمن وتقابضا ثم تقايلا والعرض باق والثمن هالك قبل الاقالة او بعدها فالاقالة ماضية وان كان الثمن باقيا والعرض هالك قبل الاقالة او بعدها فالاقالة باطلة كذا في المبسوط * قال محمد رَح اذ باع العبد المأذون عينا من كسبه وطعن المشتري بعيب به بعد ما قبضه والعيب يحدث مثله او لا يحدث مثله وخاصم المأذون في ذلك فقباه بغير قضاء القاضي بلا يمين ولا بينة على العيب فقبوله جائز والبيع منتقض وان لم يقبل حتى رد عليه بقضاء قاض اما بينة او بااء يمين او اقرار منه بالعيب كان جائزا كذا في المغني * واذا باع المأذون جارية بالف وتقابضا ثم قطع المشتري يدها او وطئها او ذهبت عندها من غير فعل احد ثم تقايلا البيع ولا يعلم العبد بذلك فهو بالخيار ان شاء اخذها وان شاء ردها ولو كان الواطئ او القاطع اجنبيا فوجب عليه العقر والارش ثم تقايلا البيع والعبد يعلم بذلك او لا يعلم فالاقالة باطلة في قول ابي حنيفة رَح صحيحة في قول ابي يوسف ومحمد رَح كذا في المبسوط * قال ولو ان عبدا ما ذونه باع من رجل جارية وقبضها منه المشتري فوجد بها عيبا فخاصم العبد فيه الى القاضي واقام البينة ان العيب كان عند المأذون فرد القاضي الجارية على المأذون واخذ منه الثمن ثم ان العبد بعد ذلك وجد بالجارية عيبا آخر قد كان عند المشتري ولم يعلم به العبد وقت الرد ولا علم للقاضي بذلك فالمأذون بالخيار ان شاء نقض الفسخ ورد الجارية على المشتري واخذ منه الثمن الا حصه مقدار العيب الذي كان عند المأذون وان شاء اجاز الفسخ وامسك الجارية ولم يرجع على المشتري بنقصان العيب الذي كان عند المأذون بقليل ولا كثير كذا في المغني * وان لم يرد العبد حتى حدث بها عيب عنده لم يكن له ان يردّها ولكنه يرجع بنقصان العيب الذي حدث عند المشتري من الثمن كما كان يفعل المشتري قبل الفسخ اذا وجد بها عيبا وقد تعيبت عنده فان شاء المشتري ان يأخذها بعيبها

الذي حدث عند العبد فله ذلك فان اخذها ودفع الثمن الى العبد رجع المشتري على العبد بنقصان العيب الاول من الثمن ولم يكن له ان يرجع بنقصان العيب الآخر وكذلك ان كان العيب الآخر جناية من العبد او طثا فان كان جناية من اجنبي او وطثا فوجب العقرا والارش رجع العبد على المشتري بنقصان العيب الحادث عند المشتري من الثمن ولم يكن للمشتري ان يأخذ الجارية بعد وث الزيادة المنفصلة المتولدة في يد البائع بعد الفسخ وكما ان حدث هذه الزيادة عند المشتري يمنع فسخ العقد حق للشرع فكذلك حدثها عند البائع بعد الفسخ فاذا تعذر ردّها تعين حق البائع في الرجوع بحصة العيب ولو كان المشتري رد الجارية على العبد او لا بالعيب فقبضها العبد ثم وجد المشتري قد قطع يدها او وطثها فلم يردّها عليه بذلك حتى حدث بها عيب عند العبد فالمشتري بالخيار ان شاء اخذها واعطى العبد جميع الثمن ثم يرجع المشتري على العبد بنقصان العيب الاول من الثمن وان شاء دفع الى العبد بنقصان العيب الذي حدث عنده من الثمن يعني في الجناية في الوطى اذا كانت بكر حتى نقصها الوطى في ماليتها فان كان المشتري وطثها وهي نيبّ فلم ينقصها الوطى شيئا لم يرجع العبد على المشتري بشيء من الثمن ولزم العبد الجارية وان كان اجنبي قطع يدها عند المشتري او وطثها فوجب العقرا والارش ثم ردّها للقاضي على العبد بالعيب الذي كان عنده ولم يعلم بما صنع الاجنبي ثم حدث بالجارية عيب عند العبد ثم اطلع على ما كان عند المشتري فان الجارية ترد على المشتري ويرد عليه معها نقصان العيب الذي حدث عند العبد من قيمتها ثم يأخذ العبد الثمن من المشتري ان كان قد رده اليه ويرجع المشتري على العبد بنقصان العيب الاول وان كان العيب الذي حدث بها عند العبد من فعل الاجنبي فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ ذلك النقصان من العبد ويرجع به العبد على الاجنبي وان شاء اخذه من الاجنبي فان كان العبد البائع قتلها او قتلها اجنبي في يد العبد فهو سواء وبأخذ المشتري من العبد قيمتها ولا سبيل له على الاجنبي ثم يرجع العبد بالقيمة على الاجنبي بخلاف الجناية فيما دون النفس وان كان العبد باعها بعد ما قبضها المشتري جاز بيعه كذا في المبسوط * ولوباع المأذون جارية من رجل بجارية فتقايل او لم يتقابضا حتى ولدت كل واحدة واذا قيمته الف وقيمة كل واحدة الف اخذ كل واحد منهما جاريته وولدها فان لم يتقابضا بعد ما تقايل حتى ماتت

ماتت الامتان واراد اخذ الولدين اخذ كل واحد الولد الذي في يده صاحبه ونصف قيمة امه ولو كانت قيمة كل واحد خمسمائة اخذ كل واحد الولد الذي في يده صاحبه وثلث قيمة امه ولو هلك الولدان دون الامنين اخذ كل واحد جاريته ولم يتبع صاحبه بشيء وان هلكت الامتان واحد الولدين فان الذي في يده الولد الحي يدفعه الى صاحبه يأخذ منه ثلث قيمة الامة التي هلكت في يده الآخر كذا في المغني * ولو باع المأذون جارية من رجل بالف درهم وتقابضها ثم تقايلا فلم يقبض العبد الجارية حتى قطع رجل يدها او وطئها فنقصها الوطئ كان العبد بالخيار ولو اختار اخذها تبع الواطئ او الجاني بالعقر والارش وان نقض الاقالة فالعقر والارش للمشتري ولو كان مكان الالف عرضا بعينه كان العبد بالخيار ان شاء اخذ الجارية من المشتري واتبع الجاني والواطئ بالارش والعقروان شاء يأخذ قيمة الجارية من المشتري يوم قبضها وسلم له الجارية وارشها وعقرها للمشتري وكذلك لو كان قتلها الجاني كان العبد بالخيار ان شاء اتبع عاقلة الجاني بقيمتها وان شاء اتبع المشتري بقيمتها حالة ثم يرجع المشتري على عاقلة الجاني بقيمتها في ثلث سنين وكذلك لو ماتت الجارية بعد الاقالة كان للعبد ان يأخذ من المشتري قيمتها ولو كان حدث بها عيب من فعل المشتري بعد الاقالة بخير العبد فان شاء ضمنه قيمتها يوم قبضها منه وان شاء اخذ الجارية ورجع على المشتري بنقصان العيب ولو كان العيب احده فيهما للمشتري قبل الاقالة ثم تقايلا ثم علم العبد بالعيب يخير فان شاء ضمن المشتري قيمتها يوم قبضها وان شاء اخذها معيبة ولا شيء له غير ذلك واه باع العبد ابريق فضة قيمته مائة درهم بعشرة دنانير وتقابضها ثم تقايلا واقترا قبل القبض فلاقالة منتقضة كذا في المبسوط * الباب الرابع في مسائل الديون التي تلحق للمأذون وتصرف المولى في المأذون بالبيع والتدبير والاعناق واشباهها أعلم ان الديون على ثلاثة اوجه دين يتعلق برقبته اتفاقا وهودين الاستهلاك ودين لا يتعلق برقبته اتفاقا وهودين وجب بما هو ليس في معنى التجارة كالوطئ بالنكاح بغير اذن المولى ودين مختلف فيه وهودين بسبب التجارة وبما هو مثلها كالبيع والشراء والاجارة والاستيجار وضمان المغصوب والودائع والامانات اذا جحد فيها وما يجب من العقر بوطئ المشتراة بعد الاستحقاق لاستئذنه الى الشراء فيلحق به كذا في الترتيب كذا في المعدن * واذا اذن الرجل لعبد في التجارة فباع العبد واشترى ولحقه من ذلك دين كثير فقد ه الغرماء الى القاضي والمولى حاضر فطلبوا بيعه من المولى فان كان

في يد العبد مال حاضر يفي ديونه فانه يقضي ديونه من كسبه ولا يبيع المأذون بدينهم وان لم يكن في يده مال حاضر الا ان له مالا غائبا يرجى قدومه او دين حال يرجى خروجه فانه لا يعجل القاضي في بيعه بل يتلوم ويؤخر البيع حتى يقدم المال او يخرج الدين ولم يقدر لمدة التلوم تقديرا من مشائخنا من قال بان تقدير مدة التلوم موكول الى رأي القاضي فان مضت مدة وقوع في رأيه ان مدة التلوم انتهت باع العبد وان وقع في رأيه ان مدة التلوم لم تنته فانه لا يبيعه وقد حكى من الفقيه ابي بكر البخاري انه كان يقول مدة التلوم مقدرة بثلاثة ايام فان كان المال الغائب بحيث يقدم بمضي ثلثة ايام فان القاضي لا يبيع العبد بل يتلوم حتى يقدم المال او يخرج الدين وان كان لا يقدم المال الغائب بعد مضي ثلثة ايام فانه يبيعه واذ انقضت مدة التلوم على القولين جميعا ولم يقدم المال ولم يخرج الدين فان القاضي يبيع العبد بدينهم هذا اذا كان المولى حاضرا فاما اذا كان غائبا فانه لا يبيع العبد حتى يحضر المولى ثم اذا باع القاضي العبد بحضرة المولى يقسم ثمنه بين الغرماء فبعد ذلك ينظر ان كان بالثمن وفاء بالديون كلها او في كل واحد منهم تمام حقه ويصرف الفضل الى المولى ان كان ثمة فضل وان لم يكن بالثمن وفاء بالديون كلها يضرب كل غريم في الثمن بقدر حقه ولا سبيل لهم على العبد فيما بقي من دينهم حتى يعتق العبد كذا في الذخيرة * فان اشترى العبد مولاة الذي باعه عليه القاضي للغرماء لم يتبعه الغرماء بشيء مما بقي من الدين قليل ولا كثير وان عاد العبد الى ملك من وجب الدين على العبد في ملكه كذا في المغني * ولو كان بعض الدين حالا وبعضه مؤجلا فانه يبيعه ويعطي اصحاب الحال قدر حصته منه ويمسك حصة اصحاب الاجل الى وقت حلول الاجل وهذا اذا كان كله ظاهرا او كان بعضه ظاهرا وبعضه لم يظهر ولكن سبب الوجوب قد ظهر كما لو حفر العبد بئرا في الطريق و عليه دين فان القاضي يبيعه في الدين ويدفع الى الغريم قدر دينه من الثمن وان كان الدين مثل الثمن دفع كله فبعد ذلك اذا وقع في البئر دابة فهلكت يرجع صاحب الدابة على الغريم فيأخذ منه قدر حصته من ذلك فيضرب هذا بقية الدابة والغريم يضرب بدينه فيقسمان الثمن بالحصص هكذا في التاتارخانية * ولو طلب بعض الغرماء من القاضي البيع والبعض فيب فباعه القاضي للحضور فبيعه جائز على الكل ثم يدفع القاضي الى الحضور حصتهم من الثمن ويوقف حصة الغيب فان قال العبد قبل ان يباع ان لفلان علي من المال كذا وصدقه المولى بذلك او كذبه و فلان غائب فقال الغرماء الحضور ليس لفلان عليه قليل

ولا كثير فان العبد يكون مصدقاً في ذلك فان حضر الغائب وصدق العبد في اقراره اخذ حقه وان كذبه قسم ما وقف له بين الحضور بالخصص كذا في المغني * ولو اقر بذلك بعد ما باعه القاضي وصدقه مولاه لم يصدق على الغرماء وي دفع جميع الثمن الى الغرماء المعروفين فان قدم الغائب واقام البينة على حقه اتبع الغرماء بحصته مما اخذوه من الثمن وان اراد القاضي ان يستوثق من الغرماء بكفيل حتى يقدم الغائب فابى الغرماء ان يفعلوا فانهم لا يجبرون على شيء من ذلك ولكن ان اعطوه ذلك وكاتب بد انفسهم جاز فان قدم الغائب فاقام البينة على اقرار العبد بدينه قبل البيع فذلك جائز ايضا ثم ان كانوا اعطوا كفيلاً ويثبت حق الغائب بالبينة كان له ان يأخذ حصته ان شاء من الغرماء وان شاء من الكفيل ثم يرجع به على الكفيل الغرماء كذا في المبسوط * ثم القاضي اذا باع العبد للغرماء او باع امين القاضي العبد للغرماء لا يلحقه العهدة حتى لو وجد المشتري بالعبد عيباً فالمشتري لا يردده على القاضي ولا على امينه ولكن القاضي يبعث وصياً حتى يردده عليه وكذلك لو قبض القاضي او امينه الثمن من المشتري وضاع من يده واستحق العبد من يد المشتري فالمشتري لا يرجع على القاضي ولا على امينه وانما يرجع على الغرماء فان عتق العبد بعد ذلك فالغرماء يرجعون بديونهم على العبد وهذا ظاهر وهل يرجعون بما ضمنوا للمشتري من الثمن فلا ذكر لهذا الفصل في شيء من الكتب وقد اختلف المشائخ فيه والاصح انهم لا يرجعون وذكر شيخ الاسلام خواهر زاده في شرح كتاب المأذون ان القاضي اذا امر امينه ببيع العبد المأذون المديون بطلب الغرماء ان قال جعلتك اميناً في بيع هذا العبد لا يلحقه العهدة واما اذا قال له ببيع هذا العبد ولم يزد فقد اختلف المشائخ فيه والصحيح انه لا يلحقه العهدة كذا في الذخيرة * ثم في فصل الرد بالعيب اذا نصب القاضي الامين خصماً للمشتري ورد المشتري العبد عليه بالعيب فالقاضي يأمر الامين ببيع العبد وياً مرة ان يبين العيب اذا باعه فاذا باعه الامين واخذ الثمن بدأ به بين المشتري ولا فبعد ذلك ينظر ان كان الثمن الآخر اقل من الثمن الاول غرم الغرماء للمشتري الاول الفصل على الثمن الآخر ولا يغرم الامين ذلك وان كان الثمن الثاني اكثر من الاول اعطى المشتري حقه وما بقي يكون للغرماء وان انقطع حق الغرماء عن العبد بعد البيع كذا في المغني * ولو كان العبد حين رد على امين القاضي بالعيب مات في يده قبل ان يبيعه ثانياً فالامين يرجع بالثمن على الغرماء فياً خذ منهم الثمن ويرده على المشتري كذا في الذخيرة * وان كان المولى قد اخذ شيئاً من ذلك من العبد فان لم يكن على

العبد دين حال ما اخذ المولى ذلك ثم لحقه دين لم يجب على المولى رد ما اخذ ان كان قائما بعينه ولا ضمانه ان كان استهلكه وان كان على العبد دين حال ما اخذ المولى ذلك يجب على المولى رد ما اخذ ان كان قائما بعينه وضمانه ان كان استهلكه كذا في المغني * ولو كان المولى اخذ منه الف درهم فاستهلكه وعليه دين خمسمائة درهم يومئذ ثم لحقه بعد ذلك دين آخر يأتي على قيمته وعلى ما قبض المولى فان المولى يغرم الالف كلها فيكون للغرماء ويبيع العبد ايضا في دينه ولو لم يلحق العبد دين آخر لم يغرم المولى الا النصفه واذا لحق المأذون دين يأتي على رقبته وعلى جميع ما في يده فاخذ منه مولاة الغلة بعد ذلك في كل شهر عشرة دراهم حتى اخذ منه مالا كثيرا فالمقبوض سالم للمولى استحسانا لان في اخذ المولى الغلة منفعة للغرماء فانه تبقىة للاذن بسبب ما يصل اليه من الغلة ولو كان قبض كل شهر مائة درهم كان باطلا وعليه ان يرد ما زاد على غلة مثله كذا في المبسوط * ويتعلق دين التجارة بالكسب الحاصل قبل الدين او بعده ويتعلق بما يقبل من الهبة والصدقة قبل لحوق الدين او بعده كذا في الكافي * ولو اقر العبد المأذون بدين خمسمائة ثم استفاد عبدا يساوي الفا فاخذ المولى ثم لحق المأذون بعد ذلك دين يأتي على قيمة ما قبضه المولى فان المقبوض يؤخذ من المولى فيباع ويقسم ثمنه بين سائر الغرماء فان ادى المولى الدين الاول ليسلم العبد ويبيع للآخرين في دينهم وليس للمولى ان يخاصم بما ادى من الدين الاول فان لم يؤد المولى ولكن الغريم الاول ابرأ العبد من دينه بعد ما لحقه الدين الآخر يبيع العبد الذي قبضه المولى في دين الآخرين وان كان ابرأه من دينه قبل ان يلحقه الدين الآخر سلم العبد الذي قبضه المولى له ولو لم يبرأه حتى لحقه الدين الآخر ثم اقر الغريم الاول انه لم يكن له على المأذون دين وان اقرار العبد المأذون له بالدين كان باطلا سلم العبد الذي قبضه المولى له ولا يتبعه صاحب الدين الا خبر بشيء منه بخلاف ما اذا ابرأه الغريم الاول ولو كان المولى اقر بالدين الاول كما ان اقره العبد ثم قال الغريم الاول لم يكن لي على العبد دين واقراره لي باطل فان الغريم الآخر يأخذ العبد الذي قبضه المولى لبيع في دينه كذا في المبسوط * وكما يباع رقبة العبد في دين التجارة يباع رقبته فيما كان من جنس التجارة قال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد رح اذا اذن الرجل لعبده في التجارة بما لحقه من دين تجارة او غصب او ودعة حمدا او دابة عقرها او مضاربة او بضاعة او عارية حمدا

محمد ما اوتوب احرقه او آجر اجبر او مهر جارية اشترها ووطئها ثم استنكحت فذلك كله لازم له يؤاخذ به في الحال وتباع رقبته فيه كذا في المحيط * قيل ما ذكر من الجواب في ضمان عقرا الدابة واحراق الثوب محمول على ما اذا اخذ الثوب او الدابة او لا حتى يصير غاصبا بالاخذ ثم احرق الثوب او عقرا الدابة فاما ان اعقر الدابة او احرق الثوب قبل القبض فينبغي على قول ابي يوسف رح ان لا يؤاخذ به في الحال ولا تباع رقبته فيه وعلى قول محمد رح يؤاخذ به في الحال وتباع رقبته فيه كذا في المغني * واذا استعار من احد دابة الى مكان معلوم فذهب بها الى مكان آخر حتى صار مخالفا لظمان تباع رقبته كذا في الذخيرة * واذا تزوج امرأة ودخل بها ان كان النكاح باذن المولى يباع بدين المهر ثم يشترط لصحة بيع القاضي اذن الغرماء بالبيع واذن المولى كذا في المغني * واذا اذن الرجل لامته فلحقها دين ثم وهب لها بهبة او تصدق عليها بصدقة او اكتسبت مالا من التجارة او غيرها فغرماءها احق بجميع ذلك من مولاهما كذا في المبسوط * اذا اذن لامته في التجارة ثم ولدت ولدا هل يسرى الدين الى ولدها حتى يباع ولدها في الدين كالام فهذا على وجهين اما ان ولدت بعد مالحقها الدين او ولدت قبل ان يلحقها الدين ثم لحقها الدين بعد ذلك فان ولدت بعد مالحقها الدين فانه يسرى الدين الى ولدها يباع الولد معها في الدين الا ان يغديهما المولى كذا في المغني * ولو ولدت ولدا وعليها دين وبعد الولادة لحقها دين ايضا بعد ذلك اشترك الغرماء جميعا في ما ليتها اذ بيعت فاما ولدها فلا صحاب الدين الاول خاصة ولو ولدت ولدين احدهما قبل الدين والاخر بعد الدين لحق الدين الولد الا خردون الاول كذا في المبسوط * ولا يتعلق دين العبد بما دفع اليه المولى ليتجربه بخلاف كسبه في يده يتعلق به وان قال المولى هو مالي عندك لتجربه كذا في التاتارخانية * واذا دفع الرجل الى عبده مالا يعمل به بشهود واذن له في التجارة فباع واشترى فلحقه دين ثم مات وفي يده مال ولا يعرف مال المولى بعينه فجميع ما في يد العبد بين غرمائه لا شيء للمولى منه الا انه يعرف شيء للمولى بعينه فباخذة دون الغرماء وكذلك لو صرف شيء بعينه اشتراه بمال المولى او باع به مال المولى كذا في المبسوط * وان اقر العبد في حياته وصحته بعد مالحقه الدين ان هذا المال الذي في يده مال المولى الذي دفعه اليه وقد عرف دفع المال الى العبد بمعاينة الشهود الا انهم لا يعرفون مال المولى بعينه لم يكن اقراره صحيحا ولو كان اقر بذلك لاجنبي يصح اقراره فان اقام المولى بينة

ان هذا المال هو المال الذي دفعه الى العبد واقرضه ماء العبد بذلك كان المولى احق به كذا في المغني * ولو كان على العبد دين حال ودين مؤجل فقضى المولى من ثمنه الحال ثم حل الاجل ضمنه المولى وسلم للاول ما قبض وان لم يبعه للاول يبيع للثاني ولو طلب صاحب الحال من القاضي يبعه فباعه اعطاه حصته ودفع الباقي الى المولى حتى يحل الاجل فان هلك في يده لم يضمن وشارك الثاني الاول فيما قبض ولو استهلك المولى ما قبض او قضاة غريمه ضمن للثاني فان توى ما على المولى شارك الثاني الاول ثم يرجعان على الغريم الذي قضاة المولى كذا في التاتارخانية * ولو لم يبع القاضي العبد للغريم ولكن المولى باعه برضاء صاحب الدين الحال فبيعه جائز ثم يعطي نصف الثمن صاحب الدين الحال فيسلم للمولى نصف الثمن فاذا حل الدين الآخر اخذ صاحبه من المولى نصف القيمة ولا سبيل له على الثمن فان توى ما على المولى من نصف القيمة لم يرجع على الذي اخذ نصف الثمن بشيء واذا باعه المولى بغير امر القاضي والغرماء فبيعه باطل فان اجاز والبيع او قضاة المولى الدين او كان في الثمن وفاء بدينهم فاعطاهم نفذ المبيع كذا في المبسوط * واذا باع المولى العبد المأذون المديون بغير رضاء الغرماء وسلمه الى المشتري ثم جاء الغرماء يطلبون العبد بديونهم فارادوا ان يفسخوا بيع المولى والبائع والمشتري حاضران كان للغرماء ان يفسخوا البيع قال مشائخنا هذا اذا كانوا لا يصلون الى ديونهم فاما اذا كان يصل اليهم الثمن وفي الثمن وفاء بديونهم فليس لهم ان يفسخوا البيع فان كان احدهما غائبا اما البائع واما المشتري اجمعوا على ان المشتري اذا كان غائبا والبائع حاضر مع العبد انه ليس للغرماء ان يفسخوا البيع البائع ويفسخوا العقد معه واما اذا كان المشتري حاضرا مع العبد قال ابو حنيفة ومحمد رحم لا خصومة لهم مع المشتري كذا في المغني * ولو ان الغرماء لم يقدروا على المشتري وعلى العبد المأذون انما قدروا على البائع وارادوا ان يضمنوا البائع قيمة العبد فلهم ذلك ثم اذا ضمنوا البائع قيمة العبد اقتسموها بينهم بالحصص يضرب كل واحد منهم بجميع دينه في تلك القيمة وجاز البيع في العبد وسلم الثمن للمولى ولم يكن للغرماء على العبد سبيل ما لم يعتق العبد كما لو بيع العبد بدينهم ولو اجاز والبيع كان الثمن لهم وبرئ البائع من القيمة فان هلك الثمن في يد البائع قبل ان يقبضه الغرماء من البائع هلك من مال الغرماء وبرئ البائع من القيمة فاذا اعتق العبد اتبعوه بجميع دينهم ولو ان الغرماء اجازوا البيع بعد ما هلك الثمن في يد البائع صححت الاجازة فكان الهلاك على الغرماء

هكذا ذكر في ظاهر الرواية وان اختار بعض الغرماء ضمان القيمة واختار بعضهم الثمن كان لهم ذلك ويكون فائدة هذا ان تكون القيمة اكثر من الثمن ويكون للذين اختاروا القيمة حصتهم من القيمة وللذين اختاروا الثمن حصتهم من الثمن حتى لو كانوا اربعة واختاروا اخذ ضمان القيمة له ربع القيمة لا غير والذين اختاروا الثمن لهم ثلثة ارباع الثمن والباقي للمولى وينفذ البيع في جميع العبد وهذا بخلاف ما لو كان المشتري والبائع حاضرين والعبد قائم في يد المشتري فجاز بيعهم البيع وابطله بعضهم كان الابطال اولي اولم يجز البيع في شيء من العبد كذا في المحيط * فلو ان الغرماء قدروا على البائع والمشتري ولم يقدروا على العبد فلهم الخيار ان شاءوا ضمنوا البائع قيمة العبد وان شاءوا ضمنوا المشتري فان ضمنوا المشتري قيمة العبد رجع المشتري على البائع بالثمن الذي نقده وان اختاروا تضمين المولى قيمة العبد جاز البيع فيما بينه وبين المشتري وابهما اختار الغرماء ضمانه برئ الآخر براءة مؤبدة بحيث لا يعود الضمان اليه ابدا كذا في المغني * فان اخذ الغرماء القيمة من البائع او من المشتري ثم ظهر العبد فارادوا ان يأخذوا العبد ويردوا القيمة على من اخذوا منه القيمة ينظران اخذ الغرماء القيمة بزعم انفسهم بان ادعوا ان قيمة العبد كذا وانكر الذي اختار الغرماء تضمينه فاقاموا البينة على ما ادعوا من القيمة او استحلفوه ونكل لاسبيل لهم على العبد وان اخذوا القيمة بزعم الضامن ان قيمته كذا دون ما ادعى الغرماء وحلف على ذلك ولم يكن للغرماء بينة كان لهم ان يأخذوا العبد ثم اذا اختاروا اخذ القيمة من المولى واخذوا القيمة منه ثم ظهر العبد واطلع المشتري على عيب بالعبد ورده على المولى البائع بقضاء القاضي فالمولى هل يرد العبد على الغرماء بهذا العيب فهذا على وجهين الاول اذا لم يكن المولى البائع عالما بالعيب وقت بيعه من المشتري وفي هذا الوجه ان كان العيب عيبا لا يحدث مثله وقد رد عليه بالبينة او بنكوله او باقراره يرد على الغرماء وان كان العيب عيبا يحدث مثله وقد رد عليه بالبينة او بنكوله رده على الغرماء وان رده بحكم اقراره لا يرد على الغرماء الا ان يقيم البينة ان هذا العيب كان بالعبد قبل شراء هذا المشتري او يستحلفهم على ذلك فنكلوا الوجه الثاني ان يكون المولى البائع عالما بالعيب وقت البيع من المشتري وهذا الوجه على قسمين ان كان القاضي قضى عليه بقيمة العبد معيبا فليس له ان يرد العبد على الغرماء وان كان القاضي قضى عليه بقيمته صححنا فله ان يرد على الغرماء اذا كان العيب عيبا لا يحدث مثله او يحدث

الآن انه رد عليه بالبينة أو بنكوله معنى هذه المسئلة ان الغرماء حين ارادوا اخذ القيمة من المولى قال
 ان هذا العبد معيب بعيب كان به وقت بيعي اياه من المشتري فصدقه الغرماء في ذلك وضمنوه
 قيمته معيبا وكذبوه وقالوا لا بل كان العبد صحيحا وقت بيعك اياه من المشتري وانما حدث العيب
 في يد المشتري فلناحق تضمينك قيمته صحيحا فضمنوه قيمته صحيحا والحكم ما ذكرنا فان كان الغرماء
 اخذوا القيمة من المولى وظهر العبد في يد المشتري واطلع على عيب قد يمس بالعبد فلم يرد على المولى
 حتى تعيب عنده بعيب آخر لا يكون للمشتري حق الرد على المولى ولكن يرجع عليه بنقصان
 العيب واذا رجع على المولى بنقصان العيب ليس للمولى ان يرجع على الغرماء بنقصان العيب ذكر
 المسئلة في هذا الكتاب من غير ذكر خلاف بعض مشائخنا قالوا هذا قول ابي حنيفة رح اما على قول
 ابي يوسف ومحمد رح له ان يرجع على الغرماء بنقصان العيب قالوا قد نص على هذا الخلاف
 في بعض نسخ هذا الكتاب كذا في المحيط * ولو اعتق المولى رقيقا من رقيق المأذون وعلى المأذون دين
 هل ينفذ عتقه فهو على وجهين اما ان يكون الدين على المأذون مستغرقا او غير مستغرق فان كان
 الدين غير مستغرق كان ابو حنيفة رح يقول اولابانه لا ينفذ عتقه ثم رجع وقال بانه ينفذ عتقه وان كان
 الدين مستغرقا لا ينفذ عتق المولى عند ابي حنيفة رح قول واحد ا وقال ابو يوسف ومحمد رح ينفذ
 عتقه على كل حال والخلاف بينهم في هذه المسئلة فرع لمسئلة اخرى وهو ان دين العبد هل يمنع
 وقوع الملك للمولى في اكسابه فعند ابي حنيفة رح يمنع اذا كان مستغرقا قول واحد وان كان غير
 مستغرق فله فيه قولان على قوله الاول يمنع وعلى قوله الآخر لا يمنع وعلى قول ابي يوسف
 ومحمد رح لا يمنع وان كان مستغرقا ولكن يمنع المولى من التصرف فيه اذا ثبت هذا فنقول اذا
 اعتق المولى عبدا من كسب العبد المأذون لا يضمن عند ابي حنيفة رح وعندهما يضمن سواء
 كان موسرا او معسرا الا انه اذا كان المولى معسرا كان للغريم اتباع العبد المعتق بالقيمة ثم العبد
 المعتق يرجع بما ادنى هلى المعتق وهو المولى بخلاف ما لو اعتق المأذون وسعى في قيمته للغرماء
 حال اعسار المولى فانه لا يرجع بذلك على المولى كذا في المغني * وان اعتق عبدا لم يعتقوا
 عند ابي حنيفة رح يريد به انهم لم يعتقوا في حق الغرماء ولهم ان يبيعوا لهم ويستوفوا ديونهم من ثمنهم
 واما في حق المولى فهم احرار بالاجماع حتى ان الغرماء لو ابرؤهم من الدين او باعواهم من المولى
 او قضى المولى

او قضى المولى دينهم فانهم احرار واما عند ما ينفذ عتقه فيهم ويضمن قيمته للغرماء ان كان موسرا وسعوا في قيمتهم ان كان معسرا ورجعوا بذلك على المولى كذا في الينايع * ولو لحق العبد المأذون دين كثير فاعتقه المولى واخذ ما في يده من المال فاستهلكه ثم اختار الغرماء اتباع العبد واخذوا منه الدين رجع العبد على المولى في المال الذي اخذ منه بما اداه من الدين بقيمة ذلك وان كان قائما في يد المولى اتبعه العبد حتى يستوفي منه مقدار ما ادى وما فضل منه فهو للمولى وكذلك لو لم يوف العبد الدين ولكن الغرماء ابرأه منه لم يرجع على المولى بشيء من ذلك المال وكذلك ان كانت امة فاعتقها واخذ منها مالها ولدها وارش يدها وقد كان الدين لحقها قبل الولادة والجنانية ثم حضر الغرماء فان المولى يجبر على ان يدفع اليها مالها لتقضي دينها ولا يجبر على دفع الولد والارش ان كان لم يعتقها ولكن تباع فيقضى من ثمنها ومن ارش اليد الدين وان كان المولى اعتقها فللغرماء ان يرجعوا عليه بقيمتها ثم يباع ولدها في دينهم ايضا واخذون من المولى الارش ايضا ثم يتبعون الامة بما بقي من دينهم وان شاؤا اتبعوها بجميع الدين وتركوا اتباع المولى فان اتبعوها بدينهم فاخذوه منها سلم للمولى ولد الامة وما اخذ من ارش يدها لم يكن لها ان ترجع على المولى بالولد والارش كما لا ترجع بقيمة نفسها ولها ان ترجع على المولى بما اخذ من مالها وكذلك لو باعها للغرماء بدينهم وقبض الثمن ثم اعتق المشتري التجارية فان شاء الغرماء اخذوا الثمن واتبعوا التجارية بما بقي من دينهم وان شاؤا اتبعوها بجميع دينهم فان اخذوا ذلك منها سلم للمولى الثمن وكذلك اذا كان المولى كاتبها باذن الغرماء لهم ان يأخذوا جميع ما يقبض المولى من المكاتبه وليس لهم ان يرجعوا فيها بشيء من دينهم مادامت مكاتبه فان قبض المولى جميع المكاتبه وعتقت فالغرماء بالخيار ان شاؤا اخذوا المكاتبه من السيد ثم اتبعوا الامة بما بقي من دينهم وان شاؤا اخذوا الامة بجميع دينهم فان اخذوه منها سلمت المكاتبه للمولى كذا في المبسوط * جامع الفتاوى عليه اربعة آلاف درهم وله متاع قيمته ثلثة آلاف درهم فالتف المولى عليه ذلك واعتق العبد فالغرماء بالخيار ان شاؤا اضمنوا المعتق اربعة آلاف درهم ويرجع على المولى بثلثة آلاف قيمة المتاع وان شاؤا اضمنوا المولى اربعة آلاف درهم وهو لا يرجع على المعتق بشيء كذا في التاتار خانية * وان وقع الاختلاف بين المولى والغرماء فقال الغرماء للمولى قد اعتقه فلنا عليك القيمة وقال المولى لم اعتقه فالقول قول المولى ويباع العبد للغرماء

واقرارهم باعناق العبد لا يتضمن براءة العبد واذ انقي ديونهم على العبد بعد اقرارهم بالا عتاق
 يباع العبد بديونهم ولا يلتفت الى قولهم كذا في الذخيرة * العبد المأذون المديون اذا باعه المولى
 من غير ان الغرماء فاعتقه المشتري قبل ان يقبضه فانه يقف عتقه ان اجاز الغرماء البيع وقضى
 المولى دين الغرماء او ابرأ الغرماء العبد عن الدين ينفذ عتق المشتري فان ابى الغرماء ان يجيزوا
 البيع وابى المولى ان يقضى ديونهم فانه يبطل عتقه ويباع العبد للغرماء بديونهم وما اذا قبض العبد ثم
 اعتقه فانه ينفذ عتقه واذ نفذ عتق المشتري بعد القبض فالغرماء بعد هذا بالخيار ان شاءوا اجازوا البيع
 واخذوا الثمن وان شاءوا ضمنوا البائع القيمة وان ضمنوا قيمة العبد فبيع المولى ينفذ ويسلم الثمن
 للمولى كذا في المحيط * ولو لم يعتقه المشتري ولكنه باعه او وهبه وسلمه فان تم البيع الاول ببعض
 ما وصفناه اجازة وقضاء دين او وفاء الثمن بديونهم فاخذوه جازما فعل المشتري فيه ولو لم يبعه
 المولى ولكنه وهب لرجل وسلمه ثم ضمنه الغرماء القيمة نفذت الهبة فان رجع في الهبة بحكم
 او بغير حكم سلم العبد له لو لم يكن له على الرجل القيمة ولا للغرماء على العبد سبيل فان وجد به
 عيبا ينقص من القيمة التي غرمها كان له ان يردّه ويأخذ القيمة فان كان اعتقه بعد الرجوع في
 الهبة قبل ان يعلم بالعيب او دبرة او حدث به عيب رجع بما بين العيب والصحة من القيمة
 وللغرماء ان يردوا القيمة ويبيعوا العبد في الدين في غير العتق والتدبير الا ان شاء المولى ان
 لا يطالبهم بالنقصان ويرضى به معيها وان كان هذا في جارية قد وطئت بشبهة فوجب لها العقر
 لم يكن للغرماء عليها سبيل من اجل الزيادة المنفصلة ولو كان المولى باعه وعيبه المشتري
 فضمن الغرماء المولى ثم وجد المشتري بالعبد عيبا لا يحدث مثله وحدث به عيب آخر فرجع
 بنقصان القيمة على البائع ان لم يكن للبائع ان يرجع على الغرماء بالقيمة ولكنه يرجع بحصة
 العيب من القيمة التي غرمها للغرماء كذا في المبسوط * واذا باع العبد المأذون شيئا من اكسابه
 من المولى بمثل قيمته جاز ان كان مديونا وان لم يكن مديونا لا يجوز فان سلم العبد المبيع
 الى المولى قبل ان يأخذ الثمن من المولى لا يسقط الثمن من المولى كذا في المحيط * اذا باع
 من المولى شيئا بنقصان لم يجز عندنا بيع حنيغة رح فاحشا كان الغبن او سيرا وعندهما جاز البيع
 فاحشا كان الغبن او سيرا ولكن يحجر المولى بين ان يزيل الغبن وبين ان ينقض البيع وهذا الذي
 ذكرنا قول بعض المشائخ وقيل الصحيح ان قوله كقولهما وان باع من اجنبي وعليه دين فعلى

قول ابي حنيفة رح يجوز سواء باعه بمثل القيمة او باقل بحيث يتغابن الناس في مثله او لا يتغابن ولا يؤمر الاجنبي ان يبلغ الثمن الى تمام القيمة فلا يصل عند ابي حنيفة رح ان في تصرف العبد مع الاجنبي يتحمل العبن اليسير والفاحش وعلى قول ابي يوسف ومحمد رح ان باعه من اجنبي بمثل القيمة او اقل مقدار ما يتغابن الناس فيه يجوز ولا يؤمر المشتري ان يبلغ الثمن الى تمام القيمة كذا في المغني * واذا باع العبد المأذون بعض ما في يده من التجارة واشترى شيئاً ببعض المال الذي من تجارته وحابه في ذلك في مرض موت المولى ثم مات المولى من مرضه ذلك فعلى قول ابي حنيفة رح البيع جائز حابه العبد بما يتغابن الناس في مثله مالم تتجاوز المحاباة ثلث مال المولى فاذا تجاوز ثلث مال المولى فانه بخير المشتري فان شاء ادعى ما زاد على الثلث وان شاء نقض البيع ولم يؤد ما زاد على الثلث بخلاف مالو كان المولى صحيحاً وحابه العبد بما يتغابن الناس في مثله او لا يتغابن الناس في مثله فانه يجوز عند ابي حنيفة رح كيف ما كان تجاوزت المحاباة ثلث المال او لم تجاوز ثلث ماله وهذا الذي ذكرنا كله قول ابي حنيفة رح واما على قول ابي يوسف ومحمد رح ان باع واشترى وحابه بما يتغابن الناس في مثله فانه يجوز ويسلم للمشتري اذا لم تجاوز ثلث ماله وان تجاوز ثلث ماله بخير المشتري كما لو باع المولى واشترى بنفسه وحابه محاباة يسيرة وان باع واشترى وحابه بما لا يتغابن الناس فيه فانه لا يجوز البيع عندهما حتى اذا قال المشتري انا اؤدى قدر المحاباة ولا انقض البيع لا يكون له ذلك على قولهما هذا الذي ذكرنا كله ان لم يكن على العبد دين فاما اذا كان على العبد دين محيط برقبته وبما في يده او لا محيط فباع واشترى وحابه محاباة يسيرة او فاحشة فالجواب فيه عندهما جميعاً كالجواب فيما اذا لم يكن على العبد دين كذا في المحيط * ولو كان الدين على المولى ولا دين على العبد فهذا على وجهين اما ان لم يكن الدين محيطاً بجميع مال المولى او لا يكون محيطاً بجميع ماله فان كان محيطاً بجميع مال المولى فباع العبد واشترى وحابه فالمحابة لا يسلم للمشتري بسيرة كانت او فاحشة الا ان المشتري بخير اذا كانت المحاباة يسيرة بالاجماع فان شاء نقض البيع وان شاء ادعى قدر المحاباة كما لو باشر المولى ذلك بنفسه وان كانت المحاباة فاحشة فالمسئلة على الخلاف بخير المشتري عند ابي حنيفة رح وعندهما لا بخير المشتري ولو كان على المولى دين لا محيط بجميع ماله فالبيع من المأذون جائز بالمحابة اليسيرة والفاحشة ويسلم ذلك للمشتري ان لم يتجاوز المحاباة ثلث ماله بعد الدين

وان جاوز ثلث ماله بعد الدين بخير المشتري ويجعل بيع العبد كبيع المولى وهذا عند أبي حنيفة رَح
وعندهما ان كانت المحاباة بسيرة يجوز البيع والشراء وسلم للمشتري المحاباة ان لم يجاوز ثلث
ماله بعد الدين وان جاوز لم يسلم له وبخير وان كانت المحاباة فاحشة لا بخير المشتري عندهما ولو كان
على المولى دين يحيط برقبة العبد وبما في يديه وعلى العبد دين كثير يحيط برقبة العبد وبما في يديه فان
المحاباة لا يسلم للمشتري بسيرة كانت او فاحشة وبخير المشتري ان كانت المحاباة بسيرة عندهما
جميعا وان كانت المحاباة فاحشة فكذا الجواب عند أبي حنيفة رَح بخير المشتري وعندهما لا بخير
هذا الذي ذكرنا اذا حاجى المأذون للاجنبي فاما اذا حاجى لبعض ورثة المولى بان باع عن بعض
ورثة المولى وحاجى وقدمات المولى من مرضه ذلك كان البيع باطلا عند أبي حنيفة رَح ولا بخير الوارث
وعندهما البيع جائز وبخير الوارث فيقال ان شئت نقضت البيع وان شئت بلغت الثمن الى تمام
قيمه لا يسلم لك شيء من المحاباة وان كان يخرج من ثلث مال المولى الا ان يجيز بقية الورثة
ويستوى الجواب بين ان يكون على العبد دين او لادين على العبد وكذا يستوى الجواب
بين ان يكون على المولى دين او لادين عليه كذا في المغني * وان باعه المولى شيئا بمثل القيمة
او اقل جاز فان سلم المبيع اليه قبل قبض الثمن بطل الثمن وان ابطل الثمن صار كأنه باع عليه بغير ثمن
فلا يجوز البيع ومراعاة بطلان الثمن بطلان تسليمه والمطالبة وللمولى استرجاع المبيع كذا في الجوهرة
النيرة * وان حبسه في يده حتى يستوفي الثمن جاز كما باع من مكاتبه كذا في الكافي * وان كان
الثمن عرضا فللمولى ان يطالب العبد بالعرض الذي اشتراه منه كذا في المغني * ولو باع المولى
متاعه من عبده باكثر من قيمته بقليل او كثير فالزيادة لا تسلم للمولى ويكون المولى بالخيار ان شاء
نقض البيع وان شاء حط الفضل عن القيمة كذا في الكافي * عبداً ذون له عليه دين باع المولى منه
توباً في يد المولى كان الدين ديناً للمولى على العبد في التوب يباع فيستوفي المولى دينه من ثمنه
والفضل للغرماء وان كان فيه نقصان بطل ذلك القدر كذا في التاتارخانية نقلاً عن الابانة * ولو كان
الدين على العبد لشريكين بعضه حال وبعضه مؤجل فوهبه المولى لاحدهما وسلمه اليه فله شريكه
ان ينقض الهبة فان نقضها يبيع العبد فاستوفي الذي نقض الهبة حقه من الثمن وما بقي فهو للمولى
ولا شيء للموهوب له على المولى ولا على العبد ولا على الشريك ولو باعه المولى من احدهما
بالف درهم

بالف درهم وقيمتها الفادرهم فابطل الآخر البيع بعد القبض أو قبله بيع لهما واقتسمائمه ولم يبطل من دين المشتري شيء وإذا كان على المأذون دين مؤجل فباعه المولى من صاحب الدين بأقل من قيمته أو بأكثر فالتن للمولى وهو الحق به حتى يحل الدين فيدفع الثمن إلى الغريم فإن توى الثمن في يد المولى لم يكن للغريم على المولى سبيل وإن كان على العبد دين آخر مثل دين المشتري فحل ضمن نصف القيمة لصاحب الدين الذي لم يشتر العبد ثم يسلم له ذلك ولا يشاركه المشتري فيه كان شريكاً في الدين الذي على العبد أو لم يكن شريكاً ولو شارك الآخر فيما قبض من القيمة لم يسلم له ولكنه يأخذ المولى منه ثم يأتي الشريك الآخر فخذ ذلك من المولى كذا في المبسوط * وليس للمولى أن يبيع العبد المأذون إلا أن يأذن له الغرماء في بيعه أو يقضي الدين أو يكون القاضي هو الذي أمر ببيع كذا في السراج الوهاج * ولو كان دين العبد مؤجلاً فباعه مولاه قبل حلول أجل جاز بيعه لأن الدين المؤجل لا يحجر المولى من بيعه فإذا حل دين العبد ليس لصاحب الدين أن ينقض البيع ولكن له أن يضمن المولى قيمة العبد كذا في فتاوى قاضيان * وإن اعتق المولى العبد المأذون وعليه ديون فاعتاقه جائز وضمن المولى للغرماء قيمته كذا إذا كانت مثل الدين أو أقل وما بقي من الديون طوّل العبد به بعد عتقه وإن كان الدين أقل من قيمته ضمن ذلك القدر فقط كذا في الكافي * ولو لم يكن عليه دين ولكنه قتل حراً أو عبداً خطأ فاعتقه المولى فإن كان يعلم بالجناية فهو مختار للفداء والغداء الدية إن كان المقتول حراً وقيمة المقتول إن كان عبداً الآن تزيد على عشرة آلاف درهم فتتقص منها عشرة فإن لم يعلم بالجناية غرم قيمة عبده إلا أن تبلغ قيمته عشرة آلاف فتتقص منها عشرة كذا في المبسوط * ولو كان عليه دين محيط وجنایات محيطه فاعتقه المولى ولم يعلم به غرم للغرماء قيمة كاملة ولا ولياء الجنایات قيمة كاملة إلا إذا زاد على عشرة آلاف فتتقص عشرة كذا في التهذيب * وإذا أذن للمدبر أو لام الولد في التجارة فله حق كل واحد منهما دين فاعتقه المولى فلا ضمان عليه من الدين ولا من قيمة المدبر وأم الولد كذا في الكافي * وإن اعتق المولى جارية المأذون وعليه دين يحيط بقيمته وما في يده ثم قضى الغرماء الدين أو أبرأه الغرماء أو بعضهم حتى صار في قيمته وفاء وفي يده فضل عن الدين جاز هتق المولى الجارية ولو اعتق المولى جارية المأذون وعليه دين محيط قبل العتق في قول أبي حنيفة مخرج ثم وطئها المولى بعد ذلك فجاءت بولد فادّعاء فدعوتها جائزة وهو ضامن قيمتها

للغرماء ثم الجارية حرة لسقوط حق الغرماء عنها والاستيلاد وعلى المولى العقر للجارية كذا
 في المبسوط * وإذا تبرأ المولى عبده المأذون المديون فتدبيره جائز وليس للغرماء ان ينقضوا
 تدبيره وإذا لم يكن للغرماء ان ينقضوا تدبير المولى كان لهم الخيار ان شاءوا ضمنوا المولى قيمة
 العبد وان شاءوا استسعوا العبد في ديونهم وأي ذلك اختاروا بطل حقهم في الآخرون ضمنوا
 المولى القيمة فلا سبيل لهم على العبد حتى يعتق وبقي العبد مأذوناً على حاله وإذا استسعوا
 العبد أخذوا من السعاية ديونهم بكمالها وبقي العبد مأذوناً على حاله وإذا بقي العبد مأذوناً
 على حاله فإن اشترى بعد ذلك وباع فلحقه دين كثير كان لأصحاب هذا الدين ان يتبعوا المدبر
 واستسعوا بدينهم ولا سبيل لهم على المولى ولهم استسعاء المدبر بخلاف أصحاب الدين الذين
 وجب لهم الدين قبل التدبير فإن المولى يضمن لهم القيمة فإذا استسعى الغرماء الآخرون
 المدبر في دينهم فادى اليهم من سعائته لم يكن للغرماء الاولين الذين ضمنوا المولى القيمة
 من ذلك لا قليل ولا كثير وان بقي شيء من السعاية من الغرماء الآخرين يكون للمولى
 ولا يكون للغرماء الذين ضمنوا المولى القيمة من ذلك لا قليل ولا كثير وان قتل المدبر
 حتى وجب قيمته فلا شيء للغرماء الاولين من قيمته ويكون القيمة للغرماء الآخرين يستوفون
 من ذلك ديونهم كذا في المغني * وإذا لحق العبد المأذون دين ثلاثة آلاف درهم لثلاثة نفر وقيمته
 ألف درهم ثم دبره المولى فاختار بعض الغرماء اتباع المولى بالقيمة وبعضهم استسعاء العبد فذلك
 لهم فإن كان اختار ضمان المولى اثنان منهم كان لهما ثلثا القيمة وسلم للمولى ثلث القيمة ثم الذي
 اختار السعاية ان اخذها من العبد قبل ان يأخذ الآخرون شيئاً من القيمة لم يكن لهما حق المشاركة
 معه فيما قبض وإذا اراد الذي اختار السعاية ان يأخذ المولى بنصيبه أو شارك صاحبه فيما يقبضان
 من القيمة لم يكن له ذلك وكذلك الآخرون بعد اختيارهما ضمان المولى وان اراد ان يبيعا
 المدبر بينهما ويدعيا تضمين المولى لم يكن لهما فلكه وان سلم ذلك لهم المولى فإن اشترى المدبر
 بعد ذلك وباع فلحقه دين آخر كان جميع كسب المدبر بين صاحب الدين الذي اختار سعائته
 وبين أصحاب الدين الذي لحقوا آخر ليس لاحد منهم ان يأخذ منه شيئاً دون صاحبه فان كان
 الاول الذي اختار سعائته قبض شيئاً من سعائته قبل ان يلحقه الدين الآخر سلم ذلك له كذا
 في المبسوط * ولو لم يعلم الغرماء بكتابة المولى المأذون حتى أدى المأذون جميع الكتابة

الى المولى حتى وعلى المولى قيمة العبد كما لو تجزى العتق بعد هذا الغرماء بالخيار ان شاؤا ضمنوا المولى قيمة العبد واخذوا منه ما اخذوا من المكاتب فيقسمونه بينهم بالحصص فان فضل شيء من ديونهم اتبعوا العبد بما بقي من دينهم للحال وان شاؤا اتبعوا العبد بجميع ديونهم فان اتبعوا العبد واخذوا منه جميع ديونهم سلم للمولى قيمة العبد والمكاتبه ايضا ولا يرجع العبد على مولاه بشيء من ذلك لا بقليل ولا بكثير كذا في المغني * ولو كان العبد ادى بعض الكتابة وبقي بعضها ثم جاء الغرماء فانهم يطلبون الكتابة ان شاؤا ويباع العبد للغرماء بدينهم فان لم يطلبوا الكتابة ولكنهم اجازوها فالمكاتبه جائزة وما قبض المولى من المكاتبه قبل الاجازة وما بقي فهو بينهم بالحصص فان كان ما قبض المولى قبل اجازتهم هلك في يد المولى ثم اجاز الغرماء الكتابة فالمكاتبه جائزة والمولى لا يضمن ما قبض من المكاتبه فان اجاز الكتابة بعضهم ورد ما بعضهم لم تجز الكتابة حتى يجزوها ولو انهم ارادوا رد الكتابة فاعطاهم المولى دينهم او المكاتب لم يكن لهم رد الكتابة بعد ذلك كذا في المحيط * وللمولى ان يستخدم المأذون اذا كان دينه الى اجل ولو كان الدين حالا كان لهم ان يمنعوه من ذلك وكذلك لو اراد ان يسافر به لم يكن لهم ان يمنعوه اذا كان الدين مؤجلا ولو كان الدين حالا كان لهم ان يمنعوه من ذلك وكذلك له ان يؤجره ويرهنه اذا كان الدين مؤجلا فان حل الدين قبل انقضاء مدة الاجارة كان هذا عذرا للغرماء ان ينقض الاجارة فاما الرهن فهو لازم من جهة الراهن ولا يثبت للغرماء بعد حل الاجل نقض الرهن كما لا يثبت لهم حق نقض البيع الذي نفذ من المولى ولكنهم يضمنون المولى قيمته فاذا ارادوا تضمينه فافتقوا من المرتهن ودفعه اليهم برئ من الضمان وان افتكه بعد ما قضى عليه القاضي بضمان القيمة فالقيمة عليه والعبد له ولا سبيل للغرماء على العبد ولو ابى المولى ان يفتكه فقضى الغرماء الدين لبيعه في دينهم كان لهم فلك كذا في المبسوط * عهد مأذون عليه دين باعه المولى من رجل واعمله بالدين فظفروا فان يربوا البيع وتاويله اذا كانوا لا يصلون الى الثمن اما اذا وصلوا الى الثمن وليس في البيع محاباة فليس لهم ان يردوا البيع والصحيح ان يردوا البيع اذا لم ينف الثمن بدينهم كذا في الجامع الصغير * ولو باع عهدة المديون وقبضه المشتري ثم غاب البائع لا يكون المشتري خصما للغرماء ان انكر المشتري الدين وهذا عندنا في حنفية ومحمد ورجح ولو صدقهم المشتري في الدين كان للغرماء ان يردوا البيع بالاجماع ولو كان البائع حاضرا والمشتري غائبا فلا خصومة

بينهم وبين البائع بالاجماع حتى يحضر المشتري لكن لهم ان يضمنوا البائع قيمته فاذا ضمنوه القيمة جاز البيع وكان الثمن للبائع وان اختاروا اجارة اخذوا الثمن كذا في التبيين * واذا لم يكن على المأذون دين فامره مولاة ان يكفل عن رجل بالالف فقال العبد المكفول له ان لم يعطك فلان مالک عليه وهو الف فهو علي فالتضامن جائز وكذلك لو قال ان مات فلان ولم يعطك هذا المال الذي لك عليه فهو علي فهو جائز علي ما قال فان اخرج المولى عن ملكه ببيع او هبة ثم مات المكفول عنه قبل ان يعطي المكفول له حقه فان المكفول له يضمن المولى الاقل من دينه ومن قيمته ولا يبطل بيع المولى في العبد ولا هبته وكذلك هذا في ضمان الدرك لو امر عبده ان يضمن الدرك في دار باعها المولى ثم ان المولى باعه ثم استحققت الدار للمشتري ان يضمن المولى الاقل من قيمته ومن الثمن باعتبار انه فوت عليه محل حقه فان لم يخرج المولى من ملكه حتى لحق العبد دين يحيط رقبته ثم استحققت الدار من يد المشتري فان العبد يلزمه ما ضمن مع الدين الذي في عنقه كذا في المبسوط * ولو باع المولى دارا من عبده المأذون ان لم يكن على العبد دين لا يكون بيعا وان كان عليه دين فالبيع جائز فان كان الثمن مثل قيمتها او اقل فللشفيع الشفعة وان كان اكثر من قيمتها فالبيع باطل عند ابي حنيفة رح ولا شفعة فيها وقال ابو يوسف ومحمد رح يبطل الزيادة يأخذ الشفيع بالشفعة ان رضي به المولى كذا في الزايع * ولا شفعة للمولى فيما باع عبده المأذون او اشتراه اذ لم يكن عليه دين وكذلك لا شفعة للعبد فيما باع مولاة واشتراه فان كان على العبد دين فالشفعة واجبة لكل واحد منهما في جميع هذه الوجوه الا في وجه واحد وهو ما اذا باع العبد دارا باقل من قيمتها بما يتغابن الناس فيه او بغير ذلك لم يكن للمولى فيها الشفعة ولو باع العبد من مولاة دارا ولا دين عليه واجنبى شفيعها فلا شفعة له فان كان عليه دين وكان البيع بمثل القيمة او اكثر فله الشفعة وان باعها باقل من قيمتها فلا شفعة للشفيع فيها في قول ابي حنيفة رح وعندهما للشفيع ان يأخذها بقيمتها ويتركها فان تركها الشفيع اخذها المولى بتمام القيمة ان شاء كذا في المبسوط * المولى اذا زوج عبده المأذون جاز كذا في التاثير خالية * عبدا مأذون له في التجارة اشترى جارية ولا دين عليه فزوجها المولى اياه جاز وقد خرجت من التجارة وليس له ان يبيعها ولا تباع للغرماء فيما يلحقه من الدين بعد ذلك فان اشتراها عليه

وعليه دين فروجها المولى منه لم يجز لما ان الدين وله ان يبيعها ويبيع ولد هامنه ولوقضى دينه بعد التزويج جاز ولاد دين عليه فهو بمنزلة تزويجه ولاد دين عليه كذا في المغني في المتفرقات * واذا كفل المأذون عن رجل بالف درهم بامر مولاة ولاد دين عليه ثم باعه المولى فللمكفول له ان ينقض البيع ولو كانت الكفالة بنفس رجل لم يكن للمكفول له ان ينقض البيع ولكن يتبع العبد بكفالة حيث كان وهذا عيب فيه للمشتري ان يرد به ان شاء فان كانت الكفالة على انه كفيل بنفس المطلوب ان لم يعط المطلوب ما عليه الى كذا وكذا لم يكن للمشتري ان يرد به عيب هذه الكفالة قبل وجود الشرط فاذا وجب على العبد لوجود شرطه رده للمشتري ان لم يكن علم بها حين اشتراؤه وان كان علم بها حين اشتراؤه فليس له ان يرد به هذا العيب ابدًا كذا في المبسوط * المولى اذا باع العبد المأذون باذن الغرماء صح وتحويل الحق الى الثمن والمولى بمنزلة الوكيل حتى لو توى الثمن على المشتري كان التوى على الغرماء ولوقبض المولى الثمن وهلك في يده هلك عليهم ايضا ولكن لا يسقط دين الغرماء يأخذون العبد اذا عتق كذا في التاتارخانية * ولوا مرامولى عبده المأذون فكفل الرجل بالف درهم عن رجل على ان الغريم ان مات ولم يكن يدفع المال الى رب المال فالعبد ضامن للمال فهو جائز فان باعه المولى من رب المال بالف او باقل فبيعه جائز ويقبض الثمن فيضع به ما بدا له فان مات المكفول عنه قبل ان يؤدي المال كان للذي اشترى العبد من المولى ان يرجع بالثمن على المولى فيأخذ منه قضاء من دينه وان كان الثمن هلك من المولى لم يضمن المولى شيئا وان هلك بعضه اخذ الباقي بدينه والهالك صار كان لم يكن فان هلك الثمن من المولى ثم وجد المشتري بالعبد عيبا رده ان شاء وام يكن له من الثمن شيء على المولى ولكن يباع له العبد المردود حتى يستوفي من ثمنه الثمن الذي نقد البائع فان فضل شيء اخذ هذا الفضل من دينه الاول وان نقص الثمن الآخر من الثمن الاول لم يكن له على البائع شيء من النقصان كذا في المبسوط * الباب الخامس فيما يصير المأذون محجورا به وغير محجور وما يتعلق باقرار المحجور يجب ان يعلم بان الاذن يبطل بالحجر ولكن بشرط ان يكون الحجر مثل الاذن حتى انه اذا كان الاذن عاما بان علم بالاذن اهل سوقه فانما يعمل الحجر اذا كان عاما بان علم بالحجر اكثر من اهل السوق ولا يعمل اذا كان دونه بان حجره في بيته او عند رجل واحد او رجلين او ثلاثة علم العبد بذلك ولم يعلم واذا كان الاذن خاصا غير منتشر فيما بين اهل سوقه بان اذن العبد

بمحضر من رجل واحد أو اثنين أو ثلاثة فإذا حجرة بمحضر من هؤلاء وعلم العبد عمل حجرة كذا في المغني *
 وأن كان الأذن بحضرة العبد لا غير فحجرة بحضرة منه يعمل حجرة وإن حجرة من غير علمه
 لا يعمل حجرة وإذا أذن لعبد وعلم العبد به ثم حجر عليه ولم يعلم العبد بالحجر لا يعمل حجرة
 وإذا أذن لعبد ولم يعلم العبد بالأذن ثم حجر عليه ولم يعلم العبد بالحجر عمل حجرة ^(ن) كذا
 في الذخيرة * ولو حجر عليه في بيته بمحضر من أكثر أهل سوقه يحجر كذا في الكافي * ولو خرج
 العبد إلى بلد للتجارة فأتى المولى أهل سوقه فاشهدهم أنه قد حجر عليه والعبد لا يعلم بذلك لم يكن
 هذا حجر عليه وكذلك لو كان العبد في المصر ولكنه لم يعلم بالحجر فليس هذا الحجر عليه بل ينفذ
 تصرفه مع أهل سوقه ومع غيرهم ما لم يعلم بالحجر فإذا علم العبد بذلك بعد يوم أو يومين فهو
 محجور عليه حين علم وما اشترى وباع قبل أن يعلم فهو جائز كذا في المبسوط * ولو رآه المولى
 يبيع ويشترى بعد ما حجر عليه قبل أن يعلم العبد فلم ينهه ثم علم العبد بالحجر يبقى مأذونا استحسانا
 كذا في المغني * المولى إذا باع العبد المأذون أن لم يكن عليه دين يصير محجورا علم أهل السوق
 أولم يعلم وإن كان عليه دين لا يصير محجورا قبل قبض المشتري وفي الأول يصير محجورا
 بنفس البيع هذا إذا كان الدين حالا فإن كان دين العبد مؤجلا لا يحجر المولى عن بيعه كذا
 في فتاوى قاضيخان * ولو وهب المولى العبد المأذون من رجل وقبضه الموهوب له يصير محجورا
 فلورجع في الهبة لا يعود الأذن وكذا في فضل البيع لو أن المشتري وجد بالعبد عيبا وردّه بقضاء قاضٍ
 لا يعود الأذن وإن عاد إليه قديم ملكه كذا في المحيط * وإذا باع المولى عبده المأذون له يباع فاسدا
 بخمر أو خنزير وسلم إلى المشتري فباع واشترى في يده ثم رد إلى البائع فهو محجور عليه وكذلك
 لو قبضه المشتري بأمر البائع بحضرته أو بغير حضرته وقبضه بحضرة البائع بغير امرأة ولو قبضه بغير امرأة بعد
 ما تفرقا لم يصير محجورا ولو كان البيع بميتة أو دم لم يصير محجورا عليه في جميع هذه الوجوه كذا في المبسوط *
 ولو باع يعبا صحيحا على أن البائع بالخيار ثلثة أيام فهو على الأذن ما لم ينقذ البيع لأنه لم يزل عن
 ملكه ولو كان الخيار للمشتري فهو حجر كذا في خزائنة المفتين * وإذا حجر المولى على
 عبده بمحضر من أهل سوقه والعبد غائب فأرسل المولى إليه رسولا يخبره بالحجر فآخبره بذلك صار
 العبد محجورا سواء كان الرسول حرا أو عبدا رجلا أو امرأة قد لا أو فاسقا وكذلك لو كتب إليه
 كتابا وصل إليه الكتاب صار محجورا سواء وصل إليه كتاب على يدي حرا أو عبدا رجلا أو صبي

او امرأة عدل او فاسق كذا في المغني * وان اخبره بذلك رجل لم يرسله مولاه لم يكن حجرا
 في قياس قول ابي حنيفة رح حتى يخبره به رجلان او رجل عدل يعرفه العبد وقال ابو يوسف
 ومحمد رح من اخبره بذلك من رجل او امرأة او صبي صار محجورا عليه بعد ان يكون الخبر
 حقا كذا في المبسوط * ومعنى قوله بعد ان يكون الخبر حقا ان يجيء المولى بعد ذلك ويقرب الحجر
 اما لو انكر الحجر لا يصير محجورا كذا في المحيط * واوجب العبد جنونا مطبقا صار محجورا عليه
 وان افاق بعد ذلك لا يعود اذنه كذا في السراج الوهاج * وان لم يكن مطبقا بان كان يجن ويفيق لا ينحجر
 ثم اختلفوا في تحديد الجنون المطبق قال محمد رح اذا كان الجنون دون الشهر فليس بمطبق
 وان كان شهرا فصاعدا فهو مطبق ثم رجع فقال ما دون السنة ليس بمطبق والسنة وما فوقها فهو مطبق
 كذا في المغني * وفي النجدي اذا ارتد العبد صار محجورا عليه عند ابي حنيفة رح وعندهما لا يصير
 محجورا فاما اذا لحق بدار الحرب صار محجورا عليه وقت اللحق عندهما وعندة عن وقت
 الارتداد ولو اغمي عليه لم يصير محجورا عليه كذا في السراج الوهاج * فان اسر بعد ما لحق بدار الحرب
 واخذة المشركون فالمولى احق به والدين الذي كان عليه فهو بحاله عند ابي حنيفة رح وقالوا بطل
 كذا في التاتارخانية * واذا ابق المأذون صار محجورا عليه عند علمائنا الثلاثة رح فان عاد العبد
 من الاباق هل يعود الاذن لم يذكر محمد رح هذا الفصل في الكتاب وقد اختلف المشائخ فيه
 والصحيح انه لا يعود كذا في المحيط * فان كان العبد باع واشترى في حال اباقة لم يلزمه شيء
 من ذلك فان قال الذي بايع العبد ان العبد لم يكن آبقا ولكن ارسله المولى وقال المولى كان
 آبقا فالقول قول الذي بايعه وعلى المولى البينة ان عبده كان آبقا وانه باع واشترى منه في حال
 اباقه وان اقاما البينة فالبينة بينة الذي بايعه وان اتفق المولى والذي بايع العبد على الاباق الا ان الذي
 بايع العبد قال بعته منه قبل الاباق وقال المولى بعته منه بعد الاباق فالقول قول البائع ايضا
 فان اقاما البينة فالبينة بينة البائع ايضا كذا في المغني * المدبر اذا كان مأذونا فابق لا يصير محجورا
 والعبد المأذون اذا غصبه غاصب لم يذكر في الكتاب قالوا الصحيح انه لا يصير محجورا والعبد
 المأذون اذا اسره العدو لا يصير محجورا قبل الاحراز بدار الحرب وبعد الاحراز يصير محجورا
 وان وطل العبد الى مولاه بعد ذلك لا يعود مأذونا كذا في فتاوى قاضيخان * العبد المأذون
 اشترى مبداء واذن له في التجارة حتى يصح الاذن ثم ان المولى حجر على احدهما ان حجر على

الثاني لا يصح حجرة سواء كان على الاول دين او لم يكن ^{لو ان} حجر على العبد الاول لا شك ان الاول يصير محجورا وهل يصير الثاني محجورا ان كان على الاول دين يصير محجورا وان لم يكن على الاول دين لا يصير الثاني محجورا او لم يكن شيء من ذلك ولكن مات العبد الاول فالجواب فيه كالجواب فيما اذا حجر المولى على العبد الاول ولو لم يموت الاول ولكن مات المولى كان حجرا على العبدين سواء كان على الاول دين او لم يكن كذا في المغني * ولا يجوز حجرة على المأذون مكاتبه كما لا يجوز على مأذون مأذونه كذا في خزانة المفتين * واذا اذن المكاتب لعبده في التجارة ثم عجز وعليه دين او ليس عليه دين فهو حجر على العبد وكذلك ان مات المكاتب عن وفاء او عن غير وفاء او عن ولد مولود في المكاتبه فان اذن الولد للعبد بعد موت المكاتب في التجارة لم يجز اذنه وكذلك الحر اذا مات وعليه دين وله عبد فاذن له وارثه في التجارة فاذنه باطل فان قضى الوارث الدين من ماله لم ينفذ اذنه ايضا فان ابرأ اياه من المال الذي قضى عنه بعد اذنه للعبد نفذ اذنه وجاز ما اشترى قبل قضاء الدين وبعده ولو لم يكن على الميت دين وكان الدين على العبد فاذا اذن الوارث له في التجارة جائز وكذلك ابن المكاتب لو اذن للعبد الذي ترك ابوه في التجارة ثم استقرض مالا من انسان فقضى به الكتابة لم يكن له اذن في التجارة صحيحا ولو وهب رجل لابن المكاتب مالا فقضى به الكتابة جاز اذنه للعبد الذي في التجارة كذا في المبسوط * ولو اذن الوصي لليتيم او لعبده ثم مات واوصى الى آخر فموته حجر عليه واذا اذن القاضي ثم عزل او مات فهو على اذنه كذا في خزانة المفتين * وفي الفتاوى العتائية ولو اذن الاب لعبدا بنه ثم اشتراه الاب او ورثه بطل الاذن ولا يبطل اذن عبد الصبي باذنه وكذا بموت الاب بعد اذنه وسكوت الاب اذا رآه يتصرف اذن كذا في التاتارخانية * ولو ارتد المولى ثم باع العبد واشترى فان قتل او مات او لحق بدار الحرب وقضى بلحاظه فجميع ما صنع العبد بعد رد المولى باطل وان اسلم قبل ان يلحق بها او بعد ما لحق بها قبل قضاء القاضي ورجع فذلك كله جائز في قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح جميع ذلك جائز الا ما صنع العبد بعد لحاق المولى بدار الحرب فان ذلك يبطل اذا لم يرجع حتى يقضى القاضي بلحاظه وان رجع قبل ذلك جاز كذا في المبسوط * ولو كانت امرأة فارقت فمأذونها على اذنها ولو لحقت بدار الحرب وقضى

وقضي بلحاقها فهو حجر على عبدها ولو أُرجمت قبل قضاء القاضي بلحاقها فهو على اذنه كذا في خزائن المفتين * وإذا أذن المضارب لعبد من المضاربة في التجارة فهو جائز على رب المال فان حجر عليه رب المال فحجرة باطل كذا في المبسوط * وإن ولدت الأمة المأذونة من مولاها فذلك حجر عليها ويضمن قيمتها ان ركبتهاديون وإن ولدت من غير مولاها لا تحجر به ثم ينظر ان انفصل الوالد منها وليس عليها دين فالولد للمولى حتى لو لحقها دين بعد ذلك فلا حق للغرماء فيه وإن ولدت بعد ثبوت الدين فانه يباع في دين الغرماء الذين ثبت حقهم قبل الولادة دون الذين ثبت حقهم بعد الولادة كذا في الجوهرة النيرة * جارية أذن لها في التجارة فاستدانت أكثر من قيمتها ثم دبرها المولى فهي مأذونة لها على حالها والمولى ضامن بقيمتها للغرماء كذا في الجامع الصغير * وإذا حجر على المأذون فاقتراره جائز فيما في يده من المال عند أبي حنيفة رح ومعه أنه يقربها في يده أنه أمانة لغيره أو غصب منه أو يقرب دين على نفسه فيقضم بما في يده وقال لا يصح اقراره ويؤخذ بعد العتق وما في يده لمولاة كذا في الكافي * وإذا حجر الرجل على عبده المأذون له في التجارة ثم إن العبد أقر على نفسه فهذا على وجهين إن لم يكن في يده كسب الأذن فانه لا يصح اقراره للحال حتى لا يؤخذ به للحال سواء كان عليه دين الأذن أو لم يكن عندهم جميعا فاما إذا كان في يده كسب الأذن فهذا لا يخلو من ثلاثة أوجه أما إن يكون كله فارغا عن دين الأذن أو كان كله مشغولا بدين الأذن أو كان بعضه فارغا عن دين الأذن وبعضه مشغولا فان كان كله مشغولا بدين الأذن فانه لا يصح اقراره في حق الكسب الذي في يده حتى لا يشارك المقر له بعد الحجر بغرماء الأذن في كسب الأذن بل يكون جميع ما في يده من الكسب لغرماء الأذن وإن كان بعض ما في يد العبد من الكسب بعد الحجر فارغا عن دين الأذن وبعضه مشغولا صح اقراره عند أبي حنيفة رح بقدر الفارغ عن دين الأذن وهذا كله إذا كان العبد باقيا في ملك الأذن فاما إذا خرج من ملكه بسبب من أسباب الملك كالبيع والهبة ونحو ذلك ثم أقر وأنه لا يصح اقراره عندهم جميعا سواء كان في يده كسب أو لم يكن كذا في المحيط * ولو كان في يده مال حصل له بالاحتطاب ونحوه فاتقربه لغيره لا يصدق فيه بالاتفاق كذا في النهاية * وإذا حجر على عبده وفي يده ألف درهم فاخذها المولى ثم أقر العبد أنها كانت ودیعة في يده لفلان وكذا به المولى لم يصدق على ذلك فان صدق لم يلحقه من ذلك شيء ولو كان غصبا أخذ به إذا اعتق ولو حجر عليه وفي يده

الف درهم وعليه الف درهم فاقران هذه الالف ودبيعة عندة لفلان او مضاربة او قرض او غصب فلم يصدق على ذلك واخذها صاحب الدين من حقه ثم عتق العبد كانت الالف ديناً عليه يؤاخذ بها ولو حجر عليه وفي يده الف درهم فاقربدين الف درهم عليه ثم اقران هذه الالف ودبيعة عندة لفلان فالالف في قياس قول ابي حنيفة رح لصاحب الدين فاذا صرف المال الى المقر له بالدين ثم عتق اتبعه صاحب الودبيعة ولو كان اقراً ولا بالودبيعة كانت الالف لصاحب الودبيعة ويتبعه صاحب الدين بدينه بعد العتق وفي قول ابي يوسف ومحمد رح اقراره بالودبيعة باطل والالف يأخذها المولى ولا يتبعه صاحب الودبيعة اذا عتق فاما المقر له بالدين يتبعه بعد العتق بدينه ولو اقر اقراراً متصلاً فقال لفلان علي الف درهم وهذه الالف ودبيعة لفلان كانت الالف بينهما نصفين في قول ابي حنيفة رح واذا عتق اخذاه بما بقي لهما ولو بدأ في هذا الاقرار المتصل بالودبيعة كانت الالف لصاحب الودبيعة ولو ادعى جميعاً فقال صدقتما كانت الالف بينهما نصفين كذا في المبسوط *

واذا حجر على عبده المأذون ثم اذن له مرة اخرى فاقرب في حال اذنه الثاني انه قد اقرب بعد الحجر انه قد اغتصب من هذا الرجل الف درهم في حال اذنه الاول او استقرض منه الف درهم فان صدقه المقر له في ذلك فان العبد لا يؤاخذ به للحال وانما يؤاخذ به بعد العتق وان كذبه المقر له قال انما اقررت به بعد الاذن فالقول قول المقر له ويؤاخذ به العبد للحال وهذا بخلاف ما لو اقر المأذون انه كان غصب منه الف درهم في حالة الحجر فانه يؤاخذ به في الحال وصدقه المقر له في ذلك او كذبه كذا في المغني *

ولو حجر على عبده وفي يده الف درهم فاقرب لرجل بدين الف درهم او بودبيعة الف درهم بعينها ثم ضاع المال لم يلحق العبد من ذلك شيء حتى يعتق فاذا عتق اخذ بالدين دون الودبيعة ولو حجر عليه وفي يده الف درهم وعليه دين الف درهم ثم اذن له فاقربدين الف درهم لرجل آخر او وجهت عليه ببينة فالالف التي في يده لصاحب الدين الاول خاصة وكذلك ان اقر العبد ان هذا الدين كان في حال الاذن وكذلك ان اقراها ودبيعة عندة لرجل او معها اياه في حال الاذن الاول فالاول احق بالالف ويتبع صاحب الودبيعة العبد بها في رقبته وعندهما الالف لمولاة ويتبع بالدين في رقبته فيبلغ فيه الا ان يقضي المولى دينه ولو حجر عليه وفي يده الف درهم وعليه دين خمسمائة فاقرب بعد الحجر بدين الف درهم ثم اذن له فاقران تلك الالف التي كانت في يده ودبيعة او معها اياه هذا الرجل فانه لا يصدق على الودبيعة والالف التي في يده لصاحب الدين

الاول منها خمسمائة والخصم مائة الباقية للذي اقر له العبد بالالف وهو محجور عليه فياخذها وقد بقي عليه من الدين خمسمائة فيؤاخذ به بعد العتق ويتبع صاحب الوديعة بوديعة كلها فيما فيه الا ان يقضيه المولى وفي قول ابي يوسف ومحمد رح خمسمائة من الالف لصاحب الدين الاول وخمسمائة للمولى ويتبع صاحب الوديعة فيه العبد بخمسمائة درهم ويبطل من وديعة الخصم مائة التي اخذها المولى فان ملك من هذه الالف خمسمائة في يد العبد كانت الخمسمائة الباقية لصاحب الدين خاصة ويلزم رقبة العبد من الوديعة خمسمائة كذا في المبسوط * واذا اذن لعبد في التجارة ثم حجر عليه ثم اذن له فاقرب بعد ذلك انه كان استقرض من هذا الف درهم في حال اذنه الاول وقبضها منه او اقران هذا الرجل كان استودعه في حال اذنه الاول وديعة واستهلكها وصدقه بذلك رب المال فانه يؤاخذ به للحال وهذا بخلاف ما لو اقر في حالة الاذن بالقرض او باستهلاك الوديعة في حالة الحجر وصدقه رب المال حيث لا يؤاخذ به للحال كذا في المغني * واذا اقر العبد المحجور عليه باستهلاك الف درهم لرجل لم يؤاخذ به حتى يعتق فاذا عتق اخذ بذلك وان ضمن عنه رجل هذا الدين قبل ان يعتق اخذ به الكفيل حالا فان اشتراه صاحب الدين فاعتقه او امسكه بطل دينه عن العبد ولكنه يأخذ الكفيل بالاقل من الثمن وما ضمنه ولولم يشتريه ولكن صاحبه وهبه منه وسلمه اليه بطل دينه عن العبد وعن الكفيل فان رجع في هبته لم يعد الدين ابدا وهذا قول محمد رح وعند ابي يوسف رح يعود الدين برجوعه في الهبة كذا في المبسوط في باب بيع المولى عبده المأذون * واذا اذن الرجل لعبد في التجارة ثم حجر عليه ثم اذن له وفي يده الف درهم يعلم انها كسب الاذن الاول فاقرائها كانت وديعة لفلان او اغتصبها من فلان وكذبه المولى في ذلك فانه يصح اقراره عند ابي حنيفة رح وعلي قول ابي يوسف ومحمد رح لا يصح اقراره كذا في المحيط * واذا اذن لعبد في التجارة ثم حجر عليه ثم اذن له وفي يده الف درهم يعلم انها كانت في حال الاذن الاول في يده فاقرائها وديعة لفلان فهو مصدق في قول ابي حنيفة رح فكذلك لو اقر بالف في يده انه فصبها من فلان في حالة الاذن الاول فهو مصدق في قول ابي حنيفة رح وقال لا يصدق العبد على الالف وهي للمولى ويتبع المقر له العبد بما اقر له به في رقبته فيتبعه فيه وكذلك لو اقرها بعد ما لحقه الدين في الاذن الثاني فالالف للمقر له في قول ابي حنيفة رح وعندهما هي للمولى كذا في المبسوط *

البلب السادس في اقرار العبد المأذون له واقرار مولاه اذا اقر العبد بدين فهذا على وجهين ان اقر

بدين التجارة صح اقراره في حق المولى يؤاخذ به للحال سواء صدقه المولى او كذبه وان اقر بدين ليس هو من دين التجارة لا يؤاخذ به للحال وانما يؤاخذ به بعد العتق قال في الاصل اذا اقر العبد المأذون بنصب او وديعة جحدتها او مضاربة او بضاعة او مارية جحدتها او دابة مقرها او ثوب اخرقه او آجرا جيرا او مهر جارية اشتراها ووطئها فاستحقت في يده فذلك كله دين يؤاخذ به للحال قالوا ما ذكر من الجواب في الاصل محمول على ما اذا اقر بعقروا حراق بعد القبض حتى يصير فاصبالهما بالاخذ فيجب الضمان من وقت الاخذ وفي تلك الحالة المضمون مال فاما اذا احرق قبل القبض او مقر الدابة قبل القبض فانه لا يصح اقراره حتى لا يؤاخذ به هكذا في المحيط * ولو اقرانه افتق حرة او امة بكر باصبغه فعندهما لا يلزمه في الحال الا بتصديق المولى وهو اقرار بجناية وقال ابو يوسف رح هو اقرار بالمال ويؤاخذ به في الحال ولو غصب جارية بكر افتضاها باصبغه فان اراد مولاهما تضمينه بالغصب قبل اقراره لان ضمان الغصب من التجارة وان اراد تضمينه بالافتضاخ لم يكن له ذلك لانه جناية فلا يثبت باقراره ولو غصب جارية بكر افذهب بها ووطئها فان ضمنه المولى نقصان البكارة بالغصب ضمنه في الحال وان ضمنه بالوطئ لم يلزمه حتى يعتق كذا في السراج الوهاج * واذا اقر العبد المأذون انه اشترى جارية هذا الرجل وهي بكر فافتضاها لزمه العقر كغيره من الديون اذا استحقت الجارية ويؤاخذ به في الحال كذا في خزائن المفتين * وكذلك لو غصب جارية بكر فافتضاها رجل في يده ثم هرب كان لمولاهما ان يأخذ العبد بعقروا كذا في المبسوط * وان اقر بالافتضاخ بالنكاح بغير اذن مولاة لا يلزمه ولو صدقه مولاهما في الافتضاخ بنكاح فاسد بدين بدين الغرماء فان بقي شيء اخذه مولى الامة من عقروا وعن ابي يوسف رح ينبغي انه يضرب صاحب الجارية مع الغرماء صدقه المولى او كذبه كذا في المغني * ولو كان العبد اقرانه ووطئها بنكاح وجحد المولى ان يكون اذن له في ذلك لم يؤاخذ بالمهر حتى يعتق كذا في المبسوط * العبد المأذون اذا اقر لعبد في يديه انه بن فلان بن فلان او دعه او قال انه حر لم يملك قط فالقول قوله والاصل في جنس هذه المسائل ان المأذون اذا اقر بحرية طارية لما في يده لا يصح اقراره وحتى اقر بحرية الاصل الثابتة بالظاهر صح اقراره وانما يكون مقرا بحرية طارية اذا ظهر في العبد المقر به امارات الرق وعلاماته وذلك بان اقر المأذون بان هذا مملوك ورفيق وصدقه المملوك في ذلك ان كان ممن

ممن يعبر عن نفسه وان كان ممن لا يعبر عن نفسه حتى كان القول قول المأذون انه مملوك ثم اقرانه
 حر الاصل فان اقراره بهذا اقرار بحرية طارئة فلا يصح فاما اذا لم يظهر في العبد المقربة امارات الرق وعلاماته
 فاقرا المأذون انه حر الاصل فهذا اقرار بحرية الاصل لا بحرية طارئة فيصح من المأذون وفيما اذا قال هذا
 العبد ابن فلان او دعه فلان لم يظهر في العبد المقربة امارات الرق فاذا قال انه بن فلان او قال انه حر الاصل
 كان هذا اقرارا بحرية الاصل فيصح منه كذا في المحيط * ولو كان المأذون اشترى عبدا من رجل
 وقبضه بمحض من العبد والعبد ساكت ثم اقرانه بن فلان او انه حر الاصل لم يملك قط لم يصدق
 كذا في الذخيرة * ولو اقرب شي بعينه في يديه انه لفلان غصبه منه او دعه آية وعليه دين كبير
 بدى بالذي اقر به بعينه كذا في المبسوط * واذا اقر العبد المأذون بديون كثيرة فان الغرماء يشتركون
 فيما كان في يده من الكسب وفي ثمن رقبته اذا بيع ولا يكون المتقدم من الغرماء متقدما على
 المتأخر كذا في الذخيرة * ولو اشترى المأذون من رجل عبدا ونقده الثمن وعليه دين او لا دين
 عليه ثم اقران البائع اعتق هذا العبد قبل ان يبيعه آية او انه حر الاصل وانكر البائع ذلك فالعبد
 مملوك على حاله وكذلك اقرار بالتدبير من البائع او كانت جارية فاقربولادتها من البائع فان صدقه
 البائع انتقض البيع بينهما ورجع بالثمن عليه كذا في المبسوط * ولو كان العبد المأذون لم يقرب شي
 من ذلك ولكنه اقران البائع كان باع هذا العبد من فلان قبل ان يبيعه مني وصدقه فلان في ذلك
 وكذبه البائع فان المأذون لا يصدق فيما ادعى على البائع حتى لا يسترد الثمن من البائع
 ويصدق في حق نفسه حتى يؤمر بدفع العبد الى فلان وان اقر البائع بما ادعاه المأذون رجع المأذون
 على البائع بالثمن وكذلك لو اقام المأذون البينة على ما ادعى على البائع او حلف المأذون
 البائع على ما ادعى ونكل ورجع المأذون على البائع بالثمن كذا في المحيط * واذا كان على
 المأذون دين فاقرب شي في يديه انه ودبعة لمولاه او لابن مولاه او لبيه او لعبد له تأجر عليه دين
 اولاد دين عليه او لمكاتب مولاه او لام ولده فاقراره لمولاه ومكاتبه وعبدته وام ولده باطل فاما اقراره
 لابن مولاه او لبيه جائز ولو لم يكن على العبد دين كان اقراره جائزا في ذلك كله وان لحقه
 دين بعد ذلك لا يبطل حكم ذلك الاقرار وان كان اقرب دين لاحد منهم ثم لحقه دين بعد ذلك
 لم يكن للمقر له شيء ان كان هو المولى او ام ولده او عبده الذي لا دين عليه فان كان عليه دين
 او كان اقر لمكاتب مولاه لولا يبيعه ثم لحقه دين اشترى كذا في ذلك واذا اقر المأذون لابنه وهو حر او لبيه

او تزوجته وهي حرة او مكاتب ابنه او لعبدا ابنه وعليه دين او لاديين عليه وعلى المأذون دين
اولاديين عليه فاقرار لهؤلاء باطل في قول ابي حنيفة رحمه الله وفي قولها اقرار لهؤلاء جائز ويشتركون
الغرماء في كسبه واذا كان على العبد المأذون دين فاذن لجارية له في التجارة فليقها دين ان اقر
العبد لها بالوديعة في يده صدق على ذلك ويستوفي ان كان على المأذون دين او لم يكن
فتكون هي احق بها من الغرماء وكذلك ان اقر لها بدين الا ان في الاقرار بالدين هي تشارك
غرماء المأذون في كسبه وفي الاقرار بالعين هي اولى بالعين من غرماء المأذون هكذا في المبسوط *
وان اقرت الجارية بالدين او بالعين للعبد وعليها دين لم يجز وان لم يكن عليها دين فاقرارها بالعين جائز
وبالدين لا يجوز ولو كان بعض غرماء الجارية مكاتب المولى او عبده وعليه دين لم يجز اقرارها وان
لم يكن عليه دين صح اقراره لغرمائها كذا في المغني * ولو كان بعض غرماء الجارية اباً للمولى او ابنه
فاقر لها العبد بوديعة او دين وعلى العبد دين فاقرار جائز ولو كان بعض غرمائها اباً للعبد او ابنه
وعلى العبد دين او لاديين عليه فاقرار في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله باطل وهو جائز في قولهما
وكذلك لو كان بعض غرمائها مكاتب الاب العبد المأذون او لابنه ولو كان بعض غرمائها اخاً للعبد كان
اقراره لها جائز كذا في المبسوط * واذا طلب الغرماء من القاضي بيع العبد المأذون في ديونهم
فقبل ان يباع قال ان لفلان الغائب علي كذا وصدقه المولى والغرماء في ذلك او كذبوه فالعبد مصدق
في ذلك ويباع العبد ويوقف حصة الغائب وان كان العبد لم يقرب ذلك حتى باعه القاضي ثم اقر
بعد ذلك لا يصح اقراره وان صدقه المولى في اقراره ان كان عليه دين آخر لا يصح اقراره وان لم يكن
عليه دين آخر صح اقراره فان قدم الغائب في مسئلتنا ان اقام بينة على حقه يتبع الغرماء وبأخذه منه
حصته من الثمن والا فلا شيء له كذا في المغني * واذا كان على المأذون دين كثير فاقرب دين لزمه ذلك
وتخاصوا فيه كذا في المبسوط * واذا اقر العبد المأذون بديون كثيرة كانت عليه في حالة الحجر من
فرض او فصب او وديعة استهلكها او عارية او مضاربة استهلكها هل يؤاخذ به للحال ففي ما اذا اقر
بفصب يؤاخذ به في الحال صدقه المقر له في اضافة الفصب الى حالة الحجر او كذبه في اضافة
الى حالة الحجر فقال لا يل غصبت وانت مأذون فيه فانه يؤاخذ به في الحال ويباع فيه الا
ان يفديه المولى وفيما اذا اقر بالقرض او باستهلاك الوديعة او العارية او البضاعة فان كان المقر له
صدقه في اضافة الاستهلاك الى حالة الحجر وفي كونه مودعاً مستعيراً في تلك الحالة لا يؤاخذ به

للحال وانما يؤخذ به بعد العتق في قول ابي حنيفة ومحمد رخص وان كذبه المقر له في اضافة الاستهلاك الى حالة الحجر فانه يؤخذ به في الحال كذا في المحيط * وكذلك الصبي او المعتوه الذي يعقل البيع والشراء وقد اذن له في التجارة فيقر بنحو ذلك كذا في المبسوط * اقرار العبد المأذون بالكفالة بالمال لا يصح كذا في السراجية * العبد المأذون اذا اقر لحر لا تقبل شهادة العبد له لو كان العبد حرا كزوجته اذا اقر لها فانه لا يصح اقراره كذا في فتاوى قاضيخان * وفي الايضاح لو اقر بجناية على عبد او حرا ومهر وجب عليه بنكاح جائز او فاسد او شبهة فان اقراره باطل لا يؤخذ به حتى يعتق اما لو اقر بما يوجب القود يصح وللمقر له استيفاء كذا في العيني شرح الهداية * ولو كان العبد صغيرا او كان صغيرا حرا او معتوها فاقروا بعد الاذن انهم قد اقرؤا له بذلك قبل الاذن كان القول قولهم كذا في المبسوط * واذا اقر العبد المأذون في مرض موت المولى بدين من خصب او بيع او قرض او ودیعة قائمة بعينها او مستهلكة او مضاربة قائمة بعينها او مستهلكة او غير ذلك من التجارات فهذا على وجهين ان كان على المولى دين وجب في صحته يحيط بماله وبرقبته وبما في يده فاقرار العبد في مرض موت المولى بالدين على نفسه وعلى المولى دين الصحة لا يصح اذا لم يكن في مال المولى وفي رقة العبد وفيما في يده فضل على دين المولى وان كان على المولى دين قد اقر به في مرضه فاقرار العبد على نفسه بالدين في مرض المولى صحيح وان كان في تركة المولى وفي رقة العبد وفيما في يده فضل على دين المولى صح اقرار العبد وبدى بدين المولى والفضل لغرماء العبد وان كان مال المولى غائبا وبيع العبد وما في يده وقضي به دين المولى ثم حضر مال المولى وقد بقي من دين المولى شيء فان القاضي يقضي من المال الذي حضر ما بقي من دين المولى فان فضل شيء من ذلك نظر القاضي فيما بقي من دين المولى فإخذ منه مقدار ثمن العبد وثمن كسبه وقضي من ذلك دين العبد كذا في المحيط * وان كان دين العبد اكثر من ذلك فما زاد على ثمن العبد ومالية كسبه من تركة المولى يكون لوارثه لا حق فيه لغريم العبد كذا في المبسوط * هذا اذا كان على المولى دين الصحة ولم يكن على العبد دين حتى اقر في مرض المولى بدين على نفسه فاما اذا كان على كل واحد منهما دين وجب في صحة المولى واقرار العبد على نفسه بدين في مرض موت المولى فهذه المسئلة على وجوه احدها ان يكون في رقة العبد وفيما في يده فضل من دين العبد الذي وجب عليه في صحة المولى ولا يفضل من دين المولى

وفي هذا الوجه لا يصح اقرار العبد ويبدأ من كسب العبد ومال به رقبته بدين العبد الذي كان في صحة المولى ثم يقضى من الفاضل دين غريم المولى الوجه الثاني ان يكون في رقبة العبد وفيما في يده فضل عن دين المولى والعبد الذي وجب عليهما في صحة المولى وفي هذا الوجه يصح اقرار العبد بقدر الفاضل من دينهما فيبدأ بدين المولى ثم يقضى دين العبد الذي وجب في حال صحة المولى ثم يصرف الفاضل الذي اقربه العبد في مرض المولى الثالث ان لا يكون في رقبة العبد وفيما في يده فضل عن دين العبد وفي هذا الوجه لا يصح اقرار العبد هكذا ذكر محمد رَح في هذه المسئلة في الكتاب ولولم يكن على المولى دين وعلى العبد دين وجب في صحة المولى بحيط برقبته ومما في يده فاقر العبد في مرض مولا بدين قرض او بيع او غير ذلك من انواع التجارات ثم ان المولى مات من ذلك المرض فان اقرار العبد صحيح ويباع القاضي رقبة العبد ومما في يده ويقسم الثمن بين غرماء العبد كلهم بالحصص لا يقدم البعض على البعض وكذلك لو اقر بشيء في يده بعينه لانسان في مرض موت المولى ولادين على المولى صح اقراره ويبدأ بالمقر له بالعين فالعبد بمرض المولى انما يصير محجورا عن الاقرار بالدين او بالعين اذا كان على المولى دين الصحة اما اذا لم يكن على المولى دين الصحة لا يصير محجورا بمرض المولى عن ذلك كذا في المحيط * واذا كان على المولى دين الصحة يحيط بماله ويرقبة العبد ومما في يده فاستقرض العبد في مرض المولى من رجل الف درهم وقبضها بمعاينة الشهود واشترى شيئا وقبضه بمعاينة الشهود ثم مات المولى فان القاضي يبيع العبد ومما في يده بدين العبد فان فضل من ذلك شيء يقضي به دين المولى كذا في المغني * واذا اذن لعبد في التجارة وقيمتة الف درهم ولا مال له غير العبد فمرض المولى واقر على نفسه بين الف درهم ثم اقر العبد على نفسه ايضا بدين الف درهم ثم مات المولى فان القاضي يبيع العبد ويقسم ثمنه بين المقر لهما نصفين ولو كان العبد اقرا ولا في مرض المولى بدين الف درهم ثم اقر المولى على نفسه بدين الف درهم ثم مات المولى فان القاضي يبدأ بدين العبد فيقبضه فان فضل شيء يكون لغريم المولى كذا في المحيط * ولو بدأ المولى فاقر بدين الف ثم بالف اقرارا متصلا او منقطعا ثم اقر العبد بدين الف ثم مات المولى فان الغرماء الثلاثة يتخاصمون في ثمنه فيكون الثمن بينهم اثلاثا وكذلك لو كان العبد اقر بالف ثم بالف اقرارا متصلا او منقطعا ضربوا بجميع ذلك

ذلك مع غرماء المولى كذا في المبسوط * فان كان المولى اقرب بالف درهم ثم اقرب بالف درهم وكان
 الاقرب كلهما من المولى في مرضه ثم اقرب العبد بالف درهم فالقاضي يبيع العبد ويقسم الثمن بين
 غرماء المولى وغريم العبد على اربعة اسهم ولو كان المولى اقرب بالف درهم في مرضه ثم اقرب العبد على
 نفسه بالف درهم ثم اقرب المولى بالف درهم ثم مات المولى فان القاضي يقسم ثمن العبد بين غريمي
 المولى وبين غريم العبد بالخصص اثلاثا كذا في المغني * ولو كانت قيمة العبد الف درهم فاقرب العبد
 في مرض المولى بدين الف درهم ثم اقرب المولى بدين الف ثم اشترى العبد عبدا يساوي الف
 بالف وقبضه بمعاينة الشهود فمات في يده ثم مات السيد ولا مال له خير العبد فبيع بالف درهم
 اقتسم غرماء العبد الثمن بينهم ولا شيء فيه لغريم المولى ولولم يشتر العبد المأذون عبدا ولكن المولى
 هو الذي اشترى عبدا يساوي الف وقبضه بمعاينة الشهود فمات في يده ثم مات المولى من مرضه
 والمسئلة بحالها وبيع العبد بالف درهم فانه يبدأ بدين البائع وما بقي بعد ذلك فهو بين غرماء
 العبد ويستوي ان كان الاذن في صحة المولى او في مرضه كذا في المبسوط * ولو كانت قيمة العبد
 الف درهم فاقرب العبد بدين الف على نفسه ثم اقرب المولى بدين الف على نفسه ثم مات المولى
 فالقاضي يبيع العبد ويعطي غريم العبد الف درهم ثم يعطي غريم المولى الالف الباقية فان تراجع
 سعر العبد الى الف وخمسائة وباع القاضي العبد يعطي غريم العبد الف درهم والباقي لغريم
 المولى وان تراجع سعرة الى الف درهم فثمن العبد كله لغريم العبد ولو كان العبد اقرب بدين الف
 درهم ثم اقرب المولى بدين الف درهم على العبد وقيمة العبد الف درهم وقت الاقرارين ثم تراجع سعرة
 ثم بيع العبد قسم الثمن بين الغريمين كذا في المحيط * وان اقرب العبد بدين الف ثم المولى بالف
 ثم العبد بالف وقيمتها الف فبيع بالف بعد موت المولى لم يكن لغريم المولى شيء وبحاص غرماء
 العبد ولو اقرب العبد بالف وقيمتها الفان ثم المولى بالف ثم العبد بالف فبيع بالفين بحاص الثلث بالسوية
 فان باءه القاضي بالف وخمسائة فهي بينهم على خمسة لغريم المولى سهم من خمسة وان بيع
 بالف لم يكن لغريم المولى شيء كذا في المغني * ولو بدأ العبد فاقرب بدين الف درهم ثم اقرب المولى بدين
 الف ثم بالف اقرارا متصلا ومنتظا ثم اقرب العبد بدين الف ثم مات المولى فبيع بالف درهم ضرب فيه
 غرماء العبد كل واحد منهما بجميع دينه وضرب فيه غرماء المولى كلهم بالف فقط ولو بيع بالف
 وخمسائة ضرب فيه غرماء العبد بجميع دينهم وغرماء المولى بخمسائة فيكون الثمن مقسوما

بينهم اخصا لكل واحد من غريمي العبد خمسمائة وذلك ستمائة وغريم المولى خمسة وذلك ثلثمائة فان اقتسموه على ذلك ثم خرج بعد ذلك دين كان للسيد على الناس فخرج منه الف او الفان وخمسمائة فغرماء المولى احق بذلك ولا حق لغرماء العبد في تركه المولى وهم ما ضربوا مع غرماء العبد في ثمنه بقدر الفين وخمسمائة فلهذا كانوا احق بجميع ما خرج منه فان خرج منه ثلثة آلاف اخذ غرماء المولى من ذلك الفين وسبعمائة واخذ غرماء العبد من ذلك ثلثمائة فان كان الذي خرج من ذلك الفين وستمائة يأخذ غرماء المولى من ذلك الفين وخمسمائة وخمسين واخذ غرماء العبد من ذلك خمسين ولو كان العبد لم يقر بالدين الاول والمسئلة بحالها اخذ غرماء السيد جميع ما خرج من دين السيد وهو الفان وستمائة ثم يباع العبد فان بيع بالف ضرب فيه غرماء المولى بما بقي لهم وغريم العبد بجميع دينه وهو الف فكان الثمن بينهم اسباعا خمسة اسباعة لغريم العبد وسبعا لغرماء المولى كذا في المبسوط * قال محمد رَحِمَهُ اللهُ وَاِذَا اِذْنُ رَجُلٍ لِعَبْدَةٍ فِي التِّجَارَةِ ثُمَّ اَقْرَعَلِيهِ بِدَيْنٍ اَكْثَرَ مِنْ قِيَمَتِهِ وَلَمْ يَكُنْ عَلَى الْعَبْدِ دَيْنٌ وَكَذَّبَهُ الْعَبْدُ فِي ذَلِكَ لَزِمَهُ ذَلِكَ كُلُّهُ وَإِذَا صَحَّ اِقْرَارُ الْمَوْلَى عَلَيْهِ بِالْدينِ كَانَ لِلْغُرْمَاءِ الْخِيَارَانِ شَأْوَ اَبَا صَوَّ الْعَبْدِ بِدَيْنِهِمْ وَإِنْ شَاءُوا اسْتَسْعَوْا وَكَذَلِكَ لَوْ اَقْرَعَلِيهِ بِكَفَالَةٍ مَا لَهُ فَقَالَ كَفَلْتُ لِفُلَانٍ صِنِي بِكَذَا وَانْكَرَ الْعَبْدُ ذَلِكَ يَلْزِمُهُ كُلُّهُ كَذَا فِي الْمَحِيطِ * وَلَوْ اَقْرَعَلِيهِ بِدَيْنٍ عَشْرَةَ آلَافٍ وَانْكَرَهَا عَلَيْهِ الْعَبْدُ فَبِيعَ فِي الدِّينِ فَاقْتَسَمَ الْغُرْمَاءُ ثَمَنَهُ فَلَا سَبِيلَ لَهُمْ عَلَى الْعَبْدِ عِنْدَ الْمُشْتَرِي فَإِنْ اَعْتَقَهُ الْمُشْتَرِي رَجَعَ الْغُرْمَاءُ عَلَى الْعَبْدِ بِقِيَمَتِهِ وَلَوْ لَمْ يَبِعْ فِي الدِّينِ حَتَّى يَدْبُرَ الْمَوْلَى فَلِلْغُرْمَاءِ الْخِيَارَيْنِ تَضْمِينِ الْمَوْلَى قِيَمَتِهِ وَبَيْنَ اسْتِسْعَاءِ الْمُدَبِّرِ فِي جَمِيعِ دَيْنِهِمْ فَإِنْ اَعْتَقَهُ بَعْدَ التَّدْبِيرِ هُنَا اخَذَ وَهَ بَقِيَمَتِهِ فَقَطْ وَإِنْ اَدَّى خَمْسَةَ آلَافٍ ثُمَّ اَعْتَقَهُ الْمَوْلَى اخَذَ وَاهُ اَيْضًا بِقِيَمَتِهِ وَبَطَلَ مَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ وَلَوْ لَمْ يَدْبُرْ حَتَّى يَمْرُضَ الْمَوْلَى فَاعْتَقَهُ ثُمَّ مَاتَ وَلَا مَالَ لَهُ غَيْرُهُ فَعَلَيْهِ أَنْ يَسْعَى فِي قِيَمَتِهِ فَيَأْخُذَ الْغُرْمَاءُ دُونَ الْوَرْتَةِ ثُمَّ يَأْخُذُ الْغُرْمَاءُ الْعَبْدَ بَعْدَ ذَلِكَ اَيْضًا بِقِيَمَتِهِ وَلَا شَيْءَ لِلْوَرْتَةِ وَلَا لِلْغُرْمَاءِ الْمَوْلَى مِنْ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ اَقْرَعَلَى الْعَبْدَ بِالْدينِ فِي الْمَرَضِ وَالْمَسْئَلَةُ عَلَى حَالِهَا كَانَتْ الْقِيَمَةُ الْاُولَى لَغُرْمَاءِ الْمَوْلَى خَاصَّةً ثُمَّ يَسْعَى فِي قِيَمَتِهِ لَغُرْمَاءِ الْعَبْدِ خَاصَّةً وَلَوْ لَمْ يَقْرَعَلِيهِ بِالْدينِ وَلَكِنْ اَقْرَعَلِيهِ بِجَنَابَةٍ خَطَا فَاَنَّهُ يَدْفَعُ بِهَا وَيَقْدِيهِ وَكَذَلِكَ لَوْ اَقْرَعَلَى اِمَةً فِي يَدَيِ الْعَبْدِ اَوْ عَبْدًا فِي يَدَيْهِ بِدَيْنٍ اَوْ جَنَابَةٍ كَانَتْ مِثْلَ اِقْرَارِهِ عَلَى الْعَبْدِ بِذَلِكَ فَإِنْ اَعْتَقَهُمَا بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ بِمِثْلَةِ مَا ذَكَرْنَا مِنْ اَعْتَاقِ الْعَبْدِ بَعْدَ اِقْرَارِهِ عَلَيْهِ بِالْدينِ كَذَا فِي الْمَبْسُوطِ فِي بَابِ اِقْرَارِ الْمَوْلَى عَلَى عَبْدِهِ الْمَأْذُونِ *

وان اقر عليه بعشرة آلاف درهم وقيمة العبد الف درهم وكذبه العبد ثم ان مولاه اهتقه فالمولى
ضامن للغرماء ثم يضمن المولى بالا عتاق قدر قيمة الف درهم ولا يضمن اكثر من الف درهم
وان كان ما اقر به على العبد من الدين اكثر من قيمته واذا ضمن للغرماء الف درهم ذكر ان الغرماء
يرجعون على العبد بالف اخرى كذا في المحيط * ولو كان العبد اقر بالدين ايضا لزمه الدين كله
كما لو لم يوجد الاقرار من المولى به اصلا كذا في المبسوط * العبد المأذون اذا باع شيئا مما في يده
في مرض موت المولى ولادين على المولى في صحته ولا على العبد واقر العبد بقبض الثمن ولا يعلم ذلك
الا بقوله صح اقراره وكذلك اذا كان على العبد دين مستغرق او غير مستغرق وان كان على المولى دين
يحيط برقبة العبد وبما في يده فانه لا يصدق العبد في اقراره باستيفاء الثمن اصلا الا بينه اذا كان
دين المولى دين الصحة وان كان دين المرض فاقرار العبد بالاستيفاء في حق براءة المشتري عن الثمن
لا يصح انما يصح في حق الاقرار له حتى يكون المشتري اسوة للغرماء فيما عليه كما لو اقر المولى
بذلك الا ان يقوم البينة على الاستيفاء كما في حق المولى ولو كان المشتري من العبد في هذه
الصورة بعض ورثة المولى وعلى العبد دين كثير محيط برقبته وبجميع ما في يده ولادين على المولى
فاقرار العبد بقبض الثمن من ورثته لم يجز وكذلك اذا كان على المولى دين ايضا مع دين العبد
لا يصح اقرار العبد باستيفاء الثمن كذا في المحيط * اذا اقر المأذون في مرض موته بدين او ودعة
بعينها او عارية او مضاربة او اجارة بعينها او غصب بعينه او غير ذلك من التجارات ثم مات في مرضه
ذلك فانه اقراره بجميع ذلك جائز اذا لم يكن عليه دين الصحة وان كان عليه دين الصحة لا يصح عليه
اقراره الا فيما فضل عن دين الصحة فيباع ما في يده ويبدأ بدين الصحة ولو كان الغصب الذي
اقر به في المرض قد عاينه الشهود وكذلك العارية والودعة واشباههما فان عرف الشهود من
الغصب وعين الودعة والعارية كان المقر له احق بالعين وان كانوا لا يعرفون عين المعصوب وعين
الودعة وانما عاين الغصب والاعارة والايداع كان المقر له اسوة لغرماء الصحة وكذلك كل دين
لزمه في حالة المرض بمعينة الشهود كان صاحب دين المرض اسوة لغرماء الصحة كذا في المغني *
واذا لم يكن عليه دين في الصحة فاقر في مرضه على نفسه بدين الف درهم واقر باستيفاء الف درهم
ثمن مبيع وجب له في مرضه على رجل لم يصدق على قبضه ولكن يقسم ما كان عليه بينه وبين
الغريم الاخر نصفيين واذا مرض المأذون وعليه ديون الصحة فقتضى بعض غرمائه دون بعض

لم يجز كذا في المبسوط * وإذا أقر المأذون في مرضه بدين ألف درهم ثم بوديعة ألف درهم لرجل آخر ثم مات ولمس في يدها إلا ألف التي أقر بعينها وديعة فإن الألف الوديعة تقسم بين صاحب الوديعة وبين الغريم نصفان كما في الحر وإذا مرض العبد المأذون وعليه دين الصحة وله دين على رجل آخر وجب في حالة الصحة فأقر باستيفاء ذلك الدين صح إقراره حتى يبرأ من عليه الدين وكذلك إذا أقر باستيفاء دين وجب له في حال الصحة وعليه دين المرض صح إقراره بالاستيفاء هذا إذا أقر المأذون باستيفاء دين وجب له في حالة الصحة فاما إذا أقر باستيفاء دين وجب له في حالة المرض ان كان عليه دين الصحة لا يصح إقراره بالاستيفاء لا في حق براءة غريمه من الدين ولا في حق الإقرار له بالدين حتى لا يصير أسوة لغرماء الصحة وان كان على المأذون دين المرض لا يصح إقراره بالاستيفاء في حق براءة غريمه حتى لا يبرأ غريمه من الدين ولكن يصح في حق الإقرار له بالدين حتى يصير المقر له بالاستيفاء أسوة لغرمائه فيما عليه فيسقط عنه من الدين الذي عليه مقدار ما يحصه ويؤدي الباقي إلى غرمائه كذا في المغني * وإذا مرض المأذون فوجب له على الرجل ألف درهم من ثمن مبيع أو غيره فأقر باستيفائها منه ولادين على المأذون ولا مال له غير ذلك الدين ثم أقر بعد ذلك على نفسه بدين ألف ثم مات فأقراره بالاستيفاء جائز ولو لم يقر بالدين ولكنه لحقه دين بمعاينة الشهود بطل إقراره بالاستيفاء لان ما وجب عليه بالمعاينة بمنزلة الدين الظاهر عليه حين أقر بالاستيفاء اذ لا تهمة في شهادة الشهود فلهذا يبطل إقراره بالاستيفاء كذا في المبسوط * ولو باع المولى جارية عبدة المأذون وتويع الثمن فأقر العبد انه امر مولاة ببيعها لم يضمن المولى قيمتها ولو انكر ضمن هذا اذا كانت التجارية قائمة ولا تدري وان كانت هالكة فالصحيح انه لا يصدق ولو كذبه العبد ضمن المولى قيمته فان قال لم أمره ولكن اجزت البيع ان كانت التجارية قائمة جاز ولم يضمن المولى والألم يجز وضمن ولو حجر عليه ثم قال العبد كنت امرته بالبيع لم يقبل وبقي المولى ضامنا وكذلك لو أقر بقدم ما باعه الغرماء لم يصح إقراره كذا في المغني * وإذا كان على المأذون دين كثير فباع جارية له من ابن مولاة أو ابنة أو عبدًا جرح عليه دين الولادين عليه بأكثر من قيمتها ودفعها إلى المشتري ثم أقر قبض الثمن منه بجار إقراره بذلك إلا في العبد والمكاتب ووكيل العبد في ذلك بمنزلة العبد ولو كان ابن العبد حراً فاستهلك مالا للعبد الذي

هو ابوة او امرأته او مكاتب ابية او عبدة وعليه دين او لا دين عليه فاقرا العبد المأذون انه قد قبض
ذلك من المستهلك لا يصدق على ذلك في قول ابي حنيفة رح سواء كان على المأذون دين
اولم يكن وهو مصدق في قول ابي يوسف ومحمد رح ولو كان المستهلك اخاه كان اقراره
بالقبض منه جائزا ولا يمين على الاخ بعد اقرار العبد بالقبض منه كذا في المبسوط * ولو امره مولاة
ببيع عبدة فباعه ثم اقرار العبد قبض الثمن من المشتري يحلف المولى على ما يقول فان حلف
لم يضمن وان نكل ضمن الثمن لعبدة كذا في المغني * واذا اذن للعبد في التجارة وقيمته
الف درهم فادان الف درهم ثم اقر المولى عليه بدين الف درهم وهو يجحد ذلك ثم ان المولى
اعتقه فالغريم الذي ادان العبد بالخيار ان شاء ضمن المولى قيمة العبد وان شاء اخذ دينه من
العبد فان ضمنه المولى لم يكن للآخر على المولى ولا على العبد شيء وان اختار الغريم اخذ دينه
من العبد فلمقر له ان يأخذ المولى بقيمة العبد ولو كان المولى اقر على العبد بدين الف درهم
ولا دين عليه سواه وجحد العبد ثم صار على العبد الف درهم باقراره وبينه فانه يباع فيضرب
كل واحد منهما في ثمنه بجميع دينه ولو كان اقرار العبد اولا بدين به وكذلك لو بيع بالف درهم
فخرجت منهما الف وتويت الف كان الخارج منهما للذي اقر له العبد فان كان العبد اقر بالف
ثم اقر عليه المولى بالف ثم اقر العبد بالف فانه يباع ويتخاص في ثمنه اللذان اقر لهما العبد فان بقي
من ثمنه شيء بعد قضاء دينهما كان الذي اقر له المولى ولو لم يقر العبد على نفسه بشيء واقر عليه المولى
بدين الف درهم ثم بدين الف درهم في كلام منقطع فانه يباع فيبدأ بالاول فان بقي شيء كان
للثاني وان كان وصل كلامه فقال لفلان على عبدي هذا الف درهم ولفلان الف درهم تحاصا
في ثمنه فان صدقه العبد في آخرهما والكلام متصل او منقطع تحاصا في ثمنه فان صدقه في اولهما
بدين به وهذا اذا كان اقرار المولى بينهما منقطعا فان كان متصلا تحاصا في ثمنه كذا في المبسوط *
اذا اقر على عبدة بالدين صح وان كذبه العبد وليس على العبد دين حتى كان لهم الاستيفاء
من العبد بالغة من قيمته فان كان عتق العبد لا يضمن الا الاقل من قيمته ومن الدين كذا في الصغرى *
ولو كانت قيمة العبد الفا وخمسمائة فاقرا العبد بدين الف درهم ثم اقر المولى عليه بدين الف درهم
ثم اقر العبد بدين الف درهم ثم يبيع العبد بالف درهم فانه يضرب كل واحد من غريمي العبد
في ثمنه بجميع دينه ويضرب الذي اقر له المولى في ثمنه بخمسمائة فيكون الثمن بينهم اخماسا

ولولم يبيع واعتقه المولى وقيمته الف درهم وخمسمائة كان ضامنا لهما قيمته بالاعتاق ثم هذه القيمة بدل
مالية الرقبة كالثمن لو بيع العبد فيقسم بينهم اخماسا فيجعل لكل واحد من غريمي العبد خمسا ستمائة
وبرجع كل واحد منهما على العبد بما بقي من دينه وهو اربع مائة ويرجع الذي اقرله المولى
على العبد بمائتين وان شاء الغرماء تركوا المولى واتبعوا العبد بالثابت من ديونهم فان اتبعوه
اخذ منه الغريمان اللذان اقرلهما العبد جميع دينهما الف درهم واخذ منه الذي اقرله المولى خمسمائة
ثم يرجع على المولى بخمسمائة درهم ايضا ولو كانت قيمة العبد الف درهم فاقر العبد بدين الف درهم
ثم اقر المولى عليه بدين الف درهم ثم ازداد قيمته حتى صارت الف درهم ثم اقر العبد بدين
الف درهم ثم بيع بالف درهم فجميع الثمن للذين اقرلهما العبد خاصة ولو اعتقه المولى بضمن قيمته
واو اختار اللذان اقرلهما العبد اتباعه وabra من القيمة المولى كان للذي اقرله المولى ان يأخذ
المولى بجميع دينه ولو كانت قيمة العبد الف وخمسمائة فاقر عليه المولى بدين الف ثم بالف في كلام
منقطع ثم بيع العبد بالف فهو بين الاولين اثلاثا يضرب فيه الاول بالف والثاني بخمسمائة ولو اعتقه
المولى وقيمته الف ضمن قيمته الف درهم ثم يقسم الاولان هذه القيمة بينهما اثلاثا على قدر الثابت
من دين كل واحد منهما ثم يرجعان على العبد بخمسمائة فاقسما اثلاثا وان طلبا أولا اخذ العبد
اخذاه بالف درهم مقدرا قيمته ويقسمان ذلك اثلاثا على قدر الثابت من دينهما ثم يرجعان على
المولى بجميع قيمته ايضا ولو كان المولى اقرب بهذا الدين اقرارا متصلا كانوا شركاء في ثمن العبد
وان اعتق المولى اتبعوا المولى بالقيمة ثم رجعوا على العبد بقدر قيمته مما بقي من دينهم وما زاد
على ذلك فهو تاجر ولو كانت قيمة العبد الف درهم فاقر عليه المولى بدين الف ثم اقر بعد ذلك
بدين الف ثم ازدادت قيمته حتى صارت الفين ثم اقر عليه بدين الف ثم بيع العبد بالف درهم
فهو بين الاول والاخر نصفان ولا شيء للاوسط وان بيع بالفين وخمسمائة استوفى الاول والاخر
دينهما وكان الفضل للاوسط ولو اعتقه المولى وقيمته الفان اخذ الاول والاخر قيمته من المولى
ولا شيء للاوسط فان اعتقه وقيمته الفان وخمسمائة اخذ الاول والاخر من المولى الفين وكانت
الخمس الباقية للاوسط باعتبار زعم المولى ولا شيء له على العبد فان توي بعض القيمة على المولى
كان النامي من نصيب الاوسط خاصة ولو كانت قيمة العبد الف وخمسمائة فاقر عليه المولى بدين الف
ثم بالف ثم بالفين ثم بيع العبد بثلاثة آلاف فان الاول يستوفي الف درهم تمام دينه وكذلك

الثاني وتبقى الف درهم وهي للثالث فان خرج من الثمن الف درهم وبقي الباقي كان ثلثا
الالف للاول وثلثها للثاني فيقسمان ما يخرج من الثمن على قدر الثابت من دينهما فيكون الخارج
اثلاثا بينهما حتى يستوفي الاول كمال دينه الف درهم ثم يكون الخارج للثاني حتى يستوفي
تمام دينه وان استوفى الثاني جميع دينه ثم خرج شيء بعد ذلك كان للثالث ولو كان الاقرار كله
متصلا كان الخارج بينهم على قدر دينهم والثاوي بينهم جميعا بمنزلة ما لو حصل الاقرار لهم بكلام
واحد ولو كان الاقرار منقطعاً ثم اقر العبد بعد ذلك بدين الف ثم بيع بثلاثة آلاف فان الغريم الاول
والذي اقر له العبد يأخذ كل واحد منهما جميع دينه وكذلك الثاني الذي اقر له المولى يأخذ
جميع دينه مما بقي من الثمن ولا شيء للثالث فان توي من الثمن الف درهم وخرجت
الفان كانتا بين الاول والثاني والذي اقر له العبد اخما سال الاول خمسه والذي اقر له العبد
خمسه وللثاني الذي اقر له المولى خمسه واذا اذن لعبد في التجارة وقيمه الف درهم فاشترى
وباع حتى صار في يده الف درهم ثم اقر العبد بدين الف ثم اقر عليه المولى بالالف فالالف
الذي في يده بين الغريمين نصفان ولو كان المولى اقر عليه بالفين معا قسم ثمن العبد وماله بينهما
نصفين ولو كان المال في يد العبد خمسمائة فاقرا العبد بدين الف ثم اقر عليه المولى بدين الفين
ثم اقر العبد بدين الف لم يضرب الذي اقر له المولى في ثمن العبد وكسبه مع غريمه الا بخمسمائة
ولو كان اقرار المولى قبل اقرار العبد بالدين الاول كان ثمن العبد وماله بينهما ارباعا سهمان
من ذاك للذي اقر له المولى ولكل واحد من غريمي العبد سهم كذا في المبسوط *

الباب السابع في العبد بين رجلين يأذن له احدهما في التجارة او كلاهما الاصل ان اذن احد المولين
صحيح في نصيبه من العبد غير صحيح في نصيب صاحبه واذا صح الاذن في نصيب الآذن دون
نصيب الساكت فاراد الساكت ان يفسخ الاذن في نصيبه ليس له ذلك ثم قال ويجوز جميع اشريته وبياعته
هكذا ذكر في الكتاب واذا جازت اشريته وبياعته في الكل فلحقته ديون وفي يده كسب فان كان
الدين انما وجب على العبد بسبب الكسب الذي في يده بان كان كسب تجارة وقد لحقه الدين
بسبب التجارة وعلم ذلك فالقياس ان يصرف الى الدين من الكسب نصيب الآذن ويعطى
النصف للذي لم يأذن وفي الاستحسان يصرف الكل الى غرمائه نصيب الآذن ونصيب الساكت
وعلى هذا القياس والاستحسان اذا كان العبد كله محجورا وقد اشترى وباع وحصل في يده

كسب بسبب التجارة ولحقته ديون بسبب التجارة فان ما في يده من الكسب الذي وجب الدين بسببه يصرف الى دينه استحسانا وفي القياس لا يصرف ويكون كله للمولى ويتأخر حق الغرماء الى ما بعد العتق وان كان الكسب مستفادا بالسبب الذي وجب به الدين يصرف بالدين نصيب الآذن ولا يصرف نصيب غير الآذن واما اذا لم يعلم حال الكسب الذي حدث بالسبب الذي وجب به الدين او بسبب آخر غير السبب الذي وجب به الدين وقد اختلف الموليان في ذلك فقال الساكت حصل الكسب لا بالسبب الذي وجب به الدين بان قال استفادة بالهبة لا بالتجارة وانما نصنفان وقال الآذن مع العبد لابل استفادة بالتجارة التي هي سبب وجوب الدين والكل مصروف الى الدين فالقول قول المولى قياسا وفي الاستحسان القول قول العبد كذا في المغني * وان كان في يده مال اصحابه من تجارته فقال الذي لم يأذن له انا آخذ نصف هذا المال فليس له ذلك ولكن يعطى منه جميع دين الغرماء فان بقي بعد ذلك شيء اخذ كل واحد من الموليين نصفه وان زاد الدين على ما في يده كانت تلك الزيادة في نصيب الذي اذن له خاصة من الرقبة وكذلك ما اقربه العبد من غصب او استهلاك مال او غيره ولو استهلك ما لا تثبته بينة كان ذلك في جميع رقبته بمنزلة ما لو استهلك قبل اذن احدهما له كذا في المبسوط * واذا كان العبد بين رجلين اذن له احدهما في التجارة فاشترى وباع ومولاة الذي لم يأذن له يراه ولم ينهه كان هذا اذنا له في التجارة فان كان الذي لم يأذن له اتى اهل سوقه ونهاهم عن مبايعته وقال ان بايعتموه فهو في نصيب صاحبي ثم رآه بعد ذلك يشتري ويبيع وسكت فالقياس ان يصير نصيبه مأذونا وفي الاستحسان لا يصير نصيبه مأذونا وهذا بخلاف ما لو كان العبد كله محجورا وقد نهى اهل السوق عن المبايعة معه ثم رآه يتجر فسكت فانه يصير مأذونا وان سبق هذا السكوت نهى عن التجارة كذا في المحيط * ولو اذن له احدا للمولين في التجارة واتى الآخر الى اهل سوقه فنهاهم عن مبايعته ثم ان الذي لم يأذن له اشترى نصيب صاحبه منه فقد صار العبد محجورا عليه فان رآه المشتري يبيع ويشترى فلم ينهه فهذا اذن منه له في التجارة كذا في المبسوط * ولو قال احدهما لشريكه اذن له في نصيبك او قال في نصيبي ففعل فهو اذن في جميعه كذا في التاتارخانية * ولو كان العبد بين رجلين فاذن احدهما لصاحبه في ان يكاتب نصيبه

نصيب مكاتبه مولا الذي من قبل العبد في التجارة ولكن المكاتبه نصيبه في قول
 لبي حنيفة رح حتى ان نصف كسبه للمولى الذي لم يكاتب وكذلك لو وكل احدهما صاحبه
 ان يكاتبه نصيبه فما اكتسبه العبد بعد ذلك يكون نصفه للمكاتب ونصفه للموكل ولو اذن احدهما
 للعبد في التجارة فلحقه دين ثم اشترى نصيب صاحبه منه ثم اشترى بعد ذلك وباع والمولى
 لا يعلم به فلحقه دين فان الدين الاول والآخرة في النصف الاول ولو كان يعلم بيعه وشراؤه بعد
 ما اشترى نصيب صاحبه كان هذا اذ ناصه للنصف الذي اشتراه في التجارة ثم الدين الاول
 في النصف الاول خاصة والدين الآخرة في جميع العبد كذا في المبسوط * واذا اذن لعبد احد
 موليه في التجارة فلحقه دين قيل للذي اذنه اذ دينه والابن نصيبك فيه كذا في السراجية *
 ولو كان العبد بين رجلين فكاتب احدهما نصيبه منه فهذا اذن منه لنصيبه في التجارة والآخرة
 ان يبطل الكتابة فان لحقه دين ثم ابطال الآخرة الكتابة كان ذلك الدين في نصيب الذي كاتب
 خاصة وان لم يبطل الكتابة حتى رآه يشتري ويبيع فلم ينهه لم يكن ذلك منه اجازة للكتابة وله
 ان يبطلها وكان هذا اذ ناصه له في التجارة فان ردا المكاتبه وقد لحق العبد دين بيع كله في الدين
 الا ان يفديه مولا كذا في المبسوط * شريكان شركة مالك اذنا العبد هما في التجارة وادانه كل واحد
 منهما مائة درهم وادانه اجنبي مائة درهم اي باعه كل واحد عينا بالنسيئة فبيع العبد بمائة او مات
 العبد عن مائة كان نصفها للاجنبي والنصف بينهما كذا في المغني * ولو لم يكن اذانه الا احد
 المولين مائة درهم والمسئلة بحالها كانت المائة بينه وبين الاجنبي اثلاثا للمولى الذي اذانه ثلثاها
 وللاجنبي ثلثها وهذا عند ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح للمولى ربعها وللاجنبي ثلثه
 اربعها كذا في السراج الوهاج * واذا كان رجلان شريكين شركة مفاوضة او شركة عنان وبينهما
 عبد ليس من شركتهما فادانه احدهما مائة درهم من شركتهما وادانه اجنبي مائة ثم مات العبد
 وترك مائة او بيع بمائة فللاجنبي ثلثاها وللشريكين ثلثها ولو كانت شركتهما شركة عنان والعبد
 من شركتهما فادانه مائة درهم من شركتهما وادانه اجنبي مائة درهم كان ثلثا المال للاجنبي وثلثه
 بين المولين نصفين ولو كان العبد من شركتهما فادانه او اذانه احدهما مائة من شركتهما وادانه اجنبي
 مائة والمسئلة بحالها فالمائة كلها للاجنبي ولا شيء لواحد من الشريكين ههنا كذا في المبسوط *
 في جامع الفوائد بين رجلين ماذون له في التجارة ولحقه دين الف درهم فغاب احدهما

فاخذ الغريم الحاضر وباع نصيبه بسبعمائة واخذه ثم حضر الآخر وباع نصيبه بخمسمائة يؤدى الى صاحب الدين ثلثمائة تمام دينه بقي مائتان فيعطى الذي بيع حصته بسبعمائة حتى يستويا في الغرم كذا في التاتارخانية * واذا اذن الرجلان لعبد بينهما في التجارة ثم ادانه احدهما مائة وادانه اجنبي مائة ثم ان المولى الذي لم يدن العبد شيئا غاب وحضر الاجنبي فاراد بيع نصيب المولى الذي ادان العبد في دينه بيع له فان بيع بخمسين درهما اخذها الاجنبي كلها فان حضر المولى الآخر فانه يباع نصيبه للاجنبي وللمولى الذي ادانه فيقسمانه ذلك نصفين ولو كان ثمن نصيب المولى الذي ادان للعبد ثوي على المشتري وبيع نصيب الذي لم يدن بخمسين درهما او باكثر او باقل فان ذلك يقسم بينهما اثلاثا سهمان للاجنبي وسهم للمولى الذي ادان فان اقتسماه كذلك ثم خرجت الخمسون الاولى اخذها الاجنبي كلها وكذلك لو كانت اكثر من خمسين درهما حتى تزيد عن ثلثي المائة فتكون الزيادة للمولى الذي ادان ولا يرجع واحد من المولين على صاحبه بشيء واذا كان العبد بين رجلين فاذناله في التجارة ثم ان كل واحد منهما ادانه مائة درهم لرجل آخر بامر صاحبها وادانه اجنبي مائة ثم بيع بمائة درهم فالمائة بين الاجنبي والمولين اثلاثا لكل واحد منهم ثلثها ولو كان المال الذي ادانه الموليان كل واحد من المالين بين المولى الذي ادانه وبين اجنبي قدامه بادائه والمسئلة بحالها فان المائة تقسم على عشرة اسهم اربعة للاجنبي الذي ادان العبد واربعة للاجنبيين اللذين شاركهما الموليان في المائتين لكل واحد منهما سهمان ولكل واحد من المولين سهم واذا كان العبد بين رجلين وقيمته مائتا درهم فادانه اجنبي مائة فحضر الغريم فطلب دينه وغاب احد المولين فان نصيب الغائب لا يقضى فيه شيء حتى يحضر فان بيع بمائة درهم اخذها الغريم كلها فاذا حضر الغائب كان للذي بيع نصيبه ان يتبعه بخمسين في نصيبه حتى يباع فيه او يقضيه وكذلك لو كان العبد قتل فاخذ الحاضر نصف قيمته كان للغريم ان يأخذ كله ويرجع المأخوذ منه في نصيب شريكه اذا حضر وقبض كذا في المبسوط * الباب الثامن

في الاختلاف الواقع بين العبد المأذون وبين مولاة فيما في يد العبد وغيره في الخصومات التي تقع بعد التحجر واذا كان في يد العبد المأذون له مال فقال المولى هو مالي وقال العبد هو مالي فان كان على العبد دين فالقول قول العبد وان لم يكن على العبد دين فالقول قول المولى كذا في الذخيرة * فان كان المال في يدي العبد وفي يد المولى ان كان على العبد دين فهو في ايديهما فيقضى بينهما

وان لم يكن على العبد دين فهو في يد المولى فيكون للمولى وان كان هذا المال في يد العبد وفي يد المولى وفي يد الاجنبي وكل واحد منهم يد فيه لنفسه ان لم يكن على العبد دين فهو دين بين المولى والاجنبي نصفان وان كان على العبد دين فالمال بينهم اثلاثا كذا في المغني * ولو كان ثوب في يد حر وعبد مأذون وكل واحد منهما يد فيه وعظمه في يد احدهما والاخر متعلق بطرفه فهو بينهما نصفان فان كان احدهما معتزرا به او مرتديا او لابسا والاخر متعلق به او كانت دابة احدهما راكبا عليها والاخر متمسكا بالجام فهي للراكب واللابس ولو لم يكن هذا راكبا وكان الاخر متعلقا بها لا يستحق الترجيح بتعلقه بها ولو كان هذا راكبا ولم يكن الاخر متعلقا بها كان الراكب اولى فاذا كان لاحدهما سبب يستحق به عند الافراد وليس للاخر مثله كان هو اولى كذا في المبسوط * ولو ان عبدا مأذونا ومكاتباً وحرّاً أجر نفسه من خياط لخيطة معه او يبيع له ويشترى ولو كان في يد الاخر ثوب فقال الاجير هولي وقال المستأجر لي ان كان الاجير في حانوت المستأجر او في منزله فالقول قول المستأجر وان كان الاجير في السكة او في منزله فالقول قول الاجير وان كان الاجير لابسا ثوبا وباقي المسئلة بحالها فالقول قوله سواء كان في منزل المستأجر او في السكة حكى عن الشيخ الامام الجليل ابي بكر محمد بن الفضل انه كان يقول اذا كان المتنازع فيه شيئا هو من آلة العمل فالقول للاجير وان كان الاجير في حانوت المستأجر او في منزله كذا في المغني * ولو كان عبداً محجوراً آجرة مولاة لعمل من الاعمال في يده ثوب فقال المستأجر هولي وقال مولاة هولي فالقول قول المستأجر او في السكة ومعنى المسئلة اذا آجرة المولى لعمل من الاعمال سوى البيع والشراء حتى يبقى محجوراً اما اذا آجرة للبيع والشراء يصير مأذوناً في التجارة هكذا ذكره شيخ الاسلام ولو كان المحجور لابسا للثوب فالقول قول المولى وهذا بخلاف ما لو كان العبد المحجور راكبا على الدابة ووقع الاختلاف بين المستأجر والمولى في الدابة حيث كان القول قول المستأجر كذا في المحيط * ولو كان العبد في منزل مولاة وفي يده ثوب فقال المستأجر هولي وقال المولى هولي فهو للمولى كذا في المبسوط * ولو كان العبد مأذوناً في التجارة وفي يد العبد متاع وهو في منزل مولاة فقال هولي وقال العبد هولي فان كان ذلك من تجارة العبد فهو للعبد وان لم يكن من تجارة العبد فهو للمولى ولم يذكر محمد رَح في الاصل ما اذا كان المتاع من تجارتهما وحكى عن الفقيه ابي بكر البلخي انه ينبغي ان يقضي المولى ولو كان المأذون لابسا للثوب او راكبا على الدابة ووقع

الاختلاف بين المولى والعبد في ذلك قضى به للعبد شراء من تجارته ولم يكن كذا في المحيط *
وفي الجامع رجل وهب لعبد انسان هبة ثم اراد الرجوع في الهبة فقال العبد انا محجور ليس لك
من ترجع علي ما لم يحضر مولاي وقال الواهب لابل انت مأذون فاقام العبد البيعة على اقرار
الواهب انه محجور تقبل بينته كذا في التاتارخانية * قال محمد رح العبد اذا باع واشترى ولم يقبل
وقت المبايعه اني مأذون او محجور فلحقته ديون ثم قال انا محجور لم يأذن لي مولاي في
التجارة وقال الغرماء لابل انت مأذون فالقول قول الغرماء استحسانا واذا جعلنا القول قول
الغرماء وجعلناه مأذونا وكان العبد اقربا لاذن صريحا فالقياس ان لا يباع ما في يده
من الكسب بدينه ما لم يحضر المولى وفي الاستحسان يباع كسبه بدينه فان فضل شيء
من دينه بعد ما يبيع كسبه لا تباع ربه بذلك قياسا واستحسانا ما لم يحضر المولى ولو ان
الغرماء اقاموا البيعة ان العبد مأذون له في التجارة والعبد يحمى والمولى غائب فانه لا تقبل
بينتهم حتى لا تباع رقة العبد بالدين وان اقر العبد بالاذن وباع القاضي كسبه وقضى
دين الغرماء ثم جاء المولى وانكر الاذن فان القاضي يسأل الغرماء البيعة على الاذن فان اقاموا
بيعة على ذلك والاردوا على المولى جميع ما قبضوا من ثمن اكسابه ولا تنقض البيوع التي
جرت من القاضي هذا اذا ادعى العبد المحجور اني محجور فان ادعى المشتري ان العبد
محجور عليه وقال لا ادفع اليه المبيع لانه يتأخر حقي الي ما بعد العتق فقال العبد انا مأذون فالقول
في ذلك قول العبد ولا يمين عليه ويجبر البائع على دفع ما باع من العبد اليه ويأخذ الثمن من
العبد فان قال المشتري انا اقيم البيعة انه محجور عليه لا تقبل هكذا ذكر في الكتاب قالوا وهذه المسئلة
على روايتين او على القياس والاستحسان كذا في المغني * فان اقر العبد بين يدي القاضي
انه كان محجورا عليه وقت البيع فان القاضي يرد البيع فان حضر المولى بعد ذلك وكذب العبد
فيما قال وقال كنت اذنت العبد في البيع والشراء جاز النقض الذي جرى بين العبد وبين المشتري
فان اجاز المولى بعد ذلك يبيع العبد كانت اجازته باطلة ولو كان القاضي لم ينقض البيع حتى اقر
العبد بكونه محجورا عليه حتى حضر المولى واجاز البيع جاز كذا في المحيط * ولو كان العبد هو
المشتري فقال البائع لا اسلم اليك شيئا لانك محجور وقال انا مأذون كان القول قول العبد
فان اقام

فان اقام البائع بينة على ان العبد اقرا نه ^ممحجور قبل ان يتقدم الى القاضي بعد الشراء لم تقبل بينته واذا كان الرجل يشتري ويبيع فلحقته ديون ولا يدري حاله انه عبدا وحر ثم قال بعد ذلك انا عبد فلان وصدقه فلان في ذلك وقال هو عبدي وانه ^ممحجور عليه وقال الغرماء هو حر فان هذا الرجل يصدق في حق نفسه حتى يصير عبداً فلان ولا يصدق في حق الغرماء حتى لا يتأخر ديونهم الى ما بعد العتق ثم قال ويباع هذا العبد وبأخذ الغرماء ديونهم من ثمنه كذا في المغني * واذا وجب للعبد المأذون على رجل دين من بيع او اجارة او قرض او استهلاك او كان اودع عند رجل ودبعة ثم حجر عليه المولى فالخصم في ذلك كله العبد فان دفع الغرماء الدين الى العبد برئ سواء كان على العبد دين او لم يكن وان دفع الى المولى ان لم يكن على العبد دين برئ عن الثمن استحسانا وان كان على العبد دين لا يبرأ عن الثمن كذا في المحيط * وان مات العبد بعد ما حجر عليه كان للمولى ان يخاصم في ديونه سواء كان على العبد دين او لم يكن وهل له ان يقبض ديونه ان لم يكن عليه دين له ان يقبض وان كان عليه دين ليس له ان يقبض كذا ذكر المسئلة في مأذون الاصل وذكر في وكالة الاصل ان له القبض بعض مشائخنا قالوا ليس في المسئلة اختلاف الروايتين فما ذكر في المأذون محمول على ما اذا لم يكن موثوقا به لكن يقدر على التقاضي وما ذكر في الوكالة محمول على ما اذا كان موثوقا به وان لم يمت العبد بعد ما حجر عليه المولى لكن اخرج المولى عن ملكه فالخصم في ذلك المولى وهل له ان يقبض فالمسئلة على التفصيل الذي ذكرنا فان اعتق المشتري العبد فالخصم فيه هو العبد كذا في المغني * واذا اذن لعبده في التجارة فباع من رجل عبدا وقبض الرجل منه العبد ودفع اليه الثمن ثم ان المولى حجر عليه فوجد المشتري بالعبد عيبا فالخصم في ذلك العبد المحجور فان اقام المشتري البينة على العبد رد عليه دين وللمشتري ان يحبس المشتري الى ان يستوفي الثمن وان لم يكن في يد العبد المحجور مال و عليه دين بدى بالعبد المردود فيباع ويعطى ثمنه للمشتري فان فضل من ثمن العبد المردود شيء فهو لغرماء المحجور وان نقص شارك المشتري غرماء المحجور عليه في رقبته فيباع لهم جميعا ولو ان المشتري لم يحبس العبد المشتري للثمن بل دفعه الى المحجور ثم جاء بعد ذلك يطلب الثمن فهو اسوة لغرماء المحجور في رقبته العبد المردود وفي رقبته المحجور ولو لم تكن للمشتري بينة فطلب يمين المحجور حلف القاضي المحجور على البتات بالله لقد سلمه بحكم هذا البيع وما به هذا العيب

كذا في المحيط * ولو أن العبد المحجور لم ينكر العيب بل اقربه بين يدي القاضي فان كان عيبا لا يحدث مثله ردة القاضي على المحجور وان كان يحدث مثله فالقاضي لا يرد عليه باقراة الا ان العبد بعد ما اقرب العيب لا يبقى خصما للمشتري فيخاصم المشتري المولى ويقيم عليه البينة بالعيب ويورد العبد اليه كذا في المغني * وان لم تكن للمشتري بينة واراد ان يحلف المولى حلفه على العلم فان نكل او اقرب عيب رد العبد على المولى فبعد ذلك ينظر ان كان العيب عيبا لا يحدث مثله يصح الرد في حق فرماء المحجور وان كان عيبا يحدث مثله وكذب فرماء المحجور والمولى فيما اقربه من العيب يصح الرد في حقهما دون الغرماء ويبيع العبد المردود في دينه واعطي ثمنه للمشتري فان فضل شيء على ثمنه الاول كان لغرماء المحجور كذا في المحيط * وان نقص كان النقصان في رقة المحجور لانه اذا بيع المحجور يبدأ من ثمنه لغرماء المحجور فان فضل من ثمن المحجور شيء بعد قضاء دينه كان الفضل للمشتري وان لم يفضل فلا شيء للمشتري وان لم يكن على العبد دين كان ثمن المردود في رقبته المحجور والمردود يباع فيه وان حلف المولى على العيب لم يرد العبد فاذا اعتق المحجور الآن رد العبد عليه كذا في المغني *

الباب التاسع في الشهادة على العبد المأذون والمحجور والصبي والمعتوه العبد المأذون خصم فيما كان من التجارة تقبل الشهادة عليه ولا تعتبر حضرة المولى كذا في فتاوى قاضيخان * واذا شهد شاهدان على عبد مأذون بغصب اغتصبه او بوديعة استهلكها او جحد ها وشهدا عليه باقراة بذلك او شهدا عليه ببيع او شراء او اجارة وانكر العبد ذلك ومولاة غائب قبلت الشهادة على العبد وقضى القاضي عليه بذلك ولو كان مكان العبد المأذون عبد محجور عليه وشهد شاهدان باستهلاك مال او بغصب اغتصبه حال غيبة المولى لا تقبل شهادتهما ولا يقضى على العبد بشيء قالوا معنى المسئلة ان الشهادة لا تقبل في حكم يرجع الى المولى وهو بيع رقة العبد اما تقبل في حق حكم يرجع الى العبد حتى يؤاخذ به بعد العتق وكما تشترط حضرة المولى ههنا تشترط حضرة العبد كذا في المغني * ولو شهد الشهود على عبد محجور بغصب او اتلاف وديعة ان شهدوا بجمع عينة ذلك لا بالاقرار تقبل الشهادة عليه ويقضى بالغصب اذا حضر المولى وفي ضمان اتلاف الوديعة والمضاربة لا يقضى حتى يعتق في قول ابي حنيفة ومحمد رح كذا في فتاوى قاضيخان * وان كان الشاهدان شهدا على المحجور باقراة بذلك والمولى حاضر او غائب لم يقض عليه بشيء من ذلك

حتى يعتق فاذا اعتق لزمه ما شهد ا به ولو شهد واعليه بقتل رجل عمدا او قذف محصن او زنا او شرب
 خمر والعبد جا حدا لا تقبل هذه الشهادة عند ابي حنيفة ومحمد رح حال غيبة المولى ولو شهد واعلى
 اقرار العبد بهذه الاشياء حال غيبة المولى ففيما يعمل فيه الرجوع عن الاقرار لا تقبل هذه الشهادة
 وفيما لا يعمل فيه الرجوع عن الاقرار كالقصاص وحد القذف تقبل كذا في المغني * والصبي
 الذي اذن له ابوه في التجارة او وصي ابيه بمنزلة العبد المأذون تسمع عليه البينة فيما كان من ضمان
 التجارة وان كان الآذن غائبا وكذلك الجواب في المعتوه المأذون كذا في المحيط * ولو شهد واعلى
 على صبي مأذون او معتوه مأذون بقتل عمدا او قذف او شرب خمر او زنا ففي القذف والشرب
 والزنا لا تقبل شهادتهم وان كان الآذن حاضرا وفي القتل ان كان الآذن حاضرا تقبل شهادتهم
 ويقضى بالدية على العاقلة وان كان غائبا لا تقبل وان كان الشهود شهدوا وعلى اقرار الصبي
 او المعتوه ببعض الاسباب التي ذكرنا لا تقبل الشهادة سواء كان الآذن حاضرا او غائبا كذا
 في الذخيرة * ولو شهد واعلى العبد المأذون بسرقة عشرة دراهم او اكثر وهو مجحد فان كان مولا
 حاضرا قطع عندهم جميعا وان كان غائبا ضمن السرقة ولم يقطع عند ابي حنيفة ومحمد رح
 كذا في المغني * ولو شهد وابسرقة اقل من عشرة تقبل شهادتهم كان مولا حاضرا او غائبا كذا
 في فتاوى قاضيخان * ولو شهد واعلى اقراره بسرقة عشرة دراهم او اكثر والعبد يجحد قضي القاضي
 عليه بالضمن ولا يقطعه وان كان المولى حاضرا كذا في المغني * ولو شهد وابسرقة عشرة دراهم على
 العبد المحجور وهو مجحد لا يقضي حتى يحضر مولا فيقضي بالقطع ورد العين ان كانت قائمة ولا يقضي
 بالضمن ولو شهد واعلى اقرار العبد المحجور بسرقة عشرة دراهم فالقاضي لا يقبل هذه البينة ولا يقضي عليه
 بالقطع ولا بالمال وان كان المولى حاضرا يريد بقوله لا يقضي عليه بالمال في حق المولى حتى لا تباع رقبته
 فيه اما يؤخذ به العبد بعد العتق كذا في المحيط * وتقبل الشهادة على الصبي المأذون والمعتوه المأذون
 بسرقة عشرة دراهم وان كان الآذن غائبا ولا تقبل الشهادة على اقرارهما بالسرقة اصلا كذا في فتاوى
 قاضيخان * واذا اذن المسلم لعبد الكافر في التجارة فاشترى خمر او خنزير فهو جائز ان كان عليه دين
 او لم يكن ولو اشترى ميتة او دبا او بايع كافرا بغيره هو باطل ولو شهد عليه كافران بغصب او ودعة مستهلكة
 او بيع او اجارة او شهد واعلى اقراره بذلك وهو مولا ينكر ان ذلك فشهادتهما جائزة استحسانا
 وكذلك الصبي الكافر ياذن له وصيه المسلم او جده ابوايه في التجارة وان كان العبد المأذون

مسلمًا ومولاه كافراً لم تجز شهادة الكافرين على العبد بشيء من ذلك وإن لم يكن عليه دين وإن شهد الكافران على العبد المحجور الكافر بغصب ومولاه مسلم فشهادتهما باطلة فإن كان مولاه كافراً فشهادتهما جائزة وإذا أذن المسلم لعبد الكافر في التجارة فشهد عليه كافران بجناية خطأ أو بقتل حمداً أو بشرب خمر أو بقذف أو شهد عليه أربعة من الكافر بالزنا وهو ومولاه منكران لذلك فالشهادة باطلة وكذلك لو كان العبد مسلماً والمولى كافراً وإذا أذن المسلم لعبد الكافر في التجارة فشهد عليه كافران بسرقة عشرة دراهم أو أقل قضى عليه بضمان السرقة وإن كان المولى حاضراً أو غائباً لم يقطع ولو كان العبد مسلماً والمولى كافراً كانت شهادتهما باطلة وإذا أذن المسلم لعبد الكافر في التجارة فشهد عليه كافران لكافراً ومسلمين ألف درهم والعبد بمحمدة وعليه ألف درهم دين لمسلم أو كافراً فشهادتهما عليه جائزة وإن كان صاحب الدين الأول مسلماً فإن كان صاحب الدين الأول كافراً في الدينين وإن كان مسلماً بيع العبد وما في يده في الدين الأول حتى يستوفي جميع دينه فإن فضل شيء فهو للذي شهد له الكافران ولو ادعى عليه مسلمان كل واحد منهما ألف درهم فشهد لأحدهما مسلمان وشهد للآخر بدينه كافران فإن القاضي يقضي بالدين كله عليه فيبدأ بالذي شهد له المسلمان فيقضى دينه فإن بقي شيء كان للذي شهد له الكافران ولو صدق العبد الذي شهد له كافران اشتركا في كسبه وثمن رقبته كذا في المبسوط * ولو شهد مسلم كافران ولكافر مسلمان تحاضاً ولو كان أرباب الدين ثلاثة مسلمان وكافر شهد لكافر مسلمان ولا أحد المسلمين كافران وللآخر مسلمان فبيع العبد بدعي بدين اللذين لهما بينة مسلمة ويقسمان نصفين ثم ما أخذه الكافر يناصفه مع المسلم الذي له بينة كافرة كذا في المغني * ثم لا يكون للمسلم أن يأخذ من يده هذا الذي شهد له الكافران ولو كان أحد الغرماء مسلماً شهد له كافران والآخرون شهد لكل واحد منهما كافران بدعي من المسلم فإن بقي شيء بعد دينه كان بين الكافرين ولو كان العبد مسلماً والمولى كافراً والغرماء رجلين أحدهما مسلم شهد له كافران والآخرون شهد له مسلمان والعبد بمحمدة ذلك فإن القاضي يبطل دعوى المسلم الذي شهد له كافران ويباع العبد للآخر في دينه فيوفيه حقه فإن بقي شيء من ثمنه فهو للمولى وكذلك لو كان العبد محجوراً عليه في هذا الفصل كذا في المبسوط * ولو كان المولى مسلماً والعبد كافراً محجوراً عليه فشهد عليه كافران لمسلم أنه غصب ألف درهم وشهد مسلمان لكافر أنه غصب ألف درهم

الف درهم قضى للكافر بالف درهم ثم شاركه المسلم فيها وبقيّة دين المسلم على العبد يأخذ منه بعد العتاق كذا في المغني * وإذا أذن المسلم لعبد الكافر فشهد عليه كافران بدين الف درهم لمسلم أو كافر باقرار أو غصب وقضى القاضي بذلك فباع العبد بالف درهم فقضاها الغريم ثم ادعى على العبد دين الف درهم كانت عليه قبل ان يباع العبد فان اقام على ذلك شاهدين مسلمين فان القاضي يأخذ الالف من الغريم الذي شهد له الكافر ان ي دفعها الى هذا الغريم الذي شهد له المسلمان ولو كان الثاني كافرا اخذ منه نصف ما اخذ الاول ولو كان الاول كافرا وشهادة مسلمين والثاني مسلما او كافرا وشهادة كافرين فانه يأخذ من الاول نصف ما اخذه وإذا أذن الرجل لعبد الكافر في التجارة فباع واشترى ثم اسلم فادعى عليه رجلان ديناً فجاء احدهما بشاهدين كافرين عليه بالف درهم دين كانت عليه في حال كفره وجاء الآخر بشاهدين مسلمين عليه بمثل ذلك والمدعيان مسلمان او كافران والمولى مسلم او كافر فشهاده المسلمين جائزة ولا شيء للذي شهد له الكافران وإذا أذن الرجل لعبد الكافر في التجارة وهو مسلم او ذمي فشهد عليه مسلمان لمسلم بدين وشهد عليه ذميان لمسلم بدين وشهد عليه مستأمنان لمسلم بدين فان القاضي يبطل شهادة المستأمنين ويقضي عليه بشهادة الذميين والمسلمين ثم يبيع العبد فيبدأ بدين الذي شهد له المسلمان فاذا اخذ المسلم حقه وبقي شيء كان للذي شهد له الذميان فان بقي شيء بعد دينه كان للمولى وكذلك لو كان المولى حربيا ولو كان المولى وعبده حربيين والمسئلة بحالها فقضى بالدين كله على العبد ويبيع فيه فيبدأ بالذي شهد له المسلمان ثم بالذي شهد له الذميان ثم ما فضل يكون للذي شهد له الحربيان فان كان اصحاب الدين كلهم اهل ذمة والمسئلة بحالها تحاص في ثمنه الذي شهد له المسلمان والذي شهد له الذميان فان فضل شيء فهو للذي شهد له الحربيان ولو كان اصحاب الدين كلهم مستأمنين تحاصوا جميعا في دينهم ولو كان المولى مسلما او ذميا والعبد حربيا دخل بامان فاشتراه هذا المولى من مولاة واذن له في التجارة والمسئلة بحالها لم تجز شهادة الحربيين عليه بشيء واذا دخل الحربى دارنا بامان ومعه عبد له فاذن له في التجارة جازت شهادة المستأمنين عليه بالدين كما تجوز على مولاة كذا في المبسوط * ولو شهد لمسلم حربيان بدين الف درهم على عبد تاجر حربى دخل دارنا بامان وشهد لذمي ذميان بدين الف وشهد لحربى مسلمان بدين الف فبيع بالف يكون بين الحربى والذمي نصفين ثم يأخذ المسلم نصف ما اخذه الحربى كذا في المغني * ولو كانت شهود الذمي حربيين

وشهود المسلم ذميين والمستئلة بحالها كان الثمن بين المسلم والحربي نصفين ثم يأخذ الذمي نصف ما أصاب الحربي كذا في المبسوط * ولو شهد المسلمان للذمي والذميان للحربي والحريان للمسلم كان بين الذمي والحربي نصفين ثم يأخذ المسلم نصف ما أخذه الحربي كذا في المغني * وإذا لحق العبد دين فقال مولاه هو محجور عليه وقال الغرماء هو مأذون له فالقول قول المولى فان جاؤا بشاهد ين على الاذن فشهد احدهما ان مولاه اذن له في شراء البز وشهد الآخر انه اذن له في شراء البز وشهد الآخر انه رأى يشترى البز فلم ينهه فشهدا بينهما فشهدا باطلا ولو شهد احدهما انه رأى يشترى الطعام فلم ينهه فشهدا باطلا ولو شهدا انه رأى يشترى البز فلم ينهه كان الشراء جائزا وكان العبد مأذونا له في التجارة كذا في المبسوط * الباب العاشر في البيع الفاسد من العبد المأذون وفي الغرور في العبد المأذون والصبي المأذون قال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد رح اذا اذن الرجل لعبده في التجارة فباع جارية او غلاما او متاعا او غير ذلك ببيع فاسد او قبض المشتري فاصتق الجارية او الغلام او باع ذلك كله فذلك جائز من المشتري وعليه القيمة في ذلك كله وكذلك ما اشترى العبد من جارية او غلام او متاع شراء فاسدا فقبضه فباعه من غيره جاز واذا اشترى العبد المأذون جارية او غلاما ببيع فاسد او قبضه فاعل الغلام او الجارية عند المأذون غلة بان اجر العبد نفسه او وهبت له هبة فقبلها هل تسلم للمأذون قال ان تقرر ملك المأذون في العبد والجارية بان باع من غيره او هلك عنده حتى ضمن القيمة للبائع فان الغلة تسلم للمأذون وان لم يتقرر ملك الغلام والجارية عنده بان رد العبد او الجارية على البائع ذكرانه ترد الغلة على البائع من مشائخنا قال ما ذكر في الكتاب انه اذا رد المأذون الجارية او الغلام على البائع ترد الغلة على البائع على قول ابي يوسف ومحمد رح واما على قول ابي حنيفة رح تسلم الغلة للمأذون ولا يرد على البائع واذا رد الاصل ورد الغلة مع الاصل الى البائع هل يتصدق البائع بالكسب ان كان البائع حرا فانه يتصدق بالكسب عندهم جميعا وان كان عبدا مأذونا لا يتصدق بذلك واذا لم يتصدق بذلك المأذون ذكرانه كان عليه دين فقضي من ذلك دين الغرماء طاب للغرماء ذلك وان لم يكن عليه دين واخذه المولى قال احب الي ان يتصدق بها الا ان المولى لو كان هو البائع فانه يلزمه التصديق بالغلة ومتى كان المأذون هو البائع قال يستحب للمولى التصديق ثم هذا الذي ذكرنا اذا اجر العبد المشتري نفسه او وهبت له هبة حتى كان

من كسبه فاما اذا آجره المأذون فان الكسب يسلم للمأذون على كل حال كذا في المغني *
 واذا اذن الرجل لعبد في التجارة فباع العبد جارية بجمارية بيعا فاسدا من رجل وقبضها الرجل
 ثم ان المشتري باعها من غيره ودفعها اليه فان البيع الثاني يكون جائزا ولا يكون نقضا للبيع الاول
 حتى يجب للمشتري من المأذون الثمن على الاجنبي وعلى المشتري من المأذون القيمة
 للمأذون سواء كان على العبد دين او لاديين عليه واذا باعها من العبد المأذون الذي اشترى منه
 ودفعها اليه كان هذا نقضا للبيع الاول حتى لا يجب للمشتري على المأذون ثمن ويبرأ من الضمان
 سواء كان على المأذون دين او لاديين عليه واذا باعها من مولى المأذون ودفعها الى المولى
 فان لم يكن على المأذون دين كان نقضا للبيع الاول فاما اذا كان على المأذون دين فان البيع
 الثاني يكون جائزا حتى يجب الثمن للمشتري على المولى ويضمن المشتري من المأذون
 قيمة الجارية للمأذون واذا باع من عبد آخر للمولى مأذونا ودفعها اليه هل يكون نقضا للبيع الاول
 فان كان عليهما دين كان البيع جائزا ولا يكون نقضا للبيع الاول وان كان على احدهما دين امّا على الاول
 وامّا على الثاني فانه لا يكون نقضا ايضا وان لم يكن عليهما دين كان نقضا للبيع الاول متى دفعه العبد
 الثاني الا انه متى دفعه الى العبد الثاني لا يبرأ المشتري من المأذون من الضمان لم يدفعه الى المأذون
 الاول او الى المولى فان لم يدفع العبد الآخر الجارية الى المأذون ولا الى المولى بقي المشتري
 ضامنا حتى لو هلكت الجارية في يد العبد الثاني ضمن المشتري من المأذون قيمة الجارية وان
 باعها من المأذون بيعا صحيحا ولم يدفعها اليه بقي ضامنا كذا في المحيط * واذا باعها من مضارب
 المأذون فهو جائز وكذلك ان باعها من مضارب المولى وعلى العبد دين او لاديين عليه ولو باعها
 من ابن المولى او ابيه او مكاتبه او باعها من المولى لابن صغيره في عياله فهو كله سواء وكذلك
 لو ان اجنبيا وكل المولى بشرائها فاشترها له او وكل المأذون بشرائها فاشترها كانت الجارية
 للآمر وكان الثمن على العبد للمشتري ويرجع به العبد على الأمر وللعبد على المشتري قيمة الجارية
 فتكون القيمة قصاصا بالثمن ويرجع العبد على الأمر بما ادنى عنه من الثمن ولو كان المأذون
 البائع هو الذي وكل انسانا بشرائها من المشتري له ففعل وقبضها فهو نقض للبيع الفاسد فانه اشتراها
 بنفسه وان كان المولى هو الذي امر رجلا بشرائها فهذا شري المولى بنفسه سواء في الفرق بينهما
 اذا كان على العبد دين او لاديين عليه وان قتلها المأذون في يد المشتري فهو نقض للبيع وكذلك

لو كان حفر بئر في الطريق قبل البيع او بعده فوُقت التجارة فيها او حدث بها عيب من ذلك ولم يمنعها المشتري منه حتى ماتت من حفرة فهو فسخ للبيع وان كان المولى هو الذي فعل ذلك ولادى على العبد فهو كذلك فان كان عليه دين فالمولى غير متمكن من استردادها في هذه الحالة فيكون هو كاجنبى آخر فيما فعله فعلى عاقلة قيمتها في ثلث سنين اذا حدث الموت من فعلها وان كان حدث العيب من فعله والموت من غيره ضمن المشتري قيمتها بسبب القبض وتعذر الرد عليه ويرجع على المولى بنقصان العيب في ماله حالا وان وقعت في بئر حفرها المأذون في دار من تجارته فماتت او في بئر حفرها المولى في ملكه لم يكن ذلك نقضا للبيع كذا في المبسوط * ومن قال للناس هذا عبيدي وقد اذنت له في التجارة فبايعوه ووجبت عليه ديون ثم استحقه رجل فان اقر المستحق انه كان اذن له في التجارة فان العبد يبقى مأذونا ويباع في الدين وان انكر الاذن لا يلحق العبد من الدين شيء في الحال الا ان المستحق عليه يغرم الاقل من الدين ومن القيمة للغرماء حيث امرهم بالمبايعه معه عند اضافته الى نفسه وقد غرهم ولولم يقل عبيدي او لم يقل فبايعوه لا يغرم لهم شيئا لانه لم يغرمهم هكذا في شرح الطحاوي * ثم في حكم الغرور لا فرق بين من سمع هذه المقالة وعلم بها وبين من لم يسمع ولم يعلم اذا كان الآمر قال ذلك في عامة اهل السوق ولو ان هذا الرجل منى جاء الى اهل السوق قال هذا عبيدي فبايعوه في البز فقد اذنت له في ذلك فبايعه اهل السوق في غير البز ثم ظهر انه حرا ومستحق كان للذي بايعه في غير البز ان يضمن المولى الاقل من قيمته ومن الدين وكان قوله في البز لغوا من الكلام كذا في المحيط * واذا اذن احد في التجارة ولم يأمر بمبايعته ثم ان المولى امر رجلا بعينه او قوما باعيانهم بمبايعته فبايعوه وقوم اخرين وقد عملوا بامر المولى فلحقه دين ثم استحق او وجد حرا او مدبرا فللدين امرهم المولى بمبايعته عليه الاقل من حصتهم من قيمة العبد ومن دينهم واما الآخرون فلا شيء لهم على المولى من ذلك ولو كان امر قوما باعيانهم بمبايعته في البز فبايعوه في غيره او فيه فهو سواء والضمان واجب لهم على الغار وان اتى به الى السوق فقال بايعوه ولم يقل هو عبيدي فلحقه دين ثم استحق او وجد حرا او مدبرا لم يكن على الامر شيء ولو كان اتى به الى السوق فقال هذا عبيدي فبايعوه ثم دبره ثم لحقه دين لم يضمن المولى شيئا ولكن الغلام يسعى في الدين وكذلك لو كان اعتقه بعد الاذن ثم لحقه دين

دين ولو باعه بعد الاذن ثم بايعوه فلحقه دين لم يكن على الأمر منه شيء ولو جاء به الى السوق فقال هذا عبدي فبايعوه وقد اذنت له في التجارة فبايعوه ثم استحق او وجد حراً والذي امرهم بمبايعته عبداً ذون او مكاتب او صبي مأذون له في التجارة فلا ضمان على الأمر في ذلك ان علم الذين بايعوه بحال الأمر ولم يعلموا فان كان الأمر مكاتباً جاء بامته الى السوق فقال هذه امتي بايعوها فقد اذنت لها في التجارة فلحقها دين ثم علم انها قد ولدت في مكاتبته قبل ان يأذن لها فللغرماء ان يضمنوا المكاتب الاقل من قيمتها امته ومن دينهم كذا في المبسوط * واذا قال لاهل السوق هذا عبدي فبايعوه فقد اذنت له في التجارة فبايعوه ثم لحقه دين ثم استحق العبد رجل وقد كان المستحق اذن لهذا العبد في التجارة قبل ان يأتي الذي كان العبد في يديه فان العبد يباع فيه الا ان يفديه المولى ولا ضمان على الأمر بالمبايعه وان ظهر انه كان مدبراً للمستحق مأذوناً له في التجارة فللغرماء ان يضمنوا الأمر باقل من قيمته فتأمن الدين كذا في المحيط * ولو كان عبداً محجوراً اعليه لغيره فأتى به هذا الى السوق وقال هذا عبدي فبايعوه ثم اذن له مولاة في التجارة فلحقه دين بعد ذلك لم يكن على الغار ضمان ولو كان لحقه دين الف درهم قبل اذن مولاة له في التجارة والف درهم بعد اذنه فان له على الغار الاقل من الدين الاول ومن نصف قيمة العبد واذ اتى الرجل بعبده الى السوق فقال هذا عبدي فلان فقد وكلني بان اذن له في التجارة وان أمركم بمبايعته وقد اذنت له في التجارة فبايعوه فاشترى وباع فلحقه دين ثم حضر مولاة وانكر التوكيل فالوكيل ضامن الاقل من الدين ومن القيمة ولو وجد العبد حراً واستحقه رجل وكان مدبراً لمولاة فالوكيل ضامن ايضا ويرجع به على الموكل ان كان اقر بالتوكيل الذي ادعاه وان انكر التوكيل لم يرجع عليه بشيء الا ان يشتها بالبينة وان قال هذا عبدي ابني وهو صغير في عيالي فبايعوه فلحقه دين ثم استحق او وجد حراً ضمن الاب اقل من قيمة العبد ومن الدين وكذلك وصي الاب والجد فاما الام والاخ وما اشبه هذا فان فعلوا شيئا من ذلك لم يكن غروراً ولم يلحقه ضمان كذا في المبسوط * واذا اتى الرجل بصبي الى اهل السوق وقال هذا ابني فبايعوه فقد اذنت له في التجارة والصبي يعقل البيع والشراء فيه ليعوه ولحقه من ذلك دين ثم ان رجلاً اقام بينة ان هذا الصبي ابنه ولم يكن المستحق اذن له في التجارة فانه لا يلزم الصبي شيء الا في الحال ولا بعد البلوغ بخلاف العبد المحجور حيث يؤخذ بضمان القول بعد العتق الا ان الغرماء يرجعون على الأمر بالمبايعه بديونهم كذا في المحيط *

ولواتي بعده الى السوق فقال هذا عدي وهو مدبر فباعوه فلحقه دين ثم اقام رجل البيعة انه مدبر له بطل عن المدبر الدين حتى يعتق ولا ضمان على الغار من قيمة رقبته ولا من كسبه ولو قتل المدبر في يدي الذي استحقه ضمن الغار قيمته مدبر للغرماء ولواتي بجاريته الى السوق فقال هذه امتي فباعوها فلحقها دين يحيط برقبتهائم ولدت ولدا فاستحقها رجل واخذها وولد لها ضمن الغار قيمتها وقيمة ولدها فان كانت قيمتها يوم استحققت اكثر من قيمتها يوم امرهم بمبايعتها او اقل ضمن الغار قيمتها يوم اسحققت ولو اقام الغار البيعة على المستحق انه قد اذن لها في التجارة قبل ان يغرمهم او بعد ما غرمهم قبل ان يلحقه دين بريء من الضمان كذا في المبسوط * الباب الحادي عشري جنانية العبد المأذون له وجناية عبده و الجنانية عليه اذا جنى المأذون على حرا وعبد جنانية خطأ وعليه دين قيل لمولاه ادفعه بالجنانية او افده فان اختار الفداء فقد طهر العبد من الجنانية فبقي حق الغرماء فيه فيباع في دينهم وان دفعه بالجنانية اتبعه الغرماء في ايدي اصحاب الجنانية فباعوه في دينهم الا ان يفديه اولياء الجنانية كذا في المبسوط * ثم اذا بيع العبد للغرماء بعد ما دفع الى اولياء الجنانية لا يكون لاولياء الجنانية بعد ذلك ان يرجعوا على المولى بشيء بخلاف ما اذا كانت الجنانية من المأذون قبل لحوق الدين وبيع العبد للغرماء بعد ما دفع الى اولياء الجنانية حيث يكون لاولياء الجنانية ان يرجعوا على المولى بقيمة المأذون كذا في المحيط * ولو جنى عبد من عبيد العبد المأذون فقتل رجلا حرا او عبدا خطأ فانه يخاطب العبد المأذون بالدفع والفداء لا المولى كذا في المغني * واذا كانت للمأذون جارية من تجارة فقتلت فتبلا خطأ فان شاء المأذون دفعها وان شاء فداها ان كان عليه دين او لم يكن فان كانت الجنانية نفسا وقيمة الجارية الف درهم ففداها المأذون بعشرة آلاف فهو جائز في قياس قول ابي حنيفة رح ولا يجوز في قولهما وان كانت الجنانية عمدا فوجب القصاص عليها فصالح المأذون منها جاز وان كان المأذون هو القاتل فصالح من نفسه وعليه دين او ليس عليه دين لم يجز الصلح كذا في المبسوط * واذا ابطال القاضي صلحه عن نفسه ليس لولي القتل ان يقتل العبد ولا يرجع عليه بشيء مما صالحه حتى يعتق ذلك كذا في المحيط * ولو قتل العبد رجلا عمدا وعليه دين فصالح المولى على ان يجعل العبد لاصحاب الجنانية بحقهم لم يجز وليس له ان يقتلوه وقد سقط القصاص ويباع في الدين فان فضل شيء كان لصاحب الجنانية والا فلا شيء له كذا في المغني * ولو كان للمأذون دارا من تجارته فوجد فيها قتيلا وعليه دين اولاد دين عليه فالدية على عاقلة المولى في قول ابي يوسف ومحمد رح وعنه

ابي حنيفة رح ان لم يكن على العبد دين محيط فكذلك وان كان عليه دين محيط ففي القياس لاشي على عاقلة المولى ولكن تخاطب بدفع العبد والفداء ولكنه استحسن وجعل الدية على عاقلة المولى وعلى هذا الوشهد على المأذون في حائط من هذه الدار مائل فلم ينقصه حتى وقع على انسان فقتله فالدية على عاقلة المولى وقالوا هذا بمنزلة القتل بوجد في هذه الدار ولم يذكر فيه قول ابي حنيفة رح وقيل هو كذلك على جواب الاستحسان عند ابي حنيفة رح وهو بخلاف ما اذا وقع على دابة فقتلها فان قيمتها في عنق العبد فيباع فيه او يفديه كذا في المبسوط * وقال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد رح اذا كان على العبد المأذون له دين فجنى جناية فباع مولاه من اصحاب الديون بديونهم ان كان يعلم بالجناية فانه يصير مختار الارش وان كان لا يعلم بالجناية فعليه قيمة العبد الا ان يكون الارش اقل من قيمة العبد قال فان لم يبع المولى العبد من الغرماء حتى جاء اصحاب الجناية فدفعه المولى الى اصحاب الجناية بغير قضاء قاض فالحق ان يضم من قيمته للغرماء وفي الاستحسان لا يضم للغرماء شيئا واذا جاز الدفع ولم يضم استحسانا كان للغرماء ان يبيعوه بدينهم الا ان يفديه اصحاب الجناية بالدين كذا في المحيط * وقال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد رح ان حضر الغرماء وطلبوا البيع بديونهم وهو عديم مولاة ولم يدفعه بالجناية ولم يحضر صاحب الجناية بطلب حقه وقد اقر المولى والغرماء بالجناية واخبروا بها القاضي لم يبع القاضي العبد لاصحاب الدين حتى يحضر اصحاب الجناية فيدفعه اليهم او يفديه ثم يباع للغرماء بعد ذلك حتى يستوفوا دينهم وان رأى القاضي ان يبيع العبد للغرماء واصحاب الجناية فيب فالباع جائز ولا شيء لاصحاب الجناية على المولى ولا على العبد وقد بطلت الجناية كذا في المغني * وان باعه القاضي من اصحاب الدين او من غيرهم باكثر من الدين اعطى اصحاب الدين دينهم فان بقي شيء من دينهم اعطي من ذلك اصحاب الجناية قدر ارش الجناية وان كان ارش الجناية اكثر من قيمة العبد فان فضل من ارش الجناية يصرف الى المولى بخلاف ما اذا باع المولى بغير امر القاضي باكثر من قيمة العبد وهو لا يعلم بالجناية بان باع العبد بخمسة آلاف درهم وقيمة العبد الف والدين الف درهم اذا قضى دينه الف درهم وبقي في يد المولى اربعة آلاف فانه يعطى لاصحاب الجناية قدر قيمة العبد الف درهم وان كان ارش الجناية اكثر من الف درهم والباقي ذلك ثلثة آلاف درهم يكون للمولى وبخلاف ما لو كان صاحب الجناية حاضرا ودفع العبد الى ولي الجناية ثم باع القاضي العبد بعد الدفع الى صاحب الجناية بدين

الغرماء وان كان الثمن اكثر من دين العبد وقضي من ذلك دين العبد فان الباقي من الثمن لا صحاب الجناية وان كان الباقي اكثر من ارش الجناية فلا يكون للمولى من ذلك شيء كذا في المحيط * قال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد ر ح اذا كان العبد مأذونا في التجارة فقتله رجل عمدا فعلى قاتله القصاص للمولى ولا شيء للغرماء سواء كان على العبد دين او لا دين عليه فان صالح القاتل من الدم على دراهم او ثمانية او شيء من العروض قليل او كثير فصلحه جائز فيستوفي من ذلك ديونهم وانقلب القصاص مالا وتعلق حق الغرماء بالمال فان كان بدل الصلح دراهم او ثمانية اقتضوه من دينهم لانه جنس حقهم وان كان عرضا او عبدا بيع لهم في دينهم الا ان يفديه المولى بجميع الدين هذا اذا قتل العبد المأذون عددا وعليه دين او لا دين عليه واما اذا لم يقتل العبد المأذون ولكن قتل عبدا من كسب المأذون فان لم يكن على المأذون دين فللمولى ان يستوفي القصاص ولا يكون للعبد ان يستوفي القصاص كذا في المغني * فان صالح العبد المأذون عن القصاص على مال مع القاتل هل يجوز الصلح لم يذكر محمد ر ح هذا في ظاهر الرواية وحكي عن الفقيه ابي بكر البلخي انه كان يقول بانه يجب ان تكون المسئلة على روايتين على قياس الوصي اذا صالح من قصاص وجب لليتيم في النفس فيه روايتان في رواية لا يكون له ذلك فعلى قياس هذه الرواية يجب ان لا يجوز الصلح من المأذون وفي رواية اخرى قال في الوصي له الصلح فعلى قياس هذه الرواية يجب ان يجوز الصلح من المأذون كذا في المحيط * فاما اذا كان على المأذون دين قل الدين او كثر فانه لا يكون للمولى ولا للغرماء ولا للعبد القصاص لا على الافراد ولا على الاجتماع كذا في المغني * وعلى القاتل قيمة المقتول في ماله في ثلث سنين الا ان يبلغ القيمة عشرة آلاف فحينئذ ينقص منها عشرة ويكون ذلك لغرماء العبد كذا في المبسوط * وقال ابو يوسف ومحمد ر ح اذا جنى عبدا جناية فقتل رجلا خطأ فان له مولاة بعد ذلك في التجارة وهو يعلم باجناية اولا يعلم فاشترى العبد بعد ذلك وباع فليحقه دين فانه لا يكون هذا من المولى اختيارا للثداء ويقال للمولى بعد هذا امان تدفع او تفدي فان فدى بالارش لا صحاب الجناية بيع العبد بدين الغرماء ولم يكن لاحد على المولى سبيل وان لم يفد ودفع العبد الى اصحاب الجناية كان للغرماء ان يتبعوا العبد فيبيعوه بدينهم الا ان يقضي اصحاب الجناية دين الغرماء فان قضوا دين العبد او لم يقضوا وبيع العبد كان لهم ان يرجعوا على المولى

على المولى بالاقبل من قيمة العبد ومن الدين بخلاف ما لو استخدمه المولى وهلك من الاستخدام فان المولى لا يضمن لاولياء الجناية شيئا كذا في المحيط * ولو رآه يشتري ويبيع بعد الجناية فلم ينهه فسكوته من النهي بمنزلة التصريح بالاذن له في التجارة كذا في المبسوط * قال فان كان المولى اذن له في التجارة وقيمه الف درهم ولحقه دين الف درهم ثم جنى جناية فان المولى يدفع عبده بالجناية فاذا دفع وبيع بدين الغرماء لا يكون لاصحاب الجناية ان يرجعوا على المولى بقيمة العبد بخلاف ما لو كانت الجناية سابقة على الدين فانهم يرجعون على المولى بقيمة العبد كذا في المحيط * وان كان لحقه الف درهم قبل الجناية والف درهم بعد الجناية وقيمه الف درهم ثم دفع العبد بالجناية بيع في الدين جميعا فان بيع او فداء اصحاب الجناية بالدينين فانهم يرجعون على المولى بنصف القيمة وهو حصة اصحاب الدين الآخر كذا في المبسوط * واذا قتل المأذون والمحجور رجلا خطأ ثم اقر عليه المولى بدين فهذا لا يكون منه اختيارا للفداء وان كان عالما بالجناية وقت الاقرار ويقال للمولى اما ان تدفع او تغدي فان غدي لاصحاب الجناية بيع العبد بالدين للغرماء ولا يبقى لواحد منهما على المولى سبيل وان لم يغده ودفع الى اصحاب الجناية فان الغرماء يبيعون العبد بدينهم الا ان يغديه اصحاب الجناية كذا في المغني * ثم يرجع ولي الجناية على المولى بقيمته كذا في المبسوط * ولو كان المولى اقر عليه بقتل رجل خطأ ثم اقر عليه بقتل رجل آخر خطأ وكذب اولياء الجناية الاولى المولى في اقراره بالجناية الثانية فانه يقال للمولى ادفع العبد الى اولياء الجنايتين او افده بدينهما فان دفع العبد اليهما رجعا لاولياء الجناية الاولى على المولى بنصف قيمة العبد فرق بين هذا وبين ما اذا كان على العبد دين معروف او قد ثبت باقرار المولى يحيط برقبته فاقرا المولى بالجناية على العبد او بدين آخر فانه لا يصح اقراره كذا في المحيط * ولو قتل العبد رجلا عمدا وعليه دين فصالح المولى صاحب الجناية منها على رغبة العبد فان صلحه لا ينفذ على صاحب الدين ولكن ليس لصاحب الدين ان يقتله بعد ذلك ثم يباع العبد في دينه فان بقي من ثمنه شيء بعد الدين كان لاصحاب الجناية وان لم يبق من ثمنه شيء فلا شيء لصاحب الجناية على المولى ولا على العبد في حالة رقه ولا بعد العتق ولو لم يصالح ولكن عفا احد وليي الدم فان المولى يدفع نصيبه الى الآخر او يغديه ثم يباع جميع العبد في الدين ولو اقر العبد انه قتل رجلا عمدا وعليه دين كان مصدقا في ذلك صدقه المولى او كذبه وان عفا احد وليي الجناية بطلت الجناية كلها فيباع في الدين الا

ان يفديه المولى بجميع الدين فان فداه وقد صدق العبد بالجناية قبل له ادفع النصف الى الذي لم يعف عنه وان كان كذبه في ذلك فالعبد كله للمولى اذ اغتاه بالدين كذا في المبسوط * واذا قتل العبد المأذون له في التجارة رجلا وكان عليه دين فان حضر الغرماء واصحاب الجناية فان القاضي يدفعه الى اصحاب الجناية ثم يتبعه اصحاب الدين في يدي اصحاب الجناية فيبيعونه في دينهم فباخذون قدر الدين وما فضل من الثمن يكون لاصحاب الجناية هذا اذا حضر واجمعا فان حضر اصحاب الجناية اولا كذلك يدفع اليهم ولا ينتظر حضور اصحاب الدين ولو حضر اصحاب الدين اولا فان علم القاضي بالجناية فلا يبيعه في دينهم وان لم يعلم فباعه بطل حق اصحاب الجناية ولا ضمان على المولى كذا في شرح الطحاوي * واذا وجد المأذون في دار مولاه قتيلا ولا دين عليه قدمه هدر وان كان عليه دين كان على المولى في ماله حالا الاقل من قيمته ومن دينه بمنزلة ما لوقتل المولى بيده ولو وجد عبدا من عبيد المأذون قتيلا في دار المولى ولا دين على المأذون قدمه هدر وان كان على المأذون دين يحيط بقيمته وكسبه فعلى المولى قيمته في ماله في ثلث سنين في قياس قول ابي حنيفة رح وفي قولهما عليه قيمته حالا وان كان الدين لا يحيط بجميع ذلك كانت القيمة حالة في قولهم جميعا بمنزلة ما لوقتل المولى بيده كذا في المبسوط * اسرا العدو والعبد المأذون واحرزوه ثم ظهروا لمسلمون عليه فاخذوه مولاه وكان عليه جناية او دين صابت الجناية والدين وكذلك لو اشتراه رجل واخذ مولاه بالثمن وان لم يأخذ مولاه بالثمن عاد الدين دون الجناية واذا بيع العبد بالدين قيل يعرض الذي ونع العبد في سهمه من مال بيت المال كما لو كان العبد مدبرا او مكاتب او قيل لا يعرض كما لو دفع العبد المدينون بالجناية ثم بيع بالدين ولو اسلم المشركون كان العبد لهم وبطلت الجناية دون الدين وكذلك لو ادخل الكافر العبد دارنا بامان عاد الدين ولا سبيل لمولاه عليه ولو اشترى منه مولاه لم تعد الجناية وعاد الدين كذا في المغني * ولو وجد المولى قتيلا في دار العبد المأذون كانت دية المولى على عاقلته في ثلث سنين لو رثته في قياس قول ابي حنيفة رح وفي قولهما قدمه هدر ولو وجد العبد قتيلا في دار نفسه ولا دين عليه قدمه هدر وان كان عليه دين فعلى المولى الاقل من قيمته ومن دينه حالا في ماله بمنزلة ما لو وجد قتيلا في دار اخرى للمولى وذكر في المأذون الصغير ان هذا استحسان سواء كان عليه دين او لم يكن ولو وجد الغريم الذي له الدين قتيلا في دار العبد المأذون كانت دية المولى على عاقلة مولاه في ثلث سنين وكذلك لو كان القاتل عبدا للغريم كانت قيمته على عاقلة المولى في ثلث سنين مبددة في ذلك كعبد غيره

وإذا اذن المكاتب لعبده في التجارة فوجد في دار المأذون قتيلا وخليه دين أو ولد دين عليه فعلى
المكاتب قيمة رقبته لأولياء القتل في ماله خلا بمنزلة ما لو وجد قتيلا في دار أخرى من كسب
المكاتب ولو كان الذي وجد قتيلا في دار العبد هو المكاتب كان دمه هدرا كما لو وجد قتيلا في دار
أخرى له وأبو حنيفة رح بفرق بين المكاتب والحر في ذلك ولو كان المأذون هو الذي وجد
قتيلا في داره كان على المكاتب الأقل من قيمته ومن قيمة المأذون في ماله حالا لغرماء المأذون
كذا في المبسوط * الباب الثاني عشر في الصبي والمعتوه يأذن له أبوه أو وصيه أو القاضي في التجارات
أو يأذنون لعبدهما وفي تصرفهما قبل الاذن إذا اذن لصبي يعقل البيع والشراء يجوز يرده
أنه يعقل معنى البيع والشراء بأن عرف أن البيع سالب للملك والشراء جالب وعرف الغبن اليسير
من الغبن الفاحش لا نفس العبارة كذا في الصغرى * وإذا اذن للصبي وليه في التجارة فهو في البيع
والشراء كالعبد المأذون إذا كان يعقل البيع والشراء حتى ينفذ تصرفه والتصرفات ثلاثة أنواع صار محض
كالطلاق والعناق والهبة والصدقة فلا يملكه الصبي وإن اذن له الولي ونافع محض كقبول الهبة
والصدقة فيملكه بغير إذنه ودائرين النفع والضرر كالبيع والشراء والاجارة والنكاح فيملكه بالأذن ولا يملكه
بدونه ووليّه أبوه ثم وصي الأب ثم الجد الأب ثم وصيه ثم الولي أو القاضي أو وصي القاضي فاما الام
أو وصي الام فلا يصح منهما الاذن له في التجارة كذا في الكافي * ولا يجوز اذن العم والاخت والى الشرط
والى الذي لم يول القضاء كذا في المغني * ولا يجوز اذن اخته ومنه وخالته هكذا في خزائن
المفتين * وإذا صح الاذن للصبي في التجارة يصير هو بمنزلة الحر البالغ فيما يدخل تحت الاذن
فيجوز له أن يوجر نفسه وأن يستأجر لنفسه أجيرا أو أن يبيع مما ورثه فارقا كان أو منقولا كما يجوز
ذلك للحر البالغ وليس له أن يكاتب مملوكا له كذا في المحيط * في جامع الفتاوى الأب إذا اذن
لابنيه في التجارة فاشترى أحدهما من صاحبه يجوز في الوصي لا يجوز ابن سماعه إذا اذن الرجل
لابنيه في التجارة وهما صغيران ثم امر رجلا بأن يشتري من أحدهما شيئا لآخر لا يصح إذا كان
هو المعبر منهما وإذا عبر عن أحدهما والآخر بنفسه جاز كذا في التاتارخانية * وإذا اشترى الصبي
المأذون عبدا فاذن له في التجارة فهو جائز كذا في المبسوط * وإذا باع الصبي شيئا من ماله أو اشترى
لنفسه شيئا قبل الاذن وهو يعقل البيع والشراء ينعقد تصرفه صندا وينفذ باجازه المولى وكذلك
الصبي الذي يعقل البيع والشراء إذا توكل من غيره بالبيع والشراء فباع واشترى جاز عند ملأنا

كذا في المحيط * ولا يملك الصبي المأذون تزويج أمته في قول أبي حنيفة ومحمد رحم وان كان
الاب والوصي يملكان ذاك واماً تزويج العبد لا يملكه الصبي ولا يملكه ابوه ووصيه وكذلك
لو كبر الصبي فأجازة لم يجوز وكذلك العتق على مال لا يصح من الصبي ولا من المولى ولو أجازة
الصبي بعد الكبر لم يجوز وكذلك لو فعله اجنبي بخلاف مال الزوج الاجنبي أمته لو كاتب عبده
فأجازة الصبي بعد ما كبر فهو جائز والأصل فيه ان كل شيء لا يجوز للاب والوصي ان يفعلاه في مال
الصبي فإذا فعله اجنبي فأجاز الصبي فأجازته باطلة وكل شيء كان فعل الاب والوصي جائزاً فيه
على الصبي فإذا فعله اجنبي ثم أجاز الصبي بعد ما كبر فهو جائز لان الإجازة في الانتهاء كالآذن
في الابتداء وهذه التصرفات تنفذ في الابتداء بالآذن ممن قام رأيه مقام رأي الصبي فتنفذ بالإجازة
في الانتهاء من ذلك الآذن او من الصبي بعد ما كبر لانه هو الأصل في هذا النظر هكذا في المبسوط *
وليس لوصي الام ولاية التجارة فيما ورث من أمه كذا في الذخيرة * ولو زوج هذا الصبي عبده
أمته أو فعل ذلك ابوه أو وصيه لم يجوز عندنا ويستوي في ذلك ان كان على الصبي دين أو لم يكن
ولو كانت للصبي امرأة فخلعها ابوه أو اجنبي أو طلقها أو اعتق عبده ثم أجاز الصبي بعد ما كبر فهو
باطل وإذا قال حين كبر قد وقعت عليها الطلاق الذي وقع عليها فلان أو قد وقعت على العبد
ذلك العتق الذي وقع عليه فلان وقع الطلاق والعتاق كذا في المبسوط * وذكر في المغني الاب
والوصي يملكان في مال الصغير بما يملك العبد المأذون من اتخاذ الضيافة البسيرة والصدقة كذا
في النهاية * وإذا باع الصبي وهو يعقل البيع عبداً من رجل بالف درهم وقبض الثمن ودفع العبد
ثم ضمن رجل للمشتري ما أدركه في العبد من درك فاستحق العبد من يدي المشتري فان كان
الصبي مأذوناً رجع المشتري بالثمن ان شاء على الصبي وان شاء على الكفيل فان رجع على
الكفيل رجع الكفيل على الصبي ان كان كفلاً بأمرة وان كان الصبي محجوراً عليه فالضمان منه
باطل ان كان الثمن قد هلك في يده أو استهلك وان كان قائماً بعينه في يده أخذه المشتري
وان كان الرجل ضمن للمشتري في أصل الشراء وضمنه قبل ان يدفع المشتري الثمن إلى الصبي
ثم دفع الثمن على لسان الكفيل ثم استحق العبد في يده فالضمان جائز وأخذ المشتري الكفيل
بالثمن كذا في المبسوط * الصبي المأذون إذا باع عبداً من أبيه فهو على وجهه اما ان باعه بمثل
الناس

الناس او باكثر من قيمته مقدار ما يتغابن الناس في مثله او لا يتغابن او باقل من قيمته بحيث يتغابن الناس في مثله وفي هذه الوجوه جاز بيعه عندهم جميعا واما اذا باعه باقل من قيمته بحيث لا يتغابن الناس في مثله ففي هذا الوجه اختلاف الروايات عن ابي حنيفة ر ح ذكر في بعض نسخ المأذون انه لا يجوز في قول ابي حنيفة و ابي يوسف ومحمد ر ح واذا باع من وصيه ذكرانه لو باع بمثل القيمة او باكثر او باقل مقدار ما يتغابن الناس فيه انه يجوز قالوا يجب ان يكون الجواب على التفصيل وعلى الخلاف ان كان للصغير فيه منفعة ظاهرة ان باع باكثر من القيمة مقدارا ما لا يتغابن الناس في مثله يجوز في قول ابي حنيفة و ابي يوسف ر ح وان لم يكن للصغير فيه منفعة ظاهرة بان باع بمثل قيمته او باقل من قيمته بحيث يتغابن الناس في مثله فعلى قول ابي يوسف ومحمد ر ح لا يجوز كما لو باع الوصي مال الصغير من نفسه واما على قول ابي حنيفة ر ح يجب ان تكون المسئلة على روايتين هكذا ذكر شيخ الاسلام المسئلة في شرحه كذا في المغني * واذا باع من الاجنبي باقل من قيمته مقداره ما لا يتغابن الناس فيه يجوز عند ابي حنيفة ر ح باتفاق الروايات وعندهما لا يجوز وان اقر الصبي بقبض الثمن الذي وجب له على ابيه او على وصيه اختلفت الروايات في هذا الفصل ذكر في بعضها انه يجوز وذكر في بعضها انه لا يجوز قال شيخ الاسلام في شرحه ويجب ان يكون اختلاف الروايات في الاقرار على قول ابي حنيفة ر ح اما على قولهما فلا قرار للاب او الوصي لا يجوز كذا في الذخيرة * وفي ظاهر الرواية كما يجوز اقراره فيما اكتسبه بجوز فيما ورثه عن ابيه كذا في المبسوط * ولا يجوز اقراره بقبض ماله من الوصي ودفع الوصي ماله اليه بعد الاذن جائز كذا في المحيط * في المتفرقات واذا اقر بدين التجارة صح اقراره كذا في الذخيرة * في الغيائية لو اذن له الوصي فاقرب بدين على ابيه او اقر بغصب قبل الاذن جاز وكذا لو تصرف في تركه ابيه بجوز الا في رواية كذا في التاتارخانية * الصبي المأذون والمعتوه المأذون اذا اقر بالغصب او بالاستهلاك و اضافته الى حالة الحجر يؤاخذ به للحال صدقه المقر له في ذلك او كذبه كما في العبد وان اقر بقرض او وديعته استهلكها في حالة الحجر فكذلك الجواب عند ابي يوسف ر ح وعندهما ان صدقه المقر له في الاضافة وفي كونه مودعا لا يؤاخذ به للحال ولا بعد البلوغ وان كذبه يؤاخذ به للحال كذا في فتاوى قاضيهان * والمعتوه الذي يعقل البيع والشراء بمنزلة الصبي يصير مأذونا باذن الاب والوصي والجدون غيرهم وحكمه حكم الصبي كذا في خزائن المفتين * وان كان

المعتوه لا يعقل البيع والشراء فاذن له ابوه او وصيه في التجارة لا يصح ولو اذن للمعتوه الذي يعقل البيع والشراء في التجارة ابنته كان باطلا وعلى هذا لو اذن له اخوه او عمه او واحد من اقربائه مولى الاب والجد فاذن باطل كذا في المبسوط * واذا اذن لابنته الكبير المعتوه في التجارة فالجواب فيه كالجواب في الصبي ان كان ممن يعقل البيع والشراء يصح الاذن وان كان ممن لا يعقل البيع والشراء لا يصح الاذن كذا في الذخيرة * وهذا اذا بلغ معتوها فاما اذا بلغ عاقلا ثم صته فاذن له الاب في التجارة هل يصح اذنه كان الفقيه ابو بكر البلخي يقول يصح استحسانا وهو قول محمد رَح و كان الفقيه ابو بكر محمد بن ابراهيم الميداني يقول يصح استحسانا وهو قول علما ثلثة وعلى هذا اذا بلغ عاقلا ثم جن ولو صته الاب او جن فانه لا يثبت للابن ولاية التصرف انما يثبت له ولاية التزويج لا غير هكذا في الذخيرة * وكل من له ولاية التصرف والتجارة في مال الصغير فله ولاية اذنه في التجارة وكذلك له ولاية اذن عبد الصغير اذا ثبت هذا فنقول الاب اذا اذن لعبد ابنته الصغير في التجارة فهو جائز وكذا وصي الاب بعد موت الاب والجد بعد موت الاب اذا اذن ولم يكن له وصي من جهة الاب يصح اذنه واما اذا كان الاب حيا فانه لا يصح اذن الجدد وكذلك اذا كان له وصي الاب لا يصح اذن الجدد وهذا عندنا كذا في المغني * واذا اذن القاضي لعبد اليتيم في التجارة وليس لليتيم وصي الاب جاز اذن القاضي كذا في الذخيرة * ومنى صح اذن الاب او الوصي او القاضي ولحق العبد دين يباع رقبته في دين التجارة عندنا ولو ان امرأة مانت وارصت الى رجل وترك ابن صغير ليس له اب ولا وصي الاب ولا جد وترك اموالا لميراثا لهذا الصغير فاذن الوصي لعبد من عبدة الذين ورثهم من الام لا يصح كذا في الذخيرة * وان قال القاضي للعبد اتجر في الطعام خاصة فاتجر في غيره فهو جائز لانه نائب عن الصبي في ذلك ولو كان المولى بالغ فقال لعبد اتجر في البز خاصة كان له ان يتجر في جميع التجارات فكذلك اذا اذن له القاضي في ذلك وكذلك لو قال له القاضي اتجر في البز خاصة ولا تعد الى غيره فاني قد حجرت عليك ان تعدوه الى غيره فهو مأذون له في التجارات وقول القاضي ذلك باطل كذا في المبسوط * وان العبد هذا تصرف فلحقه بذلك ديون من التجارة التي اذن له القاضي في ذلك ومن التجارة التي لم يأذن له القاضي في ذلك وخاصم ارباب الديون الى القاضي فابطل ديون الغرماء التي لحقته من التجارة لم يأذن له القاضي في ذلك فانه لا ينفذ تصرفاته بعد ذلك في ذلك النوع ولو دفع قضاء بعد ذلك الى قاض آخر لا يكون

لذلك القاضي ان يبطل قضاءه كما في سائر المجتهديات وكذلك اوقضى القاضي بجواز تصرفاته في الانواع كلها واثبت ديون جميع الغرماء نفذ قضاؤه ولا يكون لقاضٍ آخر بعد ذلك ان يبطله كذا في المحيط * ولو كان القاضي اذن للصبي او المعتوه في التجارة ثم عزل القاضي كان الصبي والمعتوه على اذنهما كذا في المبسوط * واذا كان للصغير او المعتوه اب او وصي او جد ابوالاب فرأى القاضي ان يأذن الصبي او المعتوه في التجارة فاذن له وابى ابوه فاذنه جائز وان كان ولاية القاضي مؤخره عن ولاية الاب والوصي كذا في المحيط * وحجرهما عليه لا يصح في حيوة القاضي كذا في المغني * وان مات القاضي او عزل ثم حجر عليه احد من هؤلاء فحجره باطل وكذلك لو حجر عليه ذلك القاضي بعد عزله وانما الحجر عليه الى القاضي الذي يستقضي بعدموت الاول او عزله كذا في المبسوط * وفي نوادر ابراهيم بن محمد ربح اذا اذن القاضي لعبد الصغير في التجارة والوصي كاره جاز ذلك كذا في التاتارخانية * اذا اذن القاضي لعبد الصغير في التجارة وابوه حي كاره جاز ذلك هكذا في المغني * وفي مأذون شيخ الاسلام القاضي اذا رأى الصغير او المعتوه او عبد الصغير يبيع ويشترى فسكت لا يكون اذنه في التجارة قال والصبي المحجور الذي يعقل البيع والشراء اذا باع واشترى وأجر واستأجر يوفق ذلك على اجازة الولي ان رأى النفع في الاجازة اجازة وان رأى النفع في النقص نقضه كذا في المحيط * واذا اذن الرجل لابنه في التجارة وهو صغير او معتوه الا انه يعقل البيع والشراء واذن له وصيه ثم ان الاب والوصي اقر على احدهما بدين او بيع او شري او اجارة او ودیعة في يده او مضاربة في يده او رهن او غير ذلك مما في يده او جناية فان الاب والوصي لا يصدقان على شيء من ذلك اذا كذبهما الصبي او المعتوه بخلاف مالو اقر على عبده بالدين او الجناية كذا في المغني * ولو اقر الاب والوصي على عبد مأذون لهذا الصغير في التجارة اما بالدين او بالجناية كان اقراره باطلا وان اقر الصبي المأذون والمعتوه على عبد مأذون له في التجارة بالدين او بالجناية او بعين في يده كان اقراره جائزا هكذا في المحيط * واذا اذن الرجل لابنه في التجارة ثم حجر عليه صح حجره اذا كان الحجر مثل الاذن وكذلك الوصي اذا اذن للصغير ثم حجر عليه يصح حجره وكذلك القاضي اذا اذن للصغير او للمعتوه او لعبده في التجارة ثم حجر عليه يصح حجره اذا كان الحجر مثل الاذن واذا اذن الرجل لابنه الصغير او لعبده ابنه الصغير في التجارة ثم مات الاب والابن صغير كان موته حجره كذا في الذخيرة *

وأوذن الوصي لليتيم ولعبد ثم مات وأوصى إلى آخر فموتته حجر عليه وإن كان القاضى ثم عزل
 أو مات أو جنى فهو على اذنه كذا في خزائن المغنين * وإذا اذن رجل لعبد ابنه الصغير في التجارة
 ثم مات الابن وورثه الاب فهذا حجر عليه وكذلك لو اشتراه الاب من الابن فهو محجور عليه
 كذا في المبسوط * ولو اذن الاب لعبد ابنه في التجارة فادرك الابن فهو على اذنه وكذلك المعنوة
 إذا افاق كذا في الظهيرية * وإن مات الاب بعد ادراك الصبي وافاقه المعنوة كان العبد على اذنه
 وإن ارتد الاب بعد ما اذن لابنه الصغير في التجارة ثم حجر عليه ثم أسلم فحجره جائز وإن قتل على
 رده فذلك حجر أيضا بمنزلة ما لو مات وابنه صغير ولو اذن لابنه في التجارة بعد رده فباع واشترى
 ولحقه دين ثم حجر عليه ثم أسلم فجميع ما صنع الابن من ذلك جائز وإن قتل على رده أو مات كان
 جميع ما صنع الابن من ذلك باطلا وهذا عندهم جميعا والذمي في اذنه لابنه الصغير أو المعنوة
 في التجارة وهو على دينه بمنزلة المسلمين في جميع ما ذكرنا ولو كان الولد مسالما بإسلام أمه أو بإسلام
 نفسه بان قتل كان اذن الاب الذمي له باطلا فإن أسلم الاب بعد ذلك لم يجز ذلك الاذن كذا
 في المبسوط * الباب الثالث عشر في المتفرقات من قدم مصر أو قال أنا عبد فلان فاشترى وباع
 لزمه كل شيء من التجارة والمستلثة على وجهين أحدهما أن يخبر أن مولاه اذن له فيصدق استحسانا
 عدلا كان أو غير عدل وثانيهما أن يبيع ويشترى ولا يخبر بشيء والقياس فيه أن لا يثبت الاذن
 وفي الاستحسان يثبت وإذا ثبت أنه مأذون صحّت تصرفاته ولزمته الديون فتستوفى من كسبه
 فإن لم يكن في الكسب وفاء لم يبع رقبته حتى يحضر سيده فإن حضر مولاه وأقر بالاذن يبع في الدين
 وإن قال هو محجور فالقول له كذا في الكافي * من استأجر عبدا للعدل التجارة يعتبر العبد في حق
 المستأجر كالوكيل حتى تراعى أحكام الوكالة فيما بينه وبين المستأجر ولا تراعى أحكام الاذن
 في التجارة حتى يرجع بالعهد على المستأجر وله أن يطالب المستأجر قبل أن يطالب هو إلى غيره
 من الأحكام ويعتبر في حق المولى عبدا مأذونا في التجارة حتى تراعى أحكام الاذن بالتجارة
 فيما بينه وبين المولى كذا في المغني * قال محمد بن حريز رجل استأجر من رجل عبدا مشاهرة كل شهر
 بأجر معلوم ليبيع له ويشترى ما يبداله من التجارات جازت الاجارة فإن اشترى العبد للمستأجر
 وباع كما أمره فالحقته ديون كثيرة فالغرماء لا يطالبون المستأجر بدينهم وإنما يطالبون العبد
 ويرجع العبد

يرجع العبد بذلك على المستأجر قبل الاداء بنفسه وبعده فان كان المستأجر معسرا لا يقدر على شيء وليس في يد العبد كسب فالعبد يباع بدينون الغرماء الا ان يفديه المولى فان فداه المولى رجع بما فدى على المستأجر والمولى هو الذي يلي الرجوع على المستأجر ولا سبيل للعبد عليه وان ابى المولى الفداء ويبيع العبد بالف درهم ودين الغرماء مثلا عشرة آلاف درهم قسما لالف بين الغرماء بالخصص ولا سبيل لهم على العبد ببقية دينهم بعدما بيع العبد لهم حتى يعتق العبد فاذا اعتق اتبعوه ببقية دينهم كذا في المحيط * قال والمولى ان يرجع على المستأجر بثمن العبد وذلك الف درهم ويسلم ذلك للمولى ولا يكون للغرماء ما به سبيل وينصب القاضي وكيلًا للغرماء حتى يطالب المستأجر ببقية دينهم وذكر في كتاب المأذون ان المولى يخاصم المستأجر ويقبض ذلك منه ويسلم الى الغرماء قال الحاكم عبد الرحمن هذا ليس باختلاف في الرواية والمولى هو الذي يخاصم كما ذكر في المأذون فان امتنع من الخصومة فالقاضي ينصب وكيلًا كما ذكره هنا كذا في المغني * فان مات المستأجر قبل ان يقضي شيئا وترك خمسة آلاف درهم يقسم ذلك بين المولى والغرماء على عشرة اسهم منهم للمولى وتسعة اسهم للغرماء ولو ان العبد لم يبع بالدين حتى وهب له عبد قيمته الف درهم وابى المولى الفداء يباع العبدان بالدين وسوى في الكتاب بينما اذا وهب له عبد بعد ما يلحقه دين وبينما اذا وهب له عبد قبل ان يلحقه دين ثم اذا وجب بيع الموهوب مع المأذون ويباع بالقي درهم مثلا يقسم ذلك بين الغرماء بالخصص ويرجع المولى على المستأجر بثمن العبد المأذون ولا يرجع بثمن العبد الموهوب وينصب القاضي وكيلًا ليطالب المستأجر بتسعة آلاف درهم ثمانية آلاف درهم ببقية دين الغرماء والف درهم ثمن العبد الموهوب ويسلم ذلك للمولى ولو ان المستأجر لم يؤد شيئا من ثمن المأذون الموهوب له وما بقي من دين الغرماء حتى مات وترك خمسة آلاف درهم قسم ذلك على عشرة اسهم الف درهم ثمن العبد المأذون والف درهم ثمن العبد الموهوب وثمانية آلاف درهم للغرماء فما اصاب ثمن العبد المأذون فهو للمولى وما اصاب ثمانية آلاف درهم فهو للغرماء وكذلك ما اصاب ثمن الموهوب له فهو للغرماء لا يكون للمولى عليه سبيل كذا في المحيط * ولو ان الغرماء لم يقضوا شيئا من دينهم حتى وهبوا ذلك للعبد او ابرأوه منه بعدما بيع العبد وقبل ان يباع بعد ما مات المستأجر او قبل ان يموت لا يسقط شيء مما كان على المستأجر ويرجع العبد على المستأجر ذلك ان لم يبع وان يبع فالمولى يرجع

على المستأجر بذلك كذا في المغني * ولو كان المستأجر حين استأجر استأجره ليشتري له البز
خاصة وليبيع المشتري البز وباع فمارىح فيه فهو للمستأجر وما كان من وضبعة فهو على المستأجر
ولو اشترى البز وباع وربح فيه فهو للمولى لا يكون للمستأجر من ذلك شيء وما كان من وضبعة
فهو على منق العبد ببيع فيه ولا يكون على المولى من ذلك شيء كذا في المحبط * وإذا اشترى
المأذون من رجل كرحضة يساوي مائة درهم بثمانين درهما فصب العبد فيه ماء قبل أن يقبضه
فأفسده فصا ريساوي ثمانين درهما ثم إن البائع بعد ذلك صب فيه ماء فأفسده فصا ريساوي
ستين درهما فالمأذون بالخيار فإن اختار أخذه بأربعة وستين درهما وإن تركه المشتري فلا ضمان
عليه لما أفسده ولو كان البائع هو الذي صب فيه الماء أولا ثم المشتري صب فيه الماء فإن المشتري
يجبر على قبضه ويؤدى أربعة وستين درهما وكذلك هذا الحكم في كل مكيل أو موزون
ولو كان المبيع مرضا أفسده المشتري أولا ثم أفسده البائع فإن شاء المشتري أخذه وسقط عنه
من الثمن بحساب ما نقصه البائع وإن شاء نقض البيع وأدى من الثمن بحساب ما نقصه المشتري
وإن كان المشتري أفسده بعد البائع لزمه ذلك وسقط عنه من الثمن بحساب ما نقصه البائع
كذا في المبسوط * قال ولو كان المال للأجنبي على المولى فرهنه به رهنا ووضع على يدي
العبد المأذون له فضاغ وذهب بما فيه برئ المولى من الدين كذا في المغني * وإذا اشترى المأذون
كرتمرجيد بكرردى بعينه فصب العبد في الكرا الذي اشتراه ماء فأفسده ثم صب البائع فيه ماء
فأفسده فهو بالخيار إن شاء أخذه ودفع الكروا إن شاء نقض البيع ولا يرجع واحد منهما على صاحبه
بنقصان الكرى الوجهين جميعا ولو كان المشتري صب فيه الماء بعد البائع لزمه الكر بجميع الثمن الذي
اشتراه وليس له أن يردّه يعيب إن وجده قبل القبض أو بعده بالنسبة الحاصل من المشتري
بما صب فيه من الماء كذا في المبسوط * ولو اشترى اب أو وصي أمة للصغير أو المعترة وهي
ذات رحم محرم من الصغير أو المعترة لا ينفذ عليهما وإنما ينفذ على الأب والوصي كذا في الكافي *
وإذا باع المأذون من رجل عشرة أفرقة حنطة وحشرة أفرقة شعير فقال أبيعك هذه العشرة الأفرقة حنطة
وهذه العشرة الأفرقة شعير كل قفيز بدرهم فالبيع جائز فإن تقاضا ثم وجد بالحنطة عيارا بنصف
الثمن على حساب كل قفيز بدرهم لو قال القفيز بدرهم ولو قال لكل قفيز منهما بدرهم وتلقاضا
ثم وجد بالحنطة عيارا فانه يرد ما على حساب كل قفيز منهما النصف من الحنطة والنصف

من الشعير بدرهم ونفك بان يقسم جميع الثمن عشرون درهما على قيمة الحنطة وقيمة الشعير فان كانت قيمة الحنطة عشرين درهما وقيمة الشعير عشرة دراهم الحنطة بثلاثي الثمن وكذلك لو قال القفيز منهما بدرهم فهذا وقوله كل قفيز منهما بدرهم سواء ولو قال ابيعك هذه الحنطة وهذا الشعير ولم يشم كليهما كل قفيز بدرهم فالبيع فاسد في قول ابي حنيفة رح حتى يعلم الكيل كله فان علمه فهو بالخيار ان شاء اخذ كل قفيز حنطة بدرهم وكل قفيز شعير بدرهم وان شاء ترك وعندهما البيع جائز كل قفيز من الحنطة بدرهم وكل قفيز من الشعير بدرهم لو قال كل قفيز شعير بدرهم ولو قال كل قفيز منهما بدرهم كان البيع وانما في قول ابي حنيفة رح على قفيز واحد نصفه من الحنطة ونصفه من الشعير بدرهم وفيما زاد على القفيز الواحد اذا علم بكيل ذلك فهو بالخيار ان شاء اخذ كل قفيز منهما بدرهم وان شاء ترك وفي قول ابي يوسف ومحمد رح البيع لازم له في جميع ذلك كل قفيز منهما بدرهم نصفه من الحنطة ونصفه من الشعير ولو قال ابيعك هذه الحنطة على انها اكثر من كذا فاشترها على ذلك فوجدناها اقل من كذا فاليك جائز وان وجدناها اكثر او اكثر من كذا فاليك فاسد ولو قال على انها كذا او اقل منه فان وجدناها اكثر او اقل منه فهو جائز وان وجدناها اكثر من كذا فليزم المشتري من ذلك كرو وليس للبائع ان ينقصه من ذلك شيئا والزيادة على الكرو للبائع ولو قال على انها كذا او اكثر فوجدناها كذلك جاز البيع وان وجدناها اقل فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ الموجود بحصته من الثمن اذا قسم على كرو ان شاء ترك كذا في المبسوط * رجل ادمى على صبي مأذون شيئا فانكر اختلافوا في تحليفه وذكر في كتاب الاقرانه يحلف وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضيخان *

واذا اشترى المأذون من رجل عشرة اوطال زيت بدرهم وامره ان يكيه في قارورة جاء بها فكال البائع الزيت في القارورة فلما كمال فيها رطلين انكسرت والبائع والمشتري لا يعلمان فكال بعد ذلك جميع ما باعه من الزيت فيها فسال ذلك لم يلزم العبد من الثمن الا ثمن الرطل الاول وان كان الرطل الاول لم يسلم كله حين صب البائع الرطل الثاني فيها فالبائع ضامن لما بقي من الرطل الاول في القارورة ولو كانت القارورة مكسورة حين دفعها اليه فامره ان يكبل فيها ولا يعلمان بذلك فكال البائع فيها عشرة اوطال فسالته كلها فالثمن كله لازم على العبد كذا في المبسوط * رجل اذني المدبرة في التجارة فامر رجل هذا المدبر ان يشتري له جارية بخمسة آلاف درهم فاشترى جارية كما امره ودفعها الى الامر فماتت عند الوفاة واستولدها ولما ماتت في يد المدبر قبل

ان بدنها الى الامر فذلك سواء يهلك على الامر وكان البائع ان يتبع المدبر بالثمن ولو
لراد البائع ان يتبع الامر ليس له ذلك واذا اتبع المدبر كان له ان يستعفيه في الثمن وللمدبر ان يرجع
على الامر بعد ان يؤدى بنفسه وقبله فان لم يكن عند المدبر ولا عند الامر شيء فجاء مبد وقطع
بالمدبر ودفع العبد بالجناية واكتسب المدبر جارية بتجارة او هبة فان العبد المدفوع بالجناية والجارية
المكسوبة يباعان بدين المدبر الا ان يفديهما المولى فان فداهما المولى رجع بجميع الفداء على الامر والذي
يلى الرجوع هو المولى دون المدبر وان ابى المولى الفداء يباع بالفي درهم كل واحد منها بالف درهم
واخذ البائع جميع ذلك بدينه ويرجع المولى بثلث العبد المدفوع على الامر ولا يرجع بثلث
الجارية المكتسبة ولكن المدبر يرجع بثلث الجارية المكتسبة وبما بقي من دين البائع على الامر
وذلك اربعة آلاف درهم يصرف ثلثة آلاف منها الى البائع بقيمة دينه اذا كان دينه خمسة آلاف
درهم وقد وصل اليه الفاد درهم فتصرف الالف الاخرى الى المولى فان لم يقبض المدبر ولا المولى
شيئا من الامر حتى مات الامر وترك الف درهم يقسم ذلك على خمسة اسهم سهم يصرف الى المولى
واربعة اسهم يصرف الى المدبر حتى يدفع ذلك الى البائع ولو لم يقطع يد المدبر ولكنه قتل خطأ
وهرم القاتل قيمته صرف ذلك الى البائع ويرجع المولى بقيمة المدبر على الامر بخلاف ثمن
العبد الموهوب كذا في المغني * واذا اشترى المأذون جارية فقبضها بغير ان ذن البائع قبل نقد الثمن فماتت
عنده او قتلها مولاة ولا دين على العبد او اعتقها لم يكن للبائع ان يضم العبد ولا المولى قيمتها ولكنه يطلب
العبد بالثمن فيباع له فبه فان نقص ثمنه من حقه كان على المولى تمام ذلك من قيمة الجارية التي استهلكها
ولو كان العبد وكل رجلا بقبضها فقبضها فماتت في يده ضمن الوكيل قيمتها للبائع ثم يرجع بها الوكيل
على العبد كذا في المبسوط * اذا احرم العبد بغير ان مولاة كان للمولى ان يحلله وان ياعه بعد
ما احرم باذن المولى كان للمشتري ان يحلله كذا في فتاوى قاضي خان * ولو ان مدين
تاجر بين كل واحد منهما رجل اشترى كل واحد صاحبه من مولاة فان علم ايها اول وليس عليه
دين فشاء الاول لصاحبه جائز ثم قد صار هذا المشتري ملكا لمولى المشتري وصار محجورا عليه
فشاء الثاني من مولاة باطل وان لم يعلم اي البيعين اول فالبيع مردود كله بمنزلة مال الوصل ما
وان كان على كل واحد منهما دين لم يجر شراء الاول الا ان يصير ذلك فمأذون كذا في المبسوط
في باب

في باب اقرار العبد في مرضه * في المنتقى المعلى من ابي يوسف ر ح العبد المأذون اذا وكل وكيلاً
بفضاء دينه او اقتضائه ثم حبر عليه المولى فقضى الوكيل او اقتضاه وهو لا يعلم بالحبر فهو جائز قال
سعدت محمد أ ر ح يقول هو جائز علم بالخبير ولم يعلم وزعم انه قول ابي يوسف ر ح وفيه ايضا
عبد محجور عليه اشترى ثوباً ولم يعلم المولى بذلك حتى باع العبد ثم اجاز شراءه لم يحز ولو كان العبد
بائع ثوباً من رجل ولم يعلم المولى به فباع العبد ثم اجاز البيع جاز كذا في الذخيرة * وان كان
العبد تاجر اله على رجل الف درهم ثم ان مولى العبد وهب العبد للفرير وقبضه جازت الهبة
والدين لازم عليه لمولى العبد على حاله ولو كان على العبد المأذون دين خمسمائة وقيمتها
الف فكفل لرجل من رجل بالف درهم بان مولا ثم استدان الفاً اخرى ثم كفل بالف اخرى
ثم يبيع العبد بالف فنقول اما الكفالة الاولى فيبطل نصفها ويضرب صاحبها بنصفها في ثمنه
والكفالة الثانية باطلة فيضرب صاحب الدين الاول بخمسمائة وصاحب الدين الثاني بجميع
ثمنه وهو الف وصاحب الكفالة الاولى بخمسمائة فيصير ثمن العبد وهو الف درهم بينهم
ارباعاً غير انك تجعل كل خمسمائة سهماً فقد رمائتين وخمسين يسلم لصاحب الدين
الاول ومثله لصاحب الكفالة الاولى ومقدار خمسمائة لغريم العبد الا خر كذا في المبسوط
في باب اقرار العبد في مرضه * ولو قال ابيعك هذه الدار على انها اقل من الف ذراع فوجدها اقل
من ذلك او الفاً او اكثر فالبيع جائز ولو قال على انها اكثر من الف ذراع فان وجدها اكثر
من الف بقليل او كثير فالبيع لازم وان وجدها الف ذراع او اقل منها فالمشتري بالخيار
ان شاء اخذها بجميع الثمن وان شاء ترك فاذا اخذها الاخذ لزمه جميع الثمن كذا في المبسوط
في باب بيع المأذون بالكيل والوزن صنفين * العبد اذا اودع انساناً شيئاً لا يملك المولى اخذ الوديعة
كان العبد مأذوناً او محجوراً ولو ان المودع دفع الوديعة الى مولاة ان لم يكن عليه دين جاز
كذا في فتاوى قاضيخان * ولو اشترى ثوباً من رجل بعشرة دراهم على انه عشرة اذرع فوجدها
ثمانية فقال البائع بعثك على انه ثمانية فالقول قول البائع مع يمينه وعلى المشتري البيعة على
ما ادله من الشرط كما لو قال اشتريت العبد على انه كاتب او خباز ولو قال المشتري اشتريته بعشرة
على انه عشرة اذرع كل ذراع درهم فوجده ثمانية اذرع فقال البائع بعثك على انه ثمانية اذرع
بعشرة دراهم ولو اشترط كل ذراع بدرهم لم يلزمه الا كذا في المبسوط في باب بيع المأذون بالكيل

والوزن صنفين * وفي باب الحجر من المنتقى اذا حجر عليه المولى وعليه دين مؤجل فهو مؤجل
 كذا في المغني * وفي المنتقى صيد مأذون حجر عليه المولى ونهى غرامة ان يعطوه من دينه
 شيئا قال ان اعطاه الغرماء بروا وكذلك ان كان المولى باع عبدا واعطاه الغرماء بعد ما باعه
 كذا في الذخيرة * رهن مبداه المأذون المدبون وابق من المرتهن فللغرماء ان يضموا المرتهن
 كذا في القنية * العبد الرهن يأمره مولاة يبيع ويشترى ففعل لزمه في ذلك دين قال الرهن
 على حاله ولكن لا سبيل للغرماء على العبد ما دام رهنه كذا في المغني * العبد المأذون اذا
 التقط لقيطا ولا يعرف ذلك الا بقوله فقال المولى كذبت بل هو عبدي فالقول قول المأذون
 ثم تثبت الحرية للقيط بعد ذلك باعتبار الاصل كذا في الذخيرة * واذا اشترى المأذون جارية
 بالف درهم على انه ان لم ينقد الثمن الى ثلاثة ايام فلا يبيع بينهما فهو جائز منه بمنزلة اشتراط الخيار
 ثلاثة ايام كما يجوز من الحر وكذلك لو اشتراها وقبضها ونقد الثمن على ان البائع ان رد الثمن
 على المشتري ما بين ثلاثة ايام فلا يبيع بينهما فهو جائز على ما اشترط وهو بمنزلة اشتراط الخيار
 للبائع ولو اشتراها على انه ان لم ينقد الثمن الى ثلاثة ايام فلا يبيع بينهما فقبضها وباعها فذبيعه فان
 مضت الايام الثلاثة قبل ان ينقده الثمن فلا سبيل للبائع على الجارية ولكنه يتبع المشتري
 بالثمن وكذلك لو قتلها المشتري او ماتت في يده او قتلها اجنبي اخرجت من غريم قيمتها في الايام
 الثلاثة فان كان المشتري وطئها وهي بكر او ثيب في الايام الثلاثة وجنى عليها جناية او اصابها عيب
 من غير فعل احد ثم مضت الايام الثلاثة قبل ان ينقد الثمن فالبائع بالخيار ان شاء اخذها ولا شيء له
 غيرها وان شاء سلمها للمشتري ولو كان الواطئ والجاني اجنبي فوجب العقر والارش لم يكن
 للبائع على الجارية سبيل ولو كان حدث فيها عيب من فعل الجاني الاجنبي بعد مضي الايام
 الثلاثة فالبائع بالخيار ان شاء اخذ الجارية واتبع الجاني بموجب ما حدثه فيها من وطئ او جناية
 وان شاء سلمها للمشتري بالثمن فان سلمها كان للمشتري ان يتبع الاجنبي بذلك وهذا اذا كان
 الاجنبي وطئها وهي بكر حتى تمكن نقصان في ماليتها فان كانت ثيبا فلم ينقصها الواطئ شيء
 اخذها البائع واخذ عقرها من الاجنبي ولا خيار له في تركها ولو كان المشتري هو الذي قطع
 يد الجارية او فتنها وهي بكر بعد مضي الايام الثلاثة فالبائع بالخيار ان شاء سلمها للمشتري
 بالثمن وان شاء اخذها ونصف ثمنها في القطع وان كان افتنها لم ينظر الى عقرها ولكن

ينظر الى ما نقصها الوطى من قيمتها فيكون على المشتري حصة ذلك من ثمنها في قول
ابي حنيفة ر ح وعندهما ينظر الى الاكثر من عقرها ومما نقصه الوطى من قيمتها فيكون
على المشتري حصة ذلك من ثمنها وان كان لم ينقصها الوطى اخذها البائع ولا شيء على المشتري
في الوطى في قول ابي حنيفة ر ح وعندهما يقسم الثمن على قيمتها وعلى عقرها فياً اخذها
البائع وحصة العقر من ثمنها ولو كانت ولدت ولد في الايام الثلاثة ثم مضت الايام وهما
حيان ولم ينقد الثمن فالجارية وولدها للمشتري بالثمن والاختيار للبائع في ذلك ولو كانت ولدت بعد
مضي الايام الثلاثة ونقصتها الولادة فالبائع بالخيار ولو ماتت بعد مضي الايام الثلاثة ولم تلد
فعلى المشتري الثمن ولو كانت ولدت بعد مضي الايام الثلاثة ثم ماتت وبقي ولدها فالبايع
بالخيار ان شاء سلم الولد للمشتري واخذ منه جميع الثمن وان شاء اخذ الولد ورجع على المشتري
بحصة الام من الثمن كذا في المبسوط * عبد محجور عليه اذ ان ديونا فنهى مولاة الذي عليه
الدين ان يدفعه الى العبد فقضاه الغريم فان كان رد على العبد الدراهم التي اخذها منه باعها
فهو بريء وان قضى غيرها لم يبرأ وهذا قول ابي يوسف ر ح وعلى قول ابي حنيفة ر ح يبرأ
في الوجهين جميعا كذا في المحيط * ولو كان اشترى الجارية بعرض بعينه على انه ان لم يعط البائع
ذلك الى ثلاثة ايام فلا بيع بينهما فهو جائز بمنزلة شرط الخيار فان حدث بالجارية عيب في يدي
المشتري او فاق عينها او وطئها وهي بكر او ثيب او فعل ذلك اجنبي ثم مضت الايام الثلاثة
قبل ان يعطيه البائع فهذا او ما وصفنا من الدراهم سواء ولو مضت الايام الثلاثة قبل ان يعطى المشتري
البائع ما شرطه ثم هلكت الجارية في يد المشتري او قتلها كان للبائع على المشتري قيمتها ولا سبيل له
على ثمنها ولو ذهبت عينها وفاقها المشتري اخذ البائع الجارية ونصف قيمتها ولا سبيل له على الثمن
ولو كان اجنبي فاق عينها او قتلها كان البائع بالخيار ان شاء اخذ قيمتها في القتل من مال المشتري حالا
وان شاء رجع بها على عاقلة القاتل في ثلث سنين فان اخذها من المشتري رجع بها على
عاقلة القاتل واما في فاق العين فان البائع يأخذ الجارية ويتبع بارش العين المشتري او الجاني
ايهما شاء حالا فان اخذها من المشتري رجع به المشتري على الجاني ولا سبيل للبائع
في شيء من هذه الوجوه على الثمن كذا في المبسوط * عبد مأذون عليه دين خمسمائة بامه
المولى من غريمه بالف درهم فالبيع جائز ويكون له خمسمائة دينه ويؤدي خمسمائة اخرى الى المولى

فلم يحكم بسقوط دين الغريم هنا حتى قال خمس مائة دينه مع انه ملك العبد كذا في المحبطة *
 ولو باع المأذون او الجارية بالف درهم فتقاضى على ان البائع ان رد الثمن على المشتري الى ثلثة
 ايام فلا بيع بينهما ثم ان المشتري وطى الجارية او فقا عينها في الايام الثلثة فان رد البائع الثمن
 على المشتري كان له ان يأخذ جاريته ويضمن المشتري بالوطى مقرها وفي الفقا نصف قيمتها
 وان مضت الايام الثلثة قبل ان يرد الثمن تم البيع ولا شيء على المشتري من المقر والارش
 ولو كان اجنبي فعل ذلك ثم رد البائع الثمن في الايام الثلثة اخذ جاريته ونصف قيمتها في فقا العين
 ان شاء من المشتري ويرجع به المشتري على الفاقى وان شاء من الفاقى وفي الواطى ان كانت
 بكر افك ذلك الجواب وان كانت ثيبا لا ينقصها الوطى اخذها البائع واتبع الواطى بعقرها ولا سبيل له
 على المشتري ولولم يرد البائع الثمن حتى مضت الايام الثلثة تم البيع واتبع المشتري الفاقى او
 الواطى بالارش والعقر ولو كان البائع هو الذي وطئها وفقا عينها فقد انتقض البيع ان رد الثمن بعد
 ذلك ولم يرد وياخذ جاريته ولو فعل ذلك بعد مضي الايام الثلثة ولم يرد الثمن فعليه الارش والعقر
 للمشتري كذا في الميسوط * من الجامع المولى اذا اذن لعبده الجاني في التجارة ولحقه دين او
 رهنة او اجرة لا يصير مختارا للعبد كذا في الذخيرة * ولو باع العبد جارية من رجل وقبضها ذلك
 الرجل بمحض من الجارية ولا يدري ما حالها فادعى رجل انها ابنته وصدقه بذلك المشتري والعبد
 فالجارية بنت الرجل ترد اليه ولا ينتقض البيع فيما بينهما ولو كان اشتراها من رجل وقبضها منه
 فافر البائع بذلك انتقضت البيوع كلها وتراجعوا بالثمن ولو كان المأذون اشتراها من رجل
 بمحض منهن وقبضها وهي ساكنة لا تنكر ثم باعها من رجل وقبض الثمن ثم ادعى رجل اجنبي انها
 ابنته وصدقه في ذلك المأذون والجارية والمشتري وانكر ذلك البائع من العبد فالجارية حرة
 بنت الذي ادعاها باقرار المشتري ولا يبطل البيع الذي كان بين العبد وبين المشتري الاخر
 وكذلك لو ادعى المشتري الاخر ان الذي باعها من العبد كان متفقا قبل ان يبيعها او دبرها
 او ولدت له وصدقه العبد بذلك فافرا المشتري من العبد ذلك صحيح وتصديق العبد اياه بذلك
 باطل فان كان افر بالخربة فهي حرة موقوفة الولاء ولو كان افر فيها بتدبير او ولادة فهي موقوفة
 على ملك المشتري الاخر فان مات البائع الاول متقب ولا يرجع بالثمن على العبد حتى
 يعقب

يعتق فيرجع به عليه حينئذ وكذلك لو كان المأذون منكرا بجميع ذلك إلا أنه لا يرجع عليه بالثمن في هذا الفصل بعد العتق أيضا ولو كان المشتري الآخراذ من أن الذي باعها من العبد كان كاتبها قبل أن يبيعها وصدقه المأذون في ذلك أو كذبه وأدعت الأمة ذلك لم تكن مكاتبة وهي أمة للمشتري يبيعها إن شاء كذا في المبسوط *

كتاب الغصب

وهو مشتمل على أربعة عشر بابا * الباب الاول في تفسير الغصب وشرطه وحكمه وما يلحق بذلك من بيان المثليات وما يتعلق به أما تفسيره شرعا فهو أخذ مال متقوم محترم بغير إذن المالك على وجه يزيل يد المالك إن كان في يده أو يقصُر يده إن لم يكن في يده كذا في المحيط * ومن حال بينه وبين ملكه لم يضمن لأنه ليس بغصب ومن منع مالكة من حفظ ماله حتى هلك لم يضمن كذا في الينابيع * وأما شرطه فعند أبي حنيفة رحمه الله كونه مأخوذ منقولا وهو قول أبي يوسف رحمه الله الآخر حتى إن غصب العقار لا يكون موجبا للضمان عندهما كذا في النهاية * وأما حكمه فالأثم والمغرم عند العلم وإن كان بدون العلم بأن ظن أن المأخوذ ماله أو اشتري عينائهم ظهرا استحقاقه فالمغرم ويجب على الغاصب رد عينه على المالك وإن عجز عن رد عينه بهلاكه في يده بفعله أو بغير فعله فعليه مثله إن كان مثليا كامكلا والموزون فإن لم يقدر على مثله بالانقطاع من أيدي الناس فعليه قيمته يوم الخصومة عند أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف رحمه الله يوم الغصب وقال محمد رحمه الله يوم الانقطاع كذا في الكافي * وإن غصب مالا مثلا فعليه قيمته يوم الغصب بالاجماع كذا في السراج الوهاج * وحد الانقطاع أن لا يوجد في السوق الذي يباع فيه وأن كان يوجد في البيوت كذا في التبيين * وكثير من المشائخ كانوا يفتون بقول محمد رحمه الله كان يفتي الصدر الكبير برهان الأئمة والصدر الشهيد حسام الدين وبعض مشائخنا افتوا بقول أبي يوسف رحمه الله كذا في الكافية في آخر كتاب الصرف * ذكر صدر الإسلام أبو اليسر في شرح كتاب الغصب ليس كل مكمل مثليا ولا كل موزون وإنما المثلي من المكملات والموزونات ماهي متقاربة وأما ما هو متفاوت فليس بمثلي ذكر صاحب المحيط في شرح الجامع الصغير العدديات المتقاربة كلهما من ذوات الامثال كعبلا وعددا ووزنا والمتفاوتة كلها

من ذوات القيم وما يتفاوت احاده في القيمة فهو عددي متفاوت وما لا يتفاوت احاده وانما يتفاوت انواعه كالباذنجان فهو متقارب مثلي فعلى قياس هذا ينبغي ان يكون البصل والثوم مثليين وصغيرا البيض وكبيرة سواء بعد ان يكون من جنس واحد ذكر شيخ الاسلام علي السبجاني في شرح الصحيح ان النحاس والصفر مثليان والمشمش والخوخ كلهما من ذوات الامثال لانها عددي متقارب كذا في الفصول العمادية * الغنب جنس واحد وان اختلفت انواعه واستماؤه وكذا الزبيب كذا في فتاوى قاضيخان في باب الربوا * ذكر في السير الكبير من اتلف على آخر جنبته فعليه قيمتها ولم يجعل الجبن مثليا مع انه موزون لانه متفاوت في نفسه تفاوتافا حشا وان اعتبر مثليا في حق جواز السلم كذا في الذخيرة * والشحم مثلي والفحم مثلي والتراب من ذوات القيم الغزل مثلي وكذا المصنوع منه كذا في القنية * في الفتاوى الخل والعصير مثليان وكذا الدقيق والنخالة والجص والنورة والقطن وغزله والصوف وغزله والتبن بجميع انواعه والكتان والابريسم والرصاص والشبه والحديد والحناء والوسمة والرياحين اليابسة كلها مثلي والجمد مثلي في فتاوى رشيد الدين وفي موضع آخر انه قيمى وفي فوائد صاحب المحيطان الماء من ذوات القيم عند ابي حنيفة وابي يوسف رح الكاغذ مثلي والرمان والسفرجل والقثاء والقثد والبطيخ كلها مما يتفاوت احاده فيكون من ذوات القيم والصابون والسكنجبين والكلكشكر من ذوات القيم وفي فتاوى رشيد الدين كل موزونين اذا اختلفا بحيث لا يمكن الميز بينهما يخرج ذلك من ان يكون مثليا ويكون من ذوات القيم وانما يكون كذلك لان في الآخر ربما يكون الدهن الكثير والخل ربما يكون في هذا اقل منه حتى لو كان على السواء بان اتخذا عنى الصابونين من دهن واحد يضمن مثله والسرقتين من ذوات القيم والخطب واوراق الاشجار كلها من ذوات القيم والبسط والحصير والبوارى وامثالها من ذوات القيم وكذا الادم والصرم والجلود كلها قيمى كالثياب والابرة من ذوات القيم والرياحين الرطبة والبقول والقصب والخشب من ذوات القيم واللبن من ذوات الامثال واما الهد بد وهو بالفارسية (جفرا) ينبغي ان يكون من ذوات القيم لانه يتفاوت في الطبخ والحموضة وفي بيوع فتاوى قاضي ظهر الدين اللحم مضمون بالقيمة في ضمان المعدوان اذا كان مطبوخا بالا حيا وان كان نيا فكذلك هو الصحيح كذا في الفصول العمادية * اللحم والشحم والالبنة قيمة كذا في القنية * وفي البر المخلوط بالشعير القيمة لانه لا مثل له كذا في الهداية *

وذكر قاضي خان في اول بيوع شرح جامع الصغير ان الخبز من ذوات القيم في ظاهر الرواية كذا في الفصول
العمادية * قال رضى الفيلق المشمس اذا بلغ تشميسها غاية مثلي وقبلها قيمتي كذا في القنية *
وقال بعض المشايخ (روئين از ذوات قيم است) وقال قاضي خان هو مثلي كذا في الفصول العمادية *
وفي كون الآجر واللين مثلياروايتين من ابي حنيفة ر ح كذا في القنية * والمغصوب لا يخلو اما
ان يكون غير منقول كالدار والارض والكرم والطاحونة وغيرها ويكون منقولا والمنقول لا يخلو
اما ان يكون مثليا كالكيلى والوزني الذي ليس في تبعيضه ضرر يعنى الغير المصنوع منه والعددي
المتقارب كالجوز والفوس وما شبه ذلك من العددي الذي لا يتفاوت واما ان يكون غير
مثلي كالحيوانات والزرعيات والعددي المتفاوت كالبطيخ والرومان والوزني الذي في تبعيضه
ضرر وهو المصنوع منه اما اذا كان المغصوب غير منقول كالدرور والعقار والحيوانات فانهدم بافة
سماوية او جاء سيل فذهب بالبناء والاشجار او غلب السيل على الارض فنقصت وعطبت تحت
الماء فلا ضمان عليه عند ابي حنيفة ر ح و ابي يوسف ر ح الا خر كذا في شرح الطحاوي * وهو الصحيح
هكذا في جواهر الاطلاحي * وان حدثت هذه الاشياء بفعل احد من الناس فضايمه على المثل
عند ابي حنيفة و ابي يوسف ر ح وان حدثت هذه الاشياء بفعل الغاصب وسكناه فالضمان عليه بالاجماع
في الزاد والصحيح قول ابي حنيفة و ابي يوسف ر ح هكذا في المضمرات * وما نقص من سكناه
وزراعه ضمن النقصان كما في النقلي هذا بالاجماع واختلنوا في تفسير النقصان قال نصير بن
يحيى انه ينظر بكم تستأجر هذه الارض قبل الاستعمال وبعدة فيضمن تفاوت ما بينهما من النقصان
كذا في التبيين * وهو الايق وبه يفتى كذا في الكبرى * ثم يأخذ الغاصب رأس ماله وهو البذر وما غرم من
النقصان وما انفق من الزرع ويتصدق بالفضل عند ابي حنيفة و ابي يوسف ر ح حتى اذا غصب
ارضا فرزها كربين فاخرجت ثمانية اكرار ولحقه من المؤنة قدر كرو ونقصها قدر كياخذ منه
اربعة اكرار ويتصدق بالباقي كذا في التبيين * رجل نام على فراش انسان او جالس على بساطه
لا يكون غاصبا لان في قول ابي حنيفة ر ح غصب المنقول لا يتحقق بدون النقل والتحويل
فلا يضمن ماله يهلك بفعله كذا في فتاوى قاضي خان * استعمال عبد الغير غصب له حتى لو هلك
من ذلك العمل ضمن المستعمل قيمته علم المستعمل انه عبد الغير ولم يعلم بان جاء اليه وقال انا حر
فلمستعمله وهذا اذا استعمله في امر من امور نفسه اما اذا استعمله لافى امور نفسه لا يصير غاصبا كذا

في الذخيرة * من قال لعبد الفيرار تق هذه الشجرة وانثر المشمش لنا كله انت فوقع من الشجرة ومات
لم يضمن الامر ولو قال لا اكل آنا وباني المسئلة بحالها ضمن كذا في المحيط * وهكذا في فتاوى
قاضخان * ولو قال لصبي انقض هذا الحائط ففعل وهلك لا يضمن ولو قال انقض لي يضمن اجماعا
ولو قال لصبي ارتق هذه الشجرة وانقض لي ثمارا فصعد واكل الثمرة فبقيت الثمرة في حلقه ومات
من ذلك لا ضمان عليه لانه اعترض على قوله فعلي الصبي كذا في الاسئلة والاجوبة لا يبي الفتح
محمد بن محمود بن الحسن الا سترو شني * ولو قاد دابة او ساقها او ركبها او حمل عليها شيئا
بغير امر المالك فهو ضامن سواء عطب في تلك الخدمة او في غيرها كذا في الينايع * وهكذا في الفصول
العمادية * الباب الثاني في احكام المغضوب اذا تغير بعمل الغاصب او غيره اذا تغيرت العين
المغضوبة بفعل الغاصب حتى زال اسمها واعظم منافعتها زال ملك المغضوب منه عنها او ملكها
الغاصب وضمنها ولا يحل له الانتفاع بها حتى يؤدي بدلها كذا في الهداية * ولو نقص المغضوب
في يد الغاصب ضمن الغاصب النقصان وبرة على المغضوب منه مع ضمان النقصان الا ان يكون
النقصان بجناية غير الغاصب فالمغضوب منه بالخيار في النقصان ان شاء ضمن الغاصب ويرجع
الغاصب على الجاني وان شاء ضمن الجاني ولا يرجع الجاني على الغاصب ولو زاد المغضوب
في يد الغاصب فلصاحبه ان يسترد مع الزيادة كذا في الخلاصة * ان غصب ثوبا فصبغه احمر
او اصفر فصاحب الثوب بالخيار ان شاء ضمن الغاصب قيمة الثوب ابيض وكان الثوب للغاصب
وان شاء اخذ الثوب وضمن الغاصب ما زاد الصبغ وان شاء ربح الثوب باع الثوب فيضرب
في ثمنه بقيمة ابيض ويضرب الغاصب بما زاد الصبغ فيه كذا في المبسوط * ولو وقع ثوب رجل
في صبغ آخر فان صبغ به فصاحب الثوب بالخيار ان شاء اعطاه ما زاد الصبغ فيه وان شاء يباع له
الثوب فيقسم الثمن على قدر حقهما كذا في محيط السرخسي * ولو صبغ الغاصب الثوب المغضوب
اسود فان ابا حنيفة رح قال السواد نقصان فصاحب الثوب بالخيار بين ان يتركه للغاصب
ويضمن قيمة ثوبه ابيض وبين ان يأخذ الثوب ويضمن النقصان وقال ابو يوسف ومحمد رح
السواد زيادة فيكون حكمه على ما في العنصر هكذا في شرح الطحاوي * والصحيح انه لا خلاف
بينهم في الحقيقة لان جواب ابي حنيفة رح خرج في وقت كان الصبغ بالاسود نقصانا او حيا
في الثوب

وسلمه للغاصب وان شاء اخذه وغرم ما زاد السمن فيه وقال في الاصل يضمن قيمة السويق لان السويق يتفاوت بالثقل فلم يبق مثليا وقيل المراد منه المثل سماء به لقيامه مقامه هكذا في الهداية * اما العسل والسمن فكلاهما اصلان اذا اختلطا واذا اختلط الدهن بالمسك فان كان يزيد الدهن ويصلحه كان المسك بمنزلة الصبغ وان كان دهنالا يصلح بالخط ولا يزيد قيمته كالادهان الممتنة فهو هلاك كذا في فتاوى الكرخي * ومن غصب من رجل ثوبا فقطعه ولم يخطه فانه ينظر ان كان القطع لا يورث عيبا فاحشا فلصاحبه ان يضمنه نقصان القطع وليس له خيار الترك على الغاصب وان كان القطع اورث عيبا فاحشا من حيث يكون مستهلكا له فان صاحب الثوب بالخيار ان شاء اخذ ثوبه وضمنه قيمة النقصان وان شاء تركه بقيمته صحيحا ولو خاطه بعد القطع انقطع يد صاحبه عنه وضمنه قيمة الثوب وقت الغصب كذا في شرح الطحاوي * من خرق ثوب غيره خرقا فاحشا فصاحبه بالخيار ان شاء ضمن الغاصب كل قيمة ثوبه وكان الثوب للغاصب لانه مستهلك من وجه فانه لا يصلح بجميع ما كان صالحا له قبله وان شاء اخذ الثوب وضمنه النقصان لانه تعيب من وجه لكونه قائما حقيقة وكذا بعض المنافع وان خرقه خرقا يسيرا ضمن الغاصب نقصانه واخذ رب الثوب ثوبه لان العين قائم من كل وجه والصحيح ان الفاحش ما يفوت به بعض العين وجنس المنفعة ويبقى بعض العين وبعض المنفعة واليسير ما لا يفوت به شيء من المنفعة وانما يدخل فيه النقصان لان محمد ارح جعل في الاصل قطع الثوب نقصانا فاحشا والفائت به بعض المنافع كذا في الكافي * قال الشيخ شمس الاثمة السرخسي والحكم الذي في الخرق في الثوب من تخير المالك اذا كان الخرق فاحشا وامساك الثوب واخذ النقصان اذا كان الخرق يسيرا فهو الحكم في كل عين من الايمان الا في الاموال الربوية فان التعيب هناك فاحشا كان او يسيرا كان لصاحبها الخيار بين ان يمسك العين ولا يرجع على الغاصب بشيء وبين ان يسلم العين ويضمنه مثله وقيمه لان تضمين النقصان متعذرا لانه يؤدي الى الربوا كذا في النهاية * ولو غصب ثوبا فعفن عنده او اصفر اخذه المالك وما نقصه وهذا اذا كان النقصان يسيرا فاذا كان كثيرا يخير بين الاخذ والترك وان كان المغصوب مكبلا او موزنا فعفن عند الغاصب فعليه مثله وهذا الفاسد للغاصب وان شاء اخذ الطعام العفن ولا شيء عليه كذا في المحيط * وان كان المغصوب عبدا او جارية فقطع رجلها لو يدها كان لصاحبها ان يضمن الغاصب قيمتها ويدفع اليه المغصوب وان شاء ضمنه النقصان

واخذ المقتطوع كذا في الظهيرية * من ذبح شاة غيره فمالها بالخيار ان شاء ضمنه قيمتها وسلمها اليه وان شاء ضمنه نقصانا وكذا الجزور وكذا اذا قطع يدهما هذا ظاهر الرواية ولو كانت الدابة غير ما كول اللحم فقطع الغاصب طرفها للمالك ان يضمنه جميع قيمتها لوجود الاستهلاك من كل وجه بخلاف قطع طرف المملوك حيث يأخذه مع ارش المقتطوع لان الآدمي يبقى منتفع به بعد قطع الطرف كذا في الهداية * وهكذا في الكبرى * وفي النوادر اذا قطع اذن الدابة او بعضها يضمن النقصان وجعل قطع الاذن من الدابة نقصانا يسيرا وكذلك لو قطع ذنبها يضمن النقصان ومن شريح انه ان قطع ذنب حمار القاضي يضمن جميع القيمة وان كان لغيره يضمن النقصان لا غير كذا في الذخيرة * ولو قطع رجل حمارا ويده ثم ذبحه صاحبه لاشي لصاحبه على القاطع في قول ابي حنيفة رح كذا في فتاوى قاضيخان * ضرب ثور غيره فكسر اضلاعه ضمن قيمته عند ابي حنيفة رح وعندهما نقصانه كذا في القنية * ولو فاق عيني حمار قال ابو حنيفة رح ان شاء سلم الجثة وضمن جميع القيمة وليس له ان يمسك الجثة ويضمنه النقصان وهي مسألة الجثة العمياء كذا في الظهيرية * اذا سلخ الشاة بعد الذبح وجعلها عضوا فمضوا بالخيار ان شاء ترك المذبوح وضمنه قيمتها وان شاء اخذ المذبوح وضمنها النقصان ومن الفقيه ابي جعفر اذا اخذها ليس له ان يضمنه والفتوى على ظاهر الرواية هكذا في جواهر الاطلافي * ولو ذبح حمار غيره ليس له ان يضمن النقصان ولكنه يضمنه جميع القيمة عند ابي حنيفة رح وعلى قول محمد رح للمالك ان يمسكه ويضمنه النقصان وان شاء ضمنه كل القيمة ولا يمسك المذبوح وان قتله قتل فليس له ان يضمنه النقصان كذا في الظهيرية * كل اناء مصوغ كسرة رجل فان كان من فضة فعليه قيمته مصوغا من الذهب وان كان من الذهب فعليه قيمته مصوغا من الفضة كذا في المبسوط * ومن عد على قلب رجل وهشمه وكان القلب من فضة كان صاحب القلب بالخيار ان شاء اخذه مهشوما ولا شيء له غيره وان شاء ضمنه مصوغا من الذهب وان كان ذهباً فهو بالخيار ان شاء اخذه مهشوما ولا شيء له غيره وان شاء ضمنه قيمته مصوغا من فضة وتركه عليه ولو اراد ان يضمنه قيمة النقصان ويأخذ المهشوم فليس له ذلك وبعد ما قضى عليه بالقيمة من خلاف الجنس لو تفرق قبل التقابض من الجانبين فانه لا يطل القضاء لان القيمة قامت مقام العين ثم الذهب والفضة بالصاغة لا يخرجان عن اعتبار الوزن وغيرهما من الحديد والصفر

والنحاس وغير ذلك وقد يخرج بالصياغة عن حد الوزن وقد لا يخرج فيما كان لا يخرج عن حد الوزن بالصياغة نحو ما اذا كان في موضع بيع وزنا ولا يباع عددا فيكون حكمه كالذهب والفضة المصوغ فاذا كسره رجل واورث فيه عيبا فاحشا ويسيرا يخبر صاحبه بين اخذ الجنس بغير شيء وبين التسليم الى الكاسر واخذ القيمة من الدراهم والدنانير ولا يكون التقابض من شرطه بالا جماع وان كان يخرج بالصياغة عن حد الوزن وصار عدديا فان كان الكسر لم يورث فيه عيبا فاحشا فليس لصاحبه خيار الترك ولكن يحبس له نفسه ويضمنه النقصان من جهة القيمة وان كان الهشم اورث فيه عيبا فاحشا فصاحبه بالخيار ان شاء اخذه منه واخذ قيمة النقصان معه وان شاء سلمه الى الكاسر وضمنه قيمته صحيحا غير مكسور كذا في شرح الطحاوي * وان استهلك السيف المكسور آخر كان عليه حديد مثله كذا في خزائن المفتين * وان كسر درهما او دينارا فعليه مثله والمكسور للكاسر قال شيخ الاسلام قال مشائخنا راح هذا اذا كان الكسر ينقص من ضربه فاما اذا كان الكسر لا ينقص من ضربه فليس له الا ذلك المكسور وهذا كما قلنا فيمن كسر رقيق انسان ليس لصاحبه الا المكسور وقال شمس الائمة السرخسي عليه مثله وان شاء صاحبه اخذه ولم يرجع عليه بشيء سواء انتقصت ماليته بالكسر او لم تنتقص غصب من آخر جارية كانت عنده حتى صارت عجوزة فان لصاحبها ان يأخذها وما انتقص وكذلك لو غصب غلاما شابا وكان عنده حتى هرم اخذه صاحبه وما نقصه وهذا اذا كان النقصان يسيرا فان كان فاحشا يخير المالك بين الاخذ والترك وعايه اكثر المشائخ ولو غصب صبيا فشيب عنده او نبت شعر وجهه عنده فصار ملتحميا اخذه صاحبه ولا يضمنه شيئا ولو غصب جارية ناهدة فانكسرت ثديها عنده يضمن النقصان ولو غصب عبدا محترفا فنسي ذلك عند الغاصب كان ضامنا للنقصان كذا في المحيط * رجل غصب عبدا حسن الصوت فتغير صوته عند الغاصب كان له النقصان ولو كان العبد مغنيا فنسي ذلك عند الغاصب لا يضمن الغاصب كذا في فتاوى قاضيخان * وان حلق جعد غلام فنبت ولكن لم ينبت كما كان لا يضمن شيئا كذا في محيط السرخسي * وان غصب فضة او ذهبا فضر بها درهم او دينار او آنية لم يزل ملك مالها عند ابي حنيفة رح فباخذها ولا شيء للغاصب منه ولا يعطيه بعمله شيئا وقال ابو يوسف ومحمد رح لا سبيل للمغصوب منه على الدراهم والدنانير المضروبة وعليه مثل النخلة

ومثل الفضة التي غصبها وملكها الغاصب قال المحمدي ولو غصب فضة فصاها حلها او ذهابا
فصاها حلها فان له ان يسترد ولا يضمن للغاصب شيئا لاجل الصياغة الا اذا جعل الفضة او الذهب
وصفا من اوصاف ماله بحيث يكون في نزع مضره كما اذا جعله ضرورة مزادة او صفا في سقف
او ما شبه ذلك فانه تنقطع يد صاحبه عنها ويضمن الغاصب مثلها وقت الغصب واما اذا سبك
الفضة او الذهب ولم يصنعهما ولم يضربهما دراهم او دنانير بل جعلهما صفا ثم مطولة او مدورة
او مربعة لم تنقطع يد صاحبه عنها بالاجماع كذا في السراج الوهاج * وان غصب دراهم وسبكها
ولم يضرب منها شيئا فانه لا ينقطع حق المالك بلا خلاف كذا في المحيط * ولو غصب فلوسا فصاغ
منها ائمة ضمن الفلوس لانه اخرجها من كونه ثمنا كذا في محيط السرخسي * ولو غصب صفرا
وجعله كوزا ينقطع حق المالك وكان الكرخي يقول هذا اذا كان بعد الصيغة لا يباع وزنا ما اذا
كان يباع وزنا ينبغي ان لا ينقطع حق المالك عند ابي حنيفة رح كما في النقرة قال الشيخ الامام
الاجل شمس الائمة السرخسي الصحيح ان الجواب مطلق بخلاف النقرة عند ابي حنيفة رح وان كسر
صاحب الصفرة الكوز بعد ما ضمن له الغاصب قيمة صفرة او قبل ان يقضي له بالقيمة قال عليه قيمة
الكوز صحيحا وياخذ الكوز قال شمس الائمة ولا تقع المقاصة له بالقيمة قال عليه قيمة الكوز ولا تقع المقاصة
بين الضمانين قال في الكتاب الا ان يحاسبه بما عليه بعض مشائخنا قالوا مرادة من هذا ان اصطلاحا
على ذلك فيكون استبدال الفيجوز ابا بدون ذلك فلا يجوز بعض مشائخنا قالوا تاويله ان كان المغصوب
صفرا ليس له مثل حتى وجب قيمة الصفرة فتقع المقاصة كذا في المحيط * ولو غصب حيوانا فكبر
وازدادت قيمته كان للمالك ان يأخذه ولا شيء للغاصب وكذلك لو غصب جريحا او مريضا فدواه حتى
برئ وصح وكذا لو غصب ارضا فيها زرع او نخل فسقاها او كان نخلا فابرة ولحقه وقام عليه فهو له ولا شيء
للاصاحب فيما انفق ولو حصد الزرع او جد الشجرة واستهلك كان ضامنا لذلك كذا في التاتارخانية
فاقتلا عن التجريد * ولو غصب حوصا فجعله زنبيل فلا سبيل للمغصوب منه عليه ولو غصب نخلا فشقه
جذوا ما كان لصاحبه ان يأخذ ذلك الجذوع لان الاسم لم يزل وانما تفرقت اجزائه فصارت كالثوب
اذا قطع كذا في السراج الوهاج * غصب من آخر مصحفا فنقطه هو زيادة وصاحب المصحف
بالخيار ان شاء اعطاه ما زاد ذلك عليه وان شاء ضمه قيمته غير منقوط وهذا قول محمد رح
وروي الملقى من ابي يوسف رح انه يأخذه بغير شيء كرجل غصب غلاما وعلمه الكتاب غصب

من آخر كاغدة وكذب عليها ذكر شيخ الاسلام انه ينقطع حق المالك ذكر القاضي الامام ركن الاسلام علي بن ابي طالب فيه اختلاف المشائخ والصحيح انه لا ينقطع كذا في المحيط * لو غصب من رجل كتابا فغزله ونسجه فعليه مثله او قيمته ان كان لا يوجد مثله ولا سبيل له على الثوب كذا في المبسوط * غصب من آخر قطنا وغزله ونسجه او غصب غزلا ونسجه ينقطع حق المالك ولو غصب قطنا وغزله ولم ينسجه فعليه اختلاف المشائخ والصحيح انه ينقطع كذا في الذخيرة * واذا طحن الغاصب الحنطة فعليه مثلها والدقيق له عندنا كذا في المبسوط * عجن الغاصب الدقيق ينقطع حق المالك كذا في القنية * غصب دقيقا وخبزة او لحما فشواه او سمما فعصرة ينقطع حق المالك في ظاهر الرواية عن اصحابنا وكذلك اذا غصب ساحة فجعلها بابا او حديقة فجعلها اسيفا ينقطع حق المالك ويضمن قيمة الحديد والساحة وجميع ذلك للغاصب كذا في المحيط * لو غصب ساحة او خشبة وادخلها في بناءه او اجرأها داخلها في بناءه وجصافبني به فعليه في كل ذلك قيمته عندنا وليس للمغصوب منه نقض بناءه وهو الصحيح * كذا في المبسوط * ولو غصب ساحة وبني فيها لا ينقطع حق المالك وكان له ان يأخذها وكان القاضي الامام ابو علي النسفي يحكي عن الكرخي انه ذكر في بعض كتبه تفصيلا فقال ان كانت قيمة الساحة اقل من قيمة البناء ليس له ان يأخذها وان كانت قيمة الساحة اكثر من قيمة البناء له ان يأخذ الساحة وقال المراد مما ذكر في الكتاب ما قلنا وزعم ان هذا هو المذهب قال مشائخنا وهذا اقرب من مسائل حفظت عن محمد بن روح ان من كان في يده لؤلؤة فسقطت اللؤلؤة فابتلعتهاد حاجة انسان ينظر الى قيمة الدجاجة واللؤلؤة ان كانت قيمة الدجاجة اقل بخير صاحب اللؤلؤة ان شاء اخذ الدجاجة وضمن قيمتها للمالك وان شاء ترك واخذ اللؤلؤة وضمن صاحب الدجاجة قيمة اللؤلؤة (كذا الواو) رجل فصيلا فكبر الفصيل حتى لم يمكن اخراجه من البيت الا ينقض الجدار ينظر الى اكثرهما قيمة ويخير صاحب الاكثر) ولم يذكر في الاصل ما اذا اراد الغاصب ان ينقض البناء ويرد الساحة هل يحل له ذلك وهذا على وجهين ان كان القاضي قضى عليه بالقيمة لا يحل له نقض البناء واذا نقض لم يستطع رد الساحة وان كان القاضي لم يقض عليه بالقيمة اختلف المشائخ فيه بعضهم قالوا يحل بعضهم قالوا لا كذا في المحيط * ولو غصب النجار خشبة وادرجها في بناء غيره بغير اذن المالك لم يملك النجار ولا رب الدار كذا في القنية * ولو غصب او حادخله في السفينة او برسم او خاطبه بطن نفسه لو عبده ينقطع حق المالك كذا في الوجيز للكردي * ومن غصب ارضا فغرس فيها او بني قبل له

أقلع البناء والغرس وردها وان كانت الارض تنقص بقلع ذلك فللمالك ان يضمن له قيمة البناء والغرس مقلوعا ويكون له ومعناه قيمة بناء او شجر يوم يقلعه لان حقه فيه فتقوم الارض بدون الشجر والبناء وتقوم وبها شجر او بناء امر بقلعه فيضمن فضل ما بينهما كذا في الكافي * رجل بنى حائطاً في ارض الغصب من تراب هذه الارض قال الفقيه ابو بكر البلخي الحائط لصاحب الارض لا سبيل للباني عليه لانه لو امر بنقض الحائط نصير تراباً كما كان وهكذا قال ابو القاسم وعن غيرهما رجل بنى حائطاً في كرم رجل بغير امر صاحب الكرم ان لم يكن للتراب قيمة فان الحائط يكون لصاحب الكرم ويكون الباني متبرعاً بعمله وان كان للتراب قيمة فان الحائط يكون للباني وعابه قيمة التراب كذا في فتاوى قاضيخان * وهكذا في الكبرى * غصب من آخر داراً او ارضاً فبنى فيها بناءً او زرع فيها زرعاً فقلع صاحبها الزرع وهدم البناء لا يضمن بشرط ان لا يكسر خشب الغاصب ولا أجره ونحو ذلك كذا في الحاوي * للفتاوى رجل كسر عصا لرجل ضمن النقصان ولو كان الكسر فاحشاً بان صار خطباً او وتدالاً ينتفع به منفعة العصا له ان يضمنه القيمة كذا في فتاوى قاضيخان * ما يغصبه الا تراك من الجذوع والعوارض وسائر الخشب ويكسرونها كسراً متفاحشاً لا ينقطع حق المالك وان ازداد قيمتها بالكسر كذا في القنية * ولو غصب داراً فحصبها قليل لصاحبها اعطاه ما زاد التخصيص فيها الا ان يرضى صاحب الدار ان يأخذ الغاصب حصة منه وكذا لو نقشها بالاصباغ فان شاء صاحبها اخذها واعطى الغاصب قيمة ما زاد الاصباغ فيها وان ابى جعلت الدار للغاصب بقيمتها اذا كان يبلغ الاصباغ شيئاً كثيراً وذكر هشام عن ابي يوسف رح ان ابى صاحب الدار عن اعطاء قيمة ما زاد الاصباغ فيها امرته بقلعه واضمنه ما تبص القلع وكذلك لو نقش الباب المغصوب بالاصباغ كذا في محيط السرخسي * وان كان نقش الباب بالنقر وليس بالاصباغ قال فهذا مستهلك للباب وعليه قيمته والباب له وكذلك لو نقش اناء فضة بالنقر كذا في المحيط * مشتري الدار من الغاصب اذا هدمها وادخلها في بنائه ثم حضر المالك فان كان البناء قليلاً يتيسر دفعه يدفع ويرد على المالك وان كان كثيراً يتعذر دفعه ويمتد الزمان في دفعه فللمالك الخيار ان شاء لا يدفعه بل يتركه ويضمن المشتري قيمة الارض مع البناء الاول قال الفقيه ابو جعفر هذا قولهم وقال غيره من المشائخ هذا قول محمد بن حنبل خاصة كذا في التاتارخانية نقلاً عن الذخيرة * مسلم غصب خمر مسلم وخلها قال

في الكتاب لرب الخمر ان يأخذه اختلف المشائخ فيه قال بعضهم تاويل المسئلة ما اذا اخللها بشيء
لا قيمة له بان نقل من الشمس الى الظل او من الظل الى الشمس او القى فيها شيئاً يسيراً من الملح او الخل
بحيث لا قيمة له فاما اذا القى فيها ملحاً او خلا له قيمة فعند ابي حنيفة ربح يصير الخل ملكاً للغاصب
ولا شيء عليه واما على قول ابي يوسف ومحمد ربح ان كان القى فيه الملح اخذه المالك واعطاه
ما زاد الملح فيه وان كان القى فيه الخل فهو بينهما على مقدار كيلهما ان جفت من ساعة او بعد
حين ومشاخنا قالوا ان كانت الخمر التي صب فيها خلا كثيراً حتى صارت خلا من ساعته فهو كله
للفاصب وان كان قليلاً وصارت خلا بعد حين فهو بينهما على قدر كيلهما كذا في المحيط * ولو كانت
الخمر لمسلم غصبها منه ذمي فتخللت عنده او خللها الغاصب كان للمغضوب منه ان يستردّها
فلو هلكت عند الغاصب بعد ما صارت خلا فلا ضمان عليه فان استهلكها الغاصب ضمن مثلها خلا
لصاحبها كذا في السراج الوهاج * مسلم غصب من مسلم خمر اهل يجب على الغاصب رد الخمر اليه
حتى لو لم يردّها اليه يوماً اخذه يوم القيمة اذا علم قطعا انه يستردّها ليخللها كان عليه الرد ويؤاخذ به
يوم القيمة ولو ترفعوا الى القاضي يتأمل في حاله ان علم منه انه يستردّها ليخللها يقضي بردّها اليه وان علم منه انه
يستردّها بشربها يأمر الغاصب بالاراقة وهذا كمن في يده سيف لرجل فجاء مالكه ليأخذه منه ان علم
صاحب اليدانه يأخذه ليقتل به مسلماً لم يكن عليه ان يردّه اليه بل يمسكه وان علم صاحب اليدانه ترك الرأى
الاول وانه يسترده لينتفع به على وجه مباح كان عليه ان يردّه مسلم غصب من مسلم خمر افشرب
ليس له عليه دعوى في الدنيا وعليه اثم الغصب ان كانت الخمر خمر التخللين وكان اتخذ العنب والعصير
للخل ما اذا كان قد اتخذها خمر للشرب فانه لا حق له عليه في الآخرة وانما على الشارب اثم شرب
الخمر لا غير كذا في جواهر الفتاوى * وجد في دار انسان خمر القى فيها ملحاً فصارت خلا فهو له
وان لم ينقل الدين من مكانه قال رضي الله عنه عرف بهذا ان بنفس القاء الملح يملك الخل كذا
في القنية * واذا غصب مصير افصار عنده خمر افله ان يضمه مثله ان كان في حينه وقيمه ان كان
في غير حينه ولو اراد ان يأخذ الخمر ولا يضمه هل له ذلك واختلف المشائخ فيه قال شمس الائمة
الحلوائيم والصحيح انه ليس له ذلك كذا في المحيط * ولو غصب لبنافصار مخيضاً او عنبافصار زبيبا ان شاء
ضمه مثله وان شاء اخذه ولا شيء له من النقصان وكذا في جميع المثليات هكذا في التهذيب * ولو غصب
ربطافصار

رطباً فصلاً ثمراً فالمالك بالخيار ان شاء اخذ عينه لا غير وان شاء ضمنه مثله هكذا في خزائن المفتين *
 واذا غصب جلد ميتة ودبغه بماء لا قيمة له فانه يأخذه مجاًناً وان دبغه بماله قيمة اخذه واعطاه مازاد
 الدباغ فيه كذا في المحيط * وطريقه ان ينظر ان هذا الجلد لو كان ذكياً وهو غير مدبوغ بكم يشتري
 فيضمنوا فضل ما بينهما كذا في الذخيرة * قال القدوري في كتابه وهذا اذا اخذ الميتة من
 منزل صاحبها فدبغ جلدها فاما اذا التقى صاحب الميتة الميتة في الطريق فاخذ رجل جلدها ودبغه
 بماء لا قيمة له فليس للمالك ان يأخذه وللغاصب ان يحبس الجلد حتى يصل اليه قيمتها ولو اراد
 صاحب الجلد ان يترك الجلد على الغاصب ويضمنه قيمة الجلد ليس له ذلك فلو كان المغصوب
 جلد المذكى كان له ذلك قال مشائخنا هذا الفرق بين جلد الميتة وبين جلد المذكى شيء
 ذهب اليه الحاكم الشهيد والجواب في الميتة والمذكى واحد كذا في المحيط * واذا هلك الجلد
 في يد الغاصب من غير صنع احد فلا ضمان على الغاصب سواء دبغه بشيء له قيمة او لا قيمة له كذا
 في الذخيرة * وان استهلكه الغاصب بعد الدباغة ان كان دبغه بشيء لا قيمة له ضمن قيمته لصاحبه بالاجماع
 وان كان دبغه بشيء له قيمة لم يكن لصاحبه عليه شيء من الضمان عند ابي حنيفة رح كذا في
 شرح الطحاوي * ولو ان الغاصب جعل هذا الجلد اديماً او زقاً او دفتراً او جراباً او فرواً لم يكن
 للمغصوب منه على ذلك سبيل فان كان الجلد ذكياً فله قيمة يوم الغصب وان كان الجلد جلد
 ميتة فلا شيء له كذا في النهاية * اذا اتخذ كوزاً من طين غيره كان الكوز له فان قال رب الطين
 انا امرته بذلك فهو لرب الطين واذا غصب تراباً ولبنه او جعله آنية فان كان له قيمة فهو مثل الحنطة
 اذا طحنها وان لم يكن له قيمة فهو له ولا شيء عليه من الضمان وفي كل موضع ينقطع حق المالك
 فالمغصوب منه احق بذلك الشيء من بين سائر الغرماء حتى يستوفي حقه فان ضاع ذلك ضاع من مال
 الغاصب ولا يكون هذا بمنزلة الرهن هكذا ذكر في المنتقى وفي القدوري ان المغصوب منه يكون اسوة
 للغرماء في الثمن ولا يكون اخص بشيء من ذلك كذا في المحيط * رجل اغتصب غلاماً قيمته
 خمسمائة فخصاه فبرأ فصار يساوي الف درهم قال صاحبه بالخيار ان شاء ضمنه خمسمائة قيمته يوم
 خصاه ودفع اليه الغلام وان شاء اخذ الغلام ولا شيء له ولا عليه كذا في فتاوى قاضيخان * غصب
 من آخر دابة بالكوفة وردت عليه بخراسان فان كانت قيمتها بخراسان مثل قيمتها بالكوفة امر المغصوب
 منه باخذها وان كانت قيمتها بخراسان اقل من قيمتها بالكوفة فالمغصوب منه بالخيار ان شاء اخذها

وان شاء اخذ بقيمة الكوفة وكذلك الخادم وكل ماله حمل وموثة الى ذلك الموضع قال وكذلك كل ما يكال ويوزن هكذا في المحيط * ولو غصب درهم اودنا نير فان المالك يأخذ هاتمه حيث وجده وليس له ان يطالبه بالقيمة وان اختلفا في السعر ولو غصب عينا فلقبه في بلد آخر والعين في يده فان كانت قيمته في ذلك المكان مثل قيمته في مكان الغصب او اكثر فللمالك ان يأخذها وليس له ان يطالبه بالقيمة وان كانت قيمته في هذا المكان اقل من قيمته في مكان الغصب فان شاء المالك اخذ القيمة على سعر مكان الغصب وان شاء انتظر ولو كان المغصوب مثليا وهو هالك فان كانت قيمته في مكانين سواء أو في مكان المطالبة اكثر يرد المثل وان كان السعر في هذا المكان اقل فهو بالخيار ان شاء اخذ مثله للحال وان شاء اخذ قيمته حيث غصب وان شاء انتظر حتى يرجع الى تلك البلدة فيأخذ منه مثله ولو كانت القيمة في مكان الخصومة اكثر فالغاصب بالخيار ان شاء اعطى مثله حيث خاصمه وان شاء ضمن قيمته حيث غصب الا ان يرضى المغصوب منه بالتأخير وان كانت القيمة في المكانين سواء فللمالك ان يطالبه بالمثل كذا في محيط السرخسي * ولو ان المالك وجد الغاصب في بلدة الغصب وقد انتقص سعر العين فانه يأخذ العين وليس له ان يطالبه بقيمة يوم الغصب كذا في فتاوى قاضيخان * وفي المنتقى غصب من آخر كرام من طعام يساوي مائة ثم صار يساوي مائة وخمسين ثم انقطع عن ايدي الناس وعزوا وارتفع وصار لا يقدر على مثله وصار يساوي مائتين ثم استهلكه الغاصب فلم يغصب منه ان يضمه مائتي درهم قيمة يوم استهلكه ولو غصب الكر وهو يساوي مائتين ثم صارت قيمته مائة وخمسين ثم انقطع عن ايدي الناس ثم صارت قيمته مائة ثم استهلكه الغاصب فلم يغصب منه ان يضمه قيمته مائة وخمسين آخر ما كان موجودا في ايدي الناس وليس له ان يضمه اكثر من ذلك كذا في الذخيرة * والزوائد المغصوبة متصلة او منفصلة كالولد واللبن والصوف والسمن والجمال لا يكون مغصوبة بل تحدث امانة ولا تصير مضمونة عليه الا بالتلف او منع حتى لوجه المالك وطلب استرداد الزوائد منه فمنعها عن التسليم يضمن بالاجماع ولو باعها وسلمها الى المشتري ففي المنفصلة بالخيار ان شاء ضمن المالك الغاصب وان شاء ضمن المشتري قيمة يوم البيع والتسليم وان استهلك الزوائد المنصلة في غير الآدمي لا يضمن الزيادة عنده خلا فالحما وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسي * وان زاد في يد الغاصب فللمالك ان يسره مع الزيادة وان في سحر او بدن او انتقص ثم هلك عنده ضمن قيمة يوم الغصب عند الكل وان كان

فإنما ردة الشيء مالكة إن كان النقصان في البدن ضمنه وإن في السعرا وإن اتلفه بعد النقصان ضمن قيمته وقت الغصب ولو استهلكه بعد الزيادة بأن باعه وسلمه إلى المشتري فهلك عند المشتري فالمالك بالخيار إن شاء ضمنه قيمة يوم الغصب وجاز البيع والتمن للغاصب أو ضمن المشتري قيمة يوم القبض وبطل البيع وله أن يرجع على الغاصب بالثمن وليس له على الغاصب قيمة يوم التسليم عند بيع حنيفة رح كذا في الوجيز للكردي * ولو غصب عبدا قيمته ألف فازدادت قيمته بعد الغصب حتى صارت القين ثم قتله إنسان كان المولى بالخيار إن شاء ضمن الغاصب قيمته الغايوم غصبه وإن شاء ضمن القاتل يوم قتله القين على العاقلة فإن ضمن الغاصب الفارجع الغاصب على عاقلة القاتل بالقين وتصدق بالفضل فإن كان العبد هو الذي قتل نفسه في يد الغاصب ضمن الغاصب قيمته ألف درهم يوم غصبه ولا يضمن قيمته يوم قتله نفسه كذا في السراج الوهاج * وإن أحرق كُدس إنسان يضمنه قيمة الحل ثم إن كان البراقل قيمة منه في السنبل إذا كان خارجا فعليه القيمة وإذا كان الخارج أكثر فعليه مثله وعليه في الحل القيمة رجل غصب كدسا فداسه تجب عليه قيمة الحل وهو قضيب الزرع إذا حصده وعليه البر كذا في الوجيز للكردي * عن محمد رح رجل غصب من آخر حبة حنطة فلا شيء على الغاصب لأنها لا قيمة لها كذا في الذخيرة * ولو أن رجلا غصبوا من رجل حبة من الحنطة فبلغ ذلك قفيز حنطة قال أبو يوسف رح إذا غصب قوم لرجل شيئا له قيمة ضمنهم قيمته ولو جاء برجل بعد رجل لم اضمنه شيئا كذا في فتاوى قاضيخان * عن أبي يوسف رح رجل غصب بيضة واتلفها فعليه مثله وهذا آخر قوله وكان قوله الأول القيمة كذا في المحيط * الغاصب إذا استهلك المغصوب وهو من ذوات القيم حتى ضمن قيمته فإنه ينظر إن كان ذلك الشيء يباع في السوق بالذراهم يقوم بالذراهم وإن كان يباع بالدنانير يقوم بالدنانير وإن كان يباع بهما كان الرأي إلى القاضي تقضي عليه بما كان انظر للمغصوب منه كذا في فتاوى قاضيخان * رجل غصب شاة وحلبها ضمن قيمة لبنها وإن غصب جارية وأرضعت ولد الله لا يضمن قيمة لبنها كذا في الذخيرة * وإن غصب لحما فشواه أو طبخه فإن أبا حنيفة رح قل لا سبيل لصاحبه عليه كذا في السراج الوهاج * أراق زيت مسلم أو سمه وقد وقعت فيه فأرة يضمن قيمته والفهد المعلم والبارعي المعلم للمسلم اتلفه مسلم يضمن قيمته عندنا السرقين القاء مسلم في أرضه واتلفه إنسان يضمن قيمته كذا في الوجيز للكردي * لو دخل دابة بغير إذنه وليس في الدار أحد

لم يكن غاصبا للدار من دأبي حنيفة وأبي يوسف ربح وكذا لو سكنها كذا في السراج الوهاج * رجل
انلف علي رجل احد مصرعي باب واحد زوجي مخف او مكعب كان للمالك ان يسلم اليه
المصراع الآخر ويضمنه قيمتهما كذا في فتاوى قاضيخان والخلاصة والجامع الكبير * اذا كسر
حلقة خاتم يضمن الحلقة لا الفص كذا في الوجيز للكردي * ولو كسر اجزاء سرج ضمنها ولم يضمن
السرج قال وكل شئين منفردين او شي واحد يخلص بعضه من بعض بلا ضرر مثل اجزاء السرج ودفيه
فانه يضمن ما جنى عليه من ذلك ولا يضمن غيره كذا في الذخيرة * وهكذا في الوجيز للكردي *

الباب الثالث فيما لا يجب الضمان باستهلاكه كسريضة او جرة لغيره فوجد داخلها فاسد الاضمان
عليه لانه ظهر انه ما استهلك مالا كذا في المحيط * ولو كسر درهما لرجل وتبين انه كان ستوقا
او رصا وقبل الكسر كان يروج فلا ضمان له على الكاسر لانه اظهر في الغش والخيانة كذا في
شرح الطحاوي * رجل افسد تاليف حصير رجل او نزع باب دارة من موضعه او حل سرج
انسان او كل ما كان مؤلفا فنقض تاليفه ينظر ان امكنه اعادته اليه ما كان يؤمر الناقض بالاعادة وان
لم يمكن اعادته اليه ما كان ضمن قيمته صحيحا مؤلفا وسلم المنقوض له كذا في محيط السرخسي *

واذا حل شراك نعل خبيرة فان كان النعل من النعال التي يستعملها العامة لاشي عليه لانه لا مؤنة
في امادة شراكها وان كان النعل عربية فان كان لا ينقض سيرها ولا يدخلها عيب لو اعيد يؤمر
بالاعادة ولا يضمن شيئا وان كان ينقض سيرها ويدخلها عيب لو اعيد يضمن النقصان كذا في الذخيرة *

ولو حل سلسلة ذهب كان عليه قيمتها من الفضة وكذا الرجل اذا شدا انسان عبدة بذهب
فرمي به ارجل حل سدى الحائك ونشرة قال ينظر الى قيمته سدى والى قيمته غير سدى فعليه فضل
ما بينهما كذا في فتاوى قاضيخان * اذا هدم الرجل حائط جارة فللجار الخيار ان شاء ضمنه قيمة
الحائط والنقض للضامن وان شاء اخذ النقص وقيمة النقصان وليس له ان يجبره على البناء كما
كان ثم طريق معرفة قيمة الحائط ان تقوم الدار وحيطانها وتقوم بدون الحيطان ففضل ما بينهما
قيمة الحائط كذا في الذخيرة * هدم جدار خبيرة من التراب وبناء نحو ما كان يرى من الضمان
وان كان من خشب وبناء من الخشب كما كان فكذلك يرى وان بناء من خشب آخر لا يبرأ
لانهما يتفاوت حتى لو علم ان الثاني اجود يبرأ كذا في الوجيز للكردي * هدم حائط مسجد
يؤمر

يَوْمُ مَوْتِهِ وَاصْلَاحَهُ كَذَا فِي الْقَنِيَةِ * أَفْسَدَ الْخِيَاطُ الثَّوْبَ فَآخِذَهُ صَاحِبُ الثَّوْبِ وَلَبَسَهُ عَالِمًا
 بِالْفُسَادِ لَيْسَ لَهُ التَّضَمُّنُ كَذَا فِي الْوَجِيزِ لِلْكَوْثَرِيِّ * إِذَا رَفَعَ التُّرَابُ مِنْ أَرْضٍ غَيْرِهَا أَلَمْ يَكُنْ لِلتُّرَابِ
 قِيَمَةٌ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ إِنْ نَقَصَتْ الْأَرْضُ بَرَفَعَهُ ضَمِنَ النِّقْصَانُ وَإِنْ لَمْ تَنْقُصْ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَلَا يَوْمَرُ
 بِالْكَبْسِ وَأَنْ قَالَ بِهِ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ وَإِنْ كَانَتْ لِلتُّرَابِ قِيَمَةٌ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ ضَمِنَ قِيَمَتَهُ تَمَكَّنَ النِّقْصَانُ
 فِي الْأَرْضِ أَوْ لَمْ يَتِمَّ كُنْ وَمَنْ حَفَرَ حُفْرَةً بِأَرْضٍ غَيْرِهِ أَضْرَ ذَلِكَ بِأَرْضِهِ يَلْزِمُ النِّقْصَانُ وَقَوْلُهُ أَضْرَ
 ذَلِكَ يُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَضُرْ ذَلِكَ بِأَرْضِهِ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ كَذَا فِي الذَّخِيرَةِ * الصَّيْرُ فِي إِذَا انْتَقَدَ الدَّرَاهِمُ
 بِأَذْنِ صَاحِبِهَا فَعَمَزَ دَرَاهِمُهَا مِنْهَا فَانْكَسَرَ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ وَالْمُخْتَارُ لِلْفَتْوَى إِنْ صَاحِبُ الدَّرَاهِمِ إِنْ كَانَ
 أَمْرُهُ بِالْعَمَزِ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَأْمُرْ بِهِ إِنْ كَانَ النَّاسُ أَنْ يَمُورُوا بِالدَّرَاهِمِ بِالْعَمَزِ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ
 أَيْضًا وَالْأَوَّلُ يَضْمِنُ كَذَا فِي السَّرَاجِ الْوَهَاجِ * إِذَا طَبَخَ لَحْمٌ غَيْرُهُ بِغَيْرِ أَمْرٍ ضَمِنَ وَلَوْ جَعَلَ صَاحِبُ
 اللَّحْمِ فِي الْقَدْرِ وَوَضَعَ الْقَدْرَ عَلَى الْكَانُونِ وَوَضَعَ تَحْتَهَا الْحَطْبَ فَجَاءَ آخِرُهَا وَقَدْ نَارُ فَطَبَخَ لَا يَضْمِنُ
 اسْتَحْسَانًا وَمِنْ هَذَا الْجَنْسِ خَمْسُ مَسَائِلَ * أَحَدُهَا هَذِهِ الْمَسْئَلَةُ * الثَّانِيَةُ إِذَا طَحَنَ حِنْطَةً غَيْرَهُ
 بِغَيْرِ أَمْرٍ ضَمِنَ وَلَوْ أَنَّ صَاحِبَ الْحِنْطَةِ جَعَلَ الْحِنْطَةَ فِي الذُّورِقِ وَرَبَطَ عَلَيْهِ الْحِمَارَ فَجَاءَ آخِرُ وَسَاقِ
 الْحِمَارِ فَطَحَنَ لَا يَضْمِنُ * الْمَسْئَلَةُ الثَّلَاثَةُ إِذَا رَفَعَ جِرَّةً غَيْرَهُ بِغَيْرِ أَمْرٍ فَانْكَسَرَتْ يَضْمِنُ وَلَوْ أَنَّ صَاحِبَ
 الْجِرَّةِ رَفَعَ الْجِرَّةَ وَأَمَالَهَا إِلَى نَفْسِهِ فَجَاءَ إِنْسَانٌ وَأَعَانَهُ عَلَى الرَّفْعِ فَانْكَسَرَتْ فَيَمَازِينُ ذَلِكَ لَا يَضْمِنُ *
 الْمَسْئَلَةُ الرَّابِعَةُ مَنْ حَمَلَ عَلَى دَابَّةٍ غَيْرَهُ بِغَيْرِ أَمْرٍ حَتَّى هَلَكَتِ الدَّابَّةُ يَضْمِنُ وَلَوْ حَمَلَ الْمَالِكُ عَلَى
 دَابَّتِهِ شَيْئًا ثُمَّ سَقَطَ فِي الطَّرِيقِ فَجَاءَ إِنْسَانٌ وَحَمَلَ بِغَيْرِ أَمْرٍ فَهَلَكَتِ الدَّابَّةُ لَا يَضْمِنُ * الْمَسْئَلَةُ الْخَامِسَةُ
 إِذَا ذَبَحَ أَضْحِيَّةً غَيْرَهُ بِغَيْرِ أَمْرٍ أَنْ ذَبَحَ فِي غَيْرِ أَيْامِ التَّضَحِّيَةِ لَا يَجُوزُ وَيَضْمِنُ الذَّابِحُ وَإِنْ كَانَ الذَّابِحُ
 فِي أَيَّامِ الْأَضْحِيَةِ يَجُوزُ وَلَا يَضْمِنُ لِأَنَّ الْأَذْنَ تَابَتْ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ دَلَالَةٌ وَالدَّلَالَةُ يَجِبُ اعْتِبَارُهَا
 مَا لَمْ يَوْجَدْ الصَّرِيحُ بخلافه كَذَا فِي الذَّخِيرَةِ * وَمِنْ جَنْسِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ مَا ذَكَرَ مُحَمَّدُ رَحِمَهُ فِي شَرْحِ
 الْمَزَارَعَةِ فِي بَابِ قَبْلِ بَابِ الْمَزَارَعَةِ الَّتِي يَشْتَرَطُ فِيهِ الْمَعَامَلَةُ إِنْ مِنْ أَحْضَرَ فَعَلَتْ لِهَدْمِ دَارِهِ فَجَاءَ
 آخِرُهُ هَدَمَ بِغَيْرِ أَمْرٍ لَا يَضْمِنُ اسْتَحْسَانًا فَصَارَ الْأَصْلُ فِي جَنْسِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ إِنْ كُلُّ عَمَلٍ لَا يَتَفَاوَتُ فِيهِ
 النَّاسُ يَثْبُتُ الْإِسْتِعَانَةُ فِيهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ أَحَادِ النَّاسِ دَلَالَةٌ فَمَا إِذَا كَانَ عَمَلًا يَتَفَاوَتُ فِيهِ النَّاسُ
 لَا يَثْبُتُ الْإِسْتِعَانَةُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ أَحَادِ النَّاسِ كَمَا لَوْ عَلِقَ الشَّاةُ بَعْدَ الذَّبْحِ لِلسَّلَاحِ فَجَاءَ إِنْسَانٌ وَسَلَخَهُ
 بِغَيْرِ أَمْرٍ يَضْمِنُ كَذَا فِي الْمَحِيطِ * قَصَابٌ اشْتَرَى شَاةً فَجَاءَ إِنْسَانٌ وَذَبَحَهَا فَإِنْ كَانَ أَخْذًا لِقَصَابٍ

وشد رجلها للذبح لا يضمن الذابح وان لم يكن شدي يضمن كذا في الصغرى * ومن وجد في كرمه
 او زرع دابة افسدت الزرع فحبسها فهلكت ضمن ولو اخرجها المختار انه ان اخرجها وساق فهلكت
 يضمن وان اخرجها ولم يسفها لا يضمن وكذا لو اخرج دابة لغيرة من زرع غيره ولو ساقها الى
 مكان بامن فيها على زرع كان اخرجها من زرعها واكثر مشا تخنا على انه يضمن وعليه الفتوى
 اذا وجد دابة في زرعه فحمل عليها فاسرعت ضمن ما اصابته وكذا اذا اتبعها بعد ما اخرجها كثيرا
 فذهبت ضمن وان اخرجها اجنبي لا يضمن كذا في خزانة المفتين * الراعي اذا وجد في باروكة
 بقرة لغيرة فطرد ما قدر ما يخرج من باروكة لا يضمن وان ساقها بعد ذلك ضمن كذا في المحيط *
 وهكذا في الفناوى الكبرى * من وجد دابة في زرعها فخرجها وساقها اراد ردّها على صاحبها
 فعطبت في الطريق او انكسرت رجلها يضمن قال الفقيه ابو الليث رح ولسنا نأخذ بهذا اذا أخذ بما روى
 عن محمد بن الحسن انه قال لا يضمن هكذا في الظهيرية * واذا وجد بقرة في زرعها فاخبر
 صاحبها فافسدت الدابة الزرع ان امر صاحب الزرع صاحب الدابة بالاخراج لا يضمن صاحب
 الدابة شيئا كذا في المحيط * ساق حمار غيرة بغير اذنه واكل الذئب جحشه وضاع الجحش ورد الحمار
 ان كان ساق الجحش مع الحمار يضمن وان ساق الجحش معه بلا سوقه وضاع لا يضمن
 الجحش كذا في الوجيز للكردي * الراعي اذا قادها قريبا من الزرع بحيث لو شاءت تناولت
 ضمن الراعي الزرع كذا في الفصول العمادية * دابة رجل ذهبت ليلا ونهارا بغير ارسال صاحبها
 فافسدت زرع رجل فلا ضمان عليه عندنا كذا في محيط السرخسي * دفع الى رجل ارضا وبذرا وبقرة
 مزارعة فسلم المزارع البقر الى راع فضاقت لاضمان عليه ولا على الراعي كذا في خزانة المفتين *
 رجل اراد سقي ارضه فمنع انسان حتى فسد زرعها لم يضمن كذا في الخلاصة * لو وجد دابة في مربوط
 فاخرجها فهلكت يضمن فصب مربوطا وشده دوابه فاخرجها مالكا مربوطا رضامنا كذا
 في الفصول العمادية * رجل عليه دين فجاء المديون الى صاحب دينه ليقضي دينه فدفع المال
 الى الطالب لينتقده فهلك المال في يد الطالب هلك من مال المطلوب والدين على حاله لان
 الطالب وكيل المديون في الانتقاد فكان يده كيد المديون ولو ان المطلوب دفع المال الى الطالب
 ولم يقل شيئا فاخذ منه الطالب ثم دفع الى المديون لينتقده فهلك في يد المديون يهلك من مال
 الطالب لان الطالب اخذ حقه فاذا دفع المديون لينتقده المطلوب صار المطلوب وكيل الطالب

فكان الهلاك في يد المطلوب بعد ذلك كالهلاك في يد الطالب كذا في فتاوى قاضيخان *
ولو وطي امة غيره فماتت من الجماع ضمن قيمتها كذا في التاتارخانية نافلا من الغيابة *
سنور قتلت حمامة انسان لاضمان على صاحب السنور كذا في المضمرات * ولو اخذ هرة والقاها
الى حمامة او دجاجة فاكلتها قالوا ان اخذت برميها ضمن وان اخذت بعد الرمي واللقاء
لايضمن كذا في فتاوى قاضيخان * رجل قتل ذئبا واسد الرجل لم يضمن وان قتل فردا فهو ضامن
لان الفرد له قيمة لان الفرد يخدم في البيت فصار بمنزلة الكلب كذا في محيط السرخسي * ومن اتلف
خميرا او خنزيرا فان كان لمسلم فلا ضمان على متلفها سواء كان المتلف مسلما او ذميا وان كان لذمي
يجب الضمان على متلفها سواء كان المتلف مسلما او ذميا غير ان المتلف ان كان ذميا يجب عليه
مثل الخمر وان كان المتلف مسلما يجب عليه قيمة الخمر وفي الخنزير يجب القيمة فيهما جميعا
ولو استهلك مسلم او ذمي خنزيرا لذمي ثم اسلم الطالب او المطلوب واسلما جميعا فلا يبرأ المستهلك
من الضمان الذي لزمه ولو استهلك ذمي لذمي خمر او فوجب عليه مثله ثم اسلم الطالب او اساما
جميعا سقطت الخمر عن ذمته وبرئ بالاجماع ولو اسلم المطلوب ولا ثم اسلم الطالب بعده ولم يسلم
ففي قول ابي يوسف رح وهو رواية عن ابي حنيفة رح يبرأ من الخمر ولا يتحول الى القيمة
وكذلك اذا اسلم بعد القبض هكذا في شرح الطحاوي * ومن اتلف الشاة المذبوحة بترك التسمية
عامد الا يضمن كذا في التاتارخانية * الباب الرابع في كيفية الضمان قال ابو يوسف رح رجل
خرق طيلسا فالرجل ثم رفاة قال اقومه صحيحا واقومه مرفوا واضمنه فضل ما بينهما رجل حفر بئرا
في ملكه فطمها رجل بئرا بها قال اقومها محفورة وغير محفورة فاضمنه فضل ما بينهما وان طرح فيها ترابا
اجبره على ان يخرجها وان كانت في الصحراء فان لم يخرج الماء فليس على من طمها شيء
وان خرج الماء فقد استحقها لانها بشرط فاضمن فضل ما بينهما كذا في محيط السرخسي * رجل
خرق صك رجل او دفتر حسابه تكلموا فيما يجب عليه واصح ما قيل فيه انه يضمن قيمة الصك مكتوبا
كذا في فتاوى قاضيخان * اذا كسر بربط انسان او طنبورة او دفة او ما اشبه ذلك من آلات
الملاهي فعلى قولهما لا ضمان وعلى قول ابي حنيفة رح يجب الضمان وذكر في الجامع الصغير
ان على قول ابي حنيفة رح يضمن الا اذا فعل باذن الامام قال القاضي الامام صدر الاسلام الفتوى
على قولهما الكثرة الفساد فيما بين الناس وذكر الشيخ الامام فخر الاسلام في شرح الجامع الصغير

ان قول ابي حنيفة رح قياس وتولهما استحسان وقال صدر الاسلام ثم عند ابي حنيفة رح اذا وجب الضمان يجب على وجه الصلاح لعبرة التلهي على اولى وجه يمكن الانتفاع بذلك وعلى هذا الخلاف الرد والشرط لا يمكن ان يجعل هذه الاشياء منجات الوزن وفي القدوري في مسئلة الطنبور والبربط انه يضمن قيمته خشبا منحوتا وفي المنتقى يضمن قيمته خشبا الواح كذا في المحيط والذخيرة * والطبل الذي يضرب للصبيان يضمن بالاثلاف من غير خلاف كذا في التاتارخانية *

قال محمد رح مسلم ائلف لبنا منقوشا يضمن قيمته غير منقوش بتمائيل وان كان تماثيل مقطوع الرأس يضمن قيمته منقوشا لانه غير حرام بمنزلة منقوش شجروان احرق بساطا فيه تماثيل رجال فعليه قيمته منقوشا لان التماثيل في البساط غير محرم لانه يوطأ كذا في محيط السرخسي * قال هشام قلت لمحمد رح اذا احرق بابا منحوتا عليه تماثيل منقوشة قال في تولى يضمن قيمة غير منقوش بتمائيل فان كان صاحبه قطع رؤس التماثيل ضمن قيمته منقوشا بمنزلة منقوش شجر كذا في المحيط * ولو هدم بيتا مصورا بالاصباغ بصور التماثيل ضمن قيمته وقيمة اصباغه غير مصور لان التماثيل في البيت منهي عنها كذا في السراج الوهاج * لو استهلك اناء فضة عليها تماثيل فعليه قيمته غير مصورة وان لم يكن لتماثيل رؤس فعليه قيمته مصورة كذا في خزائن المفتين *

ولو قتل جارية مغنية ضمن قيمتها غير مغنية الا ان يكون الغناء ينقص القيمة فانه يضمنها على ذلك لان الغناء معصية فلا يجوز ان يتقوم على الغاصب وان كان ينقص القيمة فهو عيب فيعتد به في حق الغاصب كذا في السراج الوهاج * وان كانت الجارية حسنة الصوت الا انها لا تغني فهو على حسنة الصوت والحمامة اذا كانت تفرقرو الفاخنة اذا كانت تفرقريعتبر قيمتها مفرقة والحمامة اذا كانت تجي من بعيد لا يعتبر قيمتها على ذلك والفرس الذي يسبق عليه فهو على السابق قيمته وفي الحمامة اذا كانت طائرة يعتبر قيمتها غير طائرة وكذلك كل شيء يكون بغير تعليم كذا في المحيط * ولو ائلف كبشاً طوحا اودى كما قتلا لا يضمن بهذه الصفة لانهما محرمة غير متقومة كذا في محيط السرخسي * اخرج شجر الجوز جوزا صفارا رطبة فائلف انسان تلك الجوزات يضمن نقصان الشجر لان تلك الجوزات وان لم يكن لها قيمة وليست بمال حتى لا يضمن بالاثلاف لا على الشجرة فائلفها على الشجرة يسكن نقصانها في تلك الشجرة فينظر ان

هذه الشجرة مع تلك الجوزات بكم تشتري ويدون تلك الجوزات بكم تشتري فيضمن فضل ما بينهما وكذلك الشجرة اذا نورت في الربع فنقصها انسان حتى تناثر نورها فهو على هذا كذا في الظهيرية * واذا كسر غصنا من شجرة وقبمة الغصن قليلة ان شاء ضمنه بنقصان الشجرة جميعا والغصن للكا سوان شاء ضمنه بنقصان الشجرة الا قدر الغصن والغصن لرب الشجرة كذا في الملتقط * قطع اشجار كرم انسان يضمن القيمة لانه اتلف غير المثلّي فطريق معرفة ذلك ان يقوم الكرم مع الاشجار النابتة ويقوم مقطوع الاشجار ففضل ما بينهما قيمة الاشجار فبعد ذلك صاحب الكرم بالخيار ان شاء رفع الاشجار المقطوعة الى القاطع وضمنه تلك القيمة وان شاء امسك ورفع من تلك القيمة قيمة المقطوعة ويضمنه الباقي قطع شجرة في دار رجل بغير اذنه فرب الدار بالخيار ان شاء ترك الشجرة على القاطع وضمنه قيمة الشجرة قائمة وطريق معرفة ذلك ان تقوم الدار مع الشجرة قائمة وتقوم بغير الشجرة فيضمن فضل ما بينهما وان شاء امسك الشجرة وضمنه قيمة النقصان قائمة لانه اتلف عليه القيام وطريق معرفة ذلك انك اذا عرفت قيمة الشجرة القائمة بالطريق الذي تقدم فبعد ذلك ينظر الى تلك القيمة والى قيمة الشجرة المقطوعة ففضل ما بينهما قيمة نقصان القطع وان كانت قيمتهما مقطوعة وغير مقطوعة سواء فلا شيء عليه هكذا في الكبرى * رجل قطع شجرة من ضيعة رجل واستهلك الشجرة فعليه قيمة الحطب هكذا في الفصول العمادية * جاء الى رأس تنور وقد سجر بقصب فصب فيه الماء ينظر الى قيمة التنور كذلك والى قيمته غير مسجور فيضمنه فضل ما بينهما في واقعات الناطفي فتح رأس تنور انسان حتى برد فعليه قيمة الحطب مقدار ما سجر به التنور ويمكن ان يقال بكم يستأجر التنور المسجور لينتفع به من غير ان يسجر ثانيا فيضمن ذلك القدر وينظر الى اجرة مسجورا او غير مسجور فيضمن تفاوت ما بينهما كذا في المحيط * فتح رأس تنور فبرد فعليه قيمة حطب قدر ما سجر به قال فخر الدين خان الصحيح انه يضمن قدر ما يستأجر التنور المسجور لينتفع به قبل ان يسجر ثانيا او تفاوت ما بين اجرة مسجورا الى اجرة غير مسجور كذا في اللّم * الرجل اذا اتفق قديم انسان ينظر الى قيمته مخيطا وغير مخيط فيضمن الفضل كذا في فتاوى قاضيخان * ولو اتفق نجاسة في بئر خاصة يضمن النقصان دون النزع وفي البئر العامة يؤمر بنزعها كذا في القنية * الباب الخامس في خلط مال رجلين او مال غيره بماله او اختلاط احد المالكين بالاخر من غير خلط الغاصب اذا خلط المغصوب بمال نفسه او بمال غيره فهو على ضربين خلط

ممازجة و خلط مجاورة اما خلط الممازجة فهو على ضربين خلط لا يمكن التمييز بينهما بالقسمة و خلط يمكن التمييز بينهما بالقسمة فما لا يمكن التمييز بينهما بالقسمة كخلط دهن الجوز بدهن البذر و دقيق الحنطة بدقيق الشعير فالخالط ضامن و لاحق للمالك في المخلوط بالاجماع وان امكن التمييز بينهما بالقسمة كخلط الجنس بالجنس مثل الحنطة بالحنطة واللبن باللبن فكذلك عند ابي حنيفة رخ و عندهما المالك بالخيار ان شاء ضمنه مثل حقه وان شاء شاركه في المخلوط و اقتسما على قدر حقهما و اما خلط المجاورة فهو على ضربين خلط يمكن التمييز بلا كلفة و لا مشقة و خلط لا يمكن التمييز الا بكلفة و مشقة فان امكن التمييز بينهما بلا كلفة و مشقة كخلط الدراهم بالدنانير و البيض بالسود لا يضمن الخالط ويميز وان لم يمكن التمييز الا بكلفة و مشقة كخلط الحنطة بالشعير ذكر في الكتاب انه يضمن الخالط ولم يذكر الخيار للمالك نصا ثم اختلفوا قيل هذا قولهما وفي قول ابي حنيفة رخ لا يشترك لان الحنطة لا تخلو عن حبات الشعير فيكون خالط الجنس بالجنس فيملك عنده وقيل له الخيار عندهم جميعا وقيل الصحيح انهما لا يشتركان عندهم جميعا ولو خلط حنطة رجل بشعير آخر و غاب الخالط فان اطلقا على ان يأخذ المخلوط احدهما و يضمن لصاحبه مثل كيله او قيمته جاز لان المخلوط مشترك بينهما و يجوز بيع احد الشريكين نصيبه من المخلوط من شريكه وان ايبا باعاه و اقتسما فيضرب صاحب الحنطة بقيمة حنطة مخلوطة بالشعير و صاحب الشعير بقيمة الشعير غير مخلوطة بالحنطة كذا في محيط السرخسي * في المنتقى هشام بن محمد رخ اذا كان مع رجل سويق ومع رجل آخر سمن او زيت فاصفدهما فان صب زيت هذا او سمنه في سويق هذا فان صاحب السويق يضمن لصاحب السمن او الزيت مثل كيل سمنه او زيتته كذا في المحيط * ولو اختلط نورة رجل بدقيق آخر بغير صنع احديهما المختلط و يضرب كل واحد منهما بقيمته مختلطا لان هذا نقصان حصل لا بفعل احد فليس احدهما بايجاب الضمان عليه اولى من الآخر كذا في فتاوى قاضي خان * صب رديئا على جيد ضمن مثل الجيد وان كان قليلا كان شريكا بقدر ما صب وفي التدوري صب ماء في طعام فافسده وزاد في كيله فلصاحب الطعام ان يضمنه قيمته قبل ان يصب فيه الماء وليس له ان يضمنه له طعاما مثله وكذلك لو صب ماء في دهن او زيت لان الطعام المبتل والدهن الذي صب الماء فيه لا مثل له فيغرم القيمة ولا يجوز ان يغرم مثل كيله قبل صب الماء لانه لم يكن منه غصب متقدم حتى لو غصب ثم يصب عليه الماء فعليه

مثله كذا في المحيط * ولو خلط دراهم جبالا بدراهم زبوف فهو ضامن اذا علم ان في الجبال زبوا
وفي الزبوف جبالا لان التمييز متعذر حقيقة وقسمة واما اذا علم انه ليس في الجبال زبوف ولا في
الزبوف جبال لا يضمن لانه امكن التمييز بين الجبال والزبوف فلم يكن الخلط استهلاكا كذا في
محيط السرخسي * رجل في يده دراهم ينظر اليها وقع بعضها في دراهم غيره فاختلطت كان
الذي وقع الدراهم من يده غاصبا ضامنا وهذه جناية منه وان لم يتعمدها كذا في الظهيرية *
واذا دخلت اترجة رجل في قارورة اخرى ينظر الى اكثرهما قيمة فيؤمر صاحبه بان يدفع قيمة
الآخر ولو ادخل رجل اترجة رجل قارورة الاخر يضمن قيمة كل واحد منهما لصاحبه ولا خيار
لاحد لانه اتلفها ويكون الاترجة والقارورة له هكذا في محيط السرخسي * والبعير اذا ابتلع لؤلؤة
قيمة اللؤلؤة اكثر كان لصاحب اللؤلؤة ان يدفع اليه قيمة البعير فان كان ثمن اللؤلؤة شيئا
يسير فلا شيء على صاحب البعير رجل ابتلع درة رجل ومات فان ترك مالا اعطي الضمان
من تركته وان لم يدفع مالا لا يشق بطنه ولو ابتلع درة غيره وهو حي يضمن قيمتها ولا ينظر الى
ان يخرج منه شجرة القرع اذا نبتت في ملك رجل فصارت في حب رجل آخر وعظم القرع
فتعذرا خراجه من غير كسر الحب فهي بمنزلة اللؤلؤة اذا ابتلعت هاد جاجة ينظر الى اكثر المالكين
يقال لصاحب الاكثر ان شئت اعطيت الاخر قيمة ماله فيصير لك وان ابى يباع الحب
عليهما ويكون الثمن بينهما كذا في فتاوى قاضيخان * واذا كان للمستأجر حب في الدار المستأجرة
لا يمكن اخراجه الا بهدم شيء من الحائط ينظر ايهما اكثر قيمة ما يهدم الحائط باخراج الحب او الحب
كذا في المحيط * ولو وقع درهم اولؤلؤة في محبرة وكان لا يخرج الا بكسرها ان كان ذلك ان وقع
بفعل صاحب المحبرة وكان اكثر قيمة من المحبرة كسرت ولا غرم على صاحب الشيء الواقع فيها وان
وقع بفعل صاحب الشيء او بغير فعله كسرت ايضا وعلى صاحب الشيء قيمة المحبرة وان شاء صبر حتى
تنكسر كذا في الجوهرة النيرة * ولو ادخلت دابة رجل رأسها في قدر آخر ولا يمكن الا بالخسار
كان لصاحب الدابة ان يملك الاخر بقيمة ونظائرها كثيرة لصاحب اكثر المالكين ان يملك
الاخر بقيمة فان كانت قيمتهما على السواء يباع عليهما ويقسمان الثمن وعن ابي يوسف رح
لؤلؤة وقعت في دبق رجل ان كان في قلب الدقيق ضرر لا قلبه وانتظر حتى يباع الدقيق الاول
فالاول وان لم يكن في قلبه ضرر امرته بقلبه قال بشر بقلبه الذي يطلب اللؤلؤة كذا في فتاوى

فأصبحان * رجل أودع رجلاً فصيلاً وأدخله المودع في بيته حتى عظم، فلم يقدر على إخراجه إلا بقطع بابه فله
 أن يعطي قيمة الفصيل يوم صار الفصيل في حد لا يستطيع الخروج من الباب ويملك الفصيل دفعا للضرر
 من نفسه إن شاء وإن شاء قلع بابه ورد الفصيل قال الصدر الشهيد في واقعاته ويجب أن يكون تأويل
 المسئلة إذا كانت قيمة ما ينهدم من البيت باخراج الفصيل أكثر من قيمة الفصيل أما إذا كان قيمة
 الفصيل أكثر وأبى المودع قلع الباب لإخراج الفصيل يجب أن يؤمر صاحب الفصيل بدفع قيمة ما ينهدم
 إلى المودع وإخراج الفصيل وفي كتاب الحيطان هذا إذا أدخل المودع الفصيل في بيته ولو استعار
 المودع بيتاً أدخل الفصيل فيه وعظم الفصيل وباقي المسئلة بحالها يقال لرب الفصيل إن أمكنك
 إخراج الفصيل فأخرجه وإلا فأنحره واجعله قطعاً قطعاً وإن كان بغلاً أو حماراً فإن كان ضرره دم الباب
 فأدشاً فالجواب كذلك وإن كان يسيراً فله أن يقطع الباب ويغرم مقدار ما أفسد من الباب وهذا
 نوع استحسان كذا في المحيط * وفي واقعات الناطفي رجلان لكل واحد منهما مثلجة فأخذا أحدهما
 من مثلجة صاحبه ثلجاً وجعله في مثلجة نفسه فهذا على وجهين أما أن اتخذا المأخوذ منه موضعاً يجتمع
 فيه الثلج من غير أن يحتاج إلى الجمع فيه أو كان موضعاً يجتمع فيه الثلج ففي الوجه الأول له أن يأخذه
 من مثلجة إن كان متميزاً أو يأخذ قيمته يوم خلطه إن خلطه بغيره وفي الوجه الثاني المسئلة على
 قسمين أما أن أخذ من الحيز الذي في حد صاحبه لا من المثلجة أو أخذ من المثلجة ففي القسم
 الأول هو الذي أخذ وفي القسم الثاني الجواب كالجواب في الوجه الأول كذا في التآثر خانية *
 ومن خلط ماله بمال غيره ضمن الأبعد ما ذون عليه دين دفع مولاة ألف درهم إليه ليشتري له متاعاً
 فخلط بدراهمه ثم اشترى بجميع ذلك متاعاً فالمتاع بينه وبين مولاة ذكراً ابن سماعة عن محمد رح
 وقال محمد رح رجل دفع إلى رجل درهمين ودفع درهماً آخر وامره أن يخلطهما ففعل ثم وجد فيهما
 درهماً ستوقاً فالقول قول الأمين فيه أنه لهذا فإن قال الأمين لا أدري لمن هذا قال أضمنه الأمين
 وأن خلط بامرهما كذا في محيط السرخسي * الباب السادس في استرداد المغصوب من الغاصب
 وفيما يبرأ الغاصب به عن الضمان وما لا يبرأ قال الكرخي إذا حدث المغصوب منه في الغصب
 حدثاً يصير به غاصباً لوقع في ملك الغير صار مسترداً للغصب ويبرأ الغاصب به عن الضمان
 وذلك نحو أن يستخدم المغصوب لأن الغصب أثبات اليد على المحل فإذا حدث حدثاً يصير به
 غاصباً

خاصة فقد اثبت يده على المملوك ونهوت يد المالك بوجوب سقوط الضمان عن الغاصب سواء عرف ذلك او لم يعرف لان الحكم يمتني على السهم دون العلم ولا يكون الغاصب غاصبا بالغصب الاول بهذا الا ان يحدث غصبا مستقبلا وكذلك لو ان الغاصب كسا الثوب رب الثوب فلبسه حتى تخرق صرفه ولم يعرف وكذا اذا باعه صاحبه او وهبه له ولم يعرفه حتى لبسه وتخرق وكذلك اذا غصب طعاما ثم اطعمه عرفه ولم يعرفه وكذلك اذا جاء المغصوب منه الى بيت الغاصب واكل ذلك الطعام بعينه وقد عرفه ولم يعرفه برئ من الضمان وان كان الغاصب خبزا دقيقا وشوى اللحم ثم اطعمه لم يرأى عن الضمان لانه ما اثبت يده على المغصوب في هذه الصورة واذا عورت المغصوبة او سقطت سننها في يد الغاصب ثم ردها على المالك ثم زال العور ونبت السن في يد المالك برئ الغاصب عن ضمان ذلك كذا في الذخيرة * وان غصب عبدا فصار في عينه بياض ورده على المالك وضمن الارش فباعه رب العبد فجلى البياض في يد المشتري رجع الغاصب على رب العبد بما قبض من ارش العين لان الجناية قد زالت كذا في الظهيرية * غصب دارا ثم استأجرها من المالك والدار ليست بحضرتهما لا يبرأ وان كان هو ساكنها فيها او كان قادرا على سكنها برئ من الضمان لوجوب الاجر عليه كذا في الوجيز للكردي * ولو ان الغاصب استأجر العبد من المغصوب منه ليبني له حائطا معلوما فان العبد يكون في ضمانه حتى يأخذ في عمل الحائط فاذا اخذ في عمل الحائط يبرأ عن الضمان وكذا اذا استأجره من المالك للخدمة كذا في فتاوى قاض خان * وقال محمد ربح في الجامع رجل غصب من آخر عبدا ثم استأجر من المغصوب منه صمغ ويصير المستأجر قابضا له بحكم الاجارة بنفس العقد ويبرأ الغاصب عن الضمان وهذا لان قبضه ينوب عن قبض الاجارة لانه ينوب عن قبض الشراء ولو لم يكن ان ينوب عن قبض الاجارة فاذا صار قابضا بحكم الاجارة بنفس العقد صار امينا وارفع الضمان فلا يعود الضمان الا باعتداء مستأنف فان مات العبد في مدة الاجارة مات امانة ويجب على الغاصب الاجرة فيما مضى من مدة الاجارة ويسقط الباقي فان مضت مدة الاجارة والعبد حي لم يعد مضمونا وفي المنتقى غصب من آخر عبدا ثم استأجره من المغصوب منه ليعمل له عملا فاذا اخذ في ذلك العمل برئ الغاصب عن الضمان لان الاجر قد وجب عليه كذا في الذخيرة * ولو اعار المالك المغصوب من الغاصب لا يبرأ حتى لو هلك قبل الاستعمال يكون مضمونا

على الغاصب إذا قال المالك للغاصب اود منك المغمصوب ثم هلك في يده يضمن لانه لم يوجد الا براء من الضمان نصا والا مربا لحفظ وعقد الوديعة لا ينافيان ضمان الغصب هكذا في الفصول العمادية * قال في المغمصوب منه اذا زوج الجارية المغمصوبة برئ من ضمانها في الحال في قياس قول ابي يوسف رح ولم يبرأ في قياس قول ابي حنيفة رح وهذا فرع على اختلافهم في البيع انه هل يصير قابضا بالتزويج ام لا اما لو وطئها الزوج فان الغاصب يبرأ بالا جماع كذا في السراج الوهاج * ولو كان المغمصوب منه استأجر الغاصب ليعلم المغمصوب عملا من الاعمال فذلك جائز وهو في يد الغاصب على ضمانه ان هلك قبل ان يأخذ في ذلك العمل او بعده ضمن وكذلك لو استأجر لفسل الثوب كذا في المحيط * رجل غصب من آخر كرا من حنطة ثم دفعه الى المغمصوب منه وقال للمغمصوب منه اطحنه لي فطحن ثم علم انها كانت حنطته فله مغمصوب منه ان يمسك الدقيق كذا لو غصب غزلا ثم دفعه الى المغمصوب منه وقال انسجه ثم علم به وكذا لو غصب دابة ثم مات المغمصوب منه فجاء وارثه استعار من الغاصب فاعارها الغاصب اياه فعطبت برئ الغاصب عن ضمانها كذا في فتاوى قاضيخان * الغاصب اذا باع المغمصوب بامر القاضي يبرأ عن الضمان كما لو باعه بامر مالكه كذا في خزانة المفتين * واذا امر المالك الغاصب ببيع العبد المغمصوب صم ويعتبر وكيفا ولا يخرج عن ضمانه بمجرد الامر وكذا لا يخرج من ضمانه بمجرد البيع حتى لو هلك العبد قبل التسليم ينقض البيع ولزم الغاصب قيمة العبد وكذلك المغمصوب منه اذا باع المغمصوب بنفسه فقبل التسليم الى المشتري لا يخرج عن ضمانه الغاصب ثم الغاصب اذا باع المغمصوب بامر المغمصوب منه ورد المشتري المغمصوب بالعيب على الغاصب ان كان الرد قبل القبض فهو في ضمان الغاصب على حاله وان كان الرد بعد القبض لا يعود مضمونا كذا في الذخيرة * ولو امر المالك الغاصب ان يضحى بالشاة المغمصوية فقبل التضحية لا يخرج من ضمانه الغاصب كذا في الفصول العمادية * اذا رد الغاصب المغمصوب على المغمصوب منه فجواب الكتاب انه يبرأ مطلقا وقال الشيخ المعروف بخواهر زادة في كتاب الاقرار المسئلة في الحاصل على وجوه ان كان المأخوذ منه كبيرا بالغاف الجواب ما قال في الكتاب وان كان صغيرا ان كان مأذونا في التجارة فكذلك وان كان محجورا ان كان صبيا لا يعقل القبض والحفظ لا يبرأ من الضمان اذا زده عليه بعدما اخذ منه وبحول منه وان رد عليه قبل ان يتحول من مكان الاخذ يبرأ استحيانا وان كان صبيا يعقل الحفظ والقبض ففيه اختلاف المشائخ وفي فتاوى الفضلي انه

يبرأ من الضمان اذا كان الصبي يعقل الاخذ والا عطاء من غير ذكركم الخلاف وان كان لا يعقل
الاخذ والا عطاء لا يبرأ من غير تفصيل وفيه ايضا ان كان المغمصوب ذراهم وقد استهلكها الغاصب
ثم رد مثل ذلك على الصبي وهو يعقل يبرأ اذا كان مأذونا وان كان محجورا عليه لا يبرأ كذا في
المحيط * فصب سرجا من ظهر الدابة ثم اعاده الى ظهرها لا يبرأ عن الضمان كذا في الوجيز
للكردري * غصب حطبا واستأجر المغمصوب منه بان يطبخ له قدرا فاوقد الحطب تحت القدور
ولم يشعر به قال مشائخنا لرواية لهذا الصحيح انه يبرأ عن الضمان كذا في جواهر الاخلاطي *
رجل له على آخر دين فاخذ من ماله مثل حقه وقال الصدر الشهيد والمختار انه لا يصير فاصبا
لانه اخذ باذن الشرع لكن به يصير مضمونا عليه لان هذا طريق قضاء الدين كذا في المحيط * ولو كان
على رجل دين فاخذ غير صاحب الدين من المديون ودفع الى صاحب الدين المختلف المشائخ
فيه قال نصر بن يحيى يصير قصاصا عن الدين لان الآخذ بمنزلة المعين له على اخذ حقه والفتوى
على هذا القول هكذا في فتاوى قاضيخان * اخرج خاتم النائم ثم اعاده في النوم يبرأ وان استيقظ
ثم نام واعاده في هذا النوم الثاني لا يبرأ لان في الاول يجب الرد الى النائم وقد وجد في الثاني يجب
على البقطان ولم يوجد والحاصل ان في اعادة الخاتم الى اصبع النائم والخف الى رجله والقلنسوة
الى رأسه الامام الثاني يعتبر اتحاد النوم في ازالة الضمان كما ذكرهنا ومحمد ر ح يعتبر اتحاد المجلس
حتى اذا اعاده في المجلس يبرأ عن الضمان ولو في نومه فاذا لم يحوله عن مكانه واعاده الى اصبعه اي اصبع
كان اورجله زال الضمان عنه وان حوله ثم اعاده في تلك النوم وغيره لا يبرأ مالم يرد الى حال
اليقظة كذا في الوجيز للكردري * اذا لبس ثوب غيره بغير امره حال غيبته ثم نزع واعاده الى مكانه
لا يبرأ من الضمان قال مشائخنا وهذا اذا لبس كما يلبس الثوب عادة فاما اذا كان قميصا فوضعه على
دائمه ثم اعاده الى مكانه لا يضمن في قولهم وفي المنتقى بن سماعة عن محمد ر ح في رجل اخذ ثوب
رجل من بيته بغير امره فلبسه ثم رده الى بيته فوضعه فيه فهلك لاضمان عليه استحسانا وكذلك لو اخذ
دابة غيره من معلقها بغير امره ثم ردها الى موضعها فذهبت لاضمان عليه استحسانا وان اخذ الدابة
من يد المالك فصبا ثم ردها فلم يجد صاحبها ولا خادما فربطها في دار صاحبها على معلقها فهو ضامن
نص عليه شمس الائمة المرخسي في شرح كتاب العارية كذا في الذخيرة * ولو في كيسه الف
اخذ رجل نصفها ثم رد النصف الى الكيس بعد ايام يضمن النصف المأخوذ المرد ولا غير ولا يبرأ

مرد ها الى الكيس كذا في الوجيز للكردي في باب وجوب الضمان ماله * ولو جاء الغاصب
 بالمغصوب ووضعه في حجر المالك وهو لا يعلم بانه ملكه فجاء انسان فحمله فالصحيح انه يبرأ كذا في
 محيط السرخسي * وان اقله واعطاء القيمة بلا قضاء فلم يقبل ووضع بين يديه لا يبرأ الا ان يضعه
 بين يدي المالك او في حجرة كذا في الوجيز للكردي * ولو رد المغصوب الى احد من ورثة المغصوب
 منه لم يبرأ عن نصيب الآخرين اذا كان الرد بغير قضاء كذا في السراجية * الغاصب رد المغصوب
 الى المالك فلم يقبله فحمله الغاصب الى منزله اذا لم يضعه عند المالك فضايع عنده لا يضمن
 ولا يتجدد الغصب بالحمل الى منزله اذا لم يضعه عند المالك فان وضعه بحيث تناله يده ثم حمله
 ثانيا الى منزله وضاع ضمن اما اذا كان في يده ولم يضعه عند المالك فقال للمالك خذوه ولم يقبله
 صار امانة في يده كذا في الوجيز للكردي * وفي الينمية سئل ابو عصمة عن رجل غصب من كيس
 رجل دراهم فانفقها ثم اعادها في كيسه مثل ما كان اخذ من غير ان يعلم صاحبه وخطبها بدراهمه
 فقال الامر موقوف حتى يعلم ان صاحب الكيس انفق جميع ما في كيسه او حمل الكيس من
 موضعه فحينئذ يسقط عنه الضمان وعن نصير اذا رأى دابة واقفة في الطريق فنحسها ضمن وعن
 ابن سلمة اذا وقفت ثم سارت بعد ذلك لم يضمن كذا في التاتارخانية * رجل له كرا من حنطة غصب
 رجل احدهما ثم اودع المالك الغاصب الكرا الآخر فخلطه الغاصب بالكر المغصوب ثم ضاع ذلك
 كله ضمن الكر المغصوب ولا يضمن كر الوديعة كذا في محيط السرخسي * غصب من آخر سفينة
 فلما ركبها وبلغ وسط البحر فلحقه صاحبها ليس له ان يستردّها من الغاصب ولكن يؤجرها من ذلك
 الموضع الى الشط مراعاة وكذلك لو غصب دابة ولحقها صاحبها في المفازة في موضع المهلكة لا يستردّها
 منه ولكن يؤجرها اية كذا في المحيط * كفن في ثوب غصب واهيل عليه التراب ومضت ثلثة ايام
 اولم تمض ثم جاء صاحب الكفن فان كان للميت تركة او لم تكن لكن اعطى رجل قيمته فعلى المالك
 ان يأخذ ولا ينشئ القبر استحسانا وان لم يصل اليه القيمة فهو بالخيار ان شاء تركه الاخرته وان شاء
 نبش القبر واخذ الكفن والاول افضل لدينه ودنياه فان نبش القبر واخذ الكفن وانتقص الكفن فله
 ان يضمن الذين كفنوه ودقنوه كذا في الكبرى * رجل غصب ثوبا اودعته اودعها وهي قائمة
 بعينها فابراها منها صم وبصر الغصب امانة في يده وكذا اذا خله من ذلك بريح الغاصب من الضمان

سواء كان قائماً أو مستهلكاً ان كان مستهلكاً فهو ابراء عن الدين وان كان قائماً فهو ابراء عن ضمان الغصب ويصير العين امانة عند الغاصب كذا في فتاوى قاضيخان * رجل قطع غصناً فنبت مكانها آخر لا يبرأ عن الضمان وكذلك لو حصد زرعاً أو بقلاً فنبت مكانه آخر لا يبرأ عن ضمان المحصول والمقطوع كذا في الفصول العمادية * وفي فتاوى النسفي غصب من آخر ساحة وأدخلها في بنائه أو غصب من آخر تالة وغرسها في أرضه وكبرت حتى انقطع حق المالك ثم ان المالك قال للغاصب وهبت لك الساحة والثالثة صح وهذا ابراء عن الضمان كذا في المحيط * وفي النوازل هشم ابريق فضة لانسان ثم جاء آخر وهشمه هشماً برئ الاول من الضمان وضمن الثاني مثلها وكذلك لو صب ماءً على حنطة انسان فجاء آخر وصب عليها ماءً آخر وزاد في نقصانها برئ الاول عن الضمان وضمن الثاني قيمتها يوم صب الثاني كذا في الفصول العمادية * اذا كسر اناء فضة لرجل واستهلكه صاحبه قبل ان يعطيه آية فلا شيء على الكاسر لان شرط التضمن تسليم المكسور وقد فوت ذلك بالاستهلاك كذا في المحيط * رجل غصب شيئاً وقبض للحفظ واجاز المالك حفظه كما اخذ برئ من الضمان ولو انه انتفع به فامر به بالحفظ لا يبرأ عن الضمان وعلى هذا الواو د ع الرجل مال الغير فاجاز المالك يبرأ عن الضمان كذا في الخلاصة * ولو غصب من آخر شيئاً فغاب المغصوب منه فجاء الغاصب الى القاضي وطلب منه ان يأخذ منه او يفرض له النفقة فالقاضي لا يأخذ ولا يفرض له النفقة فان كان لرجل مخوفاً متلاً فقرأى القاضي ان يأخذ منه ويبيعه لا بأس به لان هذا نظر من وجه وذا نظر من وجه فكان القاضي في ذلك رأي كذا في الظهيرية *

الباب السابع في الدعوى الواقعة في الغصب واختلاف الغاصب والمغصوب منه والشهادة في ذلك اقام بينة على زجل انه غصب منه جارية حبسته حتى يجيء بها فيردّها عليه ذكر ابو اليسر والسرخسي ما ذكر محمد ر ح ان هذه الدعوى والبينة مسموعة اصح لان الغصب قد يكون بغته فلا يمكن للشهود معرفة صفتها وقيمتها فيسقط اعتبار علمهم بالاوصاف للتعذر ويثبت بشهادتهم فعل الغصب ذكر بكران لم تثبت هذه البينة في حق القضاء تثبت في حق ايجاب الحبس كما في السرقة وفي الاقضية هذا كله اذا ادعى ان الجارية قائمة اما اذا قال هي هالكة يشترط لصحة الدعوى بيان القيمة بالاتفاق وقول محمد ر ح حتى يجيء بها فيردّها اي اذا اعاد البينة على صحتها يعني اذا اختلفا في عينها بعد الاحضار فان قال الغاصب ماتت او بقت او بعتهارسلتها ولا اقدر

عليها فان صدقه المدهي يقضي عليه بالقيمة ان اراد المدهي ذلك وان كذبه يحبس مدة يقع على
غالبا رأي القاضي انه لو كان قادرا اخرجها ثم يخله ويقول للمدهي اتريد التلوم على ظهور
الجارية او ضمان القيمة فان اراد القيمة وانفقا على شيء يقضي بتلك القيمة وان اختلفا في القيمة
فالبينة للمدهي والقول للغاصب مع يمينه فان نكل فهو كالاقرار فيقضي عليه به وان حلف اخذ
ما اقربه ثم لو ظهرت الجارية ان كان المدهي اخذ القيمة بينة او بتصديق الغاصب اياه في دعوى
القيمة او بنكول الغاصب فلا سبيل للمالك عليها وان اخذ بقول الغاصب ولم يكن راضيا به
فتخير ان شاء رد القيمة واخذ الجارية وان رضي بالقيمة فالجارية للغاصب قال الكرخي هذا اذا
ظهر ان القيمة اكثر مما قاله الغاصب وان كان كما قاله فلا سبيل للمالك عليها هكذا في التمرناشي *
وفي ظاهر الرواية الجواب مطلق وهو الصحيح هكذا في المبسوط * واذا جاء المغصوب منه
بدمي جارية في يد الغاصب وهو ينكر فاقام شاهدين شهد احدهما انها جاريته اشتراها من فلان
وشهد الآخر انها جاريته ورثها عن ابيه لم تجز وان شهد احدهما بالشراء من رجل والاخر بالشراء
من رجل آخر او بهبة او صدقة لم تجز الشهادة وان شهدا انها جاريته غصبها اياه هذا وقد باعها
الغاصب من رجل فسلم رب الجارية البيع بعد ذلك قال يجوز فان كان الغاصب قد قبض الثمن
فهلك عنده هلك من مال رب الجارية وكل ما حدث للجارية عند المشتري من ولد او كسب
او ارش جناية وما شابهها فهو للمشتري وان لم يسلم البيع واخذها اخذ جميع ذلك معها وان
اعتقها المشتري لم ينفذ عتقه قبل ان يجيز المالك البيع عندنا فان اجاز المغصوب منه البيع بعد ما اعتق
اذا اشترى الجارية جاز البيع وفي الاستحسان ينفذ عتقه وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف رح
هكذا يرويه محمد رح من ابي يوسف من ابي حنيفة رح كذا في المبسوط * ولو ان رجلين
اختصما رجلا في جارية فاقام احدهما المدعين البينة ان ذا اليد غصب مني هذه الجارية في وقت
كذا واقام المدهي الآخر ان ذا اليد غصب مني هذه الجارية في وقت كذا واقام المدهي الآخر
ان ذا اليد غصب مني هذه الجارية في وقت كذلك وقتا بعد الوقت الاول قال هي للثاني
في قياس قول ابي حنيفة رح وعلى الغاصب قيمتها الاول وفي قياس قول ابي يوسف رح الجارية
للاول ولا يضمن الغاصب للثاني شيئا كذا في فتاوى قاضيهان * ان ادعى على عمر وانه غصب
منه جارية مملوكة له فقال عمر والجارية التي ادعاها انا اشتريتها بمائة درهم واقام البينة فبليت بينة عمرو

كذافي جواهر الاخلاطي * ادعى جارية في يدي رجل انهاله غصبها صاحب اليد منه ولم يشهد شهود المدعى بالغصب وانما شهدوا له بالملك فاراد القاضي ان يقضي بالجارية للذي اقام البينة هل يحلفه بالله ما بعث ولا اذنت له فيها قال الا ان يدعي صاحب اليد شيئا من ذلك وعن ابي يوسف رح انه يحلفه وان لم يطلب الخصم ليكون احكم للقضاء وبرم واجمعوا ان من ادعى ديناً في التركة فالقاضي يحلفه مع اقامة البينة انك ما استوفيت الدين ولا ابرأتته وان لم يدع الخصم ذلك وهذه المسئلة تشهد لابي يوسف رح كذا في المحيط * ولو غصب من رجل ثوباً فضمن عنه رجل قيمته واختلفوا في القيمة فقال الكفيل عشرة وقال الغاصب عشرون وقال المالك ثلثون فالقول للكفيل ولا يصدق واحد منهما عليه لان المكفول له يدعي على الكفيل زيادة وهو ينكر والغاصب يقر بزيادة عشرة واقرار كل مقر يصح في حقه ولا يصح في حق غيره فيلزمه عشرة اخرى دون الكفيل كذا في محيط السرخسي * اذا اختلف الغاصب والمغصوب منه في غصب او في صفة او في قيمة فالقول قول الغاصب مع يمينه ولو اقر الغاصب في جميع هذه الوجوه بداد على المغصوب منه ثم قال قد رددت ذلك عليك اورددت ما لزمني من الضمان وقبضته مني لم يصدق على ذلك والقول قول المغصوب منه انه لم يقبض منه ولم يرد عليه مع يمينه الا ان يقيم الغاصب بينة ولو اقر الغاصب انه غصبه ثوباً صحيحاً او عبداً صحيحاً وان المغصوب منه جنى عليه واحداث ذلك في العبد بفعله فانه لا يصدق ويضمن ما نقص العبد والثوب بعد ان يحلف المغصوب منه ما فعل ذلك كذا في السراج الوهاج * برهن المالك ان قيمة المغصوب كذا والغاصب على انها كذا فبينة المالك اولى وان لم يكن للمالك بينة فاراد الغاصب ان يبرهن له ذلك برهن المالك فشهد احدهما ان قيمة الغضب كذا وشهد الآخر على اقرار الغاصب به لا تقبل كذا في الوجيز للكردي * ولو قال الغاصب رددت المغصوب عليك وقال المالك لا بل هلك عندك فالقول للمالك كما لو قال اخذت مالك باذنك وانكر صاحب المال ولو اقام الغاصب البينة انه رد الدابة للمغصوبة الى المالك واقام المالك البينة انها نفقت من ركوبه او تلفها الغاصب ضمنها الغاصب لانه لا تناقض ولا تنافي بين البينتين لجواز ان ردها اليه ثم ركبها بعد الرد ونفقت من ركوبه ولو اقام الغاصب البينة انه ردّها ونفقت عنده واقام المالك البينة انها نفقت عند الغاصب ولم يشهدوا انها نفقت من ركوبه لا ضمان عليه كذا في محيط السرخسي * ان كان المغصوب داراً واقام صاحبها البينة

ان الغاصب هدم الدار واقام الغاصب بينة انه رد هائم انه دمت الدار كانت بينة صاحبها اولي
 كذا في فتاوى قاضيخان * واذا اختلف رب الثوب والغاصب في قيمة الثوب المغصوب وقد
 استهلكه الغاصب فالبينة بينة رب الثوب لما فيها من اثبات الزيادة والقول قول الغاصب مع
 يمينه اذ لم يكن لرب الثوب بينة لا تكارة الزيادة فان اقام الغاصب بينة ان قيمة ثوبه كانت كذا
 لم يلتفت الى بينته ولا يسقط اليمين بها عنه وان لم يكن لواحد منهما البينة واراد رب الثوب ان
 يحلف الغاصب على ذلك فقال انا ارد اليمين على رب الثوب واعطيه ما حلف عليه فليس له
 ذلك وكذا ان رضي رب الثوب بذلك وقال انا حلف فتراضيهما على ما يخالف حكم الشرع
 يكون لغوا فان جاء الغاصب بثوب زطي فقال هذا الذي غصبتك وقال رب الثوب كذبت
 بل هو ثوب هروي او مروي كان القول قول الغاصب مع يمينه ويحلف بالله ان هذا ثوبه الذي
 غصبتك اياه وما غصبتك هروي او مروي فاذا حلف قضيت لصاحب الثوب بالثوب وابرأت الغاصب
 من دعوى رب الثوب وان نكل من اليمين يقضى عليه بما ادعاه المدعي فان شاء اخذه وان شاء
 تركه وان جاء الغاصب بثوب هروي خلق وقال هذا الذي غصبتك وهو على حاله وقال
 رب الثوب بل كان ثوبي جديدا حين غصبتك فالقول قول الغاصب مع يمينه فان اقام البينة فالبينة
 بينة رب الثوب انه غصبه جديدا وان لم يقم واحد منهما بينة وحلف الغاصب فاخذ رب الثوب
 ثم اقام البينة انه غصبه اياه جديدا ضمن الغاصب فضل ما بينهما ذكره كذا في الاصل قال
 شمس الائمة السرخسي هذا اذا كان النقصان يسيرا فان كان فاحشا فرب الثوب بالخيار ان شاء
 اخذ الثوب وضمن النقصان وان شاء ترك الثوب عليه وضمنه قيمة ثوبه كذا في المحيط * ثوب في يد
 رجل اقام رجل البينة انه ثوبه غصبه اياه هذا واقام الذي في يده الثوب البينة انه وهبه له قال
 اقضي للذي هو في يده وكذا لو اقام البينة على البيع منه بثمن مسمى او على اقراره انه ثوبه
 وان كان في ايديهما جميعا فاقام كل واحد منهما البينة انه ثوبه غصبه الاخر اياه قضيت به بينهما
 نصفين فان اقام رجل البينة انه ثوبه استودعه المبت الذي هذا وارته واقام آخر البينة انه ثوبه
 غصبه اياه المبت قضيت به بينهما وان جاء بالبينة على ذراهم بعينها انها ماله غصبها اياه المبت
 فهو احق بهما من غرماء المبت كذا في المبسوط * ولو ادعى رجل ان الثوب له وان صاحب
 اليد غصبه

اليده خصيه منه واقام على ذلك بينة واقام رجل آخر بينة ان صاحب اليد اقر له بهذا الثوب فانه يقضي به للذي اقام البينة ان الثوب له كذا في المحيط * واذا قال الرجل الآخر غصبتني هذه الجبة المحشوة وقال الغاصب ما غصبتها ولكن غصبتك الظهارة فالقول قول الغاصب مع يمينه ثم اذا حلف يمينه من قيمة الظهارة كذا في المبسوط * وان قال غصبت منك الجبة ثم قال المحشولي والبطانة لي او قال غصبتك الخاتم والفصل لي او هذه الدار والبناء لي او هذه الارض والاشجار لي لم يصدق في الكل كذا في الوجيز للكردي * وان قال غصبت هذه البقرة من فلان ثم قال ولدهالي قبل قوله كذا في المحيط * ولو اقام المالك البينة انه مات المغصوب عند الغاصب واقام الغاصب البينة انه مات عند المالك فبينة المالك اولى ولو شهدوا انه غصب هذا العبد ومات عنده وشهد شهود الغاصب انه مات في يد مولاة قبل الغصب لم تقبل هذه الشهادة لان موته في يد مولاة قبل الغصب لا يتعلق به حكم لانه لا يفيد الرد انما يفيد نفي الغصب وبينة المولى تثبت الغصب والضمان فكانت بينة اولى ولو اقام المالك البينة ان الغاصب غصبه يوم النحر بالكوفة واقام الغاصب البينة انه كان يوم النحر بمكة هو والعبد والضمان واجب على الغاصب كذا في محيط السرخسي * وجد المالك عبده فاخذه من الغاصب وفي يده مال فقال الغاصب المال لي وقال مالكه لابل هولي ان كان العبد في منزل الغاصب فوجد المال في يده فهو للغاصب وان لم يكن في منزله فالمال مالك العبد كذا في الوجيز للكردي * بشرع ابي يوسف رح اذا قال غاصب الثوب صبغت الثوب انا وقال المغصوب منه غصبته مصبوغا فالقول قول المغصوب منه وعلى هذا اذا اختلفا في بناء الدار وحلية السيف وان اقاما البينة فالبينة بينة الغاصب ولو اختلفا في متاع موضوع في الدار المغصوبة او في آجر موضوع او في باب موضوع فالقول قول الغاصب والبينة بينة المغصوب منه رجل غصب عبداً رجل وباعه وسلم العبد وقبض الثمن ومات العبد في يد المشتري فقال انا امرته بالبيع فالقول قوله ولو قال لم امره ولكنني اجزت البيع حين بلغني لم يلتفت اليه قوله ولا سبيل له على الثمن الا ان يقيم البينة انه اجاز البيع قبل موت العبد هشام في نوادره سألت محمداً ارجح من رجل اتى سوقاً وصب لافسان زيتاً ووسمنا او شيئاً من الادهان او النخل وعانيت البينة ذلك وشهدوا عليه فقال الجاني صبته وهو نجس قدمات فيه فأرة فالقول قوله قلت له فان اتى سوق القصابين ووجد اليه طوابيق اللحم فرمى بها واستهلكها والشهود عاينوا ذلك فشهدوا عليه

فقال الجاني هي مينة قال لا اصدقه على ذلك ويسع للشهود ان يشهدوا انها ذكية لانها لا يباع في السوق لحم مينة ويباع فيها زيت وسمن قدماء فيه الغارة ابراهيم من محمد رح رجل اتخذ من طين رجل لبنا وجدارا فهو له وعليه قيمة الطين وان قال رب الطين انا امرته ان يتخذ قال هو لرب الطين كذا في المحيط * غصب جارية ثم امتقها او دبرها او استولدها ثم اقرانه غصبها من فلان وليس للمدعي بينة ضمن قيمتها ولا يطل ما فعل ولا يضمن قيمة الولد فان اقام المدعي البينة يقضى له بها وبولدها كذا في محيط السرخسي * رجل قال اغتصبنا من فلان الف درهم وكنا عشرة قضي عليه بجميع الالف كذا في التاتارخانية * الباب الثامن في تملك الغاصب المغصوب والانتفاع به من غصب من آخر لحما فطبخه او غصب حنطة وطحنها وصار الملك له ووجب عليه القيمة فاكله حلال في قول ابي حنيفة رح وفي قول ابي يوسف رح اكله حرام قبل ان يرضى صاحبه في فتاوى اهل سمرقند من غصب من آخر طعاما فمضغه حتى صار بالمضغ مستهلكا فلما ابتلعه ابتلع حلالا في قول ابي حنيفة رح خلا فالابي يوسف ومحمد رح بناء على ان شرط الطبيب الملك بالبدل عند ابي حنيفة رح وعندهما اداء البدل كذا في المحيط * والفتوى على قولهما هكذا في الخلاصة * وان غصب حنطة فزرعها ثم جاء صاحبها وقد ادرك الزرع او هو بقل فعليه حنطة مثل حنطته ولا سبيل له على الزرع عندنا الا انه لا يطيب له الفضل وعلى هذا لو غصب نوى فانبته او تالة فغرسها روي عن ابي يوسف رح انه قال في التالة لا يحل له ان ينتفع بها حتى يؤدي الضمان وفي الزرع والنواة له ذلك وفي ظاهر الرواية الجواب في الفصعين سواء وعلى هذا لو غصب بيضة وحصنها تحت دجاجة حتى افرخت فهذا ومثله الزرع سواء كذا في المبسوط * فلع تالة من ارض رجل وغرسها في تلك الارض في ناحية فكبرت كانت الشجرة للذي غرسها وعليه قيمة التالة يوم قلعها ويؤمر الغاصب بقلم الشجرة فان كان القلع يضرب الارض يعطيه صاحب الارض قيمة الشجرة لكن مقلوعة كذا في الكبرى * رجل قلع تالة من ارض انسان وانبته في ارض رجل فكبرت وثمرت فهي للغارس ولا يطيب له لانه استفادة بسبب خبيث ولصاحب الارض الثانية ان يأمره بالقلع فان استمهل الغارس الى الربيع ليقلعها ويغرسها في مكان آخر فانه لا يمهل الا ان يرضى صاحب الارض ولو اشترى صاحب الارض فانه يجوز ان يرضى على ذلك وعلى الغارس قيمة التالة لصاحب الارض الا في جواهر الفتاوى * ولو ان رجلا اخذ

شاة لرجل بغير اذنه فذبحها وطبخها او شواها كان لصاحبها ان يضمه القيمة فان كان صاحبها غائبا وحاضرا لا يرضى ان يضمه لم يسع للذي ذبحها وشواها ان يأكلها ولا يطعم منها احدا ان يأخذها منها حتى يضمن الذي صنع بها ذلك قيمتها لصاحبها فان ضممه صاحبها قيمتها بقضاء قاض او بغير قضاء قاض وسعه ان يأكل منها وان يطعم من احب اذا ادنى القيمة او كانت دين عليه وان لم يضمن القيمة فليتصدق بها وان ابى صاحبها ان يأخذ القيمة واراد ان يأخذ اللحم وهو مطبوخ او مشوي لم يكن له ذلك كذا في السراج الوهاج * ولو غصب من آخر صفرا وصبغ به ثوبا او غصب سمنا ولت به سويقا لم يسعه ان ينتفع به حتى يرضى صاحبه كذا في المحيط * ومن محمد ربح غصب عشرة دنانير فالقى فيها دينارا ثم اعطى منه رجلا دينارا جازم دينارا آخر لا كذا في التاتارخانية ناقلا عن جامع الجوامع * رجل غصب جارية وعيبتها واختلغا في القيمة فقال صاحبها كانت قيمتها الفين وقال الغاصب قيمتها الف فحلف على ذلك فقضى القاضي على الغاصب بالالف لا يحل للغاصب ان يستخدمها ولا يوطأها ولا يبيعها الا ان يعطيه قيمتها تامة فان اعتقها الغاصب بعد القضاء بالقيمة النافذة يجوز عتقها وعليه تمام القيمة كما لو اعتقها في الشراء الفاسد كذا في فتاوى قاضيخان * وعن ابي يوسف ربح في السبل يذهب بحنطة لرجل فتقع في ارض رجل فنبتت قال ان كان للحنطة ثمن فان جميع ما يخرج منها لصاحب الحنطة ويتصدق بالفضل ولا شيء عليه من نقصان الارض كذا في المحيط * ولو تزوج امرأة على الثوب المغصوب رجل حل له وطئها لان الثوب لو استحق لا يفسخ النكاح كذا في الينابيع * وذكر صدر الاسلام في الجامع الصغير لو اشترى بالالف المغصوبة جارية هل يباح له الوطئ الصحيح انه لم يكن له الوطئ لان في السبب نوع خبيث هكذا في النهاية * ابراهيم عن محمد ربح غصب من آخر دراهم واشترى منها دنانير لا يسعه ان ينفق الدنانير لان الدراهم اذا استحققت بعد ما افترا فانتقض البيع في الدنانير فان قضى على غاصب الدراهم بمثلها حلت له الدنانير كذا في الذخيرة * قالوا لو تزوج بالدراهم امرأة وسعه ان يوطأها كذا في السراج الوهاج * ولو غصب الفا واشترى بها طعاما يساوي الفين فأكله او وهبه لا يتصدق بالربح اجما ما كذا في الوجيز للكردي * اذا تصرف في المغصوب وربح فهو على وجوه اما ان يكون يتعين بالتعين كالعروض او لا يتعين كالنقدين فان كان مما يتعين لا يحل له التناول منه قبل ضمان القيمة وبعده يحل الا في ما زاد على

فقد القيمة وهو الربح فإنه لا يطيب له ويتصدق به وإن كان مما لا يتبعين فقد قال الكرخي أنه على أربعة أوجه أحدها أن أشار إليه ونقد منه أو أشار إليه ونقد من غيره أو أطلق إطلاقاً ونقد منه أو أشار إلى غيره ونقد منه وفي كل ذلك يطيب له إلا في الوجه الأول وهو ما أشار إليه ونقد منه قال مشائخنا لا يطيب بكل حال أن يتناول منه قبل أن يضمه وبعد الضمان لا يطيب الربح بكل حال وهو المختار والجواب في الجامعين والمضاربة تدل على ذلك واختار بعضهم الفتوى على قول الكرخي في زماننا لكثرة الحرام وهذا كله على قولهما وعند أبي يوسف ربح لا يتصدق بشيء منه وهذا الاختلاف بينهم فيما إذا صار بالتقلب من جنس ما ضمن بان ضمن دراهم مثلاً وصار في يده من بدل المضمون دراهم وإن كان في يده من بدله خلاف جنس ما ضمن بان ضمن دراهم وفي يده من بدله طعام أو عروض لا يجب عليه التصديق بالاجماع كذا في التبيين * رجل قال إذا تناول فلان من مالي فهو حلال وتناول فلان من ماله من غير أن يعلم بأباحته قال نصير بن يحيى يجوز ذلك ولا ضمان عليه وإن قال كل إنسان تناول من مالي فهو حلال له قال أبو نصر بن سلام هو جائز وجعل هذا إباحة والإباحة للمجهول جائز وعليه الفتوى ولو قال لا أخرج جميع مائتي كل من مالي فقد جعلتك في حل فهو حلال له في قولهم ولو قال جميع مائتي كل من مالي فقد أبرأتك فالصحيح أنه يبرأ هكذا في في فتاوى قاضيان * ولو قال جعلتك في حل الدنيا وقال جعلتك في حل الساعة هو في حل الدنيا وفي الساعات كلها ولو قال لا أخاصمك إلا طاليك مالي فبلك فهذا ليس بشيء كذا في خزائن المفتين * وإذا اكتسب المغصوب ثم استرد المالك مع الكسب لا يتصدق بالكسب ولو ضمن الغاصب القيمة عند الهلاك أو الأباق حتى صار الكسب له تصدق بالكسب كذا في الذخيرة * وإن غصب عبداً فأجره أجر المغصوب فالأجرة له ويتصدق بالأجرة عندهما وعند أبي يوسف ربح الأجرة طيبة كذا في محيط السرخسي * وأخذ غلته فنقصته الغلة ضمن النقصان وتصدق بالغلة عند أبي حنيفة ومحمد ربح هكذا في الكافي * فإن هلك المغصوب من عمل الغاصب أو من غير عمله فضمن المالك قيمته له أن يستعين بالأجرة ثم يتصدق بالباقي ولم يفصل بين ما إذا كان الغاصب غنياً وفقيراً والصحيح أنه إنما يجوز إذا كان فقيراً كذا في الخلاصة * ولو باعه من آخر وأخذ ثمنه فهلك المغصوب في يد المشتري فضمن المالك المشتري القيمة فإذا أراد الرجوع على الغاصب بالثمن

بالتسليم فان كان فقيرا يستعين بالاجرة في اداء الثمن وان كان غنيا لا يستعين كذا في محيط السرخسي *
 غرس شجرة على صفة نهر عام فجاء رجل ليس بشريك في النهر يريد اخذه بقلعها فان كان يضر
 باكثر الناس فله ذلك والاولى ان يرفع الامر الى الحاكم حتى يأمره بالقلع كذا في الفتاوى الكبرى *
 غصب حانونا وانجر فيه وربح يطيب الربح كذا في الوجيز للكردي * بيت او حانوت بين شريكين
 سكنه احدهما لا يجب عليه الاجر وان كان معدا للاستغلال كذا في خزانة المفتين * نهر العامة
 بجانب ارض فحفر الماء حريم النهر حتى صار النهر في ارض رجل فاراد الرجل ان ينصب في ارضه
 رحى له ذلك لانه نصب في ملكه ولو اراد ان ينصب في نهر العامة ليس له ذلك لانه لم ينصب في
 ملكه كذا في الفتاوى الكبرى * ذكر في فتاوى ابي الفضل الكرماني غصب دود القز فرأها
 فالفيلق للغاصب ولا شيء عليه عند ابي حنيفة رح وعليه قيمتها عند محمد رح قال رضي الله والفتوى
 في زماننا بقول محمد رح كذا في الفقيه * حلف دود القز من اوراق الغير غصبا تصدق بالفضل
 على قيمة دودة يوم بيع الفيلق كذا في الوجيز للكردي * في المنتقى قال ابو يوسف رح
 اذا غصب رجل ارضا وبنها حوانيت وحماما ومسجدا فلا بأس بالصلوة في ذلك المسجد فاما الحمام
 فلا يدخل ولا يستأجر الحوانيت قال ولا بأس بان يدخل الحوانيت لشري المتاع قال هشام انا
 اكره الصلوة فيه حتى يطيب ذلك اربابه واكره شري المتاع من ارض غصب او حوانيت غصب
 ولا ادري ان تقبل شهادة الذي يبيع في حوانيت الغصب اذا علم ان ذلك الغصب كذا في المحيط *
 الباب التاسع في الامر بالاتلاف وما يتصل به الجاني اذا امر العوان بالاخذ ففيه نظرا باعتبار الظاهر
 لا يجب على الجاني الضمان انما يجب على الآخذ ولكن باعتبار السعي يجب على الجاني فيتأمل
 في ذلك عند الفتوى قال القاضي الامام فخر الدين خان الفتوى على ان الآخذ ضامن على
 كل حال ثم هل يرجع بذلك على الامر ان كان دفع المأخوذ الى الامر يرجع فان هلك يرجع
 عنده او استهلكه لا يرجع وان انفق في حاجة الامر بامره فهو بمنزلة المأمور بالاتفاق من مال
 نفسه في حاجة الامر قال بعضهم يوجب الرجوع من غير اشتراط الرجوع وهو الاصح وذكر في المحيط
 في مسئلة الجاني والمختار انه لا يجب الضمان على الجاني كذا في الفصول العمادية * الجاني
 اذا ارى العوان بيت صاحب الملك ولم يأمره بشيء او الشريك اذا ارى العوان بيت الشريك
 حتى اخذ المال او اخذ من بينه رهنا بالمال الذي طوّل به لاجل ملكه وضاع الرهن فالشريك

والجاني لا يضمنان بلا شبهة لانه لم يوجد منهما امر ولا عمل كذا في المحيط * اذا امر الرجل
غيبه ان يذبح له هذه الشاة وكانت الشاة لجارة ضمن الذابح علم ان الشاة لغير الامر ولم يعلم وهل
يرجع بالضمان على الامر ان علم الشاة لغير الامر حتى علم ان الامر به لم يصح لا يكون له حق الرجوع
وان لم يعلم حتى ظن صحة الامر رجع كذا في الذخيرة * رجل امر رجلا بذبح شاة مملوكة له ثم ان الامر بها
قبل ان يذبحها المأمور فذبحها المأمور ضمن قيمتها للمشتري سواء علم بذلك او لم يعلم وليس له
ان يرجع على الامر بشيء علم او لم يعلم لان الامر لم يغره في ذلك كذا في الظهيرية * في فتاوى
ابي الليث سئل ابوبكر عن رجل جاء بدابة الى شط نهر ليغسلها وهناك رجل واقف فقال الذي
جاء بالدابة للرجل الواقف ادخل هذه الدابة النهر فادخلها وخرقت الدابة وماتت الدابة ان كان
الماء صالحة يدخل الناس فيه دوابهم للغسل والسقي لا ضمان علي احد لان السائس ان يفعل ذلك
بيده وبيد غيره وان لم يكن الماء بحال يدخل الناس فيه دوابهم فلصاحب الدابة الخيار ان شاء
ضمن السائس وان شاء ضمن المأمور هكذا ذكرهنا وفيه نظر ينبغي ان لا يجب الضمان على الامر
والسائس فان ضمن السائس لا يرجع السائس على المأمور وان ضمن المأمور ان كان
المأمور لم يعلم ان الامر سائس الدابة حتى ظن صحة الامر رجع على السائس كذا في المحيط *
ذكر في فصب العدة من قال لغيره احرق ثوب فلان فالضمان على الذي حرق لا على
الامر والذي يضمن بالامر السلطان او المولى اذا امر عبده كذا في الفصول العمادية *
رجل قال لا خرا حرق ثوبي هذا والله في الماء ففعل لا يضمن لانه فعل بامر لانه كذا في
خراتمة المفتين * رجل قال لا خرا احفر لي بابا في هذا الحائط ففعل فاذا الحائط لغيره يضمن الحافر لانه
اتلف ملك الغير ويرجع به على الامر ولو قال له احفر في هذا الحائط بابا ولم يقل لي في حائطي
لم يرجع عليه بالضمان وان كان الامر ساكنا في تلك الدار واستأجره على الحفر رجع بالضمان
عليه كذا في محيط السرخسي * (زني مرد يرا كفت كه ابن خاك خانه بيرون انداز) فالقى
الرجل التراب ثم حضر زوج المرأة فقال اني وضعت كذا ذهبا في ذلك التراب فلو ثبت انه
وضع في التراب ذهبا فالضمان على الرجل المأمور الذي القى التراب كذا في خراتمة المفتين *
الباب العاشر في زراعة الارض المفصولة فصب من آخرها فزروها ونبت فلصاحبها ان يأخذ الارض
وبأمر الغاصب بقلم الترع تقرينا ملكه فان ابى ان يفعل فالحصوب منه ان يفعل بنفسه فان

لم يحضر المالك حتى ادرك فالزرع للغاصب وهذا معروف وللمالك ان يرجع على الغاصب بنقصان الارض ان انتقصت الارض بسبب الزراعة ثم ان المشائخ رح اختلفوا في معرفة النقصان قال بعضهم ينظر بكم تؤاجر قبل الزراعة وبكم تؤاجر بعد ما فقدت تفاوت نقصان الارض قال شمس الائمة وهو اقرب الى الصواب ان يحضر المالك والزرع لم ينبت بعد فان شاء صاحب الارض تركها حتى ينبت الزرع ثم يأمره بقلع وان شاء اعطاه قيمة بذرة لكن مبدورا في ارض غيره وهوان تقوم الارض غير مبدور ومبدوراً فيضمن فضل ما بينهما كذا في الذخيرة * غصب ارضا فزرعها حنطة فاخصما وهي بذر لم ينبت بعد فصاحب الارض بالخيار ان شاء تركها حتى ينبت ثم يقول له اقلع زرعك وان شاء اعطاه ما زاد البذر فيه فان اختار اداء الضمان كيف يضمن والمختار انه يضمن قيمة بذرة مبدورا في ارض غيره وهوان تقوم الارض مبدورة ببذر لغيره حق القلع اذا نبت وغير مبدورة بفضل ما بينهما قيمة بذر مبدور في ارض غيره كذا في الظهيرية * رجل القى بذرا في ارض نفسه فجاء آخر والقى بذرة في تلك الارض وقلب الارض قبل ان ينبت بذر صاحب الارض اولم يقلب وسقى الارض حتى ينبت البذر ان فلنابت للثاني عند ابي حنيفة رح لان خلط الجنس بالجنس عنده استهلاك والاول على الثاني قيمة بذرة ولكن مبدور في ارض نفسه فتقوم الارض ولا بذر فيها ويقوم بذر فيها فيرجع بفضل ما بينهما فان جاء صاحب البذر الاول وهو صاحب الارض والقى بذر نفسه مرة اخرى وقلب الارض قبل ان تنبت الارض اولم يقلب وسقى الارض فنبت البذر وزاد لم يقلب فجميع ما نبت لصاحب الارض وعليه للغاصب مثل بذرة ولكن مبدور في ارض غيره هكذا ذكر في فتاوى الفضالي ولم يشيع الجواب والجواب المشيع ان الغاصب يضمن لصاحب الارض قبعة بذرة مبدورا في ارض نفسه ثم يضمن صاحب الارض للغاصب قيمة البذرين مبدورا في ارض الغير لان الاتلاف كذلك ورد هذا كله اذا لم يكن الزرع نابثا فما اذا نبت زرع للمالك فجاء رجل القى بذرة وسقى فان لم يقلب حتى نبت الثاني فالجواب كما قلنا وان قلب فان كان الزرع النابت اذا قلب نبت مرة اخرى فالجواب كما قلنا وان كان لا ينبت مرة اخرى فما نبت فهو للغاصب ويضمن الغاصب للمالك قيمة زرع نابثا لان الاتلاف كذا او كذا في الذخيرة * مثل نصير من زرع ارض نفسه مبدورا فجاء آخر زرعها شعيرا قال علي صاحب الشعر قيمة برة مبدورا روى ذلك محمد بن سامة عن محمد بن الحسن قال النقيب ابو الليث هذا اذا رضي صاحب

المربحة برة مبدورا فاما اذا لم يرض بذلك فهو بالخيار ان شاء تركه حتى يثبت فاذا ثبت يأخذها بالقلع وان شاء ابراء من الضمان فاذا استحصدا الزرع وحصداه فهو بينهما على مقدار نصيبهما كذا في الظهيرية * سئل صاحب المحيط عن غصب ارضا وزرع فيها القطن فانار المالك الارض وزرع شيئا آخر هل يضمن المالك للغاصب شيئا اجاب لا يضمن لانه فعل فعلا لورفع الامر الى القاضي لفعل ذلك كذا في الفصول العمادية * القى حب القطن في ارض الغير غصبا ونبت فرباه مالك الارض فالجوزة للغاصب وعليه نقصان الارض ولا يكون تعهده رضى به والاظهر تعهده للغاصب كذا في القنية * وقعة الفتوى زرع ارضا مشتركة بينه وبين غيره هل للشريك ان يطالبه بالربيع او بالثلث بحصة نفسه من الارض كما هو عرف ذلك الموضع اجيب انه لا يملك ذلك ولكن يغرمه نقصان نصيبه من الارض ان دخل فيها النقصان كذا في الفصول العمادية في الفصل الثاني والثلاثين * ارض بين رجلين زرعها كلهما احدهما بغير امر الشريك قال محمد ربح ان كان الزرع قد طلع فتراضيا ان يعطي الذي لم يزرع الذي زرع نصف بذرة ويكون الزرع نصفان جازوان تراضيا لذلك ولم يثبت الزرع بعد لم يجزوان كان الزرع قد نبت فاراد الذي لم يزرع ان يقلع الزرع فان الارض تقسم بينهما نصفين فما اصاب الذي لم يزرع من الارض قلع ما فيها من الزرع ويضمن الزارع له ما دخل ارضه من نقصان القلع كذا في فتاوى قاضيخان * وعن محمد ربح رجلين بينهما ارض فغاب احدهما فلشريكه ان يزرع نصف الارض ولو اراد في العام الثاني ان يزرع زرع النصف الذي كان زرع كذا ذكرهنا والفتوى على انه ان علم ان الزرع ينفع الارض ولا ينقصها فله ان يزرع كلها واذا حضر الغائب فله ان ينتفع بكل الارض مثل تلك المدة لان رضى الغائب في مثل هذا ثابت دلالة وان علم ان الزرع ينقصها والترك ينفعها ويزيدها قوة فليس للحاضر ان يزرع فيها شيئا لان الرضى غير ثابت كذا في الظهيرية * واستفتي جدي عن زرع ارض غيره بغير امره فقال مالك الارض لماذا زرعته فقال الزارع ادفع الي ما بذرت واصكون لك اكثارا والزرع بيننا كما هو الرسم فدفع اليه مثل ذلك البذر وادرك الزرع يكون بينهما ام يكون الكل لاحدهما اجاب بكون الكل لصاحب الارض وللزارع اجر مثل كذا في الفصول العمادية * وسئل شيخ الاسلام طابن حمزة عن زرع ارض انسان ببذر نفسه بغير اذن صاحب الارض هل لصاحب

الارض ان يطالبه بحصة الارض قال نعم ان جرى العرف في تلك القرية انهم يزرعون الارض بثلاث الخارج او ربعة او نصفه او بشيء مقدر شائع يجب ذلك القدر الذي جرى به العرف وقيل له هل فيه رواية قال نعم في آخر المزارعة وسئل ابو جعفر عن دفع كرم ما معاملة فائز الكرم وكان الدافع واهل دارة يدخلون الكرم ويأكلون ويحملون منه والعامل لا يدخل الا قليلا هل على الدافع ضمان قال ان اكلوا وحملوا بغير اذن الدافع فلا ضمان عليه والضمان على الذين اكلوا وحملوا وان كانوا اكلوا باذنه فان كانوا ممن يجب نفقتهم عليه فهو ضمان نصيب العامل وصار كانه هو الذي اكل وان كانوا اخذوا باذنه وهم ممن لا يلزمه نفقتهم فلا ضمان عليه فصارت دلة على استهلاك مال الغير كذا في الظهيرية * الباب الحادي عشر فيما يلحق العبد بالمغضوب فيجب على الغاصب ضمانه قال القدوري في كتابه غصب من آخر عبدا او جارية فابق في يد الغاصب ولم يكن ابق قبل ذلك او زنت او سرت ولم تكن فعلت ذلك قبله فعلى الغاصب ما انتقص بسبب السرقة والابق وعيب الزنا وكذلك ما حدث في يد الغاصب مما انتقص به القيمة من عور او شلل او ما اشبه ذلك كان مضمونا عليه فيقوم العبد صحيحا ويقوم وبه العيب فباخذة ويرجع بفضل ما بينهما كذا في المحيط * اذا غصب جارية وزنى بها ثم ماتت يضمن قيمتها ولا حد عليه عندهم جميعا لان ضمان الغصب يفيد الملك في المغضوب من وقت الغصب اما لو زنى بها ثم غصبها وماتت يضمن قيمتها على قول ابي حنيفة ومحمد رحم لا يسقط الحد وعلى قول ابي يوسف رحم يسقط كذا في التاتارخانية * ولو حمت في يد الغاصب او ابضت عينا فافردها ورد ضمان النقصان ثم ذهبت الحمى والبياض يرد المولى ما اخذ من ضمان النقصان كذا في محيط السرخسي * وان حبلت في يد الغاصب من الزنا اخذها المالك ونقصان ذلك وقال ابو يوسف رحم ينظر الى ما نقصها الحبل والى ارش عيب الزنا فيضمن الاكثر ويدخل فيه الاقل وهو استحسان وعند محمد رحم يضمن للامرين جميعا وهو القياس فان حبلت من الزنا فولدت زال عيب الحبل بالولادة وبقي عيب الزنا فان كان عيب الزنا اكثر من عيب الحبل وقد غرم الغاصب عيب الحبل وجب عليه ان يتم ضمان عيب الزنا وان كان عيب الحبل اكثر فمقدار عيب الزنا مستحق وما زاد عليه زال بزوال الحبل فوجب ردة على الغاصب ولورد ما على مالها حاملا فماتت عنده من الولادة وبقي ولدها ضمن جميع قيمتها عند ابي حنيفة رحم وقال لا يضمن الا نقصان الحبل خاصة ولو ماتت من الولادة وبقي ولدها ضمن

جميع قيمتها يوم الغصب ولا يجبر النقصان بالولد عند أبي حنيفة رحمه وقال أبو يوسف ومحمد رحم
لا يضمن إلا ما نقصها الحبل ولو مات الولد زدها ورد معها ما نقصتها الولادة ولا شيء عليه بدوت الولد
ولو ماتت الأم وولدها في يد الغاصب قال أبو يوسف رحم يضمن قيمة الأم يوم قبضتها ولم يضمن
قيمة الولد كذا في السراج الوهاج * رجل غصب جارية وزلني بها ثم ردها إلى المولى فظهر حبل عند
المولى فولدت عند المالك وماتت في الولادة أو في النفاس فإن علي قول أبي حنيفة رحم أن كان
ظهور الحبل عند المولى لأقل من ستة أشهر من وقت رد الغاصب ضمن الغاصب قيمتها يوم
الغصب بخلاف مالوزني بحرة فحبلت وماتت في الولادة أو في النفاس فإن ثمة لا يضمن الزاني
شيئا كذا في فتاوى قاضيخان * ولو سرقت أو زنت في يد الغاصب ثم ردها على المالك فقطعت عنده
أوجلدت فعند أبي حنيفة رحم يضمن الغاصب في حد الزنا الأكثر ما نقصها الضرب وما نقصها
الزنا وفي قطع السرقة يضمن نصف قيمتها وعندهما يضمن نقصان السرقة والزنا ولا يضمن ما نقصها
الجلد كذا في محيط السرخسي * ولو ردها حاملا على المالك فجلدت فماتت بالجلد يضمن النقصان
بالاجماع كذا في الخلاصة * فإن كانت زنت في يد المولى أو سرقت ثم غصبها فاخذت بحد الزنا
والسرقة فماتت من ذلك فلا ضمان عليه لأنها تلفت بسبب كان في يد المولى وكذا لو حبلت في يد
الغاصب من زوج كان لها في يد المولى فماتت من ذلك وكذا لو كان المولى أحبلها ثم غصبها فماتت
في يد الغاصب من الحبل لا ضمان على الغاصب لأن التالف بسبب كان في يد المولى فهو كما
لو قتلها في يد الغاصب فإن كان الغاصب غصبها وهي حبلى من غير أحبال من المولى ولا من زوج
كان لها في يد المولى فماتت في يد الغاصب من ذلك ضمن قيمتها لأنها تلفت في يد الغاصب بغير
فعل المولى ولا بسبب كان في يده كذا في الجوهرة النيرة * ولو غصب جارية محمولة أو حاملا
أو مريضة أو مجروحة فماتت من ذلك في يده يضمن قيمتها وبها ذلك العيب كذا في محيط
السرخسي * ولو حمت الجارية في يد الغاصب ثم ردها على المولى فماتت في يده من تلك الحمى
لم يضمن الغاصب إلا ما نقصتها الحمى في قولهم جميعا كذا في الخلاصة * وإذا بقى العبد المغصوب
من يد الغاصب فالمالك بالخيار أن شاء انتظر إلى ظهور حبه فيأخذ منه وإن شاء لم ينتظر وضمن
الغاصب قيمته ولو ظهر بعد ذلك فإنه ينتظر أن أخذ صاحبه القيمة التي ساءل ورخصي بها إماما بتصادفهما
عليه وإما بقيام البينة أو بنكول الغاصب عن اليمين فلا مكيل له على العبد عندنا ولو أخذ القيمة

بقول الغاصب ويمينه على ما يدعيه المالك من الزيادة فان المالك بالخيار ان شاء حبس القيمة ورضي بها وسلم العبد الى الغاصب وان شاء رد القيمة التي اخذها ويسترد العبد وللغاصب ان يحبس العبد حتى يأخذ القيمة ولو مات العبد عند الغاصب قبل رد القيمة عليه فلا يرده القيمة ولكنه يأخذ من الغاصب فضل القيمة ان كان في قيمة العبد فضل على ما اخذ وان لم يكن فيها فضل فلا شيء له سوى القيمة المأخوذة وروي عن ابي يوسف رح انه قال اذا ظهر العبد وقيمه مثل ما قال الغاصب فلا خيارا لله مغبوب منه ولا سبيل له على العبد وفي ظاهر الرواية له الخيار من غير تفصيل كذا في شرح الطحاوي * ولو قتل العبد المغبوب في يد الغاصب قتيلا حرا او عبدا او جنين جناية فيما دون النفس بخير المولى بين الدفع والفداء ويرجع على الغاصب بالاقل من قيمته ومن ارش الجناية وان استهلك العبد المغبوب مالا وخوطب المولى بالبيع والفداء رجع بالاقل من قيمته ومما ادعى عنه من الدين وان غصبه وقيمه الف درهم فصار قيمته بعد ذلك الف درهم ثم قتله قاتل في يد الغاصب فالمولى بالخيار ان شاء ضمن الغاصب قيمة يوم الغصب الف درهم ويرجع الغاصب على عاقلة القاتل بالف درهم ويتصدق بالالف الزائدة وان شاء ضمن القاتل قيمة يوم القتل الف درهم ولا يرجع القاتل على الغاصب بشيء ولو قتل العبد نفسه في هذه الصورة ضمن الغاصب قيمة يوم الغصب الف درهم ولا يضمن قيمة يوم القتل كذا في المحيط * ولو ابق العبد في يد الغاصب فاجعل على المولى عند ابي يوسف رح ولا يرجع به على الغاصب ويرجع عليه بما نقصه الا باق اذا لم يكن ابق قبل ذلك وقال محمد رح يرجع المولى بالجعل على الغاصب كذا في الينابيع * الباب الثاني عشر في غاصب الغاصب ومودع الغاصب ولو غصب رجل المغبوب من الغاصب فلا مال له ان يضمن الاول والثاني فان ضمن المالك الغاصب الاول يرجع الاول على الثاني بما ضمن وان ضمن الثاني لا يرجع على الاول بما ضمن ولو اخذ المالك تضمين احدهما فليس له تضمين الآخر عندهما وقال ابو يوسف رح له ذلك ما لم يقبض الضمان منه كذا في محيط السرخسي * واذا ضمن المالك احدهما اما الغاصب او غاصبه او مودعه برئ الآخر عن الضمان كذا في الخلاصة * غاصب الغاصب اذا استهلك الغصب فادى القيمة الى الاول برئ من الضمان ومن ابي يوسف رح لا يبرأ ولو رد من المغبوب على الاول برئ عند الكل كذا في فتاوى قاضيخان * ولو هلك المغبوب في يد غاصب الغاصب فادى القيمة على الغاصب يبرأ ايضا حتى لا يكون للمالك بعده ان يضمن

الثاني لقيام القيمة مقام العين وهذا اذا كان قبض الاول معروفا باقامة البيئته وتصديق المالك فاما اذا اقر الغاصب بذلك فانه لا يصدق في حق المالك ويصدق في حق نفسه والمالك بالخيار في تضمين ايها ما شاء ولو باع غاصب الغاصب واخذ الثمن لا يكون للغاصب الاول ان يأخذ الثمن منه لانه ليس بمالك ولا نائب عنه ولا يكون له اجازة البيع كذا في خزائنه المفتين * وبخبر المالك بين تضمين الغاصب وبين تضمين مودعه لان كل واحد منهما متعدي في حقه كذا في المحيط * ولو اعاره الغاصب خير المالك فايهما ضمن لا يرجع على صاحبه ولو اتلفه المستعير فقرار الضمان عليه كذا في الوجيز للكردي * ولو وهب الغاصب المغصوب من انسان فهلك في يده فضمنه المالك لم يرجع على الغاصب كذا في محيط السرخسي * ولو باعه الغاصب وسلمه فالمالك بالخيار ان شاء ضمن الغاصب وجاز بيعه والثمن له وان المشتري رجع على الغاصب وبطل البيع ولا يرجع بما ضمن وان باع ولم يسلم لا يضمن كذا في الوجيز للكردي * وفي المنتقى ابن سماعة عن محمد روح اذا اختار المغصوب منه تضمين الغاصب الاول ورضي به الغاصب الاول او لم يرخص الا ان القاضي قضى له بالقيمة على الاول فليس له ان يرجع عن ذلك ويضمن الثاني وان لم يرخص به الاول ولم يقض القاضي بالقيمة للمغصوب منه على الاول كان له ان يرجع عن ذلك ويضمن الثاني فان اختار تضمين الاول فلم يعطه الاول شيئا وهو معدوم فالقاضي يأمر الاول بقبض ماله عن الثاني ويدفع ذلك الى المغصوب منه فان ابى الاول ذلك فمولى العبد اذا حضرهما قبلت منه البيئته على الغاصب الثاني للغاصب الاول حتى يؤخذ ذلك من الثاني فيقبضه المغصوب منه كذا في المحيط * وان اراد المالك ان يضمن احدهما بعض القيمة النصف او الثلث او الربع كان له ان يضمن الآخر الباقي كذا في الذخيرة * في الجامع الكبير رجل غصب من آخر جارية قيمتها الف درهم فغصبها من الغاصب رجل آخر قيمتها يوم الغصب الثاني الف درهم فابتقت من الغاصب فللاول ان يضمن الثاني قيمتها وان لم يضمن المالك الاول فاذا اخذ المالك الغاصب الاول القيمة برئ الثاني عن الضمان وتكون القيمة المأخوذة من الثاني مضمونة على الغاصب الاول حتى لو هلك في يد الغاصب الاول كان للمغصوب منه ان يضمه قيمتها بالغصب فاذا حضر المالك كان له الخيار ان شاء اخذ من المالك الاول القيمة التي اخذها من الغاصب الثاني تصير الجارية مملوكة للغاصب الثاني من جهة المالك

المالك وان شاء ضمن الاول قيمتها ابتداءً بالغصب وتصير الجارية مملوكة للغاصب الاول من جهة المالك ثم تصير للغاصب الثاني من جهة الغاصب الاول فان كانت قيمة الجارية يوم الغصب الاول الف درهم ويوم الغصب الثاني الف درهم ثم ابقت من يد الثاني واخذ الاول من الثاني الف درهم وهلك في يد الاول لم يكن للمالك ان يضمن الاول الف درهم وانما يضمن قيمتها يوم الغصب الف درهم ولو ان المولى حضر والقيمة في يد الغاصب الاول فائمة على حالها وقد ظهرت الجارية فالمالك بالخيار ان شاء اخذ جاريته حيثما وجدت وان شاء اخذ القيمة التي اخذها الغاصب الاول من الثاني وان شاء ضمن الغاصب الاول قيمتها يوم الغصب فان اختار المولى اخذ الجارية رجع الغاصب الثاني على الغاصب الاول بالقيمة التي اخذها فان كانت القيمة هلك في يد الاول ضمن الغاصب الاول ذلك للغاصب الثاني وان اخذ المولى من الغاصب الاول القيمة التي اخذها من الغاصب الثاني سلمت الجارية للغاصب الثاني وان ضمن المولى الغاصب الاول قيمة الجارية يوم الغصب الاول سلمت القيمة التي اخذها للغاصب الاول الا ان الاول يتصدق باحدى الالفين وهو الفضل على القيمة التي اداها الى المالك وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما على قول ابي يوسف رح لا يتصدق بشيء بل يطيب له كذا في المحيط في المتفرقات * وفي الفتاوى العتابية ولو ولدت المغصوبة في يد الغاصب فغصبها آخر وضمن الاول قيمة الام رجع الاول على الثاني بقيمتها وتصدق بقيمة الولد وهذا رواية تملك الولد بضمان الام ولو صالح المغصوب منه الغاصب باقل من قيمة المغصوب رجع الاول على الثاني بتمام القيمة وتصدق بالفضل كذا في التاتارخانية * من ابن سماعة انه كتب الى محمد بن الحسن في رجل غصب من آخر عبداً وقتله في بده قاتل خطأ واختار المولى اتباع الغاصب بنصف قيمة العبد حالا واتباع عاقلة القاتل بنصف القيمة مؤجلاً فاجاب ان له ذلك كذا في المحيط * رجل غصب مالا فغصب منه ذلك المال غريم المغصوب منه فاختار ان المغصوب منه بالخيار ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني فان ضمن الاول لم يبرأ الثاني وان ضمن الثاني يبرأ الاول كذا في الظهيرية * غصب عبد او غصبه آخر منه وابق وقال المالك كانت قيمته الفامند غصبته ثم غصبه الثاني وقيمتها الفان وقال الغاصب الاول لابل غصبته وقيمتها خمسمائة وزاد الف ونصفه عندي فالقول للمالك في حقها ولولم يقل الغاصب الاول زاد

هندي فالقول له فان ظهر وقيمته زائدة فللمالك ان يرد ما اخذ عبده فاذا اختار اخذ العبد
 فقتله الغاصب الثاني بخير ان شاء امضى الفسخ واتبع العاقلة وان شاء نقضه واتبع الاول
 بقيمته مذهب غصبه كذا في الكافي * وطالعت في بعض كتب الفقه رجل غصب عبدا فغصبه منه
 آخر فمات عبده فالمولى بالخيار ان شاء ضمن الاول ويتبع الاول الآخرون شاء ابرأ الاول واتبع
 الآخر بالقيمة ولا شيء له على الاول كذا في الفصول العمادية * ولو غصب عبدا واودعه فابق
 من يده فاختر المالك تضمين المودع ملكه غاصبه فنفذ متاقه ويرجع المودع على الغاصب قبل
 اداء الضمان بنفسه ولو عاد العبد من الاباق الى يد المودع للمودع ان يحبس لا يستيف الضمان
 ولو هلك في يده قبل منعه لهلك امانته وكذلك طرفه وان هلك بعده يهلك بالقيمة والمرتهن
 والمستأجر في هذا كالمودع كذا في الكافي * وليس للغاصب ان يستخدم او يملك من غيره حتى
 اختار المولى فان اختار اخذ القيمة استأنف الاستبراء وان اختار اخذها بطل ما فعل من التصرف
 الا اذا استولد ما يثبت النسب استحسانا والولد رقيق كذا في التاتارخانية * وليس للغاصب الثاني
 ان يطأ الجارية حتى يختار المولى اخذ القيمة التي اخذها الغاصب الاول او يختار ضمان الغاصب
 الاول فان كانت الجارية حاضت حيضة بعد ما اخذ الاول القيمة من الثاني قبل ان يختار المولى
 شيئا من ذلك ثم اختار شيئا من ذلك لا يجزي بتلك الحيضة من الاستبراء ولو كان الغاصب الاول
 اقر بقبض القيمة من الغاصب الثاني فهذا وما لو ثبت اخذ القيمة باقامة البينة سواء غير ان بينهما
 فرقا من وجه آخر ان في هذه الصورة كان للمولى ان يضمن الثاني وفيما اذا ثبت ذلك بالبينة
 ليس للمولى تضمين الثاني وكذلك الجواب فيما اذا قضى القاضي بالقيمة ثم اقر الغاصب بقبض
 القيمة وكذلك لو اقر الاول بقبض الجارية من الثاني واقر انها ماتت عنده لا يقبل قوله حتى كان للمالك
 ان يضمن الغاصب الثاني في هذه الوجوه كلها ويرجع الغاصب الثاني على الغاصب الاول بالقيمة
 كذا في الذخيرة * غصب فرسا وغصبه منه آخر وسرقه المالك من الغاصب الثاني ثم ان الغاصب الثاني
 استرده منه بالغلبة وعجز المالك من مخاصمة الثاني ليس له ان يخاصم مع الاول منه لانه لما وصل الى
 المالك فقد برئ الاول عنه كذا في الوجيز للكردي * رجل غصب مال الآخرواخذ منه آخر ليرده
 على المالك فلم يجد صاحبه لا طريق لخروجه عن العهدة لكن لو تصدق بها نرجوان صاحبها برضى
 بثواب الصدقة رجل اخرج العين المغصوبة من يد الغاصب ليردها الى المالك ولم يجد فهو غاصب

الغاصب برى الى الغاصب الاول ليخرج عن العهدة واوردها الى الغاصب الاول وهلك في يده فقد
خرج غاصب الغاصب عن العهدة كذا في جواهر الفتاوى * وذكر ابن سماعة عن محمد بن
لوسق سارق من الغاصب وعلم القاضي بذلك والمالك غائب فالقاضي يأخذ المال ويحفظه على
الغاصب وللقاضي ان يتصرف في مال الغائب فيما يؤدى الى حفظه لا فيما يرجع الى ابراء حقوقه
ويكون المال مضمونا على الغاصب والسارق من حقوق الغائب فلا يسقط بالابراء من جهة القاضي كذا
في محيط السرخسي * الباب الثالث عشر في غصب الحر والمذبر والمكاتب وام الولد خدع امرأة
رجل او ابنته الصغيرة واخرجها من منزل زوجها او ابنيها فانه يحبس حتى يأتي بها او يعلم عن حالها
من ابي يوسف رح رجل سرق صبياء فسرق من يده ولم يستبين له موت ولا قتل لا يضمن ولكنه يحبس
حتى يأتي به او يعلم بحاله كذا في المحيط * اذا غصب صبياء حرا من اهله فمرض فمات في يده فان ابا حنيفة
رح قال لا ضمان عليه وان لم يمرض ولم يمت ولكن عقره سبع فقتله او نهشته حية فمات فان على عاقلة
الغاصب الدية وجملة هذا ان الحر لا يضمن بالغصب صغيرا كان او كبيرا لان ضمان الغصب يقتضي
التملك والحر لا يصلح فيه التملك ويضمن بالاجنابة لان الاجنابة اتلاف فاذا ثبت هذا فمتى مات الصغير
بسبب لا يختلف باختلاف الاماكن فلا ضمان على الغاصب وان مات بسبب يختلف باختلاف
الاماكن فالضمان على عاقلة فان قتله رجل في يد الغاصب فان للاولياء ان يتبعوا ايها شاءوا فان شاءوا
اتبعوا الغاصب بالدية وان شاءوا اتبعوا القاتل فان اتبعوا الغاصب رجع على القاتل وان اتبعوا
القاتل لم يرجع على الغاصب وكل هذا على العاقلة لانه ضمان جنابة ولو ان الصبي قتل نفسه او وقع
في بئر او سقط عليه حائط فمات فان الغاصب ضامن وعلى عاقلة الدية ولهم ان يرجعوا على عاقلة
صاحب الحائط ان تقدم اليه الغاصب بنقصه ولو قتله رجل عمدا كان اولياؤه بالخيار ان شاءوا قتلوا
القاتل وبرى الغاصب وان شاءوا اتبعوا الغاصب بالدية على عاقلة ويرجع عاقلة الغاصب
في مال القاتل عمدا ولا يكون لهم القصاص هكذا في السراج الوهاج * ولو غصب حرا صغيرا فغرق
او احترق ضمن لا اذا مات حتف انفه كذا في خزائن المفتين * وان قتل الصبي نفسه فديته على عاقلة
الغاصب ولا يرجعوا بها على عاقلة الصبي وكذلك لو اتى على شيء من نفسه من اليد او الرجل
ومما شبه ذلك وكذلك اذا ركب دابة فالقضى نفسه منها وهذا كله قول ابي يوسف رح وقال محمد رح
لا ضمان على الغاصب بجناية الصبي على نفسه كذا في المحيط * ولو ان الصبي قتل رجلا

في يد الغاصب فردة على ابيه فضمن عاقلة الصبي دية الرجل لم يكن لهم ان يرجعوا على الغاصب بشيء كذا في السراج الوهاج * اذا غصب عبدا وضعه مال المولى فانه يصير غاصبا للمال حتى لو ابق العبد يضمن الغاصب المال وقيمة العبد من غصب حرا وعليه ثياب فانه لا يوجب على الغاصب ضمان ثيابه لما انه تحت يده اما لو غصب عبدا وعليه ثياب فانه يجب ضمان الثياب كما يجب ضمان عينه وكان ضمان ثوبه تبع الضمان عينه كذا في الفصول العمدية * ولو كان المغصوب مدبرا وابق عند الغاصب فانه ضمن القيمة لان المدبر ضمن بالغصب ولكن لا يصير ملكا للغاصب حتى لو ظهر برده على المولى ويسترد منه القيمة وليس للغاصب حصة لاجل القيمة كذا في شرح الطحاوي * رجل غصب مدبرا قيمته الف فزادت قيمته في يده فصارت الفين فغصب منه آخر فابق من يد الثاني اومات فالملك يضمن ايها شاء مذغصب اي له ان يضمن الغاصب الاول الف والغاصب الغاصب الفين فان ضمن الاول الفارجع الاول على الثاني بالفين وطاب له الالف ووقف الالف الاخر فان ظهر يعود على ملك المولى ويجب عليه رد الالف على الغاصب الاول ويجب على الغاصب الاول رد الالفين الى الثاني ثم المالك اذا ضمن الاول وعاد المدبر الى يد الثاني بعد اتباع المولى الاول الالف قبل استيفاء المال فمات في يده لا يضمن الثاني لانه برئ عن ضمان غصبه حيث اختار المولى تضمين الاول ولم يحدث بعد ذلك منع حتى لو طلب المولى ومنعه ثم مات يضمن لان المنع من المالك غصب مبتدأ وكذا اذا قتله الثاني خطأ فلولي ان يرد الالف الى الاول ويتبع عاقلة الثاني بالف في درهم ولو لم يضمنوا يضمن المولى الاول شيئا حتى قتله الثاني ثم ضمن الاول وهو يعلم بقتل الثاني او لا يعلم برئ الثاني وخبر الاول فان شاء ضمن الغاصب الثاني ضمان الغصب وان شاء ضمن عاقلته ضمان الجناية كذا في الكافي * وان غصب ام ولد فماتت في يده لم يضمنها هندابي حنيفة رح اذا ماتت حتى انفها وان ماتت ببعض ما يضمن الصبي الحر فان الغاصب يضمن قيمتها حاله في ماله لانها حق ان يضمن لانها ولي ان يكون مالا من الصبي الحر وان غصب مدبرة فماتت في يده ضمن قيمتها كذا في السراج الوهاج *

الباب الرابع عشر في المتفرقات وان باع الغاصب المغصوب من رجل واجاز المالك بيعه صححت الاجازة اذا استجمعت الاجازة بشرائطها وهي قيام البائع والمشتري والمغفود عليه وان يكون الاجازة

الاجازة قبل الخصومة عند ابي حنيفة رح ولا يشترط قيام الثمن في ظاهر الرواية اذا كان البيع بالدرهم او بالدينار وان كان المالك قد خاصم الغاصب في المغموب وطلب من القاضي ان يقضي له بالملك ثم اجاز البيع فعلى قول ابي حنيفة رح لا تصح اجازته هكذا ذكر خمس الاثمة الحلواني وشيخ الاسلام حواهر زادة وذكر خمس الاثمة السرخسي في شرحه ان الاجازة صحيحة في ظاهر الرواية فان كان لا يعلم قيام البيع وقت الاجازة بان كان قد ابق من يدا المشتري ذكر في ظاهر الرواية ان الاجازة صحيحة فان كان الغاصب قد قبض الثمن وهلك في يده ثم اجاز المالك البيع هلك الثمن على ملك المغموب منه اعتبارا للاجازة في الانتهاء بالاذن في الابتداء كذا في المحيط * ولو ملك الغاصب المغموب من جهة المغموب منه ببيع او هبة وارث بعد ما باعه من غيره بطل البيع بطريان الملك اليات الملك الموقوف كذا في الخلاصة * اذا قال الرجل لغيره اسلك هذا الطريق فانه آمن فسلك واخذ الصوص لا يضمن ولو قال ان كان مخوفا واخذ مالك فانا ضامن وباقي المسئلة بحالها يضمن وصار الاصل في جنس هذه المسائل ان بالغروا نمايشت حق الرجوع للمغروور على الغار اذا حصل ذلك في ضمن عقد معاوضة او ضمن الغار المغروور صفة السلامة نصا وكذلك اذا قال كل هذا الطعام فانه طيب فاذا هو مسموم لا يضمن كذا في المحيط * رجل حمل على ظهر دابة انسان بغير اذنه حتى تورم ظهر الدابة فشقه صاحبها قال الفقيه ابو الليث يتلوم ان اندمل لضمان على احد وان نقص فان كان من الشق فكذلك وان كان من الورم يضمن الغاصب وكذا اذا ماتت وان اختلفا القول قول الذي استعمل الدابة مع يمينه ان حلف برئ من ضمان الدابة ولا يبرأ عن ضمان النقصان كذا في فتاوى قاضيخان * نخلة لرجل في ملكه خرج سفعها الى جارة فاراد جارة ان يقطع ذلك ليفرغ هواه كان له ذلك هكذا ذكر محمد رح قال الناطفي في واقعاته ظاهر لفظ محمد رح يفيد ولاية القطع بغير اذن القاضي وقيل هذا على وجهين ان كان يمكن تفريغ الهواء بمد السعف الى النخلة والشد عليها بالحبل ليس له ان يقطع ولو قطع يضمن ذلك ولكن يطلب من صاحبه ان يمد السعف الى النخلة ويشد عليها بحبله ويلزمه القاضي ذلك ان لم يكن وكذلك اذا لم يمكنه مد بعض السعف الى النخلة والشد عليها ليس له ان يقطع ذلك البعض واما اذا لم يمكن تفريغ الهواء الا بالقطع فالأولى ان يستأذن صاحب النخلة حتى يقطع بنفسه او يأذن له بالقطع وان استأذن وابتدأ يرفع الامر الى القاضي حتى يجبره على القطع فان لم يفعل الجار شيئا من ذلك ولكن قطع بنفسه ابتداء

فان قطع من موضع لا يكون القطع من موضع آخر اعلى منه او اسفل انفع للمالك لا يضمن
هكذا ذكر شيخ الاسلام في كتاب الصلح وذكر شمس الأئمة الحاواشي في شرح كتاب الصلح ايضا
انه اذا اراد القطع فاما يقطع في ملك نفسه ولا يكون له ان يدخل في بستان جارة حتى يقطعه
قال روح وقد قال مشائخنا انما يكون له القطع من جانب نفسه اذا كان من جانب نفسه مثل قطعه عن
جانب صاحبه في الضرر واما اذا كان قطعه من جانب صاحبه اقل ضررا ليس له ان يقطع ولكن يرفع
الامر الى القاضي ليأمره بالقطع فان لم يجدوا بهي بعث القاضي نائبا حتى يقطعه من جانب صاحب
النخلة ثم في الموضع الذي لا يضمن اذا قطع بنفسه لا يرجع على صاحب النخلة بما انفق من مؤنة القطع
كذا في المحيط * اطراف جذوع شاخت على جدار جارة وهي بحال لا يتحمل مثلها قطعها صاحب
الجدار فان علم صاحب الجذوع بان قال ارفعها والا فقطعها لا يضمن لانه رضي بقطعه وان لم يعلمه
يضمن كذا في خزائنة المفتين * رجل غصب من آخر ثوبا فقطعه قميصا وخاطه فاستحق رجل
القميص رجع المغصوب منه بقيمة الثوب على الغاصب وكذلك لو غصب لحما فشواه فاستحق الشواء فللمغصوب
رجع المغصوب منه على الغاصب بحنطة مثلها وكذلك لو غصب لحما فشواه فاستحق الشواء فللمغصوب
منه ان يرجع على الغاصب بقيمة اللحم ولو كان المستحق اقام البينة ان اللحم كان له قبل ان يشويه
او كان الثوب له قبل ان يخيطه او كانت الحنطة له قبل الطحن لم يرجع المغصوب منه على الغاصب
بشيء كذا في المحيط * ومن غصب ثوبا فقطعه ولم يخيطه او غصب شاة فذبحها حتى لم ينقطع حق
المالك ثم استحقها رجل ببراء الغاصب من الضمان كذا في الفصول العمدية * غلام حمل كوزة
ماء لينقل الى بيت مولاه باذنه فدفع اليه رجل كوزة ليحمل ماء له من الحوض فغير اذن المولى
فهلك العبد في الطريق يضمن كل قيمة العبد لان فعله صارنا سخا لفعل المولى فيصير كل العبد غاصبا
كذا في خزائنة المفتين * المسلم يضمن بغصب موفودة المجوس وتلافه نص السغناقي به وهو الصحيح
كذا في جواهر الاخلاطي * لو قطع شجرته وقد دخلت عروقها تحت بناء رجل فمنعه صاحب البناء من قطع
العروق ضمن لصاحب الشجرة قيمة عروق شجرته كذا في الملتقط * غصب بيضتين وجعل احدهما
تحت دجاجة وحضنت الاخرى دجاجة اخرى بنفسها وافرختا فالفرختان للغاصب وعليه بيضتان
ولو كانتا مكانه ودبعتا فالتى حضنت بنفسها للمودع لاصحاب البيضة كذا في الوجيز للكردي *
ولو كانت احدي البيضتين غصبا والاخرى ودبعت عند رجل فحضنتهما دجاجة فافرخت

فرختين ففرخة الوديعه لصاحب الوديعه وفرخة الغصب للغاصب وهذا بمنزلة قفيزي حنطة رجل احدهما وديعه والاخر غصب فهبت الريح بهما والقتهما في الارض فنبتا فالزرع الذي نبت من الوديعه لصاحبها والزرع الذي نبت من الغصب للغاصب ويضمن قفيز حنطة للمغصوب منه فان لم تعرف احدي الفرختين من الاخرى فالقول قول الغاصب انما هي هذه وان قال لا اعرف فالفرختان بينهما وعلى الغاصب بيضة كذا في محيط السرخسي * الظالم اذا اخذ من غرماء الميت من مال الميت عليهم فديون الميت عليهم باقية كذا في التاتارخانية ناقلا عن البرهانية * ان كان غاصب الدار باعها وسلمها ثم اقر بذلك وليس لرب الدار بينة فاقرارها في حق المشتري باطل ثم لا ضمان على الغاصب للمالك في قول ابي حنيفة رحمه الله وابي يوسف رحمه الله الاخر كذا في المبسوط * اذا جاء الرجل بالحنطة الى الطحان ووضعها في صحن الطاحونة وامر صاحب الطاحونة ان يدخلها بالليل فلم يدخلها حتى نقب الحائط بالليل وسرقت الحنطة فان كان صحن الطاحونة محوطا بحائط مرتفع مقدار ما لا يرتقى الا بسلم فلا ضمان وان كان بخلافه وجب الضمان كذا في المحيط * دفع الى اسكاف خف ليخرزه فوضعه الاسكاف في حانوته الخارج وذهب الى الصلوة وترك باب حانوته مفتوحا من غير حافظ فسرق الخف ضمن الاسكاف لانه مضيع كذا في الكبرى * جعل القصار في الثوب الذي دفع اليه الخبز آوان ذهابه الى القسارة وسرق الثوب ان لف فيه كما يلف المنديل على ما يجعل فيه يضمن وان جعل الثوب تحت ابطه ودرس الخبزيه فلا يضمن كذا في الوجيز للكردي * الحمال اذا نزل في مفازة وتهاى له الانتقال فلم ينتقل حتى فسد المتاع لمطرا وسرقة فهو ضامن وتاويله اذا كان المطر والسرقة غالباً كذا في خزائن المفتين * لو دفع حمولة الى حمال ليحملها الى بلدة فجاء الحمال الى نهر عظيم وفي النهر جمد كثير يجوي في الماء كما يكون في الشتاء فركب الحمال جمدا من الجمد والجمد الاخر يدخلون الماء على اثر الجمد فنفر جمد من الحمال من جريان الجمد فسقط الحمل في الماء ان كان الناس يسلكون في مثل هذا ولا ينكرون جدا الا ضمان عليه كذا في الكبرى * ولو جاء الى قطار ابل وحل بعضها لا يضمن لانه لم يغصب ابلا كذا في الفصول العمادية * رجل رفع غلامه الى آخر مقيد بالسلسلة وقال له اذهب به الى بيتك مع السلسلة فذهب بدون السلسلة فابق العبد لا يضمن جزئيا بغير اذن صاحبها وجعل صوفها البودا فاللبود له لانه حصل بصنعه فبعد ذلك ينظر ان كان جزا الصوف لا ينقص من قيمة الغنم شيئا فعليه مثل ذلك الصوف وان كان ينقص فهو باختيار ان شاء

فمنه مثل ذلك الصوف وان شاء ضمنه ما دخل النقصان في الغنم كذا في المحيط * رجل قصب
من رجل عبدا وداية وغاب المغمصوب منه فطلب الغاصب من القاضي ان يقبل منه المغمصوب
او يأذن له بالاتفاق ليرجع بذلك على المالك لا يجيبه القاضي الى ذلك ويتركه عند الغاصب وينقته
تكون على الغاصب ولو قضى القاضي بالاتفاق على المغمصوب منه لا يجب على المغمصوب منه
شيء وان رأى القاضي ان يبيع العبد او الداية بان كان الغاصب مخوفا ويمسك الثمن
لصاحبه فعل ذاك كذا في فتاوى قاضيخان * ذكر شيخ الاسلام المعروف بخواهرزاده في آخر كتاب
الصرف اذا اشترى قلب فضة بدینار وودع الدينار ولم يقبض القلب حتى جاء انسان وقبض القلب
ثم اجاز المشتري قبضه فهلك في يده لا يضمن القابض كذا في الذخيرة * رجل له هدف في دارة فرمى
الى الهدف فجاوز سهمه دارة فافسد شيئا في دار رجل آخر او قتل نفسا كان ضامنا ويكون ضمان المال
في مال الرامي ودية القتل على عاقلة الرامي كذا في الظهيرية * سئل ابو القاسم عن مربي قرية
مع وفر من قصب وقد اوقد الصبيان نارا في السكة والقوامنها شيئا في القصب فاخذته النار فدخل
الحمار تحت سطح كان فوقه حطب فارفعت النار من القصب الى الحطب والقوا ذلك الحطب
على الحمار فاحترق الحمار قال ان كان هذا الحطب الذي القى عليه توفد مع القصب فملقى النار
وملقى الحطب ضامنان جميعا كذا في الحاوي للفتاوى * حريق وقع في محلة فهدم انسان دار رجل
بغير امر صاحبها حتى انقطع الحريق من دارة فهو ضامن اذا لم يفعل ذلك باذن السلطان لكن لا اثم عليه
في ذلك لانه هدم ملك غيره بغير اذنه وبغير اذن من يلي عليه لكن يعزر وهذا نظير المضطر
يتناول طعام الغير بغير اذنه كذا في المحيط * سفينة حملت عليها احمال فاستقرت السفينة على
بعض الجزائر فرفع رجل بعض الاحمال ليخف السفينة فجاء انسان وذهب بالاحمال التي
اخرجت هل على الذي اخرج ضمان فهذا على وجهين اما ان لم يخف الفرق يضمن
لانه صار غاصبا وان خيف الفرق فان ذهب به انسان قبل ان يأمن غرقها لا يضمن وان
ذهب بها بعد ما آمن غرقها يضمن كذا في الظهيرية * رجل اوقد في تنورة نارا فالتقى فيه من
الحطب ما لا يحتمله التنور فاحترقت بيته وتعدت النار الى دار جارة فاحرقته يضمن صاحب
التنور كذا في خزائن المفتين * في فتاوى النسفي سئل عن اوقد النار في ملك غيره بغير

اذنه فتعدت اليه كدس حنطة او شيء آخر من الاموال فاحرقته هل يضمن قال لا ولو احرق
شيئا في المكان الذي اوقد فيه ضمن كذا في الفصول العمادية * سئل ممن حفر في صحراء القرية التي
هو مبيت دوابهم حفيرة نخباً فيها الغلة بغير اذن احدوا ووقد فيها النار رجل لبيتها فوقع فيها حمار
قال هذا على قياس ما قاله اصحابنا ان من حفر بئرا على قارعة الطريق فالقي فيها رجل حجرا فوقع
في البئر رجل فاصابه الحجر الذي في البئر فمات ان الدية على الحافر وفي مسئلتنا متى احترق
الحمار فالضمان على الحافر كذا في الحاوي * وان ادخل في دار رجل بغير اذنها فمات في الدار بغير
صاحب الدار فوقع عليه المغتلم اختلفوا فيه قال الفقيه ابو الليث ان ادخله باذن صاحب الدار لا يضمن
وان ادخل بغير اذنه يضمن وعليه الفتوى والبعير المغتلم هو الذي سكر من فرط شهوته كذا في
الظهيرية * وسئل الوبري عن سقي ارضه فلم يستوثق في سد الثقب حتى افسد الماء واضر جارة فهل
عليه ضمان فقال ان كان النهر مشتركا فهو ضامن اذا قصر في سد ثقبه كذا في التاتارخانية * اذا غزلت
المرأة غظن زوجها فهو على وجوه امان اذن لها بالغزل او نهاها عن الغزل او لم يأذن ولم ينهاه
ولكنه سكت او لم يعلم بغزلها فان اذن لها بالغزل فهو على وجوه اربعة احدها ان يقولها اغزليه
لي او يقول اغزليه لنفسك او يقول اغزليه ليكون الثوب لي ولك او قال اغزليه ولم يزد ففي الوجه
الاول وهو ما اذا قال اغزليه لي كان الغزل للزوج وان كان قال اغزليه لي باجر كذا كان الغزل للزوج
وعليه الاجر المسمى للمرأة وان لم يذكر الاجر كان الغزل للزوج ولا شيء عليه لانها متطوعة من حيث
الظاهر وان اختلفا فقالت المرأة غزلت بامرته وقال الزوج لم اذكر الاجر كان القول قول الزوج
مع اليمين ولو كان قال لها اغزليه لنفسك كان الغزل لها ويكون الزوج واهبا للظن منها
وان اختلفا فقال الزوج انما اذنت لك لتغزله وقالت المرأة لا بل قلت اغزليه لنفسك كان
القول قول الزوج مع اليمين ولو كان الزوج قال لها اغزليه ليكون الثوب لي ولك كان
الغزل للزوج ولها عليه اجر المثل لانه استأجرها ببعض الخارج فتفسد الاجارة ويجب اجر المثل
كما لو دفع غزلا الى جائك لينسجه بالنصف فان الثوب يكون لصاحب الغزل وعليه
اجر المثل ولو كان الزوج قال لها اغزليه ولم يذكر شيئا كان القول للزوج ولا شيء عليه لانها غزلت
تبرعا من حيث اظهر هذا كله اذا اذن لها بالغزل وان كان نهاها عن الغزل فغزلت بعد النهي كان
الغزل لها وعليها الزوج مثل فطنه لانها صارت غاصبة مستهلكة فتضمن كمن غصب حنطة فطحنها

فان الدقيق يكون للغاصب في قول ابي حنيفة رح وعليه مثل الخنطة وان لم يأذن لها ولم ينفه فغزلت فهو على وجهين ان كان الزوج بائع القطن كان الغزل لها وعليها القطن للزوج لانه يشتري القطن للتجارة وكان النهي ثابتا من حيث الظاهر وان لم يكن الزوج بائع القطن فاشترى قطنًا وجاء الى منزله فغزلت المرأة كان الغزل للزوج ولا شيء لها من الاجر وذكر هشام في نوادره رجل غزل قطن غيره فاختلغا فقال صاحب القطن غزلت باذني والغزل لي وقال الآخر غزلته بغير اذنك فالغزل لي ولك علي مثل قطنك كان القول قول صاحب القطن كذا في فتاوى قاضيخان * العبد المغموب اذا مات في يد الغاصب واقر الغاصب انه كان غصبه من فلان يؤمر بتسليم القيمة الى المقر له فان جاء رجل آخر واقام البينة انه عبده وغصبه منه فالقاضي يقضي بالقيمة لصاحب البينة فاذا قضى بالقيمة لصاحب البينة واخذها الاشياء للمقر له على الغاصب فان وصلت تلك القيمة بعينها الى الغاصب من جهة المقضي له بالهبة او بالارث او بالوصية او بالمبايعة يؤمر بردها الى المقر له ولو وصل الى الغاصب الف آخر من المقضي له سوى المأخوذ منه فان وصل بالهبة او بالمبايعة لا يؤمر بالرد على المقر له وان وصل بالميراث او بالوصية يؤمر بالرد كذا في الذخيرة * وفي سير العيون مسلم شق زق خمر لمسلم لا يضمن الخمر ويضمن الزق الا ان يكون اماما يري ذلك فحينئذ لا يضمن لانه مختلف فيه كذا في التاتارخانية * والذمي اذا اظهر بيع الخمر في المصر يدنع عنه فان اتلف ذلك انسان يضمن الا ان يكون اماما يري ذلك لانه مختلف فيه كذا في المحيط * وفي فتاوى الخلاصة من اراق خمر اهل الذمة وكسروا نهارها وشق زقاقها اذا اظهروها فيما بين المسلمين امرأ بالمعروف لا ضمان عليه كذا في التاتارخانية * وفي الفتاوى تشبث بثوب رجل فجذبه المتشبه من يد صاحبه حتى تحرق يضمن تمام القيمة وان جذبه صاحبه من يد المتشبه ضمن المتشبه نصف القيمة كذا في الفصول العمادية * ولو جلس رجل على ثوب رجل وصاحب الثوب لا يعلم به فقام صاحب الثوب فانشق الثوب من جلوس الجالس كان على الجالس نصف ضمان الشق ومن محمد رح في رواية يضمن نقصان الشق والاعتماد على ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيخان * دفع مينا الى دلال لبيعها تعرض الدلال على صاحب الدكان وترك عنده فهرب صاحب الدكان وذهب بالمتاع يضمن الدلال وذكر النسفي في فتاواه عن شيخ الاسلام ابي الحسن انه لا يضمن وهو الصحيح لان هذا امر لا بد منه كذا في المحيط *

ذكر ابو الفضل الكرمانى في اشارات الجامع ان غصب المتاع لا يتحقق وذكروا في القضية انه يتحقق وعليه الفتوى كذا في الوجيز للكردي * رجل دخل بيت رجل واذن له صاحب البيت بالجلوس على وسادة فجلس عليها فاذا تحتها قارورة دهن لا يعلم بها فاندقت القارورة فذهب الدهن فضمن الدهن وضمان ما تخرق من الوسادة والقارورة على الجالس ولو كانت القارورة تحت ملأة وقد عطنها فاذن له بالجلوس على الملأة لا يضمن الجالس قال القليه ابو الليث في الوسادة لا يضمن عند البعض ايضا وهو اقرب الى القياس لان الوسادة لا تمسك الجالس كما لا تمسك الملأة وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضيخان * وكذلك لو اذن له بالجلوس على السطح فوقع السطح على مملوك الآذن ضمن كذا في الخلاصة * واذا كان في يد الدلال ثوب يبيعه فظهر انه مسروق وقد كان رده الى من دفع اليه فطلب منه المسروق منه التوب فقال الدلال رددته الى من كان دفع الي برئ كذا في المحيط * سئل نجم الدين عن اهل مكتب من الصبيان مع المعلم اصابهم برد وعلى الجدار كوة مفتوحة فقال المعلم لواحد من الصبيان خذ الفوطه التي مع ذلك الصبي وسد بها الكوة لدفع البرد ففعل ثم ضاعت الفوطه هل يضمن المعلم او الصبي الذي اخذها قال لا لان جعلها في الكوة وهم حاضرون ليس بتضييع فلم يضمن وسئل ايضا عن قوم يتخذون دسا في كرم فجاءت امرأة لتعينهم فاخذت فنجانة من غير امر منهم لتأخذ بها شيئا من العصير وكانت في غاية الحرارة فضربت الفنجانة على الارض فانكسرت هل تضمن قال نعم لانها القتها ولو سقطت لم تضمن وسئل ايضا عن من مات وانهدم بعد موته جدار داره فظهرت نقود فعلم القاضي بذلك وقال احضر وها حتى أقسم بين الورثة فجاءوا بها اليه وكانت عنده اياما حتى بعث امير الولاية اليه فقال ابعثها الي حتى اقسما بين الورثة فبعث بها اليه فلم يدفعها الا ميرالي الورثة هل للورثة ان يضمنوا القاضي ذلك فقال نعم كذا في الظهيرية * في مجموع النوازل جارية واقعت جارية اخرى فذهبت عندها قال محمد بن الحسن عليها صداق مثلها قال بلغنا ذلك من عمر رضى كذا في المحيط * عن محمد رضى غصب عبدا فضمن رجل للمغصوب منه ان يدفعه اليه غدا فان لم يفعل الغاصب فعليه الف وقيمة العبد خمسون درهما ولم يدفع الغاصب اليه غدا فضمن ايضا من قيمته خمسون درهما يبطل الفضل فان اختلفا في قيمته فالقول قول المغصوب منه مع يمينه فيما بينه وبين الف درهم والقول قول الكفيل فيما زاد في قول ابي حنيفة وابي يوسف رضى فان ضمن القيمة وسماء فانظر في ذلك فاذا هي

أكثر من قيمة العبد مما يتغابن الناس فيه فذلك قيمته فيلزمه ذلك وإن كانت أكثر من قيمة العبد بما لا يتغابن الناس فيه بطل الفضل على ما يتغابن الناس فيه كذا في المحيط * غصب ثوب انسان فليمنه فجاء رب الثوب فمد ثوبه والغاصب لم يعلم انه صاحب الثوب فتخرق الثوب لاضمان على الغاصب كذا في التاتارخانية * ولو قال صاحب الثوب رد علي ثوبي فمنعه فمد مد الايمد مثله من شدته فتخرق لاضمان على الغاصب ايضا ولومدة كما يمد الناس عادة فتخرق منه ضمن الغاصب نصف القيمة ولو كان الثوب ملكا لمن كسبه فمدد انسان مد الايمد مثله او يمد بمثله فتخرق فعلى الماد جميع القيمة كذا في الفصول العمادية * اذا مرض في الدار المغصوبة لابعاد فيها وعن سفيان الثوري انه كان يدخل على اصحاب الصرا في يأكل معهم قال الفقيه وبه تأخذ كذا في الملتقط * ولدت المغصوبة وكسبت ووهبت لها وقطعت يدها ووطئت بشبهة فماتت وقضي بالقيمة يوم الغصب فالولد والهبة والكسب للمولى والعقرو الارش للغاصب ولو صالح على قيمتها بلا قضاء فالكل للمولى كذا في التاتارخانية * واذا دخل الخشاب خشبة في منزله في سكة غير نافذة فاراد اهلها ان يمتعوه من ذلك ان كان يضعها على ظهر الدواب وضعا ليس لهم ذلك لانه لا يتصرف في ملكهم الا باذنه الدابة وله ذلك وان كان يطرحها طرعا يضر بنيا نهم فلم يمنع كذا في الفتاوى الكبرى * اذا ندم الغاصب على ما صنع ولم يظفر بالمالك قال مشائخنا امسك المغصوب الى ان يطمع مجيء صاحبه فان انقطع رجاءه بمجى صاحبه تصدق به ان شاء والا حسن ان يرفع ذلك الى الامام لان للامام تدبرا او رأيا فالاحسن ان لا يقطع عليه رأيه وقال محمد ربح في الجامع الصغير رجل غصب عبدا واجر العبد نفسه وسلم عن العمل صححت الاجارة على ما عرف فان اخذ العبد الاجر واخذ الغاصب الاجر منه وتلفه لاضمان عند ابي حنيفة رح وقال لا يجب عليه الضمان وان كان الاجر قائما كان للمالك بالاجماع كذا في المحيط * ومن نجم الدين النسفي عن استاذة سئل عن رفع صمامة مديونة من رأسه رهن بدينه واعطاه مند بلا صغير ابلق على رأسه وقال اذا جئت بديني ارد ما عليك فجاء المديون بدينه وقد هلكت العمامة في يده الاخر قال تهلك هلاك المهرمون لا المغصوب لانه اخذها رهن وترك غرضه وذهابه رضني منه بكونها رهن كذا في الفتاوى العنانية * ماتت ابنة رجل في دار آخران كان لجلدها قيمة يخرجها المالك وان لم يكن لجلدها قيمة يخرجها

يد عبد رجل خطاء وكذبه ما ثلة المقر في اقراره ثم غصبه رجل من مولاة فمات عنده فالمولى بالخيار
 ان شاء ضمن الجاني قيمته في ماله ثلث سنين وان شاء ضمن الغاصب قيمته اقطع في ماله حالا وضمن
 الجاني ارش بده وهو نصف قيمته في ماله فان ضمن الجاني قيمته باقراره فانه يرجع الجاني على
 الغاصب بقيمة العبد اقطع في ماله كذا في المحيط * غصب العبد المديون ومات عنده فلا ربا ب الديون
 مطالبته بالقيمة كذا في القنية * وسئل ابو حامد عن رجل في يده دار مرهونة غصبها منه غاصب
 هل له ان يطالب المديون بالدين فقال ينظر ان اباح له الانتفاع فغصبت في حالة الانتفاع فله ان يطالبه
 وان غصبت في غير حالة الانتفاع فهو بمنزلة الهلاك كذا في التاتارخانية * ولو غصب من الذمي
 مسلم او سرق منه يعاقب المسلم يوم القيمة ومخاصمة الذمي يوم القيمة اشد وظلامة الكافر اشد
 من ظلامة المسلم لان الكافر من اهل النار ابدأ ويقع له التخفيف في النار بالظلمات التي له
 قبل الناس فلا يرجى منه ان يتركها والمسلم يرجى منه العفو واذا خاصم الكافر لا وجه ان يعطي
 ثواب طاعة المؤمن ولا وجه ان يوضع على المؤمن وبال كفره فتعين العقوبة ولهذا قال خصومة الدابة
 على الآدمي اشد من خصومة الآدمي على الآدمي كذا في الكبرى * وسئل علي بن احمد
 عن زعيم القوم اذا اخذهم لياخذ منهم اشياء ظلما فاخفى القوم غير واحد فاخذ منه ذلك الزعيم
 ذلك الجباية ثم لما ظهر القوم جعل يحيل الرجل على القوم بدلا مما كان اخذ منه قبل ذلك واخذ
 منهم ما اخذ منه على وجه الظلم ثم ندم هل عليه رد ما اخذ من القوم فقال نعم كذا في التاتارخانية *
 لها حنطة ربيعية في خاية وخريفية في اخرى فامرت اختها ان تدفع الي حرائنها الخريفية فاخطأت
 فدفعت اليه الربيعية ثم ارسلت المرأة بنتها مع الحراث لتنقل اليه الحنطة للبذر ففعلت وبذرها فلم تنبت
 ثم تبين انها ربيعية تضمن اي الثلثة شاءت لانها لما خطأت الاخت صارت غاصبة والبنت والحراث
 غاصبا الغاصبة قال رضي الله عنه هذا حسن دقيق يخرج منه كثير من الوقعات كذا في القنية *
 وسئل ابو حامد عن مسافر حل امتعته على سفينة ليذهب الي بلدة ثم مات ومعه ابنه فاخرج الابن
 ذلك الامتعة من تلك السفينة الي سفينة اخرى ليذهب ليسلمها الي سائر الورثة واخذ طريقا
 يسلكه الناس غير الطريق الذي كان الميت على عزم ان يذهب فيه ثم غرقت السفينة ومات الابن
 وضاعت الامتعة هل يضمم الابن نصيب سائر الورثة فقال لا وسئل عنها مرة اخرى فقال ان كان
 اخرجها الي سفينة اخرى ومضى بها الي مكان آخر سوى وطن الورثة ضمن كذا في التاتارخانية *

بد عبد رجل خطاء وكذبه عاتلة المقر في اقراره ثم غصبه رجل من مولاة فمات عنده فالمولى بالخيار ان شاء ضمن الجاني قيمته في ماله ثلث سنين وان شاء ضمن الغاصب قيمته اقطع في ماله حالا وضمن الجاني ارش يده وهو نصف قيمته في ماله فان ضمن الجاني قيمته باقراره فانه يرجع الجاني على الغاصب بقيمة العبد اقطع في ماله كذا في المحيط * غصب العبد المديون ومات عنده فلا ربا ب الديون مطالبته بالقيمة كذا في القنية * وسئل ابو حامد عن رجل في يده دار مرهونة غصبها منه غاصب هل له ان يطالب المديون بالدين فقال ينظر ان اباح له الانتفاع فغصبت في حالة الانتفاع وله ان يطالبه وان غصبت في غير حالة الانتفاع فهو بمنزلة الهلاك كذا في التاتارخانية * ولو غصب من الذمي مسلم او سرق منه يعاقب المسلم يوم القيمة ومخاصمة الذمي يوم القيمة اشد وظلامة الكافر اشد من ظلامة المسلم لان الكافر من اهل النار ابد او يقع له التخفيف في النار بالظلمات التي له قبل الناس فلا يرجى منه ان يتركها والمسلم يرجى منه العفو واذا خاصم الكافر لا وجه ان يعطي ثواب طاعة المؤمن ولا وجه ان يوضع على المؤمن وبال كفره فتعين العقوبة ولهذا قال خصومة الدابة على الآدمي اشد من خصومة الآدمي على الآدمي كذا في الكبرى * وسئل علي بن احمد عن زعيم القوم اذا اخذهم لياخذ منهم اشياء ظلما فاخفى القوم غير واحد فاخذ منه ذلك الزعيم ذلك الجباية ثم لما ظهر القوم جعل يحيل الرجل على القوم بدلا مما كان اخذ منه قبل ذلك واخذ منهم ما اخذ منه على وجه الظلم ثم ندم هل عليه رد ما اخذ من القوم فقال نعم كذا في التاتارخانية * لها حنطة ربيعية في خابية وخريفية في اخرى فامرت اختها ان تدفع الي حرائنها الخريفية فاخطأت فدفعت اليه الربيعية ثم ارسلت المرأة بنتها مع الحراث لتنقل اليه الحنطة للبذر ففعلت وبذرها فلم تنبت ثم تبين انها ربيعية تضمن اي الثلاثة شاءت لانها لما اخطأت الاخت صارت غاصبة والبنت والحراث غاصبا الغاصبة قال رضي الله عنه هذا حسن دقيق يخرج منه كثير من الوقعات كذا في القنية * وسئل ابو حامد عن مسافر رجل امتعته على سفينة ليذهب الى بلدة ثم ملت ومعه ابنه فاخرج الابن ذلك الامتعة من تلك السفينة الى سفينة اخرى ليذهب ليسلمها الى سائر الورثة واخذ طريقا يسلكه الناس غير الطريق الذي كان المبت على هزم ان يذهب فيه ثم غرقت السفينة ومات الابن وضاعت الامتعة هل يضمن الابن نصيب سائر الورثة فقال لا وسئل عنها مرة اخرى فقال ان كان اخرجها الى سفينة اخرى ومضى بها الى مكان آخر سوى وطن الورثة ضمن كذا في التاتارخانية *

الجماع الاصغر ادفع هذه القيمة الى احد من الصغارين ليصلها فلا دفعها الى احد ونسبه لم يضمن
 كالمودع اذا نسي الدبيعة انها في اي موضع ومثله في فتاوى صاحبه ان دفع هذا الغزل الى نساج
 ولم يعينه ولم يقل الى من شئت فدفع وهرب المدفوع اليه لا يضمن وهذا بخلاف امر المودع
 للوكيل وكل احد حيث لا يصح وانما يصح ان لو قال وكل من شئت وكذا الخليفة اذا قال لوالي البلدة
 قل لحدنا القضاء لا يصح ولو قال من شئت صح كذا في القنية * وسئل ابو يوسف بن محمد عن
 فاصب ندم على ما فعل واراد ان يرد المال الى صاحبه ووقع له الياس من وجود صاحبه فتصدق
 بهذا العين هل يجوز للفقير ان ينتفع بهذا العين فقال لا يجوز ان يقبله ولا يجوز له الانتفاع وانما يجب
 عليه رد العين من دفعه اليه قال رضي الله عنه انما اجاب بهذا الجواب زجر الهم كيلا يتساهلون
 في احوال الناس اما لو سلك الطريق في معرفة المالك فلم يجد فحكمه حكم اللقطة قيل له اذا لم يجد
 الانتفاع به واراد ان يرد الى الفاصب فلم يجد الفاصب وهذا العين يهلك في الصيف ولا يبقى
 الا ان يجد الفاصب او يرجع الى الفاصب كيف يفعل فقال بمسكه حتى يمكنه حتى اذا خاف
 هلاكه باعه وامسك ثمنه حتى يرد الى من دفع اليه العين كذا في التاتارخانية * ولو اجل بدل
 المفصوب ثم رجع لا يصح رجوعه عند ابي يوسف رح كذا في الملتقط * لو مات وترك عينا ودينا
 وغصبا في ايدي الناس ولم يصل شيء من ذلك الى الورثة فالقياس ان يكون الثواب بذلك
 في الآخرة للورثة لانهم ورثوا منه وفي الاستحسان ان توي الدين ثم توي قبل الموت فالثواب له
 لان التاوي لا يجري فيه الارث فان توي بعده فالثواب للوارث لانه يجري الارث فيه لقيامه
 وقت الموت كذا في الفتاوى العتائية * مات من عليه دين نسيه يؤاخذ به يوم القيمة ان كان
 الدين من جهة التجارة يرجي ان لا يؤاخذ به وان كان الدين من جهة الغصب يؤاخذ به كذا
 في الفتاوى الكبرى * رجل مات ابوه وعليه دين قد نسيه والابن يعلم به فانه يؤديه فان نسي الابن
 حتى مات هو ايضا لا يؤاخذ به في الآخرة كذا في الظهيرية * سرق شيئا من ابيه ثم مات ابوه
 لم يؤاخذ به في الآخرة لان الدين وهو ضمان المسروق انتقل اليه وانتم بالسرقه لانه حتى على
 المسروق منه كذا في الفتاوى العتائية * رجل له علي رجل دين فغاضاه فمضاه فظالم حتى
 مات صاحبه الدين وانتقل الى الوارث فكلموا فيه قال اكثر المشايخ لا يكون حق الخصومة
 للاول

للاول لئلا يكتسب المقتاتون الدين للوارث والنصومة في الظام بالبيع الاول لا في الدين الا الدين
 انتقل الى الوارث كذا في الظهيرية * رجل له على رجل دين فله ان المديون قد مات
 فقال بطلته في حل او قال وحبته ثم ظهر انه حي ليس للطلب ان يأخذ لا يرضيه منه من غير شرط كذا
 في فتاوى قاضيخان * رجل له خصم فمات ولا وارث له يتصدق من صاحب الحق الميت بمقدار
 ذلك ليكون رديعة عند الله فيوصل الى خصمائه يوم القيمة كذا في الفتاوى العتائية * رجل له
 على امرأة حق فله ان يلزمها ويجلس معها ويقبض على ثيابها لان هذا ليس بحرام فان هربت
 ودخلت خلوة دخلها اذا كان يأمن على نفسه ويحفظها بعينه بعد ان منها قطع مال رجل ظلمه الا فضل
 لصاحب المال ان يحلله كذا في خزائن المفتين * دين لرجل على آخر لا يقدر على استيفائه
 كان ابرأؤه خيرا من ان يدعي عليه لان في الابراء تخليصا من العذاب في الآخرة وكان فيه ثواب
 كذا في الفتاوى الكبرى * غلط النقاش ونقش في الخاتم اسم غيره ان لم يمكنه اصلاحه ضمنه عند الثاني
 وعند الامام لا يضمن بكل حال كذا في الوجيز للكردي * رجل استأجر رجلين ليجعلا له ملق
 الحمار ودفع اليهما حمارين فاخذ متغلب حماريهما فذهبا واستردا منه ثم ان احدهما سلم الحمارين
 الى الآخر ثم ان الآخر ساق الحمار فهلك فالمالك بالخيار ان شاء ضمن الشريك الدافع
 الى الآخر وان شاء ضمن سائق الحمار لان الاول متعبد بالدفع الى الآخر والثاني متعبد بالسوق
 بدون الآخر كذا في جواهر الفتاوى * وسئل ممن غصب ملوا وسفلا من الآخر وخرب العلو
 فماذا يجب على الغاصب اجاب ان المالك بالخيار ان شاء ترك النقص على الغاصب وضمنه
 القيمة وان شاء اخذ النقص وضمنه نقصان البناء كذا في فتاوى ابي الفتح محمد بن محمود الحسين
 الاستروشنى * رجل غصب عجولا واستهلكه فيبس لبن امه قال الفقيه ابو بكر البلخي يضمن الغاصب
 قيمة العجول ونقصان الام لان هلاك الولد اوجب نقصان الام كذا في فتاوى قاضيخان * غصب عبدا
 فشد به حمل فقتل العبد نفسه لومات حنف انفه ضمن الغاصب لانه في ضمانه كذا في الفتاوى الكبرى *
 رجل باع اثوابا ومات قبل استيفاء الديون ولم يدع وارثا ظاهرا فاخذ السلطان ديونه من المضمراء
 ثم ظهر له ولوث كان على المضمراء اداء الديون الى الوارث لانه لما ظهر الوارث ظهر ثبته لم يكن
 للسلطان حق الاخذ كذا في فتاوى قاضيخان * توفي تاجير المنتخب ولوا نهدم حصار الميت فظهر
 للميت مال فاخذ القاضي فعلم بذلك الظلمة فدفع القاضي اليهم ضمن كذا في التاتارخانية *

وجعل يفت غلاما صغيرا في حاجته بغير اذن اهل الغلام فرأى الغلام غلاما يلعنون فانتبه اليهم
 وارتقى بسطح بيت فوق ومات ضمن الذي بعته في حاجته لانه صار غاصبا بالاستعمال كذا
 في فتاوى قاضخان * وسئل شمس الاسلام عن استعمال عبد الغير او جارية الغير فابق في حالة
 الاستعمال قال فهو ضامن بمنزلة المقتصوب اذا ابقى من يد الغاصب وعن استعمال عبدا مشتركا
 او حملا مشتركا بينه وبين غيره بغير اذن شريكه يصير غاصبا نصيب شريكه في اجناس الناطقي في
 استعمال العبد المشترك بغير اذن شريكه روايتان في رواية هشام انه يصير غاصبا وفي رواية
 ابن مسعود انه لا يصير غاصبا وفي الدابة يصير غاصبا في الروابنين ركوبا وحملوا في زماننا
 من بعض البلدان فتوى وصورته رجل كان يكسر الحطب فجاء غلام رجل وقال اغطني القدم
 والحطب حتى اكسر انا فتى صاحب الحطب ذلك فاخذ الغلام القدم منه واخذ الحطب وكسر
 بعضه وقال ايت باخر حتى اكسر فتى صاحب الحطب بحطب آخر فكسره الغلام فاصاب
 بعض ما يكسر من الحطب عين الغلام وذهبت عينه فافتى مشايخ بخارا على انه لا يكون على
 صاحب الحطب شيء كذا في الظهيرية * جماعة في بيت انسان اخذ واحد منهم امرأة ونظفوه
 ودفع الى آخر فنظفوه ثم ضاع لم يضمن احد لوجود الاذن في مثله دلالة حتى لو كان شيئا
 يجري الشئ باستعماله يكون غصبا رفع قدوم النجار وهو يراه ولم يمنعه فاستعمله وانكسر يضمن
 كذا في القنية * بعث جارية الى نخاس وامره ببيعها فبعثها امرأة النخاس في حاجة لها فهربت
 فلصاحب الجارية ان يضمن المرأة دون النخاس لان النخاس اجير مشترك والاجير المشترك
 لا يضمن عند ابي حنيفة رح وكذلك دلال الثياب كذا في الكبرى * في فتاوى ابي الليث
 جارية جاءت الى النخاس بغير اذن مولاه وطلبت البيع وذهبت ولا يدري اين ذهبت وقال
 النخاس ومنعها على المولى فالقول قول النخاس ولا ضمان عليه ومعنى ذلك ان النخاس
 لم يأخذ الجارية ووطئها لولا انها مرآها بالذهاب الى منزل المولى وكان النخاس منكرها
 للغصب اما اذا اخذ النخاس الجارية من الطريق او ذهب بها من منزل مولاه بغير امره
 فلا يصدق كذا في المحيط * ركب دابة الغير لا باذنه ثم نزل فماتت الصبيح انه لا يضمن على
 قول ابي حنيفة رح حتى يحركها من موضعها لينتقل الغصب بالنقل هو المشترك كذا في الفتاوى * رجل
 قد طلى ظهره لداية رجل ولم يحركها ولم يحولها من موضعها حتى جاوز رجل آخر ومقر الدابة النخاس

على الذي مقرهون الذي ركب اذ لم تهلك من ركوبه وان كان الذي ركب الدابة جديدا ومنعها من صاحبها قبل ان يعقر ولم يحركها فجاء آخر ومقرها فلصاحب الدابة ان يضمن ايها شاء وكذا اذا دخل الرجل دارا نساء واخذ متاعا وجحد فهو ضامن وان لم يصح له ولم يجحد فلا ضمان عليه الا ان يهلك بفعله او يخرج من الدار كذا في فتاوى قاضيان * ولو دخل دار رجل فلخرج منها ثوبا فوضعه في منزل آخر فصاع فيه الثوب فان كان بين المنزلين في الحرز تفاوتت ضمن والا فلا كذا في الكبرى * رجل قتل رجلا في مغارة معه مال فصاع المال ضمن المال كذا في العيون وافتنى ظهير الدين المرفياني انه لا يضمن وهذا اليق بقول ابي حنيفة رح كذا في السراجية * اصطبل مشترك بين اثنين لكل واحد منهما بقرة دخل احدهما الاصطبل وشد بقرة صاحبه كيلا يضرب بقرة فتحرك البقرة وتخنقت بالجيل وماتت لاضمان عليه اذ لم ينقلها من مكان الى مكان آخر كذا في خزائن المفتين * السلطان اذا اخذ عينا من اعيان رجل ورهن عند رجل فهلك عند المرتهن ان كان المرتهن طائعا يضمن ويكون للمالك الخيار بين تضمين السلطان والمرتهن ويبتني على هذا الجابي الذي يقال له (يا بكارا) اذا اخذ شيئا رهنا وهو طائع يضمن وكذا الصراف اذا كان طائعا يضمن وصار الصراف والجابي مجرور حين في الشهادة كذا في المحيط * مهتر محلة اذا اخذ شيئا وهو طائع فيه يضمن فان دفع ورهن عند آخر والمرتهن طائع فالجواب كما ذكرنا ان المالك بالخيار كذا في التاتارخانية * وفي فتاوى سمرقند اذا اخذ القنسوة من رأس رجل ووضعها على رأس رجل آخر فطرحها الآخر من رأسه فصامت فان كانت القنسوة بمراي مين صاحبها وامكنه رفعها واخذها فلا ضمان على واحد منهما وان كان بخلاف ذلك فصاحب القنسوة بالخيار ان شاء ضمن الآخر وان شاء ضمن الطارح كذا في الذخيرة * اذا صلى الرجل فوفعت قنسوة بين يديه فجاء رجل ان وضعها حيث بناولها فسرفت لا يضمن لانها بعد في يديه وان لحاها اكثر من ذلك فصامت ان كانت القنسوة بمراي مين صاحبها وامكنه رفعها من ذلك الموضع لا ضمان على الطارح والا يضمن كذا في الكبرى * وفي الفتاوى في البيوع سئل ابو بكر هل اخذ من الفقيه كوزا لي شرب الفخار او قد حاق سقط من يده فاكسر فلا ضمان عليه كذا في الحاوي * وفي فتاوى اهل سمرقند رجل تقدم الى خزاف واخذ منه مضارة باذنه لينظر فيها فوفعت من يده على مضاربات آخر وانكسرت المضاربات فلا ضمان في المخوفة ويجب الضمان في الباقيات

كذا في الظهيرة * هرع في الحمام واخذ ثيابه واخطاها خيرة فوقع من يد الثاني وانكسرت
فلا ضمان على الاول كذا في المحيط * دخل رجل على صاحب الدكان باذنه فتعلق بثوبه شي
ما في مكانه فسقط لا يضمن لكن تأويله اذا لم يكن السقوط بفعله وحده * وكذلك اذا اخذ شيئا بغير اذنه
ما في مكانه لينظر اليه فسقط لا يضمن * ويجب ان يضمن الا اذا اخذ باذنه اما صريحا او دلالة رجل دخل
منزل رجل باذنه واخذ انا من بيته بغير اذنه لينظر اليه فوقع من يده فانكسر فلا ضمان ما لم يحجر منه
لانه ما دون فيه دلالة الا يرى انه لو اخذ كوز ما عو شرب منه فسقط من يده وانكسر لا ضمان عليه
كذا في الكبرى * في المنتقى رجل صندة وديعة لرجل وهي ثياب فجعل المودع فيها ثوبا له ثم طلبها
صاحب الوديعة فدفع كلها اليه فصاع ثوب المودع فصاحب الوديعة ضامن له قال ثمه كل من اخذ
شيئا على انه له ولم يكن له فهو ضامن كذا في المحيط * رجل اضاف رجلا فنسي الضيف عنده ثوبا
فاتبعه المضيف بالثوب فغصب الثوب فغاصب في الطريق ان غصب في المدينة فلا ضمان على
المضيف وان غصب خارج المدينة فهو ضامن كذا في خزانة المفتين * تعلق رجل برجل وخاصمه
فسقط من المتعلق به شيء فصاع قالوا يضمن المتعلق قال رضي الله عنه وينبغي ان يكون الجواب على
التفصيل ان سقط بقرب من صاحب المال وصاحب المال ابرأه ويمكنه ان يأخذه لا يكون ضامنا كذا
في فتاوى قاضيخان * بعث الى قصار لياخذ به ثوبه فدفع القصار بالغلط ثوبا آخر فصاع عند الرسول
ان كان ثوب القصار لا يضمن وان كان ثوب غيره خير مال له بين تضمين القصار والرسول وايهما
ضمن لم يرجع على الآخر كذا في الوجيز للكردي * وسئل ابو بكر عن بعثته الى ماشية فركب هو
دابة الا مرفطت في الطريق قال ان كان بينهما انبساط في ان يفعل في ماله مثل ذلك لم يضمن
وان لم يكن ضمن كذا في الحاوي * اخذ احد الشريكين حمار صاحبه الخاص وطحن بغير اذنه
فاكل الحمار الصنطة في الرحى ومات لم يضمن لوجود الاذن في ذلك دلالة قال رضي الله عنه
فلم يضمن ذلك الاعتقاد المعروف بخلافه لكن مرف بجوابه هذا انه لا يضمن فيما يوجد الاذن دلالة
وان لم يوجد مرف يحتاج الى فعل الاب بحمار ولده ذلك او على العكس او احد الزوجين بحمار
الآخر ومات لا يضمن للاذن دلالة ولو ارسل جارية زوجته في شأن نفسه بغير اذنها وقعت لا يضمن
كذا في القنية * رزق انتع غميره رجل فان لم يأخذه لا يضمن وان اخذه ثم تركه فان كان المالك حاضرا
لا ضمان

لا ضمان عليه وان كان غائبا يضمن وكذلك اذا رأى حيا وقع منك انطمان كذا في الفصول السادسة *
 يدخل دابته في دار غيره فاخرجها صاحب الدار فهلك لا ضمان عليه كذا في خزانة المفتين *
 وضع ثوبا في دار رجل فرمى به والمالك غائب ضمن كذا في الخاروي *

كتاب الشفعة

وهو مشتمل على سبعة عشر بابا الباب الاول في تفسيرها وشرطها وصفتها وحكمها اما تفسيرها
 شرعا فهو تملك البقعة المشتراة بمثل الثمن الذي قام على المشتري هكذا في محيط السرخسي *
 واما شرطها فانواع منها عقدا معاوضة وهو البيع او ما هو به عنه فلا تجب الشفعة بما ليس ببيع ولا بمعنى
 الجمع حتى لا تجب بالهبة والصدقة والميراث والوصية لان الاخذ بالشفعة تملك على المأخوذ منه
 ما تملك هو فاذا انعدم معنى المعاوضة فلو اخذ الشفيع اما ان يأخذ بالقيمة او مجانا لا سبيل
 الى الاول لان المأخوذ منه لم يملك بالقيمة ولا الى الثاني لان الجبر على التبرع ليس
 بمشروع فامتنع الاخذ اصلا وان كانت الهبة بشرط العوض فان تقابضا وجبت الشفعة وان قبض
 احدهما دون الآخر فلا شفعة عندا صاحبا الثلاثة ولو وهب عقارا من غير شرط العوض ثم ان الموهوب له
 عوضه من ذلك دارا فلا شفعة في الدارين لا في دار الهبة ولا في دار العوض وتجب الشفعة في الدار
 التي هي بدل الصلح سواء كان الصلح من الدار عن اقرار او انكار او سكوت وكذا تجب في الدار المصالح
 منها عن اقرار او ما عن انكار فلا تجب به الشفعة ولكن الشفيع يقوم مقام المدعي في اقامة الحججة فان
 اقام البينة ان الدار كانت للمدعي او حلف المدعي عليه فنكل فله الشفعة وكذلك لا تجب في الدار
 المصالح منها عن سكوت لان الحكم لا يثبت بدون شرطه فلا يثبت مع الشك في وجود شرطه
 ولو كان بدل الصلح منافع فلا شفعة في الدار المصالح عنها سواء كان الصلح من اقرار او انكار
 ولو اصطليا على ان يأخذ المدعي الدار ويعطيه دارا اخرى فان كان الصلح من انكار وتجب
 في كل واحدة من الدارين الشفعة بقيمة اخرى وان كان من اقرار لا يصح الصلح ولا تجب الشفعة
 في الدارين جميعا لانها ملك للمدعي ومنها معاوضة المال بالمالي وعلى هذا يخرج ما اذا صالح
 من جنابة توجب القصاص فيما دون النفس على دار لا تجب ولو صالح من جنابة توجب الارش
 دون القصاص على دار يجب فيها حق الشفعة وكذا لو اعتق عبدا على دار لا تجب الشفعة ومنها

ان يكون المبيع حقا او هو بمعناه فان كان غير ذلك فلا شفعة فيه عند عامة العلماء سواء كان العقار مباحا
 بمثل القسيقولا احتملها كالحمام والروحى والبحر والنهر والعين والعمر والصغار ومنها زوال ملك
 البائع من المبيع فاذا لم تزل فلا تجب الشفعة كما في البيع بشرط الخيار للبائع حتى لو اسقط خياره وجبت
 الشفعة ولو كان الخيار للمشتري وجبت الشفعة ولو كان الخيار لهما لا تجب الشفعة ولو شرط البائع
 الخيار للشفيع فلا شفعة له فان اجاز الشفيع جاز البيع ولا شفعة له وان فسخ فلا شفعة له والحقبة للشفيع
 في ذلك ان لا يفسخ ولا يميز حتى يميز البائع او يجوز هو بمضي المدة فتكون له الشفعة وخيار الغيب
 والروية لا يمنع وجوب الشفعة ومنها زوال حق البائع فلا تجب الشفعة في الشراء فاسدا ولو باعها
 المشتري شراء فاسدا يباع صحيحا فجاء الشفيع فهو بالخيار ان شاء اخذها بالبيع الاول وان شاء اخذها
 بالبيع الثاني ان اخذ بالبيع الثاني اخذ بالثمن وان اخذ بالبيع الاول اخذ بقيمة المبيع يوم القبض
 لان المبيع يباع فاسدا مضمون بالقبض كالمغصوب وعلى هذا الاصل يخرج قول ابي حنيفة ربح فبمن
 اشترى ارضا شراء فاسدا فبنى عليها انه يثبت للشفيع حق الشفعة وعندهما لا يثبت ومنها ملك الشفيع
 وقت الشراء في الدار الذي يأخذ بها الشفعة فلا شفعة له بدار يسكنها بالاجارة والاعارة ولا بدار باعها
 قول الشراء ولا بدار جعلها مسجدا ومنها ظهور ملك الشفيع عند انكار بحجة مطلقة وهو البيعة او تصديقه
 وهو في الحقيقة شرط ظهور الحق لاشترط ثبوته فاذا انكر المشتري كون الدار التي يشفع بها مملوكة للشفيع
 ليس له ان يأخذ بالشفعة حتى يقيم البيعة انهادارة وهذا قول ابي حنيفة ومحمد ربح واحدى الروايتين
 عن ابي يوسف ربح ومنها ان لا تكون الدار المشفوعة ملكا للشفيع وقت البيع فان كانت لم تجب
 المشفعة ومنها عدم الرضى من الشفيع بالبيع او بحكمه صريحا او دلالة فان رضى بالبيع او بحكمه
 صريحا او دلالة بان وكله صاحب الدار ببيعها فباعها فلا شفعة له وكذلك المضارب اذا باع دارا من مال
 المضارب بقورب المال شفعها بدار اخرى له لا شفعة لرب الدار سواء كان في الدار ربح او لم يكن فيها ربح
 واسلام الشفيع ليس بشروط لوجوب الشفعة فتجب لاهل الذمة فيما بينهم والذمي على المسلم وكذا
 الحرية والذكورة والعقل والبلوغ والعدالة ليس بشروط فتجب الشفعة للمأذون والمكاتب ومعنى
 البعض والنسوان والصبيان والمجانين واهل البني الا ان الخصم فيما يجب للصبي او له وله الذي
 ينصرف في ماله من الاب ووصيه والجد اب الاب ووصيه والقاضي ووصي القاضي هكذا
 في البدائع وامامتها فلا اخذ بالشفعة بمنزلة شراء مبتدأ فكل ما ثبت للمشتري من غير شرط الحول واليد

بسيار الرؤية بطلت للمفيع وملا لا يثبت للمشتري إلا بالشرط لا يثبت للشفيع إلا بالشرط كذا في
مقالة المفتين وما حكمها فجواز طلب الشفعة عند تحقق سببها وتأكد هاهنا طلب وثبوت الملك
بالقضاء به أو بالرضا هكذا في النهاية * قال أصحابنا الشفعة لا تجب في المقولات مقصودا وإنما
تجب تبعا للعقار وإنما تجب مقصودا في العقارات كالدائر والكرم وخبرها من الأراضي وتجب
في الأراضي التي يملك رقابها حتى أن الأراضي التي حازها الإمام لبيت المال ويدفع إلى الناس
مزارعة فصار لهم فيها كردار كالبناء والأشجار والكبس إذا كبسوها بتراب نقلوها من موضع يملكونها
فلو بيعت هذه الأراضي فبيعها باطل وبيع الكردار إن كان معلوما يجوز ولكن لا شفعة فيها وكذا
الأراضي المياندبهية إذا كانت الأكررة بزرعونها فبيعها لا يجوز في أدب القاضي للخصاف في
باب الشفعة وإنما تجب بحق الملك حتى لو بيعت دار تجنب دار الوقف فلا شفعة للواقف ولا يأخذها
المستولي وفي فتاوى الفقيه أبي الليث شرح وكذلك إذا كانت هذه الدار وقفا على رجل لا يكون
للموقوف عليه الشفعة بسبب هذه الدار كذا في المحيط * رجل له دار في أرض وقف فلا شفعة له ولو باع
هو عمارته فلا شفعة لجاره أيضا كذا في السراجية * وفي التجريد ما لا يجوز بيعه من العقار كالأوقاف
لا شفعة في شيء من ذلك عند من يرى جواز البيع في الوقف كذا في الخلاصة * ولو اشتري
دارا ولم يقبضها حتى يبعث بجنبها دار أخرى فله الشفعة كذا في محيط السرخسي * ولا تجب الشفعة
في دار جعلت مهرا امرأة أو عوض عتق كذا في التبيين * ولو تزوجها بغير مهر مسمى ثم باعها دارا
بمهر المثل تجب الشفعة ولو تزوجها على الدار أو على مهر مسمى ثم قبضت الدار ومهر فلا شفعة
كذا في خزائن المفتين * ولو تزوجها على مهر مسمى ثم باعها بذلك المهر دارا تجب للشفيع فيها
الشفعة وكذلك إذا تزوجها على غير مهر وفرض لها القاضي مهرًا ثم باعها دارا بذلك المفروض
تجب للشفيع فيها الشفعة كذا في المحيط * ولو تزوج امرأة على دار على أن ترد المرأة عليه
الفا فلا شفعة في شيء من الدار عند أبي حنيفة شرح وعندهما تجب الشفعة في حصة الألف وكذلك
لو خلع المرأة أن يرد الزوج عليها الفاعلى هذا الخلاف كذا في محيط السرخسي * وإذا خلع من
دم على دار على أن يرد عليه صاحب الدار ألف درهم فلا شفعة في الدار في قول أبي حنيفة شرح
وعند أبي يوسف ومحمد شرح بألف درهم من أحد عشر جزء ألف درهم وكذلك الصلح من
هراج العمد التي فيها الفرد وإن خلع من دار من اثنين أحدهما عمدا والأخرى خطأ على دار فلا شفعة

فيها في قول أبي حنيفة رح وفي قول أبي يوسف ومحمد رح يأخذ الشفع نصفها بخمسائة لان
 موجب موضحة الخطاء خمسمائة درهم كذا في المبسوط * اذا تزوج امرأة بغير مهر وفرض لها دارة
 مهرا او قال صالحتك على ان اجعلها لك مهرا او قال اعطيتك هذه الدار مهرا فلا شفعة للشفيع
 في هذه الفصول كذا في الظهيرية * رجل تزوج امرأة ولم يسم لها مهرا ثم دفع اليها دارا فهذا
 على وجهين ان قال الزوج جعلتها مهر ك فلا شفعة فيها وان قال جعلتها بمهر ك ففيها الشفعة كذا
 في الذخيرة * واذا زوج الرجل ابنته وهي صغيرة على دار فطلبها الشفع في الشفعة فسلمها الاب له
 بثمن مسمى معلوم بمهر مثلها او بقيمة الدار فهذا بيع وللشفيع فيها الشفعة وكذلك لو كانت الابنة
 كبيرة فسلمت فهو بيع وللشفيع فيها الشفعة وان صالح من كقالة بنفس رجل على دار فلا شفعة فيها
 سواء كانت الكفالة بنفس رجل في قصاص او حدا او مال ففي حكم الشفعة وبطلان الصلح في الكل
 سواء ولو صالح من المال الذي يطلب به فان قال على ان يبرأ فلان من المال كله فهو جائز وللشفيع
 فيها الشفعة لان صلح الاجنبي عن الدين على ملكه صحيح كصلح المديون وان قال اقضتكم
 عنه فالصلح باطل كذا في المبسوط * ومن لا يجوز هبته بغير عوض كالا ب في مال ابنه وكالمكاتب
 والعبد التاجر اذا وهب بعوض لا يصح ولا تجب الشفعة عند أبي يوسف رح وعند محمد رح يصح
 وتجب الشفعة كذا في محيط السرخسي * وان وهب لرجل دارا على ان يهبه الآخر الف درهم
 شرط فلا شفعة للشفيع فيه مالم يتقابضا ان قال قد اوصيت بداري ببيع لفلان بالف درهم ومات
 الموصي فقال الموصي له قبلت فللشفيع الشفعة وان قال له اوصيت له بان يوهب له على عوض
 الف درهم فهذا وما لو باشر الهبة بنفسه سواء في الحكم وان وهب نصيبا من دار مسمى بشرط
 العوض وتقابضا لم يجز ولم تكن فيه الشفعة عندنا وكذلك ان كان الشيوع في العوض فيما يقسم
 وان وهب دارا لرجل على ان ابرأه من دين له عليه ولم يسمه وقبض كان للشفيع فيها الشفعة
 وكذلك لو وهبها بشرط الابراء مما يدعي في هذه الدار الاخرى وقبضها فهو مثل ذلك في الاستحقاق
 بالشفعة كذا في المبسوط * رجل اشترى جارية بالف فصالح من عيب بها على وجود منه او اقرار
 بالعيب على دار فللشفيع الشفعة كذا في الجامع الكبير في باب الشفعة في الصلح * ولو صالحه
 من عيب على الدار بعد القبض فالقول للمصالح في نقصان العيب كذا في التاتار خانية *
 وإذا

واذا كان لرجل علي رجل دين يقر به او بجمعه فصالحه من ذلك علي دار او اشترى به منه دارا
وقبضها فالشفيع فيها الشفعة فان اختلف هو والشفيع في مبلغ ذلك الدين وجنسه فهو بمنزلة
اختلاف المشتري والشفيع في الثمن ولا يلتفت الى قول الذي كان عليه الحق كذا في المبسوط *
دار بين ثلثة نفر مثلا جاء رجل وادعى لنفسه فيها دعوى فصالحه احد شركاء الدار علي مال علي
ان يكون نصيب المدعي لهذا المصالح خاصة فطلب الشريكان الآخران الشفعة فان كان
الصالح من اقرار شركاء الدار بان اقر شركاء الدار بما ادعاه المدعي وصالح مع المدعي واحد
منهم علي ان يكون نصيب المدعي له خاصة كان لهم الشفعة في ذلك وان كان الصالح
من انكار الشركاء فلا شفعة وان كان المصالح مقرا بحق المدعي وانكار الشريكان الآخران حقه
فالتاضي يسأل الشريك المصالح البينة علي ما ادعاه المدعي واذا اقام البينة علي ما ادعاه المدعي
قبلت بينته لانه مشتري ثبت ملكه بائعه فيما اشترى حتى يثبت شراؤه واذا قبلت بينته صار الثابت
بالبينة كالثابت باقرار الشركاء وهناك للشريكين الآخرين حق الشفعة فهنا كذلك واذا ادعى
حقا في دار وصالحه المدعي عليه علي سكنى دار اخرى فلا شفعة للشفيع في الدار التي وقع الصلح
عنها كذا في المحيط * ولو كان ادعى دين او ودعة او جراحة خطأ فصالحه علي دار او حائط من دار
فالشفيع فيه الشفعة واذا صالح من سكنى دار او وصى له بها او خدعة عبد علي بيت فلا شفعة فيه واذا ادعى
علي رجل مالا فصالحه علي ان يضع جذوعه علي حائطه او يكون له موضعها ابدا او سنين معلومة
ففي القياس هذا جائز لان ما وقع عليه الصلح معلوم عينا كان او منفعة ولكن ترك هذا القياس
فقال الصلح باطل ولا شفعة للشفيع فيها وكذلك لو صالحه ان يصرف مسيل مائه الي دار لم يكن
لجار الدار ان يأخذ مسيل مائه بالشفعة ولو صالحه علي طريق محدود معروف في دار كان
للجار الملاصق ان يأخذ ذلك بالشفعة وليس طريق فيها كمسيل الماء لان عين الطريق تملك فيكون
شريكا بالطريق ولا يكون شريكا بوضع الجذع في الحائط والهراوى ومسيل الماء كذا في المبسوط *
وفي المنتقى من محمد ربح في الاملاء رجل اشترى دارا واشترط الخيار للشفيع ثلثا قال ان قال الشفع
امضيت البيع علي ان آخذ بالشفعة فهو علي شفيعته وان لم يذكر اخذ الشفعة فلا شفعة له كذا
في التاتارخانية * ولو باع داره علي ان يضم له الشفع الثمن علي المشتري والشفيع حاضر
فضم من جاز البيع ولا شفعة له لان البيع من جهة الشفع قدم فلا شفعة له وكذلك لو اشترى المشتري

الدار على ان يضمن له الشفع الدرك من البائع والشفيع حاضر فضمن جاز البيع ولاشفعة له كذا في شرح الطحاوي * ولو كان المشتري بالخيار ابدالم يكن للشفيع فيها الشفعة فان ابطال المشتري خياره واستوجب البيع قبل مضي الايام الثلاثة وجبت الشفعة وكذلك هذ هما بعدمضي الايام الثلاثة كذا في المبسوط * وان كان المشتري شرط الخيار لنفسه شهرا او ما يشبه ذلك فلا شفعة للشفيع عنداي حينة رح فان ابطال المشتري خياره قبل مضي ثلاثة ايام حتى انقلب البيع صحيحا وجبت للشفيع الشفعة كذا في المحيط * وفي الفتاوى العتابية ولو باعه بخيار ثلاثة ايام ثم زاده ثلاثة اخرى وقد كان الشفع طلب الشفعة وقت البيع اخذها اذا انقضت المدة الاولى واذا ردّها احد الجارين على الاصل اخذها الجار الآخر كذا في التاتارخانية * واذا اشترى دارا بعد بيعه او بعد بيعه وشرط فيه الخيار لاحدهما ان شرط الخيار للبائع الدار فلاشفعة للشفيع قبل تمام البيع سواء شرط الخيار في الدار او في العبد كذا في المحيط * واذا اشترى دارا بعد واشترط الخيار ثلثا لمشتري الدار للشفيع فيه الشفعة فان اخذها من يد مشتريها فقد وجب البيع له فان سلم المشتري البيع وابطل خياره سلم العبد للبائع فان ابى ان يسلم البيع اخذ عبده ودفع قيمة العبد التي اخذها من الشفع الى البائع ولا يكون اخذ الشفع الدار بالشفعة اختيارا من المشتري واسقاطا لخياره في العبد بخلاف ما اذا باعها المشتري فذلك اختيار منه ولو كانت الدار في يد البائع كان للشفيع ان يأخذها منه بقيمة العبد ويسلم العبد للمشتري ولو كانت الدار في يد المشتري فهلك العبد في يد البائع انتقض البيع ورد المشتري الدار وللشفيع ان يأخذها بقيمة العوض كذا في المبسوط * ولو كان الخيار للبائع الدار فبيعت الدار بجانب الدار المبيعة فللبائع فيها حق الشفعة فاذا اخذها كان هذا منه نقضا للبيع كذا في المحيط * واذا كان الخيار للمشتري فبيعت دار بجانب هذه الدار كان له فيها الشفعة فاذا اخذها بالشفعة كان هذا منه اجازة البيع فاذا جاء الشفع واخذ منه الدار الاولى بالشفعة لم يكن له على الثانية سبيل لانه انما يملكها الآن فلا يصير بها جارا للدار الاخرى من وقت العقد الا ان تكون له دار الى جنبها والدار الثانية سالمة للمشتري لان اخذ الشفع من يده لا ينفي ملكه من الاصل ولهذا كانت مهدة الشفع عليه فلا يثبت به انعدام السبب في حقه حين اخذها بالشفعة كذا في المبسوط * اذا اشترى دارا ولم يكن رأها ثم بيعت دارا بجانبها فخذها بالشفعة لم يطل خياره في الرواية الصحيحة لان اخذها بالشفعة دلالة الرضى وخيار الرؤية لا يطل

بالرضا صريحاً فكذلك بالرضا دلالة كذا في محيط السرخسي * وإذا اقتصم الشركاء العقار فلا شفعة
 لجارهم بالقسمة سواء كانت القسمة بقضاء القاضي أو بغير قضائه كذا في النهاية * ولا شفعة
 في الشراء الفاسد سواء كان المشتري مائلاً بالقبض أو لا يملك وسواء كان المشتري قبض
 المشتري أو لم يقبض وهذا إذا وقع البيع فاسداً في الابتداء أما إذا فسد بعد انعقاده صححنا فحق
 الشفيع يبقى على حاله ألا ترى أن النصراني إذا اشترى من نصراني داراً بخمر ولم يتقابضاً حتى
 أسلم أو أسلم أحدهما أو قبض الدار ولم يقبض الخمر فإن البيع يفسد وللشفيع أن يأخذ الدار بالشفعة
 وإن فسد البيع المشتري إذا قبض الدار المشتراة شراءً فاسداً حتى صارت ملكاً له فبيعت داراً أخرى
 بجانب هذه الدار فله الشفعة فإن لم يأخذ الدار الثانية حتى استرد البائع منه ما اشترى لم يكن
 للمشتري أن يأخذها بالشفعة فإن كان المشتري أخذها ثم استرد البائع بحكم الفساد فلاخذ بالشفعة
 ماضٍ كذا في المحيط * وأن اشترى فاسداً فاسداً ولم يقبضها حتى بيعت داراً إلى جنبها فللبائع
 أن يأخذ هذه الدار بالشفعة لأن الأولى في ملكه بعد فيكون جاراً يملكه للدار الأخرى ثم إن سلمها
 البائع قبل الحكم بالشفعة بطلت شفيعته ولا شفعة فيها للمشتري لأن جوازاً حادث بعد بيع تلك
 الدار كذا في المبسوط * ومن ابتاع داراً شراءً فاسداً فلا شفعة فيها ما قبل القبض فلبقاء ملك البائع
 فيها وما بعد القبض فلا حتمال الفسخ فإن بنى فيها ينقطع حق البائع في الاسترداد ويجب على
 المشتري قيمتها وتجب للشفيع الشفعة فيها عند أبي حنيفة رح وعندهما لا ينقطع حقه في الاسترداد
 فلا يجب فيها الشفعة وللشفيع أن يأمر المشتري بهدم البناء فإن اتخذها المشتري مسجداً فعلى
 هذا الخلاف وقيل ينقطع حقه أجمعاً كذا في الكافي * ولو أسلم داراً في مائة ففيز حنطة وسلمها فللشفيع
 الشفعة ولو لم يسلمها حتى افتراقاً بطل السلم والشفعة لأنه فسخ ولو تناقضا بعد الافتراق والتسليم
 فله به الشفعة لأنه ليس بفسخ في حق الشفيع بل بيع جديد كذا في القنية * رجل أوصى له بدار
 ولم يعلم حتى بيعت داراً بجنبها ثم قبل الوصية فلا شفعة له ولو مات قبل أن يعلم بالوصية ثم بيعت الدار
 بجنبها فادعى الورثة شفيعتها فلم ذلك لأن موته صار بمنزلة قبوله كذا في الفتاوى الكبرى *
 ولو أوصى بغلة داراً لرجل ويرقبها لآخر فبيعت الدار بجنبها فشفيعتها لصاحب الرقبة كذا في
 محيط السرخسي * سفل لرجل وفوقه علو لغيره باع صاحب السفل سفله فلصاحب العلو الشفعة
 ولو باع صاحب العلو علوه فلصاحب السفل الشفعة فبعد ذلك إن كان طريق العلو في السفل كان

حق الشفعة بسبب الشوكة في الطريق وان كان طريق العلو في السكة العظمى كان حق الشفعة بسبب
الجوار فان لم يأخذ صاحب العلو السفلى بالشفعة حتى انهدم العلو فعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف
رح تبطل شفعة وعلى قول محمد رح لا تبطل ولو بيع السفلى والعلو منهدم فعلى قياس قول
ابي يوسف رح لا شفعة لصاحب العلو بناءً على ان عنده حق الشفعة بسبب البناء وعند محمد رح
له حق الشفعة لان عنده حق الشفعة بسبب قرار البناء لا بسبب نفس البناء وحق قرار العلو باقي كذا
في الذخيرة * وان كان السفلى لرجل وعلوه لآخر فبيعت دار بجنيها فالشفعة لهما فان انهدمت
الدار قبل اخذ الشفعة فالشفعة لصاحب السفلى عند ابي يوسف رح لقيام ما يستحق به الشفعة وهو
الارض ولا شفعة لصاحب العلو لزال ما كان يستحق به الشفعة وقال محمد رح الشفعة لهما لان حقه
قائم ايضا فانه يبنى العلو اذ يبنى صاحب السفلى سفله وله ان يبنى السفلى بنفسه ثم يبنى عليه العلو
ويمنع لصاحب السفلى من الانتفاع حتى يعطيه حقه كذا في الكافي * رجلان اشترى داراً واحدهما
شفيعها فلا شفعة للشفيع فيما صار للاجنبي لان شراء الاجنبي لا يتم الا بقبول الشفيع البيع لنفسه كذا
في فتاوى فاضيل خان * رجل آجر دار مدة معلومة ثم باعها قبل مضي المدة والمستأجر شفيعها فالبيع
موقوف في حق المستأجر لقيام الاجارة فان اجاز المستأجر البيع نفذ في حقه وكان له الشفعة لوجود
سببها وان لم يجز البيع لكن طلب الشفعة بطلت الاجارة كذا في محيط السرخسي * واذا اشترى
ارضا مبدورة فنبت الزرع وحصد المشتري ثم حضر الشفيع اخذ الارض بحصتها فتقوم الارض
مبدورة فيرجع بحصتها كذا في محيط السرخسي * واذا اشترى نخلاً ليقطعه فلا شفعة فيه وكذلك اذا
اشترى به مطلقاً فان اشترى ارضاً بصولها ومواضعها من الارض ففيها الشفعة وكذلك لو اشترى زرعاً
او رطبة ليجدها لم يكن في ذلك شفعة وان اشترى ارضاً مع الارض وجبت الشفعة في الكل استحساناً
وفي القياس لا شفعة في الزرع واذا اشترى ارضاً فيها شجر صغار فكرب فثمرت او كان فيها زرع
فادرك فالشفيع ان يأخذ جميع ذلك بالثمن كذا في المبسوط * اذا اشترى البناء ليقطعه فلا شفعة
لشفيع فيه فان اشترى ارضاً بصولها فالشفيع فيه الشفعة كذا في الذخيرة * ولو اشترى نصيب البائع من البناء
وهو النصف فلا شفعة في هذا البيع فيه فاسد وكذلك لو كان البناء كله لانسان فباع نصفه كذا في المبسوط *
واذا اشترى نخلاً ليقطعها ثم اشترى بعد ذلك الارض وترك النخل فيها فلا شفعة للشفيع في النخل
وكذلك

وكذلك لو اشترى الثمرة ليجذها والبناء ليهدمه ثم اشترى الارض لم تكن للشفيع الشفعة
 الا في الارض خاصة كذا في المحيط * ولو اشترى بيتا ورحى ماء فيه ونهرها ومناعها للشفيع
 الشفعة في البيت وفي جميع ما كان من آلات الرحى المركبة ببيت الرحى لانها تابعة لبيت
 الرحى وعلى هذا اذا اشترى الحمام للشفيع ان يأخذ بالشفعة الحمام مع آلاتها المركبة
 من القدر وغيرها ولا يأخذ ما كان مزا بلا للبيت في المسئلة الاولى والحمام في المسئلة الثانية
 الا الحجر الاعلى من الرحى فانه يأخذه بالشفعة استحسانا وان لم يكن مركبا كذا في الظهيرية *
 ولو اشترى اجمة فيها قصب وسمك يؤخذ بغير صيد اخذ الاجمة والقصب بالشفعة ولم يأخذ السمك
 واذا اشترى عينا ونهر او بئرا باصلها للشفيع فيها الشفعة وكذلك ان كانت عين قير او نفط
 او موضع ملح اخذ جميع ذلك بالشفعة لوجود الاتصال معنى الا ان يكون المشتري قد حمل ذلك
 من موضعه فلا يأخذ ما حمل منه كذا في المبسوط * وفي التفريد والشفيع ان يأخذ ما دخل في البناء والكنيف
 وكل شيء اما الظلة ان كان مقتحما في الدار عند ما يدخل وعند ابني حنيفة رح على التفصيل
 ان قال بكل حق هولها يدخل والآفلا والثمر والشجر والزرع لا يدخل الا بالشرط والقياس ان يدخل
 الثمر من غير المذكور كذا في التاتارخانية * اشترى كرم ما وله شفع غائب فثمرت الاشجار فاكلها المشتري
 ثم حضر الشفع الغائب واخذ الكرم بالشفعة فان كانت الاشجار وقت ري ذات ورد
 ولم يبد الطلع من الورد لا يسقط شيء من الثمن وان كان قد بدا الطلع وقت قبض المشتري الكرم يسقط
 بقدر ذلك ويعتبر قيمته يوم قبض المشتري الكرم كذا في الذخيرة * وان كان المشتري ارضا فيها زرع
 لا قيمة له فادرك الزرع وحصده المشتري ثم جاء الشفع واخذ الارض لا يسقط شيء من ذلك
 الثمن كذا في محيط السرخسي * المكاتب اذا باع او اشترى دارا والمولى شفعها فله ان يأخذ
 بالشفعة سواء كان عليه دين او لم يكن كذا في البدائع * ولو باع المولى دارا ومكاتبه شفعها كان له
 الشفعة كذا في التاتارخانية * الباب الثاني في بيان مراتب الشفعة اذا اجتمعت يراعى فيها
 الترتيب فيقدم الشريك على الخليط والخليط على الجار فان سلم الشريك وجبت الشفعة للخليط
 واذا اجتمع خليطان يقدم الاخص ثم الاعم وان سلم الخليط وجبت للجار وهذا جواب ظاهر الرواية
 وهو الصحيح لان كل واحد من هذه الاشياء الثلاثة سبب صالح للاستحقاق الا انه يرجح البعض على
 البعض للقوة في التأثير فاذا سلم الشريك التحقت شركته بالعدم ويجعل كأنها لم تكن فيراعى الترتيب

في الباقي كما لو اجتمع الخط والجوار ابتداءً وبيان هذا اربعين رجلاً في سكة غير نافذة طريقها من هذه السكة باع احد هما نصيبه فالشفعة لشريكه فان سلم فالشفعة لاهل السكة كلهم يستوي فيها الملاصق وغير الملاصق لانهم كلهم خطاء في الطريق فان سلموا فالشفعة للجار الملاصق ولو انشعبت من هذه السكة سكة اخرى غير نافذة فبيعت دار فيها فالشفعة لاهل هذه السكة خاصة لان خلطة اهل هذه السكة اخص من خلطة اهل السكة العليا وان بيعت دار السكة العليا فالشفعة لاهل السكة العليا واهل السكة السفلى لان خلطتهم في السكة العليا سواء وقال محمد بن حريز اهل الدرب يستحقون الشفعة بالطريق ان كان ملكهم او كان فناء غير مملوك وان كانت السكة نافذة فبيعت دار فيها فلا شفعة الا للجار الملاصق وكذلك داران بينهما طريق نافذ غير مملوك فبيعت احداهما فلا شفعة الا للجار الملاصق وان كان مملوكا فهي في حكم غير النافذ والطريق النافذ الذي لا يستحق به الشفعة ما لا يملك اهله سدة وعلى هذا يخرج النهر اذا كان صغيرا تسقى منه ارض معدودة او كروم معدودة فبيعت ارض منها او كرم ان الشركاء كلهم شفعاء يستوي الملاصق وغير الملاصق وان كان النهر كبيرا فالشفعة للجار الملاصق واختلف في الحد الفاصل بين الصغير والكبير قال ابو حنيفة ومحمد بن حريز اذا كان تجري فيه السفن فهو كبير وان كان لا تجري فهو صغير هكذا في البدائع * قال الشيخ الامام عبد الواحد الشيباني اراد بالسفن ههنا الشرايات التي هي اصغر السفن كذا في الذخيرة * ولو نزع من هذا النهر نهر آخر فيه ارضون او بساتين او كروم فبيعت ارض او بستان شربه من هذا النهر النازع فاهل هذا النهر اخق بالشفعة من النهر الكبير ولو بيعت ارض على النهر الكبير كان اهله واهل النهر النازع في الشفعة سواء لا استوائهم في الشرب هكذا في البدائع * وان كان فناء منفرجا عن الطريق الاعظم او زقاق او درب غير نافذ فيه دور فبيعت دار منها فاصحاب الدور شفعاء جميعا قال الشيخ الامام الزاهد عبد الواحد الشيباني رح هذا اذا كان الفناء مربعا فاما اذا كان مدورا فالشفعة للجار الملاصق كذا في الظهيرية * بيت في دار في سكة غير نافذة والبيت لاثنتين والدار لقوم فباع احد الشريكين نصيبه من البيت فالشفعة لاول الشريكين في البيت فان سلم فلشريك الدار فان سلم فلا لاهل السكة الكل في ذلك على السواء فان سلموا فللجار الملاصق وهو الذي على ظهر هذه الدار وباب دارة في سكة اخرى في شرح ادب القاضي للخصاف في باب الشفعة فان كان لهذه الدار التي هذا البيت هو فيها جيران ملازقون فالذي هو ملازق هذا البيت المبيع والذي هو ملازق

لاقصى الدار لا لهذا البيت في الشفعة على السواء كذا في المحيط * داربين شريكين في سكة غير نافذة باع احدا الشريكين نصيبه من الدار من انسان فالشفعة اولا للشريك في الدار فان سلم فللشريك في الحائط المشترك الذي يكون بين الدارين فان سلم فلاهل السكة الكل في ذلك على السواء فان سلموا فللجار الذي يكون ظهر هذه الدار الى دارة وباب تلك الدار في سكة اخرى في ادب القاضي للخصاف ثم الجار الذي هو مؤخر من الشريك في الطريق هو الذي لا يكون شريكا في الارض التي هي تحت الحائط الذي هو مشترك بينهما اما اذا كان شريكا فيه لا يكون مؤخر بل يكون مقدما وصورة ذلك ان تكون ارض بين اثنين غير مقسومة بنيا في وسطها حائطان ثم اقتسما الباقي فيكون الحائط وما تحت الحائط من الارض مشتركا بينهما فكان هذا الجار شريكا في بعض المبيع اما اذا اقتسما الارض وخطا خطا في وسطها ثم اعطى كل منهما شيئا حتى بنيا حائطا فكل منهما جار لصاحبه في الارض شريك في البناء لا غير والشركة في البناء لا توجب الشفعة وذكر القدوري ان الشريك في الارض التي تحت الحائط يستحق الشفعة في كل المبيع بحكم الشركة عند محمد رح واحدى الروايتين عن ابي يوسف رح فيكون مقدما على الجار في كل المبيع كذا في الذخيرة * وقال الكرخي واصح الروايات عن ابي يوسف رح ان الشريك في الحائط اولى ببقية الدار من الجار وقال عن محمد رح مسائل تدل على ان الشريك في الحائط اولى فانه قال في حائط بين رجلين لكل واحد منهما عليه خشبة ولا يعلم ان الحائط بينهما الا بالخشبة فبيعت احدى الدارين قال فان اقام الاخر البينة ان الحائط بينهما فهو احق من الجار لانه شريك وان لم يقم بينة لم اجعله شريكا وقوله احق من الجار اي احق من الجميع لا بالحائط وهذا مقتضى ظاهر الاطلاق كذا في البدائع * قال محمد رح وفي كل موضع سلم الشريك الشفعة فانما يثبت للجار حق الشفعة اذا كان الجار قد طلب الشفعة حين سمع البيع اما اذا لم يطلب الشفعة حتى سلم الشريك الشفعة فلا شفعة له كذا في المحيط * دار كبيرة فيها مقاصير باع صاحب الدار مقصورة او قطعة معلومة او بيتا للجار الدار الشفعة فيها كان جارا من اي نواحيها لان المبيع من جملة الدار والشفيع جار الدار فكان جارا للمبيع فان سلم الشفعة ثم باع المشتري المقصورة او القطعة المبيعة لم تكن الشفعة الا للجار هالان المبيع صار مقصودا ومفردا بالملك فخرج من ان يكون بعض الدار كذا في محيط السرخسي * سفل بين رجلين ولا حدما عليه ولوينه وبين آخر باع الذي له نصيب في السفل

والعلونصيبه فالشريك في السفلى الشفعة في السفلى ولشريكه في العلوى الشفعة في العلوى ولا شفعة لشريكه في السفلى في العلوى ولا لشريكه في العلوى في السفلى لان شريكه في السفلى جار للعلوى وشريك في حقوق العلوى ان كان طريق العلوى فيه وشريكه في العلوى جار للسفلى او شريك في الحقوق اذا كان طريق العلوى في تلك الدار فكان الشريك في عين البقعة الاولى ولو كان لرجل علوى على داره وطريقه فيها وبقيّة الدار لا خرف باع صاحب العلوى بطريقه ففي الاستحسان تجب الشفعة لصاحب السفلى ولو كان طريق هذا العلوى في دار رجل آخر فيبيع العلوف صاحب الدار التي فيها الطريق الاولى بشفعة العلوى من صاحب الدار التي عليها العلوى فان ساء صاحب الطريق الشفعة فان لم يكن للعلوى جار ملازق اخذته صاحب الدار التي عليها العلوى بالجار وان كان للعلوى جار ملازق اخذته بالشفعة مع صاحب السفلى لانهما جاران وان لم يكن جار العلوى ملازقا وبين العلوى وبين مسكنه طائفة من الدار فلا شفعة له ولو باع صاحب السفلى السفلى كان صاحب العلوى شفعاء ولو بيعت الدار التي فيها طريق العلوف صاحب العلوى حق بشفعة الدار من الجار هكذا في البدائع * دار بين رجلين ولا حد هما حائط في الدار بينه وبين آخر باع الذي له شركة في الحائط نصيبه من الدار والحائط فالشريك في الدار احق بشفعة الدار والشريك في الحائط الاولى بالحائط وهو جار في بقية الدار وكذلك دار بين رجلين ولا حد هما بئر في الدار بينه وبين آخر باع نصيبه من الدار والبئر فالشريك في الدار احق بشفعة الدار والشريك في البئر احق بالبئر وهو جار لبقية الدار كذا في النهاية * واذا كانت الدار بين ثلاثة رجال الاموضع بئر او طريق فيها فباع الشريك في الجميع نصيبه من جميع الدار فالشريك الذي له في جميع الدار نصيب احق من الآخر الذي له في بعض الدار نصيب فان شركته اعم ومن يكون اقوى فهو مقدم في الاستحقاق كذا في المبسوط * صاحب الطريق الاولى بالشفعة من صاحب مسيل الماء اذا لم يكن موضع مسيل الماء ملكا له وصورة هذا اذا بيعت دار ورجل فيها طريق وللآخر فيها مسيل الماء فصاحب الطريق الاولى بالشفعة من صاحب مسيل الماء كذا في المحيط * دار فيها ثلاثة بيوت بيت في اول الدار ثم البيت الثاني بجانب هذا البيت ثم البيت الثالث بجانب الثاني كل بيت لرجل واحد فباع واحد منهم بيته ان كان طريق البيوت في الدار كانت الشفعة للباقيين بحكم الشركة في الطريق وان كانت ابواب البيوت في سكة نافذة لا في الدار فان بيع البيت الاوسط فالشفعة لصاحب الاعلى والاسفل وان بيع

وان بيع البيعة الا على كانت الشفعة لصاحب الاوسط وان بيع الاسفل كانت الشفعة لصاحب
الاوسط لا غير ثلثة بيوت في دار كل واحد فوق الآخر كل واحد لا تسام فباع واحد منهم بيته فان كان
طريق الكل في الدار فللبائعين ان يشتركا في الشفعة وان كانت ابواب البيوت في السكة فان باع
الاوسط فللاعلى والاوسط ان يأخذ الشفعة وان باع الاعلى فاللاوسط والى وان باع الاسفل
فاللاوسط ايضا والى هكذا في خزائنة المفتين * دار فيها ثلثة ابيات ولها ساحة والساحة بين ثلثة
نفر والبيوت بين اثنين منهم فباع احد مالكي البيوت نصيبه من البيوت والساحة من شريكه
في البيوت والساحة فلا شفعة لشريكهما في الساحة كذا في الذخيرة * دار لرجل فيها بيت بينه وبين
غيره فباع الرجل الدار فطلب الجار الشفعة وطلبها الشريك في البيت فصاحب الشركة في البيت
اولى بالبيت وبقية الدار بينهما نصفان هكذا في البدائع * وروي عن ابي يوسف رح
فمن اشترى حائطاً بارضه ثم اشترى ما بقي من الدار ثم طلب جار الحائط الشفعة فله الشفعة
في الحائط ولا شفعة له في بقية الدار كذا في محيط السرخسي * درب غير نافذ فيه دور لقوم باع
رجل من ارباب تلك الدور بيتاً شارفاً في السكة العظمى ولم يبع طريقه في الدرب على ان
يفتح مشري البيت باباً الى الطريق الا عظم فلا صاحب الدرب الشفعة لشركتهم في الطريق
وقت البيع فان سلموها ثم باع المشتري البيت بعد ذلك فلا شفعة لاهل الدرب لانعدام شركتهم
في الطريق وقت البيع الثاني فتكون الشفعة للجار الملازق وهو صاحب الدار وكذلك
اذا باع قطعة من الدار بغير طريق في الدرب كذا في الذخيرة * درب غير نافذ في اقصى مسجد
خطة وباب المسجد في الدرب وظهر المسجد واجانبه الآخر الى الطريق الا عظم فهذا درب نافذ
لو بيعت فيه دار لا شفعة الا للجار واراد بمسجد الخطة الذي اختطه الامام حين قسم بين الغانمين
وهذا لان المسجد اذا كان خطة وظهره الى الطريق الا عظم وليس حول المسجد دور تحول
بينه وبين الطريق الا عظم فهذا الدرب بمنزلة درب نافذ ولو كان حول المسجد دور تحول بينه وبين
الطريق الا عظم كان لاهل الدرب الشفعة بالشركة لان هذا الدرب لا يكون نافذاً ولو لم يكن مسجد
الخطة في الاقصى لكنه كان في اول السكة فان كان من اول السكة الى موضع المسجد نافذاً
لا تثبت فيه الشفعة الا للجار الملازق وما وراء ذلك يكون غير نافذ حتى كان لاهل تلك السكة كلهم
الشفعة ولو لم يكن المسجد خطة بان يشترى اهل الدرب من رجل من اهله داراً في اقصى الدرب

ظهرها الى الطريق الاعظم وجعلوها مسجدا وجعلوا في الدرب بابه ولم يجعلوا الى الطريق
 الاعظم بابا وجعلوا ثم باع رجل من اهل الدرب داره فلاحق الدرب الشفعة بالشركة كذا في المحيط *
 رجل له مغل فيه مسجد افروزة صاحب الخان واذن للناس بالتأذين وصلوة الجماعة فيه ففعلوا
 حتى صار مسجد اثم باع صاحب الخان كل حجرة في الخان من رجل حتى صار در باثم بيعت
 منها حجرة قال محمد رح الشفعة لجميعهم كذا في فتاوى قاضيخان * دار فيها طريق الى الدرب
 ويخرج من باب آخر منها الى الطريق الاعظم فان كان طريقا للناس فلا شفعة لاهل الدرب لان
 السكة نافذة وان كان طريقا لاهل الدرب خاصة فهم شفعاء لان السكة غير نافذة كذا في محيط
 السرخسي * واما الزقيات التي ظهرها وادلا يخلو من وجهين ان كان موضع الوادي مملوكا
 في الاصل واحد نوا الوادي فهذا والمسجد الذي احداثوا في اقصى السكة سواء وان كان في الاصل
 واديا كذلك فهو ومسجد الخطة سواء كذا حكى عن الشيخ الامام الزاهد عبد الواحد الشيباني رح
 وكان يقول الزقيات التي على ظهرها واديا بخارا اذا بيع في زققة منها دار فاهل الزققة كلهم شفعاء
 ولا يجعل ذلك كالطريق النافذة فكأنه عرف انه مملوك وكان الشيخ الامام الاجل شمس الائمة
 السرخسي رح يجعل حكم هذه الزقيات حكم السكك النافذة قيل ويجوز ان يقاس التي في
 اقصاها الوادي بخارا على ما تقدم ويبين امر الشفعة على النفاذ الحادث وعلى نفاذ الخطة
 كذا في المحيط * سكة غير نافذة اذا بيعت دار فيها فالشفعة لجميع اهل السكة ولا فرق بين المدورة
 والمهوجة والمستقيمة كذا في الملئط * سكة غير نافذة فيها عطف مدور يريد بالعطف الذي يقال
 بالغارسية (خم كرد) وفي العطف منازل فباع رجل منزلا في اعلى السكة او اسفلها او في العطف
 فالشفعة لجميع الشركاء وان كان العطف مربعا بان يكون سكة ممدودة في كل جانب
 منها زققة وفي السكة دور وفي الزققتين دور فباع رجل في العطف منزلا فالشفعة لاصحاب
 العطف دون اصحاب السكة ولو باع رجل في السكة دارا كانوا فيها جميعا شفعاء والحاصل
 ان بالعطف المدور لا يصير السكة في حكم السكتين الا يرى ان هيات الدور في هذا العطف لا تتغير
 كما في السكة زققتان اما العطف المربع يصير في حكم سكة اخرى الا يرى ان هيات الدور في هذا
 العطف لا تتغير فيصير بمنزلة سكة في سكة كذا في الذخيرة * سكة تذهب طولها وفي اسفلها سكة اخرى
 غير نافذة بينهما حاجز درب ولا حق لاهل السكة الاولى فيها في بيعت دار من السكة العليا لاهل

السفلى الشفعة لشركتهم ولو بيعت من السفلى فالشفعة لاهلها خاصة وكذا اذا كان فيها زائغة كذا في القنية *
 في المنتقى ابن سباعة عن ابي يوسف رح عن ابي حنيفة رح في دورب فيه زائغة مسند برة لجميع
 الدورب بيعت دار في هذه الزائغة التي عليها الدورب فهم شركاء في الشفعة وانما كان دورب مستطيل فيه
 زائغة ليست على ما وصفت لك ولكنها تشبه السكة فاهل تلك الزائغة شركاء في دوربهم ولا يشركهم
 اهل الدورب في الشفعة وقال ابو يوسف رح ذلك كله سواء وهم شركاء في زائغتهم دون اهل الدورب
 كذا في الذخيرة * هشام عن محمد رح رجل اشترى بيتا من دار الى جنب داره وفتح بابه الى داره
 ثم باع هذا البيت وحده فجاء جاره هذا الرجل وطلب هذا البيت بالشفعة قال ان كان سد باب البيت من
 تلك الدار وفتح في هذه الدار حتى عد البيت من هذه الدار فله الشفعة فيه وفي الشفعة للحسن بن زياد
 سكة غير نافذة فيها عطفة منفردة نفذت هذه العطفة من جانب آخر الى هذه السكة التي فيها العطفة
 فبيعت دار في هذه العطفة فلا شفعة فيها الا لمن داره لزيق الدار المبيعة ولو لم تنفذ هذه العطفة الى السكة
 كانت الشفعة لجميع اهل هذه العطفة فان سلموا الشفعة ليس لاهل السكة الشفعة فيها كذا في المحيط *
 دار بيعت ولها بابان في زقاقين ينظران كانت في الاصل دارين باب احدهما في زقاق آخر فاشترى
 رجل واحد ورفع الحائط بينهما حتى صارت كلها دارا واحدة فلا هل كل زقاق ان يأخذ الجانب
 الذي يليه وان كانت في الاصل دارا واحدة ولها بابان فالشفعة لاهل الزقاقين في جميع الدار
 بالسوية ونظير هذا الزقاق اذا كان في اسفلها زقاق آخر الى جميع الجانب الآخر فرفع الحائط
 بينهما حتى صار الكل سكة واحدة كان لاهل كل زقاق شفعة في الزقاق الذي لهم خاصة ولا شفعة
 لهم في الجانب الآخر وكذا سكة غير نافذة رفع الحائط من اسفلها حتى صارت نافذة فهم فيها
 شركاء كذا في محيط السرخسي * وفي آخر شفعة الاصل دار فيها حجرة منها بين رجلين فباع احدهما
 نصيبه من الحجرة فهذا على وجهين ان كانت الحجرة مقسومة بينهما فالشفعة للشركاء في طريق
 الدار لا للشريك في الحجرة فان سلم شركاء الطريق في الدار الشفعة كانت الشفعة للجار الملازم
 بالدار كذا في المحيط * واذا اشترى قوم ارضا فاقسموها وراو تركوا منها سكة ممشى لهم وهي سكة
 ممدودة غير نافذة فبيعت دار من اقصاها فهم جميعا شركاء في شفعتها ومن كان داره اسفل من الدار
 المبيعة او اعلى في الشفعة هنا سواء وكذلك ان كانوا ورثوا الدور عن آباءهم كذلك ولا يعرفون
 كيف كان اصلها فهذا والاول سواء كذا في المبسوط في باب الشفعة في البناء وغيره * واذا اشترى

بين من دار علوه لآخر وطريق البيت الذي اشترى في دار اخرى فانما الشفعة للقسي في داره الطريق فان سلم صاحب الدار فحينئذ لصاحب العلو الشفعة بالجوار كذا في المبسوط في باب الشفعة بالعروض * واذا كان للدار جاران احدهما غائب والاخر حاضر فخاصم الحاضر الى قاض لا يرى الشفعة بالجوار فابطل شفعته ثم حضر الغائب فخاصمه الى قاض يرى الشفعة فقضى له بجميع الدار ولو كان القاضى الاول قال ابطال كل الشفعة التي تتعلق بهذه الدار لم تبطل شفعة الغائب كذا قاله محمد رَح وهو الصحيح كذا في البدائع * دار وورثتها جماعة عن ابيهم مات بعض ولد ابيهم وترك نصيبه ميراثين ورثته وهم ثلاثة بنين فباع احدهم نصيبه منها فشركاؤه في ميراث ابيهم وهم ابناء الميت الثاني وشركاء الاب وهم اولاد الميت الاول شفعا فيها ليس بعضهم اولي من البعض كذا في المحيط * للحسن بن زياد قوم ورثوا دارا فيها منازل واقتسموها فاصاب كل واحد منها منزل فرفعوا فيما بينهم الطريق فباع من صار له منزله وسلم الذين لهم المنازل في الدار الشفعة كان للجار الشفعة اذا كان لزيق المنزل الذي يبع وان كان لزيق الطريق الذي بينهم وليس بلزيق المنزل كان له ان يأخذ المنزل بطريقه بالشفعة وان لم يكن لزيق المنزل ولا لزيق الطرق الذي بينهم وكان لزيق منزل آخر من الدار فلا شفعة فهذه المسئلة دليل على ان الشفعة كما تجب لجيران المبيع تجب لجيران حق المبيع ايضا كذا في الذخيرة * وفي كتاب الشرب لابي عمرو والطبري دار فيها ثلاثة ابيات وكل بيت لرجل على حدة وطريق كل بيت في هذه الدار وطريق هذه الدار في دار اخرى وطريق تلك الدار في سكة غير نافذة يبع بيت من البيوت التي في الدار الداخلة كان صاحب البيتين اولي بالشفعة من صاحب الدار الخارجة فان سلم الشفعة فالشفعة لصاحب الدار الخارجة فان سلم هو ايضا فالشفعة لاهل السكة ارض بين قوم اقتسموها بينهم ورفعوا طريقا بينهم وجعلوا نافذة ثم بنوا دورا بمنة ويسرة وجعلوا ابواب الدور شارعة الى السكة فباع بعضهم دارا فالشفعة بينهم سواء وان قالوا جعلناها طريقا للمسلمين فكذلك الجواب ايضا قال الصدر الشهيد هو المختار كذا في المحيط * ولو ان رجلا اشترى دارا في سكة غير نافذة ثم اشترى دارا اخرى في تلك السكة كان لاهل السكة ان يأخذ الاولى بالشفعة لان المشتري لم يكن شفعيا وقت الشراء الاول ثم صار هو شفعيا مع اهلي السكة في الدار الثانية كذا في الظهيرية * دار بين ثلاثة نفر فاشترى رجل نصيبهم واحدا بعدوا احد فللجار ان يأخذ

ان يأخذ الثلث الاول وليس له على الثلثين الباقيين سبيل ولو كانت الدارين اربعة نفر اشترى رجل نصيب الثلاثة واحداً بعد واحد والرابع غائب ثم حضر فله ان يأخذ نصيب الاول وهو في نصيب الآخرين شريكه ولو اشترى احد الاربعة نصيب الاثنين واحداً بعد واحد ثم حضر الرابع كان شريكاً في النصيبين جميعاً كذا في محيط السرخسي * وفي الهاروني دارين ثلثة نفر اشترى رجل نصيب احدهم ثم جاء رجل آخر اشترى نصيب آخر ثم جاء الثالث الذي لم يبع نصيبه كان له ان يأخذ النصيبين جميعاً بالشفعة فان لم يحضر الثالث حتى جاء المشتري الاول الى المشتري الثاني فطلب منه الشفعة كان له ذلك ويقضى له بها فيصير له النصيبان جميعاً فان جاء الثالث بعد ذلك وكان غائباً وطلب الشفعة اخذ جميع ما اشتراه الاول ونصف ما اشتراه الثاني ولو لم يقض القاضي للمشتري الاول بما اشتراه الثاني قضى للثالث بالنصيبين جميعاً كذا في المحيط * لرجل مسيل ماء في دار بيعت كانت له الشفعة بالجوار لا بالشركة وليس المسيل كالشرب كذا في التاتارخانية * واذا كان نهر لرجل في ارض لرجل عليه رحي ماء في بيت فباع صاحب النهر والنهر والرحى والبيت فطلب صاحب الارض الشفعة في ذلك كله فله الشفعة وان كان بين ارضه وبين موضع الرحي ارض لرجل وكان جانب النهر الآخر لرجل آخر فطلب الشفعة فلهما ان يأخذا ذلك بالشفعة لانهما سواء في الجوار الى النهر وان كان بعضهم اقرب الى الرحي كذا في المبسوط * نهر كبير كدجلة تجري لقوم منه نهر صغير فصار شرب اراضيهم من هذا النهر الصغير فباع رجل من اهل هذا النهر الصغير ارضه بشرها كان للذين شربهم من هذا النهر الصغير ان يأخذوا تلك الارض بالشفعة اقصاهم وادناهم فيها سواء فان كانت مع الارض التي بيعت قطعة اخرى لريقة بهذه الارض المبيعة وشرب هذه القطعة من النهر الكبير فلا شفعة لصاحب القطعة مع الذين شربهم من النهر الصغير وفي كتاب هلال البصري في نهر ملتوي بيع فيه ارضون خاف الالتواء او قبله فان كان الالتواء بتربيع فهو كنهرين فتكون الشفعة للشركاء في الشرب الى موضع الالتواء خاصة فان سلموا فهي للباقيين من اهل النهر وان كان الالتواء باستدارة وانحراف كانت الشفعة لهم جميعاً وجعلوه كالنهر الواحد في المنتقى بن سامة عن محمد ربح نهرين قوم ولهم عليه ارضون وبساتين شربها من ذلك النهر وهم شركاء فيه فلهم الشفعة فيما يبع من هذه الاراضي والبساتين فان اتخذوا من تلك الارضين والبساتين دوراً واستغنوا عن ذلك الماء فانه لا شفعة بينهم الا بالجوار بمنزلة دور الامصار

وان بقي من هذه الارضين ما يزرع وبقي من هذه البساتين ما يحتاج الى السقي فهم شركاء في الشرب على حالهم وشركاء في الشفعة كذا في المحيط * نهر فيه شرب لقوم وارض النهر لغيرهم فباع رجل ارضه والماء منقطع في النهر فلهم الشفعة في قول محمد ر ح وفي قياس قول ابي يوسف ر ح لاشفعة لهم بحق الشرب اذا كان الماء منقطعا كما في العلو المنهدم كذا في فتاوى قاضيخان * واذا اشترى الرجل نهر ابا صله ولرجل ارض في اعلاه الى جنبه ولرجل آخر ارض في اسفله الى جنبه فلهما جميعا الشفعة في جميع النهر من اعلاه الى اسفله وكذا القناة والعين والبئر فهي من العقارات يستحق فيها الشفعة بالجوار وكذا لك القناة يكون مفتحتها في ارض ويظهر ماؤها في ارض اخرى فجيرانها من مفتحتها الى مصبها شركاء في الشفعة واذا كان نهر لرجل خالصا له عليه ارض ولا خرين عليه ارض ولا شرب لهم فيه فباع رب الارض النهر خاصة فهم شركاء في الشفعة فيه لاتصال ملكهم بالمبيع وان باع الارض خاصة دون النهر فالملازق للارض اولاهم بالشفعة وان باع النهر والارض جميعا كانوا جميعا شفعاء في النهر لاتصال ملك كل واحد منهم بالنهر وكان الذي هو ملاصق الارض اولاهم بالشفعة في الارض لاتصال ملكه بالارض بمنزلة طريق في دار لرجل فباع الطريق والطريق خالص له فجار الطريق اولى به من جار الارض ولو كان شريكا في الطريق اخذ شفعته من الدار لان الشريك مقدم على الجار وكذلك ان كان شريكا في النهر اخذ بحصة من الارض وكان احق بها جميعا من جيران الارض والطريق والنهر سواء في كل شيء كذا في المبسوط * رجل له نصيب في نهر فهو احق بالشفعة ممن يجري النهر في ارضه كذا في فتاوى قاضيخان * واذا كان نهر اعلاه لرجل واسفله لآخر ومجراه في ارض رجل آخر فاشترى رجل نصيب صاحب اعلى النهر فطلب صاحب الارض وصاحب اسفل النهر الشفعة فالشفعة لهما جميعا بالجوار وكذلك لو اشترى رجل نصيب صاحب اسفل النهر فالشفعة لصاحب الاعلى بالجوار وكذلك لو كانت قناة مفتحتها بين رجلين الى مكان معلوم واسفل من ذلك لاحد هما فباع صاحب الاسفل ذلك الاسفل فالشريك والجيران فيه سواء واذا كان نهر لرجل فطلب اليه رجل ليكري منه نهر الى ارضه ثم بيع النهر الاول ومجراه في ارض رجل آخر فصاحب الارض اولى بالشفعة كذا في المبسوط * وفي نوادر بن سامة عن محمد ر ح دار في سكة خاصة باعها صاحبها من رجل بلا طريق فلاهل السكة الشفعة وكذلك لو باع ارضا بلا شرب فلاهل الشرب الشفعة ولو بيعت هذه الدار وهذه الارض مرة اخرى فليس

لهم فيها الشفعة هكذا في الظهيرية * قال محمد رَح في قراح واحد في وسطه ساقية جارية شرب هذا القراح منها من الجانبين فبيع القراح فجاء شفيعان احدهما يلي هذه الناحية من القراح والآخر يلي الجانب الآخر قال هما شفيعان في القراح وليست الساقية من حقوق هذا القراح فلا يعتبر فاصلا كالحائط الممتد ولو كانت هذه الساقية بجوار القراح ويشرب منها الف جريب خارجا من هذا القراح فصاحب الساقية احق بالشفعة من الجار كذا في البدائع * الباب الثالث في طلب الشفعة الشفعة تجب بالعقد والجوار وتؤكد بالطلب والاشهاد ويتملك بالاخذ ثم الطلب على ثلاثة انواع طلب موثبة وطلب تقرير واشهاد وطلب تمليك اما طلب الموثبة فهو انه اذا علم الشفيع بالبيع ينبغي ان يطلب الشفعة على الفور وساعتئذٍ واذا سكنت ولم يطلب بطلت شفعته وهذا رواية الاصل والمشهور من اصحابنا وروى هشام عن محمد رَح ان طلب في مجلس العلم فله الشفعة والا فلا بمنزلة خيار المخيرة وخيار القبول ثم اختلفوا في كيفية لفظ الطلب والصحيح انه لو طلب الشفعة باي لفظ يفهم منه طلب الشفعة جاز حتى لو قال طلبت الشفعة واطلبها وانا اطلبها جاز ولو قال للمشتري انا شفيعك واخذ الدار منك بالشفعة بطلت واذا علم الشفيع بالبيع فقال الحمد لله او سبحان الله والله اكبر او عطس صاحبه فشمته او قال السلام عليك وقد طلبت شفعتها لا تبطل شفعته وكذلك لو قال من اشتراها وبكم اشتراها اذا قال بالفارسية (شفاعت خواهم) بطلت شفعته والطلب في البيع الفاسد يعتبر وقت انقطاع حق البائع لا وقت شرائه فاما في البيع الفضولي او في البيع بشرط الخيار للبائع فعند ابي يوسف رَح يعتبر الطلب وقت البيع وعند محمد رَح يعتبر وقت الاجازة وفي الهبة بشرط العوض روايتان في رواية يعتبر الطلب وقت القبض وفي رواية يعتبر وقت العقد ولو سمع الشريك والجاريين الدار وهما في موضع واحد وطلب الشريك الشفعة وسكت الجار ثم ترك الشفيع الشفعة ليس للجار ان يأخذ الشفعة دار بيعت لها شفيعان واحد هما غائب وطلب الحاضر نصف الدار بالشفعة بطلت الشفعة وكذا لو كانا حاضرين وطلب كل واحد منهما الشفعة في النصف بطلت شفعتها كذا في محيط السرخسي * ثم علمه بالبيع قد يحصل بسماعه بنفسه وقد يحصل باخباره غيره لكن هل يشترط فيه العدد والعدالة اختلف اصحابنا فيه قال ابو حنيفة رَح يشترط احد هذين اما العدد في المخبر رجلان او رجل وامرأتان واما العدالة وقال ابو يوسف ومحمد رَح لا تشترط فيه العدالة ولا العدد حتى لو اخبره واحد بالشفعة عدلا كان المخبر او فاسقا حرا او عبدا ما دوننا

بالغا وصبيًا ذكرًا أو أنثى فسكت ولم يطلب على الفور الخبر على رواية الاصل اولم يطلب في المجلس على رواية محمد بن حمر بطلت شفعته عندهما اذا ظهر كون الخبر صادقا وذكر الكرخي ان هذا اصح الروايتين كذا في البدائع * وان كان المخبر رجلا واحدا غير عدل ان صدقه الشفيع في ذلك ثبت البيع بخبرة بالاجماع وان كذبه في ذلك لا يثبت البيع بخبرة وان ظهر صدق الخبر عند ابي حنيفة رح وعندهما يثبت البيع بخبرة اذا ظهر صدق الخبر كذا في الذخيرة * واما طلب الاشهاد فهو ان يشهد على طلب الموائبة حتى يتأكد الوجوب بالطلب على الفور وليس الاشهاد شرط الصحة للطلب لكن يتوثق حق الشفعة اذا انكر المشتري طلب الشفعة فيقول له لم تطلب الشفعة حين علمت بل تركت الطلب وقمت من المجلس والشفيع يقول طلبت فاقول قول المشتري فلا بد من الاشهاد وقت الطلب توثيقا وانما يصح طلب الاشهاد بحضرة المشتري او البائع او المبيع فيقول عند حضرة واحد منهم ان فلانا اشتري هذه الدار ودارا ويذكر حدودها الاربعة وانا شفيعها وقد كنت طلبت الشفعة وانا اطلبها الآن فاشهدوا على ذلك ثم طلب الاشهاد مقدر بالتمكن من الاشهاد فمتى تمكن من الاشهاد عند حضرة واحد من هذه الاشياء ولم يطلب الاشهاد بطلت شفعته نفيًا للضرر عن المشتري فان ترك الاقرب من هذه الثلاثة وذهب الى الاعدان كان الكل في مصر واحد لا تبطل شفعته استحسانا وان كان الاعداء في مصر آخر او في قرية من قرى هذا المصر بطلت شفعته لان المصر الواحد مع نواحيه واماكنه جعل كمكان واحد ولو كان الكل في مكان حقيقة وطلب من ابعدها وترك الاقرب جاز فكذا هذا الا ان يصل الى الاقرب ويذهب الى الاعداء فحينئذ تبطل وان كان المبيع لم يقبض فهو بالخيار ان شاء اشهد على طلبه عند البائع او المبيع وان كان المبيع في يد المشتري ذكر الكرخي في النوادر لا يصح الاشهاد على البائع ونص محمد بن حمر في الجامع الكبير انه يصح الاشهاد عليه بعد تسليم المبيع استحسانا لا قياسا كذا في محيط السرخسي * وانما يحتاج الى طلب الموائبة ثم الى طلب الاشهاد بعده اذا لم يمكنه الاشهاد عند طلب الموائبة بان سمع الشراء حال غيبته عن المشتري والبائع والدار ما اذا سمع عند حضرة هؤلاء الثلث واشهد على ذلك فذلك يكفي ويقوم مقام الطلبين كذا في خزانة المفتين * واما طلب التملك فهو المراجعة الى القاضي ليقضي له بالشفعة ولو ترك الخصومة ان كان بعد رجوع مرض او حبس او غيره ولم يمكنه التوكيل

النوكيل لم تبطل شفعته فان ترك من غير عذر لا تبطل شفعته عند أبي حنيفة رح وهو احدى
الروايتين عن أبي يوسف رح كذا في محيط السرخسي * وهو ظاهر المذهب وعليه الفتوى كذا
في الهداية * ومن محذور فرح وهو رواية عن أبي يوسف رح ان اشهد وترك المخاصمة شهرا
من غير عذر تبطل شفعته والفتوى على قولهما كذا في محيط السرخسي * وصورة طلب التملك
ان يقول الشفيع للقاضي ان فلانا اشتري دارا وبين محلتي وحدودها وانا شفيعها بدار لي
وبين حدودها فمرة بتسليمها التي وبعد هذا الطلب ايضا لا يثبت الملك للشفيع في الدار المشفوعة
الا بحكم القاضي او بتسليم المشتري الدار اليه حتى ان بعد هذا الطلب قبل حكم القاضي
بالدار له وقبل تسليم المشتري الدار اليه لو بيعت دار اخرى بحجب هذه الدار ثم حكم له
الحاكم او سلم المشتري الدار اليه لا يستحق الشفعة فيها وكذلك لو مات الشفيع او باع داره
بعد الطلبين قبل حكم الحاكم او تسليم المشتري تبطل شفعته ذكر الخصاص ذلك في ادب
القاضي وللشفيع ان يمتنع من الاخذ بالشفعة وان بذله المشتري حتى يقضي القاضي له بها
كذا في المحيط * واذا رفع الامر الى القاضي فان القاضي لا يسمع دعواه الا بحضور الخصم
فان كانت الدار في يد البائع يشترط لسماع الدعوى حضرة البائع والمشتري لان الشفيع
يطلب القضاء بالملك واليد جميعا والملك للمشتري واليد للبائع فشرط حضرتهما وان كانت
الدار في يد المشتري كفاه حضرة المشتري كذا في فتاوى قاضيان * واذا كان الشفيع
فاثما يؤجل بعد العلم قدر مسيرة الطلب للاشهاد فان حضر هو او وكيله والا بطلت شفعته
فان قدم وغاب واشهد على الطلب فهو على شفعته لان عند أبي حنيفة رح بتأخير طلب التملك
لا تبطل شفعته وعندهما تبطل الا بعذر وههنا ترك طلب التملك بعذر فان ظهر المشتري في
بلد ليس فيه الدار لم يكن على الشفيع الطلب هناك وانما يطلب حيث الدار كذا في محيط
السرخسي * الشفيع اذا علم بالشراء وهو في طريق مكة فطلب طلب الموائمة وعجز عن طلب
الاشهاد بنفسه يوكل وكيفا لطلب له الشفعة فان لم يفعل ومضى بطلت شفعته وان لم يجد من
يوكله فوجد قنجا يكتب على يديه كتابا ويوكل وكيفا في الكتاب فان لم يفعل بطلت شفعته
وان لم يجد وكيفا ولا فيجبالا تبطل شفعته حتى يجد الفج كذا في الظهيرية * رجل له شفعة عند
القاضي يقدمه الى السلطان الذي تولى القضاء منه وان كانت شفعته عند السلطان فامتنع

القاضي من احضاره فهو على شفعته لان هذا عذر كذا محيط السرخسي * الشفع اذا علم في الليل ولم يقدر على الخروج والاشهاد فان اشهد حين اصبح صح كذا في الخلاصة * قال ابن الفضل اذا كان وقت خروج الناس الى حوائجهم يخرج ويطلب كذا في الحاوي * الفتاوى اليهودي اذا سمع البيع يوم السبت فلم يطلب بطلت شفعته كذا في خزائن المفتين * شفع بالجوار اذا خاف انه لو طلب الشفعة عند القاضي والقاضي لا يرى الشفعة بالجوار تبطل شفعته فلم يطلبه فهو على شفعته لانه ترك بعذر كذا في محيط السرخسي * اذا اشترى رجل من اهل البغي دارا من رجل في عسكرة والشفيع في عسكرة اهل العدل فان كان لا يقدر على ان يبعث وكيل ولا ان يدخل بنفسه عسكرهم فهو على شفعته ولا يضرة ترك طلب الاشهاد وان كان يقدر على ان يبعث وكيل او يدخل بنفسه عسكرهم فلم يطلب طلب الاشهاد بطلت شفعته كذا في المحيط * الشفع اذا كان في عسكرة الخوارج او اهل البغي وخاف على نفسه لو دخل في عسكرة اهل العدل فلم يطلب الاشهاد بطلت شفعته لانه قادر بان يتزك البغي فيدخل عسكرة اهل العدل كذا في محيط السرخسي * اذا اتفق البائع والمشتري ان الشفع علم بالشراء منذ ايام ثم اختلفا بعد ذلك في الطلب فقال الشفع طلبت منذ علمت وقال المشتري ما طلبت فالقول قول المشتري وعلى الشفع البيّنة ولو قال الشفع علمت الساعة وانا اطلبها وقال المشتري علمت قبل ذلك ولم تطلب فالقول قول الشفع وحكي من الشيخ الامام الزاهد عبد الواحد الشيباني انه قال اذا كان الشفع علم بالشراء وطلب طلب المواثبة ثبت حقه لكن اذا قال بعد ذلك علمت منذ كذا او طلبت لا يصدق على الطلب ولو قال ما علمت الا الساعة يكون كاذبا بالحيلة في ذلك ان يقول لانسان اخبرني بالشراء ثم يقول الان اخبرت يحكون صادقا وان كان اخبر ذلك وذكر محمد بن مقاتل في نوادره اذا كان الشفع قد طلب الشفعة من المشتري في الوقت المتقدم وبخشي انه لو اقر بذلك يحتاج الى البيّنة فقال السامة علمت وانا اطلب الشفعة يسعد ان يقول ذلك ويحلف على ذلك ويستثنى في يمينه كذا في المحيط * فان قال المشتري للقاضي حلفه بالله لقد طلب هذه الشفعة طلبا صحيحا ساعة علم بالشراء من غير تاخير فحلف القاضي على ذلك فان اقام المشتري بيّنة ان الشفع علم بالبيع منذ زمان ولم يطلب الشفعة واقام الشفع البيّنة انه طلب الشفعة حين علم بالبيع فالبيّنة بينة الشفع والقاضي يقضي بالشفعة في قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف رح البيّنة بينة المشتري كذا في الذخيرة * المشتري

اذ لا انكر طلب الشفع الشفعة عند سماع البيع يحلف على العلم وان انكر طلبه عند لقائه حلف على
البنات كذا في المتن * اذا تقدم الشفع وادعى الشراء وطلب الشفعة عند القاضي يسأل القاضي
اولا المدعى قبل ان يقبل على المدعى عليه من موضع الدار من مصر ومحلة وحدودها لانه
ادعى فيها حق فلا بد ان تكون معلومة لان دعوى المجهول لا تصح فصاركها اذا ادعى ملك رقبته
فاذا بين ذلك سأل هل قبض المشتري الدار ام لا لانه اذا لم يقبضها لا تصح دعواه على المشتري
حتى يحضر البائع فاذا بين ذلك سأل من سبب شفعته وحدود ما يشفع به لان الناس مختلفون
فيه فلعلة ادعاه بسبب غير صالح او يكون هو محجوب بغيره فاذا بين سببا صالحا لم يكن محجوبا
بغيره سأل انه متى علم وكيف صنع حين علم لانها تبطل بطول الزمان وبالاعراض وبما يدل عليه
فلا بد من كشف ذلك فاذا بين ذلك سأل من طلب التبرير كيف كان وعند من اشهد وهل كان
الذي سأل عنده اقرب من غيره ام لا على الوجه الذي بينا فاذا بين ذلك كله ولم يخل من
شروطه تم دعواه واقبل على المدعى عليه وسأل من الدار التي يشفع بها هل هي ملك الشفع
ام لا وان كانت هي في يد الشفع وهي تدل على الملك ظاهرا لان الظاهر لا يصلح للاستحقاق
فلا بد من ثبوت ملكه بحجة لاستحقاق الشفعة فيسأل له عنده فان انكر ان يكون ملكا يقول للمدعى
اقم البينة انها ملكك فان عجز عن البينة وطلب يمينه استحلف المشتري بالله ما تعلم انه مالك للذي
ذكره مما يشفع به لانه ادعى عليه حقا لواقربه لزمه ثم هو في يد غيره فيحلف على العلم وهذا عند
ابي يوسف رح كذا في التبيين * وعليه الفتوى كذا في السراجية * فان نكل او قامت للشفع بينة
او اقر المشتري بذلك ثبت ملك الشفع في الدار التي يشفع بها ويثبت السبب وبعد ذلك يسأل
القاضي المدعى عليه فيقول هل اشتريت ام لا فان انكر الشراء قال للشفع اقم البينة انه اشترى
فان عجز عن اقامة البينة وطلب يمين المشتري استحلف بالله ما اشترى او بالله ما يستحق عليه
في هذه الدار شفعة من الوجه الذي ذكره فهذا تحليف على الحاصل وهو قول ابي حنيفة
ومحمد رح والاول على السبب وهو قول ابي يوسف رح فان نكل او اقر او قامت للشفع بينة
قضى بها لظهور الحق بالحجة كذا في التبيين * وفي الاجناس بين كيفية الشهادة فقال ينبغي
ان يشهدوا ان هذه الدار التي بجوار الدار المبيعة ملك هذا الشفع قبل ان يشتري هذا المشتري
هذه الدار وهي له الى هذه الساعة لانها خرجت من ملكه فلو قال ان هذه الدار لهذا الجار

لا يكفي ولو شهد ان الشفع اشترى هذه الدار من فلان وهي في يده او وهبها منه فذلك يكفي
فلو اراد الشفع ان يحلف المشتري فله ذلك كذا في الذخيرة والمحيط * من ابني يوسف بن حلواد عن
رجل اراد اقام بينة ان هذه الدار كانت في يده مات وهي في يده فانه يقضي له بالدار ولو بيعت
دار مجنبها فانه لا يستحق الشفعة حتى يقيم البينة على الملك دار في يد رجل اقراها لا خرفيعة
مجنبها دار فطلب المقر له الشفعة فلا شفعة له حتى يقيم البينة ان الدار داره كذا في محيط السرخسي *
وذكر الخصاف في اسقاط الشفعة ان البائع اذا اقر بسهم من الدار المشتراة ثم باع منه بقية الدار فالجار
لا يستحق الشفعة وكان ابو بكر الخوارزمي يخطي الخصاف في هذه ويفتي بوجوب الشفعة للجار لان
الشركة ما ثبتت الا باقراره كذا في الذخيرة * رجلا ورثا من ابيهما اجمة واحد الوارثين بعينه لم يعلم
بالميراث ولم يعلم بان له منها نصيبا فبيعت اجمة اخرى بجوار هذه الاجمة فلم يطلب هو الشفعة فلما علم
ان له فيها نصيبا طلب الشفعة في الاجمة المباعة قالوا تبطل شفعتها لان شرط تأكد الشفعة طلب المواناة عند
العلم بالبيع فاذا لم يطلب والجهل ليس بعذر لا تبقى له الشفعة كذا في فتاوى قاضيخان * الباب الرابع
في استحقاق الشفع كل المشتري او بعضه رجل اشترى خمس منازل من رجل واحد في سكة
غير نافذة بصفقة فاراد الشفع ان يأخذ منزلا واحدا قالوا ان طلب الشفعة بحكم الشركة في الطريق
لا يأخذ البعض لانه تفريق الصفقة من غير ضرورة وان اراد الشفعة بحكم الجوار وجواره في هذا
المنزل الذي يريد اخذه لا غير كان له ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * اذا اراد الشفع ان يأخذ
بعض المشتري دون بعض فان لم يكن ممنازا من البعض بان اشترى دارا واحدة فاراد الشفع
ان يأخذ بعضها بالشفعة دون البعض وان يأخذ الجانب الذي يلي الدار دون الباقي ليس له
ذلك بخلاف بين اصحابنا ولكن يأخذ الكل او يدع لانه لو اخذ البعض دون البعض تفرقت الصفقة
على المشتري سواء اشترى واحدا من واحد او واحد من اثنين او اكثر حتى لو اراد الشفع
ان يأخذ نصيب احد البائعين ليس له ذلك سواء كان المشتري قبض اولم يقبض في ظاهر الرواية
من اصحابنا وهو الصحيح ولو اشترى رجلا من رجل دارا للشفيع ان يأخذ نصيب احد المشتريين
في قولهم جميعا سواء كان قبل القبض او بعده في ظاهر الرواية لان الصفقة حصلت متفرقة من
الابتداء فلا يكون اخذ البعض تقرقا وسواء سمي لكل واحد نصفين على حدة او سمي الصلة
نسبا واحدا

ثم باءوا واحداً وكنوا كان المشتري ما قبل نفسه أو لغيره في الفصلين حتى لو وكل رجلان جميعاً واحداً
 بالشراء فاشترى الوكيل من رجلين فجاء الشفيع ليس له أن يأخذ نصيب أحد البائعين بالشفعة
 ولو وكل رجل رجلين فاشترى من واحد فالشفيع أن يأخذ ما اشتراه أحد الوكيلين وكذا لو كان
 الوكلاء عشرة اشتروا الرجل واحد فالشفيع أن يأخذ من واحد أو من اثنين أو من ثلاثة قل محمد بن
 وأما الظرفي هذا إلى المشتري ولا الظرف إلى المشتري له وهو نظر صحيح وأن كان المشتري بعضه
 ممتازاً عن البعض بأن اشترى دارين صفقة واحدة فأراد الشفيع أن يأخذ أحدهما دون الآخر
 فإن كان شفعيها جميعاً فليس له ذلك ولكن يأخذهما جميعاً أو يدعهما وهذا قول أصحابنا الثلاثة
 سواء كانت الداران متلاصقتين أو متفرقتين في مصر واحد أو في مصرين وأن كان الشفيع شفعيها
 لأحدهما دون الآخر وقع البيع صفقة واحدة فهل له أن يأخذ الكل بالشفعة روي عن
 أبي حنيفة رح أنه ليس له أن يأخذ إلا الشيء الذي بجواره بالحصص وكذا روي عن محمد بن
 في الدارين المتلاصقتين إذا كان الشفيع جاراً لأحدهما أنه ليس له الشفعة إلا فيما يليه وكذا قال
 محمد بن رح في الأفرحة المتلاصقة وواحد منها يلي أرض إنسان وليس بين الأفرحة طريق ولا نهر
 إلا مسنة أنه لا شفعة له إلا في القراح الذي يليه خاصة وكذلك في قرية إذا بيعت بدورها وأراضيها
 أن لكل شفيع أن يأخذ القراح الذي يليه خاصة وروي الحسن بن أبي حنيفة رح أن للشفيع
 أن يأخذ الكل في ذلك كله بالشفعة قال الكرخي رواية الحسن تدل على أن قول أبي حنيفة رح
 كان مثل قول محمد بن رح ثم رجع عن ذلك فجعل كالدار الواحدة هكذا في البدائع * الباب الخامس
 في الحكم بالشفعة والخصومة فيها ولا يلزم الشفيع احضار الثمن وقت الدعوى بل يجوز له المنازعة
 وإن لم يحضر الثمن إلى مجلس القاضي فإذا قضى له بالشفعة له احضار الثمن وهذه رواية الأصل
 ومن سلك رح أن القاضي لا يقضي له بالشفعة حتى يحضر الثمن ثم إذا قضى له قبل احضار
 الثمن فلا يشرى من العقار منه حتى يدفع الثمن إليه وينفذ القضاء عند محمد بن رح لأنه
 فصل محلي دونه ولو كان دارين بمنزلة دار واحدة دفع الثمن إليه لا تبطل بالأجماع كذا في التبيين *
 فإن أخذ الدار من المشتري فعهده وضمان ماله على المشتري وإن أخذها من البائع ودفع الثمن
 إليه فعهده وضمان ماله على البائع وهذا هو الأصل في البيع روي أبو سليمان عن أبي يوسف رح أن المشتري
 أن يضمن بعد الثمن ولم يقض الدار حتى يقضي القاضي للشفيع فله ما فانه يقض الدار

من البائع وينقد الثمن للمشتري وعهده على المشتري وان كان لم ينقد الثمن دفع الشفع الثمن الى البائع وعهده على البائع فلوان الشفع في هذه الصورة وجد بالدار عيبا فرد هاء الى البائع او على المشتري بقضاء القاضي فان اراد المشتري ان يأخذها بشرائه واراد البائع ان يرد هاء الى المشتري بحكم ذلك الشراء فالمشتري بالخيار ان شاء اخذها وان شاء تركها فان اخذ الشفع الدار من المشتري واراد ان يكتب كتابا على المشتري ليكون وثيقة للشفع على المشتري له ذلك وبحكي في الكتاب شراء المشتري اولاً ثم يرتب عليه الاخذ بالشفعة ويأخذ الشفع من المشتري كتاب شرائه الذي كتب على بائعه وان ابى المشتري ان يدفع اليه ذلك فله ذلك ولكن ينبغي للشفع ان يحتاط لنفسه فيشهد قوما على تسليم المشتري الدار اليه بالشفعة وان كان الشفع اخذ الدار من البائع يكتب كتابا على البائع نحو ما يكتب لواخذه من المشتري ويكتب في هذا الكتاب اقرار المشتري انه سلم جميع ما في هذا الكتاب واجازة واقرائه لاحق له في هذه الدار ولا في ثمنها كذا في المحيط * وان شاء كتب الكتاب عليهما بتسليم الدار بالشفعة اليه وقبض البائع الثمن برضاه وضمان البائع الدرك كذا في المبسوط * واذا قضى القاضي للشفع او سلم المشتري تثبت بينهما احكام البيع من خيار رؤية وخيار عيب والرجوع بالثمن عند الاستحقاق الا ان الشفع لا يرجع بضمان الغرور حتى لو بنى في الدار المشفوعة ثم استحققت الدار وامر بنقض البناء كان له ان يرجع بالثمن على من اخذ منه الدار بالشفعة ولا يرجع بقيمة البناء في المشهور من الرواية وعن ابي يوسف رح انه يرجع والمشتري يرجع كذا في التاخر خاتمة * واذا وقع الشراء بثمن مؤجل الى سنة مثلاً فحضر الشفع فطلب الشفعة واراد اخذها الى ذلك الاجل فليس له ذلك الا برضاء المأخوذ منه ويقول القاضي له اذا لم يرض المأخوذ منه اما تنقد الثمن حالا او تصبر حتى يحل الاجل فان نقد الثمن حالا وكان الاخذ من البائع سقط الثمن عن المشتري وان نقد الثمن حالا وكان الاخذ من المشتري يبقى الاجل في حق المشتري على حاله حتى لا يكون للبائع ولاية مطالبة المشتري قبل محل الاجل وان صبر حتى حل الاجل فهو على شفيعته هذا اذا كان الاجل معلوماً واما اذا كان مجهولاً نحو الحصاد والدياس وامثاله ذلك فقال الشفع انا اعجل الثمن واخذها لم يكن له ذلك كذا في المحيط والخيرة والفتاوى العتائية * ولو باع الى اجل فاسد فجعل المشتري الثمن جان البيع وتثبت الشفعة وكذا الارض تباع وفيها زرع المزارع بطلت عند

البيع وفي المجرد روي في الخيار المؤبد والاجل الى العطاء جازاخذة بالشفعة وان لم يطلب في الحال بطلت كذا في التاتارخانية * الشفعوي اذا طلب الشفعة بالجوار والقاضي يسأله هل ترى الشفعة بالجوار ام لا فان قال نعم يقضي بالشفعة والا فلا كذا في السراجية * رجل اشترى من آخر دارا بالف درهم وباعها من آخر بالف درهم وسلمها ثم حضر الشفعي واراد ان يأخذ الدار بالبيع الاول قال ابو يوسف رح يأخذها من الذي هي في يديه ويدفع اليه الف درهم ويقال له اطلب صاحبك الذي باعك فخذ منه الف اخرى وروي الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رح اذا حضر الشفعي وقد باع المشتري الدار وسلمها وغاب واراد ان يأخذها بالبيع الاول فلا خصومة بينه وبين المشتري الاخر فالحاصل ان الشفعي لو اراد اخذها بالبيع الاول تشترط حضرة المشتري الاول عند ابي حنيفة رح وهو قول محمد رح وفي قول ابي يوسف رح لا تشترط حضرته وان اراد اخذها بالبيع الثاني لا تشترط حضرة المشتري الاول بلا خلاف كذا في المحيط * فان قال الشفعي ان لم اجب بالثمن الى ثلاثة ايام فانا بريء من الشفعة فلم يجب بالثمن الى ذلك الوقت ذكر ابن رستم عن محمد رح انه تبطل شفعته وقال المشائخ رح لا تبطل شفعته وهو الصحيح ولو ان الشفعي احضر الدنانير والثلثين دراهم او على العكس اختلفوا فيه والصحيح انه لا تبطل كذا في فتاوى قاضيخان * وفي الفتاوى العتابية ولو سأل المشتري ان يؤخر الخصومة الى كذا وهو على خصومته فاجابه فهو كذلك وفي المنتقى بشر عن ابي يوسف رح ان قول الشفعي لاحق لي عند فلان براءة من الشفعة كذا في التاتارخانية * رجل في يده دار جاء رجل وادعى ان صاحب اليد اشترى الدار من فلان وانا شفيعها واقام على ذلك بينة واقام صاحب اليد بينة ان فلانا ودعها اياه يتضى القاضي للشفعي بالشفعة لان صاحب اليد انتصب خصما بدعوى الفعل وهو شراؤه ولو كان الشفعي لم يدع الشراء على صاحب اليد انما ادعاه على رجل وصورته ان يقول لصاحب اليد ان هذا الرجل اشار الى غير صاحب اليد اشترى هذه الدار من فلان بكذا ونقد الثمن وانا شفيعها واقام على ذلك بينة واقام صاحب اليد بينة ان فلانا ودعها اياه فلا خصومة بينهما حتى يحضر الغائب لان صاحب اليد ههنا انتصب خصما بحكم ظاهر اليد لا بدعوى الفعل كذا في المحيط * اشترى دارا بالحياد ونقد الزيوف او التبرهة اخذها الشفعي بالحياد كذا في السراجية * ولورضي البائع باخذ الزيوف عن الحياد كان للمشتري ان يرجع على الشفعي بالحياد كذا في المضمومات * الباب السادس في الدار اذا بيعت ولها شفعاء يجب ان يعلم بان الشفعاء اذا اجتمعوا فحق كل واحد قبل الاستيفاء

والقضاء ثابت في جميع الدار حتى انه اذا كان للدار شفعيان سلم احدهما الشفعة قبل الاخذ وقبل
القضاء كان للآخر ان يأخذ الكل وبعد الاستيفاء وبعد القضاء يبطل حق كل واحد منهما ما قضي
لصاحبه حتى اذا كان للدار شفعيان وقضى القاضي بالدار بينهما ثم سلم احدهما نصيبه لم يكن للآخر
ان يأخذ الجميع واذا كان بعض الشفعاء اقوى من البعض فقضى القاضي بالشفعة للقوي بطل
حق الضعيف حتى انه اذا اجتمع الشريك والجار وسلم الشريك الشفعة قبل القضاء له ان كان للجار
ان يأخذها بالشفعة ولو قضى القاضي بالدار للشريك ثم سلم الشريك الشفعة فلا شفعة للجار كذا
في الذخيرة * واذا كان احدا الشفعين غائبا كان للحاضرين يأخذ جميع الدار واذا اراد ان يأخذ
النصف ورضي المشتري بذلك فله ذلك وان قال المشتري لا اعطيك الا النصف كان له ان يأخذ
الكل كذا في المبسوط * وان كان الحاضر قال في غيبة الغائب انا آخذ النصف او الثلث وهو مقدار
حقه لم يكن له الا ان يأخذ الكل او يدع كذا في السراج الوهاج * واذا قضى القاضي للحاضر بكل
الدار ثم حضر آخر وقضى له بالنصف ثم حضر آخر قضي له بثلث ما في يد كل واحد منهما حتى
يصير مساويا لهما فان قال الذي قضي له بكل الدار او للثاني انا سلم لك الكل فاما ان تأخذ
الكل او تدع فليس له ذلك وللثاني ان يأخذ النصف كذا في المحيط * ولو حضر واحد من الشفعاء
اولا وثبت شفעתه فان القاضي يقضي له بجميعها ثم اذا حضر شفع آخر وثبت شفעתه فان القاضي
ينظر ان كان الثاني شفعيا مثل الاول فانه يقضي له بنصف الدار وان كان الثاني اولي كما اذا كان
الاول جارا والثاني خليفاه فان القاضي يبطل شفعة الاول ويقضي بجميع الدار للثاني وان كان
الثاني دون الاول فانه لا يقضي له بشيء كذا في السراج الوهاج * ولو ان رجلا اشترى دارا
وهو شفعيها ثم جاءه شفع مثله قضي القاضي بنصفها وان جاءه شفع آخر اولي منه فان القاضي
يقضي له بجميع الدار وان جاءه شفع دونه فلا شفعة له هكذا في شرح الطحاوي * ولو قضي
بالدار للحاضر ثم وجد بها عيبا فردّها ثم قدم الغائب فليس له ان يأخذ بالبيع الاول الا نصف الدار
سواء كان الرد بالعيب بقضاء له او بغير قضاء وسواء كان قبل القبض او بعده ولو اراد الغائب ان يأخذ
كل الدار بالشفعة برّد الحاضر بالعيب ويدع البيع الاول ينظر ان كان الرد بغير قضاء فله ذلك
لان الرد بغير قضاء بيع مطلق فكان بيعا جديدا في حق الشفعة فبأخذ الكل بالشفعة كما يأخذ بالبيع
المبتدأ

المبتدأ هكذا ذكر محمد رح وأطلق الجواب ولم يفصل بينهما إذا كان الرد بالعيب قبل القبض أو بعده من مشائخنا من قال ما ذكر من الجواب محمول على ما بعد القبض لأن الرد قبل القبض بغير قضاء بيع جديد وبيع العقار قبل القبض لا يجوز على أصله وإنما يستقيم إطلاق الجواب على أصل أبي حنيفة وأبي يوسف رح ومنهم من قال يستقيم على مذهب الكل وإن كان بقضاء فليس له أن يأخذ لأنه فسخ مطلق ورفع العقد من الأصل كأنه لم يكن وأخذ بالشفعة يختص بالبيع ولو أطلع الحاضر على عيب قبل أن يقضي له بالشفعة فسلم الشفعة ثم قدم الغائب فإن شاء أخذ الكل وإن شاء ترك ولو رد الحاضر الدار بالعيب بعد ما قضى له بالشفعة ثم حضر شفيعان أخذ اثني الدار بالشفعة والحكم في الاثنين والثلاث سواء يسقط حق الغائب بقدر حصة الحاضر ولو كان الشفيع الحاضر اشترى الدار من المشتري ثم حضر الغائب فإن شاء أخذ كل الدار بالبيع الأول وإن شاء أخذ كلها بالبيع الثاني ولو كان المشتري الأول شفيعاً للدار فاشتراها الشفيع الحاضر منه ثم قدم الغائب فإن شاء أخذ نصف الدار بالبيع الأول لأن المشتري الأول لم يثبت له حق الشراء قبل الشراء حتى يكون بشرائه معرضاً عنه فإذا باعه من الشفيع الحاضر لم يثبت للغائب إلا مقدار ما كان بحصته بالمزاحمة مع الأول وهو النصف لأن السبب عند البيع الأول أوجب الشفعة لكل في كل الدار وقد بطل حق الشفيع الحاضر بالشراء لكون الشراء دليل الاعراض فبقي حق المشتري الأول والغائب في كل الدار فيقسم بينهما فيأخذ الغائب نصف الدار بالبيع الأول وإن شاء أخذ الكل بالبيع الثاني لأن السبب عند العقد الثاني أوجب الشفيع حق الشفعة ثم بطل حق الشفيع الحاضر عند العقد الأول ولم يتعلق باقداً منه على الشراء الثاني لاعراضه فكان للغائب أن يأخذ كل الدار بالعقد الثاني ولو كان المشتري الأول اجنبياً اشتراها بالف فباعها من اجنبي بالعين فحضر الشفيع فالشفيع بالخيار أن شاء أخذ بالبيع الأول وإن شاء أخذ بالبيع الثاني لوجود سبب الاستحقاق وشرطه عند كل واحد من البيعين فإن أخذ بالبيع الأول سلم الثمن من الملى المشتري الأول والعهد عليه وينسخ البيع الثاني ويسترد المشتري الثاني الثمن من الأول وإن أخذ بالبيع الثاني تم البيعان جميعاً والعهد على الثاني غير أنه إن وجد المشتري الثاني والدار في يده فله أن يأخذ بالبيع الثاني سواء كان المشتري الأول حاضراً أو غائباً وإن أراد أن يأخذ بالبيع الأول فليس له ذلك حتى يحضر المشتري الثاني هكذا ذكر القاضي

الإمام الأسيجاني رح في شرحه لمختصر الطحاوي ولم يحك خلافاً وذكر الكرخي أن هذا قول أبي حنيفة ومحمد رح ولو كان المشتري باع نصف الدار ولم يبع جميعها فجاء الشفيع وأراد أن يأخذ بالبيع أخذ جميع الدار ويطلب البيع في النصف الثاني من المشتري وإن أراد أن يأخذ النصف بالبيع الثاني فله ذلك ولو كان المشتري لم يبع الدار ولكنها وهبها من رجل أو تصدق بها على رجل وقبضها الموهوب له أو المتصدق عليه ثم حضر الشفيع والمشتري والموهوب له حاضر أخذوا الشفيع بالبيع لا بالهبة ولا بد من حضرة المشتري حتى لو حضر الشفيع ووجد الموهوب له فلا خصومة معه حتى يجد المشتري ثم يأخذها بالبيع الأول والتمن للمشتري وبطلت الهبة كذا ذكره القاضي من غير خلاف ولو وهب المشتري نصف الدار مقسوماً وسلمه إلى الموهوب له ثم حضر الشفيع فأراد أن يأخذ النصف الباقي بنصف الثمن ليس له ذلك ولكنه يأخذ جميع الدار بجميع الثمن أو يدع وبطلت الهبة وكان الثمن كله للمشتري لا للموهوب له كذا في البدائع * رجل اشترى داراً ولها شفيعان أحدهما غائب وطلب الحاضر الشفعة ف قضى القاضي له ثم جاء الشفيع الثاني فإن الشفيع الثاني يطلب الشفعة من الشفيع الحاضر الذي قضى له القاضي لا من المشتري هذا إذا طلب الشفيع الحاضر جميع الدار بالشفعة فإن طلب النصف على ظن أنه لا يستحق إلا النصف بطلت شفعته وكذا لو كانا حاضرين فطلب كل واحد منهما الشفعة في النصف بطلت شفعتهما لأن كل واحد منهما لم يطلب الكل بطلت شفعته في النصف الذي لم يطلب فإذا بطلت شفعته في النصف تبطل في الكل كذا في فتاوى قاضيخان *

الباب السابع في انكار المشتري جوار الشفيع وما يتصل به وفي الأجناس بين كيفية الشهادة فقال ينبغي أن يشهدوا أن هذه الدار التي بجوار الدار المبيعة ملك هذا الشفيع قبل أن يشتري هذا المشتري هذه الدار وهي له إلى هذه الساعة لا نعلمها خرجت من ملكه فلو قال أن هذه الدار لهذا الجار لا يكفي لو شهدا أن الشفيع كان اشترى هذه الدار من فلان وهي في يده أو وهبها منه فذلك يكفي فلو أراد الشفيع أن يحلف المشتري بالله فله ذلك كذا في المحیط والخيرة * وعن أبي يوسف رح لو ادعى رجل داراً وأقام بينة أن هذه الدار كانت في يدي أبيه مات وهي في يدي فانه يقضى له بالدار ولو بيعت دار تجنبها فانه لا يستحق الشفعة حتى يقيم البينة على الملك دار في يدي رجل أقر أنها لا خير فبيعت بجنبها دار فطلب المقر الشفعة فلا شفعة له حتى يقيم البينة أن الدار

دار كذا في محيط السرخسي * رجل اشترى دارا ولها شفع فافترش شفع ان داره التي بها الشفعة لا خرفان كان سكت عن الشفعة ولم يطلبها بعد فلا شفعة للمقرله وان كان طلب الشفعة للمقرله الشفعة كذا في المحيط * وذكر الخصاص في اسقاط الشفعة ان البائع اذا اقر بسهمهم من الدار للمشتري ثم باع منه بقية الدار فالجار لا يستحق الشفعة وكان ابو بكر الخوارزمي يخطئ الخصاص في هذه ويفتي بوجوب الشفعة للجار والله اعلم كذا في الذخيرة * الباب الثامن في تصرف المشتري في الدار المشفوعة قبل حضور الشفع ان بنى المشتري بناء او غرس او زرع ثم حضر الشفع يقضى له بالشفعة ويجبر المشتري على قلع البناء والغرس في تسليم الساحة الى الشفع الا اذا كان في القلع نقصان بالارض فللشفيع الخيار ان شاء اخذ الارض بالثمن والبناء والغرس بقيمته مقلوعا وان شاء اجبر المشتري على القلع وهذا جواب ظاهر الرواية واجمعوا ان المشتري لو زرع في الارض ثم حضر الشفع انه لا يجبر المشتري على قلعه ولكنه ينتظر ادراك الزرع ثم يقضى له بالشفعة فيأخذ الارض بجميع الثمن كذا في البدائع * ثم اذا ترك الارض في يد المشتري يترك بغير اجور ومن هذا الجنس مسئلة في فتاوى الفقيه ابي الليث رح وصورتها رجل اخذ ارضا مزارعة وزرعها فلما صار الزرع بقلا اشترى المزارع الارض مع نصيب رب الارض من الزرع ثم جاء الشفع فله الشفعة في الارض وفي نصف الزرع لكن لا يأخذ حتى يدرك الزرع كذا في المحيط * وفي جامع الفتاوى ولو اشترى ارضا فزرعها فنقصتها الزراعة ثم جاء الشفع يقسم على الارض ناقصة وعلى قيمتها يوم اشتراها فبأخذ الشفعة بذلك الثمن كذا في التاتارخانية * اشترى دارا وصنفها بالوان كثيرة فالشفيع بالخيار ان شاء اخذها واطاها ما زاد الصبغ فيها وان شاء ترك كذا في القنية * واذا اشترى رجل دارا وهدم بناءها وهدمها اجنبي او انهدم بنفسه ثم جاء الشفع قسم الثمن على قيمة البناء مبنيا وعلى قيمة الارض فما اصاب الارض اخذها الشفع بذلك معنى المسئلة اذا انهدم البناء وبقي النقص على حاله الا انه اذا انهدم بفعل المشتري او بفعل الاجنبي يقسم الثمن على قيمة البناء مبنيا واذا انهدم بنفسه يقسم الثمن على قيمته مهدوما لان بالهدم دخل في ضمان الهادم فتعتبر القيمة على الوصف الذي دخل في ضمانه وبالا نهدام لم يدخل في ضمان احد فتعتبر قيمته على الحالة التي عليها مهدوما حتى انه اذا كان قيمة الساحة خمسمائة وقيمة البناء خمسمائة فانهدم البناء وبقي النقص وهو ستاوي ثلثمائة فالثمن يقسم على قيمة الساحة خمسمائة وعلى

قيمة النقض ثلثمائة اثنان يأخذ الشفيع الساحة بخمسة اثنان الثمن ولو احترق البناء او ذهب به السيل ولم يبق شيء من النقض يأخذ الشفيع الساحة بجميع الثمن لانه لم يبق في يد المشتري شيء له ثمن ولو لم يهدم المشتري البناء ولكن باعه من غيره من غير ارض ثم حضر الشفيع فله ان ينقض البيع ويأخذ الكل كذا في المحيط * وان نقض المشتري البناء قيل للشفيع ان شئت فخذ العرصه بحصتها وان شئت فدع وليس له ان يأخذ النقض وكذا اذا هدم البناء اجنبي وكذا اذا انهدم بنفسه ولم يهلك لان الشفعة سقطت عنه وهو عين قائمة ولا يجوز ان يسلم للمشتري بغير شيء وكذا لو نزع المشتري باب الدار وباعه تسقط عن الشفيع حصته كذا في السراج الوهاج * واذا اشترى دارا ففرق نصفها فصار مثل الفرات يجري فيه الماء لا يستطاع رد ذلك عنها فللشفيع ان يأخذ الباقي بحصته من الثمن ان شاء واذا اشترى فوهب بناءا للرجل او تزوج عليها وهدم لم يكن للشفيع على البناء سبيل ولكن يأخذ الارض بحصتها من الثمن وان كان لم يهدم فله ان يبطل تصرف المشتري ويأخذ الدار كلها بجميع الثمن كذا في المبسوط * اذا اشترى ارضا فيها نخل او شجر فيه ثمر واشترط ثمره في البيع ثم جاء الشفيع والثمره قائمة فله ان يأخذ ذلك اجمع استحسانا فان جاء وقد جزه البائع او المشتري او اجنبي فلا شفعة في الثمرة ويأخذ الارض والنخل بالحصه من الثمن ان شاء وعند حصه الثمرة يقسم الثمن على قيمة الارض والنخل والثمر يوم العقد فما اصاب الثمرة سقط عن الشفيع وقيل له خذ الارض والنخل بحصتهما ان شئت فان اخذها الشفيع وبقيت الثمرة في يد البائع فان محمد ارح قال يلزم المشتري الثمرة ولا خيار له في ردّها ولو كانت الثمرة قائمة فقبضها المشتري واككلها او باعها او تلفت في يده على وجه من الوجوه فاراد الشفيع الاخذ سقط عنه حصه الثمرة وان كان البيع قد وقع ولا ثمره ثم اثمر في يد البائع بعد البيع قبل القبض ثم جاء الشفيع فانه يأخذ الارض والنخل والثمر وليس له ان يأخذ بعضها دون بعض ويكون عليه جميع الثمن ولو جزه البائع او المشتري او اجنبي وهو قائم في يد البائع او المشتري اخذ الشفيع الارض والنخل بحصته ان شاء وان كانت الثمرة ذهبت بغير فعل احد بان احترقت او اصابتها آفة فهلك فلم يبق منها شيء له قيمة اخذها الشفيع بجميع الثمن ان شاء وان شاء ففرك ولو كان البائع او المشتري صرّح بالثمره ثم هلك بعد ذلك بغير فعل احد بان اصابه سيل فذهب به او نار فاحترق فلان البائع صرّح قال ذلك

سواء لان ذلك قد صار للمشتري ولا شفعة فيه فلا بالي هلكت بفعل المشتري او بغير فعله لان الثمرة لما انفصلت سقط حق الشفعين عنها فكأنها كانت في الاصل منفصلة ولو كان المشتري قبض الارض والنخل ولا ثمرة فيه ثم انمر في يده ثم جاء الشفعين والثمر متعلق بالنخل فله ان يأخذ الارض والنخل والثمر بالثمن الذي وقع عليه البيع لا يزداد عليه شيء فان كان المشتري لما حدثت الثمرة في يده وجزأها ثم جاء الشفعين وهي قائمة او قد استهلكها المشتري ببيع او اكل فان الشفعين يأخذ الارض والنخل بجميع الثمن ان شاء ولا سبيل له على الثمر كذا في السراج الوهاج * ولو تصرف المشتري في الدار المشتراة قبل اخذ الشفعين بان وهبها وسلمها او تصدق بها أو أجزها أو جعلها مسجداً وصلى فيها أو وقفها وقفاً أو جعلها مقبرة ودفن فيها فالشفعين ان يأخذوا ينقض تصرف المشتري كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان * يجب ان يعلم ان تصرف المشتري في الدار المشفوعة صحيح الى ان يحكم بالشفعة للشفيع وله ان يبيع وان يؤجر ويطيّب له الثمن والاجر وكذا له ان يهدم وما اشبه ذلك من التصرفات غير ان للشفيع ان ينقض كل التصرف الا القبض وما كان من تمام القبض الا يرى ان الشفعين لو اراد ان ينقض قبض المشتري ليعيد الدار الى يد البائع ويأخذها منه لا يكون له ذلك كذا في الذخيرة * لو اشترى نصف دار غير مقسوم اخذ الشفعين حظه الذي حصل له بقسمته وليس له ان ينقض القسمة سواء كانت القسمة بحكم القاضي او التراضي بخلاف ما اذا باع احد الشريكين نصيبه من الدار المشتركة وقاسم المشتري الشريك الذي لم يبيع حيث يكون للشفيع نقضه لان العقد لم يقع من الذي قاسم فلم تكن القسمة من تمام القبض ثم اذا لم يكن للشفيع نقض قسمته كان له ان يأخذ نصيب المشتري في اي جانب كان وهو مروي عن ابي يوسف رح واطلاق الكتاب يدل عليه كذا في التبيين * رجلان اشترى داراً وهما شفعيان ولها شفعين ثالث اقتسماها ثم جاء الثالث فله ان ينقض القسمة اقتسماها بقضاء او غير قضاء كذا في الذخيرة * رجل اشترى ارضاً بمائة درهم ورفع منه التراب وباعه بمائة درهم ثم جاء الشفعين وطلب الشفعة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يأخذ الشفعين الارض بنصف الثمن وهو خمسون درهماً يقسم الثمن على قيمة الارض قبل رفع التراب وعلى قيمة التراب المرفوع ثم يطرح عن الشفعين قيمة التراب وقال القاضي الامام علي السعدي رح لا يطرح عن الشفعين نصف الثمن وانما يطرح عند حصّة النقصان فلوان المشتري كبس الارض بعد ما رفع منه التراب فاعادها كما كانت قبل ان يحضر الشفعين ثم حضر الشفعين قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يقال للمشتري ادفع

من الارض ما احدثت كذا في فتاوى قاضيخان * لو باع نصف دار من رجل ليس بشفيع وقاسمه
باموال القاضي فقدم الشفيع ونصيب البائع بين دار الشفيع وبين نصيب المشتري فانه لا تبطل شفيعته
فان باع البائع نصيبه بعد القسمة قبل طلب الشفيع الشفعة الاولى ثم طلب الشفيع فانه ينظر ان قضى
القاضي بالشفعة الاخيرة جعلها بينهما نصفين لان المشتري قد صار جارا لنصيب البائع كالشفيع
فاستويا فيه وان بدأ فقضى بالاولى للاول قضى له بالاخيرة ايضا لانه لم يبق للمشتري الاول ملك كذا
في محيط السرخسي * ذكر في المنتقى قال اذا اشترى دارا بالف درهم ثم باعها بالفين فعلم الشفيع
بالبيع الثاني ولم يعلم بالاول فخاصم فيها فاخذها بالشفعة بالبيع الثاني بحكم الحاكم او بغير حكمه
ثم علم بالبيع الاول فليس له ان ينقض ما اخذه وبطلت شفيعته في البيع الاول وكذلك لو باعها
صاحبها بالف ثم نافضه المشتري وردّها ثم اشتراها منه الشفيع بالفين ولا يعلم بالبيع الاول ثم علم به
لم يكن له ان ينقض شراءه كذا في المحيط * ولو كان المشتري حين اشتراؤه بالف نافضه البيع ثم اشتراه
بالفين فاخذ الشفيع بالفين ولم يعلم بالبيع الاول ثم علم به لم يكن له ان ينقضه سواء كان بقضاء او بغير
قضاء كذا في البدائع * لو اشتراها بالف فزاده في الثمن الفاعلم الشفيع بالفين ولم يعلم بالالف فان اخذ
بالالفين بقضاء ابطلت الزيادة وعليه الف وان اخذها بغير قضاء كان الاخذ بمنزلة شراء مبتدأ فلم يبق
حق الشفعة كذا في محيط السرخسي * ولو اوصى المشتري لانسـان كان للشفيع ان ينقض الوصية
ويأخذ من الورثة والعهد عليهم كذا في التاتارخانية * ولو اشترى قرية فيها بيوت واشجار ونخيل
ثم انه باع الاشجار والبناء فقطع المشتري بعض الاشجار وهدم بعض البناء ثم حضر الشفيع كان له
الارض وما لم يقطع من الاشجار وما لم يهدم من البناء وليس له ان يأخذ ما قطع وي طرح عن الشفيع
حصّة ما قطع من الشجر وما هدم من البناء كذا في فتاوى قاضيخان * ولو اشترى دارا فهدم بناءها
ثم بنى فاعظم المنفعة فان الشفيع يأخذها بالشفعة ويقسم الثمن على قيمة الارض والبناء الذي
كان فيها يوم اشترى ويسقط حصّة البناء لان المشتري هو الذي هدم البناء وينقض المشتري بناءها المحدث
عندنا كذا في المبسوط * الباب التاسع فيما يبطل به حق الشفعة بعد ثبوته وما لا يبطل وما يبطل به
حق الشفعة بعد ثبوته نوعان اختياري وضروري والاختياري نوعان صريح وما يجري مجراه ودلالة
اما الاول فنحو ان يقول الشفيع ابطلت الشفعة واسقطتها وابراءتكم عنها واسلمتها ونحو ذلك سواء
علم بالبيع اولم يعلم بعد ان كان بعد البيع لان اسقاط الحق صريح يستوي فيه العلم والجهل

بخلاف الاسقاط من طريق الدلالة فانه لا يسقط حقه ثم لا بعد العلم واما الدلالة فهو ان يوجد من الشفيع ما يدل على رضاه بالعقد وحكمه للمشتري نحو ما اذا علم بالشراء فترك الطلب على الفور من غير هذرا و قام عن المجلس او تشاغل من الطلب بعمل آخر على اختلاف الروايتين وكذا اذا اسام الشفيع الدار من المشتري او سأل له ان يوليها آية او استأجرها الشفيع من المشتري واخذها مزارعة او معاملة وذاك كله بعد العلم هكذا في البدائع * ولو استودعه او استوصاه او سأل له ان يتصدق بها عليه فهو تسليم هكذا في التاتارخانية * ولو قال المشتري او وكيلها بكذا فقال الشفيع نعم فهو تسليم هكذا في الذخيرة * اما الضروري فنحو ان يموت الشفيع بعد الطلبتين قبل الاخذ بالشفعة فتبطل شفيعته وهذا عندنا ولا تبطل بموت المشتري وللشفيع ان يأخذ من وارثه كذا في البدائع * تسليم الشفعة قبل البيع لا يصح وبعده صحيح علم الشفيع بوجوب الشفعة او لم يعلم وعلم من اسقط اليه هذا الحق او لم يعلم كذا في المحيط * اذا قال المشتري للشفيع انفقت عليها كذا في بنائها وانا وكيلها بذلك وبالثمن فقال نعم فهو تسليم منه كذا في المبسوط * ذكر مسائل تسليم الشفعة في الباب العاشر من كتاب الصلح ولا يصح تسليم الشفعة بعد ما اخذ الدار بالشفعة ولا يصح التسليم في الهبة بعوض قبل القبض كذا في التاتارخانية * واذا سلم الشفيع الشفعة في هبة بعوض بعد التقابض ثم اقر البائع والمشتري انها كانت بيعا بذلك العوض لم تكن للشفيع فيها الشفعة وان سلمها في هبة بغير عوض ثم تصاد فانها كانت بشرط عوض او كانت بيعا للشفيع ان يأخذها بالشفعة واذا وهب لرجل دارا على عوض الف درهم فقبض احدا العوضين دون الآخر ثم سلم الشفيع فهو باطل حتى اذا قبض العوض الآخر كان له ان يأخذ الدار بالشفعة لانه اسقط حقه قبل الوجوب فالهبة بشرط العوض انما يصير كالبيع بعد التقابض وتسليم الشفعة قبل تقرر سبب الوجوب باطل كذا في المبسوط * فاذا وهب الشفيع الشفعة او باعها من انسان لا يكون تسليمها هكذا ذكر في فتاوى اهل سمرقند وذكر شمس الائمة السرخسي في شرح كتاب الشفعة قبيل باب الشهادة اذا باع الشفعة كان ذلك تسليمها للشفعة ولا يجب المال وهو الصحيح وقد ذكر محمد ربح في شفعة الجامع ما يدل عليه كذا في المحيط * اذا سلم الشفيع الشفعة ثم زاد بعد ذلك في المبيع عبدا او امه كان للشفيع ان يأخذ الدار بحصتها من الثمن واذا سلم الشفيع الشفعة ثم حط البائع من الثمن شيئا فله الشفعة لان الحط يلحق باصل العقد كما لو اخبر بالبيع بالف وسلم فاذا البيع بخمسمائة كذا في الذخيرة * اذا قال الشفيع سلمت شفعة هذه الدار كان

تسليما صحيحا وان لم يعين احدا وكذلك لو قال للبائع سلمت لك شفعة هذه الدار والدار في يد البائع كذا في المحيط * ولو قال للبائع بعد ما سلم الدار الى المشتري سلمت الشفعة لك صح استحسانا ولو قال سلمت الشفعة بسببك او لاجلك صح تسليمه قياسا واستحسانا كذا في فتاوى قاضيخان *

واذا كان المشتري وكبلا من جهة غيره بشراء الدار فقال الشفيع سلمت شفعة هذه الدار ولم يعين احدا كان تسليما صحيحا وكذلك لو قال للوكيل سلمت لك شفعة هذه الدار والدار في يد الوكيل صح التسليم قياسا واستحسانا ولو قال ذلك للوكيل بعد ما دفع الدار الى الموكل صح التسليم استحسانا واذا كان المشتري وكبلا من غيره بالشراء فقال له الشفيع سلمت لك شفعة هذه الدار خاصة دون غيرك كان هذا تسليما صحيحا للأمر كذا في المحيط * ولو قال لاجنبي سلمت شفعة هذه الدار سقطت كذا في محيط السرخسي * ولو قال الشفيع لاجنبي ابتداء سلمت شفعة هذه الدار لك او قال عرضت عنها لك لا يصح تسليمه ولا تبطل شفيعته قياسا واستحسانا ولو قال لاجنبي سلمت الشفعة للموكل او قال عرضت عنها للموكل لا جلك وشفاعتك صح تسليمه للأمر وتبطل شفيعته كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال لشفيع اجنبي سلم الشفعة للموكل فقال قد سلمتها لك او وهبتها او عرضت عنها كان تسليمها في الاستحسان لان الاجنبي اذا خاطبه بالتسليم لزيد فقال قد سلمتها لك فان هذا كلام مبتدأ فلا ينطوي تحت الجواب فصاركانه قال سلمتها له لاجلك وان قال الشفيع لما خاطبه الاجنبي قد سلمت لك شفعة هذه الدار وهبت لك شفيعتها او بعتهامك لم يكن ذلك تسليما لان هذا كلام مبتدأ فلا ينطوي تحت الجواب لاستقلاله بنفسه فلا يكون تسليما كذا في السراج الوهاج * واذا قال اجنبي للشفيع اصالحك علي كذا علي ان تسلم الشفعة فسلم كان تسليمها صحيحا ولا يجب المال ولو قال اصالحك علي كذا علي ان تكون الشفعة لي كان الصلح باطلا وهو علي شفيعته كذا في التاتارخانية * ولو ان اجنبي قال للشفيع اصالحك علي كذا من الدارهم علي ان تسلم الشفعة ولم يقل لي فقبل الشفيع لا يجب المال علي الاجنبي ولا تبطل شفيعته وان قال الشفيع للبائع سامت لك بيعك او قال للمشتري سلمت لك شراءك بطلت شفيعتها وان قال لاجنبي سامت لك شراء هذه الدار لم يكن ذلك تسليما ولا تبطل شفيعته كذا في فتاوى قاضيخان *

تطيق ابطالها بالشرط جائز حتى لو قال سلمتها ان كنت اشتريت لاجل نفسك فان كان اشتراة لغيره

لغيره لا تبطل لانه اسقاط والاسقاط يحتمل التعليق كذا في الوجيز للكردي * لو قال الشفيع للبائع سلمت لك الشفعة ان كنت بعثتها من فلان لنفسك فكان باعها لغيره لم يكن ذلك تسليما وفي فتاوى الفقيه ابي الليث رح اذا قال الشفيع للمشتري سلمت لك شفعة هذه الدار فاذا هو قد اشتراها لغيره فهو على شفيعته وفي فتاوى الفضلي رح ان هذا تسليم للأمر والمختار المذكور في فتاوى ابي الليث رح هكذا ذكر الصدر الشهيد رح وفي الحاوي اذا قال المشتري اشتريتها لنفسي فسلم الشفيع الشفعة ثم ظهر انه اشتراها لغيره قال محمد رح بطلت شفيعته وقال ابو حنيفة رح لا تبطل كذا في المحيط * واذا سلم الجار الشفعة مع قيام الشريك صح تسليمه حتى لو سلم الشريك بعد ذلك شفيعته لا يكون للجار ان يأخذ الشفعة كذا في الذخيرة * واذا وجبت الشفعة للعبد المأذون فسلمها فهو جائز ان كان عليه دين او لم يكن عليه دين وان سلمها مولاة جاز ان لم يكن عليه دين وان كان عليه دين لم يجز تسليم المولى عليه كذا في المبسوط * ولا يجوز تسليمه بعد الحجر كذا في التارخانية * وتسليم المكاتب شفيعته جائز ايضا كذا في المبسوط * ولو اخبر بالبيع بقدر من الثمن او جنس منه او من فلان فسلم فظهر خلافه هل يصح تسليمه فالاصل في جنس هذه المسائل ان ينظر ان كان لا يختلف غرض الشفيع في التسليم اصح التسليم وبطلت شفيعته وان كان يختلف غرضه لم يصح وهو على شفيعته كذا في البدائع * ولو اخبر ان الثمن الف درهم فسلم ثم تبين ان الثمن مائة دينار قيمتها الف درهم او اقل او اكثر فعندنا هو على شفيعته ان كانت قيمتها اقل من الف والتسليمه صحيح كذا في المبسوط * واذا قيل له ان المشتري فلان فسلم الشفعة ثم علم انه غيره فله الشفعة واذا قيل له ان المشتري زيد فسلم ثم علم انه عمرو وزيد صح تسليمه لزيد وكان له ان يأخذ نصيب عمرو وكذا في الجوهرة النيرة * ولو اخبر ان الثمن الف فسلمه فاذا الثمن اقل من ذلك فهو على شفيعته ولو كان الثمن الفا واكثر فلا شفعة كذا في الذخيرة * ولو اخبر ان الثمن شيء مما يكال او يوزن فسلم الشفعة فاذا الثمن صنف آخر مما يكال او يوزن فهو على شفيعته على كل حال سواء كان ما ظهر مثل ما اخبره او اقل او اكثر من حيث القيمة كذا في المحيط * ولو اخبر ان الثمن شيء من ذوات القيم فسلم ثم ظهر انه كان مكيلا او موزونا او اخبره ان الثمن الف درهم فاذا هو مكيل او موزون فهو على شفيعته على كل حال كذا في خزائن المفتين * ولو اخبر ان الثمن شيء من ذوات القيم فسلم ثم ظهر انه شيء آخر من ذوات القيم بان اخبر ان الثمن دار فاذا الثمن عبد فجواب محمد رح في الكتاب انه

على شفعتها من غير فصل قال شيخ الاسلام المعروف بخوارزمية هذا الجواب صحيح فيما اذا كان قيمة ما ظهر اقل من قيمة ما خبر به وغير صحيح فيما اذا كان قيمة ما ظهر مثل قيمة ما خبر به او اكثر ولو اخبر ان الثمن عبد قيمته الف او ما شبه ذلك من الاشياء التي هي من ذوات القيم ثم ظهر ان الثمن دراهم او دنانير فجواب محمدرح انه على شفعتها من غير فصل وبعض مشائخنا رح قالوا هذا الجواب محمول على ما اذا كان ما ظهر اقل من قيمة ما خبرا ما اذا كان مثل قيمة ما خبر او اكثر فلا شفعة له ومنهم من قال هذا الجواب صحيح على الاطلاق بخلاف المسئلة الاولى ولو اخبر ان الثمن عبد قيمته الف فظهر ان قيمته اقل من الف فله الشفعة وان ظهر ان قيمته الف او اكثر فلا شفعة ولو اخبر ان الثمن الف فسلم ثم ظهر ان الثمن شيء من ذوات القيم فلا شفعة له الا اذا كان قيمة الثمن اقل من قيمة الف درهم كذا في المحيط * ولو اخبر بشراء نصف الدار فسلم ثم ظهر ان المشتري اشترى الكل فله الشفعة ولو اخبر بشراء الكل فسلم ثم ظهر انه اشترى النصف فلا شفعة له قال شيخ الاسلام في شرحه هذا الجواب محمول على ما اذا كان ثمن النصف مثل ثمن الكل بان اخبر انه اشترى الكل بالف فسلم ثم ظهر انه اشترى النصف بالف اما اذا اخبر انه اشترى الكل بالف ثم ظهر انه اشترى النصف بخمس مائة يكون على شفعتها كذا في الذخيرة * ولو سلم الشفعة في النصف بطلت في الكل ولو طلب نصف الدار بالشفعة هل يكون ذلك تسليما منه للشفعة في الكل اختلف فيه ابو يوسف ومحمدرح قال ابو يوسف رح لا يكون تسليما كذا في البدائع * وهو الاصح لان طلب التسليم النصف لا يكون تسليما للباقي لا صريحا ولا دلالة كذا في محيط السرخسي * ولو ان الشفيع باع نصف داره او ثلثها واكثر من ذلك بعد ان يبقى منها شيء وما باع شائع فله الشفعة بدائي كذا في السراج الوهاج * الشفيع اذا ادعى رقبته الدار المشفوعة انها له لا بالشفعة تبطل شفعتها وان طلب الشفعة ثم ادعى رقبته الدار المشفوعة انها له لا تسمع دعواه كذا في فتاوى قاضيخان * وان صالح من شفعتها على عوض بطلت الشفعة ورد العوض لان حق الشفعة ثبت بخلاف القياس لدفع الضرر فلا يظهر ثبوته في حق الاعتياض ولا يتعلق اسقاطه بالجائز من الشرط فبالفساد اولى فلو قال الشفيع اسقطت شفعتي فيما اشتريت على ان تسقط شفعتك فيما اشتريت فانه تسقط شفعتها وان لم يسقط المشتري شفعتها فيما اشترى الشفيع واسقاط الشفعة بالعوض المالى شرط فاسد لانه غير ملائم لانه اعتياض عن مجرد الحق في المحل وهو حرام ورشوة كذا في الكافي *

وَأَنَّ كَانَ الشَّفِيعَ شَرِيكَاً وَجَاراً فَبَاعَ نَصِيْبَهُ الَّذِي يَشْفَعُ فِيهِ كَانَ لَهُ أَنْ يَطْلُبَ الشَّفْعَةَ بِالْجَوَارِ كَذَا فِي الْبَدَائِعِ * سَأَلَ أَبُو بَكْرٍ عَنْ سَلَمٍ عَلَى الْمُشْتَرِي ثُمَّ طَلَبَ الشَّفْعَةَ قَالَ تَبْطُلُ شَفْعَتُهُ كَذَا قَالَ لَيْثُ بْنُ مَشْأُورٍ قَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُوْسُفَ رَحَ لَا تَبْطُلُ رَوَى عَنْ مُحَمَّدٍ رَحَ وَبِهِ نَأْخُذُ كَذَا فِي الْحَاوِي لِلْفَتَاوَى * وَهُوَ الْمُخْتَارُ كَذَا فِي الْإِخْلَاصَةِ وَالْمُضْمِرَاتِ * وَلَوْ كَانَ الْمُشْتَرِي وَاقِفًا مَعَ الْإِبْنِ فَسَلَّمَ الشَّفِيعَ عَلَى ابْنِ الْمُشْتَرِي بَطُلَتْ شَفْعَتُهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا سَلَّمَ عَلَى الْمُشْتَرِي فَإِنْ سَلَّمَ عَلَى أَحَدِهِمَا بَانَ قَالَ السَّلَامُ عَلَيْكَ وَلَا يَدْرِي عَلَى مَنْ سَلَّمَ سَأَلَ الشَّفِيعَ أَنَّهُ سَلَّمَ عَلَى الْإِبْنِ أَوْ عَلَى الْآبِ فَإِنْ قَالَ عَلَى الْآبِ لَا تَبْطُلُ شَفْعَتُهُ وَإِنْ قَالَ عَلَى الْإِبْنِ تَبْطُلُ شَفْعَتُهُ وَإِنْ اخْتَلَفَا فَقَالَ الْمُشْتَرِي سَلِمْتَ عَلَى ابْنِي وَقَدْ بَطُلَتْ شَفْعَتُكَ وَقَالَ الشَّفِيعُ سَلِمْتَ عَلَيْكَ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الشَّفِيعِ كَذَا فِي الذَّخِيرَةِ * وَلَوْ أَخْبَرَ بَيْعَ الدَّارِ فَقَالَ الْحَمْدُ لِلَّهِ فَقَدْ دَاعَيْتَ شَفْعَتَهَا أَوْ سَبَّحَانَ اللَّهَ فَقَدْ دَاعَيْتَ شَفْعَتَهَا فَهُوَ عَلَى شَفْعَتِهِ فِي رِوَايَةِ مُحَمَّدٍ رَحَ كَذَا فِي الْبَدَائِعِ * سَمِعَ الْبَيْعَ فَقَالَ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَقَدْ طَلَبْتَ شَفْعَتَهَا لَا تَبْطُلُ فِي الْمُخْتَارِ كَذَا فِي الْوَجِيزِ لِلْكُرْدِيِّ * وَقَالَ النَّاطِقِيُّ عَلَى قِيَاسِ قَوْلِهِ سَبَّحَانَ اللَّهَ أَوْ كَيْفَ أَصْبَحْتَ أَوْ كَيْفَ أَمْسَيْتَ إِذَا قَالَ لِلْمُشْتَرِي حِينَ لَقِيَهُ اطَّالَ اللَّهُ بِقَاءِكَ ثُمَّ طَلَبَ الشَّفْعَةَ لَا تَبْطُلُ شَفْعَتُهُ كَذَا فِي الظَّهِيرَةِ * وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ (شَفْعُهُ مَرَّاسَتْ خَوَاسْتُمْ وَيَا فْتَم) فَهُوَ عَلَى هَذَا كَذَا فِي الذَّخِيرَةِ * لَوْ سَأَلَهُ عَنْ حَوَائِجِهِ أَوْ عَرَضَ عَلَيْهِ حَاجَةٌ ثُمَّ طَلَبَهَا بَطُلَتْ شَفْعَتُهُ وَإِنْ سَأَلَهُ عَنْ ثَمَنِهَا فَخَبَرَهُ بِهِ ثُمَّ طَلَبَهَا بَطُلَتْ شَفْعَتُهُ كَذَا فِي الْمُضْمِرَاتِ * دَارِ بَيْعَتٍ فَقَالَ الْبَائِعُ أَوْ الْمُشْتَرِي لِلشَّفِيعِ ابْرَأْنَا عَنْ كُلِّ خِصُومَةٍ لَكَ قَبْلَنَا فَفَعَلَ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ يَجِبُ لَهُ قَبْلَهُمَا شَفْعَةٌ لَا شَفْعَةٌ لَهُ فِي الْقَضَاءِ وَلَهُ الشَّفْعَةُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى إِنْ كَانَ بِحَالٍ لَوْ عَلِمَ بِذَلِكَ لَا يَبْرَأُهَا كَذَا فِي الْمَحِيطِ * وَلَوْ أَخْبَرَ بِالْبَيْعِ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ فَمَضَى فِيهَا فَإِنْ كَانَ فِي الْفَرَضِ لَا تَبْطُلُ شَفْعَتُهُ وَكَذَا إِذَا كَانَ فِي الْوَجِبِ وَإِنْ كَانَ فِي السَّنَةِ فَكَذَلِكَ لِأَنَّ هَذِهِ السَّنِينَ الْبَرَاتِيَّةَ فِي مَعْنَى الْوَجِبِ سَوَاءٌ كَانَتْ السَّنَةُ رَكَعَتَيْنِ أَوْ أَرْبَعًا كَالْأَرْبَعِ قَبْلَ الظُّهْرِ حَتَّى لَوْ أَخْبَرَ بَعْدَ مَا صَلَّى رَكَعَتَيْنِ فَوَعَلَ بِهِمَا الشَّفْعَ الثَّانِي لَمْ تَبْطُلْ شَفْعَتُهُ لِأَنَّهُمَا بِمَنْزِلَةِ صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ وَاجِبَةٌ كَذَا فِي الْبَدَائِعِ * فِي فَتَاوَى أَبِي اللَّيْثِ رَحَ وَفِي وَاقِعَاتِ النَّاطِقِيِّ إِذَا عَلِمَ بِالْبَيْعِ وَهُوَ فِي النُّطُوعِ فَجَعَلَهَا أَرْبَعًا وَسْتَافَعَنَ مُحَمَّدٌ رَحَ لَا تَبْطُلُ شَفْعَتُهُ قَالَ الصَّدْرُ الشَّهِيدُ وَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ تَبْطُلُ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَعْذُورٍ كَذَا فِي الذَّخِيرَةِ وَالْمَحِيطِ وَالْمُضْمِرَاتِ وَالْكُبَرَى * وَفِي فَتَاوَى آخِرِهَا خَبَرُ وَقْتُ الْخُطْبَةِ فَلَمْ يَطْلُبْ حَتَّى فَرَغَ الْإِمَامُ مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ كَانَ قَرِيبًا بَحِثْ تَسْمَعُ الْخُطْبَةَ لَا تَبْطُلُ وَالْآفِيهِ اخْتَلَفَ الْمَشَائِخُ وَلَوْ أَخْبَرَ بَعْدَ مَا كَانَ

قعدة الاخيرة فلم يطلب حتى قرأ الدعوات الى قوله ربنا آتنا في الدنيا والدين حسنة ثم سلم بطلت
 كذا في التا تاريخانية في الفصل الحادي عشر فيما تبطل شفעתه * وفي النوازل اذا اراد ان يفتح الصلوة
 مع الامام بجماعة فلم يذهب في طلبها تبطل شفעתه كذا في التا تاريخانية في فصل الثالث عشر
 في طلب الشفعة * الباب العاشر في الاختلاف الواقع بين الشفيع والمشتري والبائع والشهادة
 في الشفعة الاختلاف الواقع بين الشفيع والمشتري اما ان يرجع الى الثمن واما ان يرجع الى المبيع
 اما الذي يرجع الى الثمن فلا يخلو اما ان يقع الاختلاف في جنس الثمن واما ان يقع في قدرة واما
 ان يقع في صفته فان وقع في الجنس بان قال المشتري اشتريت بمائة دينار وقال الشفيع بالف درهم
 فالقول قول المشتري لان المشتري اعرف بجنس الثمن من الشفيع فيرجع في معرفة الجنس اليه
 كذا في البدائع * واذا اختلف الشفيع والمشتري في الثمن فالقول قول المشتري والا يتحالفان
 ولو اقاما البينة فالبينة بينة الشفيع عند ابي حنيفة ومحمد رحم وقال ابو يوسف رحم البينة بينة المشتري
 واذا ادعى المشتري ثمن او ادعى البائع اقل منه ولم يقبض الثمن اخذها الشفيع بما قال البائع
 وكان ذلك حطاً عن المشتري ولو ادعى البائع اكثر يتحالفان ويترادان وايهما نكل ظهران الثمن
 ما يقوله الآخر فخذها الشفيع بذلك وان حلفا يفسخ القاضى البيع بينهما ويأخذها الشفيع بقول
 البائع وان كان قبض الثمن اخذها بما قال المشتري ان شاء ولم يلتفت الى قول البائع ولو كان
 نقد الثمن غير ظاهر فقال البائع بعث الدار بالف وقبضت الثمن فخذها الشفيع بالالف ولو قال
 قبضت الثمن وهو الف لم يلتفت الى قوله كذا في الهداية * ولو اشترى دارا بعرض ولم يتقابضا
 حتى هلك العرض وانتقض البيع فيما بين البائع والمشتري او كان المشتري قبض الدار
 ولم يسلم العرض حتى هلك او انتقض البيع فيما بين البائع والمشتري وبقي للشفيع حق الشفعة
 بقيمة العرض ثم اختلف البائع والمشتري في قيمة العرض فالقول قول البائع مع يمينه فان اقام
 احدهما بينة قبلت بينته وان اقاما جميعا البينة فالبينة بينة البائع عند ابي حنيفة ومحمد رحم وهو
 قول ابي حنيفة رحم ولو هدم المشتري بناء الدار حتى سقط عن الشفيع قدر قيمته من الثمن ثم اختلفا
 في قيمة البناء واتفقا على ان قيمة الساحة الف او اختلفا في قيمة البناء والساحة جميعا فان اختلفا
 في قيمة البناء لا غير فالقول قول المشتري مع يمينه وان اختلفا في قيمة البناء والساحة فان الساحة
 تقوم

تقوم والقول في قيمة البناء قول المشتري فان قامت لاحدهما بينة قبلت وان اقاما جميعا البينة قال ابو يوسف رح البينة بينة الشفيع على قياس قول ابي حنيفة رح وقال محمد رح البينة بينة المشتري على قياس قول ابي حنيفة رح وان اختلفا في صفة الثمن بان قال المشتري اشتريت بثلثين معجل وقال الشفيع لابل اشتريته بثلثين مؤجل فالقول قول المشتري واما الذي يرجع الى المبيع فهو ان يختلف فيما وقع عليه البيع انه وقع عليه بصفقة واحدة ام بصفقتين نحو ما اذا اشترى دارا فقال المشتري اشتريت العرصة على حدة بالف وقال الشفيع بل اشتريتها جميعا بالثلثين فالقول قول الشفيع واثبهما اقاما البينة قبلت وان اقاما جميعا البينة ولم يوقتا وقتا فالبينة بينة المشتري عند ابي حنيفة وابي يوسف رح وعند محمد رح البينة بينة الشفيع هكذا في البدائع * وفي المنتقى بن سماعه عن محمد رح رجل اشترى من رجل دارا ولهما شفيعان فاتى اليه احدهما بطلت شفيعته وقال المشتري اشتريتها بالف فصدقه الشفيع في ذلك واخذها بالف ثم ان الشفيع الثاني جاء فاقام بينة ان المشتري كان اشتراه بخمس مائة فالشفيع الثاني يأخذ من الشفيع الاول نصفها ويدفع اليه مائتي درهم وخمسين ويرجع الشفيع الاول على المشتري بمائتي درهم وخمسين وبقي في يد الشفيع الاول نصف الدار بخمس مائة وفيه ايضا رجل اشترى من رجل دارا وقبضها فجاء الشفيع فطلب الشفعة فقال المشتري اشتريتها بالثلثين وقال الشفيع لابل اشتريت بالف ولم يكن للشفيع بينة وحلف المشتري على ما ذكر واخذ الشفيع بالف درهم ثم قدم شفيع آخر فاقام بينة على الشفيع الاول ان البائع كان باع هذه الدار من فلان بالف فانه يأخذ نصف الدار بخمس مائة ويرجع الشفيع الاول على المشتري بخمس مائة حصة النصف الذي اخذه الشفيع الثاني ويقال للشفيع الاول ان شئت اعد البينة على المشتري من قبل النصف الذي في يديك والا فلا شيء لك ومعنى المسئلة ان الشفيع الاول لو قال للمشتري ان الثاني اثبت بالبينة ان الشراء كان بالف فيكون بمقابلة النصف الذي في يدي خمس مائة على ان ارجع عليك بخمس مائة ليس له ذلك الا اذا اعد البينة ان الشراء كان بالف لما اشار اليه في الكتاب ان الشفيع الثاني انما يستحق بينته نصف الدار ومعناه ان بينة الشفيع الثاني لما عمل في نصف الدار يثبت الشراء بالف في حق ذلك النصف الذي استحقه الشفيع الثاني لا في حق النصف الذي في يد الشفيع الاول فيحتاج الشفيع الاول الى اعادة البينة ليثبت الشراء بالالف في النصف الذي في يده فيستحق الرجوع على المشتري بالخمس مائة الزائدة كذا في المحيط * وفي الفتاوى العتائية

ولو اشترى دارا فجاء الشفيع فاخذها بالف درهم من المشتري بقوله ثم وجد بينه ان المشتري اشتراها
بخمسمائة قبلت بينته ولو صدق المشتري اولا فبينته على خلاف ذلك لا تقبل كذا في التا تاريخانية *
اتفق البائع والمشتري ان البيع كان بشرط الخيار للبائع وانكر الشفيع فالقول قولهما في قول
ابي حنيفة ومحمد رح واحدى الروايتين عن ابي يوسف رح ولا شفعة للشفيع لان البيع ثبت
باقرارهما وانما ثبت على الوجه الذي اقر به وفي الجامع اذا ادعى البائع الخيار وانكر المشتري
والشفيع ذلك فالقول قول المشتري استحسانا لان الخيار لا يثبت الا بالشرط والبائع يدعي احداث
الشرط والمشتري ينكر وكذا لو ادعى المشتري الخيار فانكر البائع والشفيع ذلك فالقول قول البائع ويأخذ
الشفيع كذا في المحيط * رجلا ن تبايعا فطلب الشفيع الشفعة بحضرتهم فقال البائع كان البيع بيننا بيع
معاملة وصدقه المشتري على ذلك لا يصدق ان على الشفيع بل القول لمن ادعى جوازه الا اذا كان
الحال يدل عليه بان كان المبيع كثيرا القيمة وقد بيع بشئ قليل لا يباع به مثله فحينئذ يكون القول لهما
ولا شفعة للشفيع كذا في خزائن المفتين * في المنتقى باع دارا من رجل ثم ان المشتري والبائع
تصادا فان البيع كان فاسدا وقال الشفيع كان جائزا فالقول قول الشفيع ولا اصدقهما على فساد البيع
في حق الشفيع بشئ ولو ادعاه احدهما وانكرا لآخر اجعل القول فيه قول الذي يدعى الصحة
فاذا زعم ان البيع كان فاسدا بشئ اجعل القول فيه قول من يدعى الفساد فاني اصدقهما ولا اجعل
للشفيع شفعة نريد بهذا ان البائع مع المشتري اذا اتفقا على فساد البيع بسبب لاختلاف البائع والمشتري
فيما بينهما في فساد العقد بذلك السبب لا يصدق فالقول قول من يدعى الجوار نحو ان يدعى احدهما
اجلا فاسدا او خيارا فاسدا فاذا اتفقا على الفساد بذلك السبب لا يصدق ان في حق الشفيع واذا اتفقا
على فساد البيع بسبب لاختلافهما بينهما في فساد البيع بذلك السبب كان القول قول من يدعى
الفساد فاذا اتفقا على الفساد بذلك السبب يصدق ان في حق الشفيع وبين ذلك في المنتقى فقال لو قال
المشتري للبائع بعثنيها بالف درهم ورطل من خمر فقال البائع صدقت لم اصدقهما على الشفيع
ولو قال بعثنيها بخمر وصدقه البائع فلا شفعة للشفيع هذا هو لفظ المنتقى وجعل القدوري في كتابه
المذكور في المنتقى قول ابي يوسف رح في احدى الروايتين منه قال القدوري كان ابا يوسف رح
على هذه الرواية يعتبر هذا الاختلاف بالاختلاف بين المتعاقدين ولو اختلف المتعاقدان فيما بينهما
فقال المشتري بعثنيها بالف درهم ورطل من خمر وقال البائع لا بل بعثها بالف درهم فالقول قول البائع

ولو قال المشتري بعنيها بخمرا وخنزير وقال البائع بعنيها بالف درهم قال قول قول المشتري لان البيع
 بخمر لا جواز له بحال وانما يجعل القول قول من يدعي الجواز في عقد له جواز بحال بخلاف البيع
 باجل فاسد او بالف ورطل من خمرا فاما على قول ابي حنيفة ومحمد ر ح اذا اتفقا على الفساد وكذبهما
 الشفيع فلا شفعة للشفيع على كل حال كما لو اتفقا على البيع بشرط الخيار للبائع وكذبهما فيه الشفيع كذا
 في الذخيرة * اشترى عشر الضيعة بثمن كثير ثم بقيتها بثمن قليل فله الشفعة في العشر دون الباقي فلو
 اراد ان يحلفه بالله ما اردت بذلك ابطال شفعتي لم يكن له ذلك لانه لو اقر به لايلزمه واستحلفه بالله
 ما كان البيع الاول تلجئة فله ذلك لانه معنى لو اقر به يلزمه وهو خصم وهو تاويل ما ذكر في الكتاب انه اذا اراد
 الاستحلاف انه لم يرد به ابطال الشفعة له ذلك اي اذا ادعى ان البيع الاول كان تلجئة كذا في القنية *
 في الاجناس اذا قال المشتري اشتريت هذه الدار لابني الصغير وانكر شفعة الشفيع فلا يمين على المشتري
 ان كان الشفيع اقران له ابنا صغيرا وان انكر ان له ابنا يحلف الشفيع بالله ما تعلم ان له ابنا صغيرا وان كان الابن
 كبيرا وقد سلم الدار اليه دفع عن نفسه الخصومة وقبل تسليم الدار هو خصم للشفيع كذا في الذخيرة * واذا
 اشترى من امرأة فاراد ان يشهد عليها فلم يجد من يعرفها الا من له الشفعة فان شهدا تهم لا تجوز عليها
 ان انكرت ذلك كذا في المحيط * واذا شهدا ابنا البائع على الشفيع بتسليم الشفعة والدار في يد البائع
 ان كان البائع يدعي تسليم الشفعة لا تقبل شهادتهما وان كان يجحد تقبل شهادتهما وان كانت
 الدار في يد المشتري تقبل شهادتهما لانهما بهذه الشهادة لا يجران الى ابيهما مغنما ولا يدفعان عنه
 مغرما واذا شهد البائعان على الشفيع بتسليم الشفعة لا تقبل شهادتهما وان كانت الدار في يد
 المشتري لانهما كانا خصمين في هذه الدار قبل التسليم الى المشتري ومن كان خصما في شيء لا تقبل
 شهادته فيه وان لم يبق خصما اما ابناه ما كانا خصمين في هذه الدار هذا اذا شهد ابنا البائع على
 الشفيع بتسليم الشفعة فاما اذا شهدا على المشتري بتسليم الدار الى الشفيع فانه لا تقبل شهادتهما
 سواء كانت الدار في يد الاب او في يد المشتري وسواء يدعي الاب او لم يدع كذا في المحيط * وان
 كانت الدار لثلاثة نفر شهد اثنان منهم انهم جميعا باعوها من فلان وادعى ذلك فلان جحد الشريك
 لم تجز شهادتهم على الشريك وللشفيع ان يأخذ ثلثي الدار بالشفعة وان انكر المشتري الشراء فاقربه
 الشركاء جميعا فشهادتهم ايضا باطلة وللشفيع ان يأخذ الدار كلها بالشفعة كذا في المبسوط * واذا وكل
 الرجل رجلا بشراء دار وبيعها فاشترى او باع وشهد ابنا الموكل على الشفيع بتسليم الشفعة فان كان

التوكيل بالشراء لا تقبل شهادة تهما سواء كانت الدار في يد البائع أو في يد الوكيل أو في يد الموكل وان كان التوكيل بالبيع فان كانت الدار في يد الموكل أو في يد الوكيل لا تقبل شهادة تهما لانهما يشهدان على ابيهما بتقرر الملك لابيهما وان كانت الدار في يد المشتري تقبل شهادة تهما كذا في المحيط * واذا شهد البائعان على المشتري ان الشفيع قد طلب الشفعة حين علم بالشراء والشفيع مقرانه منذ ايام وقال المشتري وما طلب الشفعة فشهادة البائعين باطلة وكذلك شهادة اولادهما كما لو شهدا على المشتري بتسليم الدار الى الشفيع وان قال الشفيع لم اعلم بالشراء الا الساعة فالقول قوله مع يمينه فان شهدا البائعان انه علم منذ ايام فشهادة تهما باطلة ان كانت الدار في ايديهما أو في يد المشتري كذا في المبسوط * قامت بينة ان الشفيع سلم الشفعة وقامت بينة ان البائع والمشتري سلم الدار قضي بها للذي في يده كذا في محيط السرخسي * واذا كفل رجلان بالدرك للمشتري ثم شهدا عليه بتسليم الدار الى الشفيع بالشفعة فشهادة تهما باطلة وكذلك ان شهدا ان الشفيع سلم الشفعة فهما بمنزلة البائعين في ذلك لا تقبل شهادة تهما كذا في المبسوط * اذا اقر المشتري انه اشترى هذه الدار بالف درهم واخذها الشفيع بذلك ثم ادعى البائع ان الثمن الفان واقام على ذلك قبلت بينته وكان للمشتري ان يرجع على الشفيع بالف آخروا ان اقر ان الثمن الف وكذلك اذا ادعى البائع انه باعها من هذا المشتري بعرض بعينه واقام على ذلك بينة فالقاضي يسمع بينته وبقضي له بذلك على المشتري وسلم الدار للشفيع بقيمة ذلك العرض فان كان ما اخذ المشتري وذلك الف اقل من قيمة العرض رجع على الشفيع بما زاد على الف الى تمام قيمة العرض وان كان اكثر من قيمة الارض رجع الشفيع عليه بما زاد على قيمة العرض الى تمام الف واذا تزوج امرأة على ان ترد على الزوج الفاحتى وجبت الشفعة في حصته الا عند ابي يوسف ومحمد ربح فاختلفا في مهر مثلها وقت العقد فقال الزوج كان مهر مثلها الف وللشفيع نصف الدار وقال الشفيع كان مهر مثلها خمسمائة ولي ثلثا الدار فالقول قول الزوج مع يمينه وان اقاما البينة فالبينة للمشتري عندهما كما لو اختلفا في مقدار قيمة البناء الهالك فاذا ادعى على رجل حقا في ارض او دار فصالحه على دار للشفيع فيها الشفعة بقيمة ذلك الحق الذي ادعى فان اختلفا في قيمة ذلك الحق فالقول قول المدعي وهو المأخوذ منه وان اقاما

وان اقاما البينة على قيمته ذكرهنا ان البينة بينة الشفيع عند ابي حنيفة رح هكذا في المحيط *
 واذا اشترى الرجل دارا بالف درهم ثم اختلف الشفيع والمشتري فقال المشتري احدثت
 فيها هذا البناء وكذبه الشفيع فالقول قول المشتري وان اقاما البينة فالبينة بينة الشفيع وعلى هذا
 اختلا فهما في شجر الارض ولكن انما يقبل قول المشتري اذا كان محتملا حتى اذا قال احدثت
 فيها هذه الاشجار اس لم يصدق على ذلك وكذلك فيما شبهه من البناء وغيره وان قال اشتريتها
 منذ عشر سنين واحدثت فيها هذا فالقول قوله كذا في المبسوط * ولو قال المشتري باعني الارض
 ثم وهب لي البناء او قال وهب لي البناء ثم باعني الارض وقال الشفيع بل اشتريتها معا فالقول
 للمشتري وبأخذ المبيع بلا بناء ان شاء كذا في محيط السرخسي * وان قال البائع لم اهب لك البناء
 فالقول قوله مع يمينه وبأخذ بناءه وان قال قد وهبته لك كانت الهبة جائزة كذا في المبسوط * ولو قال
 المشتري وهب لي هذا البيت مع طريقه من هذه الدار ثم اشتريت بقيتها وقال الشفيع لا بل اشتريت
 الكل فللشفيع الشفعة فيما اقرانه اشترى ولا شفعة فيما ادعى من الهبة وايهما اقام البينة قبلت بينته وان
 اقاما جميعا البينة فالبينة بينة المشتري عند ابي يوسف رح لانها تثبت زيادة الهبة وينبغي ان تكون
 البينة بينة الشفيع عند محمد رح لانها تثبت زيادة الاستحقاق كذا في البدائع * وان اقر بهبة البيت
 للمشتري وادعى المشتري ان الهبة كانت قبل الشراء فلا شفعة للجار لانه شريك في الحقوق وقت
 شراء الباقي والجار يقول لا بل كان الشراء قبل الهبة ولي الشفعة فيما اشتريت فالقول قول الشفيع
 واذا قامت البينة على الهبة قبل الشراء فان صاحبها اولى بالشفعة من الجار كذا في المحيط *
 فان جحد البائع هبة البيت كان القول قوله مع يمينه ان صدق البائع المشتري فيما قال كان
 البيت للموهوب له ولا يصدق ان على ابطال الشفعة في الدار الا ان تقوم البينة على الهبة قبل شراء الدار
 فيصير المشتري شريكا في الدار فيتقدم على الجار كذا في فتاوى قاضيخان * ولو اشترى دارين ولهما شفيع
 ملاصق فقال المشتري اشتريت واحدة بعد واحدة فانا شريك في الثانية وقال الشفيع لا بل
 اشتريتها صفقة واحدة فلي الشفعة فيهما جميعا فالقول قول الشفيع لان المشتري اقر بشرائهما وذلك
 سبب لثبوت الحق ثم يدعي حقا لنفسه بدعوى تفريق الصفقة فالقول للشفيع ولو قال المشتري
 اشتريت ربعا ثم ثلثة ارباع فلك الربع وقال الشفيع بل اشتريت ثلثة ارباع ثم ربعا فالقول للشفيع لان
 المشتري اقر بشري ثلثة ارباع وهو سبب لثبوت حق الشفعة ثم ادعى ما يسقطه وهو تقدم الربع في البيع

فلا يصدق ولو غل المشتري اشترى صفقة واحدة وقال الشفيع اشترى نصفانا آخذ النصف فالقول للمشتري وبأخذ الشفيع الكل او يدع كذا في محيط السرخسي * رجل اقام البيعة الله اشترى هذه الدار من فلان بالف درهم واقام آخر البيعة انه اشترى منه هذا البيت بطريقه بمائة درهم منذ شهر قضيت بالبيت بينهما لصاحب الشهر ثم له الشفعة فيما بقي من الدار ولو لم يوقت شهود صاحب البيت قضيت بالبيت بينهما نصفين وقضيت ببقية الدار للذي اقام البيعة على انه اشترى كلها ولا شفعة لواحد منهما على صاحبه لانه ثبت سبق شراء احدهما ولو كانت الداران متلازمتين فاقام رجل بيعة انه اشترى احدهما منذ شهر بالف درهم واقام آخر بيعة انه اشترى الاخرى منذ شهرين قضيت له بشراء هذه الدار منذ شهرين كلما وقت شهوده جعلت له الشفعة في الدار الاخرى ولو لم يوقنا قضيت لكل واحد منهما بدارة ولم اقض بالشفعة له وكذلك لو كان احدهما قبض الدار ولم يقبض الآخر ولو وقت احدهما ولم يوقت الاخرى قضيت لصاحب الوقت بالشفعة كذا في المبسوط * رجل اشترى دارا فادعى الشفيع ان المشتري هدم طائفة من الدار كذب المشتري كان القول قول المشتري والبيعة بيعة الشفيع كذا في فتاوى قاضيخان * الباب الحادي عشر في التوكيل بالشفعة وتسليم الوكيل بالشفعة وما يتصل به واذا اقر المشتري بشراء الدار وهي في يده وجبت فيها الشفعة وخصمه الوكيل ولا تقبل من المشتري بيعة انه اشترى منها صاحبها اذا كان صاحبها غائبا حتى لو حضر صاحبها بعد اقامة المشتري البيعة على الشراء منه وصدقه فيما اقر له من الملك وكذبه فيما ادعى من الشراء يسترد الدار من يد الشفيع ويسلم الى البائع لانهم اتفقوا على ان اصل الملك كان له ولم يثبت النقل من المشتري ولكن يحلف صاحبها بالله ما بعته من هذا المشتري فاذا حلف جئت ترد الدار عليه فان قامت بيعة بمحضر صاحبها انه باعها من المشتري ثبت الشراء وتسلم الدار للشفيع وتقبل هذه البيعة من المشتري ومن الشفيع وان اقر البائع بالبيع وانكر المشتري والدار في يد البائع قضى بالشفعة كذا في المحيط * واذا اقر المشتري بالشراء وقال ليس لفلان فيها شفعة سألت الوكيل البيعة على الحق الذي وجبت له بالشفعة من شركة او جوار فاذا اقامه قضيت له بالشفعة وذلك بان يقيم البيعة على ان الدار التي الى جنب المبيعة ملك لموكله فلان فاذا اقام البيعة ان الدار التي الى جنب الدار المبيعة في يد موكله لم اقبل ذلك منه قال ولا اقبل من ذلك شهادة قاضي الموكل وابويه وزوجته ولا شهادة المولى اذا كان الوكيل او الموكل معه الى

او مكاتبا كذا في المبسوط * واذا اراد ان ياب الشفعة بالشركة فاقام بينة ان لموكله فلان نصيبا من هذه الدار المبيعة ولم يمينوا مقداره لا يقبل ذلك منه ولا يقضى له بالشفعة كذا في الذخيرة * واذا وكل رجل رجلا باخذ دار له بالشفعة ولم يعلم الثمن صح التوكيل واذا اخذها الوكيل بما اشترها المشتري لزم الموكل وان كان ذلك ثمن كثيرا بحيث لا يتغابن الناس فيها سواء اخذها بقضاء او بغير قضاء كذا في المحيط * واذا وكل رجل الشفع ان يأخذ الدار له بالشفعة فظهر الشفع ذلك فليس له ان يأخذها لان طلبه لغيره تسليم منه للشفعة فانما يطلب البيع من الموكل ولو طلب البيع لنفسه كان به مسلما لشفعته فاذا طلبها لغيره اولى ولما كان اظاهرة ذلك بمنزلة التسليم للشفعة استوى فيه ان يكون المشتري حاضرا او غير حاضرا فان اسر ذلك حتى اخذها ثم علم بذلك فان كان المشتري سلمها اليه بغير حكم فهو جائز وهي للآمر لانه ظهر انه كان مسلما لشفعته ولكن تسليم المشتري اليه سمحا بغير قضاء بمنزلة البيع المبدأ فكان اشترها للآمر بعد ما سلم الشفعة وان كان القاضي قضى بها فانها ترد على المشتري الاول لانه لما ظهر انه كان مسلما لشفعته تبين ان القاضي قضى على المشتري الاول بغير سبب فيكون قضاؤه باطلا فترد الدار عليه كذا في المبسوط * ولا يصح توكيل الشفع المشتري باخذ الشفعة سواء كانت الدار في يده او في يد البائع كذا في المحيط * ولو وكل البائع بالاخذ بالشفعة جاز ذلك في القياس وفي الاستحسان لا يجوز ذلك واذا قال قد وكلتك بطلب الشفعة بكذا درهمما واخذه فان كان الشراء وقع بذلك او باقل فهو وكيل وان كان باكثر فليس بوكيل وكذلك لو قال وكلتك بطلبها ان كان فلان اشترها فاذا قد اشترها لغيره لا يكون وكلا واذا وكل رجلين بالشفعة فلا حد هما ان يخاصم الآخرو ولا يأخذ احدهما بدون الآخر واذا سلم احد هما الشفعة عند القاضي جاز على الموكل كذا في المبسوط * واذا وكل وكلا بأخذ الشفعة فليس للوكيل ان يوكل غيره الا ان يكون الامر اجاز ما صنع فان اجاز ما صنع ووكل الوكيل وكلا واجاز ما صنع لم يكن لهذا الوكيل الثاني ان يوكل غيره الوكيل بالشفعة اذا سلم الشفعة فذكر في شفعة الاصل انه ان سلم في مجلس القاضي صح وان سلم في غير مجلس القاضي لا يصح عند ابي حنيفة ومحمد رحم وهو قول ابي يوسف رحم الاول ثم وجع ابو يوسف رحم من هذا وقال يصح تسليمه في مجلس القاضي وفي غير مجلس القاضي فعلى رواية كتاب الشفعة

جوز تسليمه في مجلس القاضي ولم يحك فيه خلافاً وذكر في كتاب الوكالة والمأذون الكبير ان
تسليمه في مجلس القاضي صحيح عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحم خلافاً لمحمد رحم وتبين
بما ذكر في كتاب الوكالة والمأذون ان ما ذكر في الشفعة قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحم كذا
في المحيط * وإذا كان للدار شفيعان فوكل رجلاً واحداً يأخذ لهما فسلم الشفعة لأحدهما عند القاضي
وأخذ كلها الآخر فهو جائز وان قال عند القاضي قد سلمت شفعة أحدهما ولم يبين أيهما هو وقال إنما
طلبت شفعة الآخر لم يكن له ذلك حتى يبين لأيهما سلم نصيبه ولا يهماً يأخذ كذا في المبسوط *
الوكيل بالشفعة إذا طلب الشفعة وأدعى المشتري التسليم ان ادعى التسليم على الموكل
ويطلب يمين الوكيل بالله ما تعلم ان الموكل قد سلم الشفعة أو يطلب يمين الموكل بالله ما سلمني
الشفعة فان طلب يمين الوكيل فالقاضي لا يحلفه وان طلب يمين الموكل فالقاضي يقول له سلم
الدار إلى الوكيل ليأخذها لموكله بالشفعة وان طلب يمين الموكل وان ادعى التسليم على الوكيل
ويطلب يمينه فالقاضي لا يحلفه عند أبي حنيفة ومحمد رحم خلافاً لأبي يوسف رحم وكذلك اذا
شهد شاهدان على الوكيل انه سلم الشفعة عند غير القاضي فشهادتهما باطلة عند أبي حنيفة
ومحمد رحم خلافاً لأبي يوسف رحم وكذلك اذا شهد شاهدان عليه انه قد سلم عند القاضي
ثم عزل قبل ان يقضي عليه لم يجز عند أبي حنيفة ومحمد رحم ولو اقر الوكيل عند القاضي
انه قد سلم الشفعة عند غير قاض او عند قاض آخر فإقراره صحيح ويكون بمنزلة انشاء التسليم
عند هذا القاضي كذا في محيط السرخسي * وإذا شهد ابنا الوكيل او ابنا الموكل ان الوكيل
قد سلم الشفعة عند غير قاض اجزت شهادتهم ولا تجوز شهادة ابني الموكل على الوكالة ولا شهادة
ابني الوكيل كذا في المبسوط * ولو وكل رجلاً ببيع داره فباعها بالف ثم حط من المشتري
مائة درهم وضمن ذلك للأمر ليس للشفيع ان يأخذها بالشفعة إلا بالف كذا في محيط السرخسي *
الوكيل بشراء الدار اذا اشترى وقبض فجاء الشفيع وطلب الشفعة من الوكيل قبل ان يسلم
الوكيل الدار إلى الموكل صحيح وان كان بعد تسليم الموكل لا يصح وتبطل شفעתه وهو المختار كذا
في خزانة المفتين والفتاوى الكبرى * وهكذا في المتون * اذا كان البائع وكيل الغائب فالشفيع
ان يأخذها منه اذا كانت في يده لانه ما قد وكذا اذا كان البائع وصياً لميت فيها يجوز بيعه كذا في
السراج الوهاج *

السراج الوهاج * ولو قال المشتري قبل ان يخاصمه الشفيع اشتريت لفلان وسلم اليه ثم حضر الشفيع فلا خصومة بينه وبين المشتري ولو اقر بذلك بعد ما خاصمه الشفيع لم تسقط الخصومة منه ولو اقام بينة انه قال قبل شرائه انه وكيل فلان لم تقبل بينته وروى عن محمد ربح انه تقبل بينته لدفع الخصومة حتى يحضر المقر له كذا في محيط السرخسي * ولو وكله بطلب شفعة في دار ليس له ان يخاصمه في غيرها لان الوكالة تنقيد بالتقيد وقد قيد الوكالة بالدار التي عينها ولو وكله بالخصومة في كل شفعة تكون له كان جائز اوله ان يخاصم في كل شفعة تحدث له كما يخاصم في كل شفعة واجبة له ولا يخاصم بدين ولاحق سوى الشفعة لتقيد الوكالة الا في تثبيت الحق الذي تطلب به الشفعة اذا وكل رجلا بطلب شفعة له فاخذها ثم جاء مدعي يدعي في الدار شيئاً فالوكيل ليس بخصم له ولو وجد في الدار رعيها كان له ان يرد هابه لا ينظر في ذلك الى غيبة الذي وكله كذا في المبسوط * ولو وكل رجلا بطلب كل حق له وبالخصومة والقبض ليس له ان يطلب شفعته وله ان يقبض شفعته قد قضى بها كذا في محيط السرخسي * واذا وكله بطلب شفعة له فجاء الوكيل قد غرق بناء الدار واحرق نخيل الارض فاخذ بجميع الثمن فلم يرخص الموكل فهو جائز على الموكل لا يستطيع رده كذا في المبسوط * ولو طلب المشتري من الوكيل بطلب الشفعة ان يكف عنه مدة علمى انه عالى خصومته وشفعته جاز كذا في محيط السرخسي * وان مات الوكيل قبل الاجل ولم يعلم صاحبه بموته فهو على شفعته فاذا مضى الاجل وعلم بموته فلم يطلب او لم يبعث وكيلاً آخر يطلب له فلا شفعة له كما كان الحكم في الابتداء قبل ان يبعث هذا الوكيل ومقدار المدة في ذاك مقدار المسير من حيث هو على سير الناس كذا في المبسوط * الباب الثاني عشر في شفعة الصبي الصغير كالكبير في استحقاق الشفعة كذا في المبسوط * قال والحبل في استحقاق الشفعة والكبير سواء فان وضعت لاقبل من ستة اشهر منذ وقع الشراء فله الشفعة وان جاءت به لسته اشهر فصاعداً منذ وقع الشراء فانه لا شفعة له لانه لم يثبت وجوده وقت البيع لا حقيقة ولا حكماً الا ان يكون ابوه مات قبل البيع وورث الحبل منه حينئذ يستحق الشفعة وان جاءت بالولد لسته اشهر فصاعداً لان وجوده وقت البيع ثابت حكماً لما ورث من ابيه ثم اذا وجبت الشفعة للصغير فالذي يقوم بالطلب والاخذ من قام مقامه شرماً في استيفاء حقوقه وهو ابوه ثم وصي ابيه ثم جده ابوايه ثم وصي الجد ثم الوصي لذي نصبه القاضي فان لم يكن احد من هؤلاء فهو على شفعته اذا ادرك فاذا ادرك فقد ثبت له

خيار البلوغ والشفعة فاختار رد النكاح او طلب الشفعة فايهما كان او لا يجوز ويبطل الثاني والحيلة في ذلك ان يقول طلبتهما الشفعة والخيار اذا كان له احد من هؤلاء فترك طلب الشفعة مع الامكان بطلت الشفعة حتى لو بلغ الصغير لا يكون له حق الاخذ وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف رح واذا سلم الاب والوصي ومن هو بهما شفعة الصغير صح تسليمه عند ابي حنيفة وابي يوسف رح حتى لو بلغ الصبي لا يكون له ان يأخذها بالشفعة سواء كان التسليم في مجلس القاضي او في غير مجلس القاضي هكذا في المحيط * ولو كان المشتري اشترى الدار باكثر من قيمتها بما لا يتغابن الناس في مثله والصبي شفيعها فسلم الاب ذلك من اصحابنا من يقول يصح التسليم هنا عند محمد رح ايضا والاصح انه لا يصح التسليم عندهم جميعا لانه لا يملك الاخذ لكثرة الثمن وسكوته من الطاب وتسليمه انما يصح اذا كان مالكا للاخذ فيبقى الصبي على حقه اذا بلغ كذا في المبسوط *

واذا سلم الاب شفعة الصغير والشراء باقل من قيمته بكثير فعن ابي حنيفة رح انه يجوز عن محمد رح لا يجوز ولا رواية عن ابي يوسف رح كذا في الكافي * اشترى دارا لابنه الصغير والاب شفيعها كان للاب ان يأخذها بالشفعة عندنا كما لو اشترى الاب مال ابنه لنفسه ثم كيف يأخذ يقول اشتريته واخذت بالشفعة ولو كان مكان الاب وصيه ان كان في اخذ الوصي هذه الدار منفعة للصغير بان وقع الشراء بغبن يسير بان كان قيمة الدار مثلا عشرة وقد اشترى الوصي باحد مشرفان الغبن اليسير يتحمل من الوصي في تصرفه مع الا جانب وياخذ الوصي بالشفعة يرتفع ذلك الغبن فاذا كانت الحالة هذه كان اخذ الوصي بالشفعة منتفعا به في حق الصغير وكان للوصي ان يأخذ بالشفعة على قياس قول ابي حنيفة رح واحدى الروايتين عن ابي يوسف رح كما في شراء الوصي شيئا من مال الصغير لنفسه وان لم يكن في اخذ الوصي هذه الدار بالشفعة منفعة في حق الصغير بان وقع شراء الدار للصغير بمثل القيمة لا يكون للوصي الشفعة بالاتفاق كما لا يكون للوصي ان يشترى شيئا من مال اليتيم لنفسه بمثل القيمة بالاتفاق ومتى كان للوصي ولاية الاخذ يقول اشتريت وطلبت الشفعة ثم يرفع الامر الى القاضي حتى ينصب قضاة عن الصبي فيأخذ الوصي منه بالشفعة ويسلم الثمن اليه ثم القيم يسلم الثمن الى الوصي هكذا في المحيط * اشترى الاب دارا وابنه الصغير شفيعها فلم يطلب الشفعة للصغير حتى بلغ الصغير فليس للذي بلغ ان يأخذها بالشفعة لان الاب كان متمكنا من اخذها بالشفعة لان الشراء لا ينافي في الاخذ بالشفعة فسكوته يكون مبطلا للشفعة ولو باع

الاب دار نفسه وابنه الصغير شفعيها فلم يطلب الاب الشفعة للصغير لا تبطل شفعة الصغير حتى بلغ
 الصغير كان له ان يأخذها لان الاب هنا لا يتمكن من الاخذ بالشفعة لكونه بائعا وسكوت من لا يملك
 الاخذ لا يكون مبطلا واما الوصي اذا اشترى دارا لنفسه او باع الدار له والوصي شفعيها فلم يطلب
 لوصي شفعته فاليتيم على شفعته اذا بلغ كذا في الذخيرة * وهكذا في محيط السرخسي * ويجب
 ان يكون الجواب في شراء الاب دارا لنفسه وابنه الصغير شفعيها على التفصيل ان لم يكن للوصي
 في هذا الاخذ ضرر بان وقع شراء الاب الدار بمثل القيمة او باكثر من القيمة مقدار ما يتغابن الناس
 في مثله لا تكون للصغير الشفعة اذا بلغ وان كان للصغير في هذا الاخذ ضرر بان وقع شراء الاب باكثر
 من القيمة مقدار ما لا يتغابن الناس فيه كان له الشفعة اذا بلغ لان الاب لا يملك التصرف في مال الصغير
 مع نفسه على وجه الضرر فلم يكن الاب متمكنا في الاخذ في هذه الصورة فلا يكون سكوته مبطلا للشفعة
 كذا في المحيط * اذا قال الاب او الوصي اشترت هذه الدار بالف درهم للصغير فقال له الشفع
 اتق الله فانك اشتريتها بخمس مائة فصدقه لا يصدق ويأخذ الدار بالف درهم حتى يقيم البيعة على
 المشتري بخمس مائة كذا في التاتارخانية * الاب اذا اشترى لابنه الصغير دارا ثم اختلف مع
 الشفع في الثمن فالقول قول الاب لانه ينكر حق التملك للشفيع بما يدعيه ولا يمين عليه لان النكول
 لا يفيد كذا في المحيط * الباب الثالث عشر في حكم الشفعة اذا وقع الشراء بالعروض من اشترى
 لا يخلو اما ان يكون بماله مثل كالمكيلات والموزونات والعدديات المتقاربة واما ان يكون بمالا مثل له
 كالمذروعات المتفاوتة كالثوب والعبد ونحو ذلك فان كان بماله مثل فالشفيع يأخذ بمثله وان كان
 بمالا مثل له يأخذ بقيمته عند عامة العلماء ولو تباعد اربدار فلشفيع كل واحدة من الدارين ان يأخذ
 بقيمتها لان الدار ليست من ذوات الامثال فلا يمكن الاخذ بمثلها وعلى هذا يخرج مالواشترى
 دارا بعرض ولم يتقابضا حتى هلك العرض بطل البيع فيما بين البائع والمشتري وللشفيع الشفعة
 وكذا لو كان المشتري قبض الدار ولم يسلم العرض حتى هلك ثم الشفع انما يأخذ بما وجب بالعقد
 لا بما اطلق بدلا من الواجب حتى لو اشترى الدار بالدرهم او الدنانير ثم دفع مكانه عرضا فالشفيع
 يأخذ بالدرهم لا بالعرض كذا في الهدائع * واذا اشترى دارا بعبد بعينه فالشفيع ان يأخذها بالشفعة
 بقيمة العبد عندنا فان مات العبد قبل ان يقبضه البائع انتقض الشراء وللشفيع ان يأخذها بقيمة العبد
 عندنا وكذلك ان ابطال البائع البيع بعيب وجده بالعبد وان لم يكن شيء من ذلك واخذ الشفع

الدار من اليافع اخذها بقيمتها والعبد لصاحبه لاسبيل للبائع عليه وان اخذها من المشتري بقيمة العبد بقضاء او بغير قضاء ثم مات العبد قبل القبض او دخله عيب فان القيمة للبائع كذا في المبسوط *

قال محمد رَح في الاصل اذا اشترى الرجل دارا بعبد بعينه واخذ الشفيع الدار بقيمة العبد بقضاء القاضي ثم استحق العبد بطلت الشفعة واخذ الدار من الشفيع وهذا اذا اخذ الشفيع الدار بقيمة العبد بقضاء القاضي وان كان المشتري قد سلم الدار الى الشفيع بقيمة العبد بغير قضاء ان كان قد سمى للشفيع قيمة العبد كذا وكذا حتى صار الثمن معلوما من كل وجه ثم استحق العبد ليس للمشتري على الدار سبيل ويجعل ذلك بيعا مبتدأ ويكون للبائع على المشتري قيمة الدار وان لم يكن سمى للشفيع قيمة العبد كذا وكذا ولكن قال سلمت الدار لك بقيمة العبد كان للمشتري ان يسترد الدار من الشفيع كذا في المحيط * وان اشترى داراً بعبد ثم وجد بالعبد عيباً فرده اخذها الشفيع بقيمة العبد صحيحاً لان العبد دخل في العقد بصفة السلامة وانما يقوم في حق الشفيع على الوجه الذي صار مستحقاً بالعقد ولو اشترى عبداً بدار فهذا او شراء الدار بالعبد سواء كذا في المبسوط * واذا اشترى داراً بعبد غيره واجاز صاحب العبد الشراء للشفيع الشفعة واذا وقع الشراء بمكيل او موزون بعينه واستحق المكيل او الموزون فقد بطلت الشفعة لان المكيل والموزون اذا كان بعينه فهو والعبد سواء وان كان المكيل والموزون في الذمة فاوفاه ذلك ثم استحق ذلك فشفعة الشفيع على حاله لان المكيل والموزون اذا كان في الذمة فهو والدارهم سواء وفي المنتقى بن سماعه عن محمد رَح في رجل اشترى من آخر داراً بالكوفة بكر حنطة بعينه او بغير عينه وتقاضاه خاصمه الشفيع في الدار بمر وفتضي له عليه بالشفعة والدار بالكوفة او بمر وقال ان شاء المشتري اخذ الشفيع حتى يأخذ منه حنطة مثلها بالكوفة وسلم له الدار بمر وان شاء سلم له الدار واخذ منه بمر وقيمة الحنطة بالكوفة وسلم وقال في موضع آخر من المنتقى ان كان قيمة الكر في الموضعين سواء اعطاه الكر حيث قضى له بالشفعة فان كانت القيمة متفاضلة نظري ذلك ان كان الكر في الموضع الذي يريد الشفيع ان يعطى اقل من ذلك الى الشفيع يعطيه ذلك حيث شاء وان كان ارخص فرضي به المشتري فذلك اليه وان تساوى اعطى المشتري قيمة ذلك في الموضع الذي فيه ما يساوي في موضع الشراء كذا في المحيط * ولو اشترى داراً بكر من رطب فجاء الشفيع بعدما انقطع الرطب من ايدي الناس فانه يأخذ الدار بقيمة الرطب كذا في الكافي

في الكافي * الباب الرابع عشر في الشفعة في فسخ البيع والاقالة وما يتصل بذلك مشترى الدار اذا وجد بالدار ميا بعد ما قبضها وردّها بالعيب وكان ذلك بعد ما سلم الشفيع الشفعة للشفيع ان يأخذها بالشفعة ان كان الرد بالعيب بغير قضاء قاض ولو كان الرد بقضاء قاض فليس للشفيع ان يأخذها وأن كان الرد بالعيب قبل قبض الدار وان كان بقضاء فلا شفعة للشفيع وان كان بغير قضاء فكذلك عند محمد رحم واما على قول ابي حنيفة وابي يوسف رحم قد اختلف المشايخ بعضهم قالوا للشفيع الشفعة وبعضهم قالوا لا شفعة للشفيع وان كان المشتري رد الدار بخيار رؤية او بخيار شرط لا يتجدد للشفيع حق الشفعة حصل الرد قبل القبض او بعد القبض بتراضيها او بغير تراضيها كذا في المحيط * اذا سلم الشفيع الشفعة ثم ان المشتري رد الدار على البائع ان كان الرد بسبب هوفسخ جديد من كل وجه نحو الرد بخيار الرؤية وبخيار الشرط وبالعيب قبل القبض بقضاء او بغير قضاء وبعد القبض بقضاء لا يتجدد للشفيع حق الشفعة وان كان الرد بسبب هوفسخ جديد في حق الثالث نحو الرد بالعيب بعد القبض بغير قضاء وبالرد بحكم الاقالة يتجدد للشفيع حق الشفعة واما اذا لم يسلم الشفيع الشفعة حتى فسخ البائع والمشتري العقد بينهما لا يبطل حق الشفعة سواء كان الفسخ بسبب هوفسخ من كل وجه او بسبب هوفسخ من وجه جديد من وجه كذا في الذخيرة * واذا اشترى الرجل دارا وارضا وسلم الشفيع الشفعة ثم ان البائع والمشتري تصادقا ان البيع كان تلجئة ورد المشتري الدار على البائع لا يتجدد للشفيع حق الشفعة لان بعد تسليم الشفعة لم يبق للشفيع حق اصلا فافترارهما لا يتضمن بطلان حقه فتثبت التلجئة باقرارهما فكان الرد بسبب التلجئة فلا يتجدد به حق الشفع وفي المنتقى رجل اشترى دارا وقبضها وسلم الشفيع الشفعة ثم ان المشتري قال انما كنت اشتريتها لفلان وقال الشفيع لا بل اشتريتها لنفسك وهذا منك بيع مستقبل وانا آخذها بالشفعة بهذا البيع فالقول قول الشفيع فان كان فلان غائبا لم يكن للشفيع ان يأخذ الدار حتى يقدم الغائب وان قال المشتري انا اقيم البيعة ان فلانا كان امرني بذلك واني اشتريتها له لم تقبل بينته على ذلك حتى يحضر فلان كذا في المحيط * ولو سلم الشفيع الشفعة ثم جعل المشتري للبائع خيار يوم جازا فان نقض البائع البيع في ذلك اليوم لا يتجدد للشفيع حق رواه ابن سماعه عن محمد رحم وروى الحسن عن ابي حنيفة رحم وابن سماعه عن ابي يوسف رحم ان فيه الشفعة كذا في محيط السرخسي * الباب الخامس عشر في شفعة اهل الكفر اذا اشترى نصراني من نصراني دارا بمئة اودم فلا شفعة للشفيع اشترى ذمي من ذمي دارا بخمر وتقاضاه صار الخمر خلا ثم اسلم البائع

والمشتري ثم استحق نصف الدار وحضر الشفيع اخذ النصف بنصف قيمة الخمر ولا يأخذ بنصف الخل ثم يرجع المشتري على البائع بنصف الخل ان كان الخل قائما في يده وان كان مستهلكا رجع عليه بمثل نصف الخل كذا في المحيط * ولو اشترى ذمي من ذمي دارا بخمر او خنزير وشفيعها ذمي او مسلم وجبت الشفعة عند اصحابنا راجح ثم اذا وجبت الشفعة فان كان الشفيع ذميا اخذ الدار بمثل الخمر وبقية الخنزير وان كان مسلما اخذها بقيمة الخمر والخنزير كذا في البدائع * دار بيعت بخمر ولها شفيعان مسلم وكافر اخذ الكافر نصفها بنصف الخمر واخذ المسلم نصفها بنصف قيمة الخمر وان كان الثمن خنازير اخذ كل واحد بنصف القيمة كذا في محيط السرخسي * وان كان شفيعها مسلما وذميا فاسلم الذمي اخذها بنصف قيمة الخمر كما لو كان مسلما عند العقد ولا تبطل شفيعته هكذا في الكافي * واذا اسلم احدا المتبايعين والخمر غير مقبوضة والدار مقبوضة او غير مقبوضة انتقض البيع ولكن لا يبطل حق الشفيع في الشفعة فإخذها الشفيع بقيمة الخمر ان كان هو مسلما او كان المأخوذ منه مسلما وان كانا كافرين اخذها بمثل ذلك الخمر وان كان اسلام احدا المتبايعين بعد قبض الخمر قبل قبض الدار فالبيع بينهما يتيقن صحيحا واذا باع الذمي كنيسة او بيعة او بيت نار فالبيع جائز وللشفيع فيها الشفعة كذا في المبسوط * ولو اشترى المرتد دارا ثم قتل لم تبطل شفعة الشفيع لان الشفعة متعلقة بخروج المبيع وقد خرج وانفساخ العقد بعده لا يوجب بطلان الشفعة ولو باع المرتد ثم قتل اولحق بدار الحرب لاشفعة فيها عند ابي حنيفة راجح كذا في محيط السرخسي * وان اسلم المرتد البائع قبل ان يلحق بدار الحرب جاز بيعه وللشفيع فيها الشفعة ولو كان اسلامه بعد مالحق بدار الحرب وقسمه ماله لم يكن للشفيع فيها شفعة وعند ابي يوسف ومحمد راجح بيعه جائز وللشفيع فيها الشفعة اسلم اولحق بدار الحرب واذا اشترى المسلم دارا او المرتد شفيعها وقتل في رده او مات اولحق بدار الحرب فلا شفعة فيها له ولا لورثته ولو كانت امرأة مرتدة ووجبت لها الشفعة فلحققت بدار الحرب بطلت شفعتها وان كانت المرتدة بائنة الدار فلللشفيع الشفعة وان كان الشفيع مرتدا او مرتدة فسلم الشفعة جاز ولو لم يسلم وطلب اخذ الدار بالشفعة لم يقض له القاضي بذلك الا ان يسلم فان ابطال القاضي شفيعته ثم اسلم فلا شفعة له وان وقفه القاضي حتى ينظر ثم اسلم فهو على شفيعته وهذا اذا كان طلب الشفعة حين علم بالشراء فان لم يكن طلب الى ان اسلم فلا شفعة له لتركه طلب الموانية بعد علمه بالشراء ولو لحق المرتد بدار الحرب ثم بيعت الدار قبل فسخ ميراثه كان لورثته الشفعة واذا

اشترى المرتد دارا من مسلم او ذمي بخمر فالبيع باطل ولا شفعة فيها كذا في المبسوط * اذا اشترى
الحربي المستأمن دارا ولحق بدار الحرب فالشفيع على شفعته متى لقيه لان لحاقه بدار الحرب
كموته وموت المشتري لا يبطل شفعة الشفيع كذا في المحيط * واذا اشترى المسلم في دار الاسلام
دارا وشفيعها حربي مستأمن فلحق بدار الحرب بطلت شفعته علم بالشراء اولم يعلم واذا اشترى
الحربي المستأمن دارا وشفيعها حربي مستأمن فلحقا جميعا بدار الحرب فلا شفعة للشفيع فيها لان
لحاق الشفيع بدار الحرب كموته فيما هو في دار الاسلام والدار في دار الاسلام وان كان المشتري
مع الشفيع في دار الحرب فان كان الشفيع مسلما او ذميا فدخل دار الحرب فهو على شفعته اذا علم
فان دخل وهو يعلم فلم يطلب حتى غاب بطلت شفعته واذا طلب الشفعة ثم عرض له سفر الى دار
الحرب او الى غيرها فهو على شفعته اذا كان على طلبه واذا كان الشفيع حربيا مستأمنا فوكل
بطلب الشفعة ولحق بدار الحرب فلا شفعة له كما لو مات بعد التوكيل بطلب الشفعة وان كان الشفيع
مسلما او ذميا فوكل مستأمنا من اهل الحرب ثم دخل الوكيل بدار الحرب بطلت وكالته والشفيع
على شفعته لان لحاق الوكيل بدار الحرب كموته وموت الوكيل يبطل الوكالة ولا يبطل شفعة
الموكل فكذلك لحاقه كذا في المبسوط * واذا اشترى المسلم دارا في دار الحرب وشفيعها مسلم
ثم اسلم اهل الدار فلا شفعة للشفيع يجب ان يعلم ان كل حكم لا يفتقر الى قضاء القاضي ودار الاسلام
ودار الحرب في حق ذلك الحكم على السواء وكل حكم يفتقر الى قضاء القاضي لا يثبت هذا
الحكم في حق من كان من المسلمين في دار الحرب لمباشرة سبب ذلك الحكم في دار الحرب
نظير الاول جواز البيع والشراء وصحة الاستيلاء ونفاذ العتق ووجوب الصوم والصلوة فان هذه
الاحكام كلها من احكام الاسلام وتجري على من كان في دار الحرب من المسلمين ونظير الثاني
الزنا فان المسلم اذا زنى في دار الحرب ثم صار هي دار الاسلام لا يقيم عليه الحد كذا في المحيط *

الباب السادس عشر في الشفعة في المرض واذا اشترى المريض دارا بالف درهم وقيمتها الف درهم وله
سوى ذلك الف درهم ثم مات فالبيع جائز وللشفيع فيها الشفعة لانه انما حاباه بقدر الثلث وصح ذلك منه
في حق الاجنبي فيجب للشفيع فيها الشفعة وان باعها بالفين وقيمتها ثلثة آلاف وشفيعها اجنبي فله
ان يأخذها بالفين كذا في المبسوط * باع المريض دارا بالف وقيمتها الفان ولا مال غيرها يقال للمشتري
ان شئت خذها بثلثي الفين والافدع وللشفيع ان يأخذها بالف وثلث الف كذا في محيط السرخسي *

وإذا باعها بالفين إلى أجل وقيمتها ثلاثة آلاف درهم فالأجل باطل ولكن يتخير المشتري بين أن يفسخ البيع أو يؤدي الألفين حالة ليصل إلى الورثة كمال حقهم وأي ذلك فعل فللشفيع الشفعة يأخذها بالفين درهم حالة وإن باعها بثلاثة آلاف درهم إلى ستة وقيمتها الفادرهم ثم مات أجمعوا على أن الأجل فيما زاد على الثلث باطل ولكن اختلفوا أنه يعتبر الأجل في الثلث باعتبار الثمن أو باعتبار القيمة قال أبو يوسف ربح باعتبار الثمن فيعجل بثلثي الثمن وذلك الفادرهم إن شاء والالف الثالثة إلى أجله وقال محمد ربح باعتبار القيمة فيعجل بثلثي القيمة وذلك ألف وثلاث مائة وثلاثة وثلاثون وثلاث إن شاء والباقي عليه إلى أجله كذا في المحيط * المريض إذا باع الدار من وارثه بمثل قيمتها وشقيعها اجنبي لاشفعة له لأن بيع المريض من وارثه في مرض الموت عينا من أعيانه فاسد عنده إلا إذا أجازت الورثة وأن كان بمثل القيمة وعندهما جائز فيجب ولو باعها من اجنبي والوارث شقيعها لاشفعة للوارث عنده أيضا لأنه يصير كأنه باعها من وارثه ابتداءً وعندهما تجب الشفعة هذا إذا باع بمثل القيمة فاما إذا باع وحابى فإن باع بالفين وقيمتها ثلاثة آلاف فإن باع من الوارث وشقيعها اجنبي فلا شك أنه لاشفعة له عند أبي حنيفة ربح وعندهما البيع جائز ولكن يدفع قدر المحاباة فتجب الشفعة هكذا في البدائع * والأصح ما ذهب إليه أبو حنيفة ربح كذا في المبسوط * ولو باع من اجنبي فكذلك لاشفعة للوارث عند أبي حنيفة ربح لكن الشفيع يأخذها بتلك الصفقة بالتحويل إليه بصفقة مبتدأة مقدرة سواء أجازت الورثة أو لم تجز لأن الأجازة محلها العقد الموقوف والشراء وقع نافذاً من المشتري لأن المحاباة قدر الثلث وهي نافذة في الألفين فلغت في حق المشتري فتلغوا في حق الشفعة هكذا في البدائع * ولو كان أحد الشفيعين وارثاً أخذها الآخر ولو كان البيع في الصحة فأخذ الوارث بالشفعة ثم حط البائع في مرضه لم تجز إلا بأجازة باقي الورثة ولو كان الحط قبل أخذ الوارث فإن أخذ بطل الحط وإن ترك صح كذا في التاتارخانية نافلاً عن الغيائية * مريض باع داره بالفين درهم وقيمتها ثلاثة آلاف ولا مال له غير هاتم مات وابنه شفيع الدار فلا شفعة للابن فيها لأنه لو باعها من ابنه بهذا الثمن لم يجز وذكر في كتاب الوصايا أن علي قولهم أنه إن يأخذها بقيمتها إن شاء والأصح ما ذكرناه فإنه نص في الجامع على أنه قولهم جديعا كذا في المبسوط * ولو كان له مال غيرها فجازت الورثة فله الشفعة اتفاقاً كذا في شرح مجمع البحرين * وإذا باع المريض داراً

داراً واحداً فيها ثم برئ من مرضه والشفيع وارثه فان لم يكن علم بالبيع حتى الآن فله ان يأخذها بالشفعة لان المرض اذا تعقبه برء فهو بمنزلة حالة الصحة وان كان قد علم بالبيع ولم يطلب الشفعة حتى برئ من مرضه فلا شفعة له كذا في المبسوط * الباب السابع عشر في المتفرقات ذكر محمد ربح في الجامع الكبير ان الشفيع اذا باع بعض دارة التي يستحق بها الشفعة مشاعاً غير مقسوم بعد بيع الدار المشفومة لا تبطل به شفعته وكذلك ان باع بعضها مقسوماً مالا يلي جانب الدار المبيعة لا تبطل به شفعته وان باع بعضها مقسوماً مالا يلي المبيعة تبطل به شفعته داران طريقهما واحد في الدارين بين رجلين والاخرى لرجل خاصة باع صاحب الخاصة دارة فلا خرين الشفعة بالطريق فان اقتسما الدار المشتركة فاصاب احدهما بعض الدار مع كل الطريق الذي كان لها واصاب الآخر بعض الدار بلا طريق وفتح الذي لا طريق له لنصيبه بابا الى الطريق الاعظم وهما جميعا جاران للدار التي بيعت فالذي صار الطريق له احق بشفعتها فان سلم هو الشفعة اخذها الآخر بالجوار ولا تبطل شفعته بسبب هذه القسمة كذا في المحيط * لو اخذ الشفيع الارض بالشفعة فبنى فيها او غرس ثم استحق وكفى المستحق الشفيع بالقلم فقلع البناء والغرس رجع الشفيع على المشتري بالثمن ولا يرجع بقيمة البناء والغرس لا على البائع ان كان اخذها منه ولا على المشتري ان اخذها منه معناه لا يرجع بما نقص بالقلم كذا في التبيين * والشفعة عندنا على عدد الرؤس اذا كانت دارين ثلثة نفر لا حدهم نصفها ولا خرتلثها ولا خرسدسها فباع صاحب النصف نصيبه وطلب الآخراين الشفعة قضي بالشفص المبيع بينهما نصفان وان باع صاحب السدس قضي بينهما نصفان في الكل ولو اسقط بعضهم فهي للباقيين للكل على عددهم ولو كان البعض غائباً يقضى بهما بين الحضور على عددهم واذا قضي للحاضر بالكل ثم حضر آخر قضي له بالنصف ولو حضر ثالث قضي له بثلث ما في يد كل واحد فلو سام الحاضر بعد ما قضي له بالكل لا يأخذ القادم الا بالنصف كذا في الكافي * رجل زعم انه باع دارة من فلان بكذا ولم يأخذ الثمن فقال فلان ما اشتريتها منك كان للشفيع ان يأخذها بالشفعة هذا اذا اقرانه باع من فلان وفلان حاضر ينكر الشراء فاما اذا كان غائباً فلا خصومة للشفيع مع المشتري كذا في المحيط * دار بيعت بجانب دار رجل والجاري زعم ان رقبته الدار المبيعة له ويخاف انه لو ادعى رقبته تبطل شفعته وان ادعى الشفعة لا يمكنه دعوى الدار انها له ماذا يصنع حتى لا تبطل شفعته قالوا يقول هذه الدار داري وانا ادعي رقبته فان وصلت

اليها والآفا ناعلي شفعتي فيها لان هذه الجملة كلام واحد فلم يتحقق المكوت عن طلب الشفعة كذا في فتاوى قاضيخان * عن ابي يوسف رح اذا ادعاها فقال بينتي غيب ولكني آخذها بالشفعة فهو اقراران البائع مالک فلا تقبل بينته بعد ذلك وعنه انه تبطل الشفعة بدعوى الملك ولو ادعى النصف وقال اقيم البينة وأخذ الباقي بالشركة جاز كذا في التاتارخانية * رجل له دار فغصبها غاصب فبيعت دار بجنبها والغاصب والمشتري جاحدان الدار والشفعة ينبغي له ان يطلب الشفعة حتى اذا اقام البينة على الملك تبين ان الشفعة ثابتة فاذا طلب خاصم الغاصب الى القاضي ويخبر القاضي على صورة الامر بعد ذلك ينظر ان اقام البينة قضى له بالدار وبالشفعة في الدار الاخرى لان الثابت بالبينة كالثابت معاينة وان لم يقيم بينة حلفهما جميعا فان حلفا لا يقضي له باحدى الدارين وان نكلا قضى له بالدارين وان حلف الغاصب ونكل المشتري لا يقضي بالدار المغموبة ويقضي له بالشفعة وان كان على العكس فالحكم على العكس لان النكول اقرار واقرار كل مقر حجة في حقه خاصة كذا في محيط السرخسي * واذا اشترى دارا ولها شفيع فبيعت دار بجنب هذه الدار فطالب المشتري بالشفعة وقضى له بهائم حضر الشفيع يقضي له بالدار التي بجواره ويمضى القضاء في الثانية للمشتري ولو كان الشفيع جارا للدارين والمسئلة بحالها يقضي له بكل الدار الاولى والنصف في الثانية كذا في البدائع * وروي عن ابي يوسف رح فبمن اشترى نصف دار ثم اشترى آخر نصفها الآخر فخاصمه المشتري الاول فقضى له بالشفعة بالشركة ثم خاصمه الجار في الشفعتين فالجار احق بالشراء الاول ولاحق له في الثاني لتعلق قضاء القاضي به وكذلك لو اشترى نصفها ثم اشترى نصفها ولو كان المشتري للنصف الثاني غير المشتري للنصف الاول فلم يخاصمه فيه حتى اخذ الجار النصف الاول فالجار احق بالنصف الثاني كذا في المحيط * الاصل ان الشفعة انما تستحق بملك قائم وقت الشراء لا بملك مستحدث لان السبب هو اتصال الملكين فيعتبر قيامه وقت الشراء واذا اخذ يكون بمنزلة الاستحقاق فان كان بقضاء ثبت في حق كافة الناس وان كان برضاء ثبت في حقهما خاصة اشترى دارا بالفين وتقاضا فادعى آخر وصالحه المشتري على خمسمائة على انكار فاخذ الشفيع من المشتري بالبيع الاول رد المدي ما قبض على المشتري لان القاضي لما قضى بالشفعة فقد قضى بكون الدار ملكا للبائع فتبين انه لا خصومة بينه وبين المدعي وظهر ان المدعي اخذ

مالا لا بازاء حقه ولا بازاء دفع الخصومة فانتقض الصالح ولواخذ الشفيع بغير قضاء لا يرد لان الاخذ حصل بتراضيهما وتراضيهما حجة في حقهما لا في حق غيرهما فيجعل كبيع جديد جرى بينهما فظهر انه لا خصومة بينهما كذا في محيط السرخسي * ولو ان رجلا ورث دارا فبيعت دارا بجنبها فاخذها بالشفعة ثم بيعت دارا اخرى بجنب الدار الثانية ثم استحققت الدار الموروثة وطلب المستحق الشفعة فانه يأخذ الدار الثانية ويكون الوارث احق بالدار الثالثة هكذا ذكر القدوري ولم يذكر ما اذا لم يطلب المستحق الشفعة وذكر في المنتقى ان الدار الثانية ترد على المقضي عليه بالشفعة يعني الذي كان اشتراها والدار الثالثة تترك في يدي الذي هي في يديه كذا في الظهيرية * رجل اشترى دارا وقبضها فاراد الشفيع اخذها فقال المشتري بعثها عن فلان وخرجت من يدي ثم اودعنيها لا يصدق ولا يجعل خصما للشفيع وان اقام البينة على ذلك لا تسمع بينته وكذلك لو قال وهبتها لفلان وقبضها ثم اودعنيها لا يقبل قوله ولو اقام على ذلك بينة لا تسمع بينته فان حضر المشتري في الفصل الاول والموهوب له في الفصل الثاني وكان ذلك بعد قضاء القاضي للشفيع واقام البينة على الشراء او على الهبة لا تسمع البينة وكان القضاء بالشفعة نقضا على الشراء والهبة لان صاحب اليد صار مقضيا عليه فكل من ادعى تلقي الملك من جهة صاحب اليد صار مقضيا عليه دار في يد رجل اشتراها من فلان ونقد الثمن والدار تعرف لفلان وادعى فلان انه وهبها للمدعى واراد ان يرجع في الهبة فالقول قول فلان فان لم يقض القاضي للواهب بالرجوع حتى حضر شفيع الدار فهو احق بالدار من الواهب وان لم يحضر الشفيع قضى القاضي بالرجوع للواهب فاذا قضى له بالرجوع ثم حضر الشفيع نقض الرجوع وردت الدار على الشفيع ولو كان صاحب اليد ادعى انه اشتراها من فلان على ان فلانا بالخيار ونقده الثمن وادعى فلان الهبة والتسليم وحضر الشفيع اخذها بالشفعة وبطل الخيار لان صاحب الدار بما اقر بالهبة والتسليم الى صاحب اليد فقد اقر بثبوت الملك له اسقط فيه الخيار وصاحب اليد مقر بالشراء فثبتت الشفعة باقرار صاحب اليد بالشراء عند سقوط خيار صاحب الدار وفي الاصل اذا كانت الدار في يد البائع وقضى القاضي للشفيع بالشفعة على البائع فطلب الشفيع من البائع الاقالة فاقالة البائع اقالة جائزة وتعود الدار الى ملك البائع ولا تعود الى ملك المشتري ويجعل في حق المشتري كان البائع اشترى الدار من الشفيع وكذلك ان كانت الدار في يد المشتري وقضى القاضي بالدار للشفيع قبل ان يقبض الشفيع الدار من المشتري ان اقال مع البائع صححت الاقالة وصارت

الدار ملكا للبائع في قول ابي حنيفة رح كذا في المحيط * اذا مات الشفيع بعد ما قضى القاضي له بالشفعة قبل ان يقبض الدار وقبل ان ينقد الثمن كانت الدار لورثة الشفيع لان قضاء القاضي بالشفعة بمنزلة البيع ولومات الشفيع بعد ما اشترى الدار كانت الدار ميراثا لورثته ولو قضى القاضي بالشفعة وطلب المشتري من الشفيع ان يرد الدار على المشتري بزيادة في الثمن والزيادة من جنس الثمن او من غير جنسه تصير الدار للمشتري بالثمن الاول وتبطل الزيادة لان رد الدار على المشتري بمنزلة الاقالة والاقالة انما تكون بالثمن الاول وكذا لو طالب المشتري من الشفيع بعد ما قضى القاضي له بالشفعة ان يرد الدار على البائع بزيادة في الثمن ففعل كانت اقالته والاقالة كما تكون بين البائع والمشتري تحقق بين البائع والشفيع كذا في فتاوى قاضيخان * واذا مات الشفيع بعد البيع قبل ان يأخذ بالشفعة لم يكن لوارثه حق الاخذ بالشفعة عندنا ولو كان بيع الدار بعد موته كان له فيها الشفعة كذا في المبسوط * واذا مات البائع والمشتري والشفيع حي فللشفيع الشفعة كذا في فتاوى قاضيخان * واذا مات المشتري والشفيع حي فللشفيع الشفعة وان كان على الميت دين لا تباع الدار في دينه واخذها الشفيع بالشفعة وان تعلق بالدار حق الغريم والشفيع كذا في المحيط * فان باعها القاضي او الوصي في دين الميت فللشفيع ان يبطل البيع ويأخذها بالشفعة كما لو باعها المشتري في حيوته وكذلك لو اوصى فيه بوصية اخذها الشفيع وبطلت الوصية كذا في المبسوط * اثبت الشفعة بطلبين ومات فليس للوارث اخذها بالشفعة كذا في السراجية * ولو كان الشفيع قد ملكها بتسليم المشتري اليه ثم مات يكون ذلك ميراثا لورثته هكذا في السراج الوهاج * واذا حط البائع عن المشتري بعض الثمن سقط ذلك عن الشفيع وكذا اذا حط بعد ما اخذ الشفيع بالثمن يحط من الشفيع حتى يرجع عليه بذلك القدر وكذا اذا ابرأه من بعض الثمن او وهبه له فحكمه حكم الحط ويأخذ الشفيع بما بقي واذا حط منه جميع الثمن لم يسقط عن الشفيع وهذا اذا كان حط الكل بكلمة واحدة واما اذا كان بكلمات يأخذها بالاخيرة كذا في السراج الوهاج * واذا زاد المشتري البائع في الثمن لم تلزم الزيادة الشفيع حتى انه يأخذها بالثمن الاول كذا في الجوهرة النيرة * رجل اشترى دارا من رجل بالف درهم وتقاضاه ثم زاده في الثمن الف آخر من غير ان يتناقضا البيع ثم علم الشفيع بالالفين ولم يعلم بالالف فاخذها الشفيع بالفين بحكم

بحكم أو بغير حكم فإن أخذها بحكم ابطاله القاضي ثم قضى له أن يأخذها بالشفعة بالالف
لأنه كان قضاء له بغير ما وجبت به الشفعة وإن أخذها بغير حكم فهذا شراء مبتدأ فلا ينقض وفي جامع
الفتاوى ولو اشترى داراً فوهبها لرجل ثم جاء الشفيع يأخذ الدار ويضع الثمن على يدي عدل
عند أبي يوسف رح وعند محمد رح لا يأخذ حتى يحضر الواهب كذا في التاتارخانية * مكاتب مات
عن وفاء ثم بيعت دار بجواره فادى ورثته كتابته فلهم الشفعة لأنه حكم بحريته في آخر حياته فثبتت جوارهم
قبل البيع كذا في الكافي * رجل اشترى داراً لها شفيع فقال الشفيع اجزت البيع وأنا آخذ بالشفعة
أو قال رضيت بالبيع وأنا آخذ بالشفعة أو قال سلمت البيع وأنا آخذ بالشفعة وفي الفتاوى
أولاً حق لي فيها فهو على شفيعته إذا وصل وإذا فصل وسكت ثم قال إذا آخذ بالشفعة فلا شفعة له كذا
في التاتارخانية * عن محمد رح رجل اشترى من آخر داراً وجاء شفيع الدار وادعى أنه كان اشترى
هذه الدار من البائع قبل شراء هذا المشتري فافر المشتري بذلك ودفع الدار إلى الشفيع ثم قدم شفيع
آخر وانكر شراء الشفيع أخذ الدار كلها بالشفعة وإذا قال المشتري للشفيع ابتداءً قد كنت اشتريت
هذه الدار قبل شرائي وهي لك بشرائك وقال الشفيع ما اشتريتها وأنا آخذها لشفيعتي فأخذها الشفيع
من المشتري ثم قدم الشفيع الآخر فليس له إلا نصفها كذا في المحيط * اشترى داراً وقال اشتريتها
لفلان واشهد ثم جاء الشفيع فهو خصم له إلا أن يقيم بينة أن فلاناً وكله فحينئذ لا يكون خصماً ولو قال
العائدان تباعنا بالف ورطل من خمرو قال الشفيع بل بالالف فالقول للشفيع وفي شرح الطحاوي
الوكيل بالشراء إذا اشترى فحضر الشفيع يأخذ الوكيل ويكتب العهدة عليه ولا يلتفت إلى حضور
الموكل كذا في الظهيرية * اشترى داراً بعد فوجد العبد اعور فرضيه فالشفيع يأخذ الدار بقيمته صحيحاً
وكذلك لورده بالعيب لأن البيع حين وقع وقع بالعبد سليماً لا معيباً كذا في محيط السرخسي *
رجل اشترى عقاراً بدراهم جزافاً واتفق المتبايعان على أنهما لا يعلمان مقدار الدراهم وقد هلك
في يد البائع بعد التقابض فالشفيع كيف يفعل قال القاضي الإمام أبو بكر يأخذ الدار بالشفعة ثم يعطى
الثمن على زعمه إلا إذا أثبت المشتري الزيادة عليه كذا في الظهيرية * رجل له أرض كثيرة المون
والخراج لا يشتريها أحد فباعها من إنسان مع دار له قيمتها ألف بالف وللدار شفيع يأخذها بحصتها
من الثمن فيقسم الثمن على قيمة الدار وقيمة الأرض إن اشتراها أصحاب السلطان وإن كانت
لا يرغب فيها أحد يعتبر قيمتها آخر وقت ذهب رغبات الناس عنها لأن القسمة تعمد القيمة كذا

في القنية * ويمكن ان يقال على قول ابي حنيفة رح يجعل كل الالف بمقابلة الدار اذا لم تكن للضيفة
قيمة اصلا كذا في المحيط * وذكر في المنتقى عن ابي يوسف رح رجل في يده دار عرف القاضي
انها له فبيعت دار بجانب هذه فقال الشفيع بعد بيع الدار التي فيها الشفعة داري هذه لفلان وقد بعتهما منه
منذ سنة وقال هذا في وقت يقدر على اخذ الشفعة لو طلبها لنفسه فلا شفعة له ولا للمقر له حتى يقيم
البينة على الشراء لان الاقرار حجة فاصرة تصح في حق المقر لا في حق غيره كذا في محيط السرخسي *
وفي الفتاوى العتابية ولو شرط المشتري الخيار للشفيع فقال اجزت على ان لي الشفعة جاز
وان لم يقل على ان لي الشفعة بطلت وينبغي ان يؤخر حتى يجيز البائع او تمضي المدة كذا
في التاتارخانية * شفيع استولى على الارض من غير حكم ان كان من اهل الاستنباط وقد علم ان
بعض الناس قد قال ذلك لا يصير فاسقا وان كان لا يعلم فهو فاسق لانه ظالم بخلاف الاول لانه ليس
بظالم كذا في الفتاوى الكبرى * رجل ادعى قبل رجل شفعة بالجوار والمشتري لا يرى الشفعة
بالجوار وانكر الشفعة يحلف بالله ما لهذا اقبلك شفعة على قول من يرى الشفعة بالجوار رجل
اشترى داراً ولم يقبضها حتى بيعت دار اخرى بجانبها فللمشتري الشفعة رجل طلب الشفعة
في دار فقال له المشتري دفعتها اليك ان علم الشفيع بالثمن وفي هذا الوجه التسليم صحيح صارت الدار
ملكا للشفيع واذا لم يعلم الشفيع بالثمن لا تصير الدار ملكا للشفيع وهو على شفيعته هكذا في المحيط *
رجل ترك دار اقيمتها الفان وعليه دين الف واوصى بثلث ماله لرجل فرأى القاضي بيع الدار كلها
والوارث والموصى له شفيعان اخذاها بالشفعة ولو لم يكن عليه دين وكان في الورثة صغير
فرأى القاضي بيعها فليس للموصى له ولا للورثة شفعة ولا للصغير ان كبير وطلبها كذا في الجامع الكبير *
وسئل علي بن احمد رح عن رجل اشترى دُكَّانا وطلب الشفيع الشفعة فسلم اليه المشتري
الشفعة الا انها تنازعا في الثمن فلم يأخذها واتى على ذلك مدة ثم اراد ان يأخذ بما قال المشتري
ليس له ذلك الا ان يرضى بذلك المشتري وان كان ثبت ان الثمن على ما قال الشفيع فله
ذلك ولا تبطل شفيعته اذا صح ان الثمن على ما قال الشفيع كذا في التاتارخانية * رجل في يده دار
جاءه رجل وادعى شفعتها وقال للذي في يده هذه الدار اشتريتها من فلان وصدقة البائع
في ذلك وقال الذي في يده الدار ورثتها من ابي واقام الشفيع البينة انها كانت لابى البائع مات
وتركها ميراثا للبائع ولم يقم البينة على البيع فالقاضي يقول للذي في يده ان شئت فصدق

الشفيع وخذ منه الثمن وتكون العهدة عليك وان ابى ذلك اخذ الشفيع الدار ودفع الثمن ويرد البائع الثمن على المشتري والعهدة على البائع وكذلك لو قال الذي في يديه وهبها لي فلان وقال الشفيع اشتريتها من فلان وصدق البائع المشتري فهو على ما وصفت لك كذا في المحيط *
 دور مكة لا يصح بيعها الا بناؤها ولا شفعة فيها وروى الحسن من ابى حنيفة رح انه يجوز بيعها وفيها الشفعة وبه قال ابو يوسف رح وعليه الفتوى كذا في القنية في باب وقت ثبوت الشفعة * وفي الفتاوى العتائية ولو بنى الشفيع ثم وجد بها عيبا رجع بالنقصان ورجع المشتري على بائعها ايضا ان كان الاول بقضاء كذا في التاتارخانية * وان كان المشتري اشترى الدار على ان البائع بريء من كل عيب بها او كان بها عيب علم المشتري بذلك ورضي كان للشفيع ان لا يرضى بالعيب ويرد كذا في فتاوى قاضيخان * وفي الاصل اشترى دارا وهو شفيعها ولها شفيع غائب وتصدق المشتري بيتا منها وطريقه على رجل ثم باع ما بقي منها ثم قدم الشفيع الغائب فاراد ان ينقض صدقة المشتري ويبيعه فاذا باع ما بقي من الدار من المتصدق عليه ليس له ان ينقض صدقته في كل الدار انما ينقض في النصف واذا باع باقي الدار من رجل آخر كان للغائب ان ينقض صدقته في الكل وفي الاصل ايضا تسليم الشفعة في البيع تسليم في الهبة بشرط العوض حتى ان الشفيع اذا اخبر بالبيع فسلم الشفعة ثم تبين انه لم يكن بيع وكان هبة بشرط العوض فلا شفعة له وكذلك تسليم الشفعة في الهبة بشرط العوض تسليم في البيع كذا في المحيط * رجل اشترى دارا وهو شفيعها بالجوار فطلب جارا آخر فيها الشفعة فسلم المشتري الدار كلها اليه كان نصف الدار بالشفعة والنصف بالشراء كذا في الظهيرية * اذا باع دارا على ان يكفل فلان الثمن وهو شفيعها فكفل لاشفعة له كذا في القنية *
 واذا وقع الصلح على دين على دار ثم تصادقانه لا دين لاشفعة للشفيع ولو كان مكان الصلح بيع للشفيع الشفعة كذا في التاتارخانية * رجل اشترى امة بالف وتقابضا وجد بها عيبا ينقصها العشر فافر البائع او جحد فصالحه على دار جازو للشفيع اخذها بحصة العيب استحسانا لان العيب مال ولهذا لو امتنع الرد يرجع بقيمة النقصان مع ان الاعتياض عن الحق لا يجوز ولو اشترى بحصة العيب شيئا يجوز ثبوت ان الدار ملكت بازاء المال وللمشتري ان يبيعها مراوحة على كل الثمن وليس له ان يبيع الدار والامة مراوحة بدون البيان فان وجد المشتري بالدار عيبا فردا بقضاء قبل ان يأخذها الشفيع بطلت شفعته وعاد المشتري على حجته في العيب وله ان يراجع الامة

على كل الثمن ما لم يرجع بالعيب اشتري دارا وصالح من هبها على عبدا خذها الشفيع بحصتها فان فعل فاستحق العبد اورد بخيار روية او شرط في الصلح فالشفيع بالخيار ان شاء ادى حظ العيب الى المشتري وان شاء رد الدار ويكون المشتري على الحجة مع البائع ان اخذها بالقضاء لانه فسخ في حق الكل وكذا ان كان المشتري رد العبد بعيب بقضاء ولورده برضاء لاشي على الشفيع كذا في الكافي * الاستحقاق بحق سابق على العقد يبطل العقد وبحق متأخر عنه لا يبطله والشفيع كما يتقدم على من قام مقام المشتري اشتري دارا بالف فزاد المشتري في الثمن او صالح عن دعوى فيها بانكار ثم اخذها الشفيع بالف بقضاء رجع المشتري على البائع بالزيادة وعلى المدعي ببدل الصلح لان الشفيع استحقها بحق سابق على الصلح او على الزيادة فوجب بطلان الصلح والزيادة من الاصل ولو سلم المشتري الدار الى الشفيع بغير قضاء ففي الزيادة يرجع على البائع وفي بدل الصلح لا يرجع على المدعي ولو كان المشتري شفيعها ايضا فقبضها المشتري ووهبها الرجل فلشريكه اخذ نصفها فاذا اخذ تبطل الهبة في النصف الآخر كذا في التاتارخانية * رجل شهد بدار لرجل فردت شهادته ثم اشتراها الشاهد ولها شفيع فشفيعها احق من المقر له فان لم يكن لها شفيع ولكن المشتري اشتراها لرجل امره بذلك فالدائر لا مردون المقر له فان اشتراها لنفسه والشفيع غائب فللمقر له ان يأخذ الدار فاذا اشترى الدار من المقر له ثانيا قبل ان يحضر الشفيع فهو بالخيار ان شاء اخذه بالشراء الاول وان شاء اخذه بالشراء الثاني ولو اشترى الدار رجل آخر من ذي اليد ثم اشترى الشاهد من ذلك الرجل بخير الشفيع فان اخذها بالبيع الاول بطل البيع الثاني ورجع الشاهد بالثمن على بائعه تصادق البائع والمشتري ان البيع كان تلجئة او كان فيه خيار البائع او المشتري وفسخا العقد لا يصدقان في حق الشفعة وله الشفعة امر بشراء دار عين بعبد عين للمأمور ففعل صح الشراء للأمر ورجع المأمور على الآمر بقيمة العبد داران متصلتان لرجلين وكان كل واحدة من الدارين مشتركة بينهما فباع كل واحد منهما حظه من هذه الدار بحظ صاحبه من الدار الاخرى فالشفعة لهما دون الجيران هكذا في الكافي * دار بيعت ولها ثلثة شفعاء احدهم حاضر وطلب الكل واخذها ثم حضرا احد الغائبين فله ان يأخذ نصف ما في يده فان صالحه على الثلث فله ذلك وان حضر ذلك الثالث اخذ من صاحب الثلث ثلث ما في يده فيضمه الى ما في يد

ما في يد الآخر فيقسمانه نصفين فان كان لهم شريك رابع اخذ من صاحب الثلث نصف ما في يده
فيضمانه الي ما في يد الآخر وقسماه اثلاثا يكون لصاحب الثلث ثلث فلهم خمسة عشر لكل واحد
خمس ولو ان الرابع ظفر بمن اخذ الثلث لا غير وقد قسمت الدار على ثمانية عشر اخذ نصف ما في
يده دار لها ثلثة شفعاء اشترى اثنان منهم الدار على ان لا يحد هما السدس والباقي للآخر صح
الشراء لاحدهما ولا شفعة لاحد في نصيب الآخر فان حضر الثالث قسمت الدار على ثمانية عشر
لمشتري السدس سهمان ولكل واحد ثمانية والمسئلة تخرج من تسعة فان لقي صاحب السدس
ولم يكن الاخر اخذ نصف ما في يده وان لقي الاخر قسمت الدار بينهم على ثمانية عشر على ما امر
كذا في محيط السرخسي * باع نصف دارة واخذ الجار وقاسمه بقضاء او بغيره وحضر الشريك
في الطريق يأخذ ما في يده ولا ينقض القسمة بخلاف ما لو اشترى دارا واخذ الشفيعان واقتسما
ثم حضر الثالث فان حضر الشفيع الثالث ولم يلق الشفيعين بل لقي احدهما فانه يأخذ ربع ما في
يده لانصفه قال المشتري لاحد الشفيعين اشتريت الدار لك بامرك فصدقه المقر له وكذبه
الاخر فالدار بينهما بالشفعة وان قال المشتري الدار لك ولم تكن لي او اشتريتها قبلي او وهبتك
وقبضت فصدقه المقر له وكذبه الاخر بطات شفعة وكانت الشفعة كلها للآخر كذا في الكافي * واذا
باع المفاوض داراً له خاصة من ميراث وشريكه شفيعها بدار له خاصة من ميراث فلا شفعة له فيها
كذا في المبسوط * وتسليم احد المتفاوضين شفعة صاحبه بسبب دار له خاصة ورثها جائز كذا
في محيط السرخسي * ولو كان المضارب هو الشفيع بدار من المضاربة فيهاربج وليس في يده
من مال المضاربة غيرها فسلم المضارب الشفعة كان لرب المال ان يأخذها لنفسه وان سلم رب المال
كان للمضارب ان يأخذها لنفسه كذا في المبسوط * اشترى المضارب بيعها دارا واشترى
رب المال الى جنبها داراً اخرى لنفسه فللمضارب اخذها بالشفعة بما بقي من مال المضاربة
كذا في محيط السرخسي * واذا اشترى المضارب دارين بمال المضاربة وهو الف درهم يساوي
كل واحدة منهما الف درهم فبيعت دار الى جنب احدتهما فلا شفعة للمضارب فيها والشفعة لرب
المال لان كل واحدة منهما مشغولة فلا يأخذها المضارب بالشفعة وهذا لان الدور لا تقسم قسمة
واحدة لما فيها من التفاوت في المفعة فيعتبر كل واحدة منهما على الانفراد ولو كان في احدهما ربح
كان له الشفعة مع رب المال لانه شريك فيها بحصته من الربح كذا في المبسوط * مضارب في يده

الفان من مال المضاربة اشترى باحديهما دارا ثم اشترى بالآخرى دارا هو شفعها بدار المضاربة
 و بدار له خاصة ورب المال شفعها بدار له فرب المال ثلثها بالشفعة وثلثها للمضارب خاصة وثلثها
 على المضاربة فان كان هناك شفيع آخر فله ثلث الدار وثلثاها بين المضارب ورب المال والمضاربة
 ان لا ناكذا في محيط السرخسي * وفي الفتاوى العتائية لو طلب الشفيع الشفعة ثم اقر بداره لرجل
 فلمقر له الشفعة وكذا لو اخذ بداره دارا بيعت بجنبها بالشفعة ثم بيعت اخرى بجنب المأخوذة فاخذها
 ثم اخرى بجنبها بقضاء فاستحققت داره الاولى رد المأخوذة الاولى على المشتري وبقيت الاخرى
 للأخذ فان استحققت احدى الدارين بطلت الشفعة الا اذا اجاز المستحق فحينئذ لم تبطل فان كان
 احدهما المشتريين شفيعا ايضا للشفيع الآخر نصف الدار بنصف قيمة الاخرى كذا في التاتارخانية *
 باع دارا من اجنبي فاخذته الشفيع فمرض البائع وهو مورث الشفيع وحط عن المشتري بطل الحط
 ولو لولاه المشتري من وارث البائع او رابع صح الحط ويلزم حط مثله عن الوارث كذا في الكافي *
 ولا تقبل شهادة الامر بالشراء ولا شهادة ابنه اذا كانت الدار في يد البائع ولو كانت في يد المشتري
 جازت شهادة ابن البائع ولو شهد اثنان على تسليم الشفيع واثنان على تسليم المشتري تهاترا
 ولو شهد الشفيع بالشراء فان طلب الشفعة بطلت شهادته وان سلم جازت ولو قال اجزأه فطلب جا
 ولو اقر انه باعها من فلان وانكر المشتري ثبتت الشفعة ولو كان المشتري غائبا لم يأخذ حتى
 يحضر ولو اقر ولم يبين المشتري فلا شفعة كذا في التاتارخانية * واذا وكل الذمي المسلم بطلب
 الشفعة لم تقبل شهادة اهل الذمة على الوكيل المسلم بتسليم الشفعة لانهم يشهدون على المسلم
 يقول عنه وهو منكر لذلك وشهادة اهل الذمة لا تكون حجة على المسلم وان كان الذمي هو
 الوكيل وقد اجاز الشفيع ما صنع الوكيل قبلت شهادتهم وبطلت الشفعة لان الوكيل لو اقر بذلك
 جاز اقراره فان الموكل اجاز صنعه على العموم مطلقا فكذلك اذا شهد بذلك عليه اهل الذمة لان
 شهادتهم على الذمي في اثبات كلامه حجة كذا في المبسوط * ولو قال البائع وهبته منه وقال
 المشتري اشترينته بكذا فالقول للبائع ورجع في الهبة فان حضر الشفيع واخذها بالثمن فلا شيء له
 ولو اخذها باقرار المشتري ثم حضر البائع وانكر البيع اخذها كذا في التاتارخانية * اشترى
 المضارب دارا ورب المال شفيعها فحطم ثم باعها للمضارب لا شفعة له لان المضارب باع له ولا شفعة لمن
 بيع له كذا في محيط السرخسي * والاقضي القاضي للوكيل بالشفعة فابى المشتري بان يكتب له

كتابا كتب القاضي بقضائه كتابا واشهد عليه الشهود كما انه يقضي له بالشفعة وان كان المشتري
ممتنعاً من التسليم والانقياد له فكذلك يكتب له حجة بقضائه ويشهد على ذلك نظراً له واذا كان له
في سائر الخصومات يعطى القاضي المقضي له سجلاً اذا التمس ذلك ليكون حجة له فكذلك
في القضاء بالشفعة يعطيه ذلك كذا في المبسوط * وفي التيممة سئل علي بن احمد عن اشترى نصيباً
معلوماً من ارض مشتركة بين جماعة بعضهم حضور وبعضهم غيب اشترى نصيب الغيب الحضور
هل لشفيع الجار ان يأخذ من المشتري ما اشترى مع غيبة الشريك فقال نعم له ان يأخذ ذلك
وان حضر الشريك كان احق به من الجار كذا في التارخانية * ولو وهب رجلان من رجل
داراً على الف درهم وقبضاً منه الالف مقسومة بينهما وسلمتا اليه الدار ذلك وللشفيع فيها الشفعة
لانعدام الشيوع في الدار فالملك فيها واحد وانعدام الشيوع في الالف حين قبض كل واحد
منهما نصيبه مقسوماً ولو كانت الالف غير مقسومة لم يجز في قول ابي حنيفة رح لان الشيوع فيما
يحتمل القسمة يمنع صحة التعويض كما يمنع صحة الهبة والالف تحتل القسمة كذا في المبسوط *

كتاب القسمة

وفيه ثلثة عشر باباً * الباب الاول في بيان ماهية القسمة وسببها وركنها وشرطها وحكمها أما
تفسيرها فهو عبارة عن الافراز وتمييز بعض الانصاء عن البعض وانها لا تنفك عن المبادلة الآن معنى
الافراز والتمييز في ذوات الامثال كالمكيلات والموزونات والعديدات المتقاربة ارجح واظهر لان ما يأخذ
كل واحد منهما من صاحبه مثل ما ترك عليه فجعل وصول مثل حقه اليه كوصول عين حقه ولهذا يكون
لكل واحد ان يأخذ نصيبه من غير رضا صاحبه ويجبر الآبي منهما على القسمة ومعنى المبادلة
في غير ذوات الامثال ارجح واظهر فيكون مبادلة حقيقة وحكما ولهذا لا يجوز ان يبيعه من رابحة
على الثمن الاول وفي ذوات الامثال يجوز الا انه يجبر الآبي منهما على القسمة لما فيها من تكميل
المنفعة ويجوز الاجبار على المبادلة بحق مستحق للغير لا يتوصل الآبه كما اجبر المشتري على
تسليم الدار الى الشفيع وان كان التسليم اليه معاوضة كذا في محيط السرخسي * واما سببها فطلب
الشركاء او بعضهم الانتفاع بملكه على وجه الخصوص كذا في التبيين * واما ركنها فهو الفعل الذي
يحصل به الافراز والتمييز بين النصيبين كالكيل في المكيلات والوزن في الموزونات والذرع

في المذروعات والعدد في العدديات كذا في النهاية * وأما شرطها فمشاع لا يتبدل منفعة بالقسمة ولا تفوت لان الاجزاء لتكميل المنفعة وتتميم ثمرة الملك فمتى تبدل المنفعة كانت تفويتا وتبديلا لا افرازا وتقسима كذا في محيط السرخسي * وأما حكمها فتعين نصيب كل واحد منهم من نصيب صاحبه بحيث لا يبقى لكل واحد منهم تعلق بنصيب صاحبه كذا في التبيين * القسمة في الاموال المشتركة نوعان قسمة اعيان وقسمة منافع وهي المهاباة ثم الاعيان تارة تكون مما لا ينقل كالدار والعقار وتارة يكون مما ينقل كالعروض والحيوانات والحبوب من المكيلات والموزونات وغير ذلك وقد تكون القسمة بتراضي الشركاء كلهم وقد تكون برضاء البعض وذلك الى القاضي وامينه كذا في الينابيع * الباب الثاني في بيان كيفية القسمة سفل بين رجلين علوه لغيرهما او ماوسفله لغيرهما فإراد القسمة فعلى قول ابي حنيفة رح يجعل بمقابلة خمسين ذراعا من ساحة السفلى مائة ذراع من ساحة العلو وعلى قول ابي يوسف رح بمقابلة كل ذراع ذراع وان كان بينهما بيت لسفله علو وسفل لاعلوه بان كان علوه لغيرهما وعلو لسفل له فعند ابي حنيفة رح يجعل بازاء مائة ذراع من العلو الذي لا سفل له ثلثة وثلثون ذراعا وثلث من البيت الكامل لان العلو عنده مثل نصف السفلى كما في الفصل الاول وعند ابي يوسف رح يجعل بازاء خمسين ذراعا من البيت الكامل مائة ذراع من السفلى الذي لا علوه او مائة ذراع من العلو الذي لا سفل لان العلو والسفل عنده سواء ومحمد رح في ذلك كله يعتبر المعادلة بالقيمة وعليه الفتوى كذا في المبسوط * ولو اقتسموا دارا وفيها كنيف شارع الى الطريق الاعظم او ظلة لم يحسب ذراعهما في ذراع الدار لان الظلة والكنيف ليس لهما حق القرار لما كان مبنيا على طريق العامة بل هو مستحق النقص والمستحق للنقص كالمنفوض ولكن يقوم على من وقع في حيزه ولا يحسب في ذراع الدار فان كانت الظلة على طريق غير نافذ احتسب بذراعها في ذراع الدار كذا في محيط السرخسي * واذامات الرجل وترك ارضين او دارين فطلب ورثة القسمة على ان يأخذ كل واحد منهما نصيبه من كل الارضين او دارين جازت القسمة وان قال احدهم للقاضي اجمع نصيبي من الدارين والارضين في دار واحدة وفي ارض واحدة وابي صاحبه قال ابو حنيفة رح يقسم القاضي كل دار كل ارض على حدة ولا يجمع نصيب احدهما في دار واحدة ولا في ارض واحدة وقال صاحب الرأي للقاضي ان رأى الجمع يجمع والا فلا

والأولان كانت الداران في مصرين لم يذكر هذا في الكتاب قالوا لما في قول أبي حنيفة راجع لا يجمع
نصيب أحد هما في دار واحدة سواء كانتا في مصرين أو في مصر واحد منهما اثنين كائنا أو منفصلين وروى
هلال عن أبي يوسف راجع لا يجمع في المصرين والدور المختلفة بمنزلة اثنين مختلفين وإن كان بين
الرجلين بيتان لأن يجمع نصيب أحدهما في بيت واحد متصلين كائنا أو منفصلين ولو كان بينهما
منزلان أن مكانا منفصلين فهما كالدارين لا يجمع نصيب أحدهما في منزل واحد ولو كانا يقسم
كل منزل قسمة على عدة ولو كانا متصلين فهما كالبيتين لأن يجمع نصيب أحدهما في واحد وهذا كله
قول أبي حنيفة راجع وقال أصحاب الدار والبيت سواء والرأي فيه للقاضي كذا في فتاوى قاضيخان *
وإن كانت دارا وضيفة أو دارا وحانوتان فمهما كان واحد منهما على حدة لا خلاف الجنس كذا في الهداية *
وإذا كانت في التركة دارا وحانوت والورثة كلهم كبار وراضوا على أن يدخلوا الدار والحانوت
إلى واحد منهم من جميع نصيبه من التركة جاز لأن عند أبي حنيفة راجع أن لا يجمع نصيب واحد
من الورثة بطريق الجبر من القاضي وأما عند التراضي فذلك جائز ولو دفع أحد الورثة الدار
إلى واحد من الورثة من غير رضا الباقيين من جميع نصيبه من التركة لم يجز يعني لا ينفذ
على الباقيين إلا بأجازتهم ويكون لهم استرداد الدار وإن جعلوها في القسمة إن شاؤا وهذا ظاهر
وأما الإشكال في أن الدافع هل يأخذ نصيبه من الدار بعد استرداد الباقيين قبل أنه لا يأخذ كذا
في المحیط دارين جماعة فإن وقسمتها وفي أحد الجانبين فضل بناء فأراد أحد الشركاء أن يكون
هو من البناء الدراهم وأراد الآخر أن يكون حوضه من الأرض فانه يجعل حوضه من الأرض
ولا يكتفى الذي وقع البناء في نصيبه أن يرد بأزاء البناء من الدراهم إلا إذا تعذر فحينئذ للقاضي
ذلك وإذا كان أرض وبناء فعن أبي يوسف راجع أنه يقسم كل فلك باعتبار القيمة ومن
أبي حنيفة راجع أنه يقسم الأرض بالمساحة فيرد من وقع البناء في نصيبه أو من كان نصيبه الجود
دراهم فليأخذ حوضه يساويه فتدخل الدراهم في القسمة ضرورة وعن محمد بن راجع أنه يرد على
شريكه بمقابلة البناء ما يتاوى به من العريضة وإن بقي فضل ويتعذر تحقيق التسوية بل لا تقي
العريضة بقيمة البناء فينبغي أن يرد على كل واحد من الدراهم كذا في المحيط ولو اختلفوا في الطريق فقال بعضهم
يرجع وقال بعضهم لا يرجع للقاضي وقال بعضهم لا يمكن لكن واحد منهم أن يبالغ في إطلاق نصيبه فانه يقسم
كل ولا يرجع طريقا بينهما بينهم ولو لم يكن لكل واحد من الدراهم طريقا في نصيبه فانه لا يقسم قدر

الطريق لان القسمة في الوجه الاول لا يتضمن تفويت منفعة لهم ولا كذلك في الوجه الثاني قال
 مشائخنا ح يريد بقوله يفتح في نصيبه طريقا يمر فيه رجل لا طريقا يمر فيه الجمولة وان كان لا يمر فيه
 رجل فهذا ليس بطريق اصلا ولو اختلفوا في سعة الطريق وضيقه في قسمة الدار قال بعضهم يجعل سعة
 الطريق اكثر من عرض الباب الاعظم وطوله من الاعلى الى السماء لا بقدر طول الباب الاعظم
 وقال بعضهم يجعل سعة الطريق بقدر عرض الباب الاعظم وطوله من الاعلى بقدر طول الباب
 لان بهذا القدر يمكنهم الانتفاع على حسب ما كانوا ينتفعون قبل القسمة وفائدة قسمة ما وراء
 طول الباب من الاعلى هي ان احدا الشركاء اذا اراد ان يخرج جناحا في نصيبه ان كان فوق طول
 الباب كان له ذلك وان كان فيهادون طول الباب يمنع من ذلك وان كان ارضا برفع مقدار ما يمر فيه
 نور ان ولا يجعل مقدار الطريق مقدار ما يمر ثوران معا وان كان يحتاج الى ذلك لانه كما يحتاج
 الى هذا يحتاج الى العجلة فيؤدي الى ما لا يتناهى كذا في الذخيرة * ولو اختلف اهل الطريق فادعى
 كل واحد منهم انه له فهو بينهم بالسوية اذا لم يعرف اصله لاستوائهم في اليد على الطريق والاستعمال له
 ولا يجعل على قدر ما في ايديهم من ذرع الدار والمنزل لان حاجة صاحب المنزل الصغير الى الطريق
 كحاجة صاحب الدار الكبيرة وهذا بخلاف الشرب فان عند اختلاف الشركاء يجعل الشرب بينهم
 على قدر اراضيهم وان عرف اصل الطريق كيف كان بينهم جعلته بينهم على ذلك فان كانت دار
 لرجل ولاخر طريق فيهما فمات صاحب الدار واقتسم ورثته الدار بينهم ورفعوا الطريق لصاحب الطريق
 ولهم ثم باعوه فارادوا قسمة ثمنه فلصاحب الطريق نصفه وللورثة نصفه وان لم يعرف ان اصل الدار بينهم
 ميراثا وجمدا وذلك قسم ذلك على عدد رؤسهم ورأس صاحب الطريق كذا في المبسوط * ويقسم
 القاضي الاعداد من جنس واحد من كل وجه بان كانت المجانسة ثابتة بين الاعداد اسما ومعنى كما
 في الغنم والبقر والمكيل والموزون او الثياب قسمة جمع عند طلب بعض الشركاء وفي الاجناس المختلفة
 من كل وجه لا يقسم الاعداد قسمة جمع عند طلب بعض الشركاء وان كان جنسا واحدا من حيث
 الحقيقة واجناسا مختلفة من حيث المعنى كالرفيق فان كان معه شيء آخر هو محل لقسمة الجمع
 فالقاضي يقسم الكل قسمة جمع بلا خلاف ويجعل ذلك الشيء اصلا في القسمة والرفيق تبعاً ويجوز
 ان يثبت الشيء تبعاً للغير وان كان لا يثبت مقصودا وان لم يكن معه شيء آخر هو محل لقسمة الجمع
 قال ابو حنيفة ر ح لا يقسمه قسمة جمع وقال للقاضي ان يقسمه قسمة جمع هكذا ذكر في الاصل كذا

في المحيط * لو كانت بينهما حنطة اود را هم او ثياب من جنس واحد فميزا احدهما نصيبه جاز كذا في السراجية * وينبغي للقاسم ان يصور ما يقسمه على قرطاس ليتمكن حفظه ويسويه على سهام القسمة ويقطعه بالقسمة من غيره ويذره ليعرف قدره ويقوم البناء فربما يحتاج اليه في الآخرة يفرز كل نصيب من الباقي بطريقه وشربه حتى لا يكون لنصيب بعضهم نصيب الآخر تعلق فيتحقق معنى التمييز والافراز على الكمال ويلقب نصيبا بالاول والذي يليه بالثاني والثالث على هذا ثم يكتب اسامهم ويخرج القروعة فمن خرج اسمه اولاً فله السهم الاول ومن خرج ثانياً فله السهم الثاني والاصل ان ينظر في ذلك الى اقل الانصاء حتى اذا كان الاقل ثلثا جعلها اثلاثا وان كان سدا جعلها اسدا كما يمكن القسمة وشرح ذلك ارض بين جماعة مشتركة لاحدهم عشرة اسهم ولاخر خمسة ولاخر سهم وارادوا قسمتها قسمت على قدر سهامهم عشرة وخمسة وواحدة وكيفية ذلك ان يجعل الارض على عدد سهامهم بعد ان سويت وعدلت ثم تجعل بنادق سهامهم على عدد سهامهم ويقرع بينهم فاول بندقة تخرج توضع على طرف من اطراف السهام فهو اول السهام ثم ينظر الى البندقة لمن هي فان كانت لصاحب العشرة اعطاه القاضي ذلك السهم وتسعة اسهم متصلة بالسهم الذي وضعت البندقة عليه لتكون سهام صاحبها على الاتصال ثم يقرع بين البقية كذلك فاول بندقة تخرج توضع على طرف من اطراف الستة الباقية ثم ينظر الى البندقة لمن هي فان كانت لصاحب الخمسة اعطاه القاضي ذلك السهم واربعة اسهم متصلة بذلك السهم ويبقى السهم الراحد لصاحبه وان كانت البندقة لصاحب الواحد كان له الطرف الذي وضعت عليه البندقة وتكون الخمسة الباقية لصاحب الخمسة وتفسير البندقة ان يكتب القاضي اسماء الشركاء في بطاقات ثم يطوي كل بطاقة بعينها ويجعلها في قطعة من طين ثم يدلكها بين كفيه حتى تصير مستديرة فتكون شبه البندقة وافراز كل نصيب بطريقه وشربه افضل فان لم يفعل او لم يمكن جاز هكذا في الكافي * رجل مات وترك ثلاثة بنين وترك خمسة عشر خاية خمس منها مملوءة خلا وخمس منها خالية والكل مستوية فاراد البنون ان يقسموا الخوابي على السواء من غير ان يزيلوها عن مواضعها قالوا الوجه في ذلك ان يعطي احد البنين خابيتين مملوتين وخاية الى نصفها وخابيتين خاليتين ويعطي الثاني كذلك يبقى خمس خوابي احدها مملوءة واحدها خالية وثلث الى نصفها خل فيعطي للابن الثالث ذلك لان المساواة بذلك يقع رجلان

بينهما خمسة ارغفة لاحد هما رغيغان وللآخر ثلثة فدما رجلان ثالثا واكلا جميعا مستويين ثم ان الثالث اطاهما خمسة دراهم وقال اقتسما علي قدر ما اكلت من ارغفتكما قال الفقيه ابو الليث رح يكون لصاحب الرغيغين درهمان ولصاحب الثلثة ثلثة لان كل واحد منهم اكل رغيفا وثلثي رغيف مشاما ثلثان من ذلك لصاحب الرغيغين ورغيف تام من نصيب صاحب الثلثة فاجعل كل ثلث سهما فيصير كل واحد منهم آكلا سهمين من نصيب صاحب الرغيغين وثلثة اسهم من نصيب صاحب الثلثة وذلك خمسة فيقسم البديل كذلك وقال الفقيه ابو بكر عندي لصاحب الرغيغين درهم من البديل لانه اكل من رغيفيه رغيفا وثلثي رغيف ولم يأكل الثالث من رغيفيه الا ثلث رغيف وكل واحد منهما اكل رغيفا وثلثي رغيف فالثالث اكل من الارغفة الثلثة رغيفا وثلث رغيف وكان لصاحب الثلثة اربعة من خمسة دراهم كذا في فتاوى فاضيل خان * رجلا ان ارادا ان يتقاسما التبن بينهما بالحبال جازلان التفاوت فيه قليل كذا في الظهيرية * سئل ابو جعفر عن سلطان غرم اهل قرية فارادوا قسمة تلك الغرامة واختلفوا فيما بينهم قال بعضهم تقسم علي قدر الاملاك وقال بعضهم تقسم علي عدد الرؤس قال ان كانت الغرامة لتحصيل املاكهم يقسم ذلك علي قدر الاملاك لانها مؤنة الملك فيتقدر بقدر الملك وان كانت الغرامة لتحصيل الابد ان يقسم علي عدد الرؤس لانها مؤنة الرؤس ولا شيء علي النسوان والصبيان في ذلك لانه لا يتعرض لهم كذا في المحيط * قسمة الغنم بين الشريكين بالوزن بالقبان او الميزان او المكبل تصح كذا في الظهيرية * الباب الثالث في بيان ما يقسم وما لا يقسم وما يجوز من ذلك وما لا يجوز داربين رجلين نصيب احدهما اكثر فطلب صاحب الكثير القسمة وابي الآخر فان القاضي يقسم عند الكل وان طلب صاحب القليل القسمة وابي صاحب الكثير كذلك وهو اختيار الشيخ الامام المعروف بخواهوزاده وعليه الفتوى في البيت الصغير بين رجلين اذا كان صاحب القليل لا ينتفع بنصيبه بعد القسمة فطلب صاحب القليل القسمة قالوا لا يقسم وذكر الخصاص داربين رجلين نصيب كل واحد لا ينتفع به بعد القسمة وطلب القسمة من القاضي فان القاضي يقسم وان طلب احدهما القسمة وابي الآخر لا يقسم لان الطالب متعنت وان كان ضرر القسمة علي احدهما بان كان نصيب احدهما اكثر ينتفع به بعد القسمة فطلب صاحب الكثير القسمة

القسمة وابى الآخر فان القاضي يقسم وان طلب صاحب القليل لا يقسم وحكى عن الجصاص على عكس هذا كذا في فتاوى قاضين * والاصح ما ذكره الخصاص كذا في التبيين * وقال ابو حنيفة رح اذا كان الطريق بين قوم ان اقتسموه لم يكن لبعضهم طريق ولا منفذ فاراد بعضهم قسمته وابى الآخر فاني لا اقسمة بينهم وان كان لكل واحد طريق ومنفذ فاني اقسمة بينهم بعض مشائخنا قالوا المسئلة محمولة على ان الطريق بينهم على السواء وكان بحيث لو قسم بينهم لا يبقى لواحد منهم طريق ومنفذ فاما اذا كان الطريق بينهم على التفاضل بحيث لو قسم لا يبقى لصاحب القليل طريق ولا منفذ ويبقى لصاحب الكثير طريق ومنفذ فالقاضي يقسم اذا طلب صاحب الكثير القسمة كما في مسئلة البيت اذا طلب صاحب الكثير القسمة ومنهم من قال الطريق لا يقسم في الحالين بخلاف البيت كذا في المحيط * وان كان مسيل ماء بين رجلين اراد احدهما قسمة ذلك وابى الآخر فان كان فيه موضع يسيل منه ماء سوى هذا قسمته وان لم يكن له موضع الا بضرر لم اقسمة وهذا الطريق سواء كذا في المبسوط * بيت بين رجلين انهدم طلب احدهما قسمة الارض قال ابو يوسف رح تقسم بينهما وقال محمد رح لا تقسم فان اراد احدهما ان يبني كما كان وابى الآخر ذكر في نوادر بن رستم ان لا يجبر على البناء الا ان يكون لهما عليه جذع فيجبر على البناء فان كان الآبي معسرا يقال لشريكه ابن انت وامنع الآخر من وضع الجذع حتى يعطيك نصف ما انفقت كذا في الحاوي * ولا يقسم الحمام والحائط وما اشبه ذلك بين الشركاء فان رضوا به جميعا قسمته لوجود التراضي منهم بالتزام الضرر من اصحابنا رح من يقول هذا في الحمام فكل واحد منهما ينتفع بنصيبه بحجة اخرى بان يجعله يتاوير بما كان ذلك مقصود كل واحد منهم فاما في الحائط ان رضوا بالقسمة لينتفع كل واحد منهم بنصيبه من غير هدم فكذلك الجواب وان رضوا بالهدم وقسمة الاس بينهم لم يباشر القاضي ذلك ولكن ان فعلوا ذلك فيما بينهم لم يمنعهم من ذلك ولو كان بناء بين رجلين في ارض رجل قد بنيا باذنه ثم اراد اقسمة البناء وصاحب الارض غائب فلهما ذلك بالتراضي وان امتنع احدهما لم يجبر عليه وان كان اراد هدم البناء ففي هذه القسمة اطلاق المالك وقد بينا ان القاضي لا يفعل ذلك ولكن اذا اراد ان يفعله لم يمنعهما من ذلك وان اخرجهما صاحب الارض هدماه ثم النقض يحتمل القسمة بينهما فيفعله القاضي عند طلب بعض الشركاء كذا في المبسوط *

قال محمد رح في الاصل دكان في السوق بين الرجلين يبيعان فيه بيعا او يعملان فيه بايديهما فاراد

احدهما قسمته وابي الآخرو صاحب الارض غائب فان القاضي ينظر في ذلك ان كان لو قسم
امكن لكل واحد منهما ان يعمل في نصيبه العمل الذي كان يعمل به قبل القسمة قسم وان كان
لا يمكن لا يقسم كذا في المحيط * واذا كان الزرع بين ورثة في ارض لغيرهم فارادوا قسمة الزرع
فان كان قد ادرك لم اقسمة بينهم حتى يحصد بالتراضي ولا بغير التراضي لان الحنطة مال الربوا
فلا تجوز قسمته مجازفة الآبكيل ولا يدكنه قسمته بالكيل قبل الحصاد وان كان بقل لم اقسمة الآ
ان يشترطوا في البقل انه يحوز كل واحد منهم ما اصابه فاذا اقتسموها على هذا ابتراضهم اجزته كذا
في المبسوط * واذا كان زرع بين رجلين فارادوا قسمة الزرع فيه بينهما دون الارض فالقاضي
لا يقسم اما اذا بلغ الزرع وتسنبل صار مال الربوا وفي القسمة معنى المبادلة فلا تجوز مجازفة واما
اذا كان الزرع بقل فانما لا يقسم القاضي اذا كانت القسمة بشرط الترك واما اذا ارادوا القسمة
بشرط القلع فله ان يقسم وهذا الجواب على احدى الروايتين فاما على الرواية الاخرى فينبغي
ان لا يقسم القاضي وان رضى به هذا اذا طلبوا القسمة من القاضي وان طلب احدهما وابي الآخرو
فالقاضي لا يقسم على كل حال ولو اقتسما الزرع بانفسهما فان كان الزرع قد بلغ وتسنبل
فالجواب فيه قدمروا ان كان الزرع بقل ان قسما بشرط الترك لا يجوز وان قسما بشرط القلع
جاز باتفاق الروايات كذا في المحيط * ولو كان بينهما زرع في ارضهما فطلبوا قسمة الزرع
دون الارض فان كان الزرع بقل وشرطا تركه في الارض او شرطا احدهما ذلك لا تجوز قسمة
الزرع وان اتفقا على القلع جازت القسمة وان كان الزرع قد ادرك او شرطا الحصاد جازت
القسمة عند الكل وان شرطا الترك او احدهما فسدت القسمة في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح
وتجوز في قول محمد رح وكذا طلع على النخيل بين رجلين ارادوا قسمة دون النخيل ان شرطا
الترك او احدهما فسدت القسمة وان اتفقا على الجذاز في الحال جازت القسمة وان كان الثمر قد ركا
وشرط الترك لا تجوز عندهما وتجوز في قول محمد رح كذا في فتاوى قاضيخان * اذا كان
كر حنطة بين رجلين ثلثون ردي وعشرة جيدة فاخذ احدهما عشرة والآخرة ثلثين وقيمة العشرة
مثل قيمة الثلثين فانه لا يجوز كذا في شرح الطحاوي * وان كانت قوصرة تمر بينهما ودن خل فاراد
احدهما قسمته قسمته لان هذا مما يتأتى فيه الكيل والوزن والقسمة فيه تمييز محض لكل واحد من
الشريكين ان يتفرد به فكذلك يفعله التراضي عند طلب بعض الشركاء كذا في المبسوط * والخشب

والباب والرحى والدابة واللؤلؤة لم يقسم الا برضاها وفي التجريد وكذا القصب وكل شيء يحتاج الى شقه وكسره وفي ذلك ضرر كذا في الخشبة الواحدة اذا كان في قطعها ضرر كذا في الخلاصة * ولا تقسم الجواهر لان جهالتها متفاحشة الا يرى انها لا تصلح غير المعين منها عوضا عما ليس بمال كالنكاح والخلع هكذا في التبيين * وفي مختصر خواهرزاده ولا تقسم القوس والسرّج ولا المصحف كذا في التاتارخانية * فان اوصى بصوف على ظهر غنمه لرجلين فاراد اقسمة قبل الجزا لم اقسمة وكذلك اللبن في الضرع لان ذلك مال الربوا فانه موزون او مكيل لا يمكن قسمته الا بوزن او كيل وذلك بعد الحلب والجزا زاما الولد في البطن فلا تجوز قسمته بين الشركاء بحال وكذلك لو قسمنا ذلك بينهما بالتراضي لم يجوز كذا في المبسوط في باب ما لا يقسم * وان كان ثوب بين رجلين فاقسماه وشقاه طولا ورضا بتراض منهما فهو جائز وليس لواحد منهما ان يرجع بعد تمام القسمة هكذا في المبسوط في باب قسمة الحيوان والعروض * ولو كان بين رجلين ثوب مخيط لا يقسم القاضي بينهم كذا في فتاوى قاضيخان * ولا يقسم القاضي ايضا ثوبين عند اختلاف قيمتهما لانه لم يمكن التعديل الا بزيادة دراهم مع الاوكس ولا يجوز ادخال الدارهم في القسمة جبرا فان تراضيا على ذلك جاز للقاضي ان يقسم كذا في العيني شرح الهداية * وان كان الذي بين الشركاء ثوبا زطيا وثوبا هرويا ووسادة وبساطا لم يقسمه الا برضاهم ولو كانت ثلثة اثواب بين رجلين فاراد احدهما قسمتها وابي الآخر فاني انظر في ذلك ان كانت قسمتها تستقيم من غير قطع بان تكون قيمة ثوبين مثل قيمة الثالث فان القاضي يقسمها بينهما فيعطي احدهما ثوبين والآخر ثوبا وان كانت لا تستقيم لم اقسّمها بينهما الا ان يتراضوا فيما بينهم على شيء هكذا قال في الكتاب والاصح ان يقال ان استوت القيمة وكان نصيب كل واحد منهما ثوبا ونصفا فانه يقسم الثوبين بينهما ويدع الثالث مشتركا وكذلك ان استقام ان يجعل احدا القسمين ثوبا وثلثي الآخر والقسم الآخر ثوبا وثلث الآخر او احدا القسمين ثوبا ورعا والآخر ثوبا وثلثة ارباع فانه يقسم بينهم ويترك الثالث مشتركا كذا في النهاية * واذا كان قناة او نهرا او بئرا او عينا وليس معه ارض وطلب الشركاء القسمة فالقاضي لا يقسم وان كان مع ذلك ارض لا شرب لها الا من ذلك قسمت الارض وتركته النهر والبئر والقناة على الشركة لكل واحد منهما شربه منها وان كان كل واحد منهما يقدر على ان يجعل للارض شربا من مكان آخر او كانت ارضين وانهارا متفرقة او ابارا قسمت ذلك كله

فيما بينهم لانه لا ضرر على واحد منهم في هذه القسمة وقسمة النهر والعين هنا تبع لقسمة الارض فهي بمنزلة البيع فالشرب يدخل في بيع الارض تبعاً وان كان البيع لا يجوز فيه مقصوداً فكذلك في القسمة كذا في المبسوط * والا واني المتخذة من اصل واحد كالا جائنة والقممة والطست المتخذة من صفر ملحقة بمختلفة الجنس فلا يقسمها القاضي جبراً كذا في العناية * ويقسم تبر الفضة والذهب وما اشبه ذلك مما ليس بمصوغ من الحديد والصفرة والنحاس وكذلك علويين رجلين نصيب كل واحد منهما مما ينتفع به والسفل لغيرهما او سفلى منهما والعلو لغيرهما فذلك كله يقسم اذا طلب بعض الشركاء كذا في المبسوط * واذا قسم الدور فانه يقسم العرصية بالذراع ويقسم البناء بالقيمة ويجوز ان يفضل بعضهم على بعض لفصل قيمة البناء والموضع لان المعادلة في قسمة الانصباء صورة ومعنى ما امكن واذا لم يمكن اعتبار المعادلة في الصورة تعتبر المعادلة في المعنى ثم هذا على ثلاثة اوجه اما ان اقتسموا الارض نصفين وشرطوا ان من وقع البناء في نصيبه يعطي لصاحبه نصف قيمة البناء وقيمة البناء معلومة او اقتسموا كذلك وقيمة البناء غير معلومة او اقتسموا الارض نصفين ولم يقتسموا البناء فان اقتسموا الارض نصفين على ان من وقع البناء في نصيبه يعطي لصاحبه نصف قيمة البناء معلومة جاز وان اقتسموا كذلك ولم يعرف قيمة البناء جازاً استحساناً لا قياساً وان اقتسموا الارض نصفين ولم يقوم البناء جازت القسمة ثم يملك من وقع البناء في نصيبه نصف البناء بالقيمة كذا في محيط السرخسي * وبهذا الطريق قلنا ان الارض المشتركة بين اثنين اذا قسمت وفيها اشجار وزرع قسمت الارض بدون الاشجار والزرع فوق الاشجار والزرع في نصيب احدهما فان الذي وقع الاشجار والزرع في نصيبه يملك نصيب صاحبه من الاشجار والزرع بالقيمة كذا في الذخيرة * وعن الثاني ارض ميراث بين قوم في بعضها زرع قسم الارض بينهم من غير زرع من غير ان يقوم الزرع فمن اصابه الموضع الذي فيه الزرع اخذناه بقيمته ولو قال لا ارضي بغرم القيمة ولا حاجة لي في هذه القسمة اجبره الحاكم على دفع قيمة الزرع وكذا في الدار اذا قسم الحاكم على الذراع ولم يقوم البناء فمن وقع البناء في حصته اخذناه بقيمته سمي القيمة اولم يسمها كذا في الوجيز للكردي * واذا حضر الشركاء عند القاضي وفي ايديهم دلا ووقار وادعوا انهم ورثوها من فلان لم يقسمها القاضي بينهم عند اي حنيقة رح حتى يقبوا البيعة على موته وعدد ورثته وقالوا يقسمها بينهم باقرارهم ويذكر القاضي

القاضي في صك القسمة انه قسمها باقرارهم ولو ادعوا في العقار انهم اشتروه فسمه بينهم وان كان المال المشترك ما سوى العقار وادعوا انه ميراث فسمه في قولهم وان ادعوا انه الملك ولم يذكروا كيف انتقل اليهم فسمه بينهم وهذه رواية كتاب القسمة وفي الجامع الصغير ارض ادعاهما رجلان واقاما البينة انها في ايديهما واداد القسمة لم يقسمها بينهما حتى اقاما البينة انها لهما لاحتمال انها لغيرهما ثم قيل هذا قول ابي حنيفة رح خاصة وقيل هو قول الكل وهو الاصح لان القسمة ضربان بحق الملك تكميلا للمنفعة وبحق اليد تنميلا للحفظ وامتنع الاول ههنا لعدم الملك وكذا الثاني للاستغناء منه لانه محفوظ بنفسه واذا حضر وارثان واقاما البينة على الموت وعدد الورثة والدار في ايديهم ومعهم وارث غائب او صغير قسم القاضي بطلب الحاضرين وينصب وكيلًا بقبض نصيب الغائب او وصيا بقبض نصيب الصغير لان في هذا النصب نظرًا للغائب ولا بد من اقامة البينة على اصل الميراث في هذه الصورة عنده ايضا بل اولى وعندهما يقسمها بينهم باقرارهم ويعزل حق الغائب والصغير ويشهد انها قسمها باقرار الكبار الحضور وان الغائب او الصغير على حجته ولو كانوا مشتريين لم يقسم مع غيبة احدهم وان اقاموا البينة على الشراء حتى يحضر الغائب ان كان العقار في يد الوارث الغائب او شيء منه لم يقسم وكذا اذا كان في يد مودعه وكذا اذا كان في يد الصغير او شيء منه لم يقسم باقرار الحضور ولا فرق في هذا الفصل بين اقامة البينة وعدمها في الصحيح وان حضر وارث واحد لم يقسم وان اقام البينة لانه ليس معه خصم والحاضر ان كان خصما من نفسه فليس احد خصما عن الميت وعن الغائب وان كان خصما عنهما فليس احد بخصم عن نفسه يقيم عليه البينة ولو كان الحاضر صغيرا وكبيرا نصب القاضي من الصغير وصيا وقسم اذا اقيمت البينة كذا في الكافي * ولو كان شيء من التركة في يد ام الصغير فالجواب فيه كالجواب فيما اذا كان شيء من التركة في يد الغائب ونم لا يقسم كذا في فتاوى قاضيخان * اعلم ان ههنا مسألة لا بد من معرفتها وهي ان القاضي انما ينصب وصيا عن الصغير اذا كان الصغير حاضرا واما اذا كان غائبا فلا ينصب منه وصيا بخلاف الكبير الغائب على قول ابي يوسف رح فانه ينصب وصيا من الغائب ثم الفرق بين الصبي الغائب والحاضر في حق نصب الوصي هو ان الصغير اذا كان حاضرا فينصب الوصي لاجل الجواب ضرورة لان الدعوى قد صحت على الصبي لكونه حاضرا الا انه مجز عن الجواب فينصب منه وصيا ليجيب خصمه واما اذا كان غائبا لم يصح

الدعوى عليه ولم يتوجه الجواب عليه ولم تقع الضرورة على نصب الوصي كذا في النهاية *
 وإذا كانت الدار ميراثا وفيها وصية بالثلث وبعض الورثة غائب والبعض حضورا لموصى له شريك
 بمنزلة الوارث ان حضر بنفسه وحده فالقاضي لا يسمع بينته ولا يقسم الدار بينهم كما لو حضر واحد
 من الورثة وان حضر هو مع احد الورثة فالقاضي يسمع بينهما ويقسم الدار كما لو حضر وارثان
 هكذا في الذخيرة * ولورفع طريقا بينهما وكان على الطريق ظلة وكان طريقا احدهما على تلك
 الظلة وهو يستطيع ان يتخذ طريقا آخر فاراد صاحبه ان يمنعه من المرور على ظهر الظلة لم يكن له ذلك
 كذا في المبسوط * وإذا كانت الدارين رجلين وفيها صفة وفي الصفة بيت وطريق البيت في الصفة
 ومسيل ماء ظهر البيت على ظهر الصفة فاقسما فاصاب احدهما الصفة وقطعة من ساحة الدار واصاب
 الآخر البيت وقطعة من ساحة الدار ولم يذكر في القسمة الطريق ومسيل الماء واراد صاحب البيت
 ان يمر في الصفة على حاله ويسيل الماء على ظهر الصفة ان امكن لصاحب البيت فتح الطريق وتسيل
 الماء في نصيبه من موضع آخر فالقسمة جائزة وليس لصاحب البيت حق المرور في الصفة ولاحق
 تسيل الماء على ظهرها سواء ذكر في القسمة ان لكل واحد منهما نصيبه بحقوقه اولم يذكر ذلك واذا لم يكن
 لصاحب البيت امكان فتح الطريق وتسيل الماء من موضع آخر فان ذكر ان لكل واحد منهما نصيبه بحقوقه
 دخل الطريق ومسيل الماء في القسمة وتجوز القسمة وان لم يذكر ذلك لا يدخل الطريق ومسيل الماء
 في القسمة وفسدت القسمة ذكر هذه الجملة شيخ الاسلام في شرح كتاب القسمة وذكر في آخر الباب
 ان القسمة اذا اراد فلما وقعت الحدود بينهما اذا احدهما لا طريق له فان كان يقدر على ان يفتح لنصيبه
 في حيزه طريقا آخر فالقسمة جائزة وان كان لا يقدر على ان يفتح لنصيبه طريقا ان علم وقت القسمة ان
 لا طريق له فالقسمة جائزة وان لم يعلم فالقسمة فاسدة وعلى قياس المسئلة المتقدمة ينبغي ان يقال
 في مسئلة آخر الباب ان لم يقدر ان يفتح لنصيبه طريقا آخر انما تفسد القسمة ان لم يذكر الحقوق فاما
 اذا ذكر الحقوق يدخل الطريق تحت القسمة فصار حاصل الجواب نظرا الى المستأثنين ان لم يقدر
 على ان يفتح لنصيبه طريقا آخر ان ذكر الحقوق يدخل الطريق ومسيل الماء في القسمة ولا تفسد
 القسمة وان لم يذكر الحقوق حتى لم يدخل تحت القسمة ان علم وقت القسمة ان لا طريق له
 ولا مسيل له فالقسمة جائزة وان لم يعلم فالقسمة فاسدة وذكر شيخ الاسلام في باب قسمة الارضين
 والقرى ان الطريق ومسيل الماء يدخلان في القسمة بدون ذكر الحقوق والمرافق اذا كان

الطريق ومسبل الماء في ارض الغير ولم يكن في انصباثهم ولم يكن لكل واحد احداث هذه الحقوق في انصباثه حتى لا تفسد القسمة كذا في الذخيرة * وان اقتسمادارا على ان يشتري احدهما من الآخر دارا له بالف درهم فالقسمة على هذا الشرط باطلة كذا في المبسوط * كل قسمة على شرط هبة او صدقة او بيع من المقسوم او غيره فاسدة وكذا كل شري على شرط قسمة فهو باطل والقسمة على ان يزيده شيئا معروفا جائز كالزيادة في المبيع او الثمن والمقبوض بالقسمة الفاسدة يثبت الملك فيه وينفذ التصرف كالمقبوض بالشري الفاسدة كذا في القنية * ولو كانت دار بين رجلين فلا بأس ان يسكن احدهما الجميع فعلى هذا ينبغي ان يقال ان اراد واقسمة ملك فللقاضي ذلك وان اراد واقسمة حفظ وانتفاع فلا حاجة الى القاضي هكذا في الذخيرة * واذا كانت الدارين رجلين فاقسما على ان يأخذ احدهما الارض كله ويأخذ الآخر البناء كله ولا شيء له من الارض فهذا على ثلاثة اوجه الاول اذا شرط في القسمة على المشروط له البناء قلع البناء وفي هذا الوجه القسمة جائزة وان سكتا عن القلع ولم يشترطا جازت القسمة ايضا وان شرطتا ترك البناء فالقسمة فاسدة كذا في الظهيرية * واذا وقع الحائط لاحد في القسمة وعليه جذوع الآخر اراد صاحب الحائط ان يرفع الجذوع من الحائط ليس له ذلك الا ان يكون شرط في القسمة رفع الجذوع سواء كان الجذوع لاحدهما على الخصوص قبل القسمة والحائط بينهما او كان السقف والجذوع مع الحائط مشتركا بينهما ثم صار الحائط لاحدهما بالقسمة والسقف والجذوع لآخر كذا في الذخيرة * في التجريد وكذلك درج او درجة او سطوانة عليها جذوع وكذلك روشن وقع لصاحب العلو مشرفا على نصيب الآخر لم يكن لصاحب السفلى ان يقطع الروشن الا ان يشترطا قطعه كذا في التاتارخانية * ولو ان ضيعة بين خمسة من الورثة واحد منهم صغير واثنان غائبان واثنان حاضران فاشترى رجل نصيب احد الحاضرين وطالب شريكه الحاضر بالقسمة عند القاضي واخبره بالقصة فالقاضي يأمر شريكه بالقسمة ويجعل وكلا من الغائبين والصغير لاني المشتري تام مقام البائع وقد كان للبائع ان يطالبه شريكه كذا في الظهيرية * كتب ابن سامة الى محمد راج في قوم ورثوا دارا وباع بعضهم نصيبه من اجنبي وغاب الاجنبي المشتري وطلبت الورثة القسمة واقاموا البينة على الميراث قال محمد راج اذا حضر الوارثان قسمها القاضي حضر المشتري او لم يحضر لان المشتري بمنزلة الوارث الذي باعه وفي الاصل اذا كانت القرية وارضاها بين رجلين بالشراء فمات احدهما وترك نصيبه ميراثا فاقام

وارثه البينة على الميراث وعلى الاصل وشريك ابيهم غائب لم يقسم القاضي حتى يحضر شريك ابيهم ولو حضر شريك الاب وغاب بعض ورثة الميت قسمها القاضي بينهم لان حضور بعض الورثة كحضور الميت لو كان حيا او كحضور باقي الورثة وان كان اصل الشركة بالميراث بان كانا ورثا قرية عن ابيهما فقبل ان يقسم مات احدهما وترك نصيبه ميراثا لورثته فحضر ورثة الميت الثاني وعمهم غائب واقاموا البينة على ميراثهم عن ابيهم وعلى ميراث ابيهم من جدهم قسمها القاضي بينهم ويعزل نصيب عمهم وكذلك لو حضر عمهم وغاب بعضهم قسمها القاضي بينهم كذا في المحيط * في النوازل مثل ابو بكر عن قرية مشاع بين اهلها ربعها وقف وربعها جرد ونصفها ملك شائع يريدون ان يتخذوا منها مقبرة ويريدون قسمة بعضها لضيفوا اليهم الملك ويجعلوها مقبرة قال ان قسمت القرية كلها على مقدار نصيب كل فريق منهم جازت القسمة وان ارادوا ان يقسموا موضعها في هذه القرية لا تجوز القسمة كذا في التاتارخانية * في المنتقى عن ابي يوسف رح اذا اشترى رجل من احد الورثة بعض نصيبه ثم حضر ابغنى البائع والمشتري وطلبا القسمة فالقاضي لا يقسم بينهما حتى يحضر وارث آخر غير البائع ولو اشترى منه نصيبه ثم ورث البائع شيئا بعد ذلك واشترى لم يكن خصما للمشتري في نصيبه الاول في الدار حتى يحضر وارث آخر غيره ولو حضر المشتري من الوارث ووارث آخر وغاب الوارث البائع واقام المشتري بينة على شرائه وقبضه وعلى الدار وعدد الورثة فان كان المشتري قبض الدار وسكن الدار معهم ثم طلب القسمة هو ووارث آخر غير البائع واقام البينة على ما ذكرنا فالقاضي يقسم الدار وكذلك اذا طلبت الورثة دون المشتري فالقاضي يقسم الدار بينهم بطلبهم وجعل نصيب الغائب في يد المشتري ولا يقضي بالشراء وان لم يكن المشتري قبض الدار عزل نصيب الوارث الغائب ولا يدفع الى المشتري وان كان المشتري هو الذي طلب القسمة وابى الورثة لم اقسام لاني لا اعلم انه مالك ولا قبل بينته على ما اشترى والبائع غائب وفيه ايضا من ابي يوسف رح دار بين رجلين باع احدهما نصيبه وهو مشاع بين رجلين ثم ان المشتري امر البائع ان يقاسم صاحب الدار ويقبض نصيبه فقاسمه لم تجز القسمة وان كان بين رجلين دار اقتسما على ان يأخذ احدهما الدار والاخر نصف الدار جاز وان كانت الدار افضل قيمة من نصف الدار كذا في المحيط * واذا اصطاح الرجلان في القسمة

في القسمة على ان اخذ احد هما دارا والآخر منزلا في دار اخرى او على ان اخذ كل واحد منهما سهاما معلومة من دار على حدة او على ان اخذ احد هما دارا والآخر عبدا او ما اشبه ذلك من الاصطلاح في الاجناس المختلفة فذلك جائز كذا في المبسوط * ولو كانت مائة ذراع من هذه الدار ومائة ذراع واكثر من الدار الاخرى فاقسما على ان لهذا ما في هذه الدار من الذراعان ولهذا ما في هذه الدار الاخرى لا تجوز عند ابي حنيفة رح كذا في المحيط * واذا كان ميراث بين رجلين في دار وميراث في دار اخرى فاصطحا على ان لا حدهما ما في هذه الدار وللآخر ما في تلك الدار وزاد مع ذلك دراهم مسماة فان كانا سميا السهام كم هي سهام من كل دار جازوان لم يسميا ذلك لم يجزوان سميا مكان السهام اذ رعا مسماة مكسرة جاز في قول ابي يوسف ومحمد رح ولم يجز في قول ابي حنيفة رح داران بين ثلاثة نفر اقسموها على ان يأخذ احداهم احدى الدارين والثاني الدار الاخرى على ان يرد الذي اخذ الدار الكبرى على الذي لم يأخذ شيئا دراهم مسماة فهو جائز وكذلك اذا اخذ الدار الكبرى اثنان منهم واخذ الثالث الدار الصغرى وكذلك اذا كانت دار واحدة بينهم واخذها اثنان منهم كل واحد منهما طائفة معلومة على ان يردا على الثالث دراهم معلومة فهو جائز وكذلك ان اشترطوا على احد هما ثلثي الدراهم ليدخل في منزله فهو جائز لانه يكون هو مشتريا لثلي نصيب الثالث وصاحبه الثلث وكذلك دار بين شريكين اقسماها نصفين على ان يردا حدهما على الآخر عبدا بعينه على ان يزيد الآخر مائة درهم جاز وكذلك لو اقسماها على ان اخذ احد هما البناء واخذ الآخر الخراب على ان يرد صاحب البناء على الآخر دراهم مسماة فهو جائز وكذلك لو اخذ احد هما السفلى والاخر العلوى واشترط احد هما على صاحبه دراهم مسماة كذا في المبسوط * ولو اقسما الثياب على ان من اصابه هذا رد درهما ومن اصابه هذا رد درهمين جاز كذا في محيط السرخسي * واذا كانت القرية والارض بين قوم اقسما الارض مساحة على ان من اصابه شجر او بيوت في ارضه فعليه بقيمتها دراهم فهو جائز وهذا استحسان كذا في المبسوط * شريكان اقسما على ان لا حدهما الصامت وللآخر العروض وقماش الحانوت والديون التي على الناس على انه ان توي عليه شيء من الديون رد عليه نصفه فالقسمة فاسدة لان القسمة فيه معنى البيع والبيع على هذا الوجه لا يجوز وعلى كل واحد منهما ان يرد على صاحبه نصف ما اخذ كذا في محيط السرخسي * واذا كانت الدارين رجلين فاقسماها على ان يزيد

احدهما على الآخر دراهم مسماة فهو جائز ثم كل ما يصلح ان يكون عوضا مستحقا بالبيع يجوز اشتراطه في هذه القسمة عند تراضيهما عليه فالنقود حالة كانت او مؤجلة والمكيل والموزون معينا او موصوفا مؤجلا او حالا يجوز استحقاقه عوضا في البيع فكذلك في القسمة فان كان لشيء من ذلك حمل ومؤنة فلا بد من بيان مكان الايفاء فيه عند ابي حنيفة رح كما في السلم والاجارات وعند ابي يوسف ومحمد رح ان بينا للتسليم مكانا جاز ذلك وان لم بينا جازت القسمة ويتعين للتسليم موضع الدار وكان ينبغي في القياس ان يتعين موضع العقد كما في السلم عندهما ولكنهما استحسننا فقالا تمام القسمة يكون عند الدار وانما يجب عند تمام القسمة فتعين موضع الوجوب فيه للتسليم كما في الاجارة عندهما يتعين موضع الدار لا موضع العقد وان كانت الزيادة شيئا من الحيوان يعينه فهو جائز وان كان بغير عينه لم يجز موصوفا كان او غير موصوف مؤجلا كان او حالا واو كانت الزيادة ثيابا موصوفا اليه اجل معلوم فهو جائز وان لم يضرب له اجلا لم يجز كذا في المبسوط في باب قسمة الدور بالدراهم يزيدا * ولو كانت الدار بين رجلين فاقسماها فاخذ احدهما مقدما وهو الثلث والآخر اخذ مؤخرها وهو الثلثان جاز ذلك فان كانت الدار بينهما اثلاثا فاخذ صاحب الثلثين بنصيبه بيتا شارعا وصاحب الثلث بنصيبه ما بقي من الدار وهو اكثر من حقه فهذا جائز وكذلك ان كان الذي وقع في قسمة الآخر ليست له غلة فهو جائز واذا اقتسما دارا بينهما على ان يأخذ كل واحد منهما طائفة من الدار على ان رفع طريقا بينهما ولا حد لها ثلثة وللآخر ثلثاه فهذا جائز وان كانت الدار بينهما نصفين لان رقة الطريق ملك لهما محل للمعاوضة واذا اقتسم الرجلان دارا على ان اخذ احدهما الثلث من مؤخرها بجميع حقه واخذ الآخر الثلثين من مقدمها بحقه فهو جائز وان كان فيها غبن كذا في المبسوط في باب قسمة الدار بتفصيل بعضها * واذا كانت الدار بين رجلين اقتسماها اخذ احدهما قدر النصف واخذ الآخر قدر الثلث ورفع طريقا بينهما قدر السدس فذلك جائز وكذلك اذا شرط ان يكون الطريق لصاحب الاقل وللآخر فيه حق المرور فهو جائز قال الشيخ الامام رح هذه المسئلة دليل على جواز بيع حق المرور والحاصل ان في جواز بيع حق المرور روايتين وذكر شمس الاثمة السرخسي في شرح هذا الكتاب من العلة ما يدل على جواز هذه القسمة على الروايات كلها وان كان في حق جواز بيع حق المرور روايتان قال بان عين الطريق كان مملوكا لهما وكان لهما حق المرور فيه وقد جعل احدهما نصيبه

من رغبة الطريق ملكا لصاحبه عوضا عن بعض ما اخذه من نصيب صاحبه بالقسمة وبقي لنفسه
حق المرور وهذا جائز بالشرط كمن باع طريقا مملوكا من غيره على ان يكون له حق المرور
وكمن باع السفل على ان له حق قرار العلوفاته يجوز كذا هنا واذا كانت الدارين رجلين وبينهما شقص
من دار اخرى اقتسماها على ان اخذ احدهما الدار والاخر الشقص فان علما ان سهام الشقص
كم هو القسمة جائزة وان لم يعلما فالقسمة مردودة وان علم احدهما ولم يعلم الاخر فالقسمة مردودة
هكذا ذكر المسئلة في الاصل في هذا الكتاب ولم يفصل الجواب فيها تفصيلا فمن المشائخ من قال
يجب ان يكون الجواب على التفصيل ان علم المشروط له الشقص جازت القسمة بلا خلاف
وان جهل المشروط له وعلم الشارط كانت المسئلة على الخلاف على قول ابي حنيفة ومحمد رحم
تكون القسمة مردودة وعلى قول ابي يوسف رحم تكون جائزة ومنهم من قال لا بل الجواب
في مسئلة القسمة على ما اطلق والقسمة مردودة في قولهم جميعا كذا في المحيط * واذا اقتسم القوم القرية
وهي ميراث بينهم بغير قضاء قاض وفيهم صغير ليس له وصي او غائب ليس له وكيل لم تجز القسمة
وكذلك لو اقتسموها بامر صاحب الشرط او عامل غير القاضي كالعامل على الرستاق والطسوج
او على الخراج او على المؤنة وكذلك لو رضوا بحكم بعض الفقهاء فسمع بينهم على الاصل والميراث
ثم قسمها بينهم بالعدل وفيهم صغير لا وصي له وغائب لا وكيل له لم تجز لان الحكم لا ولاية له على
الغائب والصغير لانه صار حكما بتراضي الخصوم فيقتصر ولايته على من وجد منه الرضى فان اجاز
الغائب او كبر الصبي واجاز فهو جائز لان لهذا العقد مجيز حال وقومه الا يرى ان القاضي لو اجاز
جاز وهو نظير ما لو باع مال الصبي فكبر الصبي واجاز ذلك جاز وان مات الغائب او الصغير فاجاز وارثه
لم تجز في القياس وهو قول محمد رحم والامتنع ان الحاجة الى القسمة قائمة بعد موت المورث كما
كانت في حياته فلو نقضت تلك القسمة احتيج الى اعلانها في الحال بتلك الصفة وانما تكون اعلانها
برضى الوارث فلا فائدة في نقضها مع وجود الاجازة منه لتعذر رضاه كذا في المبسوط * ثم انما يعمل الاجازة
من الغائب او من وارثه او من الوصي او من الصبي بعد البلوغ اذا كان ما وقع عليه القسمة قائما وقت
الاجازة كالبيع المحض الموقوف انما يعمل فيه الاجازة اذا كان المبيع قائما وقت الاجازة وكما ثبتت
الاجازة صريحا بالقول ثبتت الاجازة دلالة بالعمل كما في البيع المحض كذا في الذخيرة * لا تقسم
الكتب بين الورثة ولكن ينتفع به كل واحد بالمهاجرة ولو اراد احد من الورثة ان يقسم بالاوراق ليس له

ذلك ولا يسمع هذا الكلام منه ولا تقسم بوجه من الوجوه ولو كان صندوق قرآن ليس له ذلك ايضا
وان تراصوا جميعا للقاضي لا يأمر بذلك ولو كان مصحف لواحد وسهم من ثلثة وثلثين سهما منه
للآخر فانه يعطي يوما من ثلثة وثلثين يوما حتى ينتفع ولو كان كتابا ذا مجلدات كثيرة كشرح المبسوط
فانه لا يقسم ايضا ولا سبيل الى القسمة في ذلك وكذا في كل جنس مختلف ولا يأمر الحاكم بذلك
ولو تراصيا ان يقوم الكتاب ويأخذ كل واحد بعضها بالقيمة بالتراضي يجوز الا فلا كذا في جواهر
الفتاوى * في اليتيمة سئل علي بن احمد عن مات وترك اولاد أصغارا وابنين كبيرين ودار ولم يوص
الى احد فنصب القاضي احد الابنين وصيا ثم ان الوصي دعا رجلين من اقربائه فقسمت التركة
بحضورهم فجعل الكتب لنفسه ولاخيه الثاني البالغ ايضا وجعل الدار للصغيرين مشاعا بينهما وذلك
بعد التقويم والتعديل هل تصح هذه القسمة فقال ان كان القاسم عالما ورعا يجوز ان شاء الله تعالى
وسألت ابا حامد عن الاب هل له ان يقسم مع ولده الصغار فقال نعم وسئل علي بن احمد
عن اشترى ارضا مشتركة بين جماعة اشترى نصيب الحضور وبعضهم غيب كيف تقسم هذه
الارض مع غيبة الشريك وهل له الى زراعتها سبيل فقال لا تجوز قسمتها حال غيبة الشركاء او حال
غيبة بعض الشركاء الا ان تكون الارض مورثة فينصب القاضي قیما عن الغائب فيقسم حينئذ
واما زراعتها فان رأى القاضي ان يأذن الشريك في زراعة كل الارض لكيلا يضيع الخراج فله
ذلك كذا في التاتارخانية * باع من آخر شيئا وضمن له انسان بالدرك ثم مات اي الضامن قسم ماله لانه
لا مانع من القسمة ولو ان كل واحد من الورثة باع نصيبه ثم ادرك للميت درك يرجع الى الورثة
ونقض بيعهم لان هذا بمنزلة دين مقارن للموت في رواية وهو المختار كذا في الفتاوى الكبرى *

الباب الرابع فيما يدخل تحت القسمة من غير ذكر وما لا يدخل فيها ويدخل الشجر في قسمة الاراضي
وان لم يذكروا الحقوق والمرافق كما تدخل في بيع الاراضي ولا تدخل الزروع والثمار في قسمة
الاراضي وان ذكروا الحقوق وكذلك اذا ذكروا المرافق مكان الحقوق لا تدخل الثمار والزروع
في ظاهر الرواية ولو ذكروا في القسمة بكل قليل او كثير فيها ومنها ان قال بعد ذلك من حقوقها لا تدخل
الثمار والزروع وان لم يقل من حقوقها تدخل الثمار والزروع والامتنعة الموضوعة فيها لا تدخل على
كل حال واما الشرب والطريق هل يدخلان من غير ذكر الحقوق في القسمة ذكر الحاكم الشهيد
في المختصر

في المختصر انهما يدخلان وهكذا ذكر محمد ر ح في الاصل في موضع آخر من هذا الكتاب فانه قال اذا كانت الارض بين قوم ميراثا اقتسموها بغير قضاء فاصاب كل انسان منهم قراح على حدة فله شريبه وطريقه ومسيل مائه وكل حق لها الصحيح انهما لا يدخلان كذا في المحيط * وان كانت ارض بين قوم لهم نخل في ارض غيرهم فاقسموا على ان يأخذ اثنان منهم الارض واخذ الثالث النخل باصولها فهو جائز لان النخلة باصلها بمنزلة الحائط ولو شرطوا لاحدهم في القسمة حائطا بنصيبه فهو جائز فكذلك النخلة وان شرطوا ان لفلان هذه القطعة وهذه النخلة وهو في غير تلك القطعة والآخر قطعة اخرى وللثالث القطعة التي فيها تلك النخلة فاراد ان يقطع النخلة فليس له ذلك والنخلة لاصحابها باصلها لان النخلة كالحائط وبسمية الحائط يستحقها باصلها وهذه نخلة ما لم يقطع فاما بعد القطع فهو جذع فمن ضرورة استحقاق النخلة اصلها فان قطعها فله ان يغرس في موضعها ما بدا له لانه قد استحق ذلك الموضع من الارض فان اراد ان يمر اليها فمنعها صاحب الارض فالقسمة فاسدة ولانها وقعت على الضرر اذ لا طريق له الى نخلته فان ذكروا في القسمة لكل حق هولها فالقسمة جائزة وله الطريق الى نخلته كذا في المبسوط * ثم ان محمد ا ر ح ذكر في الكتاب ان الشجرة تستحق باصلها في القسمة ولم يذكر مقدار ذلك بعض مشائخنا قالوا يدخل في القسمة من الارض ما كان بازاء العروق يوم القسمة اعني هروقا لو قطعت يبست الشجرة واليه مال شمس الائمة السرخسي وبعضهم قالوا يدخل من الارض مقدار غلط الشجرة يوم القسمة والى هذا اشار في الكتاب فانه قال اذا ازدادت النخلة غلظا كان لصاحب الارض ان ينحت ما ازداد فدل انه قدر ما تحته من الارض بمقدار غلط الشجرة وقت القسمة كذا في الظهيرية * قوم اقتسموا ضيعة فاصاب بعضهم بستان وكرم وبيوت وكتبوا في القسمة بكل حق هول اولم يكتبوا فله ما فيها من الشجر والبناء ولا يدخل فيها الزرع والتمر كذا في فتاوى قاضيخان * واذا كانت القرية ميراثا بين قوم واقتسموها فاصاب احدهم قراح وغللات في قراح واصاب الآخر كرم فهو جائز كذا في المبسوط * واذا كانت قرية وارض ورحى ماء بين قوم بالميراث فاقسموها فاصاب الرجل الرحى ونهرها واصاب الآخر البيوت واقرحة مسماة واصاب آخر ايضا اقرحة مسماة فاقسموها بكل حق هولها فاراد صاحب النهر ان يمر الى نهره في ارض اصاب صاحبه بالقسمة فمنعه صاحبه فليس له منعه اذا كان النهر في وسطه ارض هذا ولا يصل اليه الا بارضه وان كان يصل الى النهر بدون ارضه بان كان النهر منفرجا

من حد الأرض لم يكن له أن يمر في أرض هذا وإن كان الطريق إلى النهر في أرض الغير لا في نصيب
 من الأرض يدخل في القسمة وبذكر الحقوق أمكنه الوصول إلى النهر بدون ذلك الأرض أو لم يمكنه
 وإن لم يشترطوا في القسمة الحقوق والمرافق وما أشبههما وكان الطريق إلى النهر في أرض الغير
 فإن لم يمكنه فتح الطريق في نصيبه فالقسمة فاسدة إلا إذا علم بذلك وقت القسمة وإن أمكنه فتح الطريق
 في نصيبه فالقسمة جائزة وكذلك إذا أمكنه المرور في بطن النهر بأن يصب الماء عن موضع منه
 وكان يمكنه المرور في ذلك فهو قادر على أن يمر في نصيبه فتكون القسمة جائزة وإن لم يكن
 من النهر شيء مكشوف فالقسمة فاسدة كذا في الذخيرة * وإن كان للنهر مسناة من جانبيه يكون
 طريقه عليها فالقسمة جائزة وطريقه عليها دون أرض صاحبه وأن ذكر الحقوق في القسمة لتمكنه
 من الانتفاع بالنهر بالتطرق على مسناته وإن لم يذكرها المسناة في القسمة فاختلف صاحب الأرض
 والنهر فهي لصاحب النهر ملقن طينه وطريقه في قول أبي يوسف ومحمد رحم قال أبو حنيفة رحم
 لإحريم للنهر وإن لم يكن طريق في أرض قسمة فاشترطوا عليه أن لا طريق له في هذه الأرض فهو جائز
 ولا طريق له إذا علم يومئذ أنه لا طريق له وكذلك النخلة والشجرة نصيب أحدهما في أراضي الآخر
 واشترط أن لا طريق له في أرض صاحبه فهو والنهر سواء ولو كان نهر يصب في أجمة كان لصاحب ذلك
 الصب على حاله هكذا في المبسوط * دار بين قوم اقتسموها فوقع في نصيب أحدهم بيوت فيها حمامات
 فإن لم يذكر الحمامات في القسمة فهي بينهم كما كانت وإن ذكروها فإن كانت لا تؤخذ إلا بصيد فالقسمة
 فاسدة لأن في القسمة معنى البيع وبيع الحمامات إذا كانت لا تؤخذ إلا بصيد فاسد وإن كانت
 الحمامات تؤخذ بغير صيد فالقسمة جائزة لأن بيع الحمامات إذا كانت تؤخذ بغير صيد فالقسمة جائزة
 وهذا كله إذا اقتسموها بالليل حين اجتمعت كلها في البيت أما إذا اقتسموها بالنهار بعد ما خرجوا
 من البيت فالقسمة فاسدة كذا في الفتاوى الكبرى * وإذا اقتسم الرجلان داراً فاخذ أحدهما طائفة
 والآخرة طائفة وفي نصيب الآخرة طائفة على الطريق وكنيف شارع فالقسمة في هذا كالبيع فالكنيف
 الشارع يدخل في قسمة الدار سواء ذكر الحقوق والمرافق أو لم يذكرها الطائفة عند أبي حنيفة رحم
 لا تدخل إلا بذكر الحقوق والمرافق وعند أبي يوسف ومحمد رحم تدخل إذا كان مفتوحاً
 في الدار سواء ذكر الحقوق أو لم يذكر فإن هدم أهل الطريق تلك الطائفة لم تنتقض القسمة ولا يرجع على
 عريقه بشيء هكذا في المبسوط * كرم بين رجلين فاقتسماه وجعل الطريق القديم لأحدهما وترك الطريق

حديثنا الآخر وفي الطريق الحديث اشجار ينظر ان جعل تلك الطريق له فلا شجار له لا نها بمنزلة البيع والاشجار تدخل في بيع الارض وان جعل حق المرور له فلا شجار بينهما كما كانت لان ~~المرور~~ لم يصير ملكا له كذا في محيط السرخسي * ولو كان بين شريكين دار فرعا بابا منها ووضعاء فيها ثم قسما الدار فالباب الموضوع لا يدخل في القسمة الا بالذكر كما في البيع كذا في الذخيرة * والحوض لا يقسم سواء كان عشرين او اقل كذا في خزائن الفتاوى * الباب الخامس في الرجوع من القسمة واستعمال القرعة فيها يجب ان يعلم بان الملك لا يقع لواحد من الشركاء في سهم بعينه بنفس القسمة بل يتوقف ذلك على احد معان اربعة اما القبض او قضاء القاضي او القرعة او بان يوكلا رجلا يلزم كل واحد منهم سهمها كذا في الذخيرة * واذا كانت الغنم بين رجلين فقسماها نصفين ثم اقرعا فاصاب هذا طائفة وهذا طائفة ثم ندم احدهما فارد الرجوع فليس له ذلك لان القسمة قد تمت بخروج السهام وكذلك لو رضيا برجل فقسمها ولم يال ان يعدل في ذلك ثم افرع بينهما فهو جائز عليهما كذا في المبسوط * فان كان الشركاء ثلاثة فخرج قرعة احدهم فلكل واحد منهم الرجوع فان خرج قرعة اثنين منهم ثم اراد احدهم ان يرجع ليس له ذلك ولو كان الشركاء اربعة مالم يخرج قرعة ثلاثة منهم كان لكل واحد منهم الرجوع كذا في المحيط * وان كان القاسم يقسم بينهم بالتراضي فيرجع بعضهم بعد خروج بعض السهام كان له ذلك الا اذا خرج السهام كلها الا الواحد لان التمييز ههنا يعتمد التراضي بينهم ولكل واحد منهم ان يرجع قبل ان يتم ويخرج بعض السهام لا يتم كذا في النهاية * واذا كانت غنم بين قوم تساهموا عليها قبل ان يقسموها فايهم خرج اسمه او لا عدوا له كذا الاول فالاول فهذا لا يجوز وان كان في الميراث ابل وبقر وغنم فجعلوا الابل قسما والبقر قسما والغنم قسما ثم تساهموا عليها واقرصوا فهذا جائز كذا في المحيط * وان كان في الميراث ابل وبقر وغنم فجعلوا الابل قسما والبقر قسما والغنم قسما ثم تساهموا عليها واقرصوا على ان من اصابه الابل رد كذا درهما على صاحبيه نصفين فهو جائز كذا في المبسوط * وان كانت الدار بين رجلين فاقسما على ان اخذ احدهما الثلث من مؤخرها بجميع حقه واخذ الآخر الثلثين من مقدمها بجميع حقه فلكل واحد منهما ان يرجع من ذلك مالم يقع الحدود بينهما ولا يعتبر رضاها بما لا يبل وتخرج الحدود وانما يعتبر رضاها بعد وقوع الحدود كذا في الذخيرة * وذكرنا ناطقي ان القرعة الواجب ثلاثة الاولى لانت حق البعض وابطال حق البعض وانها باطلة كمن اعتق احد عبديه

بغيره ثم يقرع والاخرى لطيفة النفس وانها جائزة كالقرعة بين النساء للسفر والقرعة بين النساء في البداية للقسم والثالثة لاثبات حق واحد في مقابلة مثله فيقرز حق واحد منهما وهو جائز كذا في فتاوى قاضيخان * واذا افرع بينهم في القسمة ينبغي ان يقول كل من خرجت قرعته او لا بينهم اعطيته جزء من هذا الجانب والذي يليه في الخروج بحسب نصيب الاول كذا في شرح الطحاوي *

الباب السادس في الخيار في القسمة القسمة ثلاثة انواع قسمة لا يجبر الآبي كقسمة الاجناس المختلفة وقسمة يجبر الآبي في ذوات الامثال كالمكيلات والموزونات وقسمة يجبر الآبي في غير المثلثات كالثياب من نوع واحد والخيارات ثلاثة خيار شرط وخيار ميب وخيار رؤية ففي قسمة الاجناس المختلفة تثبت الخيارات اجمع وفي قسمة ذوات الامثال كالمكيلات والموزونات يثبت خيار العيب دون خيار الشرط والرؤية وفي قسمة غير المثلثات كالثياب من نوع واحد والبقر والغنم يثبت خيار العيب وهل يثبت خيار الشرط والرؤية على رواية ابي سليمان يثبت وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في الفتاوى الصغرى * ثم ذكر محمد ر ح في الكتاب الحنطة والشعير وكل ما يكال وما يوزن واثبت في قسمتها خيار الرؤية قال مشائخنا اراد بما قال الحنطة والشعير جميعا والمكيل والموزون جميعا لا احدهما على الانفراد حتى يكون المقسوم اجناسا فيكون قسمة لا يوجبها الحكم بتراضيهما فيثبت فيها خيار الرؤية وان اراد بذلك الحنطة على الانفراد والشعير على الانفراد فهو محمول على ما اذا كان صفتها مختلفة بان كان البعض ملكة والبعض رخا والبعض حمرا والبعض بيضا واقتسما كذلك حتى تكون القسمة واقعة على وجه لا يوجبها الحكم او كانت صفتها واحدة الا انه اصاب احدهما من اعلى الصبرة واصاب الآخر من اسفله وهكذا الجواب في الذهب التبر والفضة التبر وكذلك اواني الذهب والفضة والجواهر واللائي وكذلك العروض كلها وكذلك السلاح والسيوف والسروج كذا في المحيط * واذا كانت الغادرهم بين رجلين كل الف في كيس فاقسما على ان اخذا احدهما كيسا والاخر اخذا الكيس الآخر وقد رأى احدهما المال كله ولم يره الاخر فالقسمة جائزة على الذي رآه ولا خيار لواحد منهما في ذلك الا ان يكون قسم الذي لم يره المال سرهما فيكون له الخيار واذا قسم الرجلان دارا وقد رأى كل واحد منهما ظاهر الدار وظاهر المنزل الذي اصابه ولم يرجوه فلا خيار لهما وكذلك اذا اقتسما بستانا وكروما فاصاب احدهما البستان والاخر الكرم ولم يروا احدهما الذي اصابه ولا رأى جوفه

جوفه ولا نخله ولا شجرة ولكنه رأى الحائط من ظاهرة فلا خيار لواحد منهما فيه ورؤية الظاهر مثل رؤية الباطن وكذلك في الثياب المطوية نجعل رؤية جزء من ظاهر كل ثوب كرؤية الجميع في اسقاط الخيار كذا في المبسوط * وبعض مشائخنا قالوا تاويل قوله ولا رأى شجرة ولا نخلة كل الشجرة وكل النخلة انما رأى رؤس الاشجار ورؤس النخيل اما لولم ير رؤس الاشجار ايضا لا يسقط خيار الرؤية وهذا القائل هكذا يقول في البيع المحض ثم اذا ثبت خيار الرؤية في القسمة في اي موضع ثبت يبطل بما يبطل به هذا الخيار في البيع المحض وخيار العيب يثبت في نوعي القسمة جميعا ومن وجد من الشركاء عيبا في شيء من قسمته فان كان قبل القبض رد جميع نصيبه سواء كان المقسوم شيئا واحدا او اشياء مختلفة كما في البيع وان كان بعد القبض فان كان المقسوم شيئا واحدا حقيقة او حكما كالدار الواحدة او حكما لا حقيقة كالمكيل والموزون يرد جميع نصيبه وليس له ان يرد البعض دون البعض كما في البيع المحض وان كان المقسوم اشياء مختلفة كالاغنام يرد المعيب خاصة كما في البيع المحض وما يبطل به خيار العيب في البيع المحض كذا يبطل به في القسمة واذا استخدم الجارية بعد ما وجد بها عيبا ردها استحسانا واذا دام على السكنى بعد ما علم بالعيب بالدار ردها بالعيب استحسانا ايضا واذا دام على لبس الثوب او ركوب الدابة او دام بعد ما علم بالعيب لا يرد هما قياسا واستحسانا وما في خيار الشرط اذا سكن الدار في مدة الخيار او دام على السكنى ذكر محمد رح في كتاب البيوع اذا سكن المشتري الدار في مدة الخيار سقط خياره ولم يفصل بينهما اذا انشأ السكنى وبينما اذا دام على السكنى فمن فرق من المشائخ بين انشاء السكنى وبين الدوام عليه في مسئلة القسمة يفرق بينهما ايضا في خيار الشرط ويقول خيار الشرط يبطل بانشاء السكنى ولا يبطل بالدوام عليه ولا يفرق بينهما ومن قال خيار العيب في القسمة لا يبطل الا بانشاء السكنى ولا بدوامه قال بان خيار الشرط يبطل بانشاء السكنى وبدوامه كذا في المحيط * واذا باع ما اصابه بالقسمة من الدار ولا يعلم بالعيب فرد المشتري عليه بذلك العيب فان قبله بغير قضاء قاض فليس له ان ينقض القسمة وان قبله بقضاء قاض فله ان ينقض القسمة والبينة في ذلك وابعاء اليمين سواء كذا في المبسوط * فان كان المشتري قد هدم شيئا من الدار قبل ان يعلم بالعيب لم يكن له ان يردّها ويرجع بنقصان العيب كما في البيع المحض قالى وليس للبائع ان يرجع بنقصان ذلك على من قاسمه ذكر المسئلة مطلقة من غير ذكر خلاف فمن مشائخنا من قال ما ذكره هنا قول ابي حنيفة رح وحده واما على قول

ابي يوسف ومحمد راجع بنقصان العيب على قاسمه ومن المشائخ من قال ما ذكر في كتاب
القسمة قول الكل والصحيح ان المسئلة على الخلاف كذا في المحيط * وان كان الشريك
هو الذي هدم شيئاً منه ولم يبعه ثم وجد به عيباً راجع بنقصان العيب في انصباء شركائه الا ان يرضوا
بنقص القسمة ورده بعينه مهدوماً كذا في المبسوط * خيار الشرط يثبت في القسمة حيث يثبت خيار
الرؤية على الوفاق وعلى اختلاف الروايات وما يبطل به خيار الشرط في البيع المحض يبطل به
في القسمة وانما يصح اشتراط الخيار في القسمة على نحو ما يصح اشتراطه في البيع المحض حتى يجوز
اشتراطه بثلاثة ايام بلا خلاف وما زاد على الثلثة يكون على الخلاف بين ابي حنيفة وصاحبيه راجع
كذا في المحيط * فان مضت الثلثة ثم ادعى احدهما الرد بالخيار في الثلث وادعى الآخر الاجازة
فالقول قول مدعى الاجازة وان اقاما البينة فالبينة بينة من يدعى الرد كذا في المبسوط *

الباب السابع في بيان من يلي القسمة على الغير ومن لا يلي الاصل ان من ملك بيع شيء ملك قسمته
كذا في المحيط * قسمة الاب على الصبي والمعتوه جائزة في كل شيء اذا لم يكن فيها غبن فاحش ووصي
الاب في ذلك قائم مقام الاب بعد موته وكذلك الجد اب الاب اذا لم يكن هناك وصي الاب
وتجوز قسمة وصي الام فيما تركت اذا لم يكن احد من هؤلاء فيما سوى العقار لانه قائم مقام
الام وتصرفها فيما هو ملك ولدها الصغير صحيح بالبيع فيما سوى العقار وكذلك في القسمة ولا تجوز
قسمة الام والاخ والعم والزوج على امرأته الصغيرة والكبيرة الغائبة كذا في فتاوى قاضيخان *

ولا تجوز قسمة الكافر او المملوك او المكاتب على ابنه الحر الصغير المسلم ولا تجوز قسمة المملوك على
اللقيط وان كان يعوله كذا في المبسوط * واذا جعل القاضي وصياً لليتيم في كل شيء فقام عليه في العقار
والعروض جاز ولو جعله وصياً في النفقة او في حفظ شيء بعينه لا يجوز وهذا بخلاف وصي الاب
اذا جعله الاب وصياً في شيء خاص فانه يكون وصياً في الاشياء كلها كذا في المحيط * ولا تجوز
قسمة الوصي بين الصغيرين كما لا يجوز بيعه مال احدهما من الآخر بخلاف الاب فانه اذا قاسم
مال اولاده الصغار بينهم يجوز كما لو باع مال بعض اولاده الصغار من البعض والحيلة في ذلك
للوصي ان يبيع حصة احداً الصغيرين مشاعاً من رجل ثم يقاسم مع المشتري حصة الصغير الذي
لم يبيع نصيبه ثم يشتري حصة الصغير الذي باع نصيبه لذلك الصغير فيمتاز نصيب كل واحد من
الصغيرين وانما جازت هذه القسمة لانها جرت بين اثنين بين المشتري وبين الوصي وحيلة اخرى

ان يبيع نصيبهما من رجل ثم يشتري حصة كل واحد منهما مفرزا كذا في الذخيرة * قسمة الوصي ما لا مشترك بينهما وبين الصغير لا تجوز الا اذا كان فيه منفعة ظاهرة للصغير عند ابي حنيفة رح وعند محمد رح لا تجوز وان كان فيه منفعة ظاهرة ويجوز للاب ان يقسم ما لا مشترك بينهما وبين الصغير وان لم يكن للصغير فيه منفعة ظاهرة كذا في المحيط * وان كان في الورثة صغار وكبار والحضور فقاسم الوصي الكبار وميز نصيب الصغار جملة ولم يفرز نصيب كل صغير جازت القسمة فان قسم الوصي حصة الصغار بعد ذلك لا تجوز هذه القسمة ولا تجوز قسمة الوصي على الكبار الغيب في العقار وتجوز قسمة في العروض يريد به اذا كانت الورثة كلهم كبار وبعضهم حضور وبعضهم غيب فقاسم للحضور وافرز نصيبهم زاد البقالي في كتابه العروض من تركة الاب كذا في الذخيرة * ولو كان في الورثة صغير وكبير غائب وكبار حضور فعزل الوصي نصيب الكبير الغائب مع نصيب الصغار وقاسم الكبار الحضور جاز في العقار وغيره عند ابي حنيفة رح وعندهما لا تجوز على الكبير في العقار بناء على ان عنده بيع الوصي على الكبار جائز في العقار في ثلثة مواضع اذا كان على الميت دين او وصية او معهم صغير فكذلك القسمة وعندهما لا تجوز كذا في محيط السر خسي * اذا كانت الورثة صغارا وكبارا فعزل الوصي نصيب كل واحد من الصغار والكبار وقسم بين الكل لا تجوز له اصلا ولو قاسم الوصي الموصى له بالثلث والورثة صغار فدفعت الثلث اليه واخذ الثلثين للورثة صح ولو هلك عنده فلا ضمان وان كانت الورثة كبارا غيبا فقاسم الوصي الموصى له واخذ نصيب الورثة جاز كذا ذكر في الاصل ولو كان الموصى له غائبا والورثة كبار حضور وقاسم الوصي الورثة واخذ نصيب الموصى له فالقسمة باطلة في قول ابي حنيفة رح خلافا لابي يوسف رح كذا في الذخيرة * رجل مات ووصى الى رجل وفي التركة دين غير مستغرق وطلبت الورثة من الوصي ان يعزل من التركة قدر الدين ويقسم الباقي بينهم كان له ان لا يقسم ذلك بينهم ويبيع ذلك القدر وشا كذا في الظهيرية * اذا قسم الوصيان المال فاخذ احدهما نصيب بعض الورثة واخذ الآخر نصيب بعض الورثة لا يجوز واذا غاب احدهما قبل القسمة فقاسم الآخر الورثة لا تجوز عندهما خلافا لابي يوسف رح ولا تجوز القسمة على المبرسم والمغمي عليه والذي يجن ويفيق الا برضاه او كاله في حالة صحته وافاقته كذا في الذخيرة * وصي ذمي والورثة مسلمون يخرج من الوصية ويجوز قسمته ان فعلها قبل الاخراج وكذا لك العبد لغير الميت وصي مالم يخرج كذا

في محيط السرخسي * وأهل الذمة في القسمة بمنزلة أهل الإسلام إلا في الخمر والخنزير يكون بينهم وإراد بعضهم قسمتها وأبى بعضهم فاني أجبرهم على القسمة كما أجبرهم على قسمة غيره ما وإن اقتسموا فيما بينهم خمر أو فضل بعضهم في كيلها لم يجز الفصل في ذلك فيما بينهم وإذا كان وصي الذمي مسلماً كرهت له مقاسمة الخمر والخنزير ولكنه يوكل من ينوبه من أهل الذمة فيقاسم للصغير ويبيع ذلك بعد القسمة وإن وكل الذمي المسلم بقسمة ميراث فيه خمر وخنزير لم يجز ذلك من المسلم كما لا يجوز بيعه وشراؤه في الخمر والخنزير وليس للمسلم الوكيل أن يوكل بقسمة ذلك غيره لأن الموكل لم يرخص برأي غيره فيه فإن فوض ذلك إليه فوكل ذمياً به جاز كذا في المبسوط * ولو أسلم أحد الورثة فوكل ذمياً يقاسم الخمر والخنزير جاز عند أبي حنيفة رح خلافاً لهما كما لو وكل مسلم ذمياً يبيع الخمر كذا في محيط السرخسي * ولو أخذ نصيبه من الخمر فجعله خلافاً كان المسلم ضامناً لخصه شركائه من الخمر الذي خلّاه ويكون الخل له وإذا كان في تركة الذمي خمر وخنزير وغرماً أو مسلمون وليس له وصي فإن القاضي يولي بيع ذلك رجلاً من أهل الذمة فيبيعه ويقضي به دين الميت كذا في المبسوط * ولو قاسم الحربي المستأمن على ابنه الذمي لم تجز ولو كان ولده مثله جازت كذا في محيط السرخسي * ولا تجوز قسمة المرتد إذا قتل على رده على ولد له صغير مثله مرتد كذا في المبسوط * وقسمة المأذون مثل قسمة الحر كذا في محيط السرخسي * والمكاتب كالحرفي في القسمة لأنه من صنع التجار وفيها معنى المفاوضة كالبيع وإن عجز بعد القسمة لم يكن لمولاه فسخاها ولا تجوز مقاسمة المولى على المكاتب بغير رضاه سواء كان المكاتب حاضراً أو غائباً فإن فعل ذلك ثم عجز المكاتب وصار ذلك لمولاه لم تجز تلك القسمة كما لا ينفذ سائر تصرفاته بعجز المكاتب وإن وكل المكاتب بالقسمة وكيلاً ثم عجز أو مات لم يجز لو كيله أن يقاسم بعد ذلك وإن اعتق فهو على وكالته فإن أوصى المكاتب عند موته إلى وصي فقاسم الوصي ورثة المكاتب الكبار ولده الصغير وقد ترك وفاءً فإن قسمته في هذا جائزة على ما تجوز عليه قسمته وهو الحر لأنه يؤدي كتابته ويحكم بحريته في حال حياته فكانه أدى الكتابة بنفسه ثم مات فيكون وصيه في التصرف على ولده الصغير كوصي الحر وقال في الزيادات وصيه بمنزلة الوصي الحر في حق الابن الكبير الغائب حتى تجوز قسمته فيما سوى العقار ما ذكر هناك أصح وإن لم يترك وفاءً فقاسم الوصي الولد الكبير للولد الصغير وقد سعى في المكاتب لم تجز فإن

فان ادّوا المكاتبه قبل ان يردّوا القسمة اجزت القسمة كذا في شرح المبسوط * الباب الثامن
 في قسمة التركة وعلى الميت اوله دين او موصى له وفي ظهور الدين بعد القسمة وفي دعوى
 الوارث ديناً في التركة او عيناً من اعيان التركة وان افراحد الورثة بدين على الميت وجمحد الباقون
 قسمت التركة بينهم ويؤمر المقر بقضاء كل الدين من نصيبه عندنا اذا كان نصيبه بقي لكل الدين كذا
 في فتاوى قاضيخان * اذا اقتسم الورثة دار الميت او ارض الميت وعلى الميت دين فجاء الغريم
 بطلب الدين فان لهم ان ينقضوا القسمة سواء كان الدين قليلا او كثيرا واذا طلبوا قسمة التركة
 من القاضي وعلى الميت دين والقاضي يعلم به وصاحب الدين غائب فان كان الدين مستغرقا
 للتركة فالقاضي لا يقسمها بينهم لانه لا ملك له في التركة فلا يكون في القسمة فائدة وان كان الدين
 غير مستغرق فالقياس ان لا يقسمها ايضا بل يوقف الكل وفي الاستحسان يوقف مقدار الدين
 ويقسم الباقي ولا يأخذ كغفلا منهم بشيء من ذلك عند أبي حنيفة رح خلا فالهما وان لم يعلم
 القاضي بالدين سأ لهم هل عليه دين فان قالوا نعم سأ لهم عن مقدار الدين لان الحكم يختلف
 وان قالوا لا دين فالقول قولهم لان الورثة قائمون مقام الميت ثم سأ لهم هل فيها وصية فان قالوا
 نعم سأ لهم انها حصلت بالعين او مرسله لان الحكم يختلف فان قالوا لا وصية فيها قسمها حينئذ بينهم
 فان ظهر بعد ذلك دين ينقض القاضي القسمة وكذلك لو ان القاضي لم يسأل الورثة من الدين
 وقسم التركة بينهم حتى جازت القسمة ظاهرا ثم ظهر الدين فالقاضي ينقض القسمة الا ان يقضوا
 الدين من مالهم فحينئذ لا ينقض القسمة في الفصلين جميعا وكذلك لو ابرأ الغريم الميت عن الدين
 لا ينقض القسمة وهذا كله اذا لم يعزل الورثة نصيب الغريم ولم يكن للميت مال آخر سوى ما اقتسموا
 اما اذا عزلوا نصيب الغريم او كان للميت مال آخر سوى ما اقتسموا فالقاضي لا ينقض القسمة
 وكذلك لو ظهر وارث آخر لم يعرفه الشهود او ظهر موصى له بالثلث او الربع فان القاضي ينقض
 القسمة ثم يستأنفها بعد ذلك فان قالت الورثة نحن نقضي حق هذا الوارث والموصى له من مالنا
 ولا ننقض القسمة لا يلتفت الى قولهم الا ان يرضى هذا الوارث او الموصى له واذا ظهر غريم
 او موصى له بالف مرسله فقالت الورثة نحن نقضي حقه من مالنا ولا ننقض القسمة لهم ذلك لان
 حق الوارث والموصى له بالثلث او الربع في عين التركة فاذا ارادوا ان يعطوا حقه من مالهم
 فقد قصدوا شراء نصيبه من التركة فلا يصح الا برضاه واما حق الغريم والموصى له بالالف مرسله

فليس في عين التركة بل في معنى التركة من حيث الاستيفاء من مالية التركة وإيفاء حقهم من التركة ومن مال الوارث سواء وكذلك لو قضى واحد من الورثة حق الغريم من ماله على أن لا يرجع في التركة فالقاضي لا ينقض القسمة بل بمضيها لأن حق الغريم قد سقط ولم يثبت للوارث دين آخر لأنه شرط أن لا يرجع فاما إذا شرط أو سكت فالقسمة مردودة ثم ما ذكرنا الورثة إذا اقتسموا التركة ثم ظهر وارث آخر أو موصي له بالثلث أو الربع فالقاضي ينقض القسمة فذلك إذا كانت القسمة بغير قضاء قاضٍ وأما إذا كانت القسمة بقضاء قاضٍ ثم ظهر وارث آخر أو موصي له بالثلث فالوارث لا ينقض القسمة إذا عزل القاضي نصيبه وأما الموصي له فقد اختلف فيه المشائخ قال بعضهم لا ينقض القسمة واليه أشار محمد رَح وهو الأصح هكذا في المحيط * ولو تبرع انسان بقضاء دين الميت لا يكون للغريم حق النقض كذا في الذخيرة * أراد واقسمة التركة وفيها دين فالحيلة فيها أن يضمن اجنبي بأذن الغريم بشرط براءة الميت وأن لم يكن الضمان بشرط براءة الميت لا تنفذ القسمة لأنه إذا كان بشرط براءة الميت يكون حواله فينقل الدين اليه ويخلو التركة عن الدين كذا في الوجيز للكردي * ولو قضى الدين بعض الورثة فله الرجوع على الباقيين شرط أولم يشترط إلا أن يتبرع لأن كل واحد من الورثة مطالب حتى لو قدمه الغريم إلى القاضي قضى عليه بجميع الدين فكان مجبرا على القضاء ومضطرا فلا يكون متبرعا إلا إذا قصد بذلك التبرع بأن شرط أن لا يرجع عليهم وإذا اقتسمت الورثة دارا وفيهم امرأة الميت ثم أدعت بعد القسمة مهورا على زوجها وأقامت بينة نقضت القسمة كذا في محيط السرخسي * وإذا ادعى بعض الورثة دينا في التركة بعد تمام القسمة صح دعواه وسمعت بينته وله أن ينقض القسمة كذا في المحيط * ميراث بين قوم لم يكن هناك دين ولا وصية فمات بعض الورثة وعلى الميت الثاني دين أو وصي بوصية أو كان له وارث غائب أو صغير فاقسمت الورثة ميراث الميت الأول بغير قضاء كان لغرماء الميت الثاني أن يطلبوا القسمة وكذلك لصاحب الوصية والوارث الغائب والصغير كذا في التاتارخانية * ولوان وارثا أدعى لابن له صغير وصية بالثلث وأقام البينة وقد قسموا الدار فان هذه القسمة لا تبطل حق ابنه في الوصية إلا أن الأب ليس له أن يطالب وصية ابنه ولا أن يبطل القسمة لأن القسمة تمت به ومن سعى في نقض ما تم به ضل سعيه وإقدامه على القسمة اعتراف بأن لا وصية لابنه بخلاف الدين وللأبن إذا اكبر أن يطلب حقه ويرد القسمة كذا في الطهيريّة * وإذا كانت الدارين قوم

فاقتسموها على قدر ميراثهم من ابيهم ثم ادعى احدهم ان اخاله من ابيه وامه قد ورث اباه معهم
وانه مات بعد ابيه فورته هو واراد ميراثه منه وقال انما قسمتم لي ميراثي من ابي ولم يكتبوا
في القسمة انه لاحق لبعضهم فيما اصاب البعض واقام البينة على ذلك لم تقبل بينته ولم تنقض القسمة
وان كانوا كتبوا في القسمة انه لاحق لبعضهم فيما اصاب البعض فهو نفي لدعواه ومرادة من قوله
ولم يكتبوا ازالة الاشكال و بيان التسوية في الفصلين في الجواب وكذلك ان اقام البينة انه
اشتراها من ابيه في حيوته او انه وهبها له وقبضها منه او انها كانت لامه ورثه منها لم تقبل بينته
كذا في المبسوط * واذا قسمت الورثة الدين فيما بينهم فان كان الدين للميت فاقتسموا
الدين والعين جملة بان شرطوا في القسمة ان الدين الذي على فلان لهذا الوارث مع هذا العين
والدين الذي على فلان الآخر لهذا الوارث الآخر مع هذا العين فهذه القسمة باطلة في الدين
والعين جميعا وان اقتسموا الاعيان ثم اقتسموا الديون فقسمة الاعيان صحيحة وقسمة الديون
باطلة واذا كان الدين على الميت واقتسموها على ان ضمن كل واحد منهم دين غريم على حدة
او اقتسموا على ان ضمن احدهم سائر الديون فان كان الضمان مشروطا في القسمة فالقسمة
فاسدة وان لم يكن الضمان مشروطا في القسمة انما ضمن بعد القسمة بغير شرط ان ضمن بشرط اتباع
التركة لم تكن القسمة نافذة على معنى ان له نقضها وان ضمن على ان لا يتبع الميت ولا ميراثه
بشيء وعلى ان يبرأ الغريم الميت كان هذا جائزا ان رضي الغرماء بضمانه كذا في الذخيرة *
وان ابي الغرماء ان يقبلوا ذلك فلهم نقض القسمة فان رضوا بضمانه وابروا الميت ثم توي المال
عائنه رجعوا في مال الميت حيث كان كذا في المبسوط * وان لم يشترط على ان يبرأ الغريم الميت
لا تنفذ القسمة وان رضي الغرماء به الغريم الذي له على الميت دين اذا اجاز القسمة التي قسمها
الوارث ثم اراد نقضها كان له ذلك كذا في الذخيرة * واذا كانت الاراضي ميراثيين ثلاثة نفر
من ابيهم مات احدهم وترك ابنا كبيرا فاقسم هو وعماه الاراضي على ميراث الجد ثم ان ابن
الابن اقام بينة ان جده اوصى له بالثلث واراد ابطال القسمة لم تسمع دعواه ولو لم يدع وصية من الجد
ولكن ادعى دينا على ابيه صححت دعواه ويثبت الدين باقامة البينة وليس لعمية ان يقولوا ان
دينك على ابيك ليس على الجد وقد اعطيناك نصيب ابيك فان شئت فبعه في الدين وان شئت
فامسكه وليس لك ان تنقض القسمة لانه لا فائدة لك في النقض لان بعد النقض نقض دينك

من نصيب ابيك لا من ميراث الجد لان له ان يقول لابل لي في النقص فائدة لانه يزاد اده مال الميت واذا كانت الارض ميراثا بين قوم فاقسموها وتقابضوا ثم ان احدهم اشترى من الآخر قسمته وقبضه ثم قامت البينة بدين على الاب فان القسمة والشراء كلاهما يصرف من الوارث في التركة فلا ينفذ مع قيام الدين كذا في المبسوط * ولو اقر الرجل ان فلانا مات وترك هذه الدار ميراثا ولم يقل لهم او لورثته ثم ادعى بعد ذلك انه اوصى له بالثلث او ادعى ديناً لنفسه على الميت قبلت بينته ولو كان قال ترك هذه الدار ميراثا لهم او قال لورثته وادعى المسئلة بحالها لا تقبل بينته كذا في الذخيرة * ولو اقر انها ميراث من ابيه ثم ادعى انها ميراث من غير ابيه فذلك غير مسموع للتناقض هكذا في المبسوط * قوم اقسموادارا ميراثا عن رجل والمرأة مقررة بذلك فاصابها الثمن فعزل لها ثمنها على حدة ثم ادعت المعزول لها ان زوجها اصدقها اياها وانها اشترت منه بصدقها لم يقبل ذلك منها لانها لما ساعدتهم على القسمة فقد اقرت انها كانت لزوجها عند موته فلا تسمع دعواها وكذا لو اقسما دارا او ارضا وصاب كل واحد طائفة بميراثه من ابيه ثم ادعى احدهم في قسم الآخر بناء او دخلا زعم انه هو الذي بناه او غرسه لم تقبل بينته على ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * الباب التاسع في الغرور في القسمة الاصل ان كل قسمة وقعت باختيار القاضي او باختيارهما ان كانت قسمة لوايين احدهما يجبر الآبي لو طلب من القاضي كالقسمة في دار او ارض واحدة فاذا بنى او غرس احدهما ثم استحق احد النصيبين لم يرجع بقيمة البناء والغرس على الآخر لانه لم يصرم غرورا لان كل واحد مضطر في هذه القسمة الى تخلص ملكه من ملك صاحبه حتى ينقطع ارتفاق صاحبه بملكه فكان كل واحد مضطرا في هذه القسمة لاحياء حقه والغرور من المضطر لا يتحقق وانما يتحقق من المختار وان كانت قسمة لا يجبر الآبي منهما كقسمة الاجناس المختلفة يرجع بقيمة البناء عند الاستحقاق لانه غير مضطر في هذه القسمة لاحياء حقه لان حقه يحبي بقسمة كل جنس على حدة بلا تفويت جنس منفعة وهذه مبادلة محضة فصار كل واحد مغرورا من جهة صاحبه لانه ضمن له سلامة نصيبه واذا اقسما دارا او ارضا نصفين وبنى كل واحد في نصيبه ثم استحققت الدار لم يرجع احدهما على الآخر بقيمة البناء ولو كانت داران او ارضان اخذ كل واحد دارا بحقه فبنى احدهما في داره ثم استحققت ثم رجع بنصف قيمة البناء قيل هذا عند ابي حنيفة رجوعه عندهما لا يرجع وقيل هذا قولهم

هذا قولهم جميعا وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي * وأن اقتسما جاريتين فوطي أحدهما الجارية التي أخذها فولدت له ثم استحققت وضمن قيمة الولد رجع على صاحبه بنصف قيمة الولد وهذا قول أبي حنيفة رح لان قسمة الجبر عنده لا تجري في الرقيق فتكون هذه معا وضة بينهما من اختبار فاما عند أبي يوسف ومحمد رح قسمة الجبر تجري في الرقيق فلا يتحقق معنى الغرور ولا يرجع على صاحبه بشيء من قيمة الولد ويكون له نصف الجارية التي في يد شريكه كذا في المبسوط * وإذا كانت دار واحدة وأرض بيضاء بين ورثة فاقسموا بغير قضاء وبنى أحدهما في قسمة ثم استحق ونقض بناءه ورد القسمة لا يرجع على شريكه بقيمة البناء كذا ذكر في بعض نسخ كتاب القسمة وهو محمول على ما إذا اقتسما الدار على حدة والأرض على حدة فتكون هذه قسمة يوجبها الحكم وذكر في بعض النسخ انه يرجع على شريكه بنصف قيمة البناء وهو محمول على ما إذا اقتسما وأخذ أحدهما الدار وأخذ الآخر الأرض فتكون هذه قسمة لا يوجبها الحكم وإذا كانت الدور بين قوم قسمها القاضي بينهم وجمع نصيب كل واحد منهم في دار على حدة وأجبرهم على ذلك وبنى أحدهم في الدار التي أصابته بناء ثم استحققت هذه الدار وهدم بناءه لا يرجع على شركائه بالقيمة اما عندهما فلان هذه القسمة يوجبها الحكم عندهما متى رأى القاضي الصلاح فيها واما عند أبي حنيفة رح فلان القاضي لما قسمها قسمة جمع فقد حصل قضاؤه في فصل مجتهد فيه فالتحقت الدور بالدار الواحدة عندهم جميعا كذا في المحيط * دار بين رجلين جاء رجل إلى أحدهما وقال وكلني شريكك حتى أقاسمك فلم يصدقه ولم يكذبه فقامه حتى بنى الشريك الحاضر ثم جاء الغائب وانكر ان يكون وكله يرجع صاحب البناء على الوكيل بقيمة البناء كذا في خزائن المفتين * الباب العاشر في القسمة يستحق منها شيء إذا اقتسما دارا فأخذ أحدهما ثلثها والآخر ثلثيها وقيمة النصيبين سواء ثم استحق شيء منها فلا يخلو اما أن استحق جزء شائع من النصيبين أو جزء شائع من نصيب أحدهما أو موضع بعينه من نصيب أحدهما فان استحق جزء شائع من النصيبين انتقضت القسمة ولو استحق بيت بعينه من نصيب أحدهما فالقسمة جائزة ولو استحق نصف ما في يد أحدهما لا تنتقض القسمة لكن المستحق عليه بالخيار ان شاء جمع على صاحبه بربع ما في يده وان شاء ينتقض القسمة وعند أبي يوسف رح تنتقض القسمة وهو رواية من محمد رح ولو باع صاحب الثلث نصف ما في يده ثم استحق الباقي يرجع برقع ما في يد صاحبه لان بالاستحقاق لا تبطل القسمة بل يثبت الخيار وتعذر الرد ويرجع برقع ما في يده لان ما استحق

نصفه ملكه ونصفه عوض عما ترك ضد شريكه فاذا لم يسلم له موضه يرجع بما ترك وبيعه جائز وعند
ابي يوسف رح تنتقض القسمة ويضمن قيمة ما باع فيقسم مع ما في يد صاحبه نصفين كذا في محيط
السرخسي * وكذلك ارض بين رجلين نصفين وهي مائة جريب فاقسما على ان اخذ احدهما
بحقه عشرة اجرة تساوي الفا واخذ الآخر بحقه تسعين جريبا تساوي الف درهم ثم باع كل واحد منهما
الذي اصابه باقل من قيمته واكثر ثم استحق جريب من العشرة الا جرة فردا لمشتري ما بقي
منها على البائع ففي قياس قول ابي حنيفة رح يرجع على صاحب التسعين جريبا بخمسين درهما
وفي قول ابي يوسف رح تكون تسعة اجرة بينهما نصفين ويضمن صاحب التسعين جريبا خمسمائة
درهم لصاحبه كذا في المبسوط * واذا كانت مائة شاة بين رجلين نصفين فاقسما على ان اخذ
احدهما اربعين منها تساوي خمسمائة واخذ الآخر ستين تساوي خمسمائة فاستحق شاة
من الاربعين تساوي عشرة فانه يرجع بخمسة دراهم في ستين شاة في قولهم وتكون القسمة جائزة
عندهم ولا يجبر المستحق عليه كذا في المحيط * الباب الحادي عشر في دعوى الغلط في القسمة
ادعى احد المتقاسمين الغلط في القسمة من حيث القيمة بان ادعى غبنا في القسمة فان كان يسيرا بحيث
يدخل تحت تقويم المقومين لا تسمع دعواه ولا تقبل بينته وان كان فاحشا بحيث لا يدخل تحت تقويم
المقومين فان كانت القسمة بالقضاء لا بالتراضي تسمع بينته بالاتفاق وان كانت بتراضي الخصمين
لا بقضاء القاضي لم يذكر في الكتاب وحكي عن الفقيه ابي جعفر انه كان يقول ان قبل يسمع فله وجه
وان قبل لا يسمع فله وجه كذا في الفتاوى الصغرى * وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في الغياثة *
وحكي من الفضلي انه يسمع كما اذا كانت بقضاء القاضي وهو الصحيح كذا في شرحه للمختصر *
وذكر الاسي جابي في شرحه هذا كله اذا لم يقر الخصم بالاستيفاء اما اذا اقر بالاستيفاء فانه لا تصح دعواه
الغلط والغبن الا اذا ادعى الغصب فحينئذ تسمع دعواه كذا في الفتاوى الصغرى * ان ادعى
احد المتقاسمين غلطا في مقدار الواجب بالقسمة على وجه لا يكون مدعى الغصب بدعوى الغلط
كمائة شاة بين رجلين اقسما ثم قال احدهما لصاحبه قبضت خمسة وخمسين غلطا وانما قبضت
الاخمس اربعين وقال الآخر ما قبضت شيئا غلطا وانما اقسما على ان يكون لي خمسة وخمسون
ولك خمسة واربعون ولم تقم لواحد منهما بينة يجب التحالف لان القسمة بمعنى البيع وفي البيع
اذا وقع الاختلاف في مقدار المعقود عليه يتحالفان اذا كان المعقود عليه قائما فكذا في القسمة

اذا كان المقسوم قائما بعينه وهذا كله اذا لم يسبق منهما اقرار باستيفاء الحق فاما اذا سبق لم تسمع دعوى الغلط الا من حيث الغصب وان قال اقتسمنا بالسوية واخذنا ذلك ثم اخذت خمسة من نصيبي غلطا وقال الآخر ما اخذت من نصيبك شيئا غلطا ولكننا اقتسمنا على ان يكون لي خمس وخمسون ولك خمس واربعون ولا بينة لواحد منهما فانهما لا يتحالفان ويجعل القول قول مدعى الغلط عليه قال محمد ر ح اذا اقتسم القوم ارضا ودارا وقبض كل واحد منهم حقه من ذلك ثم ادعى احد هما غلطا فان ابا حنيفة ر ح قال في ذلك لاتعاد القسمة حتى يقيم البينة على ما يدعي فاذا اقام البينة اميدت القسمة فيما بينهم حتى يستوفي كل ذي حق حقه وكان يجب ان لاتعاد القسمة لان وضع المسئلة ان كل واحد قبض حقه ودعوى الغلط بعد القبض دعوى الغصب وفي دعوى الغصب يقضى للمدعي بما قامت البينة عليه ولا تعاد القسمة والجواب من هذا ان يقال ان محمد ر ح ذكر اعادة القسمة عند اقامة البينة على دعوى الغلط ولم يبين كيفية الدعوى فتحمل دعواه على وجه يجب اعادة القسمة عند اقامة البينة وبيان ذلك ان يقول مدعى الغلط لصاحبه قسمنا الدار بيننا بالسوية على ان يكون لي الف ذراع ولك الف ذراع وقبضنا ثم انك اخذت مائة ذراع من نصيبي من مكان بعينه غلطا ويقول الآخر لا بل كانت القسمة على ان تكون لي الف ومائة ذراع ولك تسعمائة ذراع فهذه الشهود شهدوا ان القسمة كانت على السوية ولم يشهدوا ان هذا اخذ مائة ذراع من مكان بعينه من نصيب المدعي ثبت بهذه البينة ان القسمة كانت بالسوية وفي يد احدهما زيادة ولا يدري ان حق المدعي في اي جانب فتجب الاعادة ليستويا وتكون هذه الشهادة مسموعة وان لم يشهدوا بالغصب لان مدعى الغلط في هذا الوجه يدعي شيئين القسمة بالسوية وغصب مائة ذراع والشهود شهدوا باحدهما وهو القسمة بالسوية وان لم يكن للمدعي بينة على ما ادعى يحلف المدعي قبله الغلط ولا يتحالفان فان حلف المدعي قبله الغلط لم يثبت الغلط والقسمة ماضية على حالها وان نكل يثبت الغلط فتعاد القسمة كما في فصل البينة وكذلك كل قسمة في غنم او ابل او بقرا وثياب او شيء من المكيل والموزون ادعى فيه احدهم غلطا بعد القسمة والقبض فهو على مثل ذلك ولم يرد بهذه النسوية بين جميع هذه المسائل وبين المسئلة الاولى في حق جميع الاحكام وانما اراد بها النسوية في حق بعض الاحكام وهو ان لاتعاد القسمة بمجرد الدعوى الا يرى ان في المكيل والموزون اذا اقام مدعى الغلط البينة على ما ادعى لاتعاد القسمة

بل بقسم الباقي على قدر حقهما في الغنم والبقر والثياب والأشياء التي تتفاوت تجب اعادة القسمة كما في مسئلة الدار وإذا اقتسم رجلان دارين واخذا أحدهما دارا والاخر داراً ثم ادعى أحدهما غلطا وجاء بالبينة ان له كذا كذا ذراعا في الدار التي في يد صاحبه فضلا في القسمة فانه يقضي له بذلك الذراع ولا تعاد القسمة وليس هذا كالدال والواحدة في قول ابي يوسف ومحمد رحم وأما على قياس قول ابي حنيفة رحم فالدعوى فاسدة سواء كانت الدعوى في دار واحدة او في دارين ومعنى هذه المسئلة ان احدا المتقاسمين ادعى على صاحبه انه شرط له كذا كذا ذراعا من نصيبه في القسمة وانما كانت القسمة فاسدة لان الذي شرط زيادة اذرع من نصيبه لصاحبه صار بائعا لذلك من صاحبه وبيع كذا ذراعا من الدار لا يجوز عند ابي حنيفة رحم فكذا في القسمة فاذا ثبت فساد الدعوى تجب اعادة القسمة دفعا للفساد وعندهما بيع كذا ذراعا جائز فتجوز القسمة ثم انهما فرقا بين الدارين وبين الدار الواحدة فقالا في الدارين لا تعاد القسمة وفي الدار الواحدة تعاد القسمة فكان يجب ان لا تعاد القسمة في الدار الواحدة ايضا يتضح للمدعي بذلك القدر من نصيب المدعى عليه كما في الدارين لان الاعادة لنفي الضرر من المدعي كيلا يتفرق نصيبه ولا وجه اليه لانه ادعى عشرة اذرع بعينه فلا ضرر عليه متى قضي له بذلك لانه هكذا استحق باصل القسمة وان ادعى عشرة اذرع شائعا كذلك لانه لما شرط لنفسه عشرة اذرع في نصيب صاحبه شائعا مع علمه انه ربما يتفرق نصيبه متى قسم مرة اخرى صار راضيا بالتفرق وانما اوجب الاعادة في الدار لان المسئلة محمولة على انه ادعى ان صاحبه شرط له عشرة اذرع من نصيبه قال ولا ادري كيف شرط لي عشرة بعينها متصلا بنصيب او شائعا في جميع نصيب صاحبي وشهد الشهود له بعشرة مطلقة ومتى كانت الحالة هذه لا يثبت الرضى من المدعي بالتفرق لانه على تقدير ان يكون المشروط له عشرة اذرع بعينها متصلة بنصيبه لا يكون راضيا بالتفرق وعلى تقدير ان تكون عشرة اذرع شائعا يكون راضيا بالتفرق فاذا لم يعلم القاضي كيف كان الشرط بنى القضاء على ما هو المستحق لكل واحد منهما في الدار الواحدة بالقسمة وهو ان يكون نصيب كل واحد منهما مجتمعا في مكان واحد بخلاف الدارين فان في الدارين وان حملنا المسئلة على ان المدعي قال لا ادري كيف شرط لي العشرة لا تعاد القسمة لان باعادة القسمة في الدارين لا يزول ما كان يلحقه من زيادة ضرر وان كان شرط لنفسه عشرة

عشرة اذرع من مكان بعينه لانه ربما لا يقع له في القسمة الثالثة عشرة اذرع متصلا بداره فلا يفيد
احادة القسمة كذا في المحيط * واذا اقسام الرجلان عشرة اثواب واخذ احدهما اربعة واخذ الآخر ستة
فادعى آخذ الاربعة ثوبا بعينه من الستة انه اصابه في قسمة واقام على ذلك بينة فانه يقضى عليه
بذلك سواء اقرب قبض ما ادعى من الزيادة او لم يقروا ان لم يقم بينة ذكر في الكتاب ان صاحبه
يستحلف ولم يجب التحالف وهذا محمول على ما اذا اقرب قبض ما ادعى ثم ادعى ان صاحبه اخذ
ذلك منه غلطا فيكون مدعي الغصب على صاحبه وفي مثل هذا لا يجب التحالف فان ادعى
آخذ الاربعة ثوبا بعينه من الستة انه اصابه في قسمة واقام الآخر البينة انه اصابه في قسمة فبينة
صاحب الاربعة لانه خارج فيه قال والاشهاد على القسمة لا يمنع دعوى الزيادة على صاحبه بخلاف
الاشهاد على الاستيفاء كذا في الذخيرة * ولو اختلف المتقاسمون فشهد القاسمان قبلت شهادتهما
قال وعن هذا الذي ذكره قول ابي حنيفة وابي يوسف رح وذكر الخصاص قول محمد رح مع قولهما
وقاسما القاضي وغيرهما سواء وقال الطحاوي اذا قسما باجرا لا تقبل الشهادة بالاجماع واليه
مال بعض المشائخ كذا في الهداية * شهادة القاسمين مقبولة سواء قسما باجرا وبغير اجر وهو الصحيح
كذا في الجوهرة النيرة * ولو شهد قاسم واحد لا تقبل لان شهادة الواحد غير مقبولة على الغير
كذا في الهداية * ولو شهد قاسم القاضي على القسمة مع غيره جازت شهادته في قول ابي حنيفة
وابي يوسف رح كذا في فتاوى قاضيخان * ابراهيم بن محمد رح قاسم قسم دارا بين رجلين
واعطى احدهما اكثر من الآخر غلطا وبنى احدهما في نصيبه قال يستقبلون القسمة فمن وقع بناؤه
في قسمة غيره رفع بناءه ولا يرجعان على القاسم بقيمة البناء ولكنهما يرجعان عليه بالا اجر الذي
اخذ كذا في الظهيرية * رجلان اقسما اقربة فاصاب احدهما قراخان والاخر اربعة اقربة
ثم ادعى صاحب القراخين احدا الاقربة التي في يد صاحبه واقام البينة انه اصابه بالقسمة فانه
يقضى له وكذا هدا في الاثواب وان لم تكن له بينة كان له ان يستحلف الذي في يده وان اقام
كل واحد منهم البينة ان ذلك اصابه في القسمة فانه يقضى بينة الخارج كذا في فتاوى قاضيخان *
ولو اختلفا في حد بان كانت حائلة بين النصيبين فقال كل واحد منهما هذا نصيبي ادخل الى الجانب
الآخر واقام البينة فبينة لكل واحد منهما بالحد الذي في يد صاحبه فان لم يقم بينة تحالفا وجعل
ما في يد كل واحد له ويبقى الموضع مشتركا فان اراد احدهما القسمة بعد التحالف فليس له ذلك

وإذا طلب أحدهما نقض القسمة ينقض ولا يفسخ إلا بالقضاء كما في البيع كذا في محيط السرخسي *
 وفي المنتقى ابن سعادة عن أبي يوسف رح دار بين رجلين قسمها القاضي بينهما فقال أحدهما لصاحبه
 الذي في يدي هو الذي أصابك والذي في يدك لي وقال الآخر والذي في يدي هو الذي
 أصابني قال لكل واحد منهما ما في يده ولا يصدق على صاحبه كذا في الذخيرة * رجل مات وترك
 داراً وابنين فاقسما الدار واخذ كل واحد منهما النصف وأشهد على القسمة والقبض والوفاء ثم ادعى
 أحدهما بيتاً في يد صاحبه لم يصدق على ذلك إلا أن يقربه صاحبه من قبل أنه قد أشهد على الوفاء
 يعني قد أقرباً ستيفاء كمال حقه فبعد ذلك هو مناقض فيما يدعيه من يد صاحبه فلا تقبل بينته على
 ذلك ولكن إن أقربه صاحبه فإقراره ملزم إياه والمناقض إذا صدقه خصمه فيما يدعي يثبت الاستحقاق له
 ولو لم يكن أشهد بالوفاء ولم يسمع منه إقرار بالقسمة حتى قال اقسما فاصابني هذه الناحية وهذا
 البيت في يد صاحبه وقال شريكه بل أصابني البيت وما في يدي كله فاني أسأل المدعي عن البيت
 كان في يد شريكه قبل القسمة فلم يدفعه إليه أو غصب منه بعد القسمة فإن قال كان في يدي
 بعد القسمة فغصبني أو اعترته أو أجرته لم انقض القسمة وإن قال كان في يد صاحبي قبل القسمة
 فلم يسلمه إلي تحالفاً وتراًداً ولو ادعى غلطاً في الذرع فقال أصابني ألف وأصابك ألف فصار في يدك
 ألف ومائة وفي يدي تسعمائة وكان قال الآخر أصابك ألف وأصابني ألف وقبضتها ولم أزد
 فالقول قول الذي يدعي قبله الغلط مع يمينه وإن قال أصابني ألف ومائة وأصابك ألف ومائة
 وقال الآخر بل أصابني ألف وأصابك ألف فقبضت أنت ألفاً ومائة وقبضت تسعمائة تحالفاً
 وتراًداً ولو قال كنت قبضتها فغصبتيها لم انقض القسمة وأحلف المدعي قبله الفضل ولو اقسما مائة
 شاة فصار في يد أحدهما ستين وفي يد الآخر أربعين فقال الذي في يده الأربعون أصاب كل واحد
 منها خمسون وتناضينا ثم غصبتني عشراً باعياها وخلتظها بغنمك فهي لا تعرف وجمد الآخر الغنم
 وقال بل أصابني ستون ولك أربعون فالقول قوله مع يمينه فلو قال الأول أصابني خمسون فدفعت
 إلي أربعين وبقي في يدك عشرة لم تدفعها إلي وقال الآخر أصابني ستون وأصابك أربعون تحالفاً
 وتراًداً ولو أشهد عليه بالوفاء قبل هذه المقالة كان القول قول الذي في يده ستون ولا يمين عليه
 فإن ادعى الغنم بعد القبض حلف المنكر عليه وإن لم يشهد بالوفاء فقال الذي في يده الأربعون
 كانت غنم والذي مائة شاة فأصابني خمسون وأصابك خمسون وتناضينا ثم غصبتني عشراً

وهي هذه وقال الذي في يده ستون بل كانت غنم والذي مائة ومشرون فاصابني ستون واصابك ستون ولم اغصبك وقد تقابضنا فان هذا اقرار بفضل عشر من الغنم ليس فيها قسمة واذا حلف بعين هذه العشرة في يده غير مقسومة فيردّها اليقسم بينهما فان لم يقر بفضل على مائة وقال كانت مائة فاصابني ستون واصابك اربعون فالقول قوله مع يمينه على العين الذي ادّعا صاحبه قبله من قبل ان شريكه قد ابرأه من حصة المائة ولم يبرأه من حصته من الفضل عليها فان كانت قائمة بعينها اقتسماها نصفين والافسدت القسمة فالسبيل ان يرد الستون والاربعون ويستقبل القسمة فيما بينهما الفساد القسمة الاولى كذا في المبسوط * الباب الثاني عشر في المهايأة ويجب ان يعلم بان المهايأة قسمة المنافع وانها جائزة في الاعيان المشتركة التي يمكن الانتفاع بهما مع بقاء عينها واجبة اذا طلبها بعض الشركاء ولم يطلب الشريك الآخر قسمة الاصل وانها قد تكون بالزمان وقد تكون بالمكان كذا في الذخيرة * ولو طلب احد الشريكين القسمة والاخر المهايأة يقسم القاضي كذا في الكافي * تكلم العلماء في كيفية جوازها بعضهم قالوا ان جرت المهايأة في الجنس الواحد من الاعيان المتفاوتة تفاوتاً يسيراً كما في الثياب والاراضي نعتبر اقراراً من وجه مبادلة من وجه حتى لا ينفرد احدهم بهذه المهايأة فاذا طلبها احدهما ولم يطلب الآخر قسمة الاصل اجبر الآخر عاينها وان جرت في الجنس المختلف كالدور والعبيد نعتبر مبادلة من كل وجه حتى لا يجوز من غير رضائهما وهو الاصح لان العارية ما كان بغير عوض وهذا بعوض لان كل واحد منهما ما يترك من المنفعة من نصيبه على صاحبه في نوبة صاحبه انما يترك بشرط ان يترك صاحبه نصيبه عليه في نوبته كذا في الذخيرة * ولا يبطل التهايب بموت احدهما ولا بموتهما لانه لو انتقض لاستأنفه الحاكم ولا فائدة في النقص ثم الاستيناف كذا في الهداية * ولهما ان يقسما العين ويبطلا المهايأة اذا ابداهما ولا حد هما وذكر محمد ربح في باب المهايأة في الحيوان ولكل واحد منهما نقض المهايأة بعد اوبغير مذكر قال شيخ الاسلام هذا هو ظاهر الرواية وانما يكون لاحدهما النقض بعد اوبغير مذكر على ظاهر الرواية اذ حصلت المهايأة بتراضيهما اما اذا حصلت بحكم الحاكم ليس لاحدهما ان ينقض مالم يصطلحا على النقض فاما اذا حصلت بتراضيهما لو نقضاها لا يحتاج الى اعادة مثلها تانياً وانما يحتاج الى ما هو اعدل من هذه القسمة وهي القسمة بقضاء القاضي وليس لواحد منهما ان يحدث في منزله بناءً او ينقضه او يفتح باباً كذا في الذخيرة * دارين رجلين فيها منازل ثمانية على ان يسكن كل واحد منهما منزلاً معلوماً او علواً او سفلاً او يواجره فهو جائز

وان تهايتا في الدار من حيث الزمان بان تهايتا على ان يسكن احدهما هذه الدار سنة وهذا سنة او يؤاجر هذه السنة وهذا سنة فالتهايتي في السكنى جائز اذا فعل بتراضيهما واما اذا تهايتي على ان يؤاجر هذه السنة وهذا سنة اختلفوا فيه قال الشيخ الامام المعروف بخواهر زادة الظاهر انه يجوز اذا استوت الغلتان فيها وان فضلت في نوبة احدهما يشتركان في الفضل وعليه الفتوى وكذا التهايتي في الدارين على السكنى والغلة بان تهايتا على ان يسكن هذا هذه الدار وهذا هذه الدار الاخرى او يؤاجر هذه الدار وهذا هذه الدار فعلا ذلك بتراضيهما جاز وان طلب احدهما وامي الآخر ذكر السرخي ان القاضي لا يجبر في قول ابي حنيفة رح وفي الدار الواحدة يجبر وذكر شمس الائمة السرخسي الاظهر ان القاضي يجبر على التهايتي الا ان في الدارين اذا اغلت في يد احدهما اكثر مما اغلت الاخرى لا يرجع احدهما على صاحبه بشي وفي الدار الواحدة اذا تهايتا في الغلة فاغلت في نوبة احدهما اكثر مما اغلت في نوبة الاخر يشتركان في الفضل ولوتهايتا في الدارين في مصرين ان فعلا ذلك بتراضيهما جاز ولا يجبر القاضي في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيخان * واذا آجر كل واحد منهما الدار التي في يديه فاراد احدهما ان ينقض المهابة ويقسم رقبة الدار فله ذلك وهذا اذا مضت مدة الاجارة واما اذا لم تمض فليس للأجر نقض المهابة صيانة لحق المستأجر كذا في التاتارخانية * واذا تهايتا في استخدام عبد على ان يستخدم هذا هذا العبد شهرا ويستخدم هذا هذا العبد شهرا فالتهايتي جاز وهذا بخلاف ما لو وقع التهايتي في العبد الواحد على الاستغلال تهايتا على ان يؤاجر هذا شهرا وياكل غلته ويؤاجر هذا شهرا آخروياكل غلته حيث لا يجوز بلا خلاف هكذا في الذخيرة * ولوتهايتا في العبدين على خدمتهما سنة جاز ولوتهايتا في غلتهما لم تجز عند ابي حنيفة رح وعندهما يجوز اذا استوت الغلتان كذا في محيط السرخسي * لو كانت جاريتان مشتركتان بين اثنين فتهايتا ان ترضع احدهما ولدا احدهما والاخرى ولدا الاخر جاز كذا في التبيين * رجلا نواضعاني بقرة بينهما على ان يكون عند كل واحد منهما خمسة مشربوما يحلب لبنها كان باطلا ولا يحل فضل اللبن لاحدهما وان جعله صاحبه في حل لانه هبة المشاع فيما يقسم الا ان يكون صاحب الفضل استهلك الفضل فاذا جعله صاحبه في حل كان ذلك ابراء من الضمان فيجوز ما جال قيام الفضل يكون هبة او ابراء عن العين وانه باطل كذا في فتاوى

في فتاوى قاضيخان * ولو كان نخل و شجر بين شريكين فتهيأ عليهما ان يأخذ كل واحد منهما طائفة من ثمرها لم يجز وكذا لو كان غنم بين اثنين واتفقا علي ان يأخذ كل واحد منهما طائفة يرعاها وينتفع بالباقي لم يجز كذا في الكافي * والحيلة في الثمار ونحوه ان يشتري نصيب شريكه ثم يبيع كلها بعد مضي نوبته او ينتفع باللبن المقدر بطريق القرض في نصيب صاحبه ان قرض المشاع جائز كذا في التبيين * وفي الدابتين والدابة الواحدة لا تجوز للمهاياة في قول ابي حنيفة رح لا ركوبا ولا استغلا لا وعندهما تجوز في الدابتين ركوبا واستغلا لا وفي الدابة الواحدة اذا تهيأ استغلا لا لا يجوز ان تهيأ ركوبا قال الشيخ الامام المعروف بخواهر زادة ينبغي ان لا يجوز لا ركوبا ولا استغلا لا كذا في فتاوى قاضيخان * واذا تهيأ في المملوكين استخدم اما فمات احدهما او ابق انتقضت المهاياة ولو استخدم الشهر كله الاثلاثة ايام نقص الآخر من شهرة ثلاثة ايام بخلاف ما اذا استخدمه الشهر كله وزيادة ثلاثة ايام فانه لا يزداد الا آخر ثلاثة ايام ولو ابق احدهما الشهر كله واستخدم الآخر الشهر كله فلا ضمان ولا اجر وكان يجب ان يضمن نصف اجر المثل ولو عطب احد الخادمين في خدمة من شرط له هذا الخادم فلا ضمان عليه وكذلك المنزل لو انهدم من سكني من شرط له فلا ضمان وكذلك لو احترق المنزل من نار او قدها فيه فلا ضمان وكذا لو توضع فيه فزلق رجل بوضوئه او وضع فيه شيء فعثر به انسان فلا ضمان ولو بنى فيها بناء او حفر بئر فيها ضمن بقدر ما كان ملك صاحبه حتى انه اذا كان ملك صاحبه الثلث ضمن الثلث وعندهما يضمن النصف علي كل حال ومن اصحابنا من قال هذا الجواب غلط في البناء قال شمس الاثمة الحلواني فان كان ما قال هؤلاء حقا يجب ان يكون الجواب في المستأجر هكذا اذا بنى فيها بناء فعطب بها انسان لا يضمن كما لو وضع فيه شيء قال رح والرواية ههنا بخلاف قولهم والرواية ههنا يكون رواية في فصل الاجارة انه يكون مضمونا عليه كذا في المحيط * ولو مات احدهما وعليه دين يباع نصيبه في دينه باع احدهما نصيبه فاسدا لا تبطل المهاياة ما لم يسلم لانه لا يزول عن ملكه الا بالتسليم كما لو كان الخيار للبائع ولو كان البيع بخيار المشتري تبطل المهاياة كذا في محيط السرخسي * امة بين رجلين خاف كل واحد منهما صاحبه عليها فقال احدهما تكون عندك يوما وعندني يوما وقال الآخر بل نضعها علي يدي عدل فاني اجعلها عند كل واحد منهما يوما ولا اضعها علي يدي عدل فان نشأ في البداية فالقاضي يبدأ بايهما شاء وان شاء اقرع قال شمس الاثمة السرخسي الاول ان يقرع بينهما تطيبا لقلوبهما واليه مال شمس

الائمة الحلواني كذا في الذخيرة * عبد وامة بين رجلين تهايتا فيهما على ان تخدم الامة احدهما
 ويخدم الآخر العبد اذا سكتا عن ذكر الطعام في القياس يجب طعام العبد والامة عليهما نصفين
 وفي الاستحسان يجب على كل واحد طعام الخادم الذي شرطه في المهايأة وفي الكسوة ان سكتا
 عن ذكرها تجب كسوة العبد والامة عليهما نصفين قياسا واستحسانا واذا شرط في المهايأة ان يكون
 على كل واحد منهما طعام الخادم الذي شرطه في المهايأة ولم يقدر الطعام في القياس ان لا يجوز
 وفي الاستحسان يجوز وفي الكسوة اذا لم يبين المقدار لم يجز قياسا واستحسانا واذا بينا مقدارا من
 الطعام فالقياس ان لا يجوز وفي الاستحسان يجوز وكذلك في الكسوة اذا شرط شيئا معلوما لا يجوز
 قياسا ويجوز استحسانا والمهايأة في رعي الدواب جائزة عندنا وكذلك لو تهايتا على ان يستأجرا لها
 اجيرا جازا والمهايأة في دار وارض على ان يسكن هذا الدار ويزرع هذا الارض جائزة وكذلك
 المهايأة في دار وحمام والمهايأة في دار ومملوك على ان يسكن هذا الدار سنة ويخدم هذا المملوك
 سنة جائزة وعلى الغلة باطلة عند ابي حنيفة رح خلا فالحماهكذا في المحيط * ولو اختلفا في التهايو
 من حيث الزمان والمكان في محل يحتملها يامرهما القاضي بان يتفقا على شيء فان اختاراه من
 حيث الزمان يقرع من البداية بينهما كذا في التبيين * امتان احدهما افضل خدمة فتهايتا على
 ان يستخدم احدهما الفاضلة سنة والآخر الاخرى سنتين جاز ولو تهايتا في امتين فعلمت احدهما من
 هي عند بطلت المهايأة وتستأنف في الاخرى كذا في محيط السرخسي * الباب الثالث عشر
 في المتفرقات ويجوز للقاضي ان يأخذ على القسمة اجرا ولكن المستحب ان لا يأخذ كذا في الظهيرية *
 وينبغي للقاضي ان ينصب قاسما يرزقه من بيت المال ليقسم بين الناس بلا اجر بل هو الافضل
 فان لم يفعل نصب قاسما يقسم باجر على المتقاسمين ويقدر باجر مثله كيلا ينحكم بالزيادة عليهم
 ويجب ان يكون عدلا عالما بالقسمة امينا ولا يجبر القاضي الناس على ان يستأجروا قاسما واحدا
 كذا في الكافي * اجرة القسام اذا استأجرة الشركاء للقسمة فيما بينهم على عدد الرؤس لا على
 مقادير الانصاء وقال ابو يوسف ومحمد رح على مقادير الانصاء ويستوي في ذلك قاسم القاضي
 وغيره وهو رواية عن ابي حنيفة رح واما اجرة الكيال والوزان في القسمة فقد قال بعض مشائخنا هي
 على هذا الاختلاف والاصح ان قوله فيها كقولهما واذا طلب احدا الشريكين القسمة وابي الآخر
 فامر القاضي قاسمه ليقسمه بينهما روى الحسن عن ابي حنيفة رح ان الاجرة على الطالب وقال

ابو يوسف رح الاجرة عليهما كذا في الظهيرية * ولو اُصطلحوا فاقسموا جازالاً اذا كان بينهم صغير
فحينئذ يحتاج الى امر القاضي ولا يترك القاسم يشتركون كذا في الكافي * وقال ابو حنيفة رح
اجر قاسم الدور والارضين على عدد الرؤس وقالوا على قدر الانصباء وصورته داربين ثلثة نفر
لا حدهم نصفها والآخر ثلثها والآخر سدسها قالوا وهذا اذا طلبوا من القاضي القسمة بينهم فقسم
بينهم قاسم القاضي فاما اذا استأجروا رجلاً بانفسهم فان الاجرة عليهم على السوية وهل يرجع
صاحب القليل على صاحب الكثير بالزيادة قال ابو حنيفة رح لا يرجع ولا يرجع وكذلك اذا وكلوا رجلاً
ليستأجر رجلاً يقسم بينهم فاستأجر الوكيل فان الاجرة على الوكيل واختلفوا في الرجوع قال
ابو حنيفة رح يرجع عليهم بالاجرة على السواء فلا يرجع على كل واحد منهم بقدر الملك كذا
في المحيط * واذا استأجروا رجلاً لكيل طعام مشترك او ذرع ثوب مشترك بينهم ان كان الاستيجار
للقسمة فهو على الخلاف الذي بينا وان كان الاستيجار على نفس الكيل والذرع ليصير المكيل
او الثوب معلوم القدر فالاجر على قدر الانصباء وفي المنتقى ابراهيم عن محمد رح في افراز حنطة
بين رجلين فاجر الكيال على مقدار الانصباء واجر الحساب على الرؤس قال ما كان من عمل فهو
على الانصباء وما كان من حساب فهو على الرؤس في قياس قول ابي حنيفة رح وفي قولهما على
الانصباء كذا في الذخيرة * ذكر هشام عن محمد رح ارض بين رجلين بنى فيها احدهما فقال
الآخر ادفع منها بناءك فانه يقسم الارض بينهما فموقع من البناء في نصيب الذي لم يبن فله ان يدفعه
او يرضيه باداء القيمة لانه لو دفع يبطل حق الباني في الكل ولو قسم لا يبطل في القدر الذي بنى
في ملكه فكانت القسمة اولى كذا في محيط السرخسي * واذا ادعى احد الشركاء القسمة وابى
الباقون فاستأجر الطالب فساما كان الاجر عليه خاصة في قول ابي حنيفة رح وقال صاحباه يكون
على الكل كذا في فتاوى قاضيخان * وذكر شيخ الاسلام في شرح كتاب القسمة احد الشريكين اذا بنى
في ارض مشتركة بغير اذن شريكه فلشريكه ان ينقض بناءه وفيه ايضا عبدان بين رجلين غاب
احد الرجلين فجاء اجنبي الى الشريك الحاضر وقال قاسمني هذين العبدين على فلان الغائب
فانه يستحسن قسمتي فقاسمه الحاضر واخذ الحاضر عبداً واحداً والاجنبي عبداً ثم قدم الغائب
واجاز القسمة ثم مات العبد في يد الاجنبي فالقسمة جائزة وفض الاجنبي له جائز ولا ضمان
عليه فيه وان مات قبل الاجازة بطلت القسمة والغائب نصف العبد الباقي وهو بالخيار في تضمين

حصته من العبد الميت ان شاء ضمن الذي مات في يده وان شاء ضمن شريكه وايهما ضمن لا يرجع على الآخر بما ضمن كذا في المحيط * لو وقعت شجرة في نصيب احدهما اغصانها مندلية في نصيب الآخر لا يجبره على قطعها لانه استحق الشجرة باغصانها وعليه الفتوى كذا في خزنة المفتين * وقع لاحدهما في قسمته بناء والآخر بجنبه ساحة فاراد صاحبها بناء بيت في ساحته وهو بسد الريح والشمس على صاحب بناء فله ذلك في ظاهر الرواية وليس له منعه وعليه الفتوى وقال نصير والصفار رح له منعه كذا في الفتاوى الصغرى * ثلثة نفر ورثوا داراً عن ابيهم واقتسموها ثلثاً وتغابضوا ثم ان رجلاً غريباً اشترى من احدهم قسمته وقبضه ثم جاء احد الباقيين وقال انا لا نقسم واشترى هذا المشتري منه الثلث شائعاً من جميع الدار ثم جاء الابن الثالث وقال قد اقتسمناها واقام البينة على ذلك وصدقه البائع الاول وكذبه البائع الثاني وقال المشتري لا ادري اقسمتهم ام لا فالقسمة جائزة لان القسمة ثبتت بحجة قامت من الخصم والقسمة بعد تمامها لا تبطل بمجرد بعض الشركاء فيظهر ان الاول باع نصيب نفسه خاصة فجاز بيعه واما الثاني انما باع ثلث الدار شائعاً لثالث ذلك من قسمه وثلثا ذلك من نصيب غيره فينفذ بيعه في نصيب نفسه خاصة ويخبر المشتري فيه ان شاء اخذ ثلث قسمه بثلث الثمن وان شاء ترك لتفرق الصفقة كذا في فتاوى قاضى خان * اذا اقسمت الورثة التركة فيما بينهم بالتراضي على فرائض الله تعالى وافرزوا لكل واحد منهم نصيبه ثم ارادوا ان يبطلوا القسمة بالتراضي ويجعلوا الدور والاراضي مشتركة مشاماً كما كانت فلهم ذلك كذا في التاتارخانية * قال واذا كانت الدارين رجلين فباع احدهما نصيبه من بيت منها كان لشريكه ان يبطل البيع وكذلك لو باع بيتاً منها لا يجوز الا باجازة الشريك فان اجاز شريكه جاز والبيت للمشتري والباقي بينهما وان لم يجز بطل البيع وكذلك لو باع ذراعاً من الارض او مكاناً معلوماً ولو كانت ثياب بين رجلين او غنم او ما شبه ذلك مما يقسم فباع احدهما حصته من شاة او ثوب فانه يجوز وليس لشريكه ان يبطله في رواية محمد رح وفي رواية الحسن بن زياد هذا والمسئلة الاولى سواء فلا يجوز الا باجازة شريكه وبه اخذ الطحاوي قال ومن كان بينه وبين رجل دار فاقرب بيت منها لرجل وانكر ذلك صاحبه فان هذا الاقرار موقوف غير متعلق بالعين لحق الآخر فمجبور على القسمة فان وقع البيت في نصيب المقر يدفع اليه وان وقع في نصيب الآخر فانه يقسم ما اصاب المقر بينه وبين

وبين المقرله يضرب المقرله بذرع البيت ويضرب المقر بنصف ذراع الدار بعد ذراع البيت في قول
 ابي حنيفة وابي يوسف رح وفي قول محمد رح يضرب المقر كما قالوا ويضرب المقرله بنصف ذراع
 البيت لا بجميعه ويان ذلك ان يجعل جميع ذراع الدار مائة مع البيت وذراع البيت عشرة فان
 الدار يقسم بينهما نصفان ثم ما اصاب المقر يجعل على خمسة وخمسين سهما يضرب المقرله بعشرة
 وذلك جميع ذراع البيت ويضرب المقر بخمسة واربعين سهما وذلك نصف الباقي بعد ذراع البيت
 فاجعل كل خمسة سهما فيصير ما اصابه على احد عشر سهما للمقرله وتسعة اسهم للمقر وفي قول
 محمد رح يقسم على عشرة اسهم لان المقرله يضرب بخمسة اذرع عنده هذا اذا كان الاقرار بشي
 يحتمل القسمة كالدار وحوها فان كان في شي لا يحتمل القسمة كالحمام افرادهما الاصل بيت
 منه بعينه لرجل وانكر شريكه فانه يلزمه نصف قيمة ذلك وكذلك لو اقر بجذع في الدار كذا في شرح
 الطحاوي * واذا كان بين رجلين شي من المكيل او الموزون وهو في يدا احدهما واقسماه فالذي
 ليس في يده لم يقبض نصيبه حتى هلك نصيبه فالذي هلك يهلك عليهما والذي بقي فهو بينهما
 الاصل في هذه المسئلة واجناسها ان في قسمة المكيل او الموزون اذا هلك نصيب احدهما قبل القبض
 تنتقض القسمة ويعود الامر الى ما كان قبل القسمة ولو كان الهالك نصيب من كان المكيل
 او الموزون في يده دون نصيب الآخر لا تنتقض القسمة ومن هذا الاصل فلان الدهقان اذا قال
 لاكارا قسم الغلة واعزل نصيبي من نصيبك ففعل ثم هلك نصيب احدهما قبل ان قبض الدهقان
 نصيبه ان هلك نصيب الدهقان فالقسمة تنتقض ويرجع الدهقان على الاكارا بنصف ما قبض لان
 نصيب الدهقان هلك قبل قبضه وان هلك نصيب الاكارا لا تنتقض القسمة كذا في الذخيرة * وان
 قسم الصبرة واقرز نصيب الدهقان وحمل نصيب نفسه الى بيته او لا فلما رجع اذا قد هلك ما اقرزه
 للدهقان كان الهلاك على صاحبه كذا في فتاوى قاضيخان * اذا مات الرجل وترك ورثة واوصى
 بثلاث ماله للمساكين فقسم القاضي وعزل الثلث للمساكين والثلثين للورثة فلم يعط احد منهم شيئا حتى
 ضاع الثلث او الثلثان كان ما ضاع عليهم جميعا ويعاد القسمة وبمثله القاضي لو اعطى الثلث للمساكين
 وضاع الثلثان والورثة فيجب واحد منهم فائيب او صغير فالثلثان بضيعان من مال الورثة رجلا
 بينهما طعام امر احدهما صاحبه بالقسمة فذبح الدجوا فقال كل حصني من الطعام فيه ففعل فهو
 جائز وهذا قبض وكذلك لو قال امزلي جوالقك وهذا كل حصني لي فيه وان قال امزلي جوالقا

من عندك وام يقل هذا وكل لي فيه ففعل فهذا ليس بقبض لخصته كذا في الذخيرة * وان حضر جماعة والتبسوا من الحاكم ان يقسم التركة بينهم وادعوا بانها ميراث لم يقسمها حتى يقيموا البينة على موته وعدد ورثته فان شهد الشهود بالموت وقالوا بانها لا وارث للميت غير هؤلاء لم تقبل شهادتهم في القياس وفي الاستحسان تقبل وان قالوا لا نعلم له وارثا غير هؤلاء قبلت شهادتهم قياسا واستحسانا وان قالوا لا نعلم له وارثا غير هؤلاء في هذا المصنف كذلك في قول ابي حنيفة رح وعندهما لا تقبل فاذا قبلت شهادتهم على الاختلاف الذي ذكرنا تقسم التركة بينهم على فرائض الله تعالى يستوي فيها من يحجب لغيره لو ظهر ومن لا يحجب الا الزوج والزوجة فانه يعطي لهما اكثر النصيبين للزوج النصف وللزوجة الربع فان شهدوا بالموت وسكتوا عما سواه لم يقسمها عروضا كانت التركة او عقارا وان كان ممن يحجب لغيره كالعلم والجد والاختوة والاخوات لا يقسمها بينهم عروضا كانت التركة او عقارا وان كان ممن لا يحجب كالأب والام والولد قسمها بينهم على فرائض الله تعالى الا ان الزوج والزوجة يعطي اقل النصيبين في قول ابي حنيفة رح واكثر النصيبين في قول محمد رح وقال ابو يوسف رح يعطي للزوج الربع وللزوجة ربع الثمن وفي رواية للزوج الخمس وللزوجة ربع التسع كذا في الينابيع * رجل مات عن امرأة وابنين والمرأة تدعي انها حامل قال الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل تعرض هي على امرأة هي ثقة او امرأتين حتى تمس جنبها فان لم تقف على شيء من علامات الحمل يقسم الميراث وان وقفت على شيء من علامات الحمل ان تربصوا حتى تلد فانه لا يقسم وكذا لو مات الرجل وترك امرأة حاملا وابنا فان القاضي لا يقسم الميراث حتى تلد فان كان الوارث اكثر من واحد لم ينظروا الولادة ان كانت الولادة بعيدة يقسم وان كانت قريبة لا يقسم ومقدار القرب والبعد مفوض الى رأي القاضي واذا قسمت التركة يوقف نصيب الحمل واختلفوا في مقدار ما يوقف وذكر الخصاص عن ابي يوسف رح نصيب ابن واحد وعليه الفتوى هذا اذا كانت الورثة ممن يرثون مع الحمل ان كان ابنا فان كانوا لا يرثون مع الابن بان مات عن اخوة وامرأة حامل يوقف جميع التركة ولا تقسم كذا في فتاوى قاضيخان * اذا مات صاحب الدار وترك وثقة كباوا وامرأة حاملا قسم الدار بينهم ولا يعزل نصيبه فاذا ولدت ولدا يستأنف القسمة كذا في التاتارخانية * رجل مات عن امرأة حامل وابنين وابنتين فطلب الاولاد قسمة الميراث قال الفقيه ابو جعفر رح لها ثمن الميراث خمسة من اربعين سهما وللأبنتين سبعة اسهم وللأبنتين اربعة عشر يوقف لاجل الحمل

اربعة مشرور على ما اختاروا للفتوى يوقف نصيب ابن واحد وتخرج المسئلة من اربعة وستين ثمانية اسهم للمرأة واربعة عشر لابنتين وثمانية وعشرون لابنين ويوقف لاجل الحمل نصيب ابن واحد اربعة عشر حامل ماتت وفي بطنها ولد يتحرك مقدار يوم وليلة فقال بعض الناس مات الولد وقال بعضهم لم يميت دفنت المرأة كذلك ثم نبشوها فاذا معها ابنة ميتة وتركنت المرأة زوجها وابوين هل يكون لهذه البنت التي وجدت شيء من المال قال مشائخ بلخ رح ان اقرت الورثة ان هذه ابنتها خرجت بعد وفاتها حية ورقتها الابنة ثم ترث من الابنة ورقتها وان جحدوا لم يقض لها بالميراث الا ان يشهد عدول انها ولدت حية وانما يسعهم الشهادة على هذا الوجه اذا لم يفارقوا قبرها منذ دفنت الي ان تنبش وقد سمعوا صوت الولد من تحت القبر حتى يحصل لهم العلم بذلك وان لم يكن هناك شهود وحلفت الورثة على العلم فان حلفوا لا يكون لها الميراث واذا خرج رأس الولد وهو يصيح ثم مات قبل ان يخرج الباقي لاميراث له كذا في فتاوى قاضيخان * عين بعض الشركاء في الارض رجلين وقال لهما اقسماها علي بالسوية معهم ثم قال لا فعلنا ذلك فقال ان فعلتما بالسوية فهو جيد ثم لما وقف على القسمة انكرها وقال فيها غبن فاحش هل تصح هذه القسمة فكتب لا قسمت بين الشركاء وفيهم شريك غائب فلما وقف عليها قال لا ارضى لغبن فيها ثم اذن لحرانه في زراعة نصيبه لا يكون هذا رضى بتلك القسمة بعدما رد ارض قسمت فلم يرض احد الشركاء بنصيبه ثم زرعه بعد ذلك لم يعتبر فان القسمة ترد بالرد كذا في القنية * واذا كان في يدي رجل بيت من الدار وفي يد آخر بيتان وفي يد آخر منزل عظيم وكل واحد منهم يدعي جميع الدار لكل واحد منهم ما في يده وساحة الدار بينهم اثلاثا وان مات احدهم من ورثته كان لورثته ثلث الساحة وان اقساموا دارا ورفعوا طريقا بينهم صغيرا او عظيما او مسيل ماء كذلك فهو جائز كذا في المبسوط *

كتاب المزارعة

وفيه اربعة وعشرون بابا الباب الاول في شرعيها وتفسيرها وركبها وشرايط جوازها وحكمها لما شرعيتها فهي فاسدة عند ابي حنيفة رح وعندهما جائزة والفتوى على قولهما الحاجة الناس وانما تفسيرها شرعيتها عبارة عن مقدار الزراعة ببعض الخارج وهو اجارة الارض او العامل ببعض الخارج هكذا في محيط السرخسي * واما ركنها فالاجاب والقبول وهو ان يقول صاحب الارض

للعامل دفعت اليك هذه الارض مزارعة بكذا ويقول العامل قبلت او رخصت او ما يدل على قبوله ورضاه فاذا وجدتم العقد بينهما واما شرائطها فنومان شرائط مصححة للعقد على قول من يجيز المزارعة وشرائط مفسدة له اما المصححة فالوان بعضها يرجع الى المزارع وبعضها يرجع الى الآلة للمزارعة وبعضها يرجع الى المزروع وبعضها يرجع الى الخارج من الزرع وبعضها يرجع الى المزروع فيه وبعضها يرجع الى مدة المزارعة اما الذي يرجع الى المزارع فنومان الاول ان يكون عاقلا فلا تصح مزارعة المجنون والصبي الذمي لا يعقل المزارعة واما البلوغ فليس بشرط لجواز المزارعة حتى تجوز مزارعة الصبي المأذون دفعة واحدة وكذلك الحرية ليست بشرط لصحة المزارعة من العبد المأذون دفعة واحدة والثاني ان لا يكون مرتدا على قياس قول ابي حنيفة ربح في قياس قول من اجاز وعندهما هذا ليس بشرط لجواز المزارعة ومزارعة المرتد نافذة للحال واما الذي يرجع الى المزروع فهو ان يكون معلوما وهو ان يبين ما زرع الا اذا قال له ازرع فيها ما شئت فيجوز وله ان يزرعها ما شاء الا انه لا يملك الغرس لان الداخل تحت العقد الزرع دون الغرس هكذا في البدائع * ولا يشترط بيان مقدار البذر لان ذلك يصير معلوما باعلام الارض فان لم يبيننا جنس البذر ان كان البذر من قبل صاحب الارض جاز لان في حقه المزارعة لا تتأكد قبل القاء البذر وعند القاء البذر يصير الامر معلوما والاعلام عند التأكد يكون بمنزلة الاعلام وقت العقد وان كان البذر من قبل العامل ولم يبيننا جنس البذر كانت المزارعة فاسدة لانها لازمة في حق صاحب الارض قبل القاء البذر فلا يجوز الا اذا فوض الامر الى العامل على وجه العموم بان قال له رب الارض على ان تزرعها ما بدالك او بدالي لانه لما فوض الامر اليه فقد رضي بالضرورة وان لم يفوض الامر اليه على وجه العموم وكان البذر من قبل العامل ولم يبيننا جنس البذر فسدت المزارعة فاذا زرعها شيئا تنقلب جائزة لانه خلّي بينه وبين الارض وتركها في يده حتى القى البذر فقد تحمل الضرر فيزول المفسد فيجوز كذا في فتاوى قاضيخان * واما الذي يرجع الى الخارج من الزرع فانواع منها ان يكون مذكورا في العقد حتى لو سكت عنه فسد العقد ومنها ان يكون لهما حتى لو شرط ان يكون الخارج لاحدهما لا يصح العقد ومنها ان يكون حصص كل واحد من المزارعين بعض الخارج حتى لو شرط ان يكون من غيره لا يصح العقد لان معنى الشركة لازم لهذا العقد

فكل شرط يكون قاطعاً للشركة يكون مفسداً للعقد ومنها ان يكون ذلك البعض من الخارج معلوم القدر من النصف والثالث والربع ونحوه ومنها ان يكون جزءاً شائعاً من الجملة حتى لو شرط لاحدهما قفزا معلومة لا يصح العقد وكذا اذا ذكر جزءاً شائعاً وشرط زيادة اقفزة معلومة لا تصح المزارعة وعلى هذا اذا شرط احدهما البذر لنفسه وان يكون الباقي بينهما لا تصح المزارعة لجواز ان لا تخرج الارض الاقذر والبذر واما الذي يرجع الى المزروع فيه وهو الارض فانواع منها ان تكون صالحة للزراعة حتى لو كانت سبعة اونزة لا يجوز العقد واما اذا كانت صالحة للزراعة في المدة لكن لا يمكن زراعتها وقت العقد بغرض من انقطاع الماء وزمان الشتاء ونحوه من العوارض التي هي على شرف الزوال في المدة تجوز مزارعتها ومنها ان تكون معلومة فان كانت مجهولة لا تصح المزارعة لانها تؤدي الى المنازعة ولودفع الارض مزارعة على ان ما يزرع فيها حنطة فكذا وما يزرع فيها شعير فكذا فسد العقد لان المزروع فيه مجهول وكذا لو قال على ان يزرع بعضها حنطة وبعضها شعيراً لان التنصيب على التبعض تنصيب على التجهيل ولو قال على ان ما زرعت فيها حنطة فكذا وما زرعت فيها شعيراً جاز لانه جعل الارض كلها ظرفاً للزرع الحنطة والزرع الشعير فانعدم التجهيل ومنها ان تكون الارض مسلمة الى العاقد مخللة وهو ان يوجد من صاحب الارض التخلية بين الارض والعامل حتى لو شرط العمل على رب الارض لا تصح المزارعة لانعدام التخلية فكذا اذا اشترط عملهما جميعاً كذا في البدائع * والتخلية ان يقول صاحب الارض للعامل سلمت اليك الارض ومن التخلية ان تكون الارض فارغة عند العقد فان كان فيها زرع قد نبت يجوز العقد ويكون معاملة ولا يكون مزارعة وان كان فيها زرع قد ادرك لا يجوز لان الزرع بعد الادراك لا يحتاج الى العمل فتعذر تجويزها معاملة هكذا في فتاوى قاضيخان * واما الذي يرجع الى آلة المزارعة فهو ان يكون البقر في العقد تابعا وان جعل مقصودا في العقد تفسد المزارعة واما الذي يرجع الى المدة فهو ان تكون المدة معلومة فلا تصح المزارعة الا ببيان المدة لتفاوت وقت ابتداء الزراعة حتى انه لو كان في موضع لا يتفاوت يجوز من غير بيان المدة وهو على اول زرع يخرج هكذا في البدائع * وان بين وقتا لا يمكن فيه من الزراعة فسدت المزارعة فصارت ذكوة ولا ذكوة سواء كذلك اذا بين مدة لا يعيش احدهما الى مثلهما فالأب لا يجوز كذا في الذخيرة * ومنها بيان النصيب على وجه لا يقطع الشركة في الخارج هكذا في محيط السرخسي * فان بينا نصيب احدهما ينظر ان بينا نصيب من لا بذر من جهته جازت

المزارعة قياساً واستحساناً وان بينا نصيب من كان البذر من جهته جازت المزارعة استحساناً
 كذا في الخلاصة * ومنها بيان من كان البذر من قبله لان البذر ان كان من قبل صاحب الارض كانت
 المزارعة استيجاراً للعامل وان كان البذر من قبل العامل كانت المزارعة استيجاراً للارض وكان المعقود عليه
 مجهولاً واحكامها مختلفة ايضاً فان العقد في حق من لا بذر منه يكون لازماً في الحال وفي حق صاحب
 البذر لا يكون العقد لازماً قبل القاء البذر ولهذا لو دفع الى رجل ارضاً وبذر مزارعة جائزة ثم ان رب
 الارض اخذ الارض والبذر وزرعها كان ذلك نقضاً للمزارعة ولا يكون امانة وقال الفقيه ابو بكر البلخي
 يحكم فيه العرف ان كان في موضع يكون البذر من قبل العامل او من قبل صاحب الارض يعتبر فيه
 عرفهم ويجعل على من كان البذر عليه في عرفهم ان كان عرفهم مستمراً وان كان مشتركاً لا تصح المزارعة
 وهذا اذا لم يذكر لفظاً يعلم به صاحب البذر فان ذكر لفظاً يدل عليه وقال صاحب الارض دفعت اليك
 الارض لتزرعها لي اوقال استأجرتك لتعمل فيها بنصف الخارج يكون بيان ان البذر من قبل صاحب
 الارض وان قال لتزرعها لنفسك كان بيان ان البذر من قبل العامل كذا في فتاوى قاضيخان * وقد ذكر
 ابن رستم من محمد روح في نوادره ان من قال لغيره آجرتك ارضي هذه سنة بالنصف اوقال بالثلث
 يجوز والبذر على المزارع ولو قال دفعت اليك ارضي مزارعة اوقال اعطيتك ارضي مزارعة بالثلث
 لا يجوز اذ ليس فيه بيان من عليه البذر وانه شرط ولو قال استأجرتك لتزرع ارضي هذه بالثلث فهذا
 جائز والبذر على رب الارض كذا في الذخيرة * واما الشروط المفسدة للمزارعة فانواع منها كون الخارج
 لاحد هما لانه شرط يقطع الشركة ومنها شرط العمل على صاحب الارض لان ذلك يمنع التسليم
 ومنها شرط البقر عليه ومنها شرط الحصاد والدفع الى البيدر والدياس والتذرية والاصل ان كل
 ما يحتاج اليه الزرع قبل ادراكه وجفافه مما يرجع الى اصلاحه من السقي والحفظ وقلع الحشاوة
 وحفر الانهار ونحوها فعلى المزارع وكل عمل يكون بعد تنامي الزرع وادراكه وجفافه قبل قسمة
 الحب مما يحتاج اليه لخلوص الحب وتنقيته يكون بينهما على شرط الخارج وكل عمل يكون بعد
 القسمة من الحمل الى البيت ونحوه مما يحتاج اليه لاحتراز المقسوم فعلى كل واحد في نصيبه ومن
 ابي يوسف روح انه اجاز شرط الحصاد والدفع الى البيدر والدياس والتذرية على المزارع لتعامل
 الناس ببعض مشائخنا بما وراء النهر يفتون به ايضاً وهو اختيار نصر بن يحيى ومحمد بن سلمة من
 مشائخ خراسان كذا في البدائع * وشرط الدياس والحصاد والتذرية على العامل مفسد في ظاهر

الرواية كذا في فتاوى قاضيخان * وبه يفتى كذا في الكبرى * وعن نصر بن يحيى ومحمد بن سلمة رح انهما قالا هذا كله يكون على العامل شرط اولم يشترط بحكم العرف قال شمس الائمة السرخسي هذا هو الصحيح في ديارنا وعن الشيخ ابي بكر محمد بن الفضل انه كان اذا استفتي عن هذه المسئلة فيقول فيه عرف ظاهر كذا في فتاوى قاضيخان * ومنها شرط التبن لمن لم يكن البذر من قبله ومنها ان يشترط صاحب الارض على المزارع عملا يبقى اثره ومنفعته بعد مدة المزارعة كبناء الحائط والشرفة واستحداث حفر النهر ورفع المسناة ونحو ذلك مما يبقى اثره ومنفعته الى ما بعد انقضاء المدة واما الكراب فان شرطه في العقد مطلقا عن صفة التثنية قل عامتهم لا تفسد المزارعة وهو الصحيح وان شرطه مع التثنية فسدت المزارعة لان التثنية اما ان يكون عبارة عن الكراب مرتين مرة للزراعة ومرة بعد الحصاد ليرد الارض على صاحبها مكروبة وهذا شرط مفسد لا شك فيه لان الكراب بعد الحصاد ليس من عمل في هذه السنة واما ان يكون عبارة عن الكراب مرتين قبل الزراعة فانه حمل يبقى اثره ومنفعته الى ما بعد المدة فكان مفسدا حتى لو كان في موضع لا تبقى منفعته لا تفسد * واما احكامها ومنها ان كل ما كان من عمل المزارعة مما يحتاج الزرع اليه لاصلاحه فعلى المزارع وكل ما كان من باب النفقة على الزرع من السريقين وقلع الحشاوة ونحو ذلك فعليهما على قدر حقهما وكذلك الحصاد والحمل الى البيدر والدياس ومنها ان يكون الخارج بينهما على الشرط المذكور ومنها انها اذا لم تخرج الارض شيئا فلا شيء لواحد منهما الا اجر العمل ولا اجر الارض سواء كان البذر من قبل العامل او من قبل صاحب الارض هكذا في البدائع * وان هلك الخارج قبل الادراك بان اصطلح المزارع آفة فلا شيء لواحد منهما على صاحبه هكذا في الذخيرة * ومنها ان هذا العقد غير لازم في جانب صاحب البذر ولازم في جانب صاحبه حتى لو امتنع بعدما عقد فقد المزارعة وقال لا اريد زراعة الارض له ذلك سواء كان له عذر او لم يكن ولو امتنع صاحبه ليس له ذلك الا من عذر هكذا في البدائع * ولو اتفق البذر في الارض نصير لازمة من الجانبين حتى لا يملك احدهما القسم بعد ذلك الا بعذر كذا في المحيط * وفي المنتقى عن ابي يوسف رح اذا كان البذر من قبل رب الارض ودفعه الى المزارع فليس لواحد منهما ان يبطل المزارعة فان لم يدفع البذر الى المزارع فله رب الارض ان يبطلها وليس للمزارع ان يبطلها كذا في الذخيرة * ومنها ولا بد خبر المزارع على الكراب وعدمها وهذا على وجهين اما ان شرط الكراب في العقد وسكتا عن

شرطه فان شرطه يجبر عليه وان كان سكتا عنه ينظر ان كانت الارض مما تخرج الزرع بدون الكراب زرما معتادا يقصد مثله في عرف الناس لا يجبر المزارع عليه وان كانت لا تخرج اصلا او تخرج شيئا قليلا لا يقصد مثله بالعمل يجبر على الكراب وعلى هذا اذا امتنع المزارع عن السقي ان كانت الارض مما تكفي بماء السماء وتخرج زرما معتادا بدونه لا يجبر على السقي وان كانت مما لا تكفي بماء السماء يجبر ومنها جواز الزيادة على الشرط المذكور من الخارج والخط عنه والاصل ان كل ما احتمل انشاء العقد عليه احتمل الزيادة وما لا فلا والخط جائز في الحالين جميعا والزيادة والخط في المزارعة على وجهين اما ان يكون من المزارع واما ان يكون من صاحب الارض ولا يخلو اما ان يكون البذر من المزارع واما ان يكون من صاحب الارض وبعد ما استحصد الزرع والبذر من قبل العامل وكانت المزارعة على النصف مثلا فزاد المزارع صاحب الارض السدس في حصته وجعل له الثلثين ورضي به صاحب الارض لا تجوز الزيادة والخارج بينهما على الشرط وان زاد صاحب الارض المزارع السدس في حصته وتراضيا فالزيادة جائزة لان الاول زيادة على الاجر بعد انتهاء عمل المزارع باستيفاء المعقود عليه وهو المنفعة وانها لا تجوز والثاني خط من الاجرة وانه لا يستدعي قيام المعقود عليه واذا كان البذر من قبل صاحب الارض فزاد صاحب الارض لا يجوز وان زاد المزارع جاز هذا اذا زاد احدهما بعد ما استحصد الزرع فان زاد قبل ان يستحصد جاز ايهما كان هكذا في البدائع * الباب الثاني في بيان انواع المزارعة الاصل ان استيجار الارض ببعض الخارج منها جائز وكذلك استيجار العامل ببعض الخارج منها جائز واما استيجار غيرهما ببعض الخارج لا يجوز كذا في المحيط * ثم المزارعة على قول من يجيز المزارعة على نوعين احدهما ان تكون الارض لاحدهما والثاني ان تكون الارض لهما فان كانت الارض لاحدهما فهو على وجهين احدهما ان يكون البذر من احدهما والثاني ان يكون البذر منهما فان كانت الارض لاحدهما والبذر من احدهما فهو على ستة وجوه ثلاثة منها جائزة وثلاثة منها فاسدة اما الثلاثة الاولى فاحدها ان تكون الارض من احدهما والبذر والبقر والعمل من الآخر وشرط ان صاحب الارض شيئا معلوما من الخارج جاز لان صاحب البذر يكون مستأجرا الارض بشيء معلوم من الخارج والثاني ان يكون العمل من احدهما والباقي من الآخر فهو جائز لان صاحب البذر يصير مستأجرا

مستأجراً للعامل بشيء معلوم من الخارج ليعمل في أرضه ببقرة وبذرة والثالث ان تكون الأرض والبذر من أحدهما والعمل والبقرة من الآخر فذلك جائز لان صاحب الأرض يصير مستأجراً للعامل ليعمل العامل ببقرة لصاحب الأرض والبذر وأما الثلاثة الفاسدة فاحدها ان تكون الأرض والبقرة من أحدهما والباقي مرءى الآخر فذلك فاسد وعن أبي يوسف ربح انه يجوز لمكان العرف والفتوى على ظاهر الرواية لان منفعة الأرض لا تجانس منفعة البقرة فان منفعة الأرض انبات البذر لقوة في طبعها ومنفعة البقرة العمل فاذا لم تكن منفعة البقرة من جنس منفعة الأرض لا يكون البقرة تبعاً للأرض فيبقى استئجار البقرة مقصوداً بشيء من الخارج وذلك فاسد كما لو كان لأحدهما البقرة فقط والثاني ان يكون البذر من أحدهما والباقي من الآخر وذلك فاسد لان صاحب البذر يصير مستأجراً للأرض فلا بد من التولية بينه وبين الأرض وهي في يد العامل لا في يد صاحب البذر وعلى هذا لو اشترك ثلاثة او أربعة ومن البعض البقرة وحده او البذر وحده كان فاسداً والثالث ان يكون البذر والبقرة من واحد والعمل والأرض من الآخر وانه فاسد هذا اذا كانت الأرض لأحدهما والبذر من أحدهما فان كانت الأرض لأحدهما وشرطاً ان يكون البذر منهما ان شرط العمل على غير صاحب الأرض وشرطاً ان يكون الخارج بينهما نصفين كانت فاسدة لان صاحب الأرض يصير قائلاً للعامل ازرع ارضي ببذري على ان يكون الخارج كله لي او ازرع ببذرك على ان يكون الخارج كله لك كان فاسداً لان هذه مزارعة بجميع الخارج بشرط اعارة نصف الأرض من العامل وكذلك لو شرطاً ان يكون الخارج بينهما اثلاً ثلثاً للعامل وثلثه لصاحب الأرض او على العكس كان فاسداً لان فيه اعارة الأرض واذا فسدت المزارعة كان الخارج بينهما على قدر بذرهما ونسبهما لصاحب الأرض ما اخذ من الخارج لانه نماء ملكه حصل في أرضه وله على الآخر اجر مثل نصف الأرض لان الآخر استوفى منفعة أرضه بعقد فاسد وما اخذ من الخارج بطيب له مقدار بذرة ويرفع من الباقي اجر نصف الأرض وما انفق ايضاً ويتصدق بالفضل لان الزيادة حصلت له من أرض الغير بعقد فاسد ولو كانت الأرض والبذر منهما وشرطاً العمل عليهما على ان يكون الخارج بينهما نصفين جائز لان كل واحد منهما حامل في نصف الأرض ببذره فكانت هذه اعارة نصف الأرض لا بشرط العمل له ولو كانت الأرض بينهما وشرطاً ان يكون البذر والعمل من أحدهما والخارج بينهما نصفين لا يجوز لان من لا بذره منه يكون قائلاً للآخر ازرع ارضك ببذرك على ان يكون الخارج كله لك وازرع ارضي ببذرك

على ان يكون الخارج كله لي فكان العقد في حقه مزارعة بجميع الخارج فلا يجوز ولو كان البذر من الدافع والعمل على الآخر والخارج بينهما نصفان لا يجوز ايضا لان صاحب البذر شرط لصاحبه حبة نصف البذر او اقراض نصف البذر بمقابلة العمل له في نصف الارض وذلك باطل وكذلك لو شرطا ثلثي الخارج للعامل والثلث للدافع او شرطا ثلثي الخارج للدافع والثلث للعامل لان الدافع شرط لنفسه زيادة شيء من الخارج بمجرد البذر ولو كان البذر من العامل وشرطا ثلثي الخارج للعامل جاز لان من لا بذر منه صار دافعا ارضه مزارعة ليزرعها العامل ببذر العامل على ان يكون ثلث الخارج للعامل وذلك جائز ولو كانت الارض والبذر منهما وشرطا العمل على احدهما على ان يكون الخارج بينهما نصفين جاز ويكون غير العامل مستعينا في نصيبه ولو كانت الارض والبذر منهما وشرطا للدافع ثلث الخارج والثلثين للعامل لا يجوز في اصح الروايتين لان الخارج نماء بذرها فاذا كان البذر منهما كان الخارج مشتركا بينهما فصاحب الثلثين انما يأخذ الزيادة بحكم العمل ومن عمل في محل مشترك لا يستوجب الاجر ولو شرطا ثلثي الخارج للدافع لا يجوز ايضا لان الدافع شرط لنفسه شيئا من نصيب العامل من غير ارض ولا بذر ولا عمل ولو كانت الارض لهما وشرطا ثلثي البذر على الدافع على ان يكون الخارج بينهما نصفين لا يجوز لان الدافع شرط لصاحبه بمقابلة عمله اقراض سدس البذر ولو شرطا ثلثي البذر على العامل على ان يكون الخارج بينهما نصفين لا يجوز لان الدافع في التقدير يصير كأنه قال للعامل ازرع ارضك ببذرک على ان يكون الخارج لك وازرع ارضي ببذري وبذرک على ان يكون كل الخارج لي فانهما مزارعة بجميع الخارج فلا يجوز كذا في فتاوى قاضيخان * رجل له ارض الا اذا ن يأخذ بذرا من رجل حتى يزرعها ويكون الخارج بينهما نصفين فمن الحيلة له في ذلك ان يشتري نصف البذر منه ويبرأه البائع من الثمن ثم يقول له ازرعها بالبذر كله على ان الخارج بينهما نصفان كذا في خزائن المفتين *

واما احكام المزارعة الفاسدة فانواع منها انه لا يجب على المزارع شيء من اعمال المزارعة لان وجوبه بالعقد ولم يصح ومنها ان الخارج كله يكون لصاحب البذر سواء كان من رب الارض او المزارع ولا يلزمه التصديق بشيء ومنها ان البذر اذا كان من قبل صاحب الارض كان للعامل عليه اجر المثل واذا كان البذر من العامل كان عليه لرب الارض اجر مثل ارضه ومنها ان البذر اذا كان من قبل صاحب الارض واستحق الخارج وغرم للعامل اجر مثله فالخارج كله طيب واذا كان من قبل

العامل واستحق الخارج وغرم لصاحب الأرض أجر مثل أرضه فالخارج كله لا يطيب له بل يأخذ من الزرع قدر بذرة وقدر أجر مثل الأرض ويطيب ذلك له ويتصدق بالفضل ومنها أن أجر المثل لا يجب في المزارعة الفاسدة ما لم يوجد استعمال الأرض ومنها أن يكون أجر المثل يجب في المزارعة الفاسدة وإن لم تخرج الأرض شيئاً بعد أن استعملها المزارع ومنها أن أجر المثل يجب في المزارعة الفاسدة مقداراً بالمسمى وعند محمد ربح يجب تماماً وهذا إذا كانت الأجرة وهو حصّة كل واحد منهما مسماة في العقد وإن لم يكن مسماة يجب أجر المثل تماماً بالاجماع هكذا في البدائع * وأن أراد رب الأرض والمزارع أن يطيب لهما الزرع في موضع فسدت المزارعة عندهما وعند أبي حنيفة ربح في موضع صحت المزارعة عندهما فالوجه ما حكى من الشيخ الإمام أسعيل الزاهد ربح أنه يميز النصيبان نصيب رب الأرض ونصيب المزارع ويقول رب الأرض للمزارع وجب لي عليك أجر مثل الأرض أو نقصانها ووجب لك عليّ أجر مثل عملك ونيرانك وقدر بذرك فهل صالحتني على هذه الحنطة على ما وجب لك عليّ مما وجب لي عليك فيقول المزارع صالحت أو يقول المزارع لرب الأرض قد وجب لي عليك أجر مثل عملي ونوري ووجب لك عليّ أجر مثل الأرض أو نقصانها فهل صالحتني عما وجب لك عليّ مما وجب لي عليك على هذه الحنطة فيقول رب الأرض صالحت فإذا تراضيا على ذلك جاز ويطيب لكل واحد منهما ما أصابه لأن الحق بينهما لا يعدوهما فإذا تراضيا فقد زال الموجب للخبث كذا في النهاية * ثم في كل موضع لم تفسد المزارعة إذا شرط البقر على أحدهما لا تفسد المزارعة إذا اشترط استئجار البقر على أحدهما وإن شرط في المزارعة عقداً آخر وهو استئجار البقر فيكون صفقة مشروطة في صفقة وإنما لم تفسد المزارعة لأن المراد من ذكر استئجار البقر من عليه البقر لا حقيقة الاستئجار بدليل أن من شرط عليه من استئجار البقر إذا لم يستأجر البقر ولكن كرب الأرض بنفسه أو ببقره وهب له أو ورث أو اشترى جاز ذلك وإن لم يستأجر فصار ذكر الاستئجار عبارة عن اشتراط البقر على أحدهما لا من حقيقة الأجرة كذا في المحيط * الباب الثالث في الشروط في المزارعة رجل دفع إلى رجل أرضاً وبذراً على أن يزرعها بنفسه وبقره وأجرائه فإن شرط الخارج كله لرب الأرض فهذا جائز مكنزاً ذكر محمد ربح في الأصل ولم يرد بقوله فهو جائز أن المزارعة جائزة لأن هذا العقد ليس بمزارعة لأن في المزارعة الخارج يكون مشتركاً والخارج في هذه الصورة ليس بمشترك وإنما أراد به أن اشتراط جميع الخارج لصاحب البذر جائز وإن شرطاً

ان يكون الخارج كله للمزارع فهو جائز وادبه ان اشترط جميع الخارج للمزارع جائز وان كان البذر من جهة المزارع فهذا على وجوه أحدها ان يقول صاحب الارض لرجل ازرع ارضي بكر من طعامك على ان يكون الخارج كله لي وهذه فاسدة لان صاحب البذر يصير مستأجرا للارض بكل الخارج في هذه الصورة والشرع انما جواز استيجار الارض ببعض الخارج بخلاف القياس وبقي جواز الاستيجار بكل الخارج على اصل القياس واذا فسد هذا العقد كان جميع الخارج لصاحب البذر وعليه اجر مثل الارض لصاحب الارض ويطيب لصاحب البذر من الخارج قدر بذرة وما ضره ويتصدق بالزيادة ولو قال رب الارض للمزارع ازرع لي ارضي ببذر ك علي ان يكون الخارج كله لي فهذا الشرط جائز ويصير العامل مقرضا للبذر من رب الارض فيكون الخارج كله لرب الارض ويكون المزارع معينا في العمل ولو قال ازرع ارضي لي ببذر ك علي ان يكون الخارج كله لك فهو فاسد والخارج كله لرب الارض وللمزارع علي رب الارض مثل بذرة واجرم مثل عمله ولو قال له رب الارض ازرع ارضي ببذر ك علي ان يكون الخارج كله لك فهذا جائز ويكون الخارج لصاحب البذر ويكون صاحب الارض معبرا له ارضه كذا في الذخيرة * ولو قال له صاحب الارض ازرعها لي ببذر ك علي ان الخارج بينهما نصفان كانت المزارعة جائزة وكان الخارج بينهما نصفين وصار المزارع مقرضا للبذر من رب الارض بمقتضى امر رب الارض اياه بالمزارعة بقوله ازرعها لي فصار رب الارض قابضا لذلك حكما لاتصاله بملكه الا ترى ان رب الارض اذا قال للمزارع اقرضني مائة درهم ثم اشتري بها ك حنطة وابذر هالي في ارضي علي ان يكون الخارج بينهما نصفين أليس انه يجوز فكنا هنا وما اذا كان دفع البذر مزارعة بان دفع الي صاحب الارض كراما من طعام علي ان يزرعه في ارضه ويعمل فيه سنة هذه علي ان ما رزق الله تعالى من شيء فهو بينهما نصفان فهذا فاسد والزرع لصاحب البذر هكذا ذكر في مزارعة الاصل وذكر في اول كتاب المأذون ان الزرع للمزارع وهو صاحب الارض قال شيخ الاسلام في شرح كتاب المزارعة لافرق بين المسئلتين ولكن تاويل ما ذكرنا من كتاب المأذون ان صاحب البذر قال لصاحب الارض ازرعها لنفسك ليكون الخارج بينهما نصفان وفي هذه الصورة الزرع يكون لصاحب الارض وهو المزارع لان المزارع صار مستقرضا للبذر من رب الارض عرف ذلك بقوله ازرعها لنفسك فاذا فسدت المزارعة بقي الزرع لصاحب الارض وقد ذكر هشام مسألة المأذون في نواذير

في نوادره على نحو ما قلنا وفي كتاب المزارعة لم يذكر ان صاحب البذر قال لصاحب الارض
 ازرعها لنفسك انما ذكر ان صاحب البذر قال له ازرعها ليكون الخارج بيننا وفي هذه الصورة
 لا يصير المزارع مستقرا بالبذر وبقي البذر على ملك صاحبه فيكون الربح لصاحب البذر عند
 فساد المزارعة حتى لو قال صاحب البذر لصاحب الارض ازرعها لنفسك على ان الخارج بيننا
 وباقي المسئلة بحالها كان الخارج لصاحب الارض كما في مسئلة الماء ذون كذا في المحيط * واذا
 دفع الرجل بذرا الى رجل وقال ازرعه في ارضك ليكون الخارج كله لك او قال ازرع ارضك
 ببذري ليكون الخارج كله لك فهذا جائز ويصير صاحب البذر مقرضا للبذر من صاحب الارض
 ليزرعه في ارضه وقد قبضه رب الارض بيده حقيقة وان كان صاحب البذر قال له ازرع لي ارضك
 ببذري فيكون الخارج كله لك فهذا فاسد والخارج كله لصاحب البذر واذا دفع بذرا الى رجل
 ليزرعه في ارضه على ان الخارج كله لصاحب البذر فهذا الشرط جائز ويصير صاحب البذر
 مستعيرا للارض من رب الارض ومستعينا له ليزرعه بذره وكل ذلك جائز ولو كان قال ابذر هذا
 في ارضك لنفسك على ان ما اخرج الله تعالى من شيء فهو لي كله فالخارج كله لصاحب الارض
 ولصاحب البذر على صاحب الارض مثل بذرة كذا في الذخيرة * واذا دفع الرجل ارضه الى
 رجل ليزرعها على ان ما رزق الله تعالى من شيء فهو بينهما نصفان وسكتا عن شرط البقر
 على العامل او اشترط البقر على العامل فالبقر على العامل سواء كان البذر منه او من صاحب
 الارض لان البقر آلة العمل فيكون على من عليه العمل هكذا في خزائنة المفتين * اذا شرط في عقد
 المزارعة بعض الخارج لرجل سوى المزارع ورب الارض ينظر ان لم يشترط عمله في المزارعة
 لم يوجب فساد المزارعة ويكون ما شرط له لصاحب البذر وان شرط عمله في المزارعة ان كان البذر
 من قبل المزارع بان دفع ارضه الى رجل على ان يزرعها ببذره وبقرة ويعمل فيها هذا الرجل
 الآخر مما اخرج الله تعالى من شيء فالثالث من ذلك لصاحب الارض والثالث لصاحب البذر
 والثالث للعامل الذي لا بذره فهذه المزارعة فاسدة اراد به الفساد في حق المزارع الثاني لا المزارع
 الاول لان المزارعة الثانية غير مشروطة في المزارعة الاولى حتى لو كانت المزارعة الثانية مشروطة
 في المزارعة الاولى بان قال على ان يعمل هذا الرجل الآخر معه كانت المزارعة الاولى فاسدة عند
 بعض المشائخ وبه كان يفتي شمس الائمة السرخسي ولو كان البذر من قبل رب الارض والمسئلة

بحالها كانت هذه مزارعة جائزة لان البذر اذا كان من جهة صاحب الارض كان مستأجرا للمعاملين ببعض
الخارج فهذه جائزة كذا في الذخيرة * اذا شرط في عقد المزارعة بعض الخارج لعبد واحد فما فهذا على وجهين
الاول ان يكون البذر من صاحب الارض وقد شرط ثلث الخارج لرب الارض والثلث للمزارع والثلث
لعبد رب الارض فالمزارعة جائزة سواء كان على العبد دين او لم يكن وسواء شرط عمل العبد مع المزارع
او لم يشترط هذا الذي ذكرنا اذا كان البذر من قبل رب الارض وشرط ثلث الخارج لعبد رب الارض
وان شرط ثلث الخارج لعبد المزارع فالمزارعة جائزة ايضا سواء كان على العبد دين او لم يكن وسواء
شرط عمل العبد مع المزارع او لم يشترط هذا الذي ذكرنا ان كان البذر من قبل رب الارض وان كان
البذر من قبل المزارع فان شرط ثلث الخارج لعبد رب الارض فالمزارعة جائزة اذا لم يكن على العبد
دين ولم يشترط عمله ويعتبر المشروط للعبد مشروطا للمولى من الابتداء وان شرط عمل العبد ولادين
عليه فالمزارعة فاسدة في ظاهر الرواية وان كان على العبد دين ان لم يشترط عمل العبد فالمزارعة جائزة
ويكون المشروط للعبد مشروطا للمولاة كانهما مشروطا من الابتداء ثلثي الخارج لرب الارض وثلثه للمزارع
وان شرط عمل العبد مع ذلك فالمزارعة فاسدة في ظاهر الرواية وان شرط ثلث الخارج لعبد المزارع
في هذه الصورة ان لم يكن على العبد دين ولم يشترط عمله فهو جائز ويكون ثلثا الخارج للمزارع والثلث
لرب الارض وان شرط عمل العبد مع ذلك ان شرط عمل العبد في العقد فالمزارعة فاسدة في حقهما
جميعا وان لم يشترط عمل العبد في العقد بل عطف عليه فالمزارعة فيما بين رب الارض والمزارع جائزة
وفي حق العبد فاسدة وان كان على العبد دين ان لم يشترط عمل العبد فالمزارعة جائزة ويكون المشروط
للعبد مشروطا للمزارع وان شرط عمله فالجواب فيه كالجواب فيما اذا لم يكن على العبد دين وقد شرط
عمله ولو شرط بعض الخارج لبقرا واحدا فالجواب فيه كالجواب فيما اذا شرط بعض الخارج لعبد واحد
ولادين عليه واذا شرط ثلث الخارج للمساكين جازت المزارعة وكان ما شرط للمساكين مشروطا لصاحب
البذر فيكون لصاحب البذر الا انه يجب على صاحب البذر فيما بينه وبين ربه ان يتصدق بذلك الا
ان القاضي لا يجبره على ذلك ولا يوجب فساد المزارعة والذي ذكرنا من الجواب فيما اذا شرط
بعض الخارج لعبد واحد فهو الجواب فيما اذا شرط بعض الخارج لمدير احد هاتين من يملك المولى
كسبه كذا في المحيط * لو شرط الثلث لمالك واحد او قريبه او اجنبي فان كان البذر من قبل رب الارض
ان شرط عمله جاز وهو مزارعة معه وله ثلث الخارج وان لم يشترط عمله فالمزارعة جائزة والمشروط

باطل وثالث الخارج لرب الارض فاما اذا كان البذر من قبل العامل ان لم يشترط عمله فهي جائزة وما شرط له فهو للعامل ولا شيء لواحد منهم وان شرط عمله وعمل فله اجر مثله على العامل وما شرط له فهو للعامل لان المزارعة فيما بين العامل وصاحب الارض جائزة وفيما بين العامل والذي شرط عمله فاسدة وصار كما لو دفع ارضه الى رجلين ليزرعاهما على ان يكون البذر من احدهما ومن الآخر مجرد عمل كذا في محيط السرخسي * ولو دفع اليه الارض على ان يزرعها ببذرة وعمله على ان له ثلث الخارج ولرب الارض ثلثه على ان يكرها ويعلجها ببقر فلان على ان لفلان ثلث الخارج فرضي فلان بذلك فعلى العامل اجر مثل البقر لانه استأجر منه البقر بثلث الخارج والبقر لا يكون مقصودا في المزارعة فكان العقد بينهما فاسدا وقد استوفي منفعة بقرة لفلان فله اجر مثله وثالث الخارج لرب الارض وثلاثة للعامل طيب له لانه لا فساد في العقد بينه وبين رب الارض واذا كان من قبل رب الارض كان الثلثان له وعليه اجر مثل البقر لانه استأجر العمل بثلث الخارج وهو جائز واستأجر البقر مقصودا بثلث الخارج وهو فاسد كذا في المبسوط * وان كان البذر من قبل رب الارض فالمزارعة فيما بين رب الارض والمزارع جائزة فاسدة في حق صاحب البقر وعلى رب الارض اجر مثل البقر كذا في الذخيرة * لو شرط ان ما يخرج في هذه الناحية لاحدهما والباقي للآخر لا يجوز كذا في فتاوى قاضيخان * واذا كانت الارض خراجية فشرط دفع الخراج وان يكون الباقي بينهما نصفين فهي فاسدة وهذا اذا كان خراج موظف لانه عسى لا يخرج الا ذلك القدر فاما اذا كان خراج مقاسمة نحو الثلث او الربع يجوز هكذا في الكافي * ولو شرط لصاحب البذر قدر العشر من الخارج والباقي بينهما صححت المزارعة لان هذا الشرط لا يقطع الشركة في الخارج لان الخارج وان قل يكون له عشر وهذا هو الحيلة لصاحب البذر اذا اراد ان يصل اليه قدر البذر ان يشترط لنفسه قدر البذر باسم العشر او الثلث او ما شبهه والباقي بينهما كذا في النهاية * لو اشترط العشر لمن لا بذر من قبله والباقي بينهما نصفان جاز ولو كانت الارض عشيرة فاشترط ارفع العشر ان كانت الارض تشرب سيما ونصف العشر ان كانت تشرب بدلو والباقي بينهما نصفان فهذا جائز فان حصل الخارج اخذ السلطان حقه من عشر ونصف عشر والباقي بينهما نصفان وان لم يأخذ السلطان منهم شيئا او اخذوا بعض طعامهم سرّا من السلطان فان العشر الذي شرط من ذلك للسلطان يكون لصاحب الارض في قول ابي حنيفة رح على قياس من اجاز المزارعة وعند ابي يوسف ومحمد رح يكون بينهما

نصفان أو لو كان صاحبه قال للعامل لست ادري ما يأخذ السلطان منا العشر ونصف العشر فأما ملك
على ان النصف لي مما تخرج الارض بعد الذي يأخذ السلطان ولك النصف فهذا فاسد
في قياس قول ابي حنيفة رح وفي قول ابي يوسف ومحمد رح هو جائز بينهما على ما قالوا ومعنى
هذه المسئلة ان الارض قد تكون بحيث تكفي بماء السماء عند كثرة الامطار وقد تحتاج الى ان تسقى
بالدلاء عند قلة المطر وفي مثله السلطان يعتبر الاغلب فيما يأخذ من العشر ونصف العشر فكأنهما
قالا لا ندري كيف يكون حال المطر في هذه السنة وماذا يأخذ السلطان من الخارج فتعاقدا على هذه الصفة
ثم عند ابي حنيفة رح العشر ونصف العشر يكون على رب الارض فهذا الشرط هما شرط الرب الارض
جزء مجهول من الخارج له العشر ونصف العشر وذلك مفسد للعقد وعند ابي يوسف ومحمد رح
العشر ونصف العشر يكون في الخارج والخارج بينهما نصفان وهذا في معنى اشتراط جميع الخارج
بينهما نصفان ذلك غير مفسد للعقد كذا في المبسوط * ولو شرط في المزارعة ان ما خرج من الحنطة
فيينهما نصفان وما خرج من شعير فهو لأحد هما بعينه او شرط ان تكون الحنطة لأحد هما بعينه
والشعير للآخر من ايهما كان البذر لا يجوز كذا في التاتارخانية * ولو كانت الارض خراجية فقال
صاحب الارض للمزارع ان لا ندري ان السلطان يأخذ منا هذه السنة خراج ووظيفة او خراج مقاسمة
ومعنى هذا ان الاراضي تكون خراجية خراج ووظيفة الا انها في بعض السنين لا تطبق خراج
الوظيفة وعند ذلك لا يجوز للسلطان ان يأخذ خراج الوظيفة انما يأخذ خراج المقاسمة وذلك الى
نصف الخارج فالملك يقول لا ندري ان الاراضي في هذه السنة هل تطبق خراج الوظيفة فيأخذ
السلطان ذلك ولا تطبق فيأخذ السلطان خراج المقاسمة فيقول للمزارع اما ملك على ان يرفع
مما تخرج الارض حظ السلطان مقاسمة كانت او وظيفة فالباقي بيننا فهذه المزارعة فاسدة ولو دفع
ارضه الى رجلين على ان يزرعها بيندهما على ان لأحد هما ثلث الخارج وللآخر تسعين قفيزا
من الخارج تفسد المزارعة في الكل عنده وعندهما جاز في حق صاحب الثلث وتفسد في حق
من شرط له تسعون قفيزا من الخارج كذا في الكافي * ولو شرط في عقد المزارعة الكراب على رب
الارض ان كان البذر من قبل المزارع فالمزارعة فاسدة وان كان البذر من رب الارض جاز هكذا
في الخلاصة * ولو شرط على العامل كرى الانهار واصلاح المسناة حتى فسد العقد ان كان البذر
من قبل

من قبل العامل كان الخارج كله للعامل لانه نماء بذرة ولصاحب الارض عليه اجر الارض وللعامل على صاحب الارض اجر عمله وكري الانهار فيتقاصان ويتراذان الفضل ولولم يكن كري الانهار مشروطا على العامل في العقد فكري العامل الانهار بنفسه كانت المزارعة جائزة ولا اجر له في كري الانهار ولو كان البذر من قبل صاحب الارض فشرط على العامل كري الانهار واصلاح المسناة فسد العقد ويكون الخارج كله لصاحب الارض وللعامل اجر عمله في جميع ذلك ولو شرط على رب الارض كري الانهار واصلاح المسناة حتى ياتيء الماء كانت المزارعة جائزة على شرطهما سواء كان البذر من قبل العامل او من قبل صاحب الارض كذا في فتاوى قاضيخان * ولو شرط في المزارعة على احدهما القاء السرقين ان شرط على المزارع فالمزارعة فاسدة من ايها كان البذر والخارج كله للمزارع ان كان البذر منه وعليه اجر مثل الارض ولا يغرم رب الارض شيئا للمزارع من قيمة السرقين الذي طرحه في الارض وان كان البذر من رب الارض فالخارج له وعليه اجر مثل عمل المزارع في ارضه وقيمة ما طرح من السرقين وان شرط السرقين على رب الارض ان كان البذر من المزارع فالمزارعة فاسدة والخارج للمزارع وعليه اجر مثل الارض وقيمة السرقين فان كان البذر من رب الارض فالمزارعة جائزة وان شرط القاء السرقين على رب الارض لم يذكر في الكتاب وحكي عن القاضي الامام عبد الواحد انه قال ان شرط على المزارع جاز من ايها كان البذر وان شرط على رب الارض ان كان البذر من العامل لا يجوز كما لو شرط الكراب على رب الارض والبذر من المزارع وان كان البذر من رب الارض يجوز كذا في الخلاصة * اذا شرط رب الارض والبذر من المزارع ان يسرقها قيل تفسد المزارعة عند المتقدمين ولا تفسد عند المتأخرين والفتوى على قول المتأخرين قاله الخجندي وهريزين ابي سعيد كذا في جواهر الاخلاطي * رجل دفع كرمه او ارضه معاملة او مزارعة الى انسان وذلك الانسان يلتزم القاء السرقين واصلاح المسناة وحفر الانهار وكبس الشقوق فلو شرط يفسد ولو سكت لم يلزم ولو وعد رب الارض بالوجه ان يستأجره على ذلك كله بعد الاعلام باجرة يسيرة غير مشروطة في العقد فيصح ذلك ويلزمه ولا يفسد العقد كذا في جواهر الفتاوى * ولو شرط الدولاب والدالية على احدهما فهو كما شرط البقر على احدهما لان الدالية والدولاب آلة السقي والسقي على المزارع فان كان مشروطا على المزارع فهي جائزة من ايها كان البذر وان كان مشروطا على رب الارض والبذر من العامل فهي فاسدة

وان كان البذر من رب الارض فهي جائزة كما في اشتراط البقر فاما اذا شرط الدابة التي تسقى بها مع العلف على احدهما فان شرط الدابة مع العلف على المزارع جازت من ايهما كان البذر كما في اشتراط البقر وان شرط ذلك على رب الارض فان كان البذر من قبل المزارع فهي فاسدة وان كان البذر من قبل رب الارض فهي جائزة كما في اشتراط البقر واما اذا شرط الدابة والعلف على غير صاحبها فهي فاسدة كذا في محيط السرخسي * لو شرط عليه رب الارض انه ان زرعها بغير كراب فللمزارع الربيع وان زرعها بكراب فللمزارع الثلث فالمزارعة جائزة ثم ما ذكر في الاصل في رواية ابي سليمان زيادة لم يذكرها في رواية ابي حفص وتلك الزيادة ان رب الارض لو قال للمزارع وان زرعت وثبتت فلك النصف وذكر انه متى تبنى وزرع كان الخارج بينهما نصفين على ما شرط طعن عيسى بن ابان وقال ما ذكر انه متى تبنى وزرع كان الخارج بينهما نصفين على ما شرط لا يكاد يصح لانه خيرة بين عقود ثلثة فمتى مال الى احدها يجعل كان العقد من الابتداء ما عقدا الا على الذي اختاره ولو عقدا العقد من الابتداء على الكراب والتثنية كانت المزارعة فاسدة والى هذا مال الفقيه ابو القاسم الصغار البلخي رح وكان الفقيه ابو بكر البلخي رح يقول ما ذكر محمد رح في رواية ابي سليمان صحيح وكان فرق بين ما اذا عقدت المزارعة على التثنية وحدها وبين ما اذا كان مع التثنية غير هامتى كان مع التثنية مزارعة اخرى جوز المزارعة بشرط التثنية واذا كانت المزارعة وحدها بشرط التثنية لم تجز كذا في المحيط * وان شرط ان يكون الحب والتبن بينهما نصفين جاز ويكون الحب والتبن بينهما كما شرطوا وكذا لو شرط ان يكون الربيع او الزرع او الخارج بينهما جاز ويكون الكل بينهما كما شرطوا ولو شرطوا ان يكون الحب لاحدهما والتبن للآخر فهي على ثمانية اوجه ستة منها فاسدة وثلثان جائزتان اما الفاسدة احدىها اذا شرط ان يكون الحب للدافع والتبن للعامل والثانية ان يكون التبن للدافع والحب للعامل والثالثة اذا شرط ان يكون التبن بينهما والحب للدافع والرابعة اذا شرط ان يكون التبن بينهما والحب للعامل الخامسة اذا شرط ان يكون الحب بينهما والتبن للدافع وفي هذا الوجه ان شرط التبن لصاحب البذر جاز وان شرطه لغيره لا يجوز ومن ابي يوسف رح انه لا يجوز اصلا ومن بعض المشائخ اذا شرط ان يكون الحب بينهما وسكتا عن التبن كان الحب والتبن بينهما لمكان العرف والسادسة اذا شرط ان يكون التبن بينهما وسكتا عن الحب لا يجوز ففي هذه الوجوه لانصح المزارعة لان هذا شرط يؤدي الى قطع الشركة في المقصود لاحتمال ان يحصل احدهما دون

الآخر لو دفع ارضا فيها زرع صابرقلا مزارعة وشرطان يكون الحب بينهما نصفين والتبن لصاحب الارض ولو شرطان يكون الحب بينهما نصفين وسكتا عن التبن جاز ويكون التبن لصاحب الارض ولو شرطا التبن للعامل كان فاسدا الان دفع الزرع الذي صابرقلا مزارعة كدفع الارض والبذر مزارعة وثمة لو شرطا التبن لصاحب البذر جاز وان شرطا له الآخر لا يجوز كذا في فتاوى قاضيخان *

وان اشترط على المزارع ان يزرع العصفروشرطا الشركة في العصفروالقرطم والساق جاز وان شرطا العصفروالقرطم بينهما والساق لاحد هما ان شرطا الساق لمن له البذر جاز وان شرطا الساق لمن لا بذر من جهته لا يجوز وان شرطا العصفروالقرطم لاحدهما والساق للآخر لا يجوز ان شرطا العصفروالقرطم لاحدهما والقرطم للآخر لا يجوز وكذلك الجواب فيما اذا دفع اليه الارض ليزرعها القت وشرطا القت لاحدهما والبذر للآخر لا يجوز كذا في المحيط * لو دفع ارضا ليزرع حنطة وشعير اعلى ان الحنطة يكون لاحدهما والشعير للآخر بعينه كان فاسدا وكذا كل شيء له نوعان من الربيع كل واحد منهما مقصود كبذر الكتان والكتان اذا شرط لاحدهما بعينه الكتان والآخر بعينه البذر واشترط بذر البطيخ والقثاء لاحدهما بمنزلة اشتراط التبن بخلاف بذر الرطبة مع الرطبة والعصفروالقرطم كذا في فتاوى قاضيخان *

والاصل ان صاحب الارض مع المزارع اذا شرط في عقد المزارعة شرطا فاسدا ينظر اليه ان كان شرطا لافائدة فيه لاحد المتعاقدين بان شرطا ان لا يبيع احدهما حصته من الخارج اولا يأكل فالمزارعة جائزة وان كان في الشرط فائدة لاحدهما فهو على وجهين ان كان الشرط داخلا في صلب العقد بان كان له حظ من البذل فان البذل من صلب العقد في المعاوضات لا يجوز العقد بدونه فان المزارعة تفسد بهذا الشرط ولا تعود جائزة وان ابطال من له الشرط الشرط بان شرطا في المزارعة عشرين درهما لاحدهما مع نصف الخارج ثم ابطال من شرط له الدراهم قبل العمل او شرطا الحصاد والدياس على احدهما حتى فسد العقد على جواب الكتاب ثم ابطال من له الشرط هذا الشرط وان كان الشرط مستغادا في العقد ولم يكن من صلب العقد بان لم يكن له حظ من البذل بان شرطا في المزارعة خيار مجهول او اجل مجهول لاحدهما فاسقط من له الشرط الشرط قبل تقرير المفسد فان المزارعة تنقلب جائزة في قول علمائنا الثلاثة وان كان هذا الشرط مشروطا لهما لا تعود جائزة ما لم يجتمعا على الابطال اما ابطال احدهما لا تعود جائزة لانه يبقى مشروطا للآخر وانه كافٍ لفساد العقد وان شرطا على احدهما ان يبيع نصيبه من صاحبه فالمزارعة فاسدة فان ابطله البائع او المشتري لا يعود جائزا

ولو باطلاه جميعا عادت المزارعة الى الجواز ولو شرط احدهما على صاحبه ان يهب نصيبه من الخارج كانت المزارعة فاسدة فان ابطال الموهوب له الشرط قبل العمل جازت المزارعة وبعض مشائخنا راجح قالوا يجب ان لا تعود المزارعة جائزة بابطال الموهوب له وحده ولكن ما ذكر في الكتاب اصح واذا دفع الرجل ارضه الى غيره مزارعة بالنصف وشرط بعض العمل على المزارع او على نفسه فهذا على وجهين الاول ان يكون البذر من قبل رب الارض وانه على ثلاثة اوجه اما ان شرط بعض اعمال المزارعة على المزارع وسكت عن الباقي او شرط بعض اعمال المزارعة على نفسه وسكت عن الباقي او شرط بعض اعمال المزارعة على نفسه وشرط البعض على المزارع فان شرط بعض اعمال المزارعة على المزارع وسكت عن الباقي بان شرط عليه ان يكرهها ويزرعها وسكت عن ذكر السقي فهذا على ستة اوجه فان كانت الارض بحيث لا تُخرج شيئا بدون السقي او تُخرج شيئا ولكن شيئا لا يرغب فيه من مثل هذه الارض وفي هذين الوجهين المزارعة فاسدة وكذلك اذا كانت هذه الاراضي تُخرج شيئا مرغوبا فيه بدون السقي الا انه يبيس بدون السقي كانت المزارعة فاسدة وان كانت الارض بحيث تُخرج شيئا مرغوبا فيه من مثلها ولا يبيس بدون السقي بان كانت الارض في بلدة كثيرة المطر فالمزارعة جائزة وكذلك اذا كان السقي يؤثر في زيادة الجودة في الخارج كانت المزارعة جائزة وكذلك اذا كان لا يدري ان السقي هل يؤثر في جودة الخارج بان كان لا يدري ان المطر يقل او يكثر الوجه الثاني اذا شرط رب الارض بعض الاعمال على نفسه بان شرط على نفسه السقي وسكت عن ذكر الباقي فهذا على الوجه الذي ذكرنا ان علم يقينا ان السقي لا يؤثر في الخارج فالمزارعة جائزة وان شرط فيها عمل رب الارض وفيما عدا ذلك من وجوه المزارعة فاسدة فان شرط رب الارض السقي على نفسه والباقي على العامل فهذا او ما لو شرط السقي على نفسه وسكت عن الباقي سواء الوجه الثالث ان يكون البذر من قبل المزارع فشرط رب الارض بعض الاعمال على المزارع بان شرط عليه ان يبذر ها وسكت عن السقي مثلا فالمزارعة جائزة واذا شرط بعض الاعمال على رب الارض والبعض على العامل فالجواب فيه كالجواب فيما اذا كان البذر من جهة رب الارض وقد شرط رب الارض بعض العمل على نفسه او شرط البعض على نفسه والبعض على العامل كذا في المحيط * واذا دفع الرجل ارضا وبذرا الى رجل مزارعة وقال له ما زرعتها

بكراب فبكذا وبغير كراب فبكذا وبكراب وثيان فبكذا فالمزارة جائزة وكذلك اذا قال ما زرت فيها بكراب فبكذا وبغير كراب فبكذا فالمزارة جائزة وكذلك اذا قال ما زرت منها بكراب فبكذا وما زرت منها بغير كراب فبكذا فالمزارة جائزة واي عمل اختاره المزارع كان له ما شرط بازائه قالوا ما ذكر من الجواب في المسئلة الثالثة خطأ لا وجه لتصحيحه ويجب ان تكون المزارة فاسدة متى ذكر كلمة من لان كلمة من للتبعض فقد شرط عليه ان يزرع البعض بكراب والبعض بغير كراب وذلك البعض مجهول لا يدري واوجب ذلك فساد المزارة والدليل على صحة ما قلنا مسائل ذكرها محمد ر ح في الاصل فمن جملتها اذا قال للدافع ما زرت منها حنطة فلك كذا وما زرت منها شعير فلك كذا وما زرت منها سمسم فلك كذا فالمزارة في هذه الصور فاسدة ومن جملة ذلك اذا قال للدافع ما زرت منها في جمادى الاولى فلك كذا وما زرت منها في جمادى الآخرة فلك كذا كانت هذه المزارة فاسدة ومن جملة ذلك اذا قال له ما زرت منها بماء السماء فلك كذا وما زرت منها بغرب اودالية فلك كذا فالمزارة فاسدة وكان الشيخ الامام الجليل ابوبكر محمد بن الفضل ر ح يقول ما ذكر من الجواب في مسئلة الكراب قولهما وما ذكر في هذه المسائل فهو قول ابي حنيفة ر ح لو كان يرى جواز المزارة لان كلمة من عند ابي حنيفة ر ح للتبعض وعندهما للصلة فصار حاصل الجواب على قولهما الجواز في هذه المسائل كما في مسئلة الكراب وجعل كلمة من للصلة عندهما في المسائل كلها وغيره من المشائخ قالوا بان ما ذكر في هذه المسائل قولهما وما ذكر في مسئلة الكراب قولهما ايضا وهذا القائل يجعل كلمة من للتبعض في المسائل كلها لان هذه الكلمة حقيقتها للتبعض لغة وانما تذكر للصلة مجازا والكلام لحقيقته وعلى هذا التقدير يتمكن الجهالة الآن هذه الجهالة في مسئلة الكراب لا توجب فساد المزارة لان الجهالة زالت وقت تأكد المزارة واذا كانت الجهالة زائلة وقت تأكد المزارة كانت بمنزلة ما لو كانت زائلة وقت المزارة واماني مسئلة الحنطة والشعير الجهالة قائمة وقت تأكد العقد لانه انما يعلم البعض المزروعة حنطة من البعض المزروع شعير بالقاء البذر فوق القاء البذر الذبي هو حال تأكد العقد تكون الجهالة قائمة وكذلك في مسئلة جمادى وفي مسئلة السقي كذلك لانه اراد السقي المعتاد بينهم وهو السقي بعد القاء البذر فالجهالة تكون قائمة ولو كان المراد من هذا السقي قبل الزراعة كانت المزارة صحيحة كما في مسئلة الكراب لان الجهالة تكون زائلة وقت تأكد العقد وما اذا نص

على البعض فقال علي ان مازرعت بعضا منها بكراب فلك كذا وما زرعت بعضا منها بغير كراب فلك كذا هل يفسد العقد لم يذكره محمد ر ح في الكتاب وعلي قياس ما قاله الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ر ح يجب ان تكون المزارعة فاسدة كذا في الذخيرة * واذا دفع الي رجل ارضا يزرعها سنة هذه ببذرة وعمله علي انه ان زرعتها في اول يوم من جمادى الاولى فالخارج بينهما نصفان وان زرعتها في اول يوم من جمادى الآخرة فالثلثان من الخارج لرب الارض والثلث للمزارع فالشرط الاول جائز والثاني فاسد في قياس قول ابي حنيفة ر ح علي قول من اجاز المزارعة وفي قول ابي يوسف ومحمد ر ح الشرطان جائزان فان زرعتها في جمادى الاولى فالخارج بينهما نصفان وان زرعتها في جمادى الآخرة فالخارج كله لصاحب البذر وعليه اجر مثل الارض ان كان البذر من قبل العامل واجر مثل العامل ان كان البذر من قبل صاحب البذر وعندهما الشرطان جميعا جائزان فان زرعتها في جمادى الآخرة فالخارج بينهما اثلاثا ولو قال علي ان مازرع من هذه الارض في يوم كذا فالخارج منه بينهما نصفان وما زرعت منها في يوم كذا فللمزارع ثلث الخارج ولرب الارض ثلثا فهذا فاسد كله ولو كان في المسئلة الاولى زرع نصفها في اول يوم من جمادى الاولى ونصفها في اول يوم من جمادى الآخرة فما زرعت في الوقت الاول فهو بينهما علي ما اشترطا وما زرعت في الوقت الثاني فهو لصاحب البذر في القول الاول وفي القول الثاني كل واحد منهما علي ما اشترطا بخلاف قوله علي ان مازرع منها ولو قال علي انه ان زرعتها بدالية او ثمانية فالثلثان للمزارع والثلث لرب الارض وان زرعتها بماء يسيح او بسقي السماء فالخارج بينهما نصفان فهو جائز علي ما اشترطا وهذا بناء علي قول ابي حنيفة ر ح الآ خر فاما علي قياس قوله الاول يفسد الشرطان جميعا ولو قال علي ان مازرع منها بدلو فللعامل ثلثا ولرب الارض ثلثه وان زرعتها بماء يسيح فللعامل نصفه فهذه مزارعة فاسدة كذا في المبسوط * ولو دفع الرجل ارضه الي رجل علي انه ان زرعتها حنطة فالخارج بينهما نصفان وان زرعتها شعيرا فالخارج كله للمزارع فهذا جائز لانه خيرة بين المزارعة والاعارة فان زرعتها حنطة فالخارج بينهما وان زرعتها شعيرا فالخارج كله للمزارع ولو دفعها اليه علي انه ان زرعتها حنطة فالخارج بينهما وان زرعتها شعيرا فالخارج كله لصاحب الارض فهذا جائز في الحنطة فان زرعتها حنطة فالخارج بينهما وان زرعتها شعيرا فالخارج كله للمزارع وعلي المزارع اجر مثل الارض لصاحب الارض هكذا في الذخيرة * ولو دفع اليه ارضا وكر حنطة وكر شعير علي انه ان زرعت الحنطة فيها فالخارج بينهما نصفان والشعير مردود عليه

ولو زرعها الشعير فالخارج لصاحب الارض ويرد الحنطة كلها فهو كله جائز على ما اشترطوا ولو اشترط
 الخارج من الشعير للعامل جائزا ايضا كذا في المبسوط * واذا دفع الرجل الى رجل ارضا ليزرعها
 ببذرة على انه ان زرعها حنطة فالخارج بينهما وان زرعها شعيرا فالخارج كله للعامل وان زرعها
 سمسا فالخارج كله لصاحب الارض فهذا جائز في الحنطة والشعير فاسد في السمسم ولو كان
 البذر من جهة صاحب الارض والمسئلة بحالها فهذا جائز لانه خيرة بين المزارعة وبين الاستعانة
 وبين اعارة الارض واقراض البذر ومثل هذا جائز في الاجارة المحضة كذا في المحيط * رجل دفع الى
 رجل ارضا على ان يزرعها ببذرة سنة هذه على انه ان زرعها حنطة فالخارج بينهما نصفان وان زرعها
 شعيرا فلصاحب الارض ثلثه وان زرعها سمسا فلصاحب الارض رבעه جائز على ما اشترط لان المزارعة
 في حق صاحب الارض تنأكد عند القاء البذر وعند ذلك البذر معلوم ولو زرع بعضها شعيرا وبعضها
 سمسا جائزا ايضا على ما اشترط في كل نوع كذا في الظهيرية * ولو دفع الى رجل ارضا لثلاثين سنة على ان
 يزرع من حنطة او شعيرا وشيء من غلة الصيف والشتاء فهو بينهما نصفان وما غرس منها من شجر او كرم
 او نخل فهو بينهما اثلاثا لصاحب الارض ثلثه وللعامل ثلثاه فهو جائز على ما اشترط سواء زرع الكل احد
 النوعين او زرع بعضها وجعل بعضها كرمها فهو جائز ايضا في ظاهر الرواية كذا في خزائن المفتين * ولو دفع
 ارضا لمزارعة على ان يزرعها ببذرة وبقرة على ان يزرع بعضها حنطة وبعضها شعيرا وبعضها سمسا فما
 زرع منها حنطة فهو بينهما نصفان وما زرع منها شعيرا فلرب الارض ثلثه وما زرع منها سمسا فلرب
 الارض منها ثلثاه فهو فاسد كله واذا فسد العقد كان الخارج كله لصاحب البذر كذا في فتاوى قاضيخان *
 ولو دفع اليه ارضا يزرعها سنة هذه ببذرة وبقرة وعمله على ان يستأجر فيها اجراء من مال الزراع
 فهو جائز ولو اشترط ان يستأجر اجراء من مال رب الارض فهذه مزارعة فاسدة لان اشترط عمل
 اجير رب الارض كاشترط عمل رب الارض مع المزارع وذلك مفسد للمزارعة وكذلك لو اشترط
 ان يستأجر الاجراء من مال المزارع على ان يرجع به فيما اخرجت الارض ثم يقتسمان ما بقي
 فهذا فاسد لان القدر الذي شرط فيه رجوع المزارع من الربح بمنزلة المشروط للمزارع فكأنه شرط له اقترعة
 معلومة من الخارج وان كان البذر من قبل رب الارض فاشترط على المزارع اجرا الاجراء من ماله
 جاز ولو اشترط اجرا لا اجراء على رب الارض من ماله لم يجز وهذا بمنزلة اشترط عمل رب الارض
 والبذر مع المزارع وكذلك لو اشترطه على المزارع على ان يرجع به في الخارج فهو فاسد بمنزلة

ما لو شرط له ذلك القدر من الخارج فيفسد به العقد ويكون الربيع كله لصاحب البذر وللعامل أجر
 مثله فيما عمل واجره مثل اجرائه فيما عملوا كذا في المبسوط * الباب الرابع في رب الارض او النخيل
 اذا تولى العمل بنفسه قال محمد ربح في الاصل اذا دفع الرجل ارضه الى غيره مزارعة بالنصف
 ثم ان رب الارض تولى الزراعة بنفسه فهذا على وجهين الاول ان يكون البذر من قبل رب الارض
 وانه على وجهين ايضا الاول ان يتولى الزراعة بامر المزارع وانه على ثلاثة اوجه اما ان استعان المزارع
 برب الارض وفي هذا الوجه الخارج بين رب الارض وبين المزارع على ما شرط انصفان قالوا انما
 يكون الزرع بينهما على ما شرط اذا لم يقل رب الارض وقت المزارعة ازرعها بنفسه اما اذا قال
 ازرعها بنفسه يكون كل الخارج لرب الارض وتنقض المزارعة الا ان محمداً ربح اطلق الجواب
 اطلاقاً قال شيخ الاسلام الجواب على ما اطلق محمد ربح صحيح الوجه الثاني من هذا الوجه اذا
 استأجر المزارع رب الارض بدراهم معلومة ليعمل عمل المزارعة وفي هذا الوجه الاجارة باطلة والمزارعة
 على حالها الوجه الثالث من هذا اذا دفع المزارع الى رب الارض مزارعة بطائفة من حصته
 من الزرع وفي هذا الوجه المزارعة الثانية باطلة والمزارعة الاولى على حالها هذا اذا تولى رب
 الارض المزارعة بامر المزارع فاما اذا تولاها بغير امره والبذر من جهة رب الارض فانه يصير
 ناقضاً للمزارعة وان كان البذر من قبل المزارع فالجواب في هذا الوجه فيما اذا زرع
 بامر المزارع او بغير امر المزارع نظير الجواب في الوجه الاول الا في خصلة ان رب المال
 اذا زرع بامر المزارع او بغير امر المزارع في هذا الوجه يضمن المزارع بذراً مثل بذرة
 لانه ائلف بذرة عليه ولو كان البذر من قبل رب الارض او من قبل المزارع وامر المزارع رب
 الارض حتى استأجر اجيراً في ذلك فالخارج بين رب الارض والمزارع على ما شرط ويرجع
 رب الارض باجر الاجير على المزارع بخلاف ما اذا استعان المزارع برب الارض ولم يأمره باستئجار
 الاجير فان هناك لا يرجع رب الارض على المزارع باجر الاجير والجواب في المعاملة نظير الجواب
 في المزارعة حتى ان من دفع نخيله الى رجل معاملة بالنصف على ان يلحقه ويحفظه ويسقيه فاستعان
 العامل برب النخيل في ذلك وفعل صاحب النخيل ذلك بنفسه فالخارج بينهما على ما شرط
 ولو كان صاحب النخيل قبض النخيل بغير امر العامل وفعل ما ذكره فالخارج كله لصاحب
 النخيل

النخيل وتنتقض المعاملة وأن كان صاحب النخيل لا يملك نقض المعاملة من غير عذر ولو كان صاحب النخيل أخذ النخيل بعد ما خرج الطلع وقد قام عليها بغير إذن العامل فالخارج بينهما ولو أخذها قبل خروج الطلع وقد قام عليها ثم أخذ العامل منه بغير أمره فقام عليها حتى صار تمرا فجميع ذلك لصاحب النخيل وإذا دفع أرضا وبذر مزارعة بالنصف ثم إن المزارع بعد ما قبض الأرض دفعها إلى رب الأرض مزارعة على أن للمزارع الثلث ولرب الأرض الثلثين فالمزارعة الثانية فاسدة وما خرج بينهما نصفان كذا في المحيط * وإذا دفع أرضا مزارعة بالنصف وشرط البذر على المزارع فلما زرع المزارع وسقاه ونبت قام عليه رب الأرض بنفسه وأجرائه وسقاه من غير أمر المزارع حتى استحصد فالخارج بين رب الأرض والمزارع على ما شرطوا ولو أن المزارع بذره الآنه لم يسقه ولم ينبت حتى سقاه رب الأرض بغير أمر المزارع قبل النبات فالقياس أن يكون الخارج كله لرب الأرض لأن البذر قبل النبات قائم في الأرض حقيقة ألا يرى أنه يمكن تمييزه بتكلف فكان كونه في البطن ككونه على ظهر الأرض فلو كان على ظهر الأرض فأخذته رب الأرض وبذره وسقاه حتى نبت يصير ناقضا للمزارعة كذا هذا وفي الاستحسان يكون الخارج بينهما على ما شرطوا في المزارعة لأن سقي رب الأرض في هذه الحالة حصل بإذن المزارع هذا إذا بذره المزارع وسقاه رب الأرض بغير إذنه فاما إذا بذره رب الأرض بغير إذن المزارع فلم ينبت حتى سقاه المزارع بعد ذلك وقام عليه حتى استحصد ذكر أن الخارج بينهما على ما شرطوا ولم يذكر القياس والاستحسان ههنا ولو كان البذر على ظهر الأرض فجاء رب الأرض وأخذها وبذرها بغير أمر المزارع يصير ناقضا للمزارعة ولو جاء المزارع وبذرها وسقاهها بغير أمر رب الأرض كان الخارج بينهما على ما شرطوا قياسا واستحسانا كذا في الذخيرة * وإذا دفع إلى رجل أرضا وبذرها على أن يزرعها هذه السنة بالنصف فبذره العامل وسقاه حتى نبت فقام عليه رب الأرض بنفسه أو بأجرائه وسقاه حتى استحصد الزرع بغير أمر المزارع فالخارج بينهما نصفان ورب الأرض متطوع فيما صنع فان كان استأجر كذلك فعمل أجيرة كعمله وأجره لا جبر عليه لأنه هو الذي استأجره ولو أن العامل بذر البذر فلم ينبت ولم يسقه فسقاه رب الأرض قبل النبات فقام عليه حتى نبت واستحصد كان الخارج بينهما على ما شرطوا استحسانا ويكون رب الأرض متبرعا وفي القياس كان الخارج لرب الأرض لأن الحنطة قبل النبات في الأرض بمنزلة ما لو كانت في الجوالق والفتوى على جواب الاستحسان لأن القاء

البذر سبب للنبات ولهذا لا يملك فسخ العقد قصدا كذا في فتاوى قاضيخان * ولو بذر رب الارض ولم يسقه ولم يثبت حتى سقاه المزارع وقام عليه حتى استحصد فالخارج بينهما على ما اشترطا ولو اخذه رب الارض فبذره في الارض وسقاه فثبت ثم ان المزارع يقوم عليه ويسقيه حتى استحصد فالخارج لرب الارض والمزارع متاوع في عمله ولا اجر له كذا في المبسوط * الباب الخامس

في دفع المزارع الى غيره مزارعة اذا اراد المزارع ان يدفع الارض الى غيره مزارعة فان كان البذر من قبل رب الارض ليس له ان يدفع الارض الى غيره مزارعة الا ان اذن له رب الارض بذلك نصا ودلالة بان يقول رب الارض اعمل فيه برأيك ويكون له ان يستأجر اجراء بماله لا قامة عمل المزارعة اذا لم يشترط عليه العمل بنفسه فلوانه دفعه الى غيره مزارعة بالنصف مع ان رب الارض ما اذن له بذلك لانصا ودلالة ذكر ان المزارعة جائزة بين المزارع الاول والثاني ولا شيء لرب الارض ولرب الارض والبذر ان يضمن بذره أيهما شاء فان ضمن الاول لا يرجع به على الثاني وان ضمن الثاني يرجع على الاول وان كانت الارض قد انتقصت كان النقصان على المزارع الثاني دون الاول عند ابي حنيفة رح وابي يوسف رح على القول الآخر كذا في الذخيرة * ثم ينظر الى ما اصاب المزارع الاول من نصف الخارج فيطيب له من ذلك قدر ما غرم لرب الارض ويتصدق بالفضل لانه استفاد الفضل من ارض مغصوبة وما اصاب المزارع الثاني من نصف الخارج قالوا يطيب له جميع ذلك واما اذا اذن رب الارض والبذر للمزارع بذلك نصا ودلالة بان قال له اعمل فيه برأيك وقد كان شرط رب الارض للمزارع الاول ان نصف فدفع الاول الى الثاني مزارعة بالنصف جازت المزارعة الثانية وما اخرجت الارض من الزرع فنصفه لرب الارض ونصفه للمزارع الثاني وخرج المزارع الاول من البين وان شرط المزارع الاول على المزارع الثاني ان نصف الخارج لرب المال والنصف الآخر بين المزارع الاول والثاني اثلاثا او نصفان فذلك جائز ايضا والخارج بينهم على الشرط ايضا كذا في المحيط * ولو دفع الى رجل ارضا وبذرا يزرعها سنة هذه بالنصف ولم يقل له اعمل فيه برأيك فدفعها المزارع الى رجل آخر على ان يزرعها سنة هذه بذلك البذر على ان الآخر ثلث الخارج وثلث الاول ثلثان فعملها الثاني على هذا فالخارج بينهما اثلاثا كما شرطه في العقد الذي جرى بينهما والمزارع الاول صار مخالفا باشراك الغير في الخارج بغير رضاء رب الارض فلرب الارض ان يضمن بذره أيهما شاء وكذلك نقصان الارض في قول محمد رح وابي يوسف رح الاول فان ضمنها الآخر يرجع

على الاول بذلك كله وان ضمنها الاول لم يرجع على الآخر وفي قول ابي حنيفة ربح و ابي يوسف ربح الآخر انما يضمن نقصان الارض للآخر ويرجع هو على الاول ثم يأخذ الاول من نصيبه بذرة الذي ضمن وما غرم ويتصدق بالفضل ولا يتصدق الآخر بشيء ولو كان رب الارض قال له اعمل فيه برأيك والمسئلة بحالها كان ثلث الخارج المأخوذ اوجب له ثلث الخارج بعقد صحيح فينصرف ذلك الى نصيبه خاصة وذلك ثلثا نصيبه ورب الارض مستحق لنصف الخارج كما شرط لنفسه ويبقى ثلث نصيب المزارع الاول وذلك سدس جميع الخارج فيكون له بضمن العمل في ذمته وان كان دفع اليه البذر والارض على ان يزرعها سنة هذه فمارزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان وقال له اعمل في ذلك برأيك فدفعها المزارع الى رجل بالنصف فهو جائز والآخر نصف الخارج والنصف الآخر بين الاول وبين رب الارض نصفين لان رب الارض ما شرط لنفسه هنا نصف جميع الخارج وانما شرط لنفسه نصف ما رزق الله تعالى للاول وذلك ما وراء نصيب الآخر فكان ذلك بينهما نصفين وفيما تقدم انما شرط رب الارض لنفسه نصف جميع الخارج فلا ينتقض حقه بعقد الاول مع الثاني وكذلك له قال على ان ما اخرج الله تعالى لك منها من شيء فهو بيننا نصفان او قال ما اصبحت من ذلك من شيء فهو بيننا نصفان فهذا وقوله مارزق الله تعالى سواء وان لم يقل له اعمل فيه برأيك والمسئلة بحالها كان الاول مخالفا ما احبب زرعها الآخر والخارج بينهما نصفان ولا شيء منه لرب الارض ويضمن رب الارض بذرة ايها شاء وفي نقصان الارض خلاف كما بينا ولو لم يزرع الآخر حتى ضاع البذر من يده او غرقت الارض ففسدت ودخلها عيب ينتصها فلا ضمان على واحد منهما في شيء من ذلك لان الاول بمجرد دفعه الى الثاني لا يصير مخالفا الا ترى انه لو دفع البذر والارض واستعان به في عمل الزراعة واستأجره على ذلك لم يكن مخالفا كذا في المبسوط * ولو استعان الاول من غيره بالخارج بين الاول ورب الارض ولو كان المزارع الاول دفع الى غيره حارية ليزرعها لنفسه كانت الاعارة جائزة واذا زرعها المستعير سلم الخارج له ويغرم المزارع الاول لرب الارض اجر مثل جميع الارض لانه استأجر الارض منه بنصف الخارج ولم يسلم لرب الارض شيء من الخارج فوق بين هذا وبين ما اذا لم يعرف الارض من غيره ولم يزرع بنفسه او احار من غيره ولم يزرعها المستعير فانه لا يغرم المزارع الاول لرب الارض شيئا من اجر مثل الارض كذا في الذخيرة * واذا دفع الرجل الى الرجل

أرضها يزرعها سنة هذه ببذرة على أن الخارج بينهما نصفان وقال له اعمل في ذلك برأيك أولم يقل
فدفعها المزارع وبذراً معها إلى رجل مزارعة بالنصف فهو جائز ثم إذا حصل الخارج هنا نصفه للآخر
بمقابلة عمله كما أوجبه له صاحب البذر ونصفه لرب الأرض بأزاء منفعة أرضه كما شرط له صاحب البذر
ولا شيء لصاحب البذر ولو كان الشرط للمزارع الآخر ثلث الخارج في المستثنين جميعاً جاز للآخر الثلث
ولرب الأرض النصف والاول السدس طيب له ولو دفع إلى الاول على أن يعملها ببذرة على
أن الخارج بينهما نصفان فدفعها الاول إلى الآخر على أن يعملها ببذرة على أن للآخر ثلثي الخارج
وللأول الثلث فعملها على ذلك فله الخارج للآخر لأن الخارج بما بذره فلا يستحق الغير عليه شيئاً منه
إلا بالشرط وإنما شرط الاول ثلث الخارج ثم هذا الثلث يكون لرب الأرض وأرب الأرض على المزارع
الاول أجر مثل ثلث أرضه ولو كان البذر من قبل الاول كان ثلث الخارج للآخر كما أوجبه المزارع
الاول والثلث لأرب الأرض وأرب الأرض أجر مثل ثلث أرضه على المزارع الاول كذا في المبسوط
في باب تولية المزارع ومشاركته والبذر من قبله * ولو دفع إلى رجل أرضاً وبذراً مزارعة على أن للمزارع
من الخارج عشرين قفيزاً ولرب الأرض ما بقي وقال له اعمل برأيك فيه أولم يقل فدفع المزارع
الأرض والبذر إلى رجل بالنصف مزارعة فعمل فالخارج لرب الأرض وللآخر على الاول أجر
مثله وللأول على رب الأرض أجر مثل ذلك العمل وكذلك ان لم تخرج الأرض شيئاً ولو دفع
إليه الأرض والبذر مزارعة بالنصف وقال له اعمل فيه برأيك أولم يقل فدفعها إلى آخر مزارعة
على أن للآخر منه عشرين قفيزاً للمزارعة بين الاول والثاني فاسدة وللثاني على الاول أجر مثل
عمله والخارج بين الاول ورب الأرض نصفان ولو دفع إليه أرضاً على أن يزرعها ببذرة وعمله بعشرين
قفيزاً من الخارج والباقي للمزارع أو كان شرطاً فقرة للمزارع والباقي لرب الأرض فدفعها المزارع
إلى آخر مزارعة بالنصف والبذر من عند الاول أو من عند الآخر فعمل فالخارج بين المزارعين
نصفان ولرب الأرض أجر مثل أرضه على الاول ولو لم يعمل الآخر في الأرض بعد ما تعاقد المزارعة
حتى أراد رب الأرض أخذ الأرض ونقض ما تعاقد عليه كان له ذلك فإن كان البذر في العقد الثاني
من عند الآخر ينقض العقد الثاني بينه وبين الآخر لا يستحق نقض العقد الاول بسبب الفساد
وإن كان البذر من عند الاول ينقض استيجار الاول الثاني لفساد العقد أيضاً فإن كان الآخر
قد زرع

قد زرع لم يكن لرب الأرض اخذ أرضه حتى يستحصد الزرع ولو كان رب الأرض دفعها إلى الأول مزارعة بالنصف وقال له اعمل فيها برأيك أولم يقل فدفعها الأول وبذر أمعها إلى الثاني مزارعة بعشرين فقيزا من الخارج فالعقد الثاني فاسد وللآخر على الأول اجر عمله والخارج بين رب الأرض وبين الأول نصفان ولو كان البذر من الآخر كان الخارج كله له وعليه للأول اجر مثل الأرض وعلى الأول لرب الأرض اجر مثل الأرض كذا في المبسوط في باب مشاركة العامل مع آخر * دفع أرضه إلى رجل ليزرعها ببذرهما جميعا والبقر من عند الآخر على أن الخارج بينهما نصفان فشارك الآخر في نصيبه رجلا فعمل معه فالمزارعة والشركة فاسدتان والزرع بين الدافع والمدفوع إليه على قدر بذرهما ولصاحب البذر على المزارع الأول اجر مثل نصف الأرض وعلى المزارع الأول ايضا للعامل الثاني اجر مثل عمله لانه عمل باجارة فاسدة وليس للمزارع الأول على رب الأرض اجر مثل العمل لانه عمل فيما هو شريك فيه فلا يستوجب بذلك اجرا ويتصدق المزارع الأول بفضل نفقته وبذره وما غرم لانه فضل زرع خرج له من أرض غيره باجارة فاسدة كذا في الفتاوى الكبرى * دفع صاحب الأرض أرضه إليه على أن يزرعها ببذره وبقرة مع هذا الرجل الآخر على أن ما خرج من شيء فثلثه لصاحب الأرض وثلثه لصاحب البذر والبقرة وثلثه لذلك العامل وهذا صحيح في حق صاحب الأرض والعامل الأول فاسد في حق العامل الثاني فيكون ثلث الخارج لصاحب الأرض وثلثه للعامل الأول وللعامل الثاني اجر مثل عمله وكان ينبغي أن تفسد المزارعة في حق الكل لأن صاحب البذر وهو العامل الأول جمع بين استيجار الأرض والعامل ولو كان البذر في هذه المسئلة من صاحب الأرض صححت المزارعة في حق الكل والخارج بينهم على الشرط كذا في البدائع * الباب السادس في المزارعة التي تشترط فيها المعاملة المعاملة إذا شرطت في المزارعة بنظر أن كان البذر من قبل العامل فسدت المزارعة والمعاملة جميعا وإن كان البذر من قبل رب الأرض جازت المزارعة والمعاملة جميعا ولو كانت المعاملة معطوفة على المزارعة جازت من أيهما كان البذر وإذا دفع رجل إلى رجل أرضا بيضاء مزارعة وفيها نخيل على أن يزرعها ببذره وعمله على أن ما خرج من ذلك فهو بينهما نصفان واشترط فلك سنين معلومة فهذا فاسد لأن في حق الأرض العامل مستأجر له بنصف الخارج على أن يزرعها ببذره وفي حق النخيل رب النخيل مستأجر له بنصف الخارج فهما عقدان مختلفان لاختلاف المعتود عليه

في كل واحد منهما وقد جاء احد العقدین شرطاً في الآخر وذلك مفسد للعقد كذا في المحيط *
ثم الخارج من الارض كله لصاحب البذر وعليه اجر مثل الارض لصاحب الارض ويتصدق
المزارع بالفضل لانه ربي زرع في ارض غيره بعقد فاسد والخارج من العمل كله لصاحب النخيل
والعامل اجر مثل عمله فيما عمل في النخيل ويطيب الخارج كله لصاحب النخيل ولو كان الشرط بينهما
في النخيل على الثلث والثلثين او في الزرع على الثلث والثلثين فالجواب واحد ولو كان البذر
من صاحب الارض والمسئلة بحالها جاز العقد لانه استأجر العامل ليعمل في ارضه ونخله فيكون العقد
فيهما واحداً لاتحاد المعقود عليه وهو منفعة العامل وكذلك لو اشترط على العامل في النخيل تسعة
اعشار الثمار وفي الزرع النصف لان العقد لا يختلف باختلاف مقدار البذر المشروط انما يختلف
باختلاف المعقود عليه ولو دفع اليه ارضاً وكرماً على نحو هذا كان الجواب فيه كالجواب في النخل
ولو دفع اليه ارضاً بيضاء فيها نخيل فقال ادفع اليك هذه الارض تزرعها ببذر كذا وعملك على ان
الخارج من ذلك بيني وبينك نصفان وادفع اليك ما فيها من النخل معاملة على ان تقوم
عليه وتسقيه وتلقحه فما خرج من ذلك فهو بيننا نصفان او قال لك منه الثلث ولي ثلثان وقد قتا
لذلك سنين معلومة فهو جائز لانه لم يجعل احد العقدین ههنا شرطاً في الآخر وانما جعله معطوفاً
وكذلك لو دفع اليه ارضاً وكرماً وقال ازرع هذه الارض ببذر كذا وقم على هذا الكرم فاكسحه واسقه
فهذا عقد صحيح لانه ما شرط احد العقدین في الآخر كذا في المبسوط * الباب السابع في الخلاف
في المزارعة واذا دفع رجل الى رجل ارضاً على ان يزرعها حنطة فليس له ان يزرع غير الحنطة وان كان
ذاك اهون على الارض واقل ضرراً بالارض من الحنطة وكذا لو قال خذ هذه الارض تزرعها حنطة
اولتزرعها حنطة او قال فازرعها حنطة بالفاء فهذا كله شرط حتى لو زرع غير الحنطة بصير مخالفاً كذا
في خزائن المفتين * ولو قال وازرعها حنطة بالواو هل يكون شرطاً او يكون مشورة لم يذكر هذه المسئلة
في المزارعة وذكر في المضاربة اذا دفع الى رجل الف درهم مضاربة وقال خذ هذه الف مضاربة بالنصف
واعمل بها في الكوفة فهذا مشورة حتى لو عمل بها في غير الكوفة لايصير مخالفاً من مشاء مخارح
من قال يجب ان يكون الجواب في المزارعة كذلك وكان الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يقول
يعتبر هذا شرطاً في المزارعة لانه لو اعتبر شرطاً كان هذا بياناً لنوع البذر فتجوز المزارعة قياساً واستحساناً
ولو جعلناه مشورة لايكون بياناً لنوع البذر فلا تجوز المزارعة قياساً بخلاف المضاربة كذا في المحيط * مزارع سنة

زرع الارض فاكله الجراد او اكل اكثره وبقي شيء قليل فاراد المزارع ان يزرع فيها شيئاً آخر فيما بقي من المدة فمنعه صاحب الارض قالوا ينظران كانت المزارعة بينهما ان يزرع فيها نوعاً معيناً ليس له ان يزرع غير ذلك وان كانت المزارعة عامة على ان يزرع ما شاء او مطلقة كان له ان يزرع فيما بقي من الوقت ما شاء قال رح وعندي وان كانت المزارعة بينهما في نوع ينبغي ان يكون له ان يزرع فيها ما هو مثل الاول او دونه في الضرر بالارض كذا في فتاوى قاضيخان *

الباب الثامن في الزيادة والخط من رب الارض والنخل والمزارع والعامل أصله ان كان المعقود عليه بحال يجوز ابتداء المزارعة عليه جازت الزيادة وان كان بحال لا يجوز ابتداء العقد عليه لا تجوز الزيادة لان الزيادة في البذل معتبرة بالأصل والأصل يقتضي معقوداً عليه ليكون بازائه وكذلك الزيادة تقتضي معقوداً عليه لجعل بازائه والخط جائز في الحالين لانه اسقاط بعض البذل فيستدعي قيام البذل لا قيام المعقود عليه واذا زاد احدهما في الخارج فان كان قبل استحصاد الزرع وتناهي عظم اليسر جاز لانه يجوز ابتداء عقد المزارعة على الخارج مادام في اخذ البناء والزيادة فتجوز الزيادة فيه كما في البيع والاجارة وان كان من بعده لا تجوز من صاحب البذر والنخل وتجوز من لا بذر من جهته لان الزيادة من صاحب البذر في حال لا يجوز ابتداء المزارعة على الخارج فلا يمكن تصحيح زيادة في البذل لغوات المعقود عليه وهو المانع ولا يمكن تجويزه بطريق الخط لان صاحب البذر مستأجر والمستأجر مشترى الزيادة من المشتري لا يمكن تجويزها حطاً لان الثمن عليه لانه فكذا هنا الخارج فلا يمكن حطه فاما من لا بذر من جهته مؤاجراً والمؤاجر يتصور منه حط الاجرة فتجعل الزيادة منه في الخارج لصاحب البذر حطاً منه عن بعض الاجر والخط جائز حال فوات المعقود عليه والزرع وان كان عينا وقت الخط وحط الاعيان لا يصح ولكنه لم يكن عينا وقت العقد فصح الخط وصار المحطوط ملكاً لمن وقع الخط له كالبائع اذا قبض الثمن ثم ابرأه المشتري عن بعض الثمن صح وان كان عينا وقت الخط كذا في محيط السرخسي *

اذ اتعاقد الرجلان مزارعة او معاملة بالنصف وعمل فيها العامل حتى حصل الخارج ثم زاد احدهما الآخر من نصيبه السدس وحصل له الثلثان ورضي بذلك الآخر فان كان ذلك قبل استحصاد الزرع ولم يتناه عظم اليسر جاز وان كان بعض استحصاد الزرع وتناهي عظم اليسر فان كان الزائد صاحب الارض وصاحب النخل في المعاملة فهو باطل وان كان الآخر هو الزائد فهو جائز وكذلك ان كان

صاحب الارض الذي لا بذر من قبله هو الذي زاد صاحب البذر واذا اشترط الخارج في المعاملة والمزارعة نصفين اشترط الا احدهما على صاحبه عشرين درهما فسدت المزارعة والمعاملة من ايهما كان البذر او الشرط ثم الخارج كله لصاحب البذر في المزارعة ولصاحب النخيل في المعاملة وكذلك لو زاد احدهما صاحبه عشرين قفيزا كذا في المبسوط * الباب التاسع فيما اذا مات رب الارض او انقضت المدة والزرع بقل او الخارج بسرو وما يتصل به من موت المزارع او العامل او موته في بعض المدة ويدخل في هذا الباب بعض مسائل النفقة على الزرع * اذا دفع الرجل الى رجل ارضا مزارعة والبذر من قبل المزارع فمات رب الارض بعد ما ثبت الزرع قبل ان يستحصد فالقياس ان تنقض المزارعة واورثة رب الارض ان يأخذوا ارضهم وفي الاستحسان يبقى العقد الى ان يستحصد الزرع ولا يثبت اجارة مبدأة وكانت لورثة رب الارض خيارات ثلاثة ان شاؤوا قلعوا الزرع ويكون المقلوع بينهم وان شاؤوا انفقوا على الزرع بامر القاضي حتى يرجعوا على المزارع بجميع النفقة مقدارا بالحصصة وان شاؤوا غرموا حصصة المزارع من الزرع والزرع لهم هذا اذا مات رب الارض بعد الزراعة فاما اذا مات قبل الزراعة ولكن بعد ما عمل المزارع في الارض بان كرب الارض وحفر الانهار وسوى المسناة انتقضت المزارعة ولا يبقى صيانة لحقه في الاعمال واما اذا مات رب الارض بعد الزراعة قبل النبات هل تبقى المزارعة ففيه اختلاف المشائخ رح ولولم يموت رب الارض في هذه الصورة ولكن المزارع قد كان اخرا الزراعة فزرع في آخر السنة وانقضت السنة والزرع بقل لم يستحصد فاراد رب الارض ان يقلع الزرع وابى المزارع لا يتمكن رب الارض من القلع ويثبت بينهما اجارة في نصف الزرع حكما الى ان يستحصد الزرع صيانة لحق المزارع في الزرع حتى يغرم المزارع نصف اجر مثل الارض لرب الارض وفيما اذا مات رب الارض في وسط المدة وقال المزارع لا اقلع الزرع لا يثبت اجارة مبدأة بل يبقى عقد المزارعة حتى لا يغرم المزارع لورثة رب الارض شيئا والعمل عليهما نصفان حتى يستحصد الزرع وهذا بخلاف ما لو مات رب الارض في وسط السنة والزرع بقل فان جميع العمل على المزارع حتى لا يقلع الزرع وانما يغرم المزارع اجر مثل نصف الارض وهذا اذا لم يرد المزارع القلع فان اراد القلع كان لرب الارض خيارات ثلاثة على نحو ما بينا في الفصل الاول في حق وورثة رب الارض وفرق بين ما اذا مات

اذا مات رب الارض في وسط المدة والزرع بقل وبين ما اذا انتهت المدة والزرع بقل فقال في فصل الموت اذا انفق ورثة رب الارض بامر القاضي على الزرع رجعوا على المزارع بجميع النفقة مقدرا بالحصصة وفي فصل انتهاء المدة قال اذا انفق رب الارض على الزرع بامر القاضي رجع على المزارع بنصف القيمة مقدرا بالحصصة واذا انقضت مدة المعاملة والثمر لم يدرك بعد وابتى العامل الصرم فانه يترك في يده بغير اجارة بخلاف ما اذا انقضت مدة المزارعة والزرع بقل فانه تترك الارض في يد المزارع باجر كذا في المحيط * ولو كان البذر من قبل العامل فزرع الارض ثم مات المزارع قبل ان يستحصد فقال ورثته نحن نعمل فيها على حالها فلهم ذلك لانهم قائمون مقام المورث ولا اجر لهم في العمل ولا اجر عليهم فان قالوا لا نعمل لا يجبرون ويقال لصاحب الارض اقلع الزرع فيكون بينك وبينهم نصفين او اعطهم قيمة حصتهم من الزرع وانفق على حصتهم ويكون نفقتك في حصتهم مما تخرج الارض ولو كان البذر من قبل العامل فلما صار الزرع بطلا انتضى وقت المزارعة فايهما انفق والآخر غائب فهو متطوع في النفقة ولا اجر لصاحب الارض على العامل واذا رفع العامل الامر الى القاضي وصاحب الارض غائب فانه يكلفه اقامة البينة على ما ادعى واذا تأخر اقامة البينة وخيف الفساد على الزرع فان القاضي يقول له امرتك بالاتفاق ان كنت صادقا فالنظر بهذا يحصل لانه ان كان صادقا كان الامر من القاضي في موضعه وان كان كاذبا لم يثبت حكم الامر ويجعل القاضي عليه اجر مثل نصف الارض كذا في الظهيرية * واذا دفع اليه ارضا وبذرا على ان يزرعها سنة هذه على ان الخارج بينهما نصفان فزرعها ولم يستحصد حتى هرب العامل فانفق صاحب الارض بامر القاضي على الزرع حتى استحصد ثم قدم المزارع فلا سبيل له على الزرع حتى يوفي صاحب الارض جميع نفقته او لا يقول القاضي ولا يأمره بالاتفاق حتى يقيم البينة عنده على ما يقول لانه يدهي ثبوت ولاية النظر للقاضي في الامر بالاتفاق على هذا الزرع ولا يعرف القاضي سببه فيكلفه اقامة البينة عليه ويقبل هذه البينة منه لتكشف الحال بغير خصم او يكون القاضي فيه خصمه كما يكون في الاتفاق على الوديعة واللقطة فاذا اقام البينة كان امر القاضي اياه بالاتفاق كما مر المودع لو كان حاضرا فيكون له ان يرجع بجميع ما انفق كذا في المبسوط * وان اختلفا في مقدار النفقة فالقول قول المزارع مع يمينه على علمه كذا في المحيط * ولو لم يهرب ولكنه انتضى وقت المزارعة قبل ان يستحصد الزرع والمزارع غائب فان القاضي يقول لصاحب

الأرض انفق عليه ان شئت فاذا استحصدم يصل العامل الى الزرع حتى يعطيك النفقة فان ابى ان يعطيك النفقة ابيع حصته من الزرع واعطيك من الثمن حصته من النفقة فان لم يف بذلك حصته فلا شيء لك عليه فان ابى ان يعطيك النفقة باع القاضي حصته قبل هذا بناء على قولهما فاما عند ابي حنيفة رح لا يبيع القاضي حصته من ذلك وقيل بل هو قولهم جميعا ولا يتصدق واحد منهما بشيء في هذه المسائل من الزرع الذي صار له لانه لا يتسكن خبث ولا فساد في السبب الذي به سلم لكل واحد منهما نصيبه من الزرع كذا في المبسوط * واذا انقضت مدة المزارعة والزرع بقل وغاب احد هما فان كان الغائب رب الأرض فرفع المزارع الامر الى القاضي ليأمره بالانفاق فالقاضي لا يأمره بذلك ما لم يقم البينة على دعواه ان الزرع بينه وبين الغائب فاذا اقام البينة على ذلك حينئذ يأمره بالانفاق وليس سماع هذه البينة للقضاء على الغائب فان رب الأرض لو حضر وانكر الشركة وقال الأرض والزرع كله لي وقد غصبتهما مني لا يكون له حق الرجوع بالنفقة على رب الأرض ما لم يعد البينة ان الزرع كان مشتركا بينهما وانما سماع هذه البينة لا يجاب الحفظ على القاضي لان المدعي بما ادعى يريد به ايجاب الحفظ على القاضي لان حفظ مال الغائب يجب على القاضي فكان للقاضي ان لا يلتزم ذلك بمجرد دعوى المدعي بدون البينة فقبل اقامة البينة ان شاء امره بالانفاق مقيدا بان يقول له انفق ان كان الامر كما وصفت وبعد اقامة البينة يأمره بالانفاق مطلقا حتما فيقول له انفق وان خاف القاضي الهلاك على الزرع قبل اقامة البينة فانه يأمره بالانفاق مقيدا على نحو ما بينا وتقدير قول القاضي له انفق ان كان الامر كما وصفت ان كان الزرع مشتركا بينك وبين فلان فقد امرتك بالانفاق على ان لك الرجوع بالنفقة وان لم يكن مشتركا وقد غصبتهما من ربة فلا رجوع لك وان امرتك بالانفاق كذا في الذخيرة * وفي الفتاوى العتائية ولو انفق بغير امر القاضي كان متبرعا ولا يجب على العامل اجر مثل نصف الأرض وكذا لو حضر الغائب وابى ان ينفق ولو غاب المزارع قبل انقضاء المدة ينفق المحاضر بامر القاضي ويرجع بجميع ما انفق على الغائب هلك الزرع وبقي وكذا لو كان العامل معسرا ليس له ما ينفق فالجواب ما ذكرنا ولو انفق من غير امر القاضي كان متبرعا ولو كان موسرا يجبر على الانفاق كذا في التاتارخانية * واذا انقضت مدة المزارعة والزرع بقل فاراد رب الأرض ان يقطع الزرع وابى المزارع فانه لا يثبت للمزارع من الخبارات ما ثبت لرب الأرض حتى ان المزارع لو قال انا اعطي قيمة حصته

رب الأرض من الزرع ليس له ذلك من غير رضی رب الأرض ولو اراد المزارع القلع فلرب الأرض ذلك من غير رضا المزارع والفرق ان صاحب الأرض صاحب اصل والمزارع صاحب تبع ولصاحب الأصل ان يملك التبعية من غير رضا صاحب التبعية وليس لصاحب التبعية ان يملك الأصل من غير رضا صاحب الأصل كذا في المحيط * الباب العاشر في زراعة احد الشريكين الأرض المشتركة وزراعة الغاصب أراضي مشاعة بين قوم عمد بعضهم الى شيء منها فزروعها بذر وساق البعض الماء المشترك بينهم واشترك الأرض على هذه الصفة سنين وذلك كله بغير امر شركائه ان كان الذي اشتغل من الأرض هو مقدار حصته لو حمل على المهايأة وكان قبل ذلك يتهايون ولم يكن شركاءه طلبوا القسمة فلا ضمان عليه فيما اشتغل ولا يشركه شركاءه فيما اشترك من ذلك كذا في خزائن المفتين * وعن الثاني لو اذن له في أرضه فزرع ثم ان ربها اراد اخراج المزارع لا يجوز لان تعزير المسلم حرام وان قال له ربها خذ بذرك ونفقتك ويكون الزرع لي ورضي به المزارع ان كان قبل النبات لا يجوز لان بيع الزرع قبل النبات لا يجوز ولا يفصل بين ما اذا كان حال قيام البذر او بعد استهلاكه كذا في الوجيز للكردري * زرع أرض الغير ولم يعلم به صاحب الأرض الا عند الاستحصاد ورضي به حين علم او قال مرة لا أرضي به ثم قال رضيت طاب الزرع للمزارع نص في الخانية قال الفقيه ابو الليث رح هذا استحسان وبه نأخذ كذا في جواهر الاخلاطي * ولو ان ثلثة اخذوا أرضاً بالنصف ليزرعوها بالشركة فغاب واحد منهم فزرع الاثنان بعض الأرض حنطة ثم حضر الآخر وزرع بعض الأرض شعيراً ان فعلوا ذلك باذن كل واحد منهم فالحنطة بينهم ويرجع صاحب الحنطة على الآخر بثلث الحنطة التي بذروا والشعير ايضا بينهم ويرجع به صاحب الشعير عليهما بثلثي الشعير الذي بذر بعد دفع نصيب صاحب الأرض وان فعلوا ذلك بغير اذن فالحنطة ثلثها لصاحب الأرض وثلثاها لهما ويغرمان نقصان ثلث الأرض ويطيب لهما ثلث الخارج واما الثلث الآخر يرفعان منه نفقتها ويتصدقان بالفضل لان ثلثي ذلك نصيبهما وقد زرعا فهو على الشرط وفي الثلث الآخر صار اخصابين فصار كل الخارج منه لهما واما صاحب الشعير فله خمسة اسداس الشعير ولرب الأرض السدس لان ثلثي ذلك زرع غصباً فهو له وثلثه زرع بحق فنصفه له ايضا وعليه نقصان الأرض في مقدار ثلثي ذلك ويتصدق بالفضل كذا في الفتاوى الكبرى * اذا نقصت الأرض بزراعة الغاصب ثم زال النقصان بفعل رب الأرض لا يبرأ اصلاً

وان زال بدون فعله اختلف المشائخ ربح منهم من قال ان زال قبل الرد على رب الارض يبرأ
وان زال بعد الرد لا يبرأ ومنهم من قال يبرأ في الوجهين جميعا وبه يقتضى كالمبيع اذا زال عنه العيب
كذا في الغيابة * واذا دفع الرجل ارضه مزارعة وشرط البذر على المزارع فزرعها المزارع فجاء
مستحق واستحقها اخذها المستحق بدون الزرع وله ان يأمره بتلغ الزرع وان كان الزرع بطلا
ولا تترك الارض في يد المزارع باجارة الى ان يستحصد ويكون القلع على الدافع والمزارع
نصفين ثم المزارع بالخيار ان شاء رضي بنصف المقلوع ولا يرجع على الدافع بشيء وان
شاء رد المقلوع عليه وضمنه قيمة حصته ثابتا في ارضه لا في ارض غيره يريد بقوله ضمنه قيمة حصته
ثابتا في ارضه قيمة حصته من زرع له حق القرار كذا في المحيط * ثم المستحق في قول ابي حنيفة ربح
يضمن نقصان الارض المزارع خاصة ويرجع به على الذي دفع اليه الارض وهو قول ابي يوسف ربح
الآخر وفي قوله الاول وهو قول محمد ربح المستحق بالخيار ان شاء ضمن نقصان الارض الدافع
وان شاء الزارع ثم يرجع المزارع به على الدافع وهو بناء على مسئلة غصب العقار كذا في المبسوط *
هذا اذا كان البذر من قبل المزارع وان كان البذر من قبل الدافع واخذ المستحق الارض واضرهما
بالقلع وقلعا فامزارع بالخيار ان شاء رضي بنصف المقلوع ولا شيء له غيره وان شاء رد المقلوع على الدافع
ورجع عليه باجر مثل عمله على قول الفقيه ابي بكر البلخي ربح وبقية حصته من الزرع على قول
ابي جعفر ربح ولو ان المستحق اجاز المزارعة لم يذكر محمد ربح هذا الفصل في الاصل وذكر
شيخ الاسلام ربح في شرحه ان الجواب فيه على التفصيل ان كان البذر من جهة رب الارض
لا يعمل اجازته وان كان البذر من قبل العامل صح اجازة المستحق قبل المزارعة ولا يصح اجازته
بعد المزارعة وكان كمن آجر دار غيره شهرا فاجاز صاحب الدار الا جازة ان اجاز قبل مضي المدة
جاز وان اجاز بعد مضي المدة لا يجوز كذا في الذخيرة * وذكر في المنتقى ابو سليمان عن
محمد ربح رجل فصب ارضا ودفعها الى غيره مزارعة سنة ان كان البذر من قبل المزارع فزرعها
المزارع ولم ينبت الزرع ختمى اجاز رب الارض المزارعة جاز اجازته وما خرج منها فهو بين
رب الارض والمزارع على ما شارطه الغاصب ولا ضمان عليه الا ما نقصها قبل ان يجز رب الارض
فان ذلك النقصان يضمنه المزارع لرب الارض في قياس قول ابي حنيفة ربح وقال محمد ربح
ان شاء

ان شاء رب الارض ضمن المزارع ذلك وان شاء ضمن الغاصب ولونبت الزرع وصار له قيمة ثم اجاز رب الارض المزارعة جازت المزارعة وليس له ان ينقضها بعد ما اجازها ولكن لا شيء لرب الارض من الزرع وما يحدث فيه من الحب فجميع ذلك بين المزارع والغاصب ومعنى قوله اجاز رب الارض المزارعة جازت ان لا يكون لرب الارض بعد الاجازة ان يطلب المزارع بقلع الزرع وتفرغ الارض وقبل الاجازة كان له ذلك لا ان يصير الزرع لرب الارض وفي المنتقى ايضا رجل غصب من آخر ارضا ودفعها الى رجل مزارعة بالنصف والبذر من قبل الدافع ثم ان رب الارض اجاز المزارعة وكانت الاجازة قبل الزراعة او بعدها فلا جازة باطلة حتى لا يكون لرب الارض من الزرع شيء والمعنى ما اشار اليه شيخ الاسلام ان البذر اذا كان من قبل الدافع فالتقدم يرد على حق المستحق قال في المنتقى والارض بعد الاجازة بمنزلة العارية في يد الغاصب والمزارع فان اراد رب الارض ان يرجع من اجازته يأخذ ارضه فان كان المزارع لم يزرع الارض بعد فله ذلك وان كان المزارع قد زرع الارض قبل الاجازة ونبت بعد الاجازة او زرع بعد الاجازة ونبت او زرع بعد الاجازة ولم ينبت فليس له ان يرجع فيما اجاز لان فيه تعزير المؤمن وانه حرام وكذا ان كان المالك اجاز المزارعة بعد ما تسبيل الزرع الا انه لم يستحصد ثم اراد ان يرجع فيما اجاز ليس له ذلك ولكن يقال للغاصب اغرم له اجر مثل ارضه الى ان يستحصد الزرع وبقيت المزارعة بين الغاصب والمزارع على ما كانت فان قال الغاصب انا اغرم الا اجر بقدر حصتي من الزرع لم يجبر على اكثر من ذلك وقيل للمزارع اغرم انت من اجر الارض على قدر حصتك من الزرع فان كان غرما من ذلك ورضيا به كان عمل الزرع حتى يستحصد عليهما جميعا لان الغاصب حين ابى ان يغرم الا اجر كله صار كانه زرع بينهما زرع في ارض رجل فان قال الغاصب لا اغرم من الا اجر شيئا ولكني اقلع الزرع فالمزارع بالخيار ان شاء قلع معه وان شاء ادى اجر مثل الارض من ماله وعمل في الزرع بنفسه واجرائه فاذا استحصد نظر الى نصيب الغاصب فليأخذ من ذلك ما غرم من اجر الارض واجرا الاجراء في نصيب الغاصب وكان الفضل للغاصب ولا يأخذ من ذلك اجر العملة وان قال المزارع لا اغرم اجر ولا اصل في ذلك عملا وانا اقلع الزرع فان اجتمع الغاصب معه على ذلك قلعا وسلم الارض لصاحبها وان ابى ذلك الغاصب كان للغاصب ان يؤدى اجر مثل الارض ويقال له قم على الزرع فاعده بنفسك وجوائك

حتى يستحصل فثاخذ من حصة الزرع ما غرم عنه من اجر الارض والاجراء وكان حاله فيه مثل حال المزارع في الوجه الاول وهذا كله اذا كان بقضاء القاضي فاما اذا فعله ^{احدهما} بغير قضاء القاضي ولا رضاء من صاحبه فهو متطوع فيه وسلم الآخر نصيبه منه كملا وليس على واحد منهما ان يتصدق بما اصابه من الزرع الا ما وجب للغاصب من الزرع قبل ان يجيز رب الارض المزارعة وان اجاز رب الارض المزارعة قبل ان يبذر ثم بذر فلم ينبت حتى اراد اخذ ارضه فقال المزارع انا ادع المزارعة ولا حاجة لي في العدل لان البذر لم ينبت وقال الغاصب انا امضي على المزارعة لان البذر قد فسد حين طرح في الارض قيل للغاصب عليك اجر مثل الارض التي ان يستحصل الزرع فاذا رضي بذلك وجب على المزارع ان يمضي على المزارعة كما اشترط عليه الغاصب وكان الاجر كله على الغاصب لا يرجع على المزارع ولا في حصته بشيء فان قال الغاصب لا اعطى الاجر وانا آخذ البذر يعني من رب الارض قيل للمزارع انت بالخيار ان شئت فابطل المزارعة وسلم الغاصب بذرة ولرب الارض اجر ارضه وان شئت كان عليك اجر مثل الارض التي ان يستحصل الزرع فان رضي بذلك جازت المزارعة ولم يكن لرب البذر على اخذ بذرة سبيل ويكون المزارع متطوعا فيما غرم من اجر الارض وتكون المزارعة بينهما على ما اشترطوا ولا يتصدقان بشيء مما وجب لهما من الطعام لان رب الارض اجاز المزارعة والبذر على حاله قبل ان ينبت ويكون له قيمته فلا يتصدق واحد منهما بشيء من زيادة الزرع بعد ذلك كذا في المحيط والذخيرة * واذا غصب بذرا وزرعه في ارض نفسه فقبل ان ينبت كان لصاحب البذر ان يجيز فعله لان قبل النبات الحنطة قائمة في الارض فيعتبر بما لو كانت قائمة على وجه الارض وبعد النبات لا يعمل اجازته كذا في المحيط * غصب ارضا وزرعها ثم زرع فوق زرعه رجل آخر فالزرع الثاني لكن يضمن للاول مثل بذرة وان نقصت الارض فضمن نقصانها على الاول كذا في خزائن المفتين * وفي العيون رجل غصب ارضا وزرعها حنطة ثم اختصا وهي بذر لم ينبت بعد فصاحب الارض بالخيار ان شاء تركها حتى ينبت ثم يقول اقلع زرعي وان شاء اعطاه ما زاد البذر فيه وتفسيره عن محمد رح ان يقوم الارض وليس فيها بذر ويقوم فيها بخير المختار انه يضمن قيمة بذرة لكن مبذورا في ارض غيره كذا في الخلاصة * ولو ان رجلا بذر ارضه ولم ينبت فسقاه اجنبي فنبت في القياس يكون الزرع للذي سقاه وفي الاستحسان الزرع لصاحب الارض لان صاحب الارض يرضى بهذا السقي دلالة بخلاف ما قبل القاء البذر كذا في فتاوى قاضيخان * وعليه قيمة

الحب مبدور في الارض على شرط القرار ان يسقاها قبل ان يفسد البذر في الارض وان سقاها بعد ما فسد البذر في الارض قبل ان ينبت نباتا له قيمة فنبت بسقيه فان في القياس عليه نقصان الارض تقوم الارض مبدورة وقد فسد حبها وتقوم غير مبدورة فيغرم النقصان والزرع للساقى وان سقاها بعد ما نبت الزرع وصار له قيمة فعليه قيمة الزرع يوم سقاها والزرع للساقى وان سقاها بعد ما استغنى الزرع عن السقي لكن السقي اجوده فان الزرع لصاحب الارض ولا شيء للساقى وهذا جواب الفقيه ابو جعفر وجواب الفقيه ابى الليث رح الاجنبى الساقى متطوع ولا شيء له كذا في الخلاصة * ولوان رجلا القى بذرا في ارض غيره ثم ان صاحب الارض سقى الزرع حتى ادرك اخذت ههنا بالقياس والزرع كله لصاحب الارض وعليه قيمة الحب ان كان سقاها وهو حب قيمته مبدور في الارض بغير حق التراب فيها وان كان سقاها بعد ما فسد الحب في الارض فخرج الزرع بعد ذلك ولولا السقي لم يكن يخرج او كان يخرج لكن لم يكن له قيمة فالزرع لصاحب الارض ولا ضمان عليه لصاحب البذر ولو كان البذر من غير صاحب الارض والسقي من رجل آخر غير صاحب الارض ايضا كان سبيله معه كسبيل الساقى مع صاحب البذر والارض جميعا كذا في الذخيرة * لوان رجلا زرع ارضه ثم جاء آخر والقى بذرة في تلك الارض فخرج الزرع ان خرج من غير سقى فالزرع كله لغير صاحب الارض وعليه قيمة الحب مبدور في الارض على حق القرار في قياس قول ابى حنيفة رح وان القى البذر بعد ما فسد الحب في الارض ثم نبت بعد ذلك كله فعليه نقصان الارض المبدورة على حق القرار والزرع كله للثاني وان بذر بعد ما خرج الزرع وصار له قيمة ثم ادرك ذلك كله مختلطا فعليه قيمة زرع رب الارض ثابتا في الارض على وجه القرار يوم ظهر اختلاطه بزرع صاحب الارض وهذا كله قول ابى حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح الزرع بينهما في هذه الفصول كلها على الشركة وهذا كله اذا ادرك الزرع من غير سقى او بسقى صاحب البذر الذي لا ارض له ولو ادرك الزرع بسقى صاحب الارض فالزرع كله لصاحب الارض وعليه للآخر قيمة حبه ان سقاها قبل ان يفسد حبه وان سقاها بعد ما فسد لم يلزمه الضمان كذا في المحيط * وقد ذكرنا جنس هذه المسائل في الباب الحادي عشر من كتاب الغصب * الباب الحادي عشر في بيع الارض المدفوعة مزارعة واذا دفع الرجل ارضه مزارعة سنة لينزرعها المزارع ببذرة وآلاته فلما نزرعها المزارع باعها رب الارض فهذا على وجهين الاول ان يكون الزرع بقلا وفي هذا الوجه البيع موقوف على اجازة المزارع سواء باع الارض مع الزرع

اوباع الارض بدون الزرع فان اجاز المزارع البيع في الارض والزرع جميعا نفذ البيع وانقسم الثمن على قيمة الارض وعلى قيمة الزرع يوم البيع فما اصاب الارض فهو لرب الارض وما اصاب الزرع فهو لرب الارض وبين المزارع نصفان هذا اذا اجاز المزارع البيع فان لم يجز المزارع البيع فالمشتري ان شاء تربص حتى يدرك الزرع وان شاء فسخ البيع هذا اذا باع الارض والزرع جملة وان باع الارض وحدها بدون الزرع فاجاز المزارع البيع فالارض للمشتري والزرع بين البائع والمزارع نصفان وان لم يجز المزارع البيع اخذ المشتري الارض وحصته رب الارض بجميع الثمن وان لم يجز البيع فالمشتري بالخيار على نحو ما بينا وان باع الارض وحصته من الزرع واجاز المزارع البيع اخذ المشتري الارض وحصته رب الارض بجميع الثمن وان لم يجز البيع فالمشتري بالخيار وان اراد المزارع ان يفسخ البيع في هذه الصورة فالصحيح انه ليس له ذلك الوجه الثاني اذا باع رب الارض بعدما استحصد الزرع فان باع الارض بدون الزرع جاز البيع من غير توقف وان باع الارض مع جميع الزرع نفذ البيع في الارض وحصته رب الارض من الزرع ويتوقف في نصيب المزارع فان اجاز المزارع البيع كان للمزارع من الثمن حصته نصيبه من الزرع والباقي من الثمن لرب الارض وان لم يجز البيع بخير المشتري اذ لم يعلم بالمزارعة وقت الشراء لتفرق الصفة عليه وان كان صاحب الارض باع الارض والزرع بقل فام بجز المزارع البيع فخير المشتري فلم يفسخ البيع حتى استحصد الزرع نفذ البيع في الارض وحصته رب الارض من الزرع وللمشتري الخيار ان شاء اخذ الارض وحصته رب الارض من الزرع بحصتهما من الثمن وان شاء ترك وان كان باع الارض مع حصته من الزرع فلم يجز المزارع البيع ولم يفسخه المشتري حتى استحصد الزرع نفذ البيع وكان للمشتري ان يأخذهما بجميع الثمن ولا خيار له وكذلك اذا باع الارض دون الزرع فلم يجز المزارع البيع ولم يفسخ المشتري حتى استحصد الزرع نفذ البيع في الارض ولا خيار للمشتري كذا في المحيط * وفي الفتاوى الفضلي رح اذا دفع ارضه مزارعة ثم باعها قبل ان يزرع المزارع فهذا على وجهين الاول ان يكون البذر من قبل رب الارض وفي هذا الوجه للمشتري ان يمنع المزارع من الزراعة فبعد ذلك ان لم يكن المزارع شرع في العمل ولم يعمل شيئا من اعمال المزارعة فلا شيء للمزارع حكما وديانة وان كان عمل بعض الاعمال نحو حفر الانهار واصلاح المسناة فكذاك حكما ولكن يقتدي لرب الارض بان يرضى المزارع فيما بينه وبين ربه باعتباره

ربه باعتبار ما عمل له في ارضه ديانة لا على وجه الشرع الوجه الثاني اذا كان البذر من قبل المزارع فليس للمشتري ان يمنعه من المزارعة كذا في الذخيرة * رجل دفع كرمه معاملة فعمل العامل في الكرم عملا قليلا ثم باع كرمه برضى العامل فان لم يخرج من الكرم والنخل شيء لا شيء للعامل من الثمن لان الموجود منه العمل ومجرد العمل لا قيمة له وان باع صاحب الارض ارضا مع نصيب نفسه بعد ما خرج الثمر من الكرم فان اجاز العامل جاز ويكون نصيب البائع من الثمر للمشتري ونصيب العامل للعامل وان كان هذا البيع قبل خروج الثمر فلا شيء للعامل في الحكم لانه لا يملك شيئا قبل النبات وانما يملك بعده كذا في فتاوى قاضيخان * باع ارضا فيها بذر لم ينبت فان كان البذر عفن في الارض فهو للمشتري والالفلبائع فان سقاء المشتري حتى نبت ولم يكن عفن عند البيع فهو للبائع ايضا والمشتري متطوع فيما فعل وكذا لو نبت لكن لم يتقوم بعد واختيار الفقيه ابي الليث رح انه للبائع في الاحوال كلها الا اذا بيع مع الارض نصا ودلالة وبه يفتى كذا في الكبرى * الباب الثاني عشر في العذر في المزارعة والمعاملة اما المعاني التي هي عذر في فسخ المزارعة فانواع بعضها يرجع الى صاحب الارض وبعضها يرجع الى المزارع اما الاول فهو الدين القارح الذي لا قضاء له الا من ثمن هذه الارض يباع في الدين ويفسخ العقد بهذا العذر اذا امكن الفسخ بان كان قبل الزراعة او بعد ها اذا ثمن الزرع مبلغ الحصاد لانه لا يمكنه المضي في العقد الا بضرر يلحقه فلا يلزمه تحمل الضرر فيبيع القاضي الارض بدينه او لا ثم يفسخ المزارعة ولا تنفسخ بنفس العذر وان لم يمكن الفسخ بان كان الزرع لم يدرك ولم يبلغ مبلغ الحصاد لا يباع في الدين ولا يفسخ الى ان يدرك ويطلق من السجن ان كان محبوسا الى غاية الادراك لان الحبس جزاء المظلم وانه غير ماطل قبل الادراك لكونه ممنوعا من بيع الارض شرعا والممنوع معذور فاذا ادرك الزرع يرد في الحبس ثانيا لبيع ارضه ويؤدى دينه بنفسه والافبيع القاضي عليه واما الثاني فنحو المرض لانه يعجز عن العمل والسفر لانه يحتاج اليه وترك حرفة الى حرفة لان من الحرف ما لا يغنيه من جوع وممانع يمنعه من العمل كذا في البدائع * وفي المعاملة اذا امتنع احد هما من المضي عليها فليس له ذلك الا بعذر فالمعاملة لازمة من الجانبين كذا في الذخيرة * قال محمد رح في الاصل وان كان البذر من قبل المزارع وقال المزارع انا اريد ترك المزارعة في هذه السنة او قل انا اريد ان ازرع ارضا اخرى في هذه السنة سوى هذه فله ذلك وكان له

ان يفسخ المزارعة كذا في المحيط * وفي الابانة ويجب ان يكون فصل المرض على التفصيل ايضا على قياس فصل السفر ان اخذه معاملة ليعمل بنفسه واجرائه لا يكون مرضه عذرا واذا اخذه معاملة ليعمل بنفسه يكون مرضه عذرا كذا في التاتار خانية * ومن العذر من قبل رب النخيل ورب الارض ان يلحقه دين قارح لا وفاء له الا من ثمن النخيل او الارض وعند ذلك لا بد لصحة الفسخ من القضاء او الرضاء على رواية الزيادات وعلى رواية كتاب المزارعة والاجارات والجامع الصغير لا يحتاج فيه الى القضاء ولا الى الرضاء بعض مشائخنا المتأخرين اخذوا برواية الزيادات وبعضهم اخذوا برواية الاصل والجامع الصغير وان طلب من القاضي النقض قبل البيع فالقاضي لا يجيبه الى ذلك ولكن يبيعه بنفسه ويثبت الدين عند القاضي حتى يمضي القاضي البيع وينقض العقد حكما كذا في الذخيرة * وما يفسخ به عقد المزارعة بعد وجودة فأنواع منها الفسخ وهو نوعان صريح ودلالة فالصريح ان يكون بلفظ الفسخ والاقالة والدلالة نوعان الاول امتناع صاحب البذر عن المضي في العقد فاذا قال لا اريد مزارعة الارض يفسخ العقد لان العقد غير لازم في حقه فكان بسبيل من الامتناع عن المضي فيه من غير عذر الثاني حجر المولى على العبد المأذون بعد ما دفع الارض والبذر مزارعة ومنها انقضاء مدة المزارعة ومنها موت صاحب الارض سواء مات قبل الزراعة او بعدها وسواء ادرك الزرع او هويقل ومنها موت المزارع سواء مات قبل الزراعة او بعدها بلغ الزرع حد الحصاد ولم يبلغ كذا في البدائع * الباب الثالث عشر فيما اذا مات المزارع او العامل ولم يدر ماذا صنع بالزرع او بالثمر قال محمد رح اذا مات المزارع ولم يدر ماذا صنع بالزرع فان حصة رب الارض من الزرع يكون دينيا في مال المزارع ولا يلتفت الى قول ورثة المزارع انه سرق الزرع وهذا الآن حصة رب الارض من الزرع كان امانة في يد المزارع بدليل انه اذا هلك الزرع في يد المزارع لم يضمن لرب الارض شيئا فاذا كانت امانة في يده ومات ولم يبين فهذا امين مات مجهلا فيصيرضا منافان وقع الاختلاف في مقدار قيمة الزرع قبل الموت فالقول قول ورثة المزارع وكذلك الجواب في المعاملة اذا مات العامل ولا يدرى ماذا صنع بالثمار وهذا كله اذا عرف خروج الثمار ونبات الزرع فاما اذا لم يعلم ذلك فلا ضمان وان ترك العامل مالا من دراهم او دنانير وكان عليه دين الصحة فصاحب الارض والنخل اسوة للفرمء يريد به اذا علم بالمزارعة والمعاملة في حال الصحة وان كان لا يعلم المعاملة والمزارعة الا باقرار المريض كان

هذا بمنزلة دين المريض الذي وجب باقراره في المرض فيكون مؤخرا عن ديون الصحة كذا في الذخيرة *

الباب الرابع عشر في مزارعة المريض ومعاملته مسائل هذا الفصل تبتي على اصل ان تصرف المريض مرض الموت فيما لم يتعلق به حق الغرماء والورثة وتصرف الصحيح سواء وتصرفه فيما يتعلق به حق الغرماء والورثة على قسمين قسم لا يبطل حق الغرماء والورثة بل ينتقل حقهم من محل الى محل هو مثله في المالية نحو البيع واشباهه وهذا القسم من تصرفه وتصرف الصحيح سواء وقسم يبطل حق الغرماء والورثة وهذا القسم من تصرفه محجور عنه كال تبرع ثم حق الغرماء والورثة انما يتعلق بمال يجري فيه الارث كاهيان التركة اما مال لا يجري فيه الارث كالمنافع فلا يتعلق به حقهم وكذا ما يجري فيه الارث الا انه ليس بمال ولا له حكم المال كالقصاص فانه لا يتعلق به حقهم قال محمد ر ح في الاصل واذا دفع المريض مرض الموت ارضا مزارعة بشرائطها فهذا على وجهين الاول ان يكون البذر من جهة المزارع وفي هذا الوجه المزارعة جائزة سواء كان المزارع اجنبيا او وارثا وسواء كان على المريض دين مستغرق او لم يكن وسواء كان المشروط للمريض من الخارج مثل اجر مثل الارض او اقل وسواء كان للمريض مال آخر سوى الارض او لم يكن الوجه الثاني اذا كان البذر من جهة المريض ايضا ولم يكن للمريض مال آخر سوى الارض والبذر وهذا الوجه على وجهين ايضا الاول ان يكون المزارع اجنبيا ولا دين على الميت فانه ينظر الى حصة المزارع من الزرع يوم نبت وصار له قيمة والى اجر مثل عمل المزارع في الزراعة فان كان قيمة حصته من الزرع يوم نبت فصار له قيمة مثل اجر مثل عمل المزارع او اقل سلم للمزارع حصته من الزرع وان كان قيمة حصته من الزرع يوم نبت وصار له قيمة اكثر من اجر مثل عمله ينظر ان كان حصة المزارع تخرج من ثلث مال الميت يكون الكل سالما للمزارع بعضه بطريق الوصية وبعضه بطريق المعاوضة وان كان حصته من الزرع لا تخرج من ثلث ماله ان اجازت الورثة ذلك فكذا الجواب يسلم للمزارع جميع ذلك وان لم تجز الورثة ذلك يسلم للمزارع قدر اجر مثل عمله بحكم المعاوضة وثلث ما بقي الى تمام المشروط يسلم له بحكم الوصية والباقي يكون للورثة ويعتبر الوصية في جميع ما ازاد على اجر المثل الى يوم الحصاد يريد به ان فيما زاد على اجر المثل يعتبر قيمة يوم الحصاد هذا اذا كان المزارع اجنبيا ولم يكن على الميت دين فاما اذا كان عليه دين مستغرق لجميع ماله اما دين الصحة واما دين المرض فانه ينظر الى قيمة حصة المزارع يوم نبت وصار له قيمة والى اجر مثل عمله فان كان قيمة حصته من الزرع يوم نبت

وصار له قيمة مثل اجر مثل عمله او اقل من اجر مثل عمله فان ما شرط للمزارع من الزرع لا يسلم له بل بشاركه فيما قبض غرماء المريض ويقسم ما قبض بينهم بالحصص اذا لم يكن للمريض مال سوى هذا يضرب المزارع بقيمة حصته من الزرع زائدة الى يوم الحصاد والغرماء بديونهم وان كانت قيمة حصة المزارع من الزرع يوم نبت وصار له قيمة اكثر من اجر مثل عمله فان المزارع يضرب في الزرع بمقدار اجر مثل عمله من غير زيادة والغرماء يضربون بحقوقهم ولا يسلم للمزارع شيء مما زاد على اجر مثل عمله الا ان ما يخص المزارع يأخذ من الزرع وما اصاب الغرماء يباع فتقضى ديونهم هذا الذي ذكرنا اذا كان المزارع اجنبيا فاما اذا كان المزارع وارثا فعلى قياس قول ابي حنيفة رح لو كان يرى جوازا للمزارعة بالمزارعة فاسدة حتى لا يستحق الوارث شيئا من الخارج وانما يكون له اجر مثل عمله درهم لا غير سواء كان على المريض دين او لم يكن وسواء كان قيمة حصة الوارث من الزرع مثل اجر مثل عمله او اكثر من ذلك واما على قول ابي يوسف ومحمد رح ان لم يكن على المريض دين فانه ينظر الى حصة الوارث من الزرع يوم نبت وصار له قيمة والى اجر مثل عمله فان كان قيمة حصته من الزرع يوم نبت وصار له قيمة مثل اجر مثل عمله او اقل كان له المشروط وما يحدث من الزيادة بعد ذلك الى يوم الحصاد فالجواب فيه كالجواب في الاجنبي واما اذا كان قيمة حصته من الزرع يوم نبت وصار له قيمة اكثر من اجر مثل عمله فان له من الخارج بقدر اجر مثل عمله وليس له مما زاد على ذلك الى تمام المشروط شيء لانه لو استحقه استحق بطريق الوصية ولا وصية للوارث واما اذا كان على المريض دين مستغرق فالجواب فيه كالجواب في الاجنبي كذا في المحيط * صحيح دفع ارضا الى مريض مزارعة بالنصف والبذر من العامل ولا مال له سواة فاخرجت الارض ثم مات فالجواب فيه كالجواب فيما اذا دفع المريض ارضه مزارعة والبذر من العامل لان هناك المريض هو المستأجر للعامل ببعض الخارج وهنا المريض مستأجر للارض ببعض الخارج كذا في محيط السرخسي * واذا دفع المريض زرع مال في الارض وهو بقل لم يستحصد او كفرى في رؤس النخيل او ثمر في شجر حين طلع اخضر ولم يبلغ على ان يقوم عليه فمارزق الله تعالى من ذلك من شيء فهو بينهما نصفان فالجواب فيه كالجواب في المزارعة اذا كان البذر من جهة المريض واذا دفع المريض الى رجل

نخلا معاملة

نخلًا معاملة هذه السنة على أن يقوم عليه ويسقيه ويلقحه فما أخرج الله تعالى من شيء فهو بينهما نصفان فأخرج النخيل كقري يكون نصفه مثل أجر العامل أو أقل فقام عليه وسقاه حتى صار يسرا يساوي ما لا عظيمائم صار حشفاً قيمته أقل من قيمة كقري حين خرج ثم مات صاحب النخيل وعليه دين كثير محيط بماله فإن جميع ما ترك الميت يقسم بين العامل وبين الغرماء يضرب فيه الغرماء بديونهم ويضرب العامل فيه بقيمة نصف الحشف ولا يضمن العامل ما نقص من الثمر ولولم يكن على الميت دين وباقي المسئلة بحالها كان للعامل نصف الحشف وللورثة نصفه كذا في المحيط * وما يتصل بهذا فصل أقرار المريض في المزارعة والمعاملة قال محمد ربح إذا مرض الرجل وفي يده أرض لرجل يزرعها وعليه دين الصحة فأقر المريض أن البذر كان من قبله وأنه شرط لرب الأرض الثلثين من الزرع ثم مات وانكر الغرماء ذلك ينظر أن كان المريض أقرب هذا بعد ما استحصد الزرع لم يصدق على إقراره وبدئ بدين غرماء الصحة وإذا قضينا بين غرماء الصحة ينظر أن بقي شيء من ثلثي الخارج يعطى لرب الأرض من ذلك قدر أجر مثل أرضه وما زاد على ذلك إلى تمام ثلثي الخارج يكون وصية لرب الأرض فيسلم له أن كان يخرج من ثلث ما بقي من مال الميت وأن أقر المريض بذلك والزرع بقل صدق في حق غرماء الصحة فإن قضى الدين غبقي من المال شيء أعطي صاحب الأرض تمام المشروط من ثلث ما بقي من مال الميت هذا إذا كان على المريض دين الصحة وإن كان على المريض دين المرض وجب بإقراره في حالة المرض وأقر المريض بما ذكرنا فإن أقر والزرع بقل بدئ بحق رب الأرض فيعطى له أجر مثل أرضه من ثلثي الخارج إن كان ثلثا الخارج أكثر من أجر مثله وإن كان الإقرار من المريض بعد ما استحصد الزرع ينظر أن كان الإقرار بالمزارعة سابقاً على الإقرار بالدين يعطى لرب الأرض أجر مثل الأرض أولاً ثم بقضى دين المرض وإن كان الإقرار بالدين سابقاً فإن رب الأرض يحاص المقوله بالدين بمقدار أجر مثل الأرض هذا إذا أقر المزارع بما ذكرنا والبذر من جهة المزارع فاما إذا كان البذر من جهة رب الأرض وأقر بذلك صدق في إقراره سواء أقر بذلك بعد استحصاد الزرع أو قبله وإن كان المريض رب الأرض وأقر بما قلنا فالجواب فيه كالجواب في المزارع وإذا دفع الرجل إلى رجل نخلًا معاملة فلما صار تمرًا مرض العامل فقال شرط لي رب النخيل السدس وصدقه في ذلك رب النخيل وكذبه الغرماء والورثة فالقول قول العامل فإن نال ورثة العامل أو غرماءه نحن نقيم البينة على أن رب النخيل شرط

النصف لا تسمع بينتهم ولو طلبوا استحلاف رب النخيل على دعواهم لم يحلف رب النخيل على دعواهم قالوا ما ذكر في الكتاب ان رب النخيل لا يستحلف على دعوى انه ما شرط له النصف قول محمد ربح اما على قول ابي يوسف ربح يستحلف وكذا لو كان العامل حيا وافر ان رب النخيل شرط على السدس ينبغي ان يحلف رب النخيل ما شرط له السدس ثم ادعى انه شرط له النصف وانني اقررت بالسدس كاذبا فطلب يمين رب النخيل ينبغي ان يحلف رب النخيل هذا اذا كان العامل اجنبيا من رب النخيل واما اذا كان العامل وارث رب النخيل فافر العامل ان رب النخيل شرط له السدس بعد ما ادرك الثمر صدق في ذلك وان قال ورثة العامل او غرماؤه نحن نقيم بينة ان رب النخيل شرط له النصف سمع بينتهم ولو طلبوا يمين رب النخيل على ذلك يستحلف رب النخيل واذا اقر المريض انه دفع الى وارثه نخلا معاملة والثمر لم يدرك بعد ثم اقر المريض بدين في المرض ثم مات بدى بدين العامل فيعطى له مقدار اجر مثل عمله ثم يتضى الدين الذي اقر به المريض هكذا ذكر شيخ الاسلام في شرحه ولعل هذا قولهما فاما على قول ابي حنيفة ربح فينبغي ان لا تصح المسئلة فان قال الوارث العامل بقي الى تمام حقي شيء لم يصل الي وقال باقى الورثة لم يبق لك شيء لان حقه كان اجرا للمثل وقد وصل اليك فاراد العامل استحلاف باقى الورثة هل له ذلك فهذا على وجهين ان قال الوارث العامل كان عقد المزارعة في حال الصحة والافترار كان في المرض كان له ان يستحلفهم وان قال كان عقدا للمزارعة في حالة المرض لم يستحلفهم كذا في المحيط * الباب الخامس عشر في الرهن في المزارعة والمعاملة رهن ارضا ونخله فقال للمرتهن بعد التسليم اسقه والقمحه واحفظه على ان الخارج نصفان فقبل فالمعاملة فاسدة وللمرتهن اجر مثله في التلقيح والسقي دون الحفظ والارض والخارج رهن وكذلك لو كان الرهن ارضا مزروعة صار الزرع بقلا فيها ولو كان الرهن ارضا يضاء فمزارعة الراهن والبيذر من المرتهن جائزة والخارج على الشرط وقد خرجت من الرهن ولا يعود اليه الا بتجديد ولو كان البيذر من الراهن فللمرتهن ان يعيد هارنها بعد الزرع ولو ارتهن ارضا يضاء وفيها نخيل فامره ان يزرع الارض سنة ببذرة وعمله بالنصف ويقوم على النخيل ويسقيه ويلقمه ويحفظه بالنصف فالمزارعة جائزة والمعاملة فاسدة لانه لو افرد المزارعة على الارض جازت وبخرج من الرهن ولو افرد المعاملة على النخيل لا تجوز فكذا اذا جمع بينهما جاز ما يجوز عند الافراد وبطل ما يبطل عند الافراد وفساد المعاملة لا يوجب فساد المزارعة لان المعاملة معطوفة على المزارعة غير مشروط فيها كذا في محيط السرخسي *

الباب السادس عشر في العتق والكتابة مع المزارعة والمعاملة اذا اعتق الرجل عبده على ان يزرع ارضه على ان ما يخرج الله تعالى من شيء فهو بينهما نصفان فرضي بذلك العبد فهذا على وجهين الاول ان تكون الارض من قبل المولى والبذر والعمل من قبل العبد ففي هذا الوجه المزارعة فاسدة والعتق جائز لان هذه مزارعة شرط فيها عتق وعتق شرط فيه مزارعة غير ان المزارعة تبطل باشتراط مقدّم آخريها والعتق لا يبطل فان زرع العبد بعد ذلك واخرجت الارض زرعاً فالزرع كله للعبد وعلى العبد اجر مثل الارض لمولاه كما في سائر المزارعات الفاسدة وعلى العبد ايضا قيمة نفسه بالغة ما بلغت الوجه الثاني ان تكون الارض والبذر من قبل المولى ومن قبل العبد مجرد العمل وفي هذا الوجه المزارعة فاسدة ايضا والعتق جائز والخارج في هذا الوجه للمولى وعلى المولى للعبد بسبب المزارعة اجر مثل العبد بالغاً والمولى عليه بسبب العتق قيمته بالغة ما بلغت واذا كاتب الرجل عبده على ان يزرع المكاتب ارض المولى سنة هذه فما اخرج الله تعالى من شيء فهو بينهما هذه المسئلة على وجهين ايضا الاول ان تكون الارض والبذر من قبل المولى ومن جانب المكاتب مجرد العمل وفي هذا الوجه المزارعة فاسدة والكتابة ايضا فاسدة واذا فسدت الكتابة كان للمولى ان ينقضها كما لو كاتبه على خمر او خنزير فان لم ينقضها حتى زرع المكاتب الارض واخرجت زرعاً فجميع ما اخرج للمولى وللمكاتب على المولى اجر مثل عمله وعتق المكاتب لانه اوجده ما تعلق به العقد وهو زراعة هذه الارض هذه السنة وزراعة هذه الارض هذه السنة معلومة وقت ما تعلق به العقد وما تعلق به العتق في الكتابة الفاسدة اذا كان معلوماً وقت العقد وقد اوجده المكاتب كما لو كاتبه على خمر وادى ذلك فقد وجب للمولى على المكاتب قيمته وللمكاتب على المولى اجر مثل عمله فان كانا سواء تقاصاً وان كانت قيمة المكاتب اكثر من اجر مثل المكاتب رجع المولى عليه بالفضل وان كان اجر مثل عمله اكثر لا يرجع هو على المولى بشيء الوجه الثاني اذا كانت الارض من قبل المولى والبذر والعمل من قبل المكاتب وفي هذا الوجه المزارعة والمكاتب فاسدتان ايضا وللمولى ان ينقض الكتابة واذا لم ينقضها حتى اخرجت الارض زرعاً كثيراً اولم تخرج شيئاً لا يعتق المكاتب والجواب في المعاملة في هذا الباب نظير الجواب في المزارعة اذا كان البذر من قبل رب الارض كذا في المحيط * الباب السابع عشر في التزويج والخلع والصلح من دم العمد في المزارعة والمعاملة قال واذا تزوج امرأة بمزارعة ارضه هذه السنة على ان تزرعها

المرأة يذرها وعملها فما خرج فهو بينهما نصفان فالنكاح جائز والمزارعة فاسدة وصداقها مثل نصف
 اجر الارض عند ابي يوسف رح وعند محمد رح لها الاقل من مهر مثلها ومن اجب مثل الارض
 فان زرعت المرأة الارض فاخرجت اولم تخرج ولم يطلقها فالخارج للمرأة عند ابي يوسف رح
 وعليها نصف اجر مثل الارض ولا صداق لها على الزوج وعند محمد رح عليها اجر مثل جميع
 الارض ولها على الزوج الاقل من مهر المثل ومن اجر الارض فان كان مهر مثلها مثل اجر
 الارض او اكثر فقد استوفت ما وجب لها عليه فصار قصاصا فان كان مهر مثلها اقل ترد عليه فضل
 ما بينهما الى تمام اجر الارض كذا في محيط السرخسي * فان طلقها الزوج بعد ذلك فان طلقها
 قبل الدخول بها ان طلقها قبل الزراعة فعلى قول ابي يوسف رح للمرأة على الزوج ربع اجر مثل
 الارض ولا شيء للزوج عليها بسبب المزارعة وعلى قول محمد رح لها المنة وان طلقها بعد الزراعة
 فعلى قول ابي يوسف رح لها ربع اجر مثل الارض صداقا وللزوج عليها بسبب المزارعة تمام اجر
 مثل الارض لفساد المزارعة فيتقاصان بقدر الربع وترد الزيادة الى تمام اجر مثل جميع الارض
 وذلك ثلثة ارباع اجر مثل الارض وعلى قول محمد رح لها المنة بسبب النكاح لما طلقها الزوج
 قبل الدخول بها ووجب للزوج عليها اجر مثل جميع الارض ولا يتقاصان هذا الذي ذكرنا اذا
 طلقها الزوج قبل الدخول بها وان طلقها بعد الدخول بها ان كان الطلاق قبل الزراعة فعلى قول
 ابي يوسف رح لها اجر مثل نصف الارض بسبب النكاح ولا شيء للزوج عليها بسبب المزارعة
 وعلى قول محمد رح لها على الزوج بسبب النكاح اقل من مهر المثل ومن جميع اجر مثل الارض
 وليس للزوج عليها شيء بسبب المزارعة وان كان بعد الزراعة فعلى قول ابي يوسف رح قد وجب
 للزوج عليها اجر مثل الارض بسبب فساد المزارعة وقد وجب لها على الزوج نصف اجر مثل
 الارض بسبب النكاح فبقدر النصف تقع المقاصة ويجب عليها رد نصف الاجر على الزوج واما على
 قول محمد رح فلها على الزوج بسبب النكاح الاقل من مهر مثلها ومن اجر مثل جميع الارض
 وللزوج عليها بسبب فساد المزارعة اجر مثل جميع الارض وان كان مهر مثلها مثل اجر جميع
 الارض او اكثر فانها لا ترد على الزوج شيئا وقعت المقاصة هذا اذا كان البذر والعمل من جهة
 المرأة ومن جهة الزوج الارض لا غير فان كان على القلب بان كان من جانبها الارض ومن
 جانبها

جانبه البذر والعمل وباقي المسئلة بحالها فالنكاح جائز والمزارعة فاسدة واذا زرعها الزوج بعد ذلك فالخارج كله للزوج وعلى الزوج بسبب المزارعة أجر مثل الأرض للمرأة وللزوجة على الزوج بسبب النكاح مهر المثل بالغام بالغ بالاجماع لان الزوج بذل بمقابلة بضعتها نصف الخارج وانه مجهول وتسمية ما هو مجهول بمقابلة البضع يوجب مهر المثل عندهم جميعا بخلاف ما اذا كان البذر من جهة المرأة على قول ابي يوسف رح لان هناك الزوج بذل بازاء بضعتها منفعة الأرض وانه معلوم فمنع وجوب مهر المثل فان طلقها الزوج قبل الدخول ان كان قبل زراعة الأرض فللمرأة على الزوج بسبب النكاح المتعة ولا شيء للزوج عليها بسبب المزارعة وان كان الطلاق بعد زراعة الأرض فلها على الزوج المتعة بسبب النكاح وللزوج عليها أجر مثل الأرض بسبب المزارعة وان طلقها الزوج بعد الدخول بها فان كان قبل الزراعة فللمرأة على الزوج مهر المثل بسبب النكاح ولا شيء لها على الزوج بسبب المزارعة وان كان بعد الزراعة فللمرأة على الزوج مهر المثل بسبب النكاح واجرم مثل الأرض بسبب المزارعة وان كان البذر والأرض من قبل الزوج ومن جانبها مجرد العمل فهذا وما لو كان البذر والعمل من جانب الزوج سواء وان كان الأرض والبذر من جانبها ومن جانب الزوج مجرد العمل فهذا وما لو كان البذر والعمل من جانبها سواء كذا في المحيط * ولو تزوجها على ان دفع اليها نخلا معاملة بالنصف فلها مهر مثلها لان الزوج شرط لها نصف الخارج بمقابلة بضعتها وعملها ولو تزوجها على ان دفعت اليه نخلا معاملة بالنصف فالمسئلة على الاختلاف لان الزوج التزم العمل بمقابلة بضعتها ونصف الخارج كذا في الظهيرية * واما مسائل الخلع فاعلم بان المرأة في باب الخلع نظير الرجل في باب النكاح لان من يتوقع منه البذل في الخلع المرأة ومن يتوقع منه البذل في باب النكاح الزوج فان بذلت المرأة منفعة أرضها او منفعة نفسها للزوج على المرأة عند ابي يوسف رح بسبب الخلع نصف أجر مثل الأرض وعند محمد رح له الاقل من المهر الذي سمي لها ومن أجر مثل جميع الأرض وان بذلت نصف الخارج منها يقع الخلع بالمهر الذي سمي لها بالغام بالغ في قولهم جميعا والجواب في الصلح من دم العمد نظير الجواب في الخلع ان كان من يتوقع منه البذل وهو القاتل بذل منفعة أرضه او نفسه فعند ابي يوسف رح لولي القاتل نصف أجر مثل الأرض ونصف أجر مثل عمله وعند محمد رح لولي القاتل الاقل من الدية ومن أجر مثل جميع الأرض وان بذل القاتل نصف الخارج بان كان البذر من جهته فلولي القاتل على القاتل

جميع الدية والعفو صحيح على كل حال كالنكاح لان العفو مما لا يبطل بالشروط الفاسدة كالخلع والنكاح هذا اذا وقع الصلح عن دم العمد وان وقع الصلح عن دم الخطاء او عن دم لا يستطاع فيه القصاص حتى لو كان الواجب هو المال فان المزارعة والصلح جميعا يفسدان ويبقى حق الولي في ارض الجناية قبل الجاني كما قبل الصلح واذا فسد الصلح صار وجوده وعدمه بمنزلة فيبقى حق واي الجناية في ارض الجناية من هذا الوجه كذا في المحيط * الباب الثامن عشر في التوكيل في المزارعة والمعاملة لو امره بان يدفع ارضه مزارعة او نخيله معاملة ولم يزد عليه جازان عين الارض والنخيل في التوكيل وان لم يبين المدة ينصرف الى اول زراعة هذه السنة وان لم يبين الخارج يتقيد بالعرف ههنا وكذا عنده ان كان البذر من رب الارض كذا في معاملة النخيل وان كان البذر من العامل جاز دفعه بقليل وكثير عنده وعندهما يتقيد بالعرف وان خالف الامر صار غاصبا وان وافق فحق قبض الخارج للموكل ان كان البذر منه وكذا في معاملة الاشجار وان كان البذر من العامل فحق القبض للوكيل كذا في التاتارخانية * ولو امره بان يدفع ارضه هذه مزارعة فاعطاها رجلا وشرط عليه ان يزرعها حنطة او شعيرا او سمسا او ارزا فهو جائز وكذلك لو وكله ان يأخذ له هذه الارض وبذرا معها مزارعة فاخذها مع حنطة او شعيرا او غير ذلك من الحبوبات جاز ذلك على الموكل ولو وكله ان يأخذ له هذه الارض مزارعة فاخذها من صاحبها للموكل على ان يزرعها حنطة او شرط عليه شعيرا او غير ذلك لم يكن له ان يزرع الا ما شرط عليه رب الارض ولو وكله بان يدفع ارضه مزارعة هذه السنة فأجرها ليزرع حنطة او شعيرا بكر من حنطة وسط او بكر من شعير وسط او سمسم او ارزا او غير ذلك مما تخرج الارض فذلك جائز استحسانا وفي القياس هو مخالف لان الموكل انما رضي بالمزارعة ليكون شريكا في الخارج وهو قد اتى بغير ذلك حين أجرها باجرة مسماة ولكنه استحسن فقال قد حصل مقصود الامر على وجه يكون انفع له لانه لو دفعها مزارعة فلم يزرعها او اصاب الزرع آفة لم يكن لرب الارض شيء وهنا تقر حق رب الارض دينا في ذمة المستأجر اذا تمكن من رزاعتها وان لم يزرع او اصاب الارض آفة ومتى اتى الوكيل بجنس ما امر به وهو انفع للأمر مما نص عليه لم يكن مخالفا وان لم يكن مخالفا كان عقده كعقد الموكل بنفسه للمستأجر ان يزرع ما بدله والتقيد بالحنطة والشعير غير مفيد هنا في حق رب الارض فانه لا شركة له في الخارج بخلاف الدفع مزارعة وان أجرها بدراهم او ثياب او نحوها مما لا يزرع لم يجز ذلك على الموكل لانه خالف في الجنس فرب الارض نص على

ان يدفعها مزارعة وذلك اجارة الارض بشيء يخرجها الارض فاذا آجرها الوكيل بشيء لا يخرجها الارض
كان مخالفا في جنس مانص عليه الموكل فهو بمنزلة الوكيل بالبيع بالف درهم اذا باع بالف دينار ولا ينفذ
على الموكل بخلاف ما اذا باعه بالف درهم كذا في المبسوط * ولو امره ان يأخذ هذه الارض
مزارعة ولم يزد عليه فاستأجرها بكر حنطة ونحوه لم تجز الا اذا كان البذر على صاحب الارض فاخذها
الوكيل على ان الخارج لرب الارض وعليه للعامل كرحنطة او ما يخرج من الارض جاز ولو شرط الوكيل
على رب الارض درهم او ثيابا لم يجز الا ان يرضى به الا مركزا في التاخر خانية * ولو وكله بان يأخذها له
مزارعة بالثلث فاخذها الوكيل على ان يزرعها المزارع ويكون للمزارع ثلث الخارج ولرب الارض
ثلثا لم يجز هذا على المزارع لان الكلام الذي قاله المزارع انما يقع على ان لرب الارض الثلث لما بينا
ان رب الارض هو الذي يستحق الخارج عوضا عن منفعة الارض فما يصحبه حرف الباء يكون حصته
من الخارج وقد اتى بضده ولو كان امره ان يأخذ الارض والثلث والمسئلة بحالها جاز ذلك على
المزارع لان المعتقد عليه هنا عمل العامل وهو الذي يستحق الخارج بمقابلة عمله فاذا شرط الثلث له
كان ممثلا امره كذا في المبسوط * ولو وكل رجلا بان يؤجر ارضه سنة بكر حنطة وسط فدفعها مزارعة
بالنصف على ان يزرعها حنطة فزرعها كان الوكيل مخالفا كذا في فتاوى قاضيخان * ولو وكله
ان يدفعها مزارعة بالثلث فدفعها على ان يكون لرب الارض الثلث جاز فان قال رب الارض انما
عنيت للمزارع الثلث لم يصدق الا ان يكون البذر من قبله فيكون القول قوله حينئذ كذا في المبسوط *

الباب التاسع عشر في بيان ما يجب من الضمان على المزارع ولو كان الاكار ترك سقي الارض
مع القدرة عليه حتى يبس فانه يضمن قيمة الزرع نابئا والمعتبر في التقويم حين صار الزرع بحال
يضره ترك السقي فان لم يكن للزرع قيمة حينئذ فانه تقوم الارض بمزروعة وغير مزروعة فيضمن
نصف فضل ما بينهما كذا في خزائن المفتين * اخر الاكار السقي ان كان تاخيرا معتادا يفعل الناس
لا يضمن والا يضمن كذا في الوجيز للكردي * واذا ترك الاكار حفظ الزرع حتى اصابته آفة من اكل
الدواب او نحو ذلك يضمن واذا لم يطرد الجراد حتى اكل الزرع بنظر ان كان الجراد بحال لا يمكن
طرده ودفعه فلا ضمان عليه والحاصل ان في كل موضع ترك الاكار الحفظ مع القدرة عليه يجب
الضمان وما لا فلا وهذا اذا لم يدرك الزرع فاما اذا ادرك فلا ضمان على المزارع بترك الحفظ كذا
في الذخيرة * اذا رمي يضمن بترك الحفظ كدسه ليلا اذا كان الحفظ عليه متعارفا كذا في القنية *

وفي فتاوى ابي الليث رح لو ان المزارع حصد الزرع وجمع وداس بغير اذن الدافع ومن غير ان يشترط ذلك عليه فحصة الدافع مضمونة عليه ولو شرط ذلك عليه فتغافل عنه حتى هلك الزرع قال الفقيه ابو بكر البلخي رح يضمن الهالك وذكر الفقيه ابو الليث رح انه اذا اخرتا خيرا لا يفعله الناس مثله يضمن واذا اخرتا خيرا يفعله الناس مثله لا يضمن وهذا بناء على ما اختارائمة بلخ رح من صحة اشتراط هذه الاعمال على المزارع كذا في المحيط * وكذا هذا في اجتناء القطن اذا انفتق كذا في خزائن المفتين * ترك الاكاراخراج الجزر والحنطة الرطبة الى الصحراء وكان الشرط عليه ذلك في العقد ضمن كذا في الوجيز للكردي * وفي مجموع النوازل عن ابي يوسف رح حرث بين رجلين ابي احدهما ان يسقيه يجبر عليه فان فسد الزرع قبل ان يرفع الامر الى القاضي فلا ضمان وان رفع الامر الى القاضي فامره القاضي فامتنع ضمن اذا فسد كذا في الذخيرة والخلاصة * وفي فتاوى النسفي اذا كان بقر المالك في يد الاكار فبعث الى الراعي الى السرح لا يضمن هو ولا الراعي والبقر المستعار والمستأجر على هذا قال رح واضطربت الروايات من المشائخ في هذه المسئلة فيفتي بهذا لان المودع يحفظ مال الوديعة كما يحفظ مال نفسه وهو يحفظ بقرة في السرح فكذا بقرا لوديعة ولو ترك البقر يرعى فضاع اختلف المشائخ فيه قال والفتوى على انه لا يضمن كذا في الخلاصة * قال محمدرح في الاصل اذا دفع الرجل ارضه الى رجل على ان يزرعها هذه السنة وجعل البديل كرحنطة بعينه في يد المضارع فهو جائز فان زرع المزارع سنة هذه كلها فاذا انقضت السنة واستحصد الزرع استهلك المزارع الكرمي الذي به استأجر الارض فعلى المزارع اجر مثل الارض بالغاما بلغ ولا يكون عليه طعام مثل ذلك الطعام واذا فسدت الاجارة وجب على المزارع رد ما استوفى من منفعة الارض وتعذر رد عينها فيجب رد قيمتها وقيمة المنفعة اجرا لمثل كذا في المحيط * ائلف شرب انسان بان استسقى ارضه بشرب غيره قيل يضمن وقيل لا يضمن وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاطي * سئل (معتاد آنست كه كد پوران بتابستان در باغ باشند و اگر كد پوري بتابستان در باغ نباشد و باغ را ضایع مانند درخت بر کنند یا چوب و ارنج ببردند) اتفقت الاجوبة على ان على الكد پور الضمان ومعنى هذا الجنس (معتاد اهل سمرقند آنست كه كد پوران در زمستان در محلهامیباشند نه در باغها اما وقت تابستان در باغها در آیند و باغ را

وباغرامطالعه کنند وآن مطالعه را از جمله حفظ دانند و اگر بزمرستان کسی در باغ بیايد و چوبها وارنج ببرد یا درختان بركند حكم مسئله آنست كه اگر كد يور مطالعه معتاد كود تا وان دار نشود و اگر مطالعه معتاد نكرده باشد تا وان دار شود (كذا في المحيط * الباب العشرون في الكفالة في المزارعة و المعاملة ولو شرط الكفالة بالزراعة في المزارعة و المعاملة و البذر من العامل فسد تا وان لم تكن الكفالة مشروطة فيها بطلت الكفالة وصحت المزارعة لان البذر متى كان من العامل فالعمل غير مضمون عليه ان شاء عمل وان شاء ترك و الكفالة بعمل غير مضمون فاسدة و متى شرط في المزارعة فقد شرطاً شرطاً فاسداً لانه لا يقتضيه العقد فيفسد كما في البيع و الاجارة و متى لم تكن مشروطة فيها فقد خلا العقد من المفسد فصحح وان كان البذر من جهة رب الارض فلا يخلو اما ان شرط في المزارعة عمل المزارع بنفسه او لم يشترط فان شرط تصحح الكفالة و المزارعة جميعاً كانت مشروطة في العقد و بعدة لانه كفيل بمضمون امكنه استيفاؤه من الكفيل لان العمل مضمون على المزارع يجبر على ايفائه و قد لزمه هذا العمل بحكم المزارعة و امكن استيفاؤه من الكفيل فان اخذ المكفيل له و الكفيل بالعمل و عمل ذلك الكفيل فالكفيل على المزارع اجر مسئله فاما ان اشترط في المزارعة عمل المزارع بنفسه فان كانت الكفالة مشروطة في العقد فسد تا وان لم تكن صحت المزارعة و بطلت الكفالة لانه كفيل بما لا يمكن استيفاؤه من الكفيل لان عمل المزارع لا يمكن استيفاؤه من غيره فكانت هذه كفالة باطلة كما في الاجارة كذا في محيط السرخسي * و الجواب في المعاملة اذا اخذ رب النخيل من العامل كفيلاً بالعمل نظير الجواب في المزارعة اذا كان البذر من قبل رب الارض و اذا دفع الرجل الى الرجل ارضاً مزارعة بالنصف و اخذ رب الارض من المزارع كفيلاً بحصته او اخذ المزارع من رب الارض كفيلاً بحصته فهذه الكفالة حصلت بصفة الفساد فان شرطت في المزارعة تفسد المزارعة و مالا فلا وان اخذ كل واحد منهما كفيلاً عن صاحبه بحصته ان استهلكه ان كانت الكفالة مشروطة في المزارعة فالمزارعة فاسدة و الكفالة جائزة و ان لم تكن مشروطة في المزارعة فالمزارعة و الكفالة جائزتان و ان كانت المزارعة فاسدة فاخذ احدهما كفيلاً عن صاحبه بحصته من الزرع فالكفالة باطلة كذا في المحيط * الباب الحادي والعشرون في مزارعة الصبي و العبد المأذون له في التجارة اذا دفع ارضه مزارعة بشرائطها فالمزارعة جائزة على قول من يري جواز المزارعة سواء كان البذر من جهة العبد او من جهة المزارع و كذلك اذا اخذ مزارعة بشرائطها جاز و كذلك الصبي المأذون له في التجارة من جهة الاب او الوصي

بماك اخذ الارض ودفعها مزارعة كذا في المحيط * دفع المأذون له ارضا مزارعة ثم حجره المولى
فلا يخلو اما ان كان البذر من جهة العبد او من جهة المزارع فان كان البذر من جهة المزارع بقيت
المزارعة حجره قبل الزراعة ام بعدها وان كان البذر من العبدان حجر عليه بعد الزراعة بقيت
المزارعة وان حجر عليه قبل الزراعة انتقضت المزارعة ولو اخذ المأذون ارضا مزارعة فحجر عليه
المولى فان كان البذر من صاحب الارض بقيت المزارعة لانها لازمة في جانب العبد فلا يعمل الحجر
في حقه وان كان البذر من العبد فكذلك بعد الزراعة لانها صارت لازمة وقبلها بطلت المزارعة لان
للمولى ان يمنع عن الزراعة لانها غير لازمة فعمل الحجر وتعدر العمل مع الحجر ففات المعقود عليه
فينسخ كذا في محيط السرخسي * فاذا دفع العبد المأذون الى رجل ارضا وبذرا مزارعة على
ان يزرعها هذه السنة بالنصف ثم ان المولى نهى عن الزراعة وفسخ المزارعة الا انه لم يحجر على عبده
فالمزارعة على حالها ولا يعمل نهى المولى حتى كان للمزارع ان يزرع لانه حجر خاص ورد على
اذن عام فلا يصح وكذلك لو اخذ العبد المأذون ارضا مزارعة والبذر من جهته فسنعه المولى من الزراعة
ولم يحجر عليه فانه لا يعمل منعه وكان للعبدان يزرعها لما قلنا كذا في المحيط * صبي او عبد محجور ودفع
ارضه ليزرعها العامل ببذره والخارج نصفان فانه باطل فان عمل واخرجت ولم تنقص فالخارج
نصفان استحسانا وان نقصتها الزراعة ضمن النقصان والخارج كله له وان اعتق العبد رجع المزارع
عليه بما اداة الى مولاة ولا يرجع بذلك على الصبي بعد البلوغ ثم يأخذ العبد من المزارع نصف
ما اخرجته الارض ويكون له مقدار ما غرم للمزارع فان كان فيه فضل فالفضل لمولاة فان قال المولى
لا اجد نقصان الارض وارضى بنصف الخارج فله ذلك قبل عتق العبد وبعده كذا في محيط السرخسي *
وان كان البذر من جهة المأذون فانه لا تصح المزارعة اوجبت المزارعة نقصان في الارض ولم توجب
واذا دفع الرجل الحر الى العبد المحجور عليه او على الصبي المحجور عليه الذي يعقل ارضا مزارعة بشرائطها
فان كان البذر من قبل رب الارض وسلم العبد عن العمل فالقياس ان تكون المزارعة باطلة ويكون
الخارج كله لصاحب الارض وفي الاستحسان المزارعة صحيحة ويكون الخارج بينهما على
ما شرط فان كان العبد او الصبي قد مات بعد ما استحصدا الزرع فهو على وجهين اما ان ماتا حتف
انفهما لا من عمل الزراعة فان صاحب الارض في العبد يضمن قيمة العبد وفي الصبي لا يضمن شيئا
واذا ضمن قيمة العبد كان الخارج كله لصاحب الارض والبذر وما في الصبي الخارج بين

صاحب الارض وورثة الصبي على ما اشترطوا وما اذا ماتا من عملهما في الارض وهو الوجه الثاني فان كان المزارع عبدا فان صاحب الارض يضمن قيمة العبد سواء مات العبد من عمل كان منه في الارض قبل الاستحصاد او من عمل وجد منه بعد الاستحصاد ويكون الخارج كله لصاحب الارض وليس لمولى العبد من ذلك شيء وان كان المزارع صبيًا فان مات من عمل كان منه قبل استحصاد الزرع فعلى عاقلة صاحب الارض دية الصبي وان مات من عمله بعد الاستحصاد فلا ضمان وان كان البذر من جهة العبد او الصبي فجميع الخارج يكون للصبي والعبد ولا شيء لصاحب الارض ولا اجر عليهما ولا ضمان النقصان اما ضمان النقصان فلان الزراعة حصلت باذن المالك وقوله لا اجر عليهما اراد به في حق العبد نفى الاجر في الحال اما بعد العتق بخاطب بالا اجر واراد به في حق الصبي نفى الاجر في الحال وبعد البلوغ فالعبد المحجور يؤخذ بضمان الاقوال بعد العتق ولا يؤخذ به قبل العتق والصبي المحجور لا يؤخذ به كذا في المحيط * وصي يأخذ ارض اليتيم مزارعة منهم من قال يجوز مطلقا كما لو دفعها الى آخر ومنهم من قال ان كان البذر من اليتيم لا يجوز لما فيه من اتلاف بذرة حالا وان كان من الوصي جاز لان الوصي يصير مستأجرا رخص اليتيم فيكون ذلك بمنزلة استيجار الوصي الصغير وذلك جائز عند ابي حنيفة رح لانه خير لليتيم والمختار انه ان كان اجر المثل او ضمان المثل او ضمان النقصان والبذر لو كان من اليتيم خير لليتيم مما يصيبه من الخارج لم تجز المزارعة وان كان ما يصيبه من الخارج خيرا له جازت المزارعة لان تمام النظر للصبي في هذا عن ابي يوسف رح ان الوصي اذا اخذ بذرا اليتيم فزرعها في ارض اليتيم واشهد على المزارعة فانه اخذ ذلك قرضا فاستأجر الارض فان كان الربع خيرا لليتيم فله الربع وان كان الاجر خيرا له فله الاجر هكذا في الفتاوى الكبرى * الباب الثاني والعشرون في الاختلاف الواقع بين رب الارض والمزارع يجب ان يعلم بان الاختلاف الواقع بين المزارع وبين رب الارض نوعان احدهما ان يختلفا في جواز المزارعة وفسادها ودعوى الجواز ان يدعي احدهما شرط النصف او الثلث او الربع او ما شبه ذلك مما لا يوجب قطع الشركة في الخارج ودعوى الفساد ان يدعي احدهما شرطا يوجب قطع الشركة وذلك على وجوه احدها ان يدعي اشتراط اقترعة معلومة والثاني ان يدعي اشتراط النصف وزيادة عشرة والثالث ان يدعي اشتراط النصف الا عشرة فان ادعى احدهما اشتراط النصف او الثلث او الربع وادعى الآخر اشتراط اقترعة معلومة فهذا على وجهين احدهما

ان يكون البذر من قبل المزارع فان كان هذا الاختلاف قبل الزراعة فالقول قول من يدعى الفساد سواء كان المدعى للفساد صاحب الارض او صاحب البذر ولا يتحالفان وان اختلفا قبل الزراعة ان اقاما البينة فالبينة بينة من يدعى الجواز فان كان هذا الاختلاف بعد الزراعة فالقول قول صاحب البذر سواء كان يدعى الجواز او الفساد وسواء اخرجت الارض شيئا ولم تخرج وان اقاما البينة فالبينة بينة من يدعى الجواز الوجه الثاني اذا كان البذر من قبل رب الارض وفي هذا الوجه رب الارض ينزل منزلة المزارع في الوجه الاول فمعرفة من الاحكام في جانب المزارع ثمه فهو كذلك في جانب رب الارض في هذا الوجه هذا الذي ذكرنا اذا ادعى احدهما شرط النصف وادعى الآخر اققرة معلومة وان ادعى احدهما شرط النصف وادعى الآخر انه شرط النصف وزيادة عشرة فهذا على وجهين الاول ان يكون البذر من قبل رب الارض وفي هذا الوجه ان كان للمدعى لزيادة الاققرة على النصف صاحب البذر وهو رب الارض فالقول قول المزارع الذي يدعى النصف سواء وقع هذا الاختلاف قبل الزراعة او بعد الزراعة وان اقاما البينة فالبينة بينة من يدعى زيادة العشرة الاققرة وان كان المدعى لزيادة العشرة الاققرة من لا بذر من جهته وهو المزارع ان اختلفا قبل الزراعة فالقول قول مدعى الجواز وهو صاحب البذر وان اختلفا بعد الزراعة فالقول قول من لا بذر من جهته وهو المزارع فان اقاما جميعا البينة فالبينة بينة من يثبت زيادة العشرة الاققرة هذا اذا كان البذر من قبل رب الارض واذا كان البذر من قبل المزارع فان المزارع في هذا الوجه ينزل منزلة رب الارض في الوجه الاول فمعرفة من الاحكام في حق صاحب الارض فهو مثل ذلك اذا كان البذر من قبل المزارع هذا اذا ادعى احدهما شرط النصف وادعى الآخر شرط النصف وزيادة عشرة اققرة وان ادعى احدهما شرط النصف الا عشرة فهذا على وجهين الاول ان يكون البذر من قبل رب الارض وانه على وجهين ايضا احدهما ان يكون الاختلاف بعد الزراعة فان اخرجت الارض شيئا والمدعى لشرط النصف من لا بذر من جهته وهو المزارع فالقول قول رب الارض وان اقاما جميعا البينة فالبينة بينة المزارع فاما اذا لم تخرج الارض شيئا فالقول قول صاحب البذر وهو رب الارض ايضا وان اقاما جميعا البينة فالبينة بينة صاحب البذر ايضا هذا اذا اختلفا بعد الزراعة فاما اذا اختلفا قبل الزراعة فهذا على وجهين ايضا اما ان كان مدعى الصحة صاحب البذر وفي هذا الوجه القول قول صاحب البذر

صاحب البذر وان اقام جميعا البينة قبلت بينته ايضا وان كان مدعى الصحة المزارع فالقول لصاحب البذر والبينة بينة المزارع كذا في الذخيرة * هذا الذي ذكرناه اذا اختلفا في جواز العقد وفساده واما اذا اتفقا على جواز العقد واختلفا في مقدار المشرط قال صاحب البذر للآخر شرطت لك الثلث وقال الآخر لابل شرطت لي النصف فهذا على وجهين الاول ان يكون البذر من قبل رب الارض وفي هذا الوجه ان وقع الاختلاف قبل الزراعة ولا بينة لهما ولا لاحدهما فانهما يتحالفان ويبدأ يمين المزارع من مشائخنا رح من قال هذا قول ابي يوسف رح الاول فاما على قول ابي يوسف رح الآخر يبدأ يمين رب الارض ومنهم من قال البداية يمين المزارع على قوله الآخر وهو قول محمد رح فاذا تحالفا فسخ القاضي العقد بينهما اذا طلبا او طلب احدهما الفسخ فان قامت لاحدهما بينة بعد ما حلفا ان كان القاضي قد فسخ العقد بينهما لا يلتفت الى بينته وان لم يكن فسخ العقد بينهما قبلت بينته وايهما اقام بينة على دعواه يعني قبل التحالف قبلت بينته وان اقاما البينة فالبينة بينة المزارع هذا ان اختلفا قبل الزراعة وان اختلفا بعد الزراعة ان قامت لاحدهما بينة قبلت بينته وان قامت لهما بينة تضي بينة المزارع وان لم تكن لهما بينة لا يتحالفان هذا اذا كان البذر من جهة رب الارض واما اذا كان البذر من جهة المزارع فالقول في هذه الصورة ينزل منزلة رب الارض في الوجه الاول فان اقاما البينة فالبينة بينة رب الارض وان لم تكن لهما بينة فان كان الاختلاف بعد الزراعة لا يتحالفان وان كان الاختلاف قبل الزراعة يتحالفان ويبدأ يمين رب الارض قالوا ما ذكر في الكتاب انهما يتحالفان في هذه المسئلة محمول على ما اذا قال صاحب البذر انا لا انقض المزارعة فاما اذا قال انا انقض المزارعة لا معنى للتحالف هذا الذي ذكرناه اذا اتفقا على صاحب البذر كذا في المحيط * ولو مات احدهما وكلاهما فاختلف ورثتهما في شرط الانصاء فالقول لورثة صاحب الارض والبينة للآخر وان اختلفوا في صاحب البذر كان القول قول المزارع ووارثه والبينة للآخر وان اختلفا في البذر وفي الشرط واما البينة فالبينة بينة رب الارض لانه خارج والزارع صاحب اليد كذا في محيط السرخسي * رجل زرع ارض غيره فلما حصد الزرع قال صاحب الارض كنت اجبري زرعها ببذري وقال المزارع كنت اكارا وزرعت ببذري كان القول قول المزارع لانهما اتفقا على ان البذر كان في يده فيكون القول عليه قول ذي اليد كذا في فتاوى قاضيخان * واذا دفع الرجل الى رجلين

ارضاً وبذراً على ان يزرعها واستهما هذه فما اخرج الله تعالى من ذلك فلاحدهما بعينه الثلث منه ولرب الارض الثلثان والآخراً على رب الارض اجر مائة درهم فهو جائز على ما اشترط الا انه استأجر احدهما ببدل معلوم للعمل مدة معلومة واستأجر الآخر بجزء من الخارج مدة معلومة وكل واحد من هذين العقدين جائز عند الانفراد فكذا عند الجمع بينهما فان اخرجت الارض زرعاً كثيراً فختلف العاملان فقال كل واحد منهما انا صاحب الثلث فالقول قول رب الارض وان اقام كل واحد منهما البينة انه صاحب الثلث اخذ الذي اقر له رب الارض الثلث باقراره واخذ الآخر الثلث ببينته ولا شيء له من الاجران من ضرورة استحقاقه ثلث الخارج انتفاء الاجر الذي اقر له رب الارض ولولم تُخرج الارض شيئاً فقال كل واحد منهما انا صاحب الاجر فالقول قول رب الارض وان اقاما البينة فلكل واحد منهما على رب الارض مائة درهم لاحدهما باقرار رب الارض له وللآخر باثباته بالبينة ولا يلتفت الى بينة رب الارض في هذا الوجه ولا في الوجه الاول مع بينتهما ولو كان دفع الارض اليهما على ان يزرعها ما يذرهما على ان ما خرج منه فلاحدهما بعينه نصفه ولرب الارض عليه اجر مائة درهم وللآخر ثلث الزرع ولرب الارض سدس الزرع فهذا جائز لانه اجر الارض منهما نصفها من احدهما بمائة درهم ونصفها من الآخر بثلث ما يخرج من ذلك النصف وكل واحد من هذين العقدين صحيح عند الانفراد فان زرعها فلم تُخرج الارض شيئاً فقال كل واحد منهما لرب الارض انا شرطت لك سدس الزرع فالقول قول كل واحد منهما فيما زعم انه شرط له وان اقاما البينة اخذ ببينة رب الارض ولو اخرجت زرعاً كثيراً فادعى كل واحد منهما انه هو الذي شرط له الاجر وادعى صاحب الارض على احدهما الاجر وعلى الآخر سدس الزرع فانه يأخذ الاجر من الذي ادعاه عليه لتصادقهما على ذلك وفي حق الآخر رب الارض يدعي عليه استحقاق بعض الخارج وهو منكر فالقول قوله ويقال لرب الارض اقم البينة على السدس الذي ادعيت عليه وان اقاما البينة اخذ ببينة رب الارض ولو دفع رجلان الى رجل ارضاً على ان يزرعها ببدرة وعمله فما خرج منه فثلثاه للعامل والثلث لاصحابي الارض بعينه وللآخر مائة درهم اجر نصيبه فهو جائز فان اخرجت زرعاً كثيراً فادعى كل واحد من صاحبي الارض انه صاحب الثلث فالقول قول المزارع فان اقام كل واحد من صاحبي الارض البينة كان لكل واحد منهما ثلث الخارج ولا يلتفت الى بينة المزارع مع بينتهما دفع الرجل الى رجلين ارضاً وبذراً على ان لاحدهما بعينه ثلث الخارج

ولأخر مشرون قفيزا من الخارج ولرب الأرض ما بقي فزرعها فاخرجت الأرض زرعاً كثيراً
فالثلث للذي سمي له الثلث والثلثان لصاحب الأرض ولأخر أجرة مثله أخرجت الأرض شيئاً
أولم تخرج لان عقد المزارعة بينهما وبين الذي شرط له الثلث صحيح وبينه وبين الآخر فاسد ولكن عقدة
مع أحدهما معطوف على العقد مع الآخر بحرف العطف وليس بمشروط فيه فان اختلفا في الذي
شرط له الثلث منهما فالقول قول رب الأرض وان اقاما البينة كان لكل واحد منهما ثلث الخارج لأحدهما
باقرار رب الأرض له به ولأخر باثباته بالبينة وأولم تخرج الأرض شيئاً كان القول قول رب الأرض
في الذي له أجرة مثله منهما فان اقام كل واحد منهما البينة على ما ادعى فالبينة بينة رب الأرض
لان رب الأرض ببينته يثبت صحة العقد بينهما وبين الآخر والآخري نفى ذاك ببينته والبينة التي تثبت
شرط صحة العقد تترحم ولو كان صاحب الأرض اثنين على مثل هذا الشرط دفعا إلى واحد والبذر
من قبل المزارع كان في جميع هذه الوجوه مثل ما بينا من حكم صاحب الأرض حين كان البذر
من قبله لاستوائهما في المعنى كذا في المبسوط * الباب الثالث والعشرون في زراعة الأراضي بغير عقد
رجل دفع إلى رجل أرضاً مزارعة سنة ليزرعها المزارع ببذرة فزرعها ثم زرعتها بعد مضي السنة بغير
إذن صاحبها فعلم صاحبها بذلك قبل نبات الزرع أو بعده فلم يجز قالوا ان كانت العادة في تلك
القرية انهم يزرعون مرة بعد أخرى من غير تجديد العقد جاز وكان الخارج بينهما على ما شرط في العقد
فيما مضى وحكي عن الشيخ الإمام اسمعيل الزاهد انه قال ذكر في الكتاب هذه المسئلة وقال بانه لا يجوز
وعلى المزارع ان يرفع من الخارج مقدار أجر عمله وثيرائه وبذرة ويتصدق بالباقي كما في الغصب
قال مشائخنا رجحوا ما يثبتون بجواب الكتاب الآتي رأيت في بعض الكتب انه يجوز وهو كما لو دفع
أرضه إلى رجل وقال دفعت إليك هذه الأرض على ما كانت مع فلان عام أول فانه يجوز فهذا أولى
قال رضي الله عنه وعندي ان كانت الأرض معدة لدفعها مزارعة ونصيب العامل من الخارج معلوم
فنداهل ذلك الموضع ولا يختلف فزرعها رجل جاز استحساناً وان لم تكن الأرض معدة لدفعها مزارعة
أولم يكن نصيب العامل من الخارج واحداً عنداهل ذلك الموضع بل كان مختلفاً فيما بينهم
لا يجوز ويكون المزارع غاصباً وانما ينظر إلى العادة اذا لم يعلم انه زرعتها غصباً فان علم انه زرعتها
غصباً بان اقر الزارع عند الزرع انه يزرعها لنفسه لا على المزارعة او كان الرجل ممن لا يأخذ الأرض
مزارعة ويأنف من ذلك يكون غاصباً ويكون الخارج له وعليه نقصان الأرض وكذا لو اقر بعد

ما زرع وقال زرعتها غصبا كان القول قوله لانه ينكر استحقاق شيء من الخارج لغيره كذا في فتاوى قاض خان * ورأيت في بعض الفتاوى (زمين هاكه در ديه هاست يا وقف يا ملك وعادت آن موضع آنست كه هر كرا بايد بدين زمينها كشاورزي كند و از متولي اوقاف دستوري نميخواهد و آن مالک ني و متولي مالكان ايشان را منع ني كنند و كارندكان بوقت ادراك غله حصه دهقاني بدهند و منع ني كنند اگر در چنين زمينها کسی كشاورزي كند بي آنكه از خداوند يا از متولي بمزارعه گيرد اين كشتن وي بوجه مزارعه باشد اما اگر موضعی باشد كه هرائنه بدستور خداوند كار دارند و اگر کسی بيدستور خداوند كار كرد خداوند او را منع كند يا خداوند كار خود كار و گاهي بكد يوري دهد چون کسی بيدستور خداوند كار كرد يا بيدستور متولي در وقف بر مزارعه حمل كنيم و در ملك ني) كذا في المحيط *

أکار رفع الخارج وبقي في الارض حبات حنطة قد تناثر ت فبت وادرک فهو بين الاکار وصاحب الارض علي ما كان قدر نصيبهما من الخارج لانه نبت بيدر مشترک بينهما فينبغي للاکار ان يتصدق بالفضل من نصيبه ولو كان رب الارض سقاء وقام عليه حتى نبت كان له ذلك لانه لما سقاء فقد استملكه فان كان لتلك الحبات قيمة كان عليه ضمانها والا فلا وان كان سقاء اجبني تطوعا كان النابت بين الاکار وصاحب الارض كذا في فتاوى قاض خان * نبت شجرة او زرع في ارض انسان من غير ان يزرعها احد فهو لصاحب الارض لانه متولد من ارضه فيكون جزء من الارض فيكون لصاحب الارض كذا في المحيط * الباب الرابع والعشرون في المتفرقات ولودفع ارضا وبذرا علي ان يزرعها سنة هذه علي ان مارزق الله تعالى من شيء فهو بينهما نصفان فصارقصلا فارادا ان يقصلا ويبيعه فحصاد القصيل وبيعه عليهما ويستوي ان كان البذر من قبل رب الارض او المزارع ولو استحصد الزرع فمنعهم السلطان من حصادة اما ظلما او لمصلحة رأي في ذلك اوليستوفي منهم الخراج فالحفظ عليهما كذا في المبسوط في باب ما يفسد المزارعة * واذا كانت الارض رهنا في يد رجل فاراد آخران يأخذها مزارعة من الراهن فينبغي ان يأخذها مزارعة من الراهن باذن المرتهن واذا دفع الرجل ارضه مزارعة سنة او سنتين والبذر من قبل رب الارض ثم اراد رب الارض ان يخرج الارض من يد المزارع فقال للمزارع ازرعها ببذرک او اتركها علي فقال المزارع اعطني اجر مثل عملي فقال رب الارض بل اعطيك فاراد رب الارض ان يزرعها بنفسه فلما علم المزارع ذلك ذهب وزرع الارض ثم ادرك الزرع فان كان

فان كان رب الارض اجاز صنعته ذلك كان الخارج بينهما والمسئلة كانت واقعة الفتوى واذا ملت الآجر فدفع المستأجر بذرا الى ورثة الآجر وقال ازرموا في هذه الارض فزرعوا فالخارج لمن يكون هذه المسئلة كانت واقعة الفتوى فاتفقت الاجوبة ان الخارج يكون لورثة الآجر لان العقد قد انفسخ بموت الآجر فيكون هذا اقراضا منه للبذر لورثة الآجر اذ ليس في قول المستأجر ما يدل على اشتراط شيء من الخارج لنفسه من قوله ازرموا لي اولى يكون الخارج بيننا والمستأجر على ورثة الآجر مثل ذلك البذر هكذا في المحيط *
سئل قاضي بديع الدين رح دفعت ضيعة ابنها البالغ معاملة وكان الابن بجي ويذهب قال لا يكون رضى سئل ايضا اعطى المستأجر الآجر ضيعة معاملة سنة بالف من من الغنم القلانسي قال لا يجوز كذا في التاتارخانية * استأجر ارضا سنة او سنتين باجرة معلومة ثم دفعها الى الآجر مزارعة ان كان البذر من جانب المستأجر يجوز ان كان من جانب الآجر لا يجوز هكذا ذكر الحاكم احمد السمرقندي في شروطه في مسائل المزارعة وذكر ابن رستم في نوادره هذه المسئلة وجعل هذا قول محمد رح الاول اما على قوله الآخر لا يجوز دفع الارض الى الآجر مزارعة سواء كان البذر من قبل المستأجر او من قبل المؤجر كذا في الذخيرة * وفي الفتاوى العتابية ولو سقى ارضه او كرمه بماء حرام او نجس يطيب له ما خرج كمن علف حمارة بعلف غيره فما اخذ من الكراء يطيب له كذا في التاتارخانية * استأجر من رجل ارضا ثم دفعها الى امرأة الآجر والى ابن الآجر مزارعة وشرط البذر على المزارع والابن في عيال للاب فزرعها الاب وهو الآجر فان زرعها بطريق الاعانة للابن بان كان اقراض البذر للابن فالغلة بين الابن والمستأجر على الشرط وان زرعها لنفسه بان لم يقراض البذر للابن فالغلة كلها للآجر وهو المزارع كذا في المحيط * ولو استأجر رجل ارضا من امرأة وقبضها ثم دفعها الى زوجها مزارعة او معاملة او مقاطعة كان جائزا كذا في التاتارخانية * واذا مات الرجل وترك اولاداً صغاراً وكباراً وامرأة والاولاد الكبار من هذه المرأة او من امرأة اخرى لهذا الميت فعمل الاولاد الكبار مثل الحرارة فزرعوا في ارض مشتركة او في ارض الغير بطريق الكديورين كما هو المعتاد بين الناس وهؤلاء الاولاد كلهم في عيال المرأة تتعاهد احوالهم وهم يزرعون ويجمعون الغلات في بيت واحد وينفقون من ذلك جملة فهذه الغلات تكون مشتركة بين المرأة والاولاد او تكون خاصة للمزارعين فهذه المسئلة صارت واقعة الفتوى فاتفقت الاجوبة انهم ان زرعوا من بذر مشترك بينهم باذن الباقي ان كانوا كباراً او باذن الوصي ان كان الباقيون صغاراً كانت الغلات كلها على الشركة وان زرعوا

من بذروا أنفسهم كانت الغلات للمزارعين وإن زرعوا من بذر مشترك بغير أن ينهم أو بغير أن الوصي
 فالغلات للمزارعين لأنهم صاروا نصيبه ومن غصب بذرا وزرع كانت الغلة له كذا في المحيط *
 رجل دفع إلى رجل أرضا مزارعة وفيها قوائم القطن قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رح
 أن كان لا يمنع قوائم القطن عن الزراعة فالمزارعة جائزة وإن كان يمنع فالمزارعة فاسدة
 إلا إذا أضاف إلى وقت فراغ الأرض فحينئذ يجوز وإن سكت عن ذلك لا يجوز كذا في
 فتاوى قاضيخان * دفع أرضا إلى رجل مزارعة بشرائطها فزرع الرجل الأرض وأدركت الغلة
 فجاء رجل وقال إنني اشتريت هذه الأرض من فلان غير الذي دفع إليك الأرض وكانت الأرض
 ملكه فنصف الغلة لي فأخذ نصف الغلة ثم جاء الدافع فأن صدق المدعي فيدأ قال ولم يخاصم
 المزارع فلا شيء له وإن كذبه وخصم المزارع فإن كان الرجل المدعي أخذ نصف الغلة تغلبا
 فللدافع أن يشارك المزارع في النصف الآخر لأن ما هلك من المال المشترك يهلك على الشركة
 وما بقي يبقى على الشركة ثم يرجعان على المدعي بما أخذان وجداه وإن كان المزارع دفع
 النصف إليه من غير تغلب منه عن اختياره كان للدافع أن يأخذ النصف الباقي من المزارع
 ولو كان المدعي حين ما أخذ نصف الغلة قال للمزارع خذ هذه الأرض مني مزارعة فأخذها
 تصح هذه المزارعة وهل تنفسخ المزارعة الأولى إن لم يكن البذر من قبل المزارع لا يصح هذا
 ولا ينفسخ ذلك وإن كان البذر من قبل المزارع حتى يكون له ولاية الفسخ مع هذا ينبغي
 أن لا ينفسخ هنا بخلاف ما إذا فسح ابتداء كذا في النخبة * إذا دفع الرجل كرمه إلى رجل معاملة
 فلم يعمل الرجل في الكرم عملا لا يستحق شيئا من ثمار الكرم وكذا إذا عمل عملا إلا أنه لم يحفظ
 الأشجار والثمار حتى ضاعت الثمار لا يستحق شيئا لأن الحفظ من جملة العمل أيضا في حق العامل
 فاما المزارع إذا لم يعمل في الزراعة نحو التشذيب أو السقي حتى انتقص الزرع هل يستحق
 شيئا من الخارج فقيل الجواب فيه على التفصيل أن كان البذر من جهته يستحق بخلاف العامل
 إذا لم يعمل في الكرم حتى اجتثت الثمرة أو فسدت حيث لا يستحق شيئا فاما إذا كان البذر من
 جهة رب الأرض ينبغي أن لا يستحق شيئا لأن الخارج ليس نماء ملكه كذا في المحيط * دفع الأرض
 مزارعة سنة فحصد الزرع قبل تمام السنة انتقضت المزارعة إذا كانت بقية السنة لا تكفي لزراعة
 شيء آخر كذا في التاتارخانية * وإذا دفع إلى رجل أرضا ليعرسها النواة على أن يحول من موضعه

الى موضع آخر والخارج بينهما فهذا على وجهين أحدهما ان يعين موضع التحويل بان يقول
على ان يحول في هذه الارض الاخرى او قال على ان يحول في هذا الجانب الآخر من هذه
الارض وفي هذا الوجه فسد العقد سواء كان البذر من قبل المزارع او من قبل رب الارض واما اذا
لم يعين موضع التحويل فالقياس ان لا يجوز العقد وفي الاستحسان يجوز وعلى هذا كل ما يحول
وفي بعض الفتاوى نحو شجرة الباذنجان وغيرها دفع رجل الى آخر ارضا خرابا ليعمرها المزارع
ويزرعها العامل مع صاحب الارض ببذرهما ثلث سنين كانت المزارعة فاسدة لان شرط عمارة
الارض على العامل مفسد للعقد فان زرعها صاحب الارض والعامل ببذرهما سنة فلصاحب الارض
ان يأخذ الارض ويكون الزرع بينهما على قدر بذرها وللعامل على صاحب الارض فيما عمل
من عمارة الارض اجر عمله ولصاحب الارض على العامل اجر مثل قدر الارض الذي اشتغل
ببذر المزارع كذا في فتاوى قاضيخان * وسئل ابو القاسم عن زرع ارضا على شط جميعون
وبلغ الزرع فجاء قوم وزعموا ان الارض لهم قال اما الزرع فلصاحب البذر واما رقبة الارض المزروعة
فان اثبت القوم كان لهم والا فلمن احياها كذا في الحاوي * للفتاوى مسناة بين ارضين احدهما
ارفع من الآخر وعلى المسناة اشجار لا يعرف غارسها قال شيخ الاسلام ابو بكر محمد بن الفضل
ان كان الماء يستقر في الارض السفلى بدون المسناة ولا تحتاج في امساك الماء الى المسناة كان
القول في المسناة قول صاحب الارض العليا مع يمينه واذا كان القول في المسناة قوله كانت الاشجار له
ما لم يقم الاخر البينة وان كانت الارض السفلى تحتاج في امساك الماء الى المسناة وكانت المسناة
وصا عليها من الاشجار بينهما كذا في فتاوى قاضيخان * ولا يصدق اخدهما ان ذلك له خاصة
الابينة ولكل واحد منهما على صاحبه اليمين كذا في التاتارخانية * ولو ان رجلين اخذا ارضا مزارعة
على ان يزرعاها ببذر صاحب الارض على ان الخارج بينهما اثلاثا الثلث لصاحب الارض
ولكل واحد من الرجلين الثلث وبذرا فلم يحصل شيء من الزرع لآفة اصابته فقال احدهما لا تعمل
فيه الخريفي فعمل احدهما بغير علم صاحبه وحصل الربيع هل لصاحبه في الربيع الخريفي شيء
لاجل عمله في هذه الارض فيما مضى فقال لا لكن لو طلب رضاه بشيء كان ذلك افضل والاصل
في هذه المسائل ان العمل لا يتقوم الا بالعقد فلا يستحق بمجرد العمل بدون العقد لكن محمداً راج
ذكر في كتاب المزارعة في مثل هذا انه يطلب رضى العامل كذا في الذخيرة * سئل عن محدود

مقد عليه بيع الوفاء فوقع التقابض من المتعاقدين في البدلين وزرع فيه المشتري سنين واخذ الغلة
فخراجه على من فقال على البائع ان نقص الارض بالمزارعة قيل فان لم يطالبه البائع بضمان النقصان
هل يلزمه الخراج ايضا فقال نعم (خر من كوفتن) بنصف الثمن لا يجوز لانه في معنى قفيز الطحان
وذكر في مسألة نسج الثوب بالثلث والربع ان مشائخ بلخ رحمهم الله اخذوا بالجواز لتعامل
الناس و مشائخ بخارا رح اخذوا بجواب الكتاب انه لا يجوز لانه في معنى قفيز الطحان وعلى هذا
(بنه جیدن و ارزن كوفتن و گندم درویدن) كذا في التاتارخانية * واذا دفع المرتد ارضه وبذره
الى رجل مزارعة بالنصف فعمل على ذلك وخرج الزرع فان اسلم فهو على ما اشترطا
وان قتل على رده فالخراج للعامل وعليه ضمان البذر ونقصان الارض للدافع في قياس قول
ابي حنيفة رح على قول من اجاز المزارعة اخرجت الارض شيئا ولم تُخرج و على قولهما هذه
المزارعة صحيحة والخراج بينهما على الشرط وان كان البذر على العامل وقتل المرتد على رده
فان كان في الارض نقصان غرم العامل نقصان الارض والزرع كله له وان لم يكن في الارض
نقصان فالقياس ان يكون الخراج له ولا شيء عليه وفي الاستحسان يكون الخراج على الشرط
بين العامل وورثة المرتد وهذا القياس والاستحسان على قول ابي حنيفة رح واما عندهما فالمزارعة
صحيحة وان كان المرتد هو المزارع والبذر منه فالخراج له ولا شيء لرب الارض اذا قتل المرتد
في قول ابي حنيفة رح وان كان البذر من قبل الدافع فالخراج على الشرط في قولهم جميعا ولو كانا
جميعا مرتدين والبذر من الدافع فالخراج للعامل وعليه غرم البذر ونقصان الارض لان العامل
صار كالغاصب الارض والبذر حين لم يصح امر الدافع آياه بالمزارعة ولو اسلما واسلم صاحب البذر
كان الخراج بينهما على الشرط كما لو كان مسلما عند العقد وان كان البذر من العامل وقد قتل
على الردة كان الخراج له وعليه نقصان الارض لان اذن الدافع في عمل الزراعة غير صحيح في حق
الورثة وان لم يكن فيها نقصان فلا شيء لورثة رب الارض وكذلك اذا اسلم رب الارض فهو
بمنزلة ما لو كان مسلما في الابتداء وان اسلما واسلم المزارع وقتل الآخر على الردة ضمن المزارع
نقصان الارض لورثة المقتول على الردة لان امره آياه بالمزارعة غير صحيح في حق الورثة وان لم ينقصها شيء
فالقياس فيه ان الخراج للمزارع ولا شيء لرب الارض ولا لورثته وفي الاستحسان الخراج بينهما على الشرط

وعند ابي يوسف رح الخارج بينهما على الشرطان قتلا واسلما والحقا بدار الحرب او ماتا وكذلك قول ابي حنيفة رح في مزارعة المرتدة ومعاملتها كذا في المبسوط * ويجوز عقد المزارعة بين المسلم والحربي في دار الاسلام او في دار الحرب وكذا بين الحربيين او مسلمين في دار الحرب سواء دخلا بامان او اسلما في دار الحرب ولو ظهر على الدار فاراضهم في واما الخارج فما كان حصه الحربي يكون فيئا وما كان للمسلم لا يكون فيئا ولو ترك الامام اراضهم عليهم ومن عليهم او اسلموا فالمعاملات بينهم مقررة على حالها الا معاملة تفسد بين المسلمين ولو شرط مسلم للحربي عشرة اقفة من الخارج صح في قول ابي حنيفة ومحمد رح وعند ابي يوسف رح لا يصح ولو كانا مسلمين في دار الحرب صح عند ابي حنيفة رح خلافا لهما كذا في التاتارخانية * اذا دفع ارضه مزارعة فاسدة فكرب الزارع وحفر الانهار ثم امتنع صاحب البذر عن الزراعة فعليه اجر مثل عمل المزارع كذا في السراجية * ذكر في مجموع النوازل انكار طلب من الدهقان ان يعطيه الارض مزارعة بالربع فقال الدهقان ان زرعتهما على ان يكون الثلث لي فافعل والا فلا فلما زرع وحصد اختلفا ذكر ان الثلث للدهقان والباقي للعامل وفيه ايضا زرع بين اثنين غاب احدهما فحصد الآخر كان متبرعا كذا في المحيط *



كتاب المعاملة

وفيه بابان الباب الاول في تفسيرها وشرائطها واحكامها اما تفسيرها فهي عبارة عن العقد على العمل ببعض الخارج مع سائر شرائط جوازها واما شرائطها فمنها ان يكون العاقدان عاقلين فلا يجوز عقد من لا يعقل واما البلوغ فليس بشرط وكذا الحرية ومنها ان لا يكونا مرتدين في قول ابي حنيفة رح على قياس قول من اجاز المعاملة حتى لو كان احدهما مرتدا ووقعت المعاملة ان كان المرتد هو الدافع فان اسلم فالخارج بينهما على الشرط وان قتل او مات او لحق بدار الحرب فالخارج كله للدافع لانه بماء ملكه ولا يخرج المثل اذا عمل وعندهما الخارج بين العامل المسلم وبين ورثة الدافع على الشرط في الحاليتين كما اذا ماتا مسلمين وان كان المرتد هو العامل فان اسلم فالخارج بينهما على الشرط بالاجماع هذا اذا كانت المعاملة بين مسلم ومرتدا وما اذا كانت بين مسلمين ثم ارتدا او ارتدا احدهما فالخارج على الشرط ويجوز

معاملة المرتدة دفعا واحدا بالاجماع ومنها ان يكون المدفوع من الشجر الذي فيه ثمر معاملة مما يزيد ثمرته بالعمل فان كان المدفوع نخلا فيه طلع او بسر قد احمر او اخضر الا انه لم يتناه عظمه جازت المعاملة وان كان قد تناهى عظمه الا انه لم يرطب فالمعاملة فاسدة ويكون الخارج كله لصاحب النخل ومنها ان يكون الخارج لهما فلو شرطا ان يكون لاحدهما فسد ومنها ان تكون حصة كل واحد منهما من بعض الخارج مشاعا معلوم القدر ومنها التسليم الى العامل وهو التولية حتى لو شرط العمل عليهما فسد فاما بيان المدة ليس بشرط لجواز المعاملة استحسانا ويقع على اول ثمرة تخرج في اول السنة لتعامل الناس في ذلك من غير بيان المدة ولو دفع ارضا ليزرع فيها الرطاب او دفع ارضا فيها اصول رطبة باقية ولم يسم المدة فان كان شيئا ليس لابتداء نباته ولا لانتهاه جذه وقت معلوم فالمعاملة فاسدة فان كان وقت جذه معلوما يجوز ويقع على الجذة الاولى كما في الشجر المثمر واما الشرائط المفسدة فانواع منها كون الخارج كله لاحدهما ومنها ان يكون لاحدهما فقران مسماة منها شرط العمل على صاحب الارض ومنها شرط الحمل والحفظ بعد القسمة ومنها شرط الجذاذ والقطاف على العامل بلا خلاف ومنها شرط عمل تبقى منفعة بعد انقضاء المعاملة نحو التسرقة ونصب العريش وغرس الاشجار وتقليب الارض وما اشبه ذلك لانه لا يقتضيه العقد وما هو من ضرورات المعقود عليه ومقاصده ومنها شركة العامل فيما يعمل حتى ان النخل لو كان بين الرجلين فدفعه احدهما الى صاحبه معاملة مدة معلومة على ان الخارج بينهما اثلا ثلثا له وثلثا للشريك الساكت فالمعاملة فاسدة والخارج بينهما على قدر الملك والاجر للعامل على شريكه ولو شرط ان يكون الخارج لهما على قدر ملكهما جازت المعاملة ولو امر الشريك الساكت الشريك العامل ان يشتري ما يلحق به النخل فاشتراه رجع عليه بنصف ثمنه وجازت المعاملة سواء كان العامل واحدا او اكثر حتى لو دفع نخله الى رجلين معاملة بالثلث جاز وسواء سوى بينهما في الاستحقاق او جعل لاحدهما فضلا واما حكم المعاملة الصحيحة فانواع منها ان كل ما كان من عمل المعاملة مما يحتاج اليه الشجر والكرم والرطاب واصول الباذنجان من السفى واصلاح النهر والحفظ وتلقيح النخيل فعلى العامل وكل ما كان من باب النفقة على الشجر والكرم والارض من المرقين وتقليب الارض التي فيها الكرم والشجر والرطاب ونصب العريش ونحو ذلك على قدر حقهما وكذلك الجذاذ والقطاف ومنها ان يكون الخارج بينهما على الشرط ومنها انه اذا لم يخرج الشجر شيئا لاشي لو احد

منهما ومنها ان هذا العقد لازم من الجانبين حتى لا يملك احدهما الامتناع والفسخ من غير
 رضا صاحبه الا من عذروا ومنها ولاية الجبر على العمل الا من عذروا ومنها جواز الزيادة على الشرط
 والخط عنه والاصل فيه ان كل موضع احتمل انشاء العقد احتمل الزيادة والا فلا والخط جائز في الموضعين
 فاذا دفع نخلا بالنصف معاملة فخرج الثمران لم يتناه عظمه جازت الزيادة منهما ايهما كان ولوتناه
 عظم البسر جازت الزيادة من العامل لرب الارض ولا تجوز الزيادة من رب الارض للعامل شيئا
 ومنها ان العامل لا يملك ان يدفع الى غيره معاملة الا اذا قال له رب الارض اعمل برأيك واما
 حكم المعاملة الفاسدة فانواع منها ان لا يجبر العامل على العمل ومنها ان الخارج كله
 لصاحب الملك ولا يتصدق بشيء منه ومنها ان وجوب اجر المثل لا يجب على الخارج بل يجب
 وان لم يخرج الشجر شيئا ومنها ان اجر المثل فيها يجب مقدرا بالمسمى لا يتجاوز عنه عند ابي يوسف رح
 وعند محمد رح يجب تماما وهذا الاختلاف اذا كان حصته كل واحد منهما مسماة في العقد فان لم تكن
 مسماة في العقد يجب اجر المثل تاما بلا خلاف واما المعاني التي هي عذر في فسخها فمناها ان يكون
 العامل سارقا معروفا بالسرقه فيخاف على الثمرة واما التي تنسخ به المعاملة فالاقالة وانقضاء المدة
 وموت المتعاقدين هكذا في البدائع * وتنسخ بمرض العامل اذا كان يضعفه عن العمل ولو اراد العامل
 ترك العمل لا يمكن منه في الصحيح هكذا في التبيين * الباب الثاني في المتفرقات المعاملة
 في الاشجار والكروم بجزء من الثمرة فاسدة عند ابي حنيفة رح وعندهما جائزة اذا كرمدة
 معلومة وسمى جزء مشاعا والفتوى على انه يجوز وان لم يبين المدة كذا في السراجية * وتجوز المساقاة
 في الرطب واصول الباذنجان هكذا في السراج الوهاج * ولو دفع الى آخر نخلا وشجرا او كرما
 معاملة اشهر معلومة يعلم يقينا ان النخل والشجر والكرم لا يخرج ثمرة في مثل تلك المدة فالمعاملة فاسدة
 فان كانت مدة قد يخرج الثمر وقد لا يخرج فالمعاملة موقوفة فان اخرجت الثمرة في المدة المضروبة
 صحت المعاملة وان لم يخرج فسدت وهذا اذا اخرجت في المدة المضروبة ما يرغب في مثله
 في المعاملة فان اخرجت شيئا لا يرغب في مثله في المعاملة لا تجوز المعاملة لان ما لا يرغب فيه وجوده
 وعدمه بمنزلة وان لم يخرج النخيل شيئا في المدة المضروبة ينظر ان اخرجت بعد مضي تلك
 المدة في تلك السنة فالمعاملة فاسدة وان لم يخرج في تلك السنة لعلته حدثت بها فالمعاملة
 جائزة كذا في الخلاصة * ولو دفع ارضا معاملة خمسمائة سنة لا تجوز وان شرط مائة سنة

وهو ابن عشرين سنة جازوان كان اكثر من عشرين لم يجز كذا في التا تاريخانية * واذا دفع نخيلا
معاملة على ان تكون النخيل مع الثمر بينهما نصفين ان كان النخيل في حد النماء والزيادة فالمعاملة
في حق النخيل والثمار جائزة وان خرجت عن حد النماء والزيادة فالمعاملة فاسدة وانما يعرف
خروج الاشجار عن حد النماء والزيادة اذا بلغت واثمرت هكذا في الذخيرة * رجل دفع الى
رجل كروا معاملة وفيها اشجار لا تحتاج الى عمل سوى الحفظ قالوا ان كان بحال لولم يحفظ يذهب
ثمرتها قبل الادراك جازت المعاملة ويكون الحفظ ههنا للنماء والزيادة وان كان بحال لا يذهب
ثمرتها قبل الادراك لولم يحفظ لا تجوز المعاملة في تلك الاشجار ولا يكون للعامل نصيب من تلك
الثمار ولودفع شجر الجوز الى رجل معاملة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل جاز دفعها
معاملة وللعامل حصة منها لانه يحتاج الى السقي والحفظ حتى لولم يحتج الى احد هما لا يجوز
كذا في فتاوى قاضي خان * وفي مختصر خواهرزادة رجل دفع نخلا الى رجلين معاملة على ان
لاحدهما السدس والآخر النصف ولرب النخيل الثلث فهو جائز كذا في التا تاريخانية * واذا دفع
الرجل نخيلا معاملة الى رجلين على ان يلقحاه بتلقيح من عندهما على ان الخارج بينهما اثلاثا
فهذا جائز ولو شرطوا ان لصاحب النخيل الثلث ولاحد العاملين بعينه الثلثان والآخر مائة
على العامل الذي شرط له الثلثان فهذا فاسد واذا فسدت المعاملة كان الخارج كله لرب النخيل
وللعامل الآخر على العامل الذي شرط له الثلثان اجر مثل عمله الا انه لم يجاوز به المسمى ثم يرجع
العامل الذي شرط له الثلثان على رب النخيل باجر مثل عمله وباجر مثل عمل الآخر بالغة
ما بلغت واذا شرط رب النخيل بعض اعمال المعاملة على العامل وسكت عن الباقي بان سكت
من ذكر السقي مثلا فان كان المسكوت عنه شيئا لا بد منه لتحصيل الخارج بان كان الثمر لا يخرج
اصلا بدون السقي او يخرج بدون السقي شيء لا يرغب فيه من مثل هذا النخيل او يخرج شيء
مرغوب الا انه يبسن بدون السقي وفي هذه الوجوه المعاملة فاسدة واما اذا كان المسكوت عنه
لا يؤثر في الخارج اصلا او يؤثر في جودته ويكون ذلك معلوما للحال او كان لا يدري في الحال انه
هل يؤثر في زيادة الجودة ولا يؤثر فالمعاملة جائزة فان شرط رب النخيل السقي على نفسه فان كان
يعلم ان السقي لا يؤثر في تحصيل الخارج فالمعاملة فيها جائزة وان شرط عمل رب الارض وان كان
يعلم

يعلم ان السقي لا يؤثر في تحصيل الخارج فالمعاملة فيها جائزة وان شرط عمل رب الارض وان كان يعلم ان السقي يؤثر في تحصيل الخارج اما اصلا او جودة فالمعاملة فاسدة وان كان لا يدري ان السقي هل يؤثر في الخارج او لا يؤثر فالمعاملة فاسدة ايضا واذا شرط رب الارض السقي على نفسه والباقي على العامل فهذا وما لوش شرط السقي على نفسه وسكت من الباقي سواء واذا شرط الحفظ على رب النخيل ان كان النخيل في مكان لا يحتاج فيه الى الحفظ بان كان في حائط والحائط حصين فالجواب فيه كالجواب في اشتراط السقي على رب الارض اذا كان السقي لا يؤثر في الخارج اصلا كذا في المحيط * واذا دفع الى رجل نخيلا معاملة على ان الخارج بينهما نصفان وعلى ان يستأجر العامل فلا يبعد بمائة درهم كان هذا فاسدا بخلاف ما اذا قال على ان يستأجر العامل اجيرا ولم يعين الاجير كذا في الخيرة * نخيل بين رجلين دفعا الى رجل سنة هذه يقوم عليه فما خرج فنصفه للعامل ثلثا ذلك النصف من نصيب احدهما وثلثه من نصيب الآخر والباقي بين صاحبي النخيل ثلثاه للذي شرط الثلث من نصيبه وثلثه للآخر جاز ولو شرطا ثلثي الباقي لشارط الثلثين من نصيبه فالمعاملة فاسدة كذا في محيط السرخسي * واذا كان النخيل بين رجلين دفعا الى رجل معاملة مدة معلومة على ان نصف الخارج للعامل والنصف الآخر بين صاحبي النخيل نصفان فهذا جائز وانه ظاهر ولو شرط ان نصف الخارج لاحد صاحبي النخيل بعينه لا ينقص منه شيء والنصف الآخر بين صاحب النخيل الآخر والعامل نصفان او على الثلثة فهذا فاسد كذا في المحيط * ولو اشترطوا ان للعامل نصف الخارج ثلثه من نصيب احدهما وثلثاه من نصيب الآخر على ان النصف الباقي بين صاحبي النخيل نصفان فهو فاسد كذا في المبسوط * دفع رجل نخله الى رجلين يقومان عليه على ان لا حد هما بعينه نصف الخارج والآخر سدسه ولرب النخيل ثلثه جاز لانه استأجر احدهما بنصف الخارج والآخر بسدسه كذلك لو شرط لاحد العاملين مائة درهم على رب النخيل وللآخر الثلث ولرب النخيل الثلثان جاز لانه استأجرهما ببديلين مختلفين وذلك جائز حالة الانفراد ولو شرطوا لرب النخيل الثلث ولا حد العاملين بعينه الثلثان وللآخر على صاحب الثلثين اجر مائة درهم كان فاسدا لانه شرط ما لا يقتضيه العقد لان المعاملة تقتضي ان يكون اجر العاملين على صاحب النخيل كذا في محيط السرخسي * ولو دفع نصف النخيل معاملة لا يجوز واذا دفع الرجل الى رجل نخيلا معاملة على ان يعمل فيكون النخيل والخارج بينهما نصفين كانت المعاملة فاسدة

فرق بين هذا وبين ما اذا دفع الرجل الى غيره ارضا فيها زرع قد صار بقلا على ان يقوم عليه ويسقيه حتى يستحصد فما اخرج الله تعالى من شيء فهو بينهما نصفان كان ذلك جائزا كذا في التاتارخانية * واذا دفع الرجل الى آخر ارضا يضاء ليغرس فيها اغراسا على ان الاغراس والثمار بينهما فهو جائز وان شرط ان تكون الاغراس لاحدهما والثمار لاحدهما لا يجوز لان هذا الشرط قاطع للشركة فانه عسى لا يثمر النخيل في تلك المدة فصاحب الفرع لا يصيبه شيء وان شرط ان يكون الثمر بينهما نصفين والاغراس خاصة لاحدهما بعينه فان شرط الاغراس لصاحب الاغراس فذلك جائز وان شرط الاغراس لمن لم تكن الاغراس من جهته فذلك فاسد والقياس ان لا يجوز في الوجهين جميعا وهورواية عن ابي يوسف رح في النوادر وان شرط ان تكون الثمار بينهما وسكتا عن الاغراس فلا غراس لمن كانت الاغراس من جهته كذا في الذخيرة * واذا دفع الرجل الى غيره ارضا يضاء سنين مسماة على ان يغرسها نخلا او شجرا او كرما على ان ما اخرج الله تعالى من شجرا ونخل او كرما فهو بينهما نصفان وعلى ان الارض بينهما نصفان فهذا فاسد واذا فسدت هذه المعاملة وقبض العامل الارض على هذا وغرسها نخلا او شجرا او كرما فاخرجت ثمر كثيرا فجميع النخل والشجر والكرم لرب الارض وعلى رب الارض قيمة الاغراس للغراس واجرمثال عمله وكذلك لو لم يشترط له رب الارض شيئا من الارض ولكن قال له اغرسها شجرا او نخلا او كرما على ان ما اخرج الله تعالى من ذلك من شيء فهو بينهما نصفان وعلى ان لك علي مائة درهم او كرحنطة ونصف ارض اخرى بعينها سوى الارض التي غرس فيها فهذا كله فاسد كذا في المحيط * ولو كان الغرس من عند رب الارض واشترط ان ما اخرج من ذلك فهو بينهما نصفان وعلى ان للعامل على رب الارض مائة درهم فهو فاسد واذا عمل على هذا فالخارج بينهما نصفان ولو كان الغرس من قبل العامل وقد اشترط ان الخارج بينهما نصفان على ان لرب الارض على المزارع مائة درهم فهذا فاسد ثم الخارج كله للعامل ولرب الارض اجر مثل ارضه ولو كان الغرس والبذر من رب الارض والمسئلة بحالها كان فاسدا ايضا والخارج كله للعامل ولرب الارض اجر مثل ارضه وقيمة غرسه وبذر مثل بذرة على الزارع وكذلك لو شرط له الغراس مكان المائة حنطة او شيئا من الحبوب بعينه او بغيره فالحال في المعنى الذي يفسد به العقد سواء كذا في المبسوط * وفي الفتاوى العتابية ولو دفع النخيل معاملة بعد خروج الثمر فان كان يزيد بعمله الثمر حتى صار شريكا فيه جاز فان استحق رجوع

على الدافع باجر مثل عمله والآ فلا كذا في التاتارخانية * رجل دفع الى رجل ارضا لبغرس فيها الاشجار والكرم بقضبان من قبل المدفوع اليه ولم يوقت لذلك وقتا فغرس المدفوع اليه وادرك الكرم وكبرت الاشجار واستأجر الارض من صاحبها كل سنة باجر مسمى ثم ان صاحب الارض اخذ المدفوع اليه وقت الربيع قبل النبروز حتى يرفع الاشجار قالوا ان اخذه بذلك في وقت خروج الثمار كان له ذلك لان الغارس لا يتضرر بقلع الاشجار في ذلك الوقت ضررا زائدا قال رضي الله عنه وعندي ان كان ذلك قبل تمام السنة وقد استأجر الارض مسانهة لا يجبر المستأجر على قلع الاشجار ان ابى كذا في فتاوى قاضيخان * اذا دفع الى ابن له ارضا لبغرس فيها علم ان الخارج بينهما نصفان ولم يوقت له وقتا فغرس فيها ثم مات الدافع وخلف الابن المدفوع اليه وورثة سواه فاراد بقية الورثة ان يكلف الابن المدفوع اليه قلع الاشجار كلها ليقسموا الارض قال ان كانت الارض تحتل القسمة قسمت بينهم فما اصاب حصة الغارس فذلك له مع غرسه وما وقع في نصيب غيره كلف قلعه وتسوية ارضه ان لم يجري بينهم صلح وان كانت الارض لا تحتل القسمة يكلف بقلع الكل الا اذا جرى بينهم صلح واذا دفع ارضا الى رجل على ان يغرس فيها اغراسا على ان الخارج بينهما نصفان وانقضت المدة بخير رب الارض ان شاء غرم نصف قيمة الشجرة ويملكها وان شاء قلعها كذا في المحيط * اكار غرس في ارض الدافع بامره فان كانت النالة للدافع فالاشجار له وان قال للاكار اغرسها لي فكذاك وللأكار قيمة النالة ولو قال اغرسها ولم يقل لي فغرسها بغراس من عنده فالغرس للغارس ويكلفه المالك قلعه ولو قال اغرسها على ان الغراس ايضا فجاز كذا في الوجيز للكردري * رجل دفع الى رجل ارضا لبغرس فيها ودفع اليه النالة فغرس فقال صاحب الارض انادفعت النالة والاشجار لي وقال الغارس قد سرقت تلك النالة وانا غرست بتالة من عندي والشجر لي قالوا في الاشجار يكون القول قول صاحب الارض لان الاشجار متصلة بارضه والقول في سرقة النالة التي دفعها اليه قول الغارس حتى لا يكون ضامنا لانه كان امينا فيها كذا في فتاوى قاضيخان * رجل دفع ارضه الى آخر ليتخذ كرمه فكل ذلك لصاحب الارض وللغارس قيمة ما اخذه واجرة ما عمل كذا في جواهر الفتاوى * واذا دفع الرجل كرمه الى غيره معاملة وقام عليه العامل مدة ثم تركه ثم جاء عند الادراك بطلب الشركة ان كان رده على صاحبها بعد ما خرجت الثمرة والعنب وصار بحال لو قطعت كان لها قيمته لا تبطل شركته وهو الشريك على الشرط المتقدم وان كان زده قبل خروج الثمرة او بعد

خروجها ولكن في وقت لو قطعت لم يكن لها قيمة فلا شركة فيها كذا في الذخيرة * ولودفع الى رجل رطبة قد انتهت جذانها على ان يقوم عليه العامل ويسقيها حتى يخرج بذرها على ان مارزق الله تعالى من بذرها فهو بينهما جازا استحسانا وان لم يسميا وقتلان ادراك البذر له وقت معلوم والبذر بينهما والرطبة لصاحبها ولو اشترط ان تكون الرطبة بينهما نصفين فسدت المعاملة كذا في الظهيرية * ولودفع الى رجل غراس شجر او كرم او نخل قد ملق في الارض ولم تبلغ الثمر على ان يقوم عليه ويسقيه ويلقم نخله فما خرج من ذلك فهو بينهما نصفان فهذه معاملة فاسدة الا ان يسمي سنين معلومة لانه لا يدري في كم تحمل النخل والشجر والكرم والاشجار تتفاوت في ذلك لتفاوت مواضعها من الارض بالقوة والضعف فان بينا مدة معلومة صار متدارا لمعتود عليه من عمل العامل معلوما فيجوز وان لم يبين ذلك لا يجوز كذا في المبسوط * واذا دفع النخل معاملة واراد العامل ان يصنع الوصل على الاشجار فاصل القضيب على الدافع ثم العدل في الوصل من ضرب آلة الشق حتى ينشق الشجر فيدخل قضيب الوصل في الشق وما شبه ذلك الى ان يتم الوصل على العامل وعلى هذا القضيب الذي يتخذ منه الغرس على صاحب الكرم والعمل ليصير غرسا على العامل وكذا الدائم على صاحب الكرم ونصبها في الكرم على العامل على هذا جرت العادة في ديارنا وعليه الفتوى كذا في الذخيرة * حرث غرس اشجار في ارض بغير امر صاحب الارض فلما كبرت الاشجار اختصما فيها فان كان رب الارض مقربا بان الاشجار غرسها الحرث من ارض نفسه فهي للحرث لكن لا يطيب له ديانة فيما بينه وبين الله تعالى ان كان غرس بغير امره وان كان غرس بامر من غير شرط شركة يطيب له كذا في الفتاوى الكبرى * رجل دفع الى رجل تالة ليغرسها على حافة نهر لاهل قرية فلما غرس وادرك الشجر قال الدافع للغارس كنت خادمي وفي عيالي دفعت اليك التالة لتغرسها لي فتكون الاشجار لي قالوا ان علم ان التالة كانت للغارس كانت الاشجار له وان كانت التالة للدافع فان كان الغارس في عيال الدافع يعمل له مثل هذا العمل كانت الاشجار للدافع لان الظاهر شاهد له وان لم يكن الغارس يعمل له مثل هذا العمل ولم يغرسها باذنه فهي للغارس وعليه قيمة التالة وكذا لو كان الغارس قلع التالة من ارض رجل وغرسها فهي للغارس وعليه لصاحب الارض قيمة التالة يوم قلعها كذا في فتاوى قاضيهان * دفع كرمه معاملة فانمرو كان الدافع

الدافع واهل دارة يدخلون الكرم كل يوم فيأكلون منه ويحملون والعامل لا يدخل الا قليلا فان
اكل اهل دار الدافع او حملوا بغير اذن الدافع فالضمان عليهم دون الدافع كالاجنبي وان اخذوا
باذنه وهم ممن تجب عليه نفقتهم فهو ضامن نصيب العامل كما لو قبض هو بنفسه ودفع اليهم
وان لم يكونوا ممن تجب عليه نفقتهم لاضمان عليه لان اكثر ما فيه انه دل على اتلاف مال الغير
وهناك لا يضمن كذا في الفتاوى الكبرى * واذا دفع الى رجل نخله لمعاملة على ان يقوم عليه
ويسقيه ويلقحه فما اخرج الله تعالى في شيء منه فهو بينهما نصفان فقام عليه ولقحه حتى صار بسرا
اخضر ثم مات صاحب الارض فقد انتقضت المعاملة بينهما في القياس وكان البسرين ورتة
صاحب الارض وبين العامل نصفين لان صاحب الارض استأجر العامل ببعض الخارج ولو استأجره
بدراهم انتقضت الاجارة بموت احدهما ايها مات فكذلك اذا استأجره ببعض الخارج ثم انتقضها
بموت احدهما بمنزلة اتفاقهما على نقضه في حيوتهما ولو نقضاه والخارج بسركان بينهما نصفين
ولكنه استحسن فقال للعامل ان يقوم عليه كما كان يقوم حتى يدرك الثمر وان كره ذلك الورثة
لان في انتقاض العقد بموت رب الارض اضرارا بالعامل وابطالا لما كان مستحقا له بعقد المعاملة
وهو ترك الثمار في الاشجار الى وقت الادراك واذا انتقض العقد يكلف الجذاذ قبل الادراك
وفيه ضرر عليه وكما يجوز نقض الاجارة لدفع الضرر بجوز ابقاؤه والدفع الضرر وكما يجوز ان يعقد العقد
ابتداء لدفع الضرر بجوز ابقاؤه لدفع الضرر بالطريق الاول وان قال العامل انا آخذ نصف البسر
له ذلك لان ابقاء العقد لدفع الضرر عنه فاذا رضي بالتزام الضرر وانتقض العقد بموت رب الارض
الا انه لا يملك الحاق الضرر بورثة رب الارض فيثبت الخيار للورثة فان شاءوا صرموا البسر فقسمة
نصفين وان شاءوا اعطوه نصف قيمة البسر وصار البسر كله لهم وان شاءوا انفقوا على البسر حتى يبلغ
ويرجعوا بنصف نفقتهم في حصة العامل من الثمر ولو كان مات العامل فلورثته ان يقوموا عليه
وان كرهه صاحب الارض لانهم قائمون مقامه وان قالت الورثة نحن نصرمه بسرا كان
لصاحب الارض من الخيار مثل ما وصفتنا لورثته في الوجه الاول ولو ماتا جميعا كان الخيار في القيام
عليه او تركه الى ورثة العامل لانهم يقومون مقام العامل وقد كان له في حيوته هذا الخيار بعد
موت رب الارض فكذلك يكون لورثته بعد موته وليس هذا من باب توريث الخيار بل من
باب خلافة الوارث المورث فيما هو حق مستحق له وهو ترك الثمار على النخل الى وقت الادراك

وان ابوان يقوموا عليه كان الخيار الى ورثة صاحب الارض على ما وصفنا في الوجه الاول ولولم يمت واحد منهما ولكن انقضت مدة المعاملة والبسر اخضر فهذا الاول سواء والخيار فيه الى العامل فان شاء عمل على ما كان يعمل حتى يبلغ الثمر ويكون بينهما نصفان الا ان هناك العامل اذا اختار الترك فعليه نصف اجر مثل الارض كذا في المبسوط * اذا دفع كرمه معاملة فمات العامل في السنة فانفق رب الكرم بغير امر القاضي لم يكن متبرعا ورجع به في الثمر ولا سبيل للعامل على الغلة حتى يعطيه نفقته وكذا في الزرع ولو غاب والمسئلة بحالها لم يرجع كذا في السراجية * واذا دفع الرجل الحر الى العبد المحجور عليه او الى الصبي المحجور عليه نخيلا له معاملة هذه السنة على ان يقوم عليه ويسقيه ويلقحه فما اخرج الله تعالى من شيء فهو بيننا نصفان فعمل على هذا فالخارج بين العامل وبين صاحب النخيل نصفان اذا سلم العبد والصبي من العمل استحسانا وان ما تامن العمل في النخيل ان كان العامل عبدا فجميع الثمر لصاحب النخيل وعلى صاحب النخيل قيمة العبد لمولى العبد وان كان العامل صبيبا فعلى عائلته صاحب النخيل دية الصبي والثمر بينه وبين ورثة الصبي نصفان كذا في المحيط * دفع العبد او الصبي نخله معاملة ولم يعمل حتى حجر عليه لا تنتقض لان المعاملة لازمة من الجانبيين حتى لا يملك العبد نقضها قبل العمل فلا يؤثر فيها الحجر كذا في محيط السرخسي * ولو ان عبدا محجورا او صبيبا محجورا في يده نخيل دفع الى رجل بالنصف فعمل العامل فالخارج كله لصاحب النخيل ولا اجر للعامل ان كان الدافع صبيبا لا في الحال ولا في ثاني الحال وان كان الدافع عبدا لا يؤخذ باجر مثل العامل في الحال ويؤخذ به بعد العتق كذا في المحيط * اكار غرس اشجارا في ارض الدهقان ومضت مدة المعاملة ان غرسها للدهقان فهو متبرع وان امره الدهقان بشرائها وغرسها فهي للدهقان وعلى الدهقان المال الذي اشترى به الاشجار وان غرسها لنفسه باذن الدهقان فهي للاكار ويطالبه الدهقان بتسوية الارض اجتمع اهل القرية وجاء كل بشيء من البذر وبذروا للمعلم فالخارج لارباب البذر لانهم لم يسلموا البذر للمعلم كذا في الوجيز للكوذري * نهر بين رجلين على صفته اشجار كل واحد من الرجلين يدعى الاشجار قالوا ان عرف غارسها فهو له وان لم يعرف فما كان من الاشجار في موضع هو ملك احدهما خاصة كان له وما كان في المواضع المشتركة يكون بينهما كذا في فتاوى قاضيخان * مستأجر الكرم اجارة طويلة اذا اشترى الاشجار والزراعيين ثم دفع الاشجار والزراعيين الى الآخر معاملة جاز

كذا في الذخيرة * مزارع زرع ثوماً قلع بعضها وبقي البعض غير مقلوع فنبت بعد مضي مدة المعاملة بسقيه وانباته فما نبت مما بقي في الارض غير مقلوع فهو بينه وبين رب الارض على الشرط الذي كان بينهما وما نبت مما صار مقلوماً وهي في الارض كذلك فهو للمزارع الذي نبت بسقيه وعليه ضمان ما استهلك وان نبت من غير سقي ينبغي ان يكون بينهما على قدر حقهما في البذر

كذا في المحيط * غرس اشجاراً على طرف حوض القرية ثم قلعها بعد ذلك ونبت من عروقها فالنابت للغارس لانه فرع ملكه كذا في الوجيز للكردي * وفي النوازل مبطخة بقيت فيها بقية فانتهبها الناس ان ترك لياً خذ من شاء لا بأس به كذا لو حصد زرعته وبقي هناك سنابل لا بأس بالتقاطها

كذا في الخلاصة * ويجب للعامل حفظ نفسه عن الحرام لا يجوز له ان يحرق شيئاً من الاشجار والقضبان لطبخ القدر لا من اندعائم والعريش اذا رفع القضبان وقت الربيع واخرج من الكرم لا يحل له ان يأخذ من القضبان يعني من مدفيج (يعني شاخ خشك) ولا يجوز للعامل ان يخرج شيئاً من العنب والنبات للضيف وغيره الا باذن صاحب الكرم كذا في فتاوى قاضيخان *

دفع المريض نخاله معاملة بالنصف فقام عليه العامل ولقحه وسقاه حتى اثمر ثم مات رب النخيل ولا مال له غير النخيل وثمره فانه ينظر الى الثمر يوم طلع من النخيل وصار كُفْرِي وصار له قيمة فان كان نصف قيمته مثل اجر العامل او اقل فللعامل نصف الثمر وان كان اكثر من اجر مثله نظر الى مقدار اجر مثل اجر العامل يوم يقع القسمة فيعطى العامل ذلك وثلاث تركة الميت مما يبقى من حصته وصية له الا ان يكون وارثاً فلا وصية له وان كان على المريض دين محيط بماله فان كانت قيمة النصف من الكُفْرِي حين طلعت مثل اجره ضرب مع الغرماء بنصف جميع الثمر وان كانت قيمة نصفه اكثر من اجر مثله ضرب معهم في التركة بمقدار اجر مثله يمكن الوصية ههنا بطريق المحاباة ولو دفع الصحيح الى المريض نخاله معاملة على ان للعامل جزء من مائة جزء مما يخرج منه فقام عليه المريض باجرانه واعوانه وسقاه ولقحه حتى صار ثمر اثم مات ولا مال له غيره وعليه دين ورب النخيل من ورثته واجر مثل ذلك العمل اكثر من جهته فليس له الا ما شرط له لان المريض انما يتصرف ههنا فيما لاحق فيه لغرمائه ولورثته وهو منافع بدنه كذا في المبسوط * اشجار على صفة نهر لا قوام يجري ذلك النهر في سكة غير نافذة بعض الاشجار في ساحة لهذه السكة فادعى بعض اهل السكة ان غارسها فلان وانا وارثه وانكر اهل السكة ذلك فان المدهي يطلب منه البينة فان لم يكن له

بينه فما كان من الاشجار خارجا من حريم النهر فجميع اهل السكة وما كان على حريم النهر فهو لارباب النهر لانه اذا لم يعرف الفارس ولا مالك التالة يحكم الارض كذا في الفتاوى الكبرى * وفي فتاوى ابي الليث ر ح شجرة في ارض رجل نبت من عروقها في ارض غيره فان كان صاحب الارض هو الذي سقاها وانبت فهو له وان كان نبت بنفسه فهو لصاحب الشجرة ان صدقه رب الارض انه نبت من عروق شجرة وان كذبه فالقول قوله كذا في فتاوى قاضيخان * نواة رجل ذهبت بهاريم الى كرم غيره فنبتت منها شجرة فهي لصاحب الكرم لان النواة لقيمة له وكذا لو وقعت خوخة رجل في كرم غيره فنبتت منها شجرة لان الشجرة نبتت من النواة بعد ما ذهب لحم الخوخة فهذا والاول سواء كذا في الفتاوى الكبرى * ولو خرج الثمر في النخل ثم استحققت الارض فالكمل للمستحق ويرجع العامل على الدافع باجر مثل عمله ولو لم يخرج شيء من الثمر لا يجب للعامل شيء كذا في التاتارخانية ناقلا عن العتائية * رجل له شجرة تعرفت في ملك الغير ونبتت العروق فهو لصاحب الشجرة تلك التالات لا من صاحب الارض فان كانت التالات يتلبس اذا قطعت الشجرة لم تجز الهبة وان كانت لا تتلبس فالهبة جائزة كذا في الفتاوى الكبرى * العامل اذا غرس الاشجار في كرم الدهقان في مدة المعاملة فانقضت مدة المعاملة ينظر ان غرسها للدهقان متبرعا فهي للدهقان وان امر الدهقان بشرائها وغرسها في كرمه فهي للدهقان وعلى الدهقان للعامل مثل الدراهم التي اشترى بها الاشجار وان غرسها لنفسه باذن الدهقان فهو للكار والدهقان يأمر بقلعها كذا في التاتارخانية * العامل في الكرم اذا باع اوراق الفرساد بغير اذن صاحب الكرم ينظر ان اجاز صاحب الكرم البيع حال قيام الاوراق فالتمن له وان استهلك المشتري الاوراق ثم اجاز صاحب الكرم البيع اولم يجز فلا شيء له من الثمن وله الخيار ان شاء ضمن العامل وان شاء ضمن المشتري كذا في الذخيرة * رفعها معاملة ولم تخرج الاشجار شيئا فباع صاحبها اشجاره نفذ البيع وقسدت المساقاة لانها استأجر بعض الخارج فاذا لم تخرج شيئا لم يتعلق به حقه فصح البيع وان كان سقي الاشجار وحفظها لا شيء له لانه صمل لنفسه وحقه في الخارج ولم يوجد كذا في الوجيز للكردي * ولو وكله بان يأخذ نخلا بعينه فاخذه بما يتغابن الناس فيه جاز على الشرط وصاحب النخل هو الذي يلي قبض نصيبه وان اخذ بما لا يتغابن الناس فيه من قلة نصيب العامل لم يلزم العامل ذلك الا ان شاء فان عمله وقه علم

نصيبه منه اولم يعلم كان له نصيبه الذي سمي له كذا في المبسوط * واذا دفع الرجل الى رجل نخيلا له ووكله ان يدفعها معاملة هذه السنة فدفعها بما لا يتغابن الناس في مثله وعمل العامل فالخارج كله لرب النخيل وللعامل على الوكيل اجر مثل عمله وفي المزارعة يكون الخارج بين المزارع وبين الوكيل على ما شرط كذا في التاتارخانية * دفع اشجارا الى رجل على ان يقوم عليها ويشد منها ما يحتاج الى الشد ويشذب منها ما يحتاج الى التشذيب فاخر الاكاشد الا اشجار حتى اصابها البرد وهي اشجار ان لم تشد افسدها البرد فالاكاشد ما من قيمة ما صابه البرد كذا في الفتاوى الكبرى * واذا وكل الرجل غيره بالمعاملة في النخيل والاشجار فان كان وكيله من جانب العامل فهو الذي يلي قبض نصيب العامل باتفاق الروايات وان كان وكيله من جانب رب النخيل فعلى رواية هذا الكتاب لا يملك قبض نصيب رب النخيل وعلى رواية كتاب الوكالة يملك كذا في الذخيرة * لو كان العامل غرسها نخلا وكرما وشجرا وقد كان اذن له الدافع في ذلك فلما بلغ وانما استحقها رجل فانه يأخذ ارضه ويقلع من النخيل والكرم والشجر ما فيها ويضمنان للمستحق نقصان القلع اذا قلعا ذلك بالاتفاق ويضمن الغارس له ايضا نقصان الغرس في قول ابي حنيفة رح وهو قول ابي يوسف رح الآخرون يرجعون العامل بما ضمن من نقصان القلع والغرس على الدافع وفي قول ابي يوسف رح الاول وهو قول محمد رح للمستحق ان يضمن الدافع جميع ذلك النقصان وعند محمد رح الغاصب ضامن كامل تلف وعند ابي حنيفة وابي يوسف رح ضمان ذلك للمستحق على الملتف دون الغاصب ثم الغارس يرجع على الدافع لاجل الغرور الذي تمكن في عقد المعاوضة بينهما كذا في المبسوط * واذا دفع الى رجل نخلا له معاملة بالنصف ولم يقل اعمل برأيك فدفع العامل الى آخر معاملة فعمل فيه فما خرج فهو لصاحب النخيل وللعامل الآخر على العامل الاول اجر مثله فيما عمل بالغاما بلغ ولا اجر للعامل الاول قال وقوله بالغاما بلغ قول محمد رح واما عند ابي حنيفة وابي يوسف رح فلا يجاوز به ما سمي كذا في المحيط * ولو هلك الثمر في يد العامل الآخر من غير عمله وهو في رؤس النخيل فلا ضمان على واحد منهما ولو هلك من عمله في امر خالف فيه امر العامل الاول فالضمان لصاحب النخيل على العامل الآخر دون الاول ولو هلك في يده من عمله في امر لم يخالف فيه امر العامل الاول فلصاحب النخيل ان يضمن ايهما شاء فان اختار تضمين الاول لم يرجع عليه الا خبر بشيء وان اختار تضمين الآخر يرجع على الاول هذا اذا لم يقل له

اعمل فيه برأيك فاما اذا قال وشرط له النصف فدفعه الى رجل آخر بثلك الخارج فهذا جائز وما خرج من الثمر فنصفه لرب النخيل والسدس للعامل الاول وذكر محمد ربح في الاصل انه اذا لم يقل اعمل برأيك وشرط له شيئا معلوما وشرط الاول للثاني مثل ذلك فهما فاسدان ولا ضمان على العامل الاول كذا في البدائع *



كتاب الذبائح

وفيه ثلثة ابواب الباب الاول في ركنه وشرائطه وحكمه وانواعه الذكوة نوعان اختيارية واضطرارية اما الاختيارية فركنها الذبيح فيما يذبح من الشاة والبقر والنحر فيما ينحروا والابل صند القدرة على الذبيح والنحر ولا يحل بدون الذبيح والنحر والذبيح هو فري الاوداج ومحلها ما بين اللبة واللحين والنحر فري الاوداج ومحلها آخر الحلق وتونحر ما يذبح او ذبيح ما ينحر يحل لوجود فري الاوداج لكنه يكره لان السنة في الابل النحر وفي غيرها الذبيح كذا في البدائع * وفي الجامع الصغير ولا بأس بالذبيح في الحلق كله اسفله واوسطه واعلاه وفي فتاوى اهل سمرقند قصاب ذبيح الشاة في ليلة مظلمة فقطع اعلى من الحلقوم او اسفل منه يحرم اكلها لانه ذبيح في غير المذبح وهو الحلقوم فان قطع البعض ثم علم فقطع مرة اخرى الحلقوم قبل ان يموت بالاول فهذا اعلى وجهين اما ان قطع الاول بتمامه او قطع شيئا منه ففى الوجه الاول لا يحل لانه لما قطع الاول بتمامه كان موتها من ذلك القطع اسرع من موتها من الثاني وفي الوجه الثاني يحل كذا في الذخيرة والمحيطين * واما الاضطرارية فركنها العقر وهو الجرح في اي موضع كان وذلك في الصيد وكذلك ما ند من الابل والبقر والغنم بحيث لا يقدر عليها صاحبها لانها بمعنى الصيد وان كان مستأنسا وسواء نذ البعير والبقر في الصحراء او في المصر فذكوته العقر كذا روي عن محمد ربح واما الشاة ان نذت في الصحراء فذكوته العقر وان نذت في المصر لم يجز عقرها وكذلك ما وقع منها في قليب فلم يقدر على اخراجه ولا مذبحه ولا منحره وذكر في المنتقى في البعير اذا صال على رجل فقتله وهو يريد الذكوة حل اكله لانه اذا كان لا يقدر على اخذه صار بمنزلة الصيد واما شرائط الذكوة فانواع بعضها يعم الذكوة الاختيارية والاضطرارية وبعضها يخص احدهما دون الآخر اما الذي يعمهما فمنها ان يكون هافلا فلا تؤكل ذبيحة المجنون والصبي الذي لا يعقل فان كان الصبي يعقل الذبيح ويقدر

عليه تؤكل ذبيحته وكذا السكران ومنها ان يكون مسلماً او كتابياً فلا تؤكل ذبيحة اهل الشرك والمردة
لانه لا يقر على الدين الذي انتقل اليه ولو كان المردة غلاماً مراهقاً لا تؤكل ذبيحته عند ابي حنيفة
ومحمد رح وعند ابي يوسف رح تؤكل بناءً على ان رده صحبة عندهما وعند لا تصح وتؤكل
ذبيحة اهل الكتاب ويستوي فيه اهل الحرب منهم وغيرهم وكذا يستوي فيه نصارى بني تغلب
وغيرهم لانهم على دين نصارى العرب فان انتقل الكتابي الى دين غير اهل الكتاب من
الكفرة لا تؤكل ذبيحته ولو انتقل غير الكتابي من الكفرة الى دين اهل الكتاب تؤكل ذبيحته
والاصل فيه انه ينظر الى حاله ودينه وقت ذبحه دون ما سواه وهذا اصل اصحابنا ان من انتقل
من ملة من الكفر الى ملة يقربها يجعل كأنها من اهل تلك الملة من الاصل والمولود بين كتابي
وغير كتابي تؤكل ذبيحة ايهما كان الكتابي الاب او الام عندنا فاما الصابئون فتؤكل ذبايحهم
في قول ابي حنيفة رح وعند ابي يوسف ومحمد رح لا تؤكل ثم انما تؤكل ذبيحة الكتابي اذا
لم يشهد ذبحه ولم يسمع منه شيء او شهد وسمع منه تسمية الله تعالى وحده لانه اذا لم يسمع منه شيئاً
يحمل على انه قد سمي الله تعالى تحسیناً للظن به كما بالمسلم ولو سجد منه ذكر اسم الله تعالى لكنه
عني بالله تعالى وعز وجل المسيح عليه السلام قالوا تؤكل الا اذا نص فقال بسم الله الذي هو ثالث
ثلاثة فلا يحل فاما اذا سمع منه انه سمي المسيح عليه السلام وحده او سمي الله سبحانه وسمى المسيح
لا تؤكل ذبيحته ومنها التسمية حالة الذكوة عندنا اي اسم كان وسواء قرن بالاسم الصفة بان قال
الله اكبر الله اعظم الله اجل الله الرحمن الله الرحيم ونحو ذلك او لم يقرن بان قال الله او الرحمن
او الرحيم او غير ذلك وكذا التهليل والتحميد والتسبيح وسواء كان جاهلاً بالتسمية المعهودة
او عالماً وسواء كانت التسمية بالعربية او بالفارسية او اي لسان كان وسواء لا يحسن العربية او يحسنها
كذا روى بشر عن ابي يوسف رح لو ان رجلاً سمي على الذبيحة بالرومية او بالفارسية وهو يحسن
العربية ولا يحسنها اجزاء ذلك عن التسمية ومن شرائط التسمية ان تكون التسمية من الذابح حتى
لو سمي غيره والذابح ساكت وهذا كغير ناس لا يحل ومنها ان يريد بها التسمية على الذبيحة
فان اراد بها التسمية لافتح العمل لا يحل وعلى هذا اذا قال الحمد لله ولم يرد به التسمية بل اراد به
الحمد على سبيل الشكر لا يحل وكذا لو سبّح او هلل او كبر ولم يرد به التسمية على الذبيحة
وانما اراد به وصفه بالوحدانية والثناء عن صفات المحدث لا غير لا يحل كذا في البدائع *

ولو عطس فقال الحمد لله بريد به التعميد على العطاس فذبح لا يحل كذا في فتاوى قاضيهان *
ومنها تجريد اسم الله تعالى عن غيره وأن كان اسم النبي ومنها ان يقصد بذكرا سم الله تعظيماً
على الخلو لا يشوبه معنى الدعاء حتى لو قال اللهم اغفولي لم يكن ذلك تسمية لانه دعاء والدعاء
لا يقصد به التعظيم المحض واما وقت التسمية فوقتها على الذكوة الاختيارية وقت الذبح لا يجوز تقديمها
عليه الا بزمان قليل لا يمكن التحرر عنه واما وقت الاضطرابية فوقتها وقت الرمي والارسال واما الذي
يرجع الى المذكي وهو ان يكون حلالاً وهذا في الذكوة الاضطرابية دون الاختيارية واما الذي
يرجع الى محل الذكوة فمنها تعيين المحل بالتسمية في الذكوة الاختيارية وعلى هذا يخرج
ما اذا ذبح وسمى ثم ذبح اخرى بظن ان التسمية الاولى تجزي عنهم لم تؤكل ولا بدان يحدد لكل
ذبيحة تسمية على حدة ومنها قيام اصل الحيوة في المستأنس وقت الذبح قلت او كثرت في قول
ابي حنيفة رح وعند ابي يوسف ومحمد رح لا يكتفى بتيام اصلها بل تعتبر حيوة مستقرة كذا في البدائع *
المرتدية والمنخنة والموقوذة والشاة المريضة والنطيحة ومشقوقة البطن اذا ذبحت ينظر ان كان فيها
حيوة مستقرة حلت بالذبح بالاجماع وان لم تكن الحيوة فيها مستقرة تحل بالذبح سواء عاش
اولا يعيش عند ابي حنيفة رح وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في محيط السرخسي * واما خروج
الدم بعد الذبح فيما لا يحل الا بالذبح فهل هو من شرائط الحل فلا رواية فيه عن اصحابنا وذكر في
بعض الفتاوى انه لا بد من احد شيئين اما التحرك واما خروج الدم فان لم توجد لا تحل كذا
في البدائع * وان ذبح شاة او بقرة فخرج منها دم ولم يتحرك وخروجه مثل ما يخرج من الحي
اكلت عند ابي حنيفة رح وبه تأخذ رجل ذبح شاة مريضة فلم يتحرك منها الا فوها ان فتحت فها
لا تؤكل وان ضمته تؤكل وان فتحت عينها لا تؤكل وان غمضتها اكلت وان مدت رجاها لا تؤكل وان
قبضتها اكلت وان لم يقم شعرها لا تؤكل وان قامت اكلت هذا كله اذا لم يعلم انها حية وقت الذبح
لتكون هذه علامة الحيوة فيها اما اذا علمت حيوتها يقينا وقت الذبح اكلت بكل حال كذا
في السراج الوهاج * واما حكمها فطهارة المذبوح وحل اكله من المأكول وطهارة غير المأكول للانتفاع
لا بجهة الاكل كذا في محيط السرخسي * والخنثى والمنخث تجوز ذبيحتهم هكذا في الجوهر النيرة *
لا يكره ذبح الابرس وخبزة وطبخه وغيره اولى كذا في الغرائب * المرأة المسلمة والكتانية في الذبح
كأرجل

كالرجل وتؤكل ذبيحة الاخرس مسلما كان او كتابيا كذا في فتاوى قاضيخان * ولا يحل ما ذبحه المحرم من الصيد سواء ذبحه في الحل او الحرم وكذا لا يحل ما ذبح في الحرم وكذا لا يحل ما ذبح في الحرم من الصيد سواء كان الذابح حلالا او حراما وهذا بخلاف ما ذبح المحرم غير الصيد لانه فعل مشروع كذا في الكافي * نصراني ذبح صيدا في الحرم لا يحل كذا في السراجية * مسلم ذبح شاة المجوسي لبیت ناره او الكافر لالهتهم تؤكل لانه سمى الله تعالى ويكره للمسلم كذا في التاتارخانية ناقلا عن جامع الفتاوى * وفي المشكل ذبح عند مراي الضيف تعظيما له لا يحل اكلها وكذا عند قوم الامير او غيره تعظيما فاما اذا ذبح عند غيبة الضيف لاجل الضيافة فانه لا بأس به كذا في الجوهرة النيرة * وفي التجريد المسلم اذا ذبح فاهرا المجوسي بالسكين بعد الذبح لم يحرم ولو ذبح المجوسي وامراة المسلم بعده لم يحل كذا في التاتارخانية * والعروق التي تقطع في الذكوة اربعة الحلقوم وهو مجرى النفس والمرئ وهو مجرى الطعام والودجان وهما عرفان في جانب الرقبة يجري فيهما الدم فان قطع كل الاربعة حلت الذبيحة وان قطع اكثرها فكذلك عند ابي حنيفة رح وقال لا بد من قطع الحلقوم والمرئ واحدا لودجين والصحيح قول ابي حنيفة رح لما ان للاكثر حكم الكل كذا في المصنوعات * وفي الجامع الصغير اذا قطع نصف الحلقوم ونصف الوداج ونصف المرئ لا يحل لان الحل متعلق بقطع الكل او الاكثر وليس للنصف حكم الكل في موضع الاحتياط كذا في الكافي * وعن محمد رح انه اذا قطع الحلقوم والمرئ والاكثر من كل ودجين يحل وما لا فلا قال مشائخنا وهو اصح الجوابات واذا ذبح الشاة من قبل القفان قطع الاكثر من هذه الاشياء قبل ان تموت حلت وان ماتت قبل قطع الاكثر من هذه الاشياء لا تحل ويكره هذا الفعل لانه خلاف السنة وفيه زيادة ايلام كذا في المحيط * شاة او بقرة اشربت على الولادة قالوا يكره ذبحها لان فيه تضييع الولد وهذا قول ابي حنيفة رح لان عنده جنين لا يتذكى بذكوة الام كذا في فتاوى قاضيخان * من نحر ناقة او ذبح بقرة فوجد في بطنها جنينا ميتا لم يؤكل اشعرا ولم يشعرو وهذا عند ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح اذا تم خلقه اكل كذا في الهداية * الجنين اذا خرج حيا ولم يكن من الوقت مقدارا ما يقدر على ذبحه فمات يؤكل وهذا التفريع على قول ابي يوسف ومحمد رح لا على قول ابي حنيفة رح كذا في النهاية * رجل شق بطن شاة فاخرج الولد حيا وذبح ثم ذبح الشاة قالوا ان كانت الشاة لا تعيش من ذلك لا تحل لان الموت يكون بالاول وذلك ليس بذكوة وان كانت تعيش من ذلك حلت

لان الذكوة هو الثاني كذا في فتاوى قاضيخان * ادخل يده في فرج بقرة وذبح ولدها في بطنها حين
مسرت الولادة عليها من مذبح حل وان من غيره ان لم يمكنه الذبح من المذبح حل وان امكن
لا كذا في الوجيز للكردي * سنور قطع رأس دجاجة فانها لا تحل بالذبح وان كان يتحرك كذا في الملتقط *
والآلة على ضربين فاطعة وفاسخة فالطاعة على ضربين حادة وكبيلة فالحادّة يجوز الذبح بها من غير
كراهية حديد كان او غير حديد كما لو ذبح بالليطة او بالمروة او بشقة العصا او بالعظم والكبيلة يجوز الذبح
بها ويكره ولو ذبح بسن او ظفر منزوع يحل ويكره كذا في محيط السرخسي * واما الآلة التي تفسخ
فالظفر القائم والسن القائم لا يجوز الذبح بها بالاجماع ولو ذبح كانت ميتة كذا في البدائع * والسنة
ان ينحر قائما معقول اليد اليسرى فان اضجعه جاز والاول افضل والسنة في الشاة والبقرة ان تذبح
مضطجعة لانه امكن لقطع العروق ويستقبل القبلة في الجميع كذا في الجوهرة النيرة * المستحب
ان يكون الذبح بالنهار ويستحب في الذبح حالة الاختيار ان يكون ذلك بالآلة حادة من الحديد كالسكين
والسيف ونحو ذلك ويكره بغير الحديد وبالليل من الحديد ومنها الترقيق في قطع الاوداج ويكره
الاكتفاء فيه ويستحب الذبح من قبل الحلقوم ويكره الذبح من قبل القفا ومن المستحب قطع
الاوداج كلها ويكره قطع البعض دون البعض ويستحب الاكتفاء بقطع الاوداج ولا يباين الرأس
ولو فعل يكره ويكره ان يقول عند الذبح اللهم تقبل عن فلان وانما يقول ذلك بعد الفراغ
من الذبح او قبل الاشتغال به ولو قال ذلك لا تحرم الذبيحة ويكره له بعد الذبح ان يسلخها
قبل ان يبرد فان نزع او سلخ قبل ان يبرد فلا بأس باكلها ويكره جرّها برجلها الى المذبح
ويكره ان يجمعها ويحد الشفرة بين يديها وهذا كله لا تحرم به الذبيحة كذا في البدائع *
ولو ذبح فيد اوجب التحروا تحريفاً يجب الذبح جازولكن ترك السنة كذا في خزائن المفتين *
ولو ضرب متق جزورا وبقرة او شاة وابانها وسمى فان كان ضربها من قبل الحلقوم تؤكل
وقد اساء فان ضرب على الثاني والتوقف لا تؤكل لانها ماتت قبل الذكوة فكانت ميتة وان قطع
العروق قبل موتها تؤكل لوجود فعل الذكوة وهي حية الا انه يكره ذلك لانه زاد في المهام من غير
حاجة فان امضى فعله من غير توقف تؤكل لان الظاهر ان موتها بالذكوة كذا في البدائع *
وانذا ذبحها بغير توجه القبلة حلت ولكن يكره كذا في جواهر الاخلاطي * اشرف نوره على الهلاك
وليس معه الا ما يجرح مذبحه ولو طلب آلة الذبح لا يدرك ذكوته فجرح مذبحه لا يحل

ألا إذا قطع العروق كذا في القنية * وكرة النخع وهو ان يبلغ بالسكين النخاع وتؤكل الذبيحة والنخاع عرق ابيض في عظم الرقبة وقبل ان يمد رأسه حتى يظهر مذبحه وقبل ان يكسر عنقه قبل ان يسكن من الاضطراب وكل ذلك مكروه لانه تعذيب الحيوان بلا ضرورة والحاصل ان كل ما فيه زيادة الم لا يحتاج اليه في الذكوة مكروه كذا في الكافي * قال الباقي المستحب ان يقول بسم الله الله اكبر يعني بدون الواو ومع الواو يكره لان الواو يقطع فور التسمية كذا في المحيط * ذكر اسم الله تعالى واسم الرسول صلى الله عليه وسلم موصولا بغير واو فهذا على ثلاثة اوجه اما ان ينصب محمدا او يخفضه او يرفعه وفي كلها يحل لان الرسول غير مذكور على سبيل العطف فيكون مبتدأ لكن يكره لوجود الوصل صورة وان ذكر مع الواو ان خفضه لا يحل لانه بصير ذابحا بهما وان رفعه يحل لانه كلام مبتدأ ان نصبه اختلفوا فيه وعلى هذا القياس لو ذكر اسما آخر مع اسم الله تعالى كذا في النهاية * ولو قال بسم الله بغير الهاء وان اراد به التسمية يحل والا فلا لان العرب قد يحذف ترخيما وكذا لو قال بسم الله تقبل من فلان يحل ويكره ولو قال قبل الذبح اللهم تقبل من فلان فلا بأس به كذا في محيط السرخسي * قال عند الذبح لا اله الا الله وذبح النصف من الودجين والحلقوم والمرى ثم قال محمد رسول الله ثم قطع الباقي لا يحل وتجريدا للتسمية فريضة كذا في القنية * ولو قال بسم الله وصلى الله على محمد اوقال صلى الله على محمد بدون الواو حل الذبيح لكن يكره ذلك وفي الباقي حل الذبيح ان وافق التسمية وقبل ان اراد بذكر محمد صلى الله عليه وسلم الاشتراك في التسمية لا يحل وان اراد الترك بذكر محمد صلى الله عليه وسلم يحل الذبيح ويكره ذلك كذا في المحيط * ولا تحل ذبيحة تارك التسمية عمدا وان تركها ناسيا تحل والمسلم والكتابي في ترك التسمية سواء كذا في الكافي * وفي الفتاوى العنابية والصبي كالكبير في النسيان كذا في التاتارخانية * ولو قال القصاب تركت التسمية عمدا لم يحل ويغرم قيمته كذا في خزائن المفتين * ولو قال بسم الله ولم تحضره النية اكل عند العامة وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيهان * ولو اصبغ شاة واخذ السكين وسمى ثم تركها وذبح شاة اخرى وترك التسمية عمدا عليها لا تحل كذا في الخلاصة * ولو اصبغ شاة ليذبحها واخذ السكين وسمى ثم القى تلك السكين واخذ اخرى وذبح بها حلت وان اخذ سهما وسمى ثم وضع ذلك السهم واخذ آخر ورمى لم يحل بتلك التسمية كذا في جواهر الاخلاطي *

وإذا أضحج شاة ليذبحها وسمي عليها ثم كلم انسانا وشرب ماء أو حدد سكيناً أو اكل لقمة أو ما شبه ذلك من عمل لم يكثر حلت بتلك التسمية وإن طال الحديث وكثر العمل كره أهلها وليس في ذلك تقدير بل ينظر فيه إلى العادة إن استكثره الناس في العادة يكون كثيراً وإن كان يعدة قليلاً فهو قليل ثم ذكر في هذا الفصل لفظة الكراهة وقد اختلف المشائخ رح فيها وفي إضاحي الزعفراني إذا حدد الشفرة تنقطع تلك التسمية من غير فصل بينهما إذا قل أو كثر كذا في المحيط * ولو سمي ثم انقلبت الشاة وقامت من مضجعها ثم أعادها إلى مضجعها فقد انقطعت التسمية كذا في البدائع * رجل نظر إلى طبع حمار وحشي وأرسل قلبه وسمي وأخذ حل كذا في الوجيز للكردي * ولو أن رجلاً نظر إلى غنمه فقال بسم الله ثم أخذ واحدة فأضجعها وذبحها وترك التسمية حامداً وظن أن تلك التسمية تجزئه لا تؤكل كذا في البدائع * ولو أضحج أحدي الشاتين على الأخرى تكفي تسمية واحدة إذا ذبحها بأمر أو واحد جمع العصافير في يده فذبح وسمي وذبح آخر على أثره ولم يسم لم يحل الثاني ولو أمر السكين على الكل جاز بتسمية واحدة كذا في خزائن المفتين * الباب الثاني في بيان ما يؤكل من الحيوان وما لا يؤكل الحيوان في الأصل نوعان نوع يعيش في البحر ونوع يعيش في البر أما الذي يعيش في البحر فجميع ما في البحر من الحيوان يحرم أكله إلا السمك خاصة فإنه يحل أكله إلا ما طفا منه وأما الذي يعيش في البر فأنواع ثلاثة ما ليس له دم أصلاً وما ليس له دم سائل وما له دم سائل فما لا دم له مثل الجراد والزنبور والذباب والعنكبوت والخنافس والعقرب والبعاء ونحوها لا يحل أكله إلا الجراد خاصة وكذلك ما ليس له دم سائل مثل الحبة والوزغ وسام أبرص وجميع الحشرات وهوام الأرض من الفأر والجرد والقنافذ والضب واليربوع وابن عرس ونحوها ولا خلاف في حرمة هذه الأشياء إلا في الضب فإنه حلال عند الشافعي رح وما له دم سائل نوعان مستأنس ومتوحش أما المستأنس من البهائم فنحو الأبل والبقر والغنم يحل بالاجماع وأما المتوحش فنحو الظباء وبقر الوحش وحمر الوحش وأبل الوحش فحلال باجماع المسلمين وأما المستأنس من السباع وهو الكلب والفهد والسنور والأهلي فلا يحل وكذلك المتوحش فمنها المسمى بسباع الوحش والطيروكل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير فذو الناب من سباع الوحش مثل الأسد والثعلب والضبع والنمر والفهد والثعلب

والتغلب والسبور البري والسنباب والسَّمُور والدلق والذبّ والقرد والقمل ونحوه فلا خلاف في هذه الجملة إلا في الضبع فإنه حلال عند الشافعي رحمه الله ومخلب من الطير كالبازي والباشق والصقرو الشاهين والحداة والبغات والنسر والعقاب وما أشبه ذلك وما لا مخلب له من الطير والمستأنس منه كالدجاج والبط والمتوحش كالحمام والفاخنة والعصافير والقمح والكركي والغراب الذي يأكل الحب والزرع ونحوها حلال بالإجماع كذا في البدائع * ولا بأس بالقمري والسوداني والزرزر كذا في فتاوى قاضيخان * ويكره أكل لحوم الأبل الجلالة وهي التي الأغلب من أكلها النجاسة لأنه إذا كان غالب أكلها النجاسة يتغير لحمها وينتفخ فیکره أكله كالطعام الممتن وذكر القاضي في شرحه على مختصر الطحاوي أنه لا يحل الانتفاع بها من العمل وغيره إلا أن تحبس أياماً وتعلف فحينئذ تحل وما ذكره القدوري أجود ثم ليس لحبسها تقدير في ظاهر الرواية هكذا روي عن محمد رحمه الله قال كان أبو حنيفة رحمه الله لا يوقت في حبسها وقال تحبس حتى لطفت وروي أبو يوسف رحمه الله عن أبي حنيفة رحمه الله أنما تحبس ثلاثة أيام وروي ابن رستم عن محمد رحمه الله في الناقة الجلالة والشاة الجلالة والبقر الجلال أنها تكون جلالة إذا انتن وتغيرت وجدت منه ريح منتنة فهي الجلالة حينئذ لا يشرب لبنها ولا يؤكل لحمها ويبيعها وهبتها جائز هذا إذا كانت لا تخط ولا تأكل إلا القذرة غالباً فإن خلطت فليست بجلالة فلا تکره لأنها لا تنتن ولا يکره أكل الدجاج المخلو وإن كان يتناول النجاسة لأنه لا يغلب عليه أكل النجاسة بل يخالطها بغيرها وهو الحب والافضل أن يحبس الدجاج حتى يذهب ما في بطنها من النجاسة كذا في البدائع * أكل الخطاف والصلصل والهدد لا بأس به لأنها ليست من الطيور التي هي ذوات مخلب كذا في الظهيرية * وعن أبي يوسف رحمه الله قال سألت أبا حنيفة رحمه الله عن العقق فقال لا بأس به فقلت أنه يأكل النجاسات فقال أنه يخالط النجاسة بشيء آخر ثم يأكل فكان الأصل منه أن ما يخالط كالدجاج لا بأس وقال أبو يوسف رحمه الله يكره العقق كما تکره الدجاجة كذا في فتاوى قاضيخان * وأكل دود الزبور قبل أن ينفخ فيه الحيوة لا بأس به كذا في الظهيرية * من خلف يكره أكل بيوت الزنا بغير كذا في الملتقط في كتاب الكراهة * والدبسي يؤكل وأما الخفّاش فتذكر في بعض المواضع أنه يؤكل وفي بعض المواضع أنه لا يؤكل لأن له ناباً وقبل الشقراق لا يؤكل والبوم يؤكل قال رضي الله عنه هذا بخط والدي والشقراق طائر أخضر يخاطه قليل حمرة يصول على كل شيء وإذا أخذ فرخه تقياً كذا في الظهيرية * عن إبراهيم قال كانوا يكرهون كل ذي

مخلب من الطير وما اكل الجيف وبه نأخذ فان ما يأكل الجيف كالغداف والغراب لا يقع يستخبث طبعاً
فاما الغراب الزرعي الذي يلتقط الحب مباح طيب وان كان الغراب بحيث يخلط فياً كل الجيف
تارة والحب اخرى فقد روي عن ابي يوسف رح انه يكره وعن ابي حنيفة رح انه لا بأس باكله
وهو الصحيح على قياس الدجاجة كذا في المبسوط * واما الحمار الاهلي فله حرام وكذلك
لبنه وشحمه واختلف المشائخ في شحمه من غير وجه الاكل فحرمه بعضهم قياساً على الاكل
واباحه بعضهم وهو الصحيح كذا في الذخيرة * والحمار الوحشي اذا صار اهلياً ووضع عليه الاكاف
فانه يؤكل والاهلي اذا توحش لا يؤكل كذا في شرح الطحاوي * يكره لحم الخيل في قول
ابي حنيفة رح خلافاً لصاحبيه واختلف المشائخ في تفسير الكرادية والصحيح انه اراد به التحريم ولبنه
كلحه كذا في فتاوى قاضيخان * وقال الشيخ الامام السرخسي ما قاله ابو حنيفة رح احوط
وما قاله اوسع كذا في السراجية * واما البغل فعند ابي حنيفة رح لحمه مكروه على كل حال
وعندهما كذلك ان كان الفرس نزعاً على الاثنان وان كان الحمار نزعاً على الرمكة فنقد قيل
لا يكره كذا في الذخيرة * الجدي اذا كان يربى بلين الاثنان والخنزيران اعلتف اياماً فلا بأس
لانه بمنزلة الجلالة والجلالة اذا حبست اياماً فاعلقت لا بأس بها فكذا هذا كذا في التناوي الكبرى *

الباب الثالث في المتفرقات شاة ولدت ولداً بصورة الكلب فاشكل امره فان صاح مثل الكلب
لا يؤكل وان صاح مثل الشاة يؤكل وان صاح مثلهما يوضع الماء بين يديه ان شرب باللسان لا يؤكل
لانه كلب وان شرب بالغم يؤكل لانه شاة وان شرب بهما يوضع التبن واللحم قبله ان اكل التبن
يؤكل لانه شاة وان اكل اللحم لا يؤكل وان اكلهما جميعاً يذبح ان خرج الامعاء لا يؤكل وان خرج
الكرش يؤكل كذا في جواهر الاخلاطي * واما بيان ما يحرم اكله من اجزاء الحيوان سبعة الدم
المسفوح والذكر والانتيان والقبل والغدة والمثانة والمرارة كذا في البدائع * وان ذبح الشاة فاضطربت
فوقعت في ماء او تردت من موضع لم يضرها شيء لان فعل الذكوة قد استقر فيها فانما انزهاق
حيوتها بها ولا معتبر باضطرابها بعد استقرار الذكوة فهذا اللحم وقع في ماء او سقط من موضع كذا
في المبسوط * دجاجة لرجل تعلقت بشجرة وصاحبها لا يصل اليها فان كان لا يخاف ما بها الفوات
والموت وماها لا يؤكل وان خاف الفوات فرماها يؤكل والحمامة اذا طارت من صاحبها فرماها صاحبها
او غيره قالوا ان كانت لا تهدي الى المنزل حل اكلها سواء اصاب السهم المذبح او موضعاً آخر لانه

حجز عن الذكوة الاختيارية وان كانت يهتدي الى المنزل فان اصاب السهم المذبح حل وان اصاب موضعاً آخر اختلفوا فيه والصحيح انه لا يحل اكلها مروى ذلك عن محمد رح لانه اذا كانت تهتدي الى منزل يقدر على الذكوة الاختيارية والطبي اذا علم في البيت فخرج الى الصحراء فرماه رجل وسمى فان اصاب المذبح حل والا فلا الا ان يتوحش فلا يؤخذ الا بصيد كذا في فتاوى قاضيخان * رجل ذبح شاة وقطع الحلقوم والاوداج الا ان الحيوة فيها باقية فقطع انسان منهما قطعة يحل اكل المقطوع كذا في الجوهرة النيرة * امر رجلا ان يذبح شاة فلم يذبحها حتى باعها الامر من ثالث ثم ذبح المأ مور ضمنها ولا يرجع على امره علم بالبيع ولم يعلم كذا في الفتاوى الكبرى * ولوانترع الذئب رأس الشاة وهي حية تحل بالذبيح بين اللبنة واللحيين قطع الذئب من الية الشاة قطعة لا يؤكل المبان واهل الجاهلية كانوا ياكلونه فقال صلى الله عليه وسلم ما بين من الحي فهو ميتة وفي الصيد ينظر ان الصيد يعيش بدون المبان فالمبان لا يؤكل وان لا يعيش بلا مبان كالأرأس يؤكلان كذا في الوجيز للكردي * وفي المنتقى بعبر تروى في بئر فوجاً صاحبه وجاء يعلم انه لا يموت منها فمات لا يؤكل وان كان مشكلاً اكل كذا في المحيط في كتاب الصيد * سلم غنمه الى راع فذبح شاة منها وقال ذبحتها وهي ميتة وقال لا بل ذبحتها وهي حية فالقول قول الراعي مع يمينه ولم يحل اكلها كذا في الفتاوى الكبرى * شاة قطع الذئب اوداجها وهي حية لا تذكى لفوات محل الذبيح كذا في الوجيز للكردي * وذكر ابن سبابة في نوادره عن ابي يوسف رح لو ان رجلاً قطع شاة نصفين ثم ان رجلاً فري اوداجها والرأس يتحرك او شق بطنها فاخرج ما في جوفها وفري رجل آخر الاوداج فان هذا لا يؤكل لان الاول قاتل وذكر القدوري ان هذا على وجهين ان كانت الضربة مما يلي العجز لم تؤكل الشاة وان كانت مما يلي الرأس اكلت كذا في البدائع *

كتاب الاضحية

وفيه تسعة ابواب الباب الاول في تفسيرها وركنها وصفتها وشرائطها وحكمها وفي بيان من يجب عليه ومن لا يجب وهي في الشرع اسم لحيوان مخصوص بسن مخصوص يذبح بنية القربة في يوم مخصوص عند وجود شرائطها وسببها كذا في التبيين * واما ركنها فذبيح ما يجوز ذبحه

في الاضحية بنية الاضحية في ايامها لان ركن الشيء ما يقوم به ذلك الشيء والاضحية انما تقوم بهذا الفعل فكان ركنا كذا في النهاية * اما صفة التضحية فالتضحية نومان واجب وتطوع والواجب منها انواع منها ما يجب على الغني والفقير ومنها ما يجب على الفقير دون الغني ومنها ما يجب على الغني دون الفقير اما الذي يجب على الغني والفقير فالمنذور به بان قال الله علي ان اضحي شاة او بدنة او هذه الشاة او هذه البدنة وكذلك لو قال ذلك وهو معسر ثم ايسر في ايام النحر فعليه ان يضحي شاتين لانه لم يكن وقت النذر اضحية واجبة عليه فلا يحتمل الاخبار فيحمل على الحقيقة الشرعية فوجبت عليه اضحية بنذره واخرى بايجاب الشرع واما التطوع فاضحية المسافر والفقير الذي لم يوجد منه النذر بالتضحية ولا شراء الاضحية لانعدام سبب الوجوب وشرطه واما الذي يجب على الفقير دون الغني فالمشتري للاضحية اذا كان المشتري فقيرا بان اشترى فقير شاة ينوي ان يضحي بها وان كان غنيا لا تجب عليه بشراء شيء ولو كان ملك انسان شاة فنوى ان يضحي بها واشترى شاة ولم ينو الاضحية وقت الشراء ثم نوى بعد ذلك ان يضحي بها لا تجب عليه سواء كان غنيا وفقيرا واما الذي يجب على الغني دون الفقير فما يجب من غير نذر ولا شراء للاضحية بل شكرا لنعمة الحيوة وحياء لميراث الخليل حين امره الله بذبح الكباش في هذه الايام كذا في البدائع * واما شرائط الوجوب منها اليسار وهو ما يتعلق به وجوب صدقة الفطر دون ما يتعلق به وجوب الزكاة واما البلوغ والعقل فليس بشرط حتى لو كان للصغير مال يضحي عنه ابوه او وصيه من ماله ولا يتصدق به ولا يضمنان عند ابي حنيفة وابي يوسف رح وان تصدق بها ضمن كذا في محيط السرخسي * ومنها الاسلام فلا تجب على الكافر ولا يشترط الاسلام في جميع الوقت من اوله الى آخره حتى لو كان كافرا في اول الوقت ثم اسلم في آخره تجب عليه ومنها الحرية فلا تجب على العبد وان كان مأذونا في التجارة او مكاتب ولا يشترط ان يكون حراما من اول الوقت بل تكفي فيه الحرية في آخر جزء من الوقت حتى لو عتق في آخر الوقت وملك نصا باتجب عليه الاضحية ومنها الإقامة فلا تجب على المسافر ولا تشترط الإقامة في جميع الوقت حتى لو كان مسافرا في اول الوقت ثم اقام في آخره تجب عليه ولو كان مقيما في اول الوقت ثم سافر ثم اقام تجب عليه هذا اذا سافر قبل ان يشتري الاضحية فان اشترى شاة للاضحية ثم سافر ذكر في المنتقى ان له بيعها ولا يضحي بها وكذا روي من محمد رح

من محمد رَح انه يبيعها من المشائخ من فصل بين الموسر والمعسر فقال ان كان موسرا فالجواب كذلك وان كان معسرا ينبغي ان تحب عليه ولا تسقط عنه بالسفر وان سافر بعد دخول الوقت قالوا ينبغي ان يكون الجواب كذلك وجميع ما ذكرنا من الشروط يستوي فيه الرجل والمرأة كذا في البدائع * واما حكمها فالخروج عن مهدة الواجب في الدنيا والوصول الى الثواب بفضل الله تعالى في العقبى كذا في الغبائية * والموسر في ظاهر الرواية من له مائتا درهم او عشرون دينار او شيء يبلغ ذلك سوى مسكنه ومتاع مسكنه ومركوبه وخادمه في حاجته التي لا يستغني عنها فاما ما عد ذلك من سائمة او رقيق او خيل او متاع للتجارة او غيرها فانه يعتد به من يساره وان كان له عقار ومستغلات ملك اختلف المشائخ المتأخرون رَح فالزعفراني والفقيه علي الرازي اعتبر اقيمتها وابو علي الدقاق وغيره اعتبر والدخل واختلفوا فيما بينهم قال ابو علي الدقاق ان كان يدخل له من ذلك قوت سنة فعليه الاضحية ومنهم من قال قوت شهر ومتى فضل من ذلك قدر مائتي درهم فصاعدا فعليه الاضحية وان كان العقار وقفا عليه ينظر ان كان قد وجب له في ايام الاضحية قدر مائتي درهم فصاعدا فعليه الاضحية والا فلا كذا في الظهيرية * ولو كان عليه دين بحيث لو صرف فيه نقص نصابه لا تجب وكذا لو كان له مال غائب لا يصل اليه في ايامه ولا يشترط ان يكون غنيا في جميع الوقت حتى لو كان فقيرا في اول الوقت ثم ايسر في آخره تجب عليه ولو كان له مائتا درهم فحال عليها الحول فزكي خمسة دراهم ثم حضرا يام النحر وماله مائة وخمسة وتسعون لارواية فيه ذكر الزعفراني انه تجب عليه الاضحية لانه انتقص بالصرف الى جهة هي قرينة فيجعل قائما تقديرا حتى لو صرف خمسة منها الى النفقة لا تجب ولو اشترى الموسر شاة للاضحية فصاعت حتى انتقص نصابه وصار فقيرا فجاءت ايام النحر فليس عليه ان يشتري شاة اخرى فلوانه وجدها وهو معسر وذلك في ايام النحر فليس عليه ان يضحي بها ولو صاعت ثم اشترى اخرى وهو موسر فضحي بها ثم وجد الاولى وهو معسر لم يكن عليه ان يتصدق بشيء كذا في البدائع * والمرأة تعتبر موسرة بالمهر اذا كان الزوج مليا عندهما وعلى قول ابي حنيفة رَح الاخر لا تعتبر موسرة بذلك قيل هذا الاختلاف بينهم في المعجل الذي يقال له بالفارسية (دست پيمان) واما المؤجل الذي سمي بالفارسية (كابين) فالمرأة لا تعتبر موسرة بذلك بالاجماع وفي الاجناس ان كان خباز عنده حنطة قيمتها مائتا درهم يتجر بها او ملح قيمته مائتا درهم او قصر عنده صابون او اشنان قيمتهما مائتا درهم فعليه الاضحية كذا في المحيط * وان كان له مصحف

قيمته ما تئادهم وهو ممن يحسن ان يقرأ منه فلا اضحية عليه سواء كان يقرأ منه او ينهاون ولا يقرأ
 وان كان لا يحسن ان يقرأ منه فعليه الاضحية وان كان له ولد صغير حبس المصحف لاجله حتى
 يسلمه الى الاستاذ فعليه الاضحية وكتب العلم والحديث مثل مصحف القرآن في هذا الحكم كذا
 في الظهيرية * وفي الصغرى وبالكتب لا يعد غنيا الا ان يكون من كل نوع كتابان برواية واحدة
 من شيخ واحد وعن شيخين بروايتين كرواية ابي حفص وابي سليمان عن محمد بن لا تجب ولا يعد غنيا
 بكتب الاحاديث والتفسير وان له من كل نوع كتابا وصاحب كتب الطب والنجوم والادب غني به
 اذا بلغ قيمتها نصابا كذا في الوجيز للكردي * وفي الاجناس رجل به زمائة اشترى حمرا يركبه
 ويسعى في حوائجه وقيمته ما تئادهم فلا اضحية ولو كان له دار فيها بيتان شتوي وصيفي وفرش
 شتوي وصيفي لم يكن بها غنيا فان كان له فيها ثلاثة بيوت وقيمة الثالث ما تئادهم فعليه الاضحية
 وكذا الفرش الثالث والغازي بفرسين لا يكون غنيا وبالثالث يكون غنيا ولا يصير الغازي بالاسلحة
 غنيا الا ان يكون له من كل سلاح اثنان احدهما يساوي مائتي درهم وفي الفتاوى الدهقان
 ليس بغني بفرس واحد وبحمار واحد فان كان له فرسان او حماران احدهما يساوي مائتين فهو
 نصاب والزارع بثورين وآلة الفدان ليس بغني وببقرة واحدة غني وبثلاثة ثيران اذا ساوى احدهما
 مائتي درهم صاحب نصاب وصاحب الثياب ليس بغني بثلاث دستجات احدها للبذلة والاخرى
 للهناء والثالثة للاعياد وهو غني بالرابعة وصاحب الكرم غني اذا ساوى مائتي درهم كذا
 في الخلاصة * وليس على الرجل ان يضحي من اولاده الكبار وامراته الا باذنه وفي الولد الصغير
 من ابي حنيفة رح روايتان في ظاهر الرواية تستحب ولا تجب بخلاف صدقة الفطرو في رواية
 الحسن من ابي حنيفة رح انه يجب ان يضحي من ولده الصغير وولدولة الذي لا اب له والفتوى
 على ظاهر الرواية وان كان للصغير مال قال بعض مشائخنا تجب على الاب كذا في فتاوى
 قاضيخان * وهو الاصح هكذا في الهداية * وللوصي في قول ابي حنيفة رح ان يضحي من مال
 الصغير قبا على صدقة الفطرو لا يتصدق بلحمه ولكن يأكل الصغير فان فضل شيء لا يمكن
 ادخاره يشتري بذلك ما ينتفع بعينه كذا في فتاوى قاضيخان * والاصح انه لا يجب ذلك
 وليس له ان يفعل من ماله كذا في المحيط * وعلى الرواية التي لا تجب في مال الصغير ليس للاب
 والوصي ان يفعل ذلك فان فعل الاب لا يضمن في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح وعليه الفتوى

وان فعل الوصية يضمن في قول محمد ربح واختلف المشائخ في قول ابي حنيفة ربح قال بعضهم لا يضمن
كما لا يضمن الاب وقال بعضهم ان كان الصبي يأكل لا يضمن والا يضمن والمعتوه والمجنون
في هذا بمنزلة الصبي واما الذي يحسن ويفيق فهو كالصحيح كذا في فتاوى قاضي خان * ولا يجب
على الرجل ان يضحي عن رقيقه ولا عن ام ولده كذا في الملتقط * ويستحب ان يضحي عن
مما ليكه كذا في التاتارخانية * ومن بلغ من الصغار في ايام النحر وهو موسر تجب عليه بالا جماع
بين اصحابنا كذا في البدائع * ولا تجب على المسافرين ولا على الحاج اذا كان محرما وان كان
من اهل مكة كذا في شرح الطحاوي * واما كيفية الوجوب منها انها تجب في وقتها وجوبا موسعا
في جملة الوقت من غير عين ففي اي وقت ضحى من عليه الواجب كان مؤديا للواجب سواء
كان في اول الوقت او في وسطه او آخرة وعلى هذا يخرج ما اذا لم يكن اهلا للوجوب في اول الوقت ثم
صار اهلا في آخرة بان كان كافرا او عبدا او فقيرا او مسافرا في اول الوقت ثم صار اهلا في آخرة
يجب عليه ولو كان اهلا في اوله ثم لم يبق اهلا في آخرة بان ارتد او اعسر او سافر في آخرة لا تجب
ولو ضحى في اول الوقت وهو فقير فعليه ان يعيد الاضحية وهو الصحيح ولو كان موسرا في جميع
الوقت ثم صار فقيرا صار قيمة شاة سالحة دينيا في ذمته يتصدق بهامتن وجدها ولو مات الموسر في ايام
النحر قبل ان يضحي سقطت عنه الاضحية ومنها انها لا يقوم غيرها مقامها في الوقت حتى لو تصدق
بعين الشاة او قيمتها في الوقت لا يجزيه عن الاضحية ومنها انه تجري فيها النيابة فيجوز للانسان
ان يضحي بنفسه وبغيره باذنه لانها قرينة تتعلق بالمال فتجري فيها النيابة سواء كان المأذون مسلما
او كفايا ومنها انها تقضى اذا فاتت عن وقتها ثم قضاؤها قد يكون بالتصدق بقيمة الشاة فان كان
اوجب التضحية على نفسه بشاة بعينها فلم يضحيها حتى مضت ايام النحر فيتصدق بعينها حية
سواء كان موسرا او معسرا وكذا اذا اشترى شاة ليضحي بها فلم يضح بها حتى مضى الوقت ومنها ان
وجوبها نسخ كل ذبح كان قبلها من العقيقة والرجبية والعتيرة كذا في البدائع * الباب الثاني
في وجوب الاضحية بالندروما هو في معناه رجل اشترى شاة للاضحية ووجبها بلسانه ثم اشترى
اخرى جازله بيع الاولى في قول ابي حنيفة ومحمد ربح وان كانت الثانية شرا من الاولى وذبح
الثانية فانه يتصدق بفضل ما بين القيمتين لانه لما اوجب الاولى بلسانه قد جعل مقدارا مالية الاولى
لله تعالى فلا يكون له ان يستفضل لنفسه شيئا ولهذا يلزمه التصديق بالفضل قال بعض مشائخنا هذا

عن ابي حنيفة رح انه لا بأس في الاضحية بالشاة والشاتين هكذا في محيط السرخسي *
 اشترى الاضحية بثلاثين درهما الشاتان افضل من واحدة بخلاف ما اذا اشترى بعشرين حيث كانت
 الواحدة افضل لانه توجد بثلاثين درهما شاتان على ما يجب من اكمال الاضحية في السن والكبر
 ولا توجد بعشرين حتى لو وجد كان شراء الشاتين افضل ولولم يوجد بثلاثين كان شراء الواحدة افضل
 كذا في الفتاوى الكبرى * نذر ان يضحي ولم يسم شاة عليه شاة ولا يأكل منها وان اكل عليه قيمتها
 كذا في الوجيز للكردي * قال لله علي ان اضحي شاة فضحي بدنة او بقرة جاز كذا في السراجية *
 الباب الثالث في وقت الاضحية وقت الاضحية ثلاثة ايام العاشر والحادي عشر والثاني عشر اولها
 افضلها وآخرها ادونها ويجوز في نهارها ولياليها بعد طلوع الفجر من يوم النحر الى غروب الشمس
 من اليوم الثاني عشر الا انه يكره الذبح في الليل واذا شك في يوم الاضحية فالمستحب ان لا يؤخر
 الى اليوم الثالث فان اُخر يستحب ان لا يأكل منه ويتصدق بالكل ويتصدق بفضل ما بين المذبح
 وغير المذبح لانه لو وقع في غير وقته لا يخرج من العهدة الا بذلك كذا في محيط السرخسي * ايام النحر
 ثلاثة ايام التشريق ثلاثة والكل يمضي باربعة اولها نحر لا غير وآخرها تشريق لا غير والمتوسطان نحر وتشريق
 والتضحية فيها افضل من التصدق بثمن الاضحية لانها تقم واجبة اوسنة والتصدق تطوع محض
 فيفضل كذا في الهداية * والوقت المستحب للتضحية في حق اهل السواد بعد طلوع الشمس
 وفي حق اهل مصر بعد الخطبة كذا في الظهيرية * ولو ذبح والامام في خلال الصلوة لا يجوز
 وكذا اذا ضحى قبل ان يقعد قدر التشهد واو ذبح بعد ما قعد قدر التشهد قبل السلام قالوا على قياس
 قول ابي حنيفة رح لا يجوز كما لو كان في خلال الصلوة لان الخروج من الصلوة بصنعه فرض عنده
 كذا في البدائع * وهو الصحيح كذا في خزانة المفتين * ولو ضحى بعد ما سلم الامام تسليمه واحدة
 جازت الاضحية بالاتفاق كذا في فتاوى قاضيخان * لو صلى الامام ولم يخطب جاز الذبح
 كذا في محيط السرخسي * ولا تجوز التضحية بعد التشهد ما لم يسلم الامام هو الصحيح كذا في
 خزانة المفتين * صلى الامام وضحوائم علم انه كان صلى بلا وضوء جازت الاضحية ولو تذكر قبل
 تفرق الناس تعاد الصلوة ولا تعاد الاضحية ومن الناس من قال لا يعيد الناس ويعيد الامام وحده
 ولونادى بالناس ليعيدوها فمن ذبح قبل العلم بذلك جازت ومن علم به لم يجز ذبحه اذا ذبح
 قبل الزوال وبعده يجوز هكذا في الوجيز للكردي * اذا ترك الصلوة يوم النحر بعذرا وبغير عذر

لا تجوز الاضحية حتى تزول الشمس وتجاوز الاضحية في الغد او بعد الغد قبل الصلوة لانه فات وقت الصلوة بزوال الشمس في اليوم الاول والصلوة في الغد تقع قضاء كذا في محيط السرخسي * وفي الوقعات لو ان بلدة وقعت فيها فترة ولم يبق فيها وال يصلي بهم صلوة العيد فصّوا بعد طلوع الفجر جاز وهو المختار لان البلدة صارت في حق الحكم كالسواد كذا في الفتاوى الكبرى * وعليه الفتوى كذا في السراجية * ولو ذبح اضحية بعد زوال الشمس من يوم عرفة فيما يري انه يوم عرفة وتبين انه يوم النحر جازت الاضحية ولو ذبح قبل الصلوة وهو يري انه يوم النحر ثم تبين انه اليوم الثاني اجزاه من الاضحية ايضا كذا في الظهيرية * اذا استخلف الامام يصلي بالضعفة في المسجد الجامع وخرج بنفسه الى الجبانة مع الاقوياء فضحى رجل بعدما انصرف اهل المسجد قبل ان يصلي اهل الجبانة القياس ان لا تجوز وفي الاستحسان تجوز وان ضحى بعد ما فرغ اهل الجبانة قبل اهل المسجد في هذه الصورة تجوز قياسا واستحسانا وقيل القياس والاستحسان فيهما واحد قال شمس الائمة الحلواني رح هذا اذا ضحى رجل من الفريق الذي صلى فاما اذا ضحى رجل من الفريق الذي لم يصل فلم تجز اضحيته قياسا واستحسانا وفي الاضاحي للزعفراني اذا ضحى رجل من الناحية التي صلى فيها او من الناحية الاخرى جاز كذا في المحيط * والمستحب ذبحها بالنهار دون الليل لانه امكن لاستيفاء العروق كذا في الجوهرة النيرة * وفي النوازل اذا صلى الامام صلوة العيد يوم عرفة فضحى الناس فهذا على وجهين اما ان يشهد عنده شهود على هلال ذي الحجة اولم يشهد وافى الوجه الاول جازت الصلوة والتضحية وفي الوجه الثاني لا تجوز الصلوة والتضحية وهنأ منى لم تجز وضحى الناس في اليوم الثاني فهذا على وجهين اما ان يصلي الامام في اليوم الثاني اولم يصل ففى الوجه الاول لم يجز وفي الوجه الثاني المسئلة على قسمين اما ان ضحى قبل الزوال او بعد الزوال فان ضحى قبل الزوال فان كان يرجوان الامام يصلي لا يجزيه وان كان لا يرجو يجزيه وفي الوجه الثاني وهو ما اذا ضحى الناس بعد الزوال يجزيه هذا كله اذا تبين انه يوم عرفة اما اذا لم يتبين لكن شكوا فيه ففى الوجه الاول وهو ما اذا شهدوا به عنده لهم ان يضحوا من الغد ومن اول غد وفي الوجه الثاني وهو ما اذا لم يشهدوا عنده الاحتياط ان يضحوا من الغد بعد الزوال كذا في الذخيرة * وفي الفتاوى العتابة ولو شهدوا بعد الزوال ان هذا اليوم يوم الاضحية صحوا وان شهدوا قبل الزوال لم يجز الا اذا زالت الشمس وفي تجنيس خواهر زادة وان كان

الرجل مسافرا وامراهله ان يضجوا عنه في المصر لم يجز عنه الا بعد صلوة الامام كذا في التاتارخانية *

الباب الرابع فيما يتعلق بالمكان والزمان ولو ان رجلا من اهل السواد دخل المصر لصلوة الاضحية وامراهله ان يضجوا جازان يذبحوا عنه بعد طلوع الفجر قال محمد رح انظر في هذا الى موضع الذبح دون المذبح عن كذا في الظهيرية * وعن الحسن بن زياد بخلاف هذا والقول الاول اصح وبه تأخذ كذا في الحاوي للفتاوى * ولو كان الرجل بالسواد واهله بالمصر لم تجز التضحية عنه الا بعد صلوة الامام وهكذا روي عن ابي يوسف رح وروي عنهما ايضا ان الرجل اذا كان في مصر واهله في مصر آخر فكتب اليهم ليضجوا عنه فانه يعتبر مكان التضحية فينبغي ان يضجوا عنه بعد فراغ الامام من صلوته في المصر الذي يضحي عنه فيه وعن ابي الحسن انه لا يجوز حتى يصلي في المصرين جميعا كذا في الظهيرية * ولو اخرج الاضحية من المصر فذبح قبل صلوة العيد قالوا ان خرج من المصر مقدار ما يباح للمسافر قصر الصلوة في ذلك المكان جاز الذبح قبل صلوة العيد والافلا كذا في خزائن المفتين * يعتبر آخر ايام النحر في الفقر والغنى والموت والولادة لو اشترى شاة عن نفسه او عن ولده فلم يضح حتى مضت ايام النحر كان عليه ان يتصدق بتلك الشاة او يقيمها قال الحسن رح لا يلزمه شيء كذا في فتاوى قاضيخان * وان كان اوجب شاة بعينها واشترى شاة ليضحي بها فلم يفعل حتى مضت ايام النحر تصدق بها حية ولا يجوز الاكل منها فان باعها تصدق بثمانها فان ذبحها وتصدق بلحمها جاز فان كانت قيمتها حية اكثر تصدق بالفضل ولو اكل منها شيئا غرم قيمته فان لم يفعل ذلك حتى جاء ايام النحر من العام القابل فضحي بها عن العام الماضي لم يجز فان باعها بعد ايام النحر يتصدق بثمانها فان باعها بما يتغابن الناس فيه اجزاء وان باعها بما لا يتغابن الناس فيه تصدق بالفضل كذا في الظهيرية * ولو اوصى بان يضحي عنه ولم يسم شاة ولا بقرة ولا غير ذلك ولم يبين الثمن ايضا جاز ويقع على الشاة بخلاف ما اذا وكل رجلا بان يضحي عنه ولم يسم شيئا ولا ثمنافانه لا يجوز كذا في البدائع * ولو كان موسرا في ايام النحر فلم يضح حتى مات قبل مضي ايام النحر سقطت عنه الاضحية حتى لا يجب عليه الايصاء ولو مات بعد مضي ايام النحر لم يسقط التصديق بقيمة الشاة حتى يلزمه الايصاء به كذا في الظهيرية * مصري وكل وكيلان يذبح شاة له وخرج الى السواد فاخرج الوكيل الاضحية الى موضع لا بعد من المصر فذبحها هناك فلو كان الموكل في السواد جازت اضحيته عنه ولو كان قد عاد الى مصر وعلم الوكيل بقدمه لم تجز الاضحية عن

الموكل بلاخلاف ولولم يعلم الوكيل بعود الموكل الى المصر اخلف ابو يوسف ومحمد روح والمختار قول ابي يوسف رح انه يجزبه كذا في الكبرى * الباب الخامس في بيان محل اقامة الواجب وهذا الباب مشتمل على بيان جنس الواجب ونوعه وسنه وقدره وصفته

اما جنسه فهو ان يكون من الاجناس الثلاثة الغنم او الابل او البقر ويدخل في كل جنس نوعه والذكر والانثى منه والخصي والفحل لانطلاق اسم الجنس على ذلك والمعرنوع من الغنم والجاموس نوع من البقر ولا يجوز في الاضاحي شيء من الوحش فان كان متولدا من الوحشي والانسي فالعبرة للام فان كانت اهلية تجوز والا فلا حتى لو كانت البقرة وحشية والثور اهليا لم تجز و قيل اذا نزا طبي على شاة اهلية فان ولدت شاة تجوز التضحية وان كانت ظبيا لا تجوز وقيل ان ولدت الرمكة من حمار وحشي حمارا لا يؤكل وان ولدت فرسا فحكمه حكم الفرس وان ضحى بظبية وحشية انست او ببقرة وحشية انست لم تجز واما سنه فلا يجوز شيء مما ذكرنا من الابل والبقر والغنم عن الاضحية الا الثاني من كل جنس والا الجذع من الضأن خاصة اذا كان عظيما واما معاني هذه الاسماء فقد ذكر القدرى ان الفقهاء قالوا الجذع من الغنم ابن سنة اشهر والثني ابن سنة والجذع من البقر ابن سنة والثني منه ابن سنتين والجذع من الابل ابن اربع سنين والثني ابن خمس وتقدير هذه الاسنان بما قلنا يمنع النقصان ولا يمنع الزيادة حتى لو ضحى باقل من ذلك شيئا لا تجوز ولو ضحى باكثر من ذلك شيئا يجوز ويكون افضل ولا تجوز في الاضحية حمل ولا جدي ولا عجل ولا فصيل واما قدره فلا يجوز الشاة والمعرنوع واحد وان كانت عظيمة سميئة تساوي شاتين مما يجوز ان يضحي بهما ولا يجوز بعير واحد ولا بقرة واحدة من اكثر من سبعة ويجوز ذلك عن سبعة واقل من ذلك وهذا قول عامة العلماء واما صفته فهو ان يكون سليما من العيوب الفاحشة كذا في البدائع * ويجوز بالجماء التي لا قرن لها وكذا مكسورة القرن كذا في الكافي * وان بلغ الكسر المشاش لا يجزبه والمشاش رؤس العظام مثل الركبتين والمرفقين كذا في البدائع * ويجوز المحبوب العاجز من الجماع والتي بها السعال والعاجز عن الولادة لكبر سنها والتي بها كهي لا ينزل لها لبن من غير ملة والتي لها ولد وفي الاجناس وان كان لها الية صغيرة خلقت بشبه الذنب يجوز وان لم يكن لها الية خلقت كذلك قال محمد روح كذا في

كُذِّبَ فِي الْخِلَاصَةِ * وَلَا تَجُوزُ الْعِمَاءُ وَالْعَوْرَاءُ الْبَيْنَ عَوْرَهَا وَالْعُرْجَاءُ الْبَيْنَ مَرْجَهَا وَهِيَ الَّتِي لَا تَقْدِرُ أَنْ تَمْشِيَ بِرِجْلِهَا إِلَى الْمَسْكِ وَالْمَرِيضَةُ الْبَيْنَ مَرْضَهَا وَمَقْطُوعَةُ الْأَذْنَيْنِ وَالْأَلِيَّةُ وَالذَّنْبُ بِالْكَلْبَةِ وَالَّتِي لَا أَذْنَ لَهَا فِي الْخَلْقَةِ وَيَجْزِي السَّكَّاءُ وَهِيَ صَغِيرَةُ الْأَذْنِ فَلَا تَجُوزُ مَقْطُوعَةُ أَحَدَى الْأَذْنَيْنِ بِكَمَالِهَا وَالَّتِي لَهَا أَذْنٌ وَاحِدَةٌ خَلْقَةً وَلَوْ ذَهَبَ بَعْضُ هَذِهِ الْأَعْضَاءِ دُونَ بَعْضٍ مِنَ الْأَذْنِ وَالْأَلِيَّةِ وَالذَّنْبِ وَالْعَيْنِ ذَكَرَ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرَانِ كَانَ الذَّاهِبُ كَثِيرًا يَمْنَعُ جَوَازَ التَّضْحِيَةِ وَإِنْ كَانَ يَسِيرًا لَا يَمْنَعُ وَاخْتَلَفَ أَعْمَابُنَا بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ فَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ أَرْبَعُ رَوَايَاتٍ وَرَوَى مُحَمَّدُ رَحِمَهُ عَنْهُ فِي الْأَصْلِ فِي الْجَامِعِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ ذَهَبُ الثَّلَاثِ أَوْ قَلَّ جَازَ وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ لَا يَجُوزُ وَالصَّحِيحُ أَنَّ الثَّلَاثَ وَمَادُونَهُ قَلِيلٌ وَمَا زَادَ عَلَيْهِ كَثِيرٌ وَعَلَيْهِ الْغَنَوِيُّ كُذِّبَ فِي فَتَاوِي قَاضِيخَانَ * وَأَمَّا يَعْرِفُ ذَهَابَ قَدَرِ النِّصْفِ أَوِ الثَّلَاثِ مِنَ الْعَيْنِ بَانَ يَشَدُّ الْعَيْنَ الْمُعْيِبَةَ بَعْدَ أَنْ لَا يَعْتَلِفُ الشَّاةُ يَوْمًا وَيَوْمَيْنِ ثُمَّ يَقْرُبُ الْعَلْفَ إِلَيْهَا قَلِيلًا قَلِيلًا فَإِذَا رَأَاهُ مِنْ مَوْضِعٍ أَعْلَمَ ذَلِكَ الْمَكَانَ ثُمَّ يَشَدُّ عَيْنَهُ الصَّحِيحَةَ وَيَقْرُبُ الْعَلْفَ إِلَى الشَّاةِ قَلِيلًا قَلِيلًا حَتَّى إِذَا رَأَاهُ مِنْ مَكَانٍ أَعْلَمَ ذَلِكَ الْمَكَانَ ثُمَّ يَقْدُرُ مَا بَيْنَ الْعَلَامَةِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ مِنَ الْمَسَافَةِ فَإِنْ كَانَتْ الْمَسَافَةُ بَيْنَهُمَا الثَّلَاثُ فَقَدْ ذَهَبَ الثَّلَاثُ وَيَبْقَى الثَّلَاثَانِ وَإِنْ كَانَ نِصْفًا فَقَدْ ذَهَبَ النِّصْفُ وَبَقِيَ النِّصْفُ كُذِّبَ فِي الْكَافِي * وَأَمَّا الْهَتْمَاءُ وَهِيَ الَّتِي لَا أَسْنَانَ لَهَا فَإِنْ كَانَتْ تَرَعَى وَتَعْتَلِفُ جَازَتْ وَالْأَفْلَاكُ ذَا فِي الْبِدَائِعِ * وَهُوَ الصَّحِيحُ كُذِّبَ فِي مُحِيطِ السَّرْحَسِيِّ * وَتَجُوزُ التَّوَلَاءُ وَهِيَ الْمَجْنُونَةُ إِلَّا إِذَا كَانَ ذَلِكَ يَمْنَعُ الرَّعْيَ وَالْإِعْتِلَافَ فَلَا تَجُوزُ وَتَجُوزُ الْجَرْبَاءُ إِذَا كَانَتْ سَمِينَةً فَإِنْ كَانَتْ مَهْزُولَةً لَا تَجُوزُ وَتَجْزِي الشَّرْقَاءُ وَهِيَ مُشْتَوِقَةُ الْأَذْنِ طَوْلًا وَالْمُقَابِلَةُ أَنْ يَقْطَعَ مِنْ مَقْدَمِ أَذْنِهَا شَيْءٌ وَلَا يَبَانَ بَلْ يَتْرَكَ مَعْلَقًا وَالْمَدَابِرَةُ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ بِمَوْخِرِ الْأَذْنِ مِنَ الشَّاةِ وَمَا رَوَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ يَضْحَى بِالشَّرْقَاءِ وَالْمُقَابِلَةِ وَالْمَدَابِرَةِ وَالْخُرْقَاءَ فَالنَّهْيُ فِي الشَّرْقَاءِ وَالْمُقَابِلَةِ وَالْمَدَابِرَةِ مَحْمُولٌ عَلَى النَّدْبِ وَفِي الْخُرْقَاءِ عَلَى الْكَثِيرِ عَلَى اخْتِلَافِ الْأَوَّلِ فِي حَدِّ الْكَثِيرِ كُذِّبَ فِي الْبِدَائِعِ * وَلَا تَجْزِي الْجَدَاءُ وَهِيَ مَقْطُوعَةُ الْأَنْفِ كُذِّبَ فِي الظَّهِيرِيَّةِ * وَالْحَوْلَاءُ تَجْزِي وَهِيَ الَّتِي فِي عَيْنِهَا حَوْلٌ وَكُذِّبَ الْمَجْزُوزَةُ وَهِيَ الَّتِي جَزَّ صَوْفُهَا كُذِّبَ فِي فَتَاوِي قَاضِيخَانَ * وَلَا تَجُوزُ الْجَدَاءُ وَهِيَ الْمَقْطُوعَةُ ضَرْعُهَا وَلَا الْمَصْرُمَةُ وَهِيَ الَّتِي لَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَرْضَعَ فَصِيلَهَا الْجَزَاءُ وَهِيَ الَّتِي يَبْسُ ضَرْعُهَا كُذِّبَ فِي مُحِيطِ السَّرْحَسِيِّ * وَفِي الْبَيْتِ كُتِبَتْ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ الْمَرْغَبَانِيِّ وَلَوْ كَانَتْ الشَّاةُ مَقْطُوعَةَ اللِّسَانِ هَلْ تَجُوزُ التَّضْحِيَةُ بِهَا فَقَالَ نَعَمْ إِنْ كَانَ لَا يَخْلُ

بالإعتلاف وإن كان يخل به لا تجوز التضحية بها كذا في التاتارخانية * ومنقطع اللسان في الثور يمنع كذا في القنية * والتي لالسان لها في الغنم تجوز وفي البقر لا كذا في الخلاصة * وسئل عمرو بن الحافظ عن الاضحية اذا كان الذاهب من كل واحد من الاذنين السدس هل يجمع حتى يكون مانعا على قول ابي حنيفة رح قياسا على النجاسات في البدن ام لا يجمع كما في الخروق في الخفين قال لا يجمع وسئل ايضا عن قطع بعض لسان الاضحية وهو اكثر من الثلث هل تجوز الاضحية على قول ابي حنيفة رح قال لا كذا في التاتارخانية * ولا تجوز الجلالة وهي التي تأكل العذرة ولا تأكل غيرها كذا في فتاوى قاضيخان * ولا تجزى العجفاء التي لا تنقي كذا في المبسوط * فان كانت مهزولة فيها بعض الشحم جاز مروي ذلك عن محمد رح ولو كانت مهزولة عند الشراء فسمنت بعد الشراء جاز كذا في فتاوى قاضيخان * ومنقطوعة رؤس ضرورها لا تجوز فان ذهب من واحد اقل من النصف فعلى ما ذكر من الخلاف في العين والاذن وفي الشاة والمعز اذا لم تكن لها احدى حلمتيها خلقة او ذهبت بأفة وبقيت واحدة لم تجز وفي الابل والبقران ذهبت واحدة تجوز وان ذهبت اثنتان لا تجوز كذا في الخلاصة * وفي الخزائنة لا يجوز مقطوع احدى القوائم الاربع كذا في التاتارخانية * لا تجوز التضحية بالشاة الخشبي لان لحمها لا ينطبخ تناثر شعر الاضحية في غير وقتها اذا كان لها نقي اي منح كذا في القنية * والشطور لا تجزي وهي من الشاة ما انقطع اللبن عن احدى ضرعيها ومن الابل والبقر اذا انقطع اللبن من ضرعيها لان لكل واحد منهما اربع اضرع كذا في الغبائية * ومن المشائخ من يذكر في هذا الفصل اصلا ويقول كل عيب يزيل المنفعة على الكمال او الجمال على النكاح يمنع الاضحية وما لا يكون بهذه الصفة لا يمنع ثم كل عيب يمنع الاضحية ففي حق الموسر يستوي ان يشتريها كذلك او يشتريها وهي سليمة فصارت معيبة بذلك العيب لا تجوز على كل حال وفي حق المعسر تجوز على كل حال كذا في المحيط * ولو اشترى رجل اضحية وهي سمينة فعجفت عنده حتى صارت بحيث لو اشترىها على هذه الحالة لم تجزه ان كان موسرا وان كان معسرا اجزاه اذا الاضحية في ذمته فان اشترى الاضحية فقد تعينت الشاة حتى لو كان الفقير اوجب على نفسه اضحية لا تجوز هذه ولو اشترى اضحية وهي صحيحة العينين ثم اعمرت عنده وهو موسر او قطعت اذنها كلها او ابينها واذنبا وانكسرت رجلها فلم تستطع ان تدشي لا تجزي عنه وعليه مكانها اخرى بخلاف الفقير وكذلك لو ماتت عنده او سرفت

ولو قدم اضحية ليدبحها فاضطربت في المكان الذي يذبحها فيه فانكسرت رجلها ثم ذبحها على مكانها اجزاء وكذلك ان انفلت عنه البقرة فاصابت عينها فذبحت والقياس ان لا تجوز وجه القياس ان هذا عيب دخلها قبل تعيين القرية بها فصار كما لو كان قبل حال الذبح وجه الاستحسان ان هذا مما لا يمكن الاحتراز عنه لان الشاة تضطرب فتلحقها العيوب من اضطرابها وروي عن ابي يوسف ربح انه قال لو عالج اضحية ليدبحها فكسرها واوورت فذبحها ذلك اليوم او من الغد فانها تجزي كذا في البدائع * سبعة من الرجال اشتروا بقرة بخمسين درهما للاضحية وسبعة آخرون اشتروا سبع شياه بمائة درهم تكلموا ان افضل هو الاول او الثاني والمختاران الافضل هو الثاني كذا في الفتاوى الكبرى * عشرة نفر اشتروا من رجل عشر شياه جملة فقال المباع بعث هذه العشرة لكم كل شاة بعشرة دراهم فقالوا اشترينا فصارا عشرة مشتركة بينهم واخذ كل واحد منهم شاة وضحي عن نفسه جاز فان ظهر منها شاة مورا فانكر كل واحد من الشركاء ان تكون العوراء له لا تجوز تضحيتهم لان تسع شياه عن عشرة نفر لا تجوز هكذا في فتاوى قاضيخان * والخصي افضل من الفحل لانه اطيب لحما كذا في المحيط * اختلف المشايخ ان البدنة افضل اما الشاة الواحدة قال بعضهم ان كانت قيمة الشاة اكثر من قيمة البدنة فالشاة افضل لان الشاة كلها فرض والبدنة سبعها فرض والباقي يكون فضلا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل البدنة افضل لانها اكثر لحما من الشاة وما قالوا ان البدنة يكون بعضها نفلا فليس كذلك بل اذا نحررت عن واحد كان كلها فرضا وشبهه بالقراءة في الصلوة لو اقتصر على ما تجوز به الصلوة جاز ولو زاد عليها يكون الكل فرضا قال الشيخ الامام ابو حفص الكبير اذا كان قيمة الشاة والبدنة سواء كانت الشاة افضل لان لحما اطيب كذا في الظهيرية * والشاة افضل من سبع البقرة اذا استويا في القيمة واللحم لان لحم الشاة اطيب وان كان سبع البقرة اكثر لحما فسبع البقرة افضل والحاصل في هذا انهما اذا استويا في اللحم والقيمة فاطيبهما لحما افضل واذا اختلفا في اللحم والقيمة فالفاضل اولى بالفحل الذي يساوي عشرين افضل من خصي بخمسة عشرون استويا في القيمة والفحل اكثر لحما والفحل افضل والانثى من البقرة افضل من الذكر اذا استويا لان لحم الانثى اطيب والبقرة افضل من ست شياه اذا استويا وسبع شياه افضل من بقرة كذا في فتاوى قاضيخان * والكبش والنعجة اذا استويا في القيمة واللحم فالكبش افضل وان كانت النعجة اكثر قيمة او لحما فهي افضل كذا في الذخيرة * شري الاضحية بعشرة

اولى من ان يتصدق بالف كذا في الفتاوى الكبرى * وفي اصول التوحيد للامام الصفار والاصحح في الدين
والدجاجة في ايام الاضحية ممن لا اضحية عليه المصاراة تشبها بالمضحين مكروه لانه من محرم
المجوس كذا في الخلاصة * والمستحب ان تكون الاضحية اسمها واحشها واعظمها وافضل
الشاة ان تكون كبشا املح افرن موجوا وان تكون آله الذبيح حادة من الحديد ويستحب ان يربص
بعد الذبيح ما يبرد ويسكن من جميع اعضائه وتزول الحياة من يديه ويكره ان يصحى
ويسلخ قبل ان يبرد هكذا في البدائع * والافضل ان يذبح اضحية بيده ان كان يحسن الذبيح
لان الاولى في القربات ان يتولى بنفسه وان كان لا يحسن فالافضل ان يستعين بغيره ولكن ينبغي
ان يشهدا بنفسه كذا في الكافي * قال ولو امر مجوسيا فذبح اضحية لم تجز لان هذا افساد لا تقرب
فان ذبيحة المجوسي لا تؤكل ولو امر يهوديا ونصرانيا بذلك اجزاء لانهم من اهل الذبيح ولكنه
مكروه لان هذا من عمل القرية وفعله ليس بقربة كذا في المبسوط * ويستحب ان يأكل من
اضحيته ويطعم منه غيره والافضل ان يتصدق بالثلث ويتخذ الثلث ضيافة لاقاربه واصدقائه
ويدخر الثلث ويطعم الغني والفقير جميعا كذا في البدائع * ويهتب منها ما شاء للغني والفقير
والمسلم والذمي كذا في الغيبة * ولو تصدق بالكل جاز ولو حبس الكل لنفسه جاز وله ان يدخر
الكل لنفسه فوق ثلثة ايام الا ان اطعمها والتصدق بها افضل الا ان يكون الرجل ذاعيال وغير
موسع الحال فان الافضل له حينئذ ان يدعه لعباله ويوسع به كذا في البدائع * ان وجبت
بالنذر فليس لصاحبها ان يأكل منها شيئا ولا ان يطعم غيره من الاغنياء سواء كان الناذر غنيا وفقيرا
لان سبيلها التصديق وليس للمتصدق ان يأكل صدقته ولا ان يطعم الاغنياء كذا في التبيين * روى
بشر بن ولبد عن ابي يوسف رح رجل له تسعة من العيال وهو العاشر فضحى بعشر من الغنم من
نفسه ومن عياله ولا ينوي ثابة بعينها لكن ينوي العشرة عنهم ومنه جاز في الاستحسان وهو قول
ابي حنيفة رح كذا في المحيط * الباب السادس في بيان ما يستحب في الاضحية والانتفاع
بها ويستحب ان يربط الاضحية قبل ايام النحر بايام وان يثقلها ويجللها وان يسوقها الى المنسك
سوقا جلا لا عنيفا وان لا يجرب رجلها الى المذبح كذا في * ~~ثع~~ * واذا ذبحها تصدق بجلالها
وقلائد كذا في السراجية * ولو اشترى شاة لا اضحية فيكره ان يحلبها ويجز صوفها فينتفع به
لانه

لانه من غير ان يحل له الانتفاع بجزء من اجزاء المأكول الا انه القربة فيها كما لا يحل له الانتفاع
 بغيرها قبل وقتها ومن المشايخ من قال هذا في الشاة المندورة فيها بعينها من المعسر والموسر
 في انتفاء الضحية من المعسر فاما المعسر من الموسر للاضحية فلا بأس ان يحلبها ويجز
 صوفها كذا في البدائع * والصحيح ان الموسر والمعسر في حلبها وجز صوفها سواء هكذا في الغيانية *
 ولو حلبها اللبن من الاضحية قبل الذبح او جز صوفها يتصدق ولا ينتفع به كذا في الظهيرية * واذا
 ذبحها في وقتها حلولة الى حلب لبنها ويجز صوفها وينتفع به لان القربة اقيمت بالذبح والانتفاع
 بعد اقامة القربة لا كل كذا في المحيط * وان كان في ضرعها لبن ويخاف ينضج ضرعها
 بالماء البارد فان تقلم والاحلب وتصدق ويكره ركوبها واستعمالها فان فعل فنقصها فعليه تصدق
 ما نقص وان اجرها تصدق باجرها ولو اشترى بقرة حلوبة ووجبه اضحية فاكنتسب مالا من لبنها
 يتصدق بمثل ما اكتسب ويتصدق بروتها فان كان يعلفها فما اكتسب من لبنها او انتفع من روثها
 فهو له ولا يتصدق بشيء كذا في محيط النسخ خسي * ويتصدق بجلدها ويعمل منه نحو غراب وجراب
 ولا بأس بان يشتري به ما ينتفع بعينه مع بقائه استخسانا وذلك مثل ما ذكرنا ولا يشتري به ما لا ينتفع
 به الا بعد الاستهلاك نحو اللحم والطعام ولا يبيعه بالدرهم لينفق الدرهم على نفسه وعياله واللحم بمنزلة
 الجلد في الصحيح حتى لا يبيعه بما لا ينتفع به الا بعد الاستهلاك ولو باعها بالدرهم لية تصدق بها جاز
 لانه قربة كالتصدق كذا في التبيين * وهكذا في الهداية والكا في * ولو اشترى بلحم الاضحية جرابا
 لا يجوز لو اشترى بلحمها حبوا جاز ولو اشترى بلحمها لحما جاز قالوا والاصح في هذا انه يجوز بيع
 المأكول بالمأكول وغير المأكول بغير المأكول ولا يجوز بيع غير المأكول بالمأكول ولا بيع المأكول بغير المأكول
 هكذا في الظهيرية وفتاوى قاضيخان * ولو ادخل جلد الاضحية في خرطالة او جعله جرابا ان استعمل
 الجراب في اعمال منزله جاز ولو اجر لا يجوز وعليه ان يتصدق بالاجر واما الخرطالة ان استعملها
 في منزله او اعار جاز وان اجرها حل بطيب له الا جرها لو انظر ان كانت الخرطالة جديدة لا يلزمه التصديق
 بالاجر وان كانت خلقا منخرقا يلزمه التصديق بنصف الاجرد ونصفه نحو ما اذا اجرها بدنانير
 يلزمه التصديق بدنانير لان الخرطالة اذا كانت جديدة لا يحتاج بالانتفاع بها الى الجلد فيكون الجلد
 تبعها ويكون كل الاجر بازاء الخرطالة ما كان خلقا يحتاج في الانتفاع بها الى الجلد فكان نصف
 الاجر للخرطالة ونصف الاجر للجلد والخرطالة الكورة كذا في الظهيرية * ولا يحل بيع شحمها واطرافها

ورأسها وصوفها وبرها وشعرها ولبنها الذي يحلبه منها بعد ذبحها بشيء لا يمكن الانتفاع به إلا باستهلاك
 عينه من الدراهم والدنانير والمأكولات والمشروبات ولا ان يعطى اجر الجزاز والذابيح منها فان باع
 شيئا من ذلك بما ذكرنا نفذ عند أبي حنيفة ومحمد رحم وعند أبي يوسف رحم لا تنفذ ويتصدق
 بثمانه كذا في البدائع * اذا اخذ شيئا من الصوف من طرف من اطراف الاضحية للعلامة في ايام
 النحر لا يجوز له ان يطرح ذلك الصوف ولا ان يهب لاحد بل يتصدق بذلك الصوف على الفقراء
 كذا في فتاوى قاضيخان * في اضاحي الزعفراني فان ولدت ولدا ذبحها وولدها معها من اصحابنا
 من قال هذا في المعسر الذي وجب بايجابه اما في الموسر فلا يلزمه ذبح الولد يوم الاضحية فان
 ذبح الولد يوم الاضحية قبل الام او بعد تاجاز ولولم يذبحه وتصدق به حيا جاز في ايام الاضاحي
 وفي المنتقى لو تصدق بالولد حيا في ايام النحر فعليه ان يتصدق بقيمته وان باع الولد في ايام الاضحية
 يتصدق بثمانه فان لم يذبحه حتى مضت ايام النحر فعليه ان يتصدق بالولد حيا واذا ذبح الولد
 مع الام يأكل من الام والولد وعن أبي حنيفة رحم انه لا يأكل من الولد فان اكل تصدق بقيمة ما اكل
 والتصدق بالولد حيا احب الي كذا في الخلاصة * لو باع الاضحية جاز خلافا لابي يوسف رحم
 وبشري بقيمتها اخرى ويتصدق بفضل ما بين القيدتين ولد الاضحية لا يجوز صوفها ولا شعرها كالا
 كذا في السراجية * وان بقي الولد عنده حتى كبر وذبحه للعام القابل اضحية لا يجوز وعليه اخرى
 لعامه الذي ضحى ويتصدق به مذبحا مع قيمته ناقصة بالذبح والفتوى على هذا كذا في فتاوى
 قاضيخان * الباب السابع في التضحية من الغير وفي التضحية بشاة الغير من نفسه ذكر في فتاوى
 ابي الليث رحم اذا ضحى بشاة من غيره بامر ذلك الغير او بغير امره لا تجوز لانه لا يمكن تجويز
 التضحية من الغير الا باثبات الملك لذلك الغير في الشاة ولن يثبت الملك له في الشاة الا بالقبض
 ولم يوجد قبض الا مرهنا لانفسه ولا بنائبه كذا في الذخيرة * ولو ذبح اضحية غيره من المالك بغير امره
 صريحاً يقع من المالك ولا ضمان على الذابح استحسانا اطلق هنا ولم يقيد به بما اذا اضجعها المالك
 للتضحية وقيد به في الاجناس والمختار هو الاول كذا في الغيائية * ولو ضحى بدنة عن نفسه وهرسه
 واولاده ليس هذا في ظاهر الرواية وقال الحسن بن زياد في كتاب الاضحية ان كان اولاده صغار
 جاز عنه ومنهم جميعا في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحم وان كانوا كبارا ان فعل بامرهم
 جاز من الكل في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحم وان فعل بغير امرهم او بغير امر بعضهم لا تجوز

عنه ولا عنهم في قولهم جميعا لان نصيب من لم يأمر صار لهما فصا والكل لهما وفي قول الحسن بن زياد اذا ضحى بدنة عن نفسه وعن خمسة من اولاده الصغار وعن ام ولدها بامرها او بغير امرها لا تجوز منه ولا عنهم قال ابو القاسم رح تجوز عن نفسه كذا في فتاوى قاضيان * رجل ذبح اضحية غيره عن نفسه بغير امره فان ضمنه المالك قيمتها تجوز عن الذابح دون المالك لانه ظهران الاراقة حصلت على ملكه وان اخذها مذبوحة يجزي عن المالك لانه قد نواها فليس يضره ذبح غيره لها كذا في محيط السرخسي * واذا غلط رجلان فذبح كل واحد منهما اضحية صاحبه صح عنهما ولا ضمان عليهما استحسانا وياخذ كل واحد منهما مسلوخة من صاحبه ولا يضمنه فان كانا قد اكلا ثم علما فليحل كل واحد منهما صاحبه ويجزيهما وان تشاحا فكل واحد منهما يضمن صاحبه قيمة شاته ثم يتصدق بتلك القيمة ان كانت انقضت ايام النحر لانهما بدل عن اللحم كذا في الكافي * وفي الروضة رجلان ادخلا شاتيهما مربطائهما غلظا فادعى كل واحد منهما شاة وتركاشاة لا يدعيانها فالتى لا يدعيانها لبيت المال والتي تنازعا بينهما نصفان ولا تجزي الاضحية عنهما ولو كانت بدنة او بقرة جاز عنهما وهو الاصح اربعة نفر لكل واحد منهم شاة حبسوها في بيت فماتت واحدة لا يدري لمن هي تباع هذه الاغنام جملة وتشتري بثمانها ربع شاة لكل واحد منهم شاة ثم يوكل كل واحد منهم صاحبه بذبح كل واحدة منهما ويحلل كل واحد منهم اصحابهم ايضا حتى تجوز عن الاضحية كذا في الخلاصة * اذا اربطوا ثلث اضحية في رباط واحد ثم وجدوا في الواحدة عيبا يمنع جواز التضحية وانكر كل واحد ان تكون له المعيبة وتنازعا في الآخرين فالمعيبة لبيت المال ويقضى بالآخرين بينهم اثلاثا كذا في التاتارخانية * رجل اشترى شاة شراء فاسدا فذبحها عن الاضحية جاز وللبيع خيار فان ضمنه قيمتها حية فلا شيء على المضحي وان اخذها مذبوحة قيل على المضحي ان يتصدق بقيمتها حية لان القيمة سقطت عن المضحي حيث اخذها مذبوحة فكانه باعها بالقيمة التي وجبت عليه قال بعضهم ليس على المضحي ان يتصدق باكثر من قيمتها مذبوحة وهو الصحيح وان لم يأخذها مذبوحة لكن المشتري صالحه عليها مذبوحة من القيمة التي وجبت عليه او باعها بتلك القيمة لا يتصدق بشيء كذا في الظهيرية * ولو وهب له شاة هبة فاسدة فضحى بها فالوهاب بالخيار ان شاء ضمنه قيمتها حية وتجوز الاضحية وياكل منها وان شاء استردها واسترد قيمة النقصان ويضمن الموهوب له قيمتها فيتصدق بها اذا كان بعد مضي وقت الاضحية وكذلك المريض مرض الموت لو وهب

شاة من رجل في مرضه وعليه دين مستغرق فضحي بها الموهوب له فالغرماء بالخيار ان شاؤا استردوا
عينها وعليه ان يتصدق بقيمتها وان شاؤا ضمنوه قيمتها فتجوز الاضحية لان الشاة كانت مضمونة
عليه فلا ارد هافقد اسقط الضمان عن نفسه كذا في البدائع * ولو اشترى شاة بثوب فضحي بهائم
وجد البائع بالتوب عيبا فردّه فهو بالخيار ان شاء ضمنه قيمة الشاة ولا يتصدق المضحي ويجوز له الاكل
وان شاء استردها ناقصة مذبوحة فبعد ذلك ينظر ان كانت قيمة الثوب اكثر يتصدق بالتوب كانه
باعها بالتوب وان كانت قيمة الشاة اكثر منه يتصدق بقيمة الشاة لان الشاة كانت مضمونة عليه
فبردها اسقط الضمان عن نفسه كانه باعها بثمن ذلك القدر من قيمتها ولو وجد بالشاة عيبا فالبائع
بالخيار ان شاء قبلها ورد الثمن ويتصدق المشتري بالثمن الا حصه النقصان لانه لم يوجب النقصان
على نفسه وان شاء لم يقبل ورد حصه العيب ولا يتصدق المشتري بها لان ذلك النقصان لم يدخل
في القربة وانما دخل في القربة ما ذبح وقد ذبح ناقصا الا في جزاء الصيد فانه ينظر ان لم يكن مع
هذا العيب عدل للصيد فعليه ان يتصدق بالفضل كذا في شرح الطحاوي * رجل وهب لرجل
شاة فضحي بها الموهوب له او ذبحها لمتعة او جزاء صيد ثم رجع الواهب في الهبة صح الرجوع
وجازت الاضحية والمتعة وعن ابي يوسف رح انه لا يصح الرجوع في الهبة وليس على الموهوب له
في الاضحية والمتعة ان يتصدق بشيء كذا في الظهيرية * مريض وهب لانيسان شاة فضحي بها
الموهوب له ثم مات المريض من مرضه ولا مال له غيرها فللورثة ان يضمّنوه ثلثي قيمتها حية او باخذوا
ثلثيها مذبوحة وعلى الموهوب له ان يتصدق بثلثي قيمتها مذبوحة وجازت منه الاضحية في الوجهين
لانه ضحي ملك نفسه كذا في محيط السرخسي * وفي فتاوى اهل سمرقند رجل اشترى خمس
شياه في ايام الاضحية واراد ان يضحي بواحدة منها الا انه لم يعينها فذبح رجل واحدة منها يوم
الاضحية بغير امره بنية الاضحية يعني اضحية صاحب الشاة فهو ضامن لان صاحبها لم يعينها
لم يأذن بذبح عينها لالة كذا في الذخيرة * في المنتقى لو غصب اضحية غيره وذبحها عن نفسه
ضمن القيمة لصاحبها اجزاء ما صنع لانه ملكها بسابق الغصب كذا في الخلاصة * لو غصب
من رجل شاة فضحي بها لا يجوز صاحبها بالخيار ان شاء اخذها ناقصة وضمنه المنقصان وان شاء
ضمنه قيمتها حية فتصير الشاة ملكا للغاصب من وقت الغصب فتجوز الاضحية استخسانا وكذا لو اشترى
شاة

شاة فضحى بهائم استحقها رجل فان اجاز البيع جاز وان استرد الشاة لم يجز كذا في شرح الطحاوي *
ولو اودع رجل رجلا شاة فضحى بها المستودع عن نفسه يوم النحر فاختر صاحبها القيمة ورضي بها
فاخذها فانها لا تجزى المستودع من اضحيته وكل جواب عرفته في الوديعة فهو الجواب في العارية
والاجارة بان استعار ناقة او ثورا او بقرا او اسأجره فضحى به انه لا يجزيه عن الاضحية سواء اخذها المالك
او ضمنه القيمة كذا في البدائع * ولو كانت الشاة رهنا فيضحي بهائم ضمنها لا يجوز هكذا في فتاوى
قاضيخان والخلاصة * رجل دما قصابا ليضحي له فضحى القصاب عن نفسه فهو من الامر
كذا في السراجية * اشترى اضحية وامر غيره بذبحها فذبحها وقال تركت التسمية عمد اضمن الذابح
قيمة الشاة للامر ويشترى الامر بقيمتها شاة ويضحي وينصدق بلحمها ولا يأكل هذا اذا كانت ايام
النحر باقية وان مضت ايام النحر يتصدق بقيمتها على الفقراء كذا في فتاوى قاضيخان * ابن سماعه
عن محمد بن ابراهيم بن محمد بن رجلا ان يذبح شاة له فلم يذبحها المأ مور حتى باعها الامر ثم ذبحها فالمأ مور
ضامن ولا يرجع على الامر علم بالبيع او لم يعلم اما اذا علم فظاهر واما اذا لم يعلم فلانه ما غره
لانه حين امره بالذبح كانت الشاة له كذا في واقعات الناطقي * وفي الاجناس ابن سماعه عن
ابي يوسف رح اذا امر الرجل غيره بذبح شاة وقد كان الامر باعها فذبحها المأ مور وهو يعلم بالبيع
فان للمشري ان يدفع الثمن ويتبع الذابح فيضمنه قيمتها ولم يكن للذابح ان يرجع على الامر
قال ولو كان لا يعلم بالبيع لم يكن للمشتري ان يضمنه القيمة علل فقال لانه لو ضمنه كان له ان يرجع
على الامر فكانه هو فعل ذلك فينقض البيع كذا في الذخيرة والمحيط * فان اشترى ثلثة نفر ثلث
شياه ثم اشكل عليهم عند الذبح قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ينبغي ان يوكل
كل واحد اصحابه بالذبح حتى لو ذبح شاة نفسه جاز ولو ذبح شاة غيره بامر جاز رجل اراد ان يضحي
فوضع صاحب الشاة على السكين يده مع يد القصاب حتى يعاونا على الذبح قال الشيخ الامام
يجب على كل واحد منهما التسمية حتى لو ترك احدهما التسمية لا يجوز كذا في الظهيرية *

الباب الثامن فيما يتعلق بالشركة في الضحايا يجب ان يعلم ان الشاة لا تجزى الا عن واحد وان كانت
عظيمة والبقرو والبقر يجزى عن سبعة اذا كانوا يريدون به وجه الله تعالى والتقدير بالسبع يمنع
الزيادة ولا يمنع النقصان كذا في الخلاصة * لا يشارك المضحي فيما يحتمل الشركة من لا يريد
القربة رأسا فان شارك لم يجز عن الاضحية وكذا هذا في سائر القرب اذا شارك المنقرب

من لا يريد القربة لم تجز من القربة ولو اراد والقربة الاضحية او غيرها من القرب اجزا هم سواء
كانت القربة واجبة او تطوعا او وجب على البعض وسواء اتفقت جهات القربة او اختلفت
بان اراد بعضهم هدي الاحصار وبعضهم كفارة عن شيء اصابه في احرامه وبعضهم هدي التطوع
وبعضهم دم المتعة او القران وهذا قول اصحابنا الثلاثة رح وكذلك ان اراد بعضهم العقبة عن ولد
وولده من قبل كذا ذكر محمد رح في نوادر الضحايا ولم يذكر ما اذا اراد احدهم الوليمة وهي ضيافة
التزويج وينبغي ان يجوز روي عن ابي حنيفة رح انه كره الاشتراك عند اختلاف الجهة
وروي عنه انه قال لو كان هذا من نوع واحد لكان احب اليّ وهكذا قال ابو يوسف رح وان كان
كل واحد منهم صبيا او كان شريك السبع من يريد اللحم او كان نصرانيا ونحو ذلك لا يجوز للآخرين ايضا
كذا في السراجية * ولو كان احدا الشركاء ذميا كاتيا او غير كتابي وهو يريد اللحم او يريد القربة
في دينه لم يجزهم عندنا لان الكافر لا يتحقق منه القربة فكانت نيته ملحقة بالعدم فكان يريد اللحم
والمسلم لو اراد اللحم لا يجوز عندنا وكذلك اذا كان احدهم عبدا او مدبرا ويريد اضحية كذا
في البدائع * ولو اشترى بقرة يريد ان يضحي بها ثم اشرك فيها ستة بكره ويجزيهم لانه بمنزلة بيع شياه
حكما الا ان يريد حين اشتراها ان يشركهم فيها فلا يكره وان فعل ذلك كان احسن وهذا اذا كان موسرا
وان كان فقيرا معسرافا او جاب با اشراء فلا يجوز ان يشرك فيها وكذا لو اشرك فيها ستة بعدما وجبها
لنفسه لم يسعها لانه اوجبها كلها لله تعالى وان اشرك جاز ويضمن ستة اسباعها وقيل في الغني
انه يتصدق بالثمن اشرك ثلاثة نفر في بقرة لواحد ثلثة اسباعها وللآخرين لكل واحد سباعا فمات
من له ثلثة اسباعها وترك ابنا وبنتا صغيرين وترك ستمائة درهم مع حصة البقرة فضحى الوصي
عنهما حصة الميت من البقرة لا تجزي عنهم لان نصيب الابنة صار لحما لانها فقيرة لانها اصابته
من ميراث الاب اقل مائتي درهم وان ترك الميت ستمائة درهم سوى حصة البقرة جازت
عنهم لانها غنية كذا في محيط السرخسي * وان اشرك خمسة في بقرة فجاء رجل فسألهم
الشركة فيها فاجابه اربعة منهم وامتنع الواحد فضحوا جاز لان الذي جعل نصيبه من نصيب
الاربعة يملك اكثر من السبع فخذها من خمسة وعشرين لحاجتنا الى حساب له خمس ولاربعة
اخماسه خمس اما الخمس فلان الشركاء خمسة فكان نصيب كل واحد منهم خمسا واما اربعة
الاخماس فلان الاربعة اجابوه فقد جعلوه مساويا لانصبا لهم وهي اربعة اخماس بين خمسة واقله خمسة

وعشرون لكل واحد من الشركاء خمسة فاذا اجابه الاربعة فقد جعلوا انصبا ثم بين خمسة لكل واحد اربعة واربعة اسهم من خمسة وعشرين اكثر من السبع وذلك يسهل معرفته بالبسط والتجنيس كذا في الظهيرية * ولو كانوا ستة فاشرك خمسة منهم واحدا وابى الواحد لم يجز لان نصيبه اقل من السبع لان اصل حسابه ستة وثلاثون لكل واحد ستة فيكون لخمسة ثلاثون وقد جعلوا على ستة لكل واحد خمسة وخمسة من ستة وثلاثين اقل من السبع ثلاثة نفر اشتركوا في بقرة فاشرك اقدم رجلا في الربع جاز والثالث بينهما نصفان لانه جعله مثلا لكل واحد منهم ولم يصح الجعل في نصيب الشركاء فصح في نصيبه كذا في محيط السرخسي * ولو اشترى ثلثة واشرك واحد رجلا في نصيبه فالثلث بينهما وجازت القرية وان اشرك في السبع جاز ان اجاز شركاءه وعند عدم الاجازة له سبع نصيبه فلم يجز وان اجاز واحد فله سبع نصيبهما فلا يجوز ولو اشترىها واحد واشرك سبعة لم تجز الاضحية وتصدق بقيمة سبعة اذا مضت الايام وليس على شركائهم ان يتصدقوا بشيء ولو قال لستة اشركتكم فقبل احد هم فله السبع ويجوز ولو كان نصف البقرة لواحد والنصف لاثنتين فصاعت فاشترى اخرى اثلا ثام وجدت الاولى فان كانت الثانية اقل من ثلثة اسباع الاولى تصدقوا بما بين ذلك كذا في التاتارخانية * ولو اشترى بقرة للاضحية ونوى السبع منها لعمامة هذا وستة اسباعه عن السنين الماضية يجوز عن العام ولا يجوز عن الاعوام الماضية كذا في خزائن المفتين * وان نوى بعض الشركاء التطوع وبعضهم يريد الاضحية للعام الذي صار ديننا عليه وبعضهم الاضحية الواجبة عن عامه ذلك جاز الكل وتكون عن الواجب ممن نوى الواجب عن عامه ذلك وتكون تطوعا ممن نوى القضاء عن العام الماضي ولا تكون عن قضائه بل يتصدق بقيمة شاة وسط لما مضى كذا في فتاوى قاضيخان * واذا كان الشركاء في البدنة او البقرة ثمانية لم يجزهم لان نصيب اقدم اقل من السبع وكذلك اذا كان الشركاء اقل من الثمانية الا ان نصيب اقدم اقل من السبع بان مات الرجل وترك امرأة وابنا وبقرة فضحى بها يوم العيد لم يجز لان نصيب المرأة اقل من السبع فلم يجز في نصيبها ولم يجز نصيب الابن ايضا كذا في الذخيرة * وفي اصاحي الزعفراني ولو كان في البدنة او البقرة بين اثنين فصحبها بها اختلف المشائخ فيه والمختار انه يجوز ونصف السبع تبع فلا يصير لهما قال الصدر الشهيد رح وهذا اختيار الامام الوالد وهو اختيار الفقيه ابى الليث رح كذا في الخلاصة * وان دفع احد هم ثلثة دنانير ونصفا والاخر دينارين ونصفا والاخر دينار اجازت

منهم لان اقل النصيب هو السبع وكذلك لو اشترك خمسة دفع اخدم دينارين والثاني دينارين ونصف والثالث ثلاثة دنائير والرابع كذلك والخامس ثلاثة دنائير ونصف جازت عنهم لان اقل النصيب هو السبع كذا في محيط السرخسي * واذا اشترى سبعة بقره ليضحوا بها فمات احد السبعة وقالت الورثة وهم كبار اذ يحوها عنه وعنكم جاز استحسانا ولو ذبح الباقيون بغير اذن الورثة لا يجزيهم لانه لم يقع بعضها قربة لعدم الاذن منهم فلم يقع الكل قربة ضرورة عدم التجزي كذا في الكافي * ولو ان ثلاثة نفر اشترى كل واحد منهم شاة الاضحية اخدمهم بعشرة والآخر بعشرين والآخر بثلثين وقيمة كل واحدة مثل ثمنها فاختلطت حتى لا يعرف كل منهم شاته فيضحى بها جزتهم ويتصدق صاحب الثلثين بعشرين وصاحب العشرين بعشرة ولا يتصدق صاحب العشرة بشيء وان اذن كل واحد منهم لصاحبه ان يذبحها عنه اجزاهم ولا شيء عليهم كذا في الينابيع * ولو اشترى عشرة عشر اغنام بينهم فضحى كل واحد واحدة جاز ويقسم اللحم بينهم بالوزن وان اقتصدوا جارة يجوز اذا كان اخذ كل واحد شيئا من الاكارع او الرأس او الجلد وكذا لو اختلطت الغنم فضحى كل واحد واحدة ورضوا بذلك جاز كذا في خزائنة المفتين * وفي الاضاحي للزعفراني اشترى سبعة نفر سبع شياه بينهم ان يضحوا بها بينهم ولم يسم لكل واحد منهم شاة بعينها فضحوا بها كذلك فالقياس ان لا يجوز وفي الاستحسان يجوز فقوله اشترى سبعة نفر سبع شياه بينهم يحتمل شراء كل شاة بينهم ويحتمل شراء شاة على ان يكون لكل واحد شاة ولكن لا بعينها فان كان المراد هو الثاني فما ذكر في الجواب باتفاق الروايات لان كل واحد منهم يصير مضحيا شاة كاملة وان كان المراد هو الاول فما ذكر من الجواب على احدى الروايتين فان الغنم اذا كانت بين رجلين ضحيا بها ذكر في بعض المواضع انه لا يجوز كذا في المحيط * شاتان بين رجلين ذبحاهما من نسكيهما اجزاهما بخلاف العبد بين اثنين اعتقهما من كفارتهم لا يجوز ابل بين اثنين ضحياه فان كان لاهما سبع او سبعان والباقي للآخر يجوز وان كان بينهما نصفان فكذلك على الاصح كذا في خزائنة المفتين * الباب التاسع في المنفقات اشترى شاتين للاضحية فصامت احدهما فضحى الثانية ثم وجدها في ايام النحر وبعد ايام النحر فلا شيء عليه سواء كانت هي ارفع من التي ضحى بها او دون منها كذا في المحيط * ولو وكله بان يشتري له بقرة سوداء للاضحية فاشترى بقاء وهي التي اجتمع فيه السواد والبياض لزم الامر وان وكله

وكله بان يشتري له كبشا قرن اعين للاضحية فاشترى كبشا جم ليس اعين لا يلزم الا مرلان
هذا مما يرغب الناس للاضحية فخالف ما امر به ولو وكله بان يشتري له الثني من البقر ولم يسم
لها ثما فاشترى به مسنة فهذا على وجهين ان كان الثني يشتري باقل مما يشتري به المسنة لم يلزم
الا مروان كانت المسنة والثني بثمن واحد لزم الا مرلانه خالف الى خير وان وكله بان يشتري شاة للاضحية
فاشترى الوكيل واستأجر انسانا حتى قادها بدرهم لم يلزم الا مركزذافي الظهيرية * اذا قال الله علي
ان اهدى بشاة او اضحي شاة فاهدى ببقرة او جزورا وضحي ببقرة او جزورا رجل ضحي
بشاة تساوي تسعين ورجل آخر ضحي ببقرة تساوي سبعين ورجل آخر تصدق بمائة درهم فاضحية
صاحب الشاة اعلى من اضحية صاحب البقرة لان قيمة الشاة اكثر والذي ضحي ببقرة اعظم اجرا
من الذي تصدق بمائة درهم اشترى شاة للاضحية في ايام الحر وهو فقير وضحي بها ثم ايسر في ايام
الحر قال الشيخ الفقيه ابو محمد الحرميني رح ان يعيد وغيره من المتأخرين قالوا لا يعيد وبه تأخذ
وكله بان يشتري شاة للاضحية فاعلم بان الشاة اسم جنس فيتناول الضأن والمعز جميعا وان وكل
انسانا بان يشتري له ضا نفا فاشترى معزا او كان على العكس لا يلزم الا مركزذافي المحيط * واذا اوصى
ان يضحي عنه ولم يسم شيئا فهو جائز ويقع على الشاة وكذلك لو لم يوص وامر رجلا ان يضحي
عنه ولم يسم شيئا فهو جائز ولو اوصى بان يشتري ببقرة بجميع ماله ويضحي بها عنه فمات ولم تجز
الورثة فالوصية جائزة بالثلث بلا خلاف ويشتري بالثلث شاة ويضحي بها عنه ولو اوصى
ان يشتري ببقرة بعشرين درهما من ماله ويضحي بها عنه فمات وثلث ماله اقل من عشرين فانه يضحي
عنه على مذهبا بما بلغت كذا في الذخيرة * وان اوصى ان يشتري له شاة بهذه العشرين درهما
ويضحي عنه ان مات ثم مات فضاع من الدراهم درهم لم يصح عنه بما بقي في قول ابي حنيفة رح
وفي قولهما يشتري بما بقي فيضحي منه على قياس النسمة والنسمة رقبة تشتري للعنق رجل
اشترى ببقرة فقال يا فلان قد اشركتك في ثلثيها كان له الثلثان ولو قال اشركتك في جميعها كان
له النصف لا نالوا عطيتاه الجميع لا يكون شريكا وان قال قد جعلت له نصيبا او سهما فهو باطل
وكان ينبغي ان يكون له السدس في قوله جعلت لك سهما على قول ابي حنيفة رح لان السهم عنده
مفسر بالسدس على ما عرف في كتاب الوصايا لكنه يحتمل ما دون السدس ولذلك بطل اشترى
ببقرة بعشرة دنانير وقبضها ثم قال لرجل قد اشركتك بدينارين فقبل كان خمس البقرة له كذا

في الظهيرية * اشترى شاة فضحى بها ثم وجد بها عيبا ينقصها ولكن لا يخرجها من حد الضحايا
 فله ان يرجع بنقصان العيب على البائع فاذا رجع ليس عليه ان يتصدق به لان الشاة المعيبة
 جازت من الاضحية فليس عليه وراء ذلك فان قال البائع انا آخذها مذبوحة فله ذلك فاذا اخذها
 ورد الثمن فعلى المشتري ان يتصدق بما اشترى من البائع الا حصة نقصان العيب فان توى
 الثمن على البائع فلا شيء عليه وان توى البعض ووصل اليه البعض يتصدق منه بما كان من حصة
 الشاة فلا يتصدق بقدر حصة نقصان العيب حتى لو كان الثمن عشرة ونقصان العيب درهم
 يتصدق بتسعة اعشار ما وصل اليه من الثمن كذا في الذخيرة * لا يعتبر الشعر المسترسل مع
 الذنب في المانع كذا في القنية * ولو غصب اضحية مذبوحة ضمن قيمتها لانه مال مملوك لغيره
 اخذ بغير اذنه واذا اخذ المضحي قيمتها يتصدق بها لانه بالتضمن ملكها منه فصار كانه باعها منه
 واذا باعها منه ازمه التصدق بقيمتها فكذا هذا ولا يجوز له ان يهبها لغيره فان رد القيمة على الغاصب
 فلا شيء على المضحي لانه تلف بلا صنعه فان ابرأه المضحي عن القيمة وهو غني او فقير فلا شيء
 عليه لان في الابتداء كان له ان يهب الاصل من الغاصب فكذلك ان يملك البدل منه وكذا
 لو صالحه على ائيل من قيمتها يلزمه ان يتصدق بما وصل اليه من قيمتها لا غير لانه ابرأه البعض
 واستيفاء البعض ولو صالحه على شيء مأكول او متاع فله ان يأكل المأكول وينتفع بالمتاع لان البدل يكون
 استحسانا على صفة الاصل ونهجه كذا في محيط السرخسي * المعسر اشترى شاة وماتت في ايام النحر
 وخرج منها جنين تصدق بالولد استحسانا كذا في الوجيز للكردي * ولو اشترى بنقرة فضة بعينها
 فضحى بها ثم رد البائع النقرة بعيب واخذ المذبح تصدق المشتري بالثمن وجازت القرية ولو تبايعا
 كبشا بنعجة وضحيا فوجد مشتري الكبش به عيبا ينقصه العشر فان شاء رجع بعشر النعجة مذبوحة
 ولا صدقة عليه ويتصدق الآخر بقيمة ما رد من اللحم وان شاء رجع بقيمة عشر النعجة حيا ولا صدقة
 عليه وان رضي بائع الكبش ان يأخذ مذبوحا فالآخر ان شاء ضمنه قيمة النعجة فيتصدق
 بها الا حصة العيب لو كان وان شاء اخذ النعجة مذبوحة ولا يتصدق بها استحسانا وكذا اذا دفع
 النعجة لا يتصدق بالكبش الذي رضي به كذا في التاتارخانية * له اذ ارتبغ قيمتها نصيبا تسكنها
 مع زوجها فعليها الاضحية وصدقة الفطرو اذا قدر زوجها على الاسكان لا تجب عليها اضحية ولا
 صدقة الفطر موسرا كان الزوج او معسرا قال رض فاختلفا فهم فيه يدل على انها ان لم تسكنها

ينبغي ان تجب عندهم وبه اجبت كذا في القنية * قيل لعلي بن احمد لو كان لرجل دين على مكرم فليس هل تحل له الزكوة قال لا نقبل وهل عليه الاضحية فقال لا مالم يصل اليه كذا في التاخرانية * له دين حال او مؤجل على مكرم لي وليس في يده ما يمكنه شري الاضحية لا يلزمه ان يستقرض فيضحي ولا يلزمه قيمتها اذا وصل اليه الدين لكن يلزمه ان يسأل منه ثمن الاضحية اذا غلب على ظنه انه يدفعه له مال كثير غائب في يد شريكه او مضاربه ومعه ما يشتري به الاضحية من الحجرين او متاع البيت يلزمه الاضحية كذا في القنية * من مجموع النوازل اربعة نفر اشترى كل واحد منهم شاة لونها وسمها واحد فحبسوها فلما اصبحوا وجدوا واحدة منها ماتت ولا تدرى لمن هي فانه تباع هذه الاغنام جملة ويشترى بثمنها اربع شياه ثم كل واحد منهم امر صاحبه ببيع كل واحد منها ويحلل كل واحد منهم صاحبه ايضا حتى يجوز عن الاضحية كذا في المحيط * قالت لزوجها ضح عني كل عام من المهر الذي ابي عليك كذا وكذا ففعل ففيه اختلاف لا يجوز التصديق بقيمة الاضحية بعد وقتها على الزوجة المعسرة ولا على الزوج المعسر عند ابي حنيفة رح خاصة ولا على امة تصدق بلحم الاضحية على الفقير بنية الزكوة لا يجزيه في ظاهر الرواية اذا لم يجد اضحية في بلدة او قريته يلزمه المشي بطلبها الى موضع يمشون اليه من بلدة لشري الشياه كذا في القنية *



كتاب الكراهية *

تكلموا في معنى المكروه والمروى عن محمد رح نسا ان كل مكروه حرام الا انه لما لم يجد فيه نصا فاطعالم يطلق عليه لفظ الحرام وعن ابي حنيفة وابي يوسف رح انه الى الحرام اقرب كذا في الهداية * وهو المختار كذا في شرح ابي المكارم * هذا هو المكروه كراهة تحريم واما المكروه كراهة تنزيه فالى الحلل اقرب كذا في شرح الوقاية * والاصل الفاصل بينهما ان ينظر الى الاصل فان كان الاصل في حقه اثبات الحرمة وانما اسقطت الحرمة لعارض ينظر الى العارض ان كان مما يعم به البلوى وكانت الضرورة قائمة في حق العامة فهي كراهة تنزيه وان لم تبلغ الضرورة هذا المبلغ فهي كراهة تحريم فصار الى الاصل وعلى العكس وان كان الاصل الاباحة ينظر الى عارض فان غلب على الظن وجود المحرم فالكرهية للتحريم والا فالكرهية للتنزيه نظير الاول سور الهرة ونظير الثاني لبن الاثان ولحومها ونظير الثالث سور البقرة الجلالة وسباع الطير كذا في خزنة الفتاوى *

وهذا الكتاب مشتمل على ثلثين باباً * الباب الاول في العمل بخبر الواحد وهذا الباب مشتمل على فصلين * الفصل الاول في الاخبار عن امر ديني نحو الاخبار عن نجاسة الماء وطهارته والاخبار عن حرمة المحل واباحته وما يتصل بذلك في تعارض الخبرين في نجاسة الماء وطهارته وفي حرمة العين واباحته خبر الواحد يقبل في الديانات كالحل والحرمة والطهارة والنجاسة اذا كان مسلماً عدلاً ذكرنا او انشأ حراً او عبداً محدوداً او لا ولا يشترط لفظ الشهادة والعدد كذا في الوجيز للكردي * وهكذا في محيط السرخسي والهداية * ولا يقبل قول الكافر في الديانات الا اذا كان قبول قول الكافر في المعاملات يتضمن قبوله في الديانات فحينئذ تدخل الديانات في ضمن المعاملات فيقبل قوله فيها ضرورة هكذا في التبيين * من ارسل اجيراله مجوسياً او خادماً فاشترى لحماً فقال اشتريته من يهودي او نصراني او مسلم وسعه اكله وان كان غير ذلك لم يسعه ان يأكل منه معناه اذا كان ذبيحة غير الكتابي والمسلم لانه لما قبل قوله في الحل اولى ان يقبل في الحرمة كذا في الهداية * ولا يقبل قول المستور في الديانات في ظاهرها روايات وهو الصحيح هكذا في الكافي * خبر من ادعى السلطان مقبول عدلاً كان او فاسقاً كذا في جواهر الاخلاطي * قال محمد ربح وان احضر المسافر الصلوة فلم يجد ماء الا في اناء فاخبره رجل انه قدروه وعنده مسلم مرضي لم يتوضأ به وكذلك اذا كان المخبر عن ثقة او كان المخبر عبداً او امة او امرأة حرة هذا اذا كان المخبر عدلاً وان كان المخبر فاسقاً او مستوراً نظرفيه فان كان اكبر رأيه انه صادق يتيمم ولا يتوضأ به وان اراقه ثم يتيمم بعد ذلك كان احوط وان كان اكبر رأيه انه كاذب توضأ به ولم يلتفت الى قوله واجزاء ذلك ولا يتيمم عليه هذا هو جواب الحكم فاما في الاحتياط فالافضل له ان يتيمم بعد الوضوء كذا في المحيط * وان كان المخبر بنجاسة الماء رجلاً من اهل الذمة لا يقبل قوله فان وقع في قلبه انه صادق في هذا الوجه قال في الكتاب احب الي ان يريق الماء ثم يتيمم ولو توضأ به وصلى جازت صلواته ولو كان المخبر بنجاسة الماء صبياً او معتوها يعقلان ما يقولان فالاصح ان خبرهما في هذا كخبر الذمي لانه ليس لهما ولاية الالزام هكذا في فتاوى قاضيخان * رجل اشترى لحماً فلما قبضه فاخبره مسلم ثقة انه قد خالطه لحم الخنزير لم يسعه ان يأكله كذا في التاتارخانية * مسلم اشترى لحماً وقبضه فاخبره مسلم ثقة انه ذبيحة المجوسي فانه لا ينبغي للمشتري ان يأكل ولا يطعم غيره لان المخبر اخبره بحرمة العين وبطلان الملك وحرمة العين حق الله تعالى فيثبت

بخبر الواحد واما بطلان الملك لا يثبت بخبر الواحد وليس من ضرورة ثبوت الحرمة بطلان الملك
واذا ثبتت الحرمة مع بقاء ملك العين ههنا لا يمكنه الرد على بائعه ولا ان يحبس الثمن على البائع
اذا لم يبطل البيع ولو انه لم يشتر اللحم ولكن الذي كان اللحم في يده اذن له بالتناول فاخبره
مسلم ثقة انه ذبيحة مجوسي لا يحل له ان يأكل ولو انه اذن له بالتناول ثم باعه منه بعد الاذن
او ملكه بسبب آخر بميراث او هبة ثم اخبره مسلم ثقة انه حرام العين لا يحل تناوله كذا في فتاوى
قاضيخان * اشترى رجل طعاما وجارية او ملك ذلك بميراث او هبة او صدقة او وصية فجاء مسلم
ثقة فشهد ان هذا فلان الفلاني غصبه منه البائع او الواهب او الميراث فاحب اليانا ينزله عن اكله
وشربه ووطئ الجارية وان لم ينزله كان في سعة وكذا اكل طعام او شراب في يد رجل اذن له في اكله
وشربه وقال له مسلم ثقة هذا غصب في يديه من فلان والذي في يديه يكذب به ويزعم انه له وهو
متهم غير ثقة فاحب اليانا ينزله عنه فان اكله او شربه او توضأ به كان في سعة وان لم يجد وضوء
غيره وهو في سفر توضأ ولم يتيمم كذا في العيني شرح الهداية * ولم يذكر محمد رح في الاصل
ما اذا كان صاحب اليد الذي اذن له في اكل الطعام او شرب الماء ثقة عدلا وقد اخبر انه ملكه
لم يغصبه من احد وقد اختلف المشائخ فيه قال الفقيه ابو جعفر الهندواني لا بتنزه لان الخبرين تساقطا
بحكم التعارض فتعتبر الاباحة الاصلية بخلاف ما اذا كان فاسقا وغيره من المشائخ قال يتنزه وهو الصحيح
فعلى هذا اذا اراد ان يشتري لحما فقال له خارج عدل لا تشتريه ذبيحة مجوسي وقال القصاب
اشترى فانه ذبيحة مسلم والقصاب ثقة فانه تزول الكراهية بقول القصاب على قول ابي جعفر وعلى
قول غيره من المشائخ لا تزول كذا في المحيط * رجل دخل على قوم من المسلمين يأكلون طعاما
ويشربون شرا بافدعوة اليه فقال له رجل مسلم ثقة قد عرفه هذا اللحم ذبيحة المجوسي وهذا الشراب
قد خالطه الخمر وقال الذين دعوه الى ذلك ليس الامر كما قال بل هو حلال فانه ينظر في حالهم
فان كانوا عدولا وثقات لم يلتفت الى قول ذلك الرجل الواحد وان كانوا متهمين اخذ بقوله
ولم يسعه ان يقرب شيئا من ذلك الطعام والشراب قال ويستوي ان يكون المخبر بالحرمة مسلما
حرًا كان او مملوكا ذكرا او انثى فان كان في القوم رجلان ثقتان اخذ بقولهما وان كان فيهم واحد
ثقة حمل فيه على اكبر رأيه فان لم يكن له فيه رأي واستوى الحالان عنده فلا بأس باكل ذلك
وشربه وكذلك لو دعوه منه فان لم يكن له رأي تمسك باصل الطهارة وان كان الذي اخبره

بانه حلال مملوكين ثقتين والذي زعم انه حرام واحدا حرا فلا بأس باكله وان كان الذي زعم انه حرام مملوكين ثقتين والذي زعم انه حلال حرا واحدا ثقة ينبغي له ان لا يأكل وكذلك لو اخبره باحدا لامرين عبد ثقة وبالاخر حر ثقة عمل باكبر رأي فيه وان اخبره باحدا لامرين مملوكان ثقتان وبالاخر حران ثقتان اخذ بقول الحرين كذا في المبسوط * ولو كان من احدا الجانبين حران عدلان ومن الجانب الآخر ثلثة اعبد فانه يؤخذ بقول العبيد ولو كان المخبر من احدا الجانبين حرين عدلين ومن الجانب الآخر اربعة اعبد يترجم خبر الاربعة فالحاصل ان خبر المملوك والحر في الامر الديني على السواء بعد الاستواء في العدالة فيطلب الترجيح اولا من حيث العدد فاذا استوى العددان يطلب الترجيح بكونه حجة في الاحكام في الجملة واذا استويا يطلب الترجيح من حيث التحري وكذلك اذا اخبر باحدا لامرين رجلا وبالاخر زجل وامرأتان يؤخذ بخبر رجل وامرأتين لما فيه من زيادة العدد كذا في الذخيرة * ولو ان رجلا مسلما شهد عند رجل ان هذه الجارية التي هي في يد فلان وهي مقرة له بالرق امة لفلان غصبها والذي هي في يده يجهد ذلك وهو غير مأمون فاحب الي ان لا يشتريها وان اشتريها وطئها فهو في سعة من ذلك فلو اخبره انها حرة الاصل او انها كانت امة لهذا الذي في يديه فاعتقها وهو مسلم ثقة فهذا والاول سواء كذا في المبسوط * الفصل الثاني في العمل بخبر الواحد في المعاملات يقبل قول الواحد في المعاملات عدلا كان او فاسقا حرا كان او عبدا ذكرا كان او انثى مسلما كان او كافرا فاعا للخرج والضرورة من المعاملات الوكالات والمضاربات والرسالات في الهدايا والاذن في التجارات كذا في الكافي * واذا صح قول الواحد في اخبار المعاملات عدلا كان او غير عدل فلا بد في ذلك من تغليب رأي فيه ان اخبره صادق فان غلب على رأيه ذلك عمل عليه والا فلا كذا في السراج الوهاج * اذا كانت الجارية لرجل فاخذها رجل آخر واراد ان يبيعها فانه يكره لمن مرفها للاول ان يشتريها من هذا ما لم يعلم انه ملكها من جهة المالك بسبب من الاسباب اواذن له ان يبيعها وان اشترى جاز ويكون مكروها وان علم ان المالك اذن له بالبيع او ملكها بوجه من الوجوه فلا بأس بان يشتريها منه ويكون الشراء جائزا من غير كراهية وان قال الذي في يديه اني اشتريتها لولدها لي او تصدق بها علي او وكلني ببيعها حل له ان يشتري منه اذا كان عدلا مسلما ثم ان محمدا راح شرط في هذه المسئلة ان يكون صاحب اليد مسلما عدلا والعدالة شرط اما الاسلام ليس بشرط

والله اكمل الشاهد ذكر في مختصره العدالة ولم يذكر الاسلام وتبين بما ذكر الحاكم ان ذكر الاسلام من محمد ر ح
اتفاقي لان يكون شرطاً وان كان الذي في يديه الجارية فاسقاً لا تثبت ابا حة المعاملة معه بنفس الخبر
بل تحري في ذلك فان وقع تحريه على انه صادق حل له الشراء منه وان وقع تحريه على انه كاذب
لا يحل ان يشتريها منه وان لم يكن له رأي يبقى ما كان على ما كان كما في الديانات وكذلك لو ان هذا
الرجل لم يعرف كون هذه الجارية لغير صاحب اليد حتى اخبره الذي في يديه الجارية ان هذه
الجارية ملك فلان وان فلانا وكله ببيعها الا يسعه ان يشتريها منه ما لم يعلم ان فلانا ملكها
من صاحب اليد او اذن له ببيعها وان لم يعلم هو ان الجارية ملك الغير ولم يخبره صاحب
اليد بذلك لا بأس بان يشتري من ذي اليد وان كان ذواليد فاسقاً الا ان يكون مثله لا يملك
ذلك الشيء في الغالب وذلك كدرة نفيسة في يد فقير لا يملك قوت بومه وكتاب في يد جاهل
لم يكن في آبائه من هواهل لذلك فحينئذ يستحب له ان يتنزه ولا يعرض له بشيء ولا قبول
هدية ولا صدقة وان كان الذي اتاه بذلك امرأة حرة كان الجواب فيها كالجواب في الرجل
وان كان الذي اتى به عبداً وامه فليس ينبغي له ان يشتري منه شيئاً وكذلك لا ينبغي ان يقبل
منه هبة ولا صدقة حتى يسأله عن ذلك فان سألته عن ذلك فاخبره العبد ان مولاه اذن له في بيعه
وهبته وصدقته فان كان العبد ثقة لا بأس بان يشتري ذلك منه واما اذا كان فاسقاً فانه يتحري
في ذلك فان لم يقع تحريه على شيء بقي ما كان على ما كان كما في الحر ولو كان الذي اتى به
غلاماً صغيراً او جارية صغيرة حراً او مملوكاً لم يسعه ان يشتري منه قبل السؤال فان قال انه مأذون له
في التجارة فانه يتحري وان كان الصبي عدلاً فان لم يقع تحريه على شيء يبقى ما كان على
ما كان قبل التحري وكذلك لو كان هذا الصغير اراد ان يهب ما اتى به من رجل او يتصدق به عليه
فينبغي لذلك الرجل ان لا يقبل هديته ولا صدقته حتى يسأل عنه فان قال انه مأذون في الهبة
والصدقة فالقابض تحري ويبني الحكم على ما يقع تحريه عليه فان لم يقع تحريه على شيء يبقى
ما كان على ما كان قبل التحري قال محمد ر ح واما يصدق الصغير فيما يخبر بعد ما تحري
ووقع تحريه انه صادق اذا قال هذا المال مال ابي او مال فلان الاجنبي او مال مولاي وقد بعث
به اليك هبة او صدقة فاما اذا قال هو مالنا وقد اذن لنا ابونا ان نتصدق به عليك او نهبه لك لا ينبغي له
ان يقبل ذلك كذا في الذخيرة * والفقير اذا اتاه عبداً وامه بصدقة من مولاه يتحري كذا

في المحيط * ولو اذن في دخول الدار عبد رجل او ابنه الصغير فالقياس ان يتحرى الا انه جرت
 العادة من الناس انهم لا يشتري منه شيئا واخبره ان امه امرته بذلك قال الشيخ الامام الحلواني
 العاقل اذا اتى بقالا ونحوه ليشتري منه شيئا واخبره ان امه امرته بذلك قال الشيخ الامام الحلواني
 رح ان طلب الصابون ونحو ذلك لا بأس ببيعه منه وان طلب الزبيب والباقلان والقيطاء مما
 يأكله الصبيان عادة لا ينبغي ان يبيعه كذا في السراجية * جارية قالت لرجل بعثني مولاي اليك
 هدية وسعه ان يأخذها لان قول الواحد في المعاملات مقبول على اي صفة كانت بعد ان كان
 عاقلا وعليه الاجماع كذا في الجامع الصغير * وهكذا في السراج الوهاج والعيني شرح الهداية *
 ولو ان رجلا عرف جارية لرجل يدعيها ويزعم انها له والامة تصدقه في انها له ثم رأى الجارية في يد
 رجل آخر يقول هذا الذي في يده كانت الجارية في يد فلان وفلان ذلك كان مدعي انها له والجارية تصدقه
 في ذلك ان الجارية كانت لي وانما امرت فلانا بذلك لا مرخفي وصدقة الجارية في قوله هذا
 والمدعي مسلم ثقة لا بأس للسامع ان يشتريها منه وان كان في اكبر رأي السامع ان الذي في يديه
 الجارية كاذب فيما يقول لا ينبغي للسامع ان يشتريها منه ولا يقبل هبته ولا صدقته ولولم يقل
 ذواليد ذلك ولكنه قال هي لي ظلمي فلان وغصبها مني فاخذتها منه لا ينبغي للسامع ان يشتري
 منه ولا يقبل هبته ولا صدقته كان الذي في يديه ثقة وغير ثقة بخلاف ما اذا لم يدع الغصب وانما
 اقربا للجنة لان الغصب امر مستنكر فلا يقبل قوله في ذلك اما في التلجئة ما اخبر بخبر مستنكر
 فيقبل قوله وان قال الذي في يديه كان فلان ظلمي وغصبها مني ثم رجع عن ظلمه فاقر بها لي
 ودفعها الي فان كان ثقة لا بأس ان يقبل قوله ويشتري منه الجارية وكذا لو قال غصبها مني فلان
 فخاصمته الى القاضي ف قضى القاضي لي بها بيينة اقمتها وبنكوله عن اليمين فانه يجوز للسامع
 ان يقبل قوله اذا كان ثقة وان كان المخبر كاذبا في اكبر رأي السامع فانه لا يشتريها منه في جميع
 هذه الوجوه ولا يقبل قوله وان قال قضى لي بها القاضي فاخذها منه ودفعها الي اوقال قضى
 القاضي بها لي فاخذتها من منزله باذنه او بغير اذنه ان كان ثقة كان له ان يقبل قوله وان قال قضى
 فجدد في القضاء فاخذتها منه لا ينبغي له ان يقبل قوله وان كان ثقة كما لو قال اشتريت هذه الجارية
 من فلان وتقدته الثمن ثم جدد البيع فاخذتها منه فانه لا ينبغي له ان يقبل قوله ولو ان رجلا قال اشتريت
 هذه الجارية

هذه الجارية من فلان ونقدته الثمن وقبضتها بامره وهو مأمون ثقة عند السامع وتال له رجل آخر ان فلانا ذاك جحد هذا البيع وزعم انه لم يبع منه شيئا والقائل الثاني مأمون ثقة ايضا فانه لا ينبغي للسامع ان يقبل قوله وان يشتريها منه وان كان المخبر الثاني غير ثقة الا ان في اكبر رأي السامع ان الثاني صادق فذلك وان كان في اكبر رأي انه كاذب فلا بأس بان يشتريها منه وان كان جديعا غير ثقتين وفي اكبر رأي السامع ان الثاني صادق لا ينبغي له ان يشتريها منه ولا يقبل قوله وهو بمنزلة مالوكان الثاني ثقة كذا في فتاوى قاضيخان * ومن رأى رجلا يبيع جارية عرفت لآخر فشهد عنده شاهدان عدلان ان مولاها امرة ببيعها فاشترى ونقد الثمن وقبض ثم حضر مولاها وجحد الامر فالمشتري في سعة من منعها حتى يخاصم الى القاضي واذا قضى بها للمالك لم يسعه امساكها الا ان يجدد الشهادة بالوكالة عند القاضي حتى يقضي بها شرعا كذا في محيط السرخسي * واذا قال الرجل ان فلانا امرني ببيع جارية التي في منزله ودفعها الى مشتريها فلا بأس بشرائها منه وقبضها من منزل مولاها بامر البائع او بغير امرة اذا اوفاه ثمنها اذا كان البائع ثقة او كان غير ثقة ووقع في قلبه انه صادق وان وقع في قلبه انه كاذب قبل الشراء او بعده قبل ان يقبض لم يسع له ان يعترض له حتى يستأمر مولاها في امرها وكذلك لو قبضها ووطئها ثم وقع في قلبه ان البائع كذب فيما قال وكان عليه اكبر ظنه فانه يعتزل ووطئها حتى يتعرف خبرها وهكذا امر الناس ما لم يجئ التجاحد من الذي كان يملك الجارية فاذا جاء ذلك لم يقربها ورد عليه ويتبع البائع بالثمن وينبغي للمشتري ان يدفع العقر الى مولى الجارية كذا في المبسوط * ولو قال انا وكيل فلان وقد زوجتك ابنته هذه بمحض من الشهود وهي صغيرة او مجنونة له ان يطأها ولومات الاب وهي في حجر اخيها فلا حتى يقرأ الاخ كذا في الفتاوى العتابية * ولو ان رجلا تزوج امرأة فلم يدخل بها حتى غاب عنها واخبر مخبر انها قد ارتدت فان كان المخبر عنده ثقة وهو حر او مملوك او محدود في قذف وسعه ان يصدق المخبر وتزوج اربعا سواها وان لم يكن المخبر ثقة وفي اكبر رأي انه صادق فذلك وان كان في اكبر رأي انه كاذب لم يتزوج اكثر من ثلث ولو ان مخبرا اخبر المرأة ان زوجها قد ارتد ذكر في الاستحسان من الاصل ان لها ان يتزوج بزوجة اخرى وصوى بين الرجل والمرأة وذكر في السير ليس لها ان يتزوج بزوجة اخرى حتى يشهد عندها رجلان او رجل وامرأتان وذكر شمس الائمة السرخسي رح الصحيح ان لها ان يتزوج لان المقصود من هذا الخبر

وقوع الفرقة بين الزوجين وفي هذا لا فرق بين ردة المرأة والزوج وكذا لو كانت المرأة صغيرة فاخبره انسان انها ارتضعت من امه او اخته صح هذا الخبر ولو اخبره انسان انه تزوجها وهي مرتدة يوم تزوجها وكانت اخته من الرضاعة والمخبر ثقة لا ينبغي له ان يتزوج اربعا سواها ما لم يشهد بذلك عنده شاهد اعدل لانه اخبر بفساد عقد كان محكوما بصحته ظاهرا فلا يبطل ذلك بخبر الواحد بخلاف الاول فان شهد عنده شاهد اعدل بذلك وسعه ان يتزوج اربعا سواها ولو اتاها رجل فاخبرها ان اصل نكاحها كان فاسدا وان زوجها كان اخا لها من الرضاعة او كان مرتدا لم يسعها ان يتزوج بقوله وان كان ثقة كذا في فتاوى قاضيان * اذا كانت الزوجة مشتهاة فاخبره رجل ان ابا الزوج او ابنه قبلها بشهوة ووقع في قلبه انه صادق له ان يتزوج باختها واربع سواها بخلاف ما لو اخبره بسبق الرضاع والمصاهرة على النكاح لان الزوج ثمة ينازعه وفي العارض لا ينازعه لعدم العلم فان وقع عنده صدته وجب قبوله هكذا في الوجيز للكردي * امرأة غاب زوجها فاتاها مسلم غير ثقة بكتاب الطلاق من زوجها ولا تدري انه كتابه ام لا الا ان اكبر رأيها انه حق فلا بأس ان تعتد ثم تزوج كذا في محيط السرخسي * اذا غاب الرجل عن امرأته فاتاها مسلم عدل فاخبرها ان زوجها طلقها ثلثا او مات عنها فلها ان تعتد وتزوج بزوج آخر وان كان المخبر فاسقا تتحرى ثم اذا اخبرها عدل مسلم انه مات زوجها انما تعتمد على خبره اذا قال عاينته ميتا وقال شهدت جنازته اما اذا قال اخبرني مخبرا لا تعتمد على خبره وان اخبرها واحد بموته ورجلان اخران اخبرا بحيوته فان كان الذي اخبرها بموته قال عاينته ميتا وشهدت جنازته حل لها ان تتزوج وان كان اللذان اخبرا بحيوته ذكرا تاريخا لاحقا فقولهما اولى ولو شهدا ثنان بموته او قتله وشهدا اخران انه حي فشهادة الموت اولى كذا في المحيط * واذا شهد عدلان للمرأة ان زوجها طلقها ثلثا وهو يحدد ثم غابا وما قبل الشهادة عند القاضي لم يسع المرأة ان تقيم معه وان تدعه ان يقربها ولا يسعها ان تتزوج كذا في محيط السرخسي * واذا شهد شاهدان عند المرأة بالطلاق فان كان الزوج غائبا وسعها ان تعتد وتزوج بزوج آخر وان كان حاضرا ليس لها ذلك ولكن ليس لها ان تمكن من زوجها وكذلك ان سمعت انه طلقها ثلثا وجحد الزوج ذلك وحلف فردها عليه القاضي لم يسعها المقام وينبغي لها ان تقتدي بما لها او تهرب منه وان لم تقدر على ذلك فقتلته واذا هربت منه لم يسعها ان تعتد وتزوج بزوج آخر قال شمس الائمة السرخسي رح ما ذكرنا انها اذا هربت ليس لها

ان تعتد وتزوج بزواج آخر جواب القضاء اما فيما بينها وبين الله تعالى فلها ان تتزوج بزواج آخر بعد ما اعتدت كذا في المحيط * ولو ان امرأة قالت لرجل ان زوجي طلقني ثلثا وانقضت عدتي فان كانت عدلة وسعه ان يتزوجها وان كانت فاسقة تحرى وعمل بما وقع تحريمه عليه كذا في الذخيرة * المطلقة ثلثا اذا قالت انقضت عدتي وتزوجت بزواج آخر ودخل بي ثم طلقني وانقضت عدتي فلا بأس على زوجها الاول ان يتزوجها اذا كانت عنده ثقة او وقع في قلبه انها صادقة وفي هذا بيان انها لو قالت لزوجها حلفت لك لا يحل له ان يزوجهما لم يستفسرها لاختلاف بين الناس في حلها به مجرد العقد قبل الدخول فلا يكون له ان يعتمد مطلق خبرها بالحل ولو ان جارية صغيرة لا تعبر عن نفسها في بد رجل يدعي انها له فلما كبرت لقيها رجل في بلد آخر فقالت انا حرة الاصل لم يسعه ان يتزوجها وان قالت كنت امة فاعتقني وكانت عنده ثقة او وقع في قلبه انها صادقة لم ار بأسا ان يتزوجها كذا في المبسوط * المرأة الحرة اذا تزوجت رجلا ثم قالت لرجل آخر انك احيى كان فاسدا وكان زوجها على غير الاسلام لا يسع لهذا ان يقبل قولها ولا ان يتزوجها لانها اخبرت بامر مستنكر وان قالت طلقني بعد النكاح اوارتد عن الاسلام وسعه ان يعتمد على خبرها ويتزوجها لانها اخبرت بخبر محتمل واذا اخبرت ببطان النكاح الاول لا يقبل قولها وان اخبرت بالحرمة بامر عارض بعد النكاح من رضاع طارئ او غير ذلك فان كانت ثقة عنده او لم تكن ثقة ووقع في قلبه انها صادقة فلا بأس بان يتزوجها كذا في فتاوى قاضيخان * الباب الثاني في العمل بغالب الرأي يجب ان يعلم بان العمل بغالب الرأي جائز في باب الديانات وفي باب المعاملات وكذلك العمل بغالب الرأي في الدماء جائز كذا في المحيط * ان دخل رجل على غيره ليلا وهو شاهر سيفه او ما درمحه يشد نحوه ولا يدري صاحب المنزل انه لبس او هارب من اللصوص فانه يحكم برأيه فان كان اكبر رأيه انه لص قصده لياخذ ماله ويقتله ان منعه وخافه ان زجرة او صاح به ان تبادره بالضرب فلا بأس بان يشد عليه صاحب البيت بالسيف ليقتله وان كان اكبر رأيه انه هارب من اللصوص لم يسع له ان يعجل عليه ولا يقتله وانما يتوصل الى اكبر رأيه في حق الداخل عليه بان يحكم زيه وحيثه او كان قد عرفه قبل ذلك بالجلوس مع اهل الخير يستدل به على انه هارب من اللصوص وان عرفه بالجلوس مع السارق استدل به على انه سارق كذا في المبسوط * قالوا فيما اذا استقبل المسلمين جماعة في دار الحرب فاشكل على المسلمين حالهم انهم اعداء او مسلمون فانهم يتحرون كذا في المحيط * وسئل الفقيه

ابو جعفر ر ح عن رجل وجد رجلا مع امرأته ان يحل له قتله قال ان كان يعلم انه يزجر عن الزنا بالصباح او بالضرب بما دون السلاح فانه لا يقتله ولا يقاتل معه بالسلاح وان علم انه لا ينزجرا الا بالقتل والمقاتلة معه بالسلاح حل له القتل كذا في الذخيرة * واذا وجد الرجل مع امرأته او جاريته رجلا يريد ان يغلبها على نفسها فيزني بها قال له ان يقتله فان رآه مع امرأته او مع محرم له وهي تطاوعه على ذلك قتل الرجل والمرأة جميعا وكذلك اذا عرض الرجل في الصحراء يريد اخذ ماله ان كان ماله عشرة او اكثر فله قتله وان كان اقل من عشرة يقاتله ولا يقتله ولو رأى رجلا يزني مع امرأته او امرأة آخر وهو محصن فصاح به فلم يذهب ولم يمتنع عن الزنا حل له قتله ولا قصاص عليه وكذا رجل رأى من سرق ماله فصاح به ولم يذهب او رأى رجلا ينقب حائطه او حائط آخر وهو معروف بالسرقة فصاح ولم يذهب حل قتله ولا قصاص عليه ولو اراد ان يكره غلاما او امرأة على فاحشة عليهما ان يقاتلا فان قتله فدمه هدر اذا لم يستطع منعه الا بالقتل كذا في خزائن الفتاوى * ولو ان رجلا تزوج امرأة لم يرها فادخلها عليه انسان واخبره انها امرأته وسعه ان يقبل قوله ويطأها اذا كان ثقة عنده او كان في اكبر رايه انه صادق كذا في فتاوى قاضيخان * الباب الثالث في الرجل رأى رجلا يقتل اباه وما يتصل به اذا رأى الرجل رجلا يقتل اباه متعمدا وانكر القاتل ان يكون قتله او قال لا بته فيما بينه وبينه اني قتله لانه قتل والدي فلا ناعدا اولانه ارتد عن الاسلام ولا يعلم الابن شيئا مما قال القاتل ولا وارث للمقتول غيره فالابن في سعة من قتل العمد واذا اقام الابن البيعة على رجل بانه قتل اباه فقصي له القاضي بالقود فهو في سعة من قتله واذا شهد عند الابن شاهد اعدل ان هذا الرجل قتل اباه فليس له ان يقتله بشهادتهما لان الشهادة لا توجب الحق ما لم يتصل بها قضاء القاضي والذي بينا في الابن كذلك في غيره اذا عاين القتل او سمع اقرار القاتل به او عاين قضاء القاضي به كان في سعة من ان يعين الابن على قتله واذا شهد عنده بذلك شاهدان لم يسعه ان يعينه على قتله بشهادتهما حتى يقضي القاضي للابن بذلك وان اقام القاتل عند الابن شاهدين عدلين ان اباه كان قتل اباهذا الرجل عمد افقتله لم ينبغ للابن ان يعجل بقتله حتى ينظر فيما شهد به وكذلك لا ينبغي لغيره ان يعينه على ذلك اذا شهد عنده عدلان بما قلنا او بانه كان مرتدا حتى تثبت فيه وان شهد بذلك عنده محد ودان في قذف او صدان او نسوة عدول لا رجل معهم او فاسقان فهو في سعة من قتله

من قتله وان ثبت فيه فهو خير له وان شهد بذلك عنده شاهد عدل ممن تجوز شهادته فقال القاتل
عندي شاهد آخر مثله ففي الاستحسان ان لا يعجل بقتله حتى ينظرا ياتيه بأخرام لا هكذا في المبسوط *
وان شهد عند الابن عدلان بالقتل او باقرار القاتل فليس له ان يقتله ولا الآخر ان يعينه الا اذا
قضى به القاضي واذا قضى ثم شهد به عدلان ان اباة قتل وليه عمدا او كان مرتدا فليس له ان يعجل
قتله في الديانة كذا في محيط السرخسي * مال في يد رجل شهد عدلان عند رجل ان هذا المال
كان لا بيك غضبه هذا الرجل منه ولا وارث للاب غيره فله ان يدعي بشهادتهم وليس له ان يأخذ
ذلك المال ما لم يقيم البينة عند القاضي ويقضي له بذلك وكذلك لا يسع لغير الوارث ان يعين الوارث
على اخذ هذه الشهادة ما لم يتصل به القضاء وان كان الوارث عاين اخذه من ابيه وسعه اخذه
منه وكذلك ان اقر الاخذ عنده بالاخذ وكذلك يسع من عاين ذلك اعانة عليه وان ابى ذلك
على نفسه اذا امتنع وهو في موضع لا يقدر فيه على سلطان يأخذ له حقه كذا في المبسوط * ولو شهد
شاهدان باقراره بالغصب من ابيه لم يأخذة حتى يثبت عند القاضي ومن سمع اقرار رجل بمال ثم
اخبره عدلان ان المقر به صار هبة له فان شاء شهد عليه بالمال وان شاء لم يشهد ولو كان شاهدا بالنكاح
او الرق ثم اخبره عدلان بالطلاق او العتاق لم يشهد بالنكاح والرق وكذا العفو عن القصاص وعن
الحسن بن زياد ان الوارث اذا علم على مورثه دين الرجل فاخبره عدلان بالقضاء لم يسعه
ان يحلف على العلم وكذا اذا كان اخبره المييت بالقضاء واخبره مع عدل او امرأة فالأفضل
ان لا يحلف ثمه كذا في الغيائية * الباب الرابع في الصلوة والتسبيح وقراءة القرآن والذكر والدعاء
ورفع الصوت عند قراءة القرآن صلى وهو مشدود الوسط لا يكره كذا في المحيط * ولو اشترى من مسلم
ثوبا وبساطا صلى عليه وان كان بائعه شارب خمر لان الظاهر من حال المسلم انه يجتنب النجاسة
ولو صلى في ازار المجوسي يجوز ويكره كذا في التاتارخانية * لا بأس بالصلوة حذاء البالوعة اذا
لم تكن بقربة قال حبيب الائمة الكرايسى لا تكره الصلوة في بيت فيه بالوعة كذا في القنية * اختلف
المشائخ رح في رأس الصورة بلا جنة هل يكره اتخاذها والصلوة عنده اتخاذ الصور في البيوت والباب
في غير حالة الصلوة على نوعين نوع يرجع الى تعظيمها فيكره ونوع يرجع الى تحقيرها فلا يكره
ومن هذا قلنا اذا كانت الصورة على البساط مفروشا لا يكره واذا كان البساط منصوبا يكره كذا
في المحيط * الكلام منه ما يوجب اجرا كالسبح والتحميد وقراءة القرآن والاحاديث النبوية

وعلم الفقه وقدياً ثم به اذا فعله في مجلس الفسق وهو يعلمه لما فيه من الاستهزاء والمخالفة وان سبح فيه للاعتبار والانتكار وليشتغلوا عما هم فيه من الفسق فحسن وكذا من سبح في السوق بنية ان الناس خافلون مشغولون بامور الدنيا وهو مشغول بالتسبيح وهو افضل من تسبيحه وحده في غير السوق كذا في الاختيار شرح المختار * من جاء الى تاجر يشتري منه ثوباً فلما فتح التاجر الثوب سبح الله تعالى او صلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم اراد به اعلام المشتري جودة ثوبه فذلك مكروه هكذا في المحيط * رجل شرب الخمر فقال الحمد لله لا ينبغي له ان يقول في هذا الموضع الحمد لله ولو اكل شيئاً غصبه من انسان فقال الحمد لله قال الشيخ الامام اسمعيل الزاهد رح لا بأس به كذا في فتاوى قاضيخان * حارس يقول لا اله الا الله او يقول صلى الله على محمد وآله لا يخلو ذلك ثمنا بخلاف العالم اذا قال في المجلس صلوا على النبي او الغازي يقول كبروا حيث يثاب وان سبح الفقاهي او صلى على النبي صلى الله عليه وآله واصحابه وسلم عند فتح قفاه على قصد تروجه وتحسينه او القصاص اذا قصد بهما (گرمي هنگامه) اثم وعن هذا يمنع اذا قدم واحد من العظماء الى مجلس فسبح او صلى على النبي صلى الله عليه وآله واصحابه اعلاماً بقدمه حتى يتفرج له الناس او يقوموا له يا ثم هكذا في الوجيز للكردي * قاضٍ عند جمع عظيم يرفعون اصواتهم بالتسبيح والتهليل جملة لا بأس به والاخفاء افضل ولو اجتمعوا في ذكر الله تعالى والتسبيح والتهليل يخفون والاخفاء افضل عند الفرع في السفينة او ملاعبتهم بالسيوف وكذا الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله واصحابه كذا في القنية * ويستحب ان يقول قال الله تعالى ولا يقول قال الله بلا تعظيم بلا ارداف وصف صالح للتعظيم كذا في الوجيز للكردي * رجل سمع اسماً من اسماء الله تعالى يجب عليه ان يعظمه ويقول سبحان الله وما شبه ذلك ولو سمع اسم النبي عليه السلام فانه يصلي عليه فان سمع مزاراً في مجاس واحد اختلفوا فيه قال بعضهم لا يجب عليه ان يصلي الا مرة كذا في فتاوى قاضيخان * وبه يفتى كذا في القنية * وقال الطحاوي يجب عليه الصلوة عند كل سماع والمختار قول الطحاوي كذا في الولوالجية * لو سمع اسم الله مراراً يجب عليه ان يعظم ويقول سبحان الله وتبارك الله عند كل سماع كذا في خزائن الفتاوى * ان لم يصل على النبي صلى الله عليه وآله واصحابه عند سماع اسمه تبقى الصلوة ديناً عليه في الذمة بخلاف ذكر الله تعالى لان كل وقت محل للاداء فلا يكون محل للقضاء والسلام يجزي من الصلوة على النبي

صلى الله عليه وآله واصحابه كذا في الغرائب * ويكره ان يصلي على غير النبي صلى الله عليه وآله واصحابه وحده فيقول اللهم صل على فلان ولوجمع في الصلوة بين النبي صلى الله عليه وآله واصحابه وبين غيره فيقول اللهم صل على محمد وعلى آله واصحابه جاز كذا في فتاوى قاضيهان * ولا يجب الرضوان عند ذكر الصحابة رضى كذا في القنية * ولو سمع اسم النبي صلى الله عليه وآله واصحابه وهو يقرأ لا يجب ان يصلي وان فعل ذلك بعد فراغه من القرآن فحسن كذا في البناء * ولو قرأ القرآن فمر على اسم النبي صلى الله عليه وآله واصحابه فقرأه القرآن على تليفه ونظمه افضل من الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله واصحابه في ذلك الوقت فان فرغ ففعل فهو افضل وان لم يفعل فلا شيء عليه كذا في الملتقط * وسئل البقالي عن قراءة القرآن اهي افضل ام الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله واصحابه فقال اما عند طلوع الشمس وفي الاوقات التي نهيت الصلوة فيها فالصلوة على النبي صلى الله عليه وآله واصحابه والدعاء والتسبيح اولى من قراءة القرآن وكان السلف يسبحون في هذه الاوقات ولا يقرؤون القرآن كذا في الغرائب * يفضل بعض السور والآيات كآية الكرسي ونحوها ومعنى الافضلية ان ثواب قراءته كثير وقيل بانه للقلب ايقظ وهذا اقرب الى الصواب وبهذا المعنى يقال ان القرآن افضل من سائر الكتب المنزلة والافضل ان لا يفضل بعض القرآن على بعض اصلا وهو المختار كذا في جواهر الاخلاطي * رجل اراد ان يقرأ القرآن فينبغي ان يكون على احسن احواله يلبس صالح ثيابه ويتعمم ويستقبل القبلة لان تعظيم القرآن والفقه واجب كذا في فتاوى قاضيهان * اذا اراد ان يقول بسم الله الرحمن الرحيم فان اراد افتتاح امر لا يتعوذ وان اراد قراءة القرآن يتعوذ كذا في السراجية * وعن محمد بن مقاتل رح فيمن اراد قراءة سورة او قراءة آية فعليه ان يستعذ بالله من الشيطان الرجيم ويتبع ذلك بسم الله الرحمن الرحيم فان استعاذ بسورة الانفال وسمى ومضى في قراءة آية سورة التوبة وقرأها كفاة ما تقدم من الاستعانة والتسمية ولا ينبغي له ان يخالف الذين اتفقوا وكتبوا المصاحف التي في ايدي الناس وان اقتصر على ختم سورة الانفال فقطع القراءة ثم اراد ان يبتدئ سورة التوبة كان كرادته ابتداء قراءته من الانفال فيستعذ ويسمي وكذلك سائر السور كذا في المحيط * سئل ابو جعفر عن التعوذ كيف هو قال احب الي ان يقول اعوذ بالله من الشيطان الرجيم حتى يكون موافقا للقرآن ولو قال اعوذ بالله العظيم او اعوذ بالله السميع العليم جاز وينبغي ان يكون التعوذ موصولا

بالقراءة كذا في الحاوي للفتاوى * ولا بأس بالقراءة واكبا وما شيا اذا لم يكن ذلك الموضع معدا للنجاسة فان كان يكره كذا في القنية * قراءة القرآن في الحمام علي وجهين ان رفع صوته يكره وان لم يرفع لا يكره وهو المختار وما التسبيح والنهليل لا بأس بذلك وان رفع صوته كذا في الفتاوى الكبرى * اذا قرأ القرآن خارج الحمام في موضع ليس فيه غسالة الناس نحو مجلس صاحب الحمام والنيابي فقد اختلف علما ونا فيه قال ابو حنيفة رح لا يكره ذلك وقال محمد رح يكره وليس عن ابي يوسف رح رواية منصوصة كذا في المحيط * يكره ان يقرأ القرآن في الحمام لانه موضع النجاسات ولا يقرأ في بيت الخلاء كذا في فتاوى قاضيخان * لا يقرأ القرآن في المخرج والمغسل والحمام الا حرفاً حرفاً وقيل يكره ذلك ايضا والاصح الاول كذا في جواهر الاخلاطي * وتكره قراءة القرآن في الطواف كذا في الملتقط * لا يقرأ جهرا عند المشتغلين بالاعمال ومن حرمة القرآن ان لا يقرأ في السوق وفي موضع اللغو كذا في القنية * لو قرأ طمعا في الدنيا في المجالس يكره وان قرأ لوجه الله تعالى لا يكره وقد كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله واصحابه اذا اجتمعوا امروا احدهم ان يقرأ سورة من القرآن كذا في الغرائب * قوم يقرؤون القرآن من المصاحف او يقرأ رجل واحد فدخل عليه واحد من الاجلة والاشراف فقام القارئ لاجله قالوا ان دخل عالم او ابوه او استاذ الذي علمه العلم جازله ان يقوم لاجله وما سوى ذلك لا يجوز كذا في فتاوى قاضيخان * لا بأس بقراءة القرآن اذا وضع جنبه على الارض ولكن ينبغي ان يضم رجله عند القراءة كذا في المحيط * لا بأس بالقراءة مضطجعا اذا اخرج رأسه من اللحف والأفلاكذا في القنية * قراءة القرآن من الاسباع جائزة والقراءة من المصحف احب لان الاسباع محدثة كذا في المحيط * الافضل في قراءة القرآن خارج الصلوة الجهر وقراءة الفاتحة بعد المكتوبة لاجل المهمات مخافتة اوجهرها مع الجمع مكروهة واختار قاضي بديع الدين انه لا يكره واختار القاضي الامام جلال الدين ان كانت الصلوة بعدها سنة يكره والأفلاكذا في التاتارخانية * قراءة الكافرون الى الآخر مع الجمع مكروهة لانها يدعة لم ينقل من الصحابة ومن التابعين رض كذا في المحيط * قوم يجتمعون ويقرؤون الفاتحة جهرا دماء لا يمتنعون عادة والاولى المخافتة في الخجندی امام يعتاد كل غداة مع جماعة قراءة آية الكرسي وآخر البقرة وشهد الله ونحوها جهرا لا بأس به والافضل الاخفاء كذا في القنية * في العيون

في العيون الجنب اذا قرأ الفاتحة على سبيل الدعاء لا بأس به وذكر في غاية البيان انه المختار امكن
قال الهندواني رح لا فتى به وأن روي من ابي حنيفة رح وهو الظاهر في مثل الفاتحة كذا
في البحر الرائق في كتاب الطهارة * قراءة القرآن في المصحف اولى من القراءة عن ظهر القلب اذا
حفظ الانسان القرآن ثم نسيه فانه يأثم وتفسير النسيان ان لا يمكنه القراءة من المصحف قراءة القرآن
من الكراسة المودعة عنده لا ينبغي ذلك واما الكراسة المصنوعة لا تجوز القراءة منها بالاجماع
والكراسة المستعارة ان كانت للبالغ تجوز القراءة منها وان كانت للصبي فلا ينبغي ذلك كذا
في الغرائب * رجل يقرأ القرآن كله في يوم واحد ورجل آخر يقرأ سورة الاخلاص في يوم واحد خمسة
آلاف مرة فان كان الرجل فاهراً فقراءة القرآن افضل كذا في المحيط * افضل القراءة ان يتدبر
في معناه حتى قيل يكره ان يختم القرآن في يوم واحد ولا يختم في اقل من ثلاثة ايام تعظيماً له ويقرأ
بقراءة مجمعة عليها كذا في القنية * ونذب لحافظ القرآن ان يختم في كل اربعين يوماً في كل يوم حزب
وثلاث حزب او اقل كذا في التبيين في المسائل الشتى * من ختم القرآن في السنة مرة لا يكون هاجراً
كذا في القنية * ويستحب ان تكون الختمة في الصيف في اول النهار وفي الشتاء في اول الليل كذا
في السراجية * قراءة قل هو الله احد ثلث مرات عقيب الختم لم يستحسنها بعض المشائخ واستحسنها
اكثر المشائخ لجبر نقصان دخل في قراءة البعض الا ان يكون ختم القرآن في الصلوة المكتوبة
فلا يزيد على مرة واحدة كذا في الغرائب * ولا بأس باجتماعهم على قراءة الاخلاص جهرًا عند
ختم القرآن ولو قرأوا واحد واستمع الباقيون فهو اولى كذا في القنية * ويستحب له ان يجمع اهله
وولده عند الختم ويدعوهم كذا في الينابيع * يكره للقوم ان يقرأ القرآن جملة لتضمنها ترك الاستماع
والانصات المأمور بهما كذا في القنية * وقراءة القرآن بالترجيع قيل لا يكره وقال اكثر المشائخ يكره
ولا يحل لان فيه تشبهاً بفعل الفسقة حال فسقهم ولا يظن احداً بالمراد بالترجيع المختلف المذكور
للحن لان اللحن حرام بلا خلاف فاذا قرأ بالالحن وسمعه انسان ان علم انه ان لقنه الصواب
لا يدخله الوحشة يلقنه وان دخله الوحشة فهو في سعة ان لا يلقنه فان كل امر معروف يتضمن منكراً
يسقط وجوبه كذا في الوجيز للكردي * ان قرأ بالالحن في غير الصلوة ان غير الكلمة ويقف في موضع
الوصل او يصل في موضع الوقف يكره والا لا يكره كذا في الغرائب * يجوز للمنحرف كالحائك
والاسكاف قراءة القرآن اذا لم يشتغل عمله قلبه عنها والآفلا ولو كان القارئ واحداً في المكتب يجب

على المارئين الاستماع وان كان اكثر ويتع الخلل في الاستماع لا يجب عليهم صبي يقرأ في البيت
واهلك مشغولون بالعمل يعذرون في ترك الاستماع ان افتتحوا العمل قبل القراءة والآفلا وكذا
قراءة الفقه عند قراءة القرآن مدرس يدرس في المسجد وفيه مقرئ يقرأ القرآن بحيث لو سكت عن
درسه يسمع القرآن يعذر في درسه ويكره الصعق عند القراءة لانه من الرياء وهو من الشيطان وقد
شدد الصحابة والتابعون والسلف الصالحون في المنع من الصعق والزمق والصياح عند القراءة
كذا في القنية * المحدث اذا كان يقرأ القرآن بتقليب الاوراق بقلم او سكين لا بأس به
كذا في الغرائب * قال اسمعيل المتكلم ويجوز ان يقول للصبي احمل الي هذا المصحف
كذا في القنية * وفي الفتاوى سئل ابو بكر عن قراءة القرآن للمتفقه أهى افضل ام درس الفقه
قال حكي عن ابي مطيع انه قال النظر في كتب اصحابنا من غير سماع افضل من قيام ليلة كذا
في الخلاصة * يكره من الفقه وغيره يقرأ القرآن لا يلزم الاستماع قال الوبري في المسجد عظة وقراءة
القرآن فلا استماع الى العظة اولى كذا في القنية * رجل يكتب الفقه ويجنبه رجل يقرأ القرآن
لا يمكنه استماع القرآن كان الاثم على التارئ ولا شيء على الكاتب وعلى هذا الوقرأ على السطح
في الليل جهرا ياتم كذا في الغرائب * يقول عند تمام ورده من القرآن او غيره والله اعلم او صلى
الله على محمد وآله اعلما بانتهائه يكره كذا في القنية * اذا اراد ان يقرأ القرآن ويخاف ان يدخل
عليه الرياء لا يترك القراءة لاجل ذلك كذا في المحيط * ويكره ان يقول في دعائه اللهم اني
اسألك به عقد العزم من عرشك وللمسئاة عابرتان بمعقد ومقعد والاولى من العقد والثانية من القعود
ولا شك في كراهة الثانية لاسمائه على الله تعالى وكذا الاولى وعن ابي يوسف رح انه لا بأس به
وبه اخذ الفقيه ابو الليث رح لما روي انه عليه السلام كان من دعائه ان يقول اللهم اني اسألك
بمقعد العزم من عرشك والاحوط الامتناع لكونه خبرا واحدا يخالف القطعي ويكره ان يقول في دعائه
بحق فلان وكذا بحق انبيائك واوليائك او بحق رسلك او بحق البيت او المشعر الحرام لانه لاحق
للمخلوق على الله تعالى كذا في التبيين * ويجوز ان يقول في الدعاء بدعوة نبيك هكذا في الخلاصة *
والدعاء المأذون فيه والمأثور به ما استفيد من قوله تعالى والله الاسماء الحسنى فادعوه بها كذا
في المحيط * والافضل في الدعاء ان يبسط كفيه ويكون بينهما فرجة وأن قلت ولا يضع احدي يديه
على الاخرى فان كان في وقت عذرا وبرد شد يدفاشار بالمسحاة قام مقام بسط كفيه والمستحب ان يرفع

يديه عند الدعاء بحذاء صدره كذا في القنية * مسح الوجه باليدين اذا فرغ من الدعاء قيل ليس بشيء وكثير من مشائخنا راح اعتبروا ذلك وهو الصحيح وبه ورد الخبر كذا في الغياثية * عن ابن ابي عمير ان يقول يكره ان يقول الرجل استغفر الله واتوب اليه ولكن يقول استغفر الله واسأله التوبة قال الطحاوي والصحيح جواز كذا في القنية * الدعاء عند ختم القرآن في شهر رمضان مكروه لكن هذا شيء لا يفتى به كذا في خزائن الفتاوى * يكره الدعاء عند ختم القرآن بجماعة لان هذا لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم المصلي لا يدعو بما يحضره من الدعاء وينبغي ان يدعو في صلوته بدعاء محفوظ واما في غير حالة الصلوة ينبغي ان يدعو بما يحضره ولا يستظهر الدعاء لان حفظ الدعاء يذهب برقته القلب كذا في المحيط * ولو قال لغيره بالله ان تفعل كذا لا يجب على ذلك الغير ان يأتي بذلك الفعل شرعا وان كان الاولى ان يأتي به كذا في الكافي * واذنا الله بحق محمد عليه السلام ان تعطيني كذا لا يجب عليه في الحكم والاحسن بالمرءة ان يعطيه هو المختار كذا في الغياثية * عن محمد بن الحنفية قال الدعاء اربعة دعاء رغبة ودعاء رهبة ودعاء تضرع ودعاء خفية في دعاء الرغبة يجعل بطون كفيه نحو السماء وفي دعاء الرهبة يجعل ظهر كفيه الى وجهه وفي دعاء التضرع يعقد الخنصر والبنصر ويحاق الا بهام والوسطى ويشير بالسبابة ودعاء الخفية ما يفعله المرأ في نفسه كذا في مجموع الفتاوى نائلا من شرح السرخسي لمختصر حاكم الشهيد في باب قيام الفريضة * رجل دعا بدعاء وقلبه ساه فان كان دعاءه على الرقة فهو افضل وكذا لو كان لا يمكنه ان يدعو الا هو ساه فالدعاء افضل من ترك الدعاء كذا في فتاوى قاضيخان * اذا دعا بالدعاء المأثور جهرا ومعه القوم ايضا ليتعلموا الدعاء لا بأس به واذا تعلموا حينئذ يكون جهرا القوم بدعة كذا في الوجيز للكردي * اذا دعا المذكر على المنبر دعاء مأثورا والقوم يدعون معه ذلك فان كان لتعليم القوم فلا بأس به وان لم يكن لتعليم القوم فهو مكروه كذا في الذخيرة * التكبير جهرا في غير ايام التشريق لا يسن الا بازاء العدو والمصوص وقاس عليهما بعضهم الحريق والمخاوف كلها كذا في القنية * سئل الفقيه ابو جعفر ررح عن قوم قروا قراءة ورد وكبروا بعد ذلك جهرا قال ان ارادوا بذلك الشكر لا بأس به قال اذا كبروا بعد الصلوة على اثر الصلوة فانه يكره وانه بدعة واذا كبروا في الرباطات لا يكره اذا ارادوا به اظهار القوة والموضع موضع الخوف واذا كبروا في مساجد الرباطات ولم يكن الموضع مخوفا يكره قال الفقيه ابو جعفر وسمعت شيخي ابا بكر يقول

مثل ابراهيم بن تكبير ايام الشرب على الاسواق والجهر بها نال ذلك تكبير الحوكة وقال
ابو يوسف رح انه يجوز قال النقيه وانا لا امنعهم عن ذلك كذا في المحيط * لا بأس بالجلوس للوعظ
اذا اراد به وجه الله تعالى كذا في الوجيز للكردي * الواعظ اذا سأل الناس شيئاً في المجلس
لنفسه لا يحل له ذلك لانه اكتساب الدنيا بالعلم كذا في التاتارخانية نقلاً عن الخلاصة * رفع
الصوت عند سماع القرآن والوعظ مكروه وما يفعله الذين يدعون الوجد والمحبة لا اصل له
ويمنع الصوفية من رفع الصوت وتخريق الثياب كذا في السراجية * الكافر اذا داهل يجوز ان يقال
يستجاب دعاؤه ذكر في فتاوى اهل سمرقند فيه اختلاف المشائخ بعضهم قالوا منهم ابو الحسن
الرسطغني انه لا يجوز وبعضهم قالوا منهم ابو القاسم الحاكم وابو نصر الدبوسي يجوز قال صدر
الشهيد هو الصحيح كذا في المحيط * في الاجناس عن الامام ليس للجن ثواب كذا في الوجيز
للكردي * كره ان يقوم رجل بعد ما اجتمع القوم للصلاة ويدعو للميت ويرفع صوته وكره
ما كان عليه اهل الجاهلية من الافراط في مدح الميت عند جنازته حين كانوا يذكرون ما هو يشبه
للحال واصل التناء على الميت ليس بمكروه واما المكروه مجاوزة الحد بما ليس فيه كذا
في الذخيرة * رجل تصدق من الميت ودعاه به بجوزة يصل الى الميت كذا في خزائن الفتاوى *

الباب الخامس في اداب المسجد والقبلة والمصحف وما كتب فيه من القرآن نحو الدراهم
والقرطاس او كتب فيه اسم الله تعالى لا بأس بنقش المسجد بالجص والساج وماء الذهب والصرف
الى الفقراء افضل كذا في السراجية * وعليه الفتوى كذا في المضمرات * وهكذا في المحيط *
اما التجصيص فحسن لانه احكام للبناء كذا في الاختيار شرح المختار * وكره بعض مشائخنا النقوش
على المحراب وجائز القبلة لان ذلك يشتغل قلب المصلي وذكر الفقيه ابو جعفر رح في شرح
السير الكبير ان نقش الشيطان مكروه قل ذلك او كثر فاما نقش السقف فالقليل يرخص فيه والكثير
مكروه هكذا في المحيط * واذا جعل البياض فوق السواد او بالعكس للنقش لا بأس به اذا فعله من
مال نفسه ولا يستحسن من مال الوقف لانه تضييع كذا في الاختيار شرح المختار * ويكره ان يطبق المسجد
بطين قد بل بماء نجس بخلاف السرفين اذا جعل فيه الطين لان في ذلك ضرورة وهو تحصيل غرض
لا يحصل الا به كذا في السراجية * ولا بأس بجعل الذهب والفضة في سقف الدار وان ينقش
المسجد

المسجد بماء الفضة من ماله كذا في فتاوى قاضيخان * ويكره مد الرجلين الى الكعبة في النوم وغيره
 هذا وكذلك الى كتب الشريعة وكذلك في حال موانعة الاله كذا في محيط السرخسي * يكره
 ان تكون قبلة المسجد الى متوضي كذا في السراجية * قال محمد ر ح اكره ان تكون قبلة المسجد
 الى المخرج والحمام والقبر ثم تكلم المشائخ في معنى قول محمد ر ح اكره ان تكون قبلة المسجد
 الى الحمام قال بعضهم لم يرد به حائط الحمام وانما اراد به المحم وهو الموضع الذي يصب فيه الحميم
 وهو الماء الحار فاما ان استقبل حائط الحمام فلم يستقبل الانجاس وانما استقبل الحجر والمدر
 فلا يكره وكذلك تكلموا في معنى قوله اكره ان تكون قبلة المسجد الى مخرج قال بعضهم اراد به
 نفس المخرج وقال بعضهم اراد به حائط المسجد وهذا كله اذا لم يكن بين المصلي وبين هذه
 المواضع حائط او سترة اما اذا كان لا يكره ويصير الحائط فاصلا واذا لم يكن بين المصلي وبين
 هذه المواضع سترة انما يكره استقبال هذه المواضع في مسجد الجماعات فاما في مسجد البيوت
 فلا يكره كذا في المحيط * كره مشائخنا ر ح استقبال الشمس والقمر والفرج كذا في محيط السرخسي *
 ويكره الرمي الى هدف نحو القبلة كذا في السراجية * ويجوز ان يتخذ في مصلى العبد والجنابة
 هدف للرمي كذا في التنية * لكل مسلم مندوب ان يعد في بيته مكانا يصلي فيه الا ان هذا المكان
 لا يأخذ حكم المسجد على الاطلاق لانه باق في ملكه كذا في المحيط * قال ابو يوسف ر ح اذا غصب
 ارضا فبنى فيها مسجدا او حماما او حانوتا فلا بأس بالصلوة في المسجد والدخول في الحمام
 للاغتسال وفي الحانوت للشراء وليس له ان يستأجرها وان غصب دارا فجعلها مسجدا لا يسع لاحد
 ان يصلي فيه ولا ان يدخله وان جعلها مسجدا جامعا لا يجمع فيه وان جعلها طريقا ليس له ان يمر
 بها كذا في المضمرات * رجل بنى مسجدا في مغارة بحيث لا يسكنها احد وقتل ما يمر به انسان لم يضر
 مسجدا لعدم الحاجة الى صيرورته مسجدا كذا في الغرائب * ولو كان الى المسجد مدخل من
 دار موقوفة لا بأس للامام ان يدخل للصلوة من هذا الباب كذا في التنية * وللمؤذن ان يسكن
 في بيت هو وقف على المسجد كذا في الغرائب * دار لمدرس المسجد مملوكة او مستأجرة متصلة
 بحائط المسجد هل له ان ينقب حائط المسجد ويجعل من بيته بابا الى المسجد وهو يشتري هذا
 الباب من مال نفسه فتاوى الوائس له ذلك وان شرط على نفسه ضمان نقصان ظهر في حائط المسجد
 كذا في جواهر الاخلاطي * يجوز الدرس في المسجد وان كان فيه استعمال البرد والباري المسبلة

لاجل المسجد كذا في القنية * وسئل الخجندی من قيم المسجد يبيع فناء المسجد ليتجر القوم هل له
 هذه الإباحة فقال اذا كان فيه مصلحة للمسجد فلا بأس به ان شاء الله تعالى قيل له لو وضع
 في الفناء سرراً جرها الناس ليتجروا عليها وباح لهم فناء ذلك المسجد هل له ذلك فقال لو كان
 لصلاح المسجد فلا بأس به اذا لم يكن ممراً للعامة وسئل عن فناء المسجد هو الموضع الذي
 بين يدي جداره ام هو سدة بابه فحسب فقال فناء المسجد ما يظله ظلة المسجد اذا لم يكن ممراً للعامة
 المسلمين قيل له لو وضع القيم على فناء المسجد كراسي وسرراً وأجرها قوماً ليتجروا عليها ويصرف
 ذلك الى وجه نفسه او الى الامام هل له ذلك فقال لا قال رضى وعندنا له ان يصرف الاجرة الى
 من شاء كذا في التاتارخانية نقلاً عن اليتيمة * وفي صلوة الاثر قال سألت محمد ارح عن دكان اتخذ
 للمسجد بينه وبين المسجد طريق وهوائى عن المسجد ليصلي عليه في الحر يضاعف للصلوة فيه الاجر
 كما يضاعف في المسجد قال نعم كذا في الذخيرة * اهل محلة قسموا المسجد وضربوا فيه حائطاً ولكل
 منهم امام على حدة ومؤذنه واحد لا بأس به والاولى ان يكون لكل طائفة مؤذن قال ركن
 الصباغي كما يجوز لاهل المحلة ان يجعلوا المسجد الواحد مسجدين فلهم ان يجعلوا المسجدين
 واحداً لاقامة الجماعة اما للتذكير والتدريس فلا لانه ما بني له وان جاز فيه كذا في القنية * سئل
 برهان الدين عن حانوت موقوف على امام المسجد غاب ثلثة اشهر وخلف خليفة يؤمهم ثم حضر
 فاجرة الحانوت في تلك المدة التي غاب يجوز اخذ هاله ام لا قال (شاید چون وی یا کس وی
 بامروى بغله داده باشد وليکن سبيل وی تصدق بود) كذا في التاتارخانية نقلاً عن الفتاوى *
 سئل ابو حنيفة رضى عن المعتكف اذا احتاج الى القصد والحجامة هل يخرج فقال لا وفي اللائى
 واختلف في الذي يفسو في المسجد فلم يربعضهم بأساو بعضهم قالوا لا يفسو ويخرج اذا احتاج اليه
 وهو الاصح كذا في التمر تاشي * ولا بأس للمحدث ان يدخل المسجد في اصح القولين ويكره النوم
 والاكل فيه لغير المعتكف واذا اراد ان يفعل ذلك ينبغي ان ينوي الاعتكاف فيدخل فيه
 ويذكر الله تعالى بقدر ما نوى او يصلي ثم يفعل ما شاء كذا في السراجية * ولا بأس للغريب ولصاحب
 الدار ان ينام في المسجد في الصحيح من المذهب والاحسن ان يتورع فلا ينام كذا في خزنة
 الفتاوى * ولا بأس بمسح الرجل بالحشيش المجتمتع في المسجد وذكر شمس الائمة الحلواني في شرح
 كتاب الصلوة ما يفعل في زماننا من وضع الهراوى في المسجد ومسح الاقدام عليها فهو مكروه

صند الائمة هكذا في المحيط * داخل المحراب له حكم المسجد كذا في الغرائب * ولو كان
 في المسجد عَشَّ خُطَّاف او خُفَّاش يعذرفيه لا بأس برمييه بما فيه من الفراخ كذا في الملتقط *
 وفي صلوة الجلالي لا يتخذ طريقا في المسجد بان يكون له بابان فيدخل من هذا ويخرج من
 ذلك كذا في التمر تاشي * ودخول المسجد متنعلا مكروه كذا في السراجية * لاحرمه لتراب
 المسجد اذا جمع وله حرمة اذا بسط كذا في القنية * اصابه البرد الشديد في الطريق فدخل مسجدا فيه
 خشب الغير ولو لم يوقد نارا يهلك فخشب المسجد في الايقاد اولى من غيره تجوز اذ خال
 الحبوب واثاث البيت في المسجد للخوف في الفتنة العامة كذا في القنية * رجل يبيع التعويذ
 في المسجد الجامع ويكتب في التعويذ التوراة والانجيل والفرقان ويأخذ عليه المال ويقول
 ادفع الي الهدية لا يحل له ذلك كذا في الكبرى * ويكره كل عمل من عمل الدنيا في المسجد
 ولو جلس المعلم في المسجد والوراق يكتب فان كان المعلم يعلم للحسبة والوراق يكتب لنفسه
 فلا بأس به لانه قرينة وان كان بالاجرة يكره الا ان يقع لهما ضرورة كذا في محيط السرخسي * مباشرة
 عقد النكاح في المساجد مستحب واختيار ظهور الدين خلاف هذا ولا يدخل المسجد الذي على بدنه
 نجاسة كذا في خزائن المفتين * دخل المسجد للمروور فلما توسطه ندم قيل يخرج من باب غير الذي
 قصده وقيل يصلي ثم يتخير في الخروج قال مجد الائمة الترجماني ان كان محدثا يخرج من حيث
 دخل املا ما لجاني كذا في القنية * غرس الشجر في المسجد ان كان لنفع الناس بظله ولا يضيق
 على الناس ولا يفرق الصفوف لا بأس به وان كان لنفع نفسه بورقه او ثمرة او يفرق الصفوف او كان في
 موضع يقع به المشابهة بين البيعة والكنيسة والمسجد يكره كذا في الغرائب * اعظم المساجد حرمة
 المسجد الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس ثم الجوامع ثم مساجد المحال ثم مساجد الشوارع
 فانها اخف رتبة حتى لا يعتكف فيها احدا اذ الم يكن لها امام معلوم ومؤذن ثم مساجد البيوت
 فانه لا يجوز الا اعتكاف فيها الا للنساء كذا في القنية * ذكر الفقيه رح في التنبيه حرمة المسجد خمسة عشر
 اولها ان يسلم وقت الدخول اذا كان القوم جلوسا غير مشغولين بدرس ولا بذكر فان لم يكن
 فيه احدا وكان في الصلوة فيقول السلام علينا من ربنا وعلى عباد الله الصالحين والثاني ان يصلي
 ركعتين قبل ان يجلس والثالث ان لا يشتري ولا يبيع والرابع ان لا يسلم السيف والخامس ان
 لا يطلب الضالة فيه والسادس ان لا يرفع فيه الصوت من غير ذكر الله تعالى والسابع ان لا يتكلم فيه

من احاديث الدنيا والثامن ان لا يخطي رقاب الناس والتاسع ان لا ينازع في المكان والعاشر ان لا يضيق على احد في الصف والحادي عشر ان لا يمر بين يدي المصلي والثاني عشر ان لا يترق فيه والثالث عشر ان لا يفرقع اصابعه فيه والرابع عشر ان ينزهه عن النجاسات والصبيان والمجانين واقامة الحدود والخامس عشر ان يكثر فيه ذكر الله تعالى كذا في الغرائب * الجلوس في المسجد للحديث لا يباح بالاتفاق لان المسجد ما بني لامور الدنيا وفي خزنة الفقه ما يدل على ان الكلام المباح من حديث الدنيا في المسجد حرام قال ولا يتكلم بكلام الدنيا وفي صلوة الجلالى الكلام المباح من حديث الدنيا يجوز في المساجد وان كان الاولى ان يشتغل بذكر الله تعالى كذا في التمر تاشي * واذا ضاق المسجد كان للمصلي ان يزعم القاعد عن موضعه ليصلي فيه وان كان مشغلا بالذكر او الدرس او قراءة القرآن او الاعتكاف وكذا الامل المحلة ان يمنعوا من ليس منهم من الصلوة فيه اذا ضاق بهم المسجد كذا في القنية * الصعود على سطح كل مسجد مكروه ولهذا اذا اشتد الحر وكرة ان يصلوا بالجماعة فوقة الا اذا ضاق المسجد فحينئذ لا يكره الصعود على سطحه للضرورة كذا في الغرائب * واما بناء منارة المساجد من غلة الوقف ان كان بناؤها مصلحة للمسجد بان يكون اسمع للقوم فلا بأس به وان لم يكن مصلحة لا يجوز بان يسمع كل اهل المسجد الاذان بغير منارته كذا في التمر تاشي * ولا يجوز للقيم شري المصليات لتعليقها بالاساطين ويجوز للصلوة عايتها ولكن لا يعلق بالاساطين ولا يجوز اعادتها لمسجد آخر قلت هذا اذا لم يعرف حال الواقف اما اذا امر بتعليقها وامر بالدرس فيه وبناء للدرس وعابن العادة التجارية في تعليقها بالاساطين في المساجد التي يدرس فيها فلا بأس بشراؤها بمال الوقف في مصلحته اذا احتج اليها ولا يضمن ان شاء الله تعالى كذا في القنية * هل يجوز ان يدرس الكتاب بسراج المسجد والجواب فيها انها كانت موضوعة للصلوة فلا بأس به وان وضع لا للصلوة بان فرغوا من الصلوة وذهبوا فان اخر الى ثلث الليل لا بأس به وان اخر اكثر من ثلث الليل ليس له ذلك كذا في المضمرات في كتاب الهبة * رفع المتعلم من كؤلان المسجد ووضعه في كتابه علامة فهو عفو كذا في القنية * ويكره ان يجعل شيئا في كاغذة فيها اسم الله تعالى كانت الكتابة على ظاهرها او باطنها بخلاف الكيس عليه اسم الله تعالى فانه لا يكره كذا في الملتقط * واذا كتب اسم الله تعالى على كاغذ ووضع تحت طنسته يجاسون عليها نقد قليل بكرة وقيل لا بكرة وقال الآثرى انه لو وضع في البيت

في البيت لا بأس بالنوم على سطحه كذا ههنا كذا في المحيط * ولا يجوز لف شيء في كاغذ فيه مكتوب من الفقه وفي الكلام الاولي ان لا يفعل وفي كتب الطب يجوز ولو كان فيه اسم الله تعالى او اسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم يجوز محو ليلف فيه شيء كذا في القنية * ولو محالو حاك كتب فيه القرآن واستعمله في امر الدنيا يجوز وقد ورد النهي عن محو اسم الله تعالى بالبزاق كذا في الغرائب * ومحو بعض الكتابة بالريق يجوز كذا في القنية * سئل ابو حامد عن الكواغذ من الاخبار ومن التعليقات يستعملها الوراقون في الغلاف فقال ان كان في المصحف او في كتب الفقه او في التفسير فلا بأس به وان كان في كتب الادب والنجوم يكره لهم ذلك كذا في الغرائب * حكى الحاكم عن الامام انه كان يكره استعمال الكواغذ في وليمة ليمسح بها الاصابع وكان يشدد فيه ويزجر عنه زجرا بليغا كذا في المحيط * متعلم معه خريطة فيها كتب من اخبار النبي صلى الله عليه وآله او كتب ابي حنيفة رح او غيره فتوسد بالخريطة ان قصد الحفظ لا يكره وان لم يقصد الحفظ يكره كذا في الذخيرة * التوسد بالكتاب الذي فيه الاخبار لا يجوز الا على نية الحفظ له كذا في الملتقط * وضع المصحف تحت رأسه في السفر للحفظ لا بأس به وبغير الحفظ يكره كذا في خزائن الفتاوى * يجوز قربان المرأة في بيت فيه مصحف مستور كذا في القنية * رجل امسك المصحف في بيته ولا يقرأ قالوا ان نوى به الخير والبركة لا يأتى بل يرجى له الثواب كذا في فتاوى قاضيخان * واذا حمل المصحف او شيء من كتب الشريعة على دابة في جوالق وركب صاحب الجوالق على الجوالق لا يكره كذا في المحيط * مد الرجلين الى جانب المصحف ان لم يكن بجذائه لا يكره وكذا لو كان المصحف معلقا في التود وهو مد الرجل الى ذلك الجانب لا يكره كذا في الغرائب * اذا كان للرجل جوالق وفيها دراهم مكتوب فيها شيء من القرآن او كان في الجوالق كتب الفقه او كتب التفسير او المصحف فجلس عليها او نام فان كان من قصد الحفظ فلا بأس به كذا في الذخيرة * رجل وضع رجله على المصحف ان كان على وجه الاستخفاف يكفر والا فلا كذا في الغرائب * لا بأس بكتابة اسم الله تعالى على الدراهم لان قصد صاحبه العلامة لا التهاون كذا في جواهر الاخلاطي * ولو كتب على خاتمه اسمه او اسم الله تعالى او ما بدله من اسماء الله تعالى نحو قوله حسبي الله ونعم الوكيل او ربي الله او نعم القادر الله فانه لا بأس به ويكره لمن لا يكون على الطهارة ان يأخذ فلوسا عليها اسم الله تعالى كذا في فتاوى قاضيخان * وفي نوادر بن سماعه قال لا بأس بان يكون

مع الرجل في خرقة درهم وهو على غير وضوء كذا في الحاوي للفتاوى * سئل الفقيه ابو جعفر ر.ح
 ممن كان في كُتْمَةٍ ذاب فجلس للبول اكره ذلك قال ان ادخله مع نفسه المخرج يكره وان اختار
 لنفسه مبالا طاهرا في مكان طاهر لا يكره وعلى هذا اذا كان في جيبه دراهم مكتوب فيها اسم
 الله تعالى او شيء من القرآن فادخلها مع نفسه المخرج يكره وان اتخذ لنفسه مبالا طاهرا لا يكره
 وعلى هذا اذا كان عليه خاتم وعليه شيء من القرآن مكتوب او كتب عليه اسم الله تعالى فدخل
 المخرج معه يكره وان اتخذ لنفسه مبالا طاهرا لا يكره كذا في المحيط * ولو كتب القرآن على الحيطان
 والجدران بعضهم قالوا يرجي ان يجوز وبعضهم كرهوا ذلك مخافة السقوط تحت اقدام الناس
 كذا في فتاوى قاضيخان * كتابة القرآن على ما يفترش ويبسط مكروهة كذا في فتاوى الغرائب *
 بساط او مصلح كتب عليه الملك لله يكره بسطه والقعود عليه واستعماله وعلى هذا قالوا لا يجوز
 ان يتخذ قطعة بيضاء مكتوب عليه اسم الله تعالى علامة فيما بين الاوراق لما فيه من الابتدال باسم الله تعالى
 ولو قطع الحرف من الحرف او خيط على بعض الحروف في البساط او المصلح حتى لم تبقى الكلمة متصلة
 لم تسقط الكراهة وكذلك لو كان عليهم الملك لا غير وكذلك الالف وحدها واللام وحدها كذا في الكبرى *
 اذا كتب اسم فرعون او كتب ابو جهل على غرض يكره ان يرموا اليه لان لتلك الحروف الحرمة
 كذا في السراجية * عن الحسن عن ابي حنيفة ر.ح انه يكره ان يصغر المصحف وان يكتبه بقلم
 دقيق وهو قول ابي يوسف ر.ح قال الحسن وبه نأخذ قال ر.ح لعله اراد كراهة التنزيه لا الائم وينبغي
 لمن اراد كتابة القرآن ان يكتب باحسن خط وايضا على احسن ورقة او ابيض قرطاس بافخم قلم
 وابرق مداد ويفرج السطور ويفخم الحروف ويفخم المصحف ويجرده عما سواه من التعاشير وذكور
 الآي وعلامات الوقف صونا لنظم الكلمات كما هو مصحف الامام عثمان بن عفان رضي الله عنه
 كذا في القنية * والتعشير هو التعليم على كل عشر آيات وهو الفصل بين كل عشر آيات وعشر آيات
 بعلامة يقال في القرآن ستمائة عشرة وثلاث وعشرون عشرة كذا في السراج الوهاج * لا بأس بكتابة
 اسمي السور وهدد الآي وهو ان كان احدا ثا فهو بدعة حسنة وكم من شيء كان احدا ثا وهو بدعة
 حسنة وكم من شيء يختلف باختلاف الزمان والمكان كذا في جواهر الاخلاطي * وكلن ابو الحسن
 يقول لا بأس ان يكتب من تراجم السور ما جرت به العادة كما يكتب بسم الله الرحمن الرحيم
 في اوائلها للفصل كذا في السراج الوهاج * لا بأس بان يجعل المصحف مذهبا مفضضا او مضببا

وهن ابى يوسف رح انه يكره جميع ذلك واختلفوا في قول محمد رح كذا في فتاوى قاضيخان *
قال ابو حنيفة رح علم النصراني الفقه والقرآن لعله بهتدي ولا يمس المصحف وان اغتسل ثم
مسح لابس به كذا في الملتقط * المصحف اذا صار خلقا لا يقرأ منه ويخاف ان يضع بجعل في خرقه طاهرة
ويدفن ودفنه اولى من وضعه موضعا يخاف ان يقع عليه النجاسة او نحو ذلك ويلحد له لانه لوشق
ودفن يحتاج الى اهالة التراب عليه وفي ذلك نوع تحقير الا اذا جعل فوقه سقف بحيث لا يصل
التراب عليه فهو حسن ايضا كذا في الغرائب * المصحف اذا صار خلقا وتعذر القراءة منه لا يحرق
بالنار اشارة الشيباني الى هذا في السير الكبير وبه تأخذ كذا في الذخيرة * ولا يجوز في المصحف الخلق الذي
لا يصلح للقراءة ان يجلبه القرآن كذا في القنية * اللغة والنحو نوع واحد فيوضع بعضها فوق بعض
والتعبير فوقهما والكلام فوق ذلك والفقه فوق ذلك والاخبار والمواظم والدعوات المروية فوق
ذلك والتفسير الذي فيه آيات مكتوبة فوق كتب القراء حانوت او تابوت فيه كتب فالادب
ان لا يضع الثياب فوقه ويجوز الرمي برأية القلم الجديد ولا يرمي برأية المستعمل لاحترامه كحشيش
المسجد وكناسه لا يلقي في موضع يخل بالتعظيم كذا في القنية * روى الحسن عن ابى حنيفة رح
انه كره الجوار بمكة والمقام بها كذا في الذخيرة * الباب السادس في المسابقة السباق يجوز في اربعة
اشياء في الخف يعنى البعير وفي الحافر يعنى الفرس والبغل وفي النصل يعنى الرمي وفي المشي بلا قدم
يعنى العدو وانما يجوز ذلك ان كان البدل معلوما في جانب واحد بان قال ان سبقتني فلنك كذا
وان سبقتك لاشي لي عليك او على القلب اما اذا كان البدل من الجانبين فهو قمار حرام الا اذا
دخل محلا بينهما فقال كل واحد منهما ان سبقتني فلنك كذا وان سبقتك فلي كذا وان سبق
الثالث لاشي له والمراد من الجواز الحل لا الاستحقاق كذا في الخلاصة * ثم اذا كان المال مشروطا
من الجانبين فادخلا بينهما ثالثا وقالا للثالث ان سبقتنا فالمالان لك وان سبقتك فلا شيء لنا
يجوز استحسانا ثم اذا دخل ثالثان سبقتهم الثالث استحق المالين وان سبقت الثالث ان سبقتهم معا
فلا شيء لواحد منهما على صاحبه وان سبقت على التعاقب فالذي سبق صاحبه يستحق المال على
صاحبه وصاحبه لا يستحق المال عليه قال محمد رح في الكتاب ادخال الثالث انما يكون حيلة للجواز
اذا كان الثالث يتوهم ان يكون سابقا ومسبوقا فاما اذا كان يتيقن انه يسبقهما لا محالة او يتيقن انه
يصير مسبوقا فلا يجوز وحكي عن الشيخ الامام الجليل ابى بكر محمد بن الفضل انه اذا وقع

الاختلاف بين المتفقهين في مسئلة واراد الرجوع الى الاستاذ وشرط احدهما لصاحبه انه ان كان
الجواب كما قلت اعطيك كذا وان كان الجواب كما قلت فلا آخذ منك شيئا ينبغي ان يجوز على قياس
الاسباق على الافراس وكذلك اذا قال واحد من المتفقه لمثله تعال حتى نظارح المسائل فان اصبحت
واخطأت اعطيتك كذا وان اصبحت واخطأت فلا آخذ منك شيئا يجب ان يجوز به اخذ الشيخ الامام
الاجل شمس الائمة الحلواني كذا في المحيط * وما يفعله الامراء فهو جائز ايضا بان يقولوا لاثنين
ايكما سبق فله كذا طلبه العلم اذا اختلفوا في السبق فمن كان اسبق يقدم سبقه وان اختلفوا
في السبق لمن كان لاحدهم بيّنة يقام بينته وان لم يكن يقرع بينهم ويجعل كأنهم قدموا معا كما
في الحرق والغرق اذا لم يعرف الاول يجعل كأنهم ماتوا معا كذا في فتاوى قاضيخان *
والجوز الذي يلعب به الصبيان يوم العيد يؤكل هذا اذا لم يكن على سبيل المقامرة اما
اذا كان فهذا المصنع حرام كذا في خزائن المفتين والله اعلم * الباب السابع في السلام وتشميت
العاطس اذا اتى الرجل باب دار انسان يجب ان يستأذن قبل السلام ثم اذا دخل يستلم او لا
ثم يتكلم وان كان في القضاء يسلم او لا ثم يتكلم كذا في فتاوى قاضيخان * واختلفوا في ايّهما افضل
اجرا قال بعضهم الراى افضل اجرا قال بعضهم المسلم افضل اجرا كذا في المحيط * ينبغي لمن
يسلم على احد ان يسلم بلفظ الجماعة وكذلك الجواب كذا في السراجية * والافضل للمسلم
ان يقول السلام عليكم ورحمة الله وبركاته والمجيب كذلك يرد ولا ينبغي ان يزد على البركات شيء
قال علي بن عباس رضى لكل شيء منتهى ومنتهى السلام البركات كذا في المحيط * ويأتي بهو والعطف
في قوله وعليكم السلام وان حذف واو العطف فقال عليكم السلام اجزاء ولو قال المبتدئ سلام عليكم
او قال السلام عليكم فلهما مجيب ان يقول في الصورتين سلام عليكم وله ان يقول السلام عليكم ولكن
الالف واللام اولى كذا في التاتارخانية * قال الفقيه ابو الليث رح اذا دخل جماعة على قوم
فان تركوا السلام فكلهم آثمون في ذلك وان سلم واحد منهم جاز عنهم جميعا وان سلم كلهم فهو
افضل وان تركوا الجواب فكلهم آثمون وان رد واحد منهم اجزاءهم وبه ورد الاثر وهو اختيار الفقيه
ابى الليث رح وان اجاب كلهم فهو افضل كذا في الذخيرة * في فتاوى آه ورجل اتى قوم فسلم عليهم
وجب عليهم ردة فان سلم ثانيا في ذلك المجلس لم يجب عليهم ثانيا وكذلك التشميت لم يجب
ثانيا

ثانياً ويستحب كذا في التارخانية * وفي النوازل رجل جالس مع قوم سلم عليهم رجل فقال السلام عليك فردّه بعض القوم ينوب ذلك عن الذي سلم عليه المسلم ويسقط عنه الجواب يريد به اذا اشار اليهم ولم يسم لان قصده التسليم على الكل ويجوز ان يشار الى الجماعة بخطاب الواحد هذا اذا لم يسم ذلك الرجل فاما اذا سماه فقال السلام عليك يا زيد فاجابه غير زيد لا يسقط الغرض من زيد وان لم يسم واشار الى زيد يسقط لان قصده التسليم على الكل كذا في المحيط * مر على قوم يا كلون ان كان محتاجا وعرف انهم يدعونه سلم والا فلا كذا في الوجيز للكردي * السائل اذا سلم لا يجب رد سلامه كذا في الخلاصة * السائل اذا اتى باب دار انسان فقال السلام عليك لا يجب رد السلام عليه وكذا اذا سلم على القاضي في المحكمة كذا في فتاوى قاضيخان * واختلف الناس في المصري والقروي قال بعضهم يسلم الذي جاء من المصر على الذي يستقبله من القرى وقال بعضهم على القلب ويسلم الراكب على الماشي والقائم على القاعد والقليل على الكثير والصغير على الكبير كذا في الخلاصة * ويسلم الماشي على القاعد ويسلم الذي يأتيك من خلفك كذا في المحيط * الرجل مع المرأة اذا التقيا سلم الرجل أولا كذا في فتاوى قاضيخان * استقبله رجال ونساء يسلم عليهم في الحكم لا في الديانة كذا في الوجيز للكردي * اذا التقيا فافضلهما سبقهما فان سلما معا يرد كل واحد ويستحب الرد مع الطهارة ويجزيه التيمم كذا في الغياثة * اذا دخل الرجل في بيته يسلم على اهل بيته وان لم يكن في البيت احد يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين كذا في المحيط * ويسلم في كل دخلة كذا في التارخانية نقلا عن الصيرفية * اختلف المشايخ في التسليم على الصبيان قال بعضهم لا يسلم عليهم وهو قول الحسن وقال بعضهم التسليم عليهم افضل وهو قول شريح وبه اخذ الفقيه ابو الليث رح واما التسليم على اهل الذمة فقد اختلفوا فيه قال بعضهم لا بأس بان يسلم عليهم وقال بعضهم لا يسلم عليهم وهذا اذا لم يكن للتسليم حاجة الى الذمي واذا كان له حاجة فلا بأس بالتسليم عليه ولا بأس برد السلام على اهل الذمة ولكن لا يزداد على قوله وعليكم قال الفقيه ابو الليث رح ان مررت بقوم وفيهم كفار فانت بالخيار ان شئت قلت السلام عليكم وتريد به المسلمين وان شئت قلت السلام على من اتبع الهدى كذا في الذخيرة * السلام تحية الزائرين والذين جلسوا في المسجد للقراءة والتسبيح ولا تنتظر الصلوة اجلسوا فيه لدخول الزائرين عليهم فليس هذا وان السلام فلا يسلم عليهم ولهذا قالوا الوسلم عليهم الداخل وسعهم

ان لا يجيبوه كذا في القنية * يكره السلام عند قراءة القرآن جهرا وكذا عند مذاكرة العلم وعند
الاذان والاقامة والصحيح انه لا يرد في هذه المواضع ايضا كذا في الغيائية * ان سلم في حالة
التلاوة المختار انه يجب الرد كذا في الوجيز للكردي * وهو اختيار صدر الشهيد وهكذا اختيار الفقيه
ابي الليث رح هكذا في المحيط * ولا يسلم عند الخطبة يوم الجمعة والعيدين واشتغالهم بالصلوة
ليس فيهم احد لا يصلي كذا في الخلاصة * في الاصل ولا ينبغي للقوم ان يشتموا العاطس
ولا ان يردوا السلام يعني وقت الخطبة في صلوة الاثر روي عن محمد رح عن ابي يوسف رح
انهم يردون السلام ويشتمون العاطس ويتبين بما ذكر في صلوة الاثر ان ما ذكر في الاصل قول
محمد رح قالوا الخلاف بين ابي يوسف ومحمد رح في هذا بناء على انه اذا لم يرد السلام
في الحال هل يرد بعد الفراغ من الخطبة على قول محمد رح يرد وعلى قول ابي يوسف رح لا يرد
كذا في الذخيرة * ولا يسلم على قوم هم في مذاكرة العلم او احدهم وهم يستمعون وان سلم فهو آثم
كذا في التاتارخانية * ولا يسلم المتفقه على استاذة ولو فعل لا يجب رد سلامه كذا في القنية * حكى
من الشيخ الامام الجليل ابي بكر محمد بن الفضل البخاري انه كان يقول فيمن جلس للذكر اي
ذكر كان فدخل عليه داخل وسلم عليه وسعه ان لا يرد كذا في المحيط * ولا يسلم على الشيخ الممازح
او الرند او الكذاب او اللاغي ومن يسب الناس وينظر الى وجوه النساء في الاسواق ولا تعرف
توبتهم كذا في القنية * ولا يسلم على الذي يتغنى والذي يبول والذي يطير الحمام ولا يسلم
في الحمام ولا على العاري اذا كان منذرا ولا يجب عليهم الرد كذا في الغيائية * واختلف في السلام
على الفساق في الاصح انه لا يبدأ بالسلام كذا في التمر تاشي * ولو كان له جيران سفهاء ان سلمهم
يتروكون الشرحياء منه وان اظهر خشونة يريدون الفواحش يعذر في هذه المسئلة ظاهرا كذا في القنية
في المتفرقات * ولا بأس بالسلام على الذي يلعب الشطرنج للتلهي وان ترك ذلك بطريق التاديب
والزجر حتى لا يفعلوا مثل ذلك فلا بأس به وان كان لتشجيد الخاطر لا بأس بالتسليم عليه وكتب
في المستزاد لم ير ابو حنيفة رح بالتسليم على من يلعب بالشطرنج بأسا ليشغله ذلك عما هو فيه
وكره ابو يوسف رح ذلك تحقيرا لهم كذا في الذخيرة * رجل سلم على من كان في الخلاء
يتغوط ويبول لا ينبغي له ان يسلم عليه في هذه الحالة فان سلم عليه قال ابو حنيفة رح يرد عليه
السلام بقلبه لا بلسانه وقال ابو يوسف رح لا يرد عليه لا بالقلب ولا باللسان ولا بعد الفراغ

ايضا وقال محمد رَح يرد عليه السلام بعد الفراغ من الحاجة واذا سلمت المرأة الاجنبية على رجل ان كانت عجوز اورد الرجل عليها السلام بلسانه بصوت تسمع وان كانت شابة رد عليها في نفسه والرجل اذا سلم على امرأة اجنبية فالجواب فيه على العكس كذا في فتاوى قاضيخان * واذا امر رجلا ان يقرأ سلامه على فلان يجب عليه ذلك كذا في الغيائية * ذكر محمد رَح في باب الجعائل من السير حديثا يدل على ان من بلغ انسانا سلاما من غائب كان عليه ان يرد الجواب على المبلغ او لائم على ذلك الغائب كذا في الذخيرة * لا يسهط فرض جواب السلام الا بالاسماع كما لا يجب الا بالاسماع كذا في الغيائية * ولو كان المسلم اصم ينبغي ان يريه تحريك شفثيه وكذلك جواب العطسة كذا في الكبرى * ويكره السلام بالسبابة كذا في الغيائية * تسميت العاطس واجب ان حمد العاطس فيشتمه الى ثلث مرات وبعد ذلك هو مخير كذا في السراجية * وينبغي لمن يحضر العاطس ان يشمت العاطس اذا تكرر عطاسه في مجلس الى ثلث مرات فان عطس اكثر من ثلث مرات فالعاطس بحمد الله تعالى في كل مرة فمن كان يحضرته ان شتمته في كل مرة فحسن وان لم يشمت بعد الثالث فحسن ايضا كذا في فتاوى قاضيخان * وعن محمد رَح ان من عطس مرارا فشمت في كل مرة فان اخر كفاه مرة واحدة كذا في التاتارخانية * اذا عطس الرجل خارج الصلوة فينبغي ان يحمد الله تعالى فيقول الحمد لله رب العالمين او يقول الحمد لله على كل حال ولا يقول غير ذلك وينبغي لمن حضره ان يقول يرحمك الله ويقول العاطس يغفر الله لنا ولكم او يقول يهديكم الله ويصلح بالكم ولا يقول غير ذلك كذا في المحيط * امرأة عطست ان كانت عجوز اورد عليها وان كانت شابة يرد عليها في نفسه كذا في الخلاصة * واذا عطس الرجل تسمته المرأة فان كانت عجوز اورد الرجل عليها وان كانت شابة يرد في نفسه كذا في الذخيرة * شابة جميلة عطست لا يشتمها غير المحرم جهرا كذا في الغرائب * اذا عطس رجل حال الاذان يحمد ويشتمه غيره وقال القاضي عبد الجبار لا يحمد كذا في القنية * ولو عطس المصلي فقال يرحمك الله ثم قال المصلي غفر الله لي ولك كان جوابا تفسد صلوته كذا في فتاوى قاضيخان * الباب الثامن فيما يحل للرجل النظر اليه وما يحل منه وما لا يحل يجب ان يعلم بان مسائل النظر تنقسم الى اربعة اقسام نظر الرجل الى الرجل ونظر المرأة الى المرأة ونظر المرأة الى الرجل ونظر الرجل الى المرأة اما بيان القسم الاول فنقول ويجوز ان ينظر الرجل الى الرجل الا الى عورته كذا في المحيط * وعليه الاجماع كذا في الاختيار شرح المختار *

وعورته ما بين سرتة حتى تجاوز ركبته كذا في الذخيرة * وما دون السرة الى منبت الشعر عورة في ظاهر الرواية ثم حكم العورة في الركبة اخف منه في الفخذ وفي الفخذ اخف منه في السوءة حتى ان من رأى غير مكشوف الركبة ينكر عليه برفق ولا ينازعه ان لم يجد واذا رآه مكشوف الفخذ انكر عليه بعنف ولا يضربه ان لم يجد واذا رآه مكشوف السوءة امره بستر العورة وادبه على ذلك ان لم يجد كذا في الكافي * وفي الابانة كان ابو حنيفة رح لا يري بأسا بنظر الحمامي الى عورة الرجل كذا في التارخانية * وما يباح النظر للرجل من الرجل يباح المس كذا في الهداية * لا بأس بان يتولى صاحب الحمام عورة انسان بيده عند التنوير اذا كان يغض بصره وقال الفقيه ابو الليث رح هذا في حالة الضرورة لا في غيرها وينبغي لكل واحد ان يتولى عانته بيده اذا تنور كذا في المحيط * واما بيان القسم الثاني فنقول نظر المرأة الى المرأة كنظر الرجل الى الرجل كذا في الذخيرة * وهو الاصح هكذا في الكافي * ولا يجوز للمرأة ان تنظر الى بطن امرأة عن شهوة كذا في السراجية * ولا ينبغي للمرأة الصالحة ان تنظر اليها المرأة الفاجرة لانها تصفها عند الرجال فلا تضع جلبابها ولا خمارها عندا ولا يحل ايضا لامرأة مؤمنة ان تنكشف من دامة مشركة او كتابية الا ان تكون امة لها كذا في السراج الوهاج * واما بيان القسم الثالث فنقول نظر المرأة الى الرجل الاجنبي كنظر الرجل الى الرجل تنظر الى جميع جسده الا ما بين سرتة حتى يجاوز ركبته وما ذكرنا من الجواب فيما اذا كانت المرأة تعلم قطعاً وبقيناً انها لو نظرت الى بعض ما ذكرنا من الرجل لا يقع في قلبها شهوة واما اذا علمت انه تقع في قلبها شهوة او شككت ومعنى الشك استواء الظنين فاحب الي ان تغض بصرها منه هكذا ذكر محمد رح في الاصل فقد ذكر الاستحسان فيما اذا كان الناظر الى الرجل الاجنبي هي المرأة وفيما اذا كان الناظر الى المرأة الاجنبية هو الرجل قال فليجتنب بجهده وهو دليل الحرمة وهو الصحيح في الفصلين جميعاً ولا تمس شيئاً منه اذا كان احدهما شاباً في حد الشهوة وأن امنا على انفسهما الشهوة فاما الامة فيحل لها النظر الى جميع اعضاء الرجل الاجنبي سوى ما بين سرتة حتى تجاوز ركبته وتمس جميع ذلك اذا امنا على انفسهما الشهوة الا يرى انه جرت العادة فيما بين الناس ان الامة تغمز رجل زوج مولا تها من غير تكبير منكر وانه يدل على جواز المس كذا في المحيط * واما بيان القسم الرابع فنقول نظر الرجل الى المرأة ينقسم اقساماً اربعة نظر الرجل الى زوجته وامته ونظر الرجل

الرجل الى ذوات محارمه ونظر الرجل الى الحرة الاجنبية ونظر الرجل الى آماء الغير اما النظر الى زوجته ومملوكته فهو حلال من قرنهما الى قدمهما عن شهوة وغير شهوة وهذا ظاهر الا ان الاولى ان لا ينظر كل واحد منهما الى عورة صاحبه كذا في الذخيرة * والمراد بالامة ههنا هي التي يحل لدوطئها واما اذا كانت لا تحل له كأمته المجوسية او المشركة او كانت امه او اخته من الرضاع او ام امرأته او بنتها فلا يحل له النظر الى فرجها وكان ابن عمر رضي يقول الاولى ان ينظر الى فرج امرأته وقت الوقاع ليكون ابلغ في تحصيل معنى اللذة كذا في التبيين * قال ابو يوسف رح سألت ابا حنيفة رح عن رجل يمس فرج امرأته وهي تمس فرجه لتحرك آلتها هل ترى بذلك بأسا قال لا وارجوان يعطى الاجر كذا في الخلاصة * ويجرد زوجته للجماع اذا كان البيت صغيرا مقدار خمسة اذرع او عشرة قال مجد الائمة الترجماني وركن الصباغي والحافظ السائلي لا بأس بان يتجردا في البيت كذا في القنية * ولا بأس بان يدخل الزوجين محارمهما وهما في الفراش من غير وطئ باستئذان ولا يدخل بغير اذن وكذا الخادم حين يخلو الرجل باهله وكذا الامة كذا في الغيائية * اخذ يد امته وادخلها بيتا واغلق بابا وعلما وانه يريد دوطئها كره وطئ زوجته بحضرة ضررتها وامته يكره عند محمدرح وكره لهذا اهل بخارا النوم على السطح كذا في اللهم * واما نظرة الى ذوات محارمه فنقول يباح له ان ينظر منها الى موضع زينتها الظاهرة والباطنة وهي الرأس والشعر والعنق والصدر والاذن والعضد والساعد والكف والساق والرجل والوجه فالرأس موضع التاج والاكامل والشعر موضع العقاص والعنق موضع القلادة والصدر كذلك والقلادة الوشاح وقد ينتهي الى الصدر والاذن موضع القرط والعضد موضع الدملاج والساعد موضع السوار والكف موضع الخاتم والخضاب والساق موضع الخلخال والقدم موضع الخضاب كذا في المبسوط * ولا بأس للرجل ان ينظر من امه وابنته البالغة واخيه وكل ذي رحم محرم منه كالجدات واولاد الاولاد والعمات والخالات الى شعرها وصدرها وذوائبها وندبها وعضدها وساقها ولا ينظر الى ظهرها وبطنها ولا الى ما بين سرتها الى ان يجاوز الركبة وكذا الى كل ذات محرم برضاع او صهر كزوجة الاب والجد وان علا وزوجة ابن الابن واولاد الاولاد وان سفلا وابنة المرأة المدخول بها فان لم يكن دخل بامها فهي كلاجنبية وان كانت حرمة المصاهرة بالزنا اختلفوا فيها قال بعضهم لا يثبت فيها اياحة النظر والمس وقال شمس الائمة السرخسي

ثبت اباحة النظر والمس لثبوت الحرمة المؤبدة كذا في فتاوى قاضيخان * وهو الصحيح
 كذا في المحيط * وأما حل النظر إذا كان يأمن على نفسه الشهوة فاما إذا كان يخاف على نفسه
 الشهوة فلا يحل له النظر وكذلك المس انداميا ح له إذا أمن على نفسه وعليها الشهوة وأما إذا خاف
 على نفسه أو ما فيها فلا يحل المس له ولا يحل أن ينظر إلى بطنها وإلى ظهرها ولا إلى جنبها ولا يمس
 شيئاً من ذلك كذا في المحيط * وللابن أن يغمز بطن أمه وظهرها حذمة لها من وراء الثياب كذا
 في القنية * قال أبو جعفر رح سمعت الشيخ الإمام أبابكر رح يقول لا بأس بأن يغمز الرجل الرجل
 إلى الساق ويكره أن يغمز الفخذ ويدسه وراء الثوب ويقول يغمز الرجل رجل والديه ولا يغمز فخذ
 والديه والفقهاء أبو جعفر رح يبيح أن يغمز الفخذ ويدها وراء الثوب وغيرها كذا في الغرائب * قال
 محمد رح ويجوز له أن يسافر بها ويخلو بها يعني بمحارمه إذا أمن على نفسه فإن علم أنه يشتهيها أو تشهيه
 أن يسافر بها أو خلأ بها لو كان أكبر رأيه ذلك أو شك فلا يباح له ذلك وأن احتاج إلى حملها وانزالها
 في السفر فلا بأس بأن يأخذ بطنها وظهرها من وراء الثياب فإن خاف الشهوة على نفسه أو عليها
 فليجتنب بجهده وذلك بأن يجتنب أصلاً متى أمكنها الركوب والنزول بنفسها وإن لم يمكنها
 ذلك تكلف المحرم في ذلك زيادة تكلف بالثياب حتى لا يصل إليه حرارة بدنهما وإن لم يمكنه
 ذلك تكلف المحرم لدفع الشهوة من قلبه يعني لا يقصد بها فعل قضاء الشهوة كذا
 في الذخيرة * وأما النظر إلى أمة الغير فهو كنزرة إلى ذوات محارمه ولا يحل له أن ينظر إلى
 ظهرها وبطنها كما في حق ذوات المحارم وكان محمد بن مقاتل الرازي رح يقول لا ينظر
 إلى ما بين سرتها إلى ركبته ولا بأس بالنظر إلى ما وراء ذلك والمدابرة والمكاتبه وأم الواد
 كالامة والمستسعاة كالمكاتبه عند أبي حنيفة رح كذا في الكافي * وكل ما يباح النظر إليه من آماء
 الغير يباح مسه إذا أمن الشهوة على نفسه وعليها كذا في المحيط * وعند بعض مشائخنا ليس له أن يعالجها
 في الأركاب والانزال والأصح أنه لا بأس به إذا أمن الشهوة على نفسه وعليها كذا في الكافي *
 وأم يذكر محمد رح في شيء من الكتب الخلوة والمسافرة بآماء الغير وقد اختلف المشائخ فيه منهم
 من قال لا يحل وإليه مال الحاكم الشهيد رح كذا في المحيط * وهو المختار كذا في الاختيار شرح المختار *
 ومنهم من قال يحل وبه كان يفتي الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي رح كذا في المحيط * ولا بأس
 أن يمس ما سوى البطن والظهر مما يجوز له النظر إليه منها إذا أراد الشراء وأن خاف أن يشتهي كذا

في السراج الوهاج * وهكذا في الهداية * وذكر في الجامع الصغير رجل يريد شراء جارية فلا بأس بان يمس ساقها وصدرها وذراعيها وان ينظر الى ذلك كله مكشوفاً كذا في الكافي * وقال مشائخنا راح يباح النظر في هذه الحالة وان اشتبهى للضرورة ولا يباح للمس اذا اشتبهى او كان اكبر رأيه ذلك لانه نوع استمتاع وفي غير حالة الشراء يباح النظر والمس بشرط عدم الشهوة كذا في الهداية * ولا تعرض الامة اذا بلغت في ازار واحد والمراد بالا زار ما يستمر ما بين السرة الى الركبة لان ظهرها وبطنها عورة فلا يجوز كشفهما والتي بلغت حد الشهوة فهي كالبالغة لا تعرض في ازار واحد روي ذلك عن محمد بن روح لوجود الاشتها كذا في التبيين * واما النظر الى الاجنبيات فنقول يجوز النظر الى مواضع الزينة الظاهرة منهن وذلك الوجه والكف في ظاهر الرواية كذا في الذخيرة * وان غلب على ظنه انه يشتهي فهو حرام كذا في الينايع * النظر الى وجه الاجنبية اذا لم يكن عن شهوة ليس بحرام لكنه مكروه كذا في السراجية * وروي الحسن بن ابي حنيفة رح يجوز النظر الى قدمها ايضا وفي رواية اخرى عنه قال لا يجوز النظر الى قدمها وفي جامع البرامكة عن ابي يوسف رح انه يجوز النظر الى ذراعيها ايضا عند الغسل والطبخ قيل وكذلك يباح النظر الى ثيابها وذلك كله اذا لم يكن النظر من شهوته كذا في المحيط * وكذلك يباح النظر اذا شك في الاشتها كذا في الكافي * قيل وكذلك يباح النظر الى ساقها اذا لم يكن النظر عن شهوة فان كان يعلم انه لو نظر يشتهي او كان اكبر رأيه ذلك فليجتنب بجهده كذا في الذخيرة * والاصح ان كل عضواً يجوز النظر اليه قبل الانفصال لا يجوز بعده كشعر رأسها وقلامه رجلها وشعر عانتة كذا في الزاهدي * ولا يحل له ان يمس وجهها ولا كفها وان كان يأمن الشهوة وهذا اذا كانت شابة تشتهي فان كانت لا تشتهي فلا بأس بمصافحتها ومس يدها كذا في الذخيرة * وكذلك اذا كان شيخاً يأمن على نفسه وعليها فلا بأس بان يصافحها وان كان لا يأمن على نفسه او عليها فليجتنب ثم ان محمد بن روح اباح للمس للرجل اذا كانت المرأة عجوز ولم يشترط كون الرجل بحال لا يجمع مثله وفيما اذا كان الماس هي المرأة قال اذا كانا كبيرين لا يجمع مثله ولا يجمع مثلها فلا بأس بالمصافحة فتأمل عند الفتوى كذا في المحيط * ولا بأس بان يعانق العجوز من وراء الثياب الا ان يكون ثيابها تصف ماتحتها كذا في الغياثية * فان كان على المرأة ثياب فلا بأس بان يتأمل جسدها لان نظره الى ثيابها لا الى جسدها فهو كما لو كانت في بيت فنظر الى جدارها هذا اذا لم تكن ثيابها ملتزمة بها بحيث تصف ماتحتها كالقباء التركية ولم تكن رفيقة

بحيث تصف ما تحتها فان كانت بخلاف ذلك ينبغي له ان يغض بصره لان هذا الثوب من حيث انه لا يسترها بمنزلة شبكة عليها وهذا اذا كانت في حد الشهوة فان كانت صغيرة لا تشتهي مثلها فلا بأس بالنظر اليها ومن مسها لانه ليس لبدنها حكم العورة ولا في النظر والمس معنى خوف الفتنة ثم النظر الى الحرة الاجنبية قد يصير مجوزا عند الضرورة كذا في المحيط * والكافرة كالمسلمة وروي لا بأس بالنظر الى شعر الكافرة كذا في الغيائية * يجوز للقاضي اذا اراد ان يحكم عليها وللشاهد اذا اراد ان يشهد عليها ان ينظر الى وجهها وان خاف ان يشتهي ولكن ينبغي ان يقصد به اداء الشهادة او الحكم عليها لا قضاء الشهوة واما النظر لتحمل الشهادة اذا انتهى قيل يباح كما في النظر عند الاداء والاصح انه لا يباح كذا في السراج الوهاج * ولو اراد ان يتزوج امرأة فلا بأس بان ينظر اليها وان خاف ان يشتهيها كذا في التبيين * والغلام الذي بلغ حد الشهوة كالبالغ كذا في الغيائية * والغلام اذا بلغ مبلغ الرجال ولم يكن صبيحا فحكمه حكم الرجال وان كان صبيحا فحكمه حكم النساء وهو عورة من قرنه الى قدمه لا يحل النظر اليه عن شهوة فاما الخلوة والنظر اليه لا عن شهوة لا بأس به ولهذا لا يؤمر بالنتاب كذا في الملتقط * وفي حكم الصلوة كالرجال كذا في الغيائية * ويجوز النظر الى الفرج للختان وللقاباة وللطبيب عند المعالجة ويغض بصره ما استطاع كذا في السراجية * ويجوز للرجل النظر الى فرج الرجل للحقنة كذا ذكر شمس الائمة السرخسي كذا في الظهيرية * وقد روي عن ابي يوسف رح انه اذا كان به هزال فاحش قيل له ان الحقنة يزيل ما بك من الهزال فلا بأس بان يبدي ذلك الموضع للحقنة وهذا صحيح فان الهزال الفاحش نوع مرض يكون آخره الدق والسل وذكر شمس الائمة الحلواني رح في شرح كتاب الصوم ان الحقنة انما تجوز عند الضرورة وانما لم يكن ثمة ضرورة ولكن فيها منفعة ظاهرة بان يتقوى سببها على الجماع لا يحل عندنا واذا كان به هزال فان كان هزال يخشى منه التلف يحل وه الا فلا كذا في الذخيرة * عن ابي حنيفة وابي يوسف رح لا يدخل على الام والبنات والاخت الابان اما على امراته يسلم ولا يستأذن كذا في التاتارخانية * امرأة اصلبتها فرحة في موضع لا يحل للرجل ان ينظر اليه لا يحل ان ينظر اليها لكن يعلم امرأة تداءيها فان لم يجدوا امرأة تداءيها ولا امرأة تتعلم ذلك اذا علمت وخيف عليها البلاء او الوجع او الهلاك فانه يستر منها كل شيء الا موضع تلك الفرحة ثم يداويها الرجل ويغض بصره ما استطاع الا من ذلك الموضع ولا فرق في هذا بين ذوات المحارم وغيرهن لان النظر الى العورة لا يحل بسبب المحرمية

كذا في فتاوى قاضيخان * والعبد في النظر إلى مولاه الحرة التي لا قرابة بينه وبينها بمنزلة الرجل الاجنبي الحر ينظر إلى وجهها وكفها ولا ينظر إلى ما لا ينظر الاجنبي الحر من الحر الاجنبية سواء كان العبد خصيا ارفحلا اذا بلغ مبلغ الرجال واما المحبوب الذي جف ماؤه فبعض مشائخنا رخصوا اختلاطه بالنساء والاصح انه لا يرخص ويمنع وللعبد ان يدخل على مولاه غير ان لها جما عاراجه عوا على ان العبد لا يسافر بسيدته كذا في فتاوى قاضيخان * ولا بأس بدخول الخصيان على النساء ما لم يبالغوا الحلم وقد رد ذلك بخمسة عشر لان الخصي لا يحتلم والواحد والكثير فيها سواء كذا في الكبرى * سئل الحسن بن علي المرغيناني رح هل على المستحاضة او على الحائض ان تنظر إلى فرجها وقت صلوة فقال لا وسئل ايضا عن النظر إلى عظام المرأة بعد موتها مثل جمجمتها هل يجوز فقال لا كذا في التاتارخانية ناقلا عن اليتيمة في متفرقات الكراهية * اللواط مع مملوكة او مملوكة او امرأته حرام المرأة اذا انقطع حجابها الذي بين القبل والدبر لا يجوز للزوج ان يطأها الا ان يعلم انه يمكنه ان يأتيها في القبل من غير الوقوع في الدبر وان شك فليس له ان يطأها كذا في الغرائب *

الباب التاسع في لبس مايكرة وما لا يكرة ندب لبس السواد وارسال ذنب العمامة بين الكتفين إلى وسط الظهر كذا في الكنز * واختلفوا في مقدار ما ينبغي من ذنب العمامة منهم من قدر بشبر ومنهم من قال إلى وسط الظهر ومنهم من قال إلى موضع الجلوس كذا في الذخيرة * واذا اراد ان يحدد لف العمامة نقضها كما لفها ولا يلقها على الارض دفعة واحدة كذا في خزائن المفتين * ولا بأس بلبس القلانيس وقد صح انه صلى الله عليه وآله كان يلبسها كذا في الوجيز للكردي * يجب ان يعلم ان لبس الحرير وهو ما كانت لحمته حريرا وسداه حريرا حرام على الرجال في جميع الاحوال عند ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح لا يكره في حالة الحرب وفي شرح قاضي الامام الاسي جاني عند ابي يوسف ومحمد رح انما لا يكره لبس الحرير للرجال في حالة الحرب اذا كان صفيقا يدفع مضرة السلاح كذا في المحيط * واما اذا كان رقيقا لا يصلح لذلك فان ذلك مكروه بالاجماع كذا في المضمرات *

اما ما كان سداه حريرا ولحمته غير حرير فلا بأس بلبسه بخلاف بين العلماء وهو الصحيح وعليه عامة المشائخ رح ذكر شيخ الاسلام في شرح السيرة الثوب اذا كان لحمته من قطن وكان سداه من ابريسم فان كان الابريسم يرى كره للرجال لبسه وان كان لا يرى لا يكره لهم لبسه هذا هو الكلام في غير حالة الحرب جئنا إلى حالة الحرب فنقول لا شك ان ما كان لحمته غير حرير وسداه حريرا يباح لبسه في حالة الحرب

لانه يباح لبسه في غير حالة الحرب فلان يباح لبسه في حالة الحرب والامرفيه واسع كان اولي واما ما كان لحمته حريرا وسداه غير حرير فانه يباح لبسه في حالة الحرب بالا جماع كذا في المحيط * يكره لبس الديباج للرجال ولا بأس بتوسده والنوم عليه وقال محمد رح بكرة وقول ابي يوسف رح مثل قول محمد رح ذكر الصدر والشهيد كذا في الخلاصة * وفي المنتقى بن سماعة عن محمد رح وليس القعود على الحرير والديباج كاللبس في الكراهة فان اراد بقوله ليس القعود عليهما كاللبس نفى الكراهة اصلا عن محمد رح في القعود على الديباج روايتان فان ظاهر مذهبه ان القعود على الديباج مكروه وان اراد به اثبات التفاوت في الكراهة لا يصير في المسئلة روايتان بل كل واحد منهما مكروه الا ان اللبس اشد كراهة كذا في الذخيرة * ولا بأس بلبس الحرير والديباج في الحرب وقيل يكره هو الاصح كذا في خزائن المفتين * في العيون ابو حنيفة رح لا يري بأسا بلبس الخزل للرجال وان كان سداه ابريسما او حريرا كذا في الخلاصة * وما كان من الثياب الغالب عليه القز كالخز ونحوه لا بأس ويكره ما كان ظاهرة القز وكذا ما كان خط منه خرو خط منه قز وهو ظاهر لا خير فيه كذا في القنية * وكان ابو حنيفة رح لا يري بأسا بلبس الخزل للرجال وان كان سداه حريرا قال العبد الخزفي زمانهم كان من اوبار ذلك الحيوان المائي الذي يسمى بالعربية خزا وقصاعة وبالتركية (قندز) واليوم يتخذ من الحرير العفن فيجب ان يكره كالقز كذا في المنتقى * محمد رح لا بأس بالخزا ذالم يكن فيه شهرة والآ فلا خير فيه كذا في الغياثية * وما يكره للرجال لبسه يكره للغلمان والصبيان لان النص حرم الذهب والحرير على ذكور امته بلا قيد البلوغ والحرية والاثم على من البسهم لانا امرنا بحفظهم كذا في التمر تاشي * استعمال اللحف من ابريسم لا يجوز لانه نوع لبس لا بأس بملاة حرير يوضع على مهد الصبي لانه ليس بلبس وكذا الكلمة من الحرير للرجال لانها كالبيت كذا في القنية * في الاسيبجا بي لا بأس بجعل اللفافة من الحرير كذا في التمر تاشي * وفي فتاوى العاصم وفتاوى ابي الفضل الكرمانى يكره جعل اللفافة من الحرير للرجال فقال عين الاثمة الكرابيسي لا يجوز كذا في القنية * ولا بأس بستر الحرير وتعليقه على الباب ولا يكره كذا في الاختيار شرح المختار * دلال يلقي ثوب الديباج على منكبيه للبيع يجوز اذا لم يدخل يديه في الكمين قال عين الاثمة الكرابيسي فيه كلام بين المشائخ كذا في القنية * قال هامة العلماء يحل لهن لبس الحرير الخالص كذا في المحيط * واما لبس ما علمه حريرا وما غوف به فطلق عند عامة الفقهاء كذا في الذخيرة * وروى بشر من ابي يوسف رح انه لا بأس بالعلم من الحرير في الثوب

اذا كان اربعة اصابع اودونها ولم يحك فيه خلافا وذكر شمس الائمة السرخسي رح في السير انه لا بأس بالعلم لانه تبع ولم يقدر كذا في فتاوى قاضيخان * عمامة طرتها قدر اربع اصابع من ابريسم من اصابع عمر رض وذلك قيس شيونا يرخص فيه قال نجم الائمة البخاري المعتبر في الرخصة اربع اصابع لامضومة كل الضم ولا منشورة كل النشور قال ظهير الدين التمر تاشي المعتبر اربع اصابع كما هي على هيئتها لا اصابع السلف وفي فتاوى ابي الفضل الكرمانى اربع اصابع منشورة قال عين الائمة الكرايسى التحرر عن مقدار المنشورة اولى في فتاوى ابي الفضل الكرمانى والعلم في العمامة في مواضع يجمع قال ابو حامد لا يجمع قال عين الائمة الكرايسى في المتفرقات خلاف قال نجم الائمة البخاري ظاهر المذهب عدم الجمع في المتفرقات الا اذا كان خط منه قرو خط منه غيره بحيث يرى كله قرا فلا يجوز كما ذكره في جمع التفاريق للبتالى واما اذا كان كل واحد مستبينا كالطرة في العمامة فظاهر المذهب انه لا يجمع كذا في القنية * لا بأس باستعمال المنطقة ملتقاها فضة المنطقة المفصضة قبل يكرة وقبل لا بأس بها وبالدجاج في وسط المنطقة اذا لم يبلغ عرضها اربع اصابع وقيل لا يجوز استعماله للرجال كذا في الغرائب * يكره ان يلبس الذكور قلنسوة من الحرير والذهب والفضة والكرباس الذي خيط عليه ابريسم كثيرا وشي من الذهب او الفضة اكثر من قدر اربع اصابع ولا بأس بان يكون على طرف القلنسوة قدر اربع اصابع من ذلك وكذا على طرف العمامة وكذا علم الحجة كذا في السراجية * وفي فتاوى آهوسئل قاضي برهان الدين (اگر عنق را چکن کردند یا کشیده از ابریشم) فلبسه قال ينبغي ان لا يكره لانه صار مستهلكا فيكون تبعا و اشار شمس الائمة السرخسي الى انه يكون تبعا كذا في التاخرانية * يضرة النظر الدائم الى الثلج وهو يمشي فيه لا بأس بان يشد على عينه خمارا اسود من الابريسم قلت ففي العين الرمدة اولى كذا في القنية * ولا بأس بلبس الحجة المحشوة من الخز كذا في الوجيز للكردي * في السير الكبير لا بأس بلبس الثوب في غير الحرب اذا كان ازاره ديباجا او ذهباً كذا في الذخيرة * في شرح الجامع الصغير لبعض المشائخ لا بأس بتكة الحرير للرجل عند ابي حنيفة رح وذكر الصدر الشهيد رح في ايمان الواقعات انه يكره عند ابي يوسف ومحمد رح وفي حاشية شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد مكتوب بخطه ان في تكة الحرير اختلافا بين اصحابنا كذا في المحيط * تكره التكة المعمومة من الابريسم هو الصحيح وكذا القلنسوة وان كانت تحت عمامة والكيس الذي يعلق كذا في القنية * وعلى الخلاف لبس التكة من الحرير قبل يكرة بالاتفاق وكذا

عصاية المفتصد وأن كان أقل من أربع أصابع لأنه اصل بنفسه كذا في التمر تاشي * في جوامع الفتاوى
من محمد بن سلمة رح من صلى مع تكة ابريسم جازوه ومسي كذا في التارخانية * ولوجعل
الفرحشوا للقاء فلا بأس به لأنه تبع ولوجعلت ظهارته أو بطائنه فهو مكروه لان كليهما مقصود
كذا في محيط السرخسي * وفي شرح القدوري عن ابي يوسف رح انه قال اكره ثوب القز يكون
بين القز وبين الظهارة كذا في المحيط * وعن ابي يوسف رح كره بطائن القلائس من الابريس
كذا في التمر تاشي * لا بأس بالعلم المنسوج بالذهب للنساء فاما للرجال فقد رابع اصابع وما فوقه
بكرة كذا في القنية * وبكرة للرجال ان يلبس الثوب المصبوغ بالعصفر والزعفران والورس
كذا في فتاوى قاضيخان * وعن ابي حنيفة رح لا بأس بالصبغ الاحمر والاسود كذا في الملتقط * وفي
مجموع النوازل سئل عن الزينة والتجمل في الدنيا قال خرج رسول الله صلى الله عليه وآله ذات
يوم وعليه رداء قيمته الف درهم وربما قام الى الصلوة وعليه رداء قيمته اربعة آلاف درهم ودخل
رجل من اصحابه يوما وعليه رداء خرق قال عليه السلام ان الله تعالى اذا انعم على عبد نعمة احب
ان يري اثر نعمته عليه وابو حنيفة رح كان يرتدي برداء قيمته اربعمائة دينار كذا في الذخيرة *
لبس الصوف والشعر سنة الانبياء عليهم السلام لانه آية التواضع واول من لبسها سليمان النبي
عليه نبينا وعليه السلام وفي الحديث نوروا قلوبكم بلباس الصوف فانه مذلة في الدنيا نور في الآخرة
واياكم ان تفسدوا دينكم بمحمدة الناس وثناهم كذا في الفرائب * لبس الثياب الجميلة مباح اذا
لم يتكبر وتفسيره ان يكون معها كما كان قبلها كذا في السراجية * ولا يجوز صبغ الثياب اسودا واهب
تاسعا على الميت قال صدر الحسام لا يجوز تسويد الثياب في منزل الميت كذا في القنية * قال
الامام السرخسي رح في كتاب الكسب ينبغي ان يلبس في عامة الاوقات الغسيل ويلبس
الاحسن في بعض الاوقات اظهار النعم الله تعالى ولا يلبس في جميع الاوقات لانه ذلك يؤذي
المحتاجين كذا في الخلاصة * وكذلك لا ينبغي للانسان ان يظاهر بين جنتين او ثلثة اذا كان يكفيه
لدفع البرد جبة واحدة لانه ذلك يؤذي المحتاجين وهو منهى عن اكتسابه بسبب اذى الغير
كذا في المحيط * واما الدثار فيكرة بلا خلاف كذا في الغيانية * وبكرة للرجل لبس السراويل المخرفجة
وهي التي تقع على ظهر القدمين كذا في الفتاوى العنابية * ومن بعضهم من سنة الاسلام
لبس المرفع

لبس المرقع والخشن من الثياب لبس السراويل سنة وهو من استر الثياب للرجال والنساء كذا في الغرائب في غريب الرواية * يرخص للمرأة كشف الرأس في منزلها وحدها فولي ان يجوز لها لبس خمار رقيق يصف ماتحته عند محارمها كذا في القنية * تقصير الثياب سنة واسبال الازار والقميص بدعة ينبغي ان يكون الازار فوق الكعبين الى نصف الساق وهذا في حق الرجال واما النساء فيرخين ازارهن اسفل من ازار الرجال ليستر ظهورهن من اسبال الرجل ازاره اسفل من الكعبين ان لم يكن للخيلاء فيه كراهة تنزيه كذا في الغرائب * واختلف في السدل في غير الصلوة فقبل يكره بدون القميص ولا يكره على القميص وفوق الازار وقبل يكره كما في الصلوة والصحيح قول ابي جعفر رح انه لا يكره كذا في القنية * من ابي حنيفة رح لا بأس بلبس قلنسوة الثعالب كذا في المبسوط * وكان علي ابي حنيفة رح سنجاب وعلي الضحاك قلنسوة سمور كذا في الغيائية * من ابي حنيفة رح انه قال لا بأس بالفرو من السباع كلها وغير ذلك من الميتة المدبوعة والمذكاة وقال دباؤها ذكوتها كذا في المحيط * ولا بأس بجلود النمر والسباع كلها اذا دبغت ان يجعل منها مصلى او ميسرة السرج كذا في الملتقط * ولا بأس بخرقه الوضوء والمخاط وفي الجامع الصغير يكره الخرقه التي تحمل ليمسح بها العرق لانها بدعة محدثة والصحيح انه لا يكره وحاصله ان من فعل شيئا من ذلك تكبرا فهو مكروه ومن فعل ذلك لحاجة وضرورة لم يكره كذا في الكافي * قال هشام في نوادره رأيت علي ابي يوسف رح نعلين محفوفين بمسامير الحديد فقلت له أترى بهذا الحديث بأسا قال لا فقلت له ان سفيان وثورين يزيد كرها ذلك لانه تشبه بالرهبان فقال ابو يوسف رح كان رسول الله صلى الله عليه وآله يلبس النعال التي لها شعور وانها من لباس الرهبان فقد اشار الى ان الصورة المشابهة فيما يتعلق به صلاح العباد لا تضر وقد تعلق بهذا النوع من الاحكام صلاح العباد فان من الاراضي ما لا يمكن قطع المسافة البعيدة فيها الا بهذا النوع من الاحكام كذا في المحيط في المتفرقات * امرأة لها صندلة في موضع قدمها سمك متخذ من غزل الفضة وذلك الغزل مما يخلص حل لها استعمالها قال ابن الاثمة الكرايسي يكره وفي شرح الطحاوي واما الفضة في المكعب فيكره في رواية من ابي يوسف رح وعندهما لا يكره كذا في القنية * لا بأس بان يكون في بيت الرجل ستر من ديباج وفرش من ديباج للتجمل لا يقعد عليها ولا ينام عليها نص محمد رح لان المحرم الانتفاع والانتفاع في القعود والنوم على الفرش كذا في الكبرى * اخذ النحل من الخشب بدعة وعن ابي القاسم الصغار

الخف الا حمر خف فرعون والخف الابيض خف هامان والخف الاسود خف العلماء ولقد لقين
عشرين من كبار فقهاء البلخ فما رأيت احدهم خفاً بيض ولا احمر ولا سمعت انه امسك
وروي انه عليه الصلوة والسلام امسك خفاً اسود اهدي له خفان اسودان فقبض ولبس كذا
في القنية * الباب العاشر في استعمال الذهب والفضة بكرة الاكل والشرب والادمان والتطيب
في آنية الذهب والفضة للرجال والصبيان والنساء كذا في السراجية * قالوا وهذا اذا كان يصب
الدهن من الآنية على رأسها وعلى بدنه اما اذا دخل يده في اثناء واخرج منها الدهن ثم استعمله
فلا بأس به وكذلك اذا اخذ الطعام من القصعة ووضعه على خبز او ما اشبه ذلك ثم اكل لا بأس به
كذا في المحيط * وبكرة ان يدهن رأسه بمد من فضة وكذا ان صب الدهن على راحته ثم يمسح
على رأسه او لحيته وفي الغالية لا بأس به ولا يصب الغالية على الرأس من المد من الدهن وبكرة الاكل
بملعقة الذهب والفضة وعلى خوان الذهب والفضة والوضوء من طست الذهب والفضة وكذا
الابريق من ذلك وكذا الاستجمار من مجمر الذهب والفضة الا ان يكون للتجميل كذا في الغيائية *
وكذا لا يجوز الاكتمال بميل الذهب والفضة وكذا المكحلة وكل ما كان يعود الانتفاع به الى
البدن كذا في السراج الوهاج * وبكرة ان يتوضأ في طست من الذهب والفضة كذا في فتاوى
قاضخان * بكرة الجلوس على كرسي الذهب والفضة والرجل والمرأة في ذلك سواء بكرة النظر
في المرأة المتخذة من الذهب والفضة وبكرة ان يكتب بالقلم المتخذ من الذهب والفضة او من
دواة كذلك ويستوي فيها الذكر والانثى كذا في السراجية * لا بأس بان يكون في بيت الرجل
او انى الذهب للتجميل لا يشرب منها نص محمد ربح لان المحرم الانتفاع والانتفاع في الاواني الشرب
كذا في الكبرى * ثم الذي اتخذ من الفضة من الاواني كل ما دخل يده فيه واخرج ثم استعمل
لا بأس وكل ما يصب من الآنية مثل الاشنان والدهن والغالية ونحوه فكان مكرهاً كذا في الحاوي
للفتاوى * ولا بأس بالاكل والشرب من اثناء مذهب ومفضض اذا لم يضع فاه على الذهب والفضة
وكذا المضرب من الاواني والكراسي والسرير اذا لم يقعد على الذهب والفضة وكذا في حلقة المرأة
من الذهب والفضة وكذا المجمر واللجام والسرير والنفرة والركاب اذا لم يقعد عليه وعن
ابي يوسف ربح انه كره جميع ذلك وقيل محمد ربح معه وقيل مع ابي حنيفة ربح كذا في التمر تاشي *
في الزاد والصحيح قول ابي حنيفة ربح كذا في المضمرات * ولا يكره لبس ثياب كتب عليها بالفضة

والذهب وكذلك استعمال كل مموه لانه اذا ذُوِب لم يخلص منه شيء كذا في الينايع * وقال
ابويوسف رح لا ينبغي للرجل ان يلبس ثوبا فيه كتابة من ذهب او فضة كذا في فتاوى قاضيخان *
اذا كان في نصل السكين او في قبضة السيف فضة قال ابو حنيفة رح ان اخذ من السكين موضع
الفضة يكره والا فلا وقال ابويوسف رح يكره مطلقا وما التموه الذي لا يخلص فلا بأس به
بالاجماع كذا في الكافي * وفي السير لا ينبغي ان يحلي السيف بذهب وان كان في الحرب لان
الحلية لا ينتفع به في الحرب واتماهي للزينة قال عفا الله عنه فاذا كان هذا في السيف ففي حمائله
اولى كذا في التمر تاشي * ولا بأس بحلية السيف وحمائله والمنطقة من فضة لا من الذهب كذا
في الوجيز للكردي * لو كان سكين مفضضا كله مشدودا بالذهب او الفضة يكره الانتفاع به الا اذا كان
على طرف المقبض بحيث لا تقع يده عليه كذا في محيط السرخسي * وقيل هذا الجواب في الفضة
على احدى الروايتين وفي التهذيب لا يجوز تحلية سكين القلم والمهنة والمقراض والمقلعة والدواة
والمرآة بالذهب وهل يجوز بالفضة وفيه وجهان وتحلية السكين الذي هو للحرب مباح وتكره الفضة
في المكاتب في رواية ابي يوسف رح خلافا لهما كذا في التمر تاشي * ولا بأس بمسامير ذهب او فضة
ويكره الباب منه ولا بأس بان يشرب من كف في خنصره خاتم ذهب والنساء فيما سوى الحلي من
الاكل والشرب والادهان من الذهب والفضة والقعود بمنزلة الرجال كذا في فتاوى قاضيخان *
وقد قال بعض مشائخنا رح في الشرب من القصعة المضببة من الذهب العريض والفضة العريضة
يجعل على وجه الباب وما اشبه ذلك اما الاصاب على القصعة اذا كانت لتقوم القصعة بها
لا للزينة لا بأس بوضع الغم على الضباب وان كانت الضباب لاجل الزينة لا لتقوم القصعة بها
كره وضع الغم على الضباب وهذا القائل يستدل بمسئلة ذكرها محمد رح في السير في باب
الانفال وصورتها اذا قال الامير للجند من اصاب ذهبا او فضة فهو له فاصاب رجل قصعة مضببة
بالذهب او الفضة او قد حامضيا فان كانت الضباب للزينة القصعة لا لتقوم القصعة بها كانت الضباب
للمنفل له وان كانت الضباب لتقوم القصعة بها بحيث لو نزعمت الضباب لا تبقى القصعة لم تكن الضباب
للمنفل له كذا في الذخيرة * ولا بأس بالجوشن والبيضة من الذهب والفضة في الحرب كذا في خزائن
المفتين * ولا بأس بنموه السلاح بالذهب والفضة كذا في السراجية * ولا بأس بانية العقيق والبلور
والزجاج والزهر جد والرصاص كذا في خزائن المفتين * ولا بأس باستعمال آنية الياقوت كذا في السراج الوهاج *

وَلَا بَأْسَ بِالْإِنْتِفَاعِ بِالْأَوَانِي الْمَمُوءَةِ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ بِالْإِجْمَاعِ كَذَا فِي الْإِخْتِيَارِ شَرْحُ الْمُخْتَارِ * وَلَا بَأْسَ
بِأَنْ يَلْبَسَ الصَّبِيُّ اللَّوْلُوءَ وَكَذَا الْبَالِغُ وَيَكْرَهُ الْخُلْخُلُ وَالسَّوَارِ لِلصَّبِيِّ الذَّكَرِ كَذَا فِي السَّرَاجِيَةِ *
ثُمَّ الْخَاتَمُ مِنَ الْفِضَّةِ فَإِنَّمَا يَجُوزُ لِلرَّجُلِ إِذَا ضَرَبَ عَلَى صِفَّةٍ مَا يَلْبَسُهُ الرِّجَالُ أَمَا إِذَا كَانَ عَلَى صِفَّةِ
خَوَاتِمِ النِّسَاءِ فَمَكْرُوهٌ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ لَهَا فَصَّانٌ كَذَا فِي السَّرَاجِ الْوَهَاجِ * وَأَنَّمَا يَجُوزُ التَّخْتُمُ بِالْفِضَّةِ
إِذَا كَانَ عَلَى هَيْئَةِ خَاتَمِ الرِّجَالِ أَمَا إِذَا كَانَ عَلَى هَيْئَةِ خَاتَمِ النِّسَاءِ بَانَ يَكُونُ لَهُ فَصَّانٌ أَوْ ثَلَاثَةٌ وَيَكْرَهُ
اسْتِعْمَالَهُ لِلرِّجَالِ كَذَا فِي الْخُلَاصَةِ * وَيَكْرَهُ لِلرِّجَالِ التَّخْتُمُ بِمَا سِوَى الْفِضَّةِ كَذَا فِي الْيُنَائِيْعِ * وَاتَّخَذَ
بِالذَّهَبِ حَرَامٌ فِي الصَّحِيحِ كَذَا فِي الْوَجِيزِ لِلْكَرْدِيِّ * وَفِي التَّخْتُمِ بِالْحَدِيدِ وَالصُّفْرِ وَالنَّحَاسِ
وَالرِّصَاصِ مَكْرُوهٌ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ جَمِيعًا وَأَمَّا الْعَقِيقُ فَفِي التَّخْتُمِ بِهِ اخْتِلَافٌ الْمَشَاطِيخُ وَالصَّحِيحُ
فِي الذَّخِيرَةِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ وَقَالَ فِي قَاضِيخَانَ الْأَصَحِّ أَنَّهُ يَجُوزُ كَذَا فِي السَّرَاجِ الْوَهَاجِ * وَأَمَّا الشَّبَّ
وَنَحْوُهُ فَلَا بَأْسَ بِالتَّخْتُمِ بِهِ كَالْعَقِيقِ كَذَا فِي الْعَيْنِيِّ شَرْحُ الْهَدَايَةِ * هُوَ الصَّحِيحُ كَذَا فِي جَوَاهِرِ الْأَخْلَاطِيِّ *
التَّخْتُمُ بِالْعَظْمِ جَائِزٌ كَذَا فِي الْغَرَائِبِ * وَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَتَّخِذَ خَاتَمٌ حَدِيدًا قَدْلُوي عَلَيْهِ فِضَّةٌ
أَوْ لَبَسَ بِفِضَّةٍ حَتَّى لَا يَرَى كَذَا فِي الْمَحِيطِ * ثُمَّ الْحَلْقَةُ فِي الْخَاتَمِ هِيَ الْمَعْتَبَرَةُ لِأَنَّ قَوَامَ الْخَاتَمِ بِهَا
وَلَا مَعْتَبَرَ بِالْفِصِّ حَتَّى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَجَرًا أَوْ غَيْرَهُ كَذَا فِي السَّرَاجِ الْوَهَاجِ * وَلَا بَأْسَ بِسَدِّ
ثَقَبِ الْفِصِّ بِمَسَامَرِ الذَّهَبِ كَذَا فِي الْإِخْتِيَارِ شَرْحُ الْمُخْتَارِ * ذَكَرَ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ
فِضَّةُ الْخَاتَمِ الْمُثْقَالِ وَلَا يَزَادُ عَلَيْهِ وَقِيلَ لَا يَبْلُغُ بِهِ الْمُثْقَالُ وَبِهِ وَرَدَ الْأَثَرُ كَذَا فِي الْمَحِيطِ * أَمَّا يَسْنُ
التَّخْتُمُ بِالْفِضَّةِ مِمَّنْ يَحْتَاجُ إِلَى الْخَتْمِ كَسُلْطَانٍ أَوْ قَاضٍ أَوْ نَحْوِهِ وَعِنْدَ عَدَمِ الْحَاجَةِ التَّرْكُ أَفْضَلُ
كَذَا فِي التَّمَرَاتِ شِي * وَذَكَرَ الْفَقِيهَ أَبُو اللَّيْثِ رَحِمَهُ اللَّهُ بَعْضُ النَّاسِ اتَّخَذَ الْخَاتَمَ الَّذِي سُلْطَانٌ وَأَجَازَةٌ
عَامَّةُ الْعُلَمَاءِ كَذَا فِي جَوَاهِرِ الْأَخْلَاطِيِّ * وَإِذَا تَخْتَمَ يَنْبَغِي أَنْ يَجْعَلَ الْفِصَّ إِلَى بَطْنِ كَفِّهِ لَا إِلَى
ظَهْرِهِ بِخِلَافِ النِّسَاءِ لَا تَهْنُ يَفْعَلْنَ لِلتَّرْزِيْنِ وَالرِّجَالُ لِلْحَاجَةِ إِلَى التَّخْتُمِ كَذَا فِي مَحِيطِ السَّرَخْسِيِّ *
وَفِي الْفَتَاوَى وَيَنْبَغِي أَنْ يَلْبَسَ الْخَاتَمُ فِي خَنْصَرٍ بِسَرِيِّ دُونَ سَائِرِ أَصَابِعِهِ وَدُونَ الْيَمْنِيِّ لِأَنَّ
الْلَبْسَ فِي الْيَمْنِيِّ عَلَامَةُ الرِّوَافِضِ وَأَمَّا الْجَوَازُ فَتَابَتْ فِي الْيَمِينِ وَالْيَسَارِ جَمِيعًا وَبِكُلِّ ذَلِكَ وَرَدَ الْأَثَرُ
كَذَا فِي الذَّخِيرَةِ * قَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ وَلَا يَشْدُ الْأَسَانُ بِالذَّهَبِ وَيَشْدُهَا بِالْفِضَّةِ بِرِيدِهِ
إِذَا تَحَرَّكَتِ الْأَسَانُ وَخِيفَ سَقُوطُهَا فَأَرَادَ صَاحِبُهَا أَنْ يَشْدَهَا بِفِضَّةٍ وَلَا يَشْدُهَا بِالذَّهَبِ
وَهَذَا

وهذا قول ابي حنيفة رح وقال محمد رح يشدها بالذهب ايضا ولم يذكر في الجامع الصغير قول ابي يوسف رح قيل هو مع محمد رح وقيل هو مع ابي حنيفة رح وذكر الحاكم في المنتقى لو تحركت سن رجل وخاف سقوطها فشدّها بالذهب او بالفضة لم يكن بأ ساعد ابي حنيفة وايي يوسف رح وروى الحسن عن ابي حنيفة رح انه فرق بين السن والانف فقال في السن لا بأس بان يشدها بالذهب وفي الانف كره ذلك كذا في المحيط * وقال ابو يوسف رح لا بأس بان يعيد سن نفسه وان يشدها وان كان سن غيره يكره ذلك كذا في السراج الوهاج * قال بشر قال ابو يوسف رح في مجلس آخر سألت ابا حنيفة رح ذلك فلم ير باعادتها بأسا كذا في الذخيرة * قطعت اثملة يجوز ان يتخذها من ذهب او فضة بخلاف ما لو قطعت يده او اصبعه كذا في التمرناشي *

الباب الحادي عشر في الكراهة في الاكل وما يتصل بها اما الاكل فعلى مراتب فرض وهو ما يندفع به الهلاك فان ترك الاكل والشرب حتى هلك فقد عصي وما جور عليه وهو ما زاد عليه ليتمكن من الصلوة قائما ويسهل عليه الصوم ومباح وهو ما زاد على ذلك الى الشبع لتزداد قوة البدن ولا اجر فيه ولا وزر ويحاسب عليه حسبا يسيرا ان كان من حل وحرام وهو الاكل فوق الشبع الا اذا قصد به التقوى على صوم الغدا ولئلا يستحي الضيف فلا بأس باكله فوق الشبع ولا تجوز الرياضة بتقليل الاكل حتى ضعف عن اداء الفرائض فاما تجويع النفس على وجه لا يعجز عن اداء العبادات فهو مباح وفيه رياضة النفس وبه يصير الطعام مشتهى بخلاف الاول فانه اهلاك النفس وكذا الشاب الذي يخاف الشبق لا بأس بان يمتنع عن الاكل ليكسر شهوته بالجوع على وجه لا يعجز عن اداء العبادات كذا في الاختيار شرح المختار * وان اكل الرجل مقدارا حاشته او اكثر لمصلحة بدنه لا بأس به كذا في الحاوي للفتاوى * اذا اكل الرجل اكثر من حاجته ليتقيا قال الحسن رح لا بأس به وقال رأيت انس بن مالك رض يأكل الوان من الطعام ويكثر ثم يتقيا وينفعه ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * ومن السرف الاكثار في البأجات الا عند الحاجة بان يمل في بأجة فيستكثر حتى يستوفي من كل نوع شيئا فيجتمع له قدر ما يتقوى على الطاعة او قصد ان يدعو الاضياف قوما بعد قوم الى ان يأتوا اليه آخر الطعام فلا بأس به كذا في الخلاصة * واتخاذ الوان الاطعمة ووضع الخبز على المائدة اكثر من الحاجة سرف الا ان يكون من قصده ان يدعو الاضياف قوما بعد قوم حتى يأتوا على آخره لان فيه فائدة ومن الاسراف ان يأكل وسط

الخيز وبدع حواشيه أو يأكل ما انتفخ منه ويترك الباقي لأن فيه نوع تبختر إلا أن يكون خبز
يتناول فلا بأس به كما إذا اختار رغيفا غير رقيق كذا في الاختيار شرح المختار * ومن الأسراف
ترك اللقمة الساقطة من اليد بل يرفعها أولاً ويأكلها قبل غيرها كذا في الوجيز للكردي * ومن
أكرام الخبز أن لا ينتظر الأدم إذا حضر كذا في الاختيار شرح المختار * والسنة غسل الأيدي قبل
الطعام وبعده وآداب غسل الأيدي قبل الطعام أنه يبدأ بالشبان ثم بالشيوخ وبعده الطعام على
العكس كذا في الظهيرية * قال نجم الأئمة البخاري وغيره غسل اليد الواحدة أو أصابع اليدين لا يكفي
لسنة غسل اليدين قبل الطعام لأن المذكور غسل اليدين وذلك إلى الرسغ كذا في القنية * ولا يمسح
يده قبل الطعام بالمنديل ليكون أثر الغسل باقياً وقت الأكل ويمسحها بعده ليزول أثر الطعام بالكلية كذا
في خزائن المفتين * وفي التيممة سئل والدي عن غسل الفم عند الأكل هل هو سنة كغسل اليد
فقال لا كذا في التاتارخانية * ولو غسل يده أو رأسه بالنخالة أو أحرفها أن لم يبق فيها شيء من
الدقيق وهي نخالة تعلف بها الدواب لا بأس به كذا في فتاوى قاضخان * وفي نوادر هشام رح
سألت محمد أرح من غسل اليدين بالدقيق والسويق بعد الطعام مثل الغسل بالأشنان فأخبرني
أن أبا حنيفة رح لم يربأ ساء بذلك وأبو يوسف رح كذلك وهو قولي كذا في الذخيرة * ويكره للجنب
رجلاً كان أو امرأة أن يأكل طعاماً أو يشرب قبل غسل اليدين والفم ولا يكره ذلك للحائض
والمستحب تطهير الفم في جميع المواضع كذا في فتاوى قاضخان * وينبغي أن يصب الماء
من الآنية على يده بنفسه ولا يستعين بغيره وقد حكى من بعض مشائخنا رح أنه قال هذا كالوضوء
ونحن لا نستعين بغيرنا في وضوئنا كذا في المحيط * وسنن الطعام بالبسملة في أوله والحمد لله في آخره
فإن نسي البسملة في أوله فليقل بسم الله على أوله وآخره كذا في الاختيار شرح المختار * وإذا قلت
بسم الله فارفع صوتك حتى تلقن من معك كذا في التاتارخانية * يبدأ باسم الله تعالى في أوله
أن كان الطعام حلالاً وبالحمد لله في آخره كيف ما كان كذا في القنية * ولا ينبغي أن يرفع صوته
بالحمد إلا أن يكون جلسة أو فروضاً من الأكل كذا في التاتارخانية * من السنة أن يبدأ بالملح ويختم بالملح
كذا في الخلاصة * ويقال الأكل كذا في الفرائب * وفي النوادر قال فضل بن غانم سألت أبا يوسف رح
من النسخ في الطعام هل يكره قال لا إلا أنه صوت مثل أف وهو تفسير النهي ولا يؤكل طعام حار ولا يشم
ولا ينفخ في الطعام والشراب ومن السنة أن يأكل الطعام من وسطه في ابتداء الأكل كذا في الخلاصة *

ومن السنة لعق الاصابع قبل المسح بالمنديل كذا في الوجيز للكردي * ومن السنة لعق القصعة كذا في الخلاصة * ومن السنة ان يأكل ماسقط من المائدة كذا في المحيط * الاكل على الطريق مكروه ولا بأس بالاكل مكشوف الرأس وهو المختار كذا في الخلاصة * لا بأس بالاكل منكثا اذا لم يكن بالتكبر وفي الظهيرية هو المختار كذا في جواهر الاخلاطي * وبكرة الاكل والشرب منكثا او واضعا شماله على الارض او مستندا كذا في الفتاوى العتابية * اكل الميتة حالة المخمصة قدر ما يدفع به الهلاك لا بأس به كذا في السراجية * تكلموا في حد الاضطرار الذي يحل له الميتة قبل اذا كان بحال خاف على نفسه التلف روي عن ابن المبارك انه اذا كان بحال لودخل السوق لا ينظر الى شيء سوى الحرام وقبل اذا كان يضعف عن اداء الفرائض وقبل بعد ثلثة ايام والصحيح انه غير موقت لانه تختلف طبائع الناس واختلفوا في كيفية اكله قبل اكله حرام الا انه وضع الاثم عنه وقبل هو حلال لا يسه تركه كذا في الغرائب * اذا خاف على نفسه الموت من الجوع ومع رفيق له طعام ذكر في الروضة انه جازان يأخذ من الطعام قدر ما يدفع جوعه على شرط الضمان كذا في الخلاصة * ومن اصابته مخمصة وعندة طعام رفيقه فلم يأخذ منه كرها بالقيمة بل صبر حتى مات جوعا ثاب كذا في الغنية * لو خاف على نفسه الموت من العطش ومع رفيقه ماء جاز له ان يقاتل معه بدون السلاح ويأخذ منه الماء بقدر ما يدفع عطشه ولو كان الرفيق يخاف الموت يأخذ منه بعضه وترك البعض كذا في الخلاصة * ان اضطر الى طعام والمالك يمنعه وسعه الاخذ منه ولا يقاتله عليه ولو ترك حتى مات كان في سعة ولو اضطر الى ماء في بئر وهناك احد يمنعه له ان يقاتل عليه كذا في التهذيب * وحكي عن ابي نصرانه قال كل شيء حازه الانسان يملكه كالطعام والماء الذي يحوزة فان المضطربا قتله بهادون السلاح واما في البئر وما شبه ذلك فانه يقاتله بالسلاح وغير السلاح كذا في المحيط * خاف الهلاك عطشا وعندة خمر له شربه قدر ما يدفع العطش ان علم انه يدفعه كذا في الوجيز للكردي * مضطرب لم يجد ميتة وخاف الهلاك فقال له رجل اقطع يدي وكلها او قال اقطع مني قطعة وكلها لا يسه ان يفعل ذلك ولا يصح امره به كما لا يسه للمضطرب ان يقطع قطعة من نفسه فيأكل كذا في فتاوى قاضيخان * الاب اذا احتاج الى تناول مال ولده ان كان في المصر او احتاج لفقيره اكل بغير شيء وان كان في المفازة فاحتاج لعدم الطعام اكل بالقيمة ان كان موسرا يعني لا يحل اخذ الصدقة كذا في الخلاصة * ولا يحل للاب تناول مال ابنه اللثيم

الآن عند الحاجة فان كان كريما يحل ايضا عند غير الحاجة كذا في الملتقط * ومن امتنع من اكل
الميتة حالة المصلحة او صام ولم يأكل حتى مات يأثم كذا في الاختيار شرح المختار * ولو جاع ولم يأكل
مع قدرته حتى مات يأثم كذا في الكبرى * قال محمد ربح في كتاب الكسب ويفترض على الناس
اطعام المحتاج في الوقت الذي يعجز عن الخروج والطلب وهذه المسئلة تشتمل على ثلثة فصول
احدها ان المحتاج اذا عجز عن الخروج يفترض على كل من يعلم حاله ان يطعمه مقدار ما يتقوى
به على الخروج واداء العبادات اذا كان قادرا على ذلك حتى اذا مات ولم يطعمه احد ممن
يعلم حاله اشتركوا جميعا في المأثم وكذلك اذا لم يكن عند من يعلم بحاله ما يطعمه ولكنه قادر على
ان يخرج الى الناس ليخبر بحاله فيؤا سوه فيفرض عليه ذلك فاذا امتنعوا من ذلك حتى مات اشتركوا
في المأثم ولكن اذا قام به البعض سقط من الباقي الفصل الثاني اذا كان المحتاج قادرا على الخروج
ولكن لا يقدر على الكسب فعليه ان يخرج ومن يعلم بحاله ان كان عليه شيء من الواجبات فليؤدّه
اليه حتما وان كان المحتاج يقدر على الكسب فعليه ان يكتسب ولا يحل له ان يسأل
الفصل الثالث اذا كان المحتاج عاجزا عن الكسب واكنه قادر على ان يخرج ويطوف على الابواب
فانه يفرض عليه ذلك حتى اذا لم يفعل ذلك وقد هلك كان آثما عند الله تعالى ثم قال والمعطي
افضل من الآخذ وهذه المسئلة على ثلثة اوجه احدها ان يكون المعطي مؤديا للواجب والآخذ
قادر على الكسب ولكنه محتاج فلهنا المعطي افضل بالاتفاق والثاني ان يكون المعطي والآخذ
كل واحد متبرعا اما المعطي فظاهر واما الآخذ بان يكون قادرا على الكسب وفي هذا الوجه
المعطي افضل والثالث ان يكون المعطي متبرعا والآخذ مفترضا بان يكون عاجزا عن الكسب
وفي هذا الوجه المعطي افضل عند اهل الفقه كذا في المحیط * رجل قال اذا تناول فلان من مالي
فهو حلال له فتناول فلان من ماله من غير ان يعلم با بحة جاز ولا يضمن كذا في الخلاصة *
قال لا خير جميع ما تأكل من مالي فقد جعلتك في حل منه فهو حلال له ولو قال جميع ما تأكل من
مالي فقد أبرأتك عنه لا يبرأ قال الصدر الشهيد ربح والصواب انه يبرأ على قول محمد بن سلمة
كذا في الوجيز للكردي * انت في حل من مالي حيثما اصبته فخذ ما شئت قال محمد ربح فهو
في حل من الدراهم والدنانير خاصة وليس له ان يأخذ فاكهة من ارضه ولا شاة من ضمه
ولا غير

ولا خير ذلك ولو كان نخل بين رجلين قال احدهما لصاحبه كل منه ما احببت وهب لمن شئت جاز ان يفعل ذلك ويكون اباحة كذا في السراج الوهاج * رجل قال لا خيركم اكلت من تمرى فقال خمسة وهو قد اكل العشرة لا يكون كاذبا وكذا قال بكم اشتريت هذا الثوب فقال بخمسة وهو قد اشترى بعشرة لا يكون كاذبا كذا في الخلاصة * البيضة اذا خرجت من دجاجة ميتة اكلت وكذا اللبن الخارج من ضرع الشاة الميتة كذا في السراجية * اكل دود القز قبل ان ينفخ فيه الروح لا بأس به كذا في الذخيرة * اكل دود الزنبور قبل ان ينفخ فيه الروح لا بأس به كذا في السراجية * وذكر محمد ربح جدي او حمل يرضع بلبن الاثان يحل اكله ويكره ولوشرب الشاة خمرافذ يحبه من ساعته لا يكره وان مكث تحبس بمنزلة الدجاجة المخلاة دود اللحم وقع في مرقه لا تنجس ولا يأكل الدود وكذا المرقه اذا انفسخت الدودة فيها ويجوز اكل مرقه يقع فيها عرق الادمي او نخامته او دمعه وكذا الماء اذا غلب وصار مستقذرا طبعاً كذا في القنية * امرأة تطبخ القدر فدخل زوجها فدهح من الخمر فصب في القدر فصبت المرأة في القدر خلا حتى صارت المرقه في الحموضة كالخل لا بأس به كذا في الخلاصة * قدر طبخ وقعت فيه نجاسة لم تؤكل المرقه وكذا اللحم اذا كان في حالة الغليان فان لم يكن في حالة الغليان يغسل ويؤكل كذا في السراجية * عن محمد ربح لا بأس بعجن العجين بالماء المستعمل كذا في الحاوي للفتاوى * ووعجن الدقيق بسور الهرة وخبز لا يكره للادمي كذا في القنية * ويكره ان يأكل الحواري ويدفع خشكارة لما ليكه خبز وجد في خلال السرقين فان كان السرقين على صلابته يرمى ويؤكل الخبز لانه لم يتنجس كذا في خزائن الفتاوى * ولورأى كسرة خبز في النجاسة يعذر في تركها ولا يلزمه غسلها كذا في القنية في المتفرقات * سئل علي بن احمد عن الفأرة تكسر الخنطة بغيرها هل يجوز اكلها فقال نعم لاجل الضرورة كذا في التناثر خانية * سن ادمي طحن في وفر حنطة لا يؤكل ولا يؤكله البهائم بخلاف ما يقشر من جلدة كفه قدر جناح الذباب او نحوه واختلط بالطعام للضرورة وكذا العرق اذا تقطر في العجين فالقليل منه لا يمنع الاكل كذا في القنية * ولا بأس بشعير يوجد في بعر الابل والشاة فيغسل ويؤكل وان كان في احشاء البقر وروث الفرس لا يؤكل كذا في محيط السرخسي * يكره غسل الارز والعسد والماش ونحوه في بالوعة يتناثر فيها كذا في القنية * واللحم اذا اتن يحرم اكله والسمن واللبن والزيت والدهن اذا اتن لا يحرم والطعام اذا تغير واشتد تنجس والاشربة بالتغير لا يحرم كذا في خزائن الفتاوى * رحم ما يؤكل

لحمه حلال ان كان متصلا به حين ذبح كذا في القنية * اذا امر الرجل بالثمار في ايام الصيف والوا
ان يتناول منها والثمار ساقطة تحت الاشجار فان كان ذلك في المصر لا يسعه تناول الا اذا علم ان
صاحبها قد اباح اما نصابا ودلالة بالعادة وان كان في الحائط فان كان من الثمار التي تبقى مثل الجوز
وغيره لا يسعه الاخذ الا اذا علم الاذن وان كان من الثمار التي لا تبقى تكلموا فيه قال الصدر
الشهيد رح والمختار انه لا بأس بالتناول ما لم يتبين النهي اما صريحا وعادة كذا في المحيط *
والمختار انه لا يأكل منها ما لم يعلم ان اربابها رضوا بذلك كذا في الغيائية * وان كان ذلك في الرماق
فان كان من الثمار التي تبقى لا يسعه الاخذ الا اذا علم الاذن وان كان من الثمار التي لا تبقى فالمختار انه
لا بأس بالتناول ما لم يتبين النهي كذا في المحيط * ولا يحل حمل شيء منه كذا في التاتارخانية
نافلا عن جامع الجوامع * واما اذا كانت الثمار على الاشجار فلا فضل ان لا يأخذ من موضع ما الا بالاذن
الا ان يكون موضع كثير الثمار يعلم انه لا يشق عليهم اكل ذلك فيسعه الاكل ولا يسعه الحمل واما
اوراق الشجر اذا سقطت على الطريق في ايام التفليق فاخذ انسان شيئا من ذلك بغير اذن صاحب
الشجر فان كان هذا ورق شجر ينتفع به نحو التوت وما اشبهه ليس له ان يأخذ ولو اخذ يضمن وان كان
لا ينتفع به له ان يأخذ واذا اخذ لا يضمن كذا في المحيط * ولو دخل بيت صديقه وسخن القدر واكل
جاز ولو اخذ من كرم صديقه شيئا وهو يعلم ان صاحب الكرم لا يكره ذلك لا بأس به ولينظر فان
الطامع غALT كذا في الملتقط * ويجوز رفع الثمار من نهر جار واطها وان كثر لانه مما يفسد اذا كان ترك
فيكون مأذونا بالرفع دلالة كذا في محيط السرخسي * الحطب الذي يؤخذ في الماء ان كان لقيمة
له حين يأخذه فهو حلال وان كان له قيمة لا كذا في السراجية * وهكذا في الخلاصة ومحيط السرخسي *
وفي الفتاوى مثل ابو بكر ومن وجد جوزة ثم اخرى حتى بلغت عشرة وصارت لها قيمة قال
ان وجدها في موضع واحد فهي كاللقطة وان وجدها في مواضع متفرقة يحل له ذلك كمن جمع نواة
من اماكن متفرقة حتى صار لها قيمة فانه يطيب له قال الفقيه وعندي انه اذا وجد الجوزات في موضع
واحد او في مواضع متفرقة فهي كاللقطة لا يحل له ان كان غنيا بخلاف النواة لان الناس يرمون
النواة فصارت مباحة بالرمي واما الجوز لا يرمون الا اذا وجدها تحت اشجار الجوز يلتقطها كالسنابل
اذا بقيت في الارض كذا في الحاوي للفتاوى * ولو ان قوما اشتروا مقلاة من ارز فقالوا من اظهر
بطن المقلاة فعليه ان يشتري مثله فباكله فاطهر واحد واشترى ما اوجبوا عليه بكرة الاكل لان فيه

فمما يباح بالشرط كذا في التاتارخانية * شجرة في مقبرة قالوا ان كانت ثابتة في الارض قبل ان يجعلها مقبرة فما لك الارض احق بها يصنع ما شاء وان كانت الارض مواتا لا مالك لها فجعلها اهل تلك المحلة او القرية مقبرة فان الشجرة وموضعها من الارض على ما كان حكمها في القديم وان نبتت الشجرة بعد ما جعلت مقبرة فان كان الغرس معلوما كانت له وينبغي ان يتصدق بثمنها وان كانت الشجرة نبتت بنفسها فحكمها يكون للقاضي ان رأى قلعها وانفاقها على المقبرة فعل كذا في فتاوى قاضيخان * الغني اذا اكل مما تصدق به على الفقير ان اباح له الفقير ففي حل تناول اختلاف بين المشايخ وان ملكه الفقير الغني لا بأس به ابن السبيل اذا تصدق عليه ثم وصل اليه ماله والصدقة قائمة لا بأس بان يتناول من تلك الصدقة وكذلك الفقير اذا تصدق عليه ثم استغنى والصدقة قائمة لا بأس بان يتناول من تلك الصدقة اكل الطين مكروه ذكر في فتاوى ابي الليث رح وذكر شمس الائمة الحلواني في شرح صومه اذا كان يخاف على نفسه انه لو اكله اورثه ذلك علة او آفة لا يباح له تناول وكذلك هذا في كل شيء سوى الطين وان كان يتناول منه قليلا او كان يفعل ذلك احيانا لا بأس به كذا في المحيط * الطين الذي يحمل من مكة ويسمى طين حمرة هل الكراهية فيه كالكرهية في اكل الطين على ما جاء في الحديث قال الكراهية في الجميع متحدة كذا في جواهر الفتاوى * وسئل عن بعض الفقهاء عن اكل الطين البخاري ونحوه قال لا بأس بذلك ما لم يضر وكرهية اكله لا للحرمة بل لتنهيج الداء وعن ابن المبارك كان ابي ليلى يرد الجارية من اكل الطين وسئل ابو القاسم عن اكل الطين قال ليس ذلك من عمل العقلاء كذا في الحاوي للفتاوى * والمرأة اذا اعتادت اكل الطين تمنع من ذلك اذا كان يوجب نقصانا في جمالها كذا في المحيط * ولا بأس باكل الفالودج وانواع الاطعمة والشهية كذا في الظهيرية * ولا بأس بالتفكه بانواع الفاكهة وتركه افضل كذا في خزائن المفتين * ولا بأس بالشرب قائما ولا يشرب ماشيا ورخص للمسافرين ولا يشرب بنفس واحد ولا من فم السقاء والقرية لانه لا يخلو من ان يدخل حلقه ما يضره كذا في الغياثية * شرب الماء من السقاية جائز للغني والفقير كذا في الخلاصة * ويكره رفع الجعدة من السقاية وحمله الى منزله لانه وضع للشرب لا للحمل كذا في محيط السرخسي * وحمل ماء السقاية الى اهل ان كان مأذونا للحمل يجوز والا فلا كذا في الوجيز للكردي في المتفرقات * قطرة من خمر وقعت في دن الخل لا يحل شربه الا بعد ساعة ولو صب كوز من خمر في دن خل ولا يوجد له طعم

ولاراحة محل شربه في الحال كذا في اول الباب من الملتقط * ولا يسقي اباه الكافر خمر او لاينا وله القدرج
وباخذ منه ولا يذهب به الى البيعة ويرده منها ويوقد تحت قدرة اذا لم يكن فيها مبيته او لحم خنزير
ولا يحضر المسلم مائدة يشرب فيها خمر او يوكل مبيته كذا في الفتاوى العنابية * ولا يجوز وضع القصاع
على الخبز والسكرجة كذا في القنية * قال الامام الصغار لا جد في نية الذهاب الى الضيافة سوى
ان ارفع المملحة من الخبز كذا في الخلاصة * والاصح ان كان مملحة يزيد اكل الخبز لا يكره كذا
في الينابيع * ويجوز وضع كاغذ فيها ملح على الخبز ووضع البقول عليه قال شمس الائمة الحلواني
كل ذلك جائز وقال (خوان از بهراينها بود) قال علاء الترجماني وعلاء الحمامي مثله ورأينا
كثيرا فعلوا ذلك ببخارا وسمرقند بحضرة الكبار من الائمة ولم يمنعوا قال رض واما غيرها من المأكولات
كالزما ورد والسينوسج وما اشبههما يجوز وضعها على الخبز مند هم كذا في القنية * ويكره تعليق
الخبز بالخوان بل يوضع بحيث لا يعلق كذا في الظهيرية * واختلفوا في جواز وضع قطعة خبز تحت
الخوان ليستوي كذا في الزاهدي * وكان الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني رح لا يفتي بالكراهة
في وضع المملحة على الخبز وفي تعليق الخبز بالخوان وفي وضع الخبز تحت القصعة وفي مسح الاصبع
او السكين بالخبز اذا كان يأكل ذلك الخبز بعد ذلك ومن مشائخنا من افتى بكراهية مسح الاصبع
والسكين بالخبز وان اكل الخبز بعد ذلك كذا في المحيط * قال علاء الترجماني يكره قطع الخبز بالسكين
وقال ابو الفضل الكرمانى وابوحامد لا يكره كذا في القنية * وسئل عنها علي بن احمد فقال
ينظر ان كان خبز مكة معجونا بالحليب فلا يكره ولا بأس وما اذا لم يكن كذلك فهو من اخلاق
الاعاجم كذا في التاتارخانية نافلا من اليتيمة * ومن الثوري رح انه سئل عن الاستمداد من خبز
غبرة قال هو مال غيرة فليستأذنه ولا احب له ان يفعل من غير استبذان ولا اشارة ومهما امكن
لا يستأذن لانه سؤال الا ان يكون بينهما انبساط كذا في الملتقط * الجيران يأخذون الخمير فيما بينهم
ويدفعون بدله مجازفة فانه يجوز كذا في جواهر الفتاوى * المسافرون اذا خلطوا زوادهم او اخرج
كل واحد منهم درهما على عدد الرقعة واشتروا به طعاما واكلوا فانه يجوز وان تفا وتوا في الاكل كذا
في الوجيز للكردي * الباب الثاني عشر في الهدايا والضیقات اهدى الى رجل شيئا واضافه
ان كان غالب ماله من الحلال فلا بأس الا ان يعلم بانه حرام فان كان الغالب هو الحرام ينبغي
ان لا يقبل

ان لا يقبل الهدية ولا يأكل الطعام الا ان يخبره بانه حلال وورثته او استقرضته من رجل كذا في البناء * ولا يجوز قبول هدية امراء الجور لان الغالب في مالهم الحرمة الا اذا علم ان اكثر ماله حلال بان كان صاحب تجارة او زرع فلا بأس به لان اموال الناس لا يخلو من قليل حرام فالمعتبر الغالب وكذا اكل طعامهم كذا في الاختيار شرح المختار * واما هدايا الامراء في زماننا حكي من الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل البخاري رح انه سئل عن هدايا الامراء في زماننا قال يرد على اربابها والشيخ الامام الزاهد ابو بكر محمد بن حامد سئل عن هذا فقال يوضع في بيت المال وهكذا ذكر محمد رح في السير الكبير وذكر ذلك عند الشيخ الامام الجليل محمد بن الفضل فقال كنت اعلم ان المذهب هذا الا اني لم اُفت به مخافة ان يوضع في بيت المال ثم الامراء يصرفونها الى شهواتهم ولهوهم وقد علمنا انهم يمسون بيت المال بشهواتهم لاجتماع المسلمين كذا في المحيط * قال الفقيه ابو الليث رح اختلف الناس في اخذ الجائزة من السلطان قال بعضهم يجوز ما لم يعلم انه يعطيه من حرام قال محمد رح وبه نأخذ ما لم نعرف شيئا حراما بعينه وهو قول ابي حنيفة رح واصحابه كذا في الظهيرية * وفي شرح حيل الخصاص لشمس الائمة رح ان الشيخ ابو القاسم الحكيم كان يأخذ جائزة السلطان وكان يستقرض لجميع حوائجه وما يأخذ من الجائزة يقضي به اديونه والحبلة في هذه المسائل ان يشتري نسبة ثم ينقد ثمنه من اي مال شاء وقال ابو يوسف رح سألت ابا حنيفة رح عن الحبلة في مثل هذا فاجابني بما ذكرنا كذا في الخلاصة * لا ينبغي للناس ان يأكلوا من اطعمة الظلمة لتقبيح الامر عليهم وزجرهم عما يرتكبون وان كان يحل كذا في الغرائب * وسئل ابو بكر عن الذي لا يحل له اخذ الصدقة فالا فضل له ان يقبل جائزة السلطان ويفرقها على من يحل له او لا يقبل قال لا يقبل لانه يشبه اخذ الصدقة قيل اليس ان ابانصير اخذ جائزة اسحق بن احمد واسماعيل قال كانت لهما اموال ورثاها عن ابيهما فقبل له لو ان فقيرا يأخذ جائزة السلطان مع علمه ان السلطان يأخذها غصبا يحل له قال ان خلط ذلك بدراهم اخرى فانه لا بأس به وان دفع عين المغصوب من غير خلط لم يجز قال الفقيه رح هذا الجواب خرج على قياس قول ابي حنيفة رح لان من اصله ان الدراهم المغصوبة من اناس متين خلط البعض ببعض فقد ملكها الغاصب ووجب عليه مثل ما غصب وقال لا يملك تلك الدراهم وهي على ملك صاحبها فلا يحل له الاتخذ كذا في الحاوي للفتاوى * وفي فتاوى اهل سمرقند رجل

دخل على السلطان فقدم عليه بشيء مأكول فان اشتراه بالثمن اولم يشتر ذلك ولكن هذا الرجل لا يفهم انه مفضوب بعينه حل له اكله هكذا ذكر والصحيح انه ينظر الى مال السلطان ويبنى الحكم عليه هكذا في الذخيرة * قال محمد راج لا بأس بان يجيب دعوة رجل له عليه دين قال شيخ الاسلام هذا جواب الحكم فاما الافضل ان يتورع عن الاجابة اذا علم انه لاجل الدين او اشكل عليه الحال قال شمس الائمة الحلواني رح حالة الاشكال انما يتورع اذا كان يدعوه قبل الاقراض في كل عشرين يوما وبعد الاقراض جعل يدعوه في كل عشرة ايام او زاد في البأجات اما اذا كان يدعوه بعد الاقراض في كل عشرين ولا يزيد في البأجات فلا يتورع الا اذا نص انه اضاف له لاجل الدين كذا في المحيط * واختلف في اجابة الدعوة قال بعضهم واجبة لا يسع تركها وقالت العامة هي سنة والافضل ان يجيب اذا كان وليمة والافهم مخير والاجابة افضل لان فيه ادخال السرور في قلب المؤمن كذا في التمر تاشي * ولو دعى الى دعوة فالواجب ان يجيبه الى ذلك وانما يجيب عليه ان يجيبه اذا لم يكن هناك معصية ولا بدعة وان لم يجبه كان عاصيا والامتناع اسلم في زماننا الا اذا علم يقينا بانه ليس فيها بدعة ولا معصية كذا في البنابيع * قال الشيخ الامام علاء الدين اعلم العلماء السمرقندي الحيلة لمن ابتلي بضيافة فيه شبهة الحرام ان يقول صاحب الضيف ملكت هذا المال لفلان الفقير فاذا ملكه صار ملكا للفقير واذا صار ملكا للفقير لو ملك غيره يجوز وما ذكر في شرح الجامع الصغير بكرة ان يأكل الرجل من مال الفقير يعني من مال اخذه من الصدقة لا اذا ملكها بجهة اخرى كذا في جواهر الفتاوى * لا يجيب دعوة الفاسق المعلن ليعلن انك غير راض بنفسه وكذا دعوة من كان غالب ماله من حرام ماله بخبر انه حلال وبالعكس يجيب مالم يتبين هذه انه حرام كذا في التمر تاشي * وفي الروضة يجيب دعوة الفاسق والتورع ان لا يجيبه ودعوة الذي اخذ الارض مزارعة او يدفعها على هذا كذا في الوجيز للكردي * آكل الربوا وكاسب حرام اهدى اليه واخافه وغالب ماله حرام لا يقبل ولا يأكل مالم يخبره ان ذلك المال اصله حلال ورثه او استقرضه وان كان غالب ماله حلالا لا بأس بقبول هديته والاكل منه كذا في الملنقط * لا ينبغي التخاف من اجابة الدعوة العامة كدعوة العرس والنحان ونحوهما واذا اجاب فقد فعل ما عليه اكل او لم يأكل وان لم يأكل فلا بأس به والافضل ان يأكل لو كان غير صائم كذا في الخلاصة * من ادعى الى وليمة فوجدته لعبا وفسادا فلا بأس ان يتعدى يأكل فان قدر على المنع يمنعهم

وان لم يقدر يصبر وهذا اذا لم يكن مقتدي به اما اذا كان ولم يقدر على منعهم فانه يخرج ولا يقعد ولو كان ذلك على المائدة لا ينبغي ان يقعد وان لم يكن مقتدي به وهذا كله بعد الحضور واما اذا علم قبل الحضور فلا يحضر لانه لا يلزمه حق الدعوة بخلاف ما اذا هجم عليه لانه قد لزمه كذا في السراج الوهاج * وان علم المقتدي بذلك قبل الدخول وهو محترم يعلم انه لو دخل يتركون ذلك فعليه ان يدخل والا لم يدخل كذا في التمر تاشي * رجل اتخذ ضيافة للقرابة او وليمة واتخذ مجلسا لاهل الفساد فدعا رجلا صالحا الى الوليمة قالوا ان كان هذا الرجل بحال لو امتنع عن الاجابة منعهم عن فسقهم لا تباح الاجابة بل يجب عليه ان لا يجيب لانه نهى عن المنكر وان لم يكن الرجل بحال لو لم يجب لا يمنعهم عن الفسق لا بأس بان يجيب ويطعم وينكر معصيتهم وفسقهم لانه اجابة الدعوة واجابة الدعوة واجبة او مندوبة فلا يمتنع بمعصية اقترنت بها ووليمة العرس سنة وفيها مثوبة عظيمة وهي اذا بنى الرجل بامرأته ينبغي ان يدعو الجيران والاقرباء والاصدقاء ويذبح لهم ويصنع لهم طعاما واذا اتخذ ينبغي لهم ان يجيبوا فان لم يفعلوا اثموا قال عليه السلام من لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله فان كان صائما اجاب ودعا وان لم يكن صائما اكل ودعا وان لم يأكل اثم وجفا كذا في خزانة المفتين * ولا بأس بان يدعو يومئذ ومن الغد وبعد الغد ثم ينقطع العرس والوليمة كذا في الظهيرية * حمل الطعام الى صاحب المصيبة والاكل معهم في اليوم الاول جاز لشغلهم بالجهاز وبعده يكره كذا في التاتارخانية * ولا يباح اتخاذ الضيافة ثلاثة ايام في ايام المصيبة واذا اتخذ لا بأس بالاكل منه كذا في خزانة المفتين * وان اتخذ طعاما للفقراء كان حسنا اذا كانت الورثة بالغيث فان كان في الورثة صغير لم يتخذ وذلك من التركة كذا في التاتارخانية * اذا كان الرجل على مائدة فناول غيره من طعام المائدة ان علم ان صاحبه لا يرضى به لا يحل له وان علم انه يرضى فلا بأس به وان اشتبه عليه لا يناول ولا يعطي سائلا كذا في فتاوى قاضيخان * وان كانوا على مائدة لا يناول بعضهم بعضا الا اذا اتفقوا برضاء رب البيت وذكر في كتاب الهبة ضيافة فيها موائد فاعطي بعضهم بعض من على مائدة اخرى طعاما ليأكل او على هذه المائدة يجوز كذا في الملتقط * وان ناول الضيف شيئا من الطعام الى من كان ضيفا معه على الخوان تكلموا فيه قال بعضهم لا يحل له ان يفعل ذلك ولا يحل لمن اخذ ان يأكل ذلك بل يضعه على المائدة ثم يأكل من المائدة واكثرهم يجوزوا ذلك لانه مأذون بذلك عادة ولا يجوز لمن كان على المائدة ان يعطي

انسانا دخل هناك لطلب انسان او حاجة اخرى كذا في فتاوى قاضيخان * والصحيح في هذا انه ينظر الى العرف والعادة دون التردد كذا في الينابيع * وكذا لا يدفع اليه ولد صاحب المائدة وعبد وكتبه وسنوره كذا في فتاوى قاضيخان * الضيف اذا ناول من المائدة هرة لصاحب الدار او لغيره شيئا من الخبز او قليلا من اللحم يجوز استحسانا لانه اذن عادة ولو كان عندهم كلب لصاحب الدار او لغيره لا يسعه ان يناوله شيئا من اللحم او الخبز الا باذن صاحب البيت لانه لا اذن فيه عادة ولو ناول العظام او الخبز المحترق وسعه كذا في الظهيرية * وهكذا في الذخيرة والكبرى * رجل دنا قوما الى طعام وفرقهم على اخوته ليس لاهل هذا الخوان ان يتناول من طعام خوان آخر لان صاحب الطعام انما اباح لاهل كل خوان ان يأكل ما كان على خوانه لا غير وقال الفقيه ابو الليث رح القياس كذلك وفي الاستحسان اذا اعطى من كان في ضيافة تلك جاز وان اعطى بعض الخدم الذي هناك جاز ايضا وكذا لو ناول الضيف من المائدة شيئا من الخبز او قليلا من اللحم جاز استحسانا وان ناول الطعام الفاسد او الخبز المحترق فذلك جائز عندهم لانه مأذون بذلك كذا في فتاوى قاضيخان * رفع الزلة حرام بلا خلاف الا اذا وجد الاذن والاطلاق من المضيف كذا في جواهر الاخلاطي * رجل يأكل خبزا مع اهله فاجتمع كسرات الخبز ولا يشتهيها اهله فله ان يطعم الدجاجة والشاة والبقر وهو افضل ولا ينبغي الثأؤا في النهر او في الطريق الا اذا كان الالتقاء لاجل النمل ليأكل النمل فحينئذ يجوز هكذا فعله السلف كذا في الظهيرية * ولا يجوز لاحد ان يوكل المجنون المبتة بخلاف الهرة واذا تنجس الخبز او الطعام لا يجوز ان يطعم الصغير والمعتوه والحيوان المأكول اللحم وقال اصحابنا لا يجوز الانتفاع بالميتة على وجه ولا يطعمها الكلاب والجوارح كذا في الفقيه * يستحب للضيف ان يجلس حيث يجلس قال الفقيه ابو الليث رح يجب على الضيف اربعة اشياء اولها ان يجلس حيث يجلس والثاني ان يرضى بما قدم اليه والثالث ان لا يقوم الا باذن رب البيت والرابع ان يدعوله اذا خرج ويستحب ان يقول المضيف احبنا كل من غير الحاج ولا يكثر السكوت عند الاضياف ولا يغيب عنهم ولا يفضب على خادمه عند الاضياف ولا يقتر على اهله وعياله لاجل الاضياف كذا في الظهيرية * الا فضل ان ينفق على نفسه ثم على عياله وما فضل يتصدق ولا يعطى الفاسق اكثر من قوته كذا في التاتار خانية * بكرة السكوت حالة الاكل لانه تشبه بالمجوسي كذا في اسراجية

كذا في السراجية * ولا يسكت على الطعام ولكن يتكلم بالمعروف وحكايات الصالحين كذا
 في الغرائب * وينبغي ان يخدم المضيف بنفسه اقتداءً بابراهيم علي نبينا وعليه السلام كذا
 في خزائن المفتين * واذا د صوت قوما الى طعامك فان كان القوم قليلا فجلست معهم فلا بأس
 لان خدمتك اياهم على المائدة من المروءة وان كان القوم كثيرا فلا تقوم معهم واخدمهم بنفسك ولا تغضب
 على الخادم عند الاضياف ولا ينبغي ان تجلس معهم من يثقل عليهم فاذا فرغوا من الطعام
 واستأذنوا ينبغي ان لا يمنعهم واذا حضر القوم وابطأ آخرون فالحاضر احق ان يقدم من المتخلف
 وينبغي لصاحب الضيافة ان لا يقدم الطعام ما لم يقدم الماء لغسل الايدي وكان القياس ان يبدأ
 بمن هو في آخر المجالس ويؤخر صاحب الصدر ولكن الناس قد استحسنوا بالبداية بصاحب
 الصدر فان فعل ذلك فلا بأس به واذا ارادوا غسل ايديهم بعد الطعام فقد كرهوا ان افرغ الطست
 في كل مرة وقال بعضهم لا بأس به لان الدسومة اذا سالت في الطست فرما ينتضج على ثيابه
 فتفسد عليه ثيابه وكان في الامر الاول غالب طعامهم الخبز والتمر والطعام قليل الدسومة واما اليوم
 اكلوا الباجات والالوان ويصيب ايديهم بذلك فلا بأس بصبه في كل مرة قال الفقيه اذا تخلل
 الرجل فما خرج من بين اسنانه فان ابتلعه جاز وان القاه جاز ويكره الخلل بالريحان وبالاأس
 وبخشب الرمان ويستحب ان يكون الخلل من الخلف الاسود ولا ينبغي له ان يرمي بالخلل
 وبالطعام الذي خرج من بين اسنانه عند الناس لان ذلك يفسد ثيابههم ولكنه يمسكه فاذا اتى
 بالطست لغسل اليد القاه فيه ثم يغسل يده فان ذلك من المروءة كذا في التاتارخانية ناقلا من
 البستان * الباب الثالث عشر في النهبة ونثر الدراهم والسكر وما رمى به صاحبه ذكر في فتاوى
 اهل سمرقند ان النهبة جائزة اذا اذن صاحبه فيها اذا وضع الرجل مقدارا من السكر او عدداً من
 الدراهم بين قوم وقال من شاء اخذ منه شيئا وقال من اخذ منه شيئا فهو له فكل من اخذ منه شيئا
 يصير ملكا له ولا يكون لغیره ان يأخذ ذلك منه كذا في الذخيرة * نثر الدراهم والدنانير والفلوس
 التي كتب عليها اسم الله تعالى مكروه عند البعض وقيل غير مكروه وهو الصحيح كذا في جواهر
 الاخلاطي * تكلم المشائخ في نثر الدراهم والدنانير والفلوس كانت عليها كلمة الشهادة بعضهم لم يكرهوا
 ذلك وهو الصحيح كذا في الذخيرة * لا بأس بنثر السكر والدراهم في الضيافة ومقد النكاح
 كذا في السراجية * واذا نثر السكر فحضر رجل لم يكن حاضرا وقت النثر قبل ان ينتهب المنشور واراد

ان يأخذ منه شيئا هل له ذلك اختلف المشائخ فيه قال بعضهم له ان يأخذه وقال الفقيه ابو جعفر **رح** ليس له ذلك كذا في الخلاصة * واذا نثر السكر ووقع في ذيل رجل او كتمه واخذ غيره كان ذلك للأخذ كذا في المنتقى * وذكر هذه المسئلة في فتاوى اهل سمرقند وفصل الجواب تفصيلا قال ان كان بسط ذيله او كتمه ليقع عليه السكر لا يكون لأخذه ولو اخذه كان لصاحب الذيل والكم ان يسترده منه كذا في المحيط * ولو نثر السكر في عرس فوقع في حجر رجل فاخذه آخر جازان لم يكن فتح حجره ليقع فيه السكر ولو اخذ بيده ثم وقع منه واخذه آخر فهو للاول كذا في البنايع * اذا دخل الرجل مقصورة الجامع ووجه فيها سكر اجاز له الاخذ الا على قول الفقيه ابي جعفر **رح** ولو مر بسوق الفانيد فوجد سكر الم يسعه ان يأخذ كذا في الخلاصة * وفي فتاوى ابي الليث **رح** انه اذا دفع الرجل الى غيره سكر او دراهم لينثره على العروس فاراد ان يحبس لنفسه شيئا وفيما اذا كان المدفوع دراهم ليس له ذلك وكذا ليس ان يدفع الدراهم الى غيره لينثر ذلك الغير واذا نثر ليس له ان يلتقط منه شيئا وفيما اذا كان المدفوع سكر له ان يحبس قدر ما يحبسه الناس في العادة هكذا ذكر اختيار الفقيه ابي الليث **رح** وبعض مشائخنا قالوا ليس له ذلك قال الفقيه ابو الليث **رح** وله ان يدفع السكر الى غيره لينثر فاذا نثر له ان يلتقط وبعض مشائخنا **رح** قالوا ليس له ذلك كما في الدراهم كذا في المحيط * وفي نوادر بن سماعه من ابي يوسف **رح** رجل نفق حماره فالتقاء في الطريق فجاء انسان وسلخه ثم حضر صاحب الحمار فلا سبيل له على اخذ الجلد ولولم يبق الحمار على الطريق فاخذ رجل من منزل صاحبه وسلخه واخذ جلده فلصاحبه ان يأخذ الجلد ويرد ما زاد الدباغ فيه وعنه ايضا في شاة ميتة نبذها اهلها فاخذ رجل صوفها وجلدها ودبغها فذلك له فان جاء صاحبها بعد ذلك اخذ الجلد ويرد ما زاد الدباغ فيه وجوابه في مسئلة الشاة يخالف جوابه في مسئلة الحمار ويجوز ان يقاس كل واحد من المسئلتين على الاخرى فيصير في المسئلتين روايتان كذا في المحيط * المبطخة اذا قلعت وبقيت فيها بقية فانتهب الناس ذلك ان كان تركه لياخذها الناس لا بأس بذلك وهو بمنزلة من حمل زرعه وبقي منه سنبال ان ترك ما يترك عادة لياخذها الناس فلا بأس باخذها وكذلك من استأجر ارضا ليزرعها فزرعها وتورفع الزرع وبقيت فيه بواقي مثل ما يترك الناس عادة فسقاها رب الارض ونبتت بسقيه فهو لرب الارض كذا في التاتارخانية *

الباب الرابع عشر في اهل الذمة والاحكام التي تعود اليهم لا بأس بدخول اهل الذمة المسجد الحرام
وسائر المساجد وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي * في البيعة يكره للمسلم الدخول في البيعة
والكنيسة وانما يكره من حيث انه مجمع الشياطين لا من حيث انه ليس له حق الدخول
كذا في التاتارخانية * قوم من اهل الذمة اشتروا من المسلمين دارا في مصر ليتخذوها مقبرة قال
لما ملكوها يفعلون فيها ما شاؤوا وان اضربوت الجيران بخلاف ما لو اتخذوا بيعة او كنيسة او بيت
نار في مصر لم يملكوا ذلك كذا في خزانة الفتاوى * لا بأس ببيع الزنار من النصراني والقلنسوة
من المجوسي كذا في السراجية * سئل ابو بكر هل يؤخذ عهد من اهل الذمة بالكسبيجات قال
مرة لا يؤخذون به ومرة قال انهم يؤخذون به اذا كانوا كثيرا ليعرفوا كذا في الحاوي للفتاوى *
يكره للمشهور المقتدى الاختلاط الى رجل من اهل الباطل والشر الا بتدبر الضرورة لانه يعظم امره
بين يدي الناس ولو كان رجلا لا يعرف بداريه ليدفع الظلم عن نفسه من غير ان يمس فلا بأس به
كذا في الملتقط * وقال في التدويري في النصرانية تحت مسلم لا تنصب في بيته صليبا وتصلي في بيته
حيث شاءت كذا في المحيط * وفي كتاب الخراج لابي يوسف رج وللرجل ان يأمر جاريته الكتابية بالغسل
من الجنابة ويجبرها على ذلك قالوا يجب ان تكون المرأة الكتابية على هذا القياس كذا في التاتارخانية
نافلا من البيعة * وعن محمد بن حمران قال مضرب الربط قال محمد بن حمران كل شيء امكن منه المسلم
فاني امكن منه المشرك الا الخمر والخنزير كذا في الملتقط * قال محمد بن حمران ويكره الاكل والشرب في
اواني المشركين قبل الغسل ومع هذا لو اكل او شرب فيها قبل الغسل جاز ولا يكون آكلا ولا شارب احراما
وهذا اذا لم يعلم بنجاسة الاواني فاما اذا علم فانه لا يجوز ان يشرب ويأكل منها قبل الغسل ولو شرب
او اكل كان شارباً وآكلاً حراماً وهو نظير سور الدجاجة اذا علم انه كان على منقارها نجاسة فانه لا يجوز
التوضي به والصلوة في سراويلهم نظير الاكل والشرب من اوانيهم ان علم ان سراويلهم نجسة لا تجوز
الصلوة فيها وان لم يعلم تكبره الصلوة فيها ولو صلى يجوز ولا بأس بطعام اليهود والنصارى كله من
الذبائح وغيرها ويستوى الجواب بين ان يكون اليهود والنصارى من اهل الحرب او من غير
اهل الحرب وكذا يستوي ان يكون اليهود والنصارى من بني اسرائيل او من غيرهم كنصارى
العرب ولا بأس بطعام المجوس كله الا الذبيحة فان ذبيحتهم حرام ولم يذكر محمد بن حمران الاكل
مع المجوس ومع غيره من اهل الشرك انه هل يحل ام لا وحكي من الحاكم الامام عبد الرحمن

الكتاب انه ان ابتلي به المسلم مرة او مرتين فلا بأس به واما الدوام عايه يكره كذا في المحيط * وذكر القاضي الامام ركن الاسلام علي السغدري ان المجوسي اذا كان لا يزعم فلا بأس بالاكل معه وان كان يزعم فلا يأكل معه لانه يظهر الكفر والشرك ولا يأكل معه حال ما يظهر الكفر والشرك ولا بأس بضيافة الذمي وان لم يكن بينهما الا معرفة كذا في الملتقط * وفي التغاير لا بأس بان يضيف كافر القرابة او الحاجة كذا في التمر تاشي * ولا بأس بالذهاب الى ضيافة اهل الذمة هكذا ذكر محمد ربح وفي اضية النوازل المجوسي او النصراني اذا ادعاه رجلا الى طعامه تكرر الاجابة وان قال اشتريت اللحم من السوق فان كان الداعي نصرانيا فلا بأس به وما ذكر في النوازل في حق النصراني يخالف رواية محمد ربح علي ما تقدم ذكرها كذا في الذخيرة * ولا بأس بان يصل الرجل المسلم المشرك قريبا كان او بعيدا محاربا كان او ذميا واراد بالمحارب المستأمن واما اذا كان غير المستأمن فلا ينبغي للمسلم ان يصله بشيء كذا في المحيط * وذكر القاضي الامام ركن الاسلام علي السغدري اذا كان حربيا في دار الحرب وكان الحال حال صلح ومسالمة فلا بأس بان يصله كذا في التارخانية * هذا هو الكلام في صلة المسلم المشرك وجئنا الى صلة المشرك المسلم فقد روى محمد ربح في السير الكبير اخبارا متعارضة في بعضها ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبل هدايا المشرك وفي بعضها انه صلح لم يقبل فلا بد من التوفيق واختلاف عبارة المشائخ ربح في وجه التوفيق فعبارة النفيد ابي جعفر الهندواني ان ما روي انه لم يقبلها محمول على انه انما لم يقبلها من شخص غلب على ظن رسول الله صلى الله عليه وآله انه وقع عند ذاك الشخص ان رسول الله صلى الله عليه وآله انما يقبلها طمعا في المال لا لاعلاء كلمة الله ولا يجوز قبول الهدية من مثل هذا الشخص في زماننا وما روي انه قبلها محمول على انه قبل من شخص غلب على ظن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه وقع عند ذلك الشخص ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انما يقبلها لاهواز الدين ولا لاعلاء كلمات الله العليا لا لطلب المال وقبول الهدية من مثل هذا الشخص جاز في زماننا ايضا ومن المشائخ من وفق من وجه آخر فقال لم يقبل من شخص عام انه لو قبل منه يتل صلابته وعزته في حقه ويلين له بسبب قبول الهدية وقيل من شخص علم انه لا يقل صلابته وعزته في حقه ولا يلين بسبب قبول الهدية كذا في المحيط * لا بأس بان يكون بين المسلم والذمي معاملة اذا كان ممن لا بد منه كذا في السراجية * اذا كان لرجل اولامراة

اولا امرأة والدان كافرين عليه نفقتهما وبرهما وخدمتهما وزيارتهما فان خاف ان يجلباه الى الكفر ان زارهما جازان لا يزورهما كذا في الخلاصة * ولا يدعوني الذمي بالمغفرة ولو دماله بالهدى جازلانه عليه السلام قال اللهم اهد قومي فانهم لا يعلمون كذا في التبيين * لو قال ليهودي او مجوسي يا كافر يا ثم ان شق عليه كذا في الغيبة * اذا قال للذمي اطل الله بقاءك ان كان نيته ان الله تعالى يطيل بقاءه ليسلم او يؤدى الجزية عن ذل وصغار فلا بأس به وان لم ينوشيثا يكره كذا في المحيط * ولو دمال للذمي بطول العمر قيل لا يجوز لان فيه التمادي على الكفر وقيل يجوز لان في طول عمره نفع للمسلمين باداء الجزية فيكون دعاء لهم وعلى هذا الاختلاف الدعاء له بالعافية كذا في التبيين * وقال مجاهد اذا كتبت الى اليهودي او النصراني في الحاجة فاكتب السلام على من اتبع الهدى ويلقى الكافر والمبتدع بوجه مكفهر تكرر المصافحة مع الذمي وان صافحه يغسل يده ان كان متوضعا كذا في الغرائب * ولا بأس به مصافحة المسلم جاره النصراني اذا رجع بعد الغيبة ويتأذى بترك المصافحة كذا في الغيبة * ولا بأس لعبادة اليهودي والنصراني وفي المجوسي اختلاف كذا في التهذيب * ويجوز عبادة الذمي كذا في التبيين * واختلفوا في عبادة الفاسق والاصح انه لا بأس به واذا مات الكافر قال لوالده او قريبه في تعزيتة اخلف الله عليك خيرا منه واصلحك اي اصلحك بالا سلام و رزقك ولدا مسلدا لان الخير به تظهر كذا في التبيين * وذكر ابن سماعه عن محمد بن حنفية انه يصلي على الذمي بشهادة الواحد مسلم ولا يترك الصلوة على المسلم بشهادة الواحد انه ارتد كذا في محيط السرخسي * رجل اشترى عبدا مجوسيا فابى ان يسلم وقال ان بعثني من مسلم فقتلت نفسي جازله ان يبيعه من مجوسي كذا في السراجية * لا يترك مملوك مسلم في ملك ذمي بل يجبر على بيعه ان كان محل البيع كذا في الغرائب * وفي مجموع النوازل اذا دخل يهودي الحمام هل يباح للخادم المسلم ان يخدمه قال ان خدمه طمعا في فلو سه فلا بأس به وان خدمه تعظيما له ينظر ان فعل ذلك ليميل قلبه الى الاسلام فلا بأس به وان فعل تعظيما لليهودي دون ان ينوي شيئا مما ذكرنا كره له ذلك وعلى هذا اذا دخل ذمي على مسلم فقام له ان قام طمعا في اسلامه فلا بأس وان قام تعظيما له غير ان ينوي ما ذكرنا او قام طمعا لغناه كره له ذلك كذا في الذخيرة * ولا ينبغي للرجل ان يسأل اليهودي والنصراني عن التوراة والانجيل والذبور ولا يكتبه ولا يتعلمه ولا يستدل لا ثبات المطالب بما ذكر في تلك الكتب واما استدلال العلماء في اثبات

رسالة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بالمذكور في أسفار التوراة وصحف الانجيل فذلك
للإزام عليهم بما عندهم كذا في الوجيز للكردي * الباب الخامس عشر في الكسب وهو أنواع فرض
وهو الكسب بقدر الكفاية لنفسه وعياله وقضاء ديونه ونفقة من يجب عليه نفقته فان ترك الاكتساب
بعد ذلك وسعه وان اكتسب ما يدخره لنفسه وعياله فهو في سعة فقد صح ان النبي صلى الله عليه
وآله آذخر قوت عياله سنة كذا في خزانة المفتين * وكذا ان كان له ابوان معسران يفترض عليه
الكسب بقدر كفايتهما كذا في الخلاصة * ومستحب وهو الزيادة على ذلك ليؤاسي به فقيرا ويجازي
به قريبا فانه افضل من التخلي لنفل العباد ومباح وهو الزيادة للزيادة والتجمل ومكروه وهو
الجمع للتفاخر والتكاثر وان كان من حل كذا في خزانة المفتين * ولا يلتفت الى حال الجماعة الذين
قعدوا في المساجد والخانقاهات وانكروا الكسب واعينهم طامحة وايديهم مادية الى ما في ايدي
الناس يسمون انفسهم المتوكلين وليسوا كذلك هكذا في الاختيار شرح المختار * وعن ابي يوسف رح
بكرة ان يجتمع قوم فيعتزلوا الى موضع ويمتنعوا عن الطيبات يعبدون الله تعالى فيه ويفرغون
انفسهم كذلك وكسب الحلال ولزوم الجمعة والجماعات في الامصار احب والزم كذا في التاتارخانية *
قيل كل قارئ ترك الكسب فانه يأكل من دينه كذا في السراجية * وافضل اسباب الكسب
الجهل ثم التجارة ثم الزراعة ثم الصناعة كذا في الاختيار شرح المختار * والتجارة افضل من الزراعة
حند البعض والاكثر على ان الزراعة افضل كذا في الوجيز للكردي * امرأة اجنبية تغزل في دار رجل
ويعطيها كل يوم قطنا وخبزا فالغزل يطيب له ان لم يشترط عليها الغزل كذا في القنية * غزل الرجل
اذا كان على مثال غزل المرأة بكرة لانه تشبه بهن كذا في القنية * ومن كان له قوت يومه لا يحل السؤال
كذا في الاختيار شرح المختار * وما جمع السائل من المال فهو خبيث كذا في الينابيع * وفي المنتقى
ابراهيم عن محمد رح في امرأة نائحة او صاحب طبل او مزمارا كتسب ما لا قال ان كان على
شرط ردة على اصحابه ان عرفهم يريد بقوله على شرط ان شرطوا لها في اوله ما لا بازاء النائحة او بازاء
الفناء وهذا لانه اذا كان الاخذ على الشرط كان المال بمقابلة المعصية فكان الاخذ معصية والسبيل
في المعاصي ردة ما وذلك ههنا برد المأخوذ ان تمكن من ردة بان عرف صاحبه وبالتصدق منه ان
لم يعرفه ليصل اليه نفع ماله ان كان لا يصل اليه حين ماله امانا لم يكن الاخذ على شرط لم يكن الاخذ
معصية والدفع حصل من المالك برضا فيكون له ويكون حلالا له من محمد رح في كسب المغنية

ان اقصي به دين لم يكن لصاحب الدين ان يأخذة وامافي القضاء فهو يجبر على الاخذ وينبغي
على قياس المسئلة المتقدمة ان يقال انها اذا اخذت ذلك من غير شرط يسع لرب الدين ان يأخذة
ذكر محمد رح في كتاب الكسب كسب الخصي مكروه ولم يرد به ما اكتسبه وانما اراد به ان يأخذة
خصيا وخصاؤه مكروه كذا في المحيط * يبيع تعويذا في مسجد جامع ويكتب فيه التوراة والانجيل
والفرقان ويأخذ عليهما ما لا يقول انا دفع الهدية لايحل له ذلك كذا في الكبرى * واذا مات الرجل
وكسبه خبيث فالاولى لورثته ان يرد والمال الى اربابها فان لم يعرفوا اربابها تصدقوا بها وان كان
كسبه من حيث لا يحل وابنه يعلم ذلك ومات الاب ولا يعلم الابن ذلك بعينه فهو حلال له في الشرع
والورع ان يتصدق به بنية خصماء ابيه كذا في البنابيع * وعن ابي يوسف رح في قوم ورثوا خمر
وهم مسلمون لا يقسم الخمر بينهم ولكن يخلل ثم يقسم كذا في الخلاصة * له مال فيه شبهة اذا تصدق به
على ابيه يكفيه ذلك ولا يشترط التصديق على الاجنبي وكذا اذا كان ابنه معه حين كان يبيع
ويشتري وفيها بيع فاسدة فوهب جميع ماله لابنه هذا خرج من العهدة كذا في القنية * سئل
الفتية ابو جعفر عن اكتسب مالا من امر السلطان وجده المال من اخذ الغرامات المحرمة
وغير ذلك هل يحل لاحد عرف ذلك ان يأكل من طعامه قال احب الي في دينه ان لا يأكل منه
ويسعه اكله حكما ان كان ذلك الطعام لم يقع في يد المطعم غصبا ورشوة كذا في المحيط * الصبر على الفقر
افضل من الشكر على الغنى الامتناع من الكسب اولى من الاشتغال به على قصد الانفاق على
وجوه الخير كذا في السراجية * الباب السادس عشر في زيارة القبور وقراءة القرآن في المقابر
ونقل الميت من موضع الى موضع وما يتصل به لا بأس بزيارة القبور وهو قول ابي حنيفة رح
وظاهر قول محمد رح يقتضي الجواز للنساء ايضا لانه لم يخص الرجال وفي الاشارة واختلف
المشائخ رح في زيارة القبور للنساء قال شمس الائمة السرخسي رح الاصح انه لا بأس بها وفي
التهذيب يستحب زيارة القبور وكيفية الزيارة كزيارة ذلك الميت في حياته من القرب والبعد
كذا في خزائن الفتاوى * واذا اراد زيارة القبور يستحب له ان يصلي في بيته ركعتين يقرأ في كل ركعة
الفاتحة وآية الكرهي مرة واحدة والاخلاص ثلاث مرات وجعل نوابها للميت بعث الله تعالى الى
الميت في قبره نورا وكتب للمصلي نوابا كثيرا ثم لا يشتغل بما لا يعنيه في الطريق فاذا بلغ المقبرة
نظم عليه ثم يقف مستند بر القبلة مستقبلا لوجه الميت ويقول السلام عليكم يا اهل القبور يغفر الله لنا

ولكم انتم لناسف ونحن بالاثركذا في الغرائب * واذا اراد الدعاء يقوم مستقبل القبلة كذا
 في خزانة الفتاوى * وان كان شهيدا يقول سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى الدار واذا كان
 قبورا المسلمين مختلطة بقبور الكفار يقول السلام على من اتبع الهدى ثم يقرأ سورة الفاتحة وآية
 الكرسي ثم يقرأ سورة اذا نزلت والهكم التكاثر كذا في الغرائب * وحكي عن الشيخ الامام
 الجليل ابي بكر محمد بن الفضل رح ان قراءة القرآن في المقابر اذا اخفى ولم يجهر لا يكره
 ولا بأس به انما يكره قراءة القرآن في المقبرة جهرا اما المخافة فلا بأس به وان ختم وكان الصدر
 ابواسحق الحافظ يحكي عن اسناده ابي بكر محمد بن ابراهيم رح لا بأس ان يقرأ على المقابر
 سورة الملك سواء اخفى او جهروا ما غير ما فانه لا يقرأ في المتابر ولم يفرق بين الجهر والخفية كذا
 في الذخيرة في فصل قراءة القرآن * وان قرأ القرآن عند القبور ان نوى بذلك ان يونس صوت
 القرآن فانه يقرأ وان لم يقصد ذلك فالله تعالى يسدع قراءة القرآن حيث كانت كذا في فتاوى فاضيل خان *
 ولومات رجل واجلس وارثه على قبرة من يقرأ الاصح انه لا يكره وهو قول محمد رح كذا في المصنوعات *
 وافضل ايام الزيارة اربعة يوم الاثنين والخميس والجمعة والسبت والزيارة يوم الجمعة بعد الصلوة
 حسن ويوم السبت الى طلوع الشمس ويوم الخميس في اول النهار وقيل في آخر النهار وكذا
 في الليالي المتبركة لاسيما ليلة البراءة وكذلك في الازمنة المتبركة كعشر ذي الحجة والعديد
 وعاشورا وسائر المواسم كذا في الغرائب * اذا مر بمقبرة وقرأ شيئا بنية من يمر عليهم لا بأس به كذا
 في السراجية * وحكي عن ابي بكر بن ابي سعيد انه قال يستحب عند زيارة القبور قراءة سورة
 الاخلاص سبع مرات فانه بلغني من قرأها سبع مرات ان كان ذلك غير مغفور يغفر له وان كان
 مغفورا غفر له هذا القارئ ووهب ثوابه للميت كذا في الذخيرة في فصل ذكر القرآن * وان قرأها
 عشر مرات فهي احسن ومن اراد غاية الكمال فليزد عليها بالتضرع والابتهال سورا اخر ومن
 قرأ على قبر بسم الله وعلى ملء رسول الله رفع الله العذاب والضيق والظلمة عن صاحب القبر
 اربعين سنة كذا في الغرائب * قال ابو يوسف الترجماني لا تعرف وضع اليد على المقابر سنة
 ولا مستحسن ولا نرى به بأسا وقال عيينة الائمة الكرابيسي هكذا وجدناه من غير نكير من السلف
 وقال شمس الائمة المكي بدعة كذا في القنية * ولا يمسح القبر ولا يقبله فان ذلك من عادة النصارى
 ولا بأس

ولا بأس بتقبيل قبر والديه كذا في الغرائب * في اليتيمة سئل الخجندي عن رجل قبر والديه بين القبور هل يجوز له ان يمر بين قبور المسلمين بالدعاء والتسبيح ويزورهما فقال له ذلك ان امكنه ذلك من غير وطئ القبور وسئل ايضا عن له بقعة مملوكة بين المقابر يريد ان يتصرف في تلك البقعة ولا طريق له الا على المقابر هل له ان يتخطى المقابر فقال ان كان الاموات في التوايت فلا بأس قال رض وكذلك ان كانوا في غير التوايت كذا في التا تاريخانية * رجل وجد طريقا في المقبرة يتحرى فان وقع في قلبه ان هذا طريق احد ثوة على القبور لا يمشي فيه وان لم يقع في قلبه ذلك يمشي كذا في محيط السرخسي * قال عين الائمة الكرايسي الاولم ان لا يصعد في المقابر والوبري كان يوسع في ذلك ويقول سقوفها بمنزلة سقوف الدار فلا بأس بالصعود وقال شمس الائمة الحلواني يكره وقال ابن مسعود رض لان الاطباء على جمرا حبالا من ان اطأ على قبر قال علاء الترجماني يأثم بوطئ القبور لان سقف القبر حرق الميت كذا في القنية * وعن شمس الائمة الحلواني رح رخص بعض العلماء المشي على القبور وقالوا يمشي على سقف القبر كذا في خزائن الفتاوى * ولا بأس بان يرفع ستر الميت ليرى وجهه وانما يكره ذلك بعد الدفن كذا في القنية * دفن في ارض الغير فالملك ان شاء نبش او ترك او سوى القبر وزرع فوقه او ضمن الوارث قيمة الحفرة كذا في الوجيز للكردي * حامل اتت على حملها سبعة اشهر وكان الولد يتحرك في بطنها ماتت فدفت ثم رويت في المنام انها قالت ولدت لا ينبش القبر كذا في السراجية * يكره اتخاذ المقبرة في السكك والاسواق ولو اتخذكاشا ناليدفن فيها موتى كثيرة يكره ايضا لان البناء على المقابر يكره ويكره ان يتخذ لنفسه تابوتا قبل الموت وتكره الصلوة في التابوت كذا في القنية * وضع الورد والرياحين على القبور حسن وان تصدق بقيمة الورد كان احسن كذا في الغرائب * واخراج الشموع الى رأس القبور في الليالي الاول بدعة كذا في السراجية * ثوب الجنابة تحرق بحيث لا يستعمل فيما كان يستعمل فيه لا يجوز للمتولي ان يتصدق به ولكن يبيعه بثمن ويشترى به وبزيادة مال ثوبا آخر كذا في جواهر الفتاوى والله اعلم * الباب السابع عشر في الغناء واللهو وسائر المعاصي والامر بالمعروف اخذوا في التغنى المجرد قال بعضهم انه حرام مطلقا والاستماع اليه معصية وهو اختيار شيخ الاسلام ولو سمع يغتنه فلا اثم عليه ومنهم من قال لا بأس بان يتغنى ليستفيد به فهم القوافي والفصاحة ومنهم من قال يجوز التغنى لدفع الوحشة اذا كان وحده ولا يكون على سبيل

باللهو واليه مال شمس الائمة السرخسي ولو كان في الشعر حكم او عبرا وقته لا يكره كذا في التبيين *
 وانشاد ما هو مباح من الاشعار لا بأس به واذا كان في الشعر صفة المرأة ان كانت امرأة بعينها وهي
 حبة يكره وان كانت ميتة لا يكره وان كانت امرأة مرسله لا يكره وفي النوازل قراءة شعر الاديب
 اذا كان فيه ذكر الفسق والخمر والغلام يكره والاعتماد في الغلام على ما ذكرنا في المرأة كذا في المحيط *
 قيل ان معنى الكراهية في الشعر ان يشتغل الانسان به فشغله ذلك عن قراءة القرآن والذكر اما
 اذا لم يكن كذلك فلا بأس به اذا كان من قصده ان يستعين به على علم التفسير والحديث كذا
 في الظهيرية * ومن اليتيمة سئل الحلواني عن سموا انفسهم بالصوفية فاختصوا بنوع لبسه واشتغلوا
 باللهو والرقص وادعوا لانفسهم منزلة فقال افتروا على الله كذبا وسئل ان كانوا زائغين عن
 الطريق المستقيم هل ينفون من البلاد لقطع فتنهم عن العامة فقال اماطة الاذى ابلغ في الصيانة
 وامثل في الديانة وتميز الخبيث من الطيب اركى والى كذا في التاتارخانية * قال رح السماع
 والقول والرقص الذي يفعله المنصوفة في زماننا حرام لا يجوز القصد اليه والجلوس عليه وهو الغناء
 والمزامير سواء وجوز اهل التصوف واحتجوا بفعل المشائخ من قبلهم قال وعندي ان ما فعلوه غير ما يفعله
 هؤلاء فان في زمانهم ربما ينشد واحد شعرا فيه معنى يوافق احوالهم فيوقفه ومن كان له قلب
 رقيق اذا سمع كلمة توافقه على امره وفيه ربما يغشي على عقله فيقوم من غير اختيار وتخرج
 حركات منه من غير اختيار وذلك مما لا يستبعد ان يكون جائزا مما لا يؤخذ به ولا يظن المشائخ انهم
 فعلوا مثل ما يفعل اهل زماننا من اهل الفسق والمباحين والذين لا علم لهم باحكام الشرع وانما
 يتمسك بافعال اهل الدين كذا في جواهر الفتاوى * وسئل ابو يوسف رح عن الدف اكرهه في غير
 العرس بان تضرب المرأة في غير فسق للصبي قال لا اكرهه واما الذي يجي منه اللعب الفاحش
 للغناء فاني اكرهه كذا في محيط السرخسي * ولا بأس بضرب الدف يوم العيد كذا في خزائن المفتين *
 لا بأس بالمزاح بعد ان لا يتكلم الانسان فيه بكلام يأنم به او يقصد به اضحاك جلسائه كذا في الظهيرية *
 المصارعة هي بدعة وهل يترخص للشبان قال رح ليست بيدعة وقد جاء الاثر فيها الا ان ينظر ان اراد به
 التلهي يكره له ذلك ويمنع عنه وان اراد تحصيل القوة ليقدر على المقاتلة مع الكفرة فانه يجوز ويناب عليه
 وهو كشرب المنث اذا اراد التطرب والتلهي يمنع منه ويحروان كان مقاتلا و اراد به القوة والقدرة عليها جاز
 ذلك كذا في جواهر الفتاوى * قال القاضي الامام ملك الملوك اللعب الذي يلعب الشبان ايام الصيف

بالبطيخ بان يضرب بعضهم بعضا مباح غير مستنكر كذا في جواهر الفتاوى في الباب السادس *
ويكره اللعب بالشطرنج والنرد وثلاثة عشر واربعة عشر وكل لهو ما سوى الشطرنج حرام بالاجماع
واما الشطرنج فاللعب به حرام عندنا والذي يلعب بالشطرنج هل تسقط عدالته وهل تقبل شهادته فان
قامر به سقطت عدالته ولم تقبل شهادته وان لم يقامر لم تسقط عدالته وتقبل شهادته ولم يرا بوحنية
رح بالسلام عليهم بأساوكره ذلك ابو يوسف ومحمد رح تحقير الهم كذا في الجامع الصغير * والكذب
محظور الا في القتال ليخذه وفي الصلح بين اثنين وفي ارضاء الاهل وفي دفع الظالم عن الظلم ويكره
التعريض بالكذب الا الحاجة كقولك لرجل كل فيقول اكلت يعني امس فانه كذب كذا في خزائن
المفتين * ومن هم بسيئة وعزم عليه واصرا ثم بها كذا في الملتقط * وينبغي ان يكون التعريف
أولا باللطف والرفق ليكون ابلغ في الموعظة والنصيحة ثم التعنيف بالقول لا بالسب والفحش ثم
باليد كما راقه الخمر واتلاف المعارف ذكر الفقيه في كتاب البستان ان الامر بالمعروف على وجوه
ان كان يعلم باكبر رأيه انه لو امر بالمعروف يقبلون ذلك منه ويمتنعون عن المنكر فالامر واجب
عليه ولا يسعه تركه ولو علم باكبر رأيه انه لو امرهم بذلك قذفوه وشموه فتركه افضل وكذلك لو علم
انهم يضربونه ولا يصبر على ذلك ويقع بينهم عداوة ويهيج منه القتال فتركه افضل ولو علم انهم
ضربوه وصبر على ذلك ولا يشكو على احد فلا بأس بان ينهي عن ذلك وهو مجاهد ولو علم انهم
لا يقبلون منه ولا يخاف منه ضربا ولا شتما فهو بالخيار والامر افضل كذا في المحيط * اذا استقبله
الامر بالمعروف وخشي ان لو اقدم عليه قتل فان اقدم عليه وقتل يكون شهيدا كذا في التاتارخانية *
ويقال الامر بالمعروف باليد على الامراء وباللسان على العلماء وبالقلب لعوام الناس وهو اختيار
الزند ويسي كذا في الظهيرية * الامر بالمعروف يحتاج الى خمسة اشياء اولها العلم لان الجاهل
لا يحسن الامر بالمعروف والثاني ان يقصد وجه الله تعالى واعلاء كلمته العليا والثالث الشفقة على
المأمور فإمر باللين والشفقة والرابع ان يكون صبوراً طليماً والخامس ان يكون عاملاً بما يأمره
كيلا يدخل تحت قوله تعالى لم تقولون ما لا تفعلون ولا يجوز للرجل من العوام ان يأمر بالمعروف
للقاضي والمفتي والعالم الذي اشتهر لانه اساء في الادب ولانه ربما كان به ضرورة في ذلك
والعامي لا يفهم ذلك كذا في الغرائب * رجل رأى منكراً وهذا الرائي مما يرتكب هذا المنكر
يلزمه ان ينهي عنه لان الواجب عليه ترك المنكر والنهي عنه فترك احدهما لا يسقط عنه الآخر

كذا في خزانة المفتين * وهكذا في الملتقط والمحيط * رجل علم ان فلانا يتعاطى من المنكر هل يحل له ان يكتب الى ابيه بذلك قالوا ان كان يعلم انه لو كتب الى ابيه يمنعه الاب عن ذلك ويقدر عليه يحل له ان يكتب وان كان يعلم ان اباة لو اراد منعه لا يقدر عليه فانه لا يكتب عليه وكذلك فيما بين الزوجين وبين السلطان والرعية والحشم انما يجب الامر بالمعروف اذا علم انهم يستمعون كذا في فتاوى قاضيخان * لو اراد الاب ان يأمر ولده بشيء ويخاف انه لو امره لا يمثل امره يقول له (خوب آيداي پسرا گراين كاركني يانكني) ولا يأمره حتى لا يلحقه عقوبة العقوق كذا في القنية * رجل اتى بغا حشة ثم تاب واناب الى الله تعالى لا ينبغي له ان يخبر الامام بما صنع لاقامة الحدلان السرمند وب كذا في جواهر الاخلاطي * سئل ابو القاسم عن يري رجلا يسرق مال انسان قال ان كان لا يخاف الظلم منه بخبره وان كان خاف سكت كذا في النحاوي للفتاوى * رجل اظهر الفسق في دارة ينبغي ان يتقدم اليه ابلاغ العذر ان كف لم يتعرض له وان لم يكف فالامام بالخيار ان شاء حبسه وان شاء زجره وان شاء اذبه اسواط وان شاء ازعجه عن دارة وعن عمر رض انه احرق بيت الخمار وعن الامام الزاهد الصفار انه امر بتخريب دار الفاسق بسبب الفسق وفي فتاوى النسفي انه يكسر دنان الخمر ولا يكون بالقاء الملح قابضه ولا ضمان على الكاسر في شيء من ذلك كذا في الخلاصة * وقال ابو يوسف رح اخرق الزق اذا كان فيه خمر لمسلم او نصراني وعند ابي حنيفة رح لا يجوز اذا امكن الانتفاع به كذا في التاتارخانية * قال محمد رح ولا بأس بان يحمل الرجل وحده على المشركين وان كان غالب رأيه انه يقتل اذا كان في غالب رأيه انه ينكي فيهم نكابة يقتل او جرح او هزيمة وان كان غالب رأيه انه لا ينكي فيهم اصلا لا يقتل ولا يجرح ولا هزيمة ويقتل هو فانه لا يباح له ان يحمل وحده والقياس ان يباح له ذلك في الاحوال كلها وان علم انه يقتل كذا في المحيط * واذا اراد الرجل ان ينهي قوما من فساق المسلمين عن منكر وكان من غالب رأيه انه يقتل لاجله ولا ينكي فيهم نكابة بضرب او ما اشبهه فانه لا بأس بالاقدام عليه وهو العزيمة وان كان يجوز له ان يترخص بالسكوت كذا في الذخيرة * لا بأس بتعليق الاجراس على عنق الفرس والثور كذا في القنية * اختلف العلماء في كراهة تعليق الجرس على الدواب فمنهم من قال بكراهته في الاسفار كلها الغزو وغيره في ذلك سواء وهذا القائل يقول بكراهية ذلك في الحضرك كما يقول بكراهته في السفر ويقول ايضا بكراهة اتخاذ

اتخاذ الجلاجل في رجل الصغير وقال محمد ربح في السير الكبير انما يكره اتخاذ الجرس للغزاة في دار الحرب وهو المذهب عند علمائنا ربح لان تعليق الجرس على الدواب انما يكره في دار الحرب لان العدو يشعر بمكان المسلمين فان كان بالمسلمين قاتل يتبادرون اليهم فيقتلونهم وان كان لهم كثرة فالكفار يتحرزون عنهم ويتحصنون فعلى هذا قالوا اذا كان الركب في المفازة في دار الاسلام يخافون من اللصوص يكره لهم تعليق الجرس على الدواب ايضا حتى لا يشعر بهم اللصوص فلا يستعدون لقتلهم واخذاموا لهم والذي ذكرنا من الجواب في الجرس فهو الجواب في الجلاجل قال محمد ربح في السير فاما ما كان في دار الاسلام فيه منفعة لصاحب الرحلة فلا بأس به قال وفي الجرس منفعة جدّة منها اذا ضلّ واحد من القافلة يلحق بها بصوت الجرس ومنها ان صوت الجرس يبعد هوام الليل عن القافلة كالدّئب وغيرها ومنها ان صوت الجرس يزيد في نشاط الدواب فهو نظير الحدي كذا في المحيط * المحتسب اذا نهى قطانا عن وضع القطن على طريق العامة فلم يمتنع فاو قد المحتسب النار في قطنه واحرقه يضمن الا اذا علم فسادا في ذلك ورأى المصلحة في احراقه فلا يضمن كذا في الخلاصة * الباب الثامن عشر في التداوي والمعالجات وفيه العزل واسقاط الولد * الاشتغال بالتداوي لا بأس به اذا اعتقد ان الشافي هو الله تعالى وانه جعل الدواء سببا ما اذا اعتقد ان الشافي هو الدواء فلا كذا في السراجية * وقال محمد ربح ولا بأس بالتداوي بالعظم اذا كان عظم شاة اربقرة او بغير افرس او غيره من الدواب الا عظم الخنزير والآدمي فانه يكره التدادوي بهما فقد جوز التدادوي بعظم ماسوى الخنزير والآدمي من الحيوانات مطلقا من غير فصل بينهما اذا كان الحيوان ذكيا او ميتا وبينما اذا كان العظم رطبا او يابس وما ذكر من الجواب يجري على اطلاقه اذا كان الحيوان ذكيا لان عظمه طاهر رطبا كان او يابسا يجوز الانتفاع به جميع انواع الانتفاعات رطبا كان او يابسا فيجوز التدادوي به على كل حال واما اذا كان الحيوان ميتا فانه يجوز الانتفاع بعظمه اذا كان يابسا ولا يجوز الانتفاع به اذا كان رطبا واما عظم الكلب فيجوز التدادوي به هكنا قال مشائخنا وقال الحسن بن زياد لا يجوز التدادوي به كذا في الذخيرة * الانتفاع باجزاء الآدمي لم يجز قيل للنجاسة وقيل للكرامة هو الصحيح كذا في جواهر الاخلاطي * قال ابو حنيفة ربح ولا ينتفع من الخنزير بجلده ولا غيره الا الشعر للاسكفة وقال ابو يوسف ربح بكرة الانتفاع ايضا بالشعر وقول ابي حنيفة ربح اظهر كذا في المحيط * ولو ان رجلا ظهر به داء فقال له الطبيب عليك الدم فاخرجه فلم يفعل حتى مات

لا يكون آثماً لانه لم يتيقن ان شفاء فيه كذا في فتاوى قاضيه خان * وتستحب الحجامة لكل واحد كذا في الذخيرة * لا ينبغي للحامل ان تحجم ولا تقصد ما لم يتحرك الولد فاذا تحرك جاز ما لم تقرب الولادة محافظة على الولد الا اذا الحقها بتركه ضررين كذا في القنية * امرأة اتى على حملها شهر فارادت القاء العلق على الظهر لاجل الدم تسأل اهل الطب فان قالوا يضرب بالحمل لا تفعل كذا في الكبرى * وان شربت المرأة دواءً لتصح نفسها وهي حامل فلا بأس بذلك وهو اولى وان سقط الولد حياً وميتاً فلا شيء عليها كذا في الينابيع * الحجامة بعد نصف الشهر يوم السبت حسن نافع جدا ويكره قبل نصف الشهر كذا في الفتاوى العنايية * فلو مرض او رمد فلم يعالج حتى مات لا يأثم كذا في الملتقط * والرجل اذا استطلق بطنه او رمدت عيناه فلم يعالج حتى اضعفه ذلك واضناه ومات منه لا اثم عليه فرق بين هذا وبين ما اذا جاع وام ياكل مع القدرة حتى مات حيث يأثم والفرق ان الاكل مقدار قوته مشبع بيقين فكان تركه اهلاً كاولاً كذا في المعالجة والتداوي كذا في الظهيرية * وتكره البان الا ثانياً للمرض وغيره وكذا في لحومها وكذلك التداوي بكل حرام كذا في فتاوى قاضيه خان * وتكره ابوال ابل ولحم الفرس للتداوي كذا في الجامع الصغير * اعلم بان الاسباب المزيلة للضرر تنقسم الى مقطوع به كالماء المزيل لضرر العطش والخبز المزيل لضرر الجوع والى مظنون كالفصد والحجامة وشرب المسهل وسائر ابواب الطب اعني معالجة البرودة بالحرارة ومعالجة الحرارة بالبرودة وهي الاسباب الظاهرة في الطب والى موهوم كالكي والرقية اما المقطوع به فليس تركه من التوكل بل تركه حرام عند خوف الموت واما الموهوم فشرط التوكل تركه اذ به وصف رسول الله صلى الله عليه وآله المتوكلين واما الدرجة المتوسطة وهي المظنونة كالدواة بالاسباب الظاهرة عند اطباء ففعله ليس مناقضاً للتوكل بخلاف الموهوم وتركه ليس محظوراً بخلاف المقطوع به بل قد يكون افضل من فعله في بعض الاحوال وفي حق بعض الاشخاص فهو على درجة بين الدرجتين كذا في الفصول العمانية في الفصل الرابع والثلاثين * ولا بأس بان يسعط الرجل بامن المرأة ويشربه للدواء وفي بعض النسخ ليس المرأة للبالغ من غير ضرورة اختلاف المتأخرين كذا في القنية * ولو ان مريضاً اشار اليه الطبيب بشرب الخمر روي عن جماعة من ائمة بلخ انه ينظر ان كان يعلم يقيناً انه يصح حل له تناول وقال الفقيه عبد الملك حاكياً عن استاذة انه لا يحل تناول كذا في الذخيرة * ولا يجوز ان يداوي بالخمر جر حارود بردابة

ولا ان يسقي ذميا ولا ان يسقي صبيا للتداوي والوبال على من سقاه كذا في الهداية * يجوز للعليل شرب الدم والبول واكل الميتة للتداوي اذا اخبره طبيب مسلم ان شفاؤه فيه ولم يجد من المباح ما يقوم مقامه وان قال الطبيب يتعجل شفاؤك فيه وجهان هل يجوز شرب القليل من الخمر للتداوي اذا لم يجد شيئا يقوم مقامه فيه وجهان كذا في التمر تاشي * قال له الطبيب الحاذق علنك لا تندفع الا باكل القنفذا والحية اودواء يجعل فيه الحية لا يحل اكله كذا في الفتاوى * واكل الترياق يكره اذا كان فيه شيء من الحيات وان باع ذلك جاز وان لم يعلم ان فيه شيئا من الحيات لا بأس بشربه كذا في الخلاصة * واكل خمر الحمام للدواء لا بأس به كذا في خزائن الفتاوى * مضغ العلك للنساء لا بأس به بلا خلاف واختلف في مضغه للرجال قال شمس الائمة الحلواني لا بأس به في حق الرجال والنساء جميعا اذا كان لغرض صحيح هو الصحيح كذا في جواهر الاخلاطي * وسئل ابو مطيع عن امرأة تأكل الفتيت واشباه ذلك تلتبس السمن قال لا بأس به ما لم تأكل فوق الشبع واذا اكلت فوق الشبع لا يحل لها كذا في الحاوي للفتاوى * والمرأة اذا كانت تسمن نفسها الزوجها لا بأس به ويكره للرجل ذلك كذا في الظهيرية * ادخل المرارة في اصبعه للتداوي قال ابو حنيفة رح لا يجوز وعندابي يوسف رح يجوز وعليه الفتوى كذا في الخلاصة * العجين اذا وضع على الجرح ان عرف ان فيه شفاء لا بأس به كذا في السراجية * ولا بأس بكبي الصبيان اذا كان لداء اصابهم وكذا لا بأس بكبي البهائم للعلامة كذا في محيط السرخسي * ويكره الكبي في الوجه كذا في الفتاوى العنانية * واختلف في الاسترقاء بالقرآن نحو ان يقرأ على المريض والملدوغ او يكتب في ورق ويلق او يكتب في طست فيغسل ويسقى المريض فاباحه عطاء ومجاهد وابوقلانة وكرهه النخعي الصبري كذا في خزائن الفتاوى * فقد ثبت ذلك في المشاهير من غير انكار والذي روى فلايرقأدمه فاراد ان يكتب بدمه على جبهته شيئا من القرآن قال ابو بكر الاسكاف يجوز وكذا الكتب على جلد ميتة اذا كان فيه شفاء كذا في خزائن المفاتيح * لا بأس بتعليق التعويذ ولكن ينزعه عند الخلاء والقربان كذا في الغرائب * قال ان ارادت امي نضع التعويذ لحيبها زوجها بعد ما كان يبغضها ذكر في الجامع الصغير ان ذلك حرام لا يحل كذا في الحاوي للفتاوى * ولو ولد ولد يكره ان يبلطخ رأسه بدمه كذا في الفتاوى العنانية * قال شهاب الدين الامالي لا بأس باحراق القناء الملتقط من الطريق وادارته حول من اصابته العين ونظيره صب الشمع فوق الصبي الخائف قال الشيخ البادعي انما يباح

إذا لم ير الشفاء منه كذا في القنية * لا بأس بوضع الجماع في الزروع والمبطخة لدفع ضرر
 العين صرف ذلك بالآثار كذا في فتاوى قاضيخان * كتابة الرقاع والزاقها على الابواب ايام
 النير وزلاجل الهوام مكره كذا في السراجية * يكره كتابة الرقاع في ايام النير وزوالصاقها
 بالا بواب حرام لان فيها اهانة اسم الله تعالى والتشبه بالمنجمين كذا في خزائن المفتين * اذا احرق
 الطيب او غيره افتى بعضهم ان هذا فعل العوام الجهال كذا في السراجية * رجل عزل عن امرأته
 بغير اذنها لما يخاف من الولد سوء في هذا الزمان فظاهر جواب الكتاب ان لا يسعه وذكرها يسعه
 لسوء هذا الزمان كذا في الكبرى * وله منع امرأته من العزل كذا في الوجيز للكردري * وان اسقطت
 بعد ما استبان خلقه وجبت الغرة كذا في فتاوى قاضيخان * العلاج لاسقاط الولد اذا استبان خلقه
 كالشعر والظفر ونحوهما لا يجوز وان كان غير مستبين الخلق يجوز واما في زماننا يجوز على
 كل حال وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاطي * وفي البتيمة سألت علي بن احمد عن اسقاط
 الولد قبل ان يصور فقال اما في الحرية فلا يجوز قولاً واحداً واما في الامة فقد اختلفوا فيه والصحيح
 هو المنع كذا في التاتارخانية * ولا يجوز للمرضة دفع لبنها للتداوي ان اضر بالصبي كذا في القنية *
 امرأة مرضعة ظهر بها حبل وانقطع لبنها وتخاف على ولدها الهلاك وليس لاب هذا الولد سعة
 حتى استأجر الظرباح لها ان تعالج في استنزال الدم مادام نطفة او مضغة او علقه لم يخلق له
 عضو وخلق له لا يستبين الا في مائة وعشرين يوماً اربعون نطفة واربعون علقة واربعون مضغة
 كذا في خزائن المفتين * وهكذا في فتاوى قاضيخان * الباب التاسع عشر في الختان والخصاء وقلم
 الاظفار وقص الشارب وحلق الرأس وحلق المرأة شعرها ووصلها شعر غيرها واختلفوا في الختان قبل
 انه سنة وهو الصحيح كذا في الغرائب * ابتداء الوقت المستحب للختان من سبع سنين الى
 اثنا عشرة سنة هو المختار كذا في السراجية * وقال بعضهم يجوز بعد سبعة ايام من وقت الولادة
 كذا في جواهر الفتاوى * اختلفت الروايات في ختان النساء ذكر في بعضها انها سنة هكذا
 حكى عن بعض المشايخ وذكر شمس الائمة الحلواني في ادب القاضى للخصاف وان ختان
 النساء مكرمة كذا في المحيط * غلام ختن فلم تقطع الجلد كلها فان قطع اكثر من النصف يكون
 ختانا وان كان نصفاً او دونه فلا كذا في خزائن المفتين * وفي صلوة النوازل الصبي اذا لم يخن
 ولا يمكن

ولا يمكن ان يمد جلده ليقطع الا بتشديد وحشفته ظاهرة اذ ارآه انسان يراه كأنه اختن بنظر اليه الثقات واهل البصر من الحجامين فان قالوا هو على خلاف ما يمكن الاختتان فانه لا يشدد عليه ويترك كذا في الذخيرة * الشيخ الضعيف اذا اسلم ولا يطبق الختان ان قال اهل البصر لا يطبق يترك لان ترك الواجب بالعد رجائز فترك السنة الاولى كذا في الخلاصة * قيل في ختان الكبير اذا اه كمن ان يختن نفسه فعل والآلم يفعل الا ان يمكنه ان يتزوج او يشتري ختانه فتخته وذكر الكرخي في الجامع الصغير ويختنه الحمامي كذا في الفتاوى العتائية * اختن الصبي ثم طال جلده ان صار بحال يسترحشفته يتطعم والا فلا كذا في المحيط * وللاب ان يختن ولده الصغير ويحجمه ويداريه وكذا وصي الاب وليس لوصي الخال والعم ان يفعل ذلك الا ان يكون في عياله فان مات فلا ضمان دايه استحسانا وكذا ان فعلت الام ذلك كذا في السراج الوهاج * وفي واقعات الباطني ليس لوصي العم والخال شيء من ذلك وان كان في حجرة كذا في التمرناشي * والجد ووصي الجد بمنزلة الاب ولا يجوز ذلك لوصي الام وان كان في حجرة كذا في فتاوى قاضيخان والملةقط * اذا احتجمه اوختنه اوربط قرحته فهو ضامن لانه ليس بولي كذا في الحاوي للفتاوى * ولا بأس بثقب آذان النسوان كذا في الظهيرية * ولا بأس بثقب آذان الاطفال من البنات لانهم كانوا يفعلون ذلك في زمان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من غير انكار كذا في الكبرى * اخصاء بني آدم حرام بالاتفاق واما اخصاء الفرس فقد ذكر شمس الائمة الحلواني في شرحه انه لا بأس به عند اصحابنا وذكر شيخ الاسلام في شرحه انه حرام واما في غيره من البهائم فلا بأس به اذا كان فيه منفعة واذا لم يكن فيه منفعة او دفع ضرره فهو حرام كذا في الذخيرة * اخصاء السنور اذا كان فيه نفع او دفع ضرر لا بأس به كذا في الكبرى * وفي روضة الزندويسي ان السنة في شعر الرأس اما الفرق واما الحلق وذكر الطحاوي الحلق سنة ونسب ذلك الى العلماء الثلاثة كذا في التآثر خانية * يستحب حلق الرأس في كل جمعة كذا في الغرائب * ولا بأس للرجل ان يحلق وسط رأسه ويرسل شعرة من غير ان يقتله وان قتله فذلك مكروه لانه يصير مشابها ببعض الكفرة والمجوس في ديارنا يرسلون الشعر من غير قتل ولكن لا يحلقون وسط الرأس بل يجزّون الناحية كذا في الذخيرة * ويجوز حلق الرأس وترك القودين ان ارسلهما وان شدهما على الرأس فلا كذا في القنية * يكره الفرع وهو ان يحلق البعض ويترك البعض قطعا مقدار ثلاثة اصابع كذا في الغرائب *

وعن أبي حنيفة رح يكره أن يحلق قفأً إلا عند الحجامة كذا في الينابيع * وقلم الاظفار سنة إلا في دار الحرب فان تركها مندوب اليه كذا في محيط السرخسي * الأفضل ان يقلم اظفاره وبحفى شاربهِ ويحلق عانته وينظف بدنه بالاغتسال في كل اسبوع مرة فان لم يفعل ففي كل خمسة عشر يوما ولا يعذر في تركه وراء الاربعين فالاسبوع هو الأفضل والخمسة عشر الاوسط والاربعون الابعد ولا عذر فيما وراء الاربعين ويستحق الوعيد كذا في القنية * وفي الابط يجوز الحلق والنتف اولي ويبتدأ في حلق العانة من تحت السرة ولو عالج بالنورة في العانة يجوز كذا في الغرائب * في جامع الجوامع حلق عانته بيده وحلق الحجام جائز ان غض بصره كذا في التنارخانية * رجل وقت لقلم اظفاره اول حلق رأسه يوم الجمعة قالوا ان كان بري جواز ذلك في غير يوم الجمعة واخره الى يوم الجمعة تاخيرا فاحشا كان مكروها لان من كان ظفره طويلا يكون رزقه ضيقا وان لم يجاوز الحد واخره تبركا بالاخبار فهو مستحب كذا في فتاوى قاضيخان * وينبغي ان يكون ابتداء قص الاظافر من اليد اليمنى وكذا الانتهاء بها فيبتدأ بسبابة اليد اليمنى ويختم بابهامها وفي الرجل يبدأ بخنصر اليمنى ويختم بخنصر اليسرى حكى ان هارون الرشيد سأل ابا يوسف رح عن قص الاظافر في الليل فقال ينبغي فقال ما الدليل على ذلك فقال قوله عليه السلام الخير لا يؤخر كذا في الغرائب * فاذا قلم اظفاره او جز شعره ينبغي ان يدفن ذلك الظفر والشعر المجزوز فان رمى به فلا بأس وان القاه في الكنيف او في المغتسل يكره ذلك لان ذلك يورث داء كذا في فتاوى قاضيخان * يدفن اربعة الظفر والشعر وخرقة الحيض والدم كذا في الفتاوى العتابية * حلق شعرة وهو ملوق ملا يدفنه كذا في القنية * ويأخذ من شاربهِ حتى يصير مثل الحاجب كذا في الغياثية * وكان بعض السلف يترك سباله وهو اطراف الشوارب كذا في الغرائب * ذكر الطحاوي في شرح آثار ان قص الشارب حسن وتقصيره ان يؤخذ حتى ينقض من الاطار وهو الطرف الاعلى من الشفة العليا قال والحلق سنة وهو احسن من القص وهذا قول أبي حنيفة وصاحبيه رح كذا في محيط السرخسي * قالوا لا بد بطول الشارب للغزاة ليكون اهيأ في عين العدو وكذا في الغياثية * ولا بأس اذا طالت لمحبتة ان يأخذ من اطرافها ولا بأس ان تقبض على محبتة فان زاد على قبضته منها شيء جزء وان كان مازاد طويلة تركه كذا في الملتقط * والقصر سنة فيها وهو ان يقبض الرجل لمحبتة فان زاد منها على قبضة قطعه كذا ذكر محمد رح في كتاب الآثار عن أبي حنيفة رح قال وبه نأخذ كذا في محيط السرخسي *

ولا يحلق شعر حلقه وعن ابي يوسف رح لا بأس بذلك ولا بأس باخذ الحاجبين وشعر وجهه
 مالم يتشبه بالمخنت كذا في الينابيع * وتنف الفنيكتين بدعة وهما جنب الغنفة وهي شعر
 الشفة السفلى كذا في الغرائب * ولا ينفث انفه لان ذلك يورث الاكلة وفي حلق شعر الصدر
 والظهر ترك الادب كذا في القنية * قطع الظفر بالاسنان مكروه يورث البرص حلق
 الشعر حالة الجنابة مكروه وكذا قص الاظافر كذا في الغرائب * ولو حلق المرأة رأسها فان فعلت
 بوجع اصابها لا بأس به وان فعلت ذلك تشبها بالرجل فهو مكروه كذا في الكبرى * مجنونة
 اصابها الاذى في رأسها ولا ولي لها فمن حلق شعرها فهو محسن بعد ان يترك علامة فاصلة للنساء
 كذا في الملتقط * ووصل الشعر بشعر الآدمي حرام سواء كان شعرها وشعر غيرها كذا في الاختيار
 شرح المختار * ولا بأس للمرأة ان تجعل في قرونها وذائبها شيئا من الوبر كذا في فتاوى قاضيخان *
 في جواز صلوة المرأة مع شعر غيرها الموصول اختلاف بينهم والمختار انه يجوز كذا في الغيائية *
 قال اذا لم يكن للعبد شعر في الجهة فلا بأس للتجار ان يعلقوا على جبهته شعر لانه يوجب زيادة
 في الثمن وهذا دليل على انه اذا كان العبد للخدمة ولا يريد بيعه انه لا يفعل ذلك كذا في المحيط *
 ولا بأس للتاجر حلق شعر جبهة الغلام لانه يزيد في الثمن فان كان العبد للخدمة لا يريد به التجارة
 لا يستحب ان يفعل ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * الباب العشرون في الزينة واتخاذ الخدم
 للخدمة اتفق المشائخ رح ان الخضاب في حق الرجال بالجمرة سنة وانه من سيما المسلمين
 وعلاماتهم واما الخضاب بالسواد فمن فعل ذلك من الغزاة ليكون اهيأ في عين العدو فهو
 محمود منه اتفق عليه المشائخ رح ومن فعل ذلك ليزين نفسه للنساء وليحبب نفسه اليهن فذاك
 مكروه وعليه عامة المشائخ وبعضهم جوزوا ذلك من غير كراهة وروى عن ابي يوسف رح
 انه قال كما يعجبني ان تتزين لي يعجبها ان اتزين لها كذا في الذخيرة * وعن الامام ان الخضاب
 حسن لكن بالحناء والكتم والوسمة واراد به اللحية وشعر الرأس والخضاب في غير حال الحرب
 لا بأس به في الاصح كذا في الوجيز للكردري * ولا بأس بغالية الرأس واللحية كذا في الفتاوى
 العتائية * تنف الشيب مكروه للتزين لا لترهيب العدو وكذا نقل عن الامام كذا في جواهر
 الاخلاطي * ولا ينبغي ان يخضب يدي الصبي الذكر ورجله الا عند الحاجة ويجوز ذلك
 للنساء كذا في الينابيع * جنب اختضب واختضبت امرأة بذلك الخضاب قال ابو يوسف رح

لا بأس به ولا تصلي فيه وان كان الجنب قد غسل موضع الخضاب فلا بأس بان تصلي فيه كذا
 في فتاوى قاضيخان * ولا بأس للنساء بتعليق الخرز من شعورهن من صفرا ونحاس او شبه او حديد
 ونحوها للزينة والسوار منها ولا بأس بشد الخرز على ساقى الصبي او للهد تعليل له كذا في القنية *
 لا بأس بالائتمد الرجال باتفاق المشائخ ويكره الكحل الاسود بالاتفاق اذا قصد به الزينة واختلفوا
 فيما اذا لم يقصد به الزينة ءامتهم على انه لا يكره كذا في جواهر الاخلاطي * قال محمد ربح ولا بأس
 بان يتخذ الرجل في بيته سريرا من ذهب او فضة وعليه الفرش من الديبا ج يتجمل بذلك للناس
 من غير ان يتعدا وينام عليه فان ذلك منقول عن الساف من الصحابة والتابعين كذا في المحيط *
 وما يحتاج اليه الناس من البناء لا بأس به وانه لا يكره اذا بنى ما لا يحتاج اليه كذا في الوجيز الكردري * ذكر الفقيه
 ابو جعفر ربح في شرح السير الكبير انه لا بأس بان يسترحيطان البيوت باللبود المنقشة اذا كان
 قصد فاعله دفع البرد وان كان قصد فاعله الزينة فهو مكروه وذكر شمس الائمة السرخسي في شرح
 السير ايضا لا بأس بان يسترحيطان البيت باللبود اذا كان قصد فاعله دفع البرد وزاد عليها فقال
 او بالحشيش اذا كان قصد فاعله دفع الحر وانما يكره من ذلك ما يكون على قصد الزينة كذا
 في الذخيرة * ارخاء الستر على الباب مكروه نص عليه محمد ربح في السير الكبير لانه زينة
 وتكبر والحاصل ان كل ما كان على وجه التكبر يكره وان فعل الحاجة وضرورة لا هو لمختار كذا في الغياثية *
 ولا يجوز ان يعلق في موضع شيئا فيه صورة ذات روح ويجوز ان يعلق ما فيه صورة غير ذات
 روح كذا في الظهيرية * ويجوز للانسان ان يبسط في بيته ما شاء من الثياب المتخذة من الصوف
 والقطن والكتان المصبوغة وغيرها والمنقشة وغيرها كذا في خزائنه المفتين * لا بأس للانسان ان يكون
 معه من يخدمه ولكن ينبغي ان يكلفه الخدمة قدر ما يطيق وعن هذا قلنا لا بأس للانسان ان يذهب
 راكبا حيث شاء وطلامه يمشي معه بعد ان كان يطيق ذلك وان كان لا يطيق ذلك فهو مكروه كذا
 في المحيط * وعن ابن عمر رض وانما يكره الركوب ومعه رجاله اذا اراد به الرياء والتكبر كذا في الملتقط *
 ويستحب ان يترك العبد او الامة بعد صاوة العشاء لينام او يستريح ويجب على المالك ان لا يشغله
 في اوقات الصلوة عن الصلوة لانه في حق اداء الصلوة يبقى على اصل الحرية كذا في التاتلرخانية
 ناقلا من الحجة * على المولى ان يترك مملوكه حتى يتعلم من القرآن قدر ما تصح به الصلوة
 وكذلك

وكذلك الزوجة كذا في القنية * ويكره ان يجعل في عنق عبدها طوقا من حديد وقيل لا بأس في زماننا الغلبة الا باق خصوصا في الهندية ولا يكره التقييد كذا في التمر تاشي * الباب الحادي والعشرون فيما يسع من جراحات بني آدم والحيوانات وقتل الحيوانات وما لا يسع من ذلك في فتاوى ابي الليث رح في امرأة حامل ماتت وعلم ان ما في بطنها حي فانه يشق بطنها من الشق الايسر وكذلك اذا كان اكبر رأيهم انه حي يشق بطنها كذا في المحيط * وحكي انه فعل ذلك باذن ابي حنيفة رح فعاش الولد كذا في السراجية * ولا يرث الولد اذا حرک في بطنها لان حركته قد تكون بريح او دم مجتمع كذا في الفتاوى العتابية * البكر اذا جومعت فيما دون الفرج فحبلت بان دخل الماء في فرجها فلما قرب اوان ولادتها تزال عذرتها ببيضة او بحرف درهم لانه لا يخرج الولد بدون ذلك واذا اعترض الواد في بطن الحامل ولم يجدوا سبيل استخراج الولد الا بقطع الولد اربا اربا ولم يفعلوا ذلك يخاف على الام قالوا ان كان الولد ميتا في البطن لا بأس به وان كان حيا لم نرجوا زقطع الولد اربا اربا كذا في فتاوى فاضل خان * لا بأس بقطع العضوان وقعت فيه الآكلة لئلا تسري كذا في السراجية * لا بأس بقطع اليد من الآكلة وشق البطن لما فيه كذا في الملتقط * اذا اراد الرجل ان يقطع اصبعاً زائدة او شيئاً خرقا لنصير رح ان كان الغالب على من قطع مثل ذلك الهلاك فانه لا يفعل وان كان الغالب هو النجاة فهو في سعة من ذلك رجل او امرأة قطع الاصبع الزائدة من ولده قال بعضهم لا يضمن ولهما ولاية المعالجة وهو المختار ولو فعل ذلك غير الاب والام فهلك كان ضامنا والاب والام انما يملكان ذلك اذا كان لا يخاف التعدي والوهن في اليد كذا في الظهيرية * من له سلعة زائدة يريد قطعها ان كان الغالب الهلاك فلا يفعل والا فلا بأس به كذا في خزائن المفتين * جراح اشترى جارية رتقاء فله شق الرق وان البت كذا في القنية * ولا بأس بشق المثانة اذا كانت فيها حصاة وفي الكيسانيات في الجراحات المخوفة والقروح العظيمة والحصاة الواقعة في المثانة ونحوها ان قيل قد ينجو وقد يموت او ينجو ولا يموت يعالج وان قيل لا ينجو اصلا لا يدوى بل يترك كذا في الظهيرية * ولو كان لرجل كلب عقور يعض كل من يمر عليه فلا هل القرية ان يقتلوه فان تقدم اهل القرية الى صاحب الكلب ولم يقتله ثم عض انسانا فهو ضامن وان عضه قبل التقدم اليه لم يضمن كذا في الينايع * وهكذا في الخلاصة * قرية فيها كلاب كثيرة ولاهل القرية منها ضرر يؤمر ارباب الكلاب ان يقتلوا الكلاب

فان ابوارفع الامر الى القاضي حتى يلزمهم ذلك كذا في محيط السرخسي * وفي اضية النوازل رجل له كلاب لا يحتاج اليها ولجيرانه فيها ضرر فان امسكها في ملكه فليس لجيرانه منعه وان ارسلها في السكة فلهم منعه فان امتنع والارفعوا الى القاضي او الى صاحب الحسبة حتى يمنعهم عن ذلك وكذا من امسك دجاجة او جحشا او عجولا في الرستاق فهو على هذين الوجهين كذا في المحيط * وفي الاجناس لا ينبغي ان يتخذ كلبا الا ان يخاف من اللصوص او غيرهم وكذا الاسد والفهد والضبع وجميع السباع وهذا قياس قول ابي يوسف رح كذا في الخلاصة * ويجب ان يعلم بان اقتناء الكلب لاجل الحرس جائز شرعا وكذلك اقتناؤه للاصطياد مباح وكذلك اقتناؤه لحفظ الزرع والماشية جائز كذا في الذخيرة * رجل ذبح كلبه او حمارة جازان يطعم سنورة من ذلك وليس له ان يطعمه خنزيرة او شيئا من الميتة كذا في السراجية * الهرة اذا كانت مؤذية لا تضرب ولا تعرك اذ نها بل تذبح بسكين حاد كذا في الوجيز للكردي * رجل وطى بهيمة قال ابو حنيفة رح ان كانت البهيمة للواطي يقال له اذبحها واحرقها وان لم تكن البهيمة للواطي كان لصاحبها ان يدفعها الى الواطي بالقيمة ثم يذبحها الواطي ويحرق وان لم تكن مأكول اللحم وان كانت مأكول اللحم يذبح ولا يحرق كذا في فتاوى قاضيخان * وفي الاجناس عن اصحابنا رح تذبح وتحرق على وجه الاستحسان اما بهذا الفعل لا يحرم اكل الحيوان المأكول كذا في خزائن الفتاوى * ولا بأس بقتل الجراد لانه صيد يحل قتله لاجل الاكل فلدفع الضرر ولى كذا في فتاوى قاضيخان * ويكره حرقها كذا في السراجية * قتل النملة تكلموا فيه والمختار انه اذا ابتدأت بالاذى لا بأس بقتلها وان لم تبدئ يكره قتلها وانفقوا انه يكره القاءها في الماء وقتل القملة يجوز بكل حال كذا في الخلاصة * واحرق القمل والعقرب بالنار مكروه وطرح القمل حيا مباح لكن يكره من طريق الادب كذا في الظهيرية * اذا وجدوا في دار الحرب عقربا فانهم لا يقتلونها ولكن ينزعون ذنبها قطعاً للضرر عن انفسهم ولا يقتلونها لان في قتلها قطع الضرر عن الكفرة فانه ينقطع نسلها وفيه منفعة الكفار وكذلك ان وجدوا حية في رحالهم ان امكنهم نزع اذيها ففعلوا ذلك قطعاً للضرر عن انفسهم ولا يقتلونها لان فيه قطع نسلها وفيه منفعة الكفار وقد امرنا بضررهم قتل الزنبر والحشرات هل يباح في الشرع ابتداء من غير اذاء وهل يثاب على قتلهم قال لا يثاب على ذلك وان لم يوجد منه الا اذاء فالاولى ان لا يتعرض بقتل شيء منه كذا في جواهر الفتاوى * ولا تحرق بيوت النملة لنملة واحدة كذا في الفتاوى العناية *

القبلى الذي يقال له بالفارسية (يله) يلقى في الشمس ليموت الديدان ولا يكون به بأس لان في ذلك منفعة الناس الأبرار ان السمكة تلقى في الشمس فتموت ولا يكره كذا في خزائن المفتين * ولا بأس بقطع الية الشاة اذا انفلتت وتمنعها من اللحوق بالقطيع ويخاف عليها الذئب وكذا الحمار اذا مرض ولا ينتفع به فلا بأس بان يذبح فيستراح منه كذا في الفتاوى العناينة * اذا احترقت السفينة وغلب على ظنهم انهم لو القوا انفسهم في البحر خلصوا بالسياسة يجب عليهم ذلك ولو كانوا بحال لو القوا انفسهم فيه غرقوا ولولم يلقوا احرقوا فهم بالخيار بين الإقامة واللقاء من قتل نفسه كان اثمه اكثر من ان يقتل غيره كذا في السراجية * قتل الاعونة والسعاة والظلمة في ايام الفترة اثم كبير من مشا ئخنا راج بابا حنه وقد حكى عن الشيخ الامام الصفار ان الحصا ص اورد في احكام القرآن من ضرب الضرائب على الناس حل دمه وكان السيد الامام ابو شجاع السمرقندي يقول يثاب قاتلهم وكان يفتي بكفر الاعونة وكذلك القاضي عماد الدين كان يفتي بكفرهم ونحن لانفتي بكفرهم كذا في المحيط في المتفرقات * عن محمد رح اذا وقت الفتنة فليترجم الرجل بيته فان دخل عليه داخل يريد قتل نفسه واخذ مالاً فليقاتل وان قُتل نرجوان يكون شهيداً كذا في التاتارخانية * ويكره تعليم البازي بالطير الحي يأخذه ويعذبه ولا بأس بان يعلم بالمدبوح كذا في محيط السرخسي * الباب الثاني والعشرون في تسمية الاولاد وكنائهم والعقيقة احب الاسماء الى الله تعالى عبد الله وعبد الرحمن لكن التسمية بغير هذه الاسماء في هذا الزمان اولي لان العوام يصغرون هذه الاسماء للنداء التسمية باسم يوجد في كتاب الله تعالى كالعلي والكبير والرشد والبديع جائز لانه من الاسماء المشتركة ويراد في حق العباد غير ما يراد في حق الله تعالى كذا في السراجية * وفي الفتاوى التسمية باسم لم يذكره الله تعالى في عبادة ولا ذكره رسول الله صلى الله عليه وآله ولا استعمله المسلمون تكلموا فيه والاولى ان لا يفعل كذا في المحيط * من ولد مينلا يسمى عند ابي حنيفة رح خلافاً لمحمد رح من كان اسمه محمد لا بأس بان يكنى ابا القاسم لان قوله عليه السلام سمو باسمي ولا تكنوا بكنيتي منسوخ لان علياً رض كنى ابنه محمد بن الحنفية ابا القاسم كذا في السراجية * ولو كنى ابنه الصغير بابي بكر او غيره الصحيح انه لا بأس به فان الناس يريدون التناول انه سيصير ابني تاني الحال لا التحقيق في الحال كذا في خزائن المفتين * يكره ان يدعوا الرجل اباة وامراًة زوجها باسمه كذا في السراجية * العقيقة عن الغلام من الجارية وهو ذبح شاة في سابع الولادة وضيافة الناس وحلق شعرة مباح لاسنة ولا واجب كذا

في الوجيز للكردي * وذكر محمد رَح في العقيقة فمن شاء فعل ومن شاء لم يفعل وهذا يشير الى
 الاباحة فيمنع كونه سنة وذكر في الجامع الصغير ولا يعق عن الغلام ولا عن الجارية وانه اشارة الى
 الكراهية كذا في البدائع في كتاب الاضحية * الباب الثالث والعشرون في الغيبة والحسد والنميمة
 والمدح رجل ذكر مساوي انسان على وجه الاهتمام لا بأس به ويكره ان يكون مریداً للسر والنجس
 من اخطاب اهل كورة او قرية لم تكن غيبة حتى يسمى قوماً معروفين كذا في السراجية * الرجل
 اذا كان يصوم ويصلي ويضر بالناس باليد واللسان فذكره بما فيه لا يكون غيبة وان اخبر السلطان
 بذلك ليزجره فلا اثم عليه كذا في فتاوى قاضيخان * اشارة ثوبا او اقرضه دراهم ثلاثة ايام فمنعه منه اياما
 كثيرة وسوقه فوصفه عند الناس بكونه خائناً او كذا بايعذر في ذلك كذا في القنية * روي عن عبد
 الله بن مسعود رضي الله عنه قال لا حسد الا في اثنين رجل اتاه الله مالا هو ينفقه في طاعة ورجل اتاه الله
 تعالى علماً فهو يعلم الناس ويقضي به الحديث بظاهرة دليل على اباحة الحسد في هذين لانه استثناء
 من التحريم والاستثناء من التحريم الاباحة قال شيخ الاسلام وليس الا مكرهما يقتضيه ظاهر الحديث
 والحسد حرام في هذين كما هو حرام في غيرهما وانما معنى الحديث لا ينبغي للانسان ان يحسد غيره
 ولو حسد فانما يحسد في هذين لا يكون الحسد فيهما مباحاً بل لمعنى آخر ان الانسان انما يحسد
 غيره عادة لنعمة يراها عليه فيتمنى تلك لنفسه وما عدا هذين من امور الدنيا ليس بنعمة لان مال
 ذلك سخط الله تعالى والنعمة ما يكون ماله رضاء الله تعالى وهذا ان مالهما رضاء الله تعالى فهما النعمة
 دون ما سواهما ثم بعض مشائخنا رَح قالوا الحسد المذكور المذموم ان يرى على غيره نعمة فيتمنى
 زوال تلك النعمة عن ذلك الغير وكنونتها لنفسه اما لو تمنى ما لنفسه فذلك لا يسمى حسداً بل يسمى
 غبطة وكان شيخ الاسلام يقول لو تمنى تلك النعمة بعينها لنفسه فهو حرام مذموم اما اذا تمنى مثل
 ذلك لنفسه فلا بأس به وذكر شمس الاثمة السرخسي رَح انه قال معنى الحديث ان الحسد
 مذموم يضر الحساد الا فيما استثنى فهو محمود في ذلك فانه ليس بحسد على الحقيقة بل غبطة
 والحسد ان يتمنى الحاسد ان يذهب نعمة المحسود عنه ويتكلف لذلك ويعتقد ان تلك النعمة
 في غير موضعها ومعنى الغبطة ان يتمنى لنفسه مثل ذلك من غير ان يتكلف ويتمنى ذهاب
 ذلك منه كذا في المحيط * مدح الرجل على ثلاثة اوجه اولها ان يمدح في وجهه وهذا الذي
 نهى عنه

فهو عنه والثاني ان يمدحه بغير حضرته ويعلم انه يبلغه فهذا ايضا منهي عنه والثالث ان يمدحه في حال غيبته وهولا يبالي ان يبلغه اولم يبلغه ويمدحه بما هو فيه فهذا لا بأس به كذا في الغرائب *

الباب الرابع والعشرون في دخول الحمام ولا بأس بان تدخل النساء الحمام اذا كانت النساء خاصة لعموم البلوى ويدخلن بميزر كذا في خزائن المفتين * وبدون الميزر حرام كذا في السراجية *

دخول الحمام من غير ازار حرام وان كان ذلك عادة له لا يعدل في شهادته اريد بذلك لم يعرف رجوعه عن ذلك والا فالدخول من غير ازار مرة واحدة يكفي لسقوط العدالة كذا في الغرائب *

ولو اراد الاغتسال لا يتجرد بدون ازار وان كان منفردا ولو فعله يكره كذا في القنية * قال ابو نصر الدبوسي رح لا يكره ان يغتسل متجردا في الماء الجاري او غيره في الخلوة كذا في الغرائب *

ودخول الحمام في الغداة ليس من المروءة كذا في الوجيز لا كدرري * غمز الاعضاء في الحمام من غير ضرورة مكروه وفي فتاوى اهل سمرقند وذكر في مجموع النوازل انه يباح ذلك فيما فوق السرة وفيما دون الركبة ولا يباح فيما بينهما وبعض مشائخنا رح قالوا لا بأس بذلك بشرطين لا يغسل الخادم احيته ولا يغمز رجله كذا في الذخيرة في المتفرقات * لو كشف ازاره في الحمام في الموضع المعد لذلك ليغسله ويعصره لا بأس به كذا في السراجية * قال عين الائمة الكراييسي اراد عصر ازاره في الحمام وليس له ازار آخر لا عصر عليه ولكن يصب الماء عليه ويكفيه ويرويه عن ابي يوسف رح كذا في القنية * اذا تجرد في بيت الحمام الصغير لعصر ازاره وحلق عانته قيل لا بأس به وقيل يأثم وقيل يجوز في المدة اليسيرة كذا في الغرائب *

الباب الخامس والعشرون في البيع والاستيام على سوم الغير لا ينبغي للرجل ان يشتغل بالتجارة ما لم يعلم احكام البيع والشراء ما يجوز منه وما لا يجوز كذا في السراجية * لا يحل له ان يبيع حتى يؤذن شريكه فان شاء اخذ وان شاء ترك وهو محمول عند اصحابنا رح على الندب وكراهة بيعه قبل اعلامه قال رض لما سأله ان ما يشتري من السوق ويعلم قطعانهم يبيعون الا تراكم ومن غالب مالهم الحرام ويجري بينهم الربوا والعقود الفاسدة كيف يكون هو فهو على ثلثة اوجه فكل عين قائم يغلب على ظنه انهم اخذوه من الغير بالظلم وباموه في السوق فانه لا ينبغي ان يشتري ذلك وان تداولته الايدي والثاني ان علم ان المال الحرام بعينه قائم الا انه اختلط بالغير بحيث لا يمكن التمييز عنه فان على اصل بي حنيفة رح بالخلط يدخل في ملكه الا انه لا ينبغي ان يشتري منه حتى يرضى الخصم بدفع

العوض فان اشتراه يدخل في ملكه مع الكراهية والثالث اذا علم انه لم تبق العين المغصوبة اراها خذوة
بالربوا وغيره وانما بابه لغيره فان الذي يعلم ذلك انه لم تبق تلك العين جازله ان يشتري منهم
هذا كله من حيث الفتوى اما اذا كان امكنه ان لا يشتري منهم شيئاً كان اولي ان لا يشتري
ولعل انه يتعذر ذلك في بلاد العجم وسمعت ان في بلاد العرب سوقاً خاصاً يباع فيه الحلال والسوق
الاظم يباع فيه كل شيء فمن اراد ان يشتري من الحلال شيئاً فانهم لا يبيعونه الا اذا كان ممن
يكون ماله حلالاً فان ارادوا احد من العوام ان يعامل معهم ويشترى ويبيع منهم فانهم يأمرونه
بان يتصدق بجميع ماله ثم يعطوه من الزكوة شيئاً مبروراً بان يتجر معهم بذلك المال ويكتبون
اسمه في الكتب بان اصل ماله من الزكوة اخذها من فلان وفلان ثم يعاملون معه وفي الجملة
ان طلب الحلال من هذه البلاد صعب وقد قال بعض مشائخنا عليك بترك الحرام المحض
في هذا الزمان فانك لا تجد شيئاً لا شبهة فيه كذا في جواهر الفتاوى * غلب على ظنه ان اكثر بياعات
اهل السرق لا يخلعون الفساد فان كان الغالب هو الحرام يتنزه عن شرائه ولكن مع هذا لو اشتراه
يطيب له المشتري شراءً فاسداً اذا كان عقداً المشتري الاخير صحيحاً كذا في القنية * اذا اشترى
شيئاً فاستردّه بعد الشراء جاز فيما لا يخالف العادة والرسم كذا في السراجية * وكان ابو حنيفة رح
يكره ان يمدح الرجل سلعته عند البيع كذا في الملتقط * ويستحب للتاجر ان لا يشغله تجارته عن اداء
الفرائض فاذا جاء وقت الصلوة ينبغي ان يترك تجارته ومن ابي يوسف رح لا بأس ببيع ثوب
نجس ولا يبين فان ظن ان المشتري يصلي فيه فاحب الي ان يبين كذا في الغرائب * وفي النوازل
مثل نصير عن رجل اشترى فرو الخلتان من اليهود والنصارى والعبيد ولا يرى عليه اثر النجاسة
فيستعملها من غير ان يغسل قال ارجوانه في سعة من ذلك كذا في التاتارخانية * قال قاضيخان
يجوز شراء العصفير من الصياد واعتاقها اذا قال من اخذها فهي له ولا يخرج عن ملكه بالاعتاق
وقال برهان الدين رح لا يجوز لان فيه تضييع المال كذا في القنية * ولا بأس ببيع الجارية ممن لا يستبرئها
او يأتيتها في غير المأني كذا في خزائن الفتاوى * اشترى جارية ولها لبن فأجرها له ببيعها مباحة باع جارية
فانكر المشتري ولا بينة له لا يبطأ الا ان يترك الخصومة ورضي بيمينه كذا في التاتارخانية * رجل
اشترى جارية شراءً فاسداً لا يحرم عليها وطئها لكن يكره كذا في خزائن الفتاوى * وفي اليتيمة سئل علي
بن احمد اهل بلدة اورساق زادوا في صنجاتهم التي توزن بها الدراهم والابريسم زيادة لا توافق

الزيادة التي في سائر البلاد وارا دوا ان يتواضعوا على ذلك وبعض تلك الرستاق يوافقونهم وبعضهم لا يوافقونهم هل لهم تلك الزيادة فقال لا قيل له اتفق الجميع على تلك الزيادة المخالفة بصنجات البلدان فقال الجواب كذلك وكل بشرأء طعام فاشترى بمائة غلة واخبره فاعطاه الصحاح فصرفه بالغلة حل الفضل وللمضارب لا كذا في التاتارخانية * وحكي عن الفقيه رجل اشترى ثوبا بعشرة دراهم وارحم له دانقا قال لا يقبله حتى يقول انت في حل او هو لك كذا في المحيط * اذا اشترى لحما او سمكا او شيئا من الثمار فذهب المشتري وابطأ وخشي البائع ان يفسد فانه يبيعه من غيره ويحل شراء ذلك منه اذا مرض الرجل فاشترى له ابنه او والدته بغير امره ما يحتاج المريض اليه جاز كذا في السراجية * ويكره بيع الابل الجلالة فهي التي تعتاد اكل الجيفة والدجاجة مادام ريحها الكريهة باقية قال شهاب الدين الامالي له حنطة نقية اراد ان يخلط فيها من النراب ما يكون فيها عادة لبيعها ليس له ذلك كذا في التنية * رجل اشترى جارية وهي لغير البائع واشترى ثوبا وهو لغير البائع فوطئ المشتري الجارية ولبس الثوب وهو لا يعلم ثم علم فهل على المشتري اثم روي عن محمد ربح ان الجماع والنابس حرام الا انه يوضع عن المشتري الاثم وقال ابو يوسف ربح الوطئ حلال وهو ما جور في اتيان الجارية واذا تزوج امرأة ثم تبين انها كانت منكوبة الغير وقد وطئها الزوج الثاني يجب ان تكون المسئلة على الخلاف الذي ذكرنا كذا في المحيط * ويكره بيع خاتم الحديد والصفر ونحوه وبيع طين الاكل كذا في القنية * ولو اصطلح اهل بلدة على سعر الخبز واللحم وشاع ذلك فبدأ بينهم فاشترى رجل منهم خبزا بدرهم او لحما فاعطاه البائع ناقصا والمشتري لا يعرف ذلك كان له ان يرجع بالنقصان اذا عرف لان المعروف كالمشروط وان كان المشتري من غير اهل تلك البلدة كان له ان يرجع بالنقصان في الخبز دون اللحم كذا في التبيين * الباب

السادس والعشرون في الرجال يخرج الى السفر ويمنعه ابواه او واحد هما او غيرهما من الاقارب او منعه الدائن او العبد يخرج ويمنعه المولى او المرأة يخرج ويمنعها الزوج الابن البالغ يعمل عملا لا ضرر فيه ديني ولا دنيابي والديه وهما يكرهانه فلا بد من الاستيذان فيه اذا كان له منه بد اذا تعذر عليه جمع مراعاة حق الوالدين بان يتأذى احدهما بمراعاة الآخر يرجع حق الاب فيما يرجع الى التعظيم والاحترام وحق الام فيما يرجع الى الخدمة والانعام وعن علاء الاثمة الحمامي قال مشا تخنارح الاب يقدم على الام في الاحترام والام في الخدمة حتى لو دخل عليه في البيت يقوم للاب ولو سالا

منه ماء ولم يأخذ من يده احدهما فيدأ بالام كذا في القنية * وقال محمد ربح في السير الكبير
 اذا اراد الرجل ان يسافر غير الجهاد لتجارة او حج او عمرة وكرة ذلك ابواه فان كان يخاف الضيعة
 عليهما بان كانا معسرين ونفقتهما عليه وماله لا يفي بالزاد والراحلة ونفقتهما فانه لا يخرج بغير
 اذنهما سواء كان سفرا يخاف على الولد الهلاك فيه كركوب السفينة في البحر وكاختيار البادية ماشيا
 في البرد الشديد او لا يخاف على الوالد الهلاك فيه وان كان لا يخاف الضيعة عليهما بان كانا
 موسرين ولم تكن نفقتهما عليه ان كان سفرا لا يخاف على الولد الهلاك فيه كان له ان يخرج بغير
 اذنهما وان كان سفرا يخاف على الولد الهلاك فيه لا يخرج الا باذنهما كذا في الذخيرة * وكذا الجواب
 فيما اذا خرج للنفقة الى بلدة اخرى ان كان لا يخاف عليه الهلاك بسبب هذا الخروج كان بمنزلة
 السفر للتجارة وان كان يخاف عليه الهلاك كان بمنزلة الجهاد هذا اذا خرج للتجارة الى مصر من
 امصار المسلمين فاما اذا خرج للتجارة الى ارض العدو وبأمان فكرها خروجه فان كان امرا لا يخاف
 عليه منه وكانوا قوما يوفون بالعهد يعرفون بذلك وله في ذلك منفعة فلا بأس بان يعصيهما وان كان
 يخرج في تجارة الى ارض العدو مع عسكر من عساكر المسلمين فكرة ذلك ابواه او احدهما فان كان
 ذلك العسكر عظيما لا يخاف عليهم من العدو وبأكبر الرأي فلا بأس بان يخرج وان كان يخاف
 على اهل العسكر من العدو وبغالب الرأي لا يخرج بغير اذنهما وكذلك ان كانت سرية او جريدة
 خيل او نحوها فانه لا يخرج الا باذنهما لان الغالب هو الهلاك في السرايا كذا في المحيط * رجل
 خرج في طلب العلم بغير اذن والديه فلا بأس به ولم يكن هذا عقوقا قيل هذا اذا كان ملتحيا فان كان
 امرد صبيح الوجه فلا يبيح ان يمنعه من ذلك الخروج كذا في فتاوى قاضي خان * ولو خرج الى
 التعليم ان كان قد رعى التعليم وحفظ العيال فالجمع بينهما افضل ولو حصل مقدار ما لا بد منه الى
 القيام بامر العيال ولا يخرج الى التعليم ان خاف على ولده كذا في التاتارخانية نافلا عن البناء *
 اذا اراد ان يركب السفينة في البحر للتجارة او لغيرها فان كان بحال لو غرقت السفينة امكنه دفع
 الغرق عن نفسه بكل سبب يدفع الغرق به حل له الركوب في السفينة وان لم يمكنه دفع الغرق بكل
 ما يدفع به الغرق لا يحل له الركوب وعلى هذه المسئلة قياس مشا ئخارج دخول دار الحرب بأمان
 فقالوا ان كان الداخل بحال لو قصد المشركون قتله امكنه دفع القتل عن نفسه بكل سبب يدفع به
 القتل

المثل حل له الدخول وان كان بحال لا يمكنه دفع قصد هم لا يحل كذا في الذخيرة * ولا تسافر المرأة بغير
محرم ثلثة ايام فما فوقها واختلفت الروايات فيما دون ذلك قال ابو يوسف رح اكراه لها ان تسافر
يوما بغير محرم وهكذا روي عن ابي حنيفة رح وقال الفقيه ابو جعفر رح واتفقت الروايات في
الثلث امامادون الثلث قال ابو جعفر رح هو اهلون من ذلك كذا في المحيط * وقال حماد رح لا بأس
للمرأة ان تسافر بغير محرم مع الصالحين والصبي والمعتوه ليسا بمحرمين والكبير الذي يعقل محرم
كذا في التاتارخانية * ويكره للامة وام الواد في زماننا المسافرة بلا محرم كذا في الوجيز للكردي *
والفتوى على انه يكره في زماننا هكذا في السراجية * الباب السابع والعشرون في القرض والدين
والقرض هو ان يقرض الدراهم والدنانير او شيئا مما يايأخذ مثله في ثانی الحال والدين هو ان يبيع له شيئا
الى اجر معلوم مدة معلومة كذا في التاتارخانية * قال الفقيه رح لا بأس بان يستدين الرجل اذا كانت له
حاجة لا بد منه وهو يريد قضاءها ولو استدان ديناً وقصد ان لا يقضيه فهو آكل السحت كذا في القنية *
رجل مات وعليه قرض ذكر الناطفي نرجوان لا يكون مؤاخذاً في دار الآخرة اذا كان في نيته قضاء
الدين كذا في خزائن المفتين * وعليه حق غاب صاحبه بحيث لا يعلم مكانه ولا يعلم آحي هو ام ميت
لا يجب عليه طلبه في البلاد كذا في القنية * وسئل نصير عن يحدد دين رجل استخلفه اولا قال هو
بالخيار في الاستحلاف فان مات الطالب صار الدين للورثة فان قضاها الورثة فقد برئ من الدين
وعليه وزر مما طلته وجحوده وان لم يقض فالاجر للطالب دون ورثته كذا في الحاوي للفتاوى *
ولو مات الطالب والمطلوب جاحد فالاجر له في الآخرة دون الورثة سواء استخلف اولم يستخلف
ولو تضى المطلوب ورثته برئ من الدين ولو كان المطلوب مقرا ومات الطالب قال اكثر المشائخ رح
حق الخصومة في الآخرة لا يكون للاول وقال بعضهم الاول وقال الفقيه ابو الليث رح الدين
يكون للاول كذا في خزائن الفتاوى * الظالم اذا اخذ من غرماء الميت مال الميت عليهم فديون
الميت عليهم باقية كذا في الملتقط * عليه ديون لاناس لا يعرفهم من غصوب ومظالم وجبايات
يتصدق بقدرها على الفقراء على عزيمة القضاء ان وجدهم مع التوبة الى الله تعالى فيعذروا لو صرف
ذلك الى الوالدين او المولودين يصير معذرا وكذا في ازالة الخبث عن الاموال عليه ديون
لاناس شتى لزيادة في الاخذ ونقصان في الدع فلو تحرى ذلك وتصدق على الفقراء بثوب قوم
بذلك يخرج من العهدة قال رضى فعرف بهذا ان في مثل هذا لا يشترط التصديق بجنس ما عليه كذا

في القنية * رجل مات وعليه دين ولم يعلم الوارث بدينه فاكل ميراثه قال شداد لا يؤاخذ الابن بدينه وان علم الوارث بدين المورث كان عليه ان يقضي دينه من تركته المورث وان نسي الابن بعد ما علم انه لا يؤاخذ به في دار الآخرة وكذا لو كانت ودیعة فنسبها حتى مات لا يؤاخذ بها في دار الآخرة رجل له على رجل دين وهما في الطريق فيخرج المصوص عليهما وتصدوا اخذا موالهما فاعطى المديون صاحب المال دينه في تلك الحالة قال بعضهم له ان يؤدي دينه وايس للتائب ان لا يأخذ منه وقال الفقيه ابو الليث رح عندي للتائب ان لا يأخذ في تلك الحالة كذا في فتاوى قاضيخان * ولو حبس بدين وكان له على الناس ديون يخرج القاضي حتى يدعي عليهم فان لم يحصل له منهم شيء يحبس ثانيا كذا في عنوان القضاء * ولو كان لمسلم على نصراني دين فباع النصراني خمرا واخذ ثمنها وقضاه المسلم من دينه جاز له اخذه لان بيعه له مباح ولو كان الدين لمسلم على مسلم فباع المسلم خمرا واخذ ثمنها وقضاه صاحب الدين كره له ان يقبض ذاك من دينه كذا في السراج الوهاج * رد العداليات من له بصارة على انها زيف فليس له ان يدفع اليه من يأخذها مكان الجيدة لانه تلبس وغدر كذا في القنية * وفي الزاد من كان له دين على غيره واخذ منه مثل دينه وانفق ثم علم انه زيوف فلا شيء عليه عند ابي حنيفة رح وقال يرد مثل الزيوف ويرجع بالاجباد وذكر في الجامع الصغير قول محمد رح وقول ابي حنيفة رح وهو الصحيح كذا في المضمرات * لرجل على الناس ديون وهم غيب فقال من كان لي عليهم شيء فهو في حل قال محمد رح له ان يأخذهم بماله عليهم وقال ابو يوسف رح هو جائز وهم في حل اذا كان عليهم دين اما اذا كان شيئا فائثا له ان يأخذ ولو كان له على آخر حق فابراه على انه بالخيار صح الابرأ ويطل الخيار كذا في خزائن الفتاوى * رجل قال ابرأت جميع غرمائي ولم يسمهم بلسانه ولم ينوهم ولا واحد منهم بجنانه قال ابو القاسم رح روى بن مقاتل عن علمائنا انهم لا يبرؤون ولو قال كل غريم لي فهو في حل قال بن مقاتل لا يبرأ غрмаؤه في قول علمائنا رح وكذا لو قال ليس لي بالري شيء ثم جاء الغد وادعى ان هذه الدار لي منذ مشرين سنة وهي بالري كان له ذلك في قول علمائنا رح قال بن مقاتل اما عندي في المستثنين جميعا يبرأ غرماءؤه ولا تسمع دعواه كذا في التاثير خانية * رجل قال اخطو ابن فلان خمسة دراهم فاني اكلت من ماله شيئا فان لم تجدوه فاصطوه ورثته فان لم تجدوا ورثته فتصدوا عنه فوجدوا امرأته لا غير قال ابو القاسم ان ادعت مهرها عليه ولم يعرف وارث سواها يدفع اليها

مهرها وان لم تدع المهر فلها الربع منها اذا قالت لا ولد له كذا في القنية * ومن وضع درهما
 عند بقال يأخذ منه ما شاء يكره ذلك ومعنى المسئلة ان رجلا فقيرا له درهم يخاف ان لو كان في يده
 يهلك او يصرف الى حاجته لكن حاجته الى المعاملة مع البقال اكثر من غيرها كما في شري التوابل
 والملح والكبريت وليس له فلوس حتى يشتري بها ما سخط من الحاجة كل ساعة فيعطى الدرهم
 البقال لان يأخذ منه ما يحتاج اليه مما ذكرنا بحسابه جزء فجزء حتى يستوفي ما يقابل الدرهم وهذا
 الفعل منه مكروه لان حاصل هذا الفعل راجع الى ان يكون هو قرضا فيه جرنفع وهو مكروه ولكن
 الحيلة فيه لو اراد ذلك ان يستودع البقال درهما ثم يأخذ منه ما شاء فاذا ضاع فهو ودیعة ولا شيء
 عليه ثم لما اخذ المودع من البقال شيئا فشيئا يملكه ما اعطاه جزء فجزء بمقابلته ما يأخذ فيحصل له
 المقصود من غير كراهة كذا في النهاية * وفي التجريد ولو امر صائغان يصوغ له خاتما فيه وزن درهم
 من عنده وجعل له اجر دنانق فصاغه فانه لا يجوز ان يأخذ اكثر من وزنه كذا في التاتارخانية *
 قرض المشاع جائز بان اعطاه الفاء وقال نصفها مضاربة عندك بالنصف ونصفها قرض كذا
 في الوجيز للكردي * واستقراض الخل والمربي والرب والعصير والعسل والدهن والسمن بجوز
 ككيل واستقراض الحديد بجوز وزنا وكذا الصفرة والنحاس والمر والنحاس والمنشار والمنشرة واواني
 الخبز والحباب كلها لا يجوز استقراضها واستقراض الغزل وزنا بجوز ولا يجوز استقراض الزجاج ولا يجوز
 استقراض الساكة كلها حرما ولا الثمت ولا التبن او تاراً او تاراً ولا يثبت الاجل في القروض عندنا
 كذا في التاتارخانية * وفي التوازل كان على الرجل دين فجاء لتبضه فدفعه الى الطالب وامره
 بان ينتده فهلك في يد الطالب هلك من مال المطلوب والدين على حاله ولو لم يقل المطلوب شيئا
 فاخذ الطالب ثم دفع الى المطلوب لينقد فهلك في يده هلك من مال الطالب كذا في الذخيرة *

الباب الثامن والعشرون في ملاقات الملوك والنواضع لهم وتقبيل ايديهم او يد غيرهم وتقبيل
 الرجل وجه غيره وما يتصل بذلك من ابى الیث الحافظ انه يكره الدخول على السلاطين
 ويفتي بذلك ثم رجع وافتي باباحته كذا في الغيائية * رجل دعا الامير فسأله عن اشياء ان
 تكلم بما يوافق الحق يصيبه مكروها فانه لا ينبغي له ان يتكلم بما يخالف الحق وهذا اذا كان
 لا يخاف القتل على نفسه ولا اتلاف عضوه ولا اتلاف غيره ولا ماله فان خاف ذلك فلا بأس به
 كذا في فتاوى قاضيخان * والنواضع لغير الله حرام كذا في الملتقط * من سجد السيطان على

وجه التحية أو قبل الأرض بين يديه لا يكفر ولكن يأثم لا ارتكابه الكبيرة هو المختار قال الفقيه أبو جعفر ر ح وان سجد السلطان بنية العبادة ولم يحضره اثنية فقد كفر كذا في جواهر الاخلاطي * ولو قال للمسلم اسجد الملك والآفتلناك قالوا ان امرهم بذلك للعبادة فالأفضل له ان لا يسجد كمن اكراه على ان يكفر كان الصبر افضل وان امرهم بالسجود للتحية والتعظيم لا العبادة فالأفضل له ان يسجد كذا في فتاوى قاضيخان * وفي الجامع الصغير تقبيل ارض بين يدي العظيم حرام وان الفاعل والراضي آثم كذا في التناظر خانية * وتقبيل الأرض بين يدي العلماء والزما د فعل الجهال والفاعل والراضي آثمان كذا في الغرائب * الانحناء للسلطان او لغيره مكروه لانه يشبه فعل المجوس كذا في جواهر الاخلاطي * ويكره الانحناء عند التحية وبه ورد النهي كذا في التمرقاشي * تجوز الخدمة لغير الله تعالى بالقيام واخذ اليدين والانحناء ولا تجوز السجود الا لله تعالى كذا في الغرائب * واما الكلام في تقبيل اليد فان قبل يد نفسه لغيره فهو مكروه وان قبل يد غيره ان قبل يد عالم او سلطان عادل لعلمه وعدله لا بأس به هكذا ذكره في فتاوى سمرقند وان قبل يد غير العالم وغير السلطان العادل ان اراد به تعظيم المسلم واكرامه فلا بأس به وان اراد به عبادة له او لينال منه شيئا من غرض الدنيا فهو مكروه وكان الصدر الشهيد يفتي بالكراهة في هذا الفصل من غير فصل كذا في الذخيرة * تقبيل يد العالم والسلطان العادل جائز ولا رخصة في تقبيل يد غيرهما هو المختار كذا في الغيائية * طلب من عالم او زاهد ان يدفع اليه قدمه ليقبله لا يرخص فيه ولا يجيبه الى ذلك عند البعض وذكر بعضهم يجيبه الى ذلك وكذا اذا استأذنه ان يتقبل رأسه او يديه كذا في الغرائب * وما يفعاله الجهال وهو تقبيل يد نفسه بقاء صاحبه فذلك مكروه بالاجماع كذا في خزائن الفتاوى * واما الكلام في تقبيل الوجه حكى من الفقيه ابي جعفر الهندواني انه قال لا بأس ان يقبل الرجل وجه الرجل اذا كان فقيها او عالما او زاهدا يريد بذلك اعزاز الدين وقد ذكر في الجامع الصغير ويكره ان يقبل الرجل وجه آخر او جبهته او رأسه كذا في المحيط * يكره ان يقبل الرجل فم الرجل او يده او شيتامنه في قول ابي حنيفة ومحمد ر ح قال ابو يوسف ر ح لا بأس بالتقبيل والمعانقة في ازار واحد فان كانت المعانقة فوق قميص او جبة او كانت القبلة على وجه المبرة دون الشهوة جاز عند الكل كذا في فتاوى قاضيخان * يكره تقبيل المرأة فم امرأة اخرى

اخرى اوخذها عند اللقاء او الوداع كذا في القنية * وقدم شيخ من السفراء اراد ان يقبل اخته وهي شيخة قال ان كان يخاف على نفسه لم يجوز كذا روى خلف عن ابي يوسف رح كذا في الحاوي للفتاوى * ذكر ابو الليث رح ان التقبيل على خمسة اوجه قبلة الرحمة كقبلة الوالد ولبنة وقبلة التحبة كقبلة المؤمنين بعضهم لبعض وقبلة الشفقة كقبلة الولد والديه وقبلة المودة كقبلة الرجل اخاه على الجبهة وقبلة الشهوة كقبلة الرجل امرأته او امته وزاد بعضهم قبلة الديانة وهي قبلة الحجر الاسود كذا في التبيين * قبل امرأة ابيه وهي بنت خمس اوست سنين من شهوة قال ابو بكر لا تحرم على ابيه فانها غير مشتهاة وان اشتهاها هذا الابن لا ينظر الى ذلك فقيل ان كبرت حتى خرجت من حد الشهوة والمسئلة بحالها تحرم كذا في الحاوي للفتاوى * ويجوز المصافحة والسنة فيها ان يضع يديه على يديه من غير حائل من ثوب او غيره كذا في خزائن الفتاوى *

الباب التاسع والعشرون في الانتفاع بالاشياء المشتركة ذكر محمد رح في شروط الاصل في الدار اذا كانت مشتركة واحدا الشريكين غائب واراد الحاضر ان يسكنها انسانا او آجرها انسانا قال اما فيما بينه وبين الله تعالى فلا ينبغي له ذلك وفي القضاء لا يمنع من ذلك فان آجروا خذا الاجر ينظر الى حصة نصيب شريكه من الاجر ويرد ذلك عليه ان قدروا لا يتصدق وكان كالمغاصب اذا آجر وقبض الاجر يتصدق او يرد على المغصوب منه اما ما يخص نصيبه بطيب له هذا اذا سكن غيره اما اذا سكن بنفسه وشريكه غائب فالقياس ان لا يكون له ذلك فيما بينه وبين الله تعالى كما لو سكن غيره وفي الاستحسان له ذلك وفي العيون لو ان دارا غير مقسومة بين رجلين غاب احدهما وسع للحاضر ان يسكن بقدر حصته ويسكن الدار كلها وكذا خادم بين رجلين غاب احدهما فللحاضر ان يستخدم الخادم بخصته وفي الدابة لا يركبها الحاضر وفي اجارات التوازل من محمد بن مقاتل ان للحاضر ان يسكن الدار قدر نصيبه عن محمد رح ان للحاضر ان يسكن جميع الدار اذا خاف على الدار الخراب ان لم يسكنها وروى بن ابي مالك عن ابي حنيفة وابي يوسف رح في الارض ان ليس للحاضر ان يزرع بقدر حصته وفي الدار له ان يسكن وفي نوادر هشام له ذلك في الوجهين كذا في المحيط * وفي الدابة بين رجلين استعمالها احدهما في الركوب او حمل المتاع بغير اذن الشريك ضمن نصيب شريكه كذا في الصغرى * دار مشتركة بين قوم فلبعضهم ان يربط فيه دابة وان يتوضأ فيه ويضع فيه خشبة ولو عطب به انسان لم يضمن وليس له

ان يحفر فيه بئرا او يبني بناء بغير اذن شريكه وان بنى او حفر ضمن النقصان ويؤمر برفع البناء كذا في الفتاوى العتبية * سئل ابو القاسم ممن اراد ان يتخذ طريقا في ملكه في سكة غير نافذة بحاجة له قال ينظر القاضي فيه ان لم يكن فيه ضرر باصحاب السكة واستوفى ذلك الباب حتى يصير كالجدار لم يمنعه كذا في الحاوي للفتاوى * واذا اراد الرجل احداث ظلة في طريق العامة ولا يضر بالعامه فالصحيح من مذهب ابي حنيفة رخ ان لكل واحد من آحاد المسلمين حق المنع وحق الطرح وقال محمد رخ له حق المنع من الاحداث وليس له حق الطرح وقال ابو يوسف رخ ليس له حق الطرح والدفع فان اراد احداث الظلة في سكة غير نافذة لا يعتبر فيه الضرر وعدم الضرر عندنا بل يعتبر فيه الاذن من الشركاء وهل يباح احداث الظلة على طريق العامة ذكر الفقيه ابو جعفر والطحاوي انه يباح ولا يأنم قبل ان يخاصمه احد وبعد ما خاصمه احد لا يباح الاحداث ولا يباح الانتفاع ويأنم بترك الظلة وقال ابو يوسف ومحمد رخ يباح له الانتفاع اذا كان لا يضر ذلك بالعامه كذا في المحيط * وعن ابي يوسف رخ في الرجل اذا طين جدار دارة وشغل هواء المسلمين فالتباس ان ينقض ذلك وفي الاستحسان لا ينقض ويترك على حاله وروي عن نصر بن محمد المروزي صاحب ابي حنيفة رخ انه كان اذا اراد ان يطين دارة نحو السكة خدشه ثم طينه كيلا يأخذ شيئا من الهواء ثم سئل نصر بن يحيى عن الجذع اذا كان خارجا من السكة او متعلقا بجدار الشريك فاراد ان ينقض ويقطع قال ان كانت السكة نافذة فله ان ينقض فاذا انقضه لا يؤمر ببنائه وليس لصاحب الجذع حق القرار وان كانت السكة غير نافذة فان كان قد يما فلصاحبه حق القرار وليس للشريك حق النقص واذا انقض يؤمر بالبناء ثانيا وان كان محدثا فلصاحبه حق النقص واذا انقض لا يؤمر بالبناء ثانيا كذا في التاتارخانية * وفي المنتقى اذا اراد ان يبني كنيفا او ظلة على طريق العامة فاني امنعه من ذلك وان بنى ثم اختصموا نظرت في ذلك فان كان فيه ضرر امرته ان يقلع وان لم يكن فيه ضرر تركته على حاله وقال محمد رخ اذا اخرج الكنيف ولم يدخله في دارة ولم يكن فيه ضرر تركت واذا دخله دارة منع منه وقال في رجل له ظلة في سكة غير نافذة فليس لاصحاب السكة ان يهدموها اذا لم يعلم كيف كان امرها وان علم انه بناها على السكة هدمت ولو كانت السكة نافذة هدمت في الوجهين وقال ابو يوسف رخ ان كان فيه ضرر هدمها والا فلا والحاصل ان ما كان على طريق العامة اذا لم يعرف حالها على قول محمد رخ يجعل حديثه حتى كان الامام رفعها وما كان في سكة

غير نافذة اذا لم يعلم حالها تجعل قديمة حتى لا يكون لاحد رفعها قال شيخ الاسلام تاول
 هذا في سكة غير نافذة ان تكون دار مشتركة بين قوم او ارض مشتركة بينهم بنوا فيها مساكن
 وحجرا ورفعوا بينهم طريقا حتى يكون الطريق ملكا لهم فاما اذا كانت السكة في الاصل احيطت
 بان بنوادار او تركوا هذا الطريق للمرور فالجواب فيه كالجواب في الطريق العامة وحكي عن الشيخ
 الامام شمس الائمة الحلواني رح انه كان يقول في حد السكة الخاصة ان يكون فيها قوم يحصون
 اما اذا كان فيها قوم لا يحصون فهي سكة عامة والحكم فيها نظير الحكم في طريق العامة كذا في الذخيرة *
 وسئل عن سكة غير نافذة في وسطها مزبلة فاراد واحد منهم ان يفرغ كنيقاله ويحوله الى تلك
 المزبلة ويتأذى به الجيران فقال لهم منعه من ذلك ومن كل شيء يتأذون به تأذيا شديدا كذا في
 الحاوي للفتاوى * احدث مستراحا في سكة نافذة برضاء الجيران ثم قبل تمام العمارة منعوه وليس
 لهم في ذلك ضررين فلم يمنع كذا في الغرائب * وفي فتاوى ابي الليث رح اتخذ على باب
 دارة في سكة غير نافذة اربا يمسك دابته هناك فلكل واحد من اهل السكة ان ينقض الارى
 ولا يمنعه عن امساك الدواب على باب دارة لان السكة اذا كانت غير نافذة فهي كدار بين
 شريكين لكل واحد منهما ان يسكن في نصفها وليس له ان يحفر بئرا او يبني فيها واتخاذ الارى من
 البناء وامساك الدواب على الابواب من السكنى وفي بلادنا كان الرسم امساك الدواب على
 ابواب دورهم ولو كانت السكة نافذة فلكل واحد من اهلها امساك الدابة على باب دارة بشرط
 السلامة كذا في الذخيرة * هدم واحد بيته في سكة غير نافذة وفيه جناح فله ان يبنيه كما كان وليس
 للجيران حق المنع ان كان قديما ولكل واحد قلع الجناح في السكة النافذة وان كان قديما وانما
 الفرق بين القديم والحديث في سكة غير نافذة كذا في الغرائب * وفي فتاوى اهل سمرقند هدم
 بيته ولم يبن والجيران يتضررون بذلك كان لهم جبرة على البناء اذا كان قادرا والمختار انه ليس
 لهم ذلك كذا في الذخيرة * قال رضى بيعت دار كبيرة ميزابها على منهرة من جماعة فاتخذ كل واحد
 منهم حصه دار على حدة ووضع ميزابها على تلك المنهرة فكثر الميازيب عليها فهل للجيران منعهم
 منها فاجاب بعض المفتين في زماننا انه ليس للجيران منعهم كما اذا سكن البائع فيها جماعة من
 الناس وكما اذا اشترى الدار الواحدة جماعة من الناس من واحد وسكنوها وكثرت مياههم على
 ميزابها فان ضرر الميازيب ليس الاكثر الماء وذلك لا يمنع وكذا اذا باع دارة في سكة غير نافذة من جماعة

فليس لاهلها المنع وان لزمهم ضرر كثرة الشركاء والمارة في الطريق ثم ورد الفتوى والجواب على
 شيخنا نجم الاثمة الحلبي فتوقف وباحث فيه اصحابه واهل عصره اياما ثم تقرر رأيه على ان للجيران
 المنع بخلاف تلك المسائل فان الضرر فيها غير لازم ولا دائم ولا كذلك ههنا من شدة اضرار
 ان يغرس في النهر العام لمنفعة المسلمين له ذلك كذا في القنية * رجل غرس شجرة على فناء دارة
 في سكة غير نافذة وفي سكة اشجار غير ذلك فاراد واحد من اهل السكة ان يقلعه ولم يتعرض الاشجار
 الاخر ليس له ذلك وكذلك من اراد ان ينقض جناحا خارجا في الطريق الحادة الا ان يكون
 رجلا محتسبا يتعرض لجميع هذه الاشياء كذا في الذخيرة * قال الفقيه ابو نصر رح اذا غرس على شط
 نهر عام لا يضر بالمارة فذاك يباح له ولمن شاء من المسلمين ان يأخذه برفع ذلك وان جعله وقفاصار
 وقفا وما على مذهب اصحابنا رح ليس له ذلك وحكي من محمد بن سلمة رح كان قد بنى
 دكا على بابها واربالد ابنته فقيل للشيخ ابي نصر ما تقول به قال لا ابعد من الصواب كذا في المحيط *
 لم يكن له ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * وسئل ابو القاسم عن غرس اشجار على شط النهر
 بحذاء باب دارة وبين دارة والاشجار طريق حادة يكره ذلك قال ان كانت هذه الاشجار
 لا تضر بالنهر واهله رجوت ان يكون غارسها في سعة ويخلفه من بعده كذا في الحاوي للفتاوى *
 وفي النوازل غرس شجرة على صفة نهر عام فجاء رجل ليس بشريك في النهر يريد اخذه بقلعها
 فان كان يضر باكثر الناس فله ذلك والاولى ان يرفع الى الحاكم حتى يأمره بالقلع كذا في الذخيرة *
 في فتاوى ابي الميث رح واذا رفع طينا او ترابا من طريق المسلمين ففي ايام الاحوال جازبل هو اولى
 وفي غير ايام الاحوال ان لم يضر كالارض فكذلك وان كان كالارض واحتاج الرفع الى قلعه
 لا يسعه ذلك اذا كان فيه مضرة بالمارة كذا في المحيط * اخذ الرذغة من وسط الطريق واخذ
 التراب من حافة النهر العام لا يجوز الا باذن الوالي لانه حق العامة وفي النوازل ان لم يكن فيه
 ضرر على الطريق فلا بأس برفعه ولم يذكر اذن الوالي كذا في القنية * وسئل ابو بكر عن يتخذ
 طينا في زققة غير نافذة قال ان تركه مقدارا للممر للناس ويرفعه سريعا ويكون ذلك في الاحياء لم يمنع
 منه وكان محمد بن سلمة يجوز بل الطين فيها الارني والدكان ونحو ذلك كذا في الحاوي للفتاوى *
 سئل ابو القاسم عن تراب سور المدينة قال لا يجوز ان يحمل قيل فان انهدم شيء من سور
 ولا يحتاج

ولا يحتاج اليه قال لا بأس به كذا في الغرائب * حوض للسبيل رفع انسان منه جرة من ماء لا ينبغي له ان يضعها على شط الحوض فان فعل فاصاب شيئا ضمن كذا في الذخيرة *

الباب الثلاثون في المتفرقات له امرأة فاسقة لا تنزج بالزجر لا يجب تطليقها كذا في القنية * في النوازل اذا دخل الرجل ذكره في فم امرأته قد قيل بكرة وقد قيل بخلافه كذا في الذخيرة * يضرب جارية زوجها غيره ولا تعط بوعظه فله ضربها كذا في القنية * سئل ايضا عن الشافعية فهل لها ان تمكن زوجها من نفسها في اليوم الحادي عشر من حيضها وزوجها حنفي المذهب فقال انما يفتي المفتي على مذهبه لا على مذهب المستفتي كذا في التاتارخانية * مرضت الجارية مرض الموت فاعتاقها اولي لتموت حرة كذا في القنية * امرأة ترضع صبيها بغير اذن زوجها يكره لها ذلك الا اذا خافت هلاك الرضيع فحينئذ لا بأس به كذا في فتاوى قاضيخان * من امسك حراما لاجل غيره كالخمر ونحوه ان امسك لمن يعتقد حرمة كالخمر بمسكه للمسلم لا يكره وان امسك لمن يعتقد اباحته كدالوا مسك الخمر لكا فريكره كذا في التاتارخانية * ولو امسك الخمر في بيته للتخليل جاز ولا يأنثم ولو امسك شيئا من هذه المعارف والملاهي كره ويأنثم وان كان لا يستعملها كذا في فتاوى قاضيخان * اجتمع قوم من الاتراك والامير وغيرهم في موضع الفسا دفنوهام شيخ الاسلام عن المنكر فلم ينزجوا فاشتغل المحتسب وقوم من باب السيد الاجل الامام ليفرقوهم ويريقوا خدورهم فذهبوا مع جماعة من الفقهاء وظفروا ببعض الخمر فارقوها وجعلوا الملح في بعض الدنان بالتخليل فاخبر الشيخ بذلك فقال لا تدعوا واكسروا الدنان كلها واريقوا ما بقي وان جعل فيه الملح قال وقد ذكر في كتاب عيون المسائل من اراق خمر المسلمين وكسروا دنانهم وشق زقانهم التي فيها الخمر حنسة فلا ضمان عليه وكذا من اراق خمر اهل الذمة وكسروا دنانها وشق زقانها اذا اظهر فيما بين المسلمين بطريق الامر بالمعروف فلا ضمان عليه كذا في التاتارخانية ناقلا عن الينيمة * لا ينبغي للشيخ الجاهل ان يتقدم على الشاب العالم في المشي والجلوس والكلام كذا في السراجية * والشاب العالم يتقدم على الشيخ الغير العالم والعالم يتقدم على القرشي الغير العالم قال الزندوسي حق العالم على الجاهل وحق الاستاذ على التلميذ واحد على السواء وهو ان لا يفتتح بالكلام قبله ولا يجلس مكانه وان غاب ولا يرد على كلامه ولا يتقدم عليه في مشيه وحق الزوج على الزوجة اكثر من هذا وتطبعه على كل مباح بامرها ويتقدم ماله عليها كذا في الوجيز للكردي * نجم الائمة

العلمي اتخذ (تابخانه) في دار مسئلة مستأجرة ووضع فيها كوى للنور والجار المقابل يقول ان تلازمته تطلع علينا اذا كنا في السطح او المبرز او عند الباب فسد الكوى ليس له ذلك ولو زرع في ارضه ارضا ويتضرره الجيران بالنزع ضررا يينا ليس لهم المنع منه كذا في القنية * المئاعب التي تكون في الطريق ليس لاحد ان يخاصم فيها ولا يرفعها وعليه الفتوى كذا في الملتقط * ولا يجوز حمل تراب روض المصر لانه حصن وكان حق العامة فان انهدم الروض ولا يحتاج اليه جاز كذا في الوجيز الكردي * وفي تجنيس الملتقط قال محمد رح اذا كان سطحه وسطح جاره سواء وفي صعود السطح يقع بصره في دار جاره فللجار ان يمنع من الصعود مالم يتخذ سترة واذا كان بصره لا يقع في دارة ولكن يقع عليهم اذا كانوا على السطح لا يمنع من ذلك قال الامام ناصر الدين هذانوع استحسان والقياس ان يمنع كذا في الذخيرة * وفي اليتيمة سألت ابا حامد عن رجل له ضيعة ارضها مرتفعة هل يجوز له ان يسيل النهر يوما او نصف يوم بغير رضاء الاسافل حتى يسقيها فقال نعم وهكذا نص حمير البري كذا في التاتارخانية * رجل مشى في الطريق وكان في الطريق ماء فلم يجد مسلكا الا ارض انسان فلا بأس بالمشي فيها وذكر في فتاوى اهل سمرقند مسئلة المرور في ارض الغير على التفصيل ان كان لارض الغير حائط وحائل لا يمر فيها وان لم يكن هناك حائط فلا بأس بالمرور فيها والحاصل ان المعتبر في هذا الباب عادات الناس كذا في المحيط * وفي التوازل اذا اراد الرجل ان يمر في ارض غيره فان كان له طريق آخر لم يكن له ان يمر وان لم يكن فله ان يمر مالم يمنعه فاذا منعه فليس له ان يمر فيها وهذا في حق الواحد ما الجماعة فليس لهم ان يمرؤا من غير رضاء كذا في الذخيرة * وفي الفتاوى سئل ابو بكر عن المرور في طريق محدث قال اذا وضع صاحب الملك ذلك جاز المرور فيه حتى يعرف انها غصب قال ابو بكر وكان شاذان بن ابراهيم يمر في سوق القطنين ويربط بغلته هناك على رأس سكة الاصفهانية وكذلك نصير وقال ابو بكر وعامة سلوكي في ذلك ولا ارى به بأسا وقال الشيخ رح رأيت اهل تلك السكة يخرجون الجنازة من طريق آخر وكرهوا المرور في ذلك السرق وقالوا هو جور لكن الاخذ بقول هؤلاء العلماء اولي من قول العوام ولا بأس بالمرور هناك واخراج الجنازة كذا في الحاوي للفتاوى * من له مجرى نهر في دار رجل لا يمكن ان يمر في بطن النهر او في مستانه واراد اصلاحه وبمنعه صاحب الدار يقال لصاحب الدار اما ان تدعه حتى

يصلحه واما ان تصلحه من ماله قال ابو الليث رحوبه نأخذوهكذا الجواب في الحائط وصورته رجل له حائط وجهه في دار غيره واراد ان يطعن الحائط فمنعه صاحب الدار عن دخول داره ولا سبيل له الى تطيين الحائط الا من داره قال البلخي رح ليس له ان يمنعه من تطيين حائطه وله ان يمنعه من دخول داره قيل فان انهدم الحائط ووقع الطين في دار جارة فاراد نقل الطين وليس له سبيل الا ان يدخل الدار قال له ان يمنعه من دخول داره قيل فيترك ماله في داره قال لا يمنع من ماله ويمنعه من دخول داره معناه ان يقال لصاحب الدار اما ان تأذن له في الدخول او تخرج انت طينه كذا في الذخيرة * وفي واقعات الناطفي نهرو لرجل في ارض رجل اراد صاحب النهر ان يدخل الارض ليعالج نهره ليس له ذلك ولكن ينبغي ان يمشي في بطن النهر وان كان النهر ضيقا لا يمكنه المشي في بطنه لا يدخل في الارض ايضا قيل هذا الجواب على قول ابي حنيفة رح لانه لا حریم للنهر عنده اما على قولهما ان لصاحب النهر حریمه فله ان يمر على الحریم وقيل ما ذكر قول الكل وثاويل المسئلة على قولهما ان صاحب النهر باع الحریم من صاحب الارض كذا في المحيط * مرفي ارض الغير بغير اذنه يجب عليه الاستحلال ان اضربه كالمزروعة او الرطبة والا فلا اذا رآه صاحب الارض يجب عليه الاستحلال لا يذاته ولو كان له حق المرور في ارض غيره فمر فيها مع فرسه او حمارة قيل ان يثبت بالحجة ليس له ذلك كذا في القنية في باب من يتصرف في ملكه * نصب منوالا لاستخراج الابريسم من الفيلق فللجيران المنع اذا تضرروا بالدخان ورائحة الديدان نجم الاثمة البخاري اتخذ في دار بويه برضا ثم عمل نسج العنانيات فليس للجيران الملاصق منعه ولو اتخذ طاحونة لنفسه لا يمنع ولا جرة يمنع وللجيران منع دناق الذهب من دقه بعد العشاء التي طلوع الفجر اذا تضرروا به كذا في القنية في باب المرور في ارض الغير * رجل اتخذ بستانا وغرس فيه اشجارا بجانب دار جارة قال ابو القاسم ليس في هذا تقدير ويجب ان يتبادر من حائط جارة قدر مالا يضرب دار جارة كذا في فتاوى قاضيخان * رجل له محمودة فاراد جارة ان يبني بجانبها اتونا لا يمنع عن ذلك والاولى ان لا يفعل كذا في السراجية * سئل ابو القاسم من رجل اتخذ في داره اصطبلًا وكان في القديم مسكنا وفي ذلك ضرر بجارة فان كان وجه الدواب الى جدار داره لا يمنعه وان كان حوافرها الى جدار داره له ان يمنعه كذا في الغيائية * خباز اتخذ حانوتا في وسط البزازين يمنع من ذلك وكذلك كل ضرر عام وبه افتى ابو القاسم كذا في الملتقط *

ولا يمنع المراق والزليقي لانه رائحة ليس بضرر في حق كل واحد لان منهم من يستلذ بها
 الا اذا كان دخانه دائما كذا في الفقية * سئل محمد بن مقاتل رح عن رجل سرق ماء واساله الى ارضه
 وكرمه فاجاب انه يطيب له ما خرج بمنزلة رجل غصب شعيرا او تبنيا وسمن به دابة فانه يجب عليه
 قيمة ما غصب وما زاد في الدابة طيب له ذكر القيمة وقع سهوا والصحيح ان عليه مثل ما غصب قال الفقيه
 ابو الليث رح وقد حكي عن بعض الزاهدين ان الماء وقع في كرمه في غير نوبته فامر بقطع كرمه ونحن لانقول
 بقطع الكرم ولكن لو تصدق بمنزله كان حسنا اما لا يجب عليه التصديق في الحكم كذا في المحيط * سئل
 الفقيه ابو القاسم رح عن رجل زرع ارض رجل بغير اذنه ولم يعلم صاحب الارض حتى استحصد الزرع
 فعلم ورضي به هل يطيب المزارع قال نعم قبل له فان قال لارضى ثم قال رضيت هل يطيب له قال
 يطيب له ايضا قال الفقيه ابو الليث رح وهذا استحسان وبه تأخذ كذا في الذخيرة * رجل اخذ
 ارض الجوز مزاعة من متصرفيها قال ابو القاسم رح نصيب الاكرة يطيب لهم اذا اخذوا الارض
 مزاعة او استأجروها فان كان الجوز كروما او اشجارا ان كان يعرف اربابها لا يطيب للاكرة
 وان لم يعرف اربابها طاب لهم لان تدبير هذه الارض التي لا يعرف مالکها الى السلطان
 وتكون بمنزلة ارض الموات وينبغي للسلطان ان يتصدق بنصف الخارج على المساكين فان
 لم يفعل ذاك كان آثما واما نصيب الاكرة يطيب لهم ويطيب لمن يأكل من ذلك برضا ثمهم وان كان
 لا يخلو ذلك عن نوع شبهة الا انهم فالوا زمانا زمان الشبهات فعلى المسلم ان يتقي الحرام المعاین
 امرأة زوجها في ارض الجوز وله مال يأخذه من قبل السلطان وهي تقول لا اتعد معك في ارض
 الجوز قال الفقيه ابو بكر البلخي رح ان اكلت من طعامه ولم يكن عين ذاك الطعام غصبا فهي
 في سعة من اكله وكذا لو اشترى لها طعاما وكسوة من مال اصله ليس بطيب فهي في سعة من تناول
 ذاك الطعام والثياب ويكون الاثم على الزوج وارض الجوز ارض لا يقدر صاحبها على زراعتها اداء
 خراجها في دفعها الى الامام لتكون منفعتها للمسلمين مقام الخراج وتكون الارض ملكا لصاحبها
 كذا في فتاوى فاضلخان * توجه على جماعة جباية بغير حق فلبعضهم دفعه عن نفسه اذ لم يحمل
 حصته على الباقيين والا فالاولى ان لا يدفعها عن نفسه دفع ظلما من انسان فدفع اليه عشرين دينارا
 فباعه الاخذ منه درهما بعشرين دينارا ليحل له لا يحل له قال مجد الاثمة الترجماني هذا على قول

محمداً رَحِمَهُ اللهُ أَمَّا عَلَى قَوْلِهِمَا فَلَا بَأْسَ بِهِ إِلَّا إِذَا كَانَ الْبَائِعُ مُلْجِياً كَذَا فِي الْقِنْيَةِ * رَجُلٌ لَهُ مَالٌ وَعِيَالٌ
وَيَحْتَاجُ النَّاسَ إِلَيْهِ فِي حِفْظِ الطَّرِيقِ وَالْبَدْرِقَةِ فَإِنْ قَدَرَ عَلَى أَنْ يَحْفَظَ وَلَا يَضِيعَ عِيَالُهُ كَانَ الْحِفْظُ
أَفْضَلَ وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ الْقِيَامُ بِهِمَا كَانَ الْقِيَامُ بِأَمْرِ الْعِيَالِ أَوْلَى بِهِ فَإِنْ قَامَ بِحِفْظِ الطَّرِيقِ فَأَهْدَى إِلَيْهِ
فَانْ لَمْ يَأْخُذْ فَهُوَ أَفْضَلُ وَإِنْ أَخَذَ هَافِلِسٌ بِحَرَامٍ كَذَا فِي جَوَاهِرِ الْإِخْلَاطِيِّ * قَالَ أَسْمَعِيلُ الْمُتَكَلِّمُ
سَلَّمَ الْمُؤْذِي عَلَى الْمُؤْذَى مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ أُخْرَى وَكَانَ يَرُدُّ عَلَيْهِ السَّلَامَ وَيُحَسِّنُ إِلَيْهِ حَتَّى غَلَبَ عَلَيْهِ
ظَنُّ الْمُؤْذِي أَنَّهُ قَدْ سَرَى عَنْهُ وَرَضِيَ عَنْهُ لَا يَعْذُرُ وَلَا اسْتِحْلَالٌ وَاجِبٌ عَلَيْهِ قَالَ أَسْمَعِيلُ الْمُتَكَلِّمُ
أَذَاهُ وَلَا يَسْتَحِلُّهُ لِلْحَالِ لِأَنَّهُ يَقُولُ هُوَ مِمَّنْ لَيْ غَضَباً فَلَا يَعْفُو عَنِّي لَا يَعْذُرُ فِي التَّائِخِرِ كَذَا فِي الْقِنْيَةِ
فِي بَابِ اسْتِحْلَالِ وَرَدِ الْمَظَالِمِ * دَفَعَ إِلَى رَاغِي الْأَمْرَاءِ أَوْ غَيْرِهِمْ خَبْزاً لِيَضْجَعَ عَنْهُ فِي حَظِيرَتِهِ
أَوْ أَرْضَهُ كَمَا هُوَ الْعَادَةُ لَا يَجُوزُ وَكَذَا إِذَا كَانَتْ الْأَغْنَامُ مُلْكَ لِلرَّاعِي لِأَنَّهُ رَشْوَةٌ وَكَذَا إِذَا لَمْ يَصْرَحْ
بِاشْتِرَاطِ الْإِبَاقَةِ لِأَنَّهُ مَشْرُوطٌ عَرَفَا وَلِلدَّافِعِ أَنْ يَسْتَرِدَّ مَا دَفَعَ إِلَيْهِ وَالْحِيلَةُ فِيهِ أَنْ يَسْتَعِيرَ الشَّيْءَ مِنْ
مَالِكِهِمْ بِأَمْرٍ مِمَّنْ لَيْ الرَّاغِي بِالْإِبَاقَةِ عِنْدَ الْمُسْتَعِيرِ وَيُدْفَعُ ذَلِكَ الْقَدْرَ إِلَيْهِ إِحْسَاناً لَا أَجْرَةً قَالَ رِضٌ
وَلَوْ كَانَ الرَّاعِي لَا يَسْتَعِيرُ أَيْضاً بِأَمْرٍ إِلَّا بِرِزْقٍ كَانَ رَشْوَةً أَيْضاً كَذَا فِي الْقِنْيَةِ فِي بَابِ مَسَائِلِ مُتَفَرِّقَةٍ *
وَيَسْتَحِبُّ التَّنَعُّمُ بِالْقِيلُولَةِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قِيلُوا فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَقِيلُ كَذَا فِي الْغِيَاثَةِ * تَسْتَحِبُّ
الْقِيلُولَةُ فِيمَا بَيْنَ الْمَنْجَالَيْنِ بَيْنَ رَأْسِ الشَّعِيرِ وَبَيْنَ رَأْسِ الْحَنْظَةِ وَيَسْتَحِبُّ أَنْ يَنَامَ الرَّجُلُ ظَاهراً
وَيَضْطَجِعَ عَلَى شَتَّى الْأَيْمَنِ مُسْتَقْبِلَ النَّبْلَةِ سَاعَةً ثُمَّ يَنَامَ عَلَى يَسَارِهِ كَذَا فِي السَّرَاجِيَةِ * وَيَكْرَهُ
النُّومَ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ وَفِيمَا بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ وَرَأَيْتُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ مَا كَانَتْ نَوْمَةً أَحَبَّ
إِلَى حَلِيِّ رِضٍ مِنْ نَوْمِهِ بَعْدَ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ نَوْمُهُ عَلَى الْفَرَّاشِ الْمُتَوَسِّطِ قَبْلَ الْعِشَاءِ
فِي اللَّيْلِ وَالْخَشْوَةُ وَيَتَوَسَّدُ كَتِفَ الْيَمْنَى تَحْتَ خَدِّهِ وَيَذْكُرُ أَنَّهُ سَيَضْطَجِعُ فِي اللَّحْدِ كَذَلِكَ وَحِيداً
لَيْسَ مَعَهُ إِلَّا الْأَعْمَالُ وَيَقَالُ الْإِضْطِجَاعُ بِالْأَيْمَنِ الْإِضْطِجَاعُ الْمَوْمِنُ وَبِالْأَيْسَرِ الْإِضْطِجَاعُ
الْمُلُوكُ وَمُتَوَجِّهٌ إِلَى السَّمَاءِ الْإِضْطِجَاعُ الْأَنْبِيَاءُ وَعَلَى الْوَجْهِ الْإِضْطِجَاعُ الْكُفَّارُ وَلَوْ كَانَ
مَمْتَلِئاً بِخَافٍ وَجَعَ الْبَطْنِ فَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَجْعَلَ وَسَادَةً تَحْتَ بَطْنِهِ وَيَنَامُ عَلَيْهِ يَذْكُرُ اللَّهَ فِي حَالَةِ النَّوْمِ
بِالتَّهْلِيلِ وَالتَّحْمِيدِ وَالتَّسْبِيحِ حَتَّى يَذْهَبَ بِهِ النَّوْمُ فَإِنَّ النَّائِمَ يَبْعَثُ عَلَى مَا بَاتَ عَلَيْهِ وَالْمَيِّتَ عَلَى
مَا مَاتَ عَلَيْهِ وَيَقُومُ مِنْ مَقَامِهِ قَبْلَ الصُّبْحِ فَإِنَّ الْأَرْضَ تَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ مِنْ غَسْلِ الزَّانِي وَدَمِ
حَرَامٍ يَسْفِكُ عَلَيْهَا وَنَوْمَةً بَعْدَ الصُّبْحِ وَيَسْتَقِظُ ذَاكِرُ اللَّهِ تَعَالَى وَعَازِمُ التَّقْوَى عَمَّا حَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى

عليه وناويا ان لا يظلم على احد من مباد الله كذا في الغرائب * وفي فتاوى آهوسئل قاضي برهان الدين (مردمي ازكوه سنگ خراس بر كندوبعضي رانا بریده مانند) فجاء رجل (وباقى را بر كند) فهو للثاني لان الاول ما احرزه كذا في التناور خانية * الصبرة اذا اصابته طرفا منها نجاسة ولا يعرف ذلك بعينه فعزل منها قفيزا او قفيزين فغسل ذلك اوزال ذلك من ملكه ببيع او هبة يحكم بطهارة ما بقي من الصبرة ويحل اكله ولا رواية من اصحابنا في هذه ومشا ئخنا استخراجوها من مسئلة في السير صورتهاد خل رجل من اهل الذمة حصنا من حصون اهل الحرب قد حاصره المسلمون ثم ان المسلمين فتحوا الحصن واخذوا بالرجال وعلموا يقينا ان الذمي فيهم الا انهم لم يعرفوا بعينه وكل واحد منهم يدعي انه الذمي فانه لا يحل للمسلمين قتلهم ولو قتل واحد من اهل الحصن بعد ما دخل الذمي فيه اومات او خرج واحد منهم فانه يحل للمسلمين قتلهم لانه بعد ما مات واحدا وقتل او خرج من الحصن لم يتيقن ان فيهم من هو محرم القتل لجواز ان محرم القتل من قتل اومات او خرج من الحصن كذا في المحيط * اذا اختلط ودك الميتة بالدهن جاز ان يستصحب به ويدبغ به الجلد اذا كان الدهن غالباً كذا في السراجية * واذا قرئ صك على صبي وهو لا يفهم ثم كبر لا يجوز له ان يشهد بما فيه الا ترى ان اليه الخ اذا قرئ عليه صك وهو لا يفهم ما فيه لا يجوز له ان يشهد بما فيه قال الفقيه رح كره بعض الناس السمر بعد العشاء واجازة بعض الناس قال الفقيه رح السمر على ثلثة اوجه احدها ان يكون في مذاكرة العلم فهو افضل من النوم والثاني ان يكون السمر في اساطير الاولين والا حاديث الكذبة والسخرية والضحك فهو مكروه والثالث ان يتكلموا للموانسة ويجتنبوا الكذب ونول الباطل فلا بأس به والكف عنه افضل واذا فعلوا ذلك ينبغي ان يكون رجوعهم على ذكر الله عز وجل والتسبيح والاستغفار حتى يكون ختمه بالخير السؤال من الاخبار المحدثه في البلدة وغير ذلك المختار انه لا بأس بالاستخبار والاخبار كذا في الخلاصة * لا بأس للعالم ان يحدث عن نفسه بانه عالم ليظهر علمه فيستفيد منه الناس وليكن ذلك تحديث نعمة الله تعالى كذا في الغاية * قال الفقيه رح ثم ان العالم على الانواع وكل ذلك عند الله حسن وذلك ليس كالفقه وينبغي للرجل ان يكون تعلم الفقه اهم اليه من غيره واذا اخذ الانسان حظا وافرا في الفقه ينبغي ان لا يقتصر على الفقه ولكن ينظر في علم الزهد وفي كلام حكماء وشائئ الصالحين طلب العلم فريضة بقدر الشرائع وما يحتاج اليه الامر لا بد منه

من احكام الوضوء والصلوة وسائر الشرائع ولا مور معاشه وما وراء ذلك ليس بفرض فان تعلمها فهو افضل وان تركها فلا اثم عليه كذا في السراجية * وفي النوازل ومن ابي عاصم رح انه قال طلب الاحاديث حرفة المفاليس يعني به اذا طلب الحديث ولم يطلب فقهه كذا في التاتارخانية * وتعلم علم النجوم لمعرفة القبلة واوقات الصلوة لا بأس به والزيادة حرام كذا في الوجيز للكردي * تعلم الكلام والنظر والمناظرة فيه وراء قدر الحاجة مكروه وقيل الجواب في هذه المسئلة ان كثرة المناظرة والمبالغة في المجادلة مكروه لان ذلك يؤدي الى اشاعة البدع والفتن وتشويش العقائد وهذا ممنوع جدا كذا في جواهر الاخلاطي * ولا يناظر في المسئلة الكلامية اذا لم يعرفها على وجهها وكان محمد رح يناظر فيها كذا في الملتقط * قال الشيخ الامام صدر الاسلام ابو اليسر نظرت في الكتب التي صنفها المتقدمون في علم التوحيد فوجدت بعضها للفلاسفة مثل اسحاق الكندي والاستقراري وامثالهما وذلك كله خارج عن الدين المستقيم زائغ عن الطريق القويم لا يجوز النظر في تلك الكتب ولا يجوز امساكها فانها مشحونة من الشرك والضلال قال ووجدت ايضا تصانيف كثيرة في هذا الفن للمعتزلة مثل عبد الجبار الرازي والجبائي والكعبي والنظام وغيرهم لا يجوز امساك تلك الكتب النظر فيها كيلا تحدث الشكوك ولا يتمكن الوهن في العقائد وكذلك المجسمة صنفوا كتابا في هذا الفن مثل محمد بن هيصم وامثاله لا يحل النظر في تلك الكتب ولا امساكها فانهم شراهل البدع وتد صنف الاشعري كتب كثيرة لتصحيح مذهب المعتزلة ثم ان الله عز وجل لما تفضل عليه بالهدى صنف كتابا ناقضا لما صنف لتصحيح مذهب المعتزلة الا ان اصحابنا رح من اهل السنة والجماعة خطوه في بعض المسائل التي اخطأ فيها ابو الحسن فمن وقف على المسائل وعرف خطاه فلا بأس بالنظر في كتبه وامساكها وعامة اصحاب الشافعي رح اخذوا بما استقر عليه ابو الحسن ويطول تعداد ما اخطأ فيه ابو الحسن وكذلك لا بأس بامساك تصانيف ابي محمد عبد الله بن سعيد القطان وهو اقدم من ابي الحسن الاشعري واقاويله توافق اقاويل اهل السنة والجماعة الا في مسائل فلا تل لا تبلغ عشر مسائل فانه خالف فيها اهل السنة والجماعة لكن انما يحل النظر بشرط الوقوف على ما اخطأ فيه كذا في الظهيرية * ومن العلوم المذمومة علوم الفلاسفة فانه لا يجوز قراءته لمن لم يكن متبحرا في العلم وسائر الحجج عليهم وحل شبهاتهم والخروج عن اشكالاتهم العلوم ثلثة علم نافع يجب تحصيله وهو علم معرفة المعبود وخلق الاشياء سوى الله تعالى وبعد ذلك العلم بالحلال

والحرام والامر والنهي وما بعث الانبياء فيه وعام يجب الاجتناب عنه وهو السحر وعلم الحكمة
والطلسمات وعلم النجوم الا على قدر ما يحتاج اليه في معرفة الاوقات وطلوع الفجر والتوجه الى
القبلة والهداية في الطريق وعلم آخر ليس فيه نفع يرفع الى الآخرة وهو علم الجدل من المناظرات
فيكون الاشتغال به تضييع العمر في شيء لا ينفعه في الآخرة وانما يشتغلون به لقهر الخصوم لا لظهار
الحق والوقوف على الفرق بين المسائل واخراج التناقض من بين الاحكام فان اشتغلوا بغيره مما ينفعه
في الدنيا والآخرة ولا يضيع العمر كان او لم يكن كذا في جواهر الفتاوى * واذا تعلم رجلا ان عامما كعلم
الصلوة ونحوها احدهما يتعلم ليعلم الناس والآخر يتعلم ليعمل به فالاول افضل كذا في خزائن
المفتين * النموي في المناظرة والحيلة فيها هل يحل ان كان يكلمه متعلم مسترشد وغيره على الانصاف
بلا تعنت لا يحل وان كان يكلمه من يريد التعنت ويريد ان يطرحه يحل ان يحتال كل حيلة
لدفعه عن نفسه لان دفع التعنت مشروع بأي طريق يمكن الدفع كذا في المحيط * في جامع
الجوامع تعاليم العاصي ليجنب جاز كذا في التاتار خانية * العربية اضل على سائر اللسان
وهو لسان اهل الجنة فمن تعلمها او يعلم غيره فهو مأجور كذا في السراجية * قال الفقيه
ابو الليث رح ينبغي ان لا يأخذ العلم الا من امين كذا في الغرائب * طلب العلم والفقه اذا صححت
النية افضل من جميع اعداله البرة وكذا الاشتغال بزيادة العلم اذا صححت النية لانه اعم لكن بشرط
ان لا يدخل النقصان في فرائضه وصحة النية ان يتصد وجه الله تعالى والآخرة ولا طلب الدنيا
والجاه واواراد الخروج من الجدل ومنفعة الخلق واحباء العلم فقبل تصح نيتك ايضا كذا
في الوجيز للكردي * وان لم يتدر على تصحيح النية فالتعلم افضل من تركه كذا في الغرائب *
ولا ينبغي للمتعلم ان يكون بخيلا بعلمه اذا استعار منه انسان كتابا واستعان به لتفهم مسئلة ونحو
ذلك ولا ينبغي ان يخل به لانه يتصد بتعلمه بمنفعة الخلق فلا ينبغي ان يمنع منفعته في الحال وقال
عبد الله بن مبارك من يخل بعلمه ابتلي باحدى ثلاث اما ان يموت فيذهب علمه او يتلى
بسلطان او ينسي علمه الذي حفظه وينبغي للمتعلم ان يوقر العلم ولا ينبغي ان يضع الكتاب على
التراب واذا خرج من الخلاء فاراد ان يمس الكتاب يستحب له ان يتوضأ ويغتسل يديه ثم يأخذ
الكتاب وينبغي للمتعلم ان يرضى بالدون من العيش وينزوي من النساء من غير ان يترك حفظ

نفسه من الأكل والشرب والنوم وينبغي للمتعلم أن يقل معاشرته الناس ومخالطتهم ولا يشتغل بما لا يعنيه وينبغي للمتعلم أن يدرس على الدوام ويتذاكر المسائل مع أصحابه أو وحده وينبغي للمتعلم إذا وقعت بينه وبين إنسان منازعة أو خصومة أن يستعمل الرفق والانصاف ليكون فرقا بينه وبين الجاهل وينبغي للرجل أن يراعي حقوق استاذة وإذا به لا يضيق بشيء من ماله ولا يقتدي به في سهوة كذا في الغرائب * ويقدم حق معلمه على حق أبويه وسائر المسلمين ولو قال استاذة مولانا لأبأس به وقد قال علي رضي الله عنه لابنه الحسن رضي الله عنه قم بين يدي مولاك عني استاذة وكذا لأبأس به إذا قال لمن هو أفضل منه ويتواضع لمن علمه خيرا ولو حرقا ولا ينبغي أن يخبره ولا يستأثر عاياه أحدا فان فعل ذلك فقد فصم عروة من عرى الاسلام ومن اجلاله ان لا يتبرع بابه بل ينتظر خروجه ولا يعلم الآهله ولا يكتن من اهله فان وضع العلم في غير اهله اضاعه ومنعه عن اهله ظام وجور وعن ابن مقاتل النظر في العلم افضل من قراءة قل هو الله احد خمسة آلاف مرة كذا في التاتارخانية * رجل تعلم بعض القرآن ثم وجد فراغا فانه يتعلم تمام القرآن وتعلم الفقه اولى من تعلم تمام القرآن كذا في فتاوى قاضيخان * الرجل اذا امكنه ان يصلي بالليل وينظر بالنهار في العلم فان كان له ذهن يعلم ويعقل الزيادة فالنظر في العلم افضل من الصلوة وتعلم تمام القرآن افضل من صلوة التطوع كذا في خزنة المفتين * قال الفقيه اذا اراد المعلم ان ينال الثواب ويكون عمله عمل الانبياء فعليه ان يحفظ خمسة اشياء اولها ان لا يشارط الاجرة ولا يستقصي فيه فكل من اعطاه شيئا اخذه ومن لم يعطه شيئا تركه وان شارط على تعليم الهجاء وحفظ الصبيان جاز والثاني ان يكون ابدأ على الوضوء والثالث ان يكون قاضيا في تعليمه مقبلا على ذلك العمل والرابع ان يعدل بين الصبيان اذا تنازعوا وينصف بعضهم من بعض ولا يميل الى اولاد الاغنياء دون الفقراء والخامس ان لا يضرب الصبيان ضربا مبرجا ولا يجاوز الحد فانه يحاسب يوم القيمة اهل قرية جمعوا بذورا من اناس وزرعوا لاجل الامام قالوا النزل الحاصل من ذلك يكون لارباب البذر واذا لم يسلم البذر والى الامام كذا في خزنة الفتاوى * ليس للفقيه في بيت المال نصيب الا فقيه فرغ نفسه ليعلم الناس الفقه والقرآن كذا في الحاوي للفتاوى * في كتاب القاضي ليس للقاضي ولاية التبرع بمال اليتيم الا في القروض خاصة حفظاله عليهم قال الفقيه ابو الليث رح قدر خص بعض الناس ان يبول الرجل قائما وكرهه بعضهم الا من عذرو به نقول

كذا في المحيط * يكره ان يخرق نعليه ويلقيه في الماء لانه اضاعة المال بلا فائدة كذا في السراجية *
سئل ابو بكر عن تمنى الموت هل يكره قال ان تمنى الموت اضيق عيشه ولغضب دخل من عدوة
او يخاف ذهاب ماله او نحو ذلك فانه يكره له ذلك وان تمنى لتغير اهل زمانه فيخاف من نفسه
الوقوع في المعصية لا بأس به كذا في الحاوي للفتاوى * رجل كان في البيت اخذته الزلزلة لا يكره
له الفرار الى الفضاء بل يستحب لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه مر بحائط مائل
فاسرع في المشي فقبل له آتفر من قضاء الله قال آتفر من قضاء الله الى قضاء الله وعن عبد الرحمن
بن عوف عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال اذا وقع الرجز بارض فلا تدخلوها واذا
وقع وانتم فيها فلا تخرجوا منها والرجز العذاب والمراد منه الباء هنا وذكر الطحاوي في مشكل الآثار
هذا الحديث فقال تأويله انه اذا كان بحال لودخل وابتلي به وقع عنده انه ابتلي بدخوله ولو خرج
ونجى وقع عنده انه نجى بخروجه فلا يدخل ولا يخرج صيانة لا اعتقاده فاما اذا يعلم ان كل شيء
بقدر الله وانه لا يصيبه الا ما كتبه الله فلا بأس بان يدخل ويخرج كذا في الظهيرية * قال الفقيه رح
يستحب للرجل ان يداري مع الناس ينبغي ان يكون قول الرجل لنا ووجهه منبسطا مع البر والفاجر
والسني والمبتدع من غير مداهنة ومن غير ان يتكلم بكلام يظن انه يرضى به ذهابه كذا في السراجية *
وللرجل ان يدخل الدار التي آجرها وسلمها الى المستأجر لينظر حالها ويرم ما استرم منها باذن
المستأجر وبغير اذنه عند ابي يوسف ومحمد رح وعند ابي حنيفة رح لا يدخل الا باذن المستأجر
كذا في التاتارخانية * رجل اخذ من رجل شيئا وهرب ودخل داره فلا بأس للمأخوذ منه ان يتبعه
ويدخل داره ويأخذ كذا في المحيط * رجل وقعت له الف درهم في دار انسان وخاف انه لو اعلم صاحب
الدار يمنعه ولا يرد عليه هل يدخل داره بغير اذنه قال ابن مقاتل رح ينبغي ان يعلم بذلك اهل الصلاح
وان لم يكن ثمة اهل الصلاح ان امكنه ان يدخل ويأخذ ماله من غير ان يعلم به احد فعل ذلك هذا
اذا خاف على صاحب الدار وان لم يخف لا يحل له ان يدخل بغير اذنه بل يعلم صاحب الدار حتى
يأذن له بالدخول او يخرج المال اليه كذا في فتاوى قاضيه خان * وفي التنبية سئل ابو الفضل
المكرماني عن الدقيق الذي يستعمله الحائكون والنشاستج التي يستعملها القضاؤون هل يعذرون
في ذلك فقال لا بأس به وسئل عنها علي بن محمد فقال ما احب ذلك والتخبر عنه احب
وسئل ابو حامد عن الخبز يستعمل في اهداب المنفعة يذضع ويستعمل هل يجوز فقال نعم يجوز

وسئل عنها علي بن احمد فقال يكره ذلك وسألت أبا حامد عن الخطاف اذا اتخذ وكرا في البيت وهي تخري على الثياب والحصير وغير ذلك هل يعذر الانسان في ان يدافعها ويستقطها على الارض وفيه اولاد صغار قال لا بل يصبر قال رضي الله عنه وذكر ابو الليث رح في كتاب الاستحسان انه يكفي كذا في التاتارخانية * رجل حفر بئرا في فناء قوم روى بن رستم انه يؤمر بتسويته ولا يضمن النقصان ولو هدم حائط المسجد كذلك امر بتسويته ولا يضمن النقصان ولو هدم حائط لدار رجل ملكه او حفر فيها بئرا يضمن النقصان ولا يؤمر بالتسوية ولا ببناء الحائط كذا في فتاوى قاضيخان * يكره الكلام عند الوطى ولا يتكلم بعد الفجر الى الصاوة الا بخبر وقيل بعدها ايضا الى طلوع الشمس وبكره الضحك عند الهجوع كذا في التاتارخانية * سألته ان جماعة لا يسافرون في صفر ولا يبدون بالاعمال فيه من النكاح والدخول ويتمسكون بداروي من النبي صلى الله عليه وآله وسلم من بشرني بخروج صفر بشرته بالجنة هل يصح هذا الخبر وهل فيه نحوسة ونهي عن العمل وكذا لا يسافرون اذا كان القمر في برج العقرب وكذا لا يخيطون الثياب ولا يتطعمونها اذا كان القمر في برج الاسد هل الامر كما زعموا قال اما يقولون في حق صفر فذلك شيء كانت العرب يقولون ذلك واما ما يقولون في القمر في العقرب او في الاسد فانه شيء يذكره اهل النجوم لتنفيذ مقاتلتهم ينسبون الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو كذب محض كذا في جواهر الفتاوى * وان رأى رؤيا عجيبة حمد الله تعالى لانها نعمة ثم ان شاء قصها على من يثق به وان شاء لم يقصها كذا في الوجيز للكردي * ويكره ان يقول الرجل سقينا بنوء الثريا او طلع السهيل فبرد الليل لان السهيل لا يأتي بالحر والبرد وعن ابن عمر رضى لا يقال استأثر الله كذا من عمله وعن النخعي لا يقال قراءة فلان اوسنة ابي بكر وانما سنة الله وسنة رسوله وعن ابن عمر رضى لا يقال اسلمت في كذا ولكن اسفلت لانه ليس الاسلام الا لله هكذا في الفتاوى العتائية * وتكره الاشارة الى الهلال عند رؤيته تعظيما له اما اذا اشار اليه ليريه صاحبه فلا بأس به كذا في خزائن المفتين * وفي الفتاوى قال نصير سألت الحسن بن ابي مطيع عن نهر مغصوب أيجوز التوضي منه والشرب قال ان كان النهر في موضعه الذي كان فلا بأس به وان حول عن موضعه فاني اكرهه ان ينتفع به احد وسئل ابو بكر عن نصب طاحونة واجرى ماء في ارض غيره بغير طيبه من نفس صاحبها قال لا يحل لمن يعلم بغصبها ان يشتري تلك الطاحونة ولا يستأجرها ولا يحمل

اليها طعاما يطحن فيها باجرة او عارية كذا في النحاوي للفتاوى * ولو كتب الشهادة وطلبوا الاداء وليس في الصك جماعة سواء او هو اسرع قبولاً لا يسعه ترك اداء الشهادة وان كان سواء جماعة يؤدون الشهادة وسعه ان يمتنع كذا في التاتارخانية * رجل في يده حُرَّتواضع رجل لا يعرف حرَّيته مع صاحب اليدان يهبه وهو يهب الثمن له ايضاً ففعل ذلك وقبضه الرجل ومات في يده فعليه رد الثمن ولا يعذر ديانته في منعه من المشتري كذا في الغرائب * وفي اليتيمة سئل علي بن احمد عن واحد من الاعوان اذا دخل سكة ومعه خط فيه يعطي اهل السكة كذا كذا فخذ واحداً ويحبسه في المسجد او في موضع آخر هل للمأخوذ ان يقول ايتوا فلان وفلان لجيرانه يحكم ان هذا الخط على الكل وهؤلاء يقدر على اداء هذا القدر بنفسه ام الواجب في حقه السكوت والصبر على ما يلحقه فقال الصبر اولى وسألت ابا الفضل الكرماني ويوسف بن محمد وحديد البوري وعمر الحافظ رجل له اولاد يتخذ لهم لباساً ويقول عند ذلك هي عواري في ايديهم حتى اذا قصد من احدهم صرفه الى الآخرا احترازاً عن ضمان يجب على الاب هل له ذلك ام الواجب عليه ان يسلكهم ذلك ام الواجب عليه دفع حاجتهم وهي تدفع بالا عارة فقالوا بل الواجب دفع الحاجة وهي تدفع بالا عارة وكتب بذلك الى الحسن بن علي المرغيناني فقال له ان يدفع اللباس اليهم على وجه الاعارة كذا اجابوا وسألت ابا الفضل الكرماني هذا ويوسف بن محمد ان هذا الجواب في الزوجة فقال نعم كذا في التاتارخانية * رجل له اولاد فافر بجميع ضياعه لولد فانه يأثم فلو ابطال قاض اقراره ان ابطال بتاويل معتبر في الشرع وهو فقيه يجوز والافلا هكذا ذكر وهذا اذا كان اولاده كلهم صلحاء اما اذا كان بعضهم فاسقاً فافر بجميع ماله للمصالح فلا يأثم كذا في جواهر الفتاوى * لابس برش الماء في الطريق لتسكين الغبار والزيادة على الحاجة لا يحل كذا في الملتقط * حبس بلبلا في قفس وعلقها لا يجوز كذا في القنية * سئل بعضهم من رجل وكل رجلاً باحياء الموات له فاحياه الوكيل أهو للوكيل كما في التوكيل في الاحتطاب والاحتشاش ام يقع للموكل كما في سائر التصرفات من البيع والاجارة فقال ان اذن الامام الموكل بالا حياه يقع له كذا في الغرائب * سئل علي ابن احمد عن كل غيره وكالة مطلقة فقبلها وامر غيره بكتابة الوثيقة وكتبها ثم ضاعت تلك الوثيقة من الوكيل او تمزقت او مزقها انسان هل يحل لذلك ان يكتب اخرى بعينها من غير زيادة ولا نقصان فقال

فقال نعم يجوز كذا في التاتارخانية * الخناق والساحر يقتلان لانهما يسعيان في الارض باله اد
وان تابالم يقبل ذلك منهما وان اخذا ثم تابالم يقبل منهما ويقتلان وكذا الزنديق المعروف
بالداعي وبه يفتنى كذا في خزانة المفتين *



كتاب التحري

وفيه اربعة ابواب * الباب الاول في تفسير التحري وبيان ركنه وشرطه وحكمه اما تفسيره
فهو عبارة عن طلب الشيء بغالب الرأي عند تعذر الوقوف على حقيقته كذا في المبسوط *
واما ركنه فهو طلب الصواب بقلبه لان التحري يقوم به واما شرط جوازه ففقد سائر الادلة حالة
اشتباه المطلوب لان التحري انما جعل حجة حالة الاشتباه وفقد الادلة لضرورة عجزه عن الوصول
اليه واما حكمه ففوق العمل صوابا في الشرع كذا في محيط السرخسي * وجلان تحريفا صواب
احدهما دون الآخر لم يستويا في الاجر لان المصيب اختص بصواب الاصابة كذا في مجموعة
الفتاوى * اشتبه عليه وقت الصلوة ان شك في الدخول يصبر حتى يتيقن بالدخول ولا يتحري
وان شك في الخروج ينوي تلك الصلوة من ذلك اليوم كذا في جواهر الفتاوى * رجل صلى
بالتحري الى الجهة في مغارة والسماء مضيئة لكنه لا يعرف النجوم فتبين له انه اخطأ القبلة قال
استاذنا ظهير الدين المرغيناني تجوز صلوته وقال غيره لا تجوز لانه لا عذر لاحد في الجهل بالادلة
الظاهرة المعتادة نحو الشمس والقمر وغيرهما فاما دقائق علوم الهيئة وصور النجوم التوابت فهو
معذور في الجهل بها كذا في الظهيرية * امرأة مكفوفة لا تجد من يوجهها الى القبلة فان ضاق
الوقت ولم تجد اخدا فانها تتحري وتصلي كذا في جواهر الفتاوى * ذكر في باب صلوة المريض
من الاصل مسألة تدل على ان التحري في باب القبلة كما يجوز في خارج المصر يجوز في المصر
وصورتها قوم مرضى في بيت بالليل امهم احدا وصلى بعضهم الى القبلة وبعضهم الى غير القبلة وهم
يظنون انهم اصابوا يعني تحروا فصلوتهم جائزة لانه يجوز ذلك من الاصحاء حالة الاشتباه
فمن المرضى اولى ووجه الاستدلال بها ان محمدا رح حكم بجواز صلوتهم من غير فصل بينما
اذا كان البيت في مصر او خارج مصر ومن ابي يوسف رح ان الرجل اذا كان ضيفا وكان
ليلا ولم يجد احدا سأل فاراد ان يصلي تطوعا جازله التحري وذكر شمس الائمة الحلواني رح

في شرحه مسئلة الضيف فقال اذا كان الرجل ضيفاً في بيت انسان فنام القوم فاراد الضيف ان يتعبد بالليل وكره ان يوظفهم ذكر ان بعض مشائخنا قالوا لا يجوز له التحري وبعضهم قالوا ان كان يريد اقامة المكتوبة لا يجوز له التحري وان كان يريد تعبد الليل يجوز له التحري قال شمس الائمة الحلواني عن مشائخنا ان الصحيح لا يجوز له التحري في المصر قالوا وما ذكر في باب صلوة المريض محمول على البيت الذي يكون في الرباط ولا يكون ثمة ساكنون كذا في المحيط * رجل دخل في مسجد قوم فان كان فيه رجل من اهله يجب السؤال ولا يجوز له التحري وان تحرى لا يجزيه الا اذا اصاب وان لم يكن احد من اهله فصلى بالتحري ثم تبين انه صلى الى غير القبلة جاز وان لم يتحر لا يجوز وان كان في مسجد نفسه قال بعض المشائخ هو كالبيت وقال بعضهم هو كمسجد غيره في فتاوى الحجة رجلان خرجا الى المفازة فتحرى كل واحد ووقع تحريه على جهة غير صاحبه جازت صلواتهما فان بدا الاحد هما في وسط الصلوة ان يحول وجهه الى صاحبه ويقتيده ان استقبال التكبير جاز والافلا كذا في التاتارخانية * وقد مر كثير من مسائل التحري في القلة في كتاب الصلوة * الباب الثاني في التحري في الزكوة وان اشتهه عليه حال المدفوع اليه بعد ما تحرى ووقع في اكبر رأيه انه فقير او اخبره المدفوع اليه او عدل آخر انه فقير او رآه في زي الفقراء او رآه جالساً في صف الفقراء او رآه يسأل الناس ووقع في قلبه انه فقير ففي هذه الوجوه كلها ان علم انه فقير او كان اكبر رأيه انه فقير او لم يعلم بشيء او كان اكبر رأيه انه غني او علم انه غني جاز في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهم الله وعند ابي يوسف رح الجواب كذلك الا في نصل واحد هو ما اذا علم انه غني فان في هذه الصورة لا يجزيه عن زكوة ماله عند ابي يوسف رح ثم على قول ابي حنيفة ومحمد رحمهم الله اذا ظهر ان المدفوع اليه غني وجاز الصدقة عند ابي حنيفة ومحمد رحمهم الله هل يحل للناقب اخلاف المشائخ فيه قال بعضهم لا يطيب وقال بعضهم يرده الى المدعي على وجه التملك ثم المعطي هل يثاب على ذلك قال بعضهم يثاب ثواب المجاملة مع الناس والبر بهم ولا يثاب ثواب الصدقة واستشهدوا في كتاب الحجة لابي يوسف رح في المسئلة المختلف فيها قال وهو بمنزلة رجل توفياً بماء وصلى ثم تبين انه كان غير طاهر وذكر ان هذا يجزيه مالم يعلم فاذا علم اعاد قال شمس الائمة الحلواني رح وتحت هذا اللفظ فائدة عظيمة فانه جعل تلك الصلوة مجزية مالم يعلم فاسدة في الحقيقة قال رح وكذلك

كل صلوة وقعت فاسدة وهويظن انها وقعت جائزة فبات قبل العلم لم يعاتب والعبرة لما عنده لا لما عند الله قال رح وهونظير ماروي عن ابي يوسف رح فيمن اشترى امة وطئها مرارا ثم استحققت ان وطئها حلال له ولا يسقط احصائه وعلى قول ابي حنيفة ومحمد رح الوطئ حرام الا انه لا اثم عليه كذا في المحيط * الباب الثالث في التحري في الثياب والمساليخ والاواني والموتى اذا كان مع الرجل ثوبان او ثياب والبعض نجس والبعض طاهر فان امكن التمييز بالعلامة يميز وان تعذر التمييز بالعلامة ان كانت الحالة حالة الاضطرار بان لا يجد ثوبا طاهرا يقيين واحتاج الى الصلوة وليس معه ما يغسل به احد الثوبين او احد الثياب يتحري وان كانت الحالة حالة الاختيار فان كانت الغلبة للطاهر يتحري وان كانت الغلبة للنجس او كانا على السواء لا يتحري كذا في الذخيرة * واذا وقع تحريه في الثوبين على احد هما انه هو الطاهر فصلى فيه الظهر ثم وقع اكبر رأيه على ان الآخر هو الطاهر فصلى فيه العصر لا يجوز لانا حين حكمنا بجواز الظهر فيه فان الطاهر ذلك الثوب ومن ضرورته الحكم بنجاسة الثوب الآخر فلا يعتبر اكبر رأيه بعد ما جرى الحكم بخلافه فان استيقن ان الذي صلى فيه الظهر هو النجس اعاد صلوة الظهر وكذلك لو لم يحضره تحري ولكن اخذ احد الثوبين فصلى فيه الظهر فهذا وما لو فعله بالتحري سواء لان فعل المسلم محمول على الصحة ما لم يتبين الفساد فيه فيجعل كان الطاهر هذا الثوب ويحكم بجواز صلوته ان تبين خلافه لو كان له ثلثة اثواب فتحري وصلى الظهر في احدها وصلى العصر في الثاني وصلى المغرب في الثالث ثم صلى العشاء في الاول فصلوة الظهر والعصر جائزة و صلوة المغرب والعشاء فاسدة لانه لما صلى الظهر والعصر في الاول والثاني وقد حكم بطهارتهما فتعين الثالث للنجاسة فلم يجز المغرب فيه وحين صلى العشاء في الثوب الطاهر فقد صلى وعليه قضاء المغرب فلم تجز ايضا لمراعاة الترتيب وفي رواية اخرى العشاء جائز كذا في محيط السرخسي * وفي النوادر اذا كان احد الثوبين نجسا فصلى في احدهما الظهر من غير تحري وصلى في الآخر العصر ثم وقع تحريه على ان الاول طاهر قال ابو حنيفة رح هذا لم يصل شيئا وقال ابو يوسف رح صلوة الظهر جائزة كذا في المحيط * في النوادر وجلان في السفر ومعهما ثوبان احدهما طاهر والاخر نجس وصلى احدهما في الثوب بالتحري وصلى الآخر في الثوب الآخر بالتحري تجوز صلوة كل واحد منهما ولو ام احدهما واقتدى به الآخر فصلوة الامام جائزة دون صلوة المقتدي كذا في الذخيرة * وجلان تلامع افسال من احدهما قطرة دم

وجحد كل واحد منهما ان ذلك منه فصلي كل واحد منفردا جازت صلاته ولو اقتدى احدهما بالآخر لا تجوز صلاته ومن هذا الجنس مسألة اخرى ثلاثة نفر تلاعبوا فسال من احدهم قطرة من دم او فسا احدهم او شرط ثم جحدوا جميعا ثم ام احدهم في الظهر والثاني في العصر والثالث في المغرب فصلوة الظهر جائزة لكل ولا تجوز صلوة العصر ولا امام المغرب ولا تجوز صلوة المغرب لامام الظهر والعصر رواية واحدة وفي امام المغرب روايتان وقال ابو القاسم الصغار تجوز الصلوة كلها كذا في المحيط * اذا كان الرجل في السفر ومعه او ان بعضها نجسة وبعضها طاهرة ان كانت الغلبة للطاهرة يجوز التحري حالة الاختيار وحالة الاضطرار للشرب والوضوء جميعا وان كانت الغلبة للنجس او كانا سواء ان كانت الحالة حالة الاختيار لا يتحري لا للشرب ولا للوضوء وان كانت الحالة حالة الاضطرار يتحري للشرب بالاجماع ولا يتحري للوضوء عندنا ولكنه تيمم كذا في الذخيرة * وفي الكتاب يقول اذا كانت الغلبة للماء بالنجس يريق الكل ثم تيمم وهذا احتياط وليس بواجب ولكنه ان اراق فهو احوط ليكون تيممه في حال عدم الماء يتيقن وان لم يرق اجزاء ايضا والطحاوي رح يقول في كتابه يخلط المائين ثم يتيهم وهو احوط لان بالاراقة ينقطع عنه منفعته وبالخلط لا فان بعد الخلط يسقي دوابه ويشرب عند تحقق العجز فهو اولى وبعض المتأخرين من ائمة بائخ كان يقول يتوضأ بالانائين جميعا احتياطاً لانه يتيقن بزوال الحدث ولساناً خذ بهذا لانه اذا فعل ذلك كان متوضئاً بما يتيقن نجاسته ويتنجس اعضاؤه خصوصاً رأسه فانه بعد المسح بالماء النجس وان مسح بالماء الطاهر لا يظهر فلا معنى للامربه كذا في المبسوط * وان توضأ بالمائين وصلى فانه تجزيه صلواته اذا مسح في الموضعين من الرأس كذا في محيط السرخسي * اذا اخلط اناؤه باواني اصحابه في السفر وهم غيب قال بعضهم يتحري ويأخذ آنية ويتوضأ به بمنزلة طعام مشتركة بين جماعة غاب اصحابه واحتاج الحاضر الى نصيبه فيرفع قدر نصيبه وكذا رغيفه اذا اخلط بارغفة صاحبه قال بعضهم يتحري وقال بعضهم لا يتحري في الاواني والارغفة ولكن يتربص حتى يجيء اصحابه وهذا كله في حالة الاختيار واما في حالة الاضطرار فجاز التحري في الاحوال كلها كذا في الذخيرة * اذا كان للرجل مسالين بعضها مينة فان امكن التمييز بالعلامة يميز في الوجوه كلها ويباح تناول وان تعذر التمييز بالعلامة فان كانت الحالة حالة الاضطرار يعني به انه لا يجد ذكوة يتيقن واضطر الى الاكل يتناول بالتحري على كل حال

كل حال وان كانت الحالة حالة الاختيار فان كانت الغلبة للحرام او كانا سواء لم يجز تناول بالتحري وان كانت الغلبة للحلال يجوز تناول بالتحري كذا في المحيط * ومن العلامة ان الميتة اذا القيت في الماء يطفو الماء ما بقي من الدم فيها والذكية يرسب وقد يعرف الناس ذلك بكثرة النسيس وبسرعة الفساد اليها ولكن هذا كله ينعدم اذا كان الحرام ذبيحة المجوس او ذبيحة مسلم ترك التسمية عمد اكذا في المبسوط * وان كان السمن او الزيت غالباً لا يحل اكله وبحل الانتفاع به فيما سوى الاكل لان الغلبة لما كانت للحلال صار المغلوب فيها هالكا حكماً فاعتبرنا كون الحرام المغلوب كالهالك في حق الانتفاع في غير الاكل اذ النجاسة غير مانعة من الانتفاع فيما سوى الاكل فانه يجوز الانتفاع بالارواث بالقائها في الاراضي بالتراب النجس واعتبرنا قيام الحرام حقيقة في حق حرمة الاكل احتياطاً كذا في محيط السرخسي * الباب الرابع في المنفقات رجل له اربع جوارى اعتق واحدة منهن ثم نسبها لم يسعه ان يتحرى للوطى وكما لا يتحرى للوطى ههنا لا يتحرى للبيع ولا يخلى الحاكم بينه وبينهن حتى تبين المعتقة فان باع ثلثاً من الجوارى يحكم الحاكم بجواز بيعهن وجعل الباقية هي المعتقة ثم رجع اليه مما باع شيء بشري او هبة او ميراث لم يسع له ان يطئها لان القاضي قضى في ذلك بغير علم ولا معتبر بالقضاء بغير العلم الا ان يتزوجها فان تزوجها فلا بأس بوطئها لانها ان كانت حرة فالكاح بينه وبينها صحيح وان كانت امه فهي حلال له بالملك هكذا في المبسوط * قوم لكل واحد جارية اعتق احدهم جاريته ثم لم يعرفوا المعتقة فلكل واحد ان يطأ جاريته حتى يعلم انها معتقة كذا في محيط السرخسي * فان كان اكبر رأى احدهم انه هو الذي اعتق فاحب الي ان لا يقربها وان قرب لم يكن ذلك عليه حراماً حتى يستيقن ولو اشتراها جميعاً رجل واحد قد علم ذلك لم يحل له ان يقرب واحدة منهن حتى يعرف المعتقة ولو اشتراها الا واحدة حل له وطئهن ثم اشترى الباقية لم يحل له وطئ شيء منهن ولا يبيعه حتى يعلم المعتقة منهن وكذلك ان كان المشتري احداً صاحب الجوارى كذا في المبسوط * له عشرة خواهي من خل وجد في احد لها فارة ميتة واخرجها ثم نسي تلك الخاوية فانه يرسل فيها الهرة فعلى ايها جلست

فهي النجسة والبواقي طاهرة كذا في الفنية *

كتاب احياء الموات

وفيه بابان * الباب الاول في تفسير الموات وبيان ما يملك الامام من التصرف في الموات
وفي بيان ما يثبت الملك في الموات وما يثبت به الحق فيه دون الملك وبيان حكمه اما تفسيرها
فالارض الموات هي ارض خارج البلد لم يكن ملكا لاحد ولا حق له خاصا فلا يكون داخل البلد
مواتا اصلا وكذا ما كان خارج البلدة من مرافقها محتطبا لاهلها ومرعى لهم لا يكون مواتا حتى
لا يملك الامام اقطاعها وكذلك ارض الملح والقار ونحوهما مما لا يستغني عنها المسلمون
لا تكون ارض موات حتى لا يجوز للامام ان يقطعها لاحد وهل يشترط ان يكون بعيدا من
ال عمران شرطه الطحاوي وفي ظاهر الرواية ليس بشرط حتى ان يحرق قريبا من البلدة جزر مائة
او اجمة عظيمة لم يكن ملكا لاحد جزر مائة يكون ارض موات في ظاهر الرواية وعلى رواية
ابي يوسف رح وهو قول الطحاوي لا يكون والصحيح جواب ظاهر الرواية فان الموات اسم
لما لا ينتفع به فاذا لم يكن ملكا لاحد ولا حقا خاصا له لم يكن منتقابه فكان مواتا بعيدة عن البلدة
او قريبة منها كذا في البدائع * قال القدوري فما كان عاديا اي قدم خرابه لا مالك له او كان
مملوكا في الاسلام لا يعرف له مالك بعينه وهو بعيد عن القرية بحيث اذا وقف انسان من اقصى
العامر فصاح لم يسمع الصوت فيه فهو موات وقال القاضي فخر الدين واصح ما قيل فيه ان يقوم
الرجل على طرف عمران القرية فينادي باعلى صوته الى اي موضع ينتهي اليه صوته يكون
من فناء العمران لان اهل القرية يحتاجون الى ذلك الموضع لرعي المواشي او غيره وما وراء
ذلك يكون من الموات اذا لم يعرف لها مالك والبعد من القرية على ما قال شرطه ابو يوسف رح
وعند محمد رح يعتبر انقطاع ارتفاع اهل القرية منها حقيقة وان كان قريبا من القرية وشمس الائمة
اعتمد على ما اختاره ابو يوسف رح كذا في الكافي * ويملك الامام اقطاع الموات فلو اقطع
الامام انسانا فتركه ولم يعمره لا يتعرض له الى ثلث سنين فاذا مضى ثلث سنين فقد عاد مواتا وله
ان يقطعه غيره والملك في الموات يثبت بالا حياء باذن الامام صندابي حنيفة رح وعند ابي يوسف
ومحمد رح يثبت بنفس الاحياء ويملك الذمي بالا حياء كما يملك المسلم كذا في البدائع *
ومن احيى ارضا ميتة بغير اذن الامام لا يملكها في قول ابي حنيفة رح وقال صاحبها يملكها
وذكر الناطفي القاضي في ولايته بمنزلة الامام في ذلك كذا في فتاوى تاضيخان في

آخر كتاب الزكوة * ولو تركها بعد الاحياء وزرعها غيره قيل الثاني احق بها والا صح ان الاول احق بها لانه ملكها بالاحياء فلا يخرج من ملكه بالترك وان حجر الارض لا يملكها لانه ليس بالاحياء في الصحيح لان الاحياء جعلها صالحة للزراعة والتحجير بوضع علامة من حجر او بحصاد ما فيها من الحشيش والشوك وتنقية غشها وجعله حولها او باحراق ما فيها من الشوك وغيرها وكل ذلك لا يفيد الملك لكنه هو اولى بها فلا يؤخذ منه الى ثلث سنين فلا ينبغي لاحد ان يحبي ذلك الموضع حتى يمضي ثلث سنين وهذا من طريق المديانة واما في الحكم فاذا احيانا غيرها قبل مضيها ملكها كذا في التبيين * ومن تحجر على ارض موات شبه المنارة فقد احيانا لانه يكون بمنزلة البناء ولو حوطها او ستمها بحيث تعصم الماء فانه يكون احياء كذا في محيط السرخسي * وتفسير الاحياء ان يبني عليها او يغرس فيها او يكربها او يسقيها كذا في الخلاصة * واراغبي ما وراء النهر وخورزم ليست بموات لدخولها في القسمة وتصرف الى اقصى مالک او بايع في الاسلام او ورثته وان لم يعلم فحينئذ تصرف الى الحاكم كذا في الوجيز للكردي * والاراضي المملوكة اذا انقرض اهلها فهي كاللقطة وقيل كالموات كذا في الذخيرة * ولو بنى فيها بناء او زرع زرعاً او جعل للارض مسناة ونحو ذلك يكون له موضع البناء والزرع دون غيره قال ابو يوسف رح ان عمراً أكثر من النصف يكون احياء لها ولما بقي وان عمر نصفها له ما عردون ما بقي فقد اعتبر الكثرة هكذا في محيط السرخسي * وقال محمد رح اذا كان الموات في وسط ما يحين يكون احياء الكل وان كان الموات في ناحية لا يكون احياء لما بقي كذا في التاتارخانية * وذكر ابن سماعه عن ابي حنيفة رح ان حفر فيها بئراً وساق اليها ماء فقد احياء زرع اولم يزرع ولو حفر فيها انهار لم يكن احياء الا ان يجري فيها ماء فحينئذ يكون احياء وان احرق فيها حشيشاً فليس باحياء كذا في محيط السرخسي * ولو كان اجمة او غيضة فقطع قصبها واشجارها فساها فهو احياء كذا في الغيائية * وكل رجلاً باحياء الموات له فاحياه فهو للموكل ان اذن الامام له في الاحياء كذا في القنية * ولا يجوز احياء ما قرب من العامر عندنا كذا في الكنز * وما ترك الفرات او الدجلة فعديل عنه الماء فان كان يجوز عوده اليه لم يجز احياءه لحاجة العامة الى كونه نهراً وان كان لا يجوز ان يعود اليه فهو الموات كذا في السراج الوهاج * ارض خربت وصارت بحراً ثم نضب الماء عنه او خربت بوجه آخر ثم جاء انسان وعمرها قبل هي للمالك القديم وقيل لمن احيانا كذا في القنية * امام امر رجلاً ان يعمر ارضا

مبينة على ان ينتفع بها ولا يكون الملك له فاحياها لم يملكها لان هذا شرط صحيح عند ابي حنيفة رح لان عنده لا يملك الارض الا باذن الامام فاذا لم يأذن له الامام بالتملك لا يملكه كذا في المضمرات * رجل احيى ارضا مبينة ثم جاء انسان واخفى اراضي حولها حتى احاط بالاحياء بجوانبها الاربعة كان له ان يتطرق الى ارضه من الارض التي احياها آخر فان جاء اربعة واحيى كل واحد منهم جانبا حتى احاط احياءهم بها كان له ان يتطرق الى ارضه من اي ارض شاء اذا احيوا جوانبها معا كذا في الظهيرية * ولو حفر بئر في الموات بينه وبين الماء بقي ذراع ثم حفرة آخر فالاول احق به الا ان يعلم انه تركه وقدر بشهر ولو حفرة مقدار ذراع فهو تحجير وليس باحياء كذا في الغياثة * واذا كان نهر مثل دجلة عليه محتطب ومرعاة فهو لمن احياه الا ان يكون فناء قرية فسد فناءهم فيمنع وللوالي ان يقطع من طريق الجادة ان لم يضر بالمسلمين قال وليس ذلك الا للخليفة وللمن ولاه كذا في المحيط * واذا حفر بئر في اسفل جبل ملكه الى اعلاه كذا في الغياثة * واما بيان حكم ارض الموات فله حكمان احدهما حكم الحریم والثاني حكم الوظيفة اما الاول فالكلام فيه في موضعين احدهما في اصل الحریم والثاني في تدره اما صله فلا خلاف في ان من حفر بئر في ارض الموات يكون لها حریم حتى لو اراد ان يحفر في حریمها له ان يمنع وكذا العين لها حریم بالا جماع واما تقديره فحریم العين خمس مائة ذراع بالا جماع كذا في البدائع * ثم قيل هو خمس مائة ذراع من الجوانب الاربع من كل جانب مائة وخمسة وعشرون ذراعا والا صح انه خمس مائة ذراع من كل جانب والذراع هو المكسر اهو ست قبضات كذا في التبيين * وحریم بئر العطن اربعون ذراعا كذا في البدائع * قيل الاربعون من الجوانب الاربع من كل جانب عشرة والصحيح ان المراد اربعون ذراعا من كل جانب كذا في التبيين * واما حریم بئر الناضح ستون ذراعا في قولهما وقال ابو حنيفة رح لا اعرف الا اربعون ذراعا وبه يفتى ذكر الصدر الشهيد في قضاء الجامع الصغير ان من احيى نهر في ارض موات قال بعضهم ان عند ابي حنيفة رح لا يستحق له حریم وعندهما يستحق والصحيح انه يستحق له حریم بالا جماع وذكر في النوازل وحریم النهر من كل جانب نصفه عند ابي يوسف رح وقال محمد رح من كل جانب مقدار عرض النهر والفتوى على قول ابي يوسف رح كذا في الفتاوى الكبرى * واما الحكم الثاني حكم الوظيفة فان احياءها مسلم قال

قال ابو يوسف رح ان كان من حيز ارض العشر فهي مشرية وان احيائها من حيز ارض
الخارج فهي خراجية وقال محمد رح ان احيائها بماء العشر فهي مشرية وان احيائها بماء الخارج
فهي خراجية وان احيائها ذمي فهي خراجية كيف ما كان بالاجماع وهي من مسائل كتاب
العشر والخارج كذا في البدائع * وروي عن محمد رح في النواذر حریم الناضح ستون ذراعا الا
ان يكون الحبل سبعون ذراعا فيحتد يكون له الحریم بقدر الحبل حتى ينتهيا له الانتفاع بالبئر كذا في
محيط السرخسي * واذا احتقر الرجل بئرا في مفازة باذن الامام فجاء رجل آخر واحتقر في حریمها بئرا
كان للاول ان يسد ما احتقره الثاني وكذلك لو بنى او زرع او احدث فيه شيئا للاول ان يمنعه
من ذلك لملكه ذلك الموضع وما عطب في بئر الاول فلا ضمان عليه فيه لانه غير متعدي في حفرة
وما عطب في بئر الثاني فهو مضمون على الثاني لانه متعدي في تسببه ولو ان الثاني حفر
بئرا بامر الامام في غير حریم الاول وهي قريبة منه فذهب ماء بئر الاول وعرف ان ذهاب
ذلك من حفر الثاني فلا شيء له عليه كذا في المبسوط * من اخرج قناة في ارض موات استحق
الحریم بالاجماع ثم باي قدر يستحق قال محمد رح في الكتاب القناة بمنزلة البئر فلها من الحریم
ما للبئر ذكره هذا القدر ولم يزد عليه الا ان مشائخنا زادوا على هذا فقالوا القناة في الموضع الذي
يظهر الماء على وجه الارض بمنزلة العين الفوارة فيكون لها من الحریم حينئذ مثل ما للعين
خمسمائة ذراع بالاجماع اما في الموضع الذي لا يقع الماء على الارض القناة بمنزلة النهر الا انه
يجري تحت الارض كذا في المحيط * ثم استحقاق الحریم من كل جانب في الموات من الاراضي
فيما لاحق لاحد فيه فاما فيما هو حق الغير فلا حتى لو حفر انسان بئرا وجاء احد وحفر بئرا على منتهى
احد حريمه فانه لا يستحق الحریم من الجانب الذي هو حریم صاحب البئر الاول وانما يستحق من
الجانب الآخر مما لاحق لاحد فيه كذا في النهاية * قناة بين رجلين احين احدهما ارضا مينة ليس له
ان يسقيها من القناة او يجعل شربها منها لانه يريد ان يستفضل على شريكه لانه لم يكن لهذه
الارض شرب من هذه القناة وليس لاحد ان يستفضل على شريكه الا باذنه كذا في محيط
السرخسي * من غرس شجرة باذن الامام عند الكل او بغير اذن الامام عندهما هل يستحق لها
حریم حتى لو جاء آخر واراد ان يغرس بجانب شجرته شجرا هل له ان يمنعه عن ذلك لم يذكر
محمد رح هذا الفصل في الكتاب ومشائخنا قالوا يستحق مقدار خمسة اذرع به وردت اربعة

كذا في المحيط * واذا حفر رجلان بنفتقتهما بئرا في أرض الموت على ان تكون البئر لاحدهما والحريم
 للآخر لم يجز لانهما اصطلاحا على خلاف موجب الشرع فان الشرع جعل الحريم تبعاً للبئر ليمكن
 لصاحبه الانتفاع بالبئر فكان الحريم لما لك البئر فان كانت البئر لواحد كان الحريم له وان كانت البئر
 بينهما كان الحريم بينهما ولو شرط ان يكون الحريم والبئر بينهما على ان ينفق احدهما اكثر لم يجز
 ويرجع صاحب الاكثر بنصف الفضل لانهما اشتركا في احرازه باح ليكون المباح بينهما والشركة
 في احراز المباح تقتضي ان تكون النفقة على قدر الملك فاذا شرط زيادة النفقة على احدهما لم يصح
 الشرط ويرجع بالزيادة على صاحبه لانه انفق عنه بامره كذا في محيط السرخسي * اذا شرطوا ان يحفروا
 نهرا ويحيوا ارضا والنهر لواحد والارض لآخر لم يجز حتى يكونا بينهما واذا كان بينهما فليس
 لاحدهما ان يسقي ارضه خاصة وان شرطوا على بعضهم من النفقة اكثر لم يجز ويرجع
 كذا في التاتارخانية * نهران لقريتين في مكان واحد وقع الاختلاف في حريمهما فما كان
 مشغولا بتراب احد النهرين فهو في ايدي اهل ذلك النهر لقول في ذلك لهم ولا يصدق
 الآخرون على دعواهم فيه الا بينة وما كان بين النهرين من موضع فارغ لم يشتغل بتراب
 احدهما ولا تنازع فيه لاهل القريتين فهو بين القريتين نصفان الا ان تقوم لاحدى القريتين بينة ان
 ذلك لهم خاصة وقد مر نحوه في آخر كتاب المزارعة كذا في الكبرى * من كان له نهر في ارض
 غيره فليس له حريمه عند ابي حنيفة رح الا ان يقيم بينة على ذلك وقال ابو يوسف ومحمد رح له
 مسناة يمشي عليها ويلقي عليها طينه كذا في شرح القندوري * من بنى قصرا في مغارة لا يستحق
 لذلك حريما وان كان يحتاج اليه لائق الكفاية لانه يمكن الانتفاع بالتصريف دون الحريم ولا يقاس
 على البئر لان حاجته اليه دون حاجة صاحب البئر الى الحريم كذا في الكافي والتبيين * بئر لرجل
 في دار غيره لم يكن لصاحب البئر حق القاء الطين في دارة اذا حفر البئر كذا في فتاوى ناصيخان *
 اراد ان يحفر بئرا في مسجد من المساجد او في محلة فان لم يكن في ذلك ضرر بوجه من الوجوه وفيه
 نفع من كل وجه فله ذلك كذا قال ههنا وقد ذكر في باب المسجد قبل كتاب الصلوة انه لا تحفر في المسجد
 بئرا ومن حفرها فهو ضامن لما حفر والفتوى على المذكور هناك كذا في الفتاوى الكبرى *
 الباب الثاني في كرى الانهار واصلاحها الانهار ثلاثة منها ما يكون كربه على السلطان ومنها ما يكون
 كربه على اصحاب النهر فاذا امتنعوا بجبرون على ذلك ومنها ما يكون كربه على اصحاب النهر

فاذا امتنعوا لا يجبرون اما الاول فهو النهر العظيم الذي لم يدخل في المقاسم كالغرات والدجلة والسيحون والسيحون ونيل وهونهر في الردم اذا احتاج الى الكري فاصلاح شطه يكون على السلطان من بيت المال فان لم يكن في بيت المال مال يجبر المسلمين على كريبه ويخرجهم لاجله فان اراد واحد من المسلمين ان يكرى منها نهراً لارضه كان له ذلك اذا لم يضر بالعمامة فان اضر بالعمامة بان ينكسر شرط النهر او يخاف منه الغرق يمنع من ذلك واما الذي يكون كريبه واصلاحه على اهل النهر فان امتنعوا اجبرهم الامام على ذلك وهو الانهار العظام التي دخلت في المقاسم عليه قرى واحتاج الى الكري والاصلاح كان ذلك على اهل النهر فاذا امتنعوا اجبرهم لان فساد ذلك يرجع الى العامة وفيه تقليل الماء على اهل الشفة وعسى يؤدي ذلك الى عزة الطعام فاذا كان منفعة الماء تعود اليهم وضرر ترك الكري يرجع الى العامة اجبرهم على الكري وليس لاحد ان يكرى من هذا النهر نهراً لارضه اضر ذلك باهل النهر اولم يضر ولا يستحق بهذا الماء الشفة واما النهر الذي يكون كريبه على اهل النهر فاذا امتنعوا لا يجبرون النهر الخاص وتكلموا في النهر الخاص قال بعضهم ان كان النهر لعشرة فمادوا او عليه قرية واحدة يقسم مائة فيها فهو نهر خاص يستحق به الشفة وقال بعضهم ان كان مادوا الاربعين فهو نهر خاص وان كان لاربعين فهو عام وقال بعضهم ان كان لمادون المائة فهو خاص وقال بعضهم ان كان لمادون الالف فهو خاص واصح ما قيل انه يفوض الى رأي المجتهد حتى يختار رأي الاقوييل شاء ثم في النهر الخاص لو اراد بعض الشركاء الكري وامتنع الباقون قال ابو بكر بن سعيد البلخي رح لا يجبرهم الامام ولو حذرة الذين طلبوا الحفر كانوا متطوعين وقال ابو بكر الاسكاف يجبرون على ذلك وذكر الخصاص في النفقات ان القاضي بأمر الذين طلبوا الكري بالكري فاذا فعلوا ذلك كان لهم منع الآخرين عن الانتفاع به حتى يدفعوا اليهم حصصهم من مؤنة الكري وهكذا روي عن ابي يوسف رح وان اراد كلهم ترك الكري في ظاهر الرواية لا يجبرهم الامام وقال بعض المتأخرين اجبرهم الامام فاذا اجتمعوا على كري النهر قال ابو حنيفة رح البداية بالكري من اعلاء فاذا جاوز ارض رجل رفع عنه مؤنة الكري وكان على من بقي وقال ابو يوسف ومحمد رح يكون الكري عليهم جميعا من اول النهر الى آخره بحصص الشرب والاراضي فليس على اهل الشفة من الكري شيء لانهم لا يحصون ويقول

ابي حنيفة رح اخذوا في الفتوى كذا في فتاوى قاضيخان * وببانه ان الشركاء في النهر اذا كانوا عشرة فمؤنة الكري من اول النهر على كل واحد منهم عشرة الى ان يجاوزوا ارض احدهم فحينئذ تكون مؤنة الكري على الباقيين اتساعا الى ان يجاوزوا ارضا اخرى ثم يكون على الباقيين اثمانا على هذا التفصيل الى آخر النهر وعندهما المؤنة عليهم امسارا من اول النهر الى آخره كذا في الكافي * وان كانت فوهة النهر لا رصه في وسط ارضه فكري النهر من فوهة النهر الى ارضه هل يسقط عنه الكري في قول ابي حنيفة رح قال بعضهم لا يسقط ما لم يجاوزوا رصه وهو الصحيح وهما جاوزا الكري ارضه هل له ان يفتح قال بعضهم له ان يفتح وقال بعضهم لا يفتح حتى يفرغ الكل لانه لو فتح قبل ذلك يختص بالماء قبل الشركاء ولهذا قال المتأخرون يبدأ بالكري من اسفل النهر كذا في الظهيرية * واما الطريق الخاص بين قوم في سكة غير نافذة اذا وقعت الحاجة الى اصلاحه من اوله الى آخره فاصلاح اوله عليهم بالا جماع فاذا بلغوا دار رجل منهم هل يرفع عنه مؤنة الاصلاح لا رواية لهذه المسئلة قال شيخ الاسلام في شرحه حاكيا من الفقيه ابي جعفر رأيت في بعض كتب المشائخ انه يرفع عنه بالاتفاق واما اذا كان النهر عظيما عليه فرى لبشربون منها وهي التي تدعى بالفارسية (كام) فاتفقوا على كري هذا النهر فبلغوا فوهة نهر قرية هل يرفع عنهم مؤنة الكري فلا رواية في هذه المسئلة في الاصل قال شيخ الاسلام ذكر هذه المسئلة في النوادر انه يرفع عنهم مؤنة الكري بالاتفاق وعلى قياس النهر الخاص ينبغي ان لا يرفع عنهم مؤنة الكري . الم يجاوز الكري اراضي قريتهم كذا في المحيط *

كتاب الشرب

وفيه خمسة ابواب * الباب الاول في تفسيره وركنه وشرط حله وحكمه اما تفسيره شرعا فالنصيب من الماء للاراضي لا لغيرها واما ركنه فالماء لان الشرب يقوم به واما شرط حله ان يكون ذا حظ من الشرب واما حكمه فالارواء لان حكم الشيء ما يفعل لاجله وانما يشرب الارض لتروي كذا في محيط السرخسي * المياة انواع الاول ماء البحر وهو عام لجميع الخلق الانتفاع به بالشفة وسقي الارض وسقي الانهار حتى ان من اراد ان يكري نهرا منها الى ارضه لم يمنع من ذلك والانتفاع بماء

بدأ البحر كالانتفاع بالشمس والقمر والهواء فلا يمنع من الانتفاع به على أي وجه شاء
والثاني ماء الولاية العظام كجيحون وسبحون ودجلة وفرات والنيل للناس فيها حق الشفة
على الإطلاق وحق سقي الأرض بأن احيا واحدا رضا مينة وكري منها نهر البستقيها ان كان
لا يضر العامة ولا يكون النهر في ملك احد ولهم نصب الارحية والدوالي ان كان لا يضر العامة
وان كان يضر العامة فليس له ذلك لان دفع الضرر عنهم واجب وذلك بان يميل الماء الى هذا الجانب
اذا انكسرت ضفته فنغرق القرى والاراضي وكذا شق الساقية والدالية والثالث ماء يجري على
نهر خاص لقرية فلغيرهم فيه شركة في الشفة وهو الشرب وسقي الدواب والرابع ما حرز في جب ونحوه
فليس لاحد ان يأخذ منه شيئا بدون اذن صاحبه وله بيعه لانه ملكه بالاحراز فصار كالصيد والحشيش
الا انه لا قطع في سرقة لقيام شبهة الشركة فيه حتى لو سرقة انسان في موضع بغير وجوده وهو يساوي
نصا بالم يتطعم يده كذا في خزانة المفتين * الماء الذي في بئر رجل او حوض رجل فلغيره نوع شركة
من حيث الشفة وسقي دوابه حتى اذا اخذ انسان من حوض غيره او بئر ماء للشرب فليس
لصاحب الحوض والبئر ان يسترده فان كان الشفة يأتي على الماء كله ذكر شيخ الاسلام خواهر زاده
ان على قول ابي حنيفة رح ليس له منع ذلك وذكر شمس الاثمة السرخسي رح ان في هذا
الفصل اختلاف المشائخ واكثرهم على ان لصاحب الماء ولاية المنع هكذا في الذخيرة * وفي
العيون نهر في مدينة اجراها الامام للشفة فاراد بعض الناس ان يتخذوا عليه بساتين ان لم يضر
باهل الشفة وسعهم ذلك وان اضر لا يسعهم ذلك كذا في التاتارخانية * نهر لقوم ولرجل ارض
بجنبه ليس له شرب من هذا النهر كان لصاحب الارض ان يشرب ويتوضأ ويسقي دوابه
من هذا النهر وليس له ان يسقي منه ارضا او شجرا او زعرا ولا ان ينصب دولا على هذا النهر
لارضه وان اراد ان يرفع الماء منه بالقرب والاواني ويسقي زرعه او شجرة اختلف المشائخ فيه
والاصح انه ليس له ذلك ولا اهل النهر ان يمنعوه كذا في فتاوى قاضيخان والوجيز * وقال بعضهم
لا يمنع من ذلك وهو الاصح هكذا في الهداية والكافي والتبيين والظهيرية * وان اراد قوم ليس
لهم شرب من هذا النهر ان يسقوا دوابهم منه قالوا ان كان الماء لا ينقطع بسقي الدواب ولا يقني
ليس لاهل النهر ان يمنعوه وان كان الماء ينقطع بسقيهم بان كان الابل كثيرا كان لهم حق المنع
وقال بعضهم ان كان تنكسر ضفة النهر ويخرب بالسقي كان لهم حق المنع والا فلا وكذا العين

والحوض الذي دخل فيها الماء بغير احراز واختيال فهو بمنزلة النهر الخاص واختلفوا في التوضي بقاء السقاية جوز بعضهم وقال بعضهم ان كان الماء كثيراً يجوز ولا فلا وكذا كل ماء أعد للشرب حتى قالوا في الحياض التي أعدت للشرب لا يجوز فيه التوضي ويمنع منه وهو الصحيح ويجوز ان يحمل ماء السقاية الى بيته ليشرب اهله وليس لاحد ان يسقي ارضه او زرعه من نهر الغير او عينه او قناته اضطر لذلك او لم يضطر وان سقى ارضه او زرعه بغير اذن صاحب النهر فلا ضمان عليه فيما اخذ من الماء وان اخذ مرة بعد مرة يؤدبه السلطان بالضرب والحبس ان رأى ذلك كذا في فتاوى قاضخان * ولو اراد رجل اجنبي ان يأخذ من النهر الخاص او من حوض رجل او من بئر رجل ماء بالجرة للوضوء او لغسل الثياب هل له ذلك ذكر الطحاوي انه له ذلك وعليه اكثر المشائخ كذا في الذخيرة * ولو كانت البئر او العين او الحوض او النهر في ملك رجل فله ان يمنع من يريد الشفة من الدخول في ملكه اذا كان يجد ماء آخر بقرب هذا الماء في غير ملك احد لانه يتضرر به وان كان لا يجد ذلك يقال لصاحب النهر اما ان تخرج الماء اليه او تترك لياًخذ بنفسه بشرط ان لا تكسر صفته لان له حق الشفة في الماء الذي في حوضه عند الحاجة وقيل هذا اذا احتقرها في ارض مملوكة له اما اذا احتقرها في ارض موات فليس له منعه عن ذلك لان الموات كان مشتركاً والجفر لا حياء حق مشترك وهو العشر والخراج فلا يقطع الشركة في الشفة ولو منعه عن ذلك وهو يخاف على نفسه ودابته العطش له ان يقاتله بالسلاح وان كان الماء محرزاً في الاواني فليس على الذي يخاف الهلاك عن العطش ان يقاتل صاحب الماء بالسلاح على المنع ولكن يقاتله على ذلك بغير سلاح كذا في الكافي * هذا اذا كان معه ماء كثير فان لم يكن كثيراً فهو على وجهين احدهما ان يكون الماء مقدار ما يردر منهما او كان يكفي لاحدهما فان كان يردر منهما كان للمضطر ان يأخذ منه البعض ويترك البعض وان كان لا يكفي الا لاحدهما فانه يترك الماء للمالك كذا في النهاية * واما الكلاً فعلى اوجه احدها ان يكون في ارض مباحة فالناس فيه شركاء في الاحتشاش والرعي كالشركة في ماء البحار والثاني ان يكون في ارض مملوكة له ثبت بنفسه من غير انبات لا يمنعه صاحب الارض قبل الاحراز الا ان له ان يمنع الناس من الدخول في ارضه لاجل الكلاً قال مشائخنا اذا وقعت المنازعة بين صاحب الارض وبين من يريد الكلاً ان كان المرید للكلاً يجد الكلاً في ارض مباح قريب من تلك الارض فلصاحب الارض ان يمنعه من الدخول وان لم يجد يقال لصاحب الارض اما ان تعطيه الكلاً او ائذن له بالدخول فيأخذ حقه كذا في محيط السرخسي * واما ما انبته

صاحب الارض بان يسقي ارضه وكرها لينبت فيها الحشيش لدوابه فهو احق بذلك وليس لاحد ان ينتفع بشيء منه الا برضاة لانه كسبه والكسب للمكتسب كذا في المبسوط * ولودخل انسان ارضه بغير اذنه فاحتش ليس له حق الاسترداد منه سواء كان سقاء وقام عليه اولم يقم عليه في ظاهر الرواية ولا يجوز بيعه ايضا وعن مشائخنا المتأخرين انه اذا قام عليه صاحب الارض وسقاء فقد ملكه فيجوز بيعه وله الاسترداد ان احتشه احد بغير اذنه ولا يجوز بيع ما نبت في ارضه من الحشيش الا اذا قطعه فحزمه يجوز بيعه وله ان يسترد ممن اخذ منه وكذلك لا يجوز اجارة المراعى فان اراد الحيلة في جواره فانه يؤاجر قطعة من ارضه معلومة ثم يبيع له كلاؤه كذا في المضمرات * ثم تفسير الكلاكل ما ينجم على وجه الارض اي ينسبط وينتشر ولا يكون له ساق فهو كلا وما كان له ساق فهو شجر فعلى هذا قالوا الشوك الاحمر والشوك الابيض يقال له الغرقد من الشجر لا من الكلا حتى لو نبت في ارض انسان واخذ غيره كان لصاحب الارض ان يسترد منه فاما الشوك الاخضر اللين الذي تأكله الابل عن محمد رح في النوادر فيه روايتان في رواية جعله من جلد الكلا وفي رواية جعله من الشجر وليس له فيه اختلاف الرواية بل اراد بما قال انه بمنزلة الكلا ما ينسبط منه على وجه الارض ولا يكون له ساق واراد بما قال انه من جلد الشجر اذا كان له ساق فحماه له ان ما يقوم على ساق اذا نبت في ارض انسان فهو ملكه ولا يكون مشترك بين الناس كذا في محيط السرخسي * والشوك والشرك كالكلا والفير والزرنخ والفيروزج كالشجر ومن اخذ من هذه الاشياء ضمن كذا في خزائن المفتين * وفي المنتقى قال ابو يوسف رح اذا كان الحطب في المروج هي ملك لرجل فليس لاحد ان يحتطبها الا باذنه وان كان في غير ملكه فلا بأس بان يحتطب وان كان ينسب الى قرية واهلها كذا في الذخيرة * وفي الكبرى وان كان ينسب ذلك الى قرية والى اهلها فلا بأس بان يحتطب ما لم يعلم ان ذلك ملكها وكذلك الزرنخ والكبريب والثمار في المروج والاوردية كذا في المضمرات * المحتطب يملك الحطب بنفس الاحتطاب ولا يحتاج الى ان يشده ويجمعه حتى يثبت له الملك والساقى من البئر لا يملك بنفسه ملاء الدلو حتى ينحيه من رأس البئر كذا في القنية المنية * لو كان ارض رجل مملوكة فاخذ انسان من ذلك الماء فلا ضمان عليه كما لو اخذ من حوضه وان صار الماء ملحاً فلا سبيل لاحد عليه وكذلك النهر اذا انبسط حتى صار في ارضه ذراع من طين او اكثر لم يكن لاحد ان يأخذ من ذلك الطين ولو اخذ كان ضامناً

كذافي المضمرات * وبيان الشركة في النار ان ممن اوقد ناراً في صحراء لاحق لاحد فيه فاكل واحد ان بناره من حيث الاصطلاء بها وتجنيف الثياب والعدل بضوءها فاما اذا اراد ان يأخذ من ذلك الجمر فليس له ذلك اذا منعه صاحب النار لان ذلك حطب او فحم قد احرزه الذي اوقد النار وانما الشركة التي اثبتها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في النار والنار جوهر الحردون الحطب والفحم فان اخذ شيئاً يسيراً من ذلك الجمر ينظر ان كان ذلك ماله قيمة اذا جعله صاحبه فحماً كان له ان يسترد منه وان كان يسيراً لا قيمة له فليس له ان يسترد منه وله ان يأخذه من غير استئذان لان الناس لا يمنعون هذا التقدر عادة والمانع يكون متعناً وقد بينا ان المتعنت ممنوع من التعنت شرعاً كذا في المبسوط * وذكر في موضع آخر ان كانت النار بحال لو خمدت تصير فحماً ليس له ان يقتبس منها لان لها قيمة لا محالة وان كانت بحال لو خمدت تصير رماداً فله ان يقتبس منها وقيل ان كانت النار من حطب مباح بان اوقد الشجر القائم كما يكون في الفيا في من غير ان يحرقه او لا كان له ان يقتبس منه وان كان بحال لو خمدت تصير فحماً واما اذا احرزه او لا حتى صار ملكاً له فهو على التنصيص الذي قلنا كذا في المحيط * الباب الثاني في بيع الشرب وما يتصل بذلك اذا اجر ارضاً مع شرب ارض اخرى لا يجوز اذا قال بعثك هذه الارض بالف درهم وبعثك شربها فل يجوز بيع الشرب اختلف المشائخ رح فيه بعضهم قالوا لا يجوز لان الشرب صار مقصوداً في البيع وبعضهم قالوا يجوز لان الشرب صار تبعاً من حيث انه لم يذكر له ثمناً حتى لو ذكر الشرب ثناً بان قال بعثك هذه الارض بالف وبعثك شربها بمائة لا يجوز بلا خلاف لانه صار اصلاً من جميع الوجوه كذا في الذخيرة * وقد مر بعض مسائل الشرب في كتاب البيوع * واذا استأجر ارضاً ولم يذكر شربها دخل الشرب في الاجارة استحساناً واذا اشترى ارضاً ولم يذكر الشرب ولا مسيل الماء لم يدخل في البيع وان ذكر الشرب ولم يذكر المسيل دخل الشرب في البيع ولم يدخل المسيل واشترى ارضاً بثلث حق هولاء كان له الشرب ومسيل الماء جميعاً وكذا لو اشترى ارضاً بمائة كذا في المحيط * لو قال لرجل اسقني يوماً من نهر ك حتى يسقيك يوماً من نهره لم يجز وكذا لو جعله مقابلاً بثوب او عبد ولو اخذ الثوب او العبد ردة ولا شيء عليه بما انتفع كذا في السراجية * واذا قال اسقني يوماً بخدمة مبدى هذا شهراً او قال بركوب دابتي هذا شهراً او قال كذا وكذا فهذا كله باطل كذا

كذا في الذخيرة * باع ماء له بمجاورة بغير ارض وفي تلك القرينة على الماء خراج وتباع المياه بمجاورتها
فالباع جائز ولا خراج على المشتري ولو شرط الخراج على المشتري في عقد البيع ينبغي ان يفسد
البيع وان لم يشترط الخراج على البائع على حاله ولا يعتبر بالعرف في الخراج لان ذلك حكم من الامام
فلا يمكن نقضه بالعرف اشترى شربا بغير ارض فقبضه وباعه مع ارضه فالبيع في الشرب لا يجوز
الا ان يجوزه البائع الاول لانه لا يسلكه بالشراء والقبض لان البيع لم يقع على شيء موجود الا يرى
انه لو باع الارض والشرب فالبيع جائز وان كان الماء منقطعاً وقت البيع فالبيع انما وقع على ما يحدث
وتتابع وقت فلا يجوز البيع الثاني لانه على ملك الاول وقيل شرب بغير الارض حكمه
حكم البيع الفاسد فاذا اتصل القبض به وباعه يجب ان يجوز وهو الصحيح كذا في خزانه المفتين *
نهر مشترك بين رجلين باع احدهما ارضه التي بجانب هذا النهر ووراء النهر طريق وذكر في صك
حد الارض التي باعها الطريق قال ابو نصر رح لا يدخل النهر في البيع وقال الفقيه ابو الليث رح
يدخل وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضي خان * ولو باع الشرب بعبد او آجرة وقبض العبد واعتقه
جازعتقه وضمن قيمة العبد وكذلك لو كانت امة فعلمت منه فهي ام ولد له وعليه قيمتها وعقربها
وفي رواية البيوع لا عقرو وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي * ولو باع الارض بشرب ارض
اخرى اختلف فيه المشايخ كذا في فتاوى قاضي خان * والصحيح انه لا يجوز كذا في التاتارخانية *
الشرب اذا بيع مع الارض كان له قسط من الثمن كذا في السراجية * في فتاوى الفضلي قطعنا كرم
لرجل باع احدهما من رجل والاخرى من رجل وكان مجراهما واحدا فمنع مشتري القطعة
الا على مجرى ماء القطعة السفلى ذكر المسئلة ولم يتبع في جوابها وفي الحقيقة المسئلة على وجهين
اما ان كان مالكا القطعتين مختلفا وكان مالكهما واحدا ان كان المالك مختلفا ان لم يذكر الشرب
في البيع لانصا ولادلالة لا يدخل الشرب في البيع وان ذكره امانصا واما دلالة كان لكل مشتري
حق اجراء الماء الى ارضه ويقوم كل مشتري مقام بائعه ولا يعتبر فيه التقدم والتأخر وان كان
المالك واحدا فان لم يذكر الشرب في البيع لانصا ولادلالة لا يدخل تحت البيع وان ذكره فان
باع القطعة العليا او لا لم يكن لصاحب القطعة السفلى اجراء الماء الا اذا اشترط البائع وقت البيع الاول
ان يكون له حق اجراء الماء الى القطعة السفلى وان باع القطعة السفلى او لا كان لكل واحد منهما
حق اجراء الماء الى ارضه كذا في المحيط * داران لرجل مسيل ماء سطح احدهما على سطح

الآخري فباع التي عليه المسيل بكل حق هولها ثم باع الدار الآخري من رجل آخر فإراد المشتري أن يمنع الثاني من اسالة الماء على سطحه فله ذلك إلا أن يكون اشترط البائع عليه وقت ما باعه أن مسيل الماء التي لم ابع في الدار التي بيعت وفي النوازل داران متلاصقتان احدهما عامرة والآخري غير عامرة فباع الخراب وكان مصب ميزاب الدار العامرة وملقى تلجها في الدار الخراب فرضي المشتري ثم إراد المنع فله المنع وإن استثنى البائع لنفسه مسيل الماء وطرح الثلج فاستثناءه مسيل الماء جائز وطرح الثلج لا يجوز قال أبو الليث رح إن كان له ميزاب في تلك الدار ومسيل سطحه إلى هذا الجانب وعرف أن ذلك قديم فمسيله على حاله وإن لم يشترط وكذا لو كان مسيل سطوحه إلى دار رجل وله فيها ميزاب قديم فليس لصاحب الدار منعه والفتوى على قول أبي الليث رح كذا في خزائن المفتين * وفي النوازل رجل له مجرى ماء على سطح جار له فخرّب سطح الجار فاصلاح ذلك على صاحب السطح بمنزلة السفلى مع العلو ولا يجبر على العمارة ويقال للذي له حق الاجراء اصنع تاوفا في موضع المجرى على سطح الجار لتنفيذ الماء إلى مصبه كذا في الخلاصة * وفي البقالي رجل باع أرضا بشرها فله المشتري قدر ما يكفي لهذه الأرض من الماء وليس له جملة ما للبائع كذا في الذخيرة * رجل له أرض ونهر خاص في هذه الأرض فباع النهر من رجل ذكر في الأصل أنه لا يدخل فيه الحريم إلا بالذكر كالطريق فإن إراد مشتري النهر أن يمر في هذه الأرض على جوانب النهر لا صلاحه ليس له ذلك إلا برضاء صاحبها ويمر في بطن النهر ولو كان له على شط نهر العامة أرض العامة أن يمر وأنها للشفة واصلاح الوادي ليس لصاحب الأرض منعهم إذا لم يكن طريق لهم الآتي هذه الأرض كذا في خزائن المفتين * بشر في أرض والبئر والأرض بين رجلين باع أحدهما نصيبه من البئر بطريقه في الأرض ولم يبع نصيبه من الأرض فإن ذلك لا يجوز لأنه باع نصيبه من قطعة معلومة من موضع كان مشتركاً بينهما وبين صاحبه فلا يجوز إلا بأذن صاحبه كما قالوا في دار بين رجلين باع أحدهما نصيبه من بيت بعينه لم يجز إلا برضاء صاحبه فكذا هنا ذكر المسئلة على هذا الوجه في الأصل ولم يقل لا يجوز البيع في البئر والطريق جميعاً ولا يجوز البيع في الطريق خاصة منهم من قال يجوز البيع في البئر ولا يجوز في الطريق أجماعاً قال شيخ الإسلام وهذا القول أصح كذا في المحيط * ولو باع نصف البئر بغير طريق جاز ولم يكن له طريق في الأرض وإن باع نصيبه من الأرض مع البئر ونصيبه نصف الأرض جاز كله لأن المبيع معلوم والمشتري يقوم مقام البائع في ملكه

ولا ضرر على الشريك في صحة هذا البيع كذا في المبسوط * سئل عن اشترى حصة الماء الذي كان يسوقه مالكة مع شركائه الى اسفل القرية لمن له ارض في اعلى هذه القرية وفي ذلك ضرر قال ان باع بمجاريه جاز البيع والمشتري ان يسقي ارضه التي شربها من هذا النهر فغير انه يخلي عن الماء في نوبته ويكون النهر ممثلاً عند حاجة الآخرين الى اخذ الماء كذا في الحاوي للفتاوى * الباب الثالث فيما يحدثه الانسان وما يمنع منه وما لا يمنع وما يوجب الضمان وما لا يوجب الا نهرا ثلثة نهرا عام غير مملوك لاحد كالغرات والجحون ونهرا عام مملوك للعامة كنهر مرو وبلخ ونهر خاص مملوك لجماعة مخصوص اما النهر العام الذي هو غير مملوك لاحد فكل احد ان يكري منه نهرا الى ارضه ان لم يضر بالنهر الاعظم وان اضر لم يكن له ذلك لان دفع الضرر عن العامة اولى من دفع الضرر عن الواحد وكذا ان لو اراد الامير ان يجعل شربا لرجل من النهر الاعظم او يزيد كوة ان كان يضر بالعامة لا يجوز وان لم يضر بهم جاز لرجل ان اخذ في ارض له رحي ماء على النهر الاعظم في مسيلها في ارض لا يضر باحد اراد بعض جيرانه ان يمنعه ليس لهم ذلك كذا في محيط السرخس * نهر مملوك دخل مأوى تحت المقاسم الا ان الشركة فيه عامة وحدها ان يكون الشركاء فيه مائة فصاعداً فالحكم فيه ان اراد ان يكري منه نهرا الى ارض احياها فانه يمنع عنه اضر ذلك باهل النهر او لم يضر ونهر مملوك دخل مأوى تحت المقاسم الا ان الشركة فيه خاصة وحدها ان يكون الشركاء فيه اقل من مائة فالحكم فيه ما ذكرنا ايضا ان من اراد ان يكري منه نهرا الى ارض احياها فانه يمنع عنه اضر ذلك باهل النهر او لم يضر واذا اراد اهل النهر ان يحبس الماء عن اهل الاسفل فان كان الماء كثيرا في النهر بحيث لو ارسل ولم يسكر يصل كل واحد منهم الى حقه في الشرب فان كان لا يكون لاهل الاعلى ولاية الحبس فان كان الماء في النهر قليلا بحيث لا يصل اهل الاعلى الى حقهم في الشرب الا بالسكر فالمسئلة على وجهين ان كان الماء بحال لو ارسل الى اهل الاسفل لا يمكن لاهل الاسفل الانتفاع اصلا بان كان النهر ينشغف كان لاهل الاعلى الحبس وان كان الماء بحال لو ارسل الى اهل الاسفل يمكنهم الانتفاع به لا يكون لاهل الاعلى السكر بل يبدأ باهل الاسفل حتى يروا ثم بعد ذلك لاهل الاعلى ان يسكر ليرتفع الماء الى اراضيهم قال خواهر زادة واستحسن مشائخنا في هذا الوجه ان الامام يقسم بينهم بالايام اذا ابى اهل الاسفل السكر ثم يصنع اهل الاعلى في نوبتهم ما احبوا نفيا للضرر عنهم ثم في كل موضع جاز لاهل الاعلى السكر فانما يجوز لهم ذلك

بوضع لوح في النهر وما أشبهه لا بالتراب كذا في المحيط * فإن تراضوا على أن أهل النهر يسكن
النهر حتى يشرب أرضه جازو كذا الواسط لحواء على أن يسكن كل واحد منهم في نوبته جازا أيضا
لأن الماء قد يقل في النهر فيحتاج كل واحد منهم إلى ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * والماء
الذي ينحدر عن الجبل في الوادي اختفا فيه قيل لأهل الأعلى السكر والمنع عن أهل الأسفل
ولكن ليس لهم قصد الإضرار بأهل الأسفل في منع الماء ما وراء الحاجة واختارة السرخسي رح
وقيل أنه لما دخل الوادي صار كالماء في النهر المشترك فالجواب فيه كالجواب ثم إلا أن يكون
السيول انحدر وانتشرا على وجه الأرض فيكون لمن سبقت يده إليه كذا في الوجيز للكردي *
وإذا كان النهر بين قوم ولهم عليه أرضون أراد واحد منهم أن يكرى من هذا النهر نهرا لأرض
كان شربها من هذا النهر وأرض أخرى لم يكن شربها من هذا النهر لم يكن له ذلك الأبرياء الشركاء
أما إذا أراد أن يكرى لأرض لم يكن شربها من هذا النهر لأنه يريد أن يأخذ زيادة الماء ولأنه يكسر
صفة مشتركة وأما إذا أراد أن يكرى لأرض كان شربها من هذا النهر فللعلة الثانية وكذلك لو أراد
واحد منهم أن ينتصب عليه رحى ماء لم يكن له ذلك الأبرياء أصحابه فإن كان الموضع الذي يضع عليه
الرحى ملكه بأن كان حافتا النهر أو بطن النهر ملكه ولغيره حق إجراء الماء ينظر أن يضربا جراء الماء
منع عنه وإن لم يضرب لم يمنع عنه وكذلك إذا أراد أن ينصب عليه دالية أو سانية فهو على ما ذكرنا
في الرحى كذا في المحيط * ولو كان لكل واحد منهم مسناة في نهر خاص لم يكن لواحد منهم أن يزيد
كوة وأن كان لا يضرب أهله ولو كان الكوى بالنهر لا عظم فزاد في ملكه كوة أو كوتين لا يضر ذلك
بأهل النهر فله ذلك كذا في الكافي * وسئل أبو يوسف رح من نهرين قوم يأخذ الماء من النهر
الأعظم ولكل واحد من القوم من هذا النهر كوة مسماة فأراد أحدهم أن يسد كوة ويفتح أخرى
ليس له ذلك كذا في الظهيرية * ولو أن رجلا له نهر خاص يأخذ الماء من الوادي الكبير كالفرات
والدجلة والسيحون والجبجون شربا لأرض له خاصة وليس له في هذا النهر شريك وعلى الوادي
الكبير أنهار وحف الرجل أرضه ذاك وأراد أن يسوق الماء إلى أرض له أخرى قال في الكتاب
أن كان ذاك في أيام المدا وكان ماء الوادي كثيرا لا يحتاج أهل الأنهار التي على الوادي إلى
هذا الماء ولا يضر بهم كان لصاحب هذا النهر أن يسوق الماء إلى حيث شاء وإن كان يضر ذلك
بأهل

بأهل الأنهار وهم يحتاجون إلى هذا الماء لم يكن له أن يسوق الماء إلى غير تلك الأرض كذا في فتاوى قاضيخان * ولأن زجلاله كوة على نهر لقوم فأراد أن يكرها فيسفلها عن موضعها ليكون أكثر أخذاً للماء ذكر في الكتاب أن له ذلك لأنه بهذا الكرى يتصرف في ملك نفسه وهو الكوة وعن الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني هذا إذا علم أنها كانت متسفلة في الأرض وارتفعت بالانكسار فهو بالتسفل يعيدها إلى الحالة الأولى أما إذا علم أنها كانت في الأرض بهذه الصفة فأراد أن يسفلها فإنه يمنع من ذلك لأنه يريد بهذا أن يأخذ زيادة على ما كان له من الماء كذا في الظهيرية * أن أراد أن يرفع الكوى وكانت متسفلة ليكون أقل للماء في أرضه فله ذلك وعلى ما قال شيخنا الإمام رح هذا إذا كان بالرفع يعيدها إلى ما كانت عليه في الأصل فاما إذا أراد أن يغيرها عما كانت عليه في الأصل يمنع منه قال الشيخ الإمام رح الأصح عندي أنه لا يمنع على كل حال كذا في المبسوط * ولو أراد واحد منهم أن يوسع كوة نهر لم يكن له قال لأنه يدخل فيه الماء زائداً على حقه فلا يملك ذلك ولو كرى أسفل النهر جاز ولو زاد في عرضة لا يجوز كذا في البدائع * وعن أبي يوسف رح أنه سئل عن نهر مرو وهو نهر عظيم إذا دخل مرو وكان ما بين أهلها كوى بالخصص لكل قوم كوة معروفة فأحيا رجل أرضاً ميتة لم يكن لها شرب من هذا النهر فكرى لها نهرًا من فوق مرو في موضع لا يملكه أحد فساق الماء إليها من ذلك النهر العظيم قال إن كان هذا النهر الحادث يضرب أهل مرو ضرراً بينا في مائهم ليس له ذلك ويمنعه السلطان من ذلك وكذا لكل واحد أن يمنع من ماء النهر العظيم حق العامة ولكل واحد من العامة دفع الضرر وإن كان ذلك لا يضرب أهل مرو فله أن يفعل ذلك ولا يمنع لأن الماء في الوادي العظيم على أصل الإباحة لا يصير حق البعض ما لم يدخل في المقاسم ولهذا وضع المسئلة فيما إذا كرى نهرًا من فوق مرو وأما إذا كان أحد بهم فكل واحد يكون ممنوعاً من الحاق الضرر بالغير كذا في فتاوى قاضيخان * وإذا كان نهر خاص لرجل يأخذ من نهر خاص بين قوم فأراد أن يقتطع عليه ويستونق منه له ذلك وإذا كان مقتطراً ومستونقاً منه فأراد أن ينتقض ذلك لعلة أو غير علة فإن كان لا يزيد ذلك في أخذ الماء فله ذلك لأنه يرفع بناء خالص ملكه وإن كان يزيد في أخذ الماء منع منه لحق الشركاء كذا في الكافي * وسأله عن نهرين رجلين له خمس كوى من هذا النهر الأعظم بين قوم لكل واحد منهم نهر منه فدفعهم له كوتان ومنهم من يكون له ثلث فقال صاحب الأسفل صاحب الأعلى

انكم لتأخذون اكثر من نصيبكم لان رفعة الماء وكثرته من اعلى النهر قد جعل في كواكم شيئا كثيرا ولا يأتينا الا هو قليل غائر فنحن نريد ان ننقصكم بقدر ذلك ونجعل لكم اياما معلومة ونسد فيها كوانا ولدا اياما معلومة تسدون فيها كواكم قال ليس لهم ذاك ويترك على حاله كما كان قبل اليوم لانها قسمت مرة فلا يكون لبعضهم ان يطالب بقسمة اخرى ثم الاصل ان ما وجد قديما فانما يترك على حاله ولا يغير الا بحجة وكذا ان قال اهل الاسفل نحن نريد ان نوسع رأس النهر ونزيد في كواه وقال اهل الاعلى ان فعلتم ذلك كثر الماء حتى يفيض في ارضنا وتنزل لم يكن لاهل الاسفل ان يحد ثوابه شيئا وان باع رجل منهم كوة كل يوم بشيء معلوم او آجرة لم يجز كذا في المبسوط *

رجل سقى ارضه فتعدى الماء الى ارض جارة ان اجرى الماء اجراء لا يستقر في ارضه بل يستقر في ارض جارة يضمن وان كان يستقر في ارضه ثم يتعدى الى ارض جارة بعد ذلك ان كان جارة قد تقدم اليه بالا حكام والسد فلم يسد يضمن استحسانا وان لم يتقدم اليه لا يضمن وان كانت ارضه في صعدة وارض جارة في هبطة ويعلم انه لو سقى ارضه يتعدى الى ارض جارة يضمن ويؤمر برفع المسناة حتى يحول بينه وبين التعدي ويمنع من السقي حتى يرفع المسناة وان لم تكن ارضه في صعدة لا يمنع قال رض والمذكور في عامة الكتب ان سقى غير معتاد ضمن وان كان معتادا لا يضمن وان كان في ارضه ثقب وجحر فان علم بالثقب ولم يسد حتى فسد ارض جارة يضمن وان كان لا يعلم لا يضمن كذا في الخلاصة * ولو سقى ارضه بغير حق او في غير نوبتها واكثر من حقه او اجري الماء زيادة على ما يطيقه النهر وحول الماء الى نهر او موضع ليس له حق او سكر النهر وايس له ذلك فارفع الماء وسال عن ضفة النهر او خرب ضفة النهر حتى سال الماء وافسد زرع انسان ضمن لانه متعد كذا في الغيائية * رجل سقى ارضه وملأها فسال من مائه في ارض اخرى وغرقها ونزت فلا ضمان عليه قال النخعي ابو جعفر هذا اذا سقى ارضه سقيا معتادا او يسقى مثله في العادة فاما اذا سقى سقيا غير معتاد ضمن فاما اذا كان في ارضه جحر فارة يتعدى الى ارض جارة وغرقت ينظر ان كان لا يعلم بجحر الفارة لا يضمن لانه غير متعدي وان علم ضمن لانه متعد على هذا قالوا اذا فتح رأس نهره فسال من النهر شيء الى ارض جارة وغرقت ينظر ان كان فتح من الماء مقدار ما يفتح من الماء في مثل ذلك النهر في العرف والعادة لا يضمن وان فتح مقدار ما لا يفتح مثله في ذلك النهر ضمن كذا في محيط السرخسي * واوا حرق كلا او حصائد في ارضه فذهبت النار يميننا وشمالا

واحرقت شيئا لغيره لم يضمنه لانه غير متعد في هذا التسبب فان له ان يوقد النار في ملك نفسه مطلقا
وتصرف المالك في ملكه لا يتقيد بشرط السلامة فقال بعض مشائخنا هذا اذا كانت الرياح هادئة
حين اوقد النار فما اذا اوقد النار في يوم ريح على وجه يعلم ان الريح تذهب بالنار الى ماك غير فانه
يكون ضامنا بمنزلة ما لو اوقد النار في ملك غيره ألا ترى ان من صب في ميزابه وهو يعلم ان تحت
الميزاب انسان جالس فاخذ ذلك المائع ثيابه كان الذي صبه ضامنا وان كان صبه في ملك
نفسه كذا في المبسوط * وفي النوازل نهر يجري في ارض قوم فانشق النهر وخرب بعض ارض قوم
لاصحاب ارضين ان يأخذوا اصحاب النهر بعمارة النهر دون عمارة الارض كذا في الخلاصة *
رجل القي شاة مينة في نهر الطاحونة فسال به الماء الى الطاحونة ان كان النهر لا يحتاج الى الكري
لا يضمن وان كان يحتاج الى الكري فهو ضامن ان علم انها خربت من ذلك لم يجعل المائي
متعديا اذا كان لا يحتاج الى الكري لان ذلك دليل قوته وينبغي ان يقال ان استقرت في الماء كما
القاما ووقفت ثم ذهبت انه لا ضمان عليه على كل حال كذا في الذخيرة * وهكذا في الكبرى *
رجل سقى ارضه وارسل الماء في النهر حتى جاو زارضه وقد كان طرح رجل اسفل منه في النهر
ترا بافعال الماء عن النهر حتى خربه فجاء وزفرق قطن رجل فالضمان على من احدث في النهر
ترا باوليس على مرسل الماء شيء ان كان له في النهر حق كذا في الخلاصة * رجل له مجرى ماء
يقرب دار رجل فاجرى في النهر الماء فدخل الماء من حجر الى دار جارة قالوا ان اجرى ماء يحتمله النهر
وكان الثقب خفيا ولولا الثقب لا يدخل الماء في دار جارة لا يضمن وان اجرى ماء لا يحتمله النهر فتعدى
الى دار جارة ضمن وكذا لو كان الثقب ظاهرا وهو يعلم ان الماء يتعدى منه الى دار جارة او ارضه
كان ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان * قلع شجرته على ضفة نهر فوقع ترابه في النهر وسده فاستأجر
ملاك النهر رجلا ليرسل الماء في النهر حتى يبتل ذلك التراب ويسهل كربه فنام الاجير حتى
امتلا النهر وغرق كدس رجل لا ضمان على الاجير وما قالع الشجرة ان كانت الشجرة بلغت النهر
حتى ضاق جانب النهر لا يضمن وان لم تبلغ جانبي النهر فقلع النهر ضمن سكر النهر وخرب قصر
رجل يضمن كذا في الوجيز للكردي * وفي فتاوى البقالي لو فتح الماء وتركه فازداد الماء وفتح النهر
ليس فيه ماء ثم جاء الماء لا يضمن وعليه الاعتماد ولو سد انهار الشركاء حتى امتلا النهر وانشق وغرق
قطن رجل او ارسل الماء في النهر وعلى النهر انهار صفار مفتوحة الفوهات فدخل الماء في الفوهات

فافسد زرع غيره ضمن في الوجهين وفي الفتاوى الصغرى رجل اتلف شرب انسان بان سقى
ارضه بشرب غيره قال الامام البزدوي ضمن وتفسير ضمان الشرب في شرب الاصل للامام
السرخسي انه ينظر بكم يشتري لو كان بيعه جائزا وقال الامام خواهرزاده لا يضمن وعليه الفتوى
كذا في الخلاصة * سأل ابو بكر عمن في دارة يجري الماء حوله الى ناحية من دارة فانهدم حائط
جاره من ذلك قال هو ضامن قيل له لو ترك فجوة بين المجري وبين الحائط فنز من ذلك قال
هو ضامن ترك فجوة اولم يترك لانه جان في تحويل المجري لانه تصرف في حق الغير فدا
تولد منه يكون مضمونا عليه ولو ترك المجري الاول على حاله وفتح نهرا آخر قال ان ترك
بينه وبين حائط الجار مجرى قدر ذراعين لا يضمن لان هذا شيء قد احدثه في ملكه قال الفقيه
ابو الليث رح هذا الذي ذكرنا اذا خرج الماء من النهر من موضع لم يكن له حق الاخراج منه فاه اذا شق
حافتا النهر في موضع له حق واجرى الماء منه الى موضع آخر فانه لا يضمن في الوجهين جميعا
اذا بقيت بينهما فجوة كذا في المحيط * ارض كانت على شط النهر امام او على الفرات وكان
للعامة حق المرور في هذه الارض للسقي واصلاح النهر ليس لصاحب الارض ان يمنعهم اذا لم يكن
طريق الا في هذه الارض كذا في جواهر الاطلاعي * رجل له شرب من نهر الارض واشترى ارضا اخرى
ليس له شرب من هذا النهر الذي بجانب ارضه الاولى ليس له ان يجري الماء من الاولى الى اليها او
يجعلها مكان الاولى وليس له ان يسقي نخيلا له او زراعا في ارض اخرى الا ان يملأ الاولى ويسد عنها
الماء ثم يفتحها الى الاخرى ثم يفعله مرة بعد اخرى كذا في فتاوى قاضيخان * وكان النهر في
دار انسان واحتاج الى حفرة فان امكنه الدخول في بطن النهر دخل وحفر وان لم يكن ينال
لصاحب الدار ما تاذن في ذلك حتى يحفر ولا فاحفرة انت بماله كذا في الغيائية * لرجل نهر في ارض
رجل فاراد دخول ارضه لاصلاح النهر ومنعه رب الارض فليس له الا ان يدخل في بطن النهر وكذا في
القناة قيل هذا قول ابي حنيفة رح لانه لا حریم للنهر عنده فيكون المسناة لصاحب الارض فكان له ان
يمنعه من الدخول في ملكه وعندهما للنهر حریم فتكون المسناة لصاحب النهر فكان له ان يمر عليها
لاصلاح نهره بخلاف ما لو اراد المسلمون ان يملأوا في ارض رجل لاستقاء الماء من المشربة
ولم يكن له طريق غيرها فلهم ذلك وذكر في النوازل لو كان النهر ضيئا لا يمكن المشي فيه
فصاحب

فصاحب الارض بالخيار ان شاء اذن بان يصلحه ويسوي نهر نفسه وان شاء سوى هونهره كذا في محيط
السرخسي * وعن محمد ر.ج. نهر بين رجلين اتخذا حد هما فيه سكر ا فهلك زرع شريكه بعضه
عطشا وبعضه غرقا قال يضمن ما هلك غرقا ولا يضمن ما هلك عطشا واذا وضع السكر في نهر العامة
ليسقي ارضه فسقى وترك السكر كذلك ثم وصل الماء ووقع في ارض رجل بسبب السكر فافسد
زرعه فالمسئلة على وجهين اما ان اجري الماء او جرى الماء بنفسه ففي الوجه الاول الضمان
على المجري وفي الوجه الثاني الضمان على الذي سكر سقى ارضه من نهر العامة وعلى نهر
العامة انها رصغار مفتوحة الفوهات فدخل الماء في الانهار الصغار وفسد بذلك اراضي قوم فهو
ضامن كانه اجري فيها الماء كذا في المحيط * التوان ر ساقية بين قوم لهم عليها ارضون لكل واحد
منهم عشرة اجرة فكان في نصيب احد هم فضل عما يحتاج اليه ارضه واحتاج اصحابه الى تلك
الفضلة فان شركاءه اولى بتلك الفضلة وليس له ان يسوق ذلك الماء الى ارض له اخرى ولا يشبه
مالو كان له سدس الماء من نهريين قوم او عشرة او اقل او اكثر فاخذ نصيبه من ذلك في نهر له خاصة له ان يسوقه
الى ما شاء من الارضين ولو استغنى عنه ليس لشركائه عليه سبيل نهريين اربعة انفس محمد وزيد وعلي
وجعفر لكل واحد منهم مفتح الماء الى ارضه من هذا النهر ومفتح محمد لجاورة ومفتح زيد بجاورة
مفتح علي ومفتح علي بجاور مفتح جعفر فان جف جعفر ارضه صار ماء لعلي وان جف جعفر وعلي جميعا
فماؤه هما زيد وان جف جعفر وعلي وزيد فجميع مياههم لمحمد فان جف علي ارضه ولم يجف غيره
فماؤه لجعفر وحده فان جف زيد ارضه وحده صار ماء لعلي وجعفر بقدر جريان ارضهما كذا في محيط
السرخسي * غطى مجرى ماء قال ابو القاسم اذا لم يكن قديما فلا راب المجري ان يأخذه بكشف ذلك
ودفع الغطاء كذا في الحاوي * نهر يجري في سكة يحفر في كل سنة مرتين فيجتمع في السكة تراب كثير ان كان
التراب على حريم النهر ليس لاهل السكة ان يكتفوا ارباب النهر بنقل التراب ان كان التراب جاور حريم
النهر فاهم ذلك نهر لقوم يجري في ارض رجل حفروا النهر والقوا التراب في ارضه ان كان التراب في حريم النهر
لم يكن لصاحب الارض ان يأخذ اصحاب النهر بنقل التراب بشرط الماء المطرف في سكة عند باب دار رجل امتلا
ولصاحب الدار ضرر بذلك قال بعضهم له ان يكبس البثر قال رض ينبغي ان يكون الجواب على التفصيل
ان كان بثر اقد يمالم يكن له ذلك وان كان محدثا كان له ذلك بثر لرجل في دار غيره لم يكن لصاحب
البثر حق القاء الطين في داره اذا حفر البثر كذا في فتاوى قاضيخان * خرب رجل ضفة نهر والماء في ذلك

الوقت منقطع ثم وصل الماء فوقع من موضع التخریب في ارض رجل فاض بالارض واو افسد زرعاً في الارض قال ينظر ان جرى الماء بنفسه يضمن المخرب اذا كان النهر للعامة لانه مسبب متعدي وان اجري الماء رجل وفتح رأس النهر رجل آخر ضمن المجري والفائح دون المخرب كذا في الذخيرة * في فتاوى ابى الليث رح نهر عظيم لاهل قرية ينشعب منه نهران وعلى كل واحد من النهرين طاحونة فخربت احدي الطاحونتين فاراد صاحبهما ان يرسل الماء كله في النهر الآخر الذي عليه الطاحونة الاخرى حتى يعمر طاحونته وذلك يضرب الطاحونة الاخرى لم يكن له ذلك لانه يريد دفع الضرر عن نفسه بالاضرار بغيره وفيه ايضاً حوض في بستان رجل مستنقع لماء اقوام والرجل مقرأهم بالمجرى وبان استنقاع الماء حق قديم لهم وهذا الحوض يضرب بناء الرجل فاراد ان يمنعهم عن اجراء الماء حتى يصلحوا الحوض فان كان في الحوض عيب يضرب لاجله بناء الرجل فله ذلك كذا في المحيط * لو انشق ضفة النهر ويسيل الماء عنه فيتضرر الناس به فاصحاب النهر يؤمرون باصلاحه كذا في خزائن المفتين * وفي فتاوى ابى الليث رح نهر في سكة غير نافذة اراد رجل من اهل السكة ان يدخل الماء في دارة ويجري الى بستان فللجيران ان يمنعوه وله ايضاً ان يمنع الجيران من مثل ذلك ومن اجري قبل ذلك واقرانه احدثه فلهم منعه وان كان له ذلك قديماً لم يمنع بمنزلة الظلة فوق السكة وفيه ايضاً رجل له مسناة متفرقة في قرية اراد ان يجمع كله ويجعله في (شبانروز) واحده فله ذلك لانه يتصرف في حقه ولا ضرر في ذلك على الشركاء وكذلك لو كان لرجلين لكل واحد شرب يوم في نهر قرية اراد ان يستوفيا ماءهما جميعاً في يوم واحد فلهما ذلك وليس للشركاء منعهما كذا في المحيط * بالوعة قديمة لرجل على نهر الشفة فدخل في سكة غير نافذة قال ابوبكر لا عبرة بالقديم والحديث في هذا يؤمر برفعه فان لم يرفع يرفع الامر الى صاحب الحسبة ليأمره بالرفع كذا في فتاوى قاضيخان * اراد سقي ارضه او زرعه من مجرى مائه فمنع الرجل حتى ضاع الزرع لا يضمن المانع كما لو منع الراعي حتى هلك المواشي كذا في الوجيز للكردي * حائطين رجاين عليه حملاتهما فرفع احدهما الحائط برضاء صاحبه ثم بناء صاحبه بماله برضاء الآخر على ان يعيره صاحبه مجرى ماء في دارة ليجري ماء منها الى دارة ويسقي بستانه ففعل واعاره المجري ثم بداله ان يمنع المجري كان له ذلك لان الامارة غير لازمة الا ان صاحب الدار الذي منع المجري يغرم الباني الحائط نصف ما انفق في بناء الحائط كذا في فتاوى قاضيخان * في العيون

نهر في مدينة اجزاء الامام للشفة اراد بعض الناس أن يأخذوا عليه بساتين ان لم يضر ذلك لاهل
 الشفة وسعهم ذلك وان اضر ذلك باهل الشفة لا يسعهم ذلك ولو اراد ان يغرس على هذا النهر
 والنهر في الطريق ان لم يضر بالطريق وسعه ذلك وللناس ان يمنع عنه كذا في المحيط * نهر ساقية
 لقوم في بستان رجل فلصاحب البستان ان يغرس على حافته واذا ضاق نهرهم بسببها فحينئذ
 يؤمر بقلعها الا ان يوسع النهر من الطرف الآخر بقدر ما كان على وجه لا يتفاوت في حق اصحاب
 النهر كذا في خزائن المفتين * وعن شداد في النهر العام اذا اراد الرجل ان يغرس لمنفعة المسلمين
 له ذلك كذا في المحيط * نهر يجري في دار رجل وصاحب الدار يسقي بستانه من هذا النهر
 فغرس شجرة على شط النهر فدخل ماء هذا النهر في مروق الشجرة الى دار رجل فتداعت الدار
 الى الخراب قالوا ان لم يغرس الشجرة في حريم النهر لا يؤمر بقلع الشجرة وان كانت عروق الشجرة
 دخلت دار جارة فعليه قطعها فان لم يقطعها كان للجار قطعها من غير ان يرفع الامر الى القاضي
 كذا في فتاوى قاضيخان * ولو خرب النهر فاحتاجوا الى الحفر في ارض رجل ليصلحوا نهرهم
 لم يجبر على بيعه بكل حال كذا في الغيائية * واذا كان في ارض رجل نهر لقوم فله ان يسقي منه
 ارضه ان لم يضر باصحاب النهر ولهم ان يمنعوه وان كان بطنه وحافته له فله ذلك وان اضر
 كذا في المحيط * الباب الرابع في الدعوى في الشرب وما يتصل به وفي سماع البينة واذا ادعى
 شربا في يدي رجل بغير ارض لم تسمع دعواه قيا سا وتسمع استحسانا كذا في محيط السرخس *
 واذا كان لرجل نهر في ارض رجل اراد صاحب الارض ان يمنع صاحب النهر من اجراء الماء
 فيه فان كان الماء جاريا الى ارض صاحب النهر وقت الخصومة او علم انه كان يجري الماء الى
 ارضه قبل ذلك فانه يقضي بالنهر لصاحب النهر الا ان يقيم صاحب الارض البينة ان النهر ملكه
 وان لم يكن الماء جاريا وقت الخصومة ولا علم جريانه الى ارضه قبل ذلك فانه يقضي لصاحب
 الارض الا ان يقيم صاحب النهر البينة ان النهر كان ملكه في المنتقى قال هشام سألت محمدا رح
 من نهر عظيم الشرب لاهل قرى لا يحصون حبسه قوم في اعلى النهر من الاسفلين وقالوا هولنا وفي
 ايدينا وقال الذين في اسفل النهر بل هولنا كله ولا حق لكم فيه قال اذا كان يجري الى الاسفلين يوم
 يختصمون ترك على حاله يجري كما يجري الى الاسفلين وشربهم منه جميعا كما كان وليس للاعلى ان
 ان يسكروه عنهم وان كان الماء منقطعا عن الاسفلين يوم يختصمون ولكن علم انه كان يجري

الى الاسفلين فيما مضى وان اهل الاعلى حبسوه عنهم او اقام اهل الاسفل بينة على ان النهر
كان يجري اليهم وان اهل الاعلى حبسوه عنهم امر اهل الاعلى بازالة الحبس عنهم وان
لم يعلم كيف كان شرب اهل الاعلى واهل الاسفل من هذا النهج بعد العلم بان شرب الكل كان منه
وقد ادعى كل فريق اليد على النهر على سبيل الكمال ليس لاحد الفريقين مزية على الآخر
لا من حيث البينة ولا من وجه آخر يجعل النهر بينهم وتكون قسمة الشرب على قدر مساحة
الاراضي قلت أرأيت هؤلاء الذين لا يحصون اذا ادعى بعضهم هذا النهر واقام البينة انه لقرى
معلومة لا يحصى اهلها يتقضى بها لاهل تلك القرية بدعوى هذه واقامة البينة والمدعى عليهم
لا يحصون وقد حضر بعضهم وفيهم الصغير والكبير قال محمد رح اذا كان هذا النهر بمنزلة طريق
المسلمين نافذا فان اقام قوم البينة انه لهم بدون غيرهم استحقوه وخرج من ان يكون نهر جماعة
المسلمين وصار لاهل تلك القرى خاصة واكتفى القاضي بواحد من المدعين وبواحد من
المدعى عليهم وان كان النهر خاصة لقوم معروفين يحصون لم يتقضى عليهم بحضرة واحد منهم وقضى
على من حضر منهم كذا في المحيط * نهر لرجل يجري في ارض آخر اختلفا في مسانته فادعاها كل واحد
منهما ولا يدري في يد من هي فهي لصاحب الارض يغرس فيها ما بداله ويزرع فيها ويمنع صاحب
النهر عن القاء الطين وعن المرور فيها ولا يهدمها عند ابي حنيفة رح وعندهما ملك لصاحب
النهر يكون ملقى طينه قيل هذا بناء على ان صاحب النهر يستحق حريما لنهره عندهما فكان حريمة
في يد صاحب النهر لانه تابع للنهر فيكون له وعند ابي حنيفة رح لا حريم للنهر فلم تكن المسناة في يد
احدهما الا ان المسناة اشبه بالارض من النهر لان المسناة تصلح للغراسة والزراعة كالارض والنهر
لا يصلح لذلك ومتى تنازع اثنان في شيء لم يكن في يد احدهما الا ان في يد احدهما ما هو اشبه
بالمنازع فيه فانه يقضى لمن كان في يده ما هو اشبه بالمنازع فيه كما لو تنازعا في احد مصراعي
الباب الموضوع على الارض والمصراع الآخر معلق على باب احدهما فانه يقضى بالموضوع
لمن كان المصراع الآخر معلقا على بابه وقيل لا خلاف لان للنهر حريما في ارض الموات كما يأتي
لكن الخلاف هنا فيما اذا لم تكن المسناة في يد صاحب النهر بان كانت متصلة بالارض ومساوية لها
ولم يكن اعلى منها فالظاهر شاهد انها من جملة ارضه ان لو لم تكن هكذا كانت اعلى من
الاراضي

الاراضي لالقاء الطين فيها وعندهما الظاهر شاهد لصاحب النهر حرimalه فوق الكلام بينهم في الترجيم كذا في محيط السرخسي * نهر لرجل وعلى شط النهر ارض لرجل فتنازعا في المسنة ان كان بين الارض والنهر حائل كالحائط ونحوه فالمسنة لصاحب النهر والافهي لصاحب الارض ولصاحب النهر فيها حق حتى ان صاحب الارض لو اراد رفعها كان لصاحب النهر منعه ولصاحب الارض ان يغرس فيها ويلقي طينه ويختار فيها كذا في السراجية * ولو اختلفا في رقبة النهر فان كان يجري فيه ماء فالقول قوله لانه في يده بالاستعمال وان لم يكن فيه ماء لا يقبل قوله الا بحجة وان اقام بينة ان له مجرى في النهر فله حق الاجراء دون الرقبة وكذا لو اقام بينة ان له مصب الماء في هذا النهر او في هذه الاجمة كذا في الغيائية * نهر لرجل في ارض رجل فادعى رجل شرب يوم من النهر في كل شهر واقام البينة على ذلك فانه يقضى به وكذلك مسيل الماء كذا في فتاوى قاضيخان * ولو ادعى شرب يومين في الشهر وشهد له احد الشاهدين بشرب يوم في الشهر وشهد الآخر بشرب يومين في الشهر ذكر ان في قياس قول ابي حنيفة رح لا يقضى له بشيء وفي قياس قول ابي يوسف ومحمد رح يقضى بالاول وهو شرب يوم ذكر هذا الخلاف في بعض نسخ هذا الكتاب ولم يذكر في البعض قال الفقيه ابو جعفر رح انما تكون هذه المسئلة على الخلاف اذا شهد على الاقرار بان شهد احدهما على انرا المدعى عليه بشرب يوم لهذا المدعى وشهد الآخر على اقراره بشرب يومين لان المشهود به الاقرار ولم يشهد على واحد من الاقرارين الا شاهد واحد فاما اذا لم يشهد على الاقرار انما شهدا على نفس الشرب فشهد احدهما بشرب يوم وشهد الآخر بشرب يومين يجب ان تقبل الشهادة على شرب يوم وهو الاقل بالاتفاق ولو شهدا بشرب يوم ولم يسموا عدد الايام بان ام يقولوا من الشهر او من السنة او من الاسبوع ولم يشهدوا ان له في رقبة النهر شيئا لا تقبل الشهادة بلا خلاف لان المشهود به مجهول كذا في المحيط * وان ادعى عشر نهر وقناة فشهد له احدهما بالعشر والآخر باقل من ذلك في قول ابي حنيفة رح الشهادة باطلة وان شهدوا بالاقرار لا خلاف بالشاهدين لفظا ومعنى وعلى قولهما تقبل على الاقل استحسانا وان شهد احدهما بالخمس بطلت الشهادة لانه قد شهد له باكثر مما ادعى واذا ادعى رجل ارضا على نهر شربها منه واقام شاهدين انها له ولم يذكر من الشرب شيئا فاني اقضي له بها وبحصته من الشرب وان شهدوا له بالشرب دون الارض لم يقض له من الارض بشيء كذا في المبسوط * ولو شهد احد الشاهدين انه اشترى

هذه الارض بالف والآخر شهدانه اشترى الارض والشرب بالف لم يجزوا ان شهدا الآخذانه اشترى الارض بكل حق هولها بالف جاز لانهما اتفقا على شري الارض والشرب لان الشرب من حقوق الارض فمن شهدانه اشترى اها بكل حق هولها فقد شهد بالارض والشرب جميعا هكذا في محيط السرخسي * وان كان نهريين قوم لهم عليهم ارضون ولبعض اراضيهم سواني على ذلك النهر ولبعضها والي وبعضها ليست لها ساقية ولا دالية وليس لها شرب معروف من هذا النهر ولا من غيرها فاختصوا في هذا النهر فادعى صاحب الارض ان لها فيه شربا وهي على شط النهر فانه ينبغي في القياس ان يكون النهريين اصحاب السواقي والدوالي دون اهل الارض ولكن استحسن فتال النهريينهم جميعا على قدر اراضيهم التي على شط النهر لان المقصود بحفر النهر سقي الاراضي لا اتخاذ السواقي والدوالي فتيما هو المتصور حالهم على السواء في اثبات البدان كان يعرف لهم شرب قبل ذلك فهو على ذلك المعروف والآفهو بينهم على قدر اراضيهم وان كان لهذه الارض شرب معروف من غير هذا النهر فلها شربها من ذلك النهر وليس لها من هذا النهر شيء فان لم يكن لها شرب من غيره وقضيت لها فيها بشرب وكان لصاحبها ارض اخرى الى جنبها ليس لها شرب معلوم فاني استحسن ان اجعل لاراضيها كلها ان كانت متصلة الشرب من هذا النهر وفي القياس لا يستحق الشرب من هذا النهر للارض الاخرى الا بحجة وان كان الى جنب ارضه ارض لاخر وارض الاول بين النهر وبينها وليس لهذه الارض شرب معروف ولا يدري من اين كان شربها فاني اجعل لها شربا من هذا النهر ايضا الا ان يكون النهر معروف القوم فلا اجعل لغيرهم فيه شربا الابينة فان كان هذا النهر يصب في اجمة وعليه ارض لقوم مختلفين ولا يدري كيف كانت حاله ولا لمن كان اصله فتنازع اهل الارض واهل الاجمة فيه فاني اقضي بين اصحاب الارض بالحصص وليس لهم ان يقطعوه عن اهل الاجمة وليس لاهل الاجمة ان يمنعوه من المسيل في اجمتهم كذا في المبسوط * رجل له ارضان على نهر احدهما اعلى والاخرى اسفل فادعى ان شربهما من هذا النهر وانكر الشراء شرب احدهما بعينه ان لم يكن يسقي تلك الارض من نهر آخر فالقول لصاحب الارض سئل ابو القاسم عن رجلين اهما نهر وعلى ضفته اشجار وكل واحد منهما يدعيها قال ان عرف غارسها فهي له وان لم يعرف فما كان في موضع مملوك لاحدهما خاصة فهو له وما كان في موضع مشترك فهو بينهما في الحكم وسئل عن رجل له اشجار على ضفة نهر ما ذيات ونبت من مروقها اشجار

في الجانب الآخر من النهر ولرجل في هذا الجانب كرم بينه وبين هذا الجانب طريق فادعى كل واحد منهما هذه الاشجار قال ان عرف انها نبت من عروق تلك الاشجار فهي له وان لم يعرف ذلك ولا عرف غارسها فتلك الاشجار غير مملوكة لاحد لا يستحقه صاحب الكرم ولا صاحب الاشجار سئل ابو بكر عن له ضيعة بجانب نهر ما ذيات وعلی ضفة النهر اشجار يريد صاحب الضيعة بيعها قال ان نبتت الاشجار من غير مستنبت وارباب النهر قوم لا يحصون فهي لمن اخذها وقطعها ولا احب ان يبيعها صاحب الضيعة قبل ان يقطعها ولو كان لها مستنبت لكن لا يعرف فهي كاللقطة وسئل عن اشجار على ضفة نهر لا قوم يجري ذلك النهر في سكة غير نافذة وبعض الاشجار في ساحة لهذه السكة فادعى واحد ان غارسها فلان واني وارثه قال عليه البيعة وان لم يكن له بينة فما كان على حريم النهر فهو لارباب النهر وما كان في ساحة السكة فهو لجميع اهل السكة كذا في المحيط * الباب الخامس في المتفرقات ولومات صاحب الشرب وعليه ديون لم يبيع شربه بدون الارض في دينه الا ان تكون معه ارض فتباع مع ارضه ثم الامام ماذا يصنع بهذا الشرب قيل يتخذ حوضا ويجمع في ذلك الماء في كل نوبة ثم يبيع الماء الذي جمعه في الحوض بثمن معلوم فيقتضي به الدين والاصح انه ينظر الى قيمة الارض بدون الشرب ومع الشرب فيصرف تفاوت ما بينهما من الثمن الى قضاء دين المبت وان لم يجد ذلك اشترى على تركه هذا المبت ارضا بغير شرب ثم ضم هذا الشرب اليها وباعها فيؤدي من الثمن ثمن الارض المشتراة والفاضل للغرماء كذا في الكافي * في الباقي اذا باع ارضا بشربها فالمشتري قدر ما يكفيها وليس له جميع مال البائع ويجري الارث في الشرب بدون الارض ويجوز الوصية به ويعتبر من الثلث واختلف المشائخ في كيفية اعتباره من الثلث قال بعضهم يسأل عن المقومين من اهل ذلك الموضع ان العلماء لو اتفقوا على جواز بيع الشرب بلا ارض بكم يشترى هذا الشرب فيما بينكم فان قالوا يشترى بمائة درهم يعتبر خروجه من الثلث على هذا الوجه واكثرهم على انه يضم الى هذا الشرب جريب من الارض من اقرب ما يكون من هذا الشرب وينظر بكم يشترى مع الشرب وبدون الشرب فيكون فضل ما بينهما قيمة الشرب فيجب اعتبار ذلك القدر من الثلث واذا كان النهر بين قوم على شرب معلوم فغصب الوالي نصيب واحد من الشركاء فالباقي يكون بين جميع الشركاء ويعتبر الغصب واراد على الكل ولن قال الغاصب انا اغصب نصيب فلان لا غير كذا ذكر المسئلة في الاصل

كذا في المحيط * واذا اصفى امير خراسان شرب رجل وارضه واقطعها لرجل آخر لم يجز ويرد
 الى صاحبها الاول والى ورثته وسألت ابا يوسف رح عن امير خراسان اذا جعل لرجل شربا في هذا
 النهر الا عظم وذلك الشرب لم يكن فيما مضى او كان له شرب كوتين فزاد مثل ذلك واقطعه آياه
 وجعل مفتحه في ارض يملكها الرجل او في ارض لا يملكها قال ان كان ذلك يضر بالعامه لم يجز
 وان كان لا يضرهم فهو جائز اذا كان ذلك في غير ملك احد لان للسلطان ولاية النظر دون الاضرار
 بالعامه ولو ان رجلا بنى حائطاً من حجارة في الفرات واتخذ عليه رحى يطحن بالماء لم يجز له
 ذلك في القضاء ان خاصمه من الناس فيه هدمه لان موضع الفرات حق العامه بمنزلة الطريق
 العام ولو بنى رجل في الطريق العام كان لكل ان يخاصمه في ذلك ويهدمه فاما بينه وبين الله تعالى
 فان كان هذا الحائط الذي بناه في الفرات يضر بمجرى السفن او الماء لم يسعه وهو فيه آثم
 وان كان لا يضر باحد فهو في سعة من الانتفاع بمنزلة الطريق العام اذا بنى فيه بناءً فان كان يضر بالمارة
 فهو آثم في ذلك وان كان لا يضر بهم فهو في سعة من ذلك ومن خاصمه من مسلم او ذمي
 قضى عليه بهدمه وكذلك النساء والمكاتبون واما العبد فلا خصومة له في ذلك والصبي بمنزلة
 العبد تبع لا خصومة له في ذلك والمغلوب والمعتوه كذلك الا ان يخاصم عنه ابوه او وصيه كذا
 في المبسوط * ولو جعل على النهر العام بغيران الامام قنطرة او على النهر الخاص بغيران الشركاء
 واستوثق في العمل ولم يزل الناس والدواب يمرّون عليه ثم انكسروا وهي فعطب به انسان او دابة
 ضمن وان مر به انسان متعمداً وهو يراه او ساق دابة عليه متعمداً الا يضمن الذي اتخذ القنطرة كذا في
 فتاوى قاضيخان * في المنتقى قال هشام سألت محمداً رح عن نهر يجري في قرية ثبت لتلك القرية
 على ذلك النهر شربهم للشفة ولدوا بهم منه وعايه غرس اشجارهم الا انه ليس لهم حق في اصل النهر
 لو اراد اهل النهر تحويل النهر من تلك القرية وفي ذلك خراب القرية قال لهم ذاك فتال وسألته
 من رجل له قناة خالصة عليها اشجار لقوم اراد صاحب القناة ان يصرف قناته من هذا النهر
 ويحفر له موضعاً آخر قال ليس له ذلك ولو باع صاحب القناة كان صاحب الشجر شفيع جوار كذا
 في المحيط * هشام قال قلت لابي يوسف رح في نهرين قوم فاذنوا كلهم رجلاً ليسقي الماء الارجل منهم
 لم يأذن له او في اصحاب النهر صبي قال لا يسعه ان يسقي حتى يأذنوا كلهم جميعاً كذا في التاتارخانية *
 واذا احتفر

وإذا احتفر القوم بينهم نهراً على أن يكون بينهم على مساحة اراضيهم وتكون نفقته بينهم على قدر ذلك ووضعوا على رجل منهم أكثر مما عليه فلتراجع بذلك عليهم ولو وضعوا عليه أقل مما يصيبه رجعوا عليه بالفضل كذا في المبسوط * ولو اصطاح صاحب القناة وصاحب الدار على أن يحول القناة إلى ناحية أخرى فلا رجوع فيه أن كان الصلح على إبطال الأول كذا في الغيانية * نهر من قوم اصطاحوا على أن يقسموا الكل واحد منهم شرباً ومنهم غائب فقدّم فله أن ينقض قسمتهم حتى يستوفي حقه أن لم يكونوا أوفوه وأن كانوا أوفوه فليس له أن ينقض لأنه لا يفيد النقص وهذا بخلاف قسمته الدور والأرضين إذا كان واحد من الشركاء غائباً ولم يكن عن الغائب خصم إذا حضر ولم يرغض به كان له أن ينقض قسمتهم وأن كانوا أوفوه حقه نهر كبير ونهر صغير بينهما مسناة واحتج إلى إصلاحها فاصلاً حها على أهل النهرين والنفقة عليهما نصفان أن كان كله خريماً للنهرين ولا يعتبر قلة الماء وكثرته كجدار بين رجلين حمولة أحدهما عليه أكثر فاحتج إلى النفقة عليه فهي عليهما نصفان كذا في الذخيرة * نهر كبير ينشعب منه نهر صغير فخرّب فوهة النهر الصغير فإراد إصلاحها بالآجر والجص فالإصلاح على صاحب النهر الصغير كذا في خزائن المفتين * وقف على مرمة نهر السكة معينة وكان ينصب في دربه ثم يسيل إلى سكة ثم يسيل منها إلى السكة العالما التي وقف الواقف عليها فاستمر النهر في السكة فإرادوا أن يرموه من غلته هذا الوقف فانه لا يرمّ إنما يرمّ منها النهر الذي يجري في السكة الموقوف عليها ولو كان الماء ينصب من النهر العظيم ويسيل إلى فضاء ليس عليه شاربة ولا شفة ثم يسيل من الفضاء إلى السكة الموقوف عليها يرمّ النهر من أعلاه إلى أن يجاوز السكة الموقوف عليها والفرق بينهما أن يقال أن في الوجه الأول النهر ينسب إلى السكتين أما إذا لم يكن بينهما سكة فإن النهر من أعلاه إلى أن يجاوز السكة الموقوف عليها ينسب إلى السكة الموقوف عليها وكذا إذا احتاج إلى الحفر لا يحفر من تلك الغلّة قال النقيّة أبو الليث رح أن كان يخاف تخريب المسناة لو لم يحفر جاز الحفر منها وبه يفتى كذا في الظهيرية * سئل أبو القاسم عن رجل له أرض وفي أرضه مجرى ماء فكنسوا النهر والقوا التراب في أرضه هل له أخذهم لتفريغ أرضه من ذلك قال إذا قصدوا باللقاء موضع الحريم فله أخذهم برفع ما جاوز الحريم كذا في التاتارخانية * حاطل رجل باع نصفه فأراد المشتري أن يتخذ لنصفه في النهر العام مفتحاً كان له ذلك إذا فعل ذلك في ملكه ولا يضر بالعامّة وإن أضربان ينكسر النهر ليس له ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * ولو أوصى

ان يتصدق بشربه على المساكين فهذا باطل لان حاجة المساكين الى الطعام دون الماء وانما يحتاج الى الشرب من له ارض وليس للمساكين ذلك ولا بدل للشرب حتى يصرف بدله الى مساكين لانه لا يحتمل البيع والاجرة فكان باطلا ولو اوصى بان يسقي مسكينا بعينه في حياته فذلك جائز فيه باعتبار عينه كذا في المبسوط * واذا اوصى بان يباع شربه من فلان فذلك باطل لان ما لا يجوز تمايه حال حياته لا يجوز تملكه بعد وفاته وان اوصى ان يسقي ارض فلان سنة كذا جاز من ثلثه لانه لو اوصى بشربه مؤبدا جاز فيجوز موقتا واذامات من له الوصية بطلت الوصية لان الشرب وان كان عينا حقيقة الا انه منفعة معنى لانه تابع للارض كالمنافع والوصية بالمنفعة تبطل بموت الموصى له واما اذا اوصى له بالشرب مطلقا ولم يوقت لذلك وقتا ثم مات الموصى له بالشرب هل تبطل الوصية اختلفوا فيه قال الفقهاء ابو جعفر رح لا تبطل الوصية ويصير الشرب ميراثا لورثة الموصى له وهو الاصح وان قال ان فعلت كذا فهذا الشرب صدقة في المساكين فذلك باطل ولو اوصى بثلث شربه بغير ارضه في سبيل الله او الحج او الرقاب او الفقراء كان باطلا لان هذه وصية ببيع الشرب لانه لا يتمكن ان يحجم ويعاون الرقاب بعين الشرب وانما يتمكن بثمنه والوصية ببيع الشرب بلا ارض باطل والوصية بالشرب للفقراء وصية بالتصدق والوصية بتصدق الشرب بلا ارض وذلك لا يجوز ولو اوصى بثلث حقه في النهر في كل شيء من ذلك جاز لانه تصدق بثلث رتبة النهر فجاز ويدخل الشرب فيه تبعاً كذا في محيط السرخسي *

ولو تزوجت امرأة على شرب بغير ارض فالنكاح جائز وليس لها من الشرب شيء ويجب مهر المثل كذا في الكافي * ولو ان امرأة اختلعت من زوجها على شرب بغير ارض كان باطلا ولا يكون من الشرب شيء ولكن الخلع صحيح وعليها ان ترد المهر الذي اخذت والصالح من الدعوى على الشرب باطل فان كان قد شرب من ذلك الشرب مدة طويلة فلا ضمان عليه فان كان الصلح عليه من فصاص في نفس او فيما دونه فالصلح باطل وجاز العفو وعلى القاتل والقاطع الدية وارش الجرامة كذا في المبسوط * امرأة لها تسعة اجرة من الارضين خرب السيل مجرى هذه الارضين فاستأجرت اقواما ليعمروا المجرى على ان تعطيهم ثلثة اجرة من الارضين فعمروها ذكر عن علي بن احمد انه قال ارجوان تكون هذه الاجارة جائزة وليس لها الامتناع من اعطاء الثلثة الاجرة قال ابو الليث رح هذا الجواب يوافق قولهما وفي قياس قول ابي حنيفة رح لا يجوز به يغتنى فعلى هذا لو كانت عينت الاجرة الثلثة وقت الاستيجار جاز

اجمعا كذا في الذخيرة * رجل له مجرى ماء في دار رجل فخرّب المجرى فاخذ صاحب
الدار صاحب المجرى باصلاحه لا يجبر صاحب المجرى على اصلاحه وهذا كرجل له مجرى
على سطح رجل فخرّب السطح لم يكن لصاحب السطح ان يأخذ صاحب المجرى باصلاح
سطحه فان كان النهر ملكا لصاحب المجرى اخذ باصلاحه ومنهم من قال اصلاح النهر على صاحب
المجرى وليس هذا كالسطح لان الماء الذي يجري في النهر ملكه فهو الذي يستعمل النهر بملكه
فيكون اصلاحه عليه وبه اخذ ابو الليث رح قال استاذنا الفتوى على الاول لان اصلاح الملك
على صاحب الملك كذا في التاوى الكبرى * نذر في دار رجل يتأتى الضرر اليه من مائه الى
دهاب الجار ثم يتأتى من الدهاب الى دار امرأة وفي ذلك ضرر فاحش ان لم يكن النهر ملكا لرجل
انما للنهر مجرى في داره والماء لاهل الشقة فكل من كانت له مضرة فعليه اصلاح النهر ودفع
المضرة عن نفسه كذا ذكر عن الفقيه ابي بكر الاعدش وعن ابي القاسم ان اصلاحه على اصحاب
المجرى وبه اخذ الفقيه ابو الليث رح وبه يفتى كذا في الظهيرية * ولو كان لكل دار مالك على حدة
فباع كل واحد داره من رجل آخر بحقوقها لم يكن لمشتري الدار الاول ان يمنع المشتري الثاني
عن مسيل الماء على سطحه وكذا في الحائطين اذا كان مجرى الحائط الثاني في الحائط الاول
كذا في الغيائية * وفي فتاوى اهل سمرقند رجل له مسيل ماء في دار غيره باع صاحب الدار داره
مع المسيل ورضي به صاحب المسيل فله ان يضرب بحصة المسيل في الثمن وان كان له المجرى
دون الرقبة فلا شيء له من الثمن وفي كتاب الشرب من الاصل ما يدل على ان للشرب حصة
من الثمن فانه قال اذا شهد احد الشاهدين بشري الارض وحدها بالف درهم وشهد الآخر بشري الارض
مع شربها بالف درهم لا تقبل الشهادة لان الذي شهد بشري الارض مع الشرب جعل بعض
الثمن بمقالة الشرب فظن بعض مشائخنا ان ما ذكر في فتاوى اهل سمرقند خطأ ليس كما ظنوا لان
موضوع مسألة كتاب الشرب ان مالك الارض والشرب واحد وان الشرب يبيع مع الارض وللشرب
حصة من الثمن اذا بيع مع الارض وموضوع هذه المسئلة ان الشرب لغير مالك لرقبة فكان يبيع
الشرب في حق صاحب الشرب بانفراده وللشرب بانفراده لا حصة له من الثمن ولولم يبيع صاحب
الدار داره ولكن قال صاحب المسيل ابطلت حقي في المسيل فان كان له اجراء الماء دون الرقبة
بطل حقه وان كان حقه له الرقبة لا يبطل حقه لان المالك عن الاعيان لا يقبل الابطال كذا في المحيط *

في العيون نهريين رجلين واراد ان يسوق منه هذا يوما وهذا يوما جازلان ذلك ينفعهما ولا يضر غيرهما
وان كان لكل واحد نهر خارج واصطالحا على ان يسقي هذا من نهر صاحبه وهذا من نهر صاحبه
لم يجوز كجارة السكنى لان هذا بيع وبيع الشرب لا يجوز كذا في الذخيرة *

كتاب الاشربة

وفيه بابان * الباب الاول في تفسير الاشربة والاعيان التي يتخذ منها الاشربة واسماؤها
وما هياتها واحكامها اما تفسيرها فاسم الشرب يقع على ما حرم منه واما اسماؤها فاثنا عشر سبعة لما
يتخذ من العنب الخمر والباذق والطلاء والمنصف والبخنج والجمهوري والحميدي واثان
للمتخذ من الزبيب نقيم ونبيذ وثلاثة للمتخذ من التمر السكر والفضيح والنبيذ واما ما هياتها فالاشربة
المتخذة من العنب احدها الخمر وهو اسم النبي من ماء العنب بعد ما غلا واشتد وقذف بالزبد وتسكن
عن الغليان عند ابي حنيفة رخ وعندهما اذا غلا واشتد فهو خمر وان لم يتدفع بالزبد الباني الباذق
وهو اسم لما يطبخ من ماء العنب اقل من الثلثين سواء كان الثلث او النصف او يطبخ ادنى طبخة بعد
ماء مسكرا ويسكن عن الغليان والثالث الطلاء وهو اسم للمثلث وهو ما اذا طبخ ماء العنب حتى ذهب
ثلثاه وبقي ثلثه فصار مسكرا والرابع المنصف وهو ما اذا طبخ ماء العنب حتى ذهب نصفه وبقي نصفه
والخامس البخنج وهو ان يصب الماء على المثلث حتى يرق ويترك حتى يشتد ويسمى ابا يوسف
لان ابا يوسف رح كثيرا كان يستعمل هذا والسادس الجمهوري وهي النبي من ماء
العنب اذا صب عليه الماء وقد طبخ ادنى طبخة حتى ذهب ثلثه وبقي ثلثاه واما ما يتخذ من
الزبيب فنوعان نقيم وهو ان ينقع الزبيب في الماء حتى خرجت حلاوته الى الماء ثم اشتد وغلا
وقذف بالزبد والثاني النبيذ وهو النبي من ماء الزبيب اذا طبخ واما ما يتخذ من التمر فثلاثة انواع
احدها السكر وهو النبي من ماء التمر اذا غلا واشتد وعليه فتوى اكثر اهل اللغة والثاني الفضيح
وهو النبي من ماء التمر المذنب اذا غلا واشتد وقذف بالزبد والثالث النبيذ وهو النبي من ماء التمر
اذا طبخ ادنى طبخة وغلا واشتد وقذف بالزبد وكذا يقع على الماء الذي انقع فيه التمر وخرجت
حلاوته وغلا واشتد وقذف بالزبد واما احكام هذه الاشربة فهي على خمسة اوجه في وجه حلال
بالاجوع

بالاجماع وفي وجه حرام بالاجماع وفي وجه حرام عند عامة العلماء وفي وجه حلال عندنا خلافا
لبعض الناس وفي وجه حلال خلافا لمحمد رح اما ما هو حلال بالاجماع فهو كل شراب حلولم يشد
واما ما هو حرام بالاجماع فهو الخمر والسكر من كل شراب اما الخمر فلها احكام ستة احدها انه يحرم
شرب قليلها وكثيرها ويحرم الانتفاع بها للتداوي وغيره والثاني انه يكفر جاحدا حرمتها والثالث انه
يحرم تملكها او تملكها بالبيع والهبة وغيرهما مما للعباد فيه تمتع والرابع انه قد بطل تقومها حتى لا يضمن
متلفها كذا في محيط السرخسي * واختلفوا في سقوط ماليتها والصحيح انه مال لجريان الشح والضنة
فيها كذا في الكافي * والخامس هي نجسة غليظة كالبول والدم والسادس يجب الحد بشربها قليلها
وكثيرها ويباح تحليلها كذا في محيط السرخسي * ولا يؤثر الطبخ فيها لان الطبخ في الشرع للمنع
من ثبوت الحرمة لا لابطالها بعد ثبوتها لان الطبخ اثره في ازالة صفة الاسكار وبعد ما صار خمر لا يؤثر فيها ثم
قيل لا يحد فيه ما لم يسكر لان الحد بالقليل مخصوص بالنبي وهذا مطبوع وقال شمس الائمة السرخسي رح
يحد من الشرب منه قليلا كان او كثيرا كذا في الكافي * والخمر اذا صارت خلا ودخل فيها بعض الحموضة
ولكن فيها بعض المرارة لا تكون خلا عند ابي حنيفة رح حتى تذهب المرارة وعندهما بقليل الحموضة
يحل هذا اذا تخلل بنفسه اما اذا خلله بعلاج الملح او بغيره يحل عندنا الكل في شرح الطحاوي وفي شرح
الشافي لو صب الخل في الخمر يؤكل سواء كانت الغلبة للخمر او للخل بعد ما صار حامضا وعلى قياس
قول ابي يوسف رح ان كانت الخمر هي الغالب فكذلك اما اذا كانت الغلبة للخل ذكر في مجموع
النوازل لا يحل من ساعته ما لم يمض زمان علم انه صار خلا كذا في الخلاصة * قال محمد رح في الاصل
اذا طرح في الخمر ريحان يقال له سوسن حتى توجد رايحته فلا ينبغي ان يدخن او يتطيب بها ولا يجوز
بيعها وان تغيرت رايحتها بما النقي فيها لانها لم تصر خلا والخمر ما لم تصر خلا لا يجوز الانتفاع بها
ولا تمتشط المرأة بها وهو عادة بعض النساء قيل انها تزيد في بريق الشعر ولا يداوي بها جرحا في بدنه
او دبرة دابته ولا يحتقن بها ولا يقطر في الاحليل كذا في المحيط * ويكره ان يبل الطين بالخمر وان يسقي
الدواب به قال بعض المشائخ لو قيد الدابة الى الخمر لا بأس به ولو نقل الخمر الى الدابة يكره وكذا
قالوا فيمن اراد تحليل الخمر ينبغي ان يحمل الخل الى الخمر ويصبه فيها اما لو نقل الخمر الى الخل
يكره وقال بعض المشائخ رج لا بأس به في الوجهين جميعا لان حمل الخمر انما يكره اذا كان الحمل لاجل
الشرب واما اذا لم يكن لاجل الشرب لا بأس به الا يرى انه اذا خللها بالنقل من الشمس الى الظل

ومن الظل الى الشمس لا يكره وقد حصل حمل الخمر والصحيح هو الاول كذا في الذخيرة * ولا يستقي الصبي والذمي والاثم على من سقاها هكذا في الغيائية * ويكره الاكتحال بالخمر وان تجعل في السعوط هكذا في فتاوى قاضيخان * واذا عجن الدقيق بالخمر وخبزه لا يؤكل ولو اكل لا يحد وكذلك لو وقعت الحنطة في الخمر لا تؤكل قبل الغسل فان غسلت وطحنت او لم تطحن ولم توجد رائحة الخمر ولا طعمها فلا بأس باكله قيل هذا اذا لم تنتفخ الحنطة اما اذا انتفخت فعلى قول محمد رح لا تطهر ابدا وعلى قول ابي يوسف رح تغسل ثلاث مرات وتجفف في كل مرة وتؤكل وعلى هذا اذا طبخ اللحم في الخمر فعلى قول محمد رح لا يحل اكله ابدا وعلى قول ابي يوسف رح يغلى ثلاث مرات بماء طاهر ويبرد في كل مرة كذا في المحيط * واذا طرح الخمر في مرق بمنزلة الخل وطبخ لا يؤكل لان هذا مرق نجس ولو حسا منه لا يحد ما لم يسكروا اذا طرح الخمر في سمك او ملح او خل ورثي حتى صار حامضا فلا بأس به ذكر المسئلة في الاصل مطلقة من غير تفصيل وعن ابي يوسف رح انه كان يفصل الجواب فيها تفصيلا وكان يقول ان كان السمك او الملح مغلوبا بالخمر يطهر اذا صار حامضا ويحل اكله وان كان السمك او الملح غالبا لا يطهر ولا يحل تناوله وان صار حامضا كذا في الذخيرة * واذا وقعت فأرة في جب الخمر فماتت ورميت الفأرة ثم صارت الخمر خلا كان طاهرا وان تفسخت الفأرة فيها كان الخل نجسا لان ما فيها من اجزاء الفأرة لم يصر خلا كذا في فتاوى قاضيخان * ولا يحل النظر اليها على وجه التلهي كذا في الوجيز للكردي * وفي فتاوى ما وراء النهر فطرة من الخمر وقعت في جرة فيها ماء ثم صب ذلك الماء في جب الخل قال ابو نصر الدبوسي يفسد الخل وقال غيره لا يفسد وما به الفتوى كذا في الذخيرة * وهو الصحيح لان الماء ما كان نجسا بعينه بل لمجاورة الخمر فاذا تخلل الخمر بوقوعه في الخل زالت المجاورة فيعود الماء طاهرا كالرغيف اذا وقع في خمير ثم في خل يطهر وكذا الرغيف اذا خبز بخمير ثم وقع في خل والثوب اذا وقع في خمير ثم في خل فانه يطهر بخلاف الدقيق اذا عجن بخمر وخبز فانه يكون نجسا ولا يطهر لان ما في العجين من اجزاء الخمر لم يصر خلا بالخمر فلا يطهر كذا في فتاوى قاضيخان * واوسقى شاة خمر الا يكره لحدها ولبنها لان الخمر وان كانت باقية في معدتها فلم يختلط بلحمها وان استحال الخمر لحمها يجوز كما لو استحال خلا اذا سقاها خمر كثيرا بحيث يؤثر رائحة الخمر في لحمها فانه يكره اكل لحمها كذا لو اعتادت اكل الجلة كذا في محيط السرخسي * ولو اعتادت شرب الخمر وصارت بحال

توجد رائحة الخمر منها ففي الشاة يحبس عشرة ايام وفي البقر عشرين وفي البعير ثلثين وفي الدجاجة يوما كذا في المحيط * ويكره شرب دردي الخمر والانتفاع به ولو شرب منه ولم يسكر فلا حد عليه عندنا ولا بأس بان يجعل ذلك في خل لانه يصير خلا كذا في المبسوط * رجل خاف على نفسه من العطش يباح له ان يشرب الخمر بقدر ما يندفع به العطش عندنا ان كان الخمر ترد ذلك العطش كما يباح للمضطر تناول الميتة والخنزير وكذا لوعض وخاف على نفسه من ذلك ولا يجد ما يزيل به الا الخمر يباح له شربها كذا في فتاوى قاضيخان * وفي الفتاوى المضارب لو شرب قدر ما يرويه فسكرا لا حد عليه لان السكر بمباح ولو قدر ما يرويه وزيادة ولم يسكر ينبغي ان يلزمه الحد كما لو شرب هذا القدر حالة الاختيار ولم يسكر كذا في الوجيز للكردي * واماماهو حرام عند عامة العلماء فهو الباذق والمنصف ونقيع الزبيب والتمر من غير طبخ والسكر فانه يحرم شرب قليلها وكثيرها وقال اصحاب الطواهر بانه مباح شربه والصحيح قول العامة لكن حرمة هذه الاشربة دون حرمة الخمر حتى لا يحد شاربها ما لم يسكر كذا في محيط السرخسي * ونجاسة المنصف والباذق غليظة اما خفيفة ذكر محمد ر ح في الكتاب كل ما هو حرام شربه اذا اصاب الثوب منه اكثر من قدر الدرهم يمنع جواز الصلوة قالوا وهكذا روى هشام عن ابي يوسف ر ح وحكي عن الفضاي ر ح انه قال على قول ابي حنيفة وابي يوسف ر ح يجب ان يكون نجاسته خفيفة والفتوى على انه نجس نجاسة غليظة ويجوز بيع الباذق والمنصف والسكر ونقيع الزبيب ويضمن متلفها في قول ابي حنيفة ر ح خلافا لهما والفتوى على قوله في البيع اما في الضمان ان كان المتلف قصد الحسبة وذلك يعرف بقرائن الاحوال فالفتوى على قولهما وان لم يقصد الحسبة فالفتوى على قوله ايضا كذا في الظهيرية * واماماهو حلال عند عامة العلماء فهو الطلاء وهو المثلث ونبذ التمر والزبيب فهو حلال شربه ما دون السكر لا استمراء الطعام والتداوي للتعوي على طاعة الله لا للتلهي والمسكر منه حرام وهو القدر الذي يسكر وهو قول العامة واذ اسكر يجب الحد عليه ويجوز بيعه ويضمن متلفه عند ابي حنيفة وابي يوسف ر ح واصح الروايتين من محمد ر ح وفي رواية عنه ان قليله وكثيره حرام لكن لا يجب الحد ما لم يسكر كذا في محيط السرخسي * والفتوى في زماننا بقول محمد ر ح حتى يحد من سكر من الاشربة المتخذة من الحبوب والعسل واللبن واللين لان الفساق يجتمعون على هذه الاشربة في زماننا ويقصدون السكر

واللهو بشر بها كذا في النبيين * والعصير اذا شمس حتى يذهب ثلثاه يحل شربه عند ابي حنيفة
وابي يوسف رح وهو الصحيح كذا في فتاوى الكبرى * وفي النوازل سألت ابا سليمان عن ثلثي
صب عليه عصير قال يستأنف عليه الطبخ حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه وهو قول محمد رح كذا
في التاتارخانية * واما البختنج فاختلفوا في تفسيره قال الحاكم ابو محمد الكفيني رح وهو عصير العنب
يصب فيه الماء ثم يطبخ قبل الغليان حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه فيكون الذاهب من العصير اقل
من الثلثين يحل شربه مادام حلوا واذا غلا واشتد وقذف بالزبد يحرم قليله وكثيره وقال بعضهم البختنج
هو الحميدي وهوان يصب الماء على المثلث ويترك حتى يشند ويقال له ابا يوسف لكثرة ما استعمله
ابو يوسف رح وهل يشترط لا باحة هذا ان يطبخ ادنى طبخة بعد ما صب عليه الماء قبل الغليان
والشدة اختلفوا فيه على نحو ما اختلفوا في المثلث فان غلا واشتد حل شربه ما لم يسكر منه فان سكر منه
يحد واما الجمهوري فهو النبي من ماء العنب اذا صب عليه الماء وطبخ ادنى طبخة مادام حلوا حل
شربه عند الكل واذا غلا واشتد وقذف بالزبد فهو والباقي سواء في الحكم فان صب الماء على عصارته
بعد ذلك وعصر واستخرج الماء فغلي واشتد قال بعضهم يكون بمنزلة الخمر في جميع الاحكام وقال
بعضهم لا يكون حكمه حكم الخمر كذا في الظهيرية * الباب الثاني في المتفرقات اذا شرب تسعة اقداح
من نبيذ التمر فاوجرا اليه العاشر فسكر لم يحد لان السكر يضاف الي ما هو اقرب اليه كذا في السراجية *
ولو خاط عصير العنب بعصير التمر او بنقيع الزبيب ثم طبخ لم يحل حتى يذهب ثلثاه وكذا اذا صب
في المطبوخ قدح من عصير العنب او عصير الرطب او نبيذ التمر او نقيع الزبيب وهوني ثم اشتد قبل
ان يطبخ لم يحل فان طبخ قبل ان يشد ان كان المصبوب فيه عصير العنب لم يحل حتى يذهب
ثلثاه بالطبخ وان كان المصبوب من سائر الانبذة يكفي اصل الطبخ للحل ولو اتقي في المطبوخ
عنب او تمر او زبيب ثم اشتد روى المعالي من ابي يوسف رح ان كان الملقى قليلا لا يتخذ
منه نبيذ فهو غير معتبر لا بأس بشربه وان كان كثيرا يتخذ النبيذ من مثله ثم اشتد قبل ان يطبخ لم يحل
كذا في الغيانية * ولو طبخ العنب كما هو ثم يعصر يكتفي بادنى طبخة كذا روى الحسن
عن ابي حنيفة رح وروى ابو يوسف رح انه لا يحل ما لم يذهب ثلثاه بالطبخ وهو الاصح
لان العصير فيه دائم فيستوي اعتبار الطبخ بعد العصر وقبله كذا في الكافي * ولو اتقي العنب في نبيذ
التمر

التمر او في نبيذ العسل لم يحل حتى يطبخ ويذهب ثلثاه كما في عصير العنب كذا في التاتارخانية
 في الفصل الثاني في بيان ما يتخذ من التمر والزبيب * فان جمع في الطبخ بين العنب والتمر وبين
 الزبيب والتمر لا يحل ما لم يذهب بالطبخ ثلثاه بمنزلة ما لو خلط عصير العنب بنقيع الزبيب والتمر
 كذا في المبسوط * وروي عن ابي يوسف ومحمد رخص ان النبيذ المطبوخ ان لم يفسد بالبقاء عشرة
 ايام فصاعدا فهو حرام وان كان يفسد فهو حلال كذا في التهذيب * التمر المطبوخ يمرس فيه
 العنب والعنب غير مطبوخ فيغليان جميعا قال يكرة ولا يحد شاربه حتى يسكر اذا كان التمر المطبوخ
 غالبا وان كان العنب غالبا يحد كما لو خلط الخمر بالماء اعتبر الغالب فكذا هذا ولو طبخ عصير حتى
 ذهب ثلثه وتركه حتى برد ثم اعاد الطبخ حتى ذهب نصف ما بقي فان اعاد الطبخ قبل ان يغلي
 ويتغير من حال العصير فلا بأس به لان الطبخ وجد قبل ثبوت الحرمة بالغليان والشدّة فان اعاد بعد ان
 غلا وتغير فلا خير فيه لان الطبخ وجد بعد ثبوت الحرمة فلا ينفع واذ اطح عشرة ارطال عصير حتى
 ذهب منه رطل ثم اهرأق منه ثلاثة ارطال ثم اراد طبخ البقية حتى يذهب ثلثاه يطبخ حتى يبقى
 منه رطلان وتسع ارطال لان الرطل الذي ذهب بالطبخ دخل في تسعة لانه دخل في اجزاء الباقي
 ولم يرفع منه فالباقي بعد الغليان ان كان تسعة ارطال صورة فهو عشرة ارطال معنى فاقسم الرطل
 العاشر على تسعة ارطال فصار مع كل رطل من التسعة الباقية تسع الرطل العاشر لان العاشر فيه فاذا
 اهرأق ثلاثة ارطال فتدقات ثلاثة ارطال وثلاثة اتساع رطل وبقي ستة ارطال وستة اتساع رطل فيطبخ
 حتى يبقى رطلان وتسع ارطال فان كان ذهب منه بالغليان رطلان ثم اهرأق رطلين فانه يطبخ حتى
 يبقى منه رطلان ونصف ولو ذهب بالغليان خمسة ارطال ثم اهرأق منه رطلا يطبخ الباقي حتى
 يبقى منه رطلان وثلاث ارطال كذا في محيط السرخسي * ولو صب رجل في قدر عشرة دواق عصير وعشرين
 دوق ماء فان كان الماء يذهب بالطبخ قبل العصير فانه يطبخه حتى يذهب ثمانية اتساعه ويبقى
 التسع لانه اذا ذهب ثلثاه بالغليان فالذاهب هو الماء فقط فعليه ان يطبخه بعد ذلك حتى يذهب ثلثاه
 وان كان الماء لا يذهب بالطبخ قبل العصير فانه يطبخه حتى يذهب ثلثاه وان كان العصير مع الماء يذهب
 معا فانه يطبخه حتى يذهب ثلثاه لانه ذهب بالغليان ثلثا العصير وثلثا الماء والباقي ثلث العصير
 وثلث الماء فهو ما لو صب الماء في العصير بعد ما طبخه على الثلث والثلثين سواء كذا في المبسوط *
 واما الاشربة المتخذة من الشعير والذرة او التفاح او العسل اذا اشتد وهو مطبوخ او غير مطبوخ

فانه يجوز شربه مادون السكر عند ابي حنيفة وابي يوسف رح وعند محمد رح حرام شربه قال الفقيه وبه تأخذ كذا في الخلاصة * فان سكر من هذه الاشربة فالسكر والقدرح المسكر حرام بالاجماع واختلفوا في وجوب الحد اذا سكر قال الفقيه ابو جعفر رح لا يحد فيما ليس من اصل الخمر وهو النمر والعنب كما لا يحد من البنج ولبن الرماك وهكذا ان كرس مس الاثمة السرخسي رح قال بعضهم يحد وقيل هو قول الحسن بن زياد كذا في فتاوى قاضيان * فان شرب رجل ماء فيه خمر فان كان الماء غالباً بحيث لا يوجد فيه طعم الخمر ولا ريحه ولا لونه لم يحد فاما اذا كان الخمر غالباً حتى كان يوجد فيه طعمه وريحه وتبين لونه حددته ولولم يحد فيه ربحها ووجد طعمها حدد ولو ملافاً خمر اثم مجبه ولم يدخل جوفه منها شيئاً فلا حد عليه كذا في المبسوط * ابن سماعه عن ابي يوسف رح اذا ائرد في الخمر خبزاً فاكل الخبز ان كان الطعم يوجد وتبين اللون حددته وان كان الخمر بيضاء لا يرى لونها فاني احده اذا كان الطعم يوجد وفي البقالي اذا عجن الدواء بالخمر يعتبر الغلبة يعني في حق الحد واذا ادعى الاكراه لم يصدق الابينة والاكراه معتبر كذا في المحيط * ومداينصل بهذا الفصل تصرفات السكران واعلم بان جميع تصرفات السكران نافذة الا الردة والافرار بالحدود الخالصة لله تعالى كذا في الذخيرة * السكران من الخمر والاشربة المتخذة من التمر والزبيب نحو النبيذ والمثلث وغيره عندنا تنفذ تصرفاته كالطلاق والعناق والافرار بالدين والعين وتزويج الابنة الصغيرة والابن الصغير والانراغ والاستقراض والهبة والصدقة اذا قبضها الموهوب له والمتصدق عليه وبه اخذ المشائخ وعن ابي بكر بن الاحيدانه قال ينفذ من السكران كل تصرف ينفذ مع الهزل ولا تبطله الشروط الفاسدة فلا ينفذ منه البيع والشراء وينفذ منه الطلاق والعناق والافرار بالدين والعين والهبة والصدقة وتزويج الصغيرة والصغير امارته لا تصح عندنا استحساناً وتصح قياساً لان الكفر واجب النفي والانعدام لا واجب التحقق ولهذا الوجرى على لسانه كلمة الكفر خطأ لا يكفر هذا اذا كان السكران من الشراب المتخذ من اصل الخمر نحو التمر والعنب والزبيب واما السكران من المتخذ من العسل والثمار والحبوب اختلف المشائخ فيه وهو كاختلافهم في وجوب الحد من قال يجب الحد بالسكر من هذه الاشربة يقول تنفذ تصرفاته ليكون زجره ومن قال لا يجب الحد في هذه الاشربة وهو الفقيه ابو جعفر وشمس الاثمة السرخسي رح يقول لا تنفذ تصرفاته لان نفاذ التصرف كان للزجر فاذا لم يجب الحد عندهما زجر لا تنفذ تصرفاته وان زال

عقله بالبنج اولين الرماك لا تنفذ تصرفاته وكذا الشرب شرابا حلوا فلم يوافقه فذهب عقله فطلق
قال محمد رح لا يقع طلاقه وعليه الفتوى هذا كله في السكران اذا شرب طائعا وان شرب مكرها
فطلق اختلف المشائخ فيه والصحيح انه لا يقع كما لا يجب عليه الحد وعن محمد رح انه يقع والصحيح
هو الاول كذا في فتاوى قاضيخان * الوكيل بالطلاق اذا سكر وطلق قال شداد لا يقع والصحيح
انه يقع كذا في الظهيرية * السكر من البنج ولبن الرمكة حرام بالا جماع كذا في جواهر الاخلاطي *
وان خلط الخمر بالنبذ وشربه رجل ولم يسكر فان كانت الخمر هي الغالبة حددته وان كان
النبذ هو الغالب لم تحده كذا في المبسوط * واذا طبخ عصير حتى اذهب ثلثه ثم صنع منه عليق فان كان
ذلك قبل ان يتغير من حاله فلا بأس به وان صنعه بعد ما غلا فتغير من حاله العصير فلا خير فيه
لانه لما غلا واشتد صار محرما والعليق المتخذ من المحرم لا يكون حلالا كما لم يتخذ من الخمر فاما قبل
ان يشتد فهو حلال الشرب فاما صنع العليق من عصير حلال كذا في المبسوط * القدر التي يطبخ
فيها العصير قدر قاعدتها مسطحة غير متعرة وجدارها المحيط بها مستدير في ارتفاعه على الاستقامة
وارتفاعها مقسوم بثلاثة اقسام متساوية فتدلى وتطبخ الى ان يذهب ثلثاه ويرجع الباقي في القدر
الى العلامة السفلى وينبغي ان يطبخ طبخا موصولا غير منقطع فان انقطع الطبخ قبل ذهاب ثلثي
العصير قالوا هذا على وجهين ان اعيد قبل تغير المطبوخ وحدوث المرارة او غيرها فيها كان
حلالا لانه بمنزلة الطبخ الموصول وان اعيد الطبخ بعد تغير المطبوخ وحدوث المرارة او غيرها كان
حراما لانه تعذر ان يجعل بمنزلة الطبخ الموصول كذا في الظهيرية * واما الوساق وهو ما يخرج
من البقول الباقية بعد العصر بالماء اذا غلا واشتد وقذف بالزبد ما حكه اختلفوا فيه قيل انه
بمنزلة الخمر وقيل انه بمنزلة نقيع الزبيب كذا في محيط السرخسي * خابية من خمر صببت في نهر
عظيم مثل الفرات او اصغر منه ورجل اسفل منه يتوضأ بذلك الماء او شرب منه ان كان لا يوجد
في الماء طعم الخمر ولا لونها ولا ريحها يباح الشرب والتوضي وان كان يوجد شيء من ذلك لا يباح
كذا في فتاوى قاضيخان * سألت ابا يوسف رح عن حبات عنب وقعت في نبذ فان وقعت قال
ان كانت الحبات وحدها لو انبذت غلت واذا وقعت في نبذ فغلي بعد ذلك لا يشرب النبيذ وان كان
وحدها لا تغلي فلا بأس بشربه كذا في محيط السرخسي * ولو صب الخمر في قدح من الماء او في ماء
راكد يخلط بعضه الى بعض لا يحل شرب ذلك الماء لانه ماء قليل وقعت فيه نجاسة فيتنجس فان

شربه ان كان لا يوجد فيه طعم الخمر ولا لونها ولا ريحها لا يحد وان كان يوجد شيء من ذلك يحد
 كذا في فتاوى قاضيخان * ذكر الحاكم في المنتقى في خمر وقعت في دن الخل قال لا خير فيه
 وذكر الحاكم بعد هذا في المنتقى في الخمر اذا جعل في المري والمري هو الغالب فلا بأس باكله قال وكذلك
 لو صب رطل من خمر في دن من خل فلا بأس باكله فقد اعتبر الغالب في هاتين المسألتين
 وعن ابي يوسف رح عن ابي حنيفة رح في الخمر اذا وقعت في النبيذ الشديد الذي هو عنده حلال
 قال الخمر تفسد كذا في المحيط * واذا صب الخمر في ظرف يتنجس الظرف وان اخرجت الخمر
 من الظرف يغسل الظرف ثلثا يطهر ان كان عتيقا وان كان ظرفا جديدا صب فيه الخمر اختلفوا فيه قال
 ابو يوسف رح يغسل ثلثا ويجفف في كل مرة فيطهر وقال محمد رح لا يطهر ابدا وقال بعض المشائخ رح
 على قول ابي يوسف رح ان لم يجفف في كل مرة لكن ملأ بالماء مرة بعد اخرى فما دام الماء
 يخرج منه متغير اللون لا يطهر واذا خرج الماء صافيا غير متغير يحكم بطهارته وعليه الفتوى وان
 لم يغسل الظرف وبقي الخمر فيه حتى صار خلا لم يذكر محمد رح في الكتاب حكم الظرف وحكي
 عن الحاكم ابي نصر المهروريه انه قال ما يوازي الاناء من الخل يطهر اما اعلى الجب الذي
 انتقص منه الخمر قبل ان يصير خلا يكون نجسا فيغسل اعلاه بالخل حتى يطهر الكل وان لم يفعل
 ذلك حتى صب العصير فيه وملأه يتنجس العصير لا يحل شربه لانه عصير خالطه خمر وحكي
 من النقيه ابي جعفر قال اذا صار ما فيه من الخمر خلا يطهر الظرف كله ولا يحتاج الى هذا التكلف
 وبه اخذ الفقيه ابو الليث رح واختاره الصدر الشهيد وعليه الفتوى ولا بأس ببيع العصير ممن يتخذ
 خمر في قول ابي حنيفة رح وقال صاحباه يكره وقيل على قول ابي حنيفة رح ان لا يكره اذا باعه من
 ذمي بئمن لا يشتريه المسلم بذلك اما اذا وجد مسلم يشتريه بذلك الثمن يكره اذا باعه ممن يتخذ خمر
 وهو كما لو باع الكرم وهو يعلم ان المشتري يتخذ العنب خمر الا بأس به اذا كان قصده من البيع تحصيل الثمن
 وان كان قصده تحصيل الخمر يكره وغرامة الكرم على هذا اذا كان يغرس الكرم بنية تحصيل الخمر يكره
 وان كان لتحصيل العنب لا يكره والافضل ان لا يبيع العصير ممن يتخذ خمر كذا في فتاوى قاضيخان *



كتاب الصيد

وفيه سبعة ابواب * الباب الاول في تفسيره وركنه وحكمه اما تفسيره فالصيد هو الحيوان المتوحش الممتنع من الآدمي مأكولا كان او غير مأكول كذا في فتاوى فاضل خان * واما ركنه فصدور فعل الاصطياد من اهله في محله بشرطه واما حكمه فتبوت الملك عند الاتخاذ حقيقة او تقدير اعني بالتقدير ما اذا اخرجته عن حيز الامتناع واما حل اكل الصيد فانه يثبت بخمسة عشر شرط خمسة في الصائد وهو ان يكون من اهل الذكوة وان يوجد منه الارسال وان لا يشاركه في الارسال من لا يحل صيده وان لا يترك التسمية عامدا وان لا يشتغل بين الارسال والاخذ بعمل آخر وخمسة في الكلب ان يكون معلما وان يذهب على سنن الارسال وان لا يشاركه في الاخذ ما لا يحل صيده وان يقتله جرحا وان لا يأكل منه وخمسة في الصيد ان لا يكون من الحشرات وان لا يكون من دواب الماء الا السمك وان يمنع نفسه بجناحيه او بقوائمه وان لا يكون متقوتا بانيابه ولا بمخلبه وان يموت بهذا قبل ان يصل الى ذبجه كذا في النهاية * الباب الثاني في بيان ما يملك به الصيد وما لا يملك به الصيد يملك بالاخذ والاخذ نوعان حقيقي وحكمي فالحقيقي ظاهر والحكمي باستعمال ما هو موضوع للاصطياد به قصد الاصطياد اذ لم يتصد حتى ان من نصب شبكة فتعقل بها صيد ملكه صاحب الشبكة قصد بنصب الشبكة الاصطياد اذ لم يتصد لان الشبكة انما تنصب لاجل الصيد حتى لو نصبها للجفاف فتعقل بها صيد لا يملكه لانه لا يصير اخذاله بالشبكة والاخذ الحكمي يكون ايضا باستعمال ما ليس بموضوع للاصطياد اذ اقصد به الاصطياد حتى ان من نصب فسطاطا وتعقل به صيدان قصد بنصب الفسطاط الصيد ملكه وان لم يقصد به الصيد لا يملكه كذا في الظهيرية * نصب شبكة فتعقل بها صيد فجاء انسان واخذه قبل ان يتخلص ويطير فهو الاول لان سبب الملك انعقد في حق الاول لانه موضوع له ولم ينتقض السبب بعد حتى لو اخذه الثاني بعد ما تخلص وطار فهو الثاني لانه انتقض السبب قبل اخذ الثاني كذا في الكبرى * وان كان صاحب الشبكة اخذه ثم انزلت منه ثم اخذه آخر فهو ملك الاول لانه ملكه بالاخذ وانقلته بمنزلة اباقي العبد وشروء البعير وذلك لا يوجب زوال ملكه كذا في محيط السرخسي * ذكر الحاكم الشهيد راجح في المنتقى رجل هيا موضعا يخرج منه الماء الى ارض له ليعيد السمك في ارضه فخرج الماء من ذلك الموضع

الى ارضه بسدك كثير ثم ذهب الماء وبقي السمك في ارضه ولم يذهب الماء الا انه قل حتى صار السمك يؤخذ بغير صيد فلا سهيل لاحد على هذا السمك وهو لرب الارض ومن اخذ منه شيئاً ضمنه ولو كان الماء كثيراً لا يتدر على السمك الذي فيه الا بصيد فمن اصطاد منه شيئاً فهو له كذا في الذخيرة *
 واولئكي الشبكة في الماء وطرح غيرة فيها الشخص ف وقعت سمكة في الشبكة وتعلقت بالشخص فان كانت في الخيوط الضيقة من الشبكة فهو لصاحب الشبكة كذا في الغياثة * الشخص اذا رمى به الرجل في الماء فتعلق به سمكة ان رمى بها خارج الماء في موضع يتدر على اخذها فاضطربت ف وقعت في الماء ملكها وان انقطع الحبل قبل ان يخرجها من الماء لا يملكها كذا في الخلاصة * رجل حفر في ارضه حفرة ووقع فيها صيد فجاء رجل واخذه قال الصيد يكون للآخذ وان كان صاحب الارض اتخذ تلك الحفرة لاجل الصيد فهو احق بالصيد كذا في فتاوى فاضل خان * ولو ان صيدا باع في ارض رجل او تكس فيها وجاء آخر واخذه فهو له هذا اذا كان صاحب الارض بعيداً من الصيد بحيث لا يتدر على اخذه لو مديده اما اذا كان قريباً بحيث لو مديده اخذه فهو لصاحب الارض كذا في الظهيرية * واذا حفر بئر ولم يقصد به الا صطياد فوقع الصيد فيها فجاء آخر واخذه ان رنا صاحب البئر من الصيد بحيث لو مديده يتدر على اخذه فهو لصاحب البئر كذا في المحيط * وذكر في العيون اذا دخل الصيد دار انسان واغلق صاحب الدار الباب عليه وصار بحيث يتدر على اخذه من غير صيد فان اغلق الباب لاجل الصيد ملكه وان اغلته لامر آخر لا يملكه حتى لو اخذه آخر كان لصاحب الدار في الوجه الاول وفي الوجه الثاني يكون للآخذ قال مشائخنا وليس معنى قوله يتدر على اخذه من غير صيد انه لا يحتاج في اخذه الى المعالجة وانما معناه انه يمكن اخذه بقليل المعالجة من غير نصب شبكة وفي المنتقى نصب حباله فوق فيها صيد فاضطرب وقطعها وانفلت فجاء آخر واخذ الصيد فالصيد للآخذ ولو جاء صاحب الحباله لياً اخذه فلما دام منه بحيث يتدر على اخذه ان شاء اضطرب حتى انفلت فاخذه آخر فهو لصاحب الحباله وكذا صيد الكلب والباري على هذا التفصيل والحباله خيط مستدير يتعل به رأس الصيد ورجله كذا في الظهيرية * ومن اخذ بازياً وشبهه في مصر او سواد في جلبيه سيرا وجلاجل ويعرف انه اهلي فعليه ان يعرف ليرده على صاحبه وكذلك ان اخذ ظبيا وفي منقه فلاده وكذلك لو اخذ حداة في مصر يعرف ان مثلها الا يكون وحشية فعليه ان يعرفها لانه بمنزلة اللتطة

وبهذا تبين ان من اتخذ برج حمام فاوكرت فيها حمام الناس فما يأخذ من فراخها لا يحل له لان الفرخ يملك بملك الاصل فهو بمنزلة اللقطة في يده الا انه ان كان فقيرا يحل ان يتناول لحاجته وان كان غنيا ينبغي له ان يتصدق بها على فقير ثم يشتري منه شيء فيتناول وهكذا كان يفعل شيخنا الامام شمس الائمة رح وكان مولعا بكل الحمام كذا في المبسوط * ابن سماعه عن محمد رح في رجل رمى صيدا فصرعه فغشى عليه ساعة من غير جرح ثم ذهب عنه الغشية فمضى او كان طائرا فطار فرماه رجل آخر فصرعه واخذه فهو الآخر وان كان اخذ الاول في غشيته تلك واخذه الآخر وهو على تلك الحالة قبل استقلاله وتحامله فهو الاول منهما وانه ظاهر والاستقلال الارتفاع رجل رمى صيدا فجرحه جراحة لا يستطيع معها النهوض اي القيام فلبث كذلك ما شاء الله ثم برأ وتمائل ثم رماه آخر واخذه فالصيد الاول كذا في الظهيرية * واذا رمى سهما الى صيد فاصابه وانخنه حتى لا يستطيع براحا عن مكانه ثم رماه بسهم آخر فاصابه ومات لا يحل اكله هذا اذا علم انه مات من الرمية الثانية اولم يعلم من اية الرميتين مات اما اذا علم انه مات من الرمية الاولى حل والعبرة في حق الحل لوقت الرمي كذا في خزائن المفتين * ومن رمى صيدا فاصابه ولم يخنه من حيز الامتناع فصرعه فقتله فهو الثاني ويؤكل وان كان الاول انخنه فرماه فقتله فهو الاول ولم يؤكل وهذا اذا كان الرمي الاول بحال ينجم منه الصيد حتى يكون الموت مضافا الى الرمي الثاني اما اذا كان الرمي الاول بحال لا ينجم منه الصيد بان بقي فيه من الحياة بقدر ما يبقى في المذبوح كدالوبان رأسه يحل وان كان الرمي الاول بحال لا يعيش منه الصيد غير انه بقي فيه من الحياة اكثر ما يكون في المذبوح بان كان يعيش يوما ودونه فعند ابي يوسف رح لا يحرم بالرمية الثانية لانه لا عبرة لهذا القدر من الحياة وعند محمد رح يحرم لان لهذا القدر من الحياة عبرة عنده فصار الجواب فيه والجواب فيما اذا كان الاول بحال يسلم منه الصيد سواء فلا يحل وضمن الثاني للاول قيمته غير ما نقصته جراحته وهذا اذا علم ان القتل حصل بالثاني بان كان الرمي الاول بحال يجوز ان يسلم الصيد منه والثاني بحال لا يسلم الصيد منه ليكون القتل مضافا الى الثاني وان علم ان الموت حصل من الجرحين اولم يدر ضمن الثاني ما نقصته جراحته لانه جرح حيوانه ملوكا للغير وقد نقصه فضمن ما نقصه ثم يضمن نصف قيمته مجروحا بالجرحين لحصول الموت بالجرحين فكان متلفا نصفه وهو ملوك غيره فيضمن

نصف قيمته مجروحاً بالجرحين لان الاول لم يكن بصنعه وقد ضمن الثاني مرة فلا يضمه
ثانياً ضمن نصف قيمة لجمه ذكياً لانه بالرمي الاول صار بحال يحل بذكوة الاختيار
لو لم يكن الرمي الثاني فهو بالرمي الثاني افسد عليه نصف اللحم فيضمنه ولا يضمن النصف
الاخر لانه قد ضمنه مرة قد دخل ضمان اللحم فيه كذا في الكافي * وان رماه الثاني
قبل ان يصيبه سهم الاول فقتله لا يحرم اكله ولا يضمن الثاني شيئاً وان كان الصيد بعد
ما اصابه سهم الاول يتحمل ويطير فرماه الثاني وقتله يكون للثاني ويحل اكله كذا في
فتاوى فاضيل خان * وان رمى رجلان صيداً فاصابه سهم احدهما قبل صاحبه واتخذه واخرجه
من ان يكون صيداً ثم اصابه سهم الآخر فهو للذي اصابه سهمه اولاً وان رمياه معاً ولو اصابه
السهمان معاً فهو لهما والعبرة في حق الملك بحالة الاصابة لا بحالة الرمي وفي حق الحل يعتبر
حالة الرمي كذا في الظهيرية * وان اصابه سهم الاول فوقذه ثم اصابه سهم الثاني فقتله قال
ابو يوسف رح يؤكل والصيد للاول كذا في التاتارخانية * ولو رمى سهم الى صيد رمى رجل آخر فاصاب
السهم الثاني السهم الاول وامضاه حتى اصاب الصيد وقتله جرحاً ان كان السهم الاول بحال يعلم
انه لا يبلغ الصيد بدون الثاني فالصيد للثاني لانه الآخذ حتى لو كان الثاني مجوسياً او محرماً لا يحل
وان كان السهم الاول بحال يبلغ الصيد بدون سهم الثاني فالصيد للاول لانه سبق في الاخذ وهو كاف
بنفسه فان كان الثاني محرماً او مجوسياً لا يحل استحساناً كذا في الكافي * وذكر في المنتقى عن محمد رح
لو دخل ظبي دار رجل او حائطه او دخل حمار وحش دار رجل او حائطه فان كان يؤخذ بغير
صيد فهو لرب الدار وكذلك الحظيرة للملك وهذا الجواب يخالف جواب الاصل وفي الاصل
لو ارسل كلبه على صيد فاتبعه الكلب حتى لو ادخله في ارض رجل او داره كان لصاحب الكلب
وكذلك لو اشترى صيد حتى اخرجته وادخله دار انسان فهو له لانه لما اخرجته واضطره
فقد اخذه بيده كذا في الذخيرة * وعن ابي يوسف رح في رجل اصطاد طائراً في دار رجل
فان اتفق على انه على اهل الاباحة فهو للصيد سواء اصطاده من الهواء او من الشجر وان اختلفا
فقال رب الدار اصطدت قبلك وانكر الصيد ذلك فان كان اخذ من الهواء فهو له وان اخذ
من داره او شجرة فالقول قول صاحب الدار وان اختلفا في اخذه من الهواء او الجدار فالقول
قول

قول صاحب الدار كذا في الظهيرية * قال في الأصل ومن اصطاد سمكة من نهرجار لرجل لا يقدر على اخذ صيده فهو للذي اخذه وكذلك ان كانت اجمة لا يقدر على اخذ صيدها الا بالاصطياد فصاحب الاجمة ما صار مجرماً لما حصل فيها من السمك وانما المحرز الاخذ فان كان صاحب الاجمة احتال لذلك حتى اخرج الماء وبقي السمك فهو لصاحب الاجمة وذكر شمس الائمة الحلواني رح ان من مشائخنا من قال ان اخرج الماء وليس قصده السمك فهو للآخذ وان نصب عنه الماء فان كان قصده اخذ السمك ينظر ان لم يمكن اخذه الا بصيد فهو للآخذ وان يمكن اخذه من غير صيد فهو لصاحب الاجمة كذا في المحيط * وفي المنتقى داود بن رشيد عن محمد بن نحل اتخذت كوارات في ارض رجل فخرج منها عسل كثير كان ذلك لصاحب الارض ولا سبيل لاحد على اخذه قال ولا يشبه هذا الصيد ويضه وأشار إلى معنى الفرق فقال انه يجيء ويذهب البيض يصير طائراً ويطير وانما يشبه الطير في هذا النحل نفسها ولو اخذ النحل احد كانت له واما العسل لم يكن صيداً ولا يصير صيداً قط وفيه ايضاً عن ابي يوسف رح اذا وضع رجل كوارات النحل فتعسلت فهو لصاحب الكوارات كذا في الذخيرة * وفي المائتة لاحد الرجلين حمامة ذكر ولاخر اثنى فالفراخ لصاحب الاثنى كذا في التاتارخانية * الباب الثالث في شرائط الاصطياد ينبغي ان يكون الصياد من اهل الذكوة وذلك بان يعقل الذبح والتسمية حتى لا يؤكل صيد الصبي والمجنون اذا كان لا يعقلان الذبح والتسمية وان يكون له ملة التوحيد دموى واعتقاداً بالمسلم او دعوى لا اعتقاداً كالكتابي كذا في الظهيرية * ويشترط مع ذلك ان لا يكون محرماً وان لا يكون في الحرم حتى لا يؤكل صيد المحرم ولا ما اصطاده الحلال في الحرم ولا بأس بصيد الآخر من المسلم والكتابي كذا في المحيط * ويشترط في الرمي التسمية عند الرمي وفي ارسال الكلب والبازي وما اشبه ذلك يشترط التسمية وقت ارسال ولا يشترط تعيين الصيد في ارسال عندنا حتى لو ارسل كلباً او بازياً على صيد فاخذ ذلك الصيد او غيره او اخذ عدداً من الصيد يحل الكل بتلك التسمية مادام في وجه ارسال ولو ترك التسمية عند الرمي او عند ارسال الكلب عامداً لا يحل اكله وان ترك ناسياً حل اكله كذا في فتاوى قاضيخان * ولا يؤكل صيد المجوسى والثني والمرتلان هؤلاء ليسوا من اهل الذكوة اختياراً فكذا اضطراراً كذا في الكافي * ولو ارسل النصراني او رمى وسمى المسيح لم يؤكل

والارسال شرط في الكلب والبازي حتى أن الكلب المعلم اذا انفلت من صاحبه واخذ صيدا وقتله لا يؤكل فان صاح به صاحب الكلب صيحة بعد ما انفلت وسمى فان لم ينزجر بصياحه بان لم يزد طلبا وحرصا على الاخذ فاخذ الصيد لا يؤكل اما اذا انزجر بصياحه اكل استحسانا كذا في الظهيرية * واذا ارسل المسلم كلبه فزجرة مجوسي فانزجر بزجرة فلا بأس بصيده والمراد بالزجر الاغراء بالصياح عليه وبالانزجار اظهار طلب الزيادة ولو ارسله مجوسي فزجرة مسلم فانزجر لم يؤكل وكل من لا يجوز ذكوته كالمترد والمحرم وتارك التسمية عامدا في هذا بمنزلة المجوسي كذا في خزائن المفتين * وقد ذكر شمس الائمة السرخسي رح في شرح كتاب الصيد في مسئلة المسلم اذا ارسل كلبه فزجرة مجوسي انه انما يؤكل الصيد اذا زجره المجوسي في ذهابه فاما اذا وقف الكلب عن سنن الارسال ثم زجره المجوسي بعد ذلك وانزجر بزجرة لا يؤكل كذا في المحيط * وهو المأخوذ به كذا في جواهر الاخلاطي * وان لم يرسله احد ولكنه انبعث الكلب او البازي على اثر الصيد بغير ارسال وزجرة مسلم فانزجر فاخذ يحل والقياس ان لا يحل كذا في الكافي * وان لم ينزجر لم يحل كذا في التاتارخانية * ولو ارسل كلبا وترك التسمية عامدا فلما مضى الكلب في اثر الصيد سمي وزجرة فاخذ الصيد وقتله يؤكل انزجر بزجرة او لم ينزجر كذا في الينابيع * من شرائط الاصطياد ان لا يشاركه في الارسال والرمي من لا يحل ذبيحته كالثوئي والمجوسي وتارك التسمية عمدا وكذا يشترط ان لا يشتغل بعمل آخر بعد الرمي والارسال بل يتبع اثر الصيد والكلب عن المرسل ثم وجده بعد وقت وقد قتله فهذا على وجهين اما ان لا يترك الطلب حتى وجده كذلك والكلب عنده وفي هذا الوجه القياس ان لا يؤكل وفي الاستحسان يؤكل قالوا هذا الشرط لازم وهو ان يكون الكلب عنده على جواب الاستحسان فاما اذا وجد الصيد ميتا والكلب قد انصرف عنه لا يؤكل قياسا واستحسانا واذا اشتغل بعمل آخر حتى اذا كان قريبا من الليل طلبه فوجده ميتا والكلب عنده وبه جراحة لا يدري ان الكلب جرحه او غيره قال في الكتاب كرهت اكله ونص شمس الائمة الحاوائي وشمس الائمة السرخسي رح على انه لا يؤكل وذكر شيخ الاسلام خواهرزاده انه اراد به كراهة التنزيه والفتوى على الاول كذا في الظهيرية * وهذا اكله اذا وجده وبه جراحة واحدة يعلم انها جراحة الكلب اما اذا علم بالعلامة انها جراحة غير الكلب او علم انها جراحة الكلب الا ان بها جراحة اخرى ليست من جراحة الكلب لا يؤكل ترك الطلب او لم يترك

وكذلك الجواب في البازي والصقر من اوله الى آخره والجواب في الرمي هكذا اذا رمى سهماً الى صيد فاصابه وتوارى عن بصره ثم وجده ميتاً وبه جراحة اخرى سوى جراحة السهم لا يؤكل وان كان في طلبه وان وجده وايس به جراحة اخرى ان لم يشتغل بعمل آخر يؤكل استحساناً وان اشتغل بعمل آخر لا يؤكل قياساً واستحساناً كذا في المحيط * وفي فتاوى آهورى طبرانى الماء وجرحه فاشتغل الرامي بنزع الخف ثم دخل الماء بعد نزع الخف فوجد الطير ميتاً بذلك الجرح قال يحل اكله وقال قاضي بديع الدين اشتغل الرامي بنزع الخف ليس بعذر لانه ترك الطاب فقد حرم اكله سئل ايضاً رمى صيداً وامر غيره بالطلب قال يجوز قيل اذا ارسل الكلب ولم يسم ناسياً قبل ان يصل سمى ولم يدعه حتى اخذ لا يؤكل وفي الرمي يؤكل لان التدارك في الكلب ممكن بان يدعوه وفي السهم لا كذا في التاتارخانية *

الباب الرابع في بيان شرائط الصيد الآلة نوعان جماد كالطزراق والمعرّاض واشباههما وحيوان كالكلب ونحوه والصقر والبازي ونحوهما فان كانت الآلة حيواناً فمن شرطها ان تكون معلّمة ولا يكون الكلب معلّماً الا بالامساك علينا وترك الاكل وان يجيبه اذا دعاه واذا ارسله الى الصيد فعلامة تعلم الكلب وما بمعناه ترك الاكل من الصيد وكان ابو حنيفة رح لا يحد في ذلك حداً اولاً بوقت وقتاً وكان يقول اذا كان معلّماً فكل وربما كان يقول اذا غلب على ظن الصائد انه معلّم وربما كان يقول يرجع في ذلك الى قول اهل العلم من الصيادين فاذا قالوا صار معلّماً فهو معلّم وروى الحسن اذا ترك الاكل ثلثاً فهو معلّم وهو قول ابي يوسف ومحمد رح كذا في المحيط * وهو الاصح كذا في جواهر الاخلاطي * ثم في ظاهر الرواية عنهما انه لا يحل الثالث وانما يحل الرابع وروى عنهما يحل الثالث ايضاً كذا في الظهيرية * واما البازي وما بمعناه فترك الاكل في حقه ليس بلامّة تعلمه وانما علامّة تعلمه ان يجيب صاحبه اذا دعاه حتى ان البازي وما بمعناه اذا اكل من الصيد يؤكل صيده قال بعض مشائخنا رح في البازي هذا اذا اجاب صاحبه عند الدعوة الثالثة من غير ان يطعم في اللحم واما اذا كان لا يجيب الا يطعم في اللحم لا يكون معلّماً ومتى حكم بتعلم البازي فخر من صاحبه ولم يجبه اذا دعاه خرج من حكم المعلّم ولا يحل صيده وكذا الكلب اذا اكل الصيد خرج من حكم المعلّم وحرم ما عند صاحبه من صيده قبل ذلك في قول ابي حنيفة رح وعندهما لا تحرم الصيد التي حرزها صاحبها ولم يأكل منها قبل ذلك ان كان العهد قريباً يأخذ ذلك الصيد اما اذا كان العهد بعيداً بان مضى شهر او نحوه وقد قدد صاحبه

تلك الصيود لم تحرم بلا خلاف فان الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي رح الاظهر ان الخلاف في النصابين واجمعوا ما لم يحزره المالك من صيوده انه يحرم هكذا ذكر شيخ الاسلام رح واما ما باع المالك مما قد د من صيوده فلا شك ان على قولهما لا ينقض البيع فيه واما على قول ابي حنيفة رح ينبغي ان ينقض البيع اذا تصادق البائع والمشتري على كون الكلب جاهلا قال ولا يحل صيده بعد ذلك حتى تعلم وحد تعلمه ما ذكرنا في ابتداء الامر على الخلاف وكذلك هذا الخلاف في البازي اذا فر من صاحبه فدماه فلم يجبه حتى يحكم بكونه جاهلا هذا اذا اجاب صاحبه ثلث مرّات بعد ذلك على الولاء يحكم بتعامه عندهما ولو شرب من دم الصيد يؤكل كذا في المحيط * وان اخذ الكلب المعلم صيدا واخذ منه صاحبه واخذ صاحب الكلب منه قطعة فالتاها الى الكلب فاكلها الكلب فهو على تعليمه وكذلك لو كان صاحب الكلب اخذ الصيد من الكلب ثم وثب الكلب على الصيد فاخذ منه قطعة فاكلها وهو في يد صاحبه فانه على تعليمه وكذلك قالوا لو سرق الكلب من الصيد بعد دفعه الى صاحبه وان ارسل الكلب المعلم على صيد فنهسه فقطع منه قطعة فاكلها ثم وجد الصيد بعد ذلك فقتله ولم يأكل منه شيئا لا يؤكل لان الاكل منه في حال الاصطياد دليل على عدم التعليم فان نهسه فالقي منه بضعة والصيد حي ثم اتبع الصيد بعد ذلك فاخذه فقتله ولم يأكل منه شيئا يؤكل لانه لم يوجد منه ما يدل على عدم التعلم لانه انما قطع قطعة منه ليخنه فيتوصل به الى اخذه فكان بمنزلة الجرح وان اخذ صاحب الكلب الصيد من الكلب بعد ما قتله ثم رجع الكلب بعد ذلك فميرتلك القطعة فاكلها يؤكل صيده وان اتبع الصيد فنهسه فاخذ منه بضعة فاكلها وهو حي فانقلت الصيد منه ثم اخذ الكلب صيدا آخر في فورة فقتله لم يأكل منه ذكره في الاصل وقالوا كره اكله لان الاكل في حال الاصطياد يدل على عدم التعليم كذا في البدائع * رجل ارسل كلبا الى صيد فام يأخذا واخذ غيره ان ذهب على سنة فقد حل كذا في السراجية * لو رمى بعيرا فاصاب صيدا ولم يعلم انه ناد او غير ناد لم يؤكل الصيد حتى يعلم ان البعير كان ناد لان الاصل في الابل الاستيناس فيستمسك به حتى يعلم غيره كذا في الكافي * ولو ارسل بازيه الى ارنب فاصاب من ذلك صيدا وهو لا يصطاد الا الارنب لم يؤكل ما اصطاده وان ارسل الى خنزير او الى ذئب فاخذ ظبيا حل اكله كذا في الزايع * ولو ارسل بازيا الى ظبي وهو لا يصيد الظبي فاصاب صيدا

محمد الم يوكل كذا في التهذيب * ولو ارسل كلبه على صيد وسعى فمأخذ في ارساله ذلك صيودا كثيرة
 واحد بعد واحد حل الكل وكذا الورمي صيدا فاصابه السهم ونفذ واصاب آخر ونفذ واصاب آخر
 حل الكل عندنا كذا في فتاوى ناصيخان * فان اخذ صيدا وجثم عليه طويلا ثم مربيه آخر فاخذه
 وقتله لم يوكل الا بارسال مستقبل او بزجر او بتسمية على وجه ينزجر فيما يحتمل الزجر اطلاق الفور
 وكذلك ان ارسل كلبه او بازيه على صيد فعدل عن الصيد يمنة او يسرة وتشاغل بغير طلب الصيد
 وفتر عن سنته ذلك ثم تبع صيدا فاخذه وقتله لا يوكل الا بارسال مستأنف وان يزجره صاحبه
 ويسمي فينزجر فيما يحتمل الزجر لانه لما تشاغل بغير طلب الصيد فقد انقطع حكم الارسال واذا
 صاد صيدا بعد ذلك فقد ترسل بنفسه فلا يحل صيده الا ان يزجره صاحبه فيما يحتمل الزجر كذا
 في البدائع * رجل ارسل كلبه على صيد فاخطأ ثم عرض له صيد آخر فقتله يوكل وان رجع فعرض له
 صيد آخر في رجوعه فقتله لم يوكل لان الارسال بطل بالرجوع وبدون الارسال لا يحل كذا
 في الخلاصة * وان ارسل على ظن انه صيد فاذا هو ليس بصيد فعرض له صيد فقتله لا يوكل كذا
 في التاتارخانية * رجل ارسل كلبه وهو يظن انه انسان وسمى فاذا هو صيد يوكل هو المختار لانه
 تبين انه ارسل على صيد كذا في الظهيرية * والفهد اذا ارسل فكمن ولا يتبع حتى يستمكن فيمكنك
 ساعة ثم اخذ الصيد فقتله فانه يوكل وكذا الكلب اذا ارسل يصنع كما يصنع الفهد ولا بأس باكل ما صاد
 لان حكم الارسال كالوثوب والعدو وكذلك البازي اذا ارسل فسقط على شيء فطار فاخذ الصيد
 فانه يوكل وكذلك الرامي اذا رمى صيدا بسهم فما اصابه في سنته ذلك ووجهه اكل وان اصاب
 واحد انفذ نفذ الى آخر وأخر اكل الكل فان امالت الريح السهم الى ناحية اخرى يمينا وشمالا
 فاصاب صيدا آخر لم يوكل فان لم ترد الريح من وجهه ذاك اكل الصيد ولو اصاب حائطا او صخرة
 فرجع فاصاب صيدا فانه لا يوكل فان مر السهم من الشجر فجعل يصيب الشجر في ذلك الوجه لكن
 السهم على سنته فاصاب صيدا فقتله فانه يوكل فان ردة شيء من الشجر يمنة او يسرة لا يوكل فان
 مر السهم فجحش حائطا وهو على سنته فاصاب صيدا فقتله اكل كذا في البدائع * ولو ارسل المسلم الكلب
 المعلم على صيد فشاركه غير معلم او كلب لم يذكرا اسم الله تعالى عليه عمدا او كلب مجوسي
 لم يوكل ولورد الصيد عليه الكلب الثاني ولم يجرح معه ومات بجرح الاول كره اكله قيل
 كراهة تنزيه وقيل كراهة تحریم وهو اختيار شمس الائمة الحلواني رح كذا في الكافي * وهو الصحيح

كذا في المحيط * ولورد الصيد على الكلب مجوسي حتى اخذه فلا بأس باكله لان فعل المجوسي ليس من جنس فعل الكلب فلم تثبت المشاركة ولولم يرد الكلب الثاني على الاول ولكنه اشتد على الاول حتى اشتد على الصيد فاخذه وقتله حل كذا في الكافي * ولو مهد المجوسي مع المسلم قوسا الى صيد واصابه فانه لا يحل اكله ومن شرطها ان لا يوجد منه بعد الارسال بول ولا اكل حتى اذا وجد ذلك منه او طال وقفته لا يؤكل الصيد وكذلك من شرطها ان يكون جارحا حتى لو قتله من غير جرح لا يحل اكله ذكره في الزيادات وفي المختصر لعصام و اشار في الاصل الى انه يحل فانه قال اخذه وقتله ولم يفصل بينهما اذا قتله جرحا او خنقا وروى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة و ابي يوسف رح في غير رواية الاصول انه يحل وان لم يجرحه من المشائخ من قال ما ذكر في الاصل قول ابي حنيفة و ابي يوسف رح وما ذكر في الزيادات قول محمد رح وقيل ما ذكر في الاصل ايجاز وما ذكر في الزيادات اشباع والصحيح ما ذكر في الزيادات وروى ابو يوسف رح عن ابي حنيفة رح انه اذا كسر عضوا فقتله لا بأس باكله لان الكسر جراحة في الباطن فيعتبر بالجراحة في الظاهر كذا في المحيط * ولو ارسل المسلم كلبه على صيد وسمى فادركه الكلب فضربه ووقذه ثم ضربه ثانيا فقتله اكل وكذا لو ارسل كلبين فوقذه احدهما ثم قتله الآخر اكل لان الامتناع عن الجرح بعد الجرح لا يدخل تحت التعليم فجعل عفوا ولو ارسل رجلا ن كل واحد منهما كلبا فوقذه احدهما وقتله الآخر اكل لما بينا والملك للاول كذا في الهداية * ولو ان رجلا ارسل كلبه المعلم على صيد فكسر رجله او عقرة عقرا ثم اخرجته من الصيدية ثم ان رجلا آخر ارسل كلبه على ذلك فكسر رجله الاخرى او عقرة عقرا فمات الصيد من العقيرين فنقول الصيد للاول ولا يحل تناوله هذا اذا ارسل الثاني كلبه بعدما اصاب الكلب الاول الصيد وانخنه فلو ان الكلب الاول جرحه الا انه لم يخنه ولم يخرج من الصيدية حتى ارسل الثاني كلبه فاصابه الثاني وجرحه وانخنه واخرجته من الصيدية فالصيد للثاني ويحل تناوله وان كان كل واحد من الجرحين بحال لا يخرج من الصيدية عند الانفراد ولما اجتمع اخرج من ان يكون صيدا فالصيد لهما وكذلك اذا اصاباه في الاخذ والحل ثابت وان ارسل الثاني كلبه قبل اصابة الكلب الاول الصيد فالملك لاولهما اصابة كما في السهمين والحل ثابت ولو ارسل معا فاصاب احدهما الصيد قبل الآخر واخذه وانخنه ثم اصابه الآخر فالصيد لاولهما اصابة وكذلك لو ارسل على التعاقب فاصاب الكلب الثاني الصيد اولا وانخنه ثم اصابه الكلب الاول فالصيد لصاحب الكلب الثاني ولو اصاباه جملة او اصابه

اجدهما قبل صاحبه الا انه لم يثخنه حتى اصابه الآخر فالصيد لهما كذا في الذخيرة * وفي تجنيس
خواهر زاده واذا ارسل كلبه على صيد لا يراه او رماه فاصاب الصيد والرجل في طلبه فوجده حل
كذا في التاتارخانية * واذا ضرب البازي بمنقارة او بمخلبه الصيد حتى اثخنه او جرحه الكلب
فجاء صاحبه وتمكن من اخذه فلم يأخذه حتى ضربه البازي او الكلب مرة اخرى فمات فعند
عامه المشائخ رح لا يحل اكله كذا في المحيط * ولا يؤكل ما اصابه المعراض بعرضه ولا يؤكل ما اصابه
البندقة فمات بها كذا في الكافي * وكذا ان رماه بحجر وان جرحه اذا كان ثقيلًا وبه حدة لانه يحتمل ان قتله
بثقله وان كان الحجر خفيفًا وبه حدة حل لان الموت بالجرح وان كان الحجر خفيفًا وجعله طويلًا كالسهم وبه
حدة حل. ولورماه بمرورة حديد ولم تبضع بضعا يحرم وكذا ان رماه بها فابان رأسه او قطع اوداجه ولورماه بعصا
او بعود حتى قتله حرم لانه قتله ثقلاً لا جرحاً الا اذا كان له حديد يضع بضعا فيثخنه يحل لانه كالسيف
والرمح والاصل في هذه المسائل ان الموت اذا اضيف الى الجرح قطعاً حل الصيد وان اضيف
الى الثقل قطعاً حرم وان وقع الشك ولم يدرا نه مات بالثقل او بالجرح حرم احتياطاً وان رماه بسيف
او بسكين فاصابه بحدة فجرحه حل وان اصابه بقفاء السكين او بمقبض السيف حرم ولورماه فجرحه
فمات بالجرح ان كان الجرح مدمياً حل اتفاقاً وان لم يكن مدمياً حل عند بعض المتأخرين سواء
كانت الجراحة صغيرة او كبيرة وعند بعضهم يشترط الادماء وعند بعضهم ان كانت الجراحة كبيرة حل
بلا ادماء وان كانت صغيرة لا يحل كذا في الكافي * ولورمى سهمًا فعرضه سهم آخر فردة عن سنته
فاصاب صيداً وقتله لم يؤكل هكذا ذكر في الاصل وذكر في الزيادات انه يؤكل قال شمس الائمة
ابو محمد رح عبد العزيز احمد الحلواني تاويل ما ذكر في الاصل ان الراعي الثاني لم يقصد
الرمي الى الصيد وانما قصد اللعب وتعلم الرمي وترك التسمية عمداً حتى لو قصد الاصطياد يحل
على رواية الاصل كذا في الظهيرية * مسلم رمى صيداً فاصاب سهمًا فرفعه فاصاب صيداً
فقتله جرحاً يؤكل وكذا لورمى بمعرّض او حجر او بندقة فاصاب سهمًا فرفعه واصاب السهم الصيد فقتله
يحل كذا في محيط السرخسي * مجوسي رمى سهمًا بعد سهم المسلم فاصاب سهمه سهم الاول
فان علم انه لولا سهم المجوسي لما وصل الى الصيد فهو حرام. وكذلك ان رده عن سنته فلوزاده
قوة ولم يقطعه عن سنته فالصيد للمسلم ولكن لا يحل استحساناً كذا في السراجية * مجوسي رمى
الى صيد ففرا الصيد من سهمه او ارسل كلبه على صيد ففروا من كلبه فرماه مسلم بسهم او ارسل كلبه

لم يحل إلا إذا وقع سهم المجوسي على الأرض أو انصرف كلبه قبل رمي المسلم وأرساله يحل كذا في محيط السرخسي * وإن اشترك الحلال والمحرم في رمي الصيد لم يحل أكله كما لو اشترك مسلم ومجوسي في قتل الصيد كذا في المبسوط * الإسلام وقت الرمي ووقت الإرسال شرط حتى لو رمى وأرسل وهو مسلم ثم ارتد يحل وعلى عكسه لا يحل هكذا في الغياثية * المجوسي إذا نهى وتصرى بكل صيده وذبيحته والنصراني إذا تمجس لا يؤكل صيده وذبيحته والمسلم إذا ارتد فإنه لا يؤكل صيده كذلك إذا نهى أو تنصر كذا في شرح الطحاوي * ولو أن قوما من المجوسي رموا سهامهم فاقبل الصيد نحو مسلم فأرأس سهامهم فرماه المسلم وسمى فأصابه سهم المسلم وقتله فالمسئلة على وجهين إن كان سهم المجوسي لم يقع على الأرض حتى رماه المسلم لم يحل أكله إلا أن يدرك المسلم ويذكيه فحينئذ يحل لأنهم أعانوه في الرمي دون حقيقة الذكوة ولا معتبر بالرمي مع وجود حقيقة الذكوة وإن وقعت سهام المجوسي على الأرض ثم رماه المسلم بعد ذلك وباقي المسئلة بها حل أكله وكذلك المجوس إذا أرسلوا كلابهم الصيد فاقبل الصيد هارباً فرماه المسلم فقتله أو أرسل كلبه إليه أو بازياله أو صقراله فأصاب الكلب فقتله إن كان رمي المسلم وأرساله حال اتباع صقر المجوسي وبازيه الصيد لا يحل وإن كان بعد رجوع صقره وبازيه حل وكذلك لو اتبع الصيد كلب غير معلم أو بازي غير معلم فاقبل الصيد فأرأسه فرماه المسلم بسهم أو أرسل كلبه أو بازيه فأصابه وقتل فهو على التفضيل الذي قلنا كذا في الذخيرة * وبشرط في الصيد أن لا يشارك في موته سبب آخر سوى جراحة السهم أو الكلب أو ما شبه ذلك وذلك نحو التردى من موضع والرقوع في الماء وجراحة أخرى يتوهم موته من تلك الجراحة كذا في المحيط * إذا أصاب السهم الصيد فوقع على الأرض أو على آجرة مطروحة على الأرض فمات يحل لأن هذا مما لا يمكن الاحتراز عنه وإن وقع في ماء أو على جبل أو صخرة أو شجرة أو حائط أو على سنان رمح مركوز أو على حرف آجرة أو لبنة منصوبة ثم وقع منه على الأرض لم يحل لأن هذا مما يمكن الاحتراز عنه فإن التردى مما ينفك عنه الاصطياذ فوجب اعتباره ويحتمل أن الموت حصل بالماء أو بالتردى فاجتمع المبيح والمحرم فيحرم احتياطاً حتى لو كان الطير مأثماً فوقع في الماء ولم يغمس جراحته يحل أكله لأنه لا يحتمل موته بسبب الماء وإن اغمست جراحته لا يؤكل لاحتمال موته بالماء هذا كله إذا جرحه جرحاً يرجى حيوته منه وإن كان

وان كان جرحه لا يرجي حيوته منه يحل لانعدام هذا الاحتمال اذا بقي فيه من الحيوة مقدار ما يكون في المذبوح بعد الذبح بان اiban رأسه ثم وقع في الماء وان مات على شيء من ذلك ولم يقع منه على الارض فان كان ذلك الشيء مما لا يقتل منه كالسطح والجبل يحل لان وقوعه على مكان مستو كوقوعه على الارض لتعذر الاحتراز عنه وان كان مما يقتل مثل حدة الرمح والنصبة المنصوبة وحدة الآجر واللبنة القائمة ونحوها لم يحل كذا في محيط السرخسي * ومن شرائطه ان يموت قبل ان يصل اعنائه اليه حتى يكون حته بلا شبهة وخلاف فانه لو وصل اليه الصائد وهو حي فتيه كلمات ومن شرائطها ان يكون متفرا متوحشا ولا يكون الفاكالدواجن من الوحوش كذا في المحيط * الباب الخامس فيما لا يقبل الذكوة من الحيوان وفيما يقبل وان ادرك المرسل الصيد حيا وجب عاينه ان يذكره وان ترك تذكيته حتى مات حرم اكله وكذا البازي والسهم لانه ترك ذكوة الاختيار مع القدرة عليها وهذا اذا تمكن من ذبحه اما اذا وقع في يده ولم يتمكن من ذبحه وفيه من الحيوة فوق ما يكون في المذبوح لم يؤكل في ظاهر الرواية كذا في الثاني * وعليه الفتوى كذا في التبيين * وعن ابي حنيفة وابي يوسف رح انه يحل وقال بعض المشائخ ان لم يتمكن لغد الآلة لم يؤكل وان لم يتسكن لضيق الوقت يؤكل عندنا وقال الحسن بن زياد ومحمد بن مقاتل يحل استحسانا وبالا استحسان اخذ القاضي فخر الدين وهذا اذا كان يتوهم بقاؤه حيا مع الجرح الذي جرحه الكلب اما اذا لم يتوهم بقاؤه حيا بان شق بطنه واخرج ما فيه ثم وقع في يد صاحبه حياف مات حل تناوله لانه استقر فيه فعل الذكوة قبل وقوعه وما بقي فيه اضطراب المذبوح فقبل هذا قول ابي يوسف ومحمد رح فاما عند ابي حنيفة رح فلا يحل وهو القياس لانه وقع في يده حيا فلا يحل بدون ذكوة الاختيار كالمتردية هذا الذي ذكرنا اذا ترك التذكية ولو ذكاه حل عند ابي حنيفة رح لانه ان كانت فيه حيوة مستقرة فالذكوة وقعت موقعها بالاجماع وان لم يكن فيه حيوة مستقرة فعند ابي حنيفة رح ذكوته الذبح وقد وجد عندهما حل بلان يحرم وكذا المتردية والطيحة والموقوذة والذي بقر الذئب بطنه وفيها حيوة خفية او بينة يحل اذا ذكاه وعليه الفتوى كذا في الكافي * واودركه ولم يأخذه فان كان في وقت لو اخذه امكنه ذبحه لم يؤكل وان كان لا يمكنه ذبحه اكل كذا في الهداية * ذبح شاة مريضة وقد بقي فيها من الحيوة مقدار ما يبقى في المذبوح بعد الذبح فانها لا تقبل الذكوة عند ابي يوسف ومحمد رح واختلف المشائخ فيه على قول ابي حنيفة رح

ونص القاضي الامام المنتسب الى اسبجباب في شرح الطحاوي انه يقبل الذكوة وعليه الفتوى
 كذا في الظهيرية * اذ رمى الى صيد وانكسر بسبب آخر قبل ان يصيبه السهم ثم اصابه السهم حل
 لانه حين رماه كان صيدا والعبرة في حق الحل لوقت الرمي الا في مسئلة واحدة ذكرها
 محمدرح في آخر كتاب الصيد وصورتها الحلال اذ رمى صيدا والرامي والصيد في الحل فلم يصل
 السهم الصيد حتى دخل الصيد في الحرم والسهم على اثره فاصابه السهم في الحرم ومات
 في الحرم او في الحل لا يؤكل واعتبر وقت الاصابة اما فيما عداها فالعبرة لحالة الرمي كذا
 في المحيط * حلال رمى صيدا فاصابه في الحل ومات في الحرم او رماه من الحرم واصابه في الحل
 ومات في الحل لا يحل لان في الاول تمامه في الحرم وفي الثاني ابتداءه في الحرم وعليه
 الجزاء في الوجه الثاني دون الاول وكذا اذا ارسل كلبه من الحرم وقتله خارج الحرم لا يحل وعليه
 الجزاء كذا في الغيائية * اذ رمى سهما الى صيد فاصابه ووقع عند مجوسي مقدار ما يتقدر على ذبحه
 فمات لا يحل تناوله لانه قادر على ذبحه بتقديم الاسلام واذا وقع عند نائم والنائم بحال لو كان مستيقظا
 يقدر على ذكيبته فمات روي عن ابي حنيفة رح انه لا يحل لان النائم عنده كاليقظان في مسائل
 معدودة من جملتها هذه وروي عن محمدرح انه يحل وان وقع عند صبي لا يعقل الذبح يحل
 وان كان يعقل الذبح لا يحل كذا في المحيط * الباب السادس في صيد السمك السمك والجراد
 يؤكلان غير ان الجراد يؤكل مات بعلة او بغير علة والسمك اذا مات بغير علة لا يؤكل كذا في الظهيرية *
 اذا اخذ سمكة فوجدت في بطنها سمكة اخرى لا بأس باكلها وان اكلها كلب فشق بطنها فخرجت
 السمكة تؤكل اذا كانت صحيحة ولا تؤكل اذا ذرقها طائر او ضرب سمكة فقطع بعضها لا بأس باكلها
 فان وجد الباقي منها يؤكل ايضا والاصل ان السمك متى مات بسبب حادث حل اكله
 وان مات حتف انفه لا بسبب ظاهر لا يحل اكله وان القى سمكة في جب ماء فماتت فلا بأس باكلها
 لانها ماتت بسبب حادث وهو ضيق المكان وكذا اذا جمع السمكة في حظيرة لا تستطيع الخروج منها وهو
 يتسكن من اخذها بغير صيد فمتن فيها لا بأس باكلها وان كان لا يؤخذ بغير صيد لا خير في اكلها ولو وجد
 سمكة بعضها في الماء وبعضها على الارض وقد ماتت قال محمدرح ان كان رأسها على الارض لا بأس
 باكلها لانها ماتت بأفة وان كان رأسها في الماء ينظر ان كان ما على الارض منها قل من النصف او النصف
 لا يؤكل لان موضع النفس في الماء فلا يكون الموت بأفة فتكون بمنزلة الطافي وان كان الاكثر

من نصفها اكل لان الاكثر حكم الكل فصار كمالو كان الكل على الارض كذا في فتاوى قاضيخان * واذا اخذ سمكة فربطها في الماء فماتت تؤكل لانها ماتت بآفة وهو ضيق المكان وكذا اذا ماتت السمكة في الشبكة ان كان يمكنها ان تخرج منها لا تحل لانها بمنزلة مالو ماتت في البحر والافتحلال لانها ماتت بآفة كذا في محيط السرخسي * ولو انجمد الماء فمات الحيتان تحت الجدد قال ايضا ينبغي ان يؤكل عند الكل لو اشترى سمكة في خيط مشدود في الماء وقبضها ثم دفع الخيط الى البائع وقال احفظها فجاءت سمكة اخرى فابتلعت المشتراة قال محمد رح المبتلعة للبائع لانه هو الذي صادها لان الخيط في يده فما تعلق بالخيط يصير في يده فيكون له فيخرج السمك المشتراة من بطن المبتلعة وسلم الى المشتري ولا خيار للمشتري وان انتقصت المشتراة بالابتلاع ولو ان المشتراة هي التي ابتلعت الاخرى فهما جميعا يكون للمشتري لانه انما صادها ملك المشتري فيكون للمشتري ولولدغت حية سمكة في الماء فقتلها او نصب الماء عليها ثم ماتت في الشبكة اكل الامامات حتف انفه من غير سبب لانه طاف كذا في فتاوى قاضيخان * وما مات من حرارة الماء او برودته او كدورته ففيه روايتان روي عن ابي حنيفة وابي يوسف رح لا يؤكل لان السمك لا يموت بسبب برودة الماء وحرارته غالبا فيكون ميتا بغير آفة ظاهرا فلا يحل كالطافي وروي عن محمد رح انه يؤكل لانه مات بآفة لانه قد يموت بسبب برودة الماء وكدورته فيحال بالموت عليه وهذا ارفق بالناس كذا في محيط السرخسي * وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاطي * عن محمد رح لا يؤكل الطافي لانه حرام لكن لانه يتغير فينفر الطبع عنه فصار من الخبائث ولو مات في الماء ولم يطف اكل وكذلك كل ما مات بسبب يحل بان ضربه بخشب او نحوه او قطعه سمكة اخرى او قطعه غيره كذا في الغياثية * وجد نصف سمكة في الماء يحل لانها ماتت بآفة وهذا اذا علم انها قطعها حجر او غيره فاما اذا علم انها قطعها انسان بسيف ونحوه لا يؤكل لانها صارت ملكا له كذا في محيط السرخسي * ولا بأس باكل الجريث والمارماهي بلا ذكوة كذا في الهداية * سئل عن اخرج من البحر والجحون جباو في الجب ماء وسمكة ثم ماتت السمكة فيه هل يحل اكل السمك فقال نعم وسئل ايضا عن ملح ذاب فوق جمد البحر ثم اختلط ماء البحر بماء الملح فماتت سمكات كانت في البحر بهذا السبب هل يجوز اكل السمكات قال نعم كذا في التاتارخانية * الباب السابع في المتفرقات ولو سمع حسا فظنه صيدا فارسل كلبه فاصاب صيدا

فم تبين ان المسموع حسه كان آدميا وبقرة او شاة لم يؤكل وكذلك لو سمع حسا ولم يعلم انه حس صيد او غيره لانه وقع الشك في صحة الارسال فلا تثبت الصحة بالشك واوطن ان المسموع حس صيد فارسل كلبا فاذا هو حس صيد ما كول او غير ما كول فاصاب صيدا آخر يؤكل كذا في محيط السرخسي * ولو اصاب المسموع حسه وقد ظنه آدميا فتبين انه صيد حل لانه لا معتبر بظنه مع تعيينه صيدا ذكره في الهداية وقال في المنتقى اذا سمع حسا بالليل فظن انه انسان او دابة او حية فرماه فاذا ذاك الذي سمع حسه صيد فاصاب مهمه ذلك الذي سمع حسه او اصاب صيدا آخر وقتله لا يؤكل لانه رماه وهو لا يريد الصيد ثم قال ولا يحل الصيد الابوجهين ان يرميه وهو يريد الصيد وان يكون الذي اراده وسمع حسه ورمى اليه صيدا سواء كان مما يؤكل ام لا وهذا يناقض ما ذكره في الهداية وهذا الوجه لان الرمي الى الآدمي ونحوه ليس باصطياد فلا يمكن تغييره باعتبار ما ولو اصاب صيدا كذا في التبيين * وان ارسل الى ما يظن انه شجرة او انسان فاذا هو صيد فاصابه يؤكل وهو المختار فانه تبين انه ارسل الى الصيد وان ارسل على ظن انه صيد فاذا هو ليس بصيد فعرض له صيد فقتله لا يؤكل كذا في الفتاوى العتائية * في النوادر ولو رمى ظبي او طيرة فاصاب غيره وذهب المرمي ولم يدركه كان متوحشا او مستأنسا اكل الصيد لان الاصل في الصيد التوحش والتنفير فيتمسك بالاصل حتى يعلم الغد واستيناسه منه وقال محمد بن ارح لو ظن حين رآه صيدا ثم تحول رأيه وصار اكبر رأيه ان الذي رماه كان الفا اهليا يحل الصيد الذي اصابه لان الاول عندنا صيد بحكم الاصل حتى يعلم انه غير صيد ولو رمى الى بعير غير ناد فاصاب صيدا فذهب البعير ولم يعلم انه ناد او غير ناد لم يؤكل حتى يعلم انه كان ناد لان الاصل فيه الالف والاستيناس دون التنفر وكذا الورمي الى ظبي مربوط وهو يظن انه صيد فاصاب ظبيا آخر لم يؤكل لان بالربط لم يبق صيدا وكذا لو ارسل كلبه على صيد موثق في يده فصاد غيره لم يؤكل وكذا لو ارسل فهذا على قيل فاصاب ظبيا لم يؤكل ولو رمى سكا او جرادا فاصاب صيدا فعن ابي يوسف رح روايتان في رواية يؤكل وهو الاصح كذا في محيط السرخسي * الاصل ان الانسي اذا توحش ووقع العجز عن الذكوة الاختيارية يحل بالذكوة الاضطرارية كذا في الظهيرية * السهم اذا اصاب الظافي او القرن فان كان ادماه فانه يؤكل وان لم يدمه لا يؤكل كذا في شرح الطحاوي * ولو رمى صيدا بسيف فابان منه عضوا ومات اكل الصيد كله الا ما بان وان لم يكن بان ذلك العضو منه اكل ذلك العضو ايضا وان تعاق ذلك العضو منه

فيه مجلدان فان كان بحيث لا يتوهم اتصاله بعلاج فهو والمبان سواء وان كان بحيث يتوهم ذلك لم يكن ذلك ابا نفعه وكل كلة وان قطعه بنصفين طولاً يؤكل كله لانه لا يترهم بقاء الصيد حياً بعد ذلك وكان ذلك بمنزلة الذبيح وان قطع الثلث منه مما يلي العجز فابانة فانه يؤكل الثلثان مما يلي الرأس ولا يؤكل الثلث الذي مما يلي العجز وان قطع الثلث مما يلي الرأس فانه يؤكل كله لان ما بين النصف الى العنق مذبوح لان الاوداج تكون من القلب الى الدماغ اما اذا ابان الثلث مما يلي العجز لم يتم الذكوة لانه لم يقطع الاوداج بخلاف ما اذا ابان الثلث مما يلي الرأس لانه قطع الاوداج فتم الذكوة فيؤكل ولهذا الوقعة بنصفين يتم فعل الذكوة بقطع الاوداج فيؤكل كله كذا في فتاوى قاضيخان * قال ولو ضرب صيدا وسمى فابان طائفة من الرأس ان كان المبان اقل من نصف الرأس لا يؤكل المبان لانه يتوهم بقاء الصيد حياً بعد قطع هذا المقدار وان كان المبان نصف الرأس او اكثر يؤكل الكل كذا في المحيط * رجل ذبح شاة وقطع الحلقوم والاوداج الآن الحيوة باقية فيها فقطع انسان بضعة منها تحل تلك البضعة كذا في التاتارخانية * وذكر في كتاب الصيدان من قتل كلباً معلماً الغيرة او بازياً معلماً الغيرة فعليه قيمته وكذلك اذا قتل هرة غيرة وكل ما ذكرنا انه يجوز بيعه بحسب الضمان باتلافه وهبة المعلم من الكلاب ووصيته جائزة اجماعاً كذا في المحيط * من تقبل بعض المفازة من السلطان فاصطاد فيه غيرة كان الصيد لمن اخذه ولا يصح التقبل كذا في السراجية * قال واكره تعليم البازي بالطير الحي يأخذه فيعبت به قال ويعلم بالمذبوح كذا في الذخيرة في الفصل السادس والعشرين من كتاب الكراهية والاستحسان * وان اشترك الحلال والحرام في رمي الصيد لم يحل اكله كذا في المبسوط * مسلم مجز من مدقوسه بنفسه فامانه على مدّة مجوسي لا يحل اكله لاجتماع المحرم والمحلل فيحرم كما لو اخذ مجوسي بيد المسلم فذبح والسكين في يد المسلم لا يحل اكله كذا في فتاوى قاضيخان * هل يحل ارسال الصيد حكى استاذنا راح من السير الكبير انه لا يحل ارسال مطلقاً وما اذا ارسله مبيعاً لمن اخذه فيه اختلاف المشائخ كذا في الفتاوى الصغرى *

كتاب الرهن

وفيه اثنا عشر بابا * الباب الاول في تفسيره وركنه وشرائطه وحكمه وما يقع به الرهن وما لا يقع وما يجوز الارتهان به وما لا يجوز وما يجوز رهنه وما لا يجوز ورهن الوصي والاب * وفيه خمسة فصول

الفصل الاول في تفسير الرهن وركنه وشرائطه وحكمه اما تفسيره شرعا فجعل الشيء محبوسا بحق يمكن استيفاءه من الرهن كالدون حتى لا يصح الرهن الا بدین واجب ظاهرا وباطنا فاما بدین معدوم فلا يصح اذ حكمه ثبوت يدا الاستيفاء والا استيفاء يتلوا الوجوب كذا في الكافي *

واما ركن عقد الرهن فهو الايجاب والقبول وهوان يقول الراهن رهنك هذا الشيء بمالك علي من الدين او يقول هذا الشيء رهن بدينك وما يجري هذا المجرى ويقول المرتهن ارتهنت او قبلت او رضيت وما يجري مجراه فاما لفظة الرهن فليست بشرط حتى لو اشترى شيئا بدرهم فذفع الى البائع ثوبا وقال له امسك هذا الثوب حتى اعطيك الثمن فالثوب رهن لانه اتى بمعنى العقد والعبارة في باب العقود للمعاني كذا في البدائع * واما شرائطه فانواع بعضها يرجع الى نفس الرهن وهوان لا يكون معلقا بشرط ولا مضافا الى وقت واما ما يرجع الى الراهن والمرتهن فعقلهما حتى لا يجوز الرهن والارتهان من المجنون والصبي الذي لا يعقل واما البلوغ فليس بشرط وكذا الحرية حتى يجوز من الصبي المأذون والعبد المأذون وكذا السفر ليس بشرط لجواز الرهن فيجوز الرهن في السفر والحضر واما ما يرجع الى المرهون فانواع منها ان يكون محلا قابلا للبيع وهوان يكون موجودا وقت العقد مالا مطلقا متقوما مملوكا معلوما مقدورا والتسليم فلا يجوز رهن ما ليس بوجود عند العقد ولا رهن ما يحتمل الوجود والعدم كما اذا رهن ما يثمر نخيله او ما تلد اغنامه السنة او ما في بطن هذه الجارية ونحو ذلك ولا رهن الميتة والدم لانعدام ما لبتنهما ولا رهن صيد الحرم والاحرام لانه ميتة ولا رهن الحر لانه ليس بمال اصلا ولا رهن ام الولد والمدير المطلق والمكاتب لانهم احرار من وجه فلا يكونون اموالا مطلقة ولا رهن الخمر والخنزير من مسلم سواء كان العاقدان مسلمين او احدهما مسلما لانعدام مالية الخمر والخنزير في حق المسلم وهذا لان الرهن ابقاء الدين والارتهان استيفاءه ولا يجوز للمسلم ابقاء الدين من الخمر واستيفاءه الا ان الراهن اذا كان ذميا كانت الخمر مضمونة على المسلم المرتهن لان الرهن اذا لم يصح كانت الخمر بمنزلة المفصوب في يدي المسلم وخمر الذمي مضمونة على المسلم بالغصب

وإذا كان الراهن مسلماً والمرتهن ذمياً لا تكون مضمونة على الذمي لأن خمر المسلم لا تكون مضمونة
 على أحد وأما في حق أهل الذمة فيجوز رهن الخمر والخنزير وأرثها منهما منهم لأن ذلك مال
 منقول في حقهم بمنزلة الخل والشاة عندنا ولا رهن المباحات من الصيد والخطب والحشيش ونحوها
 لأنها ليست بمملوكة في أنفسها فاما كونه مملوكاً للراهن فليس بشرط لجواز الرهن حتى يجوز أرثها
 مال الغير بغير إذنه بولاية شرعية كالأب والوصي يرهن مال الصبي بدينه وبدين نفسه فان هلك
 الرهن في يد المرتهن قبل ان يفتكه الأب هلك بالأقل من قيمته ومما رهن به فضمن الأب قدر ما سقط
 من الدين بهلاك الرهن لأنه قضى دين نفسه بمال ولده فيضمن ولو أدرك الولد والرهن قائم عند
 المرتهن فليس له ان يسترده قبل قضاء القاضي ولكن يؤمر الأب بقضاء الدين ورد الرهن على
 ولده ولو قضى الولد دين أبيه وافتك الرهن لم يكن متبرعاً ويرجع لجميع ما قضى على أبيه وكذا
 حكم الوصي في جميع ما ذكرنا حكم الأب وكذلك يجوز رهن مال الغير باذنه كما لو استعار من انسان
 ليرهنه بدين على المستعير كذا في البدائع * وأما شرط جوازه فان يكون المال المرهون مقسوماً محوزاً
 فارغاً عن الشغل وان يكون بحق يمكن استيفاءه من الرهن حتى لو رهن بمالاً يمكن استيفاءه
 من الرهن كان الرهن باطلاً كالرهن بالقصاص والحدود كذا في السراج الوهاج * قال محمد رح
 في كتاب الرهن لا يجوز الرهن إلا مقبوضاً فقد أشار إلى ان القبض شرط جواز الرهن قال الشيخ الإمام الاجل
 المعروف بخواهر زادة الرهن قبل القبض جائز إلا أنه غير لازم وإنما يصير لازماً في حق الراهن بالقبض
 وكان القبض شرط اللزوم لا شرط الجواز كالقبض في الهبة والأول أصح كذا في المحيط * ثم في ظاهر
 الرواية قبض الرهن يثبت بالتخلية كما في البيع وعن أبي يوسف رح أنه لا يثبت في المنقول إلا
 بالنقل والأول أصح ومالم يقبضه فالراهن بالخيار ان شاء سلم وان شاء رجع عن الرهن فاذا سلمه
 إليه وقبضه دخل في ضمانه بالقبض كذا في الكافي * وأما بيان شرط صحة القبض فانواع منها ان يأذن
 الراهن والآذن نوعان نص وما يجري مجرى النص ودلالة أما الأول فان يقول اذنت له بالقبض
 او رضيت به او قبض وما يجري هذا المجرى فيجوز قبضه سواء قبض في المجلس او بعد الافتراق
 استحساناً وأما الدلالة فان يقبض المرتهن بحضور الراهن فيسكت ولا ينهيه فيصح استحساناً ولو رهن
 شيئاً متصلاً بما لا يقع عليه الرهن كالثمر المعلق على الشجر ونحوه مما لا يجوز الرهن فيه إلا بالفصل
 والقبض ففصل وقبض فان قبض بغير إذن الراهن لم يجز قبضه سواء كان الفصل والقبض في المجلس

او في غير المجلس وان قبض باذنه فالقياس ان لا يجوز وفي الاستحسان جائز ومنها الحيازة عند
 فلا يصح قبض المشاع سواء كان مشاعا يحتمل القسمة او لا يحتملها وسواء رهن اجنبي او من شريكه
 وسواء قارن العقد او طرأ عليه في ظاهر الرواية ومنها ان يكون المرهون فارغا عما ليس بمرهون
 فان كان مشغولا به بان رهن دارا فيه متاع الراهن وسلم الدار مع ما فيها من المتاع لم يجوز ومنها
 ان يكون المرهون منفصلا متميزا عما ليس بمرهون فان كان متصلا به غير متميز عنه لم يصح قبضه
 ومنها اعلية القبض وهي العتق واما بيان انواع القبض فهو نوعان نوع بطريق الاصاله ونوع بطريق
 النيابة اما القبض بطريق الاصاله فهو ان يقبض بنفسه لنفسه واما القبض بطريق النيابة فتومان نوع
 يرجع الى التابض ونوع يرجع الى نفس القبض اما الاول فيجوز قبض الاب والوصي من
 الصبي وكذا قبض العدل يقوم مقام قبض المرتهن حتى لو هلك في يده كان الهلاك على
 المرتهن واما الذي يرجع الى نفس القبض فهو ان يكون المرهون اذا كان مقبوضا عند العقد فهل ينوب
 ذلك من قبض الرهن فالاصل فيه ان القبض اذا تجانس انا ب احدهما عن الآخر واذا اختلفا انا ب
 الاعلى من الادنى ومنها دوام القبض عند ثاوا الشباع يمنع دوام الحبس فيدفع جواز الرهن سواء
 كان فيما يحتمل القسمة او لا يحتملها وسواء كان الشيوع مقارنا او طاريا في ظاهر الرواية وسواء كان الرهن
 من اجنبي او من شريكه كذا في البدائع * واما حكمه فملك العين المرهونة في حق الحبس حتى يكون احق
 بامساكه الى وقت ايفاء الدين فاذا مات الراهن فهو احق به من سائر الغرماء فيستوفي منه دينه فدافضل
 يكون لسائر الغرماء والورثة ولومات وافلس وعليه ديون يكون المرتهن اخس به من سائر الغرماء كذا
 في محيط السرخسي * ونقصان الرهن ان كان من حيث العين يوجب سقوط الدين بقدره بلا خلاف
 وان كان من حيث السعر لا يوجب سقوط شيء من الدين عند الثلاثة هكذا في الفياثية * الفصل الثاني
 فيما يقع به الرهن وما لا يقع رجل اشترى بيتا فقال للبائع امسك هذا الثوب حتى اعطيك الثمن
 فهو رهن عند اصحابنا الثلاثة كذا في الخلاصة * رجل له على رجل دين فاعطى ثوبا فقال امسك
 هذا حتى اعطيك مالك قال ابو حنيفة رح هو رهن وقال ابو يوسف رح يكون ودبعة لارها فان قال
 امسك هذا بمالك او قال امسك هذا رهنا حتى اعطيك مالك فهو رهن بالاجماع كذا في محيط
 السرخسي * رجل عليه الف درهم فله لرجل فقال امسك هذه الالف الوضوح بحقوقك واشهد لي
 بالقبض

بالقبض قال هذا اقتضاء وكذا لو قال اشهد لي بالقبض فقال صاحب الدين اعطني حتى اشهدك فقال امسك الالف الوضوح واشهد لي بالقبض ولو قال خذ هذه الالف الوضوح حتى آتيك بحقك واشهد لي بالقبض فاخذ فهو رهن ولا يكون اقتضاء كذا في فتاوى قاضيخان * وان قال رهنك هذه الدار وهذه الارض وهذه القرية واطلق ولم يخص شيئا دون شيء دخل فيه البناء والشجر والكرم الذي في الارض والرطوبة والزرع كذا في الينابيع * ولو ان المديون قضاة الدين ثم دفع اليه مالا وقال خذ هذا رهنا بما كان فيها من زائف او ستوق فهو رهن جائز بما كان ستوقا ولا يكون رهنا بما كان زائفا لان قبض الزئوف استيفاء فلا يتصور الرهن بعد الاستيفاء بخلاف الستوق كذا في فتاوى قاضيخان * لو استقرض دراهم وسلم حذارة الى المقرض ليستعمل الى شهرين حتى يوفيه دراهمه او دارا ليسكنها فهو بمنزلة الاجارة الفاسدة ان استعمله فعليه اجر مثله ولا يكون رهنا كذا في جواهر الاخلاطي * القصاصي لو اخذ رهنا بالزنبيل والكيلان لم يكن رهنا كذا في السراجية * دفع اليه رهنا ليدفع له ثمان مائة دينار فدفع اليه ثلثمائة وامتنع عن دفع الباقي فهو رهن بهذا القدر كذا في القنية * الفصل الثالث

فيما يجوز الارتهان به وما لا يجوز يجب ان يعلم ان الرهن انما يصح بدين واجب او بدين وجد سبب وجوبه كالرهن بالاجر قبل وجوبه اما الرهن بدين لا يوجب ولم يوجد سبب وجوبه كالرهن بالدرك لا يصح ثم لا يشترط وجوب الدين على الحقيقة لصحة الرهن لا محالة بل يكتفى لوجوبه ظاهرا بمانه في المسائل التي ذكرها محمد رح في الجامع من جملتها رجل ادعى على رجل الف درهم فجمد المدعى عليه ذلك فصالحه المدعى عليه من ذلك على خمسمائة واعطاه بهار رهنا لساوي خمسمائة فهلك الرهن عند المرتهن ثم تصاد قاعلي انه لا دين فان على المرتهن قيمة الرهن خمسمائة للراهن واعلم بان هذا الرهن جائز عندنا لانه حصل بدين واجب من حيث الظاهر فان الصلح عن الانكار جائز عندنا وبطل الصلح واجب عندنا الا يرى انهما لورعا لا مرا الى القاضي وقضا عليه القصة فالقاضي يلزم المدعى عليه تسليم بدل الصلح واذا امتنع عن التسليم بحسبه بطلب المدعى فعلم ان المال الذي حصل به الرهن واجب ظاهرا واذا هلك الرهن صار المرتهن مستوفيا دينه حكما بهلاك الرهن فيعتبر بما لو استوفاه حقيقة باليد ولو استوفاه حقيقة باليد ثم تصاد قاعلي ان المال لم يكن واجبا وان الدعوى وقع باطلا كان على المعتوف رد ما استوفى كذا ههنا كذا في الذخيرة * ولا يجوز الرهن بالكفالة بالنفس ولا يجوز الرهن بتصاص في نفس او فيما دونها وان كانت الجناية خطأ جاز

الرهن ولا يجوز الرهن بالشفعة كذا في الكافي * الرهن بالخراج جائز لان الخراج دين كسائر الديون
كذا في المضمرات * ولو تزوج امرأة على دراهم او دنانير بعينها واخذت بهارهن لم يصح عندنا
ولو صالح من دم على شيء بعينه واخذ رهنه لم يجز كذا في الينابيع * ولو استأجر دارا او شيئا واعطى
بالاجر رهنه جاز وان هلك الرهن بعد استيفاء المنفعة يصير مستوفيا لالاجر وان هلك قبل استيفاء المنفعة
يبتل الرهن ويجب على المارتهن رد قيمة الرهن ولو استأجر خياط الخياط له ثوبا واخذ من الخياط
رهنه بالخياطة جاز وان اخذ الرهن بخياطة هذا الخياط بنفسه لا يجوز وكذا لو استأجر ابلا الى مكة
واخذ من الجمال بالحمولة رهنه جاز ولو اخذ رهنه بحمولة هذا الرجل بنفسه او بدابة بعينها لا يجوز
ولو استعار شيئا له حمل ومؤنة فاخذ المعير من المستعير رهنه برد العارية جاز وان اخذ منه رهنه برد العارية
بنفسه لم يجز ولو اخذ رهنه من المستعير بالعارية لم يجز لانها امانة ولو استأجر نواحة او مغنية واعطى
بالاجر رهنه لا يجوز ويكون باطلا وكذا الرهن بدين القمار او بشئ الميتة او الدم او الرهن
بشئ الخمر من المسلم لمسلم او ذمي او بشئ الخنزير باطل هكذا في فتاوى قاضيخان *
ولا يصح الرهن بالعبد الجاني ولا بالعبد المديون لانه غير مضمون على المولى لو هلك لا يجب
عليه شيء كذا في محيط السرخسي * ولو اشترى شيئا من رجل بدراهم بعينها واعطى بها
رهنه كان باطلا لانها لا تتعين وانما يجب مثلها في الذمة والرهن غير مضاف الى ما في الذمة
كذا في فتاوى قاضيخان * وفي رهن العيون الرهن بالاعيان على ثلاثة اوجه احدها الرهن
بعين هي امانة وذلك باطل الثاني الرهن بالاعيان المضمونة بغيرها كالمبيع في يد البائع وذلك
لا يجوز ايضا حتى لو هلك الرهن يهلك بغير شيء هذا قول ابي الحسن الكرخي الثالث الرهن
بالاعيان المضمونة بنفسها كالايمان المغصوبة والمتزوج عليها ونحو ذلك وهو صحيح وان هلك الرهن
فان هلك في يده فانه يضمن الاقل من قيمة الرهن ومن قيمة العين يأخذ العين وان هلك العين
قبل هلاك الرهن فان الرهن يكون رهنه بالقيمة كذا في الخلاصة * الفصل الرابع فيما يجوز رهنه وما لا يجوز
ما يجوز بيعه يجوز رهنه وما لا يجوز بيعه لا يجوز رهنه كذا في التهذيب * ولو رهن ارضا وقبضها ثم
استحق طائفة منها ان كان المستحق غير معين يبتل الرهن في الباقي وان كان المستحق بعينه بقي
الرهن في الباقي جائزا ولا يكون للمرتهن الخيار فيما بقي ولا يكون له المطالبة بشيء آخر ويكون
الباقي محبوسا بجميع الدين كذا في المحيط * ولو ارتهن رجلا من رجل رهنه بدين لهما عليه وهما

شريكاً فيه اولا شركة بينهما فهو جائز اذا قبل اولا وقبل احدهما دون الآخر لا يصح ولو قضى الراهن دين احدهما وقد قبل لا يكون له ان يسترد نصف الرهن كذا في فتاوى قاضيخان * ولو ارتهن رجل من رجائين بدين له عليهما رهنا واحدا جاز والرهن رهن بكل الدين والمرتهن ان يمسكه حتى يستوفي جميع الدين كذا في خزائن المفتين * واذا رهن عند رجل عبد دين بالف درهم ثم قضاه خمسمائة فان اراد ان يأخذ احد العبدين ايس له ذلك ولو قال رهنك هذين العبدين كل واحد منهما بخمسمائة فقضاه خمسمائة فاراد ان يقبض احدهما له ذلك في رواية الزيادات وفي رهن الاصل ليس له ذلك ما لم يؤد جميع الدين قيل ما ذكر في الزيادات قول محمد رح وما ذكر في الاصل قولهما وكذا لو كان الدين من جنسين مختلفين خمسمائة درهم وخمسمائة دينار فقضى احدهما ليس له ان يقبض احدهما كذا في الخلاصة * واذا رهن من رجلين النصف من كل واحد منهما لم يجز ولو رهنهما مطلقا يجوز ولو رهن عبد انصفه بستمائة ونصفه بخمسمائة لم يجز كذا في محيط السرخسي * ولو رهن التمر دون النخل او النخل دون التمر او النخل والبناء والزروع دون الارض او الارض بدونها لا يجوز وعن ابن زياد عن ابي حنيفة رح انه يجوز في الارض دون النخل ولو لم يستثن دخول النخل والتمر والزروع في البناء كذا في التهذيب * ولو رهن النخل والشجر والكرم بمواضعها من الارض جاز كذا في محيط السرخسي * رهن عشر كرد ثم بان ان فيها واحدة مسبلة واخرى مشاعة صح الرهن في البواقي كذا في القنية * رهن شاتين بثلاثين احداهما بعشرة والاخرى بعشرين ولم يبين ايتهما لم يجز لان بسبب هذه الجهالة يقع بينهما المنازعة عند الهلاك فانه اذا هلك احدهما لا يدري ماذا سقط من الدين باذائها ولو بين وهلك احدهما سقط الدين بقدرها كذا في محيط السرخسي * رهن الحيوان المملوك بالدين جائز بخلاف ما يقول بعض العلماء ان الحيوان مريض للهلاك فهو بمنزلة ما يتسارع اليه الفساد وما يتسارع اليه الفساد كالحب لا يجوز رهنه كذا في المبسوط * دار مشتركة بين ورثة كبار وصغار فرهنها الوصي الكبار لخارج ضيعة مشتركة بينهم صح صفقة واحدة رهن دار وفيها جدار مشترك لا يصح ولو استثنى الجدار المشترك صح الا اذا كان جداره متصلا بالجدار المشترك رهن دارا والحيطان مشتركة بينه وبين الجيران صح في العرصة والسقف والحيطان الخاصة واتصال السقف بالحيطان المشتركة لا يمنع الصحة لكونه تبعا كذا في القنية * ولو رهن بيتا معيناً من دار وطائفة معينة من دار وسلم جاز كذا في فتاوى قاضيخان * باع ملك الغير وارتهن

بالتمن شيئا واجاز هذا المالك لا يصح ورهن المريض يصح ان كانت قيمته اكثر من الدين كاي دأعه ولكن لا يذهب حكمه في سائر الغرماء كذا في القنية * رجل رهن دارا فيها متاع الراهن كثيرا وقليل ينتفع به او رهن جوالق فيها متاع الراهن بدون المتاع وسلم الكل الى المرتهن لا يجوز ذلك الا ان يفرغ الدار او الجوالق ويسام ولو رهن مافي الدار من المتاع بدون الدار او مافي الجوالق من المحبوب بدون الجوالق وسلم الكل اليه جازو الحيلة لجواز الرهن في المسئلة الاولى ان يودع مافي الدار او في الجوالق ولا ثم سلم اليه ما رهن فيصح التسليم والرهن كذا في فتاوى قاضيخان * وروى الحسن عن ابي حنيفة رحن لو رهن دارا والراهن والمرتهن في جوفها فقال سلمتها وقال المرتهن قبلت لم يتم الرهن حتى يخرج الراهن من الدار ثم يقول سلمتها اليك كذا في محيط السرخسي * رهن عمارة حانوت قائم على ارض سلطاني سامه الى المرتهن وكان يتصرف المرتهن فيها ويؤجرها يأخذ الاجر منها سنين واعواما لا يصح الرهن ولا يطيب للمرتهن ما اخذ من اجرها كذا في جواهر الاخلاطي * ولو رهن سرجا على ذابة او اجما على رأسها ورسنا في رأسها ودفع اليه الدابة مع اللجام والسرج والرسن لم يكن رهننا حتى ينزع من الدابة ويسلم اليه ولو رهن دابة عليها حمل دون الحمل لم يتم الرهن حتى يلقي الحمل ثم يسلمها الى المرتهن ولو رهن الحمل دون الدابة ودفعها اليه تم في الحمل لان الدابة مشغولة بالحمل اما الحمل فليس بمشغول بالدابة كذا في البدائع * رجل رهن جارية ذات زوج بغير اذن الزوج جاز وليس للمرتهن ان يمنع الزوج من غشيانها فان ماتت من غشيانها صار كأنها ماتت بأفة سماوية فيسقط دين المرتهن استحسانا والقياس ان لا يسقط ولو لم تكن ذات زوج حين رهنها ثم زوجها باذن المرتهن فهذا والاو سواء فان زوجها بغير اذن المرتهن جاز النكاح وللمرتهن ان يمنع الزوج من غشيانها فان غشيا الزوج يصير المهر رهننا مع الجارية وقبل الغشيان لا يكون المهر رهننا فان ماتت الجارية من غشيانها في هذا الوجه كان المرتهن بالخيار ان شاء ضمن الراهن وان شاء ضمن الزوج كما لو قتلها الزوج ثم رجع الزوج على المولى اذا لم يعلم الزوج بالرهن كذا في الظهيرية * في العناوى العنابية ولو اعتق مافي بطنها ثم رهنها جاز ولا يسقط بنقصان ولادتها بخلاف ما اذا ولدت قبل عتق الولد حيث يسقط بقدر النقصان الا اذا كان بالولد وفاء كذا في التاتارخانية * ارتهن المسلم من كافر خمر افصارت خلا فالرهن باطل ويكون الخل امانة

امانة في يده والراهن بالخيار ان شاء اخذه وقضاه دينه وان شاء يدع الخل بدينه ان كان قيمة الخمر يوم الرهن كالدین بخلاف مال الوارتهن الكافر خمر من المسلم لا يجوز ويكون امانة في يد المرتهن ارتهن مسلم من مسلم عصيرا فصا رجيرا فللمرتهن تخليلها ويكون رهنا وتبطل بحساب ما نقص يعني من الكيل والوزن وان كان الراهن كافرا يأخذ الخمر والدين عليه وليس للمرتهن ان يخللها وان خللها ضمن قيمتها يوم خلل ورجع بدينه بخلاف مال الوكان الراهن مسام فخللها لم يضمن كذا في محيط السرخسي * ولورهن الذمي عند ذمي جلد ميتة فدبغه المرتهن لم يكن رهنا وللراهن ان يأخذه ويعطيه قيمة الدباغة ان كان دبغه بشيء لقيمة بمنزلة من غصب جلد ميتة فدبغه واذا ارتهن الذمي من الذمي خمر اثم اسلم فقد خرجت من الرهن فان خللها فهو رهن وكذلك لو اسلم احدهما اليهما كان ثم صارت خلا فهو رهن وينقص من الدين بحساب ما نقص منها واذا ارتهن الكافر من الكافر خمر او وضعها على يدي مسلم عدل وقبضها فالرهن جائز والحربي المستأمن في الرهن والارتهان كالذمي فان رجع الى دار الحرب ثم ظهر المسلمون على الدار فاخذه اسيرا وله في دار الاسلام رهن بدين عليه فقد بطل الدين وصار الرهن الذي هو في يديه بذلك الدين في قول ابي يوسف رح وقال محمد رح يباع الرهن فيستوفي المرتهن دينه وما بقي فهو لمن اسره وان كان عنده رهن لمسلم او ذمي بدين له عليه رد الرهن على صاحبه وبطل دينهم عندهم جميعا كذا في المبسوط * ورهن الميتة او الدم لا يصح من ذمي وغيره كذا في الكافي * في الفتاوى العتائية وروي ان الغاصب اذا رهن المغصوب ثم اشتراه جاز الرهن ولو وجد عيبا بالمبيع فرهنه البائع بالعيب لم يجز ولو دفع المشتري الى البائع عينا يكون رهنا عنده مع المبيع بالثمن يهلك العين بحصته كذا في التاتارخانية * ولا يبطل الرهن بموت الراهن ولا بموت المرتهن ولا بموتهما ويبقى الرهن رهنا عند الورثة كذا في خزائن الفتاوى * الفصل الخامس في رهن الاب والوصي ولورهن الاب مال ابنه الكبير في دينه لم يجز لعدم ولايته عليه كذا في الوجيز للكردي * واذا رهن الاب متاعا لولده بمال اخذه لنفسه ولولده الصغير فهو جائز بخلاف ما اذا رهن عينا مشتركا بين ابنه الكبير والصغير فان ذلك لا يجوز ما لم يسلم الكبير فان هلك الرهن ضمن الاب حصته من ذلك والوصي في ذلك كالأب بعد موته وكذلك الجد ابا الاب اذا لم يكن له وصي لانه قائم مقام

الاب في التصرف بحكم الولاية الا ان الاب يملك ان يرهن مال احد الصغيرين من الآخر والوصي لا يملك ذلك على قياس الرهن من نفسه كذا في المبسوط * واذا رهن الاب متاع ابنه الصغير عند رجل فادرك الولد ومات الاب لم يكن للولد ان يسترد الرهن حتى يقضي الدين لانه تصرف ازمه من الاب في حال قيام ولايته وهو في ذلك قائم مقام الولدان لم يكن بالغافلو كان الاب رهنه لنفسه وقضاه الابن يرجع به في مال الاب وكذا اذا هلك الرهن قبل ان يفتكه كذا في الكافي * الام اذا رهن مال طفلها لا يجوز الا ان تكون وصية او مآذونة من جهة من يلي الطفل وان اجاز الحاكم بارهاها مال الطفل فانه يجوز ويثبت للمرتهن حق الحبس والاختصاص دون البيع وان ارهنت ووكلت المرتهن بالبيع فاجاز الحاكم الوكالة والبيع كان الوكيل وكبلا من جهة الحاكم ولو عزل القاضي الذي اجاز الرهن وولى آخر وقد باع المرتهن المرهون فان ثبت عند القاضي الثاني اجازة القاضي الاول بالبيع فانه ينفذه وان لم يثبت عنده امضاء القاضي التوكيل فعليه ان يرد البيع اذا كان للطفل فيه مصلحة كذا في جواهر الفتاوى * واذا كان للاب اول ابنه الصغير او لعبد المأذون له في التجارة ولادين عليه دين على ابن له صغير فرهن الاب متاع الصغير من نفسه او من ابنه الصغير او من عبده التاجر جاز كذا في التبيين * يجوز ان يرهن ماله عند ولده الصغير بدين له عليه ويحبسه لاجل الولد ولا يجوز للوصي هذا كذا في السراجية * واذا ارتهن الوصي خادما لليتيم من نفسه او رهن خادما لنفسه من اليتيم بحق لليتيم عليه لم يجز وكذلك ارتهن اليتيم ان فعل ذلك لم يجز الا ان يجيزه الوصي بمنزلة بيعه وشرائه وكذلك ان فعل ذلك احد الوصيين لم يجز ذلك الا ان يجيزه الآخر في قول ابي حنيفة ومحمد رحم ويجوز في قول ابي يوسف رحم ولا يجوز للوصي ان يرهن متاع اليتيم من ابن له صغير او عبده له تاجر ليس عليه دين كما لا يرهنه من نفسه وان رهن من ابن له كبير ومن ابنه او مكاتبه او من عبده تاجر عليه دين جاز كذا في المبسوط * وان استدان الوصي لليتيم في كسوته وطعامه فرهن متاعا لليتيم جاز وكذا لو اتجر لليتيم فرهن او ارتهن كذا في الكافي * ولو استدان الوصي على الورثة ورهن به متاعهم فلا يخلوا ما ان استدان لنفقتهم وحوادثهم ونوائبهم كالخراج او استدان لنفقة رقيقهم ودوابهم وكل وجه لا يخلوا ما ان كانت الورثة كلهم كبارا او صغارا فان استدان لنفقتهم ورهن به وهم كبار حضور او غيب لم يجز وان كانوا صغارا جاز ذلك وان كانوا صغارا وكبارا يجوز استدانته ورهنه

على الصغار خاصة دون الكبار بخلاف ما اذا باع المنقول من التركة جاز على الكل اما اذا استدان
لنفقة رقيقهم ودوابهم فان كان الكل كبارا حضورا لا يجوز استدانته ورهنه من متاعهم وان كانوا
غيبا جاز ذلك وان كان بعضهم حضورا وبعضهم غيبا او كانوا صغارا وكبارا حاضرين جاز عند
ابي حنيفة رح وصندهما لا يجوز الا على الغيب والصغار خاصة ولا يجوز رهنه على الكل كذا في محيط
السرخسي * واذا كان على المبت دين وله وصي فله الرهن الوصي بعض تركته عند غريم من غرمائه
لم يجز وللاخرين ان يردوه فان قضى دينهم قبل ان يردوه جاز ولو لم يكن للمبت غريم اخرج الرهن
وبيع في دينه واذا ارتهن الوصي بدين المبت على رجل جاز وكذلك لو كان المبت هو الذي
ارتهن فوصيه يقوم مقامه في امساكه الا انه لا يبيعه بدون اذن الراهن وللوصي ان يرهن بدين
على المبت لانه قائم مقامه فيما هو من حوائج المبت وايفاء الدين من حوائجه ويملكه الوصي
فكذلك الرهن به كذا في المبسوط * ولومات الراهن باع وصيه الرهن وقضى الدين وان لم يكن له
وصي نصب القاضي له وصيا وامره ببيعه كذا في السراجية * ولو رهن الوارث الكبير شيئا من متاع
المبت وعلى المبت دين ولا وارث له غيره فان خاصم الغريم في ذلك ابطال الرهن وبيع له
في دينه فان قضى الوارث الدين جاز الرهن واذا لم يكن على المبت دين فله الرهن الوارث الكبير
شيئا من متاعه بمال انفقه على نفسه او كان الوارث صغيرا ففعل ذلك الوصي ثم ردت عليهم
سلعة بالعيب كان المبت باعها فهلك في ايديهم وصار ثمنها دينا في مال المبت وليس له
مال غير ما رهن بالنفقة فالرهن جائز لانه حين يسلم الرهن الى المرتهن لم يكن على المبت
دين والعين كان ملكا للوارث فارغا من حق الغير فيلزم حق المرتهن فيه ثم لحق الدين بعد
ذلك برد السلعة بالعيب فلا يبطل ذلك حق المرتهن وهذا بخلاف ما اذا استحق العبد الذي
كان المبت باعه او وجد حرا فان الرهن يبطل لانه تبين ان الدين كان واجبا على المبت حين
رهن الوارث التركة فالحر لا يدخل في العقد ولا يملك ثمنه وبالا مستحقا يبطل البيع من الاصل
واكن الراهن ضامن لقيمه حتى يؤديه في دين المبت وصيا كان او وارثا لانه لما لحق المبت
دين وجب قضاء ذلك من تركته والوارث قد منع ذلك بتصرفه فكان في حكم المستهلك فيضن
قيمه والوصي كذلك الا ان الوصي يرجع به على المبت وعلى هذا لو كان المبت زوج امته
واخذ مهرها فامتنع الوارث بعد موته قبل دخول الزوج بها فاختارت نفسها وصار المهر دينا على

الميت كان الرهن خائراً والابن ضامناً له وكذلك لو كان حفر بئر في الطريق ثم تلف فيه انسان بعد موته حتى صار ضامناً ديناً على الميت فإنه لا يبطل التصرف الذي تم من الوارث ولكنه ضامن للقيمة لأنه ابطال حق الغير في العين بنصرته كذا في المبسوط * ولو رهن الوصي متاعاً لليتيم في دين استدانه عليه وقبضه المرتهن ثم استعارة الوصي من المرتهن لحاجة اليتيم فضاغ في يد الوصي فقد خرج من الرهن وهلك من مال اليتيم وإذا لم يسقط الدين بهلاكه رجع المرتهن على الوصي بالدين كما كان يرجع به قبل الرهن ويرجع به الوصي على الصبي ولو استعار لحاجة نفسه ضمنه للصبي ولو رهن الوصي مال اليتيم ثم غصبه فاستعمله لحاجة نفسه حتى هلك عنده فالوصي ضامن لقيمته فيقضي منه الدين إذا حل والفضل لليتيم إن كانت القيمة أكثر من الدين وإن كانت قيمته أقل من الدين أدى قدر القيمة إلى المرتهن وأدى الزيادة من مال اليتيم وإن كانت قيمته مثل الدين أدى إلى المرتهن ولا يرجع على اليتيم وإن لم يحل الدين فالقيمة رهن لقيامها مقام الرهن فإذا حل الأجل كان الجواب على هذا التفصيل الذي مر فلو غصبه واستعمله لحاجة الصبي حتى هلك في يده يضمنه لحق المرتهن ولا يضمنه لحق الصبي وبأخذ المرتهن بالدين إن حل ويرجع الوصي على الصغير وإن لم يحل يكون رهناً عند المرتهن فإذا حل الدين أخذ دينه منه ورجع الوصي على اليتيم بذلك كذا في الكافي * الباب الثاني في الرهن بشرط أن يوضع على يدي عدل قال محمد بن حمران إذا رهن الرجل من آخر رهناً وسلمه على إن يضعه على يدي عدل ورضي به العدل وقبضه ثم الرهن حتى لو هلك الرهن في يد العدل يسقط دين المرتهن ويصير العدل نائباً عن المرتهن في حق هذا الحكم ونائباً عن الراهن في حق حكم الضمان حتى لو استحق الرهن في يد العدل وضمن المستحق العدل فالعدل يرجع على الراهن ولا يرجع على المرتهن كذا في المحيط * ولو شرط أن يقبضه المرتهن ثم جعله على يدي عدل جاز لأنه لما جاز للعدل أن يقوم مقام المرتهن في الابتداء فكذلك في البقاء هكذا في محيط السرخسي * وليس للعدل أن يدفع الرهن إلى الراهن قبل سقوط الدين إلا برضى المرتهن فإن دفع إلى أحدهما من غير رضى الآخر فله أن يسترده ويعيده إلى يده وإذا هلك قبل الاسترداد ضمن العدل قيمته فإن أراد العدل أن يحل القيمة رهناً عنده لا يقدر على ذلك لأن القيمة وجبت ديناً في ذمته فلو جعلناها رهناً صار الواحد

الواحد قاضيا ومقضيا عليه فبعد ذلك اما ان يجتمع الراهن والمرتهن ويتقبضان ذلك من العدل
 ويجعلانه رهنا على يدي هذا العدل او على يدي عدل آخر او يرفع احدهما الا امر الى القاضي
 حتى يأخذ القاضي القيمة ويجعلها رهنا عند ذلك العدل او عدل آخر هكذا ذكر شيخ الاسلام
 وذكر شمس الائمة الحلواني رح ان العدل ان تعمد الدفع الى احدهما تؤخذ منه القيمة وتوضع على
 يدي عدل آخر وان اخطأ في الدفع وكان بحيث يجهل مثله يؤخذ منه ثم يرد عليه اذا لم يظهر منه خيانتة
 فبقي عدلا على حاله كذا في المحيط * ثم اذا جعل القيمة في يدي العدل وقضى الراهن دين
 المرتهن ينظر ان كان العدل ضمن القيمة يدفع الرهن الى الراهن فالقيمة تسلم للعدل وان كان العدل
 قد ضمن بدفع الرهن الى المرتهن كان للراهن ان يأخذ القيمة منه وهل يرجع العدل بعد ذلك على
 المرتهن بذلك ينظر ان كان العدل دفعه على وجه العارية او على وجه الوديعة وهلك في يد المرتهن
 لا يرجع وان استهلك المرتهن يرجع عليه لان العدل باء الضمان يملكه وتبين انه اعار واودع
 ملكه فان هلك في يده لا يضمن وان استهلكه يضمن وان كان العدل دفع الى المرتهن رهنا
 بان قال هذا رهنك خذ بحقك واحبس به دينك رجع العدل عليه بقيمته استهلك المرتهن
 او هلك لانه دفع اليه على وجه الضمان كذا في الذخيرة * ولو وضع الرهن على يدي عدل
 وسلطاه على بيعه او سلطا على بيعه غير العدل او سلط الراهن المرتهن على بيعه كل ذلك
 جائز ولا يملك احدهما عزله فاذا باع فالثمن هو الرهن ولو سلط المرتهن الراهن على بيعه جاز
 ايضا كذا في خزائنة الاكمل * وان باع العدل من ولده الرهن او زوجته لم يجز الا ان يجيزه
 الراهن والمرتهن في قول ابي حنيفة رح وفي قولهما بما يتغابن الناس فيه جائز وان اجاز ذلك
 احدهما دون الآخر لم يجز كذا في المبسوط * ولو اراد الراهن عزل العدل من غير رضا المرتهن
 ان كان البيع مشروطا في عقد الرهن لا يملك بالاتفاق وان لم يكن مشروطا في عقد الرهن
 فكذلك عند بعض المشائخ رح قال شيخ الاسلام هو الصحيح وذكر شمس الائمة السرخسي انه يملك
 عزله في ظاهر الرواية وفي رواية ابي يوسف رح لا يملك كذا في المضمرات * واذا اخرج الراهن
 والمرتهن العدل من التسليط على البيع وسلطا غيره اولم يسلطا فقد خرج العدل من ذلك اذا علم
 وان لم يعلم فهو على وكالته كذا في المبسوط * ولا يملك العدل البيع الا بالتسليط المشروط في عقد
 الرهن او بعد تمام عقد الرهن وعلى أي حال كان اذا باع فالثمن رهن في يده فلو هلك في يد

العدل سقط الدين كما اذا اهلك عند المرتهن وكذا اذا اهلك الثمن بالتوى على المشتري فالتوى على المرتهن لقيام الثمن مقام العين والرهن اذا تم فالتوى بعده في اي يد كان يكون على المرتهن وان ابي العدل البيع ان كان البيع مشروطا في عقدة اجبر وان بعد تمام الرهن فعن الثاني فيه اخذ بعض المشائخ يجبر كذا في الوجيز للكردي * وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي * وقيل لا يجبر به اخذ شيخ الاسلام وتفسير الجبران يحبس العدل ايا ما فان لم يجبر الراهن على البيع فان امتنع باع الحاكم بنفسه قيل هذا قولهما بناء على بيع الحاكم مال المديون اذا امتنع وقيل هذا قول الكل وهو الصحيح كذا في الوجيز للكردي * ثم اذا اجبر على البيع وباع لا يفسد هذا البيع بهذا الاجبار لان الاجبار وقع على قضاء الدين باي طريق شاء حتى لو قضاة بغيره صح وانما البيع طريق من طريقه كذا في التبيين * ارتد العدل ثم باع الرهن ثم قتل على رده فبيعه جائز ولو لحق بدار الحرب ثم رجع مسلما فهو على مكانته قبل هذا اذا عاد قبل القضاء بلحقه اما بعده فعند ابي يوسف رح لا يعود وكلا وعند محمد رح يعود وقيل بالاتفاق يعود وكلا وهو الاصح كذا في محيط السرخسي * واذا ارتد الراهن والمرتهن فلحقا بدار الحرب او قتلا على الردة ثم باع العدل الرهن جاز بيعه كذا في المبسوط * واذا مات الراهن والمرتهن او احدهما فالعدل على حاله في امساك الرهن وبيعه كذا في محيط السرخسي * ولومات الراهن لا يبطل التسليم على البيع ان كان مشروطا في عقد الرهن ولو لم يكن فكذلك عند بعض المشائخ رح قال شيخ الاسلام رح العدل يخالف الوكيل بالبيع المفرد من اربعة اوجه احدها ان العدل يبيع الولد ويجبر على البيع اما على الوفاق او على الخلاف ولا ينزل بعزل الراهن على الوفاق او على الخلاف ولا ينزل بموت الراهن على الوفاق او على الخلاف وهذه الاحكام غير ثابتة في حق الوكيل بالبيع المفرد فيها هذه الاحكام العدل والوكيل بالبيع المفرد على السواء كذا في الذخيرة * وتبطل الوكالة بموت العدل سواء كانت بعد العقد او في العقد ولا يقوم وارثه ولا وصيه مقامه كذا في البدائع * ولو كان غير العدل مسلطا على بيع الرهن فمات تبطل الوكالة هكذا في الظهيرية * وللوكيل ان يبيعه بعد موت الراهن بغير محضره من ورثة الراهن كما يبيعه في حال حيوته بغير محضره منه كذا في الكافي * العدل المسلط على البيع اذا باع بعض الرهن بطل الرهن في الباني كذا في السراجية * ولو وكل العدل وكلا فباعه بغيره لعدله تجاوزا ان كان غائبا لم يجز الا ان يجزيه ولو ذكر العدل ثمنا فباعه به جاز كذا في خزائن المفتين * واذا كان العدل اثنين وقد

سلطا على البيع فباع احدهما لم يجز لان البيع يحتاج فيه الى الرأي ورأي الواحد لا يكون كراي
المشتري فان اجاز الآخر جاز وكذلك ان اجازة الراهن والمرتهن كما لو باعه فضولي آخروا جاز الراهن
والمرتهن وان اجاز احدهما دون الآخر لا يجوز وكذلك لو باعه اجنبي واجاز الراهن او المرتهن لم يجز
وان اجازاه جميعا وابي العدل جاز لان الحق لهما كذا في المبسوط * رجل رهن شيئا بدين مؤجل
وسلط العدل على بيعه اذا حل الاجل فلم يقبض العدل الرهن حتى حل الاجل فالرهن باطل
والوكالة بالبيع باقية كذا في فتاوى قاضيخان * واذا ارتهن الرجل دارا وسلط الراهن رجلا على بيعها
ودفع الثمن الى المرتهن ولم يقبضها المرتهن حتى حل المال لم يكن رهنا وان باع العدل الدار جاز
بيعه بالوكالة لا بالرهن وكذلك الشقص في الخادم والدار واذا باع العدل ذلك دفع الثمن الى الراهن
دون المرتهن وان دفع العدل الى المرتهن لم يضمن وان نهاء عن البيع لم يجزيه بعد ذلك
وكذلك ان مات الراهن لم يكن للعدل ان يبيعه بعد موته والمرتهن اسوة للمغرماء فيه واذا قتل
العبد المرهون عبد فدفعت به او فقا عينه فدفعت بالعين كان العدل مسلطا على بيع العبد المدفوع كذا في
المبسوط * اذا سلط العدل على ان يبيع مطلقا فله ان يبيعه بأي جنس كان من الدراهم والدنانير وغيرها
وبأي قدر كان بمثل قيمته او اقل منه قدر ما يتغابن الناس فيه وبالنقد والنسيئة عند أبي حنيفة رح
ولو كان الرهن بالمسلم فيه فسلطه على البيع عند المحل فله ان يبيعه بجنس المسلم فيه وغيره
عند أبي حنيفة رح وعند أبي يوسف ومحمد رح ليس له ان يبيع بما يتغابن الناس فيه ولا بالنسيئة
ولا بغير الدراهم والدنانير الا انهما جوزا في السلم البيع بجنس المسلم فيه ولو نهاء الراهن عن البيع
بالنسيئة فان نهاء عند الرهن ليس له ان يبيع بالنسيئة ولو نهاء متأخرا عن العقد لم يصح نهيه كذا
في البدائع * واذا باع العدل بالنسيئة ذكر في الاصل انه يجوز من غير تفصيل ومن غير ذكر خلاف
قالوا هذا اذا باع نسيئة معهودة بين الناس اما اذا باع بنسيئة غير معهودة بان باع مثلا الى عشر
سنين وما شبه ذلك ينبغي ان لا يجوز عندهما وقال القاضي الامام ابو علي النسفي اذا تقدم
من الراهن ما يدل على النقد بان قال ان المرتهن يطالبني ويؤذيني فبعه حتى انجم منه فباعه
بالنسيئة لا يجوز بمنزلة ما لو قال بع عبدي فاني احتاج الى النفقة ولو كان الرهن في يد المرتهن
ولم يكن ثمة عدل وسلط الراهن المرتهن على بيعه واستيفاء دينه من ثمنه فباع نسيئة جاز بيعة
كفي ما كان كذا في المحيط * ولو كان في الرهن عدل وسلطه على بيعه وايفاء الدين من ثمنه فباعه

بالدراهم وكان الدين دنانيرا وعلى العكس كان له ان يصرف الثمن من جنس الدين وكذا لو باعه
 بالدراهم ودينه حنطة كان له ان يشتري بالدراهم حنطة ويستوفي دينه كذا في الظهيرية * واذا باع
 العدل الرهن فقال بعته بتسعين والدين مائة فاقرب ذلك المرتهن فانه يسأل الراهن عن ذلك فان اقرانه
 باعه وادعى اكثر من تسعين فالقول قول المرتهن والعدل فيه والبينة بينة الراهن وان لم يقر الراهن بالبيع
 وقال هلك في يدي العدل فالقول قول الراهن اذا كانت قيمته مثل الدين واذا اقر بالبيع فقال
 الراهن بعته بمائة وقال العدل بعته بتسعين وقال المرتهن بعته بثمانين وقد تقابضوا فالقول قول المرتهن
 ويرجع على الراهن بعشرين درهما والبينة بينة الراهن فان اقام العدل البينة انه باعه بتسعين
 واعطاها للدرهن وقال الراهن لم تبعه واقام البينة انه لم يبع وانه مات في يده نبل ان يبيعه لم تقبل
 بينة الراهن على هذا كذا في المبسوط * واذا كان العدل مسلطا على البيع اذا حل اجل كذا
 فقال المرتهن كان الاجل الى شهر رمضان وقد دخل رمضان وقال الراهن كان الاجل الى شوال
 فالقول قول الراهن في وقت التسليط على البيع وفي وقت حلول الدين القول قول المرتهن لان التأجيل
 يستفاد من جهة المرتهن فيكون القول في مقداره قوله والتسليط يستفاد من جهة الراهن فيكون
 القول في وقته قوله واذا اتفقا على انه شهر واختلفا في مضيه فالقول قول الراهن كذا في المحيط * واذا
 غاب الراهن والرهن على يدي عدل فقال المرتهن امرك الراهن بالبيع وقال العدل لم يأمرني
 ببيعه قال ابو يوسف رح لا قبل بينة المرتهن كذا في الظهيرية * ولو ذهب عقل الراهن او المرتهن
 وائس من ان يبرأ فالعدل على وكالته كذا في المبسوط * ذكر شمس الائمة السرخسي رح اوجن
 العدل جنونا وقع الياس من افاقته ينزل وان جن جنونا يرجي افاقته لا ينزل حتى اذا عاد عقله
 له ان يبيع الا انه اذا باع في جنونه لا يصح بيعه سواء كان يعقل البيع او الشراء او لا وكان ينبغي ان يصح
 بيعه اذا كان يعقل البيع والشراء لانه لو وكله في هذه الحالة فباع جازا لانه لا يلزمه العهدة نص
 ما به في الوكالة فمن المشائخ رح من قال على قياس ما ذكر في الوكالة ينبغي ان يصح البيع
 في هذه الحالة الى مال شمس الائمة الحلواني ومن المشائخ رح من فرق واليه مال شيخ الاسلام
 كذا في الذخيرة * وهو الاصح لانه لما وكله وهو صحيح العقل فهو ماضى ببيعه الا باعته اذ رأي كامل
 وقد انعدم ذلك بجنونه واما اذا وكله وهو بهذه الصفة فتدريضي ببيعه بهذا القدر من الرأي فيكون هو
 في البيع

في البيع ممثلاً امره كذا في المبسوط * وفي الاملاء عن محمد رح اذا مات العدل وتدا كان وكيلاً ببيع
الرهن فوصى الى رجل ببيعه لم يجز الا ان يكون الراهن قال له في اصل الوكالة وكذا ببيع الرهن
واجزت لك ما صنعت فيه من شيء فحينئذ يجوز لوصيه ان يبيع وليس لوصيه ان يوصي به الى ثالث
وروى الحسن عن ابي حنيفة رح ان وصي العدل يقوم مقامه في البيع كذا في الذخيرة * ولو اراد
وارث العدل ببيعه لم يجز كذا في المبسوط * ولو اجتمع الراهن والمرتهن على وضعه على يدي
عدل آخر وقدمات الاول او على يد المرتهن جاز لان الحق لهما فان اختلفا وضعه القاضي
على يدي عدل وان شاء على يدي المرتهن واذا علم القاضي ان المرتهن مثل العدل في العدالة
يضعه على يديه وان كره الراهن فاما اذا اراد ان يضعه في يدي الراهن ذكر في بعض
الرواية ليس له ذلك وذكر في بعض الروايات له ذلك كذا في محيط السرخسي * ولومات العدل
فوضع على يدي عدل آخر من تراض او اختلفا في ذلك فوضعه القاضي على يدي عدل فليس
للعديل الثاني ان يبيع الرهن وان كان الاول مسلطاً على البيع هكذا في الظهيرية * ولو كان العدل
رجلين والرهن مما لا يقسم فوضعه عند احدهما جاز ولم يضمن وان كان مما يقسم لا يضمن القابض
بالاجماع ويضمن الدافع عند ابي حنيفة رح خلافاً لهما كذا في محيط السرخسي * ولا يملك
المسافر بالرهن اذا كان الطريق مخوفاً واذا كان آمناً وجد التقييد بالمصر لا يملك وان لم يوجد
التقييد بالمصري يملك وذكر في غير رواية الاصول ان على قول ابي حنيفة رح اذا كان آمناً يملك
المسافر بها على كل حال وعلى قول ابي يوسف رح يملك اذا كان الرهن شيئاً ليس له حمل
ومؤنة وعلى قول محمد رح اذا كان سفره منه بد يضمن على كل حال كذا في الذخيرة *
واذا باع العدل الرهن وقضى المال المرتهن ثم وجد بالعبد عيباً فالخصم فيه هو العدل فاذا رده عليه
بيئته فانه يضمن الثمن لانه القابض للثمن ويرجع به على المرتهن ويكون الرهن رهناً على حالته
الاولى ببيعه العدل ولولم يقيم بينة على العيب ولكن العدل اقربه وكان ميلاً لا يحدث مثله فكذلك
وان كان ميلاً يحدث مثله فلم يقربه ولكن ابى ان يحلف حتى رده القاضي عليه فهو كالاول
عندنا وان اقرأه خاصة ولو اقاله البيع اوردته عليه بعيب يحدث مثله ولا يحدث مثله بغير
قضاء قاضٍ لزم ذلك العدل خاصة كذا في المبسوط * ولو باع العدل الرهن وسلم الثمن الى
المرتهن ثم استحق العبد اورد بعيب بقضاء قاضٍ فان المشتري يرجع بالثمن على العدل ثم العدل

بالخيار ان شاء رجع على المرتهن بالثمن ويعود دين المرتهن على حاله وان شاء رجع على الراهن ولوان العدل باع الرهن ولم يسلم الثمن الى المرتهن فاستحق العبد او رد بعيب بقضاء فان العدل لا يرجع على المرتهن هذا اذا كان التسليط على البيع شرطا في عقد الرهن فان كان التسليط على البيع بعد عقد الرهن قالوا العدل ههنا يكون وكيل الراهن وما يلحقه من العهدة يرجع به على الراهن دفع الثمن الى المرتهن اولم يدفع ولوان العدل اقر في الوجه الاول انه باع وقبض الثمن وسلم الى المرتهن وانكر المرتهن ذلك كان القول قول العدل ويبطل دين المرتهن كذا في فتاوى قاضيخان * واذا باع العدل الرهن ثم وهب الثمن للمشتري قبل ان يقبضه فهو جائز في قول ابي حنيفة ومحمد ربح وهو ضامن له ولا يجوز في قول ابي يوسف ربح بمنزلة الوكيل بالبيع اذا ابرأ المشتري عن الثمن ولو قال قبضته فهلك عندي كان مصدقا في ذلك وكان من مال المرتهن وكذلك لو قال دفعته الى المرتهن فهو مصدق مع يمينه ولا نقول باقرار العدل يثبت وصول الثمن الى المرتهن ولكنه يسقط حق المرتهن ولو قبض الثمن ثم وهبه كله او بعضه لم يجوزوا لو قال حطت منك من الثمن كذا وكذا فذلك جائز في قول ابي حنيفة ومحمد ربح فعليه ان يغرم مثله للمشتري من ماله والمقبوض سالم للمرتهن وهذا بخلاف ما اذا اضاف الهبة الى المقبوض واذا باع العدل الرهن وقبض الثمن فهلك عنده ثم رد عليه المبيع بعيب فمات عنده او استحق او هو باق في يده وقد اخذ بالثمن حتى ادّاه فله ان يرجع على الراهن في ذلك كله ولا يكون له ان يرجع على المرتهن كذا في المبسوط * ولو رخص سعرة ثم باعه فالعبرة بالثمن ولا يسقط من الدين ما نقص من السعر بخلاف ما اذا مات بعد ما رخص يعتبر قيمة يوم الرهن ويصدق الراهن انه هلك قبل البيع بعد ما رخص سعرة وبينه المرتهن او العدل على البيع اولى ولو قتل الراهن بعد ما رخص سعرة ضمن قيمته وسقط من الدين ما نقص من السعر ولو باعه العدل بالفين وقيمته الف والدين الف فهلك الف وخمس مائة سقط نصف الدين واو كانت القيمة يوم الرهن الفين فبيع بثلاثة آلاف فهلك الفان فالباقى بينهما نصفان كذا في التاتارخانية ناقلا عن الغياثية * فاذا دفع العدل الرهن الى اجنبي ودیعة من غير ضرورة فهو ضامن وكذلك الجواب في حق المرتهن كذا في المحيط * وللعدل ان يسلم الرهن الى من في قبالة من امرأته وخادمه وولده واجرائه الذين يتصرفون في ماله كذا في فتاوى قاضيخان * والمرتهن ان يطالب الراهن بالدين ويحبسه به فان خاصمه الى الحاكم اوجب تسليم الدين فان امتنع حبسه به فان كان

الرهن في يده فليس عليه ان يمكنه من بيعه حتى يقضي الدين من ثمنه ولو قضاة البعض فله ان يحبس كل الرهن حتى يستوفي البقية فاذا قضاة الدين قيل له سام الرهن اليه كذا في السراج الوهاج * لا سيجابي رجل رهن جارية بماله ووضعها على يدي عدل وامره ببيعها فباعها العدل وقبض الثمن واوفاه المرتهن ثم استحق الرهن فهذا على وجهين اما ان يكون الرهن قائما واما ان يكون هالكا فان كان قائما واخذ المستحق من المشتري فالثمن على العدل والعدل بالخيار ان شاء رجع على الراهن بالقيمة وان شاء رجع على المرتهن بالثمن الذي دفع اليه واذا رجع على المرتهن رجع المرتهن على الراهن بدينه وان كان الرهن هالكا فالمستحق بالخيار ان شاء ضمن الراهن وان شاء ضمن المشتري وان شاء ضمن العدل وليس له ان يأخذ المرتهن الا اذا اجاز البيع واخذ ثمنه فحينئذ له ان يضمه ايضا فان اختار تضمين الراهن فقد تم الرهن وان شاء ضمن المشتري ويبطل البيع ورجع المشتري على العدل وان شاء ضمن العدل فالعدل بالخيار ان شاء ضمن الراهن وان شاء رجع على المرتهن بالثمن الذي اعطاه كذا في التاتارخانية * قال وان كان العدل عبدا محجورا عليه فان وضع الرهن على يديه باذن مولاه فهو جائز وان وضعه على يده بغير اذن مولاه فهو ايضا جائز ولكن عهدة البيع لا تكون عليه لان المولى يتضرره من حيث انه يتوي مالىته فيه وانما العهدة على الذي سلطه على البيع وكذا الصبي الحر يعقل اذا جعل عدلا فهو والعبد سواء فان كان ابوه اذن له فالعهدة عليه ويرجع به على الذي امره وان لم يكن ابوه اذن له فاستحق المبيع في يد المشتري رجع الثمن على المرتهن الذي قبض المال لانه هو الذي انتفع بهذا العقد حين سلم الثمن له واذا رجع عليه رجع المرتهن على الراهن بماله وان شاء على الراهن لان البائع كان مأمورا من جهته وانما حصل بيعه وقبض الثمن له كذا في المبسوط * واما بيان من يصلح عدلا في الرهن ومن لا يصلح فالمولى لا يصلح عدلا في رهن عبدة المأذون حتى لو رهن العبد المأذون على ان يضع على يد مولاه لم يجز الرهن سواء كان على العبد دين او لم يكن والعبد يصلح عدلا في رهن مولاه حتى لو رهن انسان على ان يضع في يد عبدة المأذون يصح الرهن والمولى يصلح عدلا في رهن مكاتبه والمكاتب يصلح عدلا في رهن مولاه والمكفول عنه لا يصلح عدلا في رهن الكفيل وكذا الكفيل لا يصلح عدلا في رهن المكفول منه واحد شريكي المفاوضة لا يصلح عدلا في رهن صاحبه بدين التجارة وكذا احد شريكي العنان في التجارة لا يصلح عدلا في رهن صاحبه بدين التجارة فان كان من غير التجارة فهو جائز في الشريكين

جميعا لان كل واحد منهما اجنبي عن صاحبه في غير دين التجارة فلم تكن يده كيد صاحبه ورب المال لا يصلح عدلا في رهن المضارب ولا المضارب في رهن رب المال والاب لا يصلح عدلا في رهنه بضمن ما اشترى للصغير فان اشترى الاب للصغير شيئا ورهن بضمن ما اشترى له على ان يضعه على يذ نفسه فالشراء جائز والرهن باطل وهل يصلح الراهن عدلا في الرهن فان كان المرتهن لم يقبض من يده بعد لا يصلح حتى لو شرط في عقد الرهن ان يكون في يده فسد العقد وان كان قبضه المرتهن ثم وضع على يده جاز بيعه كذا في البدائع * واذا كان العدل صغيرا لا يعقل فجعل الرهن على يده لم يجز ولم يكن رهنا ولو كبر وعقل وباع الرهن جاز البيع بتسليط الراهن آية على البيع وذكر الخصاص في رح ان هذا قول ابي يوسف ومحمد رح واما عند ابي حنيفة رح فلا يجوز بيعه بعد البلوغ واذا كان العدل ذميا او حربيا مستأمنًا والراهن والمرتهن مسلمين او ذميين فهو جائز لان المستأمن في المعاملات بمنزلة الذمي والمسلم وهو من اهل يد معتبرة شرعا وهو من اهل ان ينفذ بيعه بتسليط المالك كما ينفذ بيعه باعتبار ملكه فان لحق الحربي بالدار لم يكن له ان يبيع وهو في الدار فان رجع فهو على وكالته بالبيع وان كان الحربي الراجع الى دار الحرب هو الراهن والمرتهن والعدل ذمي او حربي مقيم في دار الاسلام امان فله ان يبيعه كذا في المبسوط * الباب الثالث في هلاك المارهون بضمان او بغير ضمان اذا هلك المارهون في يد المرتهن او في يد العدل ينظر الى قيمته يوم القبض الى الدين فان كانت قيمته مثل الدين يسقط الدين بهلاكه وان كانت قيمته اكثر من الدين سقط الدين وهو في الفضل امين وان كانت قيمته اقل من الدين سقط من الدين قدر قيمة الرهن ويرجع المرتهن على الراهن بفضل الدين كذا في الذخيرة * اذا رهن ثوبا قيمته عشرة بعشرة فهلك عند المرتهن سقط دينه فان كانت قيمة الثوب خمسة يرجع المرتهن على الراهن بخمسة اخرى وان كانت قيمته خمسة عشرة فالفضل امانة عندنا كذا في الكافي * هذا هو الحكم في الرهن الصحيح وكذا الحكم في الرهن الفاسد وذكر الكرخي رح ان المقبوض بحكم الرهن الفاسد لا يكون مضمونا والاول اصح واما المقبوض بحكم الرهن الباطل لا يتعلق به الضمان اصلا نص عليه محمد رح في الجامع والباطل من الرهن ما لا يكون منعقدا اصلا كالباطل من البيوع والفاسد من الرهن ما يكون منعقدا لكن بوصف الفساد كالفاسد من البيوع وشرط انعقاد الرهن ان يكون الرهن مالا

ما لا والمقابل به مضمونا الا أنه عند فقد بعض شرائط الجواز ينعقد الرهن لوجود شرط الانعقاد
 لكن بصفة الفساد لا لعدم شرط الجواز وفي كل موضع لم يكن الرهن مالا ولم يكن المقابل به مضمونا
 لا ينعقد الرهن اصلا فعلى هذا تخرج المسائل هذا بيان حكم الهلاك واما حكم النقصان فان كان
 النقصان من حيث العين يوجب سقوط الدين بقدره وان كان من حيث السعر لا يوجب
 سقوط شيء من الدين عند علمائنا الثلاثة كذا في الذخيرة * واذا برئ الراهن من الدين من غير
 اداء ولا ايفاء اما بالهبة او بالابراء ثم هلك الرهن في يد المرتهن من غير ان يمنعه عن الراهن
 هلك مضمونا عليه قياسا وفي الاستحسان يهلك امانته وبه اخذ علماءنا واما اذا برئ الراهن بالايفاء
 ثم هلك الرهن في يد المرتهن هلك مضمونا حتى يجب على المرتهن رد ما استوفى على الراهن
 اشترى عبدا وقبضه واعطاه بالثمن رهنا فهلك في يده ثم وجد العبد حرا او استحق ضمن المرتهن
 كذا في السراجية * رجل له على رجل الف درهم وبه رهن عند صاحب المال فقضى رجل
 دين الراهن تطوعا سقط الدين وكان للمطلوب ان يأخذ رهنه فان لم يأخذ حتى هلك الرهن
 كان على المرتهن ان يرد على المتطوع ما اخذ ويعود ما اخذ الى المتطوع لا الى ملك المتطوع
 عليه كذا في الظهيرية * واذا احال الراهن المرتهن على رجل بمال وهلك الرهن بعد ذلك
 يهلك مضمونا بالدين قياسا واستحسانا ولم يذكر في الاصل ما اذا اراد الراهن بعد الحوالة ان يأخذ
 الرهن من المرتهن هل له ذلك قالوا ذكر هذه المسئلة في الزيادات في موضعين ذكر في احد
 الموضعين ان له ذلك وذكر في موضع آخر انه ليس له ذلك كذا في المحيط * واذا رهن من آخر
 عبدا يساوي الباقي ثم تصاد قاعلى انه لم يكن عليه شيء وكان هذا التصديق بعد ما هلك
 الرهن كان على المرتهن ان يرد الباقي على الراهن فاما اذا تصاد قاعلى هلاك الرهن انه لم يكن
 عليه شيء ثم هلك الرهن فهلك مضمونا واما امانة ذكر شيخ الاسلام رح ان فيه اختلاف المشائخ
 وذكر شمس الائمة الحلواني رح نص محمد رح في الجامع انه يهلك امانة كذا في الذخيرة * رهن
 عينا ثم دفع عينا آخر مكانها واخذ المرتهن جاز لكون الرهن هو الاول ما لم يرد وبعده يصير
 الثاني رهنا ثم للمرتهن ان يحبس الرهن حتى يستوفي جميع الدين ولو بقي درهم ولو ادى الدين
 او بعضه ثم هلك الرهن في يد المرتهن فلا يسترد الزيادة كذا في جامع المصنوعات * اذا رهن عبدا
 يساوي الباقي فجاء بجارية فقال خذها ورد الي العبد فهو جائز ولا يسقط ضمان الاول حتى يرد

والثاني امانة في يده حتى يزد الاول فاذا فعل ذلك صارت الجارية مضمونة فان كانت قيمة الاول خمسمائة وقيمة الثاني الفا والدين كذلك فهلك يهلك بالالف واذا كانت قيمة الثاني خمسمائة وقيمة الاول الفا فهلك الثاني في يده هلك بخمسمائة كذا في التاتارخانية * رهن حنطة ثم قال بخذ الشعير مكانها فاخذه ورد نصفها ثم هلك الشعير وما بقي منها هلك ما بقي بنصف الدين ولا يضمن الشعير كذا في التمرثاشي * رجل رهن جارية تساوي الفا بالف فماتت عند المرتهن بطل الدين بطريق الاستيفاء وكذا الرهن بالسلم اذا هلك يبطل السلم كذا في شرح الجامع الصغير لتاضيخان * واذا ارتهن الرجل من الرجل ثوبا وقبضه وقيمته والدين سواء فاستحقه رجل فانه يأخذه ويرجع على الراهن بدينه وان كان الثوب هلك في يد المرتهن فللمستحق ان يضمن قيمته ايها شاء لانه تبين بالاستحقاق ان الراهن كان غاصبا والمرتهن غاصب الغاصب فان ضمن الراهن كان الرهن بما فيه وان ضمن المرتهن رجع المرتهن على الراهن بقيمة الرهن ويرجع بالدين ايضا عليه ولو كان الرهن عبدا فابق فضمن المستحق المرتهن قيمته ورجع المرتهن على الراهن بتلك القيمة وبالدين ثم ظهر العبد بعد ذلك فهو للراهن ولا يكون رهنا لان الضمان استقر عليه واذا كان الرهن امة فولدت عند المرتهن ثم ماتت هي واولادها ثم استحقها رجل فله ان يضمن بقيمتها ان شاء المرتهن وان شاء الراهن وليس له ان يضمن قيمة الولد واحد منهما كذا في المبسوط * واذا اخذ رهنا بشرط ان يقرضه كذا فهلك في يده قبل ان يقرضه هلك بالاقل من قيمته وما سمي له من القرض لانه قبض بسوم الرهن فكان مضمونا كالمقبوض بسوم الشراء كذا في السراج الوهاج * قال الراهن للمرتهن اعط الرهن للدلال حتى يبيعه وخدد راحمك فاعطاه فهلك في يده لا يضمن المرتهن كذا في القنية * واذا رهن ثلاثة عبدا عند رجل بدين له على كل واحد منهم صم وان مات ذهب من دين كل واحد منهم ما يحصنه من العبد وتراجعوا فيما بينهم حتى لو كان له على رجل الف وخمسمائة وعلى آخر الف وعلى آخر خمسمائة فرهنوا عبدا بينهم اثلاثا قيمته الفان فهلك صار مستوفيا من كل واحد ثلثي ما عليه لان المرهون مضمون باقل من قيمته ومن الدين والرهن اقل لان الدين ثلاثة آلاف وقيمة العبد الفان فيصير مستوفيا من الدين بقدر قيمة العبد وهي الفان والالفان من ثلاثة آلاف قدر ثلثيها فيصير مستوفيا من صاحب الف وخمسمائة الف درهم ومن صاحب الالف ستمائة وستين وثلثين ومن صاحب الخمسمائة ثلثمائة وثلثين وثلثا ويبقى على كل واحد ثلث دينه ثم الذي

عليه الف وخمسائة يضمن لكل واحد من صاحبيه ثلثمائة وثلاثة وثلاثين وثلثا لانه صار قاضيا من دينه الفالته من نصيبه وذلك ثلثمائة وثلاثة وثلاثون وثلث وثلثه من نصيب من عليه الف وثلثه من نصيب من عليه خمسائة فيضمن لهما مقدار ما قضي من دينه من نصيبهما والذي عليه الف يضمن لكل واحد من صاحبيه مائتين واثنين وعشرين درهما وتسعي درهما لانه صار قاضيا من دينه ستمائة وستا وستين وثلثين ثلثها من نصيبه وذلك مائتان واثنان وعشرون وتسعان وثلثها من نصيب من عليه الف وخمسائة وثلثها من نصيب من عليه خمسائة فيضمن لصاحبيه مقدار ما قضي دينه من نصيبهما والذي عليه خمسائة صار قاضيا من دينه ثلثمائة وثلاثة وثلاثين وثلثا ثلثه من نصيبه وذلك مائة واحد عشر وتسع وثلثه من نصيب من عليه الف وثلثه من نصيب من عليه الف وخمسائة فيضمن لصاحبيه مقدار ما قضي من نصيبهما ثم تقع المقاصة بينهم تقاصوا او لم يتقاصوا لا تحاد الجنس فمن عليه خمسائة استوجب على من عليه الف وخمسائة ثلثمائة وثلاثة وثلاثين وثلثا وهو قد استوجب عليه مائة واحد عشر وتسعا فتقع المقاصة بهذا القدر ويرجع من عليه خمسائة عليه بما بقي وهو مائتان واثنان وعشرون وتسعان وكذا من عليه خمسائة استوجب على من عليه الف مائتين واثنين وعشرين وتسعين وهو قد استوجب الرجوع عليه بمائة واحد عشر وتسع فتقع المقاصة بهذا القدر ويرجع عليه بما بقي وهو مائة واحد عشر وتسع وكذا من عليه الف استوجب الرجوع على من عليه الف وخمسائة بثلثمائة وثلاثة وثلاثين وثلث وهو استوجب الرجوع عليه بمائتين واثنين وعشرين وتسعين فتقع المقاصة بهذا القدر ويرجع عليه بالفضل وهو مائة واحد عشر وتسع كذا في الكافي * ويصح الرهن برأس مال السلم وثمان الصنف والمسلم فيه فان رهن برأس مال المسلم وهلك الرهن في المجلس صار المرتهن مستوفيا لرأس ماله اذا كان به وفاء والسلم جائز بحاله وان كان اكثر فالفاضل امانة وان كان اقل صار مستوفيا بقدره ويرجع على رب السلم بالباقي وان لم يهلك حتى افتراق بطل السلم وعليه رد الرهن فان هلك في يده قبل الرد هلك برأس المال ولا ينقلب السلم جائزا وكذا في هذا الحكم في بدل الصنف اذا اخذ به رهنا فانه اذا هلك قبل الافتراق صار مستوفيا ان كان به وفاء وبقدرة ان كان اقل وان كان اكثر فالزيادة امانة وان تفرقا قبل هلاكه وهلك بعد الافتراق بطل الصنف ويجب رد مقدار ما كان موهونا وتكون الزيادة امانة ولو اخذ بالمسلم فيه رهنا وهلك في المجلس صار مستوفيا للمسلم فيه ويكون

في الزيادة امينا وان كانت قيمته اقل صار مستوفيا بقدر ما ورجع بالباقي كذا في السراج الوهاج *
وان هلك بعد الافتراق بحبس عليه مقدارا ما كان مضمونا ولا يعود الملم جائزا كذا في الينابيع *
ولو تفاسخا المسلم والمسلم فيه رهن يكون ذلك رهنا برأس المال حتى يحبس به والقياس ان لا يحبس به
ولو هلك الرهن بعد التفاسخ يهلك بالمسلم فيه لا برأس المال لانه مرهون بالطعام حقيقة وانما يظهر
اثرة في رأس المال في الحبس لانه بدل قائم مقامه فاذا هلك يهلك بالاصل لمن باع عبدا وسلم واخذ
بالثمن رهنا ثم تقايلا البيع له حبسه لاخذ المبيع ولو هلك المرهون يهلك بالثمن كذا في الكافي *
واذا اسلم الرجل خمسمائة درهم الى رجل في طعام مسمى فارتهن به عبدا يساوي ذلك الطعام
ثم صالحه من رأس ماله في القياس له ان يقبض العبد ولا يكون للمرتهن ان يحبس الرهن برأس
المال وفي الاستحسان له ان يحبس الرهن حتى يستوفي رأس المال فان هلك العبد في يده من غير
ان يمنعه فعلى المرتهن ان يعطي مثل الطعام الذي كان على المسلم اليه ويأخذ رأس ماله وكذلك
لو وهب له رأس المال بعد الصلح ثم هلك العبد فعليه طعام مثله قال الأثرى ان رجلا لاقترض كرهنطة وارتهن
منه ثوبا قيمته مثل قيمته فصالحه الذي عليه الكراءى كرمي شعير يد ابيد جاز ذلك ولم يكن له ان يقبض
الثوب حتى يدفع كرمي الشعير ولو هلك الرهن صده بطل طعامه ولم يكن له على الشعير سبيل
ولو باعه الكريد را هم ثم افتراق قبل ان يقبضها بطل البيع لانهما افترقا عن دين بدين وبقي الطعام
عليه والثوب رهن به بخلاف الشعير فانه مبن فانما افترقا هنا من دين بدين حتى لو كان الشعير بغير
عينه وتفرقا قبل ان يقبض كان البيع باطلا ايضا لانه دين بدين هكذا ذكر في الاصل وينبغي في هذا
الموضع ان لا يصح البيع اصلا لان الشعير بغير عينه بمقابلة الحنطة يكون مبيعا وبيع ما ليس هذا لانسان
لا يجوز كذا في المبسوط * رجل دفع الى رجل ثوبين وقال خذ ايهما شئت بالمائة التي
علي فاخذها فضاها في يده من محمد رح انه قال لا يذهب من الدين بشيء وجعل
هذا بمنزلة رجل عليه مشرون درهمين دفع المديون الى الطالب مائة درهم وقال خذ منها
عشرين درهما فقبضها فضاها في يده قبل ان يأخذ منها عشرين درهما فضاها من مال
المديون والدين عليه على حاله ولو دفع اليه ثوبين وقال خذ احدهما رهنا بدينه فاخذها
وقيمتها سواء قال محمد رح بذهب نصف قيمة كل واحد منهما بالدين ان كان مثل الدين كذا
في فتاوى

في فتاوى قاضيخان * رهن ثوبا قيمته خمسة وخمسة وقصدي دينارين ثم قال يكون الرهن رهنا بباقي
 من الدين فهو رهن بالخمسة حتى لو ملك يرجع عليه الراهن بدينارين كذا في القنية * وجل
 اشترى ثوبا بعشرة دراهم ولم يقبض المشتري الثوب المبيع واعطاه ثوبا آخر حتى يكون رهنا بالثمن
 قال محمد رح لم يكن هذا رهنا بالثمن وللمشتري ان يسترد الثوب الثاني فان هلك الثوب الثاني
 عند البائع وقيمتها سواء يهلك بالخمسة دراهم لانه كان مضمونا بالخمسة كذا في فتاوى قاضيخان *
 وفي الكبرى اذا اعطى المديون الى الدائن ثوبا وقال هذا رهن ببعض حقك ثم هلك في يده
 يهلك بما شاء المرتهن في قول ابي يوسف رح كذا في التاتارخانية * ابن سماعه عن محمد رح
 رجل له على رجل مال فتضاه بعضه ثم دفع اليه عبدا وقال هذا رهن عندك بباقي من مالك
 او قال رهن عندك بشيء ان كان بقي لك فانه لا ادري ابقى لك شيء من المال او لم يبق فهو
 رهن جائز وهو رهن بما بقي ان كان قد بقي منه وان لم يبق منه شيء وهلك العبد في يد المرتهن
 فلا ضمان عليه فيه وروى بشر عن ابي يوسف رح اذا اخذ رهنا بالعيب في المشتري او بالعيب
 في الدراهم التي اقتضى لم يجز ولو استقرض منه خمسين درهما فقال المقرض انها لا تكفيك
 لكن ابعت التي برهن حتى ابعت انيك ما يكفيك فبعث اليه بالرهن فصاع في يد المرتهن فعليه الاقل
 من الرهن ومن خمسين درهما فالحاصل ان المستقرض اذا سمى شيئا ورهن فهلك الرهن قبل
 ان يقرضه فالرهن مضمون بالاقل من قيمته ومما سدى وان لم يكن سمى شيئا فقد اختلف ابو يوسف
 ومحمد رح فيما بينهما كذا في المحيط * وفي الفتاوى العتابية ولو قال امسكه بدراهم فهو مضمون
 بالاقل من قيمته ومن ثلثة دراهم وفي المجرد اذا دفعه رهنا ليقرضه عشرة فلم يقرضه وادعى المرتهن
 الرد عليه وحلف ضمن العشرة ولو اعطاه رهنا بنقصان ما ادعى فان ظهر النقصان فهو رهن به وان
 لم يظهر ضمن الاقل من قيمته ومن نصف الدين ولو قال خذ هذه العشرة رهنا بدراهمك وكانت
 خمسة يهلك بنصف درهم ولو رهن عشرة دراهم وكانت خمسة ستون تساوي درهما فتيها سدس
 الدين ولو رهن عبدا على انه سليم وكان معيبا وفيه وفاء يهلك بجميع الدين كذا في التاتارخانية *
 رجل عليه دين لرجل وبه كفيل فاخذ الطالب من الكفيل رهنا ومن الاصيل رهنا واحدهما
 بعد الآخر ولكل واحد من الرهنيين وفاء بالدين فهلك احد الرهنيين عند المرتهن قال ابو يوسف رح
 ان هلك الرهن الثاني ان كان الراهن الثاني علم بالرهن الاول فان الثاني يهلك بنصف الدين

ولم يعلم بذلك فهلك يهلك بجميع الدين وذكر في كتاب الرهن ان الثاني يهلك بنصف الدين ولم يذكر العلم والجهل والصحيح ما ذكر في كتاب الرهن لان كل واحد منهما مطالب بجميع الدين فيجعل الرهن الثاني زيادة في الرهن فيقسم الدين على الدين الاول والثاني على قدر قيمتهما فإيهما هلك يهلك بنصف الدين كذا في فتاوى قاضيخان * وفي مجموع النوازل روى هشام عن محمد بن حمران رجل له على رجل الف درهم فرهن اجنبي بالالف عبدا بغير امر المطلوب ثم جاء رجل آخر ورهن بها عبدا آخر بغير امر المطلوب ايضا فهو جائز والاول رهن بالالف والثاني بخمسائة وفي آخره رهن الاصل رجل له على رجل الف درهم رهن بها رهنا يساوي الغائم جاء فضولي وزاده في الرهن يساوي الف درهم فهو جائز وان اراد ان يفتك احد الرهنيين بقضاء نصف المال ليس له ذلك فإيهما هلك يهلك بنصف الدين وروى ابراهيم عن محمد بن حمران انه اذا هلك رهن المديون هلك بجميع الدين واذا هلك رهن المتبرع هلك بنصفه كذا في المحيط * رجل حليه دين فكفل انسان باذن المديون فاعطى المديون صاحب الدين رهنا بذلك المال ثم ان الكفيل ادى الدين الى الطالب ثم هلك الرهن عند الطالب فان الكفيل يرجع على الاصيل ولا يرجع على الطالب ويرجع المطلوب على الطالب بالدين كذا في الظهيرية * ولو اقترض الرجل كرا من طعام واخذ من المستقرض رهنا من الطعام ثم ان المستقرض اشترى الطعام الذي في ذمته بالدرهم ودفع اليه الدرهم وبرئ من الطعام ثم هلك الرهن عند المرتهن فانه يهلك بالطعام الذي كان قرضه اذا كان قيمة الرهن مثل قيمة الطعام يجب على المرتهن رد ما قبض من الدرهم كذا في فتاوى قاضيخان * رهن عديدين بالف فاستحق احدهما او بان حرا وقال الراهن للمرتهن ان احتججت الي احدهما فردة الي فردة المرتهن فالباقي رهن بخصته لكن لا يفتكه الا بكل الدين كذا في الوجيز للكردي * اشترى عبدا وقبضه واعطاه بالثمن رهنا فهلك في يده ثم وجد العبد حرا واستحق ضمن المرتهن الرهن كذا في السراجية * اشترى خلا بدرهم او شاة على انها مذبوحة بدرهم ورهن به شيئا ثم هلك الرهن فظهر ان الخل خمر والشاة ميتة يهلك مضمونا لانه رهن بدين ظاهر بخلاف ما اذا اشترى خدرا او خنزيرا او ميتة او حرا ورهن بالثمن شيئا وهلك عند المرتهن لا يضمن لانه رهن باطل لا فاسد كذا في الوجيز للكردي * ارتهن عبدا بكر حنطة فمات عبده ثم ظهر ان الكر لم يكن على الراهن فعلى المرتهن قيمة الكر دون العبد كذا في الكافي وخزانة المفتين *

ولو اُحال الراهن المرتهن بالمال على رجل ثم مات العبد قبل ان يردّه فهو بمافيه وبطلت الحوالة كذا في خزائن الاكمل * سأل من البزاز ثوباً ليريه غيره ثم يشتريه فتال البزاز لا دفعه اليك الا برهن فرهن عنده متاعاً فهلك في يده والثوب قائم في يد الراهن او المرتهن لا يضمن البزاز كذا في القنية * وفي فتاوى ابي الليث رح رهن شجرة فرصاد تساوي مع الورق عشرين درهماً فذهب وقت الاوراق وانتقص ثمنه قال ابو بكر الاسكاف يذهب من الدين بحصة النقصان وليس هذا كتغير السعر وقال الفقيه ابو الليث رح عندي انه لا يسقط شيء من الدين الا ان يكون النقصان في الثمن لنقصان في نفس الشجرة او لتناثر الاوراق فحينئذ يسقط من الدين بحسابه وقول الفقيه ابي بكر رح اشبه واقرب الى الصواب لان الاوراق بعد ذهاب وقتها لا قيمة لها اصلاً ولا يقابل بشيء كذا في المحيط * والتتوى على قول ابي بكر الاسكاف كذا في التاتارخانية * اذا اخذ عمامة المديون بغير رضاه ليكون رهناً عنده لم يكن رهناً بل غصباً كذا في السراجية * اذا اخذ عمامة المديون ليكون رهناً عنده لا يجوز اخذه ويهلك هلاك المرهون كذا في الملتقط * رجل له دين على رجل فتقاضاه ولم يعطه فدفع العمامة عن رأسه رهناً بدينه واعطاه منديلاً صغيراً يلقه على رأسه وقال احضر ديني حتى اردّ هاعليك فذهب الرجل وجاء بدينه بعد ايام وقد هلكت العمامة فانها تهلك هلاك المرهون لا هلاك المغصوب لانه امسكها رهناً بدينه والغريم بتركها عنده وبذاهبه صار راضياً بان يكون رهناً فصار رهناً كذا في جواهر الفتاوى * رجل رهن عبداً وابق سقط الدين فان وجد عاد رهناً ويسقط الدين بحساب نقصان القيمة ان كان هذا اول اباق وان كان ابق قبل ذلك لم ينقص من الدين شيء هكذا ذكر في مجموع النوازل وذكر في المنتقى انه يبطل الدين بقدر ما نقصه الا باق من غير تفصيل وهكذا ذكر في المجرد عن ابي حنيفة رح ولو كان القاضي جعل الرهن بمافيه حين ابق ثم ظهر فهو رهن على حاله كذا في الذخيرة * ارض مرهونة غلب عليه الماء فهي بمنزلة العبد الا بقاءه لانه ربما يقل الماء فتصير الارض منتفعة فكان احتمال عودها منتفعة قائماً فلا يسقط الدين وذكر الحاكم في المختصر لاحق للمرتهن على الراهن لان الرهن قد هلك لان هلاك الشيء بخروجه من ان يكون منتفعاً به كالشاة اذا ماتت ولهذا بطل البيع اذا صارت الارض بحراً قبل القبض فان نصب الماء فهي رهن على حالها فان افسد شيئاً منها وعقر نخلاً منها ذهب من الدين بحسابه كذا في محيط السرخسي * ولو رهن عصيراً فتخمر ثم صار خلا كان رهناً على حاله ويطرح

من الدين ما نقص ومن محمد ربح له تركه بالدين والشاة اذا ملكت فدبغ جلد ها يكون رهنا بحصته
 كذا في فتاوى قاضي خان * رهن عصيرا قيمته عشرة بعشرة فصار خمرا ثم صارت خلا يساوي
 عشرة فهو رهن بعشرة يفتكه بذلك كذا في السراجية * رهن ذمي من ذمي خمرا فصارت خلا
 لا ينقص من قيمته يبقى رهنا ثم صدهما يتخير الراهن ان شاء افتك الرهن بجميع الدين واخذه
 وان شاء ضمنه خمرا مثل خمرة فيصير الخل ملكا للمرتهن وعند محمد ربح ان شاء افتك بالدين
 وان شاء جعله بالدين كذا في محيط السرخسي * ولو رهن شاة فماتت بسقط الدين فان دبغ
 المرتهن جلد ها فهو رهن وهذا بخلاف الشاة المشتراة اذا ماتت قبل القبض فيدبغ البائع جلد ها
 فان شيئا من الثمن لا يعود رهنا هناك فان كان الدين عشرة دراهم وكانت الشاة تساوي عشرة
 والجلد يساوي درهما فهو رهن بدرهم وان كانت الشاة تساوي عشرين يوم الرهن والدين
 عشرة وكان الجلد يساوي درهما يومئذ فالجلد رهن بنصف درهم ولو ارتهن من مسلم وكافر
 خمرا فصارت في يده خلا لم يجز الرهن وللراهن ان يأخذ الخل ولا يعطيه اجرا والدين كما كان
 ان كان الراهن مسلما وان كان الراهن كافرا وكانت قيمته يوم رهن والدين سواء فله ان يدع
 الخل ويطلب الدين قبل هذا قول محمد ربح والاصح انه قولهم جميعا وهذا بخلاف ما اذا كان
 المرتهن ذميا كذا في المبسوط * وفي فتاوى الديناري اذا رهن مسلم من مسلم شيئا بخدر وهلك
 الرهن عند المرتهن لا يتعلق الضمان بهلاكه وهذا الرهن باطل ويكون امانة عنده وله ان يسترده
 من المرتهن فان هلك لم يكن لكل واحد منهما على الآخر شيء وهكذا الحكم اذا كان المرتهن
 مسلما والراهن كافرا فالرهن باطل وللراهن ان يسترد وليس للمرتهن شيء ولو كانا كافرين فالرهن
 صحيح فيما بينهما ويفتكه بمثل الخمر او ثمنها ان اشترى ويهلك بما فيه لو هلك كذا في الفصول
 العمدية * رجل اشترى من رجل جارية بالف درهم وابى البائع ان يدفعها اليه حتى يتبض
 الثمن وقال المشتري لا ادفع اليك الثمن حتى تدفعها الي فاصطاحا على ان وضع المشتري
 الثمن على يدي عدل حتى يدفع البائع اليه الجارية فهلك الثمن في يد العدل فهو من مال
 المشتري ولو كان البائع قال ضع رهنا بالثمن على يدي هذا الرجل حتى ادفع اليه الجارية
 فوضعه رهنا بالثمن فهلك من مال البائع كذا في محيط السرخسي * ولو رهن عبد قيمته
 مائتا

ما تاد رهم بمائة فذهبت عينه فانه يذهب من المائة نصفها عند ابي حنيفة ومحمد ر ح وقال ابو يوسف
 ر ح يقوم العبد صحيحا ويقوم اعمور فيبطل ما بينهما ويستقط من الدين بحسبه كذا في الينا بيع * وان
 ذهبت عين الدابة عند المرتهن بقيمتها مثل الدين سقط ربع الدين كذا في المبسوط *
 رجل اعتق ما في بطن جاريته ثم رهنها عن ابي يوسف ر ح ان الرهن جائز فان ولدت ولدان فنقصتها
 الولادة لا يذهب من الدين شيء بنقصان الولادة كذا في فتاوى قاضيخان * قال ابو يوسف ر ح
 في رجل رهن عند رجل عبدا بالف درهم وتيممه الثاني على ان المرتهن ضامن للفصل او اشترط
 المرتهن ان مات العبد لا يبطل الدين فانه رهن فاسد وفي الكبرى قال القاضي فخر الدين اذا ذكر
 لفظ الرهن ثم سقط ضمان الفصل او شرط ان يكون الرهن امانة فالرهن جائز والشرط باطل واذا
 لم يذكر لفظ الرهن فالرهن فاسد كذا في التاتارخانية * ولو ارتهنت المرأة رهنا بصداقها وهو مسمى
 بقيمته مثله ثم ابرأته منه او وهبت له ولم تمنعه حتى هلك عند ما فلا ضمان عليها فيه استحسانا وكذلك
 لو اختلعت منه قبل ان يدخل بها ثم لم تمنعه حتى مات ولو تزوجها على مهر مسمى واعطاها بمهر
 المثل رهنا فمهر المثل في تكاح لا تسمية فيه بمنزلة المسمى في النكاح الذي فيه تسمية فان طلقها قبل
 الدخول بها سقط جميع مهر المثل وله المتعة ثم في القياس ليس لها ان يحبس الرهن بالمتعة وهو قول
 ابي يوسف ر ح الآخر وهو قول ابي حنيفة ر ح كذا في المبسوط * الباب الرابع في نفقة الرهن وما شاكلها
 والاصل فيه ان ما يحتاج اليه لمصلحة الرهن بنفسه وتبقيته على الراهن سواء كان في الرهن فضل
 او لم يكن لان العيس باقية على ملكه وكذا امانته مملوكة له فيكون اصلاحه وتبقيته عليه وذلك مثل
 النفقة من مأكله ومشربه ومن هذا الجنس كسرة الرقيق واجرة ظئر ولد الراهن وكري النهر وسقى
 البستان وتلقيح نخله وجذ اذة والقيام بمصالحه وكل ما كان لحفظه لردة الي يد الراهن او ارد جزء منه
 كعداوة الجرح فهو على المرتهن مثل اجرة الحافظ هكذا في التبيين * كفته على الراهن ويستوي
 في ذلك ان يكون الرهن في يد المرتهن او العدل كذا في المحيط * وما يجب على الراهن
 اذا اذاه الراهن بغير اذنه فهو متطوع وكذلك ما يجب على المرتهن اذا اذاه الراهن ولو انفق
 المرتهن ما يجب على الراهن بامر القاضي او بامر صاحبه يرجع عليه وكذلك الراهن
 اذا ادعى ما يجب على المرتهن بامر القاضي او بامر صاحبه يرجع عليه كذا في الظهيرية *
 اذا غاب الراهن فانفق المرتهن على الرهن بقضاء القاضي رجع على الراهن غائبا وان كان

الراهن حاضرا لا يرجع عليه وقال القاضي يرجع عليه فيهما جميعا والفتوى على انه اذا كان الراهن حاضرا لكن ابي ان ينفق فامر القاضي المرتهن بالاتفاق فانفق يرجع على الراهن كذا في جواهر الاخلاطي * واذا قضى الدين ليس للمرتهن ان يمنع الراهن حتى يستوفي النفقة فان هلك الرهن عند المرتهن فالنفقة على حالها كذا في المضمرات * ولا يصدق المرتهن على النفقة الا ببينة فان لم يكن له بينة يحلف الراهن على علمه لانه ادعى عليه ديناً وهو ينكر والاستحلاف على فعل الغير يكون على العلم كذا في محيط السرخسي * وثمن الدواء واجرة الطبيب على المرتهن ذكر المسئلة مطلقا في موضع من كتاب الرهن وذكر في موضع آخر من كتاب الرهن ان مداواة الجراحة والقروح ومعالجة الامراض والفداء من الجناية بحسب قيمتها فما كان من حصة المضمون فعلى المرتهن وما كان من حصة الامانة فعلى الراهن وهكذا ذكر التدويري في شرحه ومن المشائخ رح من قال انما يجب ثمن الدواء واجرة الطبيب على المرتهن اذا كانت الجراحة او المرض حدث عند المرتهن اما اذا كان حادثا عند الراهن يجب على الراهن ومن المشائخ من قال لا بل يجب على المرتهن على كل حال واطلاق محمد رح في الكتاب يدل عليه كذا في المحيط * وهو الاظهر كذا في محيط السرخسي * وعن الثقيدي جعفر الهندواني ان ما حدث عند المرتهن من ذلك فثمن الدواء واجرة الطبيب على المرتهن وما كان عند الراهن ان لم يزد في يد المرتهن حتى لم يحتج فيه الى زيادة مداواة فالدواء على الراهن وان ازداد في يد المرتهن حتى احتج الى زيادة مداواة فالمداواة على المرتهن لكن لا يجبر المرتهن عليه واكن يقال له هذا امر حدث عندك فان اردت اصلاح مالك واحياءه حتى لا يتوى مالك فداؤه كذا في المحيط * وفي شرح الطحاوي وحفظ المهرهون على المرتهن حتى ان الراهن لو شرط للمرتهن شيئا على الحفظ لا يصح ولا يستحقه واجر الرامي اذا كان الرهن شيئا يحتاج الى رعيه على الراهن واجر الماوى والمريض على المرتهن كذا في الذخيرة * وجعل الآبق على المرتهن بقدر الدين والفضل على ذلك على المالك حتى لو كانت قيمة الرهن والدين سواء او قيمة الرهن اقل فالجعل كله على المرتهن وان كانت قيمته اكثر بقدر الدين على المرتهن وبقدر الزيادة على الراهن الرهن اذا كان كره او العمارة والخراج على الراهن لانه مؤنة الملك واما العشر ففي الخارج يأخذها الامام ولا يبطل الرهن في الباقي بخلاف ما اذا استحق بعض الرهن شائعا انه يبطل الرهن في الباني ولو كان في الرهن نماء واراد الراهن ان يجعل النفقة التي ذكرنا انها عليه في نماء الرهن ليس له ذلك

هكذا في البدائع * الباب الخامس فيما يجب للمرتهن من الحق في الرهن اذا مات الراهن وعليه ديون كثيرة فالمرتهن احق بالرهن كذا في المحيط * وللمرتهن امساك الرهن بالدين الذي ارتهن به وليس له ان يمسكه بدين آخر له على الراهن قبل الرهن اربعة ولوقضاه بعض الدين الذي رهن به كان له ان يحبس الكل حتى يستوفي ما بقي اقل او اكثر كذا في التاتارخانية * وهذا رهن من آخر رهنا فاسد اعلى ن يقرضه الف درهم وتقابض ثم تناقضا الرهن بحكم الفساد واراد الراهن استرداد الرهن ليس له ذلك حتى يرد على المرتهن ما اداة المرتهن لان المرتهن انما اداة الدراهم مقابلا بما قبض من الرهن فلا يكون له ولاية نقض يد المرتهن ما لم يرد عليه ما اداة فان مات الراهن في هذه الصورة وعليه ديون كثيرة كان المرتهن احق بالرهن من غرماء الراهن كما كان حال حيوته ولو كان رهنه بدين له عليه رهنا فاسدا وسلمه ثم تناقضا الرهن واراد الراهن استرداد الرهن قبل ان يؤدى دينه فله ذلك فان مات الراهن في هذه الصورة وعليه ديون كثيرة فالمرتهن لا يكون احق بالرهن من غرماء الراهن كما لم يكن احق به من الراهن حال حيوته كذا في المحيط * ولو كان رهن مدبرا وام الولد او شيئا لا يكون رهنا كان للراهن حق اخذ الرهن قبل نقد المال سواء كان الرهن بدين سابق او بدين لاحق كذا في الذخيرة * واذا رهن من آخر اعيانا وقبضها المرتهن ثم ان الراهن قضى بعض الدين واراد ان يقبض بعض الرهن ينظر ان لم يبين حصة كل واحد منها لم يكن له ذلك وان بين ذكر في الزيادات ان له ذلك وذكر في كتاب الرهن انه ليس له ذلك قيل ما ذكر في الاصل قول ابي حنيفة وابي يوسف رح وما ذكر في الزيادات قول محمد رح وقيل في المسئلة روايتان وهو الاصح فقد ذكر ابن سماعه في النوادر جواب محمد رح بمثل ما اجاب في الاصل كذا في المحيط * اذا تناسخا عقد الرهن ثم اراد المرتهن حبسه له ذلك ولا يبطل الرهن الا بالرد على سبيل الفسخ كذا في السراجية * الباب السادس في الزيادة في الرهن من الراهن يجب ان يعلم بان الزيادة في الرهن حال قيام العقد صحيحة استحسانا عند علمائنا الثلاثة رح وصورتها ان يرهن رجل عبدا من رجل بالف درهم ثم يزيد الراهن ثوبا ليكون رهنا مع العبد بالدين الذي رهن به العبد صححت الزيادة استحسانا والتحقت باصل العقد وجعل كان العقد ورد على الاصل والزيادة حتى صار الثوب مع العبد رهنا مضمونا بالدين الذي رهن به العبد كذا في المحيط * رجل رهن عند آخر عبدا بمائة وقيمه مائة ثم زاده عبدا آخر قيمته مائة فمات احد العبد

فانه يسقط من الدين نصفه بموته وانصف الآخرا مائة هكذا في الينايع * رجل رهن امة تساوي الفا
بالفي درهم فزادت في بدنها خيرا او في السعر حتى صارت تساوي الفي درهم فلواعتقها المولى
وهو معسر سعت في الف درهم لا في كل الدين ولولم تزد قيمتها ولكنها ولدت ولدا يساوي الف درهم
ثم اعتقها المولى وهو معسر سعي في الف درهم لا في قدر قيمتهما ولولم تزد ولم تلد لكن قتلها عبد
يساوي الفي درهم ودفع بها فاعتقه المولى سعى في الف ايضا كذا في الظهيرية * رهن امة بالف
فولدت فماتت فزاد عبا وقيمة كل واحد من الام والولد والزيادة الف فيقسم الدين اولا
على الام والولد نصفين سقط بهلاكها نصف الدين وبقي في الولد نصف الدين وتبعه العبد
وقسم باقيه عليهما نصفين بشرط بقاء الولد الى وقت الفكاك حتى لو هلك الولد قبل فكه ظهر انه
لم يكن في ولد شيء من الدين وان الام هلكت بكل الدين وان الزيادة لم تصح حتى لو هلك
العبد ايضا نبل هلاك الولد او بعد هلاكه يهلك امانة ولولم يهلك الولد وزادت قيمته الف فصار
تيمته يوم الفك النين فالدين يقسم اولا على الام اثلاثا ثلثه في الام وقد سقط بهلاكها ثم يقسم ذلك بينه
وبين الزيادة اثلاثا ثلثاه في الولد وثلثه في الزيادة وان نقصت فصارت خمسا ثلثه يقسم الدين
بين الام والولد اثلاثا ثلثاه في الام وقد سقط وثلثه في الولد ثم ما اصاب الولد يقسم بينه وبين الزيادة
اثلاثا ثلثه في الولد وثلثاه في الزيادة كذا في الكافي * رجل رهن عبدا قيمته الف بالفين وازداد
في بدنه او في سعرة حتى صار يساوي الفين ثم دبّر المولى وهو معسر سعى العبد في جميع الدين
فالولم يسمع المدبر في شيء حتى اعتقه المولى وهو معسر سعى في جميع الدين ايضا لان استيفاء هذا
القدر يتعلق برقبته على وجه يستوفي من كسبه فلا يسقط ولو زاد في التدبير حتى صار يساوي الفي
درهم ثم اعتقه سعى في النين كذا في الظهيرية * وان الزيادة في الدين لا يصح عند ابي حنيفة
ومحمد ورح خلا فالابي يوسف رح حتى اذا رهن من آخر عبدا بدين له عليه ثم حدث للدين
زيادة دين على الراهن بالاستقراض او بالشرى او بسبب آخر فجعل الرهن بالدين القديم
رهن به وبالدين الحادث فعلى قولهما لا يصير رهن بالدين الحادث حتى لو هلك لهلك بالدين
القديم ولا يهلك بالدين الحادث وعند ابي يوسف رح يصير رهن بالدين القديم والحادث
جديعا حتى يهاك بهما ثم اذا صححت الزيادة في الرهن فانما تصير رهن بالدين القائم وقت شرط
الزيادة

الزيادة دون الساقط والمستوفى لان الرهن ايفاء وايفاء الساقط والمستوفى لا يتصور وينقسم الدين على الاصل وعلى الزيادة على قدر قيمتهما غير ان قيمة الاصل يعتبر وقت القبض بحكم العقد وقيمة الزيادة يعتبر وقت القبض بحكم الزيادة وايهما هلك بعد ذلك اما الاصل او الزيادة هلك بما فيه من الدين وبقي الباقي رهنا بما فيه نماء الرهن نوعان نوع لا يدخل في الرهن وهو ما لا يكون متولدا من العين ولا يكون بدلا عن جزء من اجزاء العين وذلك مثل الكسب والهبة والصدقة واشباهها ونوع يدخل في الرهن وهو ما يكون متولدا من العين كالولد والتمر والصوف والوبرا ويكون بدلا عن جزء من اجزاء العين كالا رش والعقرو معني دخول هذا النوع من النماء تحت الرهن انه يحبس كما يحبس الاصل اما لا يكون مضمونا ولا يسري اليه حكم الضمان حتى لو هلك هذا النوع من النماء قبل الفكاك لا يسقط بمقابلته شيء من الدين واذا كان هذا النوع من النماء رهنا مع الاصل على التفسير الذي قلنا ينقسم ما في الاصل من الدين على الاصل وعلى النماء على قدر قيمتهما لان الرهن بدون الدين لا يكون فيجب قسمة الدين لكن بشرط بقاء النماء الى وقت الفكاك فاذا بقي الى وقت الفكاك تقررت القسمة وان هلك قبل ذلك لم يسقط بمقابلته شيء ويجعل كانه لم يكن وان الدين كله كان بمقابلة الام كذا في المحيط * وينقسم الدين على الاصل يوم القبض وعلى الزيادة يوم الفكاك وتفسيره اذا كانت قيمة الاصل الفا وقيمة الولد الفا فالدين بينهما نصفان في الظاهر فان مات الولد ذهب بغير شيء وبقيت الام رهنا بجميع الدين ولومات الام وبقي الولد فان افتكه افتكه بنصف الدين وان هلك الولد بعد موت الام ذهب بغير شيء وصار كانه لم يكن فذهب كل الدين بموت الام ولو لم يمت واحد منهما ولكن انتقصت قيمة الام بتغير السعر فصارت تساوي خمسمائة او زادت فصارت تساوي الفين والولد على حاله بساوي الفا فالدين بينهما نصفان ولا يتغير عما كان وان كانت الام على حالها وانتقصت قيمة الولد بعيب دخله او بتغير السعر فصارت تساوي خمسمائة فالدين بينهما اثلاثا والثلاث في الام والثلاث في الولد ولو زادت قيمة الولد فصارت تساوي الفين فثلثا الدين في الولد والثلاث في الام حتى لو هلكت الام بقي الولد بثلثي الدين وهذا يطرد على الاصل الذي ذكرنا ان قيمة الام تعتبر يوم القبض وقيمة الولد يوم الفكاك كذا في محيط البحر خسي * ثم هذا النوع من النماء اذا صار رهنا مع الاصل يعود بسببه بعض ما كان ساقطا من الدين حتى ان المرهون اذا كانت جارية فاعورت

حتى سقط نصف الدين ثم ولدت الجارية بعد ذلك وإذا يعود بعض ما كان ساقطاً من الدين ويجعل الولد الحادث بعد العور كالولد الحادث قبل العور وإذا صارت الزيادة المشروطة رهناً مع الأصل لا يعود بسببها شيء من الدين ولا تجعل الزيادة المشروطة بعد عورها كالزيادة المشروطة قبل عورها كذا في المحيط * رهن أمة قيمتها ألف بالف فأعورت سقط نصف الدين لأن العين من آدمي نصفه فلوزاد عبد يساوي خمسمائة صحمت لوجود المزيد عليه ويقسم نصف الدين عليهما نصفين بقدر قيمتهما فإن ولدت العوراء ولداً يساوي الفاقسم كل الدين على الأمة والولد نصفين يجعل الولد الحادث بعد العور كالولد الحادث قبل العور في حق قسمة الدين لأن الولد يلحق بأصل العقد فيجعل كأنه كان موجوداً وقت العقد فسقط بالعور نصف ما فيها وهو ربع كل الدين وبقي فيها ربع الدين وفي الولد نصف الدين غير أن الولد نصفه صار أصلاً لقوات نصف الأمة نصفه بقي تبعاً بقيام نصف الأمة ويجعل ربع الدين الذي في النصف التابع في حق قسمة الزيادة كأنه في الأمة لأن الزيادة لا يتبع النصف الذي هو تبع فصارت الأمة خمسمائة وفي الولد مائتان وخمسون فانقسمت الزيادة عليهما اثلاثاً ثلثاه صار رهناً مع الأمة وثلثه صار رهناً مع نصف الأصل من الولد ثم ربع كل الدين الذي في النصف الأصل من الولد ينقسم بينه وبين ثلث الزيادة على قدر قيمتهما وقيمة النصف الأصل من الولد خمسمائة وقيمة ثلث الزيادة ثلث خمسمائة فجعلنا لكل ثلث خمسمائة سهماً صارت ثلث الزيادة سهماً ونصف الولد ثلثة أسهم فانقسم ربع الدين على أربعة وأقل حساباً لربعه ربع ستة عشر فجعلنا الدين ستة عشر ربعه أربعة فانقسم بين نصف الولد وبين ثلث الزيادة على أربعة وفي الأمة نصف الدين ثمانية فانقسم بينهما وبين ثلثي الزيادة بقدر قيمتهما وقيمة ثلثي الزيادة ثلثي خمسمائة وقيمة الأمة خمسمائة فالتفاوت بينهما بثلث خمسمائة فجعلنا لكل ثلث خمسمائة سهماً فصارت لكل خمسة أسهم فانقسم نصف الدين ثمانية بينهما أخماساً وقسمة ثمانية على خمسة لا تستقيم فضربنا أصل المسئلة وهو ستة عشر في مخرج خمسة فيكون ثمانين فمنه تخرج المسئلة سقط بالعور ربعه عشرون وفي النصف الأصل من الولد ربع الدين وهو عشرون انقسم بينه وبين ثلث الزيادة على أربعة ربعه في ثلث الزيادة خمسة وخمسة عشر في نصف الولد ثم الدين الذي في الأمة وهو أربعون يقسم بينهما وبين ثلثي الزيادة أخماساً خمسة في ثلثي الزيادة ستة عشر وثلثة أخماسه في الأمة أربعة وعشرون انقسم بينهما وبين نصف الولد التابع نصفين لكل واحد اثنا عشر فاجتمع في الزيادة مرة خمسة ومرة ستة عشر فيكون الكل إحدى وعشرين وفي الولد سبعة وعشرون وفي الأمة اثنا عشر فيكون الكل

تسعة وثلاثين وهذا معنى قول محمد رَح انه تفتك العوراء وولدها بتسعة وثلاثين جزءاً من ثمانين جزءاً من الدين والزيادة باحدى وعشرين وسقط عشرون وهذه المسئلة تلتب بالعوراء والثمانين كذا في الكافي * ولو قضى الراهن للمرتهن من الدين خمسمائة ثم زاده في الرهن عبداً قيمته الفان هذه الزيادة تلتحق بالخمسمائة الباقية فيقسم على نصف قيمة الجارية وهي خمسمائة وعلى قيمة العبد الزيادة وهي الفان اثلاثا ثلثاها في العبد وثلثها في الجارية حتى لو هلك العبد هلك بثلثي الخمسمائة وذلك ثلثمائة وثلاثة وثلاثون وثلاث ولو هلكت الجارية تهلك بالثلث وذلك مائة وستة وثلاثون ولو قضى خمسمائة ثم اعورت الجارية قبل ان يزيد المرتهن ثم زاد عبداً قيمته الف درهم يقسم مائتان وخمسون على نصف الجارية العوراء وعلى الزيادة على خمسة اسهم اربعة من ذلك في الزيادة وسهم في الجارية العوراء كذا في البدائع * ولو اكل المرتهن الثمار باذن الراهن لا يسقط من دينه شيء وكذلك لو اكله الراهن باذن المرتهن او اكله اجنبى باذنهما لا يسقط من الدين شيء ولكن لا يعود حصته من الدين الى الاصل بخلاف الهلاك لان عند الهلاك جعل كان لم يكن وهذا استهلاك الا انه باذن فلا يوجب الضمان حتى لو هلك الاصل بعد ذلك عند المرتهن يهاك بحصته من الدين لو قسم الدين على قيمته يوم الرهن وقيمة النماء يوم الاستهلاك وكذلك لو هلك الاصل او اولا والنماء قائم ثم اكل المرتهن النماء باذن الراهن او اكله الراهن باذن المرتهن او اجنبى باذنهما فلا يسقط حصة النماء من الدين ويرجع على الراهن بخلاف الهلاك ولو اكله الراهن بغير اذن المرتهن او المرتهن بغير اذن الراهن او اجنبى بغير اذنهما فان الآكل يغرم قيمته وتقوم مقامه كذا في خزنة المفتين * رهن امتين بالفين قيمة كل واحدة الف فولدت احدهما ولداً قيمته الف فماتت الام وبقي الولد يقسم الدين بين الامتين ثم ما في الام يقسم بينهما وبين ولدها نصفين فسقط بهلاك الام ربع الدين وبقي في الولد ربعه وفي الامة الحبة نصفه فلو زاد عبداً قيمته الف فالزيادة يقسم على الامة وعلى الولد قدر دينهما اثلاثا فثلثه يكون رهناتبعاً للولد ثم الدين الذي في الولد يقسم بينه وبين ثلث الزيادة الذي هو رهن معه على قدر قيمتهما وقيمة الولد الف وقيمة ثلث الزيادة ثلث الف فيجعل كل ثلث سهماً فيقسم بينهما ارباعاً ربعه وهو سهم ثلث الزيادة وثلاثة ارباعه للولد وثلاثة ارباعه للحبة فيقسم ما فيها على قدر قيمتهما وقيمة ثلثي الزيادة ثلثا الف وقيمة الحبة الف فيجعل كل ثلث سهماً فيقسم عليها اخماساً حصة في ثلثي

العبد الزيادة وثلاثة أخماسه في الحبة ويهلك العبد أو الحبة بما فيه وإن هلك الولد تبين أن الأم هلكت بالف وأنه لم يكن في الولد شيء وإن الزيادة تبع للحبة ولو زاد الولد ألفاً والمسئلة بحالها فما في أمه وهو ألف يقسم بينها وبين ولدها اثلاثاً ثلثه للأم سقط بهلاكها وثلاثة في الولد وانقسمت الزيادة على الحبة والولد بقدر قيمتهما أخماساً سهمان يكونان رهناً مع الولد وقسم ما في الولد من الدين وهو ثلثا ألف بينه وبين خمسي الزيادة على قدر قيمتهما سداساً سهم في الزيادة وخمسة أسهم في الولد لأن قيمة خمسي الزيادة أربع مائة وقيمة الولد العاد رهماً فيجعل كل أربع مائة سهماً فيكون الجملة ستة أسهم وثلاثة أسهم يكون رهناً تبعاً للامة ويقسم الدين الذي في الامة وهو ألف بينها وبين ثلاثة أخماس الزيادة على ثمانية على قدر قيمتهما وقيمة ثلاثة أخماس الزيادة ستمائة وقيمة الامة ألف فيجعل كل مائتين سهماً فيكون الكل ثمانية أسهم خمسة أسهم للامة وثلاثة أسهم لثلاثة أخماس الزيادة كذا في الكافي * وإذا ولدت المهرونة ولدين أو ثلثة معا ومتفرقا فذلك سواء ويقسم الدين على قيمتها يوم العقد وعلى قيمتهم يوم الفكاك ولو ولدت ولداً ثم ولدت الولد ولداً فكأنهما في الحكم ولدان كذا في التآخرانية * الباب السابع في تسليم الرهن عند قبض المال قال محمد رَح في الزيادات رجل رهن من آخر جارية تساوي ألف درهم بألف درهم فجاء المرتهن يطلب دينه فأبى الراهن ذلك حتى يحضر المرتهن الجارية والراهن والمرتهن في مصرهما أنه يؤمر المرتهن بالحضار الجارية أولاً ولولقيه في غير المصر الذي رهنه فيه وطالب بتضيء الدين وأبى الراهن ذلك حتى يحضر الرهن أجبر الراهن على قضاء الدين ولا يؤمر المرتهن بالحضار الرهن سواء كان الرهن شيئاً له حمل ومؤنة أو لا حمل له ولا مؤنته من مشائخنا رَح من قال هذا الجواب في الذي لا حمل له ولا مؤنة جواب القياس وفي الاستحسان يجبر المرتهن بالحضار الرهن أولاً ومنهم من قال ما ذكر جواب القياس والاستحسان وهو الصحيح كذا في المحيط * وأما المرتهن الجارية في منزلي فادفع الدين إليّ حتى تذهب معي وتأخذها في المنزل ليس له ذلك ويؤمر بالحضار الرهن فإذا حضر يؤمر بتضيء الدين أولاً كذا في الخلاصة * ولو أن رجلاً له على رجل ألف درهم منجم فرهنه بالمال كله رهناً يساوي له فحل نجم فطالبه المرتهن بذلك القدر وأبى الراهن أداءه حتى يحضر الرهن لا يجبر المرتهن على حضار الرهن إذا فائدة فيه فإن قال الراهن قد تويّ الرهن وصار المرتهن مستوفياً

مستوفيا دينه فليس له على قضاء شيء من الدين وطلب من القاضي ان يأمره بالاحضار ليصير حاله معلوما فالقياس ان لا يأمره بالاحضار وفي الاستحسان قال اذا كان في المصرا الذي رهنه فيه يأمره بالاحضار وان رأى القاضي في المصرا ان لا يكفنه احضار الرهن ويحلفه البتة بالله ماضاع الرهن ولا يتوى وبأمر الراهن ان يعطيه ما حل عليه من دينه فعل ذلك كذا في المحيط * ولو كان الرهن على يدي عدل وامر ان يودعه غيره ففعله العدل ثم جاء المرتهن يطلب دينه لا يكلف المرتهن احضار الرهن وامر الراهن بتسليم الدين لان الراهن لم يرض بيد المرتهن فلا يلزمه احضار ما ليس في يده الا يرى ان المرتهن لو اخذه من العدل يكون غاصبا ضامنا فكيف يلزمه احضار شيء لو اخذه يصير غاصبا ولو اودعه العدل عند من في عياله وغاب وطلب المرتهن دينه وقال المودع اودعني فلان ولا ادري لمن هو ارا العدل غاب بالرهن ولم يدراين هو لا يكلف المرتهن احضار الرهن ويجبر الراهن على قضاء الدين لان المرتهن عاجز عن التسليم وان انكر المودع الايداع وقال هو مالي لا يملك المرتهن قبض الدين لانه بالبحرود توى الرهن فيثبت الاستيفاء فلا يملك قبض الدين حتى يثبت كونه رهنا كذا في الكافي * رهن عند رجل جارية ووضعها على يدي عدل فمات العدل واودع الرهن عند من في عياله فحضر المرتهن يطلب دينه من الراهن فقال الراهن لا اعطيك حتى تحضر الرهن وقال المودع اودعني فلان ولا ادري لمن هو فان الراهن يجبر على قضاء الدين فان توى الرهن في يد العدل رجع الراهن على المرتهن بما اعطاه كذا في المحيط * وان ادعى الراهن ان الرهن قد هلك حلف المرتهن على علمه فان حلف يجبر الراهن على قضاء الدين وان نكل لم يجبر ولو كان الرهن عبدا فقتله رجل خطأ وجبت القيمة في ثلث سنين فطلب المرتهن دينه لا يجبر الراهن على قضاء الدين فان حل ثلث القيمة لا يجبر الراهن على قضاء الدين حتى يسلم له كل القيمة فان كانت القيمة من جنس الدين فكما حل شيء اقتضاه المرتهن بدينه وان كان القيمة من الابل او الغنم وقضى القاضي بذلك كان رهنا بالدين كذا في فتاوى قاضيخان * ولو سلب الراهن العدل على بيع المرهون فباعه بنقدا ونسيئة جاز فلو طالب المرتهن الدين لا يكلف المرتهن احضار الرهن ولا احضار بدله وهو الثمن لانه لا قدرة له على الاحضار وكذا اذا امر المرتهن ببيعه فباعه ولم يقبض لا يجبر على احضار الثمن بل يجبر الراهن على اداء دينه ولو قبضه يكلف احضار الثمن كذا في خزائن المفتين * اذا باعه المرتهن بامر الراهن او العدل واخر المشتري الثمن

او كان الى اجل فانه يطالبه لانه صار دينا بتسليط منه فان توي الثمن على المشتري رد المرتهن
 مات بض هكذا في التاتار خانية * الباب الثامن في تصرف الراهن او المرتهن في المرهون وتصرف
 الراهن قبل سقوط الدين في المرهون اما تصرف يلحقه الفسخ كالبيع والكتابة والاجارة والهبة
 والصدقة والافرار ونحوها او تصرف لا يحتمل الفسخ كالعتق والتدبير والا ستيلاد اما الذي يلحقه
 الفسخ لا ينعقد بغير رضا المرتهن ولا يبطل حقه في الحبس واذا قضى الدين وبطل حقه في الحبس
 نفذ التصرفات كلها ولو اجاز المرتهن تصرف الراهن نفذ وخرج من ان يكون رهنا والدين على حاله
 وفي البيع يكون الثمن رهنا مكان المبيع وكذا اذا كان تصرفه في الابتداء باذن المرتهن والذي
 لا يحتمل الفسخ ينفذ ويبطل الرهن ثم اذا صار حرا عندنا وخرج من حكم الرهن ينظر ان كان
 الراهن موسرا لاسعاية على العبد والضمان على حاله على الراهن ان كان الدين حالا يجبر على
 قضائه وان كان مؤجلا وحل الاجل فكذلك ولولم يحل نفذ العتق فياخذ من الراهن قيمة العبد
 فيحبسها رهنا مكان العبد ثم اذا حل الاجل ينظر ان كان قيمة العبد من جنس الدين استوفى دينه
 ورد الفضل وان كان من خلاف جنس الدين حبسها بالدين كما كان قبل حلول الاجل وان كان
 الراهن معسرا فللمرتهن ان يستسعي العبد من الاقل من ثلثة اشياء سواء كان الدين حالا او مؤجلا
 فينظر الى قيمة الرهن وقت الرهن والى قيمة وقت العتاق والى الدين فيسعى في الاقل منها ثم يرجع
 على الراهن اذا ايسر بما سعى لانه قضى دينه مضطرا ويرجع المرتهن ببقية دينه ان بقي من دينه
 نحو ان يرهن عبدا قيمته الف بالفين ثم ازدادت ثم اعنته فان العبد يسعى في الالف قدر قيمته
 وقت الرهن لان الضمان يثبت في قدر الالف فانه لو مات يسقط ذلك القدر ولولم يعتقه الراهن ولكن
 دبره نفذ تدبيرة وبطل الرهن وايس للمرتهن حبسه بعد التدبير ثم ينظر ان كان الراهن موسرا والدين
 حال اخذ جميع دينه منه وان كان الدين مؤجلا فياخذ قيمته من الراهن ويكون رهنا مكانه كما
 في العتق وان كان الراهن معسرا والدين حال فانه يستسعي المدبر في جميع دينه بالغاما بلغ
 وان كان الدين مؤجلا فيستسعيه في جميع القيمة ويحبسها مكانه فوقع الفرق بين التدبير والاعتاق
 في موضعين احدهما ان في العتق اذا كان الراهن معسرا يجب على العبد السعاية في الاقل من
 ثلثة اشياء وفي التدبير يجب عليه السعاية في جميع الدين بالغاما بلغ ولا ينظر الى القيمة اذا كان
 الدين حالا وان كان مؤجلا فعليه السعاية في جميع القيمة وفي الثاني ان في الاعتاق يرجع العبد

بما سعى على الراهن وفي التدبير لا يرجع وإنما كان كذلك لان التدبير ارام بخرج من ان يكون
سعايته من مال المولى فلا يرجع ويسعى في جميع الدين والعق اخرج من ان يكون سعايته
للراهن ولو كان الرهن جارية فحبلت عند المرتهن فادّعاها الراهن انه منه فان ادّعاها قبل الوضع صحّت
دعواه وثبت نسبه منه وصار حرا قبل ان يدخل في الرهن وصارت الجارية ام ولد له وخرجت
عن الرهن لا سعاية على الولد ويكون حكم الجارية كحكم العبد المرهون اذا دبره الراهن في جميع
ما ذكرنا ولو كانت الجارية وضعت حملها اولاً ثم ادّعاها الراهن صحّت دعوته ايضا وثبت نسب
الولد منه وعق بعد ما دخل في الرهن وصارت له حصّة من الدين وصارت الجارية ام ولد له وخرجت
من الرهن فيقسم الدين على قيمة الجارية يوم رهنه وعلية قيمة الولد يوم كانت الدعوة فيكون
حكم الجارية في حصتها من الدين كحكم المدبر في جميع الدين وحكم الولد في حصته من الدين
كحكم المعنق في جميع ما ذكرنا الا ان هنا ينظر الى شيئين الى قيمة الولد وقت الدعوة والى حصته
من الدين فيسعى في اقلهما اذا كان الراهن معسرا ويرجع بما سعى هكذا في شرح الطحاوي * رهن
جارية تساوي الفا بالدين وصارت الفين بزيادة سعرا وولدت ولدا يساوي الفا يفتكهما بالدين
ولو هلك هلك بالدين وان اعتقها المولى وهو معسر سعت في الف وكذا لو اعتقها سعيان اذ
ورجعا بذلك على المولى ورجع المرتهن على المولى بقيمة دينه كذا في محيط السرخسي *
رهن عبدا قيمته الف بالف فعاد سعرة الى خمسمائة ثم اعتقه الراهن وهو معسر سعى العبد في قيمته
يوم الاعتاق لا في جميع الدين رجل رهن رجلا عبدا يساوي الفا بالدين وازدادت قيمته فبلغت الفين
ثم دبره المولى وهو معسر فانه يسعى في جميع الدين ولو لم يسع حتى اعتقه يسعى في الفين اذا كان
العق بعد التدبير فان دبره ثم ازدادت القيمة سعى في الفين فان اعتقه بعد ذلك سعى في الف
كذا في خزنة الاكمل * واذا رهن الرجل امته بالف درهم هي قيمتها فجاءت بولد يساوي الفا فادّعاها
بعد ما ولدت وهو موسر ضمن المال وان كان معسرا سعت الامة في نصف المال والولد في نصفه
فان لم يؤد الولد شيئا حتى ماتت الام قبل ان تفرغ من السعاية سعى ولدها في الاقل من نصف
قيمتها ومن نصف الدين ولا يزداد عليه شيء بموت الام كذا في المبسوط * رهن رجلا رهنا ثم
اعتقه احدهما فلا يخلو احدهما ان كانا موسرين او معسرين او احدهما موسرا والاخر معسرا والدين
حال او مؤجل فان كانا موسرين والدين حال وقيمتها الف فعليه حصّة من الدين وكذلك على شريكه

لاجل الدين لا لاجل العتق لان الرهن تلف باعناق احدهما وهما موسران والدين حال فيؤاخذ
 ان يدينهما وان كان الدين مؤجلا ضمن المعتق قيمة نصيبه لانه اتلف نصيبه فباخذ المرتهن منه ويكون
 رهنا عنده الى ان يحل الدين وينظر ما اذا اختار الساكت فان اختار الضمان او سعاية العبد كان للمرتهن
 ان يأخذ ذلك منه لانه بدل الرهن فيكون رهنا عنده فاذا حل الدين اخذته بدينه عليهما لان القيمة
 من جنس حقه وان اختار العتق فالمرتهن بالخيار ان شاء ضمن المعتق لانه اتلف حقه بالا عتاق
 وان شاء ضمن الساكت لانه اتلف حقه في بدله فانه وجب الضمان على المعتق او السعاية على
 العبد وبالا عتاق برياعن ذلك واما اذا كانا معسرين والدين حال فالمرتهن ان يستسعي العبد
 في الالف كلها لانه عتق كله باعناق نصيبه عندهما فيجب على العبد السعاية في قيمته وعند
 ابي حنيفة رح صار نصيب الساكت مكاتبا والمكاتب لا يصلح رهنا لانه حرّداً والمعتق معسر
 فكان للمرتهن ان يستسعي العبد واذا اخذ السعاية من العبد اخذ بدينه عليهما لانه بدل الرهن
 وكذلك ان كان الدين مؤجلا ويكون رهنا عنده الى ان يحل الدين واما اذا كان المعتق
 موسرا والساكت معسرا والدين حال ضمن المعتق نصيبه من دينه وفي نصيب الساكت ينظر ان
 اختار السعاية او الضمان اخذ المرتهن لانه بدل الرهن واختار العتق ضمن المعتق نصيب
 الساكت لانه اتلف حقه في الرهن ويرجع المعتق بذلك على الساكت وكذلك ان كان الدين
 مؤجلا وان كان المعتق معسرا والساكت موسرا والدين حال يستسعي المرتهن العبد في نصيب
 المعتق وبأخذ من الساكت نصف الدين لانه تلف الرهن والدين حال وان كان الدين مؤجلا
 يستسعي المرتهن العبد في الالف كلها فاذا حل الدين ان اختار الساكت السعاية اخذ المرتهن
 بدينه عليهما ويرجع العبد على المعتق ولا يرجع على الساكت وان اختار العتق فاذا قضى
 دينه رجع بنصف السعاية على العبد وان لم يقض كان للمرتهن ان يأخذ ذلك بدينه لانه بدل
 الرهن ثم يرجع العبد بنصف السعاية على الساكت وبنصفها على المعتق ولو اعنته احدهما
 ودبره الآخرهما معسران يستسعي العبد في جميع الالف ثم العبد يرجع على المعتق بنصف
 السعاية لانه قضى دينه من ماله وهو يجبر على ذلك ويرجع على المدبر بنصف السعاية ان اختار
 العتق وان اختار السعاية يرجع عليه بفضل ما بين نصف قيمته ومدبر او نصف قيمته فثا حتى لو كان
 نصف

نصف قيمته قناخه سمائة ونصف قيمته مدبراً اربع مائة رجع عليه بمائة وان كانا موسرين ضمنا
الالف للمرتهن ويسعى المدبر للذي دبره في نصف قيمته ولا يرجع احدهما بما في صاحبه بشيء
لان الرهن تلف باعناق احدهما والدين حال فيؤاخذان به وان كان الدين مؤجلاً يضمن المعتق
قيمة نصيبه وفي نصيب المدبر المرتهن بالخيار ان شاء ضمن المعتق نصيبه وان شاء ضمن المدبر
قيمة نصيبه لانه بالتدبير تلف حقه في بدل للرهن فانه كان للمدبر تضمين المعتق قيمة نصيب
الساكن والتدبير برئ المعتق من ضمان نصيبه كذا في محيط السرخسي * وليس للمرتهن ان يرهن
الرهن فان رهن بغير اذن الراهن كان للراهن الاول ان يبطل الرهن الثاني ويعيده اليه يده
ولو هلك في يد الثاني قبل الاعادة الى الاول فالراهن الاول بالخيار ان شاء ضمن الاول وان
شاء ضمن الثاني فان ضمن الاول فيكون ضمانه رهناً وملكه المرتهن الاول بالضمان فصار كانه
رهن ملك نفسه وهلك في يد المرتهن الثاني بالدين وان ضمن المرتهن الثاني يكون الضمان
رهناً عند المرتهن الاول وبطل الرهن عند الثاني ويرجع المرتهن الثاني على المرتهن الاول
بما ضمن وبدينه ولو رهن المرتهن الاول عند الثاني باذن الراهن الاول صح الرهن الثاني وبطل
الرهن الاول فصار كانه المرتهن استعار مال الراهن فرهته كذا في خزائن المفتين * ولو ارتهن الرجل
دابة وقبضها ثم آجرها من الراهن لا تصح الاجارة ويكون للمرتهن ان يعود في الرهن ويأخذ
الدابة وان آجر المرتهن من اجنبي بامر الراهن يخرج من الرهن وتكون الاجرة للراهن وان
كانت الاجارة بغير اذن الراهن يكون الاجر للمرتهن يتصدق به وللمرتهن ان يعيدها في الرهن
وان آجرها الراهن من اجنبي بامر المرتهن يخرج من الرهن والاجر للراهن وان آجرها بغير
امر المرتهن كانت الاجارة باطلة وللمرتهن ان يعيدها في الرهن وان آجرها اجنبي بغير اذن
الراهن والمرتهن ثم اجاز الراهن الاجارة كان الاجر للراهن وللمرتهن ان يعيدها في الرهن وان
اجاز المرتهن دون الراهن كانت الاجارة باطلة ويكون الاجر للذي آجرها ويتصدق به وللمرتهن
ان يعيدها في الرهن وان اجازا جميعاً كان الاجر للراهن ويخرج من الرهن كذا في فتاوى
فاضل خان * ولو آجر من اجنبي سنة بغير امر الراهن وانقضت السنة ثم اجاز الراهن الاجارة
لم يصح لان الاجارة لاقت مقدماً مقضياً منسوخاً فللمرتهن ان يأخذها حتى يصير رهناً كما
كان وان اجاز بعد مضي ستة اشهر جاز ونصف الاجر للمرتهن يتصدق به ونصفه للراهن وليس

للمرتهن ان يعيدها في الرهن كذا في محيط السرخسي * اعلم بان عين الرهن امانة في يدا المرتهن بمنزلة الوديعة ففي كل موضع لو فعل المودع بالوديعة لا يغرم فكذلك اذا فعل المرتهن ذلك بالرهن لا يغرم الا ان الوديعة اذا هلك لا يغرم شيئاً والرهن اذا هلك سقط الدين وفي كل موضع لو فعل المودع بالوديعة يغرم فكذلك المرتهن اذا فعل ذلك بالرهن ثم الوديعة لا تودع ولا تغار ولا تؤاجر كذلك الرهن ليس للمرتهن ان يؤاجر الرهن واذا آجر بغير اذن الراهن وسلمه الى المستأجر فان هلك في يدا المستأجر فالراهن بالخيار ان شاء ضمن المرتهن قيمته وقت التسليم الى المستأجر ويكون رهناً مكانه وان شاء ضمن المستأجر غير انه اذا ضمن المرتهن لا يرجع بما ضمن على المستأجر ولكنه يرجع عليه باجر ما استوفى من المنفعة التي وقت الهلاك ويكون له ولا يطيب واذا ضمن المستأجر رجوع بما ضمن على المرتهن ولو سلم واسترد المرتهن عاده رهناً كما كان وكذلك لو آجره الراهن بغير اذن المرتهن لا يجوز وللمرتهن ان يبطل الاجارة ولو آجر كل واحد منهما باذن صاحبه او آجره احدهما بغير اذنه ثم اجاز صاحبه صححت الاجارة وبطل الرهن فتكون الاجارة للراهن وتكون ولاية قبضها الى العاقد ولا يعود رهناً اذا انتقضت هذه الاجارة الا بالاستيناف وكذلك لو استأجره المرتهن صححت الاجارة وبطل الرهن اذا جدد القبض للاجارة ولو هلك في يده قبل انتضاء مدة الاجارة او بعد انتضاءها ولم يحبس من الراهن هلك امانة ولا يذهب بهلاكه شيء ولو حبسه عن الراهن بعدما انتقضت مدة الاجارة صار غاصباً كذا في شرح الطحاوي * فان ركب المرتهن الدابة او كان عبداً فاستخدمه او ثوباً فلبسه او سيفاً فقلده بغير اذن الراهن فهو ضامن له لانه يستعمل ملكه بغير اذنه فيكون كالغاصب بخلاف ما لو تقلد السيف على سيف او سيفين عليه فان ذلك من باب الاحتفاظ لا من باب الاستعمال وان كان فعل ذلك باذن الراهن فلا ضمان عليه لان وجوب الضمان باعتبار التعدي وهو في الانتفاع باذن المالك لا يكون متعدياً فاذا نزل من الدابة ونزع الثوب وكف عن الخدمة فهو رهن على حاله ان هلك ذهب بمافيه وان هلك في حالة الاستعمال باذنه هلك بغير شيء كذا في المبسوط * ولو آماره غيره باذن الراهن او آماره الراهن باذن المرتهن فهلك في يدا المستعير لا يسقط شيء من الدين ولكن للمرتهن ان يعيده التي يد نفسه ولو ولدت المرهونة في يدا المستعير او هلك او مرتها او اجنبها فالولد رهن كذا في الوجيز للكردي * ويبدأ الاجارة والرهن يبطل عقد الرهن ويبدأ الوديعة لا يبطل عقد الرهن حتى

لو اودعه الراهن باذن المرتهن كان للمرتهن ان يعيده الى يده كذا في المحيط * ولو كان الرهن مصحفا او كتابا ليس له ان يقرأ فيه بغير اذنه فان كان باذنه فمادام يقرأ فيه كان حازية فاذا فرغ منها ما درهنها كذا في السراجية * رهن مصحفا او امر بقراءته منه ان هلك حال قراءته لا يسقط الدين لان حكم الرهن الحبس فاذا استعمله باذنه تغير حكمه وبطل الرهن وان هلك بعد الفراغ من القراءة هلك بالدين كذا في الوجيز للكردي * ولو قبس خاتما فوق خاتم فهلك يرجع فيه الى العرف والعادة فان كان ممن يتحمل بخاتمين يضمن لانه مستعمل له وان كان ممن لا يتحمل به يهلك بما فيه لانه حافظ اياه وقد ذكر بعض مسائل الخاتم في كتاب العارية وان كان الرهن طيلسانا او قباء فلبسه لبسا معتادا ضمن وان حفظه على حاله فهلك يهلك رهنا لان الاول استعمال والثاني حفظ كذا في البدائع * ولو تواضعا ان ينتفع المرتهن بالرهن ويكون الرهن صحيفا فالحيلة فيه ان كان الرهن دارا ان يأذن الراهن للمرتهن ان يسكن في الدار ويبيع له ذلك على انه كلما نهاه عن ذلك فهو مأذون له فيه اذنا مستقبلا ما لم يقضه هذا الراهن دينه ويقبل المرتهن الاذن وكذلك اذا كان الرهن ارضا فاذن له في زرعها او شجرا او كرما فاباح له ثمارها وبهيمة فاباح شرب البانها فالحيلة فيه ان يبيع له ذلك على انه متى نهاه عن ذلك فهو مأذون له في ذلك اذنا مستأثرا كذا في خزائن المفتين *

واذا باع احدهما اما الراهن او المرتهن الرهن باجازة صاحبه خرج من ان يكون رهنا وكذلك اذا باعه احدهما بغير اجازة صاحبه فاجازة صاحبه بعد ذلك خرج من ان يكون رهنا فكان الثمن رهنا مكانه قبض من المشتري اولم يقبض فان توي الثمن على المشتري او توي بعد ما قبض منه كان توي على المرتهن وكان للمرتهن من الحبس في الثمن ما كان له من الحبس في الرهن الذي يبيع الى ان يحل دينه كذا ذكره الكرخي في مختصره قال القدوري وهذا على وجهين ان كان البيع مشروطا في عقد الرهن فالثمن رهن وان لم يكن البيع مشروطا في عقد الرهن فانه يوجب انتقال الحق الى الثمن عند محمد راجع الطحاوي في اختلاف العلماء لم نجد في ذلك خلافا وذكر القدوري رواية بشر عن ابي يوسف راجح ان المرتهن ان شرط في الاجازة ان الثمن رهن فهو رهن والا فقد خرج من الرهن وفي شرح الطحاوي ان الثمن رهن من غير فصل وهو الصحيح كذا في المحيط * ولو رهن رجل ثوبا بلساوي عشرين درهما بعشرة دراهم فلبسه باذن الراهن وانتقص منه ستة دراهم فلبسه مرة اخرى بغير اذن الراهن وانتقص اربعة دراهم ثم هلك الثوب وقيمته عند الهلاك عشرة قالوا يرجع المرتهن على الراهن بدرهم واحد من دينه ويسقط من دينه تسعة

دراهم لان الدين اذا كان عشرة وقيمة الثوب يوم الرهن عشرين كان نصف الثوب مضمونا بالدين
ونصفه امانة فاذا انتقص من الثوب بلبسة باذن الراهن ستة لا يسقط شيء من الدين لان لبس المرتهن
باذن الراهن كلبس الراهن فلا يكون مضمونا على المرتهن وما انتقص بلبسه بغير اذن الراهن
وهو أربعة دراهم مضمونة على المرتهن وما وجب على المرتهن وهو أربعة دراهم تصير قصاصا بقدرها
من الدين فاذا هلك الثوب وقيمته بعد النقصان عشرة نصفها مضمون ونصفها امانة فبقدر المضمون
يصير المرتهن مستوفيا دينه بقي من دينه درهم واحد فلهذا يرجع على الراهن بدرهم واحد كذا
في فتاوى قاضيخان * واذا اضر النخيل او الكرم وهو رهن وخاف المرتهن على الثمر الهلاك
فباعه بغير امر القاضي لم يجزيعه وكان ضامنا ولو باعه بامر القاضي او باعه القاضي بنفسه نفذ البيع
ولا يجب الضمان وان جز الثمر وقطف العنب بغير امر القاضي لا يضمن استحسانا لان هذا من باب الحفظ
وحفظ المرهون حق المرتهن كذا في المحيط * قال شمس الائمة الحلواني هذا اذا جز كما يجزى لم يحدث
فيه نقصان فان تمكن فيه نقص من عمله فهو ضامن سقط حصته من الدين في الرهن كذا في الذخيرة *
اذا حلب الغنم والابل لا ضمان عليه استحسانا ولو كانت شاة او بقرة فذبحها وهو يخاف الهلاك
يضمن قياسا استحسانا والحاصل ان كل تصرف يزيل العين عن ملك الراهن كالبيع والاجارة
فذلك ليس بمملوك للمرتهن ولو فعل يضمن وان كان فيه تحصين وحفظ من الفساد الا اذا كان
ذلك بامر القاضي فحينئذ لا ضمان عليه وكل تصرف لا يزيل العين عن ملك الراهن كان للمرتهن
ذلك وان كان بغير امر القاضي اذا كان فيه تحصين وحفظ من الفساد فعلى هذا يخرج جنس
هذه المسائل اذا رهن من آخر شاة تساوي عشرة بعشرة واذن الراهن المرتهن ان يحلب لبنها
ويشرب منها فتعل المرتهن ذلك لا ضمان عليه لان فعل المرتهن باذن الراهن كفعل الراهن بنفسه
ولو فعل الراهن ذلك بنفسه لا ضمان فكذا اذا فعله المرتهن فان حضر الراهن بعد ذلك
افتكها بجميع الدين فان هلك الشاة في يد المرتهن قبل ان يحضر الراهن قال يقسم الدين على
قيمة الشاة يوم قبضه وعلى قيمة اللبن يوم شربه فيسقط حصة الشاة ويقضي حصة اللبن وكذلك
لو ولدت واد اكل المرتهن الولد باذن الراهن كان الجواب فيه كالجواب في اللبن وكذلك
لو اكل الاجنبي الولد او اللبن باذن الراهن والمرفق كان الجواب فيه كالجواب فيما اذا اكل
المرتهن

الموت من طلق الرهن وان كان المرتهن اكل اللبن والولد بغير اذن الراهن وجب عليه الضمان
وصغر الضمان مع الشاة محبوبا بالدين فان هلكت الشاة بعد ذلك هلكت بمصنفها من الدين واخذ
الراهن الضمان بمصنفه من الدين وان اكل الراهن اللبن او الولد بغير اذن المرتهن ضمن قيمته ويكون
الضمان محبوبا عند المرتهن مع الشاة ان هلك هلك هدرأ لان الضمان قائم مقام اللبن او الولد
ولو هلك اللبن او الولد هلك هدرأ فان هلكت الشاة بعد ذلك هلكت بجميع الدين كما لو هلكت
بعد هلاك الولد واللبن كذا في المحيط * رجل رهن جارية فارضعت صبيا للمرتهن لا يسقط
شي من دينه لان لبن الأمي خير منقوم كذا في فتاوى قاضيخان * الباب التاسع في اختلاف
الراهن والمرتهن في الرهن وفي الشهادة فيه اذا كان الدين الف درهم فاختلف الراهن
والمرتهن في قدر المرهون فقال الراهن انه رهن بخمس مائة وقال المرتهن بالف فالقول قول
الراهن مع يمينه ولو قال الراهن رهن بجميع الدين الذي لك وهو الف والرهن يساوي
الف وقال المرتهن ارتهنته بخمس مائة والرهن قائم فقد روي عن ابي حنيفة رح ان القول
قول الراهن يتحالفان ويترادان وان هلك الرهن قبل ان يتحالفا كان كما قال المرتهن
وان اتفقا على ان الرهن كان بالف واختلفا في قيمة الجارية فالقول قول المرتهن ولو اقاما
البينة فالبينة بينة الراهن لانها تثبت زيادة ضمان وكذلك لو كان الرهن ثوبين هلك احدهما
فاختلفا في قيمة الهالك ان القول قول المرتهن في قيمة الهالك والبينة بينة الراهن في زيادة
القيمة وكذلك لو اختلفا في قدر الرهن فقال المرتهن رهنني هذين الثوبين بالف درهم وقال
الراهن رهننت احدهما بعينه يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه ولو اقاما البينة فالبينة بينة
المرتهن ولو قال الراهن للمرتهن هلك الرهن في يدك وقال المرتهن قبضته مني فهلك في يدك
فالقول قول الراهن لانهما اتفقا على دخوله في الضمان والمرتهن يدعي البراءة والراهن ينكر
فالقول قوله ولو اقاما البينة فالبينة بينة ايضا لانها اثبتت استيفاء الدين وبينة المرتهن تنفي ذلك
فالبينة المثبتة الاولى ولو قال المرتهن هلك في يد الراهن قيل ان يتبضه فالقول قوله لان الراهن
يدعي دخوله في الضمان وهو ينكر ولو اقاما البينة فالبينة بينة الراهن لانها تثبت الضمان كذا
في البدائع * رجل رهن عند رجل جارية تساوي الف درهم بالف مؤجلة الى شهر وجعل رجلا
معهها ان يصل الاجل فلما حل الاجل جاء المرتهن بجارية وطلب من العدل معها

فقال الراهن ليست هذه جاريثي ان تصادق الراهن والمرتهن ان المرهونة كانت قيمتها الف درهم والدين الف درهم فان كانت الجارية التي جاء بها المرتهن تساوي الف درهم الا ان الراهن انكر ان تكون هذه الجارية هي المرهونة كان القول قول المرتهن في حق الراهن فبعد ذلك ان انكر العدل وقال ليست هذه تلك الجارية او قال لا ادري كان القول قوله مع البين على العلم فان حلف لا يجبر على البيع وان كان نكل فمجبر على بيعها لان بيع العدل تعلق به حق الغير وهو المرتهن فيجبر واذا باع العدل كانت العهدة على العدل ويرجع العدل على الراهن وان حلف العدل لا يجبر العدل على البيع وبأمر القاضي الراهن بالبيع فان امتنع الراهن لا يجبر الراهن ولكن يبيعه القاضي كمالومات العدل واذا باع القاضي كانت العهدة على الراهن ولو جاء المرتهن بجارية قيمتها خمسمائة فقال الراهن ليست هذه الجارية جاريثي وقال المرتهن هذه تلك الجارية وانتقص سعرها كان القول قول الراهن ويحلف فان حلف تجعل الجارية هالكة بالدين في زعمه ثم يرجع الى العدل ان اقر العدل بما قال المرتهن يقال له بعهدة المرتهن فاذا باع دفع الثمن الى المرتهن فان كان فيه نقصان لا يرجع المرتهن ببقية دينه على الراهن الا اذا اقام المرتهن البينة على ما قال فيرجع ببقية الدين على الراهن هذا اذا تصادقا ان قيمة المرهونة كانت الثاوان اختلفا فقال المرتهن ما رهننتي الا جارية قيمتها خمسمائة وقال الراهن كانت قيمتها الفاهذه غير تلك الجارية كان القول قول المرتهن فان صدقه العدل يجبر على البيع فان كان الثمن انتقص من الدين يرجع ببقية دينه على الراهن وان امتنع العدل من بيعها يجبر الراهن على بيعها او يبيعه القاضي وتكون العهدة على الراهن وبقية الدين كذلك يكون على الراهن كذا في فتاوى قاضيخان * ولو كان الرهن عبدا فاختلغا فقال الراهن كانت القيمة يوم الرهن الفافذهب بالا مورا والنصف خمسمائة وقال المرتهن لا بل كانت قيمته يوم الرهن خمسمائة وانما ازداد بعد ذلك فانما ذهب من حقي الربع مائتان وخمسون فالقول قول الراهن لانه يستدل بالحال على الماضي فكان الظاهر شاهد له وان اقاما البينة فالبينة بينته ايضا لانها تثبت زيادة ضمان فكانت اولى بالقبول كذا في البدائع * فبسي بن ابان من محمد ر ح اذا كان الرهن ثوبا واذن الراهن المرتهن في لبسه فلبسه فهلك واختلفا في هلاكه في حالة اللبس او بعد ما نزع وعاد الى الرهن فالقول قول المرتهن لانها انتقا على خروجه من الرهن فلا يصدق الراهن

في دعوة العود الى الرهن وعنه ايضارهن من آخر عبدا يساوي الف درهم بالف درهم وسلط
الراهن المرتهن على بيعه فقال المرتهن بعته بخمسمائة وقال الراهن لم تبعه ولكن مات في يدك
فان الراهن يحلف بالله ما يعلم ان المرتهن باعه بخمسمائة. ويكون القول قوله ولا يستحلف
بالله لقد مات في يد المرتهن كذا في الذخيرة * اذن الراهن للمرتهن في لبس ثوب مرهون بوما
فجاء به المرتهن منخرقا وقال تخرق في لبس ذلك اليوم وقال ما لبسته في ذلك اليوم ولا تخرق
فيه فالقول للراهن وان اقر الراهن باللبس فيه ولكن قال تخرق قبل اللبس او بعده فالقول
للمرتهن انه اصابه في اللبس لاتفاقهما على خروجه من الضمان فكان القول للمرتهن على قدر
ما حد من الضمان عليه كذا في الوجيز للكردي * واذا كان الرهن عبدا فاقام الراهن بينة
انه ابق عند المرتهن واقام المرتهن بينة انه ابق من يد الراهن بعد ماردة عليه قال ابن سماعه قال
محمد رح اخذ بينة المرتهن كذا في المحيط * واذا قال رهنك هذا الثوب وقبضته مني وقال
المرتهن رهنني هذا العبد وقبضته منك واقاما البينة فالبينة بينة المرتهن اذا كان العبد والثوب
قائمين في يد المرتهن وان كانا هالكين وقيمة ما يدعيه الراهن اكثر فالبينة بينة الراهن كذا في
الظهيرية * ولو قال المرتهن ارتهنتهما جميعا وقال الراهن بل رهنك هذا وحده واقاما البينة فالبينة
بينة المرتهن واذا قال المرتهن رهنني هذا العبد بالف درهم وقبضته منك ولي عليك سوى ذاك
مائتا دينار لم تعطني بهارها وقال الراهن غصبتني هذا العبد ولك علي الف درهم بغير رهن وقد
رهنك بمائتي دينارمة يقال لها فلانة وقبضتها مني وقال المرتهن ام ارتهن منك فلانة وهي امك
والعبد والامة في يد المرتهن فانه يحلف الراهن على دعوى المرتهن لان عقد الرهن يتعلق به
اللزوم في جانب الراهن والمرتهن يدعي عليه حقا لنفسه ولو اقر به يلزمه فاذا انكر يستحلف فان حلف
بيطل الرهن في العبد وان نكل عن اليمين كان العبد رهنا بالف واما المرتهن فلا يحلف في الامة بشيء
ولكنها ترد على الراهن لان عقد الرهن لا يكون لازما في جانب المرتهن فجحوده الرهن في الامة
بمنزلة رده اياها وله ان يرداها على الراهن فان كانت مرهونة عنده فلا استحلاف لا يكون مفيدا
فيها وان قامت البينة لهما امضيت بينة المرتهن لانهما ملزمة وبينة الراهن لا تلزم المرتهن شيئا
في الامة فلا معنى للقضاء بها الا ان تكون الامة قد ماتت في يد المرتهن فحينئذ يقضى بينة الراهن
ايضا كذا في المبسوط * وقع الاختلاف بين الراهن والمرتهن في ولد المرهونة فقال المرتهن ولدت

عندي فالقول للمرتهن لانه في يده ولم يقر باخذة من غيره ولو قال المرتهن ارتهنت الام والولد جميعا وقال الراهن بل الام وحدها فالقول للراهن لانه منكر وان ادعى المرتهن الرهن مع القبض يقبل برهانه عليهما وان ادعى الرهن فقط لا يقبل لان مجرد العقد ليس بلازم وان جحد المرتهن الرهن لا تبسح بينة الراهن على الرهن لانه ليس بلازم من قبل المرتهن سواء شهد الشهود على معاينة القبض او على اقوال الراهن به عند الامام آخره وهو قولهما كذا في الوجيز للكردي * واذا اقام الراهن بينة انه رهن عبدا يساوي انفي درهم بالف درهم وانكر المرتهن الرهن ولا يدري ما صنع بالعبد ضمن قيمة العبد بحسب له من ذلك مقدار الدين ويرد الباقي على الراهن ولو اقر المرتهن والراهن بالموت عند هلك بما فيه ولا يضمن الزيادة لانه امين في الزيادة ولم يوجد منه جحد ولا يضمن الزيادة كذا في الذخيرة * الباب العاشر في رهن الفضة بالفضة والذهب بالذهب ويجوز رهن الدراهم والدنانير والمكيل والموزون فان رهنهت بجنسها فهلكت هلكت بمثلها من الدين وان اختلفا في الجودة وهذا عند ابي حنيفة رح وعندهما يضمن القيمة من خلاف جنسه ويكون رهنا مكانه والاصل عنده ان حالة الهلاك حالة الاستيفاء لا صحالة فالاستيفاء انما يكون بالوزن وعندهما حالة الهلاك حالة الاستيفاء اذا لم يفيض الى الضرر بانه اذا رهن مدهن فضة وزنه عشرة بعشرة وهلك فان كانت قيمته مثل وزنه عشرة سقط الدين بالاتفاق وكذلك ان كانت قيمته اكثر من وزنه سقط الدين بالاتفاق وان كانت قيمته اقل من وزنه فكذلك عنده وعندهما يضمن المرتهن قيمته من خلاف جنسه وان انكسر وقيمه مثل وزنه عشرة فعند ابي حنيفة وابي يوسف رح الراهن بالخيار ان شاء افككه نافصا بكل الدين وان شاء ضمن المرتهن قيمته من جنسه او من خلاف جنسه ويكون الضمان رهنا عند المرتهن قائما مقام الاول ويصير المرهون ملكا للمرتهن بالضمان ولا يجبر الراهن على افكاك وعند محمد رح ان شاء افككه نافصا بكل الدين وان شاء جعله بالدين فيصير ملكا للمرتهن بدينه وليس للراهن ان يضمن قيمته وان كانت قيمته اقل من وزنه ثمانية ضمن قيمته جيدا من خلاف جنسه تجرزا من الربو ورديا من جنسه ويكون رهنا عنده وهذا بالاتفاق وان كانت قيمته اكثر من وزنه اثنا عشر فعند ابي حنيفة رح ان شاء افككه بكل الدين وان شاء ضمنه قيمته بخلاف جنسه بالغة ما بلغت ويكون رهنا عنده وعند ابي يوسف رح يضمن خمسة اسداس قيمته ويكون خمسة

خمسة اسداس المكسور ملكه بالضمان وسدس المكسور يفرز حتى لا يبقى للرهن شائع لان الشيوخ الطاري في ظاهر الرواية كالشيوخ المقارن وعن ابي يوسف ر ح ان الشيوخ الطاري لا يمنع فلا يحتاج الى التمييز ويكون مع قيمة خمسة اسداس المكسور رهنا عنده بالدين وعند محمد ر ح ان انتقص بالانكسار من قيمته درهم او درهمان يجبر الراهن على الفكك بتضاء جميع الدين وان انتقص اكثر من ذلك يخير الراهن فان شاء جعله للمرتهن بدينه وان شاء افتكه ناقصا بجميع الدين ولو كان وزنه ثمانية و هلك سقط من دينه ثمانية قلت قيمته او كثرت او ساوت عند ابي حنيفة ر ح لان العبرة للوزن عنده وكذا عندهما ان كانت قيمته مثل وزنه وان انتقصت او زادت فكانت سبعة او تسعة او عشرة ضمن قيمته من خلافه فان كانت اثنا عشرة ضمن خمسة اسداسه وان انكسر ان كانت قيمته ثمانية فعند ابي حنيفة و ابي يوسف ر ح افتكه بكل الدين او ضمن قيمته من جنسه على ما مر وعند محمد ر ح ان شاء افتكه بجميع الدين وان شاء تركه على المرتهن بثمانية من الدين اعتبارا لحالة الانكسار بحالة الهلاك وان كانت قيمته اقل من وزنه سبعة او اكثر تسعة او عشرة ان شاء الراهن افتكه بكل الدين وان شاء ضمنه قيمته من خلاف جنسه بالاتفاق وكذا ان كانت اثنا عشرة عنده وعند ابي يوسف ر ح يضمن قيمة خمسة اسداسه او يفتكه بكل الدين وكذا عند محمد ر ح ان انتقص اكثر من درهمين ولا يجبر الراهن على الفكك بكل الدين وان كان وزنه اكثر من دينه خمسة عشر و هلك استوفى دينه ثلثيه والثلث امانة قلت قيمته او كثرت وكذا عندهما ان كانت مثل وزنه او اكثر وان كانت اقل فان كانت اقل من الدين او مثله عشرة ضمن قيمته من خلافه وان كانت اثنا عشرة ضمن قيمة خمسة اسداسه كما مر وان انكسر ان شاء افتكه بكل الدين وان شاء ضمنه قيمة ثلثيه قلت او كثرت عنده وكذا عند ابي يوسف ر ح وان كانت قيمته مثل وزنه وعند محمد ر ح ان شاء افتكه بكل الدين وان شاء تركه ثلثيه بدينه واخذ منه ثلثه وان كانت اكثر عشرين فعند ابي يوسف ر ح ان شاء افتكه بكل الدين وان شاء ضمنه قيمة نصف الدين لان قيمة نصفه تبلغ قدر الدين وعند محمد ر ح ان انتقص قدر خمسة دراهم بالانكسار يجبر على الفكك بكل الدين وان انتقص اكثر من ذلك يخير ان شاء افتكه بكل الدين وان شاء ترك ثلثي المدهن بدينه واخذ الثلث وان كانت قيمته اثنا عشرة افتكه بكل الدين وان شاء ضمنه قيمة خمسة اسداسه عندهما وان كانت قيمته مثل الدين عشرة او اقل من الدين

تسعة ان شاء افنكه بكل الدين وان شاء ضمنه قيمة جميعه من خلاف جنسه عندهما فصارت الاقسام ستة وعشرين فصلا لان التقسيم الاول وهوان يكون وزنه مثل الدين ستة فصول لانه اما ان كانت قيمته مثل وزنه او اقل او اكثر فثلاثة بتقدير هلاكه وثلاثة بتقدير انكساره والتقسيم الثاني وهوان يكون وزنه ثمانية عشرة فصول لانه اما ان كانت قيمته اقل من وزنه سبعة او مثل وزنه واكثر من وزنه او عشرة او اثنا عشر والتقسيم الثالث وهوان يكون وزنه خمسة عشر ايضا عشرة فصول لانه اما ان كانت قيمته مثل وزنه واكثر من وزنه او اقل من وزنه واكثر من الدين او اقل من وزنه مثل الدين او اقل من وزنه واقل من الدين فخمسة بتقدير الهلاك وخمسة بتقدير الانكسار كذا في الكافي * قال محمد ربح في الاصل اربعة من آخر خاتم فضة فيه من الفضة درهم وفيه فص يساوي تسعة دراهم بعشرة فهلكت فهو بما فيه عند ابي حنيفة ربح على كل حال وعلى قول ابي يوسف ومحمد ربح اذا كانت قيمة الحلقة درهم او اكثر فكذلك الجواب فاما اذا كانت قيمة الفضة التي في الخاتم اقل من درهم فان كانت نصف درهم مثلاً فان بهلاك الفص يسقط تسعة دراهم وللراهن الخيار في الفضة التي في الخاتم ان شاء جعله بدينه وان شاء ضمنه قيمة الحلقة نصف درهم ثم يرجع المرتهن على الراهن بدرهم فاما اذا انكسر الفص دون الحلقة يسقط من الدين الذي كان بازاء الفص بقدر ما انتقص الفص بالاجماع وان انكسرت الحلقة فالراهن بالخيار عندهم جميعاً ان كانت قيمة الحلقة درهما او اقل فان اختار الترك فعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف ربح يترك عليه بالقيمة وعند محمد ربح بالدين وان كان قيمته اكثر من درهم بان كانت درهما ونصفاً فعلى قول ابي حنيفة ربح اذا اختار الترك يضمه جميع قيمته درهما ونصفاً ولكن من الذهب وعلى قول ابي يوسف ربح يترك عليه ثلثي الحلقة بقيته من الذهب وعند محمد ربح ان اوجب الكسر نقصان نصف درهم قدر الصياغة فانه يجبر الراهن على الفكاك بجميع الدين ولا يخير وان اوجب الكسر نقصاناً اكثر من نصف درهم يتخير الراهن واذا اختار الترك يترك عليه بالدين لا بالقيمة كذا في المحيط * ولوارتهن سيفاً محلياً قيمة السيف خمسون درهما وفضته خمسون درهما بمائة درهم فهلكت فهو بما فيه لان في ماله وفاء بالدين وان انكسر النصل والحلية بطل من الدين بحساب نقصان النصل هكذا في المبسوط * ولورهن فلوساً فكهدت فقد هلك بالدين ولورخص سعرة لم يعتبر ولو انكسرت ضمن القيمة قدر الدين عند ابي يوسف ربح وفي كل موضع ملك المرتهن بعض

القلب بالضمان يميز ويكون الباقي رهنًا مع الضمان الآتي رواية عن أبي يوسف رح ولو كان الدين فلو سافغلت لم يعتبر كذا في التاتارخانية * قال في الاصل رهن عند رجل طستا وتورا او كوزا بدرهم وفي الرهن وفاء وفضل فان هلك الرهن هلك بما فيه وان انكسر فان كان شيئًا لا يوزن فانه يسقط من الدين حصة النقصان واما اذا كان موزونًا فان الراهن بالخيار ان شاء افتكه بجميع الدين وان شاء ترك ذلك عليه بالقيمة عند أبي حنيفة رح وعند محمد رح ترك عليه بالدين وذكر قول أبي يوسف رح في هذه المسئلة مع أبي حنيفة رح قال شمس الائمة السرخسي وما ذكر من قول أبي يوسف رح مع أبي حنيفة رح في هذه المسئلة لا يستقيم على ظاهر رواية أبي يوسف رح فيما اذا كان في الرهن فضل كذا في المحيط * رجال رهن رجل بمائة درهم كرجطة يساوي مائتين فان هلك صار الدين مستوفى بنصفه فان اصابه ماء فعفن وانتفخ ان شاء الراهن افتكه بالدين ولا شيء له وان شاء ضمنه مثل نصف الكرا الجيد ويصير النصف الفاسد ملكًا للمرتهن ويكون ماض من مع نصفه رهنًا عندهما وعند محمد رح له ان يجعل نصفه بالدين ان شاء فان كان فيما ملكه فضل لزمه ان يتصدق به كذا في خزائن الاكمل * الباب الحادي عشر في المتفرقات رجل رهن من آخر عبدا وهلك الرهن في يد المرتهن ثم استحقته رجل بالبيعة كان له ان يضمن ايها ما شاء فان ضمن الراهن ملكه باداء الضمان سابقا على عقد الرهن فتبين انه رهن ملك نفسه وان المرتهن صار مستوفيا دينه فلا يرجع بالدين على الراهن وان ضمن المرتهن رجع بما ضمن على الراهن ويرجع بالدين عليه ايضا فاذا شرط الراهن والمرتهن وقت العقدان يكون العدل هو الراهن ويكون الرهن عنده يبيعه عند محل الاجل فهذه المسئلة على وجهين الاول اذا شرط ذلك في عقد الرهن وفي هذا الوجه لا يصح الرهن قبضه المرتهن او لم يقبضه الوجه الثاني اذا شرط ذلك بعد تمام الرهن فان لم يقبض المرتهن الرهن لا يصح الرهن واذا قبضه صح ثم اذا قبضه وباعه الراهن ان باعه وهو في يد المرتهن فالثمن للمرتهن وان اخذه من يد المرتهن ثم باعه فالثمن للراهن ولا يكون المرتهن اخص به كذا في المحيط * وجناية غير الرهن لا يخلوا ما ان كانت في النفس او فيما دون النفس وكل ذاك لا يخلوا ما ان كان عمدا او خطأ وفي معنى الخطاء والجاني لا يخلوا ما ان كان حرا او عبدا فان كانت في النفس عمدا او الجاني حر فللراهن ان يقتص اذا اجتمع على الاقتصاص في قول أبي حنيفة رح وقال محمد رح ايسر له الاقتصاص وان اجتمعا

عليه وعن ابي يوسف رح روايتان كذا ذكر الكرخي الاختلاف وذكر القاضي في شرح مختصر الطحاوي انه لا قصاص على قاتله وان اجتمع عليه الراهن والمرتهن ولم يذكر الخلاف واذا اقتصر القاتل سقط الدين هذا اذا اجتمعا واما اذا اختلفا لا يقتصر القاتل وعلى القاتل قيمة المقتول في ماله في ثلث سنين وكانت القيمة رهنا ولو اختلفا فابطل القاضي القصاص ثم قضى الراهن الدين فلا قصاص وان كانت الجناية خطأ او شبه عمد فعلى عاقلة القاتل قيمته في ثلث سنين يقبضها المرتهن فيكون رهنا ثم ان كان الرهن مؤجلا كانت في يده الى حل الاجل واذا حل فان كانت القيمة من جنس الدين استوفى الدين منها وان بقي فيها فضل رده على الراهن وان كانت اقل منها استوفى الدين بقدرها ويرجع بالبقية على الراهن وان كانت من خلاف جنس الدين حبسها الى وقت الفكاك وان كان الدين حالا فالحكم فيه وفيما اذا كان مؤجلا فحل سواء ويعتبر قيمة العبد في ضمان الاستهلاك يوم الاستهلاك وفي ضمان الرهن يوم القبض ويعتبر حال وجرد السبب حتى لو كان الدين الف درهم وقيمة العبد يوم الرهن الف الفان تنقصت قيمته وتراجعت الى خمسمائة فقتل غرم القاتل قيمته خمسمائة وسقط من الدين خمسمائة واذا غرم خمسمائة بالاستهلاك كانت هذه الدراهم رهنا بمثلها من الدين ويسقط الباقي من الدين وكذلك لو قتل المرتهن غرم قيمته والحكم فيه وفي الاجنبي سواء وان كان الجاني عبدا او امة يخاطب مولى القاتل بالدفع او بالفداء بقيمة المقتول فان اختار الدفع فان كانت قيمة المقتول مثل قيمة المدفوع او اكثر فالمدفوع رهن بجميع الدين ويجبر الراهن على الافتكاك بلا خلاف وان كانت قيمته اقل من قيمة المقتول بان كانت قيمة المقتول الف الف والدين الف وقيمة المدفوع مائة فهو رهن بجميع الدين ايضا ويجبر الراهن على افتكاك العبد المدفوع بجميع الدين في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح وقال محمد رح ان لم يكن بقيمة القاتل وفاء بقيمة المقتول فالراهن بالخيار ان شاء افكه وان شاء تركه للمرتهن بدينه وكذلك لو كان العبد الرهن نقص في السعر حتى صار يساوي مائة درهم فقتله عبدا يساوي مائة درهم فدفع به فهو على الاختلاف هذا اذا اختار مولى القاتل الدفع اما اذا اختار الفداء فانه يفديه قيمة المقتول وكانت القيمة رهنا عند المرتهن ثم ينظر ان كانت القيمة من جنس الدين يستوفى دينه منها وان كانت من خلاف جنسها كان رهنا حتى يستوفى جميع

جميع دينه ويخير الراهن بين الافتكاك بجميع الدين وبين الترك للمرتهن بالدين هذا اذا كانت الجناية في النفس فاما اذا كانت الجناية فيما دون النفس فان كان الجاني حرا يجب ارشه في ماله لا على ما قلته سواء كانت الجناية خطأ او عمدا وكان الارش رهنا مع العبد وان كان الجاني عبدا يخاطب مولاه بالدفع او الفداء بارش الجناية فان اختار الفداء بالارش كان الارش مع المحني عليه رهنا وان اختار الدفع يكون الجاني مع المحني عليه رهنا واما جناية الرهن على غير الرهن فلا يخلو اما ان كانت على بني آدم او على غير بني آدم من سائر الاموال فان كانت على بني آدم لا يخلو اما ان كانت عمدا او خطأ او في معناه فان كانت عمدا يقتص منه كما اذا لم يكن رهنا سواء قتل اجنيا او الراهن او المرتهن واذا قتل قصاصا سقط الدين وهذا اذا كانت جنايته عمدا فاما اذا كانت خطأ او ملحقة بالخطأ بان كانت شبه عمدا او عمدا لكن القاتل ليس من اهل وجوب القصاص عليه يوجب الدفع او الفداء ثم ينظر ان كان العبد كله مضمونا بان كانت قيمته مثل الدين او دونه نحو ان كانت قيمة العبد الفا والدين الف او كان الدين الفا وقيمة العبد خمسمائة يخاطب المرتهن اولا بالفداء واذا فداه بالارش فقد استخلصه واصطفاه من الجناية وصار كانه لم يجن اضلا فيبقى رهنا كما كان ولا يرجع بشيء مما فدى على الراهن وليس له ان يدفع ولو ابى المرتهن ان يفدي يخاطب الراهن بالدفع او الفداء فان اختار الدفع بطل الرهن ويستقط الدين وكذلك ان اختار الفداء لانه صار قاضيا بما فدى حق المرتهن لان الفداء على المرتهن لحصول الجناية في ضمانه فينظر الى ما فدى والى قدر قيمة العبد والى الدين فان كان الفداء مثل الدين وقيمة العبد مثل الدين او اكثر سقط الدين وان كان الفداء اقل من الدين وقيمة العبد مثل الدين او اكثر سقط من الدين بقدر الفداء وحبس العبد رهنا بالباقي وان كان الفداء قدر الدين او اكثر وقيمة العبد اقل من الدين يستقط من الدين قدر قيمة العبد ولا يستقط اكثر منها وان كان بعضه مضمونا والبعض امانة بان كانت قيمة العبد الفين والدين الفا فالفداء عليهما جميعا ومعنى خطاب الدفع في جانب المرتهن الرضاء بالدفع لان فعل الدفع ليس اليه ثم انما خوطب بذلك اما ان اجتماعا على الدفع واما ان اجتماعا على الفداء واما ان اختلفا فاختار احدهما الدفع والآخر الفداء والحال لا يخلو اما ان كانا حاضرين او غائبين واما ان كان احدهما غائبا فان كانا حاضرين واجتماعا على الدفع ودفع فقد سقط دين المرتهن وان اجتماعا على الفداء فدى كل واحد منهما بنصف الارش واذا فدى باطهرت رقبة العبد من الجناية

ويكون ردنا كما كانت وكان كل واحد منهما مشرعا لا يرجع بما فدى وان اختلفا فإرادا أحدهما الفداء والآخر الدفع فأيهما اختار الفداء فاختياره أولى ثم أيهما اختار الفداء ففدى العبد بجميع الارش ولا يملك الآخر دفعه ثم ان كان الذي اختار الفداء هو المرتهن ففدى بجميع الارش بقي العبد رهنا كما كان لانه ظهرت نية العبد من الجناية بالفداء فصار كانه لم يجن ويرجع المرتهن على الراهن بدينه وهل يرجع عليه بحصة الامانة ذكر الكرخي فيه روايتان في رواية لا يرجع بل يكون متبرعا وفي رواية يرجع وذكر القاضي في شرحه مختصر الطحاوي انه لا يرجع الا بدينه خاصة ولم يذكر اختلاف الرواية وان كان الذي يختار الفداء هو الراهن ففداء بجميع الارش لا يكون متبرعا بل يكون قاضيا بنصف الفداء دين المرتهن ثم ينظر ان كان نصف الفداء مثل كل الدين سقط الدين كله وان كان اقل سقط من الدين بقدره ورجع بالفضل على الراهن ويحبسه رهنا به هذا اذا كانا حاضرين فاما اذا كان احدهما حاضرا فليس له ولاية الدفع أيهما كان سواء كان الراهن او المرتهن فان كان الحاضر هو المرتهن ففداء بجميع الارش لا يكون متبرعا في نصف الفداء عند ابي حنيفة رح وله ان يرجع على الراهن بدينه وبنصف الفداء ولكنه يحبس العبد رهنا بالدين وايس له ان يحبسه رهنا بنصف الفداء بعد قضاء الدين وهذا يوجب يوسف ومحمد رح كان المرتهن متبرعا في نصف الفداء فلا يرجع على الراهن الا بدينه خاصة كما لو فداء بحضرة الراهن وان كان الحاضر هو الراهن ففداء بجميع الارش لا يكون متبرعا في نصف الفداء بالاجماع بل يكون قاضيا بنصف الفداء دين المرتهن هذا اذا جنى الرهن على اجنبي فاما اذا جنى على الراهن او المرتهن فجنايته على نفس الراهن جناية موجبة للبال واماط على ماله فهدر واد اجنايته على نفس المرتهن فهدر وهذا يوجب حنيفة رح وهذا يوجب يوسف ومحمد رح معتبرة يدفع او يفدي ان رضي به المرتهن ويطل الدين وان قال المرتهن لا اطلب الجناية لما في الدفع او الفداء من سقوط حقي فله ذلك وبطلت الجناية والعبد رهن على حاله هكذا اطلق الكرخي وذكر القاضي في شرح مختصر الطحاوي وفصل فقال ان كان العبد كله مضمونا بالدين فهو على الاختلاف وان كان بعضه مضمونا وبعضه امانة فجنايته معتبرة بالاتفاق فيقال للراهن ان شئت فادفع وان شئت فافده فان دفعه وقبل المرتهن بطل الدين كله وصار العبد كله للمرتهن وان اختار الفداء فنصفه على الراهن ونصفه على المرتهن فما كان من حصة المرتهن يبطل وما كان من حصة الراهن يفدي والعبد رهن على حاله

هذا اذا جنى على نفس المرتهن واما اذا جنى على ماله فان كانت قيمته والدين سواء وليس في قيمته فضل فجنايته هدر اجماعا وان كانت قيمته اكثر من الدين فعن ابني حنيفة رح روايتان في رواية يعتبر الجناية في قدر الامانة وفي رواية لا يثبت حكم الجناية اصلا واما جناية الرهن على ابن الراهن او ابن المرتهن فلا شك انها معتبرة هذا الذي ذكره حكم جناية الرهن على بني آدم واما جنايته على سائر الاموال بان استهلك ما لا يستغرق رقبته فحكمها حكم جناية غير الرهن سواء وهو يتعلق الدين برقبته يباع لو قضى الراهن او المرتهن دينه فاذا قضى احدهما فالحكم فيه والحكم فيما ذكرنا في الفداء ومن جنايته على بني آدم سواء وانه اذا قضى المرتهن يبقى دينه وبقي العبد رهنا على حاله لانه بالفداء استغرق رقبته عن الدين واستصفاها عنه فيبقى العبد رهنا بدينه كما كان كما لو فداءه عن الجناية وان ابى المرتهن ان يقضى وقضاء الراهن بطل دين المرتهن فان امتنع عن قضاء دينه يباع العبد بالدين ويتقضى دين الغريم من ثمنه ثم اذا بيع العبد وقضى دين الغريم من ثمنه فثمنه لا يخلو اما ان يكون فيه وفاء بدين الغريم واما ان لا يكون فيه وفاء فان كان فيه وفاء بدينه لا يخلو اما ان يكون مثل دين المرتهن واما ان يكون اكثر منه واما ان يكون اقل منه فان كان مثله او اكثر منه سقط دين المرتهن كله لان العبد زال عن ملك الراهن بسبب وجد في ضمان المرتهن فصار كانه هلك وما فضل من ثمن العبد يكون للراهن ولانه بدل ملكه لاحق لاحد فيه فيكون له خاصة وان كان اقل منه سقط من دين المرتهن بقدره وما فضل من ثمن العبد يكون رهنا عند المرتهن بما بقي لانه دين فيه فبقي رهنا ثم ان كان الدين قد حل اخذه بدينه ان كان من جنس حقه وان كان خلاف جنسه امسك ان استوفى دينه وان كان الدين لم يحل امسكه بما بقي من دينه الى ان يحل هذا اذا كان كل العبد رهونا فاما اذا كان نصفه مضمونا ونصفه امانة لا يصرف الفاضل كله الى المرتهن بل يصرف نصفه الى المرتهن ونصفه الى الراهن وكذلك اذا كان قدر المضمون وغيره على التفاضل يصرف الفضل اليهما على قدر تناوت المضمون والامانة في ذلك وان لم يكن في ثمن العبد وفاء بدين الغريم اخذ الغريم ثمنه وما بقي من دينه متأخرا الى ما بعد العتق ولا يرجع به على احد واذا عتق وادى ما بقي لم يرجع بما ادى على احد وكذلك حكم جناية ولد الراهن على سائر الاموال وحكم جناية الام سواء في انه يتعلق الدين برقبته يباع فيه كما في الام الا ان ههنا يخاطب المرتهن بقضاء دين الغريم بل يخبر الراهن بين ان يبيع الولد وبين ان يستخلصه بقضاء

الدين فان قضى الدين بقي الولد رهنا كما كان وان بيع بالدين لا يسقط من دين المرتهن شيء
هذا الذي ذكرنا حكم جنابة عبد الرهن على الراهن وعلى غير الراهن واما حكم جنابة الرهن
على الرهن نومان جنابة على نفسه وجنابة على جنسه واما جنابته على نفسه فهي والهلاك بأفة
سماوية سواء ثم ينظر ان كان العبد كله مضمونا سقط من الدين بقدر النقصان وان كان بعضه مضمونا
وبعضه امانة سقط من الدين قدر ما انتقص من المضمون لا من الامانة اما جنابة الرهن على جنسه
فضر بان جنابة بني آدم على جنسه وجنابة البهيمة على جنسها وعلى غير جنسها اما جنابة بني آدم
على جنسه بان كان الرهن عبيدين فجنى احدهما على صاحبه فالعبدان لا يخلوا اما ان كانا رهنا
في صفقة واحدة واما ان كانا رهنا في صفقتين فان كانا رهنا في صفقة فجنى احدهما على صاحبه فنقول
جنابته لا يخلو من اربعة اقسام جنابة المشغول على المشغول وجنابة المشغول على الفارغ وجنابة
الفارغ على المشغول وجنابة الفارغ على الفارغ والكل بدر الا واحد وهي جنابة الفارغ على
المشغول فانها معتبرة وتحول ما في المشغول من الدين الى الفارغ ويكون رهنا مكانه بآئنه اذا كان
الدين الفين والرهن عبيدين قيمة كل واحد منهما الف فقتل احدهما صاحبه او جنى عليه جنابة
فيما دون النفس مما قل ارشها او كثر فجنابته هدر ويسقط الدين الذي كان في المجني عليه بقدرة وتحول
قدر ما سقط الى الجاني وجنابة المشغول على المشغول هدر فجعل كان المجني عليه هلك بأفة سماوية
ولو كان الدين الفافقتل احدهما صاحبه فلا دفع ولا فداء وكان القاتل رهنا بسبعمائة وخمسين
لان في كل واحد منهما من الدين خمسمائة فكان نصف كل واحد منهما فارغا ونصفه مشغولا واذا
قتل احدهما صاحبه فقد جنى كل واحد من نصفي القاتل على النصف المشغول والنصف الفارغ
من المجني عليه وجنابة القدر المشغول والمشغول او المشغول على الفارغ والفارغ على الفارغ
هدر فيسقط ما كان فيه الى الجاني وذلك مائتان وخمسون وقد كان في جانب الجاني خمسمائة
فكان رهنا بسبعمائة وخمسين ولو فاقا احدهما من صاحبه يتحول نصف ما كان من الدين في العين
الى النافي فيصير الفاق رهنا بستمائة وخمسة وعشرين وبقي المفقود عينه رهنا بمائتين وخمسين
وان كان العبدان رهنا في صفقتين فان كان فيهما فضل على الدين بان كان الدين الفا وقيمة
كل واحد منهما الف فقتل احدهما الآخر يعتبر الجنابة بخلاف الفصل الاول واذا امتزجت

الجناية بخير الراهن والمرتهن فان شاء اجعلا القاتل مكان المقتول فيبطل ما كان في القاتل من الدين وان شاء افديا القاتل بقيمة المقتول ويكون رهنا مكان المقتول والقاتل رهن على حاله وان لم يكن فيهما فضل على الدين بان كان الدين الفين بقيمة كل واحد منهما الف وقتل احدهما الآخر فان دفعاه في الجناية قام المدفوع مقام المقتول ويبطل الدين في القاتل فان قال انقدي فالفداء كله على المرتهن فاذا حل الدين دفع الراهن الف وا واحدة وكانت الف الاخرى قصاصا بهذه الف اذا كان قتله ولو فقا احدهما عين الآخر قيل لهما ادفعاه او افدياه فان فدياه كان الفداء عليهما نصفين وان دفعاه بطل ما كان فيه من الدين وكان الفداء رهنا مع المفقوء مینه فان قال المرتهن انا لا افدي ولكن ادع الرهن على حاله فله ذلك وكان الفاقى رهنا مكانه على حاله وقد ذهب نصف ما كان من المفقوء من الدين لان اعتبار الجناية انما كان لحق المرتهن لا لحق الراهن فاذا رضي المرتهن بهذه الجناية صار هدرا وان قال الراهن انا افدي وقال المرتهن لا افدي كان للراهن ان يفديه وهذا اذا طلب المرتهن حكم الجناية هكذا في البدائع * وان ابي الراهن ان يفدي وقال المرتهن انا افدي بجميع الارش فدى وكان متطوعا لا يلحق الراهن مما فدى عنه شيء لانه تبرع بفداء ملك الغير ولم يكن مجبرا عليه كذا في المبسوط * واذا هلك الرهن في يد المرتهن بعد ما فداه الراهن يرد على الراهن الفداء لان الراهن برئ عن الدين بالايفاء لانه صار موفيا دينه بالفداء ثم اختلف مشائخنا انه يرد الف المستوفاة بالفداء والمستوفاة بهلاك الرهن قال الفقيه ابو جعفر يرد الف المستوفاة بالهلاك لان الاستيفاء بالهلاك وجد بعد الفداء وقال غيره من مشائخنا انه يرد الف الفداء كما لو قضى دينه ثم هلك الرهن يرد ما قبض كذا في محيط السرخسي * المرهونة اذا ولدت ولدا فقتل انسانا خطأ فلا ضمان على المرتهن وضمانه على الراهن بخير بين الدفع والفداء فان فدى فهو رهن مع امه على حاله فان اختار الدفع فقال المرتهن انا افدي فله ذلك وكذلك لو استهلك مال انسان فخطب الراهن البيع واداء الدين كذا في الظهيرية * واذا كانت الامة رهنا بالف وقيمتها الف فولدت ولدا يساوي الفانم جنى الولد على الراهن او على ملكه فلا ضمان في ذلك ولو جنى على المرتهن لم يكن بد من أن يدفع او يفدي فان دفع لم يبطل

في المبسوط * موهنة بالثلاث قيمتها الف ولدت ولدا قيمته خمسمائة فقتلها مبدية قيمته الف ودفع
بهما فاصور بفتكه الراهن بأربعة اسباع الدين وذهب ثلثة اسباعه لابن الام لما ولدت انقسم الدين
عليهما اثلاثا ظاهرا على تقدير السلامة فلما قتلها مبد ودفع بهما قام مقامهما اثلاثا ثلثا بازاء
الام وثلثة بازاء الولد فلما اصور ذهب نصف كل واحد منهما وقد كان بازاء الام ستمائة وستة
وستون وثلثان فصارت ثلثمائة وثلثة وثلثين وثلثا وقد كان ثلثة بازاء الولد وقد ذهب نصفه فبقي سدسه
وذلك مائة وستة وستون وثلثان هذا حاصل ما بقي منه والمعتبر قيمة الام يوم العقد وذلك
الف وقيمة الولد يوم الانفكاك وذلك سدس الالف مائة وستة وستون وثلثان لان حصته
من الدين الثلث وعاد بالغور الى النصف اعني نصف الثلث ولم يسقط شيء من الدين لانه
لاحصة له من الدين الا حال قيامه فيجعل الولد سهما والام ستة اسهم فتصير سبعة وقد ذهب
بالغور نصف ما في الام وذلك ثلثة وبقي في الام ثلثة وفي الولد سهم فذلك اربعة اسهم من سبعة
اسهم وذهب من الدين ثلثة اسباعه فلماذا قال محمد رح بفتكه بأربعة اسباع الدين كذا في الكافي * ولوان
رجلا جنى على مبد رجل فرهنه مولاة ثم افتكه فمات من ذلك الجناية فله ان يتبع صاحب الجناية
بجميع القيمة ولو كان القطع عمدا في القياس يجب القصاص وفي الاستحسان لا يجب القصاص
وتجب القيمة وكذا لو وهب ثم رجع فيه او باع فرد بعيب بقضاء قاض كذا في التاتارخانية * ولو ارتهن
شيئا من رجلين واحدهما شريكه في الدين لم يجز الا اذا كان كفيلا من الآخر جاز ولو ارتهنها عينا ثم رد
احدهما لم يجز ولو اقر احد المرتهنين انه كان تلجئة بطل عند ابي يوسف رح خلافا لمحمد رح
في حصة الآخر ولو رهنها عبدا بينهما بدنين مختلفين كان نصيب كل واحد رهنه بدنيه وبدنين
صاحبه ويتراجعان عند الهلاك كذا في التاتارخانية * رهن المفاوض وارتهانه بغير ان شريكه
جائز على شريكه ولو رهن بضمان جنائنه صح وضمن لشريكه وليس لشريكه ان ينقضه ولو اعار
متاعا فرهنه المستعير جاز على شريكه المفاوض خلافا لصاحبه كذا في خزانة الاكمل * واذا ارتهن
المفاوض رهنه فوضعه عند شريكه فضايع فهو بما فيه واذا رهن احد شريكي العنان رهنه بدنين عليهما
لم يجز وكان ضامنا للرهن ولو ارتهن بدنين لهما ادناه وقبض لم يجز على شريكه فان هلك في يده
ذهبت حصته من الدين ويرجع لشريكه بحصته على المطلوب ويرد المطلوب على المرتهن بنصف
قيمة الرهن وان شاء الشريك ضمن شريكه حصته ولو كانت شركتهما على ان يعمل كل واحد

منهما برأيه فيها فمارهن احدهما اوارتهن فهو جائز على صاحبه كذا في المبسوط * ولورهن المضارب
بدين استدانته على المضاربة باذن رب المال جاز والدين عليهما وان لم يأمنوه فهو على المضارب
كله اما لورتهن بدين من المضاربة فهو جائز ولومات رب المال والمضاربة عروض فرهن المضارب
شيئا منها لم يجز وهو ضامن لها ولورهن رب المال متاعا من المضاربة وفيه فضل على رأس المال لم يجز
وان لم يكن فضل جاز وضمن رب المال كانه استهلكه وباعه فاكل ثمنه كذا في خزائن الاكمل * استعار
من آخر ثوبا ليرهنه بدينه فاستعمله قبل ان يرهنه ثم رهنه برئ عن الضمان وان افتكه ثم استعمله
فهو ضامن ولوترك الاستعمال ثم هلك بأفة سماوية اخرى لا ضمان عليه استعار من آخر ثوبا
ليرهنه بدينه فرهنه بمائة درهم الى سنة ثم صاحب الثوب اخذ المستعير بثوبه ليرد عليه فله ذلك
وان كان اعلم انه يرهنه الى سنة فان افتكه رب الثوب من ماله لم يكن متطوعا ورجع به على
الراهن وان كان الراهن فائبا وصدق المرتهن رب الثوب انه ثوبه يدفعه اليه ويأخذ دينه ولم يكن
رب الثوب متطوعا وان قال المرتهن لا اعلم ثوبك لم يكن له على الثوب سبيل كذا في الذخيرة *
اعار ثوبا ليرهن فلا يخلو اما لم يسم له شيئا وسمى له مالا او عين له مكانا او متاعا او شخصا فان اعار ثوبا
ليرهنه ولم يسم ما يرهنه به فله ان يرهن باي قدر وباي نوع شاء وان سمي له مقدارا فرهن باقل
او اكثر او بجنس آخر فلا يخلو اما ان كانت قيمة الثوب مثل الدين او اكثر او اقل فان كانت قيمته
مثل الدين او اكثر ضمن لانه خالف الى شر لانه اذا رهنه باقل مما سمي وقيمة الرهن مثل قيمة
الدين او اكثر يتضرر به المعير فان بعضه يكون امانة عند المرتهن وبعضه مضمونا وهو لم يرخص بذلك
بل طلب منه ان يجعل كله مضمونا واما اذا رهنه باكثر فلانه قد يحتاج المعير الى الفكاك ليصل
ملكه وربما يتعسر عليه الفكاك متى زاد على المسمى وان كانت قيمة الثوب اقل من المسمى
لم يضمن بان اعار ثوبا ليرهنه بعشرة وقيمته تسعة فان رهن بقدر قيمته تسعة لا يضمن واما اذا رهنه بجنس
آخر ضمن في الفصول كلها واما اذا اعاره ليرهنه من انسان بعينه فرهنه من غيره ضمن ولو اعاره ليرهنه
في الكوفة فرهنه بالبصرة ضمن اختلاف في الهلاك والنقصان قبل الاسترداد من المرتهن او بعده
فالقول للمستعير والبينة للمعير فان ادعى الراهن ان المعير استرد الرهن قبل الفكاك وصدق المرتهن
بصدق الراهن لان الراهن والمرتهن تصادقا على فسخ الرهن والرهن عقد جرى بينهما فيكون
القول قولهما انهما فسخا ذلك ويرجع المعير على الراهن بما قضى لانه مضطر في قضائه لاجل حقه

وملكه هلك عند المستعير قبل الرهن وبعد الافتداك لا يضمن كذا في محيط السرخسي * ولو اختلف
الراهن والمرتهن فقال المرتهن قبضت منك المال واعطيتك الثوب واقام البينة وقال الراهن بل
قبضت المال وهلك الثوب واقام البينة فالبينة بينة الراهن فان كان الثوب عارية فقال رب الثوب
امرئك ان ترهنه بخمسة وقال المستعير بعشرة فالقول قول رب الثوب لان الاذن يستفاد من جهته
ولو انكره كان القول قوله فكذلك اذا اقر به مقيدا بصفة والبينة بينة المستعير كذا في المبسوط * واذا
استعار ثوبا ليرهنه بعشرة وقيمه عشرة او اكثر فهلك عند المرتهن بطل المال عن الراهن ووجب
مثله لرب الثوب على الراهن وكذا لو اصابه صيب ذهب الدين بقدره وعلى الراهن نقصانه
لرب الثوب كذا في خزائن الاكمل * وفي الفتاوى العنانية ولورهنه المستعير مع شيء آخر لم يأخذ
المعبر عنه الا ان يقضي جميع الدين ولو استعار الراهن من رجلين ثم قضى نصف الدين لم يكن له
صرفه الى نصيب احدهما ولو آجرة المرتهن باذن الراهن فلا اجر للراهن وبطل الرهن ولو هلك
فالمعبر ان يضمن ان شاء الراهن وان شاء المرتهن ثم هو يرجع على الراهن ولو قضى الراهن دين
المرتهن ثم هلك الرهن العارية في يد المرتهن رد ما قبض ويضمن الراهن للمعبر كذا في التاتارخانية *
ولو قضى الراهن المال وبعث وكيله قبض العبد فهلك عنده ضمن المستعير لصاحبه الا ان يكون
الوكيل من عياله وكذا لو قبضه الراهن ثم بعثه الى صاحبه مع وكيله فهلك في يده كذا في خزائن الاكمل *
ولو استعار امة ليرهنها فريهنها ثم وطئها الراهن او المرتهن فانه يدرأ الحد عنهما ويكون المهر على
الواطئ لان الواطئ في غير الملك لا ينفك من جداومهر والمهر بمنزلة الزيادة المنفصلة المتولدة
من العين لانه بدل المستوفى والمستوفى في حكم جزء من العين فيكون رهنها معها فاذا افتكها الراهن
سلمت الامة ومهرها لمولاه كما لو كانت ولدت ولو وهب لها هبة او اکتسبت كسبا فذلك لمولاه
كذا في المبسوط * رجل استعار من آخر جارية ليرهنها بدينه ففعل ذلك ثم مات المستعير
ولم يدع ما لا تطلب المرتهن من القاضي ان يبيعه بدينه وابي صاحب الجارية ذلك فالقاضي
لا يبيعهها ولكن يقال للمرتهن احبس المرهون حتى يقضي المعبر ختك فان قال المعبر وهو صاحب
الجارية للقاضي بعها بالدين وابي المرتهن ذلك فانه ينظر ان كان في ثمنها وفاء بالدين لا يلتفت
الى ابناء المرتهن وان كان فيه ازالة يده على المرهون وان لم يكن في ثمنها وفاء بالدين لا يباع
بدون

بدون رضى المرتهن فان كان في ثمنها وفاء بالدين فبيعت في الدين واستوفى المرتهن ثمنها
ثم ظهر للمستعير مال رجع المعير بما اخذه المرتهن وان لم يمت المستعير ولكن مات المعير
وعليه ديون كثيرة فان كان المستعير ممسرا كانت التجارية رهنا على جالها فان اجتمع غرماء
المعير وورثته على بيعها لتضاء الدين ويأبى المرتهن فالجواب فيه على التفصيل الذي قلنا
فيما اذا اراد ذلك حال حيوته واي المرتهن كذا في المحيط * رجل غصب من آخر عبدا
فرهنه بدينه عند رجل فهلك المال عند المرتهن كان للمالك الخيار ان شاء ضمن الغاصب
وان شاء ضمن المرتهن فان ضمن الغاصب تم الرهن لانه يملكه من وقت الغصب باداء
الضمان فيصير رهنه مال نفسه وان ضمن المالك المرتهن كان للمرتهن ان يرجع على الراهن
بدا ضمن ويبطل الرهن لان سبب ضمان المرتهن هو القبض وعقد الرهن كان قبله فلا ينفذ الرهن
بملك متاخر من العقد ولو كان الغاصب دفع العبد المغصوب الى رجل ودفعه ثم رهنه بعد ذلك
من المدفوع اليه فهلك الرهن ثم جاء صاحب العبد وضمن الغاصب او المدفوع اليه فيرجع المرتهن
على الراهن جاز الرهن في الوجهين ولو ان رجلا عنده ودبعة انسان فرهنه المودع عند رجل فهلك
عنده فجاء المالك وضمن الراهن او المرتهن لا ينفذ الرهن لان الاول ضمن بالدفع وعقد الرهن كان
قبل الدفع فلا يكون مالا وكفت الرهن فلا يجوز كرجل رهن عند رجل عبدا غيره فعاقدا عقد الرهن
ولم يدفع الى المرتهن ثم ان الراهن اشترى العبد من مولاة ودفعه الى المرتهن فانه لا يكون رهنه
عند المرتهن كذا في فتاوى قاضيخان * ورهن المرتد وارتها نه موقوف عند ابي حنيفة رح كسائر
نصر فاته فان قتل على رده وهلك الرهن في يد المرتهن وقيمته والدين سواء وقد كان الدين قبل الردة
والرهن من مال اكتسبه قبل الردة او كان الدين في رده باقرار منه او ببينة قامت عليه والرهن مما
اكتسبه في الردة ايضا فهو بوافيه وان كان في الرهن فضل على الدين فان المرتهن بضمن الفضل
ولو استدان دينه في رده ورهن به متاعا اكتسبه قبل الردة ثم قتل على رده فالرهن باطل والمرتهن
ضامن قيمته ان هلك يرد على الورثة ويكون دينه فيما اكتسبه في الردة وان كان الدين قبل الردة والمتاع
من كسبه في الردة فالمرتهن ضامن لقيمته ويكون ذاك في تمام ما اكتسب في الردة فيرجع المرتهن بماله
فيما اكتسبه قبل الردة كذا في المنسوط * رجل رهن عبدا وغاب ثم ان المرتهن وجد العبد حرا فان كان
العبد اقر بالرق عند الرهن لا يرجع المرتهن بدينه عليه كذا في فتاوى قاضيخان * ولو تزوج امرأة بالف

ورهن مندها بالمهر عينا تساوي الفاهلك الرهن مندها بعد ما طلقها قبل الدخول بها لا شيء عليها
وان هلك الرهن ثم طلقها قبل الدخول بها كان عليها رد نصف الصداق ولو تزوج امرأة ولم يسم
لها مهرا ورهن مندها بمهر المثل وهناهلك الرهن مندها وفيه وفاء بمهر المثل وتصير مستوفية مهر
المثل فان طلقها قبل الدخول بها كان عليه رد ما زاد على متعة مثلها كذا في خزانة المفتين *
دخل خانقار الخاني لا ادعك تنزل حتى تعطيني شيئا فذبح وهلك منده ان رهنا لاجل البيت
فهو بوافيه وان لاجل انه سارق يضمن قال الفقيه انه لا يضمن في الوجهين لانه غير مكره
في الدفع كذا في الوجيز للكردي * هشام من محمد رح قال كل شيء يضمن في الغصب فانه
اذا كان رهنا يذهب منه بحساب ذلك وكل شيء لا يضمن بالغصب فانه لا يضمن المرتهن من
ذلك ولو غصب غلاما شابا فشاخ في يده فانه يضمن النقصان كذلك في الرهن يذهب بالحساب
كذا في الظهيرية * ولو امرد فالتحق لا يضمن بخلاف ما لو غصب جارية ناهدة فانكسرت نديها
حيث يضمن لانه نقصان كذا في الوجيز للكردي * رجل رهن فروا قيمته اربعون درهما بعشرة
فاكله السوس وصارت قيمته عشرة فانه يفتكه بدرهمين ونصف كذا في السراجية * واذا كان لرجل
على رجل الف درهم رهنه بها عبدا يساوي الفين وقبضه المرتهن ثم اقر المرتهن ان الرهن
لرجل اغتصبه الراهن منه لم يصدق المرتهن على الراهن فيؤدي الراهن الدين ويأخذ العبد
ولا سبيل للمقر له على العبد ولا على ما اخذ المرتهن وان مات العبد في يد المرتهن صار مستوفيا
لدينه باعتبار الظاهر لان في قيمة الرهن وفاء بدينه وزيادة فكان ضامنا جميع قيمته للمقر له لانه
قد قبضه بغير اذنه واقراره حجة عليه فيضمن جميع قيمته اذا تعذر رده بالهلاك ولو كان المرتهن
لم يقر بقرعة العبد ولكنه اقر ان لرجل عليه دين الف درهم استهلكها وقدمات في يد المرتهن
فان المقر له يرجع على المرتهن بالف درهم ولو اقر المرتهن بقرعته لرجل وقد كان الراهن جعل
فيما بينهما عدلا ببيعه ويوفي المرتهن حقه فباعه العدل بالف درهم ودفعه وقبضه وقبض الثمن
فقد المرتهن من ذلك الف درهم واعطى الراهن الف درهم فان اجاز المقر له البيع اخذ الالف
التي اخذها المرتهن وان لم يجز البيع فلا سبيل له على اخذ المرتهن ولو كان المرتهن لم يقر
بالرقة ولكنه اقر ان العبد قد استهلك لرجل الف درهم والمسئلة بحالها فان المرتهن يدفع الالف
التي قبض من ثمنه الى المقر له اجاز البيع او لم يجز كذا في المبسوط * رهن عبدا بالف ففسد

العبد عند المرتهن بشرأى الطريق ثم افتك الراهن واخذ العبد فهو على أربعة أوجه أما أن وقع فيها دابة ثم دابة أو وقع فيها انسان ثم انسان أو وقع فيها انسان ثم دابة أو وقع فيها دابة ثم انسان فإن وقع فيها دابة ثم تلفت تساوي الف فالعبد يباع في الدين الآن يفديه المولى فإن بيع بالف واخذها صاحب الدابة يرجع الراهن على المرتهن بالدين الذي قضاه وأن وقع في البئر دابة أخرى قيمتها الف يشارك صاحب الدابة الاولى و يأخذ نصف ما اخذه ولا يرجع الا اول على الراهن بشئ وأما اذا تلف فيها انسان فدفع العبدية رجع الراهن على المرتهن بما قضاه من الدين فان تلف فيها انسان آخر بعد ما دفع العبد فولي الثاني يشارك الاول في العبد فاما اذا وقع فيها دابة فبيع العبد وصرف ثمنه الى صاحبها ثم وقع فيها انسان فمات قدمه هدر وأما اذا وقع فيها آدمي فمات فدفع العبد بالجناية ثم وقع فيها دابة فانه يقال لولي القتل اما ان تبيع العبد او تقضي الدين لان الجنايتين استندتا الى وقت الحفر فكأنهما وقعا معا ولو وقعا معا فدفع العبد الى ولي الجناية ويخبر بين البيع والفداء فكذا هذا عبدان حفر بشرأى الطريق فوقع فيها العبد الرهن فدفعاه ثم وقع احدهما فيها فمات بطل نصف الدين وهدر دمه لانهما قاما مقام العبد الاول واخذ احكم الاول ولو وقع العبد الاول في البئر وذهب نصفه بان ذهب عينه او شلت يده سقط نصف الدين كذا في محيط السرخسي * ولو حفر لمغصوب المرهون بشرأى الطريق او وضع حجرا في الطريق ثم رده الغاصب على المرتهن ثم افتكه الراهن وقضى الدين ثم وقع فيها انسان يقال للراهن ادفع عبدك او افده فاي ذلك فعل رجع بقيمته على الغاصب فان كان الغاصب مفلسا او غائبا رجع على المرتهن بما قضاه اذا كان الدين والرهن سواء ليكون الفداء من مال المرتهن فان عطب بالحجر الآ خر بعد دفع العبد الى صاحب الدين يقال لصاحب الدين ادفع نصفه او افده بعشرة آلاف ولو امره المرتهن ان يحفر بشرأى فناءه فعطب فيها الراهن او غيره فعلى عاقلة المرتهن وان كان الراهن امره بذلك في فناء نفسه فعلى عاقلة الراهن ولو امره الراهن او المرتهن ان يقتل رجلا فقتله فدفع به فعلى الأمر قيمته فيكون رهنا مكانه وكذا لو بعته ليسقي دابة فوطأت انسانا فايهما بعث باذن صاحبه فيؤاخذ الباعث بالدفع كذا في خزائن الاكمل * واذا حفر العبد بئرا في الطريق وهو رهن بالف وقيمته الف فوقع فيها عبد فذهب عيناه فانه يدفع العبد الرهن او يفداه بمنزلة ما لو فاق عيني العبد بيده والفداء كله على المرتهن فان فداه فهو رهن على حاله واخذ المرتهن

العبد الا عصى فكان له مكان ما ادنى من الفداء وان دفع العبد الرهن واخذ الا عصى كان رهنا مكانه بالالف وان وقع في البئر آخرا اشتركوا في العبد الحافر بحصة ذلك او بفديه مولاة الذي عنده بالالف ولا يلحق الا عصى من ذلك شيء كذا في المبسوط * ولو قال الآخرا ما بعث فلا ناقيمتة علي واخطاه به رهنا قبل المبايعة لا يجوز كذا في خزانة المفتين * رجل كفل بنفس رجل علي انه لم يوافق به فدا فطليه ما على المكفول عنه باصر المكفول منه ثم ان المكفول عنه رهن عينا من الكفيل بالمال المكفول به لا يصح لان الكفالة بالمال لم يحل بعد رجل كفل بدين عن انسان باصرة ثم ان المكفول عنه رهن عينا بالدين المكفول به من الكفيل قبل اداء الكفيل جاز رجلان لكل واحد منهما الف علي رجل فارتبها منه ارضا بدينهما وقبضاها ثم قال احد المرتهنين ان المال الذي لنا علي فلان باطل والارض في ايدينا تلجئة قال ابو يوسف رح يبطل الرهن وقال محمد رح لا يبطل الرهن ويبرأ من حصته والرهن علي حاله كذا في الظهيرية * مرهونة بالف قيمتها الف ولدت ولدا يساوي الفا فقتلتها امة تساوي مائة فدفعت بها فولدت المدفوعة ولدا قيمته الف فاصورت المدفوعة ذهب من الدين جزء من اربعة واربعين جزء وذلك اثنان وعشرون درهما وثلاثة ارباع درهم ناقصا بجزء من اربعة واربعين جزء من درهم ويؤدي ما بقي وهي تسعمائة وسبعة وسبعون درهما وربع درهم وجزء من اربعة واربعين جزء من درهم بيانه ان الام ولدت ولدا قيمته الف انقسم الدين عليهما نصفين لان المعتبر قيمتها يوم العقد وهي الف وقيمة الولد يوم الفكاك وهي الف ايضا فلما قتلتها امة قيمتها مائة ودفعت بها بقي ما فيها من الدين لقيامها مقامها حمدا وما كان الاولي تراجع سعرها فلما ولدت القاتلة ولدا انقسم ما فيها علي قيمة القاتلة وهي مائة وعلي قيمة ولدها وهي الف فصار نصف الدين علي احد عشر فصار نصف الدين في الولد الاول كذلك فصاركه اثنان وعشرين سهما في القاتلة وقد ذهب بالعمور نصفه فانكسر فصار بالتصنيف اربعة واربعين سهما اثنان وعشرون في الولد الثاني وسهمان في القاتلة ذهب بالعمور سهم فهذا معنى قول محمد رح ذهب من الدين جزء من اربعة واربعين كذا في الكافي *

الباب الثاني عشر في الدعاوي في الرهن والخصومات فيه وما يتصل بذلك واذا ادعى الرهن الواحد رجلان من واحد كل منهما بدهي انه رهن منه بالف درهم وقبض منه فهذه المسئلة علي وجهين

على وجهين الأول ان تقع الدعوى حال حيوة الراهن وانه على ثلاثة اوجه الأول ان يكون الرهن في يد احد المدعين وفي هذا الوجه ان لم يؤرخا وارخا وتاريخهما على السواء يقضى بالرهن لذى اليد وان ارخا وتاريخ احدهما سبق يقضى لاسبقيهما تاريخا خارجا كان او ذا اليد كما في دعوى الشراء الوجه الثاني اذا كان الرهن في ايديهما الوجه الثالث اذا كان الرهن في يد الميرتهن وفي الوجهين جميعا ان ارخا وتاريخ احدهما سبق يقضى لاسبقيهما تاريخا وان لم يؤرخا وارخا تاريخا على السواء فالقياس ان لا يقضى بشيء من الرهن لو احد منهما وفي الاستحسان يقضى بنصفه لكل واحد منهما بنصف حقه وبالقياس نأخذ هكذا ذكر في رواية ابي سليمان رح وفي رواية ابي حفص رح انه لا يقضى لواحد منهما بشيء من الرهن قياسا واستحسانا قالوا وما ذكر في رواية ابي سليمان اصح الوجه الثاني ان تقع الدعوى بعد موت الراهن وانه على ثلاثة اوجه ايضا وفي الوجه كله ان ارخا وتاريخ احدهما سبق يقضى لاسبقيهما تاريخا وان لم يؤرخا وارخا وتاريخهما على السواء ففيما اذا كان الرهن في ايديهما او في يد الراهن فالقياس ان لا يقضى لواحد منهما بشيء وهما اسوة للغرماء وبالقياس اخذا بويوسف رح وفي الاستحسان يقضى لكل واحد منهما بنصف الرهن بنصف حقه يباع الرهن فيقضى نصف دين كل واحد منهما فان فضل شيء من الثمن من نصف دين كل واحد منهما يصرف الفاضل الى سائر الغرماء والى الراهن بالحصص وبالاستحسان اخذا بوحيفة رح وقول محمد رح مضطرب في الكتب هذا الذي ذكرنا اذا ادعى الرهن من واحد واما اذا ادعى الرهن من اثنين واقاما البينة والرهن في يد احدهما فهذه المسئلة على اربعة اوجه الوجه الاول ان يكون الراهنان غائبين رهن الخارج وراهن ذى اليد وفي هذا الوجه يقضى بالرهن لذى اليد وان ارخا مع ذلك وتاريخ الخارج اسبق وان كان الراهنان حاضرين يقضى به رهنا للخارج وان كان احد الراهنين حاضرا والاخر غائبا فانه لا يقضى للخارج مالم يحضر الراهن الآخر فاذا حضر الآن يقضى كذا في المحيط * عبد عند رجل ادعاه رجل انه عبده وانه رهنه من فلان الغائب بالف درهم وقبضه فلان منه وذو اليد يقول العبد عبدي فانه يقضى به للمدعي لان صاحب اليد انتصب خصماله لان كل واحد منهما يدعى الملك لنفسه في العبد فاذا قضى به للمدعي ذكراته يؤخذ منه ويوضع على يدي عدل ولو غاب الراهن وقال الميرتهن

هذا العبد رهن في يدي من قبل فلان بكذا وان هذا الذي في يديه غصبه او استعاره او استأجره مني واقام على ذلك بينة فاني ارفع العبد اليه هكذا ذكر محمد ر ح في الاصل قال شمس الائمة السرخسي ر ح القاضي لا يقضي له بالرهن لان فيه قضاء على الغائب بالدين فليس منه خصم في ذلك ولكن يقضي بان وصول هذا العين الي يد ذي اليد كان من جهة المدعي بالغصب او الاجارة او الاعارة كما شهد به شهوده فيقضي له بحق الاسترداد وذو اليد خصم في ذلك وهذا بخلاف ما لم يدع على ذي اليد الاخذ من يده فان ذا اليد لا ينتصب خصما له كذا في التاتارخانية *

وفي حيل الخصاص رجل في يديه رهن والراهن غائب واراد المرتهن ان يثبت الرهن عند القاضي حتى يسجل له بذلك ويحكم بانه رهن في يديه فالحيلة في ذلك ان يأمر المرتهن رجلا غريبا حتى يدعي رقبة هذا الرهن ويقدم المرتهن الى القاضي فيقيم المرتهن البينة عند القاضي انه رهن عنده فيسمع القاضي بينة على الرهن ويقضي بكونه رهنا عنده ويدفع عنه خصومة الغريب فهذا تنصيب من الخصاص ان البينة على الرهن مسموعة وان كان الراهن غائبا وهكذا ذكر محمد ر ح في دعوى الجامع وفي الاصل في بعض المواضع وذكر في بعض مواضع رهن الاصل وشرط حضرة الراهن لسماع هذه البينة والمشائخ فيه مختلفون بعضهم قالوا ما ذكر في رهن الاصل ان حضرة الراهن شرط وقع غلطا من الكاتب والصحيح انه لا يشترط حضرته وبعض مشائخنا ر ح قالوا في المسئلة روايتان في احدي الروايتين تقبل هذه البينة حال غيبة الراهن وفي رواية اخرى القاضي لا يقبل هذه البينة قال شمس الائمة السرخسي ر ح في شرح كتاب الحيل وهو الصحيح قال ر ح وقد اجاب بهذا في نظائره في السير الكبير فقال العبد المرهون اذا اسر ثم وقع في الغنيمة فوجده المرتهن قبل القسمة واقام البينة انه رهن عنده لفلان واخذه لا يكون هذا قضاء على الغائب بالرهن واذا قال الراهن رهنك هذا الثوب وقبضته مني وقال المرتهن رهننتي هذا العبد وقبضته منك واقام البينة فالبينة بينة المرتهن اذا كان العبد والثوب قائمين في يد المرتهن وان كانا هالكين بقيمة ما يدعي الراهن انه رهنه اكثر واقام البينة فالبينة بينة الراهن ولو قال المرتهن رهننتي العبد والثوب جميعا وقبضتهما منك وقال الراهن لا بل رهنك الثوب وحده فالبينة بينة المرتهن واذا اقام الراهن البينة انه رهن عنده هذا الرجل عبدا يساوي الفين بالف وقبضه منه وانكر المرتهن ذلك ولا يدري ما فعل بالرهن فالمرتهن ضامر بقيمة العبد كلها واذا ضمن قيمة العبد يحسب له من ذلك الف درهم ويرد الباقي على

الراهن ولو اقر المرتهن وادعى الموت فلا ضمان عليه لانه اضمن في الزيادة على الدين ولم يوجد منه جحود حتى يضمن الزيادة بالجحود ولو اقر بجحد الرهن وجاء بعبد يساوي بخمسمائة وقال هو هذا العبد لم يصدق على ذلك لانه ثبت بالبينة ان الرهن يساوي الغين والذي حضره ليس بتلك الصفة فالظاهر يكذبه فيما قال فلا يقبل قوله اذا جحد الراهن ذلك كذا في المحيط * اذا كان لرجل على رجل الف درهم وهو مقر به فادعى رب الدين على المديون انه رهنه عبدا له وقبضه منه والمديون يجحد ذلك وقضى القاضي بالرهن ببينة رب الدين ولو كان المديون يدعى الرهن على رب الدين ورب الدين يجحد فان كان الرهن قائما في يد المرتهن فالقاضي لا يقضي بالرهن ببينة المطلوب على رواية كتاب الرهن وعلى روايه كتاب الرجوع عن الشهادات يقضي وان كان الرهن هائلا في يد المرتهن فالقاضي يقضي ببينة المديون باتفاق الروايات لان جحود المرتهن لرهن بعد هلاك الرهن لا يمكن ان يحصل فستحال للرهن فيجعل انكار العقد من الاصل فيتمكن الراهن من اثباته بالبينة واذا اقام الراهن بينة على المرتهن انه رهنه رهنا واقبضه ولم يسم الشهود الرهن ولم يعرفوه فانه يسأل المرتهن عن الرهن والقول قوله عند مشائخ بلخ رح قالوا اذا ويله اذ شهد الشهود على اقرار المرتهن انه رهن منه شيئا وقبض اما اذا شهد الشهود انه رهن شيئا مجهولا وقبض وشهدوا على معاينة الرهن والقبض فالقاضي لا يقبل هذه الشهادة واذا اقام الرجل بينة انه استودع ذا اليد هذا الثوب واقام ذا اليد بينة انه ارتهنه منه يؤخذ ببينة المرتهن ويجعل كانه اودع اولاً ثم رهن لان الرهن يرد على الايداع وان كان الايداع لا يرد على الرهن الا برضاء المرتهن ولو كان الراهن اقام بينة على انه باعه منه واقام المرتهن بينة على الرهن جعلته بيعا وبطلت الرهن ويجعل كانه رهن اولاً ثم باع لان البيع يرد على الرهن كذا في الذخيرة * ولو ادعى الراهن الرهن واقام البينة وادعى المرتهن انه وهبه له وقبضه اخذت ببينة الهبة ولو ادعى رجل الشراء والقبض وآخر الرهن والقبض واقام كل واحد منهما البينة وهو في يد الراهن اخذت ببينة المشتري الا ان يعلم ان الرهن كان قبله ولو كان في يد المرتهن جعلته رهنا الا ان يقيم صاحب الشراء البينة ان الشراء كان اولاً ولو كان في يد الراهن فادعى المرتهن الرهن وادعى الآخر الصدقة واقام كل واحد منهما البينة على ذلك وعلى القبض فصاحب الرهن اولى به الا ان يقيم الآخر البينة ان القبض بحكم الهبة والصدقة كان من قبل الرهن كذا في المبسوط * واذا ادعى المستودع او المضارب هلاك المال فادعى رب

المال عليهما الاستهلاك ، نصالحا ام اياه نه رهنا فهلك ام يضم في قول ابي يوسف روح ويضمن
في قوله الآخر هو قول محمد روح كذا في التاخرانية ناقلا من التجريد * اذا استودع لرجل ثوبا
ثم رهنه اياه ثم هلك قبل ان يقبض المرتهن الرهن فهو فيه مؤتمن لان يدا المودع كيدا المودع
فما لم يقبضه المرتهن لا يثبت حكم يدا الرهن له والقول فيه قوله بغير بينة لانه ينكر القبض بحكم الرهن
فان اقام الراهن البينة انه قبضه بالرهن وهلك بعد ذلك واقام المرتهن البينة انه هلك عنده بالوديعة
قبل ان يقبضه للرهن فانه يؤخذ ببينة الراهن لانه يثبت ايفاء الدين كذا في المبسوط * ولو كان
الراهن رجلين وادعى المرتهن عليهما رهنا واقام البينة على احدهما انه رهنه وقبضه والمتاع لهما
جميعا وهما يجحدان فان لم يدعى الرهن ان يحلف الذي لم يقم عليه البينة فان نكل ثبت الرهن
عليهما بسببين مختلفين على الناكل بالكل والآخر بالبينة وان حلف لم يثبت الرهن
في حقه ولا يتضى بالرهن بنصيب الآخر لا بالقضينا به لقضينا برهن المشاع كذا في المحيط * ان كان
الراهن واحدا والمرتهن اثنين فقال احدهما ارتهنت انا وصاحبي هذا الثوب منك بمائة واقام البينة
وانكر المرتهن الآخر وقال لم ترهنه وقد قبضا الثوب وجحد الراهن الرهن فان الرهن يرد على الراهن
في قول ابي يوسف روح وقال محمد روح اقضي به رهنا واجعله في يد المرتهن الذي اقام البينة
وعلى يدي عدل فاذا قضى الراهن المرتهن الذي اقام البينة ماله اخذ الرهن فان هلك
ذهب نصيب الذي اقام البينة من المال فاما نصيب الآخر لا يثبت بالاتفاق لانه اكذب
شهودا بجحوده كذا في المبسوط * واذا استعار من آخر ثوبا ليرهنه بدينه وقبضه ورهنه ثم ان
رب الثوب مع الراهن اختلفا وقد هلك الثوب فقال رب الثوب هلك قبل الفكاك وقال الراهن
هلك بعد الفكاك فالقول قول الراهن مع يمينه وكذا لو قال الراهن هلك الثوب قبل ان ارهنه
وقال رب الثوب هلك بعدما رهنه قبل ان تفتكه فالقول قول الراهن مع يمينه وان اقام
البينة فالبينة بينة رب الثوب وان هلك الثوب في يد المرتهن في هذه المسئلة ثم اختلف الراهن
والمرتهن ورب الثوب في قيمة الثوب فالقول قول المرتهن ولو اختلف رب الثوب والراهن
فقال رب الثوب مرتك ان ترهنه بخمسة وقال الراهن امرتني ان ارهنه بعشرة فالقول قول رب
الثوب وان اقام جميعا البينة فالبينة بينة الراهن وبرئ من ضمان القيمة واذا شهد احد الشاهدين

كتاب الرهن (١٠٠٠) (الباب الثاني عشر)

على الرهن بمائة وشهد الآخر على الرهن بمائتين فشهادتهما باطلة عند أبي حنيفة رح ولا يقضى
بالرهن أصلاً وعندهما يقضى بالرهن بمائة وإن شهد أحدهما بمائة والآخر بمائة
وخمسين إن كان المرتهن يدعى المائة لا تقبل شهادتهما وإن كان المرتهن
يدعى المائة والخمسين تقبل الشهادة على المائة ويقضى بالرهن
بمائة وهذا عندهم جميعاً كذا في المحيط *

To: www.al-mostafa.com